

# الجزء الأول شرح المذهب

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

تأليف

الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٧٦هـ

تحقيقه وتعليقه

الدكتور مجدي سرور باسلام  
الدكتور أحمد محمد عبد العال  
الدكتور بدوي علي محمد سيد  
الدكتور إبراهيم محمد عبد الباقي

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود  
الدكتور أحمد عيسى حسن المصري  
الدكتور حسين عبد الرحمن أحمد  
الدكتور محمد أحمد عبد الله

الجزء الثالث

منشورات

محمد عيسى بيضون

لشركت كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Libanon

No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base, or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'éditer, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D, ordinateur toute  
production écrite, entière ou partielle,  
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

### الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٨ - ٣٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩١١ ١)  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

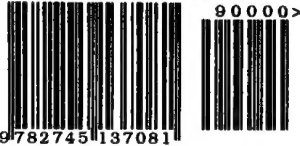
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Etage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3708-5



9 782745 137081

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: [sales@al-ilmiyah.com](mailto:sales@al-ilmiyah.com)  
[info@al-ilmiyah.com](mailto:info@al-ilmiyah.com)  
[baydoun@al-ilmiyah.com](mailto:baydoun@al-ilmiyah.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بَابُ الْإِسْتِطَابَةِ

الاستطابة والاستنجاء والاستجمار عبارات عن إزالة الخارج من السيلين عن مخرجه، فالاستطابة والاستنجاء يكونان تارة بالماء وتارة بالأحجار والاستجمار يختص بالأحجار، مأخوذ من الجمار وهي الحصى الصغار، وأما الاستطابة فسميت بذلك؛ لأنها تطيب نفسه بإزالة الخبث.

قال الأزهرى: يقال استطاب يستطيب فهو مستطيب، وأطاب يطيب فهو مطيب إذا فعل ذلك<sup>(١)</sup>، وأما الاستنجاء فقال الأزهرى: قال شمر: هو مأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيتها إذا قطعها، كأنه يقطع الأذى عنه. وقال ابن قتيبة: هو مأخوذ من النجوة وهي ما يرتفع من الأرض، وكان الرجل إذا أراد قضاء الحاجة تستر بنجوة. قال الأزهرى: قول شمر أصح، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا أراد دخول الخلاء ومعه شيء عليه ذكر الله تعالى، فالمستحب أن ينحبه؛ لما روى أنس - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ»، وإنما وضعه؛ لأنه كان عليه محمد رسول الله.

الشرح: حديث أنس هذا مشهور<sup>(٣)</sup>، رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى وغيرهم فى كتاب الطهارة، والترمذى فى اللباس، والنسائى فى الزينة، وضعفه أبو داود والنسائى والبيهقى، قال أبو داود: هو منكرو، وإنما يعرف عن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ أَلقَاهُ»<sup>(٤)</sup>، وقال النسائى: هذا الحديث غير محفوظ، وخالفهم الترمذى فقال: حديث حسن صحيح غريب.

(١) ينظر: النظم (٣٥/١)، والغريبين (٢٢٩/٢).

(٢) ينظر النظم (٣٥/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥/١) كتاب الطهارة: باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، حديث (١٩)، والترمذى (٢٢٩/٤) كتاب اللباس: باب ما جاء فى لبس الخاتم، حديث (١٧٤٦)، والنسائى (١٧٨/٨): كتاب الزينة: باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء، وابن ماجه (١١٠/١): كتاب الطهارة: باب ذكر الله عز وجل - على الخلاء، حديث (٣٠٣)، والحاكم (١٨٧/١): كتاب الطهارة من حديث أنس.

وقال الترمذى: حسن صحيح غريب.

وقال أبو داود: هو منكرو

وقال النسائى: حديث غير محفوظ.

(٤) أخرجه البخارى (٥٠٤/١١) كتاب اللباس باب (٤٧) رقم (٥٨٦٨)، ومسلم (٣/١٦٥٧) - =

وقوله: وإنما وضعه... إلى آخره هو من كلام المصنف، لا من الحديث، ولكنه صحيح، ففي الصحيحين: «أَنَّ نَقْشَ خَاتَمِهِ ﷺ كَانَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، ويقال خاتم وخاتم بكسر التاء وفتحها وخاتام وخيتام أربع لغات<sup>(٢)</sup>، والخلاء بالمد وهو الموضع الخالي، وقوله: «كان إذا دخل الخلاء» أى أراد الدخول.

وأما حكم المسألة: فاتفق أصحابنا على استحباب تنحية ما فيه ذكر الله تعالى عند إرادة دخول الخلاء ولا تجب التنحية، وممن صرح بأنه مستحب المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب فى تعليقه، والمحاملى فى كتبه الثلاثة وابن الصباغ والشيخ نصر المقدسى فى كتبه الثلاثة الانتخاب والتهذيب والكافى، وآخرون. قال المتولى والرافعى وغيرهما: لا فرق فى هذا بين أن يكون المكتوب عليه درهما أو دينارا أو خاتما أو غير ذلك: وكذا إذا كان معه عوذة - وهى الحروز المعروفة - استحباب أن ينحيا، صرح به المتولى وآخرون.

وألحق الغزالى فى الإحياء والوسيط بذكر الله تعالى اسم رسول الله ﷺ. وقال إمام الحرمين: لا يستصحب شيئا عليه اسم معظم، ولم يتعرض الجمهور لغير ذكر الله تعالى.

وفى اختصاص هذا الأدب بالبنيان وجهان، قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه يختص، وقطع الجمهور بأنه يشترك فيه البنيان والصحراء، وهو ظاهر كلام المصنف، وصرح به المحاملى وغيره، وإذا كان معه خاتم، فقد قلنا ينزعه قبل الدخول، فلو لم ينزعه سهوا أو عمدا ودخل فقل: يضم عليه كفه لثلا يظهر. قال ابن المنذر: إن لم ينزعه جعل فسه مما يلى بطن كفه، وحكى ابن المنذر عن جماعة من التابعين ابن المسيب والحسن وابن سيرين الترخيص فى استصحابه، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب أن يقول إذا دخل الخلاء باسم الله لقوله ﷺ: «سِتْرُ مَا بَيْنَ عَوْرَاتِ أُمَّتِي وَأَعْيُنِ الْجَنِّ بِاسْمِ اللَّهِ».

= (١٦٥٨): كتاب اللباس: باب فى طرح الخواتم (٢٠٩٣/٥٩).  
(١) أخرجه البخارى (٣٢٤/١٠): كتاب اللباس: باب اتخاذ الخاتم (٥٨٧٥)، ومسلم (٣/١٦٥٧): كتاب اللباس والزينة: باب فى اتخاذ النبى ﷺ... (٢٠٩٢/٥٧)، من حديث أنس.

وأخرجه البخارى (٥٨٦٦)، ومسلم (٢٠٩١/٥٥)، عن ابن عمر.  
(٢) ينظر اللسان (ختم).



**الشرح:** هذا الحديث رواه الترمذى وغيره من رواية على - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «سِتْرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنَى آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ أَنْ يَقُولَ بِاسْمِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، قال الترمذى: إسناده ليس بالقوى.

والستر بكسر السين: الحجاب، قال ابن السكيت يقال: ما دون ذلك الأمر ستر وما دونه حجاب، وما دونه وجاح بمعنى واحد، والوجاح بواو مفتوحة وجيم ثم ألف ثم حاء مهملة، وقوله: باسم الله هكذا يكتب باسم بالألف، وإنما تحذف الألف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكرارها، كذا علله أهل الأدب والمصنفون فى الخط، وفيه نظر، وقوله: «إذا دخل» أى أراد الدخول.

وهذا الأدب متفق على استحبابه ويستوى فيه الصحراء والبنيان، صرح به المحاملى والأصحاب، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب أن يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ» ؛ لما روى أنس - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ: «كان إذا دخل الخلاء قال ذلك».

**الشرح:** حديث أنس هذا رواه البخارى ومسلم،<sup>(٢)</sup> قال الخطابى: الخبث بضم الباء جماعة الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة يريد ذكور الشياطين وإنائهم.

(١) أخرجه الترمذى (٥٠٣/٢ - ٥٠٤) كتاب الصلاة: باب ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء، حديث (٦٠٦)، وابن ماجه (١٠٩/١) كتاب الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، حديث (٢٩٧) من حديث على، وقال الترمذى: إسناده ليس بالقوى.

(٢) أخرجه البخارى (٢٩٢/١): كتاب الوضوء: باب ما يقول عند الخلاء، حديث (١٤٢)، (١٣٤/١١): كتاب الدعوات: باب الدعاء عند الخلاء، حديث (٦٣٢٢)، وفى الأدب المفرد رقم (٦٥٢)، ومسلم (١٨٣/١): كتاب الحيض: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، حديث (٣٧٥/١٢٢)، وأبو عوانة (٢١٦/١)، وأبو داود (٤٨/١): كتاب الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، حديث (٤)، والترمذى (١٠/١ - ١٢) كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا دخل الخلاء، حديث (٥، ٦)، والنسائى (٢٠/١): كتاب الطهارة: باب القول عند دخول الخلاء، حديث (١٩)، وابن ماجه (١٠٩/١) كتاب الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، حديث (٢٩٨)، والدارمى (١٧١/١): كتاب الطهارة: باب القول عند دخول الخلاء.

أحمد (٩٩/٣، ١٠١، ٢٨٢) وابن أبى شيبه (١/١)، وأبو يعلى (١٠/٧) رقم (٣٩٠٢)، وابن حبان (١٤٠٤)، وابن المنذر فى «الأوسط» رقم (٢٥٨)، وابن السنن فى عمل اليوم والليلة (١٧)، والبيهقى (٩٥/١): كتاب الطهارة، والبعغوى فى «شرح

= السنة (٢٨٤/١)، والحافظ فى «نتائج الأفكار» (١٩١/١ - ١٩٢) كلهم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال: اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

وللحديث طرق أخرى عن أنس.

فأخرجه الطبرانى فى الصغير (٤٤/٢) من طريق محمد بن الحسن بن كيسان المصيصى ثنا إبراهيم بن حميد الطويل، ثنا صالح بن أبى الأخضر، عن الزهرى، عن أنس مرفوعاً بلفظ: إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا دخلها أحدكم فليقل: اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث.

قال الطبرانى: لم يرو هذا الحديث عن الزهرى إلا صالح بن أبى الأخضر، ولا عنه إلا إبراهيم بن حميد، تفرد به محمد بن الحسن بن كيسان. قلت: وهذا سند ضعيف.

صالح بن أبى الأخضر، قال الحافظ فى التقريب (٣٥٨/١): ضعيف يعتبر به.

أخرجه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (٢٠) والعقلى (٣٧١/٣)، من طريق قطن بن نسير ثنا عدى بن أبى عمارة، قال سمعت قتادة يحدث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا دخل أحدكم الخلاء فليقل: بسم الله، اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث. وعدى بن عمارة، قال العقلى: فى حديثه اضطراب.

وقال الحافظ فى «نتائج الأفكار» (١٩٥/١): هذا حديث غريب من هذا الوجه أخرجه ابن السنى عن عبدان وأبو يعلى كلاهما عن قطن، وأخرجه الدارقطنى فى الأفراد من هذا الوجه، وقال: تفرد به عدى عن قتادة. اهـ.

وللحديث شواهد من حديث ابن مسعود، وزيد بن أرقم.

حديث ابن مسعود:

أخرجه الخطيب (٢٦٢/٤) من طريق أحمد بن عبد الجبار السكونى، ثنا أبو يوسف القاضى، عن أبى إسحاق الشيبانى، عن أبى الأحوص، عن عبد الله أن النبى ﷺ كان إذا دخل الغائط قال أعوذ بالله من الخبث والخبائث.

قال الحافظ فى اللسان (٢٨٨/١ - ٢٨٩).

أحمد بن محمد بن عيسى السكونى. عن أبى يوسف القاضى. ضعفه الدارقطنى وقال متروك الحديث بغدادى انتهى، وذكره ابن حبان فى الثقات، وكناه أبا جعفر، ولم يسم جده، وقال: إنه كوفى روى عنه محمد بن إسحاق الصغانى وهذا الشيخ اختلفوا فى نسبه، فقال محمد بن مخلد، ومحمد بن خلف القاضى المعروف بوكيع، وحمزة بن الحسن السمسار، وعلى بن محمد بن يحيى السواق فى نسبه مثلماً هنا، وروى عنه عبد الله بن محمد بن سعيد الحمال، ومحمد بن سليمان بن محبوب، فقالا ثنا أحمد بن عيسى السكونى فإنهما نسباه إلى جده وروى عنه عبد الله بن محمد بن ياسين، فقال: ثنا أحمد بن عبد الجبار السكونى، كذا قال، وهو هو، فإن الحديث الذى رواه عنه هؤلاء كلهم حديث واحد من روايته، عن أبى يوسف، عن أبى إسحاق الشيبانى عن أبى الأحوص، عن ابن مسعود فى القول عند دخول الخلاء، وهو حديث غريب بهذا =

قال: وعامة المحدثين يقولون: خُبث وهو غلط. والصواب الضم، وهذا الذى غلطهم الخطابى فيه ليس بغلط، بل إنكار تسكين الباء وشبهه غلط؛ فإن التسكين فى هذا وشبهه جائز تخفيفا بلا خلاف عند أهل النحو والتصريف، وهو باب معروف عندهم، فمن ذلك كتب ورسل وعنق وأشباهاها مما هو على ثلاثة أحرف مضموم الأول والثانى، ولعل الخطابى أراد أنه ليس ساكنا فى الأصل، ولم يرد إنكار الإسكان تخفيفا، ولكن عبارته موهمة، وقد صرح جماعة من أئمة هذا الفن بإسكان الباء منهم أبو عبيد القاسم بن سلام إمام هذا الفن، واختلف الذين رووه ساكن الباء فى معناه فقليل: الخبث الشر، وقيل: الكفر، وقيل: الشيطان، والخبائث: المعاصى.

قال ابن الأعرابى: الخبث فى كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من

= الإسناد، وقد ذكر الدارقطنى فى الأفراد أن السكونى تفرد به. حديث زيد بن أرقم.

أخرجه أبو داود (٤٩/١): كتاب الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، حديث (٦)، وأحمد (٣٦٩/٤)، والطيالسى (٤٥/١، ٤٦ - منحة)، رقم (١٣٨)، وابن خزيمة (٣٨/١)، رقم (٦٩) وابن حبان (١٤٠٥)، والحاكم (١٨٧/١)، والبيهقى (٩٦/١) من طريق شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخبث والخبائث قال الترمذى فى «سننه» (١١/١): وحديث زيد بن أرقم فى إسناده اضطراب، روى هشام الدستوائى، وسعيد بن أبى عروبة، عن قتادة، فقال سعيد عن القاسم بن عوف الشيبانى، عن زيد بن أرقم، وقال هشام الدستوائى: عن قتادة، عن زيد بن أرقم، ورواه شعبة ومعمر، عن قتادة عن النضر بن أنس، فقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمر: عن النضر بن أنس، عن أبيه، عن النبى ﷺ. وقال الترمذى: وسألت محمدا عن هذا فقال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعا. اهـ.

وفى علل الترمذى.. (ص ٢٣): قال الترمذى: قلت لمحمد: أى الروايات عندك أصح قال: لعل قتادة سمع منهما جميعا، عن زيد بن أرقم، ولم يقض فى هذا بشىء. اهـ. وقال ابن أبى حاتم فى «العلل» (١٧/١) رقم (١٣): سمعت أبا زرعة يقول: حديث زيد بن أرقم، عن النبى ﷺ فى دخول الخلاء قد اختلفوا فيه، فأما سعيد بن أبى عروبة فإنه يقول: عن قتادة، عن القاسم بن عوف، عن زيد، عن النبى ﷺ وحديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس أشبه عندي.

الشراب فهو الضار<sup>(١)</sup>.

وقوله: «إذا دخل الخلاء» أى: إذا أراد دخوله، وكذا جاء مصرحا به فى رواية للبخارى، وهذا الذكر مجمع على استحبابه، وسواء فيه البناء والصحراء، وقول المصنف: «يقول: باسم الله. ويقول: اللّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ» فيه إشارة إلى أنه يستحب أن يقدم التسمية، وهكذا صرح به إمام الحرمين والغزالي والرويانى وأنشيخ نصر وصاحبها العدة والبيان وآخرون، وقد جاء فى رواية من حديث أنس هذا: «بسم الله اللهم إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ»،<sup>(٢)</sup> ويخالف هذا التعوذ فى الصلاة والقراءة فإنه يقدم على البسملة؛ لأن التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القرآن، فقدم التعوذ عليها بخلاف هذا، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويقول إذا خرج: غفرانك، الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني؛ لما روى أبو ذر - رضى الله عنه - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي»، وروت عائشة - رضى الله عنها - قالت: «مَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَلَاءِ إِلَّا قَالَ: غُفْرَانُكَ».

الشرح: حديث أبى ذر هذا ضعيف<sup>(٣)</sup>، رواه النسائي فى كتابه: «عمل اليوم والليلة» من طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف على أبى ذر، وإسناده مضطرب غير قوى، ورواه ابن ماجه عن أنس عن النبى ﷺ بإسناد ضعيف،<sup>(٤)</sup> قال الترمذى: لا يعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة، وأما حديث عائشة فصحيح رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه، ورواه النسائي فى اليوم والليلة، قال الترمذى: حديث حسن. ولفظ روايتهم كلهم قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: غُفْرَانُكَ»<sup>(٥)</sup>، وبين

(١) ينظر اللسان (خبث).

(٢) ينظر السابق.

(٣) أخرجه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (ص - ١٨) باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، حديث (٢٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١/ ١١٠): كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء حديث (٣٠١) من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، وقتادة عن أنس به مرفوعاً.

قال البوصيرى فى «الزوائد» (١/ ١٢٩): هذا حديث ضعيف، ولا يصح بهذا اللفظ، عن النبى ﷺ شىء، وإسماعيل بن مسلم المكى متفق على تضعيفه.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١/ ٣٠) كتاب الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، =

هذا اللفظ ولفظ المصنف تفاوت لا يخفى، لكن المقصود يحصل.  
جاء فى الذى يقال عقب الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شئ ثابت إلا حديث عائشة المذكور، وهذا مراد الترمذى بقوله: لا يعرف فى الباب إلا حديث عائشة. والله أعلم.

«وغفرانك» منصوب بتقدير أسألك غفرانك أو اغفر غفرانك، والوجهان مقولان فى قول الله تعالى: ﴿غُفْرَانِكَ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والأول أجود، واختاره الخطابى وغيره، قال الخطابى: وقيل فى سبب قول النبى ﷺ هذا الذكر فى هذا الموطن قولان:

أحدهما: أنه استغفر من ترك ذكر الله تعالى حال لبثه على الخلاء، وكان لا يهجر ذكر الله تعالى إلا عند الحاجة.

والثانى: أنه استغفر خوفا من تقصيره فى شكر نعمة الله تعالى التى أنعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه، فرأى شكره قاصرا عن بلوغ حق هذه النعمة؛ فتداركه بالاستغفار.

وقولها: «خرج من الغائط» أى الموضع الذى يتغوط فيه، قال أهل اللغة: أصل الغائط المكان المظتمن كانوا يأتونه للحاجة، فكنوا به عن نفس الحدث؛ كراهة لاسمه، ومن عادة العرب التعفف فى ألفاظها، واستعمال الكنايات فى كلامها، وصون الألسن مما تصان الأبصار والأسماع عنه، وهذا الذى ذكره المصنف متفق على استحبابه، ويشترك فيه البناء والصحراء، صرح به المحاملى وغيره والله أعلم. وأبو ذر اسمه جندب بفتح الدال وضمها ابن جنادة بالضم، وقيل فى اسمه أقوال

= حديث (٣٠) والترمذى (١٢/١): كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، حديث (٧) والنسائى فى «الكبرى» (٢٤/٦)، وابن ماجه (١١٠/١) كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، حديث (٣٠٠) وأحمد (١٥٥/٦) والدارمى (١٧٤/١) كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، والبخارى فى «الأدب المفرد» رقم (٦٩٣)، وابن خزيمة (٤٨/١)، والحاكم (١٥٨/١) كتاب الطهارة، وابن الجارود فى «المتقى» رقم (٤٢)، وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» رقم (٢٣)، والبيهقى (٩٧/١) كتاب الطهارة وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٣٣٠/١) كلهم من طريق إسرائيل، عن يوسف بن أبى بردة، عن أبيه، عن عائشة به، وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبى بردة.

آخر، أسلم بمكة فى أول الأمر، رابع أربعة وقيل خامس خمسة ومناقبه كثيرة مشهورة، وزهده من المشهورات، توفى بالربذة سنة اثنتين وثلاثين، وقد بسطت أحواله فى تهذيب الأسماء رضى الله عنه، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب أن يقدم فى الدخول رجله اليسرى، وفى الخروج اليمنى؛ لأن اليسار للأذى واليمنى لما سواه.

الشرح: اليسار بفتح الياء وكسرهما لغتان الفتح أفصح عند الجمهور، وخالفهم ابن دريد، وهذا الأدب متفق على استحبابه، وهذه قاعدة معروفة، وهى أن ما كان من التكريم بدئ فيه باليمنى وخلافه باليسار، وقد قدمت هذه القاعدة بأمثلتها ودلائلها من الأحاديث الصحيحة فى باب صفة الوضوء فى فصل غسل اليد، وفى اختصاص هذا الأدب بالبنان وجهان:

أحدهما - وبه قطع إمام الحرمين والغزالي - يختص، وهو ظاهر كلام المصنف وكثيرين.

وأصحهما لا يختص صرح به المحاملى فى كتبه وغيره، ونقله الرافعى عن الأكثرين.

قال: فيقدم فى الصحراء رجله اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه، وإذا فرغ قدم اليمنى فى انصرافه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان فى الصحراء أبعد؛ لما روى المغيرة - رضى الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ أَبْعَدَ» ويستتر عن العيون بشيء؛ لما روى أبو هريرة أن النبى ﷺ قال: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلِ فَلْيَسْتَتِرْ بِهِ».

الشرح: حديث المغيرة صحيح<sup>(٢)</sup> رواه أحمد بن حنبل والدارمى فى مسنديهما، وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة.

= قال الشيخ أحمد شاكر فى «تعليقه على الترمذى»: وغرابته لانفراد إسرائيل به، وإسرائيل ثقة حجة. اهـ.

وقال النووى فى «المجموع» (٩٠/٢): حديث صحيح.

وصححه فى «الأذكار» (ص - ٥٦).

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٩٠/١٢ رقم ٤٠١)، تقريب التهذيب (٤٢٠/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤/١) كتاب: الطهارة، باب: التخلّى عند قضاء الحاجة حديث (١) =

قال الترمذى: هو حديث حسن صحيح.

= والنسائى (١٨/١) كتاب: الطهارة، باب: الإبعاد عن إرادة الحاجة، والترمذى (٣١/١) - (٣٢) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن النبى ﷺ إذا أراد الحاجة أبعد فى المذهب حديث (٢٠) وابن ماجه (١٢٠/١) كتاب: الطهارة، باب: التباعد للبراز فى الفضاء، حديث (٣٣١) والدارمى (١٦٩/١) كتاب: الطهارة، باب: الذهاب إلى الحاجة. وابن الجارود فى المتقى رقم (٢٧) وابن خزيمة (٣٠/١) رقم (٥٠) وابن المنذر فى الأوسط (٣٢١/١) حديث (٢٥٠) وأحمد (٤٨/٤) والحاكم (١٤٠/١) كتاب: الطهارة، والبيهقى (٩٣/١) كتاب: الطهارة، باب: التخلّى عند الحاجة، والبعثى فى شرح السنة (٢٨٢/١) كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن المغيرة بن شعبة قال: كنت مع رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره وكان إذا ذهب لحاجته أبعد فى المذهب.

وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبى.

وصححه ابن خزيمة.

وللمحدث طريق آخر عن المغيرة:

أخرجه أحمد (٢٤٩/٤) والدارمى (١٦٩/١) كتاب: الطهارة، باب: الذهاب إلى الحاجة وعبد بن حميد فى المنتخب من المسند (ص - ١٥١) رقم (٣٩٥) من طريق محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب عن المغيرة عن النبى ﷺ أنه كان إذا تبرز تباعد. وفى الباب عن عبد الرحمن بن أبى قراد وابن عباس وجابر ويعلى بن مرة وبلال بن الحارث.

حديث عبد الرحمن بن أبى قراد:

أخرجه أحمد (٤٤٣/٣) والنسائى (١٧/١ - ١٨) كتاب: الطهارة، باب: الإبعاد عند إرادة الحاجة، وابن ماجه (١٢١/١) كتاب: الطهارة، باب: التباعد للبراز فى الفضاء، وابن خزيمة (٣٠/١) رقم (٥١) عن عبد الرحمن بن أبى قراد قال: خرجت مع رسول الله ﷺ الخلاء وكان إذا أراد الحاجة أبعد.

حديث ابن عباس:

أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى المجمع (٢٠٦/١) عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد الحاجة أبعد. وقال الهيثمى: وفيه سعد بن طريف واتهم بالوضع.

حديث بلال بن الحارث:

أخرجه ابن ماجه (١٢١/١) كتاب: الطهارة، باب: التباعد للبراز فى الفضاء، حديث (٣٣٦) من طريق كثير بن عبد الله المزنى عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد.

قال البوصيرى فى الزوائد (١٤٣/١): هذا إسناد واهٍ، كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال فيه الشافعى: ركن من أركان الكذب. وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها فى الكتب ولا الرواية إلا على جهة التعجب.

حديث يعلى بن مرة:

أخرجه ابن ماجه (١٢١/١) كتاب: الطهارة، باب: التباعد للبراز فى الفضاء، حديث =

وعن المغيرة أيضا قال: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِذَاوَةَ، فَأَخَذْتُهَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ»<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ يَسِيرٌ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ؛ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَحَسَنٌ<sup>(٣)</sup>، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ.

= (٣٣٣) من طريق يونس بن خباب عن يعلى بن مرة أن النبي ﷺ كان إذا ذهب إلى الغائط أبعد.

قال البوصيري في الزوائد (١٤٢/١): هذا إسناد ضعيف لضعف يونس بن خباب قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال الجوزجاني: كذاب مقترى، وقال ابن معين: كان رجل سوء يشتم عثمان، وقال العقيلي: كان يغلو في الرفض.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤/١) كتاب الصلاة: باب الصلاة في الحجة الشامية (٣٦٣) ومسلم (١٦٨/٢) كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين، حديث (٣٧٤ - نووي).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤/١) كتاب: الطهارة، باب: التخلي عند قضاء الحاجة، حديث (٢) وابن ماجه (١٢١/١) كتاب: الطهارة، باب: التباعد للبراز في الفضاء، حديث (٣٣٥)، والحاكم (١٤٠/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي (٩٣/١) كتاب: الطهارة، باب: التخلي عند الحاجة، والبلغوي في شرح السنة (٢٨٢/١) من طريق إسماعيل بن عبد الملك عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد. وسنده فيه ضعف: إسماعيل بن عبد الملك: صدوق كثير الوهم. وأبو الزبير: مدلس. ينظر: التقريب: (٧٢/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٦/١): كتاب الطهارة، باب الاستتار في الخلاء (٣٥)، والبيهقي في السنن (٩٤/١): كتاب الطهارة، باب الاستتار عند قضاء الحاجة، وأحمد (٣٧١/٢)، وابن ماجه (٢٩٥/١ - ٢٩٦): كتاب الطهارة: باب الارتياح للبول والغائط (٣٣٧)، والدارمي (١٦٩/١): كتاب الصلاة والطهارة، باب: التستر عند الحاجة. والبلغوي في شرح السنة (٢٨٢/١): كتاب الطهارة، باب الاستتار عند قضاء الحاجة (١٨٥).

والطحاوي في شرح الآثار (١٢٢/١) من حديث أبي سعيد الخدري، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال الحافظ في التلخيص (١٠٣، ١٠٢/١):

(رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي في حديث وفي آخره: من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومداره على أبي سعيد الخدري الحمصي، وفيه اختلاف وقيل: إنه صحابي، ولا يصح، والراوي عنه حصين الخدري، وهو مجهول وقال أبو زرعة: شيخ وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل.



وعن عبد الله بن جعفر - رضى الله عنهما - قال: «كَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ هَذَفٌ أَوْ حَائِشٌ نَخْلٍ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم، والحائش<sup>(٢)</sup> بالحاء المهملة والشين المعجمة، وهو الحائط، والكثيب<sup>(٣)</sup> بالثاء المثناة قطعة من الرمل مستطيلة محدودة تشبه الرتبة. وهذان الأدبان متفق على استحبابهما، وجاء فيهما أحاديث كثيرة جمعتها في جامع السنة، قال الرافعي وغيره: ويحصل هذا التستر بأن يكون في بناء مسقف أو محوط يمكن سقفه، أو يجلس قريبا من جدار وشبهه، وليكن الساتر قريبا من آخره الرحل، وليكن بينه وبينه ثلاث أذرع فأقل، ولو أناخ راحلته وتستر بها، أو جلس في وهدة أو نهر أو أرخى ذيله حصل هذا الغرض، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا لِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»، ويجوز ذلك في البنية؛ لما روت عائشة - رضى الله عنها - «أَنَّ نَاسًا كَانُوا يَكْرَهُونَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِفُرُوجِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْ قَدْ فَعَلَوْهَا حَوْلُوا بِمَقْعَدَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ» ولأن في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون فيستقبلهم بفرجه، وليس ذلك في البنية.

الشرح: حديث أبي هريرة صحيح<sup>(٤)</sup> رواه الشافعي في مسنده، وفي الأم بإسناده الصحيح بهذا اللفظ المذكور في الكتاب، ورواه مسلم في صحيحه دون قوله: «الغائط ولا بول»<sup>(٥)</sup>، ورواه البخاري ومسلم من رواية أبي أيوب<sup>(٦)</sup> ووقع في

(١) أخرجه مسلم (٢٦٨/١ - ٢٦٩)، كتاب الحيض: باب ما يستتر به بقضاء الحاجة، رقم (٣٤٢/٧٩)، وأحمد (٢٠٥/١)، وابن ماجه (١٢٢/١): كتاب الطهارة: باب الارتداد للبول والغائط، رقم (٣٤٠).

(٢) ينظر اللسان (حوش).

(٣) ينظر اللسان (كتب).

(٤) أخرجه الشافعي في المسند (٨١/١): كتاب الطهارة: باب في آداب الخلاء (٦٤)، والحميدي (٩٨٨)، وأحمد (٢٤٧/٢)، والنسائي (٣٨/١): كتاب الطهارة باب النهي عن الاستطابة بالروث (٤٠).

وابن ماجه (٢٧٩/١ - ٢٨٠): كتاب الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة (٣١٣)، وابن خزيمة (٨٠)، وأبو عوانة (٢٠٠/١)، والطحاوي (١٢١/١ و ١٢٣ و ٢٣٣/٤)، وابن حبان (١٤٣١)، والبيهقي (١٠٢/١).

(٥) أخرجه مسلم (٢٢٤/١): كتاب الطهارة: باب الاستطابة (٢٦٥/٦٠).

(٦) أخرجه البخاري (٤٩٨/١): كتاب: الطهارة، باب: قبله أهل المدينة، الحديث (٣٩٤)، =

المذهب «لغائط» باللام. وقد روى هذا الحديث: «لغائط» و«بغائط»، باللام وبالباء، وكلاهما صحيح.

وأما حديث عائشة فرواه أحمد بن حنبل وابن ماجه وإسناده حسن،<sup>(١)</sup> لكن أشار البخاري في تاريخه في ترجمة خالد بن أبي الصلت إلى أن فيه علة وقوله ﷺ: «أوقد فعلوها» هو بفتح الواو، وهى واو العطف، وهو استفهام توبيخ وتقريع قال الواحدى في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠] إنما جعل الاستفهام للتوبيخ؛ لأنه يقتضى الإقرار بما الإقرار به

= ومسلم (٢٢٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة، الحديث (٢٢٤/٥٩)، وأبو داود (١٩/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، الحديث (٩)، والترمذى (١٣/١) كتاب: الطهارة، باب: النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول، الحديث (٨) والنسائى (٢٣/١) كتاب: الطهارة، باب: الأمر باستقبال المشرق والمغرب عند الحاجة، وابن ماجه (١١٥/١) كتاب: الطهارة، باب: النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول، الحديث (٣١٨).

وأبو عوانة (١٩٩/١)، وابن خزيمة (٥٧)، وابن حبان (١٤١٤)، والشافعى فى المسند (١/ رقم ٦٣) والحميدى (٣٧٨)، وابن شيبه (١٥٠/١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٣٢/٤) وابن شاهين فى النسخ والمنسوخ (ص - ٨٢)، والطبرانى فى الكبير (ج ٤ / ٣٩٣٧، ٣٩٣٨، ٣٩٣٩، ٣٩٤٠، ٣٩٤١، ٣٩٤٢)، وأبو نعيم فى أخبار أصبهان (١٦٨/١) وابن عبد البر فى التمهيد (٣٠٤/١)، والبيهقى (٩١/١)، والبغوى فى شرح السنة (٢٧٣/١) من طريق الزهرى عن عطاء بن يزيد، عن أبى أيوب به. وللحديث طريق آخر عن أبى أيوب:

أخرجه الدارقطنى (٦٠/١)، والطبرانى فى الكبير (٤/ رقم ٣٩١٧)، والخطيب (٢/ ٣٦٣) من طريق عمر بن ثابت عنه بلفظ: «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول، ولكن شرقوا أو غربوا».

قال الألبانى فى الإرواء (٩٩/١): وسنده صحيح.

وله طريق ثالث عن أبى أيوب:

أخرجه الطبرانى فى الكبير (٤/ رقم ٣٩٢١)، والطحاوى (٤/ ٢٣٢)، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جارية عنه. بلفظ: «نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول». (١) أخرجه ابن ماجه (١١٧/١): كتاب الطهارة: باب الرخصة فى ذلك فى الكنيف، حديث (٣٢٤)، وابن أبى شيبه (١٥١/١)، وأحمد (١٣٧/٦، ٢١٩)، والطيالسى (١٥٤١)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٤/ ٢٣٤)، والدارقطنى (٥٩/١ - ٦٠): كتاب الطهارة، وابن المنذر فى «الأوسط» رقم (٢٦١)، وابن عبد البر فى «التمهيد» (١/ ٣١٠ - ٣١١) من طرق عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبى الصلت، عن عراك ابن مالك، عن عائشة به.

وقد حكم الذهبى بكنارة هذا الحديث فى ترجمة خالد بن أبى الصلت من الميزان.

فضيحة كما يقتضى الاستفهام الإخبار عن المستفهم عنه . والمقعدة بفتح الميم ، وهى موضع القعود لقضاء حاجة الإنسان .

أما حكم المسألة : فمذهبنا أنه يحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط فى الصحراء ، ولا يحرم ذلك فى البنيان ، ودليله ما ذكره المصنف مع ما سأذكره فى فروع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا الخراسانيون وجماعة من العراقيين منهم صاحب الشامل : إنما يجوز الاستقبال والاستدبار فى البنيان بشرط أن يكون بينه وبين الجدار ونحوه ثلاث أذرع فما دونها ، ويكون الجدار ونحوه مرتفعا قدر مؤخرة الرجل ، فإن زاد ما بينهما على ثلاث أذرع أو قصر الحائل عن مؤخرة الرجل فهو حرام ، إلا إذا كان فى بيت بنى لذلك فلا حرج فيه .

قالوا : ولو كان فى الصحراء وتستر بشيء على ما ذكرناه من الشرطين زال التحريم ، فالاعتبار بالسائر وعدمه .

فحيث وجد السائر بالشرطين حل فى البناء والصحراء ، وحيث فقد أحد الشرطين حرم فى الصحراء والبناء . وذكر الماوردى والرويانى وجهين : أحدهما : هذا .

والثانى : يحل فى البناء مطلقا بلا شرط ، ويحرم فى الصحراء مطلقا ، وإن قرب من السائر .

والصحيح الأول . قال أصحابنا : ولا فرق فى السائر بين الجدار والدابة والوهدة وكثيب الرمل ونحو ذلك . ولو أرخى ذيله فى قبالة القبلة فهل يحصل به السترة؟ فيه وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره : أحدهما : لا يحصل ؛ لأنه لا يعد ساترا .

وأصحهما : يحصل ؛ لأن المقصود ألا يستقبل ولا يستدبر بسوءته ، وهذا المقصود يحصل بالذيل ، وبهذا الثانى قطع الفورانى وآخرون ، وصححه الإمام والغزالى فى البسيط .

وحيث جوزنا الاستقبال قال المتولى : يكره . وقال إمام الحرمين : إذا كان فى بيت يعد مثله ساترا لم يحرم الاستقبال والاستدبار ، لكن الأدب أن يتوقاهما ويهين مجلسه ماثلا عنهما ، ولم يتعرض الجمهور للكرهات التى ذكرها المتولى ، والمختار

أنه لا كراهة؛ للأحاديث التي سندكرها - إن شاء الله تعالى - لكن الأدب والأفضل الميل عن القبلة إذا أمكن بلا مشقة، والله أعلم.

فرع: إذا تجنب استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط، ثم أراد استقبالها حال الاستنجاء، فمقتضى مذهبنا وإطلاق أصحابنا جوازه؛ لأن النهي ورد في استقبالها واستدبارها ببول أو غائط، وهذا لم يفعله. ونقل الروياني في الحلية جوازه عن أبي حنيفة، قال: وهو صحيح يحتمله مذهبنا، ولا كراهة أيضا في إخراج الريح إلى القبلة لما ذكرناه، والله أعلم.

فرع: قال العبدري من أصحابنا في كتابه الكفاية: يجوز عندنا الجماع مستقبل القبلة ومستدبرها في البناء والصحراء، قال: وبه قال أبو حنيفة وأحمد وداود، واختلف فيه أصحاب مالك: فجوزه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب، ونقل غير العبدري من أصحابنا أيضا أنه لا كراهة فيه عندنا؛ لأن الشرع ورد في البول والغائط، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ولا غائط، ولا استدباره لا في البناء ولا في الصحراء. قال المتولى وغيره: ولكنه يكره. ونقل الروياني عن الأصحاب أيضا أنه يكره؛ لكونه كان قبلة. وأما حديث معقل بن أبي معقل الأسدي - رضى الله عنه - قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط»<sup>(١)</sup> رواه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، وإسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود، فأجاب عنه أصحابنا بجوابين لمتقدمي أصحابنا.

أحدهما: أنه نهى عن استقبال بيت المقدس حيث كان قبلة، ثم نهى عن الكعبة حين صارت قبلة فجمعهما الراوي.

(١) حديث معقل بن أبي معقل: أخرجه ابن أبي شيبة (١٥١/١)، وأبو داود (١٩/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، حديث (١٠)، وابن ماجه (١/١٥) كتاب: الطهارة، باب: النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول، حديث (٣١٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٣/٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٣٠٤/١)، والبيهقي (٩١/١) من طريق عمرو بن يحيى المازني، ثنا أبو يزيد مولى الثعلبيين عنه بلفظ: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين بغائط أو بول.

وسنده ضعيف لجهالة أبي زيد مولى الثعلبيين.

قال الحافظ في التقریب (٤٢٥/٢): أبو زيد مولى بنى ثعلبة قيل: اسمه الوليد مجهول.

قال صاحب الحاوى: هذا تأويل أبى إسحاق المروزى وأبى على بن أبى هريرة.  
والثانى: المراد بالنهاى أهل المدينة؛ لأن من استقبل بيت المقدس وهو فى  
المدينة استدبر الكعبة، وإن استدبره استقبلها، والمراد بالنهاى عن استقبالهما النهاى  
عن استقبال الكعبة واستدبارها. قال صاحب الحاوى: هذا تأويل عن بعض  
المتقدمين.

فهذان تأويلان مشهوران للأصحاب، ولكن فى كل واحد منهما ضعف، والظاهر  
المختار أن النهاى وقع فى وقت واحد، وأنه عام لكليتهما فى كل مكان، ولكنه فى  
الكعبة نهاى تحريم فى بعض الأحوال على ما سبق، وفى بيت المقدس نهاى تنزيه،  
ولا يمتنع جمعهما فى النهاى وإن اختلف معناه، وسبب النهاى عن بيت المقدس كونه  
كان قبله فبقيت له حرمة الكعبة.  
وقد اختار الخطابى هذا التأويل.

فإن قيل: لم حملتموه فى بيت المقدس على التنزيه؟ قلنا: للإجماع فلا نعلم من  
يعتد به حرمة، والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط.  
هى أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الشافعى أن ذلك حرام فى الصحراء جائز فى البنيان على  
ما سبق، وهذا قول العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبى ومالك  
وإسحاق، ورواية عن أحمد<sup>(١)</sup>.

(١) ذكر فى الإنصاف (١/١٠٠) أن فى مسألة استقبال القبلة فى الفضاء، وفى استدبارها فيه،  
واستقبالها فى البنيان روايات:

إحداها: جواز الاستقبال والاستدبار فى البنيان دون الفضاء. وهى المذهب، وعليه أكثر  
الأصحاب. قال الشيخ تقي الدين: هذا المنصور عند الأصحاب. قال فى الفروع: اختاره  
الأكثر، وجزم به فى الإيضاح، وتذكرة ابن عقيل، والطريق الأقرب، والعمدة، والمنور،  
والتسهيل، وغيرهم، وقدمه فى المحرر، والخلاصة، والحاويين، والفاائق، والنظم،  
ومجمع البحرين. وقال: هذا تفصيل المذهب، واختاره ابن عبدوس فى تذكرته،  
وصححه ابن عبيدان وغيره.

والثانية: يحرم الاستقبال والاستدبار فى الفضاء والبنيان. جزم به فى الوجيز،  
والمنتخب، وقدمه فى الرعايتين، واختاره أبو بكر عبد العزيز، والشيخ تقي الدين  
وصاحب الهدى، والفاائق وغيرهم.

والمذهب الثاني: يحرم ذلك فى الصحراء والبناء وهو قول أبى أيوب الأنصارى الصحابى ومجاهد والنخعى والثورى وأبى ثور، ورواية عن أحمد.

والثالث: يجوز ذلك فى البناء والصحراء وهو قول عروة بن الزبير، وربيعة وداود الظاهرى<sup>(١)</sup>.

والرابع: يحرم الاستقبال فى الصحراء والبناء، ويحل الاستدبار فيهما، وهو رواية عن أبى حنيفة<sup>(٢)</sup> وأحمد.

= والثالثة: يجوزان فيهما.

والرابعة: يجوز الاستدبار فى الفضاء والبيان، ولا يجوز الاستقبال فيهما.

والخامسة: يجوز الاستدبار فى البيان فقط. وحكاها ابن البنا فى كامله وجها وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا وأطلقهن فى الفروع. وقال فى المبهج: يجوز استقبال القبلة إذا كان الريح فى غير جهتها. وقال الشريف أبو جعفر فى رءوس المسائل: يكره استقبال القبلة فى الصحارى. ولا يمنع فى البيان. وقال فى الهداية، والمذهب الأحمد: لا يجوز لمن أراد قضاء الحاجة استقبال القبلة واستدبارها فى الفضاء، وإن كان بين البيان، جاز فى إحدى الروايتين، والأخرى: لا يجوز فى الموضعين، وقال فى المذهب: يحرم استقبال القبلة إذا كان فى الفضاء، رواية واحدة. وفى الاستدبار روايتان. فإن كان فى البيان: ففى جواز الاستقبال والاستدبار روايتان. وقال فى التلخيص، والبلغة: لا يستقبل القبلة، وفى الاستدبار روايتان، ويجوز ذلك فى البيان فى أصح الروايتين.

فائدتان:

إحدهما: يكفى انحرافه عن الجهة على الصحيح من المذهب. ونقله أبو داود. ومعناه فى الخلاف. قال فى الفروع: وظاهر كلام صاحب المحرر وحفيده: لا يكفى. ويكفى الاستتار بدابة وجدار وجبل ونحوه، على الصحيح من المذهب، وقيل: لا يكفى. قال فى الفروع: وظاهر كلامهم لا يعتبر قربه منها. كما لو كان فى بيت. قال: ويتوجه وجهه، كستره صلاة. ومال إليه.

الثانية: يكره استقبالها فى فضاء باستنجا واستجمار على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب، وقيل: لا يكره. ذكره فى الرعاية. قلت: ويتوجه التحريم.

(١) قال فى المحلى (١/١٨٩): ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للغائط والبول، لا فى بيان ولا فى صحراء، ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك فى حال الاستنجا.

(٢) قال فى كثر الدقائق (١/١٦٧): كره استقبال القبلة بالفرج فى الخلاء واستدبارها لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول أو غائط ولكن شرقوا أو غربوا» وأراد بقوله: «شرقوا أو غربوا» فى المدينة وما حولها من البلاد لأن قبلتهم بين المشرق والمغرب.

وفى الاستدبار روايتان:

فى رواية يكره لما رويناه؛ ولأن فيه ترك التعظيم.

وفى رواية لا يكره لحديث ابن عمر أنه قال: «رقيت يوما على بيت أختى حفصة فرأيت =

واحْتِجَ لِمَنْ حَرَّمَ مَطْلَقًا بِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْعَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»<sup>(١)</sup>، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: «فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بَنِيَتْ قَبْلَ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَّرَفْنَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَةٍ فَلَا يَسْتَقْبِلَنَّ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا»<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ سُلَيْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ»<sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ، قَالُوا: وَلَئِنْ لَمْ يَنْهَ عَنْ لِحْرَمَةِ الْقِبْلَةِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْبَنَاءِ كَالصَّحْرَاءِ، وَلَئِنْ لَوْ كَفَى الْحَائِلَ لِحَاجَازٍ فِي الصَّحْرَاءِ؛ فَإِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ أَوْدِيَةٌ وَجِبَالًا وَأَبْنِيَةٌ.

وَاحْتِجَ أَصْحَابُنَا عَلَيْهِمْ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْكِتَابِ وَبِحَدِيثِ: ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «رَقِيتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ مُسْتَدْبِرًا الْكَعْبَةَ»<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

= رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ؛ وَلَئِنْ فَرَجَهُ غَيْرُ مَوَازٍ لَهَا وَمَا يَنْحَطُّ مِنْهُ يَنْحَطُّ إِلَى الْأَرْضِ بِخِلَافِ الْمُسْتَقْبِلِ؛ لِأَنَّ فَرَجَهُ مَوَازٍ لَهَا وَمَا يَنْحَطُّ مِنْهُ يَنْحَطُّ إِلَيْهَا.

وَالْأَحْوَطُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ مُقَدِّمًا عَلَى الْفِعْلِ إِذَا الْفِعْلُ يَنْتَرِقُ إِلَيْهِ الْإِعْذَارُ بِخِلَافِ الْقَوْلِ، فَلَا مَعَارَضَةَ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي الْبَنِيَانِ دُونَ الصَّحْرَاءِ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَا. وَكَذَا يَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُوْجَّهَ وَلَدَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ لِيَبُولَ لَمَّا ذَكَرْنَا.

وَأِنْ غَفَلَ وَقَعَدَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فِي الْخِلَاءِ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَنْحَرِفَ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ جَلَسَ يَبُولُ قِبَالَ الْقِبْلَةِ فَذَكَرَ وَانْحَرَفَ عَنْهَا إِجْلَالًا لَهَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يَغْفَرَ لَهُ».

(١) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ قَرِيبًا.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣/١) كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الاسْتِطَابَةِ (٥٧/٢٦٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٦/١ - ٢٤٧) كِتَابُ: الْوُضُوءِ، بَابُ مِنْ تَبَرُّزٍ عَلَى لَبَتَيْنِ، الْحَدِيثِ

(١٤٥) وَمُسْلِمٌ (٢٢٤/١ - ٢٢٥) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الاسْتِطَابَةِ (١١٧)، الْحَدِيثِ

(٢٦٦/٦١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الرِّخْصَةِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ

قَضَاءِ الْحَاجَةِ، الْحَدِيثِ (١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦/١) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الرِّخْصَةِ فِي

ذَلِكَ الْحَدِيثِ (١١)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣/١ - ٢٤) كِتَابُ: الطَّهَارَةِ، بَابُ: الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ فِي =

وعن جابر - رضى الله عنه - قال: «نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةُ بِبَوْلٍ فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا»<sup>(١)</sup> حديث حسن، رواه أحمد وأبو داود والترمذى، وهذا لفظهما، قال الترمذى: حديث حسن. وعن مروان الأصفر قال: «رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَاحِلَهُ مَسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى، إِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتَرْكُ فَلَا بَأْسَ»<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود والدارقطنى والحاكم أبو عبد الله فى المستدرک على الصحيحين، وقال: هو صحيح على شرط البخارى. ولأنه تلحقه المشقة فى اجتناب القبلة فى البناء دون الصحراء، فإن قالوا: خصوا الجواز بمن لحقه مشقة، قلنا: الرخصة ترد لسبب، ثم تعم كالقصر، ولأن الأحاديث تعارضت فى المنع والجواز فوجب الجمع بينهما، ويحصل الجمع بينهما بما قلناه فإنها جاءت على فقه، ولا تكاد تحصل بغيره.

وأما الجواب عن الأحاديث التى احتجوا بها.

فهو أنها محمولة على من كان بالصحراء للجمع بين الأحاديث، وأما قول أبى أيوب - رضى الله عنه - : فننحرف ونستغفر الله تعالى، فجوابه من وجهين: أحدهما: أنه شك فى عموم النهى فاحتاط بالاستغفار.

والثانى: أن هذا مذهبه، ولم ينقله عن النبى ﷺ صريحا، وقد خالفه غيره من

= البيوت، وابن ماجه (١١٦/١) كتاب: الطهارة، باب: الرخصة فى ذلك فى الكنيف، الحديث (٣٢٢)، والشافعى فى مسنده (٦٥)، وأحمد (٤١٢/٢)، وابن خزيمة (٥٩)، وابن حبان (١٤١/٨)، والطحاوى (٢٣٤)، والبخارى فى شرح السنة (٢٧٤/١)، والبيهقى (٦١/١)، وابن أبى شيبة (١٥١/١)، وابن الجارود (٣٠)، والطبرانى (١٢/١ رقم ١٣٣١٢) وابن عبد البر فى التمهيد (٣٠٦/١) من طرق عن ابن عمر.

(١) أخرجه أحمد (٣٦٠/٣)، وأبو داود (٥٠/١): كتاب الطهارة: باب الرخصة فى ذلك (١٣)، والترمذى (٥٩/١) فى أبواب الطهارة: باب ما جاء فى الرخصة فى ذلك (٩) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٢٨٨/١) فى كتاب الطهارة وسننها: باب الرخصة فى ذلك فى الكنيف (٣٢٥)، وابن الجارود (٣١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٣٤/٤)، وابن حبان (١٤٢٠)، والدارقطنى (٥٨/١)، والحاكم (١٥٤/١)، والبيهقى (٩٢/١).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠/١): كتاب الطهارة: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، رقم (١١)، والدارقطنى (٥٨/١): كتاب الطهارة: باب استقبال القبلة فى الخلاء، والحاكم فى المستدرک (١٥٤/١)، والبيهقى فى السنن الكبرى (٩٢/١). قال الدارقطنى: هذا صحيح كلهم ثقات، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبى.



الصحابه، كما سبق.

وأما قولهم: المنع لحرمه القبلة، وما بعده فجوابه أن الشرع ورد بالفرق على ما قدمناه؛ فلا يلتفت إلى قياس ومعنى يخالفه.

ومع هذا فالفرق ظاهر فإن المشقة تلحق في البناء دون الصحراء.

واحتج من أباح مطلقا بحديثي جابر وعائشة قالوا: وهما ناسخان للنهي.

قالوا: ولأن الأحاديث تعارضت فرجعنا إلى الأصل.

واحتج أصحابنا بأن الأحاديث السابقة صحيحة فلا يجوز إلغاؤها، بل يجب

الجمع بينها فجمعنا بينها واستعملناها ولم نعطل شيئا منها.

وأما قولهم: ناسخان فخطأ؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع، ولم

يتعذر هنا، وأما من جوز الاستدبار - دون الاستقبال - فمحجوج بالأحاديث

الصحيحة المصرحة بالنهي عنهما جميعا، والله أعلم.

فرع: قول المصنف: ولأن في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون، هكذا

قاله أصحابنا واعتمدوه، ورواه البيهقي بإسناد ضعيف<sup>(١)</sup> عن الشعبي التابعي من

قوله، وهو تعليل ضعيف؛ فإنه لو قعد قريبا من حائط واستقبله ووراءه فضاء واسع

جاز بلا شك، صرح به إمام الحرمين البغوي وغيرهما، ويدل عليه ما قدمناه عن ابن

عمر: «أنه أناخ راحلته وبأل إليها» فهذا يبطل هذا التعليل، فإنه لو كان صحيحا لم

يجز في هذه الصورة، فإنه مستدبر الفضاء الذي فيه المصلون، ولكن التعليل

الصحيح أن جهة القبلة معظمة، فوجب صيانتها في الصحراء، ورخص فيها في البناء

للمشقة، وهذا التعليل اعتمده القاضي حسين والبغوي والرويانى وغيرهم، والله

أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض؛ لما

روى ابن عمر - رضى الله عنهما - : أن النبي ﷺ كان: «لا يرفع ثوبه حتى يدنو من

الأرض».

الشرح: حديث ابن عمر ضعيف<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود والترمذى وضعفاه.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٩٣/١): كتاب الطهارة: باب الرخصة في ذلك في الأبنية.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١/١): كتاب الطهارة: باب كيف التكشف عند الحاجة، رقم (١٤)

والترمذى (٢١/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء في الاستتار عند الحاجة، رقم (١٤).

وهذا الأدب مستحب بالاتفاق، وليس بواجب، كذا صرح به الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والمتولى وغيرهم، ومعناه إذا أراد الجلوس للحاجة لا يرفع ثوبه عن عورته في حال قيامه، بل يصبر حتى يدنو من الأرض.

ويستحب أيضا أن يسبل ثوبه إذا فرغ قبل انتصابه، صرح به الماوردي في الإقناع، وهذا كله إذا لم يخف تنجس ثوبه، فإن خافه رفع قدر حاجته، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويرتاد موضعا للبول فإن كانت الأرض الأصلية دقها بعود أو حجر حتى لا يترشش عليه البول لما روى أبو موسى - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيُرْتَدْ لِيَوْلِهِ».

الشرح: حديث أبي موسى ضعيف،<sup>(١)</sup> رواه أحمد وأبو داود عن رجل عن أبي موسى، وقوله فليرتد أى يطلب موضعا لينا. وأبو موسى هو عبد الله بن قيس الأشعري منسوب إلى الأشعر جد القبيلة، توفي أبو موسى بمكة، وقيل بالكوفة سنة خمسين، وقيل إحدى وخمسين، وقيل أربع وأربعين، وهو ابن ثلاث وستين ومناقبه مشهورة، وقد ذكرتها في التهذيب<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأدب متفق على استحبابه، قال أصحابنا: يطلب أرضا لينة ترابا أو رملا فإن لم يجد إلا أرضا صلبة دقها بحجر ونحوه لئلا يترشش عليه، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويكره أن يبول قائما من غير عذر؛ لما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال «ما بليت قائما منذ أسلمت»، ولأنه لا يأمن أن يترشش عليه، ولا يكره ذلك للمعذر لما روى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا لِعَلَّةَ بِمَا بَضِيهِ».

الشرح: أما الأثر المذكور عن عمر - رضى الله عنه - فذكره الترمذى في كتابه تعليقا لا مسندا<sup>(٣)</sup>، وروى ابن ماجه والبيهقى عن عمر أنه قال: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= قال أبو داود: ضعيف.

وضعه الترمذى وأعله بالإرسال بين الأعمش وابن عمر.

(١) أخرجه أحمد (٣٩٩/٤)، وأبو داود (١٥/١) كتاب الطهارة: باب الرجل يتبوء لبوله، حديث (٣). وسنده ضعيف؛ لجهالة أحد رواه.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٧٢٤/٢)، تهذيب التهذيب (٣٦٢/٥)، تاريخ البخارى الكبير (٢٢/٥، ١٧٢)، الإصابة (٢١١/٤)، سير الأعلام (٣٨٠/٢).

(٣) علقه الترمذى في سننه (١٧/١ - ١٨): كتاب الطهارة: باب النهى عن البول قائما، بعد رقم =

وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا عُمَرُ، لَا تَبْلُ قَائِمًا، فَمَا بُلْتُ بَعْدُ قَائِمًا<sup>(١)</sup> لكن إسناده ضعيف.

وروى عن جابر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا»<sup>(٢)</sup> رواه ابن ماجه والبيهقي، وضعفه البيهقي وغيره، ويغنى عن هذا حديث عائشة رضى الله عنها قالت: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا»<sup>(٣)</sup> رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم، وإسناده جيد وهو حديث حسن.

وأما الحديث الآخر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا»<sup>(٤)</sup> فصحيح رواه

= (١٢) من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، عن عمر به.

(١) أخرجه ابن ماجه (١١٢/١): كتاب الطهارة: باب فى البول قاعدا، رقم (٣٠٨)، والبيهقي فى السنن الكبرى (١٠٢/١)، والحاكم (١٨٥/١)، وابن حبان (٣٤٧/٢)، رقم (١٤٢٠)، مرفوعا، وعلقه الترمذي أيضا، بعد رقم (١٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١٢/١): كتاب الطهارة وسننها: باب فى البول قاعدا، رقم (٣٠٩)، والبيهقي (١٠٢/١) كتاب الطهارة: باب البول قاعدا.

(٣) أخرجه أحمد (١٣٦/٦، ١٩٢، ٢١٣)، والترمذي (١٧/١): أبواب الطهارة: باب ما جاء فى النهى عن البول قائما، رقم (١٢)، والنسائي (٢٦/١): كتاب الطهارة: باب البول فى البيت جالسا، وابن ماجه (١١٢/١): كتاب الطهارة: باب فى البول قاعدا، رقم (٣٠٧)، والبيهقي فى السنن الكبرى (١٠١/١، ١٠٢)، والحاكم فى المستدرک (١٨١/١)، والبغوى فى شرح السنة (٢٩٠/١): كتاب الطهارة: باب البول قائما.

(٤) أخرجه البخارى (٣٩١/١) كتاب الوضوء: باب البول قائما وقاعدا، حديث (٢٢٤، ٢٢٥) وفى (١٤٠/٥): كتاب المظالم باب الوقوف والبول عند سباطة قوم، حديث (٢٤٧١) ومسلم (٢٢٧/١) كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين حديث (٢٧٢/٧٢) وأبو داود (٥٣/١): كتاب الطهارة باب البول قائما، حديث (٢٣) والترمذي (١٩/١): كتاب الطهارة: باب الرخصة فى ذلك حديث (١٣) والنسائي (١٩/١) كتاب الطهارة: باب الرخصة فى ترك ذلك حديث (١٨) وابن ماجه (١١١/١) كتاب الطهارة: باب ما جاء فى البول قائما، حديث (٣٠٥) وأبو عوانة (١٩٧/١ - ١٩٨) والطيالسى (٤٥/١ - منحة) رقم (١٣٦)، والدارمى (١٧١/١)، وأحمد (٣٨٢/٥، ٤٠٢) والحميدى (٤٤٢) وابن أبى شيبه (١٢٣/١) وابن المنذر فى «الأوسط» (٢٥٢، ٢٨٢)، وابن الجارود فى «المتقى» رقم (٣٦) والبيهقي (١٠٠/١، ٢٧٠، ٢٧٤)، وابن شاهين فى «الناسخ والمنسوخ» (ص ٧٩) رقم (٧١)، والبغوى فى «شرح السنة» (٢٨٩/١) كلهم من طريق أبى وائل، عن حذيفة به. وقال الترمذي: وروى حماد بن أبى سليمان وعاصم بن بهدلة عن أبى وائل عن المغيرة ابن شعبة عن النبى ﷺ وحديث أبى وائل عن حذيفة أصح أه.

قلت: وكلام الترمذي يشعر بأن للحديث طريقا آخر، فأخرجه ابن ماجه (١١١/١) =

البخارى ومسلم من رواية حذيفة بن اليمان - رضى الله عنهما - والذى فى الصحيحين «أتى سباطة قوم فبال قائما»، وأما قوله: لعله بمأبضيه، فرواه البيهقى من رواية أبى هريرة<sup>(١)</sup>. لكن قال: لا تثبت هذه الزيادة، وذكر الخطابى ثم البيهقى فى سبب بوله ﷺ قائما أوجها:

**أحدهما:** قالوا وهو المروى عن الشافعى - رحمه الله - : أن العرب كانت تستشفى بالبول قائما لوجع الصلب فنرى أنه كان به ﷺ إذ ذاك وجع الصلب.  
قال القاضى حسين فى تعليقه: وصار هذا عادة لأهل هراة يبولون قياما فى كل سنة مرة إحياء لتلك السنة.

= كتاب الطهارة: باب ما جاء فى البول قائما، حديث (٣٠٦)، وعبد بن حميد فى «المنتخب من المسند» رقم (٣٩٩) والبيهقى (١٠١/١) كلهم من طريق عاصم بن بهدلة عن أبى وائل عن المغيرة بن شعبة به.

وعند ابن ماجه: قال شعبة: قال عاصم يومئذ: وهذا الأعمش يرويه عن أبى وائل عن حذيفة وما حفظه فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبى وائل عن حذيفة... فذكره.  
أخرجه أحمد (٢٤٦/٤)، وعبد بن حميد (٣٩٦) وابن خزيمة (٦٣)، وابن شاهين فى «الناسخ والمنسوخ» (ص ٧٨) رقم (٧٠) من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان وعاصم بن بهدلة عن أبى وائل عن المغيرة أن رسول الله ﷺ أتى سباطة بنى فلان ففجع رجله وبال قائما.

ووقع عند ابن خزيمة: ففرج رجله.  
وقد اختلف فى ترجيح الطريقين طريق أبى وائل عن حذيفة أم أبى وائل عن المغيرة؟ فرجح الترمذى طريق أبى وائل عن حذيفة ووافقه على ذلك البيهقى رحمه الله.  
ويمكن أن يلحق بهما البخارى ومسلم حيث إنهما أخرجا هذا الحديث فى الصحيح.  
ورجح أيضاً هذا الطريق أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» لابنه رقم (٩).  
وقد ذهب آخرون إلى ترجيح رواية أبى وائل عن المغيرة فرجح هذا الطريق أبو زرعة كما فى «العلل» (٩) فقال: الصحيح حديث عاصم عن أبى وائل عن المغيرة.  
ورجحه ابن الترمكانى فى «الجواهر النقى» (١٠١/١).

وأيدهما الشيخ أحمد شاكى فى «تعليقه على الترمذى» (٢٠/١).  
ونختم الكلام على هذا الحديث بكلام للحافظ فى الفتح (٣٩١/١) من حيث الترجيح بين الطريقين.

فقال بعد نقل كلام الترمذى: وهو كما قال وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبى سليمان وافق عاصماً على قوله: «عن المغيرة» فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان جميعاً، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لإتقانها أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما فى حفظهما مقال. اهـ.  
(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (١٠١/١).

والثانى: أنه لعله بمأبضيه.

والثالث: أنه لم يجد مكانا يصلح للقعود؛ فاحتاج إلى القيام إذا كان الطرف الذى يليه عاليا مرتفعا، ويجوز وجه رابع أنه لبيان الجواز.

وأما السبابة فبضم السين، وهى ملقى التراب والكناسة ونحوها، تكون بفناء الدور مرفقا للقوم، قال الخطابى: ويكون ذلك فى الغالب سهلا لنا مثلا يخذ فيه البول، ولا يرجع على البائل<sup>(١)</sup>.

وأما المأبض، فهزمة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة مكسورة ثم ضاد معجمة، ويجوز تخفيف الهزمة بقلبها ألفا كما فى «راس» وأشباهه، والمأبض باطن الركبة من الآدمى وغيره، وجمعه مأبض بالمد، كمسجد ومساجد<sup>(٢)</sup>.

وأما بوله ﷺ فى سبابة القوم، فيحتمل أوجها: أظهرها: أنه علم أن أهلها يرضون ذلك ولا يكرهونه، ومن كان هذا حاله جاز البول فى أرضه.

الثانى: أنها لم تكن مختصة بهم، بل كانت بفناء دورهم للناس كلهم؛ فأضيف إليهم لقربها منهم.

الثالث: أنهم أذنوا لمن أراد قضاء الحاجة فيها بصريح الإذن أو بمعناه، والله أعلم.

أما حكم المسألة: فقال أصحابنا: يكره البول قائما بلا عذر كراهة تنزيه ولا يكره للعدو، وهذا مذهبنا، وقال ابن المنذر: اختلفوا فى البول قائما فثبت عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد أنهم بالوا قياما، وروى ذلك عن على وأنس وأبى هريرة، وفعله ابن سيرين وعروة، وكرهه ابن مسعود والشعبى وإبراهيم بن سعد، وكان إبراهيم بن سعد لا يقبل شهادة من بال قائما.

قال: وقال مالك: إن كان فى مكان يتطايير إليه من البول شئ فمكروه، وإن كان لا يتطايير فلا كراهة. قال ابن المنذر: البول جالسا أحب إلى، وقائما مباح، وكل

(١) ينظر: النظم (٣٧/١)، المذهب (٢٦/١).

(٢) ينظر: النظم (٣٧/١)، خلق الإنسان للأصمعى (٢٠٥، ٢٢٦)، ولثابت (٣١٧)، وللزجاج (٤٧، ٣٥)، نظام الغريب فى اللغة (٥٢)، المخصص (١٢١).

ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويكره أن يبول في ثقب أو سرب؛ لما روى عبد الله بن سرجس - رضي الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي جُحْرِ، ولأنه ربما خرج عليه ما يلسعه أو يرد عليه البول.

الشرح: حديث ابن سرجس صحيح<sup>(٢)</sup> رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بالأسانيد الصحيحة، وفي رواياتهم زيادة، قالوا لقتادة الراوى عن ابن سرجس: ما تكره من البول في جحر؟ فقال: كان يقال إنها مساكن الجن. والثقب بفتح الثاء وضمها لغتان تقدمتا في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليد، والفتح أفصح وأشهر، والسرب بفتح السين والراء.

فالثقب ما استدار وهو الجحر المذكور في الحديث، والسرب ما كان

(١) ومن هديه ﷺ: أن يرتاد لبوله الموضع الدئب - وهو اللين الرخو من الأرض - وأكثر ما كان يبول وهو قاعد، حتى قالت عائشة: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّهُ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، ما كان يبول إلا قاعداً» وقد روى مسلم في صحيحه من حديث حذيفة أنه بال قائماً. فقيل: هذا بيان للجواز، والصحيح: أنه إنما فعل ذلك؛ تنزهاً وبعداً من إصابة البول؛ فإنه إنما فعل هذا لما أتى سباطة قوم - وهى ملقى الكناسه، وتسمى المزبلة، وتكون مرتفعة - فلو بال فيها الرجل قاعداً لارتد عليه بوله، وهو ﷺ استتر بها، وجعلها بينه وبين الحائط؛ فلم يكن بدّ من بوله قائماً، والله أعلم.

وقد ذكر الترمذى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: رأيت النبي ﷺ وأنا أبول قائماً، فقال: «يا عمر، لا تَبْلُ قائماً»، قال: فما بلت قائماً بعد. قال الترمذى: وإنما رفعه عبد الكريم بن أبى المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث.

وفى مسند البزار وغيره، من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ: أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا، أَوْ يَمْسَحَ جَبْهَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ يَنْفُخَ فِي سُجُودِهِ». ورواه الترمذى وقال: هو غير محفوظ. وقال البزار: لا نعلم من رواه عن عبد الله بن بريدة إلا سعيد بن عبيد الله، ولم يجرحه بشيء. وقال ابن أبى حاتم: هو بصرى ثقة مشهور. ينظر زاد المعاد (١/١٧١ - ١٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٨٢/٥)، وأبو داود (٣٠/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن البول في الجحر، رقم (٢٩)، والنسائي (٣٣/١): كتاب الطهارة: باب كراهية البول في الجحر، والحاكم (١٨٦/١)، والبيهقى (٩٩/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن البول في الثقب، والبعغوى فى شرح السنة (٢٨٩/١)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عبد الله بن سرجس، به.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

- وفى سماع قتادة من ابن سرجس خلاف.

وانظر مراسيل ابن أبى حاتم ص (١٦٨، ١٦٩)، وتلخيص الحبير (١/١٠٦).

مستطيلاً<sup>(١)</sup>. وعبد الله بن سرجس هو بصرى، وأبوه سرجس بفتح السين المهملة وكسر الجيم وآخره سين أخرى، لا ينصرف<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذى قاله المصنف من الكراهة متفق عليه، وهى كراهة تنزيه، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويكره أن يبول فى الطريق والظل والموارد؛ لما روى معاذ - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبِرَازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلَّ».

الشرح: هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى بإسناد جيد،<sup>(٣)</sup> وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «اتَّقُوا اللَّعَانَتَيْنِ»، قَالُوا: وَمَا اللَّعَانَتَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ»<sup>(٤)</sup>، وعن

(١) ينظر: النظم (٣٧/١)، المذهب (٢٦/١).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٦٨٧/٢)، تهذيب التهذيب (٢٣٢/٥)، الكاشف (٩٠/٢)، الجرح والتعديل (٦٣/٥)، أسد الغابة (٢٥٦/٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٤/١): كتاب الطهارة: باب المواضع التى نهى عن البول فيها، حديث (٢٦)، وابن ماجه (١١٩/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن الخلاء فى قارعة الطريق، حديث (٣٢٨)، والحاكم (١٦٧/١) والبيهقى (٩٧/١) كتاب الطهارة، من طريق أبى سعيد الحميرى، عن معاذ به.

وقال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبى، وصححه أيضاً ابن السكّن. قال الحافظ فى «التلخيص» (١٠٥/١): وفيه نظر؛ لأن أبا سعيد لم يسمع من معاذ، ولا يعرف هذا الحديث بغير هذا الإسناد، قاله ابن القطان، وفى الباب عن ابن عباس نحوه، رواه أحمد وفيه ضعف؛ لأجل ابن لهيعة، والراوى عن ابن عباس متهم، وعن سعد بن أبى وقاص فى علل الدارقطنى، وعن أبى هريرة رواه مسلم فى صحيحه، بلفظ «اتَّقُوا اللَّعَانَتَيْنِ»، قَالُوا: وَمَا اللَّعَانَتَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ». وفى رواية لابن حبان: وأفنيتهم، وفى رواية ابن الجارود: أو مجالسهم، وفى لفظ للحاكم «من سل سخيمته على طريق عامر، من طريق المسلمين، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وإسناده ضعيف، وفى ابن ماجه عن جابر بإسناد حسن مرفوعاً «ياكم والتعريس على جواد الطريق، فإنها مأوى الحيات والسباع، وقضاء الحاجة عليها، فإنها الملاعن».

وعن ابن عمر: «نهى أن يصى على قارعة الطريق، أو يضرب عليها الخلاء، أو يبال فيها».

وفى إسناده ابن لهيعة، وقال الدارقطنى: رفعه غير ثابت.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٦/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن التخلّى فى الطرق، حديث (٦٨)

(٢٦٩)، وأبو داود (٥٣/١ - ٥٤): كتاب الطهارة: باب المواضع التى نهى النبى ﷺ عن

أبى هريرة عن النبي ﷺ: «مَنْ سَلَّ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقِ غَامِرٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»<sup>(١)</sup> رواه البيهقي، السخيمة بفتح السين المهملة وكسر الخاء المعجمة هي الغائط، والملاعن مواضع اللعن جمع ملعنة، كمقبرة ومجزرة موضع القبر والجزر. وأما اللعانان في رواية مسلم فهما صاحبا اللعن، أي اللذان يلعنهما الناس كثيرا.

وفي رواية أبى داود: «اللاعنان»، ومعناه الأمران الجالبان للعن؛ لأن من فعلهما لعنه الناس في العادة، فلما صارا سببا للعن أضيف الفعل إليهما.

قال الخطابي: وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون، فالتقدير اتقوا الملعون فاعلها، وأما الموارد فقال الخطابي وغيره: هي طرق الماء واحدها مورد، قالوا: والمراد بالظل مستظل الناس الذي اتخذوه مقبلا ومناخا يتزولونه أو يقعدون تحته، قالوا: وليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة تحته؛ فقد قعد النبي ﷺ لحاجته تحت حائش النخل<sup>(٢)</sup>.

ثبت ذلك في صحيح مسلم، وللحائش ظل بلا شك.

وأما البراز، فقال الخطابي: هو هنا بفتح الباء وهو القضاء الواسع من الأرض، كنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء، ويقال تبرز الرجل إذا تغوط كما يقال تخلى، قال: وأهل الحديث يروونه البراز بكسر الباء وهو غلط. هذا كلام الخطابي.

وقال غيره: الصواب البراز بكسر الباء وهو الغائط نفسه، كذا ذكره أهل اللغة، فإذا كان البراز بالكسر في اللغة هو الغائط، وقد اعترف الخطابي بأن الرواة نقلوه بالكسر تعين المصير إليه؛ فحصل أن المختار كسر الباء، وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب الأسماء واللغات.

= البول فيها حديث (٢٥)، وأحمد (٣٧٢/٢)، وأبو عوانة (١٩٤/١)، وابن الجارود في «المتقى» رقم (٣٣)، وأبو يعلى (٣٦٩/١١ - ٣٧٠) رقم (٦٤٨٣) وابن خزيمة (٣٧/١) رقم (٦٧)، وابن حبان (١٤١٥)، والحاكم (١٨٥/١ - ١٨٦) والبيهقي (٩٧/١) كتاب الطهارة: باب النهي عن التخلي في طريق الناس، والبخاري في «شرح السنة» (٢٨٧/١) كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبى هريرة به.

(١) أخرجه البيهقي (٩٨/١): كتاب الطهارة: باب النهي عن التخلي في طريق الناس وظلمهم.

(٢) تقدم تخريجه.



وأما قارعة الطريق فأعلاه، قاله الأزهرى والجوهري وغيرهما، وقيل: صدره، وقيل: ما برز منه، والطريق يذكر ويؤنث لغتان مشهورتان تقدم بيانهما<sup>(١)</sup>.

وأما معاذ الراوى فهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الأنصارى المدنى من كبار الصحابة وفقهائهم، ومن أعلمهم بالأحكام شهد بدرا وسائر المشاهد، وأسلم وله ثمانى عشرة سنة، توفى سنة ثمانى عشرة شهيدا فى طاعون عمواس بفتح العين والميم، وهى قرية بالأردن من الشام وقبره بغور بيسان، ومناقبه كثيرة مشهورة، رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأدب وهو اتقاء الملاعن الثلاث متفق عليه، وظاهر كلام المصنف والأصحاب أن فعل هذه الملاعن أو بعضها مكروه كراهة تنزيه لا تحريم، وينبغى أن يكون محرما لهذه الأحاديث، ولما فيه من إيذاء المسلمين، وفى كلام الخطابى وغيره إشارة إلى تحريمه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويكره أن يبول فى مساقط الثمار؛ لأنه يقع عليه فينجس.

الشرح: هذا الذى ذكره متفق عليه، ولا فرق بين الشجر المباح والذى يملكه، ولا بين وقت الثمر وغير وقته؛ لأن الموضع يصير نجسا، فمتى وقع الثمر تنجس وسواء البول والغائط، وإنما اقتصر المصنف على البول اختصارا وتبنيها بالأدنى على الأعلى، وإنما لم يقولوا بتحريم ذلك؛ لأن تنجس الثمار به غير متيقن.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويكره أن يتكلم؛ لما روى أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْقُثُ عَلَى ذَلِكَ».

الشرح: هذا الحديث حسن<sup>(٣)</sup> رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بإسناد حسن، ورواه الحاكم فى المستدرک وقال: هو حديث صحيح، وفى رواية للحاكم قال

(١) ينظر النظم (٣٧/١).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (١٣٣٨/٣)، تهذيب التهذيب (١٨٦/١٠)، خلاصة تهذيب الكمال (٣/٣٥)، أسد الغابة (١٩٤/٥)، تاريخ الإسلام (١٠٥/٣).

(٣) أخرجه أحمد (٣٦/٣) وأبو داود (٢٢/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهية الكلام عند الحاجة (١٥) وابن ماجه (١٢٣/١) كتاب: الطهارة، باب: النهى عن الاجتماع على الخلاء والحديث عنده حديث (٣٤٢) والحاكم (١٥٧/١) كتاب: الطهارة، وابن خزيمة (٣٩/١) =

أبو سعيد: «نهى النبي ﷺ الْمُتَعَوِّظِينَ أَنْ يَتَحَدَّثَا فَإِنَّ اللَّهَ يَمُتُّ عَلَى ذَلِكَ»<sup>(١)</sup> ، ومعنى يضربان الغائط يأتيانه .

قال أهل اللغة: يقال ضربت الأرض إذا أتيت الخلاء، وضربت في الأرض إذا سافرت<sup>(٢)</sup> .

وقوله ﷺ: «كاشفين»، كذا ضبطناه في كتب الحديث، وفي المذهب، وهو منصوب على الحال، ووقع في كثير من نسخ المذهب: «كاشفان» بالالف وهو صحيح أيضاً، خبر مبتدأ محذوف أى وهما كاشفان والأول أصوب، والمقت البغض، وقيل: أشد البغض، وقيل: تعيبُ فاعل ذلك<sup>(٣)</sup> .

وأبو سعيد الخدرى: سعد بن مالك، تقدم بيانه في آخر صفة الوضوء، وهذا الذى ذكره المصنف من كراهة الكلام على قضاء الحاجة متفق عليه .

قال أصحابنا: ويستوى فى الكراهة جميع أنواع الكلام، ويستثنى مواضع الضرورة بأن رأى ضريراً يقع فى بئر، أو رأى حية أو غيرها تقصد إنساناً أو غيره من المحترمات فلا كراهة فى الكلام فى هذه المواضع، بل يجب فى أكثرها، فإن قيل: لا دلالة فى الحديث المذكور لما ادعاه المصنف؛ لأن الذم لمن جمع كل الأوصاف المذكورة فى الحديث .

قلنا ما كان بعض موجبات المقت لا شك فى كراهته، ويؤيده الرواية التى قدمناها عن الحاكم، والله أعلم .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويكره أن يرد السلام أو يحمد الله تعالى إذا عطس، أو يقول مثل ما يقول المؤذن؛ لأن النبي ﷺ سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى توضع ثم قال: «كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر» .  
الشرح: هذا الحديث صحيح، لكن المصنف لم يذكره على وجهه فقوت

= والبيهقى (١٠٠/١) كتاب: الطهارة، والبنغوى فى شرح السنة (٢٨٦/١) وأبو نعيم فى الحلية (٤٦/٩) من حديث أبى سعيد الخدرى قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهم يتحدثان فإن الله يمقت على ذلك» .

(١) رواه الحاكم فى المستدرک (١٥٧/١) .

(٢) ينظر: النظم (٧٣/١)، اللسان (ضرب) .

(٣) ينظر: النظم (٣٧/١)، الغريين (٢٤٨/٣)، الصحاح (مقت) .

المقصود منه وموضع الدلالة.

روى المهاجر بن قنفذ - رضى الله عنه - قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ حَتَّى تَوَضَّأَ ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيَّ فَقَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا عَلَى طَهْرٍ. أَوْ قَالَ: عَلَى طَهَارَةٍ»<sup>(١)</sup>.

رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة.

وفى رواية البيهقي «فسلمت عليه وهو يتوضأ فلم يرد على»<sup>(٢)</sup>، وهذه الرواية قريبة مما ذكره المصنف.

وقوله ﷺ: «كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» هذه الكراهة بمعنى ترك الأولى، لا كراهة تنزيه.

واحتج غير المصنف بحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «مَرَّ رَجُلٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ

(١) صحيح، أخرجه أبو داود (٥١/١) كتاب الطهارة: باب أيرد السلام وهو يبول، حديث (١٧) والنسائي (٣٧/١) كتاب الطهارة: باب رد السلام بعد الوضوء، حديث (٣٨) وابن ماجه (١٢٦/١) كتاب الطهارة: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، حديث (٣٥٠) وأحمد (٣٥٤/٤) وابن خزيمة (٢٠٦) وابن حبان (١٨٩، ١٩٠ - موارد) وابن المنذر فى «الأوسط» رقم (١٩) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٨٥/١) والطبرانى فى «الكبير» (٣٢٩/٢٠) رقم (٧٨١) والبيهقى (٩٠/١) كتاب الطهارة، والبغوى فى «شرح السنة» (٣٦١/١).

من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن عن حصين عن المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبى ﷺ وهو يبول فلم يرد عليه حتى توضأ فلما توضأ رد عليه.

(٢) أخرجه البيهقى (٩٠/١): كتاب الطهارة: باب استحباب الطهر للذكر والقراءة.

(٣) أخرجه مسلم (٦٥/٤ - نووى) وأبو داود (٥١/١) كتاب الطهارة: باب أيرد السلام وهو يبول، حديث (١٦) والترمذى (١٥٠/١) كتاب الطهارة: باب فى كراهية رد السلام غير متوضئ، حديث (٩٠) والنسائي (٣٥/١ - ٣٦) كتاب الطهارة: باب السلام على من يبول، حديث (٣٧) وابن ماجه (١٢٧/١) كتاب الطهارة: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، حديث (٣٥٣) والشافعى فى «الأم» (٥١/١) وابن الجارود فى «المتقى» رقم (٣٨) وابن خزيمة (٤٠/١) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٨٥/١) والبيهقى (٩٩/١) كلهم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر.

قال أبو داود: وروى عن ابن عمر وغيره أن النبى ﷺ تيمم ثم رد على الرجل السلام.

الْحَالَةَ فَلَا تُسَلِّمُ عَلَى فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ أَرُودْ عَلَيْكَ»<sup>(١)</sup> رواه ابن ماجه . وهذا الذى ذكره المصنف من كراهة رد السلام وما بعده متفق عليه عندنا ، وكذا التسبيح وسائر الأذكار .

= قلت : وفى بعضها أنه تَوْضُأً ثم رد السلام عليه وإليك تخريجها . فأخرجه أبو داود (١/ ١٤٢ - ١٤٣) كتاب الطهارة : باب التيمم فى الحضرة حديث (٣٣٠) وأبو داود الطيالسى (١٨٥١) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (١/ ٨٥) والدارقطنى (١/ ١٧٧) رقم (٧) وابن المنذر فى «الأوسط» (٥٤٠) والعقلى فى «الضعفاء» (٤/ ٣٩) وابن حبان فى «المجروحين» (٢/ ٢٥١) وابن عدى فى «الكامل» (٦/ ٢١٤٥) والبيهقى (١/ ٢٠٦) والخطيب فى «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٣٦ - ١٣٧) والبغوى فى «شرح السنة» (٢/ ١١٦) كلهم من طريق محمد بن ثابت العبدى عن نافع عن ابن عمر قال : مر رجل على رسول الله ﷺ فى سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى فى السكة ضرب بيده على الحائط ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى ثم مسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام . . .

قال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً فى التيمم

ينظر الكاشف (٣/ ٢٦) والتقريب (٢/ ١٤٩)

أخرجه أبو داود (١/ ١٤٣) كتاب الطهارة : باب التيمم فى الحضرة حديث (٣٣١) وابن حبان (١٩١ - موارد) والدارقطنى (١/ ١٧٧) والبيهقى (١/ ٢٠٦) كتاب الطهارة : باب كيف التيمم كلهم من طريق يزيد بن الهاد عن نافع عن ابن عمر بنحو الحديث السابق . وللحديث شواهد من حديث عبد الله بن حنظلة وأبى هريرة وجابر بن سمرة . حديث عبد الله بن حنظلة .

أخرجه أحمد (٥/ ٢٢٥) من طريق رجل عن عبد الله أن رجلاً سلم على النبى ﷺ وقد بال فلم يرد عليه حتى قال بيده إلى الحائط .

قلت : وسنده ضعيف لجهالة الراوى عن عبد الله .

حديث أبى هريرة :

أخرجه ابن ماجه (١/ ١٢٦) كتاب الطهارة : باب الرجل يسلم عليه وهو يبول حديث (٣٥١) من طريق مسلمة بن على عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة بمثل حديث ابن حنظلة .

قال البوصيرى فى «الزوائد» : هذا إسناد ضعيف لضعف مسلمة بن على .

حديث جابر بن سمرة :

أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (١٩٤٥) عنه وفيه أنه ﷺ دخل بيته فتوضأ ثم رد السلام . وقال الهيثمى فى «المجمع» (١/ ٢٧٦) : وفيه الفضل بن أبى حسان ولم أجد من ذكره .

(١) أخرجه ابن ماجه (١/ ١٢٦) : كتاب الطهارة وسننها : باب الرجل يسلم عليه وهو يبول ، رقم (٣٥٢) . وحسن إسناد البوصيرى فى الزوائد (١/ ١٤٨) .

قال البغوى فى شرح السنة: فإن عطس على الخلاء حمد الله تعالى فى نفسه،  
قاله الحسن والشعبى والنخعى وابن المبارك. قال البغوى: يحمد الله تعالى فى نفسه  
هنا وفى حال الجماع.

ثم هذه الكراهة التى ذكرها المصنف والأصحاب كراهة تنزيه، لا تحريم  
بالاتفاق.

وحكى ابن المنذر الكراهة عن ابن عباس وعطاء ومعبد الجهنى وعكرمة.  
وعن النخعى وابن سيرين قالوا: لا بأس به.

قال ابن المنذر: وترك الذكر أحب إلى ولا أوثم من ذكر، والله أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى -: والمستحب أن يتكئ على رجله اليسرى؛ لما  
روى سراقه بن مالك - رضى الله عنه - قال: «عَلَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَيْنَا الْخَلَاءَ  
أَنْ نَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى»، ولأنه أسهل فى قضاء الحاجة.

الشرح: هذا الحديث ضعيف، رواه البيهقى عن رجل عن أبيه عن سراقه قال:  
«عَلَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ أَحَدُنَا الْخَلَاءَ أَنْ يَعْتَمِدَ الْيُسْرَى وَيَنْصِبَ الْيُمْنَى»<sup>(١)</sup>،  
وسراقه هو أبو سفيان سراقه بن مالك بن جعشم بضم الجيم، وإسكان العين المهملة  
وضم الشين المعجمة وفتحها المدلجى، توفى سنة أربع وعشرين رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>.  
وقوله يتكئ ويتوكأ بهمز آخرهما.

وهذا الأدب مستحب عند أصحابنا، واحتجوا فيه بما ذكره المصنف، وقد بينا أن  
الحديث لا يحتاج به فىبقى المعنى ويستأنس بالحديث، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: ولا يطيل القعود؛ لأنه روى عن لقمان عليه  
السلام أنه قال: طول القعود على الحاجة تتجع منه الكبد، ويأخذ منه الباسور، فاقعد  
هوينى واخرج.

(١) ضعيف، أخرجه البيهقى (٩٦/١) كتاب الطهارة: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء،  
والطبرانى فى «الكبير» (١٦٠/٧ - ١٦١) رقم (٦٦٠٥) من طريق رجل من بنى مدلج عن  
أبيه عن سراقه بن مالك به.

وذكره الهيثمى فى «المجمع» (٢٠٩/١) وقال: رواه الطبرانى فى الكبير وفيه رجل لم

يسم.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٤٦٦/١)، تقريب التهذيب (٢٨٤/١)، الكاشف (٣٤٩/١)،  
الجرح والتعديل (١٣٤٢/٤)، أسد الغابة (٢١٠/١).

الشرح: هذا الأدب مستحب بالاتفاق، ولقمان هو الحكيم الذي قال الله تعالى فيه ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢] قال أبو إسحاق الثعلبي المفسر: اتفق العلماء على أنه كان رجلا صالحا حكيما ولم يكن نبيا، إلا عكرمة فانفرد وقال: كان نبيا. وقوله تتجع أوله تاء مثناة فوق، ويجوز بالمشناة تحت، والجيم مفتوحة يقال تجعت تتجع كمرضت تمرض<sup>(١)</sup>، والكبد بفتح الكاف وكسر الباء، ويجوز تسكين الباء مع فتح الكاف وكسرها، كما سبق في نظائره.

والباسور ضبطناه في المذهب بالباء والسين، وفيها ثلاث لغات ذكرهن الجوهري وغيره باسور بالباء والسين وناسور بالنون وناصر بالنون والصاد، وهي علة في مقعدة الإنسان<sup>(٢)</sup>. وقوله: هوينى هو مقصور غير منون تصغير هونى كجلى تأنيث الأهون، والمشهور فيه الهونا كالدنيا، وقد قيل هونا كما قد قيل دنيا<sup>(٣)</sup>، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى -: وإذا بال تنحنح حتى يخرج إن كان هناك شيء، ويمسح ذكره مع مجامع العروق ثم يتره.

الشرح: قوله يتره بفتح أوله وضم ثالثه، والتتر جذب بجفاء، كذا قاله أهل اللغة، واستتر إذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء<sup>(٤)</sup>، قال الشافعى - رحمه الله - فى الأم:

يستبرئ البائل من البول لثلا يقطر عليه.

قال: وأحب إلى أن يقيم ساعة قبل الوضوء ويتر ذكره، هذا لفظ نصه، وكذا قال جماعات يستحب أن يصبر ساعة، يعنون لحظة لطيفة. وقال الماوردى والرويانى وغيرهما: يستحب أن يتر ثلاثا مع التنحنح، وقال جماعة منهم الرويانى: ويمشى بعده خطوة أو خطوات.

وقال إمام الحرمين: ويهتم بالاستبراء فيمكث بعد انقطاع البول ويتنحنح، قال: وكل أعرف بطبعه.

قال: والتتر ما ورد به الخبر، وهو أن يمر إصبعاً ليخرج بقية إن كانت،

(١) ينظر: اللسان (وجع).

(٢) ينظر: النظم (٣٧/١)، المذهب (٢٧/١)، الصحاح (بسر).

(٣) ينظر: النظم (٣٨/١).

(٤) ينظر: النظم (٣٨/١)، الصحاح (نتر).

والمختار: أن هذا يختلف باختلاف الناس، والمقصود أن يظن أنه لم يبق في مجرى البول شيء يخاف خروجه: فمن الناس من يحصل له هذا المقصود بأدنى عصر، ومنهم من يحتاج إلى تكراره، ومنهم من يحتاج إلى تنحج، ومنهم من يحتاج إلى مشى خطوات، ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة، ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من هذا، وينبغي لكل أحد ألا ينتهي إلى حد الوسوسة.

قال أصحابنا: وهذا الأدب وهو التتر والتنحج ونحوهما مستحب، فلو تركه فلم يتر ولم يعصر الذكر واستنحى عقيب انقطاع البول، ثم توضأ فاستنجاؤه صحيح ووضوءه كامل؛ لأن الأصل عدم خروج شيء آخر، قالوا: والاستنجاؤه يقطع البول فلا يبطل استنجاؤه ووضوءه إلا أن يتيقن خروج شيء.

واحتج جماعة في هذا الأدب بما روى يزداد، وقيل أزداد بن فساء قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيُتْرَ ذَكَرُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»<sup>(١)</sup> رواه أحمد وأبو داود في المراسيل وابن ماجه والبيهقي، واتفقوا على أنه ضعيف.

وقال الأكثرون: هو مرسل، ولا صحبة ليزداد، ومن نص على أنه لا صحبة له البخاري في تاريخه وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن وأبو داود وأبو أحمد بن عدى الحافظ وغيره. وقال يحيى بن معين وغيره لا نعرف يزداد. فالتعويل على المعنى الذي ذكره الأصحاب، ويزداد بزاي ثم دال مهملة ثم ألف ثم ذال معجمة، وفساء بالفاء والسين المهملة المخففة وبالمد.

فرع: قال أصحابنا: يكره حشو الذكر بقطنة ونحوها، وصرح به المتولى والرويانى والرافعى ونقله الرويانى عن الأصحاب، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والمستحب ألا يستنحى بالماء في موضع

(١) أخرجه أحمد (٣٤٧/٤).

وابن ماجه (١١٨/١) كتاب الطهارة/ باب الاستبراء بعد البول (٣٢٦) والبيهقي في السنن (١١٣/١) كتاب الطهارة/ باب الاستبراء عن البول وأبو داود في المراسيل (رقم ٤). قال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٣٨/١): (أزداد ويقال يزداد لا تصح له صحبة). اهـ. قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣١٠/٩) (١٣٤٠): (يزداد بن فسا يمانى روى عن النبى، مرسل روى عنه ابنه عيسى بن يزداد سمعت أبى يقول ذلك). اهـ. والحديث أورده السيوطى فى «جمع الجوامع» وفى الجامع الصغير أيضًا وضعفه العلامة المناوى (٣١١/١).

قضاء الحاجة؛ لما روى عن عبد الله بن مغفل - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحْمِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

الشرح: هذا الحديث حسن<sup>(١)</sup>، رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم بإسناد حسن. وروى حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن رجل صحب النبى ﷺ كما صحبه أبو هريرة - رضى الله عنه - قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ أَوْ يَبُولَ فِي مُغْتَسِلِهِ»<sup>(٢)</sup> رواه أحمد وأبو داود والنسائى والبيهقى، وإسناده صحيح.

قال الخطابى: المستحم المغتسل سمي مستحماً مشتقاً من الحميم وهو الماء الحار الذى يغتسل به<sup>(٣)</sup>.

وعبد الله بن مغفل، بغير معجمة مفتوحة ثم فاء مشددة مفتوحة كنيته أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو زياد، وهو ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة بيعة الرضوان، توفى سنة ستين رضى الله عنه<sup>(٤)</sup>. واتفق أصحابنا على أن المستحب ألا يستنجى بالماء فى موضع قضاء الحاجة؛ لثلاث يترشش عليه، وهذا فى

(١) أخرجه أبو داود (٢٩/١) كتاب الطهارة: باب البول فى المستحم، حديث (٢٧) والترمذى (٣٣/١) كتاب الطهارة: باب ما جاء فى كراهية البول فى المغتسل، حديث (٢١)، والنسائى (٣٤/١) كتاب الطهارة: باب كراهية البول فى المستحم، وابن ماجه (١١١/١) كتاب الطهارة: باب كراهية البول فى المغتسل، حديث (٣٠٤) وأحمد (٥٦/٥) وابن أبى شيبة (١١٢/١) وعبد الرزاق (٩٧٨) والبخارى فى «التاريخ الصغير» (٢٣/٢) وابن الجارود فى «المتقى» رقم (٣٥) وابن المنذر فى «الأوسط» (٢٦٨) والعقلى فى «الضعفاء» (٢٩/١) والحاكم (١٦٧/١، ١٨٥) والبيهقى (٩٨/١) كتاب الطهارة: باب النهى عن البول فى مغتسله، كلهم من طريق أشعث بن عبد الله عن الحسن عن عبد الله بن مغفل به. وقال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أشعث بن عبد الله. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى.

وفيه نظر فأشعث لم يخرج له. وقال النووى فى المجموع (١٠٧/٢) هذا حديث حسن.

(٢) أخرجه أحمد (١١٠/٤ و ١١١) و (٣٦٩/٥) وأبو داود (٥٤/١) كتاب الطهارة باب فى البول فى المستحم (٢٨) والنسائى (١٣٠/١) كتاب الطهارة، باب ذكر النهى عن الاغتسال بفضل الجنب (٢٣٨).

(٣) ينظر النظم (٣٨/١).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال (٧٤٥/٢)، تهذيب التهذيب (٤٢/٦)، تاريخ البخارى الكبير (٢٣/٥)، الجرح والتعديل (١٤٩/٥)، الإصابة (٢٤٢/٤)، أسد الغابة (٣٩٨/٣).



غير الأخلية المتخذة لذلك.

أما المتخذ لذلك كالمرحاض فلا بأس فيه؛ لأنه لا يترشش عليه، ولأن في الخروج منه إلى غيره مشقة، وقول المصنف والأصحاب: لا يستنجى بالماء في موضعه، احتراز من الاستنجاء بالأحجار؛ فإن شرطه ألا ينتقل عن موضعه كما سنوضحه إن شاء الله تعالى

فرع: في مسائل تتعلق بآداب قضاء الحاجة:

إحداها: قال أصحابنا لا بأس بالبول في إناء؛ لما روت عائشة - رضى الله عنها - قالت: «يَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ - رضى الله عنه - لَقَدْ دَعَا بِالطُّسْتِ يَبُولُ فِيهَا فَأَنْخَسَ فَمَاتَ، وَمَا أَشْعُرُ بِهِ»<sup>(١)</sup> هذا حديث صحيح رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي في سنتهم، والترمذي في كتاب الشمائل هكذا، ورواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بمعناه، قالا: قالت فدعا بالطست، ولم تقل ليبول فيها وهو محمول على الرواية الصحيحة الصريحة في البول، والطست بالسين المهملة وهي مؤنثة. وعن أميمة بنت رقيقة - رضى الله عنها - قالت: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدْحٌ مِنْ عَيْدَانٍ يَبُولُ فِيهِ وَيَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ»<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفوه. وأميمة ورقيقة، بضم أولهما، ورقيقة بقاءين.

وقولها: من عيدان هو - بفتح العين المهملة - وهي النخل الطوال المتجردة، الواحدة عيدانة.

الثانية: يحرم البول في المسجد في غير إناء، وأما في الإناء ففيه احتمالان لابن

(١) أخرجه ابن ماجه (٥١٩/١): كتاب الجنائز: باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله ﷺ، رقم (١٦٢٦)، والنسائي (٣٢/١): كتاب الطهارة: باب البول في الطست، وأحمد (٣٢/٦)، والترمذي في الشمائل المحمدية رقم (٣٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٩/١): كتاب الطهارة: باب البول في الطست وغير ذلك من الأواني.

والذى فى الصحيحين بالمعنى أخرجه البخارى (٤/٦): كتاب الوصايا: باب الوصايا وقول النبى ﷺ: «وصية الرجل مكتوبة عنده»، رقم (٢٧٤١)، وطره فى المغازى (٤٤٥٩)، ومسلم (١٢٥٧/٣): كتاب الوصية: باب ترك الوصية لمن ليس له شىء يوصى فيه، رقم (١٦٣٦/١٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٣/١): كتاب الطهارة: باب فى الرجل يبول بالليل فى الإناء ثم يضعه عنده، رقم (٢٤)، والنسائي (٣١/١): كتاب الطهارة: باب البول فى الإناء، والبيهقى فى السنن الكبرى (٩٩/١): كتاب الطهارة: باب البول فى الطست وغير ذلك من الأواني.

الصباغ ذكرهما في باب الاعتكاف:

أحدهما: الجواز كالفصد والحجامة في إناء.

والثاني: التحريم؛ لأن البول مستقبح فتره المسجد عنه، وهذا الثاني هو الذي اختاره الشاشي وغيره، وهو الأصح المختار، وجزم به صاحب التتمة في باب الاعتكاف، ونقله العبدري في باب الاعتكاف عن الأكثرين.

الثالثة: يحرم البول على القبر، ويكره البول بقربه.

الرابعة: قال أصحابنا: يكره البول في الماء الراكد قليلا كان أو كثيرا لحديث جابر - رضي الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم. وفي الصحيحين نحوه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٥/١) كتاب الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد (٢٨١/٩٤).  
(٢) أخرجه مسلم (٢٣٥/١) كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، حديث (٢٨٢/٩٥)، وأحمد (٣٦٢/٢، ٤٩٢)، وأبو داود (٥٦/١): كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، حديث (٦٩)، والنسائي (١٧٥/١): كتاب الطهارة، باب: النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم، والدارمي (١٥٢/١): كتاب الطهارة، وأبو عوانة (٢٧٦/١)، وعبد الرزاق (١٨٩/١) رقم (٣٠٠)، وأبو عبيد في «كتاب الطهور» (ص - ٢٢٣)، والحميدي (٤٢٩/٢) رقم (٩٦٩)، وابن الجارود في المنتقى رقم (٥٤)، وأبو يعلى (٤٦١/١٠ - ٤٦٢) رقم (٦٠٧٦)، وابن خزيمة (٥٠/١) رقم (٦٦)، وابن حبان (١٢٤٨ - الإحسان)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤/١) كتاب: الطهارة، الخطيب في تاريخ بغداد (١٠٥/١٠)، والبيهقي (٧/١): كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، وابن حزم في المحلى (١٣٩/١) كلهم من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يتوضأ منه». وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة:

فأخرجه مسلم (٢٣٥/١): كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، حديث (٢٨٢/٩٦)، وأبو عوانة (٢٧٦/١)، وعبد الرزاق (٨٩/١) رقم (٢٩٩)، وأحمد (٣١٦/٢)، والترمذي (١٠٠/١) كتاب: الطهارة، باب: كراهية البول في الماء الراكد، حديث (٦٨)، وابن الجارود في المنتقى رقم (٥٤)، والبيهقي (٩٧/١): كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، والبلغوي في شرح السنة (٣٧٤/١) من طريق همام بن منبه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبال في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل فيه».

وأخرجه مسلم (٢٣٦/١): كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، حديث (٢٨٣)، وأبو عوانة (٢٧٦/١)، والنسائي (١٢٤ - ١٢٥): كتاب الطهارة، باب: النهي عن اغتسال الجنب في الماء الدائم، وابن ماجه (١٩٨/١): كتاب الطهارة،

وأما الجارى فإن كان قليلا كره، وإن كان كثيرا لا يكره، هكذا قاله جماعة من أصحابنا، وفيه نظر، وينبغي أن يحرم البول فى القليل مطلقا؛ لأنه ينجسه ويتلفه على نفسه وعلى غيره، وأما الكثير الجارى فلا يحرم لكن الأولى اجتنابه. ومما ينهى عنه التغوط بقرب الماء، صرح به الشيخ نصر فى الانتخاب والكافى، وهو واضح داخل فى عموم النهى عن البول فى الموارد.

الخامسة: قال أصحابنا: يكره استقبال الريح بالبول لثلاث ترده عليه فيتنجس، بل يستدبرها، هذا هو المعتمد فى كراهته، وأما الحديث المروى عن أبى هريرة «أنَّ

= حديث (٦٠٥)، وأبو عبيد فى كتاب «الطهور» (ص - ٢٢٥)، وابن الجارود فى المتقى رقم (٥٦)، وابن خزيمة (٤٩/١ - ٥٠)، وابن حبان (١٢٤٩ - الإحسان)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٤/١): كتاب الطهارة والدارقطنى (٥١/١ - ٥٢) كتاب: الطهارة، باب: الاغتسال فى الماء الدائم، حديث (١)، والبيهقى (٢٣٧/١): كتاب الطهارة.

كلهم من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن الأشج، عن أبى السائب - مولى هشام بن زهرة، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم، وهو جنب» فقال: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال: يتناوله تناولا.

وأخرجه أحمد (٤٣٣/٢)، وأبو داود (٦٦/١) كتاب: الطهارة، باب: البول فى الماء الراكد، حديث (٧٠)، وابن ماجه (١٢٤/١): كتاب الطهارة، باب: النهى عن البول فى الماء الراكد، حديث (٣٤٤)، وابن أبى شيبه (١٤١/١)، وأبو عبيد فى كتاب «الطهور» (ص - ٢٢٢)، وابن حبان (١٢٥٤ - الإحسان)، والبيهقى (٢٣٨/١) من طريق عجلان، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من جنابة»، وأخرجه البخارى (٣٤٦/١): كتاب الوضوء، باب: البول فى الماء الدائم، حديث (٢٣٩)، والنسائى (١٩٧/١): كتاب الغسل والتيمم، باب: ذكر نهى الجنب عن الاغتسال فى الماء الدائم، وأبو عبيد فى كتاب «الطهور» (ص - ٢٢٢، ٢٢٣) من طريق أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة.

وأخرجه أحمد (٣٤٦/٢) من طريق حميد بن عبد الرحمن، عن أبى هريرة، وأخرجه (٢٥٩/٢)، والخطيب فى تاريخ بغداد (١٠٥/١٠) من طريق خلاص، عن أبى هريرة، وأخرجه ابن خزيمة (٥٠/١) رقم (٩٤)، وابن حبان (١٢٥٦ - الإحسان) من طريق عطاء بن ميناء، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يتوضأ منه أو يشرب»، وأخرجه العقيلى فى الضعفاء (٢٤٢/١) من طريق الحسن بن محمد: ثنا محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة قال: نهى النبى ﷺ أن يبال فى الماء الراكد.

وقال العقيلى: الحسن بن محمد منكر الحديث. . والحديث غير محفوظ لا يتابع عليه، وقد روى عن أبى هريرة بإسناد صحيح.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ الْبُولَ فِي الْهَوَاءِ<sup>(١)</sup> فضعيف، بل قال الحافظ أبو أحمد بن عدى: إنه موضوع، وجاء عن حسان بن عطية التابعى قال: يكره للرجل أن يبول فى هواء، وأن يتغوط على رأس جبل<sup>(٢)</sup>.

السادسة: قال أصحابنا يستحب أن يهيم أحجار الاستنجاء قبل جلوسه؛ لحديث عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»<sup>(٣)</sup> حديث حسن، رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارقطنى وغيرهم.

قال الدارقطنى: إسناده حسن صحيح.

فهذا هو المعتمد، وأما ما احتج به جماعة من أصحابنا من حديث «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ وَأَعِدُّوا الثُّبُلَ»<sup>(٤)</sup> فليس بثابت فلا يحتج به، والنبيل - بضم النون وفتح الباء الموحدة - الأحجار الصغار.

السابعة: لا يجوز أن يبول على ما منع الاستنجاء به لحرمة كالعظم، وسائر المطعومات.

الثامنة: قال إمام الحرمين والغزالى والبغوى وآخرون: يستحب ألا يدخل الخلاء مكشوف الرأس، قال بعض أصحابنا فإن لم يجد شيئاً وضع كفه على رأسه،

(١) رواه ابن عدى فى الكامل (٧/٢٦٢٠)، وأخرجه ابن حبان فى المجروحين (٣/١٣٧)، ترجمة يوسف بن الفيض، عن الأوزاعى، عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة، وابن عدى رواه عن يوسف بن السفر عن الأوزاعى وقال ابن عدى: وهذا مما وضعه يوسف على الأوزاعى، وإنما روى معقل بن زياد عن الأوزاعى عن حسان بن عطية، أنه قال: «يكره البول فى الهواء، أو يتغوط على رأس جبل، كأنه طائر واقع» هذا من قول حسان، ورفع يوسف هذا، وجعله من قول النبى ﷺ. وانظر: ذخيرة الحفاظ لابن طاهر المقدسى (٣/١٨٠٧).

(٢) ينظر السابق.

(٣) حديث عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تَجْزِئُ عَنْهُ».

أخرجه أحمد (٦/١٠٨)، وأبو داود (١/٣٧) كتاب: الطهارة، الحديث (٤٠)، والنسائى (١/٤١ - ٤٢) كتاب: الطهارة، باب: الاجتزاء فى الاستطابة بالحجارة دون غيرها، والدارقطنى (١/٥٤ - ٥٥) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء، الحديث (٤)، والدارمى (١/١٧٠)، والبيهقى (١/١٠٣) وقال الدارقطنى: إسناده حسن.

(٤) تقدم تخريجه.

ويستحب ألا يدخل الخلاء حافيا، ذكره جماعة منهم أبو العباس بن سريج في كتاب الأقسام.

وروى البيهقي بإسناده حديثا مرسلًا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ لَيْسَ حِذَاءَهُ وَغَطَّى رَأْسَهُ»<sup>(١)</sup>، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ غَطَّى رَأْسَهُ وَإِذَا أَتَى أَهْلَهُ غَطَّى رَأْسَهُ»<sup>(٢)</sup> لكنه ضعيف، قال البيهقي: وروى في تغطية الرأس عند دخول الخلاء عن أبي بكر الصديق<sup>(٣)</sup> - رضى الله عنه - وهو صحيح عنه، قلت: وقد اتفق العلماء على أن الحديث المرسل والضعيف والموقوف يتسامح به في فضائل الأعمال، ويعمل بمقتضاه وهذا منها.

التاسعة: قال صاحب البيان وغيره: يستحب لمن هو على قضاء الحاجة ألا ينظر إلى فرجه ولا إلى ما يخرج منه ولا إلى السماء ولا يعبث بيده.

العاشرة: قال المصنف في التنبيه، وكثيرون من أصحابنا: يستحب ألا يستقبل الشمس ولا القمر، واستأنسوا فيه بحديث ضعيف، وهو مخالف لاستقبال القبلة في أربعة أشياء:

أحدها: أن دليل القبلة صحيح مشهور، ودليل هذا ضعيف بل باطل؛ ولهذا لم يذكره المصنف، ولا كثيرون ولا الشافعي، وهذا هو المختار؛ لأن الحكم بالاستحباب يحتاج إلى دليل، ولا دليل في المسألة.

الثاني: يفرق في القبلة بين الصحراء والبناء كما سبق، ولا فرق هنا، صرح به المحاملي وآخرون.

الثالث: النهي في القبلة للتحريم وهنا للتنزيه.

الرابع: أنه في القبلة يستوى الاستقبال والاستدبار، وهنا لا بأس بالاستدبار، وإنما كرهوا الاستقبال، هذا هو الصحيح المشهور؛ وبه قطع المصنف في التنبيه،

(١) أخرجه البيهقي (٩٦/١): كتاب الطهارة: باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء، من حديث حبيب بن صالح يرسله إلى النبي ﷺ.

(٢) أخرجه البيهقي (٩٦/١)، وقال عقبه: وهذا الحديث أحد ما أنكر على محمد بن يونس الكديمي.

ونقل عن ابن عدى قال: هذا الحديث لا أعلم رواه غير الكديمي بهذا الإسناد، والكديمي أظهر أمره أن يحتاج إلى أن يبين ضعفه.

(٣) ينظر السنن الكبرى (٩٦/١).

والجمهور وقال الصيمرى وأبو العباس الجرجاني فى كتابه الشافى: يكره الاستطبار  
أيضا، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والاستنجاء واجب من البول والغائط لما روى  
أبو هريرة رضى الله عنه : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : وَلَيْسَتْ بِلَاثَةٍ أَحْجَارٌ ، وَلَأنَّهَا نَجَاسَةٌ  
لَا تُلْحَقُ الْمَشَقَّةُ فِي إِزَالَتِهَا غَالِبًا فَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ مَعَهَا كَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ .

الشرح : حديث أبى هريرة هذا صحيح <sup>(١)</sup> رواه الشافعى وأبو داود وغيرهما  
بأسانيد صحيحة، وسأذكره بكماله إن شاء الله تعالى. قوله: وليستنج، هو هكذا  
بالواو معطوف على ما قبله، كما سأذكره بكماله إن شاء الله تعالى. وقول المصنف:  
« لا تلحقه المشقة فى إزالتها» احتراز من دم البراغيث ونحوه. وقوله: « فلم تصح  
الصلاة معها» عبارة حسنة فإنه لو قال فوجب إزالتها لانتقض بنجاسة على ثوب  
لا يصلى فيه، والغائط معروف وتقدم فى هذا الباب بيان أصله.

أما حكم المسألة: فالاستنجاء واجب عندنا من البول والغائط، وكل خارج من  
أحد السيلين نجس ملوث، وهو شرط فى صحة الصلاة، وبه قال أحمد وإسحاق  
وداود <sup>(٢)</sup> وجمهور العلماء ورواية عن مالك. وقال أبو حنيفة <sup>(٣)</sup>: هو سنة، وهو

(١) تقدم تخريجه.

(٢) قال فى المحلى (١/١٠٨): وتطهير القبل والدبر من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة  
لا يكون إلا بالماء حتى يزول الأثر أو بثلاثة أحجار متغايرة - فإن لم يتق فعلى الوتر أبدا يزيد  
كذلك حتى ينقى، لا أقل من ذلك، ولا يكون فى شيء منها غائط - أو بالتراب أو الرمل بلا  
عدد، ولكن ما أزال الأثر فقط على الوتر ولا بد، ولا يجزئ أحدا أن يستنجى بيمينه ولا وهو  
مستقبل القبلة، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الأحجار بأعيانها لمخرج الغائط، وإن بدأ  
بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الأحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط.

(٣) قال فى رد المحتار (١/٣٣٦): والاستنجاء سنة عندنا، وهو على خمسة أوجه: اثنان  
واجبان:

أحدهما: غسل نجاسة المخرج فى الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كى لا تشيع فى  
بدنه.

والثانى: إذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد قل أو كثر وهو الأحوط؛ لأنه يزيد على  
قدر الدرهم، وعندهما يجب إذا جاوزت قدر الدرهم؛ لأن ما على المخرج سقط اعتباره،  
والمعتبر ما وراءه.

والثالث: سنة، وهو إذا لم تتجاوز النجاسة مخرجها.

والرابع: مستحب، وهو ما إذا بال ولم يتغوط فيغسل قبله.

والخامس: بدعة، وهو الاستنجاء من الريح. اهـ.

رواية عن مالك، وحكاها القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والعبدري وغيرهم عن المزنى وجعل أبو حنيفة هذا أصلاً للنجاسات، فما كان منها قدر درهم بغلى عفى عنه وإن زاد فلا، وكذا عنده فى الاستنجاء إن زاد الخارج على درهم وجب وتعين الماء ولا يجزئ الحجر ولا يجب عنده الاستنجاء بالحجر. واحتجوا بحديث أبى هريرة عن النبى ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤْتِرْ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»<sup>(١)</sup> رواه الدارمى وأبو داود وابن ماجه، وهو حديث حسن؛ ولأنها نجاسة لا تجب إزالة أثرها فكذا عينها كدم البراغيث، ولأنه لا تجب إزالتها بالماء فلم يجب غيره، وقال المزنى: ولأننا أجمعنا على جواز مسحها بالحجر فلم تجب إزالتها كالمنى. واحتج أصحابنا بحديث أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَنَهَى عَنِ الرُّوْثِ وَالرَّمَّةِ وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ الرَّجُلُ بِبَيْتِهِ»<sup>(٢)</sup> حديث صحيح رواه الشافعى فى مسنده وغيره بإسناد صحيح، ورواه أبو داود والنسائى وابن ماجه فى سننهم بأسانيد صحيحة بمعناه، قال البيهقى فى كتابه معرفة السنن والآثار: قال الشافعى فى القديم: هو حديث ثابت. وعن سلمان رضى الله عنه قال: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم.

وعن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ؛ فَإِنَّهَا تَجْزِى عَنْهُ»<sup>(٤)</sup> حديث صحيح، رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارقطنى، وقال: إسناده حسن صحيح.

واحتج الأصحاب بحديث ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَأَنَّ يَمْشِى بِالثَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَأَنَّ لَا يَسْتَنْزِرُهُ

(١) أخرجه الدارمى (١/١٦٩): كتاب الطهارة: باب التستر عند الحاجة، وأبو داود (١/٥٦): كتاب الطهارة: باب الاستتر فى الخلاء، رقم (٣٥)، وابن ماجه (١/١٢١ - ١٢٢): كتاب الطهارة وسننها: باب الارتياح للغائط والبول، رقم (٣٣٧)، وأخرجه أحمد (٢/٣٧١)، والبيهقى (١/١٠٤): كتاب الطهارة: باب الإيتار فى الاستجمار، من حديث أبى هريرة. وقال البيهقى: وهذا إن صح، فإنما أراد والله أعلم وتراً يكون بعد الثلاث.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

مِنْ بَوْلِهِ»<sup>(١)</sup>، وروى «لا يستبرئ» رواه البخارى ومسلم، وفى الاستدلال به نظر. واحتجوا من القياس بما ذكره المصنف.

والجواب عن حديثهم أنه لا حرج فى ترك الإيتار، وهو محمول على الإيتار الزائد على ثلاثة أحجار جمعا بينه وبين باقى الأحاديث الصحيحة لحديث سلمان وغيره.

والجواب عن قياسهم على دم البراغيث أن ذلك مشقة عظيمة بخلاف أصل الاستنجاء؛ ولهذا تظاهرت الأحاديث الصحيحة على الأمر بالاستنجاء، ولم يرد خبر فى الأمر بإزالة دم البراغيث.

وقياس المزنى على المنى لا يصح؛ لأنه طاهر والبول نجس، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن خرجت منه حصاة أو دودة ولا رطوبة معها، ففيه قولان:

أحدهما: يجب الاستنجاء؛ لأنها لا تخلو من رطوبة.

والثانى: لا يجب، وهو الأصح لأنه خارج من غير رطوبة؛ فأشبهه الريح. الشرح: هذان القولان مشهوران، وحكاهما بعض الأصحاب عن الجامع الكبير، وخالف الغزالى وشيخه وشيخ الأصحاب، فنقلوهما وجهين، والصواب

(١) أخرجه البخارى (٣١٧/١) كتاب: الوضوء، باب: من الكبائر ألا يستتر من بوله، الحديث (٢١٦)، ومسلم (٢٤١/١) كتاب: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، الحديث (٢٩٢/١١١)، وأبو داود (٢٥/١ - ٢٦) كتاب: الطهارة، باب: الاستبراء من البول، الحديث (٢٠)، والترمذى (١٠٢/١)، الحديث (٧٠)، والنسائى (١/ ٢٨ - ٣٠) كتاب: الطهارة، باب: التنزه عن البول، وابن ماجه (١٢٥/١) كتاب: الطهارة، باب: التشديد فى البول، الحديث (٣٤٧)، والبيهقى (١٠٤/١) كتاب: الطهارة، باب: التوقى من البول، أبو داود الطيالسى (ص - ٣٤٤)، الحديث (٢٦٤٦)، وابن أبى شيبة (١/ ١٢٢) كتاب: الطهارات، باب: فى التوقى من البول، وأحمد (٢٢٥/١)، والدارمى (١/ ١٨٨) كتاب: الطهارة، باب: الاتقاء من البول، وابن خزيمة (٥٦)، وابن حبان (٥/ رقم ٣١١٨)، وابن الجارود (١٣٠) ووكيع (٤٤٤)، وهناد (٣٦٠) كلاهما فى «الزهد»، وعبد ابن حميد فى المنتخب (٦٢٠)، ويعقوب بن سفيان فى المعرفة والتاريخ (١٤٩/٣) والآجرى فى «الشرعية» (٣٦٢)، والبيهقى فى «عذاب القبر» رقم (١٣٠، ١٣١، ١٣٢)، والجوزقانى فى «الأباطيل» (٣٤٧)، والبلغوى فى شرح السنة (٢٨٠/١) من طرق عن الأعمش عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس... فذكره. وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.



قولان، والصحيح منهما عند المصنف والجمهور لا يجب، واختاره المزني، وقال إمام الحرمين: الأصح الوجوب، ولو خرج المعتاد بابسا كعبرة لا رطوبة معها، فهي كالحصاة لا يجب الاستنجاء على الصحيح، كذا صرح به الشيخ أبو محمد في الفروق والقاضى حسين وابن الصباغ والشاشى والبغوى وجماعات، وقطع به أبو العباس بن سريج في كتاب الأقسام.

وقول المصنف: فأشبهه الريح، كذا قاسه الأصحاب، وأجمع العلماء على أنه لا يجب الاستنجاء من الريح والنوم ولمس النساء والذكر. وحكى عن قوم من الشيعة أنه يجب، والشيعة لا يعتد بخلافهم.

قال الشيخ نصر فى الانتخاب: إن استنجى لشيء من هذا فهو بدعة. وقال الجرجاني: يكره الاستنجاء من الريح، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستنجى قبل أن يتوضأ، فإن توضأ ثم استنجى صح الوضوء، وإن تيمم ثم استنجى لم يصح التيمم. وقال الربيع: فيه قول آخر أنه يصح.

قال أبو إسحاق: هذا من كيسه، والأول هو المنصوص عليه فى الأم، ووجهه أن التيمم لا يرفع الحدث، وإنما تستباح به الصلاة من نجاسة النجوى؛ فلا تستباح مع بقاء المانع، ويخالف الوضوء فإنه يرفع الحدث فجاز أن يرفع الحدث والمانع قائم، وإن تيمم وعلى بدنه نجاسة فى غير موضع الاستنجاء ففيه وجهان: أحدهما: أنه كنجاسة النجوى.

والثانى: أنه يصح التيمم؛ لأن التيمم لا تستباح به الصلاة من هذه النجاسة، فصح فعله مع وجودها بخلاف نجاسة النجوى.

الشرح: إذا توضأ أو تيمم قبل الاستنجاء ثم استنجى بالحجر أو بالماء لافا على يده خرقة أو نحوها بحيث لا يمس فرجه، فقد نص الشافعى - رحمه الله - فى البويطى: أنه يصح وضوءه ولا يصح تيممه، ونقل المزني فى المتثور عن الشافعى فى صحة التيمم والوضوء جميعاً قولين.

ونقل ابن القاص أنه يصح الوضوء وفى التيمم قولان.

ونقل الربيع أنه لا يصح التيمم، قال: وفيه قول آخر أنه يصح؛ فحصل فى المسألتين ثلاثة أقوال:

أحدها: يصح الوضوء والتيمم.

والثاني: لا يصحان.

والثالث: يصح الوضوء ولا يصح التيمم.

وهذا الثالث هو الصحيح عند الأصحاب، وقطع به أكثر المتقدمين والمتأخرين وصححه الباقر.

قال القاضي أبو الطيب: غلط من ذكر الخلاف في الوضوء.

وقال إمام الحرمين: نقل الخلاف في الوضوء بعيد جدا، ولولا أن المزني نقله في المتنور عن الشافعي لما عدته من المذهب.

وقال الشيخ أبو حامد: قال أصحابنا: هذا الذي ذكره الربيع في صحة التيمم ليس بمذهب الشافعي.

وقال المحاملي: غلط أصحابنا الربيع في ذلك، وهذا معنى قول المصنف: قال أبو إسحاق: هذا من كيس الربيع وهو بكسر الكاف، معناه: ليس هذا منصوصا للشافعي، بل الربيع خرج من عند نفسه.

وأما قول صاحب الإبانة: الأصح صحة التيمم، فغلط مخالف للأصحاب ونصوص الشافعي والدليل، أما إذا كان على موضع من بدنه نجاسة في موضع الاستنجاء فتيمم قبل إزالتها ففي صحة التيمم الوجهان اللذان ذكرهما المصنف، وهما مشهوران، ونقل ابن الصباغ أن الشافعي نص في الأم على أنه لا يصح تيممه حتى يزيلها.

واختلف الأصحاب في الأصح فصح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشيخ نصر والشاشي وآخرون من العراقيين بطلان التيمم.

وصحح إمام الحرمين والبغوي صحته، وبه قطع أبو على الطبري في الإفصاح، ودليله ما ذكره المصنف. وقال إمام الحرمين: ولأنه لا خلاف أنه لو تيمم وهو مكشوف العورة صح تيممه، وإن كان هذا التيمم لا يستعقب إباحة الصلاة حتى يستر عورته.

وذكر القاضي أبو الطيب نحو هذا.

وهذا الذي أورده من ستر العورة إشكال قوي.

ويمكن الفرق بأن ستر العورة أخف من إزالة النجاسة؛ ولهذا تصح الصلاة مع

العرى بلا إعادة بخلاف النجاسة، والله أعلم.

ثم صورة المسألة أن يكون مع هذا التيمم من الماء ما يكفيه لإزالة النجاسة من غير زيادة، كذا صورها إمام الحرمين وغيره وهو الصواب، وتتصور أيضاً فيمن تيمم لجراحة أو مرض، بحيث لا يجب استعمال الماء في الحدث، ويجب في النجس لقلته.

وقال البغوى: الوجهان فيمن ليس معه ما يغسل به النجاسة، فأما من معه ما يكفيه للنجاسة فلا يصح تيممه قبل إزالتها، والصواب ما سبق.

ولو تيمم وليس عليه نجاسة، ثم حدثت نجاسة، وقلنا: النجاسة المقارنة تمنع صحة التيمم ففي الحادثة وجهان، حكاهما الرويانى.

قال: وهما كالوجهين فيما إذا تيمم ثم ارتد؛ لأن النجاسة تمنع الصلاة كالردة، وقال القاضى حسين: إن تيمم عالماً بالنجاسة صح تيممه؛ لأن طلبه الماء للتيمم يكفيه له وللنجاسة، وإن تيمم وعليه نجاسة لا يعلمها أو حدثت بعد التيمم بطل التيمم؛ لأنه يجب طلب الماء لإزالتها، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإذا أراد الاستنجاء نظرت فإن كانت النجاسة بولاً أو غائطاً ولم تجاوز الموضع المعتاد جاز الماء والحجر، والأفضل أن يجمع بينهما؛ لأن الله تعالى أثنى على أهل قباء، فقال سبحانه وتعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] فسألهم النبي ﷺ عما يصنعون، فقالوا: نتبع الحجارة الماء.

فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل؛ لأنه أبلغ في الإنقاء، وإن أراد الاقتصار على الحجر جاز لما روت عائشة - رضى الله - عنها قالت: (بَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ عُمَرُ خَلْفَهُ بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ مَا هَذَا يَا عُمَرُ؟ فَقَالَ مَاءٌ تَتَوَضَّأُ بِهِ، فَقَالَ مَا أَمَرْتُ كُلَّمَا بُلْتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، وَلَوْ فَعَلْتُ لَكَانَ سُبْحَةً، وَلَئِنْ قَدْ يَبْتَلَى بِالْخَارِجِ فِي مَوَاضِعَ لَا يَلْحَقُ الْمَاءُ فِيهَا؛ فَسَقَطَ وَجُوبُهُ.

الشرح: أما حديث عائشة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى فى سننهم، وهو حديث ضعيف<sup>(١)</sup>، والمراد بالوضوء هنا الاستنجاء بالماء.

(١) ضعيف، أخرجه أبو داود (٥٨/١) كتاب الطهارة: باب فى الاستبراء حديث (٤٢) وابن

وقوله: لكان سنة أى واجبا لازما.

ومعناه: لو واطبت على الاستنجاء بالماء لصار طريقة لى يجب اتباعها.  
وأما حديث أهل قباء فروى فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «نَزَلَتْ هَذِهِ  
الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْيَوْنَ أَنْ يَطْهَرُوا﴾» [التوبة: ١٠٨]، وَكَانُوا يَسْتَنْجُونَ  
بِالْمَاءِ فَتَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ»<sup>(١)</sup>.

رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم، ولم يضعفه أبو داود، لكن  
إسناده ضعيف فيه يونس بن الحارث قد ضعفه الأكترون وإبراهيم بن أبى ميمونة:  
وفيه جهالة..

وعن عويم بن ساعدة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ أتاهم فى مسجد قباء فقال:  
«إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ عَلَيْكُمْ الثَّنَاءَ فِي الطُّهُورِ، فَمَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِى تَطْهَرُونَ بِهِ؟ قَالُوا:  
وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَعْلَمُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ الْيَهُودِ يَغْسِلُونَ أَذْبَارَهُمْ  
فَعَسَلْنَا كَمَا عَسَلُوا»<sup>(٢)</sup> رواه أحمد بن حنبل فى مسنده وأبو بكر محمد بن إسحاق بن  
خزيمة فى صحيحه.

وعن جابر وأبى أيوب وأنس - رضى الله عنهم - قالوا: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فِيهِ  
رِجَالٌ يُحْيَوْنَ أَنْ يَطْهَرُوا﴾» [التوبة: ١٠٨] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ،  
قَدْ أَتَيْتُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ، فَمَا طُهِرُوكُمْ؟ قَالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَنَغْتَسِلُ مِنَ  
الْجَنَابَةِ وَنَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. فَقَالَ: هُوَ ذَلِكَ فَعَلَيْكُمْوه»<sup>(٣)</sup> رواه ابن ماجه والدارقطنى

= ماجه (١١٨/١) كتاب الطهارة: باب من بال ولم يمس ماء حديث (٣٢٧) وابن أبى شيبة  
(٥٤/١) والبيهقى (١١٣/١) كتاب الطهارة من حديث عائشة..

(١) أخرجه أبو داود (٥٨/١ - ٥٩) كتاب الطهارة باب فى الاستنجاء بالماء (٤٤).

وابن ماجه (٣٠٩/١ - ٣١٠) كتاب الطهارة وسنها باب الاستنجاء بالماء (٣٥٧).

والترمذى (١٧٧/٥) فى أبواب التفسير باب (ومن سورة التوبة) (٣١٠٠) وقال غريب  
من هذا الوجه. والبيهقى فى السنن (١٠٥/١).

وانظر صحيح الترمذى للشيخ الألبانى رحمه الله (٢٤٧٦).

(٢) أخرجه أحمد فى المسند (٤٢٢/٣)، وابن خزيمة برقم (٨٣).

(٣) الأمر بغسل النجاسة من المخرجين ورد من حديث جابر، وأبى أيوب، وأنس بن مالك.

أخرجه ابن ماجه (١٢٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء، الحديث

(٣٥٥)، وابن الجارود (ص - ٢٤) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء، الحديث

(٤٠)، والدارقطنى (٦٢/١) كتاب الطهارة: باب الاستنجاء، الحديث (٢)، والحاكم =

والبيهقي، وفي رواية للبيهقي «فما طهوركم؟ قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة، فقال رسول الله ﷺ: فهل مع ذلك غيره؟ قالوا لا، غير أن أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجى بالماء قال: هو ذاك فعليكموه»<sup>(١)</sup>، وإسناد هذه الرواية ورواية ابن ماجه وغيره إسناد صحيح، إلا أن فيه عتبه بن أبي حكيم، وقد اختلفوا في توثيقه فوثقه الجمهور، ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسراً؛ فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية، فهذا الذي ذكرته من طرق الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والأحجار.

وأما قول المصنف: قالوا: نتبع الحجارة الماء، فكذا يقوله أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير. وليس له أصل في كتب الحديث، وكذا قال الشيخ أبو حامد في التعليق: إن أصحابنا روه. قال: ولا أعرفه.

فإذا علم أنه ليس له أصل من جهة الرواية فيمكن تصحيحه من جهة الاستنباط؛

= (١٥٥/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي (١٠٥/١) كتاب: الطهارة، باب: الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل بالماء من حديث طلحة بن نافع قال: حدثني أبو أيوب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك الأنصاريون: «أن هذه الآية لما نزلت: ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين﴾ [التوبة: ١٠٨] قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصار إن الله قد أثنى عليكم خيراً في الطهور فما طهوركم هذا؟» قالوا: يا رسول الله، نتوضأ للصلاة، ونغتسل من الجنابة، فقال رسول الله ﷺ: «فهل مع ذلك غيره؟» قالوا: لا، غير أن أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجى بالماء، فقال رسول الله ﷺ: «هو ذاك فعليكموه».

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي. وقال البوصيري في الزوائد (١٥٠/١): هذا إسناد ضعيف، عتبه بن أبي حكيم ضعيف وطلحة لم يدرك أباً أيوب. اهـ.

وعتبه بن أبي حكيم ذكره الحافظ في التقریب (٤/٢): صدوق يخطئ كثيراً.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٢١٩/١): إسناده حسن.

وأما طلحة بن نافع، فقال أبو حاتم: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً، وأما أنس فيحتمل، وأما جابر فإن شعبة يقول: سمع أبو سفيان من جابر أربعة أحاديث.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/١): كتاب الطهارة: باب الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل بالماء.

لأن الاستنجاء بالحجر كان معلوما عندهم يفعلونه جميعهم، وأما الاستنجاء بالماء فهو الذى انفردوا به؛ فلهذا ذكر ولم يذكر الحجر لأنه مشترك بينهم وبين غيرهم، ولكونه معلوما؛ فإن المقصود بيان فضلهم الذى أثنى الله تعالى عليهم بسببه، ويؤيد هذا قولهم: إذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجى بالماء، فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلاء، والعادة جارية بأنه لا يخرج من الخلاء إلا بعد التمسح بماء أو حجر، وهكذا المستحب أن يستنجى بالحجر فى موضع قضاء الحاجة ويؤخر الماء إلى أن ينتقل إلى موضع آخر، والله أعلم.

وقباء - بضم القاف: يذكر ويؤنث، وفيه لغتان المد والقصر.

قال الخليل: مقصور، وقال الأثرون: ممدود، ويجوز فيها أيضا الصرف وتركه، والأفصح الأشهر مده وتذكيره وصرفه، وهو قرية على ثلاثة أميال من المدينة، وقيل: أصله اسم بئر هناك، وثبت فى الصحيح «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَيُصَلِّي فِيهِ»، والله أعلم.

وأما حكم المسألة: فقال أصحابنا: يجوز الاقتصار فى الاستنجاء على الماء ويجوز الاقتصار على الأحجار، والأفضل أن يجمع بينهما فيستعمل الأحجار ثم يستعمل الماء، فتقديم الأحجار لتقل مباشرة النجاسة واستعمال الماء، ثم يستعمل الماء ليطهر المحل طهارة كاملة، فلو استنجى أولا بالماء لم يستعمل الأحجار بعده؛ لأنه لا فائدة فيه، صرح به الماوردى وآخرون وهو واضح، وإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل؛ لأنه يطهر المحل، ولا فرق فى جواز الاقتصار على الأحجار بين وجود الماء وعدمه، ولا بين الحاضر والمساfer، والصحيح والمريض.

هذا مذهبننا، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وحكى ابن المنذر عن سعد بن أبى وقاص وحذيفة وابن الزبير - رضى الله عنهم - أنهم كانوا لا يرون الاستنجاء بالماء، وعن سعيد بن المسيب قال: ما يفعل ذلك إلا النساء.

وقال عطاء: غسل الدبر محدث.

قال القاضى أبو الطيب وغيره: قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة: لا يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء.

فأما سعيد وموافقوه فكلامهم محمول على أن الاستنجاء بالماء لا يجب، أو أن

الأحجار عندهم أفضل، وأما الشيعة فلا يعتد بخلافهم، ومع هذا فهم محجوجون بالأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ أمر بالاستنجاء بالأحجار وأذن فيه وفعله، وقد سبقت جملة من الأحاديث، وسنذكر الباقي في مواضعها إن شاء الله تعالى. وأما الدليل على جوازه بالماء فأحاديث كثيرة صحيحة مشهورة منها حديث أنس «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي الْخَلَاءَ فَاتَّبَعُهُ أَنَا وَغُلَامٌ بِإِدَارَةٍ مِنْ مَاءٍ فَيَسْتَنْجِي بِهَا»<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم.

وعن عائشة أنها قالت لنسوة: «مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِالْمَاءِ فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِنَّ وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ»<sup>(٢)</sup> حديث صحيح، رواه أحمد والترمذي والنسائي وآخرون، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وعن أبي هريرة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فِي زَكْوَةٍ فَاسْتَنْجَى ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ»<sup>(٣)</sup> رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي، ولم يضعفه أبو داود ولا غيره،

(١) أخرجه البخاري (٣٠١/١ - ٣٠٢) كتاب الوضوء: باب الاستنجاء بالماء (١٥٠) وفي (٣٠٣) باب من حمل معه الماء لظهوره (١٥١)، وباب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء (١٥٢) وفي (٣٨٤/١) باب ما جاء في غسل البول (٢١٧) وفي (٦٨٦/١) باب الصلاة إلى العنزة (٥٠٠) ومسلم (٢٢٧/١) كتاب الطهارة: باب الاستنجاء بالماء (٢٧١/٧٠).

(٢) أخرجه أحمد (١١٣/٦، ١١٤، ١٢٠، ١٧١)، والترمذي (٧٠/١): أبواب الطهارة: باب الاستنجاء بالماء، رقم (١٩)، والنسائي (٤٢/١)، وأخرجه ابن أبي شيبة (١٥٢/١)، وأبو يعلى رقم (٤٥١٤)، وابن حبان (١٤٤٣)، والطبراني في الأوسط برقم (٨٩٤٣)، والبيهقي (١٠٥/١).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٩/١) كتاب الطهارة: باب الرجل يده بالأرض إذا استنجى حديث (٤٥) والنسائي (٤٥/١) كتاب الطهارة: باب ذلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء حديث (٥٠) وابن ماجه (١٢٨/١) كتاب الطهارة: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء حديث (٣٥٨) وابن حبان (١٣٨ - موارد) والبيهقي (١٠٦ - ١٠٧) والبغوي في «شرح السنة» (٢٩١/١) كلهم من طريق شريك عن إبراهيم بن جرير عن أبي زرعة عن أبي هريرة به. وهذا سند ضعيف من أجل شريك.

وللحديث طريق آخر.

أخرجه أحمد (٣٥٨/٢) والدارمي (١٧٣/١) كتاب الوضوء باب فيمن يمسح بالتراب بعد الاستنجاء، وأبو يعلى (١٠ - ٥٢٠) رقم (٦١٣٦) وابن عدى في الكامل (٣٧٩/١) والبيهقي (١٠٧/١) من طريق أبان بن عبد الله البجلي عن مولى لأبي هريرة عن أبي هريرة به.

وقد اختلف في سند هذا الحديث، فأخرجه ابن ماجه (١٢٨/١) كتاب الطهارة: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء حديث (٣٥٩) والدارمي (١٧٣/١) وابن خزيمة رقم =

وإسناده صحيح إلا أن فيه شريك بن عبد الله القاضي، وقد اختلفوا في الاحتجاج به، وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرنا.

قال الخطابي: وزعم بعض المتأخرين أن الماء مطعوم فلهذا كره الاستنجاء به سعد وموافقه، وهذا قول باطل منابذ للأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أراد الاختصار على الحجر لزمه أمران: أحدهما: أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا أثر لاصق لا يزيله إلا الماء.

والثاني: أن يستوفي ثلاث مسحات؛ لما روى: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِسَلْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنَّهُ عَلَّمَكُمْ نِيَّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَ؟ قَالَ: أَجَلُ نَهَانَا أَنْ نَجْتَرِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنْ اسْتَجَى بِحَجَرٍ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَجْزَأُ؛ لَأَنَّ الْقَصْدَ عَدَدَ الْمَسْحَاتِ وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ.

الشرح: حديث سلمان رواه مسلم في صحيحه، ووقع في المذهب «نهانا أن نجتري»، والذي في مسلم نستجي بدل «نجتري»، وفي رواية لمسلم قال: «وَلَا يَسْتَجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»<sup>(١)</sup>، وقوله الخراء - هي بكسر الخاء وبالمدة. قال الخطابي: هي أدب التخلي والقعود عند الحاجة<sup>(٢)</sup>، وسلمان الراوى هو أبو عبد الله سلمان الفارسي الأصبهاني، من فضلاء الصحابة وفقهائهم وزهادهم وعبادهم، ومناقبه أكثر من أن تحصر، وهو مولى النبي ﷺ توفي بالمدائن سنة ست وثلاثين، وقيل: سبع، وعمر عمرا طويلا جدا، واتفقوا على أنه عاش مائتين وخمسين سنة.

واختلفوا في الزيادة عليها فقليل ثلاثمائة وخمسين، وقيل غير ذلك، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

= (٨٩) والبيهقي (١٠٧/١) من طريق أبان بن عبد الله البجلي عن إبراهيم بن جرير عن أبيه. وأخرجه أيضا النسائي (٤٥/١) من هذا الطريق وقال: هذا أشبه بالصواب من حديث شريك.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: النظم (٣٨/١)، المذهب (٢٧/١).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٥٢٠/١)، تهذيب التهذيب (١٣٧/٤)، الكاشف (٣٨٢/١)، تاريخ البخاري الصغير (٧١/١)، أسد الغابة (٤١٧/٢)، الإصابة (١٤١/٣)، طبقات ابن سعد (٨٤/٩).



وأما حكم المسألة: فمن اقتصر على الحجر لزمه أمران:

أحدهما: أن يزيل العين حتى لا يبقى إلا أثر لاصق لا يزيله إلا الماء، هكذا نص عليه الشافعي في الأم ومختصر المزني بهذا اللفظ، وكذا قاله الأصحاب في كل الطرق إلا الصيمري وصاحبه صاحب الحاوي، فقال: إذا بقي ما لا يزول بالحجر ويزول بصغار الخزف والخرق، ففيه وجهان:

أحدهما: وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول أكثر الأصحاب تجب إزالته؛ لأنها ممكنة بغير الماء.

والثاني: وهو قول بعض المتقدمين لا يجب؛ لأن الواجب الإزالة بالأحجار، وقد أزال ما يزول بالأحجار، ورجح الروياني هذا الثاني، وهو الصواب؛ لأن الشرع لم يكلفه غير الأحجار، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة المصرحة بإجزاء الأحجار.

[الأمر] الثاني: أنه يلزمه ثلاث مسحات، وإن حصل الإنقاء بمسحة واحدة، نص عليه الشافعي في الأم، واتفق عليه جماهير الأصحاب في كل الطرق.

وحكى الحناطي - بالحاء المهملة والنون - وصاحب البيان<sup>(١)</sup> والرافعي وجهها أنه إذا حصل الإنقاء بحجر كفاه، وهذا شاذ ضعيف، والصواب وجوب ثلاث مسحات مطلقا، ثم هو مخير بين المسح بثلاثة أحجار أو بحجر له ثلاثة أحرف، هكذا نص عليه الشافعي في الأم وغيره، واتفق عليه الأصحاب، وفرقوا بينه وبين من رمى الجمار في الحج، بحجر له ثلاثة أحرف فإنه لا يحسب له إلا حجر واحد؛ لأن المقصود هناك عدد الرمي، والمقصود هنا عدد المسحات.

قال الشافعي والأصحاب: والمسح بثلاثة أحجار أفضل من أحرف حجر؛ للحديث «وَلَيْسَتْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»<sup>(٢)</sup>، وقال المحاملي وغيره: ولو بال وتغوط فالمستحب أن يمسح بستة أحجار فإن مسحهما بحجر له ستة أحرف ست مسحات أجزأه لحصول المسحات.

قال ابن الصباغ وغيره: وكذا الخرق الغليظة التي إذا مسح بأحد وجهيها لا يصل

(١) في البيان عدم صحة هذا المذهب.

(٢) تقدم تخريجه.

البلل إلى الجانب الآخر يجوز أن يمسح بوجهيهما، ويحسب مسحتهما. وحكى الدارمي في الاستذكار عن ابن جابر أنه لا يجزئه حجر له ثلاثة أحرف، وأظنه أراد بابن جابر: إبراهيم بن جابر من أصحابنا، وحيث لا يكون وجهها شاذاً في المذهب، وهو رواية عن أحمد بن حنبل، واختاره ابن المنذر للحديث. قال أصحابنا: وإذا حصل الإنقاء بثلاثة أحجار بلا زيادة، فإن لم يحصل بثلاثة وجب رابع.

فإن حصل به استحباب خامس ولا يجب، فإن لم يحصل وجب خامس. فإن حصل به فلا زيادة وإلا وجب سادس.

فإن حصل به استحباب سابع ولا يجب وإلا وجب، وهكذا أبداً متى حصل بثلاثة فما فوقها لم تجب زيادة. وأما الاستحباب فإن كان حصول الإنقاء بوتر لم يستحب الزيادة، وإلا استحباب الإيتار لقوله ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ»<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة، وحكى صاحب البيان وجهاً أن الإيتار بخامس واجب لعموم الأمر بالإيتار، وهذا الوجه شاذ؛ فإن الأمر بالإيتار بعد الثلاث للاستحباب، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٢/١) كتاب: الوضوء، باب: الاستئثار في الوضوء، الحديث (١٦١)، ومسلم (٢١٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الإيتار في الاستئثار والاستجمار، الحديث (٢٣٧/٢٢)، ومالك (١٩/١) كتاب: الطهارة، باب: العمل في الوضوء (٣)، والنسائي (٦٦/١ - ٦٧) كتاب: الطهارة، باب: المبالغة في الاستئثار والاستئثار، رقم (٤٠٩)، وأحمد (٢٦٣/٢، ٤٠١، ٥١٨) وابن خزيمة (٤١/١) رقم (٧٥) والبيهقي (١/٥١) والبلغوي في شرح السنة (٣٠٥/١)، من طريق الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة، به مرفوعاً.

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة، ولفظه: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماءً ثم ليثر، ومن استجمر فليوتر».

أخرجه البخاري (٣١٦/١) كتاب: الوضوء، باب: الاستجمار وتراً، حديث (١٦١)، ومسلم (٢١٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الإيتار في الاستئثار والاستجمار الحديث (٢٠/٢٣٧)، مالك (١٩/١) كتاب: الطهارة، باب: العمل في الوضوء (٢)، وأبو داود (٨٢/١) كتاب: الطهارة، باب: في الاستئثار، حديث (١٤٠)، والنسائي (٦٦/١) كتاب: الطهارة، باب: اتخاذ الاستئثار، حديث (٨٦)، وأحمد (٢٤٢/٢)، وأبو عوانة (٢٤٦/١ - ٢٤٧) وابن الجارود في المنتقى رقم (٣٩)، وابن حبان (٥٠٧ - ٥٠٨ - الإحسان)، والبيهقي (٤٩/١)، والبلغوي في شرح السنة (٣٠٤/١) من طريق الأعرج عن أبي الزناد عن أبي هريرة، مرفوعاً.

فرع: فى مذاهب العلماء فى عدد الأحجار:

قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب ثلاث مسحات، وإن حصل الإنقاء بدونها، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور.

وقال مالك وداود: الواجب الإنقاء، فإن حصل بحجر أجزاءه وهو وجه لنا كما سبق، وحكاه العبدري عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وبه قال أبو حنيفة حيث أوجب الاستنجاء.

واحتجوا بحديث أبى هريرة السابق: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»، قالوا: ولأن المقصود الإنقاء؛ لأنه لو استنجد بالماء لم يشترط عدد فكذا الحجر.

واحتج أصحابنا بحديث سلمان، وهو صريح فى وجوب الثلاث، وبحديث أبى هريرة: «وَلَيْسَتْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»، وهما صحيحان، سبق بيانهما، وبحديث عائشة أن النبى ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ، فَإِنَّهَا تَجْزِى عَنْهُ»، وهو صحيح - سبق بيانه فى مسألة وجوب الاستنجاء.

وبحديث أبى هريرة «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَيَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ»<sup>(١)</sup> رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه بأسانيد صحيحة، [و] الرمة بكسر الراء: العظم البالى. وبحديث خزيمة «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِسْطِطَابَةِ فَقَالَ: بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»<sup>(٢)</sup> رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى، ولم يضعفه أبو داود ولا غيره.

وبحديث ابن مسعود: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ وَالتَّمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ إِنَّهَا رِكْسٌ»<sup>(٣)</sup> رواه البخارى هكذا، ورواه أحمد

(١) تقدم تخريجه، وهو جزء من حديث: «إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم، فإذا ذهب أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة...».

(٢) أخرجه أحمد (٢١٣/٥، ٢١٤)، وأبو داود (٥٨/١): كتاب الطهارة: باب الاستنجاء بالأحجار، رقم (٤١)، وابن ماجه (١١٤/١): كتاب الطهارة وسننها: باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمة، رقم (٣١٥)، والبيهقى (١٠٣/١): كتاب الطهارة: باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار.

(٣) أخرجه البخارى (٣٠٨/١) كتاب الوضوء: باب لا يستنجدى بروث حديث (١٥٦) والنسائى =

والدارقطنى والبيهقى، وفى بعض رواياته زيادة «فألقى الروثة وقال: ائتنى بحجر،

= (٣٩/١ - ٤٠) كتاب الطهارة: باب الرخصة فى الاستطابة بحجر حديث (٤٢) وابن ماجه (١١٤/١) كتاب الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة والنهى عن الروث والرمه حديث (٣١٣) وأحمد (٤١٨/١) وابن المنذر فى «الأوسط» رقم (٢٩٦) وأبو يعلى (٦٣/٩) رقم (٥١٢٧) والبيهقى (٤١٣/٢) والطبرانى فى «الكبير» (٩٩٥٣) كلهم من طريق زهير بن معاوية عن أبى إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود.

وأخرجه أبو داود الطيالسى (٤٧/١ - منحة) رقم (١٤٤) حدثنا زهير عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن ابن مسعود. فسقط ذكر الأسود بن يزيد.

وأخرجه الترمذى (٢٥/١ - ٢٦) كتاب الطهارة: باب ما جاء فى الاستنجاء بالحجرين حديث (١٧) وأحمد (٣٨٨/١، ٤٦٥) والطبرانى فى «الكبير» (٧٣/١٠ - ٧٤) رقم (٩٩٥٢) من طريق إسرائيل بن يونس عن أبى إسحاق عن أبى عبيدة عن عبد الله بن مسعود به.

وقال الترمذى: وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث عن أبى إسحاق عن أبى عبيدة عن عبد الله نحو حديث إسرائيل، وروى معمر وعمار بن رزيق عن أبى إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود، وروى زهير عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله وروى زكريا بن أبى زائدة عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله، وهذا حديث فيه اضطراب.

وقال: وسألت عبد الله بن عبد الرحمن أى الروايات فى هذا الحديث عن أبى إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء، وسألت محمداً عن هذا فلم يقض فيه بشيء وكأنه رأى حديث زهير عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه ووضع فى كتاب الجامع وقال: وأصح شيء فى هذا عندى حديث إسرائيل وقيس عن أبى إسحاق عن أبى عبيدة عن عبد الله لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبى إسحاق من هؤلاء وتابعه على ذلك قيس بن الربيع... وزهير فى أبى إسحاق ليس بذلك لأن سماعه منه بآخره، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، ولا يعرف اسمه. اهـ

قلت: وقد وافق الترمذى فى ترجيحه لحديث أبى عبيدة الإمام أبو زرعة فقال ابن أبى حاتم فى «العلل» (٤٢/١) رقم (٩٠): سمعت أبا زرعة يقول فى حديث إسرائيل عن أبى إسحاق عن أبى عبيدة عن عبد الله أن النبى ﷺ استنجى بحجرين وألقى الروثة، فقال أبو زرعة: اختلفوا فى هذا الإسناد فمنهم من يقول عن أبى إسحاق عن الأسود عن عبد الله ومنهم من يقول: عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله ومنهم من يقول: عن أبى إسحاق عن علقمة عن عبد الله والصحيح عندى حديث أبى عبيدة والله أعلم. اهـ.

وقد تعقبهما الحافظ فى «هدى السارى» (ص ٣٤٨): وحكى ابن أبى حاتم عن أبيه وأبى زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل وكان الترمذى تبعهما فى ذلك والذى يظهر أن

يعنى ثالثاً<sup>(١)</sup> ، وفى بعضها «اتنى بغيرها» ، وبحديث جابر أن النبى ﷺ قال : «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ»<sup>(٢)</sup> ، رواه مسلم ، وفى رواية لأحمد والبيهقى : «وَإِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ ثَلَاثًا»<sup>(٣)</sup> ، قال البيهقى : هذه الرواية تبين أن المراد بالإيتار فى الرواية الأولى ما زاد على الواحد .

واحتجوا من القياس بأشياء كثيرة ، منها قياس القاضيين أبى الطيب وحسين فى تعليقهما : عبادة تتعلق بالأحجار ، يستوى فيها الثيب والأبكار ؛ فكان للعدد فيها اعتبار ، قياساً على رمى الجمار . قال أبو الطيب : قولنا يستوى فيها الثيب والأبكار احتراز من الرجم .

ولا حاجة إلى الأقيسة مع هذه الأحاديث الصحيحة ، قال الخطابى فى حديث سلمان : «أَمَرْنَا أَنْ نَسْتَجِي بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» : فى هذا البيان الواضح أن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز ، وإن حصل الإنقاء بدونها . ولو كفى الإنقاء لم يكن لاشتراط العدد معنى ؛ فإننا نعلم أن الإنقاء قد يحصل بواحد ، وليس هذا كالماء إذا أنقى كفى ؛ لأنه يزيل العين والأثر ، فدلالته قطعية ، فلم يحتج إلى الاستظهار بالعدد .

وأما الحجر فلا يزيل الأثر ، وإنما يفيد الطهارة ظاهراً لا قطعاً ؛ فاشتراط فيه العدد كالعدة بالأقراء ، لما كانت دلالتها ظناً اشترط فيها العدد ، وإن كان قد تحصل براءة الرحم بقرء ؛ ولهذا اكتفى بقرء فى استبراء الأمة ، ولو كانت العدة بالولادة لم يشترط العدد ؛ لأن دلالتها قطعية .

هذا مختصر كلام الخطابى .

= الذى رجحه البخارى هو الراجح وبيان ذلك أن مجمع كلام الأئمة مشعر بأنه الراجح على الروايات كلها أما طريق إسرائيل وهى عن أبى عبيدة عن أبيه وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعاً أما رواية زهير وهى عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود فيكون متصلاً وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإسرائيل أثبت من بقية الأسانيد وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب فى هذا الحديث متفية . . . اهـ .

(١) ينظر السابق .

(٢) أخرجه مسلم (٢١٣/١) : كتاب الطهارة : باب الإيتار فى الاستنثار والاستجمار رقم (٢٣٩ / ٢٤) .

(٣) أخرجه أحمد (٤٠٠/٣) ، والبيهقى فى السنن الكبرى (١٠٣/١) : كتاب الطهارة : باب الإيتار فى الاستجمار ، وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه برقم (٧٦) .

فإن قيل: التقييد بثلاثة أحجار، إنما كان لأن الإنقاء لا يحصل بدونها غالبا، فخرج مخرج الغالب، قلنا: لا يجوز حمل الحديث على هذا؛ لأن الإنقاء شرط بالاتفاق، فكيف يخل به ويذكر ما ليس بشرط مع كونه موهما للاشتراط؟!  
فإن قيل: فقد ترك ذكر الإنقاء، قلنا: ذلك من المعلوم الذي يستغنى بظهوره عن ذكره بخلاف العدد؛ فإنه لا يعرف إلا بتوقيف.

فنص على ما يخفى وترك ما لا يخفى، ولو حمل على ما قالوه لكان إخلالا بالشرطين معا، وتعرضا لما لا فائدة فيه، بل فيه إبهام.  
والجواب عن الحديث الذي احتجوا به أن الوتر الذي لا حرج في تركه هو الزائد على ثلاثة جمعا بين الأحاديث.

والجواب عن الدليلين الآخرين سبق في كلام الخطابي، والله أعلم.  
فرع: قال أصحابنا: لو مسح ذكره مرتين أو ثلاثة ثم خرجت منه قطرة، وجب استئناف الثلاث.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وفي كيفية الاستنجاء بالحجر وجهان.  
قال أبو علي بن أبي هريرة: يضع حجرا على مقدم صفحته اليمنى، ويمره إلى آخرها، ثم يدبر الحجر إلى الصفحة اليسرى، فيمره عليها إلى أن ينتهي إلى الموضع الذي بدأ منه، ويأخذ الثاني فيمره على الصفحة اليسرى ويمره إلى آخرها، ثم يدبره إلى صفحته اليمنى فيمره عليها من أولها إلى أن ينتهي إلى الموضع الذي بدأ منه، ويأخذ الثالث فيمره على المسربة لقوله ﷺ: «يُقْبَلُ بِوَاحِدٍ وَيُدْبِرُ بِآخَرٍ وَيَحْلُقُ بِالثَّالِثِ»، وقال أبو إسحاق: يمر حجرا على الصفحة اليمنى، وحجرا على الصفحة اليسرى، وحجرا على المسربة؛ لقوله ﷺ: «أَوَّلًا يَجِدُ أَحَدَكُمُ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ، حَجَرَانِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرٌ لِّلْمَسْرِبَةِ»، والأول أصح؛ لأنه يمر كل حجر على المواضع الثلاثة.

الشرح: أما الحديث الأول فضعيف منكر لا أصل له<sup>(١)</sup>، وينكر على المصنف قوله فيه: «لقوله ﷺ» فغير عنه بصيغة الجزم مع أنه حديث منكر.

(١) ذكره الحافظ في تلخيص الحبير (١/١٩٧) وقال: إن الصيدلاني ذكره وقد بيض له الحازمي والمنذري في تخريج أحاديث المذهب وقال ابن الصلاح: في الكلام على الوسيط: لا يعرف ولا يثبت في كتاب حديث، وقال النووي في الخلاصة: لا يُعرف.

أما الثانى فحديث حسن، عن سهل بن سعد الساعدى رضى الله عنه قال: «سئل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِسْطِطَابَةِ، فَقَالَ: أَوْلَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ، حَجَرَيْنِ لِلصَّفَحَتَيْنِ، وَحَجَرًا لِلْمَسْرُوبَةِ»<sup>(١)</sup> رواه الدارقطنى والبيهقى، وقالوا: إسناده حسن. وأما قول الرافعى: الحديثان ثابتان؛ فغلط منه فى الحديث الأول، ووقع فى الحديث حجرين وحجرا بالنصب.

= وأما قوله: لا أصل له، أو: لم أقف له على أصل - فقال جلال الدين السيوطى فى النوع الثانى والعشرين، نقلا عن الحافظ ابن حجر: إذا قال الحافظ المطلع الناقد فى حديث: لا أعرفه، اعتمد ذلك فى نفيه. قال السيوطى عقبه: لأنه بعد تدوين الأخبار، والرجوع إلى الكتب المصنفة - يبعد عدم الاطلاع من الحافظ الجهد على ما يورده غيره؛ فالظاهر عدمه.

وقال السيوطى - أيضا - فى الكلام على النوع الحادى والعشرين ص (١٨٠)، وفى جمع الجوامع لابن السبكى، أخذًا من المحصول وغيره: من المقطوع بكذبه: ما نقب عنه من الأخبار، ولم يوجد عند أهله من صدور الرواة وبطون الكتب. وكذا قال صاحب المعتمد: قال العز بن جماعة: وهذا قد ينازع فى إفضائه إلى القطع، وإنما غايته غلبة الظن. انتهى.

وقال الشيخ ابن عراق فى تنزيه الشريعة المرفوعة (٧/١ - ٨): للحديث الموضوع أمارات، منها: ما ذكره الإمام فخر الدين الرازى -: أن يروى الخبر فى زمن قد استقرت فيه الأخبار ودونت، فيفتش عنه فلا يوجد فى صدور الرجال ولا فى بطون الكتب، فأما فى عصر الصحابة وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار قد استقرت، فإنه يجوز أن يروى أحدهم ما ليس عند غيره.

قال الحافظ العلائى: وهذا إنما يقوم به - أى بالتفتيش عنه - الحافظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه: كالإمام أحمد، وعلى بن المدنى، ويحيى بن معين، ومن بعدهم: كالبخارى، وأبى حاتم، وأبى زرعة، ومن دونهم: كالنسائى، ثم الدارقطنى؛ لأن المأخذ التى يحكم بها - غالبًا - على الحديث بأنه موضوع إنما هى جمع الطرق، والاطلاع على غالب المروى فى البلدان المتناحية، بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم.

وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة، فكيف يقضى بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع؟! هذا مما ياباه تصرفهم. انتهى كلام الحافظ العلائى.

حكى ذلك كله الشيخ عبد الفتاح فى تحقيقه على المصنوع.

ينظر: المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع ص (٢٥ - ٢٦).

(١) حسن. أخرجه الدارقطنى (٥٦/١) كتاب الطهارة: باب الاستنجاء حديث (١٠) والبيهقى (١١٤/١) كتاب الطهارة: باب كيفية الاستنجاء، من طريق أبى بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ سئل عن الاستطابة فقال... فذكره. قال الدارقطنى: إسناده حسن.

وفى المذهب: حجران وحجر بالرفع، وكلاهما صحيح، فالأول على البذل من «ثلاثة»، والثانى على الابتداء.

وقد جاء القرآن بالوجهين: فالبذل فى مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَنبِىُّ الصُّبْحِ الْأَوَّلِ. صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٩]، والابتداء قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٣]. وقوله «ويخلق» هو بضم الياء وكسر اللام المشددة، أى يديره كالحلقة<sup>(١)</sup>، والمسربة هنا مجرى الغائط وهى بضم الراء، وقيل: يجوز فتحها، وللمسربة معنى آخر فى اللغة وهى الشعر المستدق من السرة إلى العانة<sup>(٢)</sup>، وجاء ذكرها فى الحديث، وليست مرادة هنا.

وأما حكم المسألة: ففى كيفية الاستنجاء ثلاثة أوجه:

أحدها: يمر حجرا من مقدم الصفحة اليمنى ويديره عليها، ثم على اليسرى حتى يصل الموضع الذى بدأ منه، ثم يمر الحجر الثانى من أول الصفحة اليسرى إلى آخرها، ثم على اليمنى حتى يصل موضع ابتدائه، ثم يمر بالثالث على المسربة، وهذا قول ابن أبى هريرة.

الثانى: أن يمسح بحجر الصفحة اليمنى وحدها، ثم بحجر اليسرى وحدها، وبالثالث المسربة. وهذا قول أبى إسحاق المروزى.

والثالث: يضع حجرا على مقدم المسربة ويمره إلى آخرها، ثم حجرا على مؤخرة المسربة ويمره إلى أولها، ثم يخلق بالثالث، حكاه بغوى، وهو غريب. واتفق الأصحاب على أن الصحيح هو الوجه الأول؛ لأنه يعم المحل بكل حجر. ونقل القاضى أبو الطيب وصاحبها الشامل والتتمة عن الأصحاب أنهم غلطوا أبا إسحاق المروزى فى الوجه الثانى.

ونقل القاضى حسين فى تعليقه: أن الشافعى نص فى الكبير على قول أبى إسحاق، لكن الأصحاب تأولوه، وعلى هذا الجواب عن الحديث الذى احتج به أن قوله ﷺ: «حجرين للصفحتين» معناه كل حجر للصفحتين. ثم اختلفوا فى هذا الخلاف:

(١) ينظر اللسان (خلق).

(٢) ينظر: النظم (٣٨/١)، المذهب (٢٧/١)، خلق الإنسان للأصمعى (٢١٨).



فالصحيح أنه خلاف في الأفضل، وأن الجميع جائز وبهذا قطع العراقيون والبلغوي وآخرون من الخراسانيين، وحكاه الرافعي عن معظم الأصحاب. وحكى الخراسانيون وجها أنه خلاف في الوجوب، فصاحب الوجه الأول لا يميز الكيفية الثانية، وصاحب الثاني لا يميز الأولى، وهذا قول الشيخ أبي محمد الجويني، وقال الغزالي في درسه: ينبغي أن يقال: من قال بالأول لا يميز الثاني، ومن قال بالثاني لا يميز الأول.

قال المتولي: فإن احتاج إلى استعمال حجر رابع وخامس، فصفة استعماله كصفة الثالث؛ لأننا أمرناه في الثالث بمسح الجميع؛ لأن عين النجاسة زالت بالحجرين الأولين، وليس في المحل إلا أثر فلا يخشى انبساطه.

فرع: قال أصحابنا الخراسانيون: ينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر بقرب النجاسة، ولا يضعه على نفس النجاسة؛ لأنه إذا وضعه عليها أبقى شيئا منها ونشرها، وحيثئذ يتعين الماء، ثم إذا انتهى إلى النجاسة أدار الحجر قليلا قليلا حتى يرفع كل جزء من الحجر جزءا من النجاسة، فلو أمر الحجر من غير إدارة ونقل النجاسة من موضع إلى موضع تعين الماء، وإن أمر ولم ينقل فهل يجزئه؟ فيه وجهان، الصحيح يجزئه.

هكذا ذكره إمام الحرمين والغزالي والرافعي وغيرهم ولم يشترط العراقيون شيئا من ذلك وهو الصحيح؛ فإن اشتراط ذلك تضيق للرخصة غير ممكن إلا في نادر من الناس مع عسر شديد.

وليس لهذا الاشتراط أصل في السنة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز أن يستنجى بيمينه؛ لما روت عائشة - رضي الله عنها قالت: «كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لِبُطْهُورِهِ وَطَعَامِهِ وَكَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى لِخَلَائِهِ وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى» فإن كان يستنجى بغير الماء أخذ ذكره بيساره ومسحه على ما يستنجى به من أرض أو حجر، فإن كان الحجر صغيرا غمز عقبه عليه، وأمسكه بين إبهامي رجله ومسح ذكره عليه بيساره، وإن كان يستنجى بالماء صب الماء بيمينه ومسحه بيساره، فإن خالف واستنجى بيمينه أجزأه؛ لأن الاستنجاء يقع بما في اليد لا باليد فلم تمنع صحته.

**الشرح:** حديث عائشة صحيح<sup>(١)</sup>، رواه أحمد وأبو داود بإسناد صحيح، وروى جماعة من الصحابة فى النهى عن الاستنجاء باليمين، فروى أبو قتادة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ»<sup>(٢)</sup> رواه البخارى ومسلم.

وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ - رضى الله عنه - قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسْتَجِيَ بِالْيَمِينِ»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم. وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذْبِرُهَا وَلَا يَسْتَطِبُ بِيَمِينِهِ وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَيَنْهَى عَنِ الرُّوثِ وَالرَّمَّةِ»<sup>(٤)</sup>

حديث صحيح، رواه أبو داود والنسائى وغيرهما بأسانيد صحيحة، وهذا لفظ أبى داود. وقوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ» فيه تفسيران ذكرهما صاحب الحاوى وآخرون:

أظهرهما - ولم يذكر الخطابى غيره - أنه كلام بسط وتأنيس للمخاطبين؛ لئلا يستحيوا عن مسألته فيما يحتاجون إليه من أمر دينهم، لا سيما ما يتعلق بالعورات ونحوها، فقال: أنا كالوالد فلا تستحيوا منى فى شىء من ذلك، كما لا تستحيون من الوالد.

**والثانى:** معناه يلزمنى تأديبكم وتعليمكم أمر دينكم، كما يلزم الوالد ذلك، ويجوز أن يكون المراد كالوالد فى الأمرين جميعا.

وفى ثالث أيضا، وهو الحرص على مصلحتكم والشفقة عليكم، والله أعلم. وأما حكم المسألة، فقال الأصحاب: يكره الاستنجاء باليمين كراهة تنزيه ولا يحرم، هكذا صرح به الجمهور، قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه: يستحب أن

(١) أخرجه أحمد (٢٦٥/٦)، وأبو داود (٥٥/١): كتاب الطهارة باب كراهية مس الذكر باليمين فى الاستبراء، رقم (٣٣، ٣٤).

(٢) هو جزء من حديث أوله: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَسُ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ...». أخرجه البخارى (٢٥٣/١) كتاب الوضوء: باب النهى عن الاستنجاء باليمين حديث (١٥٣)، ومسلم (٢٢٥/١) كتاب الطهارة: باب النهى عن الاستنجاء باليمين حديث (٢٦٧/٦٣).

(٣) تقدم تخريج حديث سلمان.

(٤) تقدم تخريجه.

يستنجى بيساره، وهو منهى عن الاستنجاء بيمينه نهى تنزيه لا تحريم.

وقال إمام الحرمين: الاستنجاء باليمين مكروه غير محرم، قال: وحرمة أهل الظاهر، وقال ابن الصباغ وآخرون: الاستنجاء باليسار أدب، وليس اليمين معصية، وقال القاضي أبو الطيب وآخرون: يستحب أن يستنجى بيساره، وقال المحاملى والفورانى والغزالى فى البسيط، والبغوى والرويانى وصاحب العدة وآخرون: يكره باليمين، وقال أبو محمد الجوينى فى الفروق، والبغوى فى شرح السنة: النهى عن اليمين نهى تأديب. وعبارات الجمهور ممن لم أذكرهم نحو هذه العبارات.

وقال الخطابى: النهى عن الاستنجاء باليمين عند أكثر العلماء نهى تأديب وتنزيه، وقال بعض أهل الظاهر: لا يجزئه.

وأما قول المصنف: لا يجوز الاستنجاء باليمين، فكذاك قاله سليم الرازى فى الكفاية، والمتولى، والشيخ نصر فى كتبه التهذيب والانتخاب والكافى، وكذا رأته فى موضع من تعليق أبى حامد، وظاهر هذه العبارة تحريم الاستنجاء باليمين، ولكن الذى عليه جمهور الأصحاب أنه مكروه كراهة تنزيه كما ذكرنا، ويؤيده قول الشافعى فى مختصر المزنى: النهى عن اليمين أدب، ويمكن أن يحمل كلام المصنف وموافقيه على أن قولهم: لا يجوز، معناه ليس مباحا مستوى الطرفين فى الفعل والترك، بل هو مكروه راجح الترك، وهذا أحد المذهبين المشهورين فى أصول الفقه، وقد استعمل المصنف «لا يجوز» فى مواضع ليست محرمة، وهى تتخرج على هذا الجواب.

فإن قيل: هذا غير معتاد فى كتب المذهب، قلنا: هو موجود فيها وإن كان قليلا، ولا يمتنع استعماله على اصطلاح الأصول، وقد حكى أن المصنف ضرب فى نسخة أصله بالمذهب على لفظة: «يجوز أن»، وبقي قوله لا يستنجى باليمين، وهذا يصحح ما قلناه، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب ألا يستعين بيمينه فى شىء من أمور الاستنجاء إلا لعذر، وقول المصنف: إن كان الحجر صغيرا غمز عقبه عليه أو أمسكه بين إبهامى رجله، كذا قاله أصحابنا؛ لثلا يستنجى بيمينه ولا يمس ذكره بيمينه، فإن لم يمكنه ذلك واحتاج إلى الاستعانة باليمين فالصحيح الذى عليه الجمهور أنه يأخذ الحجر بيمينه، والذكر بيساره، ويحرك اليسار دون اليمين، فإن حرك اليمين أو حركهما كان

مستنجيا باليمين مرتكبا لكرهه التنزيه .

ومن أصحابنا من قال : يأخذ الذكر بيمينه والحجر بيساره ويحرك اليسار ؛ لثلاث مستنجات باليمين ، حكاه صاحب الحاوي وغيره ، وهو غلط ؛ فإنه منهي عن مس الذكر بيمينه .

وذكر الرافعي وجها أنه لا طريق إلى الاحتراز من هذه الكراهة إلا بالإمساك بين العقبين أو الإبهامين ، وكيف استعمل اليمين بإمساك الحجر أو غيره فمكروه ، وهذا الوجه غلط أيضا ، قال أصحابنا : فلو كان بيده اليسرى مانع كقطع وغيره فلا كراهة في اليمين للضرورة ، والله أعلم .

فرع : في مسائل تتعلق بالفصل :

إحداها : السنة أن يستنجد قبل الوضوء ؛ ليخرج من الخلاف وليأمن انتقاض طهره ، قال أصحابنا : ويستحب أن يبدأ في الاستنجاء بالماء بقبله .

الثانية : إذا أراد الرجل الاستنجاء من البول مسح ذكره على ثلاثة مواضع من الحجر طاهرة ، فلو مسحه ثلاثا على موضع واحد لم يجزئه وتعين الماء .

قال القاضي حسين : ولو وضع رأس الذكر على جدار ومسحه من أسفل إلى أعلى لم يجزئه ، وإن مسحه من أعلى إلى أسفل أجزأه وفي هذا التفصيل نظر .

الثالثة : إذا أراد الاستنجاء في الدبر بالماء استحب أن يعتمد على إصبعه الوسطى ؛ لأنه أمكن ، ذكره الماوردي وغيره ، ويستعمل من الماء ما يظن زوال النجاسة به فإن

فعل ذلك ثم شم من يده رائحة النجاسة فوجهان حكاهما الماوردي وغيره : أحدهما : يدل ذلك على بقاء النجاسة فتجب إزالتها بزيادة الغسل ، وعلى هذا

يستحب شم الإصبع .

قال الماوردي : وهذا مستبعد ، وإن كان مقولا .

والثاني : لا يدل على بقاء النجاسة في محل الاستنجاء ، ويدل على بقائها في

الإصبع ، فعلى هذا لا يستحب شم الإصبع .

وهذان الوجهان مأخوذان من القولين فيما إذا غسلت النجاسة وبقيت رائحتها ،

هل يحكم بطهارة المحل ؟ وقد ذكرهما المصنف في باب إزالة النجاسة وهناك

نشرهما ونبسط الكلام فيه إن شاء الله تعالى .

قال الغزالي في الإحياء : يدلك دبره مع الماء حتى لا يبقى أثر تدركه الكف

بالمس قال: ولا يستقصى فيه بالتعرض للباطن فإن ذلك منبع الوسواس، قال: وليعلم أن كل ما لا يصل الماء إليه فهو باطن ولا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة حتى تبرز، وما ظهر ثبت له حكم النجاسة وحد ظهوره أن يصله الماء، وقوله: لا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة، يحتمل أنه أراد في وجوب إزالتها، ويحتمل أنه لا يحكم بكونها نجاسة مطلقا.

وفي المسألة خلاف سبق مبسوطا في أول باب ما ينقض الوضوء.

الرابعة: قال أصحابنا: الرجل والمرأة والخشي المشكل في استنجاء الدبر سواء، وأما القبل فأمر الرجل فيه ظاهر، وأما المرأة فنص الشافعي - رحمه الله - على أن البكر والثيب سواء؛ فيجوز اقتصارهما على الحجر، وبهذا قطع جماهير الأصحاب في الطريقتين، وقطع الماوردي بأن الثيب لا يجزئها الحجر، حكاه المتولى والشاشي وصاحب البيان وجهها، وهو شاذ، والصواب الأول.

قال الأصحاب: لأن موضع الثيابة والبكارة في أسفل الفرج، والبول يخرج من ثقب في أعلى الفرج؛ فلا تعلق لأحدهما بالآخر، فاستوت البكر والثيب إلا أن الثيب إذا جلست انفرج أسفل فرجها، فربما نزل البول إلى موضع الثيابة والبكارة، وهو مدخل الذكر ومخرج الحيض والمنى والولد، فإن تحققت نزول البول إليه وجب غسله بالماء، وإن لم تتحقق استحباب غسله ولا يجب.

نص الشافعي على استحبابه إذا لم تتحقق، واتفق الأصحاب عليه، واتفقوا على وجوب غسله إذا تحققت نزوله، قال صاحب البيان وغيره: يستحب للبكر أن تدخل إصبعها في الثقب الذي في الفرج فتغسله، ولا يلزمها ذلك بالاتفاق.

قال الشافعي والأصحاب: ويلزم الثيب أن توصل الحجر إلى الموضع الذي يجب إيصال الماء إليه في غسل الجنابة ويجب إيصال الماء إلى ما يظهر عند جلوسها على قدميها، وإن لم يظهر في حال قيامها، نص عليه الشافعي والأصحاب، وشبهه الشافعي بما بين الأصابع، ولا يبطل صومها بهذا.

قال الروياني: قال أصحابنا: ما وراء هذا فهو في حكم الباطن؛ فلا تكلف إيصال الماء والحجر إليه، ويبطل الصوم بالواصل إليه، ولنا وجه ضعيف: أنه لا يجب إيصال الماء إلى داخل فرج الثيب.

وأما الخشي المشكل فقطع الأكثرون بأنه يتعين الماء في قلبه، ممن قطع به

المأوردى والقاضى حسين والفورانى والغزالى فى البسيط، والبغوى والرويانى وصاحب العدة، وقال المتولى والشاشى وصاحب البيان: هل يتعين الماء فى قبله؟ أم يجزئ الحجر؟ فيه وجهان كمن انفتح له مخرج دون المعدة مع انفتاح الأصل، وقلنا ينقض الخارج منه، الأصح يتعين الماء، وهذه الطريقة أصح، ولعل مراد الأكثرين التفرع على الأصح، فإن قلنا: يجزئه الحجر وجب لكل فرج ثلاثة أحجار، والله أعلم.

الخامسة: السنة أن يدلك يده بالأرض بعد غسل الدبر، ذكره البغوى والرويانى وآخرون؛ لحديث ميمونة - رضى الله عنها - قالت: «وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُوءًا لِلْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وفى رواية مسلم: «ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب بشماله الأرض فدلکها دلکاً شديداً»<sup>(٢)</sup>، وعن أبى هريرة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَاسْتَنْجَى ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فَتَوَضَّأَ»<sup>(٣)</sup> رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم، وهو حديث حسن. وعن جرير بن عبد الله - رضى الله عنه -

(١) أخرجه أحمد (٦/٣٣٠)، والدارمى (١/١٩١) كتاب: الطهارة، باب: فى الغسل من الجنابة، والبخارى (١/٣٦٨) كتاب: الغسل، باب: الغسل مرة واحدة، الحديث (٢٥٧)، ومسلم (١/٢٥٤) كتاب: الحيض، باب: صفة غسل الجنابة، الحديث (٣٧/٣١٧)، وأبو داود (١/١٦٩) كتاب: الطهارة، باب: الغسل من الجنابة، الحديث (٢٤٥)، والترمذى (١/١٧٣ - ١٧٤) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الغسل من الجنابة، الحديث (١٠٣)، والنسائى (١/٢٠٤) كتاب: الغسل والتيمم، باب: مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج، وابن ماجه (١/١٩٠) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الغسل من الجنابة، الحديث (٥٧٣)، والبيهقى (١/١٧٣) كتاب: الطهارة، باب: ذلك اليد بالأرض بعد غسلها، عنها قالت: «وضعت للنبي ﷺ ماء يغتسل به، فأفرغ على يديه مرتين أو ثلاثاً، ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل مذاكيره، ثم ذلك يده بالأرض، ثم مضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ويديه، ثم غسل رأسه ثلاثاً، ثم أفرغ على جسده، ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه، قالت: فأتيته بخرقه فلم يردها وجعل ينفذ الماء بيده»، وللحديث عندهم ألفاظ.

(٢) ينظر السابق.

(٣) أخرجه أحمد (٢/٣١١، ٤٥٤)، وأبو داود (١/٥٩)، كتاب: الطهارة: باب الرجل يدلك يده بالأرض إذا استنجى، رقم (٤٥)، وابن ماجه (١/١٢٨): كتاب: الطهارة: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء، رقم (٣٥٨)، والنسائى (١/٤٥)، وابن حبان (١٤٠٥)، والبيهقى (١/١٠٦، ١٠٧).

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: دَخَلَ الْغَيْضَةَ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ اسْتَجَبَى مِنْ إِدَاوَةٍ وَمَسَحَ يَدَهُ بِالتَّرَابِ»<sup>(١)</sup> رواه النسائي وابن ماجه بإسناد جيد.

السادسة: يستحب أن يأخذ حفنة من ماء فينضح بها فرجه وداخل سراويله أو إزاره بعد الاستنجاء دفعا للوسواس، ذكره الرويانى وغيره.

وجاء به الحديث الصحيح فى خصال الفطرة وهو الانتضاح، والله أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجوز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه، قال أصحابنا: ويقوم مقامه كل جامد طاهر مزيل للعين وليس له حرمة، ولا هو جزء من حيوان.

الشرح: اتفق أصحابنا على جواز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه، وضبطوه بما ضبطه به المصنف، قالوا: وسواء فى ذلك الأحجار والأخشاب والخرق والخرق والآخر الذى لا سرجين فيه وما أشبه هذا.

ولا يشترط اتحاد جنسه؛ بل يجوز فى القبل جنس وفى الدبر جنس آخر، ويجوز أن يكون الثلاثة حجرا، وخشبة، وخرقة.

نص عليه الشافعى واتفق الأصحاب عليه، هذا مذهبننا.

قال الشيخ أبو حامد: وبه قال العلماء كافة إلا داود فلم يجوز غير الحجر، وكذا نقل أكثر أصحابنا عن داود، قال القاضى أبو الطيب: هذا ليس بصحيح عن داود، بل مذهبه الجواز.

واحتج الأصحاب بحديث أبى هريرة قال: «اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَقَالَ: ابْغَيْنِ أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ»<sup>(٢)</sup> رواه البخارى، ويقولوه ﷺ فى حديث أبى هريرة الآخر: «لَيْسَتْ بِلَثَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَنَهَى

(١) أخرجه النسائي (٤٥/١)، وابن ماجه (١٢٩/١): كتاب الطهارة: باب من ذلك يده بالأرض بعد الاستنجاء، رقم (٣٥٩)، وأخرجه ابن خزيمة برقم (٨٩).

(٢) أخرجه البخارى (٢٥٥/١): كتاب الوضوء: باب الاستنجاء بالحجارة، رقم (١٥٥)، بهذا اللفظ.

وينحوه: أخرجه أحمد (٢٥٠/٢)، والنسائي (٣٨/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن الاستطابة بالروث، وابن ماجه (١١٤/١): كتاب الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة، رقم (٣١٣)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٢٣/١): كتاب الطهارة: باب الاستجمار بالعظام، والدارقطنى (٥٦/١)، رقم (٩)، والبيهقى (١٠٢/١).

عَنِ الرُّوثِ وَالرِّمَّةِ<sup>(١)</sup> .

قال أصحابنا: فنهيه ﷺ عن الروث والعظم دليل على أن غير الحجر يقوم مقامه، وإلا لم يكن لتخصيصها بالنهي معنى.

وعن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والثمنست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه فأتيت به، فأخذ الحجرين وألقى الروث، وقال: هذا ركس<sup>(٢)</sup>» رواه البخارى قال أصحابنا: موضع الدلالة أنه ﷺ علل منع الاستنجاء بها بكونها ركسا، ولم يعلل بكونها غير حجر.

واحتج الأصحاب أيضا بحديث رواه عن النبي ﷺ قال: «الاستنجاء بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد، قيل: فإن لم يجد؟ قال: ثلاث حفات من تراب<sup>(٣)</sup>»، وهذا ليس بصحيح عن النبي ﷺ.

قال البيهقى: الصحيح أنه من كلام طاوس.

وروى من حديث سراقه بن مالك عن النبي ﷺ وهو ضعيف أيضا<sup>(٤)</sup>.

قال البيهقى: وأصح ما روى فى هذا ما رواه يسار بن نمير قال: كان عمر - رضى الله عنه - إذا بال قال: ناولنى شيئا أستنجى به، فأناوله العود والحجر، أو يأتى حائطا يتمسح به أو يمسه الأرض، ولم يكن يغسله<sup>(٥)</sup>. وأما قوله ﷺ: «وَلَيْسَتْجُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» وشبهه، فإنما نص على الأحجار؛ لكونها غالب الموجود للمستنجى بالفضاء، مع أنه لا مشقة فيها ولا كلفة فى تحصيلها.

وهذا نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ونظائر ذلك، فكل هذا مما ليس له مفهوم يعمل به لخروجه على الغالب، والله أعلم.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البيهقى (١/١١١): كتاب الطهارة: باب ما ورد فى الاستنجاء بالتراب.

(٤) أخرجه البيهقى (١/١١١)، فى الموضع السابق.

(٥) أخرجه البيهقى (١/١١١) فى الموضع السابق.



فرع: ورد الشرع باستعمال الحجر فى الاستنجاء ورمى جمار الحج، وباستعمال الماء فى طهارة الحدث والنجس، وباستعمال التراب فى التيمم وغسل ولوغ الكلب، وباستعمال القرظ فى الدباغ. فأما الحجر فمتعين فى الرمي دون الاستنجاء؛ لأن الرمي لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء، وأما الماء فى الطهارة والتراب فى التيمم فمتعينان، وفى التراب فى الولوغ قولان، وفى الدباغ طريقان تقدما، المذهب أنه لا يتعين القرظ، والثانى: قولان كالولوغ، والفرق أن الولوغ دخله التعبد، والفرق بين الدباغ والاستنجاء أن الاستنجاء مما تعم به البلوى ويضطر كل أحد إليه فى كل وقت وكل مكان، ولا يمكن تأخيرها، فلو كلف نوعا معينا شق، وتعذر فى كثير من الأوقات ووقع الحرج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، والدباغ بخلافه فى كل هذا، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: فأما غير الماء من المائعات فلا يجوز الاستنجاء به؛ لأنه ينجس بملاقاة النجاسة فيزيد فى النجاسة، وما ليس بظاهر كالروث والحجر النجس لا يجوز الاستنجاء به [لنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستنجاء بالروث] ولأنه نجس فلا يجوز الاستنجاء به كالماء النجس، فإن استنجى بذلك لزمه بعد ذلك أن يستنجى بالماء؛ لأن الموضع قد صار نجسا بنجاسة نادرة فوجب غسله بالماء.

ومن أصحابنا من قال: يجزئه الحجر؛ لأنها نجاسة على نجاسة فلم تؤثر. الشرح: إذا استنجى بمائع غير الماء لم يصح، ويتعين بعده الاستنجاء بالماء ولا يجزئه الأحجار بلا خلاف؛ لما ذكر المصنف.

وأما قول صاحب البيان: «إذا استنجى بمائع فهل يجزئه بعده الحجر؟ فيه وجهان»، فغلط بلا شك، كأنه اشتبه عليه كلام صاحب المذهب، فتوهم أن قوله: ومن أصحابنا من قال: يجزئه الحجر، عائد إلى المسألتين، وهما الاستنجاء بالماء وبالنجس كالروث، وهذا وهم باطل؛ لأن مراد صاحب المذهب الخلاف فى المسألة الثانية وحدها، وأما مسألة المائع فمتفق فيها على أن الماء يتعين؛ لأن المائع ينشر النجاسة، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله: فيزيد فى النجاسة، والله أعلم. وأما النجس وهو الروث والحجر النجس وجلد الميتة والثوب النجس وغيرها فلا يجوز الاستنجاء به، فإن خالف واستنجى به لم يصح بلا خلاف، وهل يتعين بعده

الاستنجاء بالماء أم يجوز بالأحجار؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما، الصحيح عند الجمهور يتعين الماء، وبه قطع إمام الحرمين والغزالي في البسيط، والبقوى وغيرهم، وصححه الجمهور وخالفهم المحاملي فقال في التجريد، قال أصحابنا: إذا استنجدى بنجس لزمه أن يستنجدى بثلاثة أحجار طاهرة.

قال: حتى لو استنجدى بجلد كلب أجزأه الحجر بعد ذلك؛ لأن النجاسة الطارئة تابعة لنجاسة النجو.

قال: وقال الشيخ أبو حامد: الذي يجيء على المذهب أنه لا يجزئه إلا الماء. هذا كلام المحاملي، ورأيت أنا في تعليق الشيخ أبي حامد خلاف ما نقله عنه فقطع بأنه إذا استنجدى بجامد نجس كفاه بعده الأحجار.

قال: فلو استنجدى بكلب فالذي يجيء على تعليل الأصحاب أنه يجزئه الحجر، ولا يحتاج إلى سبع مرات إحداهن بالتراب، هذا كلامه، ولكن نسخ التعليق تختلف، وقد قدمت نظائر هذا، والصواب في مسألة الاستنجاء بجلد كلب أنه يجب سبع غسلات إحداهن بتراب، والصحيح في سائر النجاسات أنه يتعين الماء.

فرع: قد ذكرنا أنه لا يجوز الاستنجاء بنجس، هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء، وجوزه أبو حنيفة بالروث<sup>(١)</sup>.

دليلنا حديث أبي هريرة المتقدم في الفصل قبله.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَأْتِيَنَّ بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ»، وحديثه الآخر: «ونهى عن الروث والرمة»، وحديث ابن مسعود: «فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: إنها ركس»،

(١) قال في فتح القدير (١/٢١٦): (ولا يستنجدى بعظم ولا بروث) لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك، ولو فعل يجزيه لحصول المقصود، ومعنى النهى في الروث للنجاسة، وفي العظم كونه زاد الجن.

قوله: (نهى عن ذلك) فيكره ويصح روى البخارى من حديث أبي هريرة قال له النبي ﷺ: «أبغنى أحجاراً أستنفض بها ولا تأتني بعظم ولا بروثة». قلت: ما بال العظام والروثة؟ قال: «هما من طعام الجن» وروى الترمذى: «لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن» وعلى هذا القائل أن يستدل على طهارة الأرواث كقول مالك بهذا فإنه لو كان نجسا لم يحل طعاما للجن إذ الشريعة العامة لم تختلف في حق النوعين من المكلفين إلا بدليل.

والجواب: قد وجد الدليل وهو قوله فيها: ركس أو رجس.

ولا يجزيه الاستنجاء بحجر استنجدى به مرة إلا أن يكون له حرف آخر لم يستنجد به.

وهذه أحاديث صحاح تقدمت قريبا. وعن سلمان: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّوْثِ وَالْعِظَامِ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم، وعن جابر: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بَعَرٍ»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

وعن أبي هريرة: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يَطْهَرَانِ»<sup>(٣)</sup> رواه الدارقطني، وقال: إسناده صحيح.

وعن رويغ بن ثابت قال: قال لى رسول الله ﷺ: «يَا رُوَيْغُ لَعَلَّ الْحَيَاءَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي؛ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ أَوْ تَقَلَّدَ وَرَثًا أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ ذَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّداً مِنْهُ بَرِيءٌ»<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وما لا يزيل العين لا يجوز الاستنجاء به كالزجاج والحمة؛ لما روى ابن مسعود - رضى الله عنه - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحُمَةِ»، ولأن ذلك لا يزيل النجس.

الشرح: هذا الحديث ضعيف، ولفظه: «قَدِمَ وَقَدْ أَلْجَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُ أَمَّتَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَةٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا، فَتَنَى النَّبِيُّ ﷺ»<sup>(٥)</sup> رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي، ولم يضعفه أبو داود،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٣٦)، ومسلم (١/٢٢٤) كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة، الحديث (٥٨/٢٦٣)، وأبو داود (١/٣٦) كتاب: الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به، الحديث (٣٨)، والبيهقي (١/١١٠) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة، قال: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ بَعَرٍ».

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٤/١٠٨)، وأبو داود (١/٣٤ - ٣٥) كتاب: الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به، الحديث (٣٦)، والنسائي (١/١٢٣) كتاب: الطهارة، باب: الاستجمار بالعظام، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١/١٢٣) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة فى الإنقاء، والبيهقي (١/١١٠) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة فى الإنقاء، عنه أن رسول الله ﷺ قال له: «يَا رُوَيْغُ بَنِ ثَابِتٍ لَعَلَّ الْحَيَاءَ سَتَطُولُ بِكَ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ ذَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّداً مِنْهُ بَرِيءٌ».

(٥) أخرجه الطيالسى (ص: ٣٧)، الحديث (٢٨٧)، وأحمد (١/٤٥٧)، وأبو داود (١/٣٦) كتاب: الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به، الحديث (٣٩)، والترمذي (١/٢٩) كتاب: الطهارة، باب: كراهية ما يستنجى به، الحديث (١٨)، والنسائي (١/٣٧ - ٣٨) كتاب: الطهارة، باب: النهى عن الاستطابة بالعظم، وابن ماجه (١/١١٤) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بالحجارة، الحديث (٣١٤)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١/١٣٤) =

وضعه الدارقطنى والبيهقى.

والحممة بضم الحاء وفتح الميمين مخففتين وهى الفحم، كذا قاله أصحابنا فى كتب الفقه، وكذا قاله أهل اللغة وغريب الحديث.

وقال الخطابى: الحمم، الفحم، وما أحرقت من الخشب والعظام ونحوهما، قال: والاستنجاء به منهى عنه؛ لأنه جعل رزقا للجن فلا يجوز إفساده عليهم، قال البغوى: قيل: المراد بالحممة الفحم الرخو الذى يتناثر إذا غمز فلا يقلع النجاسة<sup>(١)</sup>.

والزجاج معروف وهو بضم الزاى وفتحها وكسرهما ثلاث لغات، حكاها ابن السكيت والجوهري وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وأما راوى الحديث فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بالغين المعجمة والفاء ابن حبيب الهذلى، وهو من كبار الصحابة وساداتهم وكبار فقهاءهم وملازمى رسول الله ﷺ وخدامه، ومناقبه كثيرة مشهورة، أسلم فى أول الإسلام سادس ستة، وأسلمت أمه، وسكن الكوفة ثم عاد إلى المدينة، وتوفى بها سنة ثنتين وثلاثين، وهو ابن بضع وستين سنة<sup>(٣)</sup>، وقد ذكرت قطعة من أحواله فى التهذيب رضى الله عنه.

وأما حكم المسألة: فاتفق الأصحاب على أن شرط المستنجى به كونه قالعا لعين النجاسة، واتفقوا على أن الزجاج والقصب الأملس وشبههما لا يجزئ، وأما الفحم فقطع العراقيون بأنه لا يجزئ، وقال الخراسانيون: اختلف نص الشافعى فيه. قالوا: وفيه طريقان الصحيح منهما أنه على حالتين، فإن كان صلبا لا يفتت أجزاء الاستنجاء به.

وإن كان رخوا يفتت لم يجزئ.

= كتاب: الطهارة، باب: الاستجمار بالعظام، والدارقطنى (١/٥٥ - ٥٦) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء، الحديث (٦)، والبيهقى (١/١٠٨ - ١٠٩) كتاب: الطهارة، باب: الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة.

(١) ينظر: النظم (١/٣٩)، المذهب (١/٢٨)، تهذيب اللغة (٤/١٨)، اللسان (حمم).

(٢) ينظر الصحاح (زج).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢/٧٤٠)، تهذيب التهذيب (٦/٢٧)، الكاشف (٢/١٣٠)،

أسد الغابة (٣/٣٨٤)، تجريد أسماء الصحابة (١/٣٣٤)، طبقات ابن سعد (٩/١٢٢).

وقيل: فيه قولان مطلقا، حكاهما القفال والقاضى حسين والمتولى وغيره من الخراسانيين، وحكاهما الدارمى من العراقيين.

قال إمام الحرمين: هذا الطريق غلط، والصواب التفصيل؛ فإنه لم يصح الحديث بالنهى، فتعين التفصيل بين الرخو والصلب.

قال أصحابنا: فإذا استنجى بزجاج ونحوه لزمه الاستنجاء ثانيا، فإن كان حين استنجى بالزجاج بسط النجاسة بحيث تعدت محلها تعين الماء، وإلا فتكفيه الأحجار. هكذا صرح به الفورانى وإمام الحرمين والغزالي والمتولى وصاحب العدة وآخرون.

وقال القفال والقاضى حسين والبغوى: يتعين الماء؛ لأنه يبسط النجاسة. ومرادهم إذا بسط، وقد قال الغزالي فى البسيط: لا خلاف أنه إذا لم يبسط النجاسة يكفيه الأحجار، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وما له حرمة من المطعومات كالخبز والعظم لا يجوز الاستنجاء به؛ لأن النبى ﷺ نهى عن الاستنجاء بالعظم، وقال: «هو زاد إخوانكم من الجن» فإن خالف واستنجى به لم يجرئه، ولأن الاستنجاء بغير الماء رخصة، والرخص لا تتعلق بالمعاصى.

الشرح: أما حديث النهى عن الاستنجاء بالعظم فصحيح، رواه جماعة من الصحابة، منهم سلمان وجابر وأبو هريرة ورويف، وأحاديثهم صحيحة تقدمت قريبا فى الفرع.

وأما قوله: وقال: «هو زاد إخوانكم من الجن»<sup>(١)</sup> فقد رواه مسلم فى صحيحه بإسناده عن الشعبى عن علقمة عن ابن مسعود عن النبى ﷺ فى حديث طويل، قال فى آخره: وقال النبى ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالْعَظْمِ وَالْبَعْرَةِ فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ» يعنى الجن، ورواه مسلم من طريق آخر، ولم يذكر هذه الزيادة فيه، ورواه من طريق ثالث

(١) أخرجه بهذا اللفظ الترمذى (٧٠/١) فى كتاب الطهارة باب كراهية ما يستنجى به (١٨) وطرفه فى (٣٢٥٨) وأحمد فى المسند (٤٣٦/١). وأبو داود (٨٥) والبغوى فى شرح السنة (٢٧٧/١) كتاب الطهارة باب أدب الخلاء (١٧٨) وأبو يعلى (٥٢٣٧) وابن خزيمة (٨٢) وأبو عوانة (٢١٩/١) والطحاوى فى شرح المعانى (٨٢٤/١) وابن حبان (١٤٣٢) و(٦٣٢٠)، و(٦٥٢٧) والطبرانى فى الكبير (٩٩٧١)، والبيهقى (١١/١)، (١٠٨) وفى الدلائل (٢٢٩/٢).

عن داود بن أبي هند عن الشعبي<sup>(١)</sup>، ولم يذكر هذه الزيادة، ثم قال: قال الشعبي: قال النبي ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالْعَظْمِ وَالْبَعْرِ»، قال الترمذى: كأن هذه الرواية أصح. يعنى فيكون مرسلا. قلت: لا يوافق الترمذى، بل المختار أن هذه الزيادة متصلة. وأما حكم المسألة: فلا يجوز الاستنجاء بعظم ولا خبز ولا غيرهما من المطعوم لما سبق، فإن خالف واستنجى به عصى ولا يجزئه.

هكذا نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور، وفيه وجه أنه يجزئه إن كان العظم طاهرا لا زهومة عليه، حكاه الخراسانيون لحصول المقصود، والصحيح الأول؛ لأنه رخصة فلا تحصل بحرام، وقد اتفقوا على تحريمه، وإذا لم يجزئه المطعوم كفاه بعده الحجر بلا خلاف، إن لم ينشر النجاسة ولم يكن على العظم زهومة. قال الماوردى: ولو أحرق عظم طاهر بالنار وخرج عن حال العظم فوجهان: أحدهما: يجوز الاستنجاء به؛ لأن النار أحالته، والثانى: لا يجوز؛ لعموم الحديث فى النهى عن الرمة، وهى العظم البالى، ولا فرق بين البالى بنار أو مرور الزمان، وهذا الثانى أصح، والله أعلم.

فرع: اتفق أصحابنا على تحريم الاستنجاء بجميع المطعومات كالخبز واللحم والعظم وغيرها، وأما الثمار والفواكه فقسمها الماوردى تقسيما حسنا فقال: منها ما يؤكل رطبا لا يابس، كاليقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطبا ويجوز يابسا إذا كان مزيلا، ومنها ما يؤكل رطبا ويابس وهو أقسام:

أحدها: مأكول الظاهر والباطن كالتين والتفاح والسفرجل وغيرها، فلا يجوز الاستنجاء بشيء منه رطبا ولا يابسا.

والثانى: ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره، ويجوز بنواه المنفصل.

والثالث: ما له قشر ومأكوله فى جوفه كالرمان، فلا يجوز الاستنجاء بلبه، وأما قشره فله أحوال:

أحدها: لا يؤكل رطبا ولا يابس كالرمان، فيجوز الاستنجاء بالقشر، وكذا لو

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه (٣٣٢/١) كتاب الصلاة باب الجهر بالقراءة فى الصبح والقراءة على الجن (٤٥٠/١٥٠). ولم أجد ما نقله المصنف. عن الشعبي.

استنجى برمانة فيها حبها جاز إذا كانت مزيلة.

والثانى: يؤكل قشره رطبا ويابس كالبطيخ فلا يجوز رطبا ولا يابسا.

والثالث: يؤكل رطبا لا يابس كاللوز والبقلاء، فيجوز بقشره يابس لا رطبا.

وأما ما يأكله الآدميون والبهائم، فإن كان أكل البهائم له أكثر جاز، وإن كان أكل الآدميين له أكثر لم يجز، وإن استويا فوجهان، من اختلاف أصحابنا فى ثبوت الربا فيه، هذا كلام الماوردى، وذكر الرويانى نحوه، قال بغوى: إن استنجى بما مأكوله فى جوفه كالجوز واللوز اليابس كره وأجزأه، فإن انفصل القشر جاز الاستنجاء به بلا كراهة، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: ومن الأشياء المحترمة التى يحرم الاستنجاء بها الكتب التى فيها شيء من علوم الشرع، فإن استنجى بشيء عالما أثم.

وفى سقوط الفرض الوجهان: الصحيح لا يجزئه، فعلى هذا تجزئه الأحجار بعده. ولو استنجى بشيء من أوراق المصحف والعياذ بالله عالما صار كافرا مرتدا، نقله القاضى حسين والرويانى وغيرهما، والله أعلم.

فرع: لو استنجى بقطعة ذهب أو فضة، ففى سقوط الفرض به وجهان، حكاهما الماوردى وآخرون، قال الماوردى والرافعى: الصحيح سقوطه، ولو استنجى بقطعة ديباج سقط الفرض على المشهور، وطرد الماوردى فيه الوجهين، وطردهما أيضا فى الاستنجاء بحجارة الحرم، قال: وظاهر المذهب سقوط الفرض بكل ذلك؛ لأن لماء زمزم حرمة تمنع الاستنجاء به، ثم لو استنجى به أجزأه بالإجماع.

فرع: قال الشافعى فى البويطى: ولا يستنجى بعظم ذكى ولا ميت للنهى عن العظم مطلقا، وقال فى الأم: ولا يستنجى بعظم للخبر، فإنه - وإن كان غير نجس - فليس هو بنظيف، وإنما الطهارة بنظيف طاهر، ولا أعلم شيئا فى معنى عظم إلا جلد ذكى غير مدبوغ، فإنه ليس بنظيف، وإن كان طاهرا، وأما الجلد المدبوغ، فنظيف طاهر.

هذا نصه فى الأم، وقال فى مختصر المزنى: والفرق بين أن يستطيب بيمينه فيجزئه، وبالعظم فلا يجزئ أن اليمين أداة، والنهى عنها أدب، والاستطابة طهارة، والعظم ليس بطاهر.

هذا نصه فى المختصر، واعترض على قوله: والعظم ليس بطاهر؛ فإن العظم لا

يصح الاستنجاء به طاهرا كان أو نجسا، واختلف أصحابنا فى هذا الكلام على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا غلط من المزنى، وإنما قال الشافعى: والعظم ليس بنظيف، كما سبق عن الأم، وأراد بقوله: ليس بنظيف أن عليه سهوكة، قال الماوردى: وهذا قول أبى إسحاق المروزى، وبه قطع القاضى أبو الطيب.

والثانى: أن نقل المزنى صحيح، وقوله: ليس بطاهر، أى ليس بمطهر، قال الماوردى: وهذا تأويل أبى على بن أبى هريرة.

والثالث: أنه ذكر إحدى العلتين فى العظم النجس؛ لأن العظم النجس يمتنع الاستنجاء به؛ لعلتين: إحداهما: كونه نجسا، والأخرى كونه مطعوما، والعظم الطاهر يمتنع لكونه مطعوما فقط، قال الماوردى: هذا تأويل أبى حامد الإسفرايينى، واختار الأزهرى الوجه الأول، وهو تغليب المزنى وبسط الكلام فيه، وفى الفرق بين التنظيف والطاهر، قال: فما فيه زهومة أو رائحة كريهة فهو طاهر ليس بنظيف، وذلك كالعظم وجلد المذكى قبل الدباغ، هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة ومالك: يصح الاستنجاء بالعظم، وممن قال: لا يجوز، أحمد وداود.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وما هو جزء من حيوان كذنب حمار لا يجوز الاستنجاء به، ومن أصحابنا من قال: يجوز، والأول أصح؛ لأنه جزء من حيوان فلم يجز الاستنجاء به كما لو استنجى بيده، ولأن له حرمة فهو كالطعام.

الشرح: الصحيح عند الأصحاب تحريم الاستنجاء بأجزاء الحيوان فى حال اتصاله كالذنب والأذن والعقب والصوف والوبر والشعر وغيرها، وخالفهم الماوردى والشاشى، فقالا: الأصح صحة الاستنجاء؛ لأن حرمة الحيوان فى منع إيلاسه لا منع ابتذاله بخلاف المطعوم، والصواب ما صححه الجمهور، وهو التحريم وعدم إجزائه، وقيل: يحرم ويجزئ، فإذا قلنا بالصحيح وهو أنه لا يجزئ كفاه الأحجار بعده. وأما الاستنجاء بيد آدمى ففيه كلام منتشر حاصله أربعة أوجه:

الصحيح: لا يجزئه لا بيده ولا بيد غيره، وبه قطع المتولى وآخرون؛ لأنه عضو محترم.

والثانى: يجزئه بيده ويد غيره، حكاه الماوردى عن ابن خيران، وليس بشيء.

والثالث: يجوز بيده ولا يجوز بيد غيره، وبه قطع إمام الحرمين وغيره.



والرابع: يجزئه بيد غيره دون يده؛ كما يسجد على يد غيره دون يده، وهذا اختيار الماوردي، وحكاها الفوراني عن الشيخ أبي حامد، وهو ضعيف أو غلط، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن استنجى بجلد مدبوغ ففيه قولان، قال في حرملة: لا يجوز؛ لأنه كالرمة، وقال في الأم: يجوز؛ لأنه إن كان لنا فهو كالخرق، وإن كان خشنا فهو كالخزف، وإن استنجى بجلد حيوان مأكول اللحم مذكى غير مدبوغ ففيه قولان، قال في الأم وحرملة: لا يجوز؛ لأنه لا يقلع النجو للزوجته، وقال في البويطي: والأول هو الصحيح المشهور.

الشرح: حاصل ما ذكره ثلاثة أقوال:

أصحابها: عند الأصحاب يجوز بالمدبوغ دون غيره، وهو نصه في الأم.

والثاني: يجوز بهما، قاله في البويطي.

والثالث: لا يجوز بواحد منهما، قاله في حرملة.

وحكى إمام الحرمين طريقا آخر، وهو القطع بنصه في الأم، وتأويل الآخرين، ودليل الجمع ذكره المصنف، ثم لا فرق في المدبوغ بين المذكى والميتة؛ لأنهما طاهران قالعان، هذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور، وفيه وجه أنه لا يجوز بجلد الميتة المدبوغ، وإن جاز بالمدبوغ المذكى تفريعا على قولنا: لا يجوز بيعه، حكاها جماعة منهم الماوردي عن أبي علي بن أبي هريرة، وليس بشيء. هذه طريقة الأصحاب كلهم إلا المتولى فإنه انفرد بطريقة غريبة؛ فقال: إن كان جلد مذكى واستنجى بالجانب الذي يلي اللحم فهو كما لو استنجى بمطعوم؛ لأنه مما يؤكل في الجملة، وإن استنجى بالجانب الذي عليه الشعر - وشعره كثير - جاز، وإن كان الجلد مدبوغا، وهو جلد مذكى جاز، وإن كان جلد ميتة فقولان بناء على أن الدباغ هل يطهر باطن الجلد أم لا؟ والله أعلم.

فإن قيل: الجلد مأكول، فكيف جوزتم الاستنجاء به؟ فالجواب ما أجاب به الأصحاب أنه غير مأكول عادة، ولا مقصود بالأكل؛ ولهذا جاز بيع جلدتين بجلد، والله أعلم.

وقول المصنف: كالرمة، هي بكسر الراء وتشديد الميم؛ وهو العظم البالي، كذا قاله الشافعي في الأم وأصحابنا وغيرهم، قال الخطابي: سميت العظام رمة؛ لأن

الإبل ترمها أى تأكلها، وإنما قاس المصنف عليها لأن النص ثبت فيها، كما سبق فى الأحاديث، والله أعلم.

فرع: فى مسائل تتعلق بالفصل:

إحداها: قال الشافعى - رحمه الله - فى الأم والمختصر: ولا يستنجى بحجر قد استنجى به مرة إلا أن يكون طهر بالماء، واتفق الأصحاب على أنه إذا استنجى بحجر ثم غسل ويس جاز الاستنجاء به ثانية، فإن غسل ويس جاز ثالثة، وهكذا أبدا، ولا يكره ذلك، كما لا يكره أن يصلى فى الثوب مرات، بخلاف رمى الجمار فى الحج؛ فإنه يكره أن يرمى بحصاة قد رمى بها هو أو غيره؛ لأنه جاء أن ما تقبل منها رفع، وما لم يقبل ترك، ولأن المطلوب تعدد المرمى به. ولو غسله ثم استنجى به - والماء باق عليه - لم يصح، فإن انبسطت النجاسة تعين الاستنجاء بالماء، وإلا فقد قال إمام الحرمين: كان شيخى يقول: يتعين الماء أيضا؛ لأن ذلك البلل ينجس بملاقاة النجاسة فيصير فى حكم نجاسة أجنبية فيتعين الماء.

قال إمام الحرمين: ولى فى هذا نظر؛ لأن عين الماء لا تنقلب نجسا، وإنما تجاور النجاسة أو تخالطها. هذا كلام الإمام، والمختار قول شيخه، وهو مقتضى كلام غيره، وإن غسله ولم يبق عليه ماء وبقيت رطوبة فوجهان، حكاهما ابن كج والدارمى وصاحبها الحاوى والبحر وغيرهم:

أصحهما: لا يصح الاستنجاء به، وبه قطع القاضى أبو الطيب والشيخ أبو محمد والقاضى حسين وصاحبها التتمة والتهذيب وآخرون.

وحكى صاحب البيان عن الصيمرى وجهها ثالثا: إن كانت الرطوبة يسيرة صح، وإلا فلا.

فرع: إذا استنجى بحجر فحصل به الإنقاء ثم استعمل حجرا ثانيا وثالثا، ولم يتلوثا ففى جواز استعمالهما مرة أخرى من غير غسلهما وجهان، حكاهما القاضى حسين وصاحبها التتمة والبحر، أصحهما: يجوز؛ لأنهما طاهران، صححه الشاشى والرافعى، وقطع به البغوى، والثانى: لا يجوز؛ لأنه تبعد سلامته من نجاسة خفيفة، وقياسا على الماء المستعمل.

فرع: لو رأى حجرا شك فى استعماله جاز استعماله؛ لأن الأصل طهارته، والمستحب تركه أو غسله، ولو علم أنه مستعمل، وشك فى غسله لم يجز

استعماله؛ لأن الأصل بقاء النجاسة عليه.

فرع: قال الماوردي: إذا جف ورق الشجر ظاهره وباطنه أو ظاهره، جاز الاستنجاء به إن كان مزيلا، وإن كان ندى الظاهر ففيه الوجهان في الحجر الندي. المسألة الثانية: ورق الشجر الذي يكتب عليه والحشيش اليابسات، قال الماوردي وغيره: إن كان خشنا مزيلا جاز الاستنجاء به وإلا فلا.

الثالثة: نص الشافعي - رحمه الله - في البويطي ومختصر الربيع على جواز الاستنجاء بالتراب.

قال أصحابنا: أراد إذا كان مستحجرا تمكن الإزالة به، فإن كان دقيقا لا تمكن الإزالة به لم يجزى؛ لأنه تعلق بالمحل.

هكذا ذكره الجمهور منهم الماوردي والفوراني وإمام الحرمين، ونقله الروياني عن أصحابنا، وذكر المتولى والروياني وجها أنه يجوز بالتراب وإن كان رخوا؛ للحديث السابق في الاستنجاء بثلاث حثيات من تراب، وهذا الوجه غلط والحديث باطل؛ فقد قدمنا أنه ليس من كلام النبي ﷺ وقد أمر بالحجر فلا يجزى إلا الحجر وما في معناه، وليس التراب الرخو في معناه، قال القاضي حسين: فعلى هذا الوجه الضعيف يجب أربع مسحات ويستحب خامسة للإيتار. وهذا كله ليس بشيء.

الرابعة: قال المحاملي وصاحب البحر والبيان وغيرهم: قال الشافعي - رحمه الله - في حرمة: إذا نتف الصوف من الغنم واستنجى به كرهته وأجزأه.

قالوا: وإنما كرهه؛ لأن فيه تعذيب الحيوان، فأما الاستنجاء بالصوف فليس بمكروه، فإن أخذه من شاة بعد ذكاتها أو جزءه في حياتها فلا كراهة.

الخامسة: نص الشافعي - رحمه الله - على جواز الاستنجاء بالآجر.

قال أصحابنا: قاله على عادة أهل عصره بالحجاز ومصر، أنهم لا يخلطون بترابه السرجين، فأما ما خلط به فلا يجوز، وقيل: بل علم بخلطه بالسرجين وجوزه؛ لأن النار تحرق السرجين، فإذا غسل طهر ظاهره، وهذا الوجه ضعيف، وسنذكر المسألة مبسطة في آخر باب إزالة النجاسة حيث ذكرها المصنف إن شاء الله تعالى.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن جاوز الخارج الموضع المعتاد فإن كان غائطا فخرج إلى ظاهر الألية لم يجز فيه إلا الماء؛ لأن ذلك نادر فهو كسائر النجاسات، وإن خرج إلى باطن الألية ولم يخرج إلى ظاهرها ففيه قولان:

أحدهما: أنه لا يجزئ فيه إلا الماء؛ لأنه نادر فهو كما لو خرج إلى ظاهر الآية. والثاني: يجزئ فيه الحجر؛ لأن المهاجرين - رضى الله عنهم - هاجروا إلى المدينة فأكلوا التمر، ولم يكن من عادتهم، ولا شك أنه رقت بذلك أجوافهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء، ولأن ما يزيد على المعتاد لا يمكن ضبطه فجعل الباطن كله حدا، ووجب الماء فيما زاد، وإن كان بولا ففيه طريقان:

قال أبو إسحاق: إذا جاوز مخرجه حتى رجع على الذكر أعلاه أو أسفله لم يجز فيه إلا الماء؛ لأن ما يخرج من البول لا يتشر إلا نادرا بخلاف ما يخرج من الدبر؛ فإنه لا بد من أن يتشر.

ومن أصحابنا من قال: فيه قولان:

أحدهما: لا يجوز فيه إلا الماء، نص عليه في البويطى، ووجهه ما قال أبو إسحاق.

والثاني: يجوز فيه الحجر ما لم يجاوز الحشفة، نص عليه في الأم؛ لأنه لما جاز الحجر في الغائط - ما لم يجاوز باطن الآية لتعذر الضبط - وجب أن يجوز في البول ما لم يجاوز الحشفة لتعذر الضبط.

الشرح: قال أصحابنا: إذا خرج الغائط فله أربعة أحوال:

أحدها: ألا يجاوز نفس المخرج فيجزئه الأحجار بلا خلاف.

الثاني: أن يجاوز، ولا يجاوز القدر المعتاد من أكثر الناس، فيجزئه الحجر أيضا؛ لأنه يتعذر الاحتراز من هذا القدر، ونقل المزنى أنه إذا جاوز المخرج تعين الماء، ونقل البويطى نحوه، فمن الأصحاب من جعله قولا آخر، وقطع الجمهور بأنه ليس على ظاهره، بل يكفي الحجر قولا واحدا، ثم منهم من غلط المزنى في النقل، وهذا قول العراقيين وجماعة من الخراسانيين، ونقل البندنجي والمحاملى اتفاق الأصحاب على تغليطه، ومنهم من تأوله على أنه سقط من الكلام شيء، وصوابه إذا جاوز المخرج وما حوله، وهذا وإن سموه تأويلا فهو بمعنى التغليط، ثم إن جمهور الأصحاب قالوا: الاعتبار بعادة غالب الناس، وذكر الدارمى وجهين في أن الاعتبار بعادة الناس أم بعادته.

الحال الثالث: أن يتشر ويخرج عن المعتاد، ولا يجاوز باطن الآية، فهل يتعين الماء أم يجزئه الحجر؟ فيه قولان:

أصحبهما: يجزئه الحجر، وهو نصه في الأم وحرملة والإملاء، كذا قاله البندنجي وغيره، وصححه الأصحاب.

والثاني: يتعين الماء، نص عليه في المختصر والقديم.  
وقد ذكر المصنف دليلهما.

وهذا الذي استدل به من قصة المهاجرين صحيح مشهور، واستدل به الشافعي في الأم والأصحاب.

الرابع: أن ينتشر إلى ظاهر الأليين، فإن كان متصلا تعين الماء في جميعه كسائر النجاسات لندوره، وتعذر فصل بعضه عن بعض، وإن انفصل بعضه عن بعض تعين الماء في الذي على ظاهر الألية، وأما الذي لم يظهر ولم يتصل فهو على الخلاف والتفصيل السابق إن لم يجاوز العادة أجزأ الحجر، وإن جاوزه فقولان، أصحبهما: يجزئه أيضا.

هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو محمد في الفروق، والقاضي حسين والمتولى وآخرون.

ونقله الروياني عن الأصحاب.

وفي الحاوي وغيره وجه مخالف لهذا، وليس بشيء.

ولو انتشر الخارج انتشارا معتادا وترشش منه شيء إلى محل متصل قريب من الخارج بحيث يكفى فيه الحجر لو اتصل، تعين الماء في المترشش.

صرح به الصيدلاني ونقله عنه إمام الحرمين ولم يذكر غيره، والله أعلم.

وأما البول فإن انتشر وخرج عن الحشفة متصلا تعين فيه الماء، وإن لم يخرج عنها فطريقان ذكرهما المصنف والأصحاب، اختلف في الراجح منهما. فقطع الشيخ أبو حامد والماوردي بأنه يتعين الماء لندوره، وقال الجمهور: الصحيح أنه على القولين في انتشار الغائط إلى باطن الألية، وقطع المحاملي في المقنع بإجزاء الحجر ما لم يجاوز الحشفة، وصححه الرافعي، قال البندنجي: وهو ظاهر نصه في حرملة.

وهذا هو الأصح؛ لأن البول ينتشر أيضا في العادة، ويشق ضبط ما تدعو الحاجة إليه، فجعلت الحشفة فاصلا، فعلى هذا حكمه حكم الغائط إذا لم يخرج عن باطن الألية على التفصيل والخلاف السابق، والله أعلم.

وقول المصنف: قال أبو إسحاق إذا جاوز مخرجه حتى رجع على الذكر أعلاه وأسفله<sup>(١)</sup>، كذا قاله أبو إسحاق، وكذا نقله الأصحاب عنه.  
 وقوله: «أعلاه وأسفله» مجروران على البدل من الذكر.  
 تقديره حتى رجع على أعلى الذكر وأسفله، ويقال: الأليان والأليتان بحذف التاء وإثباتها، وحذفها أفصح وأشهر، والله أعلم.  
 والمراد بباطن الآية ما يستتر في حال القيام وبظاهرها ما لا يستتر<sup>(٢)</sup>.  
 قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان الخارج نادرا كالدم والمذى والودي أو دودا أو حصاة - وقلنا: يجب الاستنجاء منه - فهل يجزئ فيه الحجر [أم لا]؟ فيه قولان:

أحدهما: أنه كالبول والغائط، وقد بيناهما.  
 والثاني: لا يجزئ إلا بالماء؛ لأنه نادر فهو كسائر النجاسات.  
 الشرح: إذا كان الخارج نادرا كالدم والقيح والودي والمذى وشبهها، فهل يجزئه الحجر؟ فيه طريقتان:

الصحيح منهما - وبه قطع العراقيون: أنه على قولين:  
 أحدهما: يجزئه الحجر، نص عليه في المختصر وحرملة؛ لأن الحاجة تدعو إليه والاستنجاء رخصة، والرخص تأتي لمعنى، ثم لا يلزم وجود ذلك المعنى في جميع صورها كالقصر وأشباهه.

والقول الثاني: يتعين الماء، قاله في الأم، ويحتج له مع ما ذكره المصنف بالحديث الصحيح أن النبي ﷺ: «أَمَرَ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنَ الْمَذْيِ»، وسنذكره واضحا في باب الغسل إن شاء الله تعالى.

والجواب الصحيح عن هذا الحديث: أنه محمول على الندب.  
 والطريق الثاني: ذكره الخراسانيون أنه يجزئه الحجر قولاً واحداً، وتأولوا قوله في الأم على ما إذا كان الخارج لا من داخل الفرج، بل من قرح أو باسور وشبهه خارج الدبر، وهو تأويل بعيد، والله أعلم.

(١) ينظر اللسان (سفل).

(٢) ينظر اللسان (ألى).

ثم المذهب الصحيح أن القولين جاريان، سواء خرج النادر وحده أو مع المعتاد، وحكى الفوراني وغيره عن القفال أن القولين فيما إذا خرج النادر مع المعتاد، فإن تمحض النادر تعين الماء قطعاً. والصحيح طرد القولين في الحالين، كذا صرح به المتولى وغيره، وهو مقتضى إطلاق الجمهور.

قال الماوردي: ودم الاستحاضة نادر فيكون على القولين، قال هو وغيره: ودم الباسور الذي في داخل الدبر نادر.

واتفقوا على أن المذى من النادر كما ذكره المصنف.

وفى كلام الغزالي ما يوهم خلافاً في كونه نادراً، ولا خلاف فيه، فليحمل كلامه على موافقة الأصحاب. قال الماوردي: ودم الحيض معتاد فيكفى فيه الحجر قولاً واحداً. وهذا الذي قاله قد يستشكل من حيث إن الأصحاب في الطريقتين قالوا: لا يمكن الاستنجاء بالحجر من دم الحيض في حق المغتسلة؛ لأنه يلزمها غسل محل الاستنجاء في غسل الحيض، فيقال: صورته فيما إذا انقطع دم الحائض ولم تجد ما تغتسل به، أو كان بها مرض ونحوه مما يبيح لها التيمم؛ فإنها تستنجي بالحجر عن الدم، ثم تيمم للصلاة بدلاً عن غسل الحيض وتصلي، ولا إعادة بخلاف المستحاضة.

ومن خرج منه مذى أو دم أو غير ذلك من النادر فإنه إذا استنجى بالحجر وتيمم لعدم الماء وصلّى تلزمه الإعادة على أحد القولين، وهو قولنا: لا يصح استنجاؤه، وأما قول إمام الحرمين والغزالي: قال العراقيون: لا يكفي الحجر في دم الحيض الموجب للغسل، فمحمول على ما إذا وجدت الماء واستنجت بالحجر وغسلت باقى البدن، ولم تغسل موضع الاستنجاء، فهنا لا يصح استنجاؤها بلا خلاف؛ لأنه يجب غسل ذلك الموضع عند غسل الحيض، ولم يريداً بقولهما: قال العراقيون أن غيرهم يخالفهم، بل أرادوا أنهم هم الذين ابتدؤوا بذكر ذلك وشهروه في كتبهم، فقد ذكره الخراسانيون أيضاً، ولكنهم أخذوه من كتب العراقيين، والله أعلم.

وأما قول المصنف في الدود أو الحصى إذا أوجبنا الاستنجاء منه، فهل يجزئ الحجر؟ فيه القولان كالنادر، فكذا قاله الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وابن الصباغ والبغوى والجمهور، قال القاضى أبو الطيب: وهذا غلط؛ لأن الاستنجاء هنا إنما يجب لتلك البلة، وهى معتادة، فيكفى الحجر قولاً واحداً، وحكى الرويانى عن

القفال مثله، وهذا هو الصحيح المعتمد.

قال ابن الصباغ وغيره: والمنى طاهر لا يجب الاستنجاء منه، وهو محمول على من خرج منه منى، ولم يخرج غيره وصلى بالتيمة لمرض، أو فقد الماء؛ فإنه تصح صلاته ولا إعادة، كما ذكرنا في دم الحيض، أما إذا اغتسل من الجنابة فلا بد من غسل رأس الذكر، والله أعلم.

فروع: في مسائل تتعلق بالبَاب:

إحداها: قال أصحابنا: شرط جواز الاستنجاء بالحجر من الغائط ألا يقوم من موضع قضاء الحاجة حتى يستنجى فإن قام تعين الماء؛ لأن القيام تنطبق الأليان فتنتقل النجاسة من محلها إلى محل أجنبي، فإن لم يكن معه أحجار وكانت بقره، ولم يجد من يناوله إياها فطريقه أن يزحف على رجله من غير أن تنطبق ألياه حتى يصل إلى الحجر.

قال الشيخ أبو محمد: ولو قام متفاحجا بحيث لا تنطبق الأليان، أو استيقن أن النجاسة لم تجاوز محلها أجزأه الحجر.

قال أصحابنا: ولو وقع الخارج منه على الأرض ثم ترشش منه بشيء فارتفع وعلق بالمحل أو تعلق بالمحل نجاسة أجنبية تعين الماء، فإن تميز المرتفع وأمكن غسله وحده غسله وكفاه الأحجار في نجاسة المحل.

الثانية: لا يجب الاستنجاء على الفور، بل يجوز تأخيره حتى يريد الطهارة أو الصلاة.

الثالثة: الاستنجاء طهارة مستقلة، ليست من الوضوء، هذا هو الصحيح المشهور الذي قاله الجمهور، وحكى المتولى وجها أنه من واجبات الوضوء، واستنبطه من القول الشاذ الذي قدمناه أن الوضوء لا يصح قبل الاستنجاء، قال المتولى: وهذا ليس بصحيح.

الرابعة: إذا استنجى بالأحجار فعرق محله وسال العرق منه وجب غسل ما سال إليه، وإن لم يجاوزه فوجهان: أحدهما: غسله.

والصحيح: لا يلزمه شيء؛ لعموم البلوى بذلك، ولو انغمس هذا المستجمر في مائع أو فيما دون قلتين نجسه بلا خلاف.



الخامسة: قال الشافعي - رحمه الله - في الأم والأصحاب: إنما يجزئ الاستجمار المتوضئ والمتميم أما المغتسل من جنابة وغيرها فلا يجزئه، بل لا بد من تطهير محله بالماء، وهذا متفق عليه وهو - كما قلنا - لا يكفي مسح الخف في حق المغتسل بخلاف المتوضئ، والفرق أن الاستجمار ومسح الخف رخصتان دعت الحاجة إليهما لتكرار الوضوء، وأما الغسل فنادر فلا تدعو الحاجة إليهما فيه، والله أعلم.

فرع: له تعلق بالباب، روى أبو داود بإسناد فيه ضعف عن امرأة من بنى غفار «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَهَا عَلَى حَقِيَّةِ رَحْلِهِ فَحَاضَتْ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْسِلَ الدَّمَ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ...»<sup>(١)</sup> الحديث.

قال الخطابي: الملح مطعوم؛ فقياسه جواز غسل الثوب بالعسل، كثوب الإبريسم الذي يفسده الصابون، وبالخل إذا أصابه حبر ونحوه، قال: ويجوز على هذا التدلك بالنخالة، وغسل الأيدي بدقيق الباقلي والبطيخ ونحوه، مما له قوة الجلاء.

قال: وحدثونا عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت الحمام بمصر فرأيت الشافعي يتدلك بالنخالة. هذا كلام الخطابي.

\* \* \*

(١) أخرجه أبو داود (١٣٦/١، ١٣٧): كتاب الطهارة: باب الاغتسال من الحيض، رقم (٣١٣).

## بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ

يقال: غسل الجنابة، وغسل الحيض، وغسل الجمعة، وغسل الميت، وما أشبهها - بفتح الغين وضمها - لغتان الفتح أفصح وأشهر عند أهل اللغة، والضم هو الذى يستعمله الفقهاء أو أكثرهم، وزعم بعض المتأخرين أن الفقهاء غلطوا فى الضم، وليس كما قال، بل غلط هو فى إنكاره ما لم يعرفه<sup>(١)</sup>، وقد أوضحت فى تهذيب الأسماء واللغات، وأشرت إلى بعضه فى آخر صفة الوضوء من هذا الشرح. قال المصنف - رحمه الله تعالى -: والذى يوجب الغسل لإيلاج الحشفة فى الفرج، وخروج المنى، والحيض، والنفاس، فأما إيلاج الحشفة فإنه يوجب الغسل؛ لما روت عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ قال: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ»، والتقاء الختانيين يحصل بتغيب الحشفة فى الفرج، وذلك أن ختان الرجل هو الجلد الذى يبقى بعد الختان، وختان المرأة جلدة كعرف الديك فوق الفرج، فتقطع منها فى الختان، فإذا غابت الحشفة فى الفرج حاذى ختانه ختانها، وإذا تحاذيا فقد التقيا؛ ولهذا يقال: التقى الفارسان إذا تحاذيا وإن لم يتضاما.

الشرح: حديث عائشة صحيح، رواه مسلم بمعناه، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٢)</sup> هذا لفظ مسلم، رواه الشافعى وغيره بلفظه فى المذهب، وإسناده أيضا صحيح، وفى المسألة أحاديث كثيرة، سأذكرها إن شاء الله تعالى فى فرع مذاهب العلماء.

وأما قول المصنف: والتقاء الختانيين يحصل بتغيب الحشفة... إلى آخره، فهو لفظ الشافعى - رحمه الله - وتابعه عليه الأصحاب، وبين الشيخ أبو حامد فرج المرأة والتقاء الختانيين بيانا شافيا، فقال هو وغيره: ختان الرجل هو الموضع الذى

(١) ينظر اللسان (غسل).

(٢) أخرجه أحمد (٤٧/٦)، ومسلم (٢٧١/١ - ٢٧٢) كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانيين، الحديث (٣٤٩/٨٨)، والترمذى (١٨٢/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، الحديث (١٠٨)، (١٠٩)، وقال: حديث عائشة حسن صحيح.

والطحاوى: كتاب: الطهارة، باب: الذى يجامع ولا ينزل، وأبو عوانة (٢٨٩/١)، والبيهقى (١٦٤/١).

يقطع منه فى حال الختان وهو ما دون حزة الحشفة .

وأما ختان المرأة: فاعلم أن مدخل الذكر هو مخرج الحيض والولد والمنى، وفوق مدخل الذكر ثقب مثل إحليل الرجل، هو مخرج البول، وبين هذا الثقب ومدخل الذكر جلدة رقيقة، وفوق مخرج البول جلدة رقيقة مثل ورقة بين الشفرين، والشفران تحيطان بالجميع، فتلك الجلدة الرقيقة يقطع منها فى الختان، وهى ختان المرأة؛ فحصل أن ختان المرأة مستعل، وتحت مخرج البول، وتحت مخرج البول مدخل الذكر.

قال البندنجى وغيره: ومخرج الحيض - الذى هو مخرج الولد ومدخل الذكر - هو خرق لطيف، فإذا افتضت البكر اتسع ذلك الخرق فصارت ثيبا .  
قال أصحابنا: فالتقاء الختانيين أن تغيب الحشفة فى الفرج، فإذا غابت فقد حاذى ختانه ختانها، والمحاذاة هى التقاء الختانيين، وليس المراد بالتقاء الختانيين التصاقهما وضم أحدهما إلى الآخر؛ فإنه لو وضع موضع ختانه على موضع ختانها، ولم يدخله فى مدخل الذكر لم يجب غسل بإجماع الأمة، هذا كلام الشيخ أبى حامد وغيره، زيد بعضهم على بعض .

قال صاحب الحاوى: وشبه العلماء الفرج بعقد الأصابع خمسة وثلاثين، فعقد الثلاثين هو صورة الفرج وعقد الخمسة بعدها فى أسفلها هى مدخل الذكر ومخرج المنى والحيض والولد، والله أعلم .

أما حكم المسألة: فالذى يوجب اغتسال الحى أربعة متفق عليها: وهى إيلاج حشفة الذكر فى فرج، وخروج المنى، والحيض، والنفاس، وفى خروج الولد والعلاقة والمضغة خلاف نذكره - إن شاء الله تعالى - قريبا، ولم يذكره المصنف هنا وسنذكره قريبا .

وإنما لم يذكره لأنه مندرج عنده فى خروج المنى؛ لأنه منى منعقد .  
ويجب غسل الميت وله باب معروف، وقد يجب غسل البدن بعارض بأن يصيبه كله نجاسة، أو تقع فى موضع منه ويخفى مكانها .

أما إيلاج الحشفة فيوجب الغسل بلا خلاف عندنا، والمراد بإيلاجها إدخالها بكمالها فى فرج حيوان آدمى أو غيره، قبله أو دبره، ذكر أو أنثى، حى أو ميت، صغير أو كبير، فيجب الغسل فى كل ذلك، والله أعلم .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أولج في فرج امرأة ميتة وجب عليه الغسل ؛ لأنه فرج آدمية ، فأشبهه فرج الحية ، وإن أولج في دبر امرأة أو رجل أو بهيمة وجب [عليه] الغسل ؛ لأنه فرج حيوان ، فأشبهه فرج المرأة ، وإن أولج في دبر خشي مشكل وجب عليه الغسل ، وإن أولج في فرجه لم يجب ؛ لجواز أن يكون ذلك عضوا زائدا فلا يجب الغسل بالشك .

الشرح : هذه المسائل كلها متفق عليها عندنا ، كما ذكرها المصنف ، ودليلها ما ذكره .

فرع : في مسائل تتعلق بالفصل :

إحداها : قد ذكرنا أنه إذا أولج ذكره في قبل امرأة أو دبرها أو دبر رجل أو خشي أو صبي أو في قبل بهيمة أو دبرها وجب الغسل بلا خلاف ، وسواء كان المولج فيه حيا ، أو ميتا ، أو مجنونا ، أو مكرها ، أو مباحا كالزوجة ، أو محرما ، ويجب على المولج والمولج فيه المكلفين وعلى الناسي والمكره .

وأما الصبي إذا أولج في فرج امرأة أو دبر رجل ، أو أولج رجل في دبره - فيجب الغسل على المرأة والرجل ، وكذا إذا استدخلت امرأة ذكر صبي فعليها الغسل ، ويصير الصبي في كل هذه الصور جنبا ، وكذا الصبية إذا أولج فيها رجل أو صبي ، وكذا لو أولج صبي في صبي ، وسواء في هذا الصبي المميز وغيره ، وإذا صار جنبا لا تصح صلاته ما لم يغتسل كما إذا بال لا تصح صلاته حتى يتوضأ ، ولا يقال : يجب عليه الغسل ، كما لا يقال يجب عليه الوضوء ؛ بل يقال : صار محدثا ، ويجب على الولي أن يأمره بالغسل إن كان مميزا ، كما يأمره بالوضوء .

فإن لم يغتسل حتى بلغ لزمه الغسل ؛ كما إذا بال ثم بلغ يلزمه الوضوء ، وإن اغتسل وهو مميز صح غسله ، فإذا بلغ لا تلزمه إعادته ؛ كما لو توضأ ثم بلغ يصلى بذلك الوضوء ، وقد سبق في آخر باب نية الوضوء وجه شاذ أنه تجب إعادة طهارته إذا بلغ ، والصبية كالصبي فيما ذكرنا ، ولو أولج مجنون أو أولج فيه صار جنبا ، فإذا أفاق لزمه الغسل .

الثانية : لو استدخلت امرأة ذكر رجل وجب الغسل عليه وعليها ، سواء أكان عالما بذلك مختارا أم نائما أم مكرها ، نص عليه الشافعي في الأم ، واتفق عليه الأصحاب ولو استدخلت ذكرا مقطوعا ففى وجوب الغسل عليها وجهان هما كالوجهين في

انتقاض الوضوء بمسه، حكاهما الدارمي والمتولي والرويانى وآخرون.

قال الدارمي: ولا حد عليها بلا خلاف، ولا مهر لها لو أولج المقطوع فيها رجل، ولو استدخلت ذكر ميت لزمها الغسل؛ كما لو أولج فى ميت. ولو استدخلت ذكر بهيمة لزمها الغسل؛ كما لو أولج فى بهيمة.

صرح به الشيخ أبو محمد الجوينى والدارمي والمتولى وآخرون، ونقله الرويانى عن الأصحاب.

قال إمام الحرمين: وفيه نظر من حيث إنه نادر، قال: ثم فى اعتبار قدر الحشفة فيه كلام يوكل إلى فكر الفقيه.

الثالثة: وجوب الغسل وجميع الأحكام المتعلقة بالجماع يشترط فيها تغييب الحشفة بكمالها فى الفرج، ولا يشترط زيادة على الحشفة، ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شىء من الأحكام، وهذا كله متفق عليه فى جميع الطرق، إلا وجها حكاه الدارمي وحكاه الرافعى عن حكاية ابن كج أن بعض الحشفة كجميعها، وهذا فى نهاية من الشذوذ والضعف، ويكفى فى بطلانه قوله ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ» أما إذا قطع بعض الذكر فإن كان الباقي دون قدر الحشفة لم يتعلق به شىء من الأحكام باتفاق الأصحاب، وإن كان قدرها فقط تعلقت الأحكام بتغييبه كله دون بعضه، وإن كان أكثر من قدر الحشفة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف فى مواضع من المذهب، منها باب الخيار فى السماح فى مسألة العنين، ورجح المصنف منهما أنه لا يتعلق الحكم ببعضه ولا يتعلق إلا بتغييب جميع الباقي.

وكذا رجه الشاشى ونقله الماوردى عن نص الشافعى، ورجح الأكثرون تعلق الحكم بقدر الحشفة منه، وقطع به الفورانى وإمام الحرمين والغزالى والبغوى وصاحب العدة وآخرون وصححه الرافعى وغيره.

الرابعة: إذا كان غير مختون فأولج الحشفة لزمها الغسل بلا خلاف، ولا أثر لذلك.

ولو لف على ذكره خرقه وأولجه بحيث غابت الحشفة ولم ينزل ففيه ثلاثة أوجه حكاها الماوردى والشاشى فى كتابيه، والرويانى وصاحب البيان وغيرهم: الصحيح: وجوب الغسل عليهما، وبه قطع الجمهور؛ لأن الأحكام متعلقة بالإيلاج وقد حصل.

**والثاني:** لا يجب الغسل ولا الوضوء؛ لأنه أولج في خرقه ولم يلمس بشرة، وصححه الروياني، قال: وهو اختيار الحناطى.

**والثالث:** إن كانت الخرقه غليظة تمنع اللذة لم يجب، وإن كانت رقيقة لا تمنعها وجب، وهذا قول أبى الفياض البصرى والقاضى حسين، وقال الرافعى فى هذا الثالث: الغليظة هى التى تمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر، ووصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر، والرقيقة ما لا تمنع.

قال الروياني: ويجرى هذا الخلاف فى إفساد الحج به، وينبغى أن يجرى فى كل الأحكام.

**الخامسة:** إذا أولج ذكر أشل وجب الغسل على المذهب، وبه قطع الأكثرون. وحكى الدارمى فيه وجهين.

**السادسة:** إذا انفتح له مخرج غير الأصلى، وحكمنا بنقض الوضوء بالخارج فأولج فيه ففى وجوب الغسل وجهان سبقا فى باب ما ينقض الوضوء، الصحيح: لا يجب، ولو أولج فى الأصلى وجب بلا خلاف.

**السابعة:** لو كان له ذكران، قال الماوردى فى مسائل لمس الخثنى: إن كان يبول منهما وجب الغسل بإيلاج أحدهما، وإن كان يبول بأحدهما تعلق الحكم به دون الآخر، وقد ذكرنا هذا فى باب ما ينقض الوضوء.

وذكرت هناك إيلاج الخثنى المشكل، والإيلاج فيه مبسوطا.

**الثامنة:** إذا أتت المرأة المرأة فلا غسل ما لم تنزل، وهذا وإن كان ظاهرا فقد ذكره الدارمى وغيره، وقد يخفى فنبهوا عليه، وقد قال الشافعى فى الأم والأصحاب: لو أولج ذكره فى فم المرأة وأذنها وإبطها وبين أليتها ولم ينزل فلا غسل، ونقل فيه ابن جرير الإجماع.

**التاسعة:** ذكر المتولى وغيره فى الموجب للغسل ثلاثة أوجه:

أحدها: إيلاج الحشفة، أو نزول المنى؛ لأنه حكم يتعلق بالجناية فتعلق بسببه كقراءة القرآن ومس المصحف والصلاة وغيرها.

**والثاني:** القيام إلى الصلاة؛ لأنه لا يلزمه قبله.

**والثالث:** هو الصحيح: يجب بالإيلاج مع القيام إلى الصلاة أو بالإنزال مع القيام إلى الصلاة؛ كما أن النكاح يوجب الميراث عند الموت، والوطء يوجب العدة عند

الطلاق، وتقدم مثل هذه الأوجه فى موجب الوضوء، وبسطت الكلام فى شرح هذا كله بسطا كاملا فى آخر صفة الوضوء.

العاشرة: إذا وطئ امرأة ميتة فقد ذكرنا أنه يلزمه الغسل، وهل يجب إعادة غسل الميتة إن كانت غسلت؟ فيه وجهان مشهوران، أحدهما عند الجمهور لا يجب لعدم التكليف، وإنما يجب غسل الميت تنظيفا وإكراما، وشذ الرويانى فصحيح وجوب إعادته، والصواب الأول.

قال أصحابنا: ولا يجب بوطنها مهر.

قال القاضى أبو الطيب وغيره: كما لا يجب بقطع يدها دية، وفى وجوب الحد على الواطئ أوجه:

أحدها: يجب؛ لأنه وطئ محرم بلا شبهة.

والثانى: لا لخروجها عن المظنة.

والثالث: وقيل: إنه منصوص - إن كانت ممن لا يحد بوطنها فى الحياة وهى الزوجة، والأمة، والمشاركة، وجارية الابن ونحوهن، فلا حد وإلا فيحد، والأصح أنه لا يجب مطلقا.

قال أصحابنا: وتفسد العبادات بوطء الميتة، وتجب الكفارة فى الصوم والحج. الحادية عشرة: قال صاحبها الحاوى والبيان فى كتاب الصداق: قال أصحابنا: الأحكام المتعلقة بالوطء فى قبل المرأة تتعلق بالوطء فى دبرها إلا خمسة أحكام: التحليل للزوج الأول، والإحصان، والخروج من التعنين، ومن الإيلاء.

والخامس: لا يتغير به إذن البكر، بل يبقى إذنهما بالسكوت.

هكذا ذكره، وذكره المحاملى فى اللباب.

سادسا: وهو أن الوطء فى الدبر لا يحل بحال، بخلاف القبل.

وسابعا: وهو أن خروج منى الرجل بعد الاغتسال من دبرها لا يوجب غسلا ثانيا، وخروجه من قبلها يوجب على تفصيل سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى.

قلت: وهذا الذى ذكره ضابط نفيس يستفاد منه فوائد، وقد يخرج من الضابط مسائل يسيرة فى بعضها وجه ضعيف، كالمصاهرة وتقرير المسمى فى الصداق ونحو ذلك، ولكنها وجوه ضعيفة شاذة لا تقدر فى الضابط، والله أعلم.

الثانية عشرة: فى مذاهب العلماء فى الإيلاج:

قد ذكرنا أن مذهبنا أن الإيلاج في فرج المرأة ودبرها، ودبر الرجل، ودبر البهيمة وفرجها، يوجب الغسل وإن لم ينزل، وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وقال داود<sup>(١)</sup> : لا يجب ما لم ينزل وبه قال عثمان بن عفان وعلى وأبى بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبو سعيد الخدرى - رضى الله عنهم - ثم منهم من رجع عنه إلى موافقة الجمهور، ومنهم من لم يرجع.

وقال أبو حنيفة: لا يجب بالإيلاج في بهيمة ولا ميتة.

واحتج لمن لم يوجب مطلقاً بما روى البخارى فى صحيحه عن زيد بن خالد الجهنى - رضى الله عنه - : «أَنَّ سَالَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُنْمِنْ. قَالَ عُثْمَانُ: كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ. وَقَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٢)</sup> ، قال زيد: فسألت عن ذلك على بن أبى طالب والزيير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبى بن كعب فأمرؤه بذلك.

وعن أبى أيوب الأنصارى أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ وعن أبى بن كعب أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يَنْزِلْ؟ قَالَ: يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي»<sup>(٣)</sup>.

(١) قال فى المحلى (٢٤٥/١): الأشياء الموجبة غسل الجسد كله إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة - فى فرج المرأة الذى هو مخرج الولد منها بحرام أو حلال، إذا كان بعمد، أنزل أو لم ينزل، فإن عمدت هى أيضاً لذلك، فكذلك أنزلت أو لم تنزل.

فإن كان أحدهما مجنوناً أو سكراناً أو نائماً أو مغمى عليه أو مكرهاً، فليس على من هذه صفته منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل.

فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث لا فيما سلف له من ذلك والوضوء.

(٢) أخرجه البخارى (٢٨٣/١) كتاب: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، الحديث (١٧٩)، ومسلم (٢٧٠/١) كتاب: الحيض، باب: إنما الماء من الماء، الحديث (٣٤٧/٨٦) من حديث زيد بن خالد الجهنى قال: سألت عثمان بن عفان قلت: أرايت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن؟ فقال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ. فسألت عن ذلك على بن أبى طالب، والزيير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وأبى بن كعب، فأمرؤى بذلك.

(٣) أخرجه أحمد (١١٣/٥)، والبخارى (٥٢٨/١، ٥٢٩): كتاب الغسل: باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج المرأة، رقم (٢٩٣)، ومسلم (٢٧٠/١): كتاب الحيض: باب إنما الماء من



قال البخارى: «الغسل أحوط وذاك الآخر، إنما بينا اختلافهم»: يعنى أن الغسل آخر الأمرين من رسول الله ﷺ وقصدنا بيان اختلاف الصحابة، مع أن آخر الأمرين الغسل، هذا كله فى صحيح البخارى، وبعضه فى مسلم.

وعن أبى سعيد الخدرى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ: لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم.

ومعنى أعجلت أو أقحطت، أى جامعته ولم تنزل.

وروى أقحطت بضم الهمزة وبفتحها.

وعن أبى سعيد أيضا قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

ومعناه لا يجب الغسل بالماء إلا من إنزال الماء الدافق، وهو المنى. واحتج أصحابنا والجمهور بحديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانِ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ» رواه مسلم، وفى الرواية الأخرى: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٣)</sup>، وهو صحيح كما سبق، وعن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَالزَّقَ الْخِتَانَ بِالْخِتَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٤)</sup> رواه البخارى ومسلم.

= الماء، رقم (٣٤٦/٨٤).

(١) أخرجه البخارى (٣٨٠/١): كتاب الوضوء: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر، رقم (١٨٠)، ومسلم (٢٦٩/١): كتاب الحيض: باب إنما الماء من الماء، رقم (٣٤٥/٨٣)، وأخرجه أحمد (٢١/٣، ٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩/١) كتاب الحيض: باب: إنما الماء من الماء حديث (٣٤٣/٨١) من حديث أبى سعيد الخدرى بلفظ: إنما الماء من الماء.

وأخرجه أيضا أبو داود كتاب الطهارة: باب فى الإكسال حديث (٢١٧) والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (٥٤/١) كتاب الطهارة: باب الذى يجامع ولا ينزل.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخارى (٣٩٥/١) كتاب: الغسل، باب: إذا التقى الختانان، الحديث (٢٩١)،

ومسلم (٢٧١/١) كتاب: الحيض، باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء

الختانين، الحديث (٣٤٨/٨٧)، وأبو داود (١٠٥/١) كتاب: الطهارة، باب: فى الإكسال

رقم (٢١٦)، وابن ماجه (٢٠٠/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى وجوب الغسل إذا

التقى الختانان رقم (٦٠٨)، والدارمى (١٩٤/١) كتاب: الطهارة، باب: فى مس الختان =

وفى رواية لمسلم: «وإن لم ينزل<sup>(١)</sup>» وفى رواية البيهقى: «أنزل أو لم ينزل»<sup>(٢)</sup>، قيل: المراد بشعبها رجلاها وشفراها، وقيل: يداها ورجلاها، وقيل: ساقها وفخذاها.

وعن عائشة: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: الرَّجُلُ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ، هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم فى صحيحه، وفى الباب أحاديث كثيرة صحيحة.

واستدل الشافعى - رحمه الله - بقول - الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، قال: والعرب تسمى الجماع - وإن لم يكن معه إنزال - جنابة.

واستدل أصحابنا من القياس بأنه حكم من أحكام الجماع فتعلق به، وإن لم يكن معه إنزال كالحدود.

والجواب عن الأحاديث التى احتجوا بها أنها منسوخة هكذا قاله الجمهور.

وثبت عن ابن عباس - رضى الله - عنهما جواب آخر، وهو أن معنى الماء من الماء، أى لا يجب الغسل بالرؤية فى النوم إلا أن ينزل.

وأما الآثار التى عن الصحابة - رضى الله عنهم - فقالوها قبل أن يبلغهم النسخ، ودليل النسخ أنهم اختلفوا فى ذلك، فأرسلوا إلى عائشة - رضى الله عنها - فأخبرتهم أن النبى ﷺ قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَجَّهَهَا وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٤)</sup> فرجع إلى قولها من خالف.

وعن سهل بن سعد الساعدى قال: حدثنى أبى بن كعب «أَنَّ الْفُتْيَا الَّتِي كَانُوا يُفْتُونَ إِنَّمَا مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، كَانَتْ رُخْصَةً رَخْصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ

= الختان، والدارقطنى (١١٣/١) كتاب: الطهارة، باب: فى وجوب الغسل بالتقاء الختانين، والبيهقى (١٦٤/١)، والطيايسى (٥٩/١)، وأحمد (٢٤٧/٢، ٤٧٠) بلفظ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل».

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) أخرجه مسلم (٤٣/٤ - ٤٤) كتاب الحيض باب نسخ (الماء من الماء) ووجوب الغسل بالتقاء الختانين (٣٥٠/٨٩).

(٤) تقدم تخريجه.

أَمَرَ بِالْإِغْتِسَالِ بَعْدُ»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «ثم أمرنا»<sup>(٢)</sup> حديث صحيح، رواه الدارمي وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح.

وعن محمود بن لبيد قال: «سألت زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل، قال: يغتسل، فقلت: إن أيا كان لا يرى الغسل فقال زيد: إن أيا نزع عن ذلك قبل أن يموت»<sup>(٣)</sup> هذا صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح، [و] قوله: نزع أى رجع.

ومقصودى بذكر هذه الأدلة بيان أحاديث المسألة والجمع بينها، وإلا فالمسألة اليوم مجمع عليها، ومخالفة داود لا تقدر في الإجماع عند الجمهور، والله أعلم. واحتج أبو حنيفة في منع الغسل بإيلاجه في بهيمة وميته بأنه لا يقصد به اللذة؛ فلم يجب كإيلاج إصبه.

واحتج أصحابنا: بأنه أولج ذكره في فرج فأشبهه قبل المرأة الحية. فإن قالوا: ينتقض هذا بالسّمك؛ فإن في البحر سمكة يولج فيها سفهاء الملاحين ببحر البصرة، فالجواب ما أجاب به القاضي أبو الطيب، ونقله الرويانى عن

(١) أخرجه أبو داود (١٤٧/١) كتاب: الطهارة، باب: في الإكسال الحديث (٢١٥)، وابن أبي شيبه (٨٩/١) كتاب: الطهارة، باب: من قال إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، وأحمد (١١٥/٥)، والدارمي (١٩٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الماء من الماء، والترمذي (١/١٨٣ - ١٨٤) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء من الماء، الحديث (١١٠)، وابن ماجه (٢٠٠/١) كتاب: الطهارة، باب: الماء من الماء، الحديث (٦٠٩)، وابن الجارود ص (٤٠) كتاب: الطهارة، باب: في الجنابة والتطهر لها، والطحاوى في شرح معاني الآثار (٥٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الذي يجمع ولا ينزل، والدارقطنى (١٢٦/١) كتاب: الطهارة، باب: نسخ قول الماء من الماء، الحديث (١)، والبيهقي (١٦٥/١) كتاب: الطهارة، باب: وجوب الغسل بالتقاء الختاتين، وابن خزيمة (١١٢/١) كتاب: الطهارة، باب: ذكر نسخ إسقاط الغسل في الجماع من غير إماء (١٧٧)، الحديث (٢٢٥)، وابن حبان موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ص (٨٠) كتاب: الطهارة، باب: ما يوجب الغسل الحديث (٢٢٨)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، لكنه وقع عندهم عن الزهرى عن سهل.

(٢) السابق.

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٤٧/١): كتاب الطهارة: باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، رقم (٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٦/١): كتاب الطهارة: باب جماع أبواب ما يوجب الغسل، الغسل بالتقاء الختاتين.

الأصحاب أنه إن كان هذا هكذا وجب الغسل بالإيلاج فيها؛ لأنه حيوان له فرج. والجواب عن دليلهم من وجهين:

أحدهما: أنه منتقض بوطء العجوز الشوهاء المتناهية في القبح العمياء الجذماء البرصاء المقطعة الأطراف؛ فإنه يوجب الغسل بالاتفاق مع أنه لا يقصد به لذة في العادة.

والثاني: أن الإصبع ليست آلة للجماع؛ ولهذا لو أولجها في امرأة حية لم يجب الغسل بخلاف الذكر، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما خروج المنى فإنه يوجب الغسل على الرجل والمرأة في النوم واليقظة؛ لما روى أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وروت أم سلمة - رضى الله عنها - قالت: «جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةً أَبِي طَلْحَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِى مِنَ الْحَقِّ؛ هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

الشرح: حديث أبى سعيد صحيح، رواه مسلم من طريقين، لفظه فيهما: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>، ورواه البيهقى وغيره: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»<sup>(٢)</sup> كما وقع في المذهب يجب الغسل بالماء من إنزال الماء الدافق، وهو المنى. أما حديث أم سلمة<sup>(٣)</sup>، فرواه البخارى ومسلم بلفظه في المذهب، ورواه مسلم

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البيهقى في السنن (١/١٦٧): كتاب الطهارة: باب وجوب الغسل بخروج المنى.

(٣) أخرجه مالك (١/٥١) كتاب: الطهارة، باب: غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى

الرجل، حديث (٨٥)، والبخارى (١/٣٨٨) كتاب: الغسل، باب: إذا احتلمت المرأة،

حديث (٢٨٢)، ومسلم (١/٢٥١) كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة

بخروج المنى منها، حديث (٣٢٢/٣١٣)، والترمذى (١/٢٠٩) كتاب: الطهارة، باب: ما

جاء في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، حديث (١٢٢)، والنسائى (١/١١٤ - ١١٥)

كتاب: الطهارة، باب: غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، وابن ماجه (١/١٩٧)

كتاب: الطهارة، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، حديث (٦٠٠)، وأحمد

(٦/٣٠٢)، والشافعى في الأم (١/٨٧)، باب: ما يوجب الغسل وما لا يوجبه، وأبو عوانة

(١/٢٩١)، وعبد الرزاق (١/٢٨٣) رقم (١٠٤٩)، والحميدى (١/١٤٣) رقم (٢٩٨)،

وابن خزيمة رقم (٢٣٥)، وأبو يعلى (١٢/٣٢١) رقم (٦٨٩٥)، وابن حبان (١١٥١) =

أيضاً، والدارمي من رواية أنس<sup>(١)</sup> ومن رواية عائشة<sup>(٢)</sup>.

ويجمع بين الروايات بأن الجميع حضروا القصة فرووها.

وأما سلمة هي أم المؤمنين واسمها هند بنت أبي أمية - [واسمه] حذيفة - المخزومية، كانت قبل رسول الله ﷺ زوجة لأبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد، وهاجر بها الهجرتين إلى الحبشة، ثم توفي فتزوجها رسول الله ﷺ سنة أربع، وقيل: سنة ثلاث، توفيت سنة تسع وخمسين ولها أربع وثمانون سنة، ودفنت بالبقيع<sup>(٣)</sup>.

وأما أم سليم فهي أم أنس بن مالك بلا خلاف بين العلماء، وقول الصيدلاني وإمام الحرمين والغزالي والرويانى: هي جدة أنس غلط بلا شك بإجماع أهل النقل من الطوائف، قيل: اسمها سهلة، وقيل: رميلة، وقيل رميثة وقيل: أنيقة، وقيل غير

= ١١٥٢ - الإحسان)، والبيهقي (١٦٨/١) كتاب: الطهارة، والبغوي في شرح السنة (١/٣٣٩) كلهم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: «جاءت أم سليم بنت ملحان امرأة أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن الله لا يستحي من الحق: هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: نعم، إذا رأت الماء».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ا هـ.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٠/١) كتاب: الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، حديث (٣٠/٣١١)، والنسائي (١١٢/١) كتاب: الطهارة، باب: غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، وابن ماجه (١٩٧/١) كتاب: الطهارة، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، حديث (٦٠١)، وأحمد (٣/١٢١، ١٩٩)، وأبو يعلى (٥/٢٩٩) رقم (٢٩٢٠) كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن أم سليم سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال: رسول الله ﷺ: «إذا رأت المرأة ذلك الماء فأنزلت فعلها الغسل، فقالت أم سليم: يا رسول الله، يكون هذا؟ قال: نعم، ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر، فأما سبق - أو علا - أشبهه الولد».

(٢) أخرجه أحمد (٦/٢٥٦)، وأبو داود (١/١١١) كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يجد البلة في منامه، رقم (٢٣٦)، والترمذي (١/١٥٥): أبواب الطهارة، باب: فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً، رقم (١١٣) وابن ماجه (١/٢٠٠): كتاب: الطهارة وستنها: باب: من احتلم ولم ير بللاً، رقم (٦١٢) مختصراً، والدارمي (١/١٩٦): كتاب: الطهارة: باب: في مس الختان الختان، مختصراً أيضاً، من حديث عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً. قال: يغتسل، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد البلل، قال: لا غسل عليه، فقالت أم سليم: المرأة ترى ذلك، أعليها غسل؟ قال: نعم، إنما النساء شقائق الرجال.

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب (١٢/٤٥٥) رقم (٢٩٠٥)، التقريب (٢/٦١٧)، أسد الغابة (٧/٢٨٩)، أعلام النساء (٥/٢٢١)، الإصابة (٨/١٥٠)، تجريد أسماء الصحابة (٢/٣١٠).

ذلك، وهى من فاضلات الصحايات ومشهوراتهن، وكان النبى ﷺ يكرمها<sup>(١)</sup> ويكرم أختها أم حرام بنت ملحان ويقيم عندهما، وكانتا خالتيه ومحرمين له، واسم أبى طلحة زوجها زيد بن سهل شهد العقبة وبدرا وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان من النقاء ليلة العقبة، ومناقبه مشهورة<sup>(٢)</sup> رضى الله عنهم.

وقولها: «إن الله لا يستحي من الحق» روى «يستحي» بياءين، وروى «يستحي» بياء واحدة، وكلاهما صحيح، والأصل بياءين فحذفت إحداهما. قال الأخفش: استحي بواحدة لغة تميم، واستحي بياءين لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن<sup>(٣)</sup>. والاحتلام افتعال من الحلم - بضم الحاء وإسكان اللام - وهو ما يراه النائم من المنامات، يقال: حلم فى منامه - بفتح الحاء واللام - واحتلم وحلمت كذا وحلمت بكذا، هذا أصله، ثم جعل اسما لما يراه النائم من الجماع؛ فيحدث معه إنزال المنى غالبا، فغلب لفظ الاحتلام فى هذا دون غيره من أنواع المنام؛ لكثرة الاستعمال<sup>(٤)</sup>. وقوله ﷺ: «نعم إذا رأت الماء»، بيان لحالة وجوب الغسل بالاحتلام، وهى إذا كان معه إنزال المنى، والله أعلم.

وقوله: واليقظة هى بفتح القاف وهى ضد النوم.

أما أحكام الفصل ففيه مسائل:

إحداها: أجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المنى، ولا فرق عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام، أو استمناء، أو نظر، أو بغير سبب، سواء خرج بشهوة أو غيرها.

وسواء تلذذ بخروجه أم لا، وسواء خرج كثيرا أو يسيرا ولو بعض قطرة، وسواء خرج فى النوم أو اليقظة من الرجل والمرأة، العاقل والمجنون، فكل ذلك يوجب الغسل عندنا.

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٤٧١/١٢) رقم (٢٩٥٤)، التقريب (٢/٦٢٢)، أعلام النساء (١/٤٠٣)، (٢/٢٥٦)، تجريد أسماء الصحابة (٢/٢٧٠)، الدر المشور (٢٠٨).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب (٤١٤/٣)، أسد الغابة (٢/٢٨٩)، تجريد أسماء الصحابة (١/١٩٩)، الإصابة (٦٠٧)، طبقات ابن سعد (٣/٥٠٤)، (٥/٧٤).

(٣) ينظر اللسان (حي).

(٤) ينظر اللسان (حلم).

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك وأحمد<sup>(٢)</sup>: لا يجب إلا إذا خرج بشهوة ودفق؛ كما لا يجب بالمذى لعدم الدفق.

دليلنا الأحاديث الصحيحة المطلقة، كحديث: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وبالقياس على إيلاج الحشفة، فإنه لا فرق فيه، ولا يصح قياسهم على المذى؛ لأنه في مقابلة النص، ولأنه ليس كالمنى، وحكى صاحب البيان عن النخعي أنه قال: لا يجب على المرأة الغسل بخروج المنى. ولا أظن هذا يصح عنه، فإن صح عنه فهو

(١) قال في الجوهرة النيرة (١/١١): قوله: (والمعاني الموجبة للغسل إنزال المنى على وجه الدفق والشهوة... إلى آخره: هذه المعاني موجبة للجنابة لا للغسل على الصحيح؛ لأنها تنقضه فكيف توجهه وإنما سبب وجوب الغسل إرادة الصلاة أو إرادة ما لا يحل فعله مع الجنابة.

قوله: (على وجه الدفق والشهوة) هذا بإطلاقه لا يستقيم إلا على قول أبي يوسف؛ لأنه يشترط لوجوب الغسل ذلك وأما على قولهما فلا يستقيم؛ لأنهما جعللا سبب الغسل خروجه عن شهوة ولم يجعللا الدفق شرطاً حتى إنه إذا انفصل عن مكانه بشهوة وخرج من غير دفق وشهوة وجب الغسل عندهما وعنده يشترط الشهوة أيضاً عند خروجه.

ومعنى قوله: (على وجه الدفق)، أى: نزل متتابعاً، ولو احتمل أو نظر إلى امرأة بشهوة فانفصل المنى منه بشهوة فلما قارب الظهر شد على ذكره حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسأل بغير شهوة - وجب الغسل عندهما وعنده لا يجب.

(٢) قال في الإنصاف (٢٢٧/١): قوله: (خروج المنى الدافق بلذة). مراده: إذا خرج من مخرجه، ولو خرج دماً، وهو صحيح.

قوله: (فإن خرج لغير ذلك لم يوجب)، وهو المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم. وعنه يوجب الغسل. ويحتمله كلام الخرقي. وأثبت هذه الرواية جماعة من الأصحاب، منهم ابن عبدوس المتقدم، وغيره. وبعضهم تخريجاً، منهم المجد من رواية وجوب الغسل إذا خرج المنى بعد البول، دون ما قبله.

قال ابن تميم: فإن خرج لغير شهوة. فروايتان: أصحهما: لا يجب. وقال في الرعاية: وقيل: إن خرج لغير شهوة فروايتان مطلقاً: أصحهما: عدم وجوبه. ثم قال: وإن صار به سلس المنى، أو المذى، أو البول: أجزأه الوضوء لكل صلاة. وقاله القاضى فى مسألة المنى. ذكره ابن تميم.

قلت: فيعابى بها فى مسألة المنى؛ لكونه لا يجب عليه إلا الوضوء بلا نزاع. تنبيه: مراده بقوله: (فإن خرج لغير ذلك لم يوجب) اليقظان. فأما النائم إذا رأى شيئاً فى ثوبه، ولم يذكر احتلاماً ولا لذة، فإنه يجب عليه الغسل، لا أعلم فيه خلافاً، لكن قال الأزجى، وأبو المعالى: المسألة بما إذا رآه يباطن ثوبه.

قلت: وهو صحيح، وهو مراد الأصحاب فيما يظهر. وحيث وجب عليه الغسل فيلزمه إعادة ما صلى قبل ذلك، حتى يتيقن، فيعمل باليقين فى ذلك على الصحيح من المذهب. وقيل: بغلبة ظنه.

محجوج بحديث أم سلمة.

وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى إجماع المسلمين على وجوب الغسل بإنزال المنى من الرجل والمرأة، والله أعلم.

**المسألة الثانية:** إذا أمنى واغتسل ثم خرج منه منى - على القرب - بعد غسله لزمه الغسل ثانيا، سواء كان ذلك قبل أن يبول بعد المنى أو بعد بوله، هذا مذهبننا، نص عليه الشافعى، واتفق عليه الأصحاب، وبه قال الليث وأحمد<sup>(١)</sup> فى رواية عنه. قال مالك وسفيان الثورى وأبو يوسف وإسحاق بن راهويه: لا غسل مطلقا. وهى أشهر الروايات عن أحمد، وحكاها ابن المنذر عن على بن أبى طالب وابن عباس وعطاء والزهرى وغيرهم، رضى الله عنهم.

وقال أبو حنيفة: إن كان ما بال قبل الغسل ثم خرج المنى فلا غسل عليه؛ لأنه بقية المنى الذى اغتسل عنه، وإلا فيجب الغسل ثانيا. وهو رواية ثالثة عن أحمد وأبى حنيفة عكس هذا: إن كان بال لم يغتسل؛ لأنه منى عن غير شهوة وإلا وجب الغسل؛ لأنه عن شهوة.

دللنا على الجميع قوله ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، ولم يفرق، ولأنه نوع حدث

(١) قال فى الإنصاف (١/٢٣١): قوله: (فإن خرج بعد الغسل، أو خرجت بقية المنى: لم يجب الغسل). يعنى: على القول بوجوب الغسل بالانتقال من غير خروج. وهذا المذهب وعليه الجمهور.

وقال الخلال: تواترت الروايات عن أبى عبد الله: أنه ليس عليه إلا الوضوء، بال أو لم يبل على هذا استقر قوله.

قال المصنف، والشارح، وابن عبيدان: هذا المشهور عن أحمد. قال فى الحاوى الكبير، ومجمع البحرين: هذا المذهب، زاد فى مجمع البحرين: والأقوى، وهو ظاهر كلام الخرقي. واختاره الخلال، وابن أبى موسى، والمجد وغيرهم، وجزم به فى الوجيز، والإفادات، والمنور، والمتخب، وغيرهم، وقدمه فى الفروع، والكافى، وابن رزين فى شرحه وغيرهم. وأطلقهما فى المحرر، والحاوى الصغير. وعنه يجب. اختارها المصنف، وقدمه فى الرعايتين.

وعنه يجب إذا خرج قبل البول، دون ما بعده. اختارها القاضى فى التعليق. وأطلقهن فى الهداية. والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والتلخيص، والبلغة. والخلاصة، والحاوى الكبير، وغيرهم.

وعنه عكسها. فيجب الغسل لخروجه بعد الغسل، دون ما قبله. ذكرها القاضى فى المجرد. ومنها خرج المجد الغسل بخروج المنى من غير شهوة، كما تقدم عنه. وأطلقهن ابن تميم، والزرکشى. وفيه وجه: لا غسل عليه، إلا أن ينزل لشهوة.



فتنقض مطلقا كالبول والجماع وسائر الأحداث.

الثالثة: لو قبل امرأة فأحس بانتقال المنى ونزوله فأمسك ذكره فلم يخرج منه فى الحال شيء، ولا علم خروجه بعد ذلك، فلا غسل عليه عندنا، وبه قال العلماء كافة إلا أحمد، فإنه قال - فى أشهر الروايتين عنه - يجب الغسل، قال: ولا يتصور رجوع المنى.

دليلنا قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، ولأن العلماء مجمعون على أن من أحس بالحدث كالقرقرة والريح، ولم يخرج منه شيء لا وضوء عليه؛ فكذا هنا، قال صاحب الحاوى: ولو أنزلت المرأة المنى إلى فرجها فإن كانت بكرا لم يلزمها الغسل حتى يخرج من فرجها؛ لأن داخل فرجها فى حكم الباطن، ولهذا لا يلزمها تطهيره فى الاستنجاء والغسل، فأشبهه إحييل الذكر، وإن كانت ثيبا لزمها الغسل؛ لأنه يلزمها تطهير داخل فرجها فى الاستنجاء، فأشبهه العضو الظاهر.

الرابعة: لو انكسر صلبه فخرج منه المنى ولم ينزل من الذكر، ففى وجوب الغسل وجهان حكاهما الماوردى والرويانى والشاشى وغيرهم، قال الشاشى: أحدهما: لا يجب، وبه قطع القاضى أبو الطيب فى تعليقه، ذكره فى كتاب الحجر. قال الماوردى: هما مأخوذان من القولين فى انتقاض الوضوء بخارج من منفتح غير السبيلين.

وقال المتولى: إذا خرج المنى من ثقب فى الذكر غير الإحليل أو من ثقب فى الأنثيين أو الصلب فحيث نقضنا الوضوء بالخارج منه أوجبنا الغسل. وقطع البغوى بوجوب الغسل بخروجه من غير الذكر، والصواب تفصيل المتولى.

قال أصحابنا: وهذا الخلاف فى المنى المستحكم، فإن لم يستحكم لم يجب الغسل بلا خلاف، ولو خرج المنى من قبل الختلى المشكل لزمه الغسل، فإن خرج من أحدهما ففيه طريقان حكاهما صاحب البيان وغيره: أحدهما: يجب.

والثانى: على وجهين، وسبق بيانه فى باب ما ينقض الوضوء. ولو خرج المنى من دبر رجل أو امرأة ففى وجوب الغسل وجهان، أشار إليهما القاضى أبو الفتوح بناء على الخروج من غير المخرج، والله أعلم.

فرع: فى لغات المنى والودى والمذى، وتحقيق صفاتها:

أما المنى فمشدد، ويسمى منيا؛ لأنه يمنى أى يصب، وسميت منى لما يراق فيها من الدماء ويقال: أمنى ومنى بالتخفيف ومنى بالتشديد ثلاث لغات، الأولى أفصح، وبها جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾<sup>(١)</sup> [الواقعة: ٥٨].

وفى المذى ثلاث لغات المذى بإسكان الذال وتخفيف الياء، والمذى بكسر الذال وتشديد الياء، وهاتان مشهورتان. قال الأزهري وغيره: التخفيف أفصح وأكثر، والثالثة المذى بكسر الذال وإسكان الياء، حكاه أبو عمر الزاهد فى شرح الفصيح عن ابن الأعرابي ويقال: مذى بالتخفيف وأمذى ومذى بالتشديد، والأولى أفصح.

والودى بإسكان الدال المهملة وتخفيف الياء، ولا يجوز عند جمهور أهل اللغة غير هذا.

وحكى الجوهري فى الصحاح عن الأموى أنه قال بتشديد الياء، وحكى صاحب مطالع الأنوار لغية أنه بالذال المعجمة، وهذان شاذان، ويقال ودى بتخفيف الدال وأودى وودى بالتشديد، والأولى أفصح<sup>(٢)</sup>، قال الأزهري: لم أسمع غيرها. قال أبو عمر الزاهد: قال ابن الأعرابي: يقال مذى وأمذى ومذى بالتشديد، وهو المذى مثال الرمى والمذى مثال العمى، وودى وأودى وودى، وأمنى ومنى ومنى قال: والأولى منها كلها أفصح.

وأما صفاتها فمما يتأكد الاعتناء به لكثرة الحاجة إليه، فمنى الرجل فى حال صحته أبيض ثخين يتدفق فى خروجه دفعة بعد دفعة، ويخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه ثم إذا خرج يعقبه فتور، ورائحته كرائحة طلع النخل قريبة من رائحة العجين، وإذا بيس كانت رائحته كرائحة البيض، هذه صفاته، وقد يفقد بعضها مع أنه منى موجب للغسل، بأن يرق ويصفر لمرض أو يخرج بغير شهوة، ولا لذة لاسترخاء وعائه، أو يحمر لكثرة الجماع ويصير كماء اللحم، وربما خرج دما عيطا، ويكون طاهرا موجبا للغسل.

(١) ينظر اللسان (منى).

(٢) ينظر: النظم (١/٤٠)، المذهب (١/٢٩، ٣٠).

وفى تعليق أبى محمد الأصبهانى أنه فى الشتاء أبيض ثخين، وفى الصيف رقيق، ثم إن من صفاته ما يشاركه فيها غيره كالثخانة والبياض يشاركه فيها الودى، ومنها ما لا يشاركه فيها غيره، وهى خواصه التى عليها الاعتماد فى معرفته، وهى ثلاث: إحداها: الخروج بشهوة مع الفتور عقيب.

والثانية: الرائحة التى تشبه الطلع والعجين، كما سبق.

والثالثة: الخروج بتزريق ودفق فى دفعات، فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية فى كونه منيا، ولا يشترط اجتماعها، فإن لم يوجد منها شىء لم يحكم بكونه منيا. وأما منى المرأة فأصفر رقيق.

قال المتولى: وقد يبيض لفضل قوتها، قال إمام الحرمين والغزالي: ولا خاصة له إلا التلذذ وفتور شهوتها عقيب خروجه، ولا يعرف إلا بذلك، وقال الرويانى: رائحته كرائحة منى الرجل، فعلى هذا له خاصيتان يعرف بإحدهما، وقال البغوى: خروج منيها بشهوة أو غيرها يوجب الغسل كمنى الرجل.

وذكر الرافعى أن الأكثرين قالوا تصريحاً وتعريضاً يطرد فى منيها الخواص الثلاث، وأنكر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وقال: هذا الذى ادعاه ليس كما قاله، والله أعلم.

وأما المذى فهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة، لا بشهوة ولا دفق، ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، ويشترك الرجل والمرأة فيه، قال إمام الحرمين: وإذا هاجت المرأة خرج منها المذى، قال: وهو أغلب فيهن منه فى الرجال.

وأما الودى فماء أبيض كدر ثخين، يشبه المنى فى الثخانة ويخالفه فى الكدورة، ولا رائحة له، ويخرج عقيب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة وعند حمل شىء ثقيل، ويخرج قطرة أو قطرتين ونحوهما.

وأجمع العلماء أنه لا يجب الغسل بخروج المذى والودى، واتفق أصحابنا على وجوب الغسل بخروج المنى على أى حال، ولو كان دماً عيطاً ويكون حيثئذ طاهراً، صرح به الشيخ أبو حامد والأصحاب، وحكى الرافعى وجهاً شاذاً أنه إذا كان كلون الدم لم يجب الغسل، وليس بشىء، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن احتلم ولم ير المنى أو شك هل خرج منه

المنى؟ لم يلزمه الغسل، وإن رأى المنى ولم يذكر احتلاما لزمه الغسل؛ لما روت عائشة - رضى الله عنها - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَّلَ وَلَا يَذْكُرُ الْإِحْتِلَامَ، قَالَ: يَغْتَسِلُ، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ اخْتَلَمَ وَلَا يَجِدُ الْبَلَّلَ قَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ».

الشرح: حديث عائشة هذا مشهور<sup>(١)</sup>، رواه الدارمي وأبو داود والترمذي وغيرهم، لكنه من رواية عبد الله بن عمر العمرى، وهو ضعيف عند أهل العلم لا يحتج بروايته، ويغنى عنه حديث أم سليم المتقدم؛ فإنه يدل على جميع ما يدل عليه هذا، وتقدم تفسير الاحتلام، وهذا الحكم الذى ذكره المصنف متفق عليه، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنه إذا رأى فى منامه أنه احتلم أو جامع ولم يجد بللا فلا غسل عليه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأى المنى فى فراش ينام فيه هو وغيره لم يلزمه الغسل؛ لأن الغسل لا يجب بالشك. والأولى أنه يغتسل، وإن كان لا ينام فيه غيره لزمه الغسل، وإعادة الصلاة من آخر نوم نام فيه.

الشرح: هنا مسألتان:

إحدهما: رأى منيا فى فراش ينام فيه هو وغيره ممن يمكن أن يمنى، فلا غسل عليه؛ لاحتمال أنه من صاحبه، ولا يجب على صاحبه لاحتمال أنه من الآخر، ولا يجوز أن يصلى أحدهما خلف الآخر قبل الاغتسال، والمستحب لكل واحد منهما أن يغتسل.

الثانية: رأى المنى فى فراش ينام فيه، ولا ينام فيه غيره، أو ثوبه الذى يلبسه ولا يلبسه غيره، أو ينام فيه ويلبسه صبي لم يبلغ سن إنزال المنى فيلزمه الغسل، نص عليه الشافعى - رحمه الله - فى الأم، واتفق عليه الأصحاب إلا وجهها شاذا حكاه صاحب البيان أنه لا يجب، وليس بشيء، والصواب الوجوب، فعلى هذا قال أصحابنا: يلزمه إعادة كل صلاة صلاها لا يحتمل حدوث المنى بعدها، ويستحب أن يعيد كل صلاة يجوز أن المنى كان موجودا فيها، ثم إن الشافعى والأصحاب أطلقوا المسألة: وقال صاحب الحاوى: هذا إذا رأى المنى فى باطن الثوب، فإن رآه

فى ظاهره فلا غسل عليه؛ لجواز أن يكون أصابه من غيره، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجب الغسل من المذى، وهو الماء الذى يخرج بأدنى شهوة، والدليل عليه ما روى على بن أبى طالب - رضى الله عنه - قال: «كنت رجلاً مذاءً، فجعلت أغتسل فى الشتاء حتى تشقق ظهري، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لَا تَفْعَلْ، إِذَا رَأَيْتَ الْمَذَى فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا فَضَخْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ»، ولا من الودى، وهو ماء يقطر منه عند البول؛ لأن الإيجاب بالشرع، ولم يرد الشرع إلا فى المنى.

الشرح: حديث على - رضى الله عنه - صحيح<sup>(١)</sup>، رواه أبو داود والنسائي والبيهقى بلفظه فى المذهب إلا أنهم قالوا: «فذكرت ذلك للنبي ﷺ أو ذكر له»، ورواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن على قال: «كنت رجلاً مذاءً فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ عن ذلك، فسأله فقال: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ»<sup>(٢)</sup>، وفى رواية لهما: «فأمرت رجلاً»<sup>(٣)</sup>، وفى رواية للنسائي: «فأمرت عمار بن ياسر»<sup>(٤)</sup>، وفى رواية لمسلم: «توضأ وانضح فرجك»<sup>(٥)</sup>، وفى رواية: «منه الوضوء»<sup>(٦)</sup>، ووقع فى بعض نسخ المذهب: «فإذا نضحت الماء فاغتسل» بالنون

(١) أخرجه أبو داود (١٠٢/١، ١٠٣): كتاب الطهارة: باب فى المذى، رقم (٢٠٦)، والنسائي (١١٢/١): كتاب الطهارة: باب الغسل من المنى، والبيهقى (١١٥/١): كتاب الطهارة: باب الوضوء من المذى والودى.

(٢) أخرجه مالك (٤٠/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من المذى، الحديث (٥٣)، والبخارى (٢٨٣/١) كتاب: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، الحديث (١٧٨)، ومسلم (٢٤٧/١) كتاب: الحيض، باب: المذى، الحديث (٣٠٣/١٧)، وأبو داود (١٤٢/١): كتاب الطهارة، باب: فى المذى، الحديث (٢٠٧)، والنسائي (١١١/١) كتاب: الطهارة، باب: الغسل من المنى، وابن ماجه (١٦٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من المذى، الحديث (٥٠٤)، وأحمد (١٢٩/١)، وعبد الرزاق رقم (٦٠١)، والبيهقى (١١٥/١)، وابن خزيمة رقم (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، وأبو يعلى (٢٦٦/١) رقم (٣١٤)، وابن حبان فى صحيحه (١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٩٠) من طرق عن على.

(٣) أخرجه البخارى (٥٠٤/١): كتاب الغسل: باب غسل المذى والوضوء منه رقم (٢٦٩).

(٤) أخرجه النسائي (٩٧/١): كتاب الطهارة: باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقض الوضوء من المذى.

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٧/١): كتاب الحيض: باب المذى، رقم (٣٠٣/١٩).

(٦) أخرجه مسلم (٢٤٧/١)، رقم (٣٠٣/١٨).

والحاء المهملة، وفي بعضها «فضخت»<sup>(١)</sup> بالفاء والحاء المعجمة، ومعناها دفقت.

وقوله: «كنت مذاء» هو بفتح الميم وتشديد الذال وبالمد، ومعناه كثير المذى كضراب<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «أمرت المقداد»، وفي الرواية الأخرى «عماراً» محمول على أنه أمر أحدهما ثم أمر الآخر قبل أن يخبر الأول. وقوله في رواية صاحب الكتاب ومن وافقه: «فذكرت ذلك للنبي ﷺ» أى أمرت من ذكر، كما جاء في معظم الروايات، وفي رواية لمسلم وغيره: «فاستحييت أن أسأل النبي ﷺ لمكان ابنته فأمرت رجلاً فسأله»، ومعنى «استحييت لمكان ابنته»: أن المذى يكون غالباً لمداعبة الزوجة وقبلتها ونحو ذلك، والأدب ألا يذكر الرجل مع أصهاره ما يتضمن شيئاً من ذلك، والله أعلم.

وأما حكم المسألة: فأجمع المسلمون على أن المذى والودى لا يوجبان الغسل، وقد سبق بيان هذا، وبيان حقيقة المذى والودى ولغتهما قريباً، وأشار المصنف بقوله: لأن الإيجاب بالشرع، إلى مذهب أهل الحق أن الأحكام إنما تثبت بالشرع، وأن العقل لا يوجب شيئاً ولا يحسنه ولا يقبحه، والله أعلم.

فرع: في حديث على - رضى الله عنه - هذا فوائد، منها: أن المذى لا يوجب الغسل، وأنه نجس، وأنه يجب غسل النجاسة، وأن الخارج من السبيل إذا كان نادراً لا يكفى في الاستنجاء منه الحجر، بل يتعين الماء، وأنه يجب الغسل من المنى، وأن المذى وغيره من النادرآت يوجب الوضوء، وأنه يجوز الاستنابة في الاستفتاء، وأنه يجوز العمل بالظن، وهو خبر الواحد هنا، مع القدرة على اليقين بالمشافهة، وأنه يستحب مجاملة الأصهار والتأدب معهم بترك الكلام فيما يتعلق بمعاشرة النساء أو يتضمنه، وأنه يستحب الاحتياط في استيفاء المقصود؛ ولهذا أمر بغسل الذكر، والواجب منه موضع النجاسة فقط، هذا مذهبننا ومذهب الجمهور، وعن مالك وأحمد رواية أنه يجب غسل كل الذكر، وعن أحمد رواية أنه يجب غسل الذكر والأنثيين.

(١) وهى رواية عند النسائى (١/١١١) كتاب الطهارة: باب الغسل من المنى.

(٢) ينظر اللسان (مذى).

دليلنا ما روى سهل بن حنيف - رضى الله عنه - قال: «كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذَى شِدَّةً وَعَنَاءً فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنَ الْغُسْلِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّمَا يُجْزِئُكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذى وقال: حديث حسن صحيح.

وعن على - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «مِنَ الْمَذَى الْوُضُوءُ»<sup>(٢)</sup>، قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وأما الأمر بغسل الذكر فى حديث المقداد فعلى الاستحباب، أو أن المراد بعض الذكر، وهو ما أصابه المذى.

وأما حديث عبد الله بن سعد الأنصارى - رضى الله عنه - قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَعَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ، فَقَالَ: ذَلِكَ الْمَذَى، وَكُلُّ فَحْلٍ يُمْدَى، فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرْجَكَ وَأَنْثَيْنِكَ وَتَوَضُّأُ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح - فمحمول على ما إذا أصاب الذكر والأنثيين، أو على الاستحباب؛ لاحتمال إصابة ذلك، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإذا خرج منه ما يشبه المنى والمذى ولم يتميز له فقد اختلف أصحابنا فيه :

فمنهم من قال: يجب عليه الوضوء منه ؛ لأن وجوب غسل الأعضاء مستيقن، وما

(١) أخرجه أحمد (٤٨٥/٣)، والدارمى (١٨٤/١) كتاب: الطهارة، باب: فى المذى، وأبو داود (١٤١/١) كتاب: الطهارة، باب: فى المذى، الحديث (٢١٠)، والترمذى (١٩٧/١) كتاب: الطهارة، باب: فى المذى يصيب الثوب، الحديث (١١٥)، وابن ماجه (١٦٩/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من المذى، الحديث (٥٠٦)، وابن خزيمة (١٤٧/١) كتاب: الطهارة، باب: نضح الثوب من المذى، الحديث (٢٩١)، والطبرانى فى المعجم الكبير (١٠٦/٦)، الحديث (٥٥٩٤).

وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٨٧/١، ١٠٩) والترمذى (١٥٦/١): أبواب الطهارة، باب ما جاء فى المنى والمذى، رقم (١١٤)، وابن ماجه (١٦٨/١): كتاب الطهارة وستنها: باب الوضوء من المذى، رقم (٥٠٤)، وأخرجه ابن أبى شيبة (٩٠/١)، وأبو يعلى (٣١٤)، (٤٥٧).

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٤/١): كتاب الطهارة: باب فى المذى، رقم (٢١١)، وأخرجه أحمد (٣٤٢/٤)، والترمذى (١٧٦/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء فى مؤاكلة الحائض وسورها، رقم (١٣٣)، وابن ماجه (٢١٣/١): كتاب الطهارة وستنها: باب فى مؤاكلة الحائض، رقم (٦٥١)، مختصراً وهو عند ابن خزيمة برقم (١٢٠٢)، وابن ماجه أيضاً برقم (١٣٧٨)، والترمذى فى الشماثل رقم (٢٩٧).

زاد على أعضاء الوضوء مشكوك فى وجوبه؛ فلا يجب بالشك.  
ومنهم من قال: هو مخير بين أن يجعله منيا فيجب منه الغسل، وبين أن يجعله مذيا فيجب الوضوء وغسل الثوب منه؛ لأنه يحتمل الأمرين احتمالا واحدا.  
وقال الشيخ الإمام - أحسن الله توفيقه -: وعندى أنه يجب أن يتوضأ مرتبا ويغسل سائر بدنه ويغسل الثوب منه؛ لأننا إن جعلناه منيا أوجبنا عليه غسل ما زاد على أعضاء الوضوء بالشك، والأصل عدمه، وإن جعلناه مذيا أوجبنا عليه غسل الثوب والترتيب فى الوضوء بالشك، والأصل عدمه.  
وليس أحد الأصلين أولى من الآخر، ولا سبيل إلى إسقاط حكمهما؛ لأن الذمة قد اشتغلت بفرض الطهارة والصلاة.

والتخير لا يجوز؛ لأنه إذا جعله مذيا لم يأمن أن يكون منيا فلم يغتسل له، وإن جعله منيا لم يأمن أن يكون مذيا ولم يغسل الثوب منه، ولم يرتب الوضوء منه، وأحب أن يجمع بينهما ليسقط الفرض بيقين.

الشرح: إذا خرج منه ما يشبه المنى والمذى واشتبه عليه فيه أربعة أوجه:  
أحدها: يجب الوضوء مرتبا ولا يجب غيره، وقد ذكر المصنف دليله.  
قال الرافعى وغيره: فعلى هذا لو اغتسل كان كمحدث اغتسل.

والثانى: يجب غسل أعضاء الوضوء فقط، ولا يجب ترتيبها، بل يغسلها كيف شاء؛ لأن المتحقق هو وجوبها، والترتيب مشكوك فيه، وهذا الوجه مشهور فى طريقة الخراسانيين، وصححه الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه الفروق، وهذا عجب منه، بل هذا الوجه غلط صريح لا شك فيه؛ فإنه إذا لم يرتب فصلاته باطلة قطعا؛ لأنه لم يأت بموجب واحد منهما، وقد حكى القاضى حسين هذا الوجه فى آخر صفة الوضوء عن شيخه القفال، وأنه رجع عنه فقال: قال القفال: الترتيب واجب إلا فى ثلاث صور:  
إحداها: هذه.

والثانية: إذا أولج الخشى ذكره فى دبر رجل فعلى المولج فيه الوضوء بلا ترتيب.  
والثالثة: مسألة ابن الحداد التى قدمناها فى فصل ترتيب الوضوء.

قال القاضى: ثم إن القفال رجع عن المسألتين الأولتين، وقال: الأصل شغل ذمته بالصلاة ولا تبرأ بهذا. فصرح القاضى برجوع القفال وأن هذا الوجه خطأ،



وكان من حكاه خفى عليه رجوع القفال عنه.

**والوجه الثالث:** أنه مخير بين التزام حكم المنى أو المذى، وهذا هو المشهور فى المذهب، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين، وقطع به جمهور المصنفين وصححه الرويانى والرافعى وجماعة من فضلاء المتأخرين؛ لأنه إذا أتى بمقتضى أحدهما برئ منه يقينا، والأصل براءته من الآخر، ولا معارض لهذا الأصل بخلاف من نسى صلاة من صلاتين؛ لأن ذمته اشتغلت بهما جميعا، والأصل بقاء كل واحد منهما. **والوجه الرابع:** يلزمه مقتضى المنى والمذى جميعا؛ وهو الذى اختاره المصنف وجعله احتمالا لنفسه، وهو وجه حكاه الرافعى، وهو الذى يظهر رجحانه؛ لأن ذمته اشتغلت بطهارة، ولا يستبيح الصلاة إلا بطهارة متيقنة أو مظنونة أو مستصحبة، ولا يحصل ذلك إلا بفعل مقتضاهما جميعا.

قال أصحابنا: فإن قلنا بالتخير فتوضأ وصلى فى ثوب آخر صحت صلاته، وإن صلى فى الثوب الذى فيه البلل ولم يغسله لم تصح صلاته؛ لأنه إما جنب، وإما حامل نجاسة.

وإن اغتسل وصلى فى هذا الثوب قبل غسله صحت صلاته؛ لاحتمال أنه منى، قال الرافعى: ويجرى هذا الخلاف فيما لو أولج خنثى مشكل فى دبر رجل فهما على تقدير ذكورة الخنثى جنبان وإلا فمحدثان؛ فالجنبانة محتملة، فإذا توضأ أوجب الترتيب، وفيه الوجه السابق وهو غلط، والله أعلم.

**فرع:** قد يعترض على المصنف فى قوله على اختياره: يلزمه غسل الثوب مع الوضوء والغسل، فيقال: الصواب أنه لا يجب غسل الثوب؛ لأن الأصل طهارته، فلا يجب غسله بالشك، بخلاف الجمع بين الوضوء والغسل؛ لأن ذمته اشتغلت بأحدهما ولا تصح الصلاة إلا به، ولا نعلم أنه أتى به إلا إذا جمع بينهما فوجب الجمع، وهذا اعتراض حسن.

**فإن قيل:** ما الفرق - على قول الجمهور - بين هذه المسألة وما إذا ملك إناء من ذهب وفضة مختلطين وزنه ألف ستمائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر، ولا يعرف أيهما أكثر، فإن المذهب وجوب الاحتياط بأن يزكى ستمائة من كل واحد، ولم يلزمه الجمهور هنا الاحتياط؛ فالجواب أن فى مسألة الإناء يمكنه معرفة اليقين بسبكه ولا يمكنه اليقين بعينه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الحيض فإنه يوجب الغسل لقوله تعالى : ﴿وَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعِزُّوهُنَّ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ...﴾ الآية [البقرة: ٢٢٢] قيل في التفسير هو الاغتسال، ولقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش : «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّيْ»، وأما دم النفاس فإنه يوجب الغسل ؛ لأنه حيض مجتمع ، ولأنه يحرم الصوم والوطء ، ويسقط فرض الصلاة فأوجب الغسل كالحيض .

الشرح : أما تفسير الآية فقال جمهور المفسرين : المحيض هنا هو الحيض وهو مذهبنا، نص عليه الشافعي والأصحاب، قال القاضي أبو الطيب في أول باب الحيض : اختلف الناس في المحيض فعندنا هو الدم، وقال قوم هو الفرج نفسه ؛ لأنه موضع الدم كالمبيت والمقيل موضع البيتوة والقيلولة . وقال قوم : هو زمان الحيض .

وهذان القولان غلط ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ، والفرج والزمان لا يوصفان بذلك ، وفي حديث أم سلمة : «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ»<sup>(١)</sup> : أى الدم، وسنزيد في تفسير الآية وإيضاحها في أول كتاب الحيض إن شاء الله تعالى .

وأما حديث بنت أبي حبيش فصحيح رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة<sup>(٢)</sup> -

(١) أخرجه مسلم (٢٦١/١) : كتاب الحيض : باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، رقم (٣٣٢/٦١) وابن ماجه (٢١٠/١)، (٢١١) : كتاب الطهارة وستنها : باب في الحائض كيف تغتسل، رقم (٦٤٢)، وأحمد (١٤٧/٦)، (١٨٨) . وبلغظ أن امرأة سألت النبي عن غسلها من الحيض من حديث عائشة أيضًا : أخرجه البخارى (٥٥٠/١) : كتاب الحيض : باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، رقم (٣١٤)، (٣١٥)، والنسائي (١٣٥/١)، (١٣٦) : كتاب الطهارة : باب ذكر العمل في الغسل من الحيض . ولم أقف عليه من حديث أم سلمة : بهذا اللفظ .

(٢) أخرجه البخارى (٤٠٩/١) : كتاب : الحيض، باب : الاستحاضة رقم (٣٠٦)، ومسلم (١/٢٦٢) : كتاب : المحيض، باب : المستحاضة وغسلها وصلاتها (٣٣٣/٦٢)، وأبو داود (١/١٢٨) : كتاب : الطهارة، باب : من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، حديث (٢٨٢)، والنسائي (١/١٢٤) : كتاب : الطهارة، باب : الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، والترمذى (١/٢١٧) : أبواب الطهارة، باب : ما جاء في «المستحاضة» (١٢٥)، وابن ماجه (١/٢٠٣) : كتاب : الطهارة، باب : ما جاء في المستحاضة... (٦٢١)، وابن أبى شيبة (١/١٢٥) - (١٢٦)، وعبد الرزاق (١١٦٥)، وأبو عوانة (٣١٩/١) .

رضى الله عنهما - من طرق، وفي بعض رواياتهما «وإذا أدبرت فاغتسلى وصلى»<sup>(١)</sup> كما هو في المذهب، وفي بعضها «فاغسلى عنك الدم وصلى»<sup>(٢)</sup> والحیضة بكسر الحاء وفتحها، فالكسر اسم لحالة الحيض، والفتح بمعنى الحيض وهي المرة الواحدة منه. قال الخطابي: الصواب الكسر، وغلط من فتح. وجوز القاضي عياض وغيره الفتح وهو أقوى<sup>(٣)</sup>.

وحيش بضم الحاء المهملة ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم شين معجمة، واسم أبي حيش: قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى.

وأما حكم المسألة: فأجمع العلماء على وجوب الغسل بسبب الحيض وبسبب النفاس، وممن نقل الإجماع فيهما ابن المنذر وابن جرير الطبري وآخرون، وذكر المصنف دليلهما، ووجه الدلالة من الآية أنه يلزمها تمكين الزوج من الوطء، ولا يجوز ذلك إلا بالغسل، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. واختلف أصحابنا في وقت وجوبه فقال القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ وآخرون من العراقيين، والرويانى: الصحيح أنه يجب بأول خروج الدم، كما قالوا: يجب الوضوء بأول قطرة من البول، قالوا: وفيه وجه أنه يجب بانقطاع الدم، وليس بشيء، وعكس الخراسانيون هذا؛ فقالوا: الأصح أنه يجب بانقطاعه لا بخروجه، كذا صححه الفوراني وجماعات منهم.

قال إمام الحرمين: قال الأكثرون: يجب بانقطاع الدم، وقال أبو بكر الإسماعيلي: يجب بخروجه وهو غلط؛ لأن الغسل مع دوام الحيض غير ممكن، وما لا يمكن لا يجب.

قال الإمام: والوجه أن يقال: يجب بخروج جميع الدم، وذلك يتحقق عند الانقطاع.

وقطع الشيخ أبو حامد بوجوبه بالانقطاع، والبغوى بالخروج، وكل من أوجب بالخروج قاسوه على البول والمنى.

(١) أخرجه البخارى (٥٥٧/١): كتاب الحيض: باب إقبال المحيض وإدباره، رقم (٣٢٠)، ومسلم (٢٦٢/١): كتاب الحيض: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، رقم (٣٣٣/٦٢).

(٢) السابق عند مسلم.

(٣) ينظر اللسان (حيض).

وقد سبق فيهما ثلاثة أوجه عن المتولى وغيره فى أن الوجوب بخروج البول والمنى أم بالقيام إلى الصلاة أم بالمجموع؟ قال المتولى: وتلك الأوجه جارية فى الحيض، قال: إلا أن القائلين هناك: يجب بالخروج اختلفوا، فمنهم من قال: يجب بخروج الدم، ومنهم من قال: بانقطاعه؛ فحصل أربعة أوجه فى وقت وجوب غسل الحيض والنفاس:

أحدها: بخروج الدم.

والثانى: بانقطاعه.

والثالث: بالقيام إلى الصلاة.

والرابع: بالخروج والانقطاع والقيام إلى الصلاة.

والأصح وجوبه بالانقطاع.

قال إمام الحرمين وغيره: وليس فى هذا الخلاف فائدة فقهية. وقال صاحب العدة: فائدته أن الحائض إذا أجنب، وقلنا: لا يجب غسل الحيض إلا بانقطاع الدم، وقلنا بالقول الضعيف إن الحائض لا تمنع قراءة القرآن - فلها أن تغتسل عن الجنابة لاستباحة قراءة القرآن، وسيأتى هذا مع زيادة إيضاح فى أول كتاب الحيض إن شاء الله تعالى.

وذكر صاحب البحر فى كتاب الجنائز له فائدة أخرى حسنة فقال: لو استشهدت الحائض فى قتال الكفار قبل انقطاع حيضها، فإن قلنا: يجب بالانقطاع لم تغسل، وإن قلنا بالخروج فهل تغسل؟ فيه الوجهان فى غسل الجنب الشهيد؛ فحصل فى الخلاف فائدتان إحداهما مسألة الشهيد، والثانية مسألة الحائض إذا أجنب، فإن قيل: الحائض على القول القديم يباح لها القراءة سواء قلنا: يجب الغسل بخروج الدم أم بانقطاعه فينبغى إذا أجنب ألا يختلف الحكم.

فالجواب أنا إذا قلنا: لا يجب الغسل بخروج الدم فأجنبت فهذه امرأة جنب لا غسل عليها إلا للجنابة، فإذا اغتسلت لها ارتفعت جنابتها وبقيت حائضا مجردة فتباح القراءة على القديم، وإذا قلنا: يجب الغسل بالخروج فاغتسلت للجنابة لم يصح، ولم ترتفع جنابتها؛ لأن عليها غسليْن: غسل حيض وغسل جنابة، وغسل الحيض لا يمكن صحته مع جريان الدم، وإذا لم يصح غسل الحيض لم يصح غسل الجنابة؛ لأن من عليه حدثان لا يمكن أن يرتفع أحدهما ويبقى الآخر كمن أحدث بنوم مثلا،

ثم شرع فى البول وتوضأ فى حال بوله عن النوم فإنه لا يصح بلا شك، والله أعلم.  
 فرع: قال صاحب البيان وغيره: لو خرج الدم من قبلى الخثى المشكل أو من  
 أحدهما فلا غسل عليه وإن كان بصفة دم الحيض وفى وقته؛ لجواز أنه رجل.  
 فرع: قال الشافعى - رحمه الله - فى المختصر: وتغتسل الحائض إذا طهرت،  
 والنفساء إذا انقطع دمها.

قال القاضى حسين وصاحب البحر: قيل لا معنى لتغيير العبارة فى الحائض  
 والنفساء إلا تحسين اللفظ، وقيل: هى إشارة إلى أن دم النفاس لا يتقدر أقله، فمتى  
 ارتفع بعد الولادة - وإن قل - وجب الغسل.

ودم الحائض لو ارتفع قبل يوم وليلة لا يكون حيضا ولا غسل.  
 قال المصنف - رحمه الله تعالى -: وأما إذا ولدت المرأة ولدا ولم تر دما، ففيه  
 وجهان:

أحدهما: يجب عليها الغسل؛ لأن الولد منى منعقد.

والثانى: لا يجب؛ لأنه لا يسمى منيا.

الشرح: هذان الوجهان مشهوران، والأصح منهما - عند الأصحاب فى  
 الطريقتين - وجوب الغسل، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات، وشذ  
 الشاشى فصحح عدم الوجوب.

ثم من الأصحاب من ذكر المسألة هنا، ومنهم من ذكرها فى كتاب الحيض،  
 ومنهم من ذكرها فى الموضعين، قال الماوردى فى كتاب الحيض: القول بالوجوب  
 هو قول ابن سريج ومذهب مالك، وبعده قول أبى على بن أبى هريرة ومذهب أبى  
 حنيفة.

وعن أحمد روايتان كالوجهين، وهذا التعليل الذى ذكره المصنف للوجوب،  
 وهو كون الولد منيا منعقدا، هو التعليل المشهور فى الطريقتين، وذكر القاضى  
 حسين هذا التعليل وعلة أخرى وهى أن الولد لا يخلو عن رطوبة وإن خفيت.

قال الماوردى: وتوجد الولادة بلا دم فى نساء الأكراد كثيرا.

قال أصحابنا: فإذا قلنا: لا غسل عليها فعلها الوضوء، ولو خرج منها ولد بعد  
 ولد وقلنا: يجب الغسل فاغتسلت للأول قبل خروج الثانى وجب الغسل للثانى.  
 اتفق عليه أصحابنا.

ولو أَلْقَتْ عِلْقَةً أَوْ مَضْغَةً فَفِي وَجُوبِ الْغَسْلِ الْوَجْهَانِ، الْأَصْحَحُ الْوَجُوبُ، ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى وَآخَرُونَ، وَقَطَعَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْبَغَوِيُّ بِالْوَجُوبِ فِي الْمَضْغَةِ، وَخَصَّ الْوَجْهَيْنِ بِالْعِلْقَةِ، قَالَ الْمَاورِدِيُّ: وَهَلْ يَصِحُّ غَسْلُهَا بِمَجْرَدِ وَضْعِهَا أَمْ لَا يَصِحُّ حَتَّى تَمْضَى سَاعَةٌ؟ فِيهِ وَجْهَانٌ؛ بِنَاءٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ أَقْلَ النَّفَاسِ مَحْدُودٌ بِسَاعَةٍ أَمْ لَا؟ وَالصَّحِيحُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ صَحَّةَ الْغَسْلِ بِمَجْرَدِ الْوَضْعِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّفَاسَ غَيْرَ مَحْدُودٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فِرْع: إِذَا وَلَدَتْ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَلَمْ تَرُدِّمَا فَفِي بَطْلَانِ صَوْمِهَا طَرِيقَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَبْطُلُ سِوَاءِ أَوْجِبْنَا الْغَسْلَ أَمْ لَا، وَبِهِ قَطَعَ الْفُورَانِيُّ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ.

وَالثَّانِي: فِيهِ وَجْهَانٌ بِنَاءً عَلَى الْغَسْلِ: إِنْ أَوْجِبْنَاهُ بَطْلَ الصُّومِ، وَإِلَّا فَلَا، وَبِهَذَا الطَّرِيقِ قَطَعَ الْمَاورِدِيُّ وَالْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَأَنْكَرَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ، وَقَالَ: عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهَا مَغْلُوبَةٌ كَالْإِحْتِلَامِ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ قَوًى فِي الْمَعْنَى، ضَعِيفُ التَّعْلِيلِ، أَمَّا ضَعْفُ تَعْلِيلِهِ فَلَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْحَيْضِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الصُّومُ وَإِنْ كَانَتْ مَغْلُوبَةً، وَأَمَّا قُوَّتُهُ فِي الْمَعْنَى فَلَأَنَّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْأَصْحَابُ فِي تَعْلِيلِ وَجُوبِ الْغَسْلِ أَنَّ الْوَلَدَ مَنِ مَنَعْدٌ، وَهَذَا يَصْلَحُ لَوْجُوبِ الْغَسْلِ لَا لِبَطْلَانِ الصُّومِ؛ فَإِنْ خَرَجَ الْمَنَى مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ وَلَا اسْتِمْنَاءٍ لَا يَبْطُلُ الصُّومُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فِرْع: إِذَا حَاضَتْ ثُمَّ أَجْنَبَتْ أَوْ أَجْنَبَتْ ثُمَّ حَاضَتْ لَمْ يَصِحَّ غَسْلُهَا عَنِ الْجَنَابَةِ فِي حَالِ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَفِيهِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ذَكَرَهُ الْخِرَاسَانِيُّونَ أَنَّهُ يَصِحُّ غَسْلُهَا عَنِ الْجَنَابَةِ وَيُفِيدُهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ إِذَا قَلْنَا بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ: إِنْ لِلْحَائِضِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا قَرِيبًا عَنْ صَاحِبِ الْعُدَّةِ.

فِرْع: قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ: أَعْضَاءُ الْجَنْبِ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ وَعَرَقُهُمْ طَاهِرٌ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ الْإِجْمَاعَ فِيهِ، وَحَكَى أَصْحَابُنَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ بَدْنَ الْحَائِضِ نَجَسٌ؛ فَلَوْ أَصَابَتْ مَاءٌ قَلِيلًا نَجَسَتْ، وَهَذَا النُّقْلُ لَا أَظُنُّهُ يَصِحُّ عَنْهُ، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَحْجُوجٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»<sup>(١)</sup>،

(١) الْحَدِيثُ لَيْسَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٥/٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٥/١) كِتَابُ: الْحَيْضِ، بَابُ: جَوَازِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا... الْحَدِيثُ (٢٩٨/١١)، وَأَبُو دَاوُدَ =

وقوله ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ»<sup>(١)</sup> رواهما البخارى ومسلم، وسنسط المسألة فى

= (١٧٩/١) كتاب: الطهارة، باب: فى الحائض تناول من المسجد، الحديث (٢٦١)، والترمذى (٢٤١/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الحائض تناول الشئ من المسجد، الحديث (١٣٤)، والنسائى (١٩٢/١) كتاب: الحيض، باب: استخدام الحائض، وابن ماجه (٢٠٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الحائض تناول الشئ من المسجد، الحديث (٦٣٢)، والدارمى (١٩٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الحائض تبسط الخمرة، والطيالسى (١٤٣)، والبيهقى (١٨٦/١)، وأبو عوانة (٣١٤/١)، وابن عبد البر فى التمهيد (١٧١/٣)، وابن أبى شيبه (٣٦٥/٢)، وعبد الرزاق (١٢٥٨) من طرق، عن القاسم، عن عائشة به.

وقال الترمذى: حديث عائشة حسن صحيح.

وفى الباب عن أبى هريرة، وأم أيمن، وابن عمر، وأنس، وأبى بكره: حديث أبى هريرة:

أخرجه مسلم (٢٤٥/١) كتاب: الحيض، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها... رقم (٢٩٩/١٣)، وأبو عوانة (٣١٤/١)، والنسائى (١٤٦/١)، والبيهقى (١٨٦/١)، وأحمد (٤٢٨/٢) عنه قال: «بينما رسول الله ﷺ فى المسجد فقال: يا عائشة، ناولينى الثوب. فقالت: إنى حائض، فقال: إن حيضتك ليست فى يدك».

حديث ابن عمر:

أخرجه أحمد (٨٦/٢) من طريق ابن أبى ليلى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: «ناولينى الخمرة من المسجد. قالت: إنها حائض، قال: إنها ليست فى كفك». وذكره الهيثمى فى المجمع (٢٨٧/١)، وقال: ورجاله رجال الصحيح.

حديث أم أيمن:

ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣١/٢) بلفظ: «ناولينى الخمرة من المسجد. قلت - أم أيمن -: إنى حائض، فقال: إن حيضتك ليست فى يدك»، وقال: رواه الطبرانى فى الكبير، وفيه أبو نعيم عن صالح بن رستم، فإن كان هو أبا نعيم الفضل بن دكين، فرجاله ثقات كلهم، وإن كان ضرار بن صرد، فهو ضعيف.

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر فى المطالب العالية (٥٩/١) كتاب: الحيض، باب: طهارة بدن الحائض رقم (٢١١).

وعزاه إلى إسحاق بن راهويه فى مسنده.

حديث أنس:

أخرجه البزار (١٦٣/١ - كشف) رقم (٣٢٣) من طريق أبى عاصم، عن شبيب بن بشر، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال لعائشة: ناولينى الخمرة. قالت: إنى حائض، قال: إن حيضتك ليست فى يدك»، قال البزار: لا نعلمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد. وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٢٨٨/١)، وقال: رواه البزار ورجاله موثقون.

حديث أبى بكره:

أخرجه الطبرانى فى الكبير كما فى المجمع (٢٨٨/١)، وقال الهيثمى: ورجاله موثقون.

(١) أخرجه أحمد (٢٣٥/٢)، والبخارى (٣٩٠/١) كتاب: الغسل، باب: عرق الجنب وأن =

آخر كتاب الحيض إن شاء الله تعالى .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن استدخلت المرأة المنى ثم خرج منها لم يلزمها الغسل .

الشرح : إذا استدخلت المرأة المنى في فرجها أو دبرها ثم خرج منها لم يلزمها الغسل ، هذا هو الصواب الذي قطع به الجمهور في الطريقتين ، وحكى القفال والمتولى والبغوى وغيرهم من الخراسانيين وجها شاذا أنه يلزمها الغسل ، وهو قول الشيخ أبى زيد المروزي .

قال البغوى والرافعى : وعلى هذا لا فرق بين إدخالها قبلها أو دبرها ، كتغيب الحشفة ، وحكوا مثل هذا الوجه عن الحسن البصرى ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء والزهرى وعمرو بن شعيب ، وهو غلط ، وإن كثر قائلوه وناقلوه ، ثم إنه وإن كان له أدنى خيال إذا استدخلته في قبلها ؛ لاحتمال أنها تلذذت فأنزلت منها ، فاختلط به

= المسلم لا ينجس ، الحديث (٢٨٣) ، ومسلم (٢٨٢/١) ، كتاب : الحيض ، باب : الدليل على أن المسلم لا ينجس ، الحديث (٣٧١) ، وأبو داود (١٥٦/١ - ١٥٧) كتاب : الطهارة ، باب : في الجنب يضاف ، الحديث (٢٣١) ، والترمذى (٢٠٧/١ - ٢٠٨) كتاب : الطهارة ، باب : ما جاء في مصافحة الجنب ، الحديث (١٢١) ، والنسائى (١٤٥/١ - ١٤٦) كتاب : الطهارة ، باب : مماسة الجنب ومجالسته (١٧١) ، وابن ماجه (١٧٨/١) كتاب : الطهارة ، باب : مصافحة الجنب ، الحديث (٥٣٤) ، وأبو عوانة (٢٧٥/١) ، والطحاوى في شرح معانى الآثار (٧/١) من حديث أبى هريرة «أن النبى ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب ، فأنخنس منه ، فذهب فاغتسل ، ثم جاء فقال له : أين كنت يا أبا هريرة . قال : كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، فقال : سبحان الله ! إن المؤمن لا ينجس» ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه أحمد (٣٨٤/٥) ، ومسلم (٢٨٢/١) كتاب : الحيض ، باب : الدليل على أن المسلم لا ينجس الحديث (٣٧٢/١١٦) ، وأبو داود (١٥٦/١) كتاب : الطهارة ، باب : في الجنب يضاف ، الحديث (٢٣٠) ، والنسائى (١٤٥/١) كتاب : الطهارة ، باب : مماسة الجنب ومجالسته (١٧١) ، وابن ماجه (١٧٨/١) كتاب : الطهارة ، باب : مصافحته الجنب ، الحديث (٥٣٥) من حديث حذيفة بنحو القصة وفيه : «أن المسلم لا ينجس» . وقد روى أبو موسى قصة حذيفة :

أخرجه الطبرانى عن أبى موسى قال : قال كان رسول الله ﷺ إذا خرج فرأى أحداً من أصحابه مسح وجهه ودعا له ، قال : فخرج يوماً ، فلقي حذيفة ، فخنس عنه حذيفة ، فلما أتاه قال له رسول الله ﷺ : «يا حذيفة ، رأيتك ثم انصرف . قال : لأنى كنت جنباً ، قال : إن المسلم ليس بنجس» . وذكره الهيثمى في المجمع (٢٨٠/١) ، وقال : ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبرانى .



فإذا خرج المنى الأجنبى صحبه منيها، لكن إيجابه بخروجه من الدبر لا وجه له ولا خيال وممن قال من السلف: لا يجب، قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق، ودليله النصوص في أن الغسل إنما يلزمه بمنيه، واتفق الأصحاب على أنها لو أدخلت في فرجها دم الحيض أو أدخل الرجل في دبره أو قبله المنى وخرجا فلا غسل. نقله القاضى أبو الطيب وغيره.

وقال أصحابنا: ويلزمها الوضوء بخروجه، كما سبق في باب ما ينقض الوضوء، أما إذا جومت فاغتسلت، ثم خرج منها منى الرجل، فقال الأصحاب: لا غسل عليها أيضا وعليها الوضوء.

قال المتولى: كان القاضى حسين يقول: مراد الأصحاب إذا كانت الموطوءة صغيرة لا تنزل أو كبيرة، لكن أنزل الزوج عقيب الإيلاج، بحيث لم تنزل هى فى العادة، فأما إذا امتد الزمان قبل إنزاله فالغالب أنها تنزل ويختلط المنيان فعليها الغسل ثانيا.

وذكر الرويانى عن الأصحاب أنه لا غسل عليها.

ثم ذكر كلام القاضى بحروفه، وحكى إمام الحرمين عن بعض الأصحاب وجوب الغسل، ثم قال: وعندى فى هذا تفصيل، فذكر نحو كلام القاضى، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإذا أسلم الكافر ولم يجب عليه غسل فى حال الكفر فالمستحب أن يغتسل؛ لما روى أنه: «أَسْلَمَ قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ» ولا يجب ذلك؛ لأنه أسلم خلق كثير، ولم يأمرهم النبى ﷺ بالغسل، وإن وجب عليه غسل فى حال الكفر ولم يغتسل لزمه أن يغتسل، وإن كان قد اغتسل فى حال الكفر، فهل يجب عليه إعادته؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا تجب إعادته؛ لأنه غسل صحيح، بدليل أنه تعلق به بإباحة الوطء فى حق الحائض إذا طهرت؛ فلم تجب إعادته كغسل المسلم.

والثانى: تجب إعادته وهو الأصح؛ لأنه عبادة محضة، فلم تصح من الكافر فى حق الله تعالى، كالصوم والصلاة.

الشرح: حديث قيس بن عاصم حديث حسن<sup>(١)</sup>، رواه أبو داود والترمذى

(١) أخرجه أبو داود (١٥١/١) كتاب الطهارة باب فى الرجل يُسلم فيؤمر بالغسل (٣٥٥)، =

والنسائي من رواية قيس بن عاصم هذا.

قال الترمذى: حديث حسن، وقيس هذا من سادات العرب، كنيته أبو على، وقيل: أبو قبيصة، وقيل: أبو طلحة، قدم على النبي ﷺ في وفد بني تميم سنة تسع من الهجرة فأسلم، وقال النبي ﷺ: «هَذَا سَيِّدُ أَهْلِ الْوَبَرِ»<sup>(١)</sup>، وكان حليما عاقلا، قيل للأحنف بن قيس: ممن تعلمت الحلم؟ قال: من قيس بن عاصم رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وقول المصنف: لأنه عبادة محضة، احتراز بعبادة عن البيع وغيره من المعاملات، وبمحضة عن العدة والكفارة، وقوله: فلم تصح من الكافر فى حق الله، احتراز من غسل الكافرة التى طهرت من الحيض؛ فإنه عبادة محضة، ويصح من الكافر لكن فى حق آدمى.

أما أحكام الفصل ففيه ثلاث مسائل:

إحداها: إذا أجنب الكافر ثم أسلم قبل الاغتسال لزمه الغسل، نص عليه الشافعى واتفق عليه جماهير الأصحاب.

وحكى الماوردى عن أبى سعيد الإصطخرى وجها أنه لا يلزمه، وهو مذهب أبى حنيفة لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ولحديث عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «الْإِسْلَامُ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ» رواه مسلم، ولأنه أسلم خلق كثير لهم الزوجات والأولاد، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالغسل وجوبا، ولو وجب لأمرهم به، وهذا الوجه ليس بشيء؛ لأنه لا خلاف أنه يلزمه الوضوء، فلا فرق بين أن يبول ثم يسلم، أو يجنب ثم يسلم.

وأما الآية الكريمة والحديث فالمراد بهما غفران الذنوب، فقد أجمعوا على أن

= والترمذى (٥٩٦/١) كتاب الجمعة باب فى الاغتسال عندما يسلم الرجل (٦٠٥)، وعبد الرزاق (٩٨٣٣) وأحمد (٦١/٥)، وابن الجارود (١٤) وابن خزيمة (٢٥٤) وابن حبان (١٢٤٠) والطبرانى فى الكبير (١٨/١) (٨٦٦ و ٨٦٧) والبيهقى (١٧١/١).

(١) أخرجه الحاكم (٦١١/٣)، وابن سعد فى الطبقات الكبرى (٢٦/٧)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (١١٠/٣): كتاب الزكاة: باب فى حق المال، وقال: رواه الطبرانى فى الكبير وفى الأوسط باختصار، وفيه زياد الخصائص، وفيه كلام، وقد وثق.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (١١٣٦/٢)، تهذيب التهذيب (٣٩٩/٨)، تاريخ البخارى الكبير (٧/١٤١)، الجرح والتعديل (١٠١/٧)، أسد الغابة (٤٣٢/٤)، الإصابة (٤٨٣/٥).

الذمي لو كان عليه دين أو قصاص لا يسقط بإسلامه، ولأن إيجاب الغسل ليس مؤاخذه وتكليفا بما وجب في الكفر؛ بل هو إلزام شرط من شروط الصلاة في الإسلام فإنه جنب، والصلاة لا تصح من الجنب، ولا يخرج بإسلامه عن كونه جنبا. والجواب عن كونهم لم يؤمروا بالغسل بعد الإسلام أنه كان معلوما عندهم، كما أنهم لم يؤمروا بالوضوء لكونه معلوما لهم، والفرق بين وجوب الغسل ومنع قضاء الصوم والصلاة من وجهين:

أحدهما: ما سبق أن الغسل مؤاخذه بما هو حاصل في الإسلام، وهو كونه جنبا بخلاف الصلاة.

والثاني: أن الصلاة والصوم يكثران فيشق قضاؤهما وينفر عن الإسلام. وأما الغسل فلا يلزمه إلا غسل واحد ولو أجنب ألف مرة وأكثر فلا مشقة فيه.

المسألة الثانية: إذا أجنب واغتسل في الكفر ثم أسلم ففي وجوب إعادة الغسل وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما، أحدهما عند الأصحاب وجوب الإعادة، ونص عليه الشافعي، وقطع به القاضي أبو الطيب وآخرون، وأجابوا عن احتجاج القائل الآخر بالحائض، فقالوا: لا يلزم من صحته في حق الزوج للضرورة صحته بلا ضرورة، قاسوه على المجنونة إذا طهرت من الحيض فغسلها زوجها ليستيحها، فإنها إذا أفاقت يلزمها الغسل، وهذا على المذهب والمشهور، وفيها خلاف ضعيف سبق في آخر باب نية الوضوء، ولا فرق في هذا بين الكافر المغتسل في الكفر والكافرة المغتسلة لحلها لزوجها المسلم.

فالأصح في الجميع وجوب الإعادة، وخالف إمام الحرمين الجمهور، فصحح في الحائض عدم الإعادة، وقد سبق هذا في آخر باب نية الوضوء.

الثالثة: إذا أسلم ولم يجنب في الكفر استحباب أن يغتسل، ولا يجب عليه الغسل بلا خلاف عندنا، وسواء في هذا الكافر الأصلي والمرتد والذمي والحربي.

قال الخطابي وغيره: وبهذا قال أبو حنيفة وأكثر العلماء.

وقال مالك وأحمد وأبو ثور: يلزمه الغسل.

واختاره ابن المنذر والخطابي.

واحتجوا بحديث قيس بن عاصم، وبحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ فَرَطَوْهُ

بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ...» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِي آخِرِهِ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ فَأَطْلَقَهُ وَبَعَثَ بِهِ إِلَى حَائِطِ أَبِي طَلْحَةَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَاعْتَسَلَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَسْلَمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَظْهَرَ الشَّهَادَةَ ثَانِيًا جَمْعًا بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ. وَاحْتِجَ أَصْحَابُنَا بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ أَنَّهُ أَسْلَمَ خَلْقَ كَثِيرٍ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِغْتِسَالِ، وَلَئِنَّهُ تَرَكَ مَعْصِيَةً فَلَمْ يَجِبْ مَعَهُ غَسْلٌ كَالْتَوْبَةِ مِنْ سَائِرِ الْمَعَاصِي. وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثَيْهِمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: حَمَلُهُمَا عَلَى الِاسْتِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنِ الْأَدْلَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ قَيْسًا أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ السِّدْرَ غَيْرُ وَاجِبٍ. الثَّانِي: أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُمَا أَجْنَبَا لَكُونَهُمَا كَانَتْ لَهُمَا أَوْلَادٌ؛ فَأَمَرَهُمَا بِالْغَسْلِ لَذَلِكَ لَا لِلْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَعَ: يَسْتَحِبُّ لِلْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ أَنْ يَحْلِقَ شَعْرَ رَأْسِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ، وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَابْنُ دِينَجِيٍّ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمَحَامِلِيُّ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَالرُّوْيَانِيُّ وَالشَّيْخُ نَصَرُ وَآخَرُونَ. وَاحْتَجُّوا لَهُ بِحَدِيثِ عَثِيمٍ - بَضَمَ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتْحَ الْمَثْلَةَ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ. يَقُولُ: اخْلِقْ»<sup>(٣)</sup>، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٩/٦، ١٠) (٩٨٣٤)، وَأَصْلُ الْقِصَّةِ فِي الْبُخَارِيِّ (٦٨٨/٧) كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ وَفْدِ بَنِي حَنِيفَةَ (٤٣٧٢) وَمُسْلِمٌ (١٣٨٦/٣) كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ رِبْطِ الْأَسِيرِ وَحَبْسِهِ (١٧٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٣/٢) كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي الْأَسِيرِ يُوَثَّقُ (٢٦٧٩)، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٠٩/١، ١١٠) كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْكَافِرِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْلَمَ، وَأَحْمَدُ (٢/٢٤٦، ٢٤٧، ٤٥٣)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١٧١/١) كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْكَافِرِ يَسْلَمُ فَيَغْتَسِلُ، وَابْنُ حَبَانَ (٤/٤٢، ٤٣) بِرَقْمِ (١٢٣٨، ١٢٣٩)، وَهُوَ فِي الْمَوَارِدِ بِرَقْمِ (٢٢٨١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (١٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الدَّلَائِلِ (٨١، ٧٩/٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٧١/١): كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْكَافِرِ يَسْلَمُ فَيَغْتَسِلُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥١/١) كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الرَّجُلِ يَسْلَمُ فَيُؤْمَرُ بِالْغَسْلِ (٣٥٦) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٧٢/١) كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْكَافِرِ يَسْلَمُ فَيَغْتَسِلُ.

لأن عثيما وكليبا ليسا بمشهورين ولا وثقا، لكن أبا داود رواه ولم يضعفه، وقد قال: إنه إذا ذكر حديثا ولم يضعفه فهو عنده صالح، أى صحيح أو حسن، فهذا الحديث عنده حسن.

ويستحب أن يغتسل بماء وسدر؛ لما ذكرناه من حديث قيس، والله أعلم.  
 فرع: إذا أراد الكافر الإسلام فليبادر به ولا يؤخره للاغتسال، بل تجب المبادرة بالإسلام، ويحرم تحريما شديدا تأخيرها للاغتسال وغيره، وكذا إذا استشار مسلما فى ذلك حرم على المستشار تحريما غليظا أن يقول له أخره إلى الاغتسال، بل يلزمه أن يحثه على المبادرة بالإسلام.

هذا هو الحق والصواب، وبه قال الجمهور.

وحكى الغزالى - رحمه الله - فى باب الجمعة وجها أنه يقدم الغسل على الإسلام ليسلم مغتسلا. قال: وهو بعيد. وهذا الوجه غلط ظاهر لا شك فى بطلانه وخطأ فاحش، بل هو من الفواحش المنكرات، وكيف يجوز البقاء على أعظم المعاصى وأفحش الكبائر ورأس الموبقات وأقبح المهلكات لتحصيل غسل لا يحسب عبادة لعدم أهلية فاعله.

وقد قال صاحب التتمة فى باب الردة: لو رضى مسلم بكفر كافر، بأن طلب كافر منه أن يلقنه الإسلام فلم يفعل، أو أشار عليه بالألّا يسلم أو أخر عرض الإسلام عليه بلا عذر، صار مرتدا فى جميع ذلك؛ لأنه اختار الكفر على الإسلام.

وهذا الذى قاله إفراط أيضا، بل الصواب أن يقال: ارتكب معصية عظيمة.

وأما قول النسائى فى سنته: باب تقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم، واحتج بحديث أبى هريرة أن ثمامة انطلق فاغتسل ثم جاء فأسلم فليس بصحيح، ولا دلالة فيما ذكره لما ادعاه، والله أعلم.

ويتعلق بهذا الفصل مسائل نفيسة تقدمت فى أواخر باب نية الوضوء.

وبالله التوفيق.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن أجنب حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله؛ لأننا دللنا على أن ذلك يحرم على المحدث، فلأن يحرم على الجنب أولى، ويحرم عليه قراءة القرآن؛ لما روى ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: «لَا يَقْرَأُ الْجَنْبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» [ويحرم عليه اللبث فى

المسجد] ولا يحرم عليه العبور لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، وأراد موضع الصلاة.  
قال في البويطي: ويكره له أن ينام حتى يتوضأ؛ لما روى أن عمر - رضى الله عنه - قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْزُقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَزُقْدُ» قال أبو علي الطبري: وإذا أراد أن يظا أو يأكل أو يشرب توضأ، ولا يستحب ذلك للحائض؛ لأن الوضوء لا يؤثر في حدثها ويؤثر في حدث الجنابة؛ لأنه يخففه ويزيله من أعضاء الوضوء.

الشرح: هذا الفصل مشتمل على جمل ويتعلق به فروع كثيرة منتشرة، فالوجه أن نشرح كلام المصنف مختصرا ثم نعطف عليه مذاهب العلماء، ثم الفروع والمتعلقات.

أما الآية الكريمة فسيأتى تفسيرها والمراد بها فى فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى.

وأما حديث ابن عمر: «لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup> فرواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم، وهو حديث ضعيف، ضعفه البخارى والبيهقى وغيرهما، والضعف فيه بين، وسنذكر فى فرع مذاهب العلماء غيره مما يغنى عنه، وأما حديث عمر - رضى الله عنه - فصحيح<sup>(٢)</sup> رواه البخارى ومسلم.

(١) ضعيف، أخرجه الترمذى (٢٣٦/١) كتاب الطهارة: باب ما جاء فى الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن حديث (١٣١) وابن ماجه (١٩٥/١) كتاب الطهارة: باب ما جاء فى قراءة القرآن على غير طهارة حديث (٥٩٥) وأبو الحسن القطان فى زوائده على ابن ماجه (٥٩٦) والدارقطنى (١١٧/١) كتاب الطهارة: باب فى النهى للجنب والحائض، والعقلى فى الضعفاء (٩٠/١) والبيهقى (٨٩/١) كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر به.

قال الترمذى: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير كأنه ضعف روايته عنهم.  
وقال العقلى: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: قال أبى: هذا باطل أنكره على إسماعيل بن عياش يعنى أنه وهم من إسماعيل بن عياش.

(٢) أخرجه البخارى (٥٢٢/١): كتاب الغسل: باب نوم الجنب، رقم (٢٨٧)، ومسلم (١/٢٤٨): كتاب الحيض: باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع، رقم (٣٠٦ / ٢٣)، وأخرجه أحمد (٣٥/١)، (٢/٣٦)، والنسائى (١٣٩/١): كتاب الطهارة: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، وابن ماجه =

وقوله: فلأن يحرم على الجنب هو بفتح اللام، وقد سبق إيضاحه في باب الآنية ثم في مواضع. وقوله: لا يقرأ الجنب روى بكسر الهمزة على النهى وروى بضمها على الخبر الذى يراد به النهى، وهما صحيحان، وممن ذكرهما القاضى أبو الطيب فى هذا الموضوع من تعليقاته ونظائرها كثيرة مشهورة، واللبث هو الإقامة. قال أهل اللغة: يقال لبث بالمكان وتلبث أى أقام.

قال الأزهري وصاحب المحكم وغيرهما: يقال لبث لبثا ولبثا بإسكان الباء وفتحها، زاد فى المحكم: ولبائته ولبئته، يعنى بفتح اللام فيهما<sup>(١)</sup>.

وأما الجنابة فأصلها فى اللغة البعد، وتطلق فى الشرع على من أنزل المنى، وعلى من جامع وسمى جنبا؛ لأنه يجتنب الصلاة والمسجد والقراءة ويتباعد عنها، ويقال: أجنب الرجل يجنب، وجنب بضم الجيم وكسر النون، يجنب بضم الياء وفتح النون لغتان مشهورتان، الأولى أفصح وأشهر، يقال: رجل جنب ورجلان ورجال وامرأة وامرأتان ونسوة جنب بلفظ واحد، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] قال أهل اللغة: ويقال: جنبان وأجنبان فيثنى ويجمع، والأول أفصح وأشهر<sup>(٢)</sup>.

وأما حكم المسألة: فيحرم على الجنب ستة أشياء: الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله واللبث فى المسجد وقراءة القرآن، فأما الأربعة الأولى فتقدم شرحها وما يتعلق بها فى باب ما ينقض الوضوء، وأما قراءة القرآن فيحرم كثيرها وقليلها حتى بعض آية، وكذا يحرم اللبث فى جزء من المسجد ولو لحظة. وأما العبور فلا يحرم، وقد ذكر المصنف دليل الجميع، قال أصحابنا: ويكره للجنب أن ينام حتى يتوضأ، ويستحب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يطأ من وطئها أولا أو غيرها أن يتوضأ وضوءه للصلاة ويغسل فرجه فى كل هذه الأحوال، ولا يستحب هذا الوضوء للحائض والنفساء، نص عليه الشافعى فى البويطى، واتفق عليه الأصحاب، ودليله ما ذكره المصنف أن الوضوء لا يؤثر فى حدثها؛ لأنه مستمر، فلا

= (١/١٩٣): كتاب الطهارة وسننها: باب من قال: لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، رقم (٥٨٥).

(١) ينظر: اللسان (لبث)، والصحاح (لبث).

(٢) ينظر اللسان (جنب).

تصح الطهارة مع استمراره، وهذا ما دامت حائضاً، فأما إذا انقطع حيضها فتصير كالجنب يستحب لها الوضوء في هذه المواضع؛ لأنه يؤثر في حدثها كالجنب. وهذا الذي قلناه وقاله المصنف والأصحاب أن الوضوء يؤثر في حدث الجنب ويزيله عن أعضاء الوضوء هو الصحيح الذي قطع به الجمهور، وخالف فيه إمام الحرمين، فقال: لا يرتفع شيء من الحدث حتى تكمل الطهارة.

وقد سبق بيان هذه المسائل في المسائل الزوائد في آخر صفة الوضوء، ودليل استحباب الوضوء وغسل الفرج في هذه الأحوال أحاديث صحيحة منها حديث عمر - رضي الله عنه - قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْرُقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ»<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «ذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ»<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup> رواه البخاري ومسلم، هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ»<sup>(٤)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»<sup>(٥)</sup>، وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ»<sup>(٦)</sup> رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث

(١) تقدم في السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣/١): كتاب الغسل: باب الجنب يتوضأ ثم ينام، رقم (٢٩٠)، ومسلم (٢٤٩/١): كتاب الحيض: باب جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع، رقم (٣٠٦/٢٥).

وأخرجه مالك (٤٧/١): كتاب الطهارة: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل، رقم (٧٦)، وأحمد (٤٦/٢)، (٧٩، ١١٦)، وأبو داود (١٠٦/١): كتاب الطهارة: باب في الجنب ينام، رقم (٢٢١)، والنسائي (١٤٠/١): كتاب الطهارة: باب وضوء الجنب وغسل ذكره إذا أراد أن ينام.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٢/١): كتاب الغسل: باب الجنب يتوضأ ثم ينام، رقم (٢٨٨)، بهذا اللفظ.

(٤) أخرجه مسلم (٢٤٨/١): كتاب الحيض: باب جواز نوم الجنب...، رقم (٣٠٥/٢١).

(٥) أخرجه مسلم (٢٤٨/١)، رقم (٣٠٥/٢٢)، الموضع السابق.

(٦) أخرجه أبو داود (١٠٧/١): كتاب الطهارة: باب من قال: يتوضأ الجنب، رقم (٢٢٥)، =



حسن صحيح، ومعناه إذا أراد أن يأكل.

وعن أبي سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَمُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

زاد البيهقى فى رواية: «فإنه أنشط للعود»<sup>(٢)</sup>، وأما حديث ابن عباس فى الصحيح أن النبى ﷺ: «قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ نَامَ»<sup>(٣)</sup> فالمراد بحاجته الحدث الأصغر.

وأما حديث أبى إسحاق السبيعى - بفتح السين المهملة - عن الأسود عن عائشة أن النبى ﷺ: «كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً»<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود والترمذى

= والترمذى (٦٠٠/١): أبواب الصلاة: باب فى الرخصة للجنب فى الأكل والنوم إذا توضأ، رقم ٦١٣ وأحمد (٣٢٠/٤)، والطيالسى (٦٤٦).

(١) أخرجه أحمد (٢٨/٣)، ومسلم (٢٤٩/١) كتاب: الحيض، باب: جواز نوم الجنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع، الحديث (٣٠٨/٢٧)، وأبو داود (١٤٩/١ - ١٥٠) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء لمن أراد أن يعود، الحديث (٢٢٠)، والترمذى (٢٦١/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الجنب إذا أراد أن يعود توضأ، الحديث (١٤١)، وابن ماجه (١٩٣/١) كتاب: الطهارة، باب: فى الجنب إذا أراد العود توضأ، الحديث (٥٨٧)، والطحاوى (١٢٨/١ - ١٢٩) كتاب: الطهارة، باب: الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع، والحاكم (١٥٢/١) كتاب: الطهارة، والبيهقى (٢٠٣/١ - ٢٠٤) كتاب: الطهارة، باب: الجنب يريد أن يعود، كلهم من حديث عاصم الأحول، عن أبى المتوكل، عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَمُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا». زاد الحاكم والبيهقى، من رواية شعبة، عن عاصم: «فإنه أنشط للعود». ثم قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ؛ إنما أخرجاه إلى قوله: «فليتوضأ» فقط ولم يذكرا فيه: «فإنه أنشط للعود»، وهذه لفظة تفرد بها شعبة عن عاصم، والتفرد من مثله مقبول عندهما.

(٢) أخرجه البيهقى (٢٠٤/١): كتاب الطهارة: باب الجنب يريد أن يعود.

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٩/١)، رقم (٣٧٠).

(٤) أخرجه أبو داود (١٥٤/١): كتاب الطهارة: باب فى الجنب يؤخر الغسل، الحديث (٢٢٨)، والترمذى (٢٠٢/١) كتاب الطهارة: باب فى الجنب ينام قبل أن يغتسل، الحديث (١١٨)، والنسائى فى عشرة النساء برقم (١٦٦) وابن ماجه (٩٢/١): كتاب الطهارة: باب فى الجنب ينام كهيشته لا يمس ماء، الحديث (٥٨١) و (٥٨٢) و (٥٨٣)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (١٢٤/١): كتاب الطهارة: باب الجنب يريد النوم أو الأكل، والبيهقى (٢٠١ - ٢٠٢): كتاب الطهارة: باب ذكر الخبر الذى ورد فى الجنب ينام ولا يمس ماء، كلهم من رواية أبى إسحاق، عن الأسود، عن عائشة.

والنسائي وغيرهم، فقال أبو داود عن يزيد بن هارون: وهم السبيعي في هذا. يعني قوله: ولا يمس ماء.

وقال الترمذي: يرون أن هذا غلط من السبيعي.

وقال البيهقي: طعن الحفاظ في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود، وأن السبيعي دلس، قال البيهقي: وحديث السبيعي بهذه الزيادة صحيح من جهة الرواية؛ لأنه بين سماعه من الأسود، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده.

قلت: قالت طائفة من أهل الحديث والأصول: إن المدلس لا يحتج بروايته وإن بين السماع، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه إذا بين السماع احتج به، فعلى الأول لا يكون الحديث صحيحاً، ولا يحتاج إلى جواب، وعلى الثاني جوابه من وجهين: أحدهما: ما رواه البيهقي عن ابن سريج - رحمه الله - واستحسنه البيهقي أن معناه: لا يمس ماء للغسل؛ لنجمع بينه وبين حديثهما الآخر وحديث عمر الثابتين في الصحيحين.

والثاني: أن المراد أنه كان يترك الوضوء في بعض الأحوال ليبين الجواز؛ إذ لو واظب عليه لاعتقدوا وجوبه، وهذا عندي حسن أو أحسن، وثبت في الصحيحين عن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ، وَهُنَّ تَسْعُ نِسْوَةً»<sup>(١)</sup>.

= وقال أبو داود: ثنا الحسن بن علي الواسطي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول هذا الحديث يعني حديث أبي إسحاق خطأ. وقال الترمذي: وقد روى غير واحد عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «أنه كان يتوضأ قبل أن ينام» وهذا أصح من حديث أبي إسحاق، وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة والثوري، وغير واحد ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق. وقال البيهقي: أخرجه مسلم في «الصحيح» دون قوله قبل أن يمس ماء، وذلك؛ لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود، وأن أبا إسحاق ربما دلس، فأرواها من تدليساته، واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن ابن الأسود، وعن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق.

(١) أخرجه البخاري (١٠/١٤١): كتاب النكاح: باب كثرة النساء، رقم (٥٠٦٨) وليس الحديث عند مسلم.

وأخرجه أحمد (٣/١٦٦)، والنسائي (٦/٥٣): كتاب النكاح: باب ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وما أباحه الله له، والبخاري في شرح السنة (٥/١١٤)، رقم (٢٣١٦).

فيحتمل أنه كان يتوضأ بينها، ويحتمل ترك الوضوء؛ لبيان الجواز، وفي رواية لأبي داود: «أَنَّهُ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ، وَعِنْدَ هَذِهِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ عُسَلًا وَاحِدًا؟ فَقَالَ: هَذَا أَرْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ»<sup>(١)</sup>، قال أبو داود: والحديث الأول أصح.

قلت: وإن صح هذا الثاني حمل على أنه كان في وقت وذاك في وقت، والحديثان محمولان على أنه كان برضاها إن قلنا بالأصح وقول الأكثرين أن القسم كان واجبا عليه ﷺ في الدوام؛ فإن القسم لا يجوز أقل من ليلة ليلة إلا برضاها، والله أعلم.

فرع: روى أبو داود والنسائي بإسناد جيد عن علي - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا جُنُبٌ وَلَا كَلْبٌ»<sup>(٢)</sup>، قال الخطابي: المراد الملائكة الذين ينزلون بالرحمة والبركة لا الحفظة؛ لأنهم لا يفارقون الجنب ولا غيره قال: وقيل لم يرد بالجنب من أصابته جنابة فأخر الاغتسال إلى حضور الصلاة، ولكنه الجنب الذى يتهاون بالغسل ويتخذ تركه عادة؛ لأن النبي ﷺ: «كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ»<sup>(٣)</sup>.

قال: وأما الكلب فهو أن يقتنى كلبا لغير الصيد والزرع والماشية وحراسة الدار، قال: وأما الصورة فهي كل مصور من ذوات الأرواح، سواء كان على جدار أو سقف أو ثوب.

هذا كلام الخطابي وفي تخصيصه الجنب بالمتهاون والكلب بالذى يحرم اقتناؤه نظر، وهو محتمل.

فرع: هذا الذى ذكرناه من كراهة النوم قبل الوضوء للجنب هو مذهبنا، وبه قال أكثر السلف أو كثير منهم، حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأبي

(١) أخرجه أبو داود (١٠٦/١): كتاب الطهارة: باب الوضوء لمن أراد أن يعود، رقم (٢١٩)، من حديث أبي رافع، وأخرجه البيهقي فى السنن الكبرى (٢٠٤/١): كتاب الطهارة: باب الرجل يطوف على نسائه إذا أحلته أو على إمائه بغسل واحد.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٨/١): كتاب الطهارة: باب الجنب يؤخر الغسل، رقم (٢٢٧)، والنسائي (٥٠/١، ٥١): كتاب الطهارة: باب الجنب إذا لم يتوضأ، وأحمد (٥٢/٢)، والبيهقي (٢٠١/١) والدارمي فى سننه (٢٨٤/٢)، والبغوى فى شرح السنة (٣٥٦/١).

(٣) تقدم تخريجه.

سعيد الخدرى وشداد بن أوس وعائشة والحسن البصرى وعطاء والنخعى ومالك وأحمد وإسحاق، واختاره ابن المنذر قال: وقال سعيد بن المسيب وأصحاب الرأى: هو بالخيار، دليلنا الأحاديث السابقة، والله أعلم.

### فرع: فى مذاهب العلماء فى قراءة الجنب والحائض:

مذهبنا أنه يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن قليلها وكثيرها حتى بعض آية، وبهذا قال أكثر العلماء، كذا حكاه الخطابى وغيره عن الأكثرين، وحكاه أصحابنا عن عمر بن الخطاب وعلى وجابر - رضى الله عنهم - والحسن والزهرى والنخعى وقتادة وأحمد وإسحاق.

وقال داود<sup>(١)</sup>: يجوز للجنب والحائض قراءة كل القرآن، وروى هذا عن ابن عباس وابن المسيب، قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما: واختاره ابن المنذر، وقال مالك: يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعوذ، وفى الحائض روايتان عنه إحداهما تقرأ، والثانية لا تقرأ، وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: يقرأ الجنب بعض آية ولا يقرأ آية، وله رواية كمذهبنا.

(١) تقدم نقل نص المحلى فى ذلك.

(٢) قال فى الجوهرة النيرة (٣٠/١): لا يجوز لحائض ولا جنب قراءة القرآن؛ لقوله عليه السلام: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن»، ولأنه يباشر القرآن بعضو يجب غسله فلا يجوز وكذا لا يجوز له القراءة حالة الوطء، والنفساء كالحائض، وظاهر هذا أن الآية وما دونها سواء فى التحريم.

وقال الطحاوى: يجوز لهم ما دون الآية.

والأول أصح، قالوا: إلا ألا يقصد بما دون الآية القراءة مثل أن يقول: «الحمد لله» يريد الشكر أو «باسم الله» عند الأكل أو غيره فإنه لا بأس به؛ لأنهما لا يمنعان من ذكر الله. وهل يجوز للجنب كتابة القرآن؟ قال فى منية المصلى: لا يجوز، وفى الخجندى: يكره للجنب والحائض كتابة القرآن إذا كان مباشراً للوح والياض وإن وضعهما على الأرض وكتبه من غير أن يضع يده على المكتوب لا بأس به، وأما التهجى بالقرآن فلا بأس به. وقال بعض المتأخرين: إذا كانت الحائض أو النفساء معلمة جاز لها أن تلقن الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا تلقنهم آية كاملة؛ لأنها مضطرة إلى التعليم وهى لا تقدر على رفع حدثها، فعلى هذا لا يجوز للجنب ذلك؛ لأنه يقدر على رفع حدثه. أما مذهب الحنابلة فقال فى الإنصاف (٢٤٣/١): قوله: (ومن لزمه الغسل حرم عليه قراءة آية فصاعداً). وهذا المذهب مطلقاً بلا ريب. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وعنه يجوز قراءة آية.

واحتج من جوز مطلقا بحديث عائشة - رضى الله عنها - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» رواه مسلم، قالوا: والقرآن ذكر، ولأن الأصل عدم التحريم. واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر المذكور فى الكتاب، لكنه ضعيف كما سبق، وعن عبد الله بن سلمة - بكسر اللام - عن على - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَكُنْ يَخْجُبُهُ - وَرَبَّمَا قَالَ: يَخْجُرُهُ - عَنِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم. قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وقال غيره من الحفاظ المحققين: هو حديث ضعيف. ورواه الشافعى فى سنن حرمله ثم قال: إن كان ثابتاً ففيه دلالة على تحريم القراءة على الجنب.

قال البيهقى: ورواه الشافعى فى كتاب جماع الطهور، وقال: وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه، قال البيهقى: وإنما توقف الشافعى فى ثبوته؛ لأن مداره على عبد الله ابن سلمة وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر، قاله شعبة، ثم روى البيهقى عن الأئمة تحقيق ما قال، ثم قال البيهقى: وصح عن عمر - رضى الله عنه - أنه كره القراءة للجنب، ثم رواه بإسناده عنه<sup>(٢)</sup>.

= ونقل أبو طالب عن أحمد: يجوز قراءة آية ونحوها. قال فى التلخيص: وقيل: يخرج من تصحيح خطبة الجنب: جواز قراءة آية، مع اشتراطها. وقال ابن عقيل فى واضح، فى مسألة الإعجاز: لا يحصل التحدى بآية أو آيتين؛ ولهذا جوز الشرع للجنب والحائض تلاوته؛ لأنه لا إعجاز فيه، بخلاف ما إذا طال. وقال أبو المعالى: لو قرأ آية لا تستقل بمعنى أو بحكم، كقوله: «ثم نظروا» أو «مدهامتان» لم يحرم، وإلا حرم. قلت: وهو الصواب، وقيل: لا تمنع الحائض من قراءة القرآن مطلقا. اختاره الشيخ تقي الدين.

قال ابن عبدوس فى تذكرته: ويحرم قراءة آية على جنب ونحوه. قال فى الإفادات: لا يقرأ آية. وقال فى الفروع: ويجوز بعض آية على الأصح، ولو كرر ما لم يتحيل على قراءة تحرم عليه، وقدمه فى المحرر، والرعايتين، والحاويين، والفائق. قال فى المنور، والمتخب: وله قراءة بعض آية تبركا.

قلت: الأولى الجواز، إن لم تكن طويلة، كآية الدين. والثانية: لا يجوز، وهو ظاهر كلام الخرقي. وصححه فى التصحيح، والنظم، ومجمع البحرين. قال فى الشرح: أظهرهما لا يجوز. واختاره المجد فى شرحه. وجزم به فى الوجيز.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (١/٨٩): كتاب الطهارة: باب نهى الجنب عن قراءة القرآن.

وروى عن علي: «لا يقرأ الجنب القرآن ولا حرفا واحدا»<sup>(١)</sup>، وروى البيهقي عن عبد الله بن مالك الغافقي أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إِذَا تَوَضَّأْتُ وَأَنَا جُنُبٌ أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ وَلَا أَصَلَّى وَلَا أَقْرَأُ حَتَّى أَعْتَسِلَ»<sup>(٢)</sup> وإسناده أيضا ضعيف.

واحتج أصحابنا أيضا بقصة عبد الله بن رواحة - رضى الله عنه - المشهورة: «أن امرأته رأتة يواقع جارية له، فذهبت فأخذت سكيناً وجاءت تريد قتله، فأنكر أنه واقع الجارية، وقال: أَلَيْسَ قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُنُبَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ؟ قَالَتْ: بَلَى، فَأَشَدَّهَا الْأَيْتَاتِ الْمَشْهُورَةَ فَتَوَهَّمَتْهَا قُرْآنًا فَكَفَّتْ عَنْهُ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَضَحِكَ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>، والدلالة فيه من وجهين:

أحدهما: أن النبي ﷺ لم ينكر عليه قوله: حرم رسول الله ﷺ القرآن.  
والثاني: أن هذا كان مشهوراً عندهم يعرفه رجالهم ونسائهم، ولكن إسناده هذه القصة ضعيف ومنقطع.

وأجاب أصحابنا عن احتجاج داود بحديث عائشة بأن المراد بالذكر غير القرآن؛ فإنه المفهوم عند الإطلاق. وأما [أصحاب] المذاهب الباقية فقد سلموا تحريم القراءة في الجملة، ثم ادعوا تخصيصاً لا مستند له.  
فإن قالوا: جوزنا للحائض خوف النسيان، قلنا: يحصل المقصود بتفكرها بقلبها، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعيوره فيه بلا مكث: مذهبنا أنه يحرم عليه المكث في المسجد جالسا أو قائما أو مترددا أو على أى حال كان، متوضئا كان أو غيره، ويجوز له العبور من غير لبث، سواء كان له حاجة أم لا، وحكى ابن المنذر مثل هذا عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٨٩/١).

(٢) رواه البيهقي في الموضع السابق (٨٩/١).

(٣) أخرجه الدارقطني (١٢٠/١): كتاب الطهارة: باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن، رقم (١٣)، من طريق إبراهيم بن ديبس بن أحمد الحداد عن محمد بن سليمان الواسطي عن أبي نعيم عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة، قال: كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته... فذكر القصة، وفيها أبيات الشعر.

وفى سنده زمعة بن صالح الجندی، وهو ضعيف، كما فى تقريب التهذيب ت:

المسيب والحسن البصرى وسعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومالك.  
 وحكى عن سفیان الثوري وأبى حنيفة<sup>(١)</sup> وأصحابه وإسحاق بن راهويه أنه لا  
 يجوز له العبور إلا ألا يجد بدا منه فيتوضأ ثم يمر.  
 وقال أحمد<sup>(٢)</sup>: يحرم المكث ويباح العبور لحاجة ولا يباح لغير حاجة.  
 قال: ولو توضأ استباح المكث.  
 وجمهور العلماء على أن الوضوء لا أثر له في هذا.  
 وقال المزني وداود<sup>(٣)</sup> وابن المنذر: يجوز للجنب المكث في المسجد مطلقا.  
 وحكاه الشيخ أبو حامد عن زيد بن أسلم.

(١) قال في درر الحكام (٢٠/١): (وحرم على الجنب دخول المسجد ولو للعبور) خلافا  
 للشافعي لقوله عليه السلام: «فأني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» (إلا لضرورة) كأن  
 يكون باب بيته إلى المسجد.

(٢) قال في الإنصاف (٢٤٤/١): يجوز للجنب عبور المسجد مطلقا على الصحيح من  
 المذهب، وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير، والتلخيص،  
 والمستوعب، والهداية، والخلاصة، والفائق، وغيرهم؛ لإطلاقهم إباحة العبور له، وقدمه  
 في الفروع، والرعاية الكبرى. وقيل: لا يجوز إلا لحاجة، وهو ظاهر ما قطع به في  
 المغنى، والشرح، والمجد في شرحه، وابن عيدين، وابن تيميم، وصاحب مجمع  
 البحرين، والحاوي الكبير، وغيرهم؛ لاقتصارهم على الإباحة لأجل الحاجة، وصرح  
 جماعة منهم بذلك. وحمل ابن منجا في شرحه كلام المصنف على ذلك.

(٣) قال في المحلى (٤٠٠/١): وجائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد وكذلك  
 الجنب؛ لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: «المؤمن لا ينجس»  
 وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بحضرة رسول الله ﷺ وهم جماعة كثيرة ولا شك  
 في أن فيهم من يحتلم، فما نهوا قط عن ذلك. وقال قوم: لا يدخل المسجد الجنب  
 والحائض إلا مجتازين، هذا قول الشافعي وذكروا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا  
 تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾  
 فادعوا أن زيد بن أسلم أو غيره قال: معناه: لا تقربوا مواضع الصلاة. قال على: ولا حجة  
 في قول زيد، ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه؛ لأنه لا يجوز أن يظن أن الله تعالى أراد أن  
 يقول: لا تقربوا مواضع الصلاة، فيلبس علينا فيقول: ﴿لا تقربوا الصلاة﴾ وروى أن الآية  
 في الصلاة نفسها عن على بن أبي طالب وابن عباس وجماعة. وقال مالك: لا يمر فيه  
 أصلا.

وقال أبو حنيفة وسفيان: لا يمر فيه، فإن اضطرا إلى ذلك تيمما ثم مرا فيه.

واحتج من منع من ذلك بحديث رويناه من طريق أفلت بن خليفة عن جصرة بنت دجاجة  
 عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد فأني لا أحل  
 المسجد لحائض ولا جنب»، وآخر رويناه من طريق ابن أبي غنية عن أبي الخطاب الهجري =

واحتج من أباح المكث مطلقا، بما ذكره ابن المنذر فى الإشراف، وذكره غيره أن النبى ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة، وبما احتج به المزنى فى المختصر، واحتج به غيره أن المشرك يمكث فى المسجد؛ فالمسلم الجنب أولى، وأحسن ما يوجه به هذا المذهب أن الأصل عدم التحريم، وليس لمن حرم دليل صحيح صريح.

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] قال الشافعى - رحمه الله - فى الأم: قال بعض العلماء بالقرآن: معناها لا تقربوا مواضع الصلاة.

= عن محدوج الهذلى عن جصرة بنت دجاجة حدثنى أم سلمة: أن رسول الله ﷺ نادى بأعلى صوته: «ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض إلا للنبي وأزواجه وعلى وفاطمة». وخبر آخر رويناه عن عبد الوهاب عن عطاء الخفاف عن ابن أبى غنية عن إسماعيل عن جصرة بنت دجاجة عن أم سلمة، قال رسول الله ﷺ: «هذا المسجد حرام على كل جنب من الرجال وحائض من النساء إلا محمدا وأزواجه وعليها وفاطمة». وخبر آخر رويناه من طريق محمد بن الحسن بن زباله عن سفيان بن حمزة عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ لم يكن أذن لأحد أن يجلس فى المسجد ولا يمر فيه وهو جنب إلا على بن أبى طالب. قال على: وهذا كله باطل: أما أفلت فغير مشهور ولا معروف بالثقة، وأما محدوج فساقط يروى المعضلات عن جصرة، وأبو الخطاب الهجرى مجهول، وأما عطاء الخفاف فهو عطاء بن مسلم منكر الحديث، وإسماعيل مجهول، ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب، وكثير بن زيد مثله، فسقط كل ما فى هذا الخبر جملة.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عبيد بن إسماعيل ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين: أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب فأعتقوها فجاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت فكان لها خباء فى المسجد أو حقبش. قال على: فهذه امرأة ساكنة فى مسجد النبى ﷺ والمعهود من النساء الحيض، فما منعها عليه السلام من ذلك ولا نهى عنه، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فمباح.

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله: «جعلت لى الأرض مسجدا»، ولا خلاف فى أن الحائض والجنب مباح لهما جميع الأرض، وهى مسجد، فلا يجوز أن يخص بالمنع من بعض المساجد دون بعض، ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر بذلك عليه السلام عائشة؛ إذ حاضت فلم ينهها إلا عن الطواف بالبيت فقط، ومن الباطل المتيقن أن يكون لا يحل لها دخول المسجد فلا ينهها عليه السلام عن ذلك ويقتصر على منعها من الطواف. وهذا قول المزنى ودาวود وغيرهما، وبالله تعالى التوفيق.



قال الشافعى: وما أشبه ما قال بما قال؛ لأنه ليس فى الصلاة عبور سبيل، إنما عبور السبيل فى موضعها وهو المسجد، قال الخطابى: وعلى ما تأولها الشافعى تأولها أبو عبيدة معمر بن المثنى.

قال البيهقى فى معرفة السنن والآثار: وروينا هذا التفسير عن ابن عباس، قال: وروينا عن جابر قال: «كان أحدنا يمر فى المسجد مجتازا وهو جنب»<sup>(١)</sup>، وعن أفلت بن خليفة عن جصرة بنت دجاجة عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «جاء النبى ﷺ وبُيُوتُ أَصْحَابِهِ شَارِعَةً فِى الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّى لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود وغيره.

(١) رواه البيهقى فى معرفة السنن والآثار (٢٥٧/٢) رقم (١٢٨٦)، وفى السنن الكبرى (٢/٤٤٣): كتاب الصلاة: باب الجنب يمر فى المسجد مارا ولا يقيم فيه.

(٢) أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير (٦٧/١ - ٦٨)، وأبو داود (١٥٧/١) كتاب: الطهارة، باب: فى الجنب يدخل المسجد، الحديث (٢٣٢)، عن عبد الواحد بن زياد: ثنا أفلت بن خليفة، حدثنى جصرة بنت دجاجة قالت: سمعت - عائشة رضى الله عنها - تقول: جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة فى المسجد فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد» ثم دخل النبى ﷺ ولم يصنع القوم شيئا؛ رجاء أن تنزل لهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد؛ فإننى لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب» زاد البخارى: «إلا لمحمد وآل محمد». ثم قال البخارى: وجصرة عندها عجائب، قال: وقال عروة، وعبد بن عبد الله، عن عائشة عن النبى ﷺ: «سدوا هذه الأبواب إلا باب: أبى بكر» وهذا أصح.

قال الحافظ فى التلخيص (١/١٤٠): وضعف بعضهم هذا الحديث بأن رواية أفلت بن خليفة مجهول الحال وأما قول ابن الرقعة فى أواخر شروط الصلاة بأنه متروك فمردود؛ لأنه لم يقله أحد من أئمة الحديث، بل قال أحمد: ما أرى به بأسا. وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان وابن سيد الناس.

تنبيه: صحح هذا الحديث ابن خزيمة، وأخرجه فى صحيحه (٢/٢٨٤) كتاب: فضائل المساجد، باب: الزجر عن جلوس الجنب والحائض فى المسجد، الحديث (١٣٢٧)، ومما سبق تعلم ما فى تصحيح ابن خزيمة للحديث من التساهل.

وأخرجه ابن ماجه (١/٢١٢) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى اجتناب الحائض المسجد، الحديث (٦٤٥) من حديث أبى الخطاب الهجرى، عن محدوج الذهلى عن جصرة قالت: أخبرتنى أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المسجد فنادى بأعلى صوته: «إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض».

قال البوصيرى فى الزوائد (١/٢٣٠): هذا إسناد ضعيف، محدوج لم يوثق، وأبو الخطاب مجهول. اهـ.

ومحدوج وأبو الخطاب ترجم لهما الحافظ فى التهذيب، وقال فى التقریب (٢/٢٣١): =

قال البيهقي: ليس هو بقوى، قال: قال البخارى: عند جسرة عجائب، وقد خالفها غيرها فى سد الأبواب. وقال الخطابى: ضعف هذا الحديث، وقالوا: أفلت مجهول، وقال الحافظ عبد الحق: هذا الحديث لا يثبت. قلت: وخالفهم غيرهم، فقال أحمد بن حنبل: لا أرى بأفلت بأسا. وقال الدارقطنى: هو كوفى صالح. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: جسرة تابعة ثقة. وقد روى أبو داود هذا الحديث، ولم يضعفه، وقد قدمنا أن مذهبه أن ما رواه ولم يضعفه ولم يجد لغيره فيه تضعيفا فهو عنده صالح، ولكن هذا الحديث ضعفه من ذكرنا، وجسرة بفتح الجيم وإسكان السين المهملة، وأفلت بالفاء.

قال الخطابى: وجوه البيوت أبوابها، قال: ومعنى «وجهوها عن المسجد»: اصرفوا وجوهها عن المسجد. وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بحديث: «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ»<sup>(١)</sup> بأنه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه فى المسجد. وأما القياس على المشرك، فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الشرع فرق بينهما، فقام دليل تحريم مكث الجنب، وثبت أن النبى ﷺ حبس بعض المشركين فى المسجد، فإذا فرق الشرع لم يعجز التسوية. والثانى: أن الكافر لا يعتد حرمة المسجد فلا يكلف بها، بخلاف المسلم، وهذا كما أن الحربى لو أتلّف على المسلم شيئا لم يلزمه ضمانه؛ لأنه لم يلتزم الضمان بخلاف المسلم والذى إذا أتلّفا.

واحتج من حرم المكث والعبور بحديث: «لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»<sup>(٢)</sup> وبحديث سالم بن أبى حفصة عن عطية بن سعد العوفى المفسر عن أبى سعيد الخدرى قال: قال النبى ﷺ لعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه - : «يَا عَلِيُّ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ»<sup>(٣)</sup> رواه الترمذى فى جامعه فى

= محدوج مجهول، أخطأ من زعم أن له صحبة. وقال أيضًا (٤١٧/٢): أبو الخطاب الهجرى مجهول.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم قريباً من حديث عائشة.

(٣) أخرجه الترمذى (٥٩٧/٥ - ٥٩٨) فى المناقب، باب مناقب على بن أبى طالب رضى الله عنه (٣٧٢٧)، والبيهقى (٦٦/٧) عن على بن المنذر حدثنا محمد بن فضيل عن سالم بن أبى حفصة عن عطية عن أبى سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لعلى يا على لا يحل لأحد =

مناقب على، وقال: حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.  
قال أبو نعيم ضرار بن صرد: معناه لا يحل لأحد يستطرقة جنباً غيرى وغيرك.  
قال الترمذى: سمع البخارى منى هذا الحديث واستغربه، قالوا: ولأنه موضع لا  
يجوز المكث فيه، فكذا العبور؛ كالدار المغصوبة، وقياساً على الحائض ومن فى  
رجله نجاسة.

واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعى وغيره، وهو قول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا  
الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]،  
وتقدم ذكر الدلالة منها.

قال أصحاب أبى حنيفة: المراد بالآية أن المسافر إذا أجنب وعدم الماء جاز له  
التييم والصلاة وإن كانت الجنابة باقية؛ لأن هذه حقيقة الصلاة.  
والجواب: أن هذا الذى ذكره ليس مختصاً بالمسافر، بل يجوز للحاضر؛ فلا  
تحمل الآية عليه، وأما ما ذكرناه فهو الظاهر، وقد جاء الحديث وأقوال الصحابة  
وتفسيرهم على وفقه فكان أولى.

واحتجوا بحديث جابر: «كُنَّا نَمْشِي فِي الْمَسْجِدِ جُنُبًا لَا نَرَىٰ بِهِ بَأْسًا»<sup>(١)</sup> رواه  
الدارمى بإسناد ضعيف، ولأنه مكلف أمن تلويث المسجد فجاز عبوره كالمحدث.

= يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك.  
قال الترمذى، قلت لضرار بن صرد: ما معنى هذا الحديث؟ قال: لا يحل لأحد  
يستطرقة جنباً غيرى وغيرك.  
ثم قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسمع منى محمد  
ابن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه.  
وقال البيهقى: وروى ذلك أيضاً من وجه آخر عن عطية وعطية هو ابن سعد العوفى غير  
محتج به.

وقال ابن كثير فى التفسير (٥٠١/١): حديث ضعيف لا يثبت، فإن سالماً هذا متروك  
وشيخه عطية ضعيف.  
(١) أخرجه الدارمى (٢٦٥/١): كتاب الطهارة: باب مرور الجنب فى المسجد، من طريق  
عبد الله بن موسى عن ابن أبى ليلى عن أبى الزبير عن جابر.  
وعلة الحديث أبو الزبير، وهو محمد بن مسلم بن تدرس، المكى وهو صدوق إلا أنه  
يدلس، وقد عنعن هنا.

وانظر ترجمته فى: تهذيب الكمال ت (٦١٩٣)، وتقريب التهذيب ت (٦٣٣١).

وأما الجواب عن حديثهم الأول فهو أنه إن صح حمل على المكث جمعا بين الأدلة.

وأما الثانى فضعيف؛ لأن مداره على سالم بن أبى حفصة وعطية، وهما ضعيفان جدا شيعة متهمان فى رواية هذا الحديث، وقد أجمع العلماء على تضعيف سالم وغلوه فى التشيع، ويكفى فى رده بعض ما ذكرنا، لا سيما وقد استغربه البخارى إمام الفن، على أنه لو صح لم يكن معناه ما ذكره أبو نعيم؛ لأنه خلاف ظاهره، بل معناه إباحة المكث فى المسجد مع الجنابة، وقد ذكر أبو العباس بن القاص هذا فى خصائص النبى ﷺ. وأما قياسهم على الدار المغصوبة، فمنتقض بمواضع الخمر والملاهى والطرق الضيقة.

وأما قياسهم على من على رجله نجاسة فإنما يمنع عبوره إذا كانت النجاسة جارية أو متعرضة للجريان، وهذا المنع صيانة للمسجد من تلويثه، والجنب بخلافه فنظير الجنب من على رجله نجاسة يابسة فله العبور.

وبهذا يجاب عن قياسهم على الحائض إن حرمت عبورها، وإلا فالأصح جواز عبورها إذا أمنت التلويث، والله أعلم.

فصل: يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث وأذكارهم ومواضع القراءة وأحوالها ونحو ذلك، وهذا الفصل من المهمات التى يتأكد لطالب الآخرة معرفتها، وقد جمعت فى هذا كتابا لطيفا، وهو التبيان فى آداب حملة القرآن، وأنا أشير هنا إلى جمل من مقاصده - إن شاء الله تعالى - وفيه مسائل:

إحداها: قد ذكرنا أنه يحرم على الجنب والحائض والنفساء قراءة شىء من القرآن، وإن قل حتى بعض آية، ولو كان يكرر فى كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بآية حرم عليه قراءتها.

ذكره القاضى حسين فى الفتاوى؛ لأنه يقصد القرآن للاحتجاج.

قال أصحابنا: ولو قال لإنسان: خذ الكتاب بقوة، ولم يقصد به القرآن جاز، وكذا ما أشبهه، ويجوز للجنب والحائض والنفساء فى معناه أن تقول عند المصيبة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] إذا لم تقصد القرآن.

قال أصحابنا الخراسانيون: ويجوز عند ركوب الدابة أن يقول: ﴿سُبْحَنَ الَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣] لا يقصد القرآن.

وممن صرح به الفوراني والبغوي والرافعي وآخرون.

وأشار العراقيون إلى منعه، والمختار الصحيح الأول.

قال القاضي حسين وغيره: ويجوز أن يقول في الدعاء: ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الذُّنُوبِ حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَدْ آتَيْنَاكَ الْغَنَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠١] قال إمام الحرمين ووالده الشيخ أبو محمد، والغزالي في البسيط: إذا قال الجنب باسم الله أو الحمد لله، فإن قصد القرآن عصي، وإن قصد الذكر لم يعص، وإن لم يقصد واحدا منهما لم يعص أيضا قطعا؛ لأن القصد مرعى في هذه الأبواب.

**المسألة الثانية:** تجوز للجنب قراءة ما نسخت تلاوته كـ «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما»، وما أشبه، صرح به القاضي حسين والبغوي وآخرون.

**الثالثة:** يجوز للجنب والحائض النظر في المصحف وقراءته بالقلب دون حركة اللسان. وهذا لا خلاف فيه.

**الرابعة:** قال أصحابنا: إذا لم يجد الجنب ماء ولا ترابا يصلي الفريضة وحدها لحرمة الوقت، ولا يقرأ زيادة على الفاتحة، وفي الفاتحة وجهان حكاهما الخراسانيون:

أحدهما - ورجحه القاضي حسين والرافعي - : لا تجوز قراءة الفاتحة أيضا؛ لأنه عاجز عنها شرعا فيأتي بالأذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة.

والثاني: - وهو الصحيح، وبه قطع الشيخ أبو حامد، وسائر العراقيين، والرويانى فى الحلبة، وآخرون من الخراسانيين: - أنه تجب قراءة الفاتحة؛ لأنه قادر، وقراءته كركوعه وسجوده، وستأتي المسألة - إن شاء الله تعالى - مبسطة فى باب التيمم.

**الخامسة:** غير الجنب والحائض لو كان فمه نجسا كره له قراءة القرآن.

قال الرويانى: وفى تحريره وجهان خرجهما والدى:

أحدهما: يحرم كمس المصحف بيده النجسة.

والثاني: لا يحرم كقراءة المحدث.

كذا أطلق الوجهين، والصحيح أنه لا يحرم، وهو مقتضى كلام الجمهور وإطلاقهم أن غير الجنب والحائض والنفساء لا يحرم عليه القراءة.

**السادسة:** أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر،

والأفضل أن يتوضأ لها. قال إمام الحرمين وغيره: ولا يقال قراءة المحدث مكروهة؛ فقد صح عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ مَعَ الْحَدِّثِ»<sup>(١)</sup>، والمستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر كالمحدث.

السابعة: لا يكره للمحدث قراءة القرآن في الحمام، نقله صاحبها العدة والبيان وغيرهما من أصحابنا، وبه قال محمد بن الحسن، ونقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي ومالك.

ونقل عن أبي وائل شقيق بن سلمة التابعي الجليل، والشعبي ومكحول والحسن وقيصة بن ذؤيب كراهته، وحكاها أصحابنا عن أبي حنيفة، ورويناه في مسند الدارمي عن إبراهيم النخعي، فيكون عنه خلاف.

دللنا أنه لم يرد الشرع بكراهته فلم يكره كسائر المواضع.

الثامنة: لا تكره القراءة في الطريق ماراً إذا لم يَلْتَهُ، وروى نحو هذا عن أبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز. وعن مالك كراهتها.

قال الشعبي: تكره القراءة في الحش وبيت الرحا وهي تدور، وهذا الذي ذكره مقتضى مذهبنا.

التاسعة: إذا كان يقرأ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حال خروجها.

العاشرة: أجمع المسلمون على جواز التسبيح والتهليل والتكبير والتحميد والصلاة على رسول الله ﷺ وغير ذلك من الأذكار وما سوى القرآن، للجنب والحائض، ودلائله مع الإجماع في الأحاديث الصحيحة مشهورة.

الحادية عشرة: قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل وسائر الأذكار إلا في المواضع التي ورد الشرع بهذه الأذكار فيها، وستأتي دلائله - إن شاء الله تعالى - حيث ذكره المصنف في أذكار الطواف.

الثانية عشرة: يستحب أن ينظف فمه قبل الشروع في القراءة بسواك ونحوه، ويستقبل القبلة ويجلس متخشعاً بسكينة ووقار، ولو قرأ قائماً أو مضطجعاً أو ماشياً أو على فراشه جاز، ودلائله في الكتاب والسنة مشهورة، وإذا أراد القراءة تعوذ

(١) تقدم تخريجه من حديث على رضي الله عنه أنه كان ﷺ لا يمنعه من قراءة القرآن شيء إلا الجنابة.

وجهر به .

والتعوذ سنة ، ليس بواجب ، ويحافظ على قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فى أوائل السور غير براءة ، فإذا شرع فى القراءة فليكن شأنه الخشوع والتدبر والخضوع ، فهو المطلوب والمقصود ، وبه تنشرح الصدور وتستنير القلوب .

قال الله تعالى : ﴿ كَتَبْنَا الْقُرْآنَ لِلنَّاسِ أَنْ يَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء : ٨٢] ، والأحاديث فيه كثيرة ، وقد بات جماعة من السلف يردد أحدهم الآية جميع ليلته أو معظمها ، وصعق جماعات من السلف عند القراءة ، ومات جماعات منهم بسبب القراءة ، وقد ذكرت فى التبيان جملة من أخبار هؤلاء رضى الله عنهم .

ويسن تحسين الصوت بالقرآن للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه . وقد أوضحناها فى التبيان وسأبسطها - إن شاء الله تعالى - فى هذا الكتاب حيث ذكر المصنف المسألة فى كتاب الشهادات .

قالوا : فإن لم يكن حسن الصوت حسنه ما استطاع ، ولا يخرج بتحسينه عن حد القراءة إلى التمطيط المخرج له عن حدوده ، ويستحب البكاء عند القراءة ، وهى صفة العارفين وشعار عباد الله الصالحين ، قال الله تعالى : ﴿ وَخُشِعُونَ لِأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾ [الإسراء : ١٠٩] ، والأحاديث والآثار فيه كثيرة .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أنه : «قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَنْ قَالَ : حَسْبُكَ ، قَالَ : فَرَأَيْتَ عَيْنَيْهِ تَذْرِفَانِ» <sup>(١)</sup> ، وطريقه فى تحصيل البكاء أن يتأمل ما يقرؤه من التهديد والوعيد الشديد والمواثيق والعهود ، ثم يفكر فى تقصيره فيها ، فإن لم يحضره عند ذلك حزن وبكاء ، فليبك على فقد ذلك ؛ فإنه من المصائب .

ويسن ترتيل القراءة ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٤] ، وثبت فى الأحاديث الصحيحة أن قراءة رسول الله ﷺ كانت مرتلة ، واتفقوا على كراهة الإفراط

(١) أخرجه البخارى (١٢٤/٩) : كتاب التفسير : باب «كيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا» ، رقم (٤٥٨٢) ، ومسلم (٥٥١/١) : كتاب صلاة المسافرين : باب فضل استماع القرآن ، رقم (٨٠٠/٢٤٧) ، والبغوى فى شرح السنة (٣٦/٣) ، رقم (١٢١٣) .

فى الإسراع، ويسمى الهذ. قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزأين - فى قدر ذلك الزمن - بلا ترتيل.

قال العلماء: والترتيل مستحب للتدبر، ولأنه أقرب إلى الإجلال والتوقير، وأشد تأثيراً فى القلب؛ ولهذا يستحب الترتيل للأعجمى الذى لا يفهم معناه، ويستحب إذا مر بأية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله، وإذا مر بأية عذاب أن يستعيز من العذاب أو من الشر ونحو ذلك، وإذا مر بأية تنزيه لله تعالى نزه، فقال: تبارك الله أو جلّت عظمة ربنا ونحو ذلك.

وهذا مستحب لكل قارئ، سواء فى الصلاة وخارجها، وسواء الإمام والمأموم والمنفرد.

وقد ثبت ذلك فى صحيح مسلم من فعل رسول الله ﷺ وسنيسط ذلك بدلائله - إن شاء الله تعالى - حيث ذكره المصنف فى آخر باب سجود التلاوة.

ولا تجوز القراءة بالأعجمية سواء أحسن العربية أم لا، وسواء كان فى الصلاة أم خارجها، وتجوز بالقراءات السبع ولا تجوز بالشواذ، وسنوضح ذلك بدلائله فى صفة الصلاة حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى، والأولى أن يقرأ على ترتيب المصحف، سواء قرأ فى الصلاة أم خارجها، وإذا قرأ سورة قرأ بعدها التلى تليها؛ لأن ترتيب المصحف لحكمة فلا يتركها إلا فيما ورد الشرع فيه بالتفريق كصلاة الصبح يوم الجمعة ب (آلم)، و (هل أتى)، وصلاة العيد ب (ق) و (اقتربت)، ونظائر ذلك، فلو فرق أو عكس جاز، وترك الأفضل.

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها، فمتفق على منعه وذمه؛ لأنه يذهب بعض أنواع الإعجاز ويزيل حكمة الترتيب، وأما تعليم الصبيان من آخر الختمة إلى أولها فلا بأس به؛ لأنه يقع فى أيام.

فرع: القراءة فى المصحف أفضل من القراءة عن ظهر القلب؛ لأنها تجمع القراءة والنظر فى المصحف وهو عبادة أخرى، كذا قاله القاضى حسين وغيره من أصحابنا. ونص عليه جماعات من السلف ولم أر فيه خلافاً، ولعلمهم أرادوا بذلك فى حق من يستوى خشوعه وحضور قلبه فى الحالين، فأما من يزيد خشوعه وحضور قلبه وتدبره فى القراءة عن ظهر القلب فهى أفضل فى حقه.

فرع: لا كراهة فى قراءة الجماعة مجتمعين، بل هى مستحبة، وكذا الإدارة وهى



أن يقرأ بعضهم جزءاً أو سورة مثلاً ويسكت بعضهم، ثم يقرأ الساكتون ويسكت القارئون، وقد ذكرت دلائله في التبيان، وللقارئین مجتمعين آداب كثيرة، منها ما سبق في آداب القارئ وحده، ومنها أشياء يتساهل فيها في العادة، فمن ذلك أنهم مأمورون باجتناب الضحك واللغظ والحديث في حال القراءة إلا كلاماً يسيراً للضرورة، وباجتناب العبث باليد وغيرها، والنظر إلى ما يلهي أو يبدد الذهن.

وأقبح من ذلك النظر إلى من يحرم النظر إليه كالأمرد وغيره، سواء كان بشهوة أم بغيرها، ويجب على الحاضر في ذلك المجلس أن ينكر ما يراه من هذه المنكرات و غيرها، فينكر بيده ثم لسانه على حسب الإمكان، فإن لم يستطع فليكرهه بقلبه. فرع: جاءت في الصحيح أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة، وأحاديث تقتضي أن الأسرار والإخفاء أفضل.

قال العلماء: وطريق الجمع بينها أن الإخفاء أبعد من الرياء، فهو أفضل في حق من يخاف الرياء، وكذا من يتأذى المصلون وغيرهم بجهره فالإخفاء أفضل في حقه، فإن لم يخف الرياء ولم يتأذى أحد بجهره فالجهر أفضل؛ لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائده تعدى إلى السامعين، ولأنه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه إلى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم، ويزيد في النشاط، وقد أوضحت جملة من الأحاديث والآثار الواردة من ذلك في التبيان.

فرع: يسن تحسين الصوت بالقراءة؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه، وسنسطه - إن شاء الله تعالى - حيث ذكره المصنف في كتاب الشهادات، ويسن طلب القراءة من حسن الصوت والإصغاء إليها، وهذا متفق على استحبابه، وهو عادة الأخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين.

وفي الصحيحين «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: اقْرَأْ عَلَى الْقُرْآنِ فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي، فَقَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ حَتَّى بَلَغَ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]»<sup>(١)</sup>، والآثار فيه كثيرة مشهورة، وقد مات جماعة من الصالحين بقراءة من سألوه القراءة، واستحب العلماء افتتاح مجلس حديث رسول الله ﷺ بقراءة قارئ حسن الصوت ما

تيسر من القرآن.

فرع: ينبغى للقارئ أن يبتدئ من أول السورة أو من أول الكلام المرتبط، ويقف على آخرها، أو آخر الكلام المرتبط ببعضه ببعض، ولا يتقيد بالأجزاء والأعشار، فإنها قد تكون في وسط كلام مرتبط كالأجزاء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٥٣]، ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، ﴿وَمَنْ يَفْتَنُ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى قَوْمِهِ﴾ [يس: ٢٨]، ﴿إِلَيْهِ يَرْجِعُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ﴾ [الحجر: ٥٧] فكل هذا وشبهه لا يبتدأ به، ولا يوقف عليه، ولا يغتر بكثرة الفاعلين له؛ ولهذا قال العلماء: قراءة سورة قصيرة بكمالها أفضل من قدرها من طويلة؛ لأنه قد يخفى الارتباط.

فرع: تكره القراءة في أحوال، منها حال الركوع والسجود والتشهد وغيرها من أحوال الصلاة، سوى القيام.

وتكره في حال القعود على الخلاء، وفي حال النعاس وحال الخطبة لمن يسمعها.

ويكره للمأموم قراءة ما زاد على الفاتحة في صلاة جهرية إذا سمع قراءة الإمام، ولا يكره في الطواف، وتقدم بيان القراءة في الحمام والطريق وقراءة من فمه نجس. فرع: إذا مر القارئ على قوم سلم عليهم وعاد إلى القراءة، فإن أعاد التعوذ كان حسناً، ويستحب لمن مر على القارئ أن يسلم عليه، ويلزم القارئ رد السلام باللفظ.

وقال الواحدى من أصحابنا: لا يسلم المار؛ فإن سلم عليه القارئ بالإشارة، وهذا ضعيف، ولو عطس القارئ في الصلاة أو خارجها فليحمد الله تعالى، ولو عطس غيره شمته القارئ، ولو سمع المؤذن أو المقيم قطع القراءة وتابعه، وقد ذكر المصنف المسألة في باب الأذان، ولو طلبت منه حاجة وأمكنه الجواب بإشارة مفهومة وعلم أنه لا يشق ذلك على الطالب أجابه إشارة.

فرع: إذا قرأ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ الْفَكِيهِينَ﴾ [التين: ٨]، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يُجِئَ النَّوْكَ﴾ [القيامة: ٤٠] استحب أن يقول: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين. وإذا قرأ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قال: سبحان ربي الأعلى، وإذا قرأ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ

لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذْ وَلَدًا﴾ [الإسراء: ١١١] قال: الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا.

وقد بسطت ذلك في التبيان، وسأذكره في صفة الصلاة من هذا الكتاب مبسوطا إن شاء الله تعالى.

فرع: جاء عن إبراهيم النخعي أنه إذا قرأ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَقُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ونحوهما خفض صوته قليلا. وقال غيره: إذا قرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية، استحب أن يقول: صلى الله عليه وسلم تسليما.

فرع: في الأوقات المختارة للقراءة: أفضلها ما كان في الصلاة، ومذهبنا أن تطويل القيام في الصلاة أفضل من تطويل السجود وغيره، وسنبسط المسألة بأدلتها ومذاهب العلماء فيها في صفة الصلاة إن شاء الله تعالى.

وقد ذكرها المصنف في باب صلاة الخوف.

وأفضل الأوقات الليل ونصفه الآخر أفضل، والقراءة بين المغرب والعشاء محبوبة، وأفضل النهار بعد الصبح، ولا كراهة في شيء من الأوقات.

ونقل عن بعض السلف كراهة القراءة بعد العصر، وليس بشيء ولا أصل له، ويختار من الأيام يوم عرفة، ثم يوم الجمعة، ثم الاثنين والخميس، ومن الأعياد العشر الأواخر من شهر رمضان، والأول من ذي الحجة، ومن الشهور رمضان.

فرع: في آداب ختم القرآن: يستحب كونه في أول الليل أو أول النهار وإن قرأ وحده فالتختم في الصلاة أفضل، واستحب السلف صيام يوم الختم وحضور مجلسه.

وقالوا: [يستجاب الدعاء عند الختم وتنزل الرحمة، وكان أنس بن مالك - رضى الله عنه - إذا أراد الختم جمع أهله وختم ودعا، واستحبوا الدعاء بعد الختم استحبابا متأكدا وجاء فيه آثار كثيرة، ويلح في الدعاء ويدعو بالمهمات ويكثر من ذلك في صلاح المسلمين وصلاح ولادة أمورهم، ويختار الدعوات الجامعة، وقد جمعت في التبيان منها جملة، واستحبوا إذا ختم أن يشرع في ختمه أخرى.

فرع: في آداب حامل القرآن: ليكن على أكمل الأحوال وأكرم الشرائع، ويرفع نفسه عن كل ما نهى القرآن عنه، ويتصون عن دنىء الاكتساب، وليكن شريف النفس عفيفا، متواضعا للصالحين وضعفة المسلمين، متخشعا ذا سكونة ووقار.

قال عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - : ينبغى لحامل القرآن أن يعرف بليله إذ الناس نائمون، وبنهاره إذ الناس مفطرون، وبحزنه إذ الناس يفرحون، وببكائه إذ الناس يضحكون، وبصمته إذ الناس يخوضون، وبخشوعه إذ الناس يختالون.

وقال الحسن البصرى - رحمه الله - : إن من كان قبلكم رأوا القرآن رسائل من ربهم، فكانوا يتدبرونها بالليل، وينفذونها بالنهار.

وقال الفضيل - رحمه الله - : حامل القرآن حامل راية الإسلام، ينبغى ألا يلهو مع من يلهو، ولا يسهو مع من يسهو، ولا يلغو مع من يلغو؛ تعظيما لحق القرآن، وليحذر أن يتخذ القرآن معيشة يكتسب بها.

ولا بأس بالاستتجار لقراءة القرآن عندنا، وسنبسط المسألة بأدلتها - إن شاء الله تعالى - فى كتاب الإجارة. وليحافظ على تلاوته، ويكثر منها بحسب حاله، وقد بسطت الكلام فى بيان هذا، وعادات السلف فيه فى التبيان. ويكون اعتناؤه بتلاوته فى الليل أكثر؛ لأنه أجمع للقلب، وأبعد من الشاغلات والملهيات والتصرف فى الحاجات، وأصون فى تطرق الرياء وغيره من المحبطات، مع ما جاء فى الشرع من بيان ما فيه [من] الخيرات: كالإسراء، وحديث النزول، وحديث: «فِي اللَّيْلِ سَاعَةٌ يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ»<sup>(١)</sup>، وسنبسط الكلام والأحاديث فى هذه المسألة حيث ذكرها المصنف فى باب صلاة التطوع - إن شاء الله تعالى - وليحذر كل الحذر من نسيانه، أو نسيان شيء منه، أو تعريضه للنسيان؛ ففى الصحيحين عن أبى موسى أن رسول الله ﷺ قال: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَهَوَ أَشَدُّ ثَقَلًا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا»<sup>(٢)</sup>، وفى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَى ذُنُوبٍ أُمْتِي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْتِيَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ نَسِيَهَا»<sup>(٣)</sup> وَفِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ

(١) أخرجه الشجرى فى أماليه (٢٠٨/١)، وأبو نعيم فى تاريخ أصفهان (٦٨/٢).

(٢) أخرجه البخارى (٩٧/٩): كتاب فضائل القرآن: باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم (٥٠٣٣)، ومسلم (٥٤٥/١): كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب فضائل القرآن وما يتعلق به، رقم (٢٣١/٧٩١)، وأخرجه أحمد فى المسند (٣٩٧/٤)، (٤١١).

(٣) رواه أبو داود (١٧٩/١) كتاب الصلاة: باب فى كنس المسجد (٤٦١) والترمذى (١٧٨/٥) كتاب فضائل القرآن: باب (١٩) حديث (٢٩١٦) والبيهقى فى الصلاة (٤٤٠/٢). والبعوى فى شرح السنة (١٢٢/٢) (٤٨٠). وعبد الرزاق (٣٦١/٣) برقم (٥٩٧٧). وأبو يعلى فى =

لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْذَمًا<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

فرع: فى آداب الناس كلهم مع القرآن:

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شَعْبَكَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وفى صحيح مسلم عن تميم الدارى أن النبى ﷺ قال: «الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»<sup>(٢)</sup>، وهذا

= مسنده (٢٥٤/٧) برقم (٤٢٦٥). وابن خزيمة فى صحيحه (٢٧١/٢) برقم (١٢٩٧)  
(١) أخرجه أبو داود (٤٦٥/١): كتاب الصلاة: باب التشديد فى حفظ القرآن ثم نسيه، رقم (١٤٧٤)، وأخرجه عبد بن حميد (٣٠٧)، وأحمد (٢٨٤/٥)، من حديث سعد بن عباد.  
(٢) أخرجه مسلم (٧٤/١) كتاب الإيمان: باب بيان أن الدين النصيحة حديث (٥٥/٩٥) وأبو داود (٢٣٣/٥ - ٢٣٤) كتاب الأدب: باب فى النصيحة حديث (٤٩٤٤) والنسائي (٧/١٥٦) كتاب البيعة: باب النصيحة للإمام، وأحمد (١٠٢/٤) والحميدى (٣٦٩/٢) رقم (٨٣٧) وأبو عوانة (٣٦/١ - ٣٧) والبخارى فى «التاريخ الصغير» (٣٤/٢) وأبو عبيد فى «الأموال» (ص - ١٠) رقم (١) وأبو يعلى (١٠٠/١٣) رقم (٧١٦٤) وابن حبان فى «روضة العقلاء» (ص - ١٩٤) والطبرانى فى «الكبير» (٥٢/٢، ٥٤) والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٢٦/٦) رقم (٧٤٠١) والبقوى فى «شرح السنة» (٤٨٥/٦) والقضاعى فى «مسند الشهاب» رقم (١٧، ١٨) كلهم من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى. وفى الباب عن أبى هريرة وابن عباس وابن عمر وثوبان.  
- حديث أبى هريرة:

أخرجه الترمذى (٢٨٦/٤) كتاب البر والصلة: باب ما جاء فى النصيحة حديث (١٩٢٦) والنسائي (١٥٧/٧) كتاب البيعة: باب النصيحة للإمام، وأحمد (٢٩٧/٢) والبخارى فى «التاريخ الصغير» (٣٥/٢)، وأبو نعيم فى «الحلية» (٢٤٢/٦، ١٤٢/٧) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الدين النصيحة ثلاث مرات قالوا: يا رسول الله لمن؟ قال: لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم.

وقال الترمذى: حسن صحيح.

- حديث ابن عباس:

أخرجه أحمد (٣٥١/١) والبخارى (٤٩/١، ٥٠ - كشف) رقم (٦١) وأبو يعلى (٤/٢٥٩) رقم (٢٣٧٢) من حديث ابن عباس.

أما أبو يعلى والبخارى فأخرجاه من طريق زيد بن الحباب ثنا محمد بن مسلم الطائفى ثنا عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله؟ قال: لكتاب الله ولنبيه ولأئمة المسلمين.

أما أحمد فأخرجه من طريق زيد بن الحباب قال: أخبرنى عبد الرحمن بن ثوبان قال: سمعت عمرو بن دينار يقول: أخبرنى من سمع ابن عباس يقول: قال رسول الله ﷺ: الدين النصيحة قالوا: لمن؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المؤمنين.

والحديث ذكره الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٩٢/١). قال: رواه أحمد والبخارى =

الحديث أصل من أصول الإسلام، وقد أوضحت شرحه في أول شرح صحيح مسلم، وبينت الدلائل في أن مدار الإسلام عليه، وأقوال العلماء في شرحه. ومختصر ما يحتاج إليه هنا أن العلماء قالوا: نصيحة كتاب الله تعالى هي الإيمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله، لا يشبهه شيء من كلام الخلق، ولا يقدر الخلق على مثل سورة منه، وتلاوته حق تلاوته، وتحسينها وتدبرها والخشوع عندها، وإقامة

= والطبراني في الكبير وقال: لأئمة المسلمين وعامتهم. قال أحمد: عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع ابن عباس وقال الطبراني: عن عمرو بن دينار عن ابن عباس فمقتضى رواية أحمد الانقطاع بين عمرو وابن عباس ومع ذلك فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعفه أحمد. وقال: أحاديثه مناكير، ورواه أبو يعلى ورجال رجال الصحيح ولفظ أبي يعلى: قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لكتاب الله ولنبية ولأئمة المسلمين اهـ. والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٦/٢) رقم (٢٠١٩) وقال: سألت أبي عن حديث رواه أيوب الوزان. عن زيد بن حباب عن ابن ثوبان عن عمرو بن دينار عن رجل عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ الدين النصيحة قال أبي: هذا خطأ إنما هو ما رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح قال: ثم لقيت سهيلاً فسألته فقال سهيل سمعته من الذي سمعه منه أبي أخبرني عطاء بن يزيد كان صديقاً لأبي من أهل الشام عن تميم الداري عن النبي ﷺ.

- حديث ابن عمر:

أخرجه الدارمي (٣١١/٢) كتاب الرقاق: باب الدين النصيحة والبخاري (٥٠/١ - كشف) رقم (٦٢) والطبراني في «مكارم الأخلاق» رقم (٦٦٠) والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١٩) من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ونافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: الدين النصيحة، قال البخاري: وهذا لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه ولا نعلم أحداً جمع بين زيد ونافع إلا جعفر بن عون عن هشام. قلت وهو كما قال، فقد رواه جعفر بن عون عن هشام. وجمع بين زيد ونافع كما عند الدارمي والبخاري. أما عند الطبراني في «المكارم» فرواه أبو همام الدلال عن هشام عن نافع - وحده دون ذكر زيد - عن ابن عمر به والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٢/١) وقال: رواه البخاري ورجال رجال الصحيح.

- حديث ثوبان:

ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٢/١) عنه عن النبي ﷺ قال: رأس الدين النصيحة قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله عز وجل ولأئمة المسلمين وللمسلمين عامة. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه أيوب بن سويد وهو ضعيف لا يحتج به. اهـ. وأيوب بن سويد قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١٣٣٣/١): يتكلمون فيه وقال أيضاً (٢٧٠٨/٢): ليس بقوى.

وقال النسائي: ليس بثقة «الضعفاء والمتروكين» (٢٩) وقال الدارقطني: يعتبر به. سؤالات البرقاني (٤٢٤) وقال ابن معين: ليس بشيء، سؤالات ابن الجنيدي (٦٠٠).

حروفه فى التلاوة، والذب عنه لتأويل المحرفين، وتعرض الملحدين، والتصديق بما فيه، والوقوف مع أحكامه، وتفهم علومه وأمثاله، والاعتبار بمواعظه، والتفكر فى عجائبه، والبحث عن عمومه وخصوصه، وناسخه ومنسوخه، ومجمله ومبينه، وغير ذلك من أقسامه، ونشر علومه، والدعاء إليه وإلى جميع ما ذكرنا من نصيحته. وأجمعت الأمة على وجوب تعظيم القرآن على الإطلاق وتنزيهه وصيانيته.

وأجمعوا على أن من جحد منه حرفاً مجمعا عليه، أو زاد حرفاً لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر. وأجمعوا على أن من استخف بالقرآن أو بشيء منه أو بالمصحف أو ألقاه فى قاذورة أو كذب بشيء مما جاء به من حكم أو خبر، أو نفى ما أثبت أو أثبت ما نفاه أو شك فى شيء من ذلك وهو عالم به كفر.

ويحرم تفسيره بغير علم، والكلام فى معانيه لمن ليس من أهله.

وهذا مجمع عليه، وأما تفسير العلماء فحسن بالإجماع، ويحرم المراء فيه والجدال بغير حق، ويكره أن يقول نسيت آية كذا، بل يقول: أنسيتها أو أسقطتها.

ويجوز أن يقول: سورة البقرة وسورة النساء وسورة العنكبوت وغيرها، ولا

كراهة فى شيء من هذا، والأحاديث الصحيحة فى هذا كثيرة، وكره بعض السلف

هذا وقال: إنما يقال السورة التى يذكر فيها البقرة ونحوها، والصواب أنه لا كراهة

فقد تظاهرت فيه الأحاديث الصحيحة وأقاويل الصحابة فمن بعدهم، ولا يكره أن

يقال: قراءة أبى عمرو وابن كثير وغيرهما، وكرهه بعض السلف، والصواب أن لا

كراهة، وعليه عمل السلف والخلف، ولا يكره أن يقول: الله تعالى يقول، وكرهه

مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعى. وقال: إنما يقال قال الله تعالى بصيغة

الماضى، والصواب الأول، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤]،

والأحاديث الصحيحة فى ذلك كثيرة مشهورة، وقد جمعت منها جملة فى أول شرح

صحيح مسلم وفى أواخر كتاب الأذكار، ولا يكره النفث مع القراءة للرقية، وهو

نفخ لطيف بلا ريق، وكرهه أبو جحيفة الصحابى والحسن البصرى والنخعى - رضى

الله عنهم - والصحيح أنه لا كراهة؛ فقد ثبت فى الصحيحين عن عائشة - رضى الله

عنها - أن النبى ﷺ كان يفعل<sup>(١)</sup>. وقد أوضحت ذلك فى التبيان.

(١) ورد ذلك فى غير حديث منها: حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اشتكى يقرأ =

ولو كتب القرآن في إناء ثم غسله وسقاه المريض، فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي: لا بأس به، وكرهه النخعي، ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به، فقد قدمنا في مسائل مس المصحف أنه لو كتب القرآن على حلوى أو غيرها من الطعام فلا بأس بأكله.

فرع: في الآيات والسور المستحبة في أوقات وأحوال مخصوصة:

هذا الباب غير منحصر لكثرة ما جاء فيه، ومعظمه يأتي - إن شاء الله تعالى - في هذا الشرح في مواطنه كالسور المستحبة في الصلوات الخاصة، ك(الجمعة) و(المنافقون) في صلاة الجمعة، و(قاف) و(اقتربت) في العيد، و(سبح) و(هل أتاك) في الجمعة والعيد، فكلاهما سنة في صحيح مسلم وغيره، و(آلم تنزيل)، و(هل أتى) في صبح الجمعة، وغير ذلك مما سنوضحه في مواضعه إن شاء الله تعالى. ويحافظ على (يس)، و(الواقعة)، و(تبارك: الملك)، و(قل هو الله أحد)، و(المعوذتين)، و(آية الكرسي) كل وقت، و(الكهف) يوم الجمعة وليلتها، ويقرأ (آية الكرسي) كل ليلة إذا أوى إلى فراشه، ويقرأ كل ليلة الآيتين من آخر البقرة ﴿وَأَمَّا الرَّسُولُ...﴾ إلى آخرها [البقرة: ٢٨٥]، والمعوذتين عقيب كل صلاة، ويقرأ إذا استيقظ من النوم ونظر في السماء آخر آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ إلى آخرها [البقرة: ١٦٤].

ويقرأ عند المريض الفاتحة و(قل هو الله أحد) والمعوذتين مع النفخ في اليدين ويمسحه بهما.

ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله ﷺ وكل ما ذكرته في هذا الفصل فيه أحاديث صحاح مشهورة.

= على نفسه بالمعوذات، وينفث، فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه، وأمسح عنه بيده، رجاء بركتها.

أخرجه البخاري (٤٧٦/٨): كتاب المغازي: باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤٤٣٩)، ومسلم (١٧٢٣/٤): كتاب السلام: باب رقية المريض بالمعوذات والنفث، رقم (٢١٩٢/٥١).

(١) أخرجه البخاري (٣٦٩/١١): كتاب الطب: باب النفث في الرقية، رقم (٥٧٤٨)، وانظر السابق.



ويقرأ عند الميت (يس) لحديث فيه في سنن أبي داود وغيره<sup>(١)</sup>.  
واعلم أن آداب القراءة والقارئ وما يتعلق بهما لا تنحصر فتنحصر على هذه الأحرف منها؛ لثلاث نخرج عن حد الشرح الذي نحن فيه، وبالله التوفيق.  
فرع: قال إمام الحرمين، روى: «أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضَرَبَ ﷺ يَدَهُ عَلَى حَاطِطٍ وَتَيَمَّمَ ثُمَّ أَجَابَ»<sup>(٢)</sup>، وقيل: كان التيمم في الإقامة وموضع الماء، ولكن أتى به النبي ﷺ تعظيما للسلام وإن لم يفد التيمم بإباحة محظور، قال: فلو تيمم المحدث وقرأ عن ظهر القلب كان جائزا على مقتضى الحديث، هذا كلام إمام الحرمين.

وذكر الغزالي مثله، ولا نعرف أحدا وافقهما.  
وهذا الحديث في الصحيحين من رواية أبي الجهم بن الحارث إلا أنه ليس فيه أنه تيمم في المدينة، بل في الصحيحين أنه أقبل من نحو بئر جمل فتيمم، وهذا ظاهر في أنه كان خارج المدينة وعادما للماء، وسنعيد الحديث والكلام عليه في باب التيمم إن شاء الله تعالى وبالله التوفيق.

### فصل في المساجد وأحكامها

وما يتعلق بها وما يندب فيها وما تنزه منه ونحو ذلك، وفيه مسائل:  
إحداها: قد سبق أنه يحرم على الجنب المكث في المسجد، ولا يحرم العبور من غير مكث ولا كراهة في العبور، سواء كان لحاجة أم لغيرها، لكن الأولى ألا يعبر إلا لحاجة ليخرج من خلاف أبي حنيفة وغيره. هذا مقتضى كلام الأصحاب تصريحاً وإشارة.

وقال المتولي والرافعي: إن عبر لغير غرض كره، وإن كان لغرض فلا.  
وحكى الرافعي وجها أنه لا يجوز العبور إلا لمن لم يجد طريقا غيره، وقطع الجرجاني في التحرير بأنه لا يجوز العبور إلا لحاجة، وهذان شاذان، والصواب جوازه لحاجة ولغيرها، ولمن وجد طريقا لغيره، وبه قطع الأصحاب.

(١) أخرجه أبو داود وغيره في كتاب الجنائز (٢٠٨/٢ - ٢٠٩) باب القراءة عند الميت (٣١٢١) من حديث معقل بن يسار.

(٢) تقدم تخريجه.

**الثانية:** لو احتلم في المسجد وجب عليه الخروج منه إلا أن يعجز عن الخروج لإغلاق المسجد ونحوه، أو خاف على نفسه أو ماله، فإن عجز أو خاف جاز أن يقيم للضرورة.

قال المتولى والبغوى والرافعى وآخرون: فإن وجد تراباً غير تراب المسجد تيمم ولا يتيمم بتراب المسجد، كما لو لم يجد إلا تراباً مملوكاً فإنه لا يتيمم به، فإن خالف وتيمم به صح، ولو أجنب وهو خارج المسجد والماء في المسجد لم يجز أن يدخل ويغتسل في المسجد؛ لأنه يلبث لحظة مع الجنابة.

قال البغوى: فإن كان معه إناء تيمم ثم دخل وأخرج فيه الماء للغسل؛ وإن لم يكن إناء صلى بالتيمم ثم يعيد. وهذا الذى قال فيه نظر، وينبغى أن يجوز الغسل فيه إذا لم يجد غيره ولم يجد إناء، ولا يكفى التيمم حيثئذ؛ لأننا جوزنا المرور في المسجد الطويل لغير حاجة، فكيف يمتنع مكث لحظة لطيفة لضرورة لا مندوحة عنها؟!!

وإذا دخل للاستقاء لا يجوز أن يقف إلا قدر حاجة الاستقاء.

**فرع:** لو احتلم في مسجد له بابان أحدهما أقرب فالأولى أن يخرج من الأقرب، فإن خرج من الأبعد لغرض بأن كانت داره في تلك الجهة ونحو ذلك لم يكره، وإلا ففي الكراهة وجهان، حكاهما المتولى بناء على المسافر إذا كان له طريقان يقصر أحدهما دون الآخر، فسلك الأبعد لغير غرض، هل يقصر؟ فيه قولان.

**المسألة الثالثة:** يجوز للمحدث الجلوس في المسجد بإجماع المسلمين.

وسواء قعد لغرض شرعى كانتظار صلاة أو اعتكاف أو سماع قرآن أو علم آخر أو وعظ أم لغير غرض، ولا كراهة في ذلك.

وقال المتولى: إن كان لغير غرض كره. ولا أعلم أحداً وافقه على الكراهة، ولم ينقل أن النبى ﷺ والصحابه - رضى الله عنهم - كرهوا ذلك أو منعوا منه، والأصل عدم الكراهة حتى يثبت نهى.

**الرابعة:** يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه عندنا، نص عليه الشافعى - رحمه الله - فى الأم واتفق عليه الأصحاب، قال ابن المنذر فى الإشراف: رخص فى النوم فى المسجد ابن المسيب وعطاء والحسن والشافعى.

وقال ابن عباس: لا تتخذوه مرقداً.

وروى عنه: إن كنت تنام للصلاة فلا بأس.

وقال الأوزاعي: يكره النوم في المسجد.

وقال مالك: لا بأس بذلك للغرباء، ولا أرى ذلك للحاضر.

وقال أحمد وإسحاق: إن كان مسافرا أو شبهه فلا بأس، وإن اتخذه مقبلا ومبيتا فلا.

قال البيهقي في السنن الكبير: روي عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وسعيد ابن جبير ما يدل على كراهيتهم النوم في المسجد.

قال: فكأنهم استحبوا لمن وجد مسكنا ألا يقصد النوم في المسجد.

واحتج الشافعي ثم أصحابنا لعدم الكراهة بما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «كنت أنام في المسجد وأنا شاب عزب»<sup>(١)</sup>، وثبت أن أصحاب الصفة كانوا ينامون في المسجد، وأن العرنين كانوا ينامون في المسجد. وثبت في الصحيحين: أن عليا - رضي الله عنه - نام فيه<sup>(٢)</sup>، وأن صفوان بن أمية نام فيه<sup>(٣)</sup>، وأن المرأة صاحبة الوشاح كانت تنام فيه<sup>(٤)</sup>، وجماعات آخرين من الصحابة.

وأن ثمامة بن أثال كان يبيت فيه قبل إسلامه، وكل هذا في زمن رسول الله ﷺ. قال الشافعي في الأم: وإذا بات المشرك في المسجد فكذا المسلم، واحتج بنوم ابن عمر وأصحاب الصفة. وروى البيهقي عن ابن المسيب عن النوم في المسجد

(١) أخرجه البخاري (١٠٣/٢): كتاب الصلاة: باب نوم الرجال في المسجد، رقم (٤٤٠)، ومسلم (١٩٢٨/٤): كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - رقم (٢٤٧٩/١٤٠)، وأخرجه أحمد (٧٠/٢)، وأبو داود (١٥٧/١): كتاب الطهارة: باب في ظهور الأرض إذا ييست، رقم (٣٨٢)، وابن خزيمة برقم (٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣/٢): كتاب الصلاة: باب نوم الرجال في المسجد، رقم (٤٤١)، ومسلم (١٨٧٤/٤، ١٨٧٥): كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه، رقم (٢٤٠٩/٣٨).

(٣) هو حديث قصته لما نام في المسجد فأخذ لص رداءه من تحت رأسه... القصة. أخرجه أحمد (٤٠١/٣)، (٤٦٥/٦)، وابن ماجه (٨٦٥/٢): كتاب الحدود: باب من سرق من الحرز، رقم (٢٥٩٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٠١/٢): كتاب الصلاة: باب نوم المرأة في المسجد، رقم (٤٣٩).

فقال: أين كان أصحاب الصفة ينامون؟! يعني لا كراهة، فإنهم كانوا ينامون فيه<sup>(١)</sup>. قال الشافعي في المختصر: ولا بأس أن يبيت المشرك في كل مسجد إلا المسجد الحرام، قال أصحابنا: لا يمكن كافر من دخول حرم مكة، وأما غيره فيجوز أن يدخل كل مسجد ويبت به بإذن المسلمين ويمنع منه بغير إذن. ولو كان الكافر جنبا فهل يمكن من اللبث في المسجد؟ فيه وجهان مشهوران أصحهما: يمكن، وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى.

**الخامسة:** يجوز الوضوء في المسجد إذا لم يؤذ بمائه، وممن صرح بجواز الوضوء في المسجد ويسقط الماء على ترابه صاحبها الشامل والتتمة، فقالا في باب الاعتكاف: يجوز الوضوء في المسجد، والأولى أن يكون في إناء. وكذا صرح به غيرهما.

قال البغوي في باب الاعتكاف: ويجوز نضح المسجد بالماء المطلق، ولا يجوز بالمستعمل؛ لأن النفس تعافه. وهذا الذي قاله ضعيف، والمختار الجواز بالمستعمل أيضا، وسنوضحه في باب الاعتكاف إن شاء الله تعالى. قال ابن المنذر: أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد إلا أن يبله ويتأذى به الناس فإنه يكره، هذا كلام ابن المنذر.

ونقل أبو الحسن بن بطال المالكي الترخيص في الوضوء في المسجد عن ابن عمر وابن عباس وطاوس وعطاء والنخعي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم. وعن ابن سيرين ومالك وسحنون كراهته تنزيها للمسجد.

**السادسة:** لا بأس بالأكل والشرب في المسجد، ووضع المائدة فيه، وغسل اليد فيه، وسيأتي بسط هذه المسائل بدلائلها وفروعها - إن شاء الله تعالى - حيث ذكرها المصنف في كتاب الاعتكاف.

**السابعة:** يكره لمن أكل ثوما، أو بصلا، أو كراثا، أو غيرها مما له رائحة كريهة، وبقيت رائحته أن يدخل المسجد من غير ضرورة؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك، منها حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٤٤٦/٢): كتاب الصلاة: باب المسلم يبيت في المسجد.

يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم، وفى رواية مسلم: «مساجدنا»<sup>(٢)</sup>، وعن أنس قال النبى ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَا وَلَا يُصَلِّينَ مَعَنَا»<sup>(٣)</sup> رواه البخارى ومسلم، وعن جابر قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا، أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا، أَوْ فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا»<sup>(٤)</sup> رواه البخارى ومسلم، وفى رواية لمسلم: «مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكَرَاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ»<sup>(٥)</sup>، وعن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضى الله عنه - : «أَنَّهُ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: ثُمَّ إِنَّكُمْ - أَيُّهَا النَّاسُ - تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ: هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيَمِثَّهُمَا طَبْحًا»<sup>(٦)</sup> رواه مسلم.

فرع: لا يحرم إخراج الريح من الدبر فى المسجد، لكن الأولى اجتنابه؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ»، والله أعلم.

الثامنة: ثبت فى الصحيحين عن أنس - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا»<sup>(٧)</sup>، وستأتى المسألة - إن شاء الله تعالى - بفروعها حيث ذكرها المصنف فى آخر باب ما يفسد الصلاة.

التاسعة: يحرم البول والفضد والحجامة فى المسجد فى غير إناء، ويكره الفصد والحجامة فيه فى إناء، ولا يحرم.

وفى تحريم البول فى إناء المسجد وجهان: أصحهما: يحرم، وقد سبقت

(١) أخرجه البخارى (٦١٠/٢): كتاب الأذان: باب ما جاء فى الثوم النىء والبصل والكراث، رقم (٨٥٣)، ومسلم (٣٩٣/١): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب نهى من أكل ثومًا أو بصلًا أو كراثًا أو نحوها، رقم (٥٦١/٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٤/١)، رقم (٥٦١/٦٩).

(٣) أخرجه البخارى (٦١٠/٢): كتاب الأذان: باب ما جاء فى الثوم النىء والبصل والكراث، رقم (٨٥٦)، ومسلم (٣٩٤/١): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب نهى من أكل ثومًا أو بصلًا أو كراثًا أو نحوها، رقم (٥٦٢/٧٠).

(٤) أخرجه البخارى (٦١٠/٢)، رقم (٨٥٥)، فى الموضع السابق، ومسلم (٣٩٤/١)، رقم (٥٦٤/٧٣)، فى الموضع السابق.

(٥) أخرجه مسلم (٣٩٤/١)، رقم (٥٦٤/٧٢).

(٦) أخرجه مسلم (٣٩٦/١)، رقم (٥٦٧/٧٨).

(٧) سيأتى فى الموضع المشار إليه إن شاء الله.

## المسألة في باب الاستطابة.

قال صاحب التتمة وغيره: ويحرم إدخال النجاسة إلى المسجد.  
فأما من على بدنه نجاسة أو به جرح فإن خاف تلويث المسجد حرم عليه دخوله،  
وإن أمن لم يحرم، قال المتولى: هو كالمحدث، ودليل هذه المسائل حديث أنس -  
رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا  
الْبَوْلِ وَلَا الْقَدَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup> أو كما قال رسول الله ﷺ رواه  
مسلم.

العاشرة: قال الصيمري وصاحب البيان: يكره غرس الشجر في المسجد، ويكره  
حفر البئر فيه، قالوا: لأنه بناء في مال غيره، وللإمام قلع ما غرس فيه.  
الحادية عشرة: تكره الخصومة في المسجد ورفع الصوت فيه ونشد الضالة، وكذا  
البيع والشراء والإجارة ونحوها من العقود، هذا هو الصحيح المشهور.  
وللشافعي قول ضعيف أنه لا يكره البيع والشراء.

وسأذكر المسألة مبسطة في آخر كتاب الاعتكاف حيث ذكرها المصنف  
والشافعي والأصحاب إن شاء الله تعالى.

ودليل هذه المسائل حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ  
يقول: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ  
الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

وفي رواية الترمذي: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ

(١) هو جزء من قصة الأعرابي الذي بال في المسجد وأخرجه بهذا اللفظ مسلم (١/٢٣٦ -

٢٣٧): كتاب الطهارة: باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في  
المسجد، وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها، رقم (١٠٠/٢٨٥).

(٢) رواه مسلم (٣/٥٩ - نووي) كتاب المساجد: باب النهي عن إنشاد الضالة في المسجد  
(٥٦٨).

وأبو داود (١/١٨٢) كتاب الصلاة: باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد (٤٧٣)،  
وابن ماجه (١/٢٥٢) كتاب المساجد والجماعات: باب النهي عن إنشاد الضوال في  
المسجد (٧٦٧)، والبيهقي في السنن (٢/٤٤٧، ٢/١٩٦، ١٠/١٠٢)، وأحمد في  
مسنده (٢/٤٢٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/٢٧٣) (١٣٠٢)، وابن حبان في  
صحيحه (٤/٥٢٩) (١٦٥١)، وأبو عوانة في مسنده (١/٤٠٦).

تَجَارَتِكَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَتَشَدُّ ضَالَّةً فَقُولُوا: لَا رَدَّ لِلَّهِ عَلَيْكَ ضَالَّتَكَ»<sup>(١)</sup>.  
قال الترمذی: حديث حسن.

وعن بريدة - رضى الله عنه - : «أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَخْمَرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا وَجَدْتَ إِنَّمَا بُنِيتَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيتَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>  
رواه مسلم.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ تُشَدَّ فِيهِ ضَالَّةٌ وَأَنْ يُنَشَدَ فِيهِ شَيْعَرٌ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود والترمذی والنسائي، قال الترمذی: حديث حسن.

وعن السائب بن يزيد قال: «كنت في المسجد فحصبني رجل فنظرت فإذا عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - فقال: اذهب فأنتي بهذين فجئت بهما فقال: من أين أنتما؟ فقالا من أهل الطائف، فقال: لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ»<sup>(٤)</sup> رواه البخارى، والله أعلم.

فرع: لا بأس بأن يعطى السائل في المسجد شيئاً؛ لحديث عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ

(١) أخرجه الترمذی (٦١٠/٣، ٦١١) كتاب البيوع: باب النهى عن البيع في المسجد رقم (١٣٢١)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٧٦)، ورواه الدارمي (٣٢٦/١) كتاب الصلاة: باب النهى عن استنشاد الضالة في المسجد، والبيهقي (٤٤٧/٢)، وابن خزيمة (٢٧٤/٢) (١٣٠٥)، وابن حبان (٥٢٨/٤) (١٦٥٠)، والحاكم في المستدرک (٥٦/٢) وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وابن الجارود في المستقى (٥٦٢)، وقال الترمذی: «حسن غريب»،

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٧/١): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب النهى عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد، رقم (٥٦٩/٨٠)، والبيهقي (٤٤٧/٢): كتاب الصلاة: باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد وغير ذلك مما لا يليق بالمسجد.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٣/١): كتاب الصلاة: باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، رقم (١٠٧٩)، والترمذی (١٣٩/٢): كتاب الصلاة: باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة، رقم (٣٢٢)، والنسائي (٤٧/٢ - ٤٨): كتاب المساجد: باب النهى عن البيع والشراء في المسجد، وعن التحلق قبل صلاة الجمعة، وابن ماجه (٣٥٩/١): كتاب إقامة الصلاة: باب ما جاء في التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، رقم (١١٣٣)، وأحمد (١٧٩، ٢١٢).

(٤) أخرجه البخارى (١٣٦/٢): كتاب الصلاة: باب رفع الصوت في المساجد، رقم (٤٧٠)، والبغوى في شرح السنة (١٢٧/٢): كتاب الصلاة: باب كراهية البيع والشراء في المسجد.

الْيَوْمَ مَسْكِينًا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا أَنَا بِسَائِلٍ يَسْأَلُ فَوَجَدْتُ كِسْرَةً خُبِزَ فِي يَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَأَخَذْتُهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود بإسناد جيد.

الثانية عشرة: قال المتولى وغيره: يكره إدخال البهائم والمجانين والصبيان الذين لا يميزون المسجد؛ لأنه لا يؤمن تلويثهم إياه.

ولا يحرم ذلك؛ لأنه ثبت في الصحيحين: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى حَامِلًا أُمَامَةً بِنْتُ زَيْتَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup> - وَطَافَ عَلَى بَعِيرِهِ»<sup>(٣)</sup>، ولا ينفي هذا الكراهة؛ لأنه ﷺ فعله لبيان الجواز فيكون حيثئذ أفضل في حقه فإن البيان واجب، وقد سبق نظير هذا في الوضوء مرة مرة.

الثالثة عشرة: يكره أن يجعل المسجد مقعدا لحرفة كالخياطة ونحوها؛ لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة، فأما من ينسخ فيه شيئا من العلم أو اتفق قعوده فيه فخطأ ثوبا، ولم يجعله مقعدا للخياطة فلا بأس به.

الرابعة عشرة: يجوز الاستلقاء في المسجد على القفا ووضع إحدى الرجلين على الأخرى وتشبيك الأصابع ونحو ذلك. ثبت في صحيح البخاري ومسلم أن النبي ﷺ فعل ذلك كله<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٤/١): كتاب الزكاة: باب المسألة في المساجد، رقم (١٦٧٠).

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٢/٣) كتاب الحج: باب استلام الركن بالمحجن حديث (١٦٠٧) ومسلم (٩٢٦/٢) كتاب الحج: باب جواز الطواف على بعير وغيره حديث (١٢٧٢/٢٥٣) وأبو داود (٥٧٨/١) كتاب المناسك: باب الطواف الواجب حديث (١٨٧٧) والنسائي (٥/٢٣٣) كتاب مناسك الحج: باب استلام الركن بالمحجن حديث (٢٩٥٤) وابن ماجه (٢/٩٨٣) كتاب المناسك: باب من استلم الركن بمحجنه حديث (٢٩٤٨) وابن الجارود في المنتقى. رقم (٤٦٣) وابن خزيمة (٢٤٠/٤) رقم (٢٧٨٠) والبيهقي (٩٩/٥) كتاب الحج، والبغوي في «شرح السنة» (٧٠/٤) كلهم من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت على راحلته واستلم الركن بمحجنه. وللحديث شاهد من حديث أبي الطفيل.

أخرجه مسلم (٩٢٦/٢) كتاب الحج: باب جواز الطواف على بعير وغيره حديث (١٢٧٥/٢٥٧) وأحمد (٤٥٤/٥) وابن خزيمة (٢٤١/٤) والبيهقي (٩٩/٥) والبغوي في «شرح السنة» (٧٠/٤) من طريق معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف حول البيت على بعير ويستلم الحجر بمحجنه.

(٤) أما الاستلقاء في المسجد: فرواه البخاري (١٣٩/٢)، (١٤٠): كتاب الصلاة: باب الاستلقاء في المسجد، ومد الرجل، رقم (٥٧٤)، ومسلم (٣/١٦٦٢): كتاب اللباس والزينة: باب =



الخامسة عشرة: يستحب عقد حلق العلم في المساجد وذكر المواعظ والرفائق ونحوها، والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة.

فروع: يجوز التحدث بالحديث المباح في المسجد وبأمر الدنيا وغيرها من المباحات، وإن حصل فيه ضحك ونحوه ما دام مباحاً؛ لحديث جابر بن سمرة - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الصُّبْحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَامَ، قَالَ: وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ فَيُضْحَكُونَ وَيَتَبَسَّمُونَ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

السادسة عشرة: لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان مدحاً للنبوة أو الإسلام أو كان حكمة أو في مكارم الأخلاق أو الزهد ونحو ذلك من أنواع الخير، فأما ما فيه شيء مذموم كهجو مسلم أو صفة الخمر أو ذكر النساء أو المرد أو مدح ظالم أو افتخار منهى عنه، أو غير ذلك فحرام؛ لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة. فمما يحتج به للنوع الأول حديث سعيد بن المسيب قال: «مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الْمَسْجِدِ وَحَسَّانُ يُنْشِدُ الشُّعْرَ فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ أَتَشِدُّ فِيهِ وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

= في إباحة الاستلقاء، ووضع إحدى الرجلين على الأخرى، رقم (٢١٠٠/٧٥)، وأحمد (٤/٣٨)، وأبو داود (٤/٢٦٧): كتاب الأدب: باب في الرجل يضع إحدى رجله على الأخرى، رقم (٤٨٦٦)، والنسائي (٢/٥٠)، والترمذي (٤/٤٧٤): أبواب الأدب، باب ما جاء في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقيًا، رقم (٢٧٦٥)، وابن حبان (٥٥٥٢)، والبيهقي (٢/٢٢٤)، من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري أنه رأى النبي ﷺ مستلقيًا في المسجد، واضعًا إحدى رجله على الأخرى.

وأما تشبيك الأصابع؛ فأخرجه البخاري (٢/١٤٢): كتاب الصلاة: باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٧٨، ٤٧٩) وبرقم (٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢)، ومسلم (٨٨٨/٢)، كتاب الحج: باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨/١٤٧) وأخرجه النسائي (٢/٤٩، ٥٠): كتاب المساجد: باب تشبيك الأصابع في المسجد، وأبو داود (١/٥٨٥): كتاب المناسك: باب صفة حجة النبي ﷺ، رقم (١٩٠٥)، وابن ماجه (٢/١٠٢٢): كتاب المناسك: باب حجة رسول الله ﷺ، رقم (٣٠٧٤)، وأحمد (٣/٣٢). (١) أخرجه مسلم (١/٤٦٣): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وفضل المساجد، رقم (٦٧٠/٢٨٦)، وأخرجه أبو داود مختصرًا (١/٤١٣): كتاب الصلاة: باب صلاة الضحى، رقم (١٢٩٤)، والنسائي (٣/٨٠، ٨١): كتاب السهو: باب قعود الإمام في مصلاه بعد التسليم.

أَجِبَ عَنِّي اللَّهُمَّ أَيُّدُهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ؟ قَالَ نَعَمْ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم.  
ومما يحتج به للنوع الثانى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى  
ﷺ: «نَهَى عَنْ تَنَاشُدِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٢)</sup> حديث حسن، رواه النسائى بإسناد  
حسن. ١

السابعة عشرة: يسكن كس المسجد وتنظيفه وإزالة ما يرى فيه من نخامة أو بصاق  
أو نحو ذلك، ثبت فى الصحيحين عن أنس رضى الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَاقًا  
فِي الْمَسْجِدِ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ»<sup>(٣)</sup>، وفى الصحيح أحاديث كثيرة فى هذا، وهو مجمع  
عليه.

الثامنة عشرة: من البدع المنكرة ما يفعل فى كثير من البلدان من إيقاد القناديل  
الكثيرة العظيمة السرف فى ليال معروفة من السنة قليلة نصف شعبان، فيحصل  
بسبب ذلك مفسدات كثيرة منها مضاهاة المجوس فى الاعتناء بالنار والإكثار منها،  
ومنها إضاعة المال فى غير وجهه، ومنها ما يترتب على ذلك فى كثير من المساجد  
من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعبهم، ورفع أصواتهم، وامتهانهم المساجد  
وانتهاك حرمتها وحصول أوساخ فيها، وغير ذلك من المفسدات التى يجب صيانة  
المسجد من أفرادها.

التاسعة عشرة: السنة لمن دخل المسجد ومعه سلاح أن يمسك على حده كنصل  
السهم وسانن الرمح ونحوه؛ لحديث جابر - رضى الله عنه - أن رجلا مر بسهام فى  
المسجد فقال له رسول الله ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا»<sup>(٤)</sup> رواه البخارى ومسلم.

(١) أخرجه البخارى (١١٩/٢): كتاب الصلاة: باب الشعر فى المسجد، رقم (٤٥٣)، وفى  
(٤٤٨/٦): كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة - عليهم السلام - رقم (٣٢١٢)، ومسلم  
(١٩٣٣/٤)، كتاب فضائل الصحابة: باب فضل حسان...، رقم (٢٤٨٥/٥١)، والبقوى  
(١٢٧/٢): كتاب الصلاة: باب كراهية البيع والشراء فى المسجد.

(٢) تقدم تخريجه، وهو عند النسائى (٤٧/٢ - ٤٨).

(٣) أخرجه البخارى (٦٧/٢): كتاب الصلاة: باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم  
(٤٠٥)، و (٧٤/٢): كتاب الصلاة: باب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه، رقم (٤١٧)،  
ومسلم بنحوه (٣٩٠/١): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب النهى عن البصاق فى  
المسجد، فى الصلاة وغيرها، رقم (٥٥، ٥٥٢/٥٦)، وأخرجه أحمد (٣/ ١٠٩، ١٧٦)،  
والدارمى (٣٢٤/١): كتاب الصلاة: باب كراهية البزاق فى المسجد.

(٤) أخرجه البخارى (١١٨/٢): كتاب الصلاة: باب يأخذ بنصل النبل إذا مر فى المسجد، =

وعن أبي موسى - رضى الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ فَلْيُمْسِكْ أَوْ لْيَقْبِضْ عَلَى نَصَالِهَا بِكَفِّهِ أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا بِشَيْءٍ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم.

العشرون: السنة للقدام من سفر أن يبدأ بالمسجد فيصلى فيه ركعتين؛ لحديث كعب بن مالك - رضى الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup> رواه البخارى ومسلم.

الحادية والعشرون: ينبغي للجالس فى المسجد لانتظار صلاة أو اشتغال بعلم أو لشغل آخر أو لغير ذلك من طاعة ومباح أن ينوى الاعتكاف فإنه يصح عندنا، وإن قل زمانه.

الثانية والعشرون: قال الصيمرى وغيره من أصحابنا: لا بأس بإغلاق المسجد فى غير وقت الصلاة لصيانته أو لحفظ آلاته، هكذا قالوه، وهذا إذا خيف امتهانها، وضياح ما فيها، ولم يدع إلى فتحها حاجة، فأما إذا لم يخف من فتحها مفسدة ولا انتهاك حرمتها، وكان فى فتحها رفق بالناس، فالسنة فتحها؛ كما لم يغلق مسجد رسول الله ﷺ فى زمنه ولا بعده.

الثالثة والعشرون: يكره لداخل المسجد أن يجلس فيه حتى يصلى ركعتين، وستأتى المسألة بفروعها فى باب صلاة التطوع إن شاء الله تعالى.

الرابعة والعشرون: ينبغي للقاضى ألا يتخذ المسجد مجلسا للقضاء، فإن جلس

= رقم (٤٥١)، وفى (٥١٧/١٤): كتاب الفتن: باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، رقم (٧٠٧٣) ومسلم (٢٠١٨/٤): كتاب البر والصلة والآداب: باب أمر من مر بسلاح فى مسجد أو سوق أو غيرهما من المواضع الجامعة للناس، أن يمسك بنصالها، رقم (٢٦١٤/١٢٠).

(١) أخرجه البخارى (٥١٧/١٤): كتاب الفتن: باب: من حمل علينا السلاح فليس منا، رقم (٧٠٧٥)، ومسلم (٢٠١٩/٤): كتاب البر والصلة والآداب: باب أمر من مر بسلاح فى مسجد أو سوق أو غيرهما من المواضع الجامعة للناس أن يمسك بنصالها، رقم (١٢٣/٢٦١٥).

(٢) هو جزء من حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه لما تخلفوا فى غزوة تبوك. أخرجه البخارى (٢٤٣/٩): كتاب التفسير: «باب: وعلى الثلاثة الذين خلفوا...»، رقم (٤٦٧٧)، وأخرجه مسلم (٤٩٦/١): كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب استحباب الركعتين فى المسجد لمن قدم من سفر أول قدمه، رقم (٧١٦/٧٤)، مختصراً.

فيه لصلاة أو غيرها فانفتحت حكومة، فلا بأس بالقضاء فيها فيه، وستأتي المسألة مبسوطه في كتاب الأقضية إن شاء الله تعالى.

**الخامسة والعشرون:** يكره أن يتخذ على القبر مسجد للأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك، وأما حفر القبر في المسجد، فحرام شديد التحريم، وستأتي المسألة بفروعها الكثيرة - إن شاء الله تعالى - حيث ذكرها المصنف في آخر الجنائز.

**السادسة والعشرون:** حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد في وجوب صيانتة وتعظيم حرمانه، وكذا سطحه، والبئر التي فيه، وكذا رحبته، وقد نص الشافعي والأصحاب - رحمهم الله - على صحة الاعتكاف في رحبته وسطحه، وصحة صلاة المأموم فيهما مقتدياً بمن في المسجد.

**السابعة والعشرون:** السنة لمن أراد دخول المسجد أن يتفقد نعليه ويمسح ما فيهما من أذى قبل دخوله؛ لحديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا»<sup>(١)</sup> حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد صحيح.

**الثامنة والعشرون:** يكره الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلى إلا لعذر؛ لحديث أبي الشعثاء قال: «كُنَّا قُعُودًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه - فِي الْمَسْجِدِ فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرُهُ حَتَّى خَرَجَ مِنْ

(١) أخرجه أحمد (٢٠/٣)، والدارمي (٣٢٠/١): كتاب الصلاة: باب الصلاة في النعلين، وابن سعد (٤٨٠/١)، وأبو داود (٤٢٦/١ - ٤٢٧): كتاب الصلاة: باب في النعل، الحديث (٦٥٠)، والحاكم (٢٦٠/١): كتاب الصلاة والبيهقي (٤٠٢/٢) وابن خزيمة (٢/١٠٧): كتاب الصلاة: باب المصلى يصلى في نعليه... (١٠١٧)، وأبو يعلى (٤٠٩/٢) برقم (١١٩٤)، وأبو داود الطيالسي (٣٦٠)، وابن حبان (٣٦٠ - موارد).

وأخرجه ابن أبي شيبه (٤١٧/٢) كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن أبي نعيمة الأسدي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: «بينما رسول الله ﷺ يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: ما حملكم على إلقاء نعالكم؟ قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فآلقتنا نعالنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيهما قذراً، أو قال أذى. وقال إذا جاء أحدكم...» الحديث.

وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان فقد أخرجاه في صحيحيهما ولم يعللاه.

الْمَسْجِدِ؛ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> رواه مسلم.

التاسعة والعشرون: يستحب أن يقول عند دخوله المسجد: أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، باسم الله والحمد لله اللهم صل على آل محمد وعلى آل سيدنا محمد وسلم، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك. وإذا خرج من المسجد قال مثله إلا أنه يقول: وافتح لي أبواب فضلك، ويقدم رجله اليمنى في الدخول، واليسرى في الخروج، فأما تقديم اليمنى واليسرى فتقدم دليله في صفة الوضوء في فضل غسل اليدين.

وأما هذه الأذكار فقد جاءت بها أحاديث متفرقة، جمعتها في كتاب الأذكار بعضها في صحيح مسلم، ومعظمها في سنن أبي داود والنسائي، وقد أوضحتها في الأذكار، فإن طال عليه هذا كله فليقتصر على ما في مسلم: «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» <sup>(٢)</sup>.

الثلاثون: لا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسجد كحجر وحصاة وتراب وغيره. وقد سبق في هذه المسألة تحريم التيمم بتراب المسجد، ومثله الزيت والشمع الذي يسرج فيه، وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال بعض الرواة: أراه رفعه إلى النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْحَصَاةَ لَتَنَاشِدُ الَّذِي يُخْرِجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ» <sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٤٥٣/١): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، رقم (٦٥٥/٢٥٨)، وأبو داود (٢٠٣/١): كتاب الصلاة: باب الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٥٣٦٠)، والترمذي (٢٤٥/١): أبواب الصلاة: باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان، رقم (٢٠٤)، وابن ماجه (١/٢٤٢): كتاب الأذان والسنة فيها: باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج، رقم (٧٣٣)، والنسائي (٢٩/٢)، وأحمد (٤١٠/٢)، (٤١٦، ٤٧١، ٥٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤٩٤/١): كتاب صلاة المسافرين: باب ما يقول إذا دخل المسجد، رقم (٧١٣/٦٨)، الدارمي (٢٩٣/٢): كتاب الصلاة: باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج، وأحمد في المسند (٤٢٥/٥)، وأبو داود (١٢٦/١ - ١٢٧): كتاب الصلاة: باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد، رقم (٤٦٥)، وابن ماجه (١/٢٥٤): كتاب المساجد والجماعات: باب الدعاء عند دخوله المسجد، رقم (٧٧٢)، من حديث أبي أسيد وأبي حميد.

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٥/١): كتاب الصلاة: باب في حصي المسجد، رقم (٤٦٠)، وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (١٨٤/٢)، والبيهقي في شرح السنة (١٢١/٢)، رقم =

الحادية والثلاثون: يسن بناء المساجد وعمارتها وتعهدها وإصلاح ما تشعث منها؛ لحديث عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ تَعَالَى مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم.

ويجوز بناء المسجد فى موضع كان كنيسة وبيعة أو مقبرة درست إذا أصلح ترابها؛ فقد ثبت فى الصحيحين عن أنس: «أَنَّ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ فُنِشَتْ»<sup>(٢)</sup>.

وجاء فى الكُنَيْسَةِ وَالبَيْعَةِ أَحَادِيثٌ مِنْهَا حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ - رضى الله عنه -: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ أَهْلِ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَتْ طَوَاعِيَتُهُمْ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود بإسناد جيد.

فرع: يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه للأحاديث المشهورة، ولثلاث تشغل قلب

= (٤٧٩)، عن أبى هريرة.

(١) الحديث متفق عليه عن عثمان بن عفان مرفوعاً «من بنى مسجداً لله بنى الله له فى الجنة مثله». رواه البخارى (٦٤٨/١) فى الصلاة، باب من بنى مسجداً (٤٥٠)، ومسلم (١/٣٧٨) فى المساجد، باب فضل بناء المساجد (٥٣٣/٢٤)، (٢٥٠/٢٥)، و (٢٢٨٧/٤)، فى الزهد، باب فضل بناء المساجد (٤٣ - ٥٣٣/٤٤)، والترمذى (١٣٤/٢) فى أبواب الصلاة، باب ما جاء فى فضل ببناء المسجد (٣١٨)، وابن ماجه (٢٤٣/١) فى المساجد باب من بنى لله مسجداً (٧٣٦)، وأحمد (٢٧٠/١) وأبو عوانة (٣٩٠/١)، وابن أبى شيبه فى المصنف (٣١٠/١)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٤٨٦/١) وابن خزيمة (١٢٩١)، وابن حبان (١٦٠٩ - صحيحه) والبغوى فى شرح السنة (١١١/٢) (٤٦٣).

وقال الحافظ فى الفتح: (٦٤٩/١) قوله: «من بنى مسجداً» التنكير فيه للشروع. فدخل فيه الكبير والصغير. ووقع فى رواية أنس عند الترمذى «صغيراً أو كبيراً» وزاد ابن أبى شيبه فى حديث الباب من وجه آخر عن عثمان: ولو كمحفص قطاة وهذه الزيادة أيضاً عن ابن حبان والبزار من حديث أبى ذر. وعند أبى مسلم الكجى من حديث ابن عباس. وعند الطبرانى فى الأوسط من حديث أنس وابن عمر. وعند أبى نعيم فى الحلية من حديث أبى بكر الصديق. ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ «كمحفص قطاة أو أصغر». وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة لأن المكان الذى تفحص القطاة عنه لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا ما يفى مقداره للصلاة فيه. اهـ.

(٢) أخرجه البخارى (٨٨/٢): كتاب الصلاة: باب هل تنبش قبور مشركى الجاهلية، ويتخذ مكانها مسجداً؟ رقم (٤٢٨)، ومسلم (٣٧٣/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب بناء مسجد النبى ﷺ، رقم (٥٢٤/٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٦/١): كتاب الصلاة: باب فى بناء المساجد، رقم (٤٥٠)، وابن ماجه (٢٤٥/١)، كتاب المساجد والجماعات: باب أين يجوز بناء المساجد رقم (٧٤٣).

المصلى، وفي سنن البيهقي عن أنس عن النبي ﷺ: «ابْنُوا الْمَسَاجِدَ وَاتَّخِذُوهَا جَمًّا»<sup>(١)</sup> وعن ابن عمر: «نَهَانَا أَوْ نُهَيْتَا أَنْ نُصَلِّيَ فِي مَسْجِدٍ مُشْرِفٍ»<sup>(٢)</sup>، قال أبو عبيد: الجم التي لا شرف لها.

الثانية والثلاثون: في فضل المساجد: في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَسَاجِدُهَا، وَأَبْعَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا»<sup>(٣)</sup>، والأحاديث في فضلها كثيرة.

ولا بأس أن يقال مسجد فلان ومسجد بنى فلان على سبيل التعريف.

الثالثة والثلاثون: المصلى المتخذ للعيد وغيره، الذي ليس بمسجد لا يحرم المكث فيه على الجنب والحائض على المذهب.

وبه قطع الجمهور، وذكر الدارمي فيه وجهين وأجراهما في منع الكافر من دخوله بغير إذن، ذكره في باب صلاة العيد، وقد يحتج له بحديث أم عطية في الصحيحين: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْحَيَّضَ أَنْ يَحْضُرْنَ يَوْمَ الْعِيدِ وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى»<sup>(٤)</sup>، ويجاب عنه: بأنهم أمرن باعتزاله ليتسع على غيرهن وليتميزن، والله أعلم.

\* \* \*

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٣٩/٢): كتاب الصلاة: باب في كيفية بناء المساجد.

(٢) أخرجه البيهقي في الموضع السابق (٤٣٩/٢).

(٣) أخرجه مسلم (٤٦٤/١): كتاب المساجد: باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد، رقم (٦٧١/٢٨٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٩/٢): كتاب فضائل المساجد وبنائها وتعظيمها: باب فضل المساجد وهي أحب البلاد إلى الله، رقم (١٢٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٥/٣): كتاب الصلاة: باب فضل المساجد وفضل عمارتها بالصلاة فيها وانتظار الصلاة فيها، والبخاري في شرح السنة (١١٠/٢) رقم (٤٦١).

(٤) أخرجه البخاري (٤٦٣/٢) كتاب: العيدين، باب: خروج النساء إلى المصلى، الحديث (٩٧٤)، ومسلم (٦٠٦/٢) كتاب: صلاة العيدين، باب: إباحة خروج النساء في العيدين، الحديث (٨٩٠/١٢)، وأبو داود (٦٧٦، ٦٧٥/١)، باب خروج النساء في العيد، الحديث (١١٣٦)، والترمذي (٢٥/٢) كتاب: العيدين، باب: خروج النساء في العيدين، الحديث (٥٣٧)، والنسائي (١٨٠/٣) كتاب: صلاة العيدين، باب: خروج العواتق وذوات الخدور =

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب في صفة الغسل

إذا أراد الرجل أن يغتسل من الجنابة فإنه يسمى الله تعالى وينوى الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة أمر لا يستباح إلا بالغسل، كقراءة القرآن والجلوس في المسجد، ويغسل كفيه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في الإناء، ثم يغسل ما على فرجه من الأذى، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يدخل أصابعه العشر في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته، ثم يحثي على رأسه ثلاث حثيات، ثم يفيض الماء على سائر جسده ويمر يديه على ما قدر عليه من بدنه، ثم يتحول من مكانه، ثم يغسل قدميه؛ لأن عائشة وميمونة - رضي الله عنهما - وصفتا غسل رسول الله ﷺ نحو ذلك.

والواجب من ذلك ثلاثة أشياء: النية، وإزالة النجاسة - إن كانت - وإفاضة الماء على البشرة الظاهرة وما عليها من الشعر حتى يصل الماء إلى ما تحته، وما زاد على ذلك سنة؛ لما روى جبير بن مطعم - رضي الله عنه - قال: «تَذَاكَرْنَا الْغُسْلَ مِنْ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَا أَنَا فَيَكْفِينِي أَنْ أَصْبَّ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا ثُمَّ أُفِيضُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي».

الشرح: حديثا عائشة وميمونة صحيحان، رواهما البخاري ومسلم في صحيحهما مفرقين<sup>(١)</sup>، وفيهما مخالفة يسيرة في الألفاظ، وحديث جبير بن

= في العيدين، وابن ماجه (٤١٤/١) كتاب: إقامة الصلاة، باب: خروج النساء في العيدين، الحديث (١٣٠٨)، وأحمد (٨٤/٥) وابن الجارود في المتقى رقم (١٠٥)، والبيهقي (٣/٣٠٥) كتاب: صلاة العيدين، من طرق عن محمد بن سيرين، عن أم عطية قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى، العواتق والحيض وذوات الخدور. وأخرجه البخاري (٤٦١/٢) كتاب: العيدين، باب: التكبير أيام منى، حديث (٩٧١) ومسلم (٢/٦٠٥ - ٦٠٦) كتاب: صلاة العيدين، باب: إباحة خروج النساء في العيدين، وأبو داود (٦٧٦/١) كتاب: الصلاة، باب: خروج النساء في العيد، حديث (١١٣٨) والنسائي (٣/١٨٠) كتاب: صلاة العيدين، باب: خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين، والترمذي (٥٤٠) وأحمد (٤٨/٥) والحميدي (٣٦٢) وابن خزيمة (٢/٣٦٠ - ٣٦١) كلهم من طريق حفصة بنت سيرين عن أم عطية.

(١) أما حديث عائشة: أخرجه مالك (٤٤/١)، كتاب: الطهارة، باب: العمل في غسل الجنابة،

الحديث (٦٧)، والبخاري (٥٢/٦) كتاب: الغسل، باب: الوضوء قبل الغسل، الحديث =



مطعم رواه أحمد بن حنبل في مسنده بإسناده الصحيح كما ذكره المصنف، ورواه البخاري ومسلم في صحيحيهما مختصرا، ولفظه فيهما: «أما أنا فأفيض على رأسي ثلاث مرات»<sup>(١)</sup>؛ فعلى هذا لا دلالة فيه لمسألة الكتاب، وعلى رواية أحمد وجه الدلالة ظاهر، وقد جاء في الصحيحين في حديثي عائشة وميمونة الاقتصار على إفاضة الماء، وقوله: «يحتى ثلاث حثيات» صحيح، يقال: حثيت أحتى حثيا وحثيات وحثوت أحتو حثوا وحثوات لغتان فصيحتان<sup>(٢)</sup>، وسائر جسده أى باقيه، وجبير بن مطعم بضم الميم وكسر العين وهذا لا خلاف فيه، وإنما نبهت على كسر العين مع أنه ظاهر لأنى رأيت بعض من جمع فى ألفاظ الفقه قال يقال: بفتح العين، وهذا غلط لا شك فيه ولا خلاف، وكنية جبير أبو محمد، أسلم سنة سبع، وقيل:

= (٢٤٨)، وفى، باب: تحليل الشعر، الحديث (٢٧٢)، وأحمد (٥٢/٦)، ومسلم (١/٢٥٣) كتاب: الحيض، باب: صفة غسل الجنابة، الحديث (٣١٦/٣٥)، وأبو داود (١/١٦٧ - ١٦٨) كتاب: الطهارة، باب: فى الغسل من الجنابة، الحديث (٢٤٢)، والترمذى (١/١٧٤)، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الغسل من الجنابة الحديث (١٠٤)، والنسائى (١/٢٠٥) كتاب: الغسل والتيمم، باب: الابتداء بالوضوء فى غسل الجنابة، وابن ماجه (١/١٩٠) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الغسل من الجنابة، الحديث (٥٧٤)، والدارمى (١/١٩١) كتاب: الطهارة، باب: فى الغسل من الجنابة، والشافعى فى الأم (١/٤٠)، باب: كيف الغسل، وفى المسند (١/٣٩) كتاب: الطهارة، باب: فى أحكام الغسل، حديث (١١٠)، وعبد الرزاق (١/٢٦٠ - ٢٦١) رقم (٩٩٧)، والحميدى (١/٨٨) رقم (١٦٣)، وأبو يعلى (٧/٤٠٥ - ٤٠٦)

رقم (٤٤٣٠)، والبيهقى (١/١٧٥) كتاب: الطهارة، باب: تحليل أصول الشعر بالماء والبغوى فى شرح السنة (١/٣٤٠ - ٣٤١) كلهم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه فى أصول الشعر ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات ثم يفيض الماء على جلده كله».

وحديث ميمونة: تقدم.

(١) أخرجه أحمد (٤/٨١، ٨٤، ٨٥)، والبخاري (١/٤٨٩): كتاب الغسل: باب من أفاض على رأسه ثلاثاً، رقم (٢٥٤)، ومسلم (١/٢٥٨): كتاب الحيض: باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً، رقم (٣٢٧/٥٤)، وأخرجه أبو داود (١/١١٢): كتاب الطهارة: باب فى الغسل من الجنابة، رقم (٢٣٩)، والنسائى (١/١٣٥): كتاب الطهارة: باب ذكر ما يكفى الجنب من إفاضة الماء على رأسه، وابن ماجه (١/١٩٠): كتاب الطهارة وسننها: باب فى الغسل من الجنابة، رقم (٥٧٥)، من حديث جبير بن مطعم، به.

(٢) ينظر اللسان (حتى).

ثمان، وكان من سادات قریش وحلمائهم، توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين رضى الله عنه<sup>(١)</sup>.

**أما أحكام الفصل:** فإذا أراد الرجل الغسل من الجنابة سمي الله تعالى، وصفة التسمية كما تقدم فى الوضوء: بسم الله، فإذا زاد «الرحمن الرحيم» جاز، ولا يقصد بها القرآن، وهذا الذى ذكرناه من استحباب التسمية هو المذهب الصحيح؛ وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه القاضى حسين والمتولى وغيرهما أنه لا يستحب التسمية للجنب، وهذا ضعيف؛ لأن التسمية ذكر، ولا يكون قرآناً إلا بالقصد كما سبق فى الباب الماضى، ولم يذكر الشافعى فى المختصر والأمر والبويطى التسمية، وكذا لم يذكرها المصنف فى التنبية والغزالي فى كتبه؛ فيحتمل أنهم استغنوا بقولهم: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة؛ لأن وضوء الصلاة يسمى فى أوله.

وينوى الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة ما لا يستباح إلا بالغسل كالصلاة والقراءة والمكث فى المسجد، فإن نوى لما يباح بلا غسل فإن كان مما لا يندب له الغسل، كلبس ثوب ونحوه لم يصح غسله عن الجنابة، وإن كان مما يستحب له الغسل كالمرور فى المسجد والوقوف بعرفة ونحوه ففيه الوجهان فى نظيره فى الوضوء، أصحهما: لا يجزئه، وقد تقدم فى باب نية الوضوء بيان صفة النية ومحلها وهو القلب، ووقتها وهو أن واجبه عند أول إفاضة الماء على جزء من بدنه، ويستحب استدامتها إلى الفراغ ويستحب أن يبتدئ بالنية مع التسمية.

فإن لم ينو إلا عند إفاضة الماء أجزأه، ولا يثاب على ما قبلها من التسمية وغيرها على المذهب. وقال الماوردى: فى ثوابه وجهان، وقد سبق مثله فى الوضوء. ولو نوت المغتسلة من انقطاع الحيض استباحة وطء الزوج ففى صحة غسلها ثلاثة أوجه سبقت فى باب نية الوضوء.

وأما صفة الغسل فهى كما ذكرها المصنف باتفاق الأصحاب، ودليلها الحديث، إلا أن أصحابنا الخراسانيين نقلوا للشافعى قولين فى هذا الوضوء: أحدهما: أنه يكمله كله بغسل الرجلين، وهذا هو الأصح، وبه قطع العراقيون.

(١) ينظر: تهذيب الكمال (١/١٨٥)، تهذيب التهذيب (٢/٦٣)، الكاشف (١/١٨٠)، أسد الغابة (١/٣٢٢)، الإصابة (١/٤٦٢)، البداية والنهاية (٨/٤٦، ٦٧).

والثاني: أنه يؤخر غسل الرجلين، ونقله بعضهم عن نصه في البويطى، وكذا رأيتُه أنا في البويطى صريحا، وهذان القولان إنما هما في الأفضل، وإلا فكيف فعل حصل الوضوء. وقد ثبت الأمران في الصحيح من فعل رسول الله ﷺ ففي روايات عائشة: «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ أَقَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، وظاهر هذا أنه أكمل الوضوء بغسل الرجلين.

وفى أكثر روايات ميمونة أنه ﷺ: «تَوَضَّأَ ثُمَّ أَقَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، وفى رِوَايَةٍ لَهَا لِلْبُخَارِيِّ: «تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ قَدَمَيْهِ ثُمَّ أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ نَحَّى قَدَمَيْهِ فَغَسَلَهُمَا»<sup>(٣)</sup>، وهذه الرواية صريحة فى تأخير القدمين؛ فعلى القول الضعيف تتأول روايات عائشة وأكثر روايات ميمونة، على أن المراد بوضوء الصلاة أكثره، وهو ما سوى الرجلين كما بيته ميمونة، فهذه الرواية صريحة والباقي محتمل للتأويل فيجمع بينهما بما ذكرناه، وعلى القول الصحيح المشهور يجمع بينهما بأن الغالب من أحواله، والعادة المعروفة له ﷺ إكمال الوضوء، وبين الجواز فى بعض الأوقات بتأخير القدمين كما توضع ثلاثا ثلاثا فى معظم الأوقات، وبين الجواز بمرّة مرة فى بعضها.

وعلى هذا إنما غسل القدمين بعد الفراغ للتنظيف.

قال أصحابنا: وسواء قدم الوضوء كله أو بعضه، أو أخره أو فعله فى أثناء الغسل فهو محصل سنة الغسل، ولكن الأفضل تقديمه، ولم يذكر الجمهور ماذا ينوى بهذا الوضوء.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله - : لم أجد فى مختصر ولا مبسوط تعرضا لكيفية نية هذا الوضوء إلا لمحمد بن عقيل الشهرزورى فقال: يتوضأ بنية الغسل، قال: إن كان جنبا من غير حدث أصغر فهو كما قال، وإن كان جنبا محدثا كما هو الغالب فينبغى أن ينوى بوضوئه هذا رفع الحدث الأصغر؛ لأننا إن أوجبنا الجمع بين الوضوء والغسل فظاهر؛ لأنه لا يشرع وضوءان، فيكون هذا هو

(١) تقدم تخريجه قريبا.

(٢) تقدم تخريجه قريبا.

(٣) السابق.

الواجب، وإن قلنا بالتداخل كان فيه خروج من الخلاف.  
وقال الرافعي - رحمه الله - فى مسألة من أحدث وأجنب: وإن قلنا يجب الوضوء وجب إفراده بالنية؛ لأنه عبادة مستقلة.  
وإن قلنا لا يجب لم يحتج إلى إفراده بالنية، وذكر صاحب البيان هذا الذى ذكره الرافعي احتمالا ولا خلاف أنه لا يشرع وضوءان، سواء كان جنبا محدثا أم جنبا فقط وسيأتى إيضاحه بدليله فى مسألة من أحدث وأجنب إن شاء الله تعالى.  
وأما قول المصنف: يغسل ما على فرجه من الأذى، فكذا قاله الشافعي والأصحاب، ومرادهم ما على القبل والدبر من نجاسة، كأثر الاستنجاء وغيره وما على القبل من منى ورطوبة فرج وغير ذلك؛ فالقذر يتناول الطاهر والنجس.  
ونقل الرافعي عن ابن كج وغيره وجهين فى أن المراد بالأذى النجاسة أم المستقذر كالمنى؟ والصحيح إرادتهما جميعا.

وأما قول المصنف: الواجب منه ثلاثة أشياء: أحدها إزالة النجاسة، فكذا قاله شيخه القاضي أبو الطيب والماوردي فى الإقناع، والمحاملى فى المقنع، وابن الصباغ، والجرجاني فى التحرير، والشاشي والشيخ نصر وآخرون، ولم يعد الأكثرون إزالة النجاسة من واجبات الغسل، وأنكر الرافعي وغيره جعلها من واجب الغسل.

قالوا: لأن الوضوء والغسل سواء، ولم يعد أحد إزالة النجاسة من أركان الوضوء، لكن يقال إزالة النجاسة شرط لصحة الوضوء والغسل، وشرط الشيء لا يعد منه كالطهارة وستر العورة لا يعدان من أركان الصلاة.

قلت: وكلام المصنف وموافقيه صحيح، ومرادهم لا يصح الغسل وتباح الصلاة به إلا بهذه الثلاثة، وهكذا يقال فى الوضوء.

وأما النية وإفاضة الماء على جميع البدن شعره وبشره فواجبان بلا خلاف، وسواء كان الشعر الذى على البشرة خفيفا أو كثيفا يجب إيصال الماء إلى جميعه وجميع البشرة تحته بلا خلاف، بخلاف الكثير فى الوضوء؛ لأن الوضوء متكرر فيشق غسل بشرة الكثيف؛ ولهذا وجب غسل جميع البدن فى الجنابة دون الحدث الأصغر، ودليل وجوب إيصال الماء إلى الشعر والبشرة جميعا ما سبق من حديث جبير بن

مطعم وغيره فى صفة غسل رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> وهو بيان للطهارة المأمور بها فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِئُوا﴾ [المائدة: ٦].

وأما حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ»<sup>(٢)</sup> فرواه أبو داود، ولكنه ضعيف، ضعفه الشافعى ويحيى بن معين والبخارى وأبو داود وغيرهم.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه أبو داود (١٧١/١ - ١٧٢) كتاب: الطهارة، باب: فى الغسل من الجنابة، الحديث (٢٤٨)، والترمذى (١٧٨/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، الحديث (١٠٦)، وابن ماجه (١٩٦/١) كتاب: الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة، الحديث (٥٩٧)، وابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال (٦١٢/٢) فى ترجمة الحارث ابن وجيه الراسبى، وأبو نعيم فى حلية الأولياء (٣٨٧/٢)، والبيهقى (١٧٥/١) كتاب: الطهارة، باب: تخليل أصول الشعر بالماء كلهم من حديث الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «إن تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر»، وفى لفظ: (فاغسلوا وأنقوا البشرة)، وقال أبو داود: «الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف»، وكذلك ضعفه الترمذى.

وقال البيهقى فى «معرفة السنن والآثار» (٤٣١/١ - ٤٣٢) كتاب: الطهارة، باب: إيصال الماء إلى أصول الشعر: (أنكره من أهل العلم بالحديث: البخارى، وأبو داود. وقال الشافعى: هذا الحديث ليس بثابت)، وقال أبو حاتم فى علل الحديث (٢٩/١): (وقال أبى: هذا منكر، والحارث ضعيف الحديث). اهـ.

والحارث بن وجيه، قال ابن معين وغيره: ليس بشيء. وضعفه أبو حاتم والنسائى وأبو داود والساجى والعقلى وابن حبان وغيرهم، وقال الحافظ: ضعيف.

ينظر: التقريب (١٤٥/١)، والتهذيب (١٦٢/٢).

وللحديث شواهد من حديث عائشة، وأبى أيوب. حديث عائشة:

أخرجه أحمد (١١٠/٦ - ١١١): ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك عن خصيف قال: حدثنى رجل منذ ستين سنة، عن عائشة قالت: أجمرت رأسى إجماراً شديدا فقال النبى ﷺ: «يا عائشة، أما علمت أن على كل شعرة جنابة»، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٢٧٧ / ١)، وأعله بجهالة الرجل الذى لم يسم.

وحديث أبى أيوب:

أخرجه ابن ماجه (١٩٦/١) كتاب: الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة، الحديث (٥٩٨) من حديث عتبة بن أبى حكيم: حدثنى طلحة بن نافع، حدثنى أبو أيوب الأنصارى، أن النبى ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، وأداء الأمانة - كفارة لما بينها قلت: وما أداء الأمانة؟ قال: غسل الجنابة؛ فإن تحت كل شعرة جنابة.» =

ويروى عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلا، ويروى موقوفا على أبي هريرة، وكذا المروى عن علي - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعِلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>. قال علي: فمن ثم عادت رأسى. وكان يجز شعره، فهو ضعيف أيضا، والله أعلم.

وأما قوله: وما زاد على ذلك سنة، فصحيح، وقد ترك من السنن أشياء. منها استصحاب النية إلى آخر الغسل، والابتداء بالأيمان، فيغسل شقه الأيمن ثم الأيسر، وهذا متفق على استحبابه، وكذا الابتداء بأعلى البدن، وأن يقول بعد فراغه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. صرح به المحاملى فى اللباب، والجرجاني، والرويانى فى الحلية، وآخرون، واستقبال القبلة وتكرار الغسل ثلاثا ثلاثا، وتقدم فى الوضوء مستحبات كثيرة أكثرها يدخل هنا، كترك الاستعانة والتنشيف وغير ذلك.

وأما موالاة الغسل فالمذهب أنها سنة، وقد تقدم بيانها فى باب صفة الوضوء. وأما تجديد الغسل ففيه وجهان: الصحيح: لا يستحب.

**والثانى:** يستحب، وسبق بيانه واضحا فى الزوائد فى آخر صفة الوضوء.

= قال البوصيرى فى الزوائد (١/٢٢٢): وهذا سند فيه مقال، طلحة بن نافع لم يسمع من أبى أيوب، قاله ابن أبى حاتم عن أبيه، وفيما قاله أبو حاتم نظراً؛ فإن طلحة بن نافع وإن وصفه الحاكم بالتدليس فقد صرح بالتحديث، وهو ثقة، وثقه النسائى، والبزار، وابن عدى، وأصحاب السنن الأربعة، وعتبة بن حكيم مختلف فيه. رواه أحمد بن منيع بإسناده ومثته.

(١) وحديث علي: عن النبي ﷺ قال: «مع كل شعرة جنابة»، ولذلك عادت شعر رأسى. أخرجه أبو داود الطيالسى ص (٢٥)، الحديث (١٥٧)، والدارمى (١/١٩٢) كتاب: الطهارة، باب: من ترك موضع شعرة من الجنابة، وأحمد (١/٩٤)، وأبو داود كتاب: الطهارة، باب: فى الغسل من الجنابة، الحديث (٢٤٩)، وابن ماجه (١/١٩٦) كتاب: الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة، الحديث (٥٩٩)، والبيهقى (١/١٧٥) كتاب: الطهارة، باب: تخليل أصول الشعر بالماء، وأبو نعيم فى حلية الأولياء (٤/٢٠٠) عن حماد، عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي، عن النبي ﷺ قال: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها ماء فعل الله - تعالى - به كذا وكذا من النار» قال علي - رضى الله عنه -: فمن ثم عادت شعر رأسى.

وكان يجز شعره، وعطاء بن السائب اختلط.

وقد سمع منه حماد حال الاختلاط كما فى ترجمة عطاء من التهذيب.

وينظر: التهذيب (٧/٢٠٣ - ٢٠٨).

فرع: المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور أنه يستحب إفاضة الماء على جميع البدن ثلاث مرات، وممن صرح به المحاملى فى المقنع واللباب، وسليم الرازى فى الكفاية، والقاضى حسين والفورانى وإمام الحرمين والمصنف فى التنبيه، والغزالى فى البسيط والوسيط والوجيز، والمتولى، والشيخ نصر فى كتبه الانتخاب والتهذيب والكافى، والرويانى فى الحلية، والشاشى فى العمد، والرافعى فى كتابيه، وآخرون يطول ذكرهم، وقد سبق فى باب صفة الوضوء فى مسألة تكرار مسح الرأس أن الشيخ أباً حامد نقل أن مذهب الشافعى أن تكرار الغسل مسنون. وقال إمام الحرمين: فحوى كلام الأصحاب استحباب إيصال الماء إلى كل موضع ثلاثاً؛ فإننا إذا رأينا ذلك فى الوضوء ومبناه على التخفيف فالغسل أولى. وكذا قال الغزالى فى البسيط، والمتولى وآخرون: إذا استحَب التكرار فى الوضوء فالغسل أولى.

قال المتولى والرافعى وآخرون: فإن كان ينغمس فى نهر انغمس ثلاث مرات، وشذ الماوردى عن الأصحاب فقال فى باب المياه: لا يستحب تكرار الغسل ثلاثاً. وهذا الذى انفرد به ضعيف متروك، وإنما بسطت هذا الكلام لأنى رأيت جماعة من أهل زماننا ينكرون على صاحبى التنبيه والوسيط استحبابهما التكرار فى الغسل، ويعدونه شذوذاً منهما، وهذا من الغباوة الظاهرة، ومكابرة الحس والتقول المتظاهرة.

فرع: مذهبنا أن ذلك الأعضاء فى الغسل وفى الوضوء سنة ليس بواجب، فلو أفاض الماء عليه فوصل به ولم يمسه بيديه أو انغمس فى ماء كثير أو وقف تحت ميزاب أو تحت المطر ناوياً فوصل شعره وبشره أجزأه وضوءه وغسله، وبه قال العلماء كافة إلا مالكا والمزنى فإنهما شرطاه فى صحة الغسل والوضوء.

واحتج لهما بأن الغسل هو إمرار اليد، ولا يقال لواقف فى المطر اغتسل.

قال المزنى: ولأن التيمم يشترط فيه إمرار اليد فكذا هنا.

واحتج أصحابنا بقوله ﷺ لأبى ذر - رضى الله عنه - : «فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسُهُ جِلْدَكَ»<sup>(١)</sup>، ولم يأمره بزيادة، وهو حديث صحيح سبق ذكره، وسنوضحه فى

(١) أخرجه الطيالسى (ص: ٦٦)، الحديث (٤٨٤)، وأحمد (١٤٦/٥، ١٤٧) وأبو داود (١/ =

موضعه فى التيمم - إن شاء الله تعالى - وله نظائر كثيرة من الحديث، ولأنه غسل فلا يجب إمرار اليد فيه كغسل الإناء من ولوغ الكلب.

وقولهم: «لا تسمى الإفاضة غسلا» ممنوع، وقول المزنى ممنوع أيضا؛ فإن المذهب الصحيح أن إمرار اليد لا يشترط فى التيمم، كما سنوضحه فى موضعه إن شاء الله تعالى.

فرع: الوضوء سنة فى الغسل، وليس بشرط ولا واجب، هذا مذهبننا، وبه قال العلماء كافة إلا ما حكى عن أبى ثور وداود أنهما شرطاه، كذا حكاه أصحابنا عنهما. ونقل ابن جرير الإجماع على أنه لا يجب، ودليله أن الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر وضوءا.

وقوله ﷺ لأم سلمة: «يَكْفِيكَ أَنْ تُفِيضِيَ عَلَيْكَ الْمَاءَ»<sup>(١)</sup>، وحديث جبير بن

= ٢٣٥ - ٢٣٦) كتاب: الطهارة، باب: الجنب يتيمم، الحديث (٣٣٢)، والترمذى (١/ ٢١١ - ٢١٢) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، الحديث (١٢٤)، والنسائى (١٧١/١) كتاب: الطهارة، باب: الصلوات يتيمم واحد، وليس عنده: «إذا وجد الماء فليمسه بشرته»، والدارقطنى (١٨٧/١) كتاب: الطهارة، باب: فى جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة، الحديث (٣) و (٤) و (٥) و (٦)، والحاكم (١٧٦/١ - ١٧٧) كتاب: الطهارة، والبيهقى (٢١٢/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم بالصعيد الطيب، ولفظه: «الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر حجج، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته».

وله شاهد من حديث أبى هريرة:

أخرجه البزار فى «كشف الأستار عن زوائد البزار» (١٥٧/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (٣١٠) والطبرانى فى الأوسط كما فى المجمع (٢٦٦/١) بلفظ: أن النبى ﷺ قال لأبى ذر: «يجزىك الصعيد ولو لم تجد الماء عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك».

وقال البزار: لا نعلمه يروى عن أبى هريرة إلا من هذا الوجه. وقال الهيثمى: ورجاله رجال الصحيح.

(١) أخرجه أحمد (٣١٥/٦)، ومسلم (٢٥٩/١) كتاب: الحيض، باب: حكم صفات المغتسلة، الحديث (٣٣٠/٥٨)، وأبو داود (١٣٧/١ - ١٧٤) كتاب: الطهارة، باب: فى المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، الحديث (٢٥١)، والترمذى (١٧٥/١ - ١٧٦) كتاب: الطهارة، باب: هل تنقض المرأة شعرها عند الغسل، الحديث (١٠٥)، والنسائى (١٣١/١) كتاب: الطهارة، باب: ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسالها من الجنابة، وابن ماجه (١٩٨/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى غسل النساء من الجنابة، الحديث (٦٠٣)، عنها قالت: «قلت: يا رسول الله، إنى امرأة أشد ضفر رأسى أفأنقضه لغسل



مطعم السابق فى الكتاب، «وَقَوْلُهُ ﷺ لِلَّذِي تَأَخَّرَ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَهُ فِي السَّفَرِ فِي قَضِيَّةِ الْمَرَاتَيْنِ، وَاعْتَذَرَ بِأَنَّهُ جُنُبٌ فَأَعْطَاهُ إِنَاءً وَقَالَ: «إِذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ»<sup>(١)</sup>، وحديث أبى ذر: «فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسُهُ جِلْدَكَ»<sup>(٢)</sup>، وكل هذه الأحاديث صحيحة معروفة، وغير ذلك من الأحاديث.

وأما وضوء النبى ﷺ فى غسله فمحمول على الاستحباب جمعا بين الأدلة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت امرأة تغتسل من الجنابة كان غسلها كفسل الرجل.

الشرح: هذا الذى قاله متفق عليه.

قال أصحابنا: فإن كانت بكرا لم يلزمها إيصال الماء إلى داخل فرجها، وإن كانت ثيبا وجب إيصاله إلى ما يظهر فى حال قعودها لقضاء الحاجة؛ لأنه صار فى حكم الظاهر، هكذا نص عليه الشافعى وجمهور الأصحاب، وحكى القاضى حسين والبعوى وجها ضعيفا أنه يجب على الثيب إيصاله إلى داخل فرجها بناء على نجاسته، ووجها أنه يجب فى غسل الحيض والنفاس لإزالة النجاسة ولا يجب فى الجنابة، وقطع إمام الحرمين بأنه لا يجب على الثيب إيصاله إلى ما وراء ملتقى الشفرين.

قال: لأننا إذا لم نوجب إيصال الماء إلى داخل الفم فهذا أولى. والصواب ما سبق عن الشافعى والأصحاب، وقد تقدمت المسألة فى باب الاستطابة، وهناك ذكرها الأكثرون، والله أعلم

= الجنابة؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تحثى على رأسك الماء ثلاث حثيات، ثم تفيض عليك الماء فتطهرين، أو قال: فإذا أنت قد طهرت.

وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

(١) أخرجه البخارى فى حديث طويل (٥٩٤/١، ٥٩٥): كتاب التيمم: باب الصعيد الطيب، وضوء المسلم يكفيه من الماء، رقم (٣٤٤)، ومسلم (٤٧٤/١ - ٤٧٦): كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب قضاء الصلاة الفاتئة واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٢/٣١٢)، وأخرجه أحمد (٤٣٤/٤)، والنسائى (١٧١/١)، وابن خزيمة رقم (١١٣)، ٢٧١، ٩٨٧، ٩٩٧)، من حديث عمران بن حصين، به.

(٢) تقدم تخريجه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن كان لها صفات فإن كان يصل الماء إليها من غير نقض لم يلزمها نقضها ؛ «لأنَّ أُمَّ سَلَمَةَ - رضى الله عنها - قالت : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي ، أَفَأَتَقَضُّهُ لِلْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا ، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَبَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَيْكَ الْمَاءَ ، فَإِذَا أَنْتِ قَدْ طَهَرْتِ» ، وإن لم يصل الماء إليها إلا بتقضها لزمها نقضها ؛ لأن إيصال الماء إلى الشعر والبشرة واجب .

الشرح : حديث أم سلمة رواه مسلم بهذا اللفظ<sup>(١)</sup> ، وتقدم بيان اسمها وحالها في الباب السابق . وقولها : أشد ضفر رأسي ، هو بفتح الضاد وإسكان الفاء ، هكذا ضبطه الأئمة المحققون ، قال الخطابي وصاحب المطالع : معناه أشد قتل شعري ، وأدخل بعضه في بعض وأضمه ضمًا شديدًا ، يقال ضفرته إذا فعلت به ذلك . وذكر الإمام ابن برى - في جزء له في لحن الفقهاء - أن هذا الضبط لحن ، وأن صوابه ضفر بضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن ، وهذا الذى قاله خلاف ما قاله المحققون والمتقدمون ، ورأيت لابن برى في هذا الجزء أشياء كثيرة يعدها من لحن الفقهاء وتصحيفهم ، وليست كما قال ، وقد أوضحت كثيرًا من ذلك في تهذيب الأسماء واللغات .

قال الأزهرى : الضفائر والضمائر والغدائر بالغين المعجمة هي الذوائب ، إذا أدخل بعضها في بعض نسجا ، واحدها ضفيرة وضميرة وغديرة ، فإذا لويت فهي عقائص واحدها عقيصة .

أما حكم المسألة : فهذا الذى ذكره المصنف من الفرق بين وصول الماء بغير نقض وعدم وصوله متفق عليه عندنا ، وبه قال جمهور العلماء وحملوا حديث أم سلمة على أنه كان يصل بغير نقض ، ودليله ما ذكره المصنف أن الواجب إيصال الماء فكان الاعتبار به ، وكذا المغتسلة من حيض ونفاس وللجمعة وغيرها من الأغسال المشروعة ، وحكى أصحابنا عن النخعي وجوب نقضها مطلقا ، وحكى ابن المنذر عن الحسن وطاوس أنه لا تنقضها في الجنابة وتنقض في الحيض ، وبه قال

(١) تقدم تخريجه قريبا .

أحمد، لكن اختلف أصحابه هل النقض واجب أم مستحب<sup>(١)</sup> ؟ دليلاً ما سبق.  
قال الشافعي: وأستحب أن تغلغل الماء في أصول الشعر وأن تغمر ضفائرها.  
قال أصحابنا: ولو كان لرجل شعر مضمفور فهو كالمرأة في هذا، والله أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت تغتسل من الحيض فالمستحب لها  
أن تأخذ فرصة من المسك فتتبع بها أثر الدم؛ لما روت عائشة - رضى الله عنها - أن  
امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله عن الغسل من الحيض فقال: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ  
مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا فَقَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي بِهَا.  
قَالَتْ عَائِشَةُ - رضى الله عنها - : قُلْتُ تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِسْكَ فُطِيَا  
غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَطْيِيبَ الْمَوْضِعِ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَاَلْمَاءُ كَافٍ.

الشرح: حديث عائشة هذا رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup> ، وفي رواية لمسلم: أن

(١) وافق الحنابلة الجمهور في عدم وجوب نقض الشعر المضمفور في غسل الجنابة إذا روت  
أصوله، وخالفوهم في غسل الحيض والنفاس حيث قالوا بوجوب النقض، ودليل ذلك  
حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال لها: «انقضي شعرك وامتشطي»، ولا يكون  
المشط إلا في شعر غير مضمفور، ولأن الأصل وجوب نقض الشعر لتحقيق وصول الماء إلى  
ما يجب غسله، ففعل عنه في غسل الجنابة، لأنه يكثر فشق ذلك فيه، والحيض بخلافه،  
فبقى على الأصل في الوجوب، والنفاس في معنى الحيض، وقال ابن قدامة: قال بعض  
أصحابنا هذا مستحب غير واجب وهو قول أكثر الفقهاء، وهو الصحيح إن شاء الله لأن في  
بعض ألفاظ حديث أم سلمة أنها قالت للنبي ﷺ «إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه للحيضة  
والجنابة؟ فقال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك  
الماء فتطهرين» وهي زيادة يجب قبولها، وهذا صريح في نفى الوجوب. ينظر كشاف القناع  
(١٥٤/١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٤/١) كتاب الحيض: باب ذلك المرأة إذا تطهرت من المحيض،  
حديث (٣١٤)، وطرفه في (٧٣٥٧، ٣١٥).

ومسلم (٢٦٠/١): كتاب الحيض: باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة  
من مسك، حديث (٣٣٢)، والنسائي (١٣٥/١): كتاب الطهارة: باب ذكر العمل في  
الغسل من الحيض، وأبو داود (١٣٧/١): كتاب الطهارة: باب الإغتسال من المحيض  
حديث (٣١٤) وابن ماجه (٢١٠/١): كتاب الطهارة: باب الحائض كيف لغتسل،  
حديث (٦٤٢)، والدارمي (١٩٧/١): كتاب الطهارة، وأحمد (١٢٢/٦، ١٤٧، ١٨٨)،  
والطيالسي (١٥٦٣)، والحميدي (٨٩/١)، وابن خزيمة (١٢٣/١)، وأبو يعلى (٨/  
١٧٨ - ١٧٩) رقم (٤٧٣٣)، وابن حبان (١١٨٦ - الإحسان)، والبيهقي (١٨٠/١)  
كتاب الطهارة، والبعثي في «شرح السنة» (٣٤٦/١) كلهم من طريق صفية عن عائشة  
قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله عن الغسل من المحيض فقال: خذِي فرصة من  
مسك فتطهرِي بها فقالت: كيف أتطهر بها؟ فقال النبي ﷺ: سبحان الله واستر بثوبه، =

المرأة السائلة أسماء بنت شكل<sup>(١)</sup> بفتح الشين والكاف، وقيل: بإسكان الكاف، وذكر جماعة منهم الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادى فى كتابه المبهمات أنها أسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء<sup>(٢)</sup>، والفرصة بكسر الفاء وإسكان الراء وبالصاد المهملة وهى القطعة<sup>(٣)</sup>، والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف، وقيل: بفتح الميم وهى الجلد<sup>(٤)</sup> أى قطعة من جلد، والصواب الأول، ويوضحه أنه ثبت فى رواية فى الصحيحين: «فرصة ممسكة» - بفتح السين المشددة - أى قطعة صوف أو قطن أو نحوهما مطيبة بالمسك، وهذا التطيب متفق على استحبابه. قال البغوى وآخرون: تأخذ مسكا فى خرقة أو صوفة أو قطنة ونحوها وتدخلها فرجها.

والنساء كالحائض فى هذا.

نص عليه الشافعى والأصحاب.

قال المحاملى فى المقنع: يستحب للمغتسلة من حيض أو نفاس أن تطيب بالمسك أو غيره المواضع التى أصابها الدم من بدنها وتعيمه البدن غريب، قال أصحابنا: فإن لم تجد مسكا فطيبا غيره فإن لم تجد شيئا من الطيب استحب طين أو نحوه لقطع الرائحة الكريهة، وممن ذكر الطين بعد فقد الطيب البندنجى وابن الصباغ والمتولى والرويانى فى الحلية والرافعى، ثم الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور من أصحابنا وغيرهم من العلماء أن المقصود بالمسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة، وحكى صاحب الحاوى فيه وجهين:

أحدهما: تطيب المحل ليكمل استمتاع الزوج بإثارة الشهوة وكمال اللذة.

والثانى: لكونه أسرع إلى علوق الولد.

= تطهرى بها، فاجتذبتها وعرفت الذى أراد، فقلت لها: تتبعى بها أثر الدم.

(١) هذه الرواية عند مسلم (٢٦٢/١): كتاب الحيض: باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك فى موضع الدم، رقم (٣٣٢/٦١).

(٢) تنظر ترجمتها فى: التهذيب (٣٩٩/١٢)، التقريب (٥٨٩/٢)، تصحيقات المحدثين (٣٧)، تاريخ مدينة دمشق ص (٥٩٣)، تفسير الطبرى (٦٦٥٠/٦)، (١١١٠٧/٩)، (١٥/١٥).

(٣) الثقات (٢٣/٣)، أسد الغابة (١٨/٧)، (١٩)، أعلام النساء (٥٣/١).

(٤) ينظر: النظم (٤٢/١)، الصحاح (فرص)، العين (١١٢/٧)، اللسان (فرص).

(٤) ينظر: النظم (٤٢/١)، القائف (٢٦٢/١).

قال: فإن فقدت المسك وقلنا بالأول أتت بما يقوم مقامه في دفع الرائحة، وإن قلنا بالثاني فما يسرع إلى العلوق كالقسط والأظفار ونحوهما، قال: واختلف الأصحاب في وقت استعماله فمن قال بالأول قال بعد الغسل، ومن قال بالثاني قبله هذا كلام صاحب الحاوي، وهذا الوجه الثاني ليس بشيء، وما تفرع عليه أيضا ليس بشيء، وهو خلاف الصواب وما عليه الجمهور، والصواب أن المقصود به تطيب المحل، وأنها تستعمله بعد الغسل؛ لحديث عائشة أن أسماء بنت شكل سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض فقال: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتُدْلِكُهُ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطَهَّرُ بِهَا»<sup>(١)</sup> رواه مسلم بهذا اللفظ وقد اتفقوا على استحبابه للمزوجة وغيرها والبكر والشيب، والله أعلم.

وأما قول المصنف: «إِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْمَاءُ كَافٌ»، فكذا عبارة إمام الحرمين وجماعة، وقد يقال الماء كاف وجدت الطيب أم لا، وعبارة الشافعي في الأم والمختصر أحسن من هذه قال: «إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَالْمَاءُ كَافٌ»، وكذا قاله البندنجي وغيره، وعبارة المصنف وموافقيه أيضا صحيحة، ومرادهم أن هذه سنة متأكدة يكره تركها بلا عذر، فإذا عذمت الطيب فهي معذورة في تركها ولا كراهة في حقها ولا عتب، وهذا كما قال الأصحاب: يعذر المريض وشبهه في ترك الجماعة، وإن قلنا: هي سنة؛ لأنها سنة متأكدة يكره تركها كما سنوضحه في باب إن شاء الله تعالى.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويستحب ألا ينقص في الغسل عن صاع، ولا في الوضوء عن مد؛ لأن النبي ﷺ: «كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ» فَإِنْ أَسْبَغَ بِمَا دُونَهُ أَجْزَأُهُ لِمَا رَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِمَا لَا يَبْلُ الثَّرَى»، قال الشافعي - رحمه الله - : وقد يرفق بالقليل فيكفي، ويخرق بالكثير فلا يكفي.

الشرح: الثرى مقصور، وهو ما تحت وجه الأرض من التراب الندي<sup>(٢)</sup>، والصاع أربعة أمداد بلا خلاف، والصحيح أن الصاع هنا خمسة أرتال وثلاث بالبغدادى كما هو في زكاة الفطر خمسة وثلاث بالاتفاق، وذكر الماوردى والقاضى

(١) تقدم تخريجه قريبا، وهو السابق.

(٢) ينظر اللسان (ثرى).

حسين والرويانى فيه وجهين:

أحدهما: هذا، والثانى: أنه ثمانية أرتال بالبغدادى، والمشهور الأول. وقد سبق بيان رطل بغداد فى مسألة القلتين وقوله: أسبغ، أى: عمم الأعضاء، ومنه ثوب سابغ، أى: كامل.

أما حكم المسألة: فأجمعت الأمة على أن ماء الوضوء والغسل لا يشترط فيه قدر معين، بل إذا استوعب الأعضاء كفاه بأى قدر كان، وممن نقل الإجماع فيه أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، وقد سبق فى باب صفة الوضوء أن شرط غسل العضو جريان الماء عليه.

قال الشافعى والأصحاب: ويستحب ألا ينقص فى الغسل من صاع، ولا عن الوضوء عن مد.

قال الرافعى: والصاع والمد تقريب لا تحديد، وفى صحيح مسلم عن سفينة - رضى الله عنه - : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ»<sup>(١)</sup>، وفى مسلم أيضا عن أنس: «بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ»<sup>(٢)</sup>، وفى البخارى اغتساله ﷺ بالصاع من رواية جابر وعائشة<sup>(٣)</sup>، ويدل على جواز النقصان عن صاع ومد مع الإجماع حديث عائشة: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨/١): كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، رقم (٣٢٦/٥٢)، والترمذى (٨٣/١ - ٨٤): كتاب الطهارة: باب فى الوضوء بالمد، حديث (٥٦)، وابن ماجه (٩٩/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء فى مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة، رقم (٢٧٦)، وأحمد (٢٢٢/٥)، والدارمى (١٧٥/١): كتاب الطهارة: باب كم يكفى فى الوضوء من الماء، وأبو عوانة (٢٣٣/١)، وابن الجارود فى المنتقى رقم (٦٢)، والدارقطنى (٩٤/١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٥٠/٢)، والبيهقى (١٩٥/١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨/١): كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة فى إناء واحد فى حالة واحدة وغسل أحدهما بفضل الآخر، رقم (٣٢٥/٥١)، وأخرجه أحمد (١١٢/٣، ١١٦، ٢٨٢)، والنسائى (٥٧/١): كتاب الطهارة: باب القدر الذى يكتفى به الرجل من الماء للوضوء، وابن خزيمة برقم (١١٦).

(٣) أما حديث جابر فأخرجه البخارى (٤٨٧/١): كتاب الغسل: باب الغسل بالصاع ونحوه، رقم (٢٥٢)، وأما حديث عائشة؛ فأخرجه البخارى (٤٨٥/١ - ٤٨٦): كتاب الغسل: باب الغسل بالصاع ونحوه، رقم (٢٥١).

ذَلِكَ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

ويدل على أن ماء الطهارة غير مقدر بقدر اللوجوب، حديث عائشة: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ»<sup>(٢)</sup> رواه البخارى ومسلم، وعن أنس: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةُ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»<sup>(٤)</sup>، رواهما البخارى، وفى صحيح مسلم نحوه عن أم سلمة وميمونة<sup>(٥)</sup>، وفى سنن أبى

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦/١): كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة...، رقم (٣٢١/٤٤)، بهذا اللفظ.

(٢) أخرجه البخارى (٣٧٣/١): كتاب الغسل: باب هل يدخل الجنب يده فى الإناء قبل أن يغسلها؟ الحديث (٢٦١)، وليس عنده: من الجنابة، وإنما هى عند مسلم، ومسلم (١/٢٥٦): كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، الحديث (٤٥/٣٢١)، وأبو داود (٦٧/١ - ٦٨): كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بفضل وضوء المرأة رقم (٧٧)، والنسائى (١٢٨ - ١٢٩): كتاب: الطهارة، باب: ذكر اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد، رقم (٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥)، والترمذى (٢٠٥/٤): كتاب: اللباس، باب: ما جاء فى الجمّة واتخاذ الشعر رقم (١٧٥٥)، وابن ماجه (١٣٣/١): كتاب الطهارة: باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، حديث (٣٧٦)، وأحمد (١٩٢/٦)، والطيالسى (٤٢/١) رقم (١١٦)، والحميدى (١٥٩)، وأبو عوانة (٢٣٣/١ - ٢٣٤)، وابن خزيمة (٢٥٠)، وابن حبان (١٠٩٧) من طرق كثيرة عن عائشة.

(٣) أخرجه البخارى (٤٩٨/١): كتاب الغسل: باب هل يدخل الجنب يده فى الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة، رقم (٢٦٤)، وأخرجه أحمد (٣/١١٢، ١١٦، ١٣٣، ٢٠٩، ٢٤٩).

(٤) أخرجه البخارى (٤٨٨/١): كتاب الغسل: باب الغسل بالصاع ونحوه، رقم (٢٥٣).

(٥) حديث أم سلمة: أخرجه البخارى (٤٢٢/١): كتاب الحيض: باب النوم مع الحائض وهى فى ثيابها، الحديث (٣٢٢)، ومسلم (٢٥٧/١): كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، الحديث (٣٢٤/٤٩)، والنسائى (١٥٠/١): كتاب الطهارة: باب مضاجعة الحائض رقم (٢٨٤)، وأحمد (٢٩١/٦)، والدارمى (٢٤٣/١)، والبيهقى (٣١١/١)، وابن حبان (١٣٥٣) عن أم سلمة.

وحديث ميمونة: أخرجه البخارى (٣٦٦/١): كتاب الغسل: باب الغسل بالصاع ونحوه، الحديث (٢٥٣)، ومسلم (٢٥٧/١): كتاب الحيض: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، الحديث (٣٢٢/٤٧)، والترمذى (٩١/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء فى وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد، رقم (٦٢)، والنسائى (١٢٩/١): كتاب الطهارة: باب ذكر اغتسال الرجل والمرأة من نساءه من إناء واحد، رقم (٢٣٦)، والحميدى (١٤٨/١) رقم (٣٠٩)، والشافعى فى «المسند» (ص - ٩)، وأحمد (٦/٣٢٩)، والبيهقى (١٨٨/١).

داود والنسائي بإسناد حسن عن أم عمارة الأنصارية: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِإِنَاءٍ فِيهِ قَدْرُ ثُلُثَى مُدٍّ»<sup>(١)</sup>، وأما الحديث الذى ذكره المصنف: «توضأ بما لا يبل الثرى»<sup>(٢)</sup> فلا أعلم له أصلاً، والله أعلم.

فروع: اتفق أصحابنا وغيرهم على ذم الإسراف فى الماء فى الوضوء والغسل، وقال البخارى فى صحيحه: كره أهل العلم الإسراف فيه.

والمشهور أنه مكروه كراهة تنزيه، وقال البغوى والمتولى: حرام، ومما يدل على ذمه حديث عبد الله بن مغفل بالغين المعجمة رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَتَعَدُّونَ فِي الطُّهُورِ وَالِدُّعَاءِ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود بإسناد صحيح.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجوز أن يتوضأ الرجل والمرأة من إناء واحد؛ لما روى ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، ويجوز أن يتوضأ أحدهما بفضل وضوء الآخر؛ لما روت ميمونة - رضى الله عنها - قالت: «أَجْنَبْتُ فَأَغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ فَفَضَّلْتُ فِيهَا فَضْلَةً، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْهُ فَقُلْتُ: إِنِّى قَدْ اغْتَسَلْتُ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ. وَاغْتَسَلَ مِنْهُ».

الشرح: حديث ابن عمر رواه البخارى قال: «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا»<sup>(٤)</sup>، وحديث ميمونة صحيح أيضاً، رواه الدارقطنى

(١) أخرجه أبو داود (٧١/١): كتاب الطهارة: باب ما يجزئ من الماء فى الوضوء، رقم (٩٤)، والنسائي (٥٨/١٠): كتاب الطهارة: باب القدر الذى يكفى به الرجل من الماء للوضوء. (٢) هذا الحديث لم أجده فيما بين يدي من المراجع، وهو كما قال النووى هنا: لا أعلم له أصلاً.

(٣) أخرجه أبو داود (٧٢/١): كتاب الطهارة: باب الإسراف فى الماء، رقم (٩٦). وأخرجه أحمد (٨٦/٤، ٨٧)، وابن ماجه (١٢٧١/٢): كتاب الدعاء: باب كراهية الاعتداء فى الدعاء، رقم (٣٨٦٤).

(٤) أخرجه البخارى (٣٥٧/١): كتاب الوضوء: باب وضوء الرجل مع امرأته، حديث (١٩٣)، وأبو داود (٦٨/١): كتاب الطهارة: باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، حديث (٧٩)، والنسائي (٥٧/١): كتاب الطهارة: باب وضوء الرجال والنساء جميعاً، حديث (٧١) وابن ماجه (١٣٤/١): كتاب الطهارة: باب الرجل والمرأة يتوضآن من إناء واحد، حديث (٣٨١) وأحمد (٤/٢، ١٠٣، ١١٣)، وابن الجارود فى «المتقى» رقم (٥٨)، وابن خزيمة =



بلفظه هنا<sup>(١)</sup>، ورواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم بمعناه عن بعض أزواج النبى ﷺ ولم يسموا ميمونة<sup>(٢)</sup>.

قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

والجفنة - بفتح الجيم - وهى القصعة بفتح القاف، وقوله: ففضلت - هو بفتح الضاد وكسرهما - لغتان مشهورتان - أى بقيت.

[وأما حكم المسألة] اتفق العلماء على جواز وضوء الرجل والمرأة واغتسالهما جميعاً من إناء واحد لهذه الأحاديث السابقة، واتفقوا على جواز وضوء الرجل والمرأة بفضل الرجل.

وأما فضل المرأة فيجوز عندنا الوضوء به أيضاً للرجل، سواء خلت به أم لا، قال البغوى وغيره: ولا كراهة فيه للأحاديث الصحيحة فيه، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة، وجمهور العلماء، وقال أحمد وداود: لا يجوز إذا خلت به، وروى هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصرى، وروى عن أحمد كمذهبننا، وعن ابن المسيب والحسن كراهة فضلها مطلقاً.

واحتج لهم بحديث الحكم بن عمرو - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ: «نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود والترمذى والنسائى، وروى مثله

= (١٠٢/١)، وابن حبان (١٢٥٤ - الإحسان)، والبغوى فى «شرح السنة» (٣٥٠/١)،

ومالك (٢٤/١): كتاب الطهارة: باب الطهور للوضوء، من طريق نافع، عن ابن عمر.

(١) أخرجه الدارقطنى (٥٢/١): كتاب الطهارة: باب استعمال الرجل فضل وضوء المرأة، رقم (٣).

(٢) حديث ميمونة:

أخرجه أحمد (٣٣٠/٦)، وأبو داود (٥٥/١ - ٥٦): كتاب الطهارة: باب الماء يجنب، الحديث (٦٨)، والترمذى (٩٤/١): كتاب الطهارة: باب الرخصة فى فضل طهور المرأة، الحديث (٦٥)، والنسائى (١٧٣/١) كتاب: المياه، باب: (١)، وابن ماجه (١٣٢/١): كتاب الطهارة: باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، الحديث (٣٧٠)، والدارقطنى (١/٥٢): كتاب الطهارة: باب استعمال الرجل فضل وضوء المرأة، الحديث (٣). قال: «اغتسل بعض أزواج النبى ﷺ فى جفنة، فجاء النبى ﷺ ليتوضأ منها - أو يغتسل - فقالت: يا رسول الله، إني كنت جنباً، فقال: إن الماء لا يجنب»، وقال الترمذى (هذا حديث حسن صحيح). وصححه ابن خزيمة برقم (١٠٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٣/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن الوضوء، باب: فى كراهية فضل طهور المرأة، الحديث (٦٤)، والطيلالى ص (١٧٦)، الحديث (١٢٥٢)، وأحمد (٥/٥) =

عن عبد الله بن سرجس<sup>(١)</sup>، قال الترمذى: حديث الحكم حسن. واحتج أصحابنا بحديث ميمونة المذكور فى الكتاب، وهو صحيح صريح فى الدلالة على الطائفتين، وقد سبق فى الفصل الماضى أحاديث كثيرة صحيحة يستدل بها للمسألة، وإذا ثبت اغتسالهما معا، فكل واحد مستعمل فضل الآخر، ولا تأثير للخلوة.

وأما حديث الحكم بن عمرو، فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة: أحدها: جواب البيهقى وغيره أنه ضعيف، قال البيهقى، قال الترمذى: سألت

= (٦٦)، والبخارى فى التاريخ الكبير (١٨٥/٤)، والنسائى (١٧٩/١): كتاب المياه: باب النهى عن فضل وضوء المرأة، وابن ماجه (١٣٢/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن فضل وضوء المرأة، الحديث (٣٧٣)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٤/١) كتاب: الطهارة، باب: سؤر بنى آدم، والبيهقى (١٩١/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء فى النهى عن فضل المحدث، وابن حبان (٢٢٤ - موارد الظمان): كتاب الطهارة: باب فضل طهور المرأة، كلهم من رواية شعبة، عن عاصم الأحول قال: سمعت أبا حجاب يحدث عن الحكم بن عمرو الغفارى به، وقال الترمذى: هذا حديث حسن، وصححه ابن حبان. وقال البيهقى فى السنن (١٩٣/١): (ويلغنى عن الترمذى أنه قال: سألت محمدا - يعنى البخارى - عن هذا الحديث فقال: ليس بصحيح) ثم أسند عن الدارقطنى أنه قال: (اختلف فيه، فرواه عمران بن حدير، وغزوان بن جرير السدوسى عنه موقوفا، من قول الحكم غير مرفوع إلى النبى ﷺ)، أما ما ذكره البيهقى عن الترمذى فهو فى علله الكبير (ص/٤٠). (١) أخرجه ابن ماجه (٧٢٣/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن فضل وضوء المرأة، الحديث (٣٧٤)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٤/١): كتاب الطهارة: باب سؤر بنى آدم، والدارقطنى (١١٦ - ١١٧): كتاب الطهارة: باب النهى عن الغسل بفضله وضوء المرأة، الحديث (١)، وابن حزم فى المحلى (٢١٢/١): كتاب الطهارة: المسألة (١٥١)، كلهم من طريق معلى بن أسد: ثنا عبد العزيز بن المختار، ثنا عاصم الأحول، عن عبد الله بن سرجس به، وقال ابن ماجه: (هذا وهم، والصواب حديث الحكم بن عمرو). وقال الدارقطنى: (خالقه شعبة)، ثم أخرج من طريقه عن عاصم، عن عبد الله بن سرجس، من قوله ثم قال: وهذا موقوف صحيح، وهو أولى بالصواب، وهو قول الإمام البخارى كما فى العلل الكبير (ص/٤٠) للترمذى.

وقال البوصيرى فى «الزوائد» (١٥٧/١): وحديث عبد الله بن سرجس له شاهد من حديث أبى هريرة رواه أبو بكر بن أبى شيبة موقوفا، ورواه البيهقى (١٩٢/١ - ١٩٣) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى النهى عن فضل المحدث، من طريق إبراهيم بن الحجاج: ثنا عبد العزيز بن المختار به، ثم قال: كما قال الدارقطنى، بعد أن أسنده من طريقه، ثم قال: ويلغنى عن أبى عيسى الترمذى، عن البخارى أنه قال: حديث عبد الله ابن سرجس، الصحيح أنه موقوف ورفع خطأ.

البخارى عنه فقال: ليس هو بصحيح، قال البخارى: وحديث ابن سرجس الصحيح أنه موقوف عليه، ومن رفعه فقد أخطأ، وكذا قال الدارقطنى: وقفه أولى بالصواب من رفعه، وروى حديث الحكم أيضا موقوفا عليه، قال البيهقى فى كتاب المعرفة: الأحاديث السابقة فى الرخصة أصح فالمصير إليها أولى.

**الجواب الثانى:** جواب الخطابى وأصحابنا أن النهى عن فضل أعضائها وهو ما سأل عنها، ويؤيد هذا أن رواية داود بن عبد الله الأودى عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن بعض أصحاب النبى ﷺ عن النبى ﷺ: «أنه نهى أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، أو يغتسل الرجل بفضل المرأة»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والنسائى والبيهقى بإسناد صحيح، وداود وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فى رواية، وضعفه يحيى فى رواية، قال البيهقى: هذا الحديث رواه ثقات إلا أن حميدا لم يسم الصحابى فهو كالمرسل إلا أنه مرسل جيد، لولا مخالفته للأحاديث الثابتة الموصولة، وداود لم يحتج به البخارى ومسلم.

**قلت:** جهالة عين الصحابى لا تضر؛ لأنهم كلهم عدول، وليس هو مخالفا للأحاديث الصحيحة، بل يحمل على أن المراد ما سقط من أعضائها، ويؤيده أنا لا نعلم أحدا من العلماء منعها فضل الرجل؛ فينبغى تأويله على ما ذكرته، إلا أن فى رواية صحيحة لأبى داود والبيهقى «وليغتربا جميعا»<sup>(٢)</sup>، وهذه الرواية تضعف هذا التأويل، ويمكن تنميته مع صحتها، ويحملنا على ذلك أن الحديث لم يقل أحد بظاهره، ومحال أن يصح وتعمل الأمة كلها بخلاف المراد منه.

**الجواب الثالث:** ذكره الخطابى وأصحابنا أن النهى للتنزيه جمعا بين الأحاديث، والله أعلم.

(١) وللحديث شاهد من حديث رجل من أصحاب النبى ﷺ: أخرجه أحمد (١١١/٤)، وأبو داود (٦٣/١): كتاب الطهارة: باب النهى عن الوضوء بفضل المرأة، الحديث (٨١)، والنسائى (١٣٠/١): كتاب الطهارة: باب ذكر النهى عن الاغتسال بفضل الجنب، والطحاوى «فى شرح معانى الآثار» (٢٤/١): كتاب الطهارة: باب سؤر بنى آدم، من طريق داود بن عبد الله الأودى، عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى قال: «لقيت رجلا صحب النبى ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ويغتسل الرجل بفضل المرأة، وليغتربا جميعا».

(٢) هو السابق، وهو عند أبى داود برقم (٨١).

فروع: قال الغزالي في الوسيط: وفضل ماء الجنب طاهر، وهو الذي مسه الجنب والحائض والمحدث خلافاً لأحمد. فأنكر عليه في هذا أربعة أشياء:

أحدها: قوله خلافاً لأحمد؛ فمقتضاه أن أحمد يقول بنجاسته، وهو عند أحمد طاهر قطعاً، لكن إذا خلت به المرأة لا يجوز للرجل أن يتوضأ به على رواية عنه. الثاني: أنه فسر فضل الجنب بفضل الجنب والحائض والمحدث.

الثالث: قوله فضل الجنب طاهر، فيه نقص والأجود مطهر.

الرابع: قوله: وهو الذي مسه، فيه نقص، وصوابه: وهو الذي فضل من طهارته، أما ما مسه في شربه أو أدخل يده فيه بلا نية فليس هو فضل جنب، وما أفضله من طهارته وإن لم يمسه فهو فضل جنب؛ فأوهم إدخال ما لا يدخل، وإخراج ما هو داخل، ويمكن أن يجاب عن الأول بأنه أراد فضل الجنب مطهر مطلقاً، وخالفنا أحمد في بعض الصور، وعن الثاني بجوابين:

أحدهما: أن المراد بالجنب الممنوع من الصلاة، ثم فسره بالثلاثة.

والثاني: أنه أراد فضل الجنب وغيره فحذف قوله: وغيره؛ لدلالة التفسير عليه، واقتصر على الجنب اقتداء بالشافعي والمزني والأصحاب فإنهم ترجموا هذا بباب فضل الجنب، ثم ذكروا فيه الجنب وغيره.

ويجاب عن الثالث: بأنه لم ينف كونه مطهراً، وقد علم أن الماء الطاهر مطهر إلا أن يتغير أو يستعمل، وهذا لم يثبت فيه تغير ولا استعمال. وعن الرابع: أن المراد مسه في الطهارة واكتفى بقرينة الحال، والمراد مسه في استعماله، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أحدث وأجنب ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يجب الغسل ويدخل فيه الوضوء، وهو المنصوص في الأم؛ لأنهما طهارتان فتداخلتا كغسل الجنابة وغسل الحيض.

والثاني: أنه يجب عليه الوضوء والغسل؛ لأنهما حقان مختلفان، يجبان بسببين مختلفين، فلم يدخل أحدهما في الآخر كحد الزنى والسرقة.

والثالث: أنه يجب أن يتوضأ مرتباً ويغسل سائر البدن؛ لأنهما متفقان في الغسل، ومختلفان في الترتيب، فما اتفقا فيه تداخلا، وما اختلفا فيه لم يتداخلا.

قال الشيخ الإمام - رحمه الله وأحسن توفيقه - : وسمعت شيخنا أبا حاتم القزويني يحكي فيه وجهاً رابعاً: أنه يقتصر على الغسل إلا أنه يحتاج أن ينويهما.

ووجهه لأنهما عبادتان متجانستان صغرى وكبرى؛ فدخلت الصغرى فى الكبرى فى الأفعال دون النية كالحج والعمرة.

الشرح: للجنب ثلاثة أحوال: حال يكون جنباً لم يحدث الحدث الأصغر، وحال يحدث ثم يجنب، وحال يجنب ثم يحدث.

فالحال الأول: يجنب بلا حدث، فيكفيه غسل البدن ولا يلزمه الوضوء بلا خلاف عندنا - كما سبق بيانه ودليله - وله أن يصلى بذلك الغسل من غير وضوء، ويكون الوضوء سنة فى الغسل كما سبق. قال أصحابنا: ويتصور أن يكون جنباً غير محدث فى صور.

أشهرها: أن ينزل المتطهر المنى من غير مباشرة تنقض الوضوء بنظر أو استمنا أو مباشرة فوق حائل أو فى النوم قاعداً، فهذا جنب بلا خلاف، وليس محدثاً على المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور، وأطبقوا على تصوير انفراد الجنبابة عن الحدث به.

وفيه وجه للقاضى أبى الطيب أنه جنب محدث، وقد سبقت المسألة فى باب ما ينقض الوضوء.

الصورة الثانية: أن يلف على ذكره خرقة ويولجه فى امرأة فلا وضوء عليه، ويجب الغسل على المذهب، وفيه خلاف سبق فى الباب قبله.

الصورة الثالثة: أن يولج فى فرج بهيمة أو دبر رجل فيكون جنباً ولا يكون محدثاً؛ لأنه لم يمس فرج آدمى بباطن كفه، وهذه الصورة ذكرها أبو الفرج الدارمى وإمام الحرمين والرافعى وغيرهم، وهى أوضح من غيرها.

هذه الصور الثلاث هى المشهورة، قال الرافعى: وألحق بها المسعودى الجماع مطلقاً، وقال: إنه يوجب الجنبابة لا غير. قال: واللمس الذى يتقدمه يصير مغموراً به، كما أن خروج الخارج بالإنزال ينغمر، ولأنه لو جامع المحرم بالحج لزمه بدنة، وإن كان يتضمن اللمس، ومجرد اللمس يوجب شاة.

قال الرافعى: وعند الأكثرين يحصل بالجماع الحدثان، ولا يندفع أثر اللمس بخلاف اندفاع أثر خروج الخارج؛ لأن اللمس يسبق حقيقة الجماع، فيجب ترتيب حكمه عليه، فإذا تمت حقيقة الجماع وجب أيضاً حكمها، وفى الإنزال لا يسبق خروج الخارج الإنزال، بل إذا أنزل حصل خروج الخارج وخروج المنى معاً،

وخروج المني أعظم الحدثين، فيدفع حلوله حلول الأصغر مقترنا به .  
وأما مسألة المحرم فممنوعة على وجه، وإن سلمنا ففى الفدية معنى الزجر  
والمواخذة، وسبيل الجنائيات اندراج المقدمات فى المقاصد؛ ولهذا لو انفردت  
مقدمات الزنى أوجب تعزيرا، فإذا انضمت إليه لم يجب التعزير مع الحد، وأما هنا  
فالحكم منوط بصورة اللمس؛ ولهذا استوى عمدته وسهوه، والله أعلم.  
الحال الثانى: أن يحدث ثم يجنب، كما هو الغالب، ففيه الأوجه الأربعة التى  
ذكرها المصنف:

الصحيح: عند الأصحاب، وهو المنصوص فى الأم أنه يكفيه إفاضة الماء على  
البدن، ويصلى به بلا وضوء.

والثانى: يجب الوضوء مرتبا، وغسل جميع البدن؛ فتكون أعضاء الوضوء  
مغسولة مرتين، وعلى هذا له أن يقدم الوضوء، وله أن يؤخره إلى ما بعد فراغه من  
الغسل، وله أن يواسطه فى أثناء الغسل، والأفضل تقديمه.

والثالث: يجب الوضوء مرتبا، وغسل باقى البدن ولا يجب إعادة غسل أعضاء  
الوضوء، وله تقديم الوضوء وتأخيره كما ذكرناه.

والرابع: يكفيه غسل جميع البدن بلا وضوء بشرط أن ينوى الوضوء والغسل،  
فإن اقتصر على نية الغسل لزمه الوضوء أيضا، وقد ذكر المصنف أدلة الأوجه.

الحال الثالث: أن يجنب من غير حدث ثم يحدث فهل يؤثر الحدث؟  
فيه وجهان:

أحدهما: لا يؤثر فيكون جنبا غير محدث، حكاه الدارمى عن ابن القطان،  
وحكاه الماوردى عن جمهور الأصحاب، فعلى هذا يجزئيه الغسل بلا وضوء قطعاً.  
والثانى: يؤثر فيكون جنبا محدثا، وتجرى فيه الأوجه الأربعة، وبه قطع القاضى  
أبو الطيب والمحاملى وابن الصباغ والشيخ نصر فى كتابيه الانتخاب والتهذيب،  
والبغوى وآخرون.

وفيه وجه ثالث حكاه القاضى حسين أنه لا يدخل هنا الوضوء فى الغسل قطعاً؛  
بل لا بد منهما، وفرق بينه وبين ما إذا تقدم الحدث؛ فإن فيه الأوجه الأربعة بأن  
هناك وردت الجنابة على أضعف منها فرفعت، وهنا عكسه فأشبه الحج والعمرة  
يدخل الأقوى على الأضعف، ولا ينعكس على المذهب. وهذا الوجه غلط وخيال

عجيب. والأصح أنه كتقدم الحدث فتجىء فيه الأوجه الأربعة، وحيث أوجبنا الوضوء فقد ذكرنا أنه يجوز تقديمه وتأخير، والأفضل تقديمه.

وإذا قدمه فهل يقدم غسل الرجلين معه؟ أم يؤخرهما؟ فيه الخلاف السابق في أول الباب، وكذا الكلام في نية هذا الوضوء تقدم في أول الباب.

وعلى الأوجه كلها لا يشرع وضوءان في جميع الأحوال بلا خلاف.

وقد نقل الرافعي وآخرون الاتفاق على أنه لا يشرع وضوءان، ولعله مجمع عليه، ويحتاج له بحديث عائشة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ»<sup>(١)</sup> رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه، قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وأما قول المصنف: لأنهما حقان مختلفان، فاحتراز من غسل الحيض والجنابة. وقوله: يجبان بسببين، احتراز من الحج والعمرة.

وقوله: مختلفين، احتراز ممن زنى وهو بكر، فلم يحد حتى زنى وهو محصن؛ فإنه يقتصر على رجمه على أحد القولين، وكذا المحرم إذا لبس ثم لبس في مجالس قبل أن يكفر عن الأول؛ فإنه تجب كفارة واحدة في أحد القولين.

وقوله في تعليل الوجه الرابع: عبادتان، احتراز عن حقين لآدمى.

وقوله: متجانسان، احتراز من كفارة ظهار، وكفارة يمين.

وقوله: صغرى وكبرى، احتراز ممن دخل في الجمعة، فخرج الوقت في أثنائها، فإنه يتمها ظهرا على المذهب، ولا يلزمه تجديد نية الظهر، ويحتمل أنه احتراز من الصبح والظهر؛ فإن إحداهما لا تدخل في الأخرى، لا في الأفعال ولا في النية.

وقد يفرق بين مسألة الغسل ومسألة الحج والعمرة بأن الحج يشمل كل أفعال العمرة فدخلت فيه، والغسل لا يشمل ترتيب الوضوء، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن توضحاً من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً أو اغتسل من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً أجزاء ما غسل من الحدث عن الجنابة؛ لأن

(١) أخرجه الترمذى (١٥٠/١): أبواب الطهارة: باب في الوضوء بعد الغسل، رقم (١٠٧)، والنسائى (١٣٧/١): كتاب الطهارة: باب ترك الوضوء من بعد الغسل، وابن ماجه (١/١٩١): كتاب الطهارة وستنها: باب في الوضوء بعد الغسل، رقم (٥٧٩)، وأخرجه أحمد (٦٨/٦، ١١٩، ١٥٤، ١٩٢، ٢٥٣، ٢٥٨)، وأبو داود (١١٥/١): كتاب الطهارة: باب في الوضوء بعد الغسل، رقم (٢٥٠)، والحاكم (١٥٣/١)، والبيهقى (١٧٩/١).

فرض الغسل فى أعضاء الوضوء من الجنابة والحدث واحد .

الشرح : هنا مسألتان :

إحدهما : توضأ بنية الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً فيجزيه المغسول ، وهو وجهه ويداه ورجلاه ، ودليله ما ذكره المصنف .

الثانية : غسل جميع بدنه بنية رفع الحدث الأصغر غالطاً ، فقطع المصنف بارتفاع الحدث عن أعضاء الوضوء دون غيرها ، وظاهر كلامه ارتفاعه عن جميع أعضاء الوضوء والرأس وغيره ، وكذا أطلقه جماعة ، وصرح جماعة بارتفاعه عن الرأس ، وآخرون بأنه لا يرتفع عنه ، وهذا هو الأصح ؛ لأن فرض الرأس فى الوضوء المسح ، فالذى نواه إنما هو المسح فلا يجزيه عن غسل الجنابة .

ولنا وجه أنه لا يجزئه ما غسله بنية الحدث عن شئ من الجنابة ، حكاه الرافعى ، وقد سبقت المسألة واضحة فى باب نية الوضوء ، والله أعلم .

فرع فى مسائل تتعلق بالباب :

إحدها : قال الشافعى - رحمه الله - فى البويطى : أكره للجنب أن يغتسل فى البثر معينة كانت أو دائمة ، وفى الماء الراكد الذى لا يجرى . قال وسواء قليل الماء وكثيره أكره الاغتسال فيه والبول فيه .

هذا نصه بحروفه ، واتفق أصحابنا على كراهته كما ذكر .

قال فى البيان : والوضوء فيه كالغسل ، ويحتج للمسألة بحديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِى الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَهُوَ جُنُبٌ . فَقِيلَ : كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا »<sup>(١)</sup> رواه مسلم .

الثانية : يجوز الغسل من إنزال المنى قبل البول وبعده ، والأولى أن تكون بعد البول خوفاً من خروج منى بعد الغسل . حكى الدارمى عن قوم أنه لا يجوز قبل البول .

(١) أخرجه مسلم (٢٣٦/١) : كتاب الطهارة ، باب : النهى عن الاغتسال فى الماء الراكد ، الحديث (٢٨٣/٩٧) ، وابن ماجه (١٩٨/١) : كتاب الطهارة ، باب : الجنب ينغمس فى الماء الدائم أيجزئ؟ الحديث (٦٠٥) ، والنسائى (١٢٤/١ - ١٢٥) : كتاب الطهارة ، باب : النهى عن اغتسال الجنب فى الماء الدائم ، حديث (٢٢٠) .

والدارقطنى (٥٢/١) : كتاب : الطهارة ، باب : الاغتسال فى الماء الدائم (١) ، وابن =



الثالثة: السنة إذا غسل ما على فرجه من أذى أن يدلك يده بالأرض ثم يغسلها، ثبت ذلك في الصحيحين عن ميمونة عن فعل رسول الله ﷺ وسبق بيانه في باب الاستطابة<sup>(١)</sup>.

الرابعة: لا يجوز الغسل بحضرة الناس إلا مستور العورة، فإن كان خاليا جاز الغسل مكشوف العورة، والستر أفضل.

واحتج البخارى والبيهقى لجواز الغسل عريانا في الخلوة بحديثى أبى هريرة عن النبى ﷺ: «أَنَّ مُوسَى ﷺ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا فَذَهَبَ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ»<sup>(٢)</sup>، «وَأَنَّ أَيُّوبَ كَانَ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ»<sup>(٣)</sup> رواهما البخارى.

وروى مسلم أيضا قصة موسى ﷺ والاحتجاج به تفريع على الاحتجاج بشرع من قبلنا.

واحتجوا لفضل الستر بحديث بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: اخْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ. قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا [مِنْهُ] مِنَ النَّاسِ»<sup>(٤)</sup> رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه. قال

= خزيمة (٥٠/١) رقم (٩٣)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٤/١)، والبيهقى (٢٣٧) من حديث أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَهُوَ جَنْبٌ» فقال رجل: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال: يتناوله تناولا. وعند أحمد (٣١٦/٢)، وأبى داود (٥٦/١): كتاب الطهارة، باب: البول فى الماء الراكد، الحديث (٧٠)، والبيهقى فى شرح السنة (٣٧٥/١) من وجه آخر عنه: «لَا يُولَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ». وينظر طرق الحديث فى الحديث السابق.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخارى (٥١٢/١): كتاب الغسل: باب من اغتسل عريانا وحده فى الخلوة، رقم (٢٧٨)، وفى (٩٦/٧، ٩٧): كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٤٠٤)، ومسلم (٢٦٧/١): كتاب الحيض: باب جواز الاغتسال عريانا فى الخلوة، رقم (٣٣٩/٧٥).

(٣) أخرجه البخارى (٥١٤/١): كتاب الغسل: باب من اغتسل عريانا وحده، رقم (٢٧٩)، وفى (٧٦/٧): كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله - تعالى - : «وأيوب إذ نادى ربه...» رقم (٣٣٩١).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٠/٤ - ٤١): كتاب اللباس: باب ما جاء فى الثعري، رقم (٤٠١٧)، والترمذى (٤٧٦/٤): أبواب الأدب: باب ما جاء فى حفظ العورة، رقم (٢٧٦٩)، والنسائى فى الكبرى (٣١٣/٥)، رقم (٨٩٧٢)، وابن ماجه (٦١٨/١): كتاب النكاح: =

الترمذى: حديث حسن، هذا مذهبا، ونقل القاضى عياض جواز الاغتسال عريانا فى الخلوة عن جماهير العلماء. قال: ونهى عنه ابن أبى ليلى؛ لأن للماء ساكنا. واحتج فيه بحديث ضعفه العلماء.

الخامسة: الوضوء والمضمضة والاستنشاق سنن فى الغسل، فإن ترك الثلاثة صح غسله! قال الشافعى فى المختصر: فإن ترك الوضوء والمضمضة والاستنشاق فقد أساء، ويستأنف المضمضة والاستنشاق. قال القاضى حسين وغيره: سماه مسيئا لترك هذه السنن؛ فإنها مؤكدة فتاركها مسيء لا محالة.

قالوا: وهذه إساءة بمعنى الكراهة لا بمعنى التحريم. قال القاضى والمتولى والرويانى وآخرون: وأمره باستئناف المضمضة والاستنشاق دون الوضوء لمعنيين:

أحدهما: أن الخلاف فى المضمضة والاستنشاق كان موجودا فى زمانه؛ فإن أبا حنيفة وغيره ممن تقدم يوجبونهما، فأحب الخروج من الخلاف والوضوء لم يكن أوجه أحد، وإنما حدث خلاف أبى ثور وداود بعده. والثانى: أن الماء قد وصل إلى موضع الوضوء دون موضعهما فأمره بإيصاله إليهما.

قال أصحابنا: ويستحب استئناف الوضوء، لكن استحباب المضمضة والاستنشاق أكد، وقد تقدمت مذاهب العلماء فى حكم المضمضة والاستنشاق فى الغسل والوضوء فى باب صفة الوضوء بدلائلها.

ومذهبنا ومذهب الجمهور أنهما ستان فى الوضوء والغسل.

السادسة: لا يجب الترتيب فى أعضاء المغتسل لكن تستحب البداءة بالرأس ثم بأعلى البدن وبالشق الأيمن.

السابعة: يجب إيصال الماء إلى غضون البدن من الرجل والمرأة وداخل السرة وباطن الأذنين والإبطيين وما بين الأليين وأصابع الرجلين وغيرها مما له حكم الظاهر وحمرة الشفة.

= باب التستر عند الجماع، رقم (١٩٢٠)، وأخرجه أحمد (٣/٥، ٤)، والبيهقى فى السنن الكبرى (١٩٩/١)، (٢٢٥/٢)، (٩٤/٧).

وهذا كله متفق عليه .

ولو التصقت الأصابع والتحمت لم يجب شقها، وقد سبق إيضاح هذا وبسطه في صفة الوضوء، ومما قد يغفل عنه باطن الأليين والإبط والعكن والسرة فليتعهد كل ذلك ويتعهد إزالة الوسخ الذي يكون في الصماخ، قال الشافعي في الأم والأصحاب: يجب غسل ما ظهر من صماخ الأذن دون ما بطن، ولو كان تحت أظفاره وسخ لا يمنع وصول الماء إلى البشرة لم يضر وإن منع ففي صحة غسله خلاف سبق بيانه في بابي السواك وصفة الوضوء.

الثامنة: إذا كان على بعض أعضائه أو شعره حناء أو عجين أو طيب أو شمع أو نحوه فمنع وصول الماء إلى البشرة أو إلى نفس الشعر لم يصح غسله، وقد تقدم، بيان هذا مع فروع حسنة تتعلق به في آخر صفة الوضوء، ولو كان شعره متلبدا بحيث لا يصل الماء إلى باطن الشعر لم يصح غسله إلا بنفشه حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه، هكذا نص عليه الشافعي في الأم وقطع به الأصحاب. ولو انعقدت في رأسه شعرة أو شعرات فهل يعفى عنها ويصح الغسل وهي معقودة، وإن كان الماء لا يصل باطن محل العقد؟ فيه وجهان حكاهما الرويانى والرافعى وغيرهما:

أحدهما: يعفى عنه وهو قول الشيخ أبى محمد الجوينى وصححه الرويانى والرافعى لأنها فى معنى الإصبع الملتحمة، ولأن الماء يبل محلها.  
والثانى: لا يعفى عنه كالملبد، وقطع هذه الشعرات ممكن بلا ضرر بخلاف الإصبع الملتحمة.

التاسعة: لو ترك من رأسه شعرة لم يصبها الماء لم يصح غسله. وعن أبى حنيفة أنه يصح: فلو نتف تلك الشعرة، قال الماوردى: إن كان الماء وصل أصلها أجزأه وإلا لزمه إيصالها، قال: وكذا لو أوصل الماء إلى أصول شعره دون الشعر ثم حلقه أجزأه، وذكر صاحب البيان فيه وجهين:

أحدهما: هذا، والثانى: يلزمه غسل مقطع الشعرة والشعرات، وبه قطع ابن الصباغ فى الفتاوى المنقولة عنه.

العاشرة: إذا انشق جلده بجراحة وانفتح فيها وانقطع دمها وأمكن إيصال الماء إلى باطنها الذى يشاهد بلا ضرر وجب إيصاله فى الغسل والوضوء، قطع به الأصحاب، وقد سبق بيانه فى صفة الوضوء، قال الشيخ أبو محمد الجوينى:

والفرق بينه وبين الفم والأنف أنهما باقيان على الاستبطان، وإنما يفتح فمه لحاجة ومحل الجراحة صار ظاهراً فأشبه مكان الافتضاخ من المرأة الثيب، وقد سبق نص الشافعي على أنه يلزمها إيصال الماء إلى ما برز بالافتضاخ.

قال أبو محمد: فإن كان للجراحة غور في اللحم لم يلزمه مجاوزة ما ظهر منها، كما لا يلزم المرأة مجاوزة ما ظهر بالافتضاخ.

ولو اندملت الجراحة والتأمت سقط الفرض في ذلك الموضع، كما لو عادت البكارة بعد الافتضاخ فإنه يسقط غسل ما كان ظهر بالافتضاخ وكما لو التحمت أصابع رجله فإنه لا يجوز له شقها، بل يكفيه غسل ما ظهر، وقد سبق هذا في صفة الوضوء.

قال أبو محمد: ولو كان في باطن الجراحة دم وتعذرت إزالته وخشى زيادة سرايتها إلى العضو لم يلزمه إيصال الماء إلى باطنها ولزمه قضاء الصلوات عند الشافعي إذا اندملت. ولا يلزمه القضاء عند المزني رضي الله عنهما.

الحادية عشرة: لو قطعت شفته أو أنفه فهل يلزمه غسل ما ظهر بالقطع في الوضوء والغسل؟ فيه وجهان سبق إيضاحهما في صفة الوضوء. أصحهما يجب لأنه صار ظاهراً، ولو كان غير مختون فهل يلزمه في غسل الجنابة غسل ما تحت الجلد التي تقطع في الختان، فيها وجهان حكاهما المتولي والرويانى وآخرون:

أصحهما: يجب صححه الرويانى والرافعى؛ لأن تلك الجلد مستحقة الإزالة، ولهذا لو أزالها إنسان لم يضمن، وإذا كانت مستحقة الإزالة فما تحتها كالظاهر. والثانى: لا يجب، وبه جزم الشيخ أبو عاصم العبادى فى الفتاوى؛ لأنه يجب غسل تلك الجلد ولا يكفى غسل ما تحتها، فلو كانت كالمعدومة لم يجب غسلها، فبقى ما تحتها باطناً.

الثانية عشرة: لا يجب غسل داخل عينيه، وحكم استحبابه كما سبق فى صفة الوضوء، ولو نبت فى عينه شعر لم يلزمه غسله.

الثالثة عشرة: لو كان على بعض بدن الجنب نجاسة فغسل ذلك الموضع غسلة واحدة بنية الجنابة ارتفعت النجاسة، وهل يجرئه عن الجنابة؟ فيه وجهان سبقا فى مواضع بسطتها فى باب نية الوضوء، أصحهما يجرئه، ولو صب الجنب على رأسه الماء وكان على ظهره نجاسة فتزل عليها فأزالها فإن قلنا الماء المستعمل فى الحدث

يصلح لإزالة النجاسة طهر المحل عن النجاسة وهل يطهر عن الجنابة؟ قال الرويانى فيه الوجهان. وإن قلنا: المستعمل فى الحدث لا يصلح للنجس. قال الرويانى: ففى طهارته عن النجس هنا وجهان:

أحدهما: يطهر لأن الماء قائم على المحل وإنما يصير مستعملا بالانفصال. والثانى: لا يطهر لأننا لا نجعل الماء فى حالة تردده على العضو مستعملا للحاجة إلى ذلك فى الطهارة الواحدة، وهذه طهارة أخرى، فعلى هذا يجب تطهير هذا المحل عن النجاسة، وهل يكفيه الغسلة الواحدة فيه عن النجس والجنابة إذا نواها؟ فيه الوجهان.

الرابعة عشرة: لو أحدث المغتسل فى أثناء غسله لم يؤثر ذلك فى غسله بل يتمه ويجزيه، فإن أراد الصلاة لزمه الوضوء، نص على هذا كله الشافعى فى الأم والأصحاب ولا خلاف فيه عندنا، وحكاه ابن المنذر عن عطاء وعمرو بن دينار وسفيان الثورى واختاره ابن المنذر، وعن الحسن البصرى أنه يستأنف الغسل، دليلنا أن الحدث لا يبطل الغسل بعد فراغه فلا يطله فى أثائه كالأكل والشراب.

الخامسة عشرة: هل يجب على السيد أن يشتري لمملوكه ماء الوضوء والغسل من الحيض والجنابة؟ فيه وجهان حكاهما المتولى والرويانى هنا وآخرون فى النفقات: أحدهما: يجب كزكاة فطره.

والثانى: لا لأن للطهارة بدلا وهو التيمم فينتقل إليه كما لو أذن لعبده فى الحج متمتعا؛ فإنه لا يلزم السيد الهدى، بل ينتقل العبد إلى الصوم، ويخالف الفطرة فلا بدل لها، ولم يرجعها واحد من الوجهين.

والأول عندى أصح لأنه من مؤن العبد وهى على سيده، وهل يلزم الزوج شراء ماء الطهارة لزوجته؟ فيه خلاف ذكره المصنف فى باب ما يجب بمحظورات الإحرام، وذكره المتولى والرويانى وآخرون هنا. وذكره البغوى وآخرون فى النفقات والأظهر تفصيل ذكره البغوى وتابعه عليه الرافعى، قال: إن كان الغسل لاحتمالها لم يلزمه، وإن كان لجماعه أو نفاس لزمه فى أصح الوجهين لأنه بسببه، وإن كان حيضا لم يلزمه فى أصح الوجهين لأنه من مؤن التمكين وهو واجب عليها. قال الرافعى، وينظر على هذا القياس فى ماء الوضوء إلى أن السبب منه كاللمس أم لا؟ وفى أجرة الحمام وجهان مشهوران فى كتاب النفقات أحدهما: لا يجب إلا إذا عسر الغسل إلا

فى الحمام لشدة برد وغيره، واختاره الغزالى، وأصحهما وبه قطع المصنف والبغوى والرويانى وآخرون فى كتاب النفقات الوجوب إلا أن يكون من قوم لا يعتادون دخوله، فإن أوجبناها قال الماوردى: إنما تجب فى كل شهر مرة.

السادسة عشرة: قال أبو الليث الحنفى فى نوازل: لو كان فى الإنسان قرحة فبرأت، وارتفع قشرها، وأطراف القرحة متصلة بالجلد إلا الطرف الذى كان يخرج منه القيح فإنه مرتفع، ولا يصل الماء إلى ما تحت القشر أجزاء وضوءه وفى معناه الغسل.

**فصل فى الأغسال المسنونة:** لم يذكر لها المصنف رحمه الله بابا مستقلا، بل ذكرها مفرقة فى أبوابها وقد ذكرها هو فى التنبيه والأصحاب مجموعة فى باب اقتداء بالمزنى رحمه الله، فأحببت موافقة الجمهور فى ذكرها مجموعة فى موضع؛ فإنه أحسن وأحوط وأنفع وأضبط فأذكرها إن شاء الله تعالى فى هذا الفصل فى غاية الاختصار بالنسبة إلى عادة هذا الشرح؛ لكونى أبسطها إن شاء الله تعالى بفروعها وأداتها وما يتعلق بها فى مواضعها:

فمنها غسل الجمعة وهو سنة عندنا وعند الجمهور وأوجبه بعض السلف، وفيمن يستحب له أربعة أوجه:

**الصحيح:** أنه يستحب لكل من حضر الجمعة سواء الرجل والمرأة، ومن تجب عليه ومن لا تجب، ولا يستحب لغيره.

**والثانى:** يستحب لكل من تجب عليه، سواء حضر أم انقطع لعذر، حكاه الماوردى والرويانى، ورجحه الرويانى وادعى أنه قول جمهور أصحابنا، وليس كما قال.

**والثالث:** يستحب لمن حضر ممن تلزمه الجمعة دون من لا تلزمه حكاه الشاشى وغيره، وهذا ضعيف أو غلط.

**الرابع:** يستحب لكل أحد سواء حضر أو لم يحضر، ومن تلزمه ومن لا تلزمه، ومن انقطع عنها لعذر، أو لغيره كغسل العيد. حكاه المتولى وغيره.

قال الشافعى، والأصحاب: ويدخل وقت غسل الجمعة بطلوع الفجر، ويبقى إلى صلاة الجمعة، والأفضل أن يكون عند الرواح إليها. فلو اغتسل قبل الفجر لم يحسب. هكذا قطع به الأصحاب فى جميع الطرق إلا إمام الحرمين فحكى -

وجهاً- أنه يحسب، وليس بشيء. ولو اغتسل بعد الفجر ثم أجنب لم يبطل غسل الجمعة عندنا، قال الماوردي: وبه قال العلماء كافة إلا الأوزاعي فإنه أبطله. دليلنا أن غسل الجمعة يراد للتنظيف فإذا تعقبه غسل الجنابة لم يبطله، بل هو أبلغ في النظافة. قال الروياني وغيره: ويستحب أن يستأنف غسل الجمعة ليخرج من الخلاف، قال القفال وصاحبه الصيدلاني والأصحاب: إن لم يجد الماء تيمم، قالوا: ويتصور ذلك في قوم توضئوا وفرغوا منهم، وفي الجريح في غير أعضاء الوضوء، واستبعد الغزالي وغيره التيمم لأن المراد قطع الرائحة، والصواب الأول لأنها طهارة شرعية فتاب عنها التيمم كغيرها. ولغسل الجمعة فروع، وتتمات، نبسطها في بابها إن شاء الله تعالى.

ومن الغسل المسنون غسل العيدين وهو سنة لكل أحد بالاتفاق، سواء الرجال والنساء والصبيان؛ لأنه يراد للزينة وكلهم من أهلها بخلاف الجمعة؛ فإنه لقطع الرائحة، فاخص بحاضرها على الصحيح. ويجوز بعد الفجر وهل يجوز قبله؟ قولان أحدهما: لا، كالجمعة. وأصحهما: نعم لأن العيد يفعل أول النهار فيبقى أثره ولأن الحاجة تدعو إلى تقديمه لأن الناس يقصدونه من بعيد فعلى هذا فيه أوجه: أحدها: يجوز في جميع الليل.

والثاني: لا يجوز إلا عند السحر.

وأصحها: يجوز في النصف الثاني لا قبله.

هذا مختصر ما يتعلق بغسل العيد، وسيأتى إيضاحه مبسوطاً بأدلته حيث ذكره المصنف في صلاة العيد إن شاء الله تعالى.

ومن المسنون غسل الكسوفين وغسل الاستسقاء. ومنه غسل الكافر إذا أسلم ولم يكن أجنب، وقد سبق إيضاحه في باب ما يوجب الغسل. ومنه غسل المجنون والمغمى عليه إذا أفاق وقد سبق بيانهما في باب ما ينقض الوضوء.

ومنه أغسال الحج، وهى الغسل للإحرام ولدخول مكة، وللوقوف بعرفة وللوقوف بالمشعر الحرام، وثلاثة أغسال لرمى الجمار في أيام التشريق الثلاثة، نص الشافعي على هذه السبعة في الأم قال: ولا يغتسل لجمرة العقبة. قال أصحابنا: إنما لم يغتسل لها لأن وقتها يدخل من نصف الليل، ويبقى إلى آخر النهار؛ فلا يجتمع لها الناس، ولأنه اغتسل للوقوف بالمشعر الحرام، وهو يرمى جمرة العقبة بعده

بساعة، فأثر الغسل باق فلا حاجة إلى إعادته، وأضاف الشافعى - فى القديم - إلى هذه السبعة الغسل لطوافى الزيارة والوداع. قال القاضى أبو الطيب: وللحلق. قال البغوى وغيره: ويسن للحائض والنفساء جميع أغسال الحج إلا غسل الطواف، لكونها لا تطوف.

ومن المستحب الغسل من غسل الميت، وللشافعى - قول - أنه يجب إن صح الحديث فيه. ولم يصح فيه حديث، ولا فرق فى هذا بين غسل الميت المسلم والكافر، فيسن الغسل من غسلهما، ويسن الوضوء من مس الميت نص عليه الشافعى فى مختصر المزنى رحمهما الله وقاله الأصحاب، ونقله إمام الحرمين عن أصحابنا المراوزة وسنسط الكلام فيه فى الجنائز إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف

ومن المستحب الغسل من الحجامة ودخول الحمام، نص عليهما الشافعى - فى القديم - وحكاه عن القديم ابن القاص والففال وقطعا به، وكذا قطع به المحاملى فى اللباب والغزالى فى الخلاصة البغوى وآخرون، ونقله الغزالى فى الوسيط عن ابن القاص ثم قال: وأنكر معظم الأصحاب استحبابهما، قال البغوى: أما الحجامة فورد فيها أثر، وأما الحمام فقليل: أراد به إذا تنور يغتسل وإلا فلا. وقيل: استحبه لاختلاف الأيدى فى ماء الحمام. قال: وعندى أن معنى الغسل أنه إذا دخله ففرق استحبه ألا يخرج حتى يغتسل. هذا كلام البغوى وروى البيهقى بإسناد ضعفه عن عائشة عن النبى ﷺ قال: «الْغُسْلُ مِنْ خَمْسَةٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالْحِجَامَةِ، وَغُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَالْغُسْلُ مِنْ مَاءِ الْحَمَامِ، وَغُسْلُ الْمَيْتِ»<sup>(١)</sup> وبإسناده عن ابن عمرو بن العاص قال: «كُنَّا نَغْتَسِلُ مِنْ خَمْسٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالْحَمَامِ، وَنَتَنَّفِ الْإِبْطَ، وَمِنْ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

ومن المستحب الغسل لمن أراد حضور مجمع الناس صرح به أصحابنا ونقله الرويانى فى البحر عن نص الشافعى، ورأيت فى الأم ما يدل عليه صريحا أو إشارة ظاهرة، قال أبو عبد الله الزبيرى فى الكافى: يستحب فى كل أمر اجتمع الناس له أن

(١) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (٣٠٠/١): كتاب الطهارة: باب الغسل من غسل الميت.

(٢) أخرجه البيهقى (٣٠٠/١)، فى الموضوع السابق.



يغتسل المرء له، ويقطع الرائحة المغيرة من جسده ويمس من طيب أهله، هذه هي السنة. وقال البغوى: يستحب لمن أراد الاجتماع بالناس أن يغتسل ويتنظف ويتطيب. قال المحاملى فى اللباب: يستحب الغسل عند كل حال تغير فيه البدن. قال أصحابنا: وأكد هذه الأغسال غسل الجمعة والغسل من غسل الميت وأيهما أكد؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف فى الجنائز: أصبحهما: عند المصنف وسائر العراقيين الغسل من غسل الميت وهو نصه فى الجديد.

والثانى: غسل الجمعة وهو قوله القديم وصححه البغوى والرويانى وغيرهما. قال الرافعى: وصححه الأكثرون. وهذا هو الصحيح أو الصواب لأن أحاديث غسل الجمعة صحيحة، وليس فى الغسل من غسل الميت شىء صحيح. وفائدة القولين فيما لو أوصى بماء لأولى الناس أو وكل من يدفعه إلى أولاهم أو أكدهم حاجة فوجد رجلان، أحدهما: قد غسل ميتا، والآخر: يريد حضور الجمعة فأيهما أولى به؟ فيه القولان، وستأتى دلائل كل ما ذكرته فى مواضعه إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق.

### فصل فى دخول الحمام:

روى عن عائشة رضى الله عنها قالت: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ دُخُولِ الْحَمَّامَاتِ، ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهَا فِي الْمَيَّازِرِ»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم. قال الترمذى ليس إسناده بذاك القائم. وعن أبى المليلح - بفتح الميم - قال: دخل نسوة من أهل الشام على عائشة فقالت: من أنتن؟ فقلن: من أهل الشام فقالت: لعلكن من الكورة التى تدخل نساؤها الحمامات؟ قلن: نعم، قالت: أما إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى»<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه قال

(١) أخرجه أبو داود (٣٩/٤): كتاب الحمام، رقم (٤٠٠٩)، والترمذى (٤٩٧/٤): أبواب الأدب: باب ما جاء فى دخول الحمام، رقم (٢٨٠٢)، وابن ماجه (١٢٣٤/٢): كتاب الأدب باب دخول الحمام، رقم (٣٧٤٩)، وأخرجه أحمد (١٣٢/٦)، (١٣٩، ١٧٩)، عن عائشة.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٩/٤): كتاب الحمام، رقم (٤٠١٠)، والترمذى (٤٩٧/٤ - ٤٩٨): أبواب الأدب: باب ما جاء فى دخول الحمام، رقم (٢٨٠٣)، وابن ماجه (١٢٣٤/٢): =

الترمذى: حديث حسن. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا: الْحَمَامَاتُ، فَلَا يَدْخُلُهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالْأُزْرِ وَامْتَعَوْهَا النِّسَاءُ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسًا»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود وابن ماجه وفى إسناده من يضعف، وجاء فى دخول الحمام عن السلف آثار متعارضة فى الإباحة والكرهية: فعن أبى الدرداء رضى الله عنه: «نعم البيت الحمام يذهب الدرن ويذكر النار»<sup>(٢)</sup>، وعن على وابن عمر رضى الله عنهما: «بئس البيت الحمام يبدى العورة ويذهب الحياء»<sup>(٣)</sup>، وأما أصحابنا فكلامهم فيه قليل، وممن تكلم فيه من أصحابنا الإمام الفقيه الحافظ أبو بكر السمعانى المروزي رحمه الله، فقال: جملة القول فى دخول الحمام أنه مباح للرجال بشرط التستر وغض البصر، ومكروه للنساء إلا لعذر من نفاس أو مرض قال: وإنما كره للنساء لأن أمرهن مبنى على المبالغة فى التستر، ولما فى وضع ثيابهن فى غير بيوتهن من الهتك، ولما فى خروجهن واجتماعهن من الفتنة والشر وأنشد:

دهتك بعله الحمام نعم ومال بها الطريق إلى يزيد  
قال: وللداخل آداب منها أن يتذكر بحره حر النار، ويستعذ بالله تعالى من حرها ويسأله الجنة، وأن يكون قصده التنظيف والتطهر دون التنعيم والترفيه، وألا يدخله إذا رأى فيه عاريا، بل يرجع، وألا يصلى فيه، ولا يقرأ القرآن ولا يسلم، ويستغفر

= كتاب الأدب باب دخول الحمام، رقم (٣٧٥٠)، وأخرجه أحمد (١٧٣/٦)، (١٩٨)، والحاكم (٢٨٨/٤)، (٢٨٩).

(١) أخرجه أبو داود (٣٩/٤): كتاب الحمام، رقم (٤٠١١)، وابن ماجه (١٢٣٣/٢): كتاب الأدب: باب دخول الحمام، رقم (٣٧٤٨)، وفى إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى؛ وهو ضعيف فى حفظه كما فى تقريب التهذيب ت (٣٨٨٧).

(٢) أخرجه البيهقى (٣٠٩/٧): كتاب القسم والنشوز: باب ما جاء فى دخول الحمام، عن أبى الدرداء.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن عدى فى الكامل (٢٦٧٩/٧)، من حديث ابن عباس، وليس عن على أو ابن عمر، وكذا ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٢٨٣/١)، وعزاه للطبرانى فى الكبير وفى إسناده يحيى بن عثمان التيمى، وهو ضعيف كما فى التقريب ت (٧٦٥٦)، والحديث ذكره الألبانى فى الإرواء برقم (٢٥٨٢)، وضعفه، من حديث ابن عباس، وذكر الهيثمى فى المجمع (٢٨٤/١)، عن ابن عمر، يرفعه: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يدخل الحمام إلا بمئزر»، وعزاه للطبرانى فى الأوسط، وفيه حبيب كاتب مالك وهو ضعيف.

الله تعالى إذا خرج ويصلى ركعتين، فقد كانوا يقولون: يوم الحمام يوم إثم. وروى لكل أدب منها خبراً أو أثراً وذكر آداباً أخرى. وذكر الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء فيه كلاماً حسناً طويلاً مختصراً أنه لا بأس بدخول الحمام، دخل أصحاب رسول الله ﷺ حمامات الشام، قال: وعلى داخله واجبات وسنن، فعليه واجبان في عورته: صونها عن نظر غيره ومسه، فلا يتعاطى أمرها وإزالة وسخها إلا بيده، وواجبان في عورة غيره أن يغض بصره عنها، وأن ينهأ عن كشفها لأن النهي عن المنكر واجب، فعليه ذلك وليس عليه القبول. قال: ولا يسقط الإنكار إلا لخوف ضرر أو شتم أو نحوه، ولا يسقط عنه بظنه أنه لا يفيد قال: ولهذا صار الحزم في هذه الأزمان ترك دخول الحمام؛ إذ لا يخلو عن عورات مكشوفة، لا سيما ما فوق العانة وتحت السرة ولهذا استحب إخلاء الحمام. قال: والسنن عشر: النية بأن لا يدخل عبثاً ولا لغرض الدنيا، بل يقصد التنظف المحبوب، وأن يعطى الحمامى الأجرة قبل دخوله، ويقدم رجله اليسرى في دخوله قائلاً: بسم الله الرحمن الرحيم، أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم. وأن يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام فإنه - وإن لم يكن في الحمام إلا أهل الدين والمحتاطون في العورات - فالنظر إلى الأبدان مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء. وهو مذكر للفكر في العورات، ثم لا يخلو الناس في الحركات عن انكشاف العورات فيقع عليها البصر. وألا يعجل بدخول البيت الحار حتى يعرق في الأول، وألا يكثر صب الماء بل يقتصر على قدر الحاجة فهو المأذون فيه، وأن يذكر بحرارته حرارة نار جهنم لشبهه بها، وألا يكثر الكلام، ويكره دخوله بين المغرب والعشاء وقريباً من الغروب، وأن يشكر الله تعالى إذا فرغ على هذه النعمة وهي النظافة، ويكره من جهة الطب صب الماء البارد على الرأس عند الخروج، من الحمام وشربه. ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة ولا بأن يدلّكه غيره يعنى في غير العورة. هذا كلام الغزالي، ثم ذكر في النساء كلاماً حذفته لكون كلام السمعاني أصوب منه، قال: وإذا دخلت المرأة لضرورة فلا تدخل إلا بمئزر سابغ، قال ولا يقرأ القرآن إلا سرا ولا يسلم إذا دخل، فقد اتفق هو والسمعاني على ترك القراءة والسلام: فأما القراءة فتقدم في آخر باب ما يوجب الغسل أنها لا تكره ولعل مرادهما الأول تركها لأنها مكروهة. وأما ترك السلام فقد وافقهما عليه صاحب التتمة، فقال: لا

يستحب السلام لداخله على من فيه لأنه بيت الشيطان، ولأن الناس يكونون مشغولين بالتنظف، وكذا قاله غيرهم.

والحمام مذكر لا مؤنث، كذا نقله الأزهرى فى تهذيب اللغة عن العرب ونقله غيره وجمعه حمامات، مشتق من الحميم وهو الماء الحار. والله أعلم وبه التوفيق.

\* \* \*

## بَابُ التَّيْمُمِ

قال أبو منصور الأزهرى - رحمه الله - : التيمم فى كلام العرب : القصد ، يقال : تيممت فلانا ويممته وتأممته وأممته ، إذا قصدته <sup>(١)</sup> ، والتيمم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وهو رخصة وفضيلة اختصت بها هذه الأمة - زادها الله شرفا - لم يشاركها فيها غيرها من الأمم ، كما صرحت به الأحاديث الصحيحة المشهورة عن رسول الله ﷺ .

وأجمعوا على أن التيمم مختص بالوجه واليدين ، سواء تيمم عن الحدث الأصغر أو الأكبر ، وسواء تيمم عن كل الأعضاء أو بعضها .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : يجوز التيمم عن الحدث الأصغر لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣] ويجوز عن الحدث الأكبر ، وهو الجنابة والحيض ؛ لما روى عن عمار بن ياسر - رضى الله عنهما قال : « أَجْنَبْتُ فَتَمَعَّمْتُ فِي التُّرَابِ فَأُخْبِرْتُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ ﷺ : إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا ، وَضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ » ولأنه طهارة عن حدث فتاب عنها التيمم كالوضوء ، ولا يجوز ذلك عن إزالة النجاسة ؛ لأنها طهارة فلا يؤمر بها للنجاسة فى غير محل النجاسة كالغسل .

الشرح : أما الآية الكريمة فتقدم تفسيرها فى باب ما ينقض الوضوء .

وقوله تعالى : ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣] قيل : حلالا ، وقيل : طاهرا ، وهو الأظهر الأشهر ، وهو مذهب أصحابنا .

وأما حديث عمار فمتفق على صحته ، رواه البخارى ومسلم <sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : النظم (٤٣/١) ، معانى الزجاج (٥٨/٢) ، معانى الفراء (١٤٥/٢) ، تهذيب اللغة (٧/٢) .

(٢) أخرجه البخارى (٤٤٣/١) كتاب : التيمم ، باب : التيمم هل ينقح فيهما ، الحديث (٣٣٨) ، ومسلم (٢٨٠/١) كتاب : الحيض ، باب : التيمم ، الحديث (١١٢ / ٣٦٨) ، والطائسى (ص : ٨٨ - ٨٩) ، الحديث (٢٤٥ - منحة) ، وأحمد (٢٦٥/٤) ، والدارمى (١٩٠/١) كتاب : الطهارة ، باب : التيمم مرة ، وأبو داود (٢٢٨/١ - ٢٢٩) كتاب : =

وقوله: «تمعكت» أى تدلكت، وفى رواية فى الصحيح: «تمرغت»، وهو بمعنى تدلكت.

ورأى الحديث عمار تقدم بيان حاله فى آخر السواك.  
وينكر على المصنف قوله: روى بصيغة التمريض الموضوع للعبارة عن حديث ضعيف، مع أن هذا الحديث متفق على صحته، وقد نبهت على مثله مرات، وذكرته فى مقدمة الكتاب. وقوله: ولأنه طهارة عن حدث، احتراز من طهارة النجس.  
أما الأحكام: فيجوز التيمم عن الحدث الأصغر بالكتاب والسنة والإجماع، ويجوز عن الحدث الأكبر، وهو الجنابة والحيض والنفاس، وكذا الولادة إذا قلنا توجب الغسل، ولا خلاف فى هذا عندنا، ولا يجوز فى إزالة النجاسة، ودليله ما ذكره المصنف.

وأما قول المصنف هنا: يجوز التيمم، وقوله فى التنبيه: يجب، فكلاهما صحيح، فهو واجب فى حال، جائز فى حال.

فإذا لم يجد الماء وضاق الوقت وجب، وإذا وجد الماء بأكثر من ثمن المثل جاز التيمم ولا يجب، بل لو اشتراه وتوضأ كان أفضل، وكذا إذا لم يجد الماء وأراد نافلة أو فريضة فى أول الوقت جاز التيمم ولم يجب.

فرع: قد ذكرنا أن التيمم عن الحدث الأكبر جائز، هذا مذهبنا، وبه قال العلماء

= الطهارة، باب: التيمم، الحديث (٣٢٢)، والترمذى (٢٦٨/١ - ٢٦٩) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى التيمم، الحديث (٤٤)، والنسائى (١٦٥/١ - ١٦٦) كتاب: الطهارة، باب: التيمم فى الحضر، وابن ماجه (١٨٨/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى التيمم ضربة واحدة، الحديث (٥٦٩)، وابن الجارود (ص: ٥١ - ٥٢) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (١٢٥)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٢٢/١) كتاب: الطهارة، باب: صفة التيمم كيف هى، والدارقطنى (١٨٢/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (٢٧)، والبيهقى (٢٠٩/١ - ٢١١) كتاب: الطهارة، باب: ذكر الروايات فى كيفية التيمم عن عمار بن ياسر رضى الله عنه، وأبو عوانة (٣٠٥/١)، وابن خزيمة (١٣٥/١) رقم (٢٦٨)، وابن حبان (٤٣٣/٢، ٤٣٤ - الإحسان)، والبغوى فى شرح السنة (٣٩٨/١) من طريق عبد الرحمن بن أبزى قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال: إني أجنب فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا فى سفر أنا وأنت فلم تصل؟ وأما أنا فتمعكت فصليت، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال النبى ﷺ: «إنما يكفيك هذا» فضرب النبى ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فىهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه.  
وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إلا عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وإبراهيم النخعي التابعي؛ فإنهم منعه، قال ابن الصباغ وغيره: وقيل: إن عمر وعبد الله رجعا، واحتج لمن منعه بأن الآية فيها إباحته للمحدث فقط، واحتج أصحابنا والجمهور بقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] إلى قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ ثم قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] وهو عائد إلى المحدث والجنب جميعا.

وقد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال: قال عبد الله بن مسعود: «لو أن جنبا لم يجد الماء شهرا لا يتيمم، قال أبو موسى له: كيف يصنع بهذه الآية ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فقال عبد الله: لو رخص لهم لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا»<sup>(١)</sup>.

فهذا دليل على أنهم كانوا متفقين على أن الآية تدل على جواز التيمم للجنب. واحتجوا من السنة بحديث عمار السابق، وهو في الصحيحين، وبحديث عمران ابن الحصين: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ثُمَّ رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلًا لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ، فَلَمَّا حَضَرَ الْمَاءَ أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الرَّجُلَ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ اغْتَسِلْ بِهِ»<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وعن أبي ذر - رضى الله عنه - أنه كان يعزب في الإبل وتصيبه الجنابة، فأخبر النبي ﷺ فقال له: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسِمْهُ بِشَرَّتِهِ»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وغيرهم، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: حديث صحيح. وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته.

ومن القياس ما ذكره المصنف، ولأن ما كان طهورا في الحدث الأصغر كان في

(١) أخرجه البخارى (٦٠٤/١): كتاب التيمم: باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم، رقم (٣٤٦)، ومسلم (٢٨٠/١): كتاب الحيض: باب التيمم، رقم (٣٦٨/١١٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

الأكبر كالماء. وأما الآية فليس فيها منع التيمم عن الجنابة، بل فيها جوازه كما ذكرنا، ولو لم يكن فيها بيانه فقد بيته السنة.

فرع: إذا تيمم الجنب والتي انقطع حيضها ونفاسها، ثم قدر على استعمال الماء لزمه الغسل. هذا مذهبنا، وبه قال العلماء كافة إلا أبا سلمة بن عبد الرحمن التابعي، فقال: لا يلزمه، ودليلنا حديث عمران وحديث أبي ذر السابقان.

فرع: قال الشافعي في الأم، والأصحاب: يجوز للمسافر والمعزب في الإبل أن يجامع زوجته وإن كان عادما للماء، ويغسل فرجه ويتيمم.

واتفق أصحابنا على جواز الجماع من غير كراهة، قالوا: فإن قدر على غسل فرجه فغسله وتيمم وصلى صحت صلاته، ولا يلزمه إعادتها، فإن لم يغسل فرجه لزمه إعادة الصلاة إن قلنا: رطوبة فرج المرأة نجسة وإلا فلا إعادة. هذا بيان مذهبنا.

وحكى ابن المنذر جواز الجماع عن ابن عباس وجابر بن زيد والحسن البصري وقتادة والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وإسحاق، واختاره ابن المنذر، وحكى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر والزهرى أنهم قالوا: ليس له ذلك.

وعن مالك قال: لا أحب أن يصيب امرأته إلا ومعه ماء.

وعن عطاء قال: إن كان بينه وبين الماء ثلاث ليال لم يصبها، وإن كان أكثر جاز. وعن أحمد في كراهته روايتان.

دليلنا على الجميع ما احتج به ابن المنذر أن الجماع مباح فلا نمنعه ولا نكرهه إلا بدليل، فهذا هو المعتمد في الدلالة.

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رجل: يا رسول الله، «الرَّجُلُ يَغِيبُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ أَيَجَامِعُ أَهْلَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ»<sup>(١)</sup> رواه أحمد في مسنده، فلا يحتج به لأنه ضعيف؛ فإنه من رواية الحجاج بن أرطاة، وهو ضعيف. والله أعلم.

فرع: قد ذكرنا أن مذهبنا أن التيمم عن النجاسة لا يجوز، ومعناه إذا كان على



بعض بدنه نجاسة فتييم في وجهه ويديه لا يصح، وبه قال جمهور العلماء، وجوزه أحمد، واختلف أصحابه في وجوب إعادة هذه الصلاة.

قال ابن المنذر: كان الثوري والأوزاعي وأبو ثور يقولون: يمسح موضع النجاسة بتراب ويصلى. قال: وحكى أبو ثور هذا عن الشافعي، قال: والمعروف من قول الشافعي بمصر أن التيمم لا يجزئ عن نجاسة. واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف. وقول المصنف «فلا يؤمر بها للنجاسة» احتراز من الحدث فإنه يؤمر بطهارته في غير محله. وقوله: كالغسل هو بفتح الغين، معناه كما لو كان على بدنه نجاسة فلا يؤمر بالغسل في غير محلها، ولأن التيمم رخصة؛ فلا يجوز إلا فيما ورد الشرع به وهو الحدث، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والتيمم مسح الوجه واليدين مع المرفقين بضربتين أو أكثر، والدليل عليه ما روى أبو أمامة وابن عمر - رضي الله عنهم - : أن النبي ﷺ قال: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ، ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». وحكى بعض أصحابنا عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال في القديم: التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة للكفين. ووجهه في حديث عمار.

وأنكر الشيخ أبو حامد الإسفراييني - رحمه الله - ذلك، وقال: المنصوص في القديم والجديد هو الأول، ووجهه أنه عضو في التيمم فوجب استيعابه كالوجه، وحديث عمار يتأول على أنه مسح كفيه إلى المرفقين بدليل حديث أبي أمامة وابن عمر.

الشرح: أما حديث ابن عمر فسيأتى بيانه إن شاء الله<sup>(١)</sup>، وأما حديث أبي أمامة فمفكر لا أصل له<sup>(٢)</sup>، واسم أبي أمامة صدى بضم الصاد وفتح الدال المهملة

(١) أخرجه الدارقطني (١/١٨١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (٢١)، والحاكم (١/١٧٩ - ١٨٠) كتاب: الطهارة، كلاهما من طريق سليمان بن أبي داود الحراني، عن سالم ونافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال في التيمم «ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين». وقال الحاكم: «سليمان بن أبي داود لم يخرجاه، وإنما ذكرناه في الشواهد». وفي العلل (١/٥٤): قال أبو زرعة: هذا حديث باطل، وسليمان ضعيف الحديث. اهـ.

قال الذهبي في المغني (١/٢٧٩): ضعفه غير واحد.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٢٩٢ - ٢٩٣)، الحديث (٧٩٥٩) من جهة جعفر بن الزبير عن القاسم عنه.

وتشديد الياء، ابن عجلان الباهلى من بنى باهلة، سكن حمص، رضى الله عنه<sup>(١)</sup>. وابن عمر تقدم بيانه فى الآنية، والشيخ أبو حامد فى مسح الخف. والعضو بكسر العين وضمها.

وقوله: «ولأنه عضو فى التيمم» احترز بعضو عن مسح الخف و بالتيمم عن مسح الرأس فى الوضوء.

وأما حكم المسألة: فمذهبنا المشهور أن التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين مع المرفقين، فإن حصل استيعاب الوجه واليدين بالضربتين، وإلا وجبت الزيادة حتى يحصل الاستيعاب. وحكى أبو ثور وغيره قولاً للشافعى فى القديم أنه يكفى مسح الوجه والكفين، وأنكر أبو حامد والماوردى وغيرهما هذا القول، وقالوا: لم يذكره الشافعى فى القديم، وهذا الإنكار فاسد؛ فإن أبا ثور من خواص أصحاب الشافعى وثقاتهم وأئمتهم؛ فنقله عنه مقبول، وإذا لم يوجد فى القديم حمل على أنه سمعه منه مشافهة وهذا القول وإن كان قديماً مرجوحاً عند الأصحاب فهو القوى فى الدليل، وهو الأقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة.

وقال كثيرون من الخراسانيين: لا يشترط ضربتان، بل الواجب إيصال التراب إلى الوجه واليدين سواء حصل بضربتين أو ضربة. وسيأتى بيان هذا فى واجبات التيمم إن شاء الله تعالى، هذا تلخيص مذهبنا.

وحكى ابن المنذر وجوب الضربتين عن على بن أبى طالب وابن عمر والحسن البصرى والشعبى وسالم بن عبد الله ومالك والليث والثورى وأصحاب رأى، وعبد العزيز بن أبى سلمة، قال أصحابنا: وهو قول أكثر العلماء.

وحكى الماوردى وغيره عن ابن سيرين أنه لا يجزئه إلا ثلاث ضربات: ضربة لوجهه، وضربة لكفيه، وضربة لذراعيه.

= وذكره الهشمى فى مجمع الزوائد (٢٦٧/١) وقال: رواه الطبرانى فى الكبير وفيه جعفر ابن الزبير، قال شعبة فيه: وضع أربعاً حديث. اهـ.

وقال الذهبى: متهم، تركه أحمد بن حنبل وغيره.

وقال الحافظ: متروك الحديث، وكان صالحاً فى نفسه.

ينظر: المغنى للذهبي (١٣٢/١)، والتقريب (١٣٠/١).

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٦٠٦/٢)، تقريب التهذيب (٣٦٦/١)، تاريخ البخارى الكبير (٣٢٦/٤)، الجرح والتعديل (٢٠٠٤/٤)، أسد الغابة (١٦/٣).

وقال آخرون: الواجب ضربة للوجه والكفين، حكاه ابن المنذر عن عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق.

قال ابن المنذر: وبه أقول، وبه قال داود<sup>(٢)</sup>، وحكاه الخطابي عن عامة أصحاب الحديث.

وأما قدر الواجب من اليدين فالمشهور من مذهبنا أنه إلى المرفقين كما سبق، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر العلماء. وقال عطاء ومن بعده ممن ذكرناه: إلى الكفين، وحكى الماوردي وغيره عن الزهري أنه يجب مسحهما إلى الإبطين، وما أظن هذا يصح عنه، وقد قال الخطابي: لم يختلف العلماء في أنه لا يجب مسح ما وراء المرفقين.

واحتج من قال: ضربة للوجه والكفين بحديث عمار قال: «أَجْنَبْتُ فَتَمَعْتُ فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، فَتَفَخَّ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ»<sup>(٣)</sup> رواه البخاري ومسلم.

(١) قال في الإنصاف (٣٠١/١): (والسنة في التيمم: أن ينوى ويسمى، ويضرب بيديه مفرجتي الأصابع على التراب، ضربة واحدة)، الصحيح من المذهب: أن المسنون والواجب ضربة واحدة، نص عليه. وعليه جمهور الأصحاب، وقطع به كثير منهم. وهو من مفردات المذهب.

وقال القاضي: المسنون ضربتان، يفعل بهما كما قال المصنف عنه، واختاره الشيرازي، وابن الزاغوني، والمجد، وجزم به في مسبوكة الذهب. قاله في الفروع: وحكى رواية. قلت: حكاه ابن تيميم، وابن حمدان، وغيرهما رواية. وأطلق الوجهين في التلخيص، والبلغة. وقيل: الأولى ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الكوعين. ذكره في الرعاية. وقال: ولو مسح وجهه يمينه، ويمينه يساره، أو عكس، وخلل أصابعهما فيهما: صح. وقيل: لا.

وعلى الأقوال الثلاثة: يجزئ ضربة واحدة بلا نزاع. وقال المصنف، وغيره: وإن تيمم بأكثر من ضربتين جاز. وقال في الرعاية: وعنه يسن ضربتين. وقيل: أو أكثر من ضربة. (٢) قال في المحلى (٣٦٨/١): وصفة التيمم للجنب وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد - إنما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي تيمم له، من طهارة للصلاة أو جنباً أو إيلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو ليوم الجمعة أو من غسل الميت، ثم يضرب الأرض بكفيه متصلاً بهذه النية ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه وظهر كفيه إلى الكوعين بضربة واحدة فقط، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ولا يمسح في شيء من التيمم ذراعيه ولا رأسه ولا رجله ولا شيئاً من جسمه.

(٣) تقدم حديث عمار.

واحتج أصحابنا بأشياء كثيرة لا يظهر الاحتجاج بها فتركناها، وأقربها أن الله تعالى أمر بغسل اليد إلى المرفق في الوضوء، وقال في آخر الآية: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ وظاهره أن المراد الموصوفة أولا وهي المرفق. وهذا المطلق محمول على ذلك المقيد، لا سيما وهي آية واحدة، ذكر الشافعي - رحمه الله - هذا الدليل بعبارة أخرى، فقال كلاما معناه أن الله تعالى أوجب طهارة الأعضاء الأربعة في الوضوء في أول الآية، ثم أسقط منها عضوين في التيمم في آخر الآية؛ فبقى العضوان في التيمم على ما ذكرنا في الوضوء؛ إذ لو اختلفا لبينهما، وقد أجمع المسلمون على أن الوجه يستوعب في التيمم كالوضوء فكذا اليدان. قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار: قال الشافعي - رحمه الله - : إنما منعنا أن نأخذ رواية عمار في الوجه والكفين ثبوت الحديث عن النبي ﷺ أنه مسح وجهه وذراعيه<sup>(١)</sup>، وأن هذا أشبه بالقرآن.

والقياس أن البدل من الشيء يكون مثله، قال البيهقي: حديث عمار أثبت من مسح الذراعين، إلا أن حديث الذراعين جيد بشواهد، ورواه جابر عن النبي ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في قصة الرجل الذي سلم على النبي ﷺ، وهو يقول فلم يرد عليه حتى تيمم ثم رد عليه السلام، من حديث ابن عمر.

وفي إحدى روايات حديث عمار أيضًا عند أبي داود برقم (٣٢٢، ٣٢٣).  
(٢) أخرجه الدارقطني (١٨١/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (٢٢)، والحاكم (١/١٨٠) كتاب: الطهارة، والبيهقي (٢٠٧/١) كتاب: الطهارة، باب: كيف التيمم، من رواية عثمان بن محمد الأنماطي، عن حرمي بن عمارة، عن عزة بن ثابت عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين» قال الدارقطني: رجاله كلهم ثقات، والصواب موقوف.

وقد خولف عثمان بن محمد الأنماطي، خالفه أبو نعيم فرواه عن عزة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر موقوفًا.

وخالفه في منته - أيضًا - فقال: إن رجلا أتى جابرًا فقال: أصابتني جنابة، وإني تمعكت في التراب فقال: أصرت حميرًا؟ وضرب بيديه إلى الأرض فمسح وجهه، ثم ضرب بيديه إلى الأرض فمسح بيديه إلى المرفقين، وقال: هذا التيمم.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٤/١)، والدارقطني (١٨٢/١)، والحاكم (١/١٨٠)، والبيهقي (٢٠٧/١).

وسكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي فصحه، وقال البيهقي: إسناده صحيح.

وَعَنْ أَبِي جُهَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَنِي جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»<sup>(١)</sup> رواه البخاري هكذا مسندًا، وذكره مسلم تعليقًا، وهو مجمل فسرهُ ابن عمر في روايته قال: «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَكَّةٍ مِنَ السَّكَاكِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى كَادَ الرَّجُلُ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ ضَرْبَ يَدَيْهِ عَلَى الْجِدَارِ وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ، وَقَالَ: إِنِّي لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ»<sup>(٢)</sup> هكذا رواه أبو داود في سننه، إلا أنه من رواية محمد بن ثابت العبدى، وليس هو بالقوى عند أكثر أهل الحديث، وروى البيهقي في حديث أبي الجهم: «فمسح وجهه وذراعيه»، رواه من طرق يعضد بعضها بعضًا، قال: وله شاهد من حديث ابن عمر، فذكر حديثه هذا.

قال البيهقي: وهذا الحديث رواه عن العبدى جماعة من الأئمة. وذكرهم.

قال: وأنكر البخاري على العبدى رفع هذا الحديث.

قال البيهقي: ورفعه غير منكر؛ فقد صح رفعه من جهة الضحاك بن عثمان،

(١) أخرجه الدارقطني (١٧٧/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (٦) من طريق أبي عصمة، عن موسى بن عقبة، عن الأعرج، عن أبي الجهم قال: «أقبل النبي ﷺ من بنو جمل من غائط أو بول، فسلمت عليه فلم يرد على السلام، فضرب الحائط بيده ضربة فمسح بها وجهه، ثم ضرب أخرى فمسح بها ذراعيه إلى المرفقين، ثم رد على السلام»، وهذا حديث موضوع من إفك أبي عصمة؛ فإنه كذاب دجال.

قال ابن المبارك: كان يضع كما يضع المعلى بن هلال.

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويروى عن الثقات ما ليس من حديث الأئمة، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

ينظر: الضعفاء للعقيلي (٣٠٤/٤) والمجروحين لابن حبان (٤٨/٣).

والحديث في الصحيحين:

أخرجه البخاري (٤٤١/١) كتاب: التيمم، باب: التيمم في الحضر، الحديث (٣٣٧)، ومسلم (٢٨١/١) كتاب: الحيض، باب: التيمم، الحديث (٣٦٩/١١٤)، دون ذكر الضربتين، من رواية الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج قال: سمعت عميرا مولى ابن عباس قال: أقبلت أنا وعبد الله بن يسار حتى دخلنا على أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال: «أقبل النبي ﷺ نحو بنو جمل، فلقى رجلا فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه، ثم رد عليه السلام».

(٢) تقدم تخريجه.

وزيد بن عبد الله بن أسامة، وإنما انفرد العبدى فيه بذكر الذراعين.

قال البيهقى: وقد صح عن ابن عمر من قوله وفعله التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، فقوله وفعله يشهد لصحة رواية العبدى؛ فإنه لا يخالف النبى ﷺ فيما يروى عنه.

قال الشافعى والبيهقى: أخذنا بحديث مسح الذراعين؛ لأنه موافق لظاهر القرآن وللقياس، وأحوط. قال الخطابى: الاختصار على الكفين أصح فى الرواية، ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح فى القياس. والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز التيمم إلا بالتراب؛ لما روى حذيفة بن اليمان - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَ تَرَابُهَا لَنَا طَهُورًا، وَجُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ» فعلق الصلاة على الأرض ثم نزل فى التيمم إلى التراب، فلو جاز التيمم بجميع الأرض لما نزل عن الأرض إلى التراب ولأنه طهارة عن حدث فاخص بجنس واحد كالوضوء.

الشرح: حديث حذيفة صحيح رواه مسلم، وقال فيه: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَتُرْبَتُهَا طَهُورًا»<sup>(١)</sup> قال الخطابى: معناه أن من كان قبلنا لم تبح لهم الصلاة إلا فى البيع والكنائس.

والتراب معروف، وله خمسة عشر اسما ذكرت مفصلة فى تهذيب الأسماء، ثم الصحيح المشهور أنه اسم جنس لا يثنى ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه. ونقل أبو عمر الزاهد عن المبرد أنه جمع، واحده ترابة.

وقوله: «لأنه طهارة عن حدث» احتراز من الدباغ.

أما حكم المسألة: فمذهبنا أنه لا يصح التيمم إلا بتراب، هذا هو المعروف فى المذهب، وبه قطع الأصحاب، وتظاهرت عليه نصوص الشافعى، وحكى الرافعى

(١) أخرجه مسلم (٣٧١/١) كتاب: المساجد، حديث (٥٢٢/٤)، وابن أبى شيبة (١٥٧/١)، والطيالسى (ص - ٥٦) رقم (٤١٨)، والنسائى فى الكبرى (١٥/٥) كتاب: فضائل القرآن، باب: الآيتان فى آخر سورة البقرة رقم (٨٠٢٢)، وابن خزيمة (١٣٣/١) رقم (٢٥٦)، وابن عبد البر فى التمهيد (٢٢١/٥)، والدارقطنى (١٧٥/١ - ١٧٦)، والبيهقى (٢١٣/١)، من طريق، روى بن خراش عنه، مرفوعًا بلفظ: «فضلنا على الناس بثلاث» فذكر منها: «وجعلت لنا الأرض كلها مسجدًا وترابها طهورًا».

عن أبي عبد الله الحناطى - بالحاء المهملة والنون - أنه حكى فى جواز التيمم بالذرية والنورة والزرنيخ والأحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة وأشباهاها قولين للشافعى، وهذا نقل غريب ضعيف شاذ مردود، وإنما أذكره للتنبيه عليه لئلا يغتر به، والصحيح فى المذهب أنه لا يجوز إلا بتراب، وبه قال أحمد وابن المنذر وداود. قال الأزهرى والقاضى أبو الطيب: هو قول أكثر الفقهاء.

وقال أبو حنيفة ومالك: يجوز بكل أجزاء الأرض حتى بصخرة مغسولة، وقال بعض أصحاب مالك: يجوز بكل ما اتصل بالأرض كالخشب والثلج وغيرهما، وفى الملح ثلاثة أقوال لأصحاب مالك.

أحدهما: يجوز.

والثانى: لا.

والثالث - وهو عندهم أشهرها - : أنه إن كان مصنوعا لم يجز التيمم به، وإلا جاز.

وقال الأوزاعى والثورى: يجوز بالثلج وكل ما على الأرض.

واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾ والصعيد ما على الأرض، وبقوله ﷺ: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم، وبحديث أبى الجهم السابق فى التيمم بالجدار، وبحديث عمار أن النبى ﷺ قال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ثُمَّ نَفَضَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»<sup>(٢)</sup> رواه البخارى ومسلم، وفى رواية مسلم: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ ثُمَّ تَنْفُخَ ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ»<sup>(٣)</sup> قالوا: فهذا يدل على أنه لا يختص بتراب ذى غبار يعلق بالعضو كما قلتم، قالوا: لأنه طهارة بجامد فلم يختص بجنس كالدباغ. واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] وهذا

(١) أخرجه البخارى (٤٣٥/١ - ٤٣٦) كتاب: التيمم، باب: (١) حديث (٣٣٥)، ومسلم (٣٧٠/١ - ٣٧١) كتاب: المساجد، حديث (٥٢١/٣)، والنسائى (٢١٠/١ - ٢١١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم بالصعيد، حديث (٤٣٢)، والدارمى (٣٢٢/١)، والبيهقى (٢١٢/١)، وأحمد (٣٠٤/٣) عن جابر بن عبد الله، مرفوعا بلفظ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى...»، «فذكر منها: «وبعثت إلى الناس عامة».

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٠/١ - ٢٨١) كتاب الحيض: باب التيمم، رقم (٣٦٨/١١٢).

يقتضى أن يمسح بما له غبار يعلق بعضه بالعضو، ويحدث حذيفة، وروى البيهقي عن ابن عباس قال: «الصعيد الحرث حرث الأرض»<sup>(١)</sup> وبالقياص الذي ذكره المصنف.

وأما قولهم: الصعيد ما صعد على وجه الأرض فلا نسلم اختصاصه به، بل هو مشترك يطلق على وجه الأرض وعلى التراب وعلى الطريق، كذا نقله الأزهري عن العرب، وإذا كان كذلك لم يخص بأحد الأنواع إلا بدليل، ومعنا حديث حذيفة وتفسير ابن عباس ترجمان القرآن بتخصيص التراب. وأما حديث: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»<sup>(٢)</sup> فمختصر محمول على ما قيده في حديث حذيفة.

وأما التيمم بالجدار فمحمول على جدار عليه غبار؛ لأن جدرانهم [كانت] من الطين، فالظاهر حصول الغبار منها، وحديث النفخ في اليدين محمول على أنه علق باليد غبار كثير فخففه، ونحن نقول باستحباب تخفيفه. ورواية مسلم «ثم ينفخ» محمولة على ما إذا علق بهما غبار كثير، ولا يصح أن يعتقد أنه أمره بإزالة جميع الغبار، والفرق بين التيمم والدباغ أن المراد بالدباغ تنشيف فضول الجلد وذلك يحصل بأنواع؛ فلم يختص، والتيمم طهارة تعبدية فاختصت بما جاءت به السنة كالوضوء، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فأما الرمل فقد قال في القديم والإملاء: يجوز التيمم به، وقال في الأم: لا يجوز.

فمن أصحابنا من قال: لا يجوز قولاً واحداً، وما قاله في القديم والإملاء محمول على رمل يخالطه التراب، ومنهم من قال على قولين:

أحدهما: يجوز؛ لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إِنَّا بِأَرْضِ الرَّمْلِ وَفِينَا الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ، وَنَبْقَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَا نَجِدُ الْمَاءَ فَقَالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَرْضِ».

والثاني: لا يجوز؛ لأنه ليس بتراب فأشبهه الجص.

الشرح: حديث أبي هريرة هذا ضعيف<sup>(٣)</sup>، رواه أحمد في مسنده، ورواه البيهقي

(١) أخرجه البيهقي (٢١٤/١): كتاب الطهارة: باب الدليل على أن الصعيد الطيب هو التراب.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أحمد (٢٧٨/٢)، وعبد الرزاق (٢٣٦/١) رقم (٩١١)، والبيهقي (٢١٦/١): =



من طرق ضعيفة وبين ضعفه، وجاء في بعضها «عليكم بالتراب» وصورة مسألة الكتاب التي ذكر المصنف فيها الطريقين في رمل خالص لا يخالطه تراب.

وهذان الطريقان مشهوران، واتفق الأصحاب على أن الصحيح طريقة التفصيل، وهو أنه إن خالطه تراب جاز وإلا فلا، وحملوا القولين على هذين الحالين، وبهذا الطريق قطع جماعات من المصنفين، ونقله الشيخ أبو حامد والمحاملي وإمام الحرمين عن عامة الأصحاب قالوا: وغلط من قال: فيه قولان.

قال القاضي أبو الطيب: طريقة القولين هي قول ابن القاص.

وأما قول المصنف في التنبيه: «فإن خالطه جص أو رمل لم يجز التيمم به» فمحمول على رمل دقيق يلصق بالعضو، والذي ذكره الأصحاب هو في رمل خشن لا يلصق، وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما إذا خالطه دقيق ونحوه، فإنه لا يجوز التيمم به؛ لأنه يلصق بالعضو. وقد سبق أن الجص بكسر الجيم وفتحها وهو معرب والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أحرق الطين وتيمم بمدقوقه ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز التيمم به؛ كما لا يجوز بالخزف المدقوق.

والثاني: يجوز لأن إحراقه لم يزل اسم الطين والتراب عن مدقوقه، بخلاف الخزف.

ولا يجوز إلا بتراب له غبار يعلق بالعضو، فإن تيمم بطين رطب أو تراب ند لا يعلق غباره لم يجز؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]

= كتاب الطهارة: باب ما روى في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم عند انقطاع الدم إذا عدتا الماء قال البيهقي: هذا حديث يعرف بالمشني بن الصباح، عن عمرو، والمشني غير قوى. قلت: وقد تابعه ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلاً أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: إنا نكون بالرمل فتصبينا الجنابة وفيما الحائض والنفساء ولا نجد الماء أربعة أشهر فقال النبي ﷺ عليكم بالأرض. أخرجه أبو يعلى (٢٦٩/١٠) رقم (٥٨٧٠).

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/١٦٤): رواه أحمد، وأبو يعلى... والطبراني في الأوسط وفيه المشني بن الصباح، والأكثر على تضعيفه.

قلت: وهذا فيه نظر فإنه ليس في سند أبي يعلى والحديث عزاه الحافظ في «المطالب العالية» (١٦٧) لأبي يعلى، وقال: منته ضعيف.

وهذا يقتضى أنه يمسح بجزء من الصعيد، ولأنه طهارة فوجب إيصال الطهور فيها إلى محل الطهارة كمسح الرأس، ولا يجوز بتراب نجس؛ لأنه طهارة فلا تجوز بالنجس كالوضوء، ولا يجوز بما خالطه جص أو دقيق؛ لأنه ربما حصل على العضو فمنع وصول التراب إليه، ولا يجوز بما استعمل في العضو، فأما ما تنأثر من أعضاء التيمم ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز التيمم به كما لا يجوز الوضوء بما تساقط من أعضاء المتوضئ.

والثاني: يجوز؛ لأن المستعمل منه ما بقى على العضو، وما تنأثر غير مستعمل فجاز التيمم به، ويخالف الماء؛ لأنه لا يدفع بعضه بعضا، والتراب يدفع بعضه بعضا فدفع - ما أدى به الغرض في العضو - ما تنأثر منه.

الشرح: في هذه القطعة مسائل:

إحداها: إذا أحرق الطين وتيمم بمدقوقه فوجهان مشهوران: أصحهما عند الجمهور: لا يجوز، وبه قطع الشيخ أبو حامد والبغوى. والأصح عند إمام الحرمين وصاحب البحر والمحققين: الجواز وهذا أظهر. قال إمام الحرمين: القول بأنه لا يجوز غلط غير معدود من المذهب. وقد ذكر المصنف دليل الوجهين.

وقال القاضى أبو الطيب: إن احترق ظاهره وباطنه لم يجز، وإن احترق ظاهره دون باطنه ففيه وفي الطين الخراسانى إذا دق وجهان، والأظهر الجواز مطلقا. أما إذا أصابته نار فاسود ولم يحترق، فالمذهب القطع بجواز التيمم به، وبه قطع البغوى وغيره. وحكى الرافعى فيه وجهان [أنه لا يجوز] وهو ضعيف؛ لأنه تراب ولا يشبه الخزف بحال، ولو احترق فصار رمادا لم يجز التيمم به بلا خلاف كالخزف، نقله الرافعى وغيره، وهو ظاهر والله أعلم.

الثانية: يشترط كون التراب له غبار يعلق بالعضو، وقد ذكر المصنف دليله، وبه قال أبو يوسف، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يشترط الغبار، وقد سبقت المسألة بدلائلها.

وقوله: تراب ند هو بتنوين الدال مثل شج.

الثالثة: لا يجوز التيمم بتراب نجس بلا خلاف عندنا، ونقله الشيخ أبو حامد عن

العلماء كافة، قال الأوزاعي: فإنه جوزة بتراب المقابر. قال: ولعله أراد إذا لم تكن منبوثة فيوافقنا.

واحتج المحاملي وغيره بقوله تعالى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ قالوا: والمراد طاهرا، وهذا هو الراجح في معنى الطيب في الآية كما قدمناه، واحتجوا أيضا بما ذكره المصنف. وكان ينبغي للمصنف أن يقول: لأنه طهارة عن حدث؛ ليحترز عن الدباغ، فإنه يجوز بالنجس على أصح الوجهين كما سبق.

قال أصحابنا: وسواء كان التراب الذي خالطته النجاسة كثيرا أو قليلا لا يجوز التيمم به بلا خلاف، بخلاف الماء الكثير؛ لأن للماء قوة تدفع النجاسة، وذكر أصحابنا هنا تراب المقابر، وحكمه أنه إذا تيقن نبشها فترابها نجس، وإن تيقن عدم نبشها فترابها طاهر، وإن شك فطاهر أيضا على الأصح، فحيث قلنا: طاهر جاز التيمم به وإلا فلا.

إلا أنها إذا لم تنبش تجوز الصلاة عليها مع الكراهة؛ لكونها مدفن النجاسة، ولا يكره التيمم بترابها؛ لأنه طاهر فهو كغيره صرح به الشيخ نصر في الانتخاب، وهو واضح حسن.

قال الشافعي رحمه الله في الأم: ولو وقع المطر على المقبرة لم يصح التيمم بها؛ لأن صديد الميت قائم فيها لا يذهب المطر كما لا يذهب التراب، قال: وهكذا كل ما اختلط من الأنجاس بالتراب مما يصير كالتراب. وذكر الأصحاب هنا التيمم بالأرض التي أصابتها نجاسة ذائبة، فزال أثرها بالشمس والريح، وفيها القولان المشهوران: الجديد أنها لا تطهر؛ فلا يجوز التيمم بها، والقديم أنها تطهر فيجوز التيمم بها عند الجمهور. وقال القفال في شرح التلخيص: إذا قلنا بالقديم، فهي طاهرة تجوز الصلاة عليها، وفي جواز التيمم بترابها قولان قال: وهكذا قال الشافعي في القديم: إن جلد الميتة يطهر بالدباغ وتجوز الصلاة عليه وفيه، ولا يجوز بيعه. فجعله طاهرا في حكم دون حكم. هذا كلام القفال وهو شاذ، ومنع بيع المدبوغ ليس للنجاسة كما سبق في بابه والله أعلم.

الرابعة: لا يصح التيمم بتراب خالطه جص أو دقيق أو زعفران أو غيره من الطاهرات التي تعلق بالعضو، وسواء كان الخليط قليلا أو كثيرا مستهلكا، هذا هو الصحيح المشهور، قال البندنجي: وهو المنصوص.

وحكى الأصحاب عن أبي إسحاق المروزي وجها أنه يجوز إذا كان الخليط مستهلكا، كما يجوز الوضوء بالماء الذى استهلك فيه مائع، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب: هذا الوجه غلط.

والفرق أن الماء يجرى بطبعه، فإذا أصاب المائع موضعا جرى الماء بعده، وأما الخليط فربما علق بالعضو فمنع التراب من العلوق، ولأن للماء قوة التطهير، ولأنه لا تضره النجاسة إذا كان كثيرا بخلاف التراب، وأما إذا اختلط بالتراب فتات الأوراق، فقال إمام الحرمين، والغزالي فى البسيط: الظاهر أنه كالزعفران، يعنى فيكون فيه التفصيل والخلاف، وقيل: يعفى عنه كما فى الماء، فإن قيل: ما الفرق بين مخالطة الدقيق ونحوه ومخالطة الرمل حيث جاز فى الرمل دون الدقيق؟ قلنا: الدقيق يعلق باليد كما يعلق التراب فيمنع التراب، والرمل لا يعلق، أما إذا خالط التراب مائع طاهر من طيب أو خل أو لبن أو غيره، فقال الماوردى: إن تغير به لم يجز التيمم به، وإلا جاز.

وقال القاضى أبو الطيب وصاحب البحر: إن تغيرت رائحته بماء الورد ثم جف جاز التيمم به؛ لأن بالجفاف ذهب ماء الورد وبقيت رائحته المجاورة.  
 فرع: هذا الذى ذكره المصنف من أن الجص لا يجوز التيمم به هو المذهب الصحيح المقطوع به فى طرق الأصحاب، وشذ وأغرب القاضى أبو بكر البيضاوى، فحكى فى كتابه شرح التبصرة له فى جواز التيمم بالجص ثلاثة أوجه:  
 أحدها: يجوز.

والثانى: لا يجوز.

والثالث: إن كان محرقا لم يجز، وإلا جاز.

وبهذا الثالث قطع صاحبا الحاوى والبحر، وهو ضعيف جدا، نبهت عليه لثلا يغتر به.

الخامسة: التراب المستعمل فيه صور:

إحداها: أن يلصق بالعضو ثم يؤخذ منه فالمشهور فى المذهب أنه لا يجوز التيمم به، وهو الصحيح الذى قطع به الجمهور كالماء المستعمل، وذكر الشيخ أبو حامد الماوردى وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم فيه وجهين:  
 أحدهما: هذا.

والثاني: يجوز؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث فلا يصير مستعملاً بخلاف الماء، واختاره الماوردي، وذكر الغزالي في درسه أن هذا الخلاف يلتفت على أن سبب الاستعمال في الماء هو انتقال المنع أم تأدى العبادة.

الثانية: أن يصيب العضو ثم يتناثر منه، فوجهان مشهوران، ذكر المصنف دليلهما، أصحابهما عند الأصحاب: لا يجوز التيمم به، صححه الشيخ أبو حامد، والمحاملي في المجموع، والفوراني وإمام الحرمين وابن الصباغ والبغوي وصاحب العدة وآخرون، وقطع به المتولي وغيره، ونقله البندنجي وابن الصباغ عن نص الشافعي، قال الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما: الوجه الآخر غلط.

الثالثة: أن يتساقط عن العضو، ولم يكن لصق به ولا مسه، بل لاقى ما لصق بالعضو، فالمشهور أنه ليس بمستعمل كالباقي على الأرض، قال الروياني: وقيل، فيه وجهان، قال: ولا معنى لهذا والله أعلم.

فرع: في مسائل تتعلق بالفصل:

إحداها: قال أصحابنا: يجوز التيمم بجميع أنواع التراب من الأحمر والأبيض والأسود والأعفر وغير ذلك، قال أصحابنا: وسواء في ذلك التراب المأكول وغيره، هذا هو المذهب الصحيح المشهور، وفي البيان وجه أنه لا يجوز بالتراب الأرمني، ولا بالمأكول، وليس بشيء. قال الشافعي - رحمه الله - في المختصر: والصعيد: التراب من كل أرض سبخها ومدرها وبطحائها، وغيرها.

وقال في الأم: ولا يتيمم ببطحاء رقيقة كانت أو غليظة.

قال أصحابنا: السبخة: التراب الذي فيه ملوحة ولا ينبت فالتيمم به جائز، وبه قطع جمهور العلماء. وحكى الماوردي عن ابن عباس وإسحاق بن راهويه أنهما منعهما لقوله تعالى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ودليلنا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ بِتُرَابِ الْمَدِينَةِ وَهِيَ سَبْخَةٌ»<sup>(١)</sup> ولأنه جنس يتطهر به؛ فاستوى ملحه وعذبه كالماء. وأما الطيب في الآية فمعناه الطاهر، وقيل: الحلال كما سبق.

(١) وروى البخاري تعليقا (٥٩٢/١): كتاب التيمم: باب الصعيد الطيب، وضوء المسلم يكفيه من الماء، عن يحيى بن سعيد قال: لا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم بها. وفي الموطأ (٥٧/١): كتاب الطهارة: باب تيمم الجنب، رقم (٩٢)، سنن مالك عن رجل جنب، أراد أن يتيمم فلم يجد ترابا إلا تراب سبخة، هل يتيمم بالسبخ؟ وهل تكره الصلاة في السبخ؟ قال مالك: لا بأس بالصلاة في السبخ، والتيمم منها.

وأما المدر فهو التراب الذى يصيبه الماء فيجف ويصلب، ويصح التيمم به إذا دق أو كان عليه غبار.

وأما البطحاء فهو بفتح الباء وبالمدة، يقال فيه الأبطح، ذكره الأزهري وغيره واختلفوا فى تفسيره، فالصحيح الأوضح ما ذكره الأزهري وإمام الحرمين والغزالي، وآخرون أنه التراب اللين فى مسيل الماء.

وقال القاضى أبو الطيب: هو مجرى السيل إذا جف واستحجر، وقال الشيخ أبو حامد والماوردي وآخرون: فيه تأويلان: أحدهما: القاع.

والثانى: الأرض الصلبة.

وأما قول الشافعى فى الأم: لا يجوز بالبطحاء، وقوله فى المختصر: يجوز، فقال الأصحاب: ليست على قولين، بل على حالين، فقوله: لا يجوز أراد إذا لم يكن فيها تراب يعلق باليد.

وقال صاحبها الحاوى والبحر وغيرهما: وأما الحمأة المتغيرة إذا جفت وسحقت فيجوز التيمم بها؛ لأنها طين خلق متنا، فهى كالماء الذى خلق متنا.

قال أصحابنا: ولا يجوز التيمم بمدقوق الكدان، وهو حجر رخو يصير بالدق كالتراب، والله أعلم.

**المسألة الثانية:** قال أصحابنا يجوز أن يتيمم الجماعة من موضع واحد كما يتوضئون من إناء، ويجوز أن يتيمم الواحد من تراب يسير يستصحبه معه فى خرقة ونحوها مرات، كما يتوضأ من إناء مرات.

**الثالثة:** قال أصحابنا: يجوز أن يتيمم من غبار تراب على مخدة أو ثوب أو حصير أو جدار أو أداة ونحوها، نص عليه فى الأم وقطع به الجمهور.

قال العبدري وغيره: وكذا لو ضرب بيده على حنطة أو شعير فيه غبار. وحكى صاحب البحر وجها شاذاً أنه لا يجوز، وهو مذهب أبى يوسف؛ لأنه لم يقصد الصعيد، وهذا الوجه ليس بشيء؛ للحديث الصحيح الذى سبق: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «تَيَمَّمْ بِالْجِدَارِ»<sup>(١)</sup> ولأنه قصد الصعيد؛ فلا فرق بين أن يكون على الأرض أو على غيرها.

(١) تقدم تخريجه.

الرابعة: الأرضة - بفتح الهمزة والراء، وهى دويبة تأكل الخشب والكتب ونحوها- إذا استخرجت ترابا، قال القاضى حسين: إن استخرجته من مدر جاز التيمم به ولا يضر اختلاطه بلعابها؛ فإنه طاهر فصار كتراب عجن بخل أو ماء ورد، وإن استخرجت شيئا من الخشب لم يجز لعدم التراب.

الخامسة: لو تيمم بتراب على ظهر حيوان إن كان كلبا أو خنزيرا نظر إن علم نجاسته بأن وقع عليه التراب فى حال رطوبته أو أصابه عرقه لم يجز التيمم به، وإن علم أنه طاهر لعلمه بانتفاء ذلك جاز التيمم به، وإن لم يعلم الحال فقال القاضى حسين وصاحباً التيمم والبحر، والرافعى: فيه القولان فى تقابل الأصل والظاهر. قال صاحب البحر: والأصح الجواز. وهذا الذى ذكره مشكل، وينبغى أن يجوز التيمم به بلا خلاف للأصل، وليس هنا ظاهر يعارضه. وإن كان حيوانا آخر جاز بلا خلاف، إلا أن يكون امرأة ففيها تفصيل وخلاف يأتى قريباً إن شاء الله تعالى والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يصح التيمم إلا بالنية؛ لما ذكرناه فى الوضوء، وينوى بالتيمم استباحة الصلاة، فإن نوى به رفع الحدث ففيه وجهان: أحدهما: لا يصح لأنه لا يرفع الحدث.

والثانى: يصح لأن نية رفع الحدث تتضمن استباحة الصلاة.

الشرح: النية فى التيمم واجبة عندنا بلا خلاف، وكذلك فى الوضوء والغسل، وقد تقدم فى باب نية الوضوء بيان مذاهب العلماء فيها بدلائلها وفروع كثيرة. وأما صفة نية التيمم فإن نوى استباحة الصلاة أو استباحة ما لا يباح إلا بالطهارة صح تيممه بلا خلاف لأنه نوى مقتضاه.

وإن نوى رفع الحدث بنى على أن التيمم يرفع الحدث أم لا؟ وفيه وجهان، الصحيح منهما أنه لا يرفع الحدث، وبه قطع جمهور الأصحاب، والثانى وهو قول أبى العباس بن سريج: يرفع فى حق فريضة واحدة. ودليل المذهب حديث عمران ابن حصين الذى قدمناه فى تيمم الجنب وأمر النبى ﷺ له بالاغتسال حين وجد الماء، وحديث أبى ذر السابق أيضا: «الصعيد الطيب وضوء المسلم، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته»<sup>(١)</sup>

(١) تقدم تخريجه.

وحديث عمرو بن العاص حين تيمم، فقال النبي ﷺ: «صليت بأصحابك وأنت جنب؟»<sup>(١)</sup> وكلها أحاديث صحاح ظاهرة في أن الحدث ما ارتفع؛ إذ لو ارتفع لم يحتج إلى الاغتسال. قال إمام الحرمين: هذا المنقول عن ابن سريج ضعيف معدود من الغلطات؛ فإن ارتفاع الحدث لا يتبعض، فإذا نوى التيمم رفع الحدث - إن قلنا بقول ابن سريج - صح، وإن قلنا بالمذهب فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما:

(١) أخرجه البخارى (٤٥٤/١) كتاب: التيمم، باب: إذا خاف الجنب على نفسه المرض، تعليقا في أول الباب، وأحمد (٢٠٣/٤)، وأبو داود (٣٣٨/١) كتاب: الطهارة، باب: إذا خاف الجنب البرد أيتيمم؟ الحديث (٣٣٤)، والدارقطنى (١٧٨/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث، والحاكم (١٧٧/١) كتاب: الطهارة، والبيهقى (٢٢٥/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم في السفر إذا خاف الموت، فأما أحمد فمن طريق ابن لهيعة، وأما الباقر فمن طريق جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبيرة، عن عمرو بن العاص قال: «احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل، فأشفقت أن أغتسل فأهلك، فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «يا عمرو، صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله - تعالى - يقول: ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما» [النساء: ٢٩]؛ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا».

وأخرجه أبو داود (٣٣٥)، والدارقطنى (١٧٨/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، حديث (١٣)، والحاكم (١٧٧/١)، والبيهقى (٢٢٥/١) من طريق عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبيرة عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص: أن عمرو بن العاص كان على سرية... فذكر الحديث. وفيه: «فغسل مغابته وتوضأ وضوءه للصلاة، ثم صلى بهم...» وليس فيه ذكر التيمم. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندهما أنهما علاه بحديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب. اهـ.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه الطبرانى في الكبير (٢٣٤/١)، رقم (١١٥٩٣) من طريق يوسف بن خالد السمى: ثنا زياد بن سعد عن عكرمة عن ابن عباس «أن عمرو بن العاص صلى بالناس وهو جنب، فلما قدموا على رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له؛ فدعاه رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: يا رسول الله، خشيت أن يقتلني البرد، وقد قال الله - عز وجل - : ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما﴾ فسكت عنه رسول الله ﷺ».

والحديث ذكره الهيثمى في مجمع الزوائد (٢٦٧/١) وقال: رواه الطبرانى في الكبير وفيه يوسف بن خالد السمى وهو كذاب.



أصحهما باتفاق الأصحاب: لا يصح تيممه، وبه قطع القاضى أبو الطيب وجماعات.

الثانى: يصح، ونقله ابن خيران قولاً. وهو غريب ضعيف.  
ولو تيمم الجنب بنية رفع الجنابة فكمحدث نوى رفع الحدث، ولو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح كما لو نوى رفع الحدث.  
ذكره القاضى أبو الطيب ومتابعوه ابن الصباغ والرويانى والشيخ نصر، والله أعلم.  
فرع: ذكرنا أن التيمم لا يرفع الحدث عندنا، وبه قال جماهير العلماء.  
وقال داود والكرخى الحنفى وبعض المالكية: يرفعه.  
دلينا ما سبق.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يصح التيمم إلا بنية الفرض، فإن نوى بتيممه صلاة مطلقة أو صلاة نافلة لم يستبح الفريضة. وحكى شيخنا أبو حاتم القزوينى أن أبا يعقوب الأبيوردى حكى عن الإملاء قولاً آخر أنه لا يستباح به الفرض، ووجهه أنه طهارة فلم يفتقر إلى نية الفرض كالوضوء.  
والذى يعرفه البغداديون من أصحابنا، كالشيخ أبى حامد وشيخنا القاضى أبى الطيب أنه لا يستباح به الفرض؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث، وإنما يستباح به الصلاة، فلا يستباح به الفرض حتى ينويه بخلاف الوضوء؛ فإنه يرفع الحدث فاستباح به الجميع، وهل يفتقر إلى تعيين الفريضة؟ فيه وجهان:  
أحدهما: يفتقر؛ لأن كل موضع افتقر إلى نية الفريضة افتقر إلى تعيينها، كأداء الصلاة.

والثانى: لا يحتاج إلى تعيينها، ويدل عليه قوله فى البويطى.  
الشرح: ينبغى للمتيمم لفريضة أن ينوى استباحة تلك الفريضة بعينها، فإن نوى استباحة الفرض مطلقاً ولم يعين، فوجهان مشهوران فى طريقة العراقيين:  
أصحهما: يجزئه ويستباح أى فريضة أراد، اتفق الأصحاب على تصحيحه، وبه قطع جمهور الخراسانيين. ونقل إمام الحرمين اتفاق طرق المراوزة عليه.  
قال: والوجه الآخر حكاه العراقيون، وهو مطرح لا التفات إليه، وصرح القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى وآخرون من الطريقتين بأن اشتراط تعيين الفريضة غلط والقائلون بالاشتراط هم أبو إسحاق المروزى وأبو على بن أبى هريرة وأبو

القاسم الصيمرى، واختاره أبو على السنجى - بالسين المهملة والنون والجيم - حكاه عنهم الرافعى.

وأما قول المصنف: «وعليه يدل قوله فى البويطى» فالمذكور فى البويطى أنه إذا نوى فريضتين كان له أن يصلى إحداهما.

ووجه الدلالة منه أنه خيره بينهما، فلو وجب التعيين لم يستبح واحدة منها، وللقائل الآخر أن يجيب عن هذا النص ويقول: إنما جوز له أن يصلى إحداهما؛ لأنه نواها وعينها ونوى معها غيرها فلغا الزائد.

قال أصحابنا: فإذا قلنا بالمذهب أن التعيين ليس بشرط، فنوى استباحة الظهر فله أن يصلى فريضة أخرى، وإذا نوى الحاضرة صلى الفائتة، وكذا عكسه والله أعلم. أما إذا لم ينو الفريضة، بل نوى استباحة النافلة أو نوى استباحة الصلاة ولم يقصد فرضا ولا نفلا، ففيه ثلاث طرق:

الصحيح منها عند جمهور الأصحاب أنه لا يستبيح الفرض فى الصورتين.

والثانى: فى استباحته قولان، واختار الرويانى فى الحلية الاستباحة.

والثالث: إن نوى النفل ففي استباحة الفرض القولان، وإن نوى الصلاة فقط استباح الفرض قولاً واحداً، وهذا الطريق اختيار إمام الحرمين والغزالى.

قال الإمام: لأن الصلاة اسم جنس تتناول الفرض والنفل، ويخالف ما لو نوى المصلى الصلاة فإنها لا تنعقد إلا نفلاً؛ لأن الصلاة لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة، فحمل على الأقل وهو النفل. وأما التيمم فيمكن الجمع فى نيته بين فرض ونفل، فحملت الصلاة فى نيته على الجنس.

ثم إذا قلنا بالمذهب فى الصورتين، وهو أنه لا يستبيح الفرض استباح النفل على الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور.

وفيه وجه ضعيف غريب فى التهمة والتهديب وغيرهما أنه لا يستبيح النفل أيضاً، وعلى هذا الوجه لا يستبيح النفل تابعا للفرض والله أعلم.

هذا تفريع مذهبنا، وجوز أبو حنيفة استباحة الفرض بنية التيمم للنفل كالوضوء. وقال مالك وأحمد: لا يستبيح الفرض بنية النفل، ودليل الجميع قد أشار إليه المصنف.

وأما أبو حاتم القزوينى فتقدم بيانه فى باب الآنية، وأما أبو يعقوب الأبيوردى

فبفتح الهمزة وكسر الباء الموحدة وفتح الواو وإسكان الراء منسوب إلى أبيورد بلدة بخراسان، قال أبو سعد السمعاني: وينسب إليها أيضا الباوردي، قال: والنسبة الأولى هي الصحيحة.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن تيمم للنفل كان له أن يصلى على الجنازة، نص عليه في البويطي؛ لأن صلاة الجنازة كالنفل، وإن تيمم لصلاة الفرض استباح به النفل لأن النفل تابع للفرض، فإذا استباح المتبوع استباح التابع؛ كما إذا أعتق الأم عتق الحمل.

الشرح: هنا مسألتان:

إحدهما: نوى بتيممه استباحة نافلة معينة أو مطلقة فالصحيح الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي، وأطبق عليه الأصحاب وسائر العلماء أن تيممه صحيح. وحكى جماعات من الخراسانيين وجها أنه لا يصح تيممه، وحكاه صاحب التتمة قولا للشافعي، فعلى هذا لا يصح التيمم للنفل مفردا، وإنما يصح تبعا للفرض، قالوا: لأن التيمم إنما جوز للضرورة، ولا ضرورة للنفل.

قال القاضي حسين وصاحب التتمة والبحر: نظير هذه المسألة: المعضوب إذا استأجر من يحج عنه فرضا جاز، وفي النفل قولان قال القاضي: وكذا المستحاضة لو توضأت للنفل، ففي صحته وجهان، ووجه المنع أنه لا ضرورة بها إلى النفل. وهذا الوجه غلط لا شك فيه ومخالف لما تظاهرت عليه الأدلة.

وقد جوزت النافلة إلى غير القبلة للحاجة والتخفيف؛ فالتيمم أولى فإنه بدل، ولا تفرع على هذا الوجه وإنما التفرع على المذهب، فإذا نوى استباحة نافلة جاز أن يصلى من جنس النوافل ما شاء إلى أن يحدث، وله سجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله.

وإن كان جنبا أو من انقطع حيضها استباحا القراءة واللبث في المسجد وحل وطؤها؛ لأن النافلة أكد من هذه الأشياء، فإنها تقتقر إلى الطهارة بالإجماع، وهذه مختلف فيها، وله أن يصلى على جنازة سواء تعينت عليه أم لا، هذا هو المذهب، وفيه وجه: أنه يستباحها؛ لأنها فرض، ووجه ثالث: إن تعينت عليه لم يستباحها بتيمم النافلة، وإلا استباحها.

وسأنتى بيان هذه الأوجه بأدلتها، حيث ذكرها المصنف في أواخر هذا الباب.

أما إذا نوى استباحة مس المصحف أو نوى الجنب أو المنقطع حيضها قراءة القرآن واللبث في المسجد، أو نوت استباحة الوطء، فإنهم يستباحون ما نوا على المذهب الصحيح المشهور، وبه قطع الأصحاب.

وحكى الرافعى فيه الوجه السابق فى التيمم للنافلة المجردة، والصواب ما سبق، وهل يستباحون صلاة النفل؟ فيه وجهان مشهوران، حكاهما الماوردى وابن الصباغ والمتولى والشاشى وآخرون:

أحدهما: يجوز، كعكسه.

وأصحهما: لا؛ لأن النافلة أكد.

ولنا وجه شاذ مذكور فى التتمة والبحر وغيرهما: أنه لا يصح التيمم لمس المصحف إلا إذا احتاج إليه بأن كان مسافرا.

وليس معه من يحملها، ووجه فى التهذيب وغيره: أنه لا يصح تيمم منقطعة الحيض بنية استباحة الوطء، وقد سبق مثله فى الغسل، ووجه أنه يصح إن كان لها زوج، وإلا فلا، حكاه المتولى فى باب نية الوضوء وهذه الأوجه ضعيفة.

فإذا قلنا فى هذه المسائل: يستباح النافلة، ففى استباحته الفرض الطريقان السابقان، المذهب أنه لا يستباحه. ولو نوى استباحة الصلاة مطلقا وقلنا - بالأصح - إنه لا يستباح الفرض استباح النفل، وهذه الأشياء على المذهب، وفيه وجه فى البحر تفريعا على أن النفل لا يصح استباحته منفردا، قال الماوردى: ولا يستباح فى هذه الصورة الطواف، وفى هذا نظر.

ولو تيمم للجنابة استباحها، وهل هو كالتيمم للنفل أم للفرض؟ فيه وجهان فى التهذيب وغيره، أصحهما: كالنافلة. صححه الرافعى وغيره؛ لأنها وإن تعينت فهى كالنفل، فإنها تسقط بفعل غيره بخلاف المكتوبة، والله أعلم.

المسألة الثانية: إذا نوى استباحة فريضة مكتوبة استباحها ويستباح النفل قبلها وبعدها، فى الوقت وبعده، هذا هو المذهب الصحيح المشهور.

وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يستباح فى هذه الصورة النفل مطلقا.

ووجها أنه يستباحه ما دام وقت الفريضة باقيا ولا يستباحه بعده. ووافقهم على هذا الوجه من العراقيين المحاملى والشيخ نصر، وقطع به الدارمى. وحكاه إمام الحرمين عن نقل العراقيين.

ولنا قول أنه لا يستيح النفل قبل الفريضة ويستتيحه بعدها، وقد ذكره المصنف في أواخر الباب والصحيح ما سبق.

أما إذا نوى الفريضة والنافلة معا فيستتيحهما جميعا بلا خلاف. قال إمام الحرمين: اتفقت الطرق على هذا.

وحينئذ له التنفل قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده، ووافق عليه المخالفون في التي قبلها وطرده الرافعي فيه الوجه بالمنع مع النفل بعد خروج الوقت، وليس بشيء. قال الشيخ أبو محمد في الفروق: لو تيمم للظهر في وقتها وصلاتها، ثم دخل وقت العصر، لم يجز له فعل سنة الظهر بذلك التيمم على أحد الوجهين.

ولو لم يصل الظهر في وقتها، فقضائها في وقت العصر، وقضى سنة الظهر بذلك التيمم جاز بلا خلاف تبعا للفريضة.

قال: على هذا الأصل ينبغي أن يقال: من نسي العشاء فذكرها وقت الظهر قضائها وقضى الوتر قولاً واحداً.

وإنما القولان في قضاء الوتر إذا فعل العشاء في وقتها.

وهذا الذي قاله في الوتر فيه نظر، ولا أعلم من وافقه عليه والله أعلم.

فرع: في مسائل تتعلق بنية التيمم:

إحداها: في ضبط ما تقدم مختصراً، فإذا نوى رفع الحدث لم يصح تيممه على المذهب، وفيه وجه، وإن نوى استباحة نافلة استباحها وما يتبعها من مس المصحف وسجود تلاوة وغيره مما سبق دون الفرض، هذا هو المذهب، وفي وجه: لا يصح تيممه، وفي قول: يباح الفرض أيضاً.

ولو نوى الفرض بلا تعيين فالمذهب أنه يباح أي فرض أراد، وفي وجه لا يصح تيممه حتى يعين الفرض، ولو نوى الصلاة فله النفل وحده على الأصح، وقيل: الفرض أيضاً، وقيل: تيممه باطل.

ولو نوى الفرض وحده استباحه والتنفل قبله وبعده، في الوقت وبعده، وفي وجه: لا يباح النفل، وفي وجه: يباح في الوقت فقط، وفي قول: يباح بعد الفرض لا قبله، ولو نواهما أيحاً كيف شاء، وفي وجه: لا يباح النفل بعد الوقت.

الثانية: نوى استباحة فريضتين، فوجهان مشهوران عند الخراسانيين وذكرهما من العراقيين الدارمي:

أصحهما: : يصح تيممه وبه قطع جمهور العراقيين . وهو نصه في البويطى كما سبق ؛ لأنه نواها وغيرها ، فلغا الزائد .

والثانى: لا يصح ؛ لأنه نوى ما لا يباح ، فلغت نيته .

فعلى الأول قال الجمهور: يصلى أيتهما شاء ، وهو نصه في البويطى . وشذ الدارمى ، فقال: يصلى الأولى . فخصه بالأولى ، وليس بشيء .

الثالثة: لو نوى فرض التيمم فوجهان مشهوران للخراسانيين :

أحدها: يصح كما لو نوى المتوضىء فرض الوضوء . قال الرويانى: فعلى هذا هو كالتيمم للنفل .

وأصحهما: لا يصح . قال إمام الحرمين : والفرق أن الوضوء مقصود فى نفسه ؛ ولهذا استحب تجديده بخلاف التيمم .

قال الرافعى: ولو نوى إقامة التيمم المفروض فهو كنية فرض التيمم ؛ فلا يصح فى الأصح .

قال البغوى: ولو نوى فرض الطهارة ففيه الوجهان ، الأصح لا يصح .

وقال الماوردى: لو نوى التيمم وحده أو الطهارة وحدها لم يصح ، وقد سبق عن القاضى أبى الطيب أنه لو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح والله أعلم .

الرابعة: لو تيمم عن الحدث الأصغر غالطا ظانا أن حدثه الأصغر فكان جنبا أو عكسه صح تيممه بلا خلاف عندنا .

وحكى القاضى أبو الطيب وغيره عن مالك وأحمد أنه لا يصح ، واحتج المزنى والأصحاب بأن مقتضاهما واحد فلا أثر للغلط ، وأنكر الشيخ أبو محمد هذا فى كتابه الفروق ، وقال: هذه العلة منتقضة بمن عليه فائتة ظنها الظهر فقضاها ، ثم بان أنها العصر فلا تجزئه بالاتفاق ، وإن كان مقتضاهما واحدا ، قال: والعلة الصحيحة أن الجنب ينوى بتيممه ما ينويه المحدث ، وهو استباحة الصلاة فلا فرق . وأما الصلاة فيجب تعيينها فإذا نوى الظهر فقد نوى غير ما عليه ، والمتيمم نوى ما عليه .

وذكر القاضى حسين عن الأصحاب أنهم أنكروا على المزنى هذه العلة ، وقالوا: الصواب التعليل بنحو ما ذكره الشيخ أبو محمد ، وهذا الإنكار على المزنى فيه نظر . والأظهر أن كلامه صحيح ، والفرق بينه وبين الصلاة ظاهر .

هذا كله إذا كان غالطا ، فإن تعمد فنوى الأكبر وعليه الأصغر أو عكسه مع علمه

ففى صحته وجهان حكاهما المتولى، سبق مثلهما فى باب نية الوضوء، والأصح البطلان لتلاعبه.

ولو أجنب فى سفره ونسى جنبته، وكان يتوضأ عند وجود الماء ويتيمم عند عدمه ثم ذكر جنبته لزمه إعادة صلوات الوضوء دون صلوات التيمم. ذكره صاحب العدة، وهو ظاهر على ما سبق.

الخامسة: تيمم لفاتئة ظنها عليه فبان أن لا فاتئة عليه لم يصح تيممه بخلاف ما لو توضأ لفاتئة ظنها فبان أن لا فاتئة؛ فإنه يصح وضوءه.

ولو تيمم لفاتئة ظنها الظهر فبان العصر لم يصح، ولو توضأ لفاتئة ظنها الظهر فبان العصر صح، والفرق ما فرق به البغوى وغيره بأن التيمم يبيح ولا يرفع الحدث ونيته صادفت استباحة ما لا يستباح، والوضوء يرفع الحدث، وإذا ارتفع استباح ما شاء.

قال البغوى والمتولى والرويانى: لو ظن أن عليه فاتئة ولم يتحققها، فتيمم لها ثم تذكرها لم يجز أن يصلّيها بذلك التيمم؛ لأن وقت الفاتئة بالتذكر.

قال المتولى: ولأن المقصود من التيمم استباحة الصلاة وما لم يتحققها لا يباح له فعلها.

وهذا التعليل فاسد؛ فإن فعلها مباح، بل مستحب، وقد أنكر عليهم الشاشى هذا فحكاه ثم قال: وعندى فى هذا نظر؛ لأنه أمر بالتيمم لها لتوهم بقائها عليه، فإذا تحقق بقاؤها عليه كان أولى بالإجزاء.

هذا كلامه، وينبغى أن يكون فى صحته وجهان كما سبق فيمن شك هل أحدث؟ فتوضأ محتاطاً، ثم بان أنه كان محدثاً هل يصح وضوءه؟ وقد يفرق بضعف التيمم والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإذا أراد التيمم فالمستحب له أن يسمى الله عز وجل؛ لأنه طهارة عن حدث فاستحب اسم الله تعالى عليه كالوضوء، ثم ينوى ويضرب بيديه على التراب ويفرق أصابعه، فإن كان التراب ناعماً فترك الضرب ووضع اليدين جاز ويمسح بهما وجهه، ويوصل التراب إلى جميع البشرة الظاهرة من الوجه، وإلى ما ظهر من الشعور، ولا يجب إيصال التراب إلى ما تحت الحاجبين والشاربين والعذارين والعنفة.

ومن أصحابنا من قال: يجب ذلك كما يجب إيصال الماء إليه في الوضوء. والمذهب الأول لأن النبي ﷺ وصف التيمم واقتصصر على ضربتين ومسح وجهه بإحدهما ومسح اليدين بالأخرى، وبذلك لا يصل التراب إلى باطن هذه الشعور، ويخالف الوضوء؛ لأنه لا مشقة في إيصال الماء إلى ما تحت هذه الشعور، وعليه مشقة في إيصال التراب فسقط وجوبه.

ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمرهما على ظهر الكف فإذا بلغ الكوع جعل أطراف أصابعه على حرف الذراع، ثم يمر ذلك إلى المرفق ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع ويمر عليه ويرفع إبهامه، فإذا بلغ الكوع أمر إبهام يده اليسرى على إبهام يده اليمنى، ثم يمسح بكفه اليمنى يده اليسرى مثل ذلك، ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخلل بين أصابعهما؛ لما روى أسلع - رضى الله عنه - قال: «قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَا جُنُبٌ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيْمُمِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ هَكَذَا، فَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ ثُمَّ نَفَضَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ثُمَّ أَمَرَهُمَا عَلَى لِحْيَتِهِ ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحَ بِهِمَا الْأَرْضَ ثُمَّ ذَلِكَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

والفرض مما ذكرناه: النية ومسح الوجه ومسح اليدين بضربتين أو أكثر، وتقديم الوجه على اليد. وسنته: التسمية، وتقديم اليمنى على اليسرى.

الشرح: هذه القطعة يجمع شرحها مسائل:

إحداها: حديث أن النبي ﷺ وصف التيمم بضربتين صحيح تقدم بيانه<sup>(١)</sup>، وحديث أسلع غريب ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف<sup>(٢)</sup> وفيه مخالفة

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٣/١) كتاب: الطهارة، باب: صفة التيمم كيف هي، والطبراني في الكبير (٢٩٨/١)، في معجم الأسلع بن شريك الأشجعي، الحديث (٨٧٥)، والدارقطني (١٧٩/١) كتاب: الطهارة، باب: التيمم، الحديث (١٤)، والبيهقي (٢٠٨/١) كتاب: الطهارة، باب: كيف التيمم، وابن سعد في الطبقات (٤٦/٧)، كلهم من طريق الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جده، عن الأسلع قال: «كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فقال لي: يا أسلع، قم فارحل لنا، قلت: يا رسول الله! أصابتنى بعدك جنابة، فسكت عني حتى أتاه جبريل بآية التيمم، فقال لي: «يا أسلع، قم تيمم صعيدا طيبا ضربتين: ضربة لوجهك، وضربة لذراعيك ظاهرها وباطنهما، فلما انتهينا إلى الماء قال: يا أسلع، قم فاغتسل».



لما فى المذهب فى اللفظ وبعض المعنى، وهو أسلع بفتح الهمزة وبالسین والعین المهملتين على وزن أحمد، وهو الأسلع بن شريك بن عوف التيمى خادم رسول الله ﷺ وصاحب راحلته<sup>(١)</sup>.

والكف مؤنثة، سميت بذلك؛ لأنها تكف عن البدن أى تمنع ما يقصده من ضربة ونحوها. والكوع - بضم الكاف - وهو طرف العظم الذى يلى الإبهام، والرسغ هو مفصل الكف، وله طرفان وهما عظامان: الذى يلى الإبهام كوع، والذى يلى الخنصر كرسوع ويقال فى الكوع كاع كبوع وباع<sup>(٢)</sup>، والذراع تؤنث وتذكر، والتأنيث أفصح، والإبهام مؤنثة، وقد تذكر وسبق بيانها فى صفة الوضوء والراحة معروفة وجمعها راح.

والمسألة الثانية: يستحب التسمية فى أول التيمم لما ذكره المصنف.

وقوله: «لأنه طهارة عن حدث» احتراز من الدباغ وغيره من إزالات النجاسات، وليس مراده بالقياس على الوضوء أن أحدا خالف فى التيمم، ووافق فى الوضوء فألزمه ما يوافق عليه؛ بل مراده أن النص ورد فى الوضوء فالحقنا التيمم به، وتقدمت صفة التسمية وفروعها فى باب صفة الوضوء، وظاهر إطلاق المصنف والأصحاب أنه يستحب التسمية لكل متيمم، سواء كان حدثه أصغر أم أكبر كما سبق فى الغسل.

الثالثة: قوله: ثم ينوى ويضرب يديه على التراب ويمسح وجهه، هكذا عبارة أكثر الأصحاب، وقال الماوردى فى الإقناع، والغزالي فى الخلاصة، والشيخ نصر فى الانتخاب، والشاشى فى العمدة: ينوى عند مسح وجهه، واقتصروا على هذه العبارة، وظاهرها أنه لا تجب النية قبله كما فى الوضوء. قال البغوى والرافعى:

= وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٢٦٧/١) وقال: رواه الطبرانى فى الكبير، وفيه الريع ابن بدر وقد أجمعوا على ضعفه. اهـ.

قال النسائى والدارقطنى: متروك، وقال أبو زرعة: متروك الحديث. وقال الذهبى: قال الدارقطنى، وغيره: متروك. وضعفه أبو داود، وقال الحافظ: متروك.

ينظر: الضعفاء للعقيلي (٢٠٠) والعلل (١٣٧) والمغنى (٢٢٧/١) والتقريب (١/٢٤٣).

- (١) ينظر: الإصابة (٢١٣/١) (١٢٣)، أسد الغابة ت (١١٠)، والاستيعاب ت (١٤٨).
- (٢) ينظر: النظم (٤٣/١)، العين (١٨١/٢)، تهذيب اللغة (٤١/٣)، المحكم (٢٠٠/٢)، اللسان (كوع)، خلق الإنسان للأصمعى (٢٠٦)، الفرق لابن فارس (٦٠)، ونظام الغريب فى اللغة (٤١).

يجب أن ينوى مع ضرب اليد على التراب، ويستديم النية إلى مسح جزء من الوجه، قالوا: فلو ابتدأ النية بعد أخذ التراب أو نوى مع الضرب، ثم عزبت نيته قبل مسح شيء من الوجه لم يصح؛ لأن القصد إلى التراب. وإن كان واجبا فليس بركن مقصود، وإنما المقصود منه نقل التراب؛ فمسح الوجه هو المقصود فتجب النية عنده.

وحكى الرافعى فيما إذا قارنت النية نقل التراب وعزبت قبل مسح شيء من الوجه وجها غريبا أنه يجزئه والله أعلم.

وأما قوله: ويضرب يديه على التراب، فإن كان ناعما فترك الضرب ووضع اليدين جاز، فمتفق عليه، كذا صرح به أصحابنا، ونص الشافعى على الضرب. قال أصحابنا: أراد إذا لم يعلق الغبار إلا بالضرب أو أراد التمثيل لا الاشتراط، قال أصحابنا: ولا يشترط اليد، بل المطلوب نقل التراب، سواء حصل بيد أو خرقة أو خشبة أو نحوها، ونص عليه الشافعى فى الأم، قال فى الأم: وأستحب أن يضرب بيديه جميعا. والله أعلم.

وأما قوله: ويفرق أصابعه فى ضربة مسح الوجه، فكذا نص عليه الشافعى فى مختصر المزنى، وفى البويطى.

وكذا قاله جميع أصحابنا العراقيين، وأطبقوا عليه فى كتبهم المشهورة، وجعلوه مستحبا.

وكذا نقله عن جميع العراقيين جماعات، منهم صاحب البيان، وكذا قاله جماعة من أصحابنا الخراسانيين، قالوا: وفائدة استحباب التفريق زيادة تأثير الضرب فى إثارة الغبار، وليكون أسهل وأمكن فى تعميم الوجه بضربة واحدة.

وقال أكثر الخراسانيين: لا يفرق فى ضربة الوجه، فإن فرق ففى صحة تيممه وجهان، وجه البطلان أنه يصير ناقلا لتراب اليد قبل مسح الوجه؛ فإن التراب الذى يحصل بين الأصابع لا يزول فى مسح الوجه فيمنع انتقال تراب آخر.

وأحسن البغوى من الخراسانيين فى بيان المسألة فقال: نص الشافعى أنه يفرق فى الضربتين، فقال بعض أصحابنا: لا يفرق فى الأولى، فإن فرق فيها دون الثانية لم يصح مسح ما بين الأصابع؛ لأنه مسح بتراب أخذ قبل مسح الوجه، وإن فرق فى الضربتين فوجهان:

أحدهما: يجوز؛ لأنه أخذ لليدين ترابا جديدا.

والثاني: لا يجوز؛ لأن بعض المأخوذ أولا بقى بين أصابعه فيصير كما لو كان على وجهه تراب فنقل إليه ترابا آخر من غير أن ينفض الأول؛ فإنه لا يجوز، قال: والمذهب عندي أنه إذا فرق في الضربتين صح كما نص عليه، ولا بأس بأخذ تراب اليد قبل مسح الوجه حتى لو ضرب يديه على تراب، فمسح يمينه جميع وجهه، ويساره يمينه جاز، والترتيب واجب في المسح دون أخذ التراب. هذا كلام البغوى، والقائل بأنه لا يجوز التفريق في الأولى مطلقا هو القفال، واستبعد إمام الحرمين والغزالي قوله، وقالوا: هذا تضيق للرخصة.

قال الإمام: هذا الذى قاله القفال غلو ومجاوزة حد، وليس بالمرضى اتباع شعب الفكر ودقائق النظر فى الرخص، وقد تحقق من فعل الشارع ما يشعر بالتسامح فيه، قال: ولم يوجب أحد من أئمتنا على من يريد التيمم أن ينفض الغبار عن وجهه ويديه أولا، ثم يتدبى بنقل التراب إليها، مع العلم بأن المسافر فى تقلباته لا يخلو عن غبار يغشاه؛ فليقتصر على أن ترك التفريق فى الأولى ليس بشرط.

هذا كلام الإمام، وقطع صاحب العدة بأنه لو فرق فى الأولى دون الثانية جاز. وقال الرويانى: قال القفال: نقل المزنى تفريق الأصابع فى الأولى، قال القفال: فسو به جميع أصحابنا، وعندى أنه غلط فى النقل، ولم يذكر الشافعى ذلك فى الأولى، إنما ذكره فى الثانية. قلت: هذا اعتراف من القفال بمخالفته جميع الأصحاب، ودعواه غلط المزنى باطلة من وجهين:

أحدهما: أن التغليب لا يصار إليه، وللکلام وجه ممكن، وهذا النقل له وجه كما سبق بيان فائدته.

والثانى: أن المزنى لم يتفرد بهذا، بل قد وافقه فى نقله البويطى كما قدمته، كذلك رأيت صريحا فى كتاب البويطى، رحمه الله.

وجمع الرافعى متفرق كلام الأصحاب - وأنا أنقله مختصرا - قال: روى المزنى التفريق فى الأولى، فمن الأصحاب من غلطه، منهم القفال، وصو به الآخرون، وهو الأصح، ثم القائلون بالأول اختلفوا فى أنه هل يجوز التفريق فى الأولى؟ فجوزه الأكثرون، قالوا: وإن لم يفرق فى الثانية أجزأه ذلك التراب الذى بين الأصابع لما بينها.

وقال قائلون - منهم القفال - : لا يصح تيممه، ثم قال الرافعي بعد هذا : صحح الأصحاب رواية المزني وهي المذهب.

هذا كلام الرافعي، وإنما بسطت هذه المسألة وأطنبت فيها هذا الإطناب، وإن كان ما ذكرته مختصرا بالنسبة إليها؛ لأنني رأيت كثيرا من أكابر عصرنا ينتقصون صاحب المذهب والتنبيه بقوله: «يفرق في الضربة الأولى» وينسبونه إلى الشذوذ ومخالفة المذهب والأصحاب والدليل.

وهذه أعجوبة من العجائب، وحاصلها اعتراف صاحبها بعظيم من الجهالة ونهاية من عدم الاطلاع وتسفيهه للأصحاب وكذبه عليهم، بل على الشافعي؛ فقد صح التفريق في الأولى عن الشافعي بنقل إمامين هما أجل أصحابه وأتقنهم باتفاق العلماء، وهما البويطي والمزني، وصح التفريق أيضا عن جمهور الأصحاب، والله يرحمنا أجمعين.

وأما قول المصنف: «ويمسح بهما وجهه» فكذا عبارة الجمهور، وظاهرها أنه لا استحباب في البداء بشيء من الوجه دون شيء.

وقد صرح جماعة من أصحابنا باستحباب البداء بأعلى الوجه، منهم المحاملي في اللباب، والرافعي، وقال صاحب الحاوي: مذهب الشافعي أنه يبتدئ بأعلى وجهه كالوضوء، قال: ومن أصحابنا من قال: يبدأ بأسفل وجهه ثم يستعلى؛ لأن الماء في الوضوء إذا استعلى به انحدر بطبعه فعم جميع الوجه، والتراب لا يجري إلا بإمرار اليد فيبدأ بأسفله ليقبل ما يصير على أعلاه من الغبار ليكون أجمل لوجهه وأسلم لعينه، والله أعلم.

وأما قوله: «ويوصل التراب إلى جميع البشرة الظاهرة من الوجه وإلى ما ظهر من الشعر» فأراد بالبشرة الظاهرة ما لا شعر عليه، واحتراز به عن البشرة المستترة بالشعور.

وقوله: «وإلى ما ظهر من الشعر، يعني الشعر الذي يجب غسله في الوضوء، كذا قاله أصحابنا، قالوا: وفي إيصال التراب إلى ظاهر ما خرج من اللحية عن الوجه القولان كالوضوء.

وأما قوله: «لا يجب إيصال التراب إلى ما تحت الحاجبين والشاربين والعذارين، ومن أصحابنا من قال: يجب، والمذهب الأول» فكذا قاله أصحابنا، واتفقوا على أن

الصحيح أنه لا يجب، وقطع به القاضى حسين، وإمام الحرمين والغزالي والمتولى والبغوى وآخرون، وادعى إمام الحرمين أنه لا خلاف فيه، ودليل الوجهين مذكور فى الكتاب. وقوله: الحاجبين والشاربين والعدارين، تمثيل والمراد الشعور التى يجب إيصال الماء إليها فى الوضوء، وهى الثلاثة المذكورة والعنفقة ولحية المرأة والخنثى وأهداب العين وشعر الخدين سواء خفت أو كثفت، وكذا اللحية الخفيفة للرجل صرح به أصحابنا، وحكم الشعر على الذراع حكم شعر الوجه، حكى الخلاف فيه فى فتاوى القاضى حسين وجزم القاضى والبغوى بأنه لا يجب إيصال التراب إلى ما تحته، كما قالوا فى الوجه، قال القاضى: ولا يستحب إيصال التراب إلى البشرة التى تحت الشعر الكثيف التى يستحب إيصال الماء إليها. والله أعلم.

وأما قوله: ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده... إلخ، فهذه الكيفية ذكرها الشافعى - رحمه الله - فى مختصر المزنى، واتفق الأصحاب على استحبابها، وأشار الرافعى إلى حكاية وجه أنها لا تستحب، بل هى وغيرها سواء، وليس هذا بشيء، وإنما استحبابها الشافعى والأصحاب؛ لأنه ثبت أن النبى ﷺ لم يزد فى مسح اليدين على ضربة واحدة، وثبت بالأدلة وجوب استيعاب اليدين فذكروا هذه الكيفية ليبينوا صورة حصول الاستيعاب بضربة، وذكر جماعات من الأصحاب أنهم أرادوا الجواب عن اعتراض من قال: الواجب مسح الكف فقط، وأنه لا يتصور استيعاب الذراعين مع الكفين بضربة، فبينوا تصوره ولم يثبت فى هذه الكيفية حديث عن النبى ﷺ والحديث الذى ذكره المصنف ليس فيه دلالة لها، ولا هو ثابت كما سبق بيانه.

وذكر الغزالي أنها سنة، ومراده أن السنة لا يزيد على ضربتين، ولا يتمكن من ذلك إلا بهذه الكيفية، فكانت سنة لكونها محصلة لسنة الاقتصار على ضربة مع الاستيعاب.

قال الرافعى: وزعم بعضهم أن هذه الكيفية منقولة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هذا بشيء، قال أصحابنا: وكيف أوصل التراب إلى الوجه واليدين بضربتين فأكثر بيده أو خرقة أو خشبة جاز، ونص عليه فى الأم كما سبق وأما قوله: «ثم يمسح إحدى راحتين بالأخرى، ويخلل بين أصابعهما» فاتفق جمهور العراقيين على أنه سنة ليس بواجب.

ونقله ابن الصباغ عن الأصحاب مطلقا.

هذا إذا كان فرق أصابعه في الضربتين أو في الثانية، أما إذا فرق في الأولى فقط، وقلنا: يجزيه، فيجب التخليل، وقال الخراسانيون والماوردي: في وجوب التخليل ومسح إحدى الراحتين بالأخرى وجهان. وقال البغوي: إن قصد بإمرار الراحتين على الذراعين مسحهما حصل، وإلا فلا. والصحيح طريقة العراقيين، قال العراقيون: ويسقط فرض الراحتين وما بين الأصابع حين يضرب اليدين على التراب، قالوا: فإن قيل: إذا سقط فرض الراحتين صار التراب الذي عليهما مستعملا، فكيف يجوز مسح الذراعين به؟ ولا يجوز نقل الماء الذي غسلت به إحدى اليدين إلى الأخرى؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن اليدين كعضو واحد، ولهذا جاز تقديم اليسار على اليمين، ولا يصير التراب مستعملا إلا بانفصاله، والماء يتفصل عن اليد المغسولة فيصير مستعملا.

الثاني: أنه يحتاج إلى هذا هاهنا فإنه لا يمكنه أن يتم الذراع بكفها، بل يفتقر إلى الكف الأخرى؛ فصار كنقل الماء من بعض العضو إلى بعضه. وهذان الجوابان ذكرهما ابن الصباغ وغيره، وهما مشهوران في كتب العراقيين، ونقل صاحب البيان وجهها أنه يجوز نقل الماء من يد إلى أخرى؛ لأنهما كيد، فعلى هذا يسقط السؤال. فرع: إذا كان يجري إحدى اليدين على الأخرى فرفعها قبل استيعاب العضو، ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب، فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره.

أحدهما: لا يجوز؛ لأن الباقي على الماسحة صار بالفصل مستعملا. والثاني: يجوز، قال: وهو الأصح؛ لأن المستعمل هو الباقي على الممسوح، وأما الباقي على الماسحة فهو في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين.

فرع: وأما قول المصنف: الواجب من ذلك النية ومسح الوجه واليدين بضربتين فصاعدا، وترتيب اليد على الوجه. وسنته: التسمية، وتقديم اليمنى على اليسرى - ففيه نقص، قال أصحابنا: أركان التيمم ستة متفق عليها، وهي: النية، ومسح الوجه، واليدين، وتقديم الوجه على اليدين، والقصد إلى الصعيد، ونقله. وثلاثة مختلف فيها:

أحدها: الموالاة، وفيها ثلاث طرق: المذهب أنها ستة ليست بواجبة، وتقدم

بيانها في صفة الوضوء.

والثاني: الترتيب في نقل التراب للوجه واليدين، وفيه وجهان حكاهما الرافعي وغيره:

أصحهما: لا يجب فله أن يأخذ التراب بيديه جميعا ويمسح يمينه وجهه ويساره يمينه، هذا هو الذي اختاره البغوى كما سبق.

والثاني: يجب تقديم النقل للوجه قبل النقل لليد.

والثالث: استيفاء ضربتين، قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه واجب، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي، ولم يذكر أكثر الخراسانيين ذلك في الواجبات ولا تعرضوا له.

وقال الرافعي: قد تكرر لفظ الضربتين في الأحاديث، فجرت طائفة من الأصحاب على الظاهر، فقالوا: لا يجوز أن ينقص منهما، وقال آخرون: الواجب إيصال التراب إلى الوجه واليدين، سواء كان بضربة أو أكثر، قال: وهذا أصح، لكن يستحب ألا يزيد على ضربتين ولا ينقص، وفيه وجه أنه يستحب ضربة للوجه وضربة لليد اليمنى، وثالثة لليسرى. والأول هو المشهور.

هذا كلام الرافعي في الشرح، وقطع في كتابه المحرر بأن الضربتين سنة، والمعروف ما قدمته. فهذه الواجبات المتفق عليها والمختلف فيها، وقد استوفى المصنف المتفق عليه.

فإن قيل: لم يذكر القصد إلى الصعيد، وهو أحد الأركان الستة، قلنا: بل ذكره في الفصل الذي بعد هذا، ولم يستوعب بهذه العبارة جميع الفروض، بل قال: الفرض مما ذكرناه، والقصد ليس مما ذكره والله أعلم.

وأما السنن فكثيرة:

إحداها: التسمية.

الثانية: تقديم اليد اليمنى على اليسرى.

الثالثة: الموالاة على المذهب.

الرابعة: أن يبدأ بأعلى وجهه على الأصح، وقيل بأسفله كما سبق.

الخامسة: أن يمسح إحدى الراحتين بالأخرى، ويخلل الأصابع على الصحيح، وقيل: يجبان كما سبق.

السادسة: ألا يزيد على ضربتين، قال المحاملى فى اللباب، والرويانى: الزيادة على مسحة للوجه ومسحة لليدين مكروهة، وحكى الرافعى وجها أنه يستحب تكرار المسح كالوضوء، وليس بشيء؛ لأن السنة فرقت بينهما، ولأن فى تكرار الغسل زيادة تنظيف بخلاف التيمم.

السابعة: أن يخفف التراب المأخوذ وينفخه إذا كان كثيرا بحيث يبقى قدر الحاجة، وقد ثبت فى الأحاديث الصحيحة أن النبى ﷺ نفخ فى يديه بعد أخذ التراب، ونص عليه الشافعى والأصحاب، وقال صاحب الحاوى: نص فى القديم أنه يستحب ولم يستحب فى الجديد، فقال بعض أصحابنا: فيه قولان: القديم يستحب، والجديد لا يستحب، وقال آخرون: على حالين، إن كان كثيرا نفخ، وإلا فلا.

والثامنة: أن يديم يده على العضو لا يرفعها حتى يفرغ من مسحه، وفى هذا وجه أنه واجب، وقد سبق.

التاسعة: أن يستقبل القبلة كالوضوء.

العاشرة: إمرار التراب على العضو تطويلا للتحجيل، كما سبق فى الوضوء، وليخرج من خلاف من أوجبه. وممن صرح باستحبابه المتولى والبعوى، ونقله صاحب البحر عن الأصحاب، وحكى الرافعى وجها ضعيفا أنه لا يستحب.

الحادية عشرة: ينبغى أن يستحب بعده النطق بالشهادتين، كما سبق فى الوضوء والغسل، وربما دخل فى السنن بعض ما سأذكره - إن شاء الله تعالى - فى فرع المسائل الزائدة.

فرع: يجب الترتيب فى تيمم الجنابة، كما يجب فى تيمم الحدث الأصغر، فيمسح وجهه ثم يديه، وإن كان لا يجب الترتيب فى غسل الجنابة، قال الشيخ أبو محمد: والفرق أن الترتيب إنما يظهر فى المحلين المختلفين ولا يظهر فى المحل الواحد، فالبدن فى الغسل شيء واحد، فصار كعضو من أعضاء الوضوء، وأما الوجه واليدان فى التيمم فمحلان مختلفان والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : قال فى الأم: فإن أمر غيره حتى يممه، ونوى هو جاز كما يجوز فى الوضوء. وقال ابن القاص: لا يجوز قلته تخريجا.

وقال فى الأم: وإن سفت عليه الريح ترابا عمه فأمر يديه على وجهه لم يجزه؛ لأنه



لم يقصد الصعيد. وقال القاضي أبو حامد: هذا محمول عليه إذا لم يقصد، فأما إذا صمد للريح فسفت عليه التراب أجزاء. وهذا خلاف المنصوص.

الشرح: فى الفصل مسألتان:

أحدهما: إذا يممه غيره بإذنه، ونوى الأمر إن كان معذورا كأقطع ومريض وغيرهما، جاز بلا خلاف، وإن كان قادرا فوجهان:

الصحيح والمنصوص جوازه كالوضوء وبهذا قال جمهور الأصحاب.

والثانى: لا يجوز، وهو قول ابن القاص.

وقوله قلته تخريجا، هو من كلام ابن القاص، وإنما قال هذا؛ لأن عادته فى كتابه التلخيص أن يذكر المسائل التى نص عليها الشافعى، ويقول عقبها قاله نصا، وإذا قال شيئا غير منصوص، وقد خرجه هو قال: قلته تخريجا، وهذه المسألة خرجه من التى بعدها، وهى مسألة الريح. وابن القاص - بتشديد الصاد المهملة - هو أبو العباس، وقد ذكرت حاله فى أبواب المياه.

أما إذا يممه غيره بغير أمره، وهو مختار ونوى، فهو كما لو صمد فى الريح. قاله إمام الحرمين والغزالي وغيرهما، وهو واضح.

المسألة الثانية: إذا ألقت عليه الريح ترابا استوعب وجهه ثم يديه، فإن لم يقصدها لم يجزه بلا خلاف، وإن قصدها وصمد لها ففيه خلاف مشهور حكاه الأصحاب وجهين وحقيقته قولان:

أحدهما: لا يصح، وهو الصحيح نص عليه فى الأم، وهو قول أكثر أصحابنا المتقدمين، وقطع به جماعات من المتأخرين، وصححه جمهور الباقيين، ونقله إمام الحرمين عن الأئمة مطلقا، قال: والوجه الآخر ليس معدودا من المذهب.

والثانى: يصح، وهو قول القاضي أبى حامد، واختيار الشيخ أبى حامد الإسفرايينى. قال الرويانى فى كتابيه البحر والحلية: واختاره الحلیمى والقاضى أبو الطيب وجماعة، قال: وهو الاختيار والأصح، وحكاه صاحب التتمة قولاً قديماً. والمذهب الأول.

وصورة المسألة إذا قصد ثم وقع عليه التراب، فلو وقع عليه ثم قصد لم يجزه بلا خلاف، وهذا - وإن كان ظاهرا يفهم من كلام المصنف - فلا يضر إيضاحه.

وقوله: «ترابا عمه» هو بالعين المهملة، أى استوعبه، هذا هو المشهور

المعروف، وذكره أبو القاسم بن البزدي وغيره بالغين المعجمة: أى غطاه، وهو صحيح أيضا وبمعنى الأول، لكن الأول أجود.

وقوله: «صمد» هو بالصاد والميم على وزن قصد وبمعناه والله أعلم.  
 فرع: إذا كان على بعض أعضائه تراب فتيمم به نظر إن أخذه من غير أعضاء التيمم ومسحها به جاز بلا خلاف، نص عليه الشافعي والأصحاب، كما لو أخذه من الأرض. وإن كان على وجهه فردة عليه ومسحه به لم يجزه بلا خلاف لعدم النقل، وإن أخذه من الوجه ومسح به يديه أو أخذه من اليد ومسح به الوجه فوجهان، أصحهما هو نصه في الأم<sup>(١)</sup> جوازه لوجود النقل، ولو أخذه من الوجه ففصله ثم رده إليه، أو أخذه من اليد ففصله ثم رده إليها فطريقان، حكاها صاحب التهذيب وغيره، أصحهما على الوجهين، والثاني: لا يجوز وجها واحدا؛ لأنه ليس بنقل حقيقى. ولو تمعك في التراب فوصل وجهه ويديه، إن كان لعذر كالأقطع وغيره جاز بلا خلاف، وإلا فوجهان، الصحيح جوازه، صححه الأصحاب، ونقله الرويانى عن نصه في الأم.

قال إمام الحرمين: الوجه القطع بالجواز. قال: ولا أرى للخلاف وجها؛ لأن الأصل قصد التراب وقد حصل، ولو مد يده فصب غيره فيها ترابا، أو ألقت الريح ترابا على كفه فمسح به وجهه أو أخذه من الهواء فمسح به فوجهان، الأصح جوازه، صححه الرويانى والزافعى وغيرهما.

فرع: فى مسائل تتعلق بما سبق:

إحداها: ينبى أن يمسح وجهه بالتراب ولا يقتصر على وضعه عليه، فإن ضرب يده على التراب ثم وضعها على وجهه ولم يمرها، فقد قال البغوى والرافعى: يجوز على أصح الوجهين كما قلنا فى مسح الرأس، وقطع الشيخ أبو محمد فى الفروق، والمتولى بأنه لا يجزيه، قال المتولى: بخلاف الوضوء فإن الماء إذا وضع على العضو يحس به ويسيل، والتراب لا يتعدى؛ فيتحقق وصول الماء إلى جميع العضو، ولا يتحقق فى التراب إلا بإمرار اليد.

قال: حتى لو لم يتحقق وصول الماء وجب الإمرار، ولو تحقق وصول التراب

بأن كان كثيرا صح تيممه.

**الثانية:** قال القاضى حسين والبغوى: إذا أحدث المتيّم بعد أخذه التراب وقبل المسح بطل ذلك الأخذ وعليه الأخذ ثانيا، بخلاف ما لو أحدث بعد أخذ الماء، قبل غسل الوجه فإنه لا يضره؛ لأن المطلوب فى الوضوء الغسل لا نقل الماء، وهنا المطلوب نقل التراب، وأما إذا يممه غيره، فقال القاضى: يجب أن ينوى الأمر عند ضرب المأمور يده على الأرض، فلو أحدث أحدهما بعد النية والضرب لم يضر، بل يجوز أن يمسح بعد ذلك، بخلاف ما لو أخذ التراب بنفسه ثم أحدث فإنه يبطل الأخذ لأن هناك وجد منه القصد الحقيقى فصار كما لو استأجر رجلا ليحج عنه، ثم جامع المستأجر فى مدة إحرام الأجير فإنه لا يفسد الحج.

قال الرافعى: هذا الذى قاله القاضى مشكل، وينبغى أن يبطل بحدث الأمر.

**الثالثة:** إذا ضرب يده على تراب على بشرة امرأة أجنبية فإن كان التراب كثيرا يمنع التقاء البشريتين صح تيممه وإلا فلا.

كذا قاله القاضى حسين، ونحوه فى التهذيب وغيره؛ لأن الملامسة حدث قارن النقل، وهو ركن فصار كمقارنته مسح الوجه.

وقال المتولى: أخذه لوجهه صحيح ولا يضر اللمس معه؛ لأن العبادة هى المسح لا الأخذ. فإن أخذ بعد ذلك ليديه بطل مسح وجهه؛ لأنه أحدث.

قال الرافعى: قول القاضى هو الوجه.

**الرابعة:** إذا كانت يده نجسة فضر بها على تراب طاهر ومسح بها وجهه جاز على أصح الوجهين، وبه قطع البغوى والرويانى، وقد تقدمت المسألة فى باب الاستطابة.

ولا يصح مسح اليد النجسة بلا خلاف؛ كما لا يصح غسلها فى الوضوء مع بقائها نجسة. ولو تيمم ثم وقعت عليه نجاسة فقال إمام الحرمين: لا يبطل تيممه قطعا. وقال المتولى: فيه وجهان، كما لو تيمم ثم ارتد؛ لأنها تمنع إباحة الصلاة. والصواب قول الإمام.

ولو تيمم قبل الاجتهاد فى القبلة وفى صحته وجهان؛ كما لو تيمم وعليه نجاسة، ذكره فى البحر، ولو تيمم مكشوف العورة صح بالاتفاق، وقد ذكرناه فى باب الاستطابة.

الخامسة: قال أصحابنا: إذا قطعت يده من بعض الساعد، وجب مسح ما بقي من محل الفرض، فإن قطع من فوق المرفق فلا فرض عليه، ويستحب أن يمسح الموضع ترابا كما سبق في الوضوء.

حتى قال البندنجي والمحاملي: لو قطع من المنكب استحب أن يمسح المنكب كما قلنا في الوضوء وبهذا اللفظ نص عليه الشافعي في الأم، قال العبدري: هذا الذي ذكرناه من استحباب غسل موضع القطع فوق المرفق في الوضوء، ومسحه بالتراب في التيمم هو مذهبنا ومذهب مالك وزفر وأحمد وداود، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: يجب غسله في الوضوء، ومسحه في التيمم. دليلنا أنه فات محل الوجوب.

قال أصحابنا: وكل ما ذكرناه في الوضوء من الفروع في قطع اليد وزيادة الكف والإصبع وتدلى الجلدة يجرى مثله في التيمم، قال الدارمي: لو انقطعت أصابعه وبقيت متعلقة باليد فهل ييممها؟ فيه وجهان.

قلت قياس المذهب القطع بوجوب التيمم، ولو لم يخلق له مرفق استظهر حتى يعلم.

قال أصحابنا: ولو كان في إصبعه خاتم فلينزعه في ضربة اليدين ليدخل التراب تحته، قال صاحب العدة وغيره: ولا يكفيه تحريكه بخلاف الوضوء؛ لأن الماء يدخل تحته بخلاف التراب.

السادسة: يتصور تجديد التيمم في حق المريض والجريح ونحوهما ممن يتيمم مع وجود الماء إذا تيمم وصلى فرضا ثم أراد نافلة، ويتصور في حق من لا يتيمم إلا مع عدم الماء إذا تيمم وصلى فرضا ولم يفارق موضعه، وقلنا لا يجب الطلب ثانيا، وهل يستحب التجديد في هذين الموضعين؟ فيه وجهان حكاهما الشاشي، المشهور: لا يستحب، وبه قطع القفال والقاضي حسين وإمام الحرمين والغزالي والمتولى والبغوى والرويانى وآخرون؛ لأنه لم يتقل فيه سنة ولا فيه تنظيف، واختار الشاشي استحبابه كالوضوء.

السابعة: اتفق أصحابنا أنه يشترط إيصال الغبار إلى جميع بشرة اليد من أولها إلى المرفق، فإن بقي شيء من هذا لم يمسح غبار لم يصح تيممه. وزاد الشافعي هذا بيانا، فقال في الأم: لو ترك من وجهه أو يديه قدرا يدركه

الطرف أو لا يدركه لم يمر عليه التراب، لم يصح تيممه، وعليه إعادة كل صلاة صلاحها كذلك.

ونقل إمام الحرمين هذا عن الأصحاب، ثم قال: وهذا مشكل فإن الضربة الثانية التي لليدين إذا ألصقت ترابا بالكفين فالظاهر أنه يصل ما لصق بالكف إلى مثل سعتها من الساعدين، ولست أظن ذلك الغبار ينسبط على الساعدين ظهرا وبطنا ثم على ظهور الكفين، وقد ورد الشرع بالاعتصار على ضربتين، وهذا مشكل جدا فلا يتجه إلا مسلكان:

أحدهما: المصير إلى القول القديم، وهو الاكتفاء بمسح الكفين.

والثاني: أن نوجب إثارة الغبار، ثم نكتفى بإيصال جرم اليد مسحاً إلى الساعدين من غير تكليف بسط التراب في عينه.

والذي ذكره الأصحاب أنه يجب إيصال التراب إلى جميع محل التيمم يقينا. فإن شك وجب إيصال التراب إلى موضع الشك حتى يتيقن انبساط التراب على جميع المحل. ونحن نقطع بأن هذا ينافي الاقتصار على ضربة واحدة لليدين؛ فالذي يجب اعتقاده أن الواجب استيعاب المحل بالمسح باليد المغبرة من غير ربط الفكر بانسباط الغبار، وهذا شيء أظهرته ولم أر بدا منه، وما عندي أن أحدا من الأصحاب يسمح بأنه لا يجب بسط التراب على الساعدين.

هذا كلام إمام الحرمين، وهذا الذي اختاره ظاهر والله أعلم.

فرع: مذهبنا أنه يجب إيصال التراب إلى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والشعر الظاهر عليه. قال العبدري: وبه قال أكثر العلماء.

وعن أبي حنيفة روايات:

أحداها: كمذهبنا، وهي التي ذكرها الكرخي في مختصره.

والثانية: إن ترك قدر درهم منه لم يجزه ودونه يجزيه.

والثالثة: إن ترك دون ربع الوجه أجزاء، وإلا فلا.

والرابعة: إن مسح أكثره وترك الأقل منه أو من الذراع أجزاء، وإلا فلا. حكاه

الطحاوي عنه، وعن أبي يوسف وزفر.

وحكى ابن المنذر عن سليمان بن داود أنه جعله كمسح الرأس.

دلينا بيان النبي ﷺ وقد استوعب الوجه، والقياس على الوضوء والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز التيمم للمكتوبة إلا بعد دخول وقتها؛ لأنه قبل دخول الوقت مستغن عن التيمم، كما لو تيمم مع وجود الماء، فإن تيمم قبل دخول الوقت لفائدة فلم يصلها حتى دخل الوقت، ففيه وجهان: قال أبو بكر بن الحداد: يجوز أن يصلى به الحاضرة؛ لأنه تيمم وهو غير مستغن عن التيمم، فأشبهه إذا تيمم للحاضرة بعد دخول وقتها. ومن أصحابنا من قال: لا يجوز؛ لأنها فريضة تقدم التيمم على وقتها فأشبهه إذا تيمم لها قبل دخول الوقت.

الشرح: شروط صحة التيمم أربعة:

أحدها: كون المتيمم أهلا للطهارة، وقد سبق بيانه في باب نية الوضوء.

الثاني: كون التراب مطلقا وقد سبق بيانه.

الثالث: أن يكون المتيمم معذورا بفقد الماء أو العجز عن استعماله وسيأتى بيانه في الفصول بعده.

الرابع: أن يكون التيمم بعد دخول الوقت، واتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن التيمم للمكتوبة لا يصح إلا بعد دخول وقتها. قال أصحابنا: سواء كان التيمم للعجز عن استعمال الماء بسبب عدمه أو لمرض أو جراحة، وغير ذلك.

ولو أخذ التراب على يديه قبل الوقت ومسح بهما وجهه في الوقت لم يصح، بل يشترط الأخذ في الوقت كما يشترط المسح فيه؛ لأنه أحد أركان التيمم، فأشبهه المسح. صرح به البغوى وغيره.

قال أصحابنا: فلو خالف وتيمم لفريضة قبل وقتها لم يصح لها بلا خلاف، ولا يصح أيضا للنافلة على الصحيح المشهور المنصوص في البويطى، وقال صاحب التتمة وغيره: في صحة تيممه للنفل وجهان؛ بناء على القولين فيمن أحرم بالظهر قبل الزوال هل تنعقد صلاته نفلا؟ ونقل الشاشى هذا الخلاف عن بعض الأصحاب، ثم قال: هذا خلاف نصه في البويطى، ويخالف الصلاة فإنه أحرم بها معتقدا دخول وقتها فانعقدت نفلا، وهنا تيمم عالما بعدم دخول الوقت فلم يصح.

واعلم أن قولهم: لا يصح التيمم قبل الوقت معناه قبل الوقت الذى تصح فيه تلك الصلاة، فلو جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر وتيمم للعصر بعد سلامه من

الظهر صح؛ لأن هذا وقت فعلها.

هذا إذا قلنا بالمذهب الصحيح المشهور أنه يجوز الجمع بين الصلاتين للمتيمم، ولا يضر الفصل بالتيمم. وفيه وجه لأبى إسحاق المروزي أنه لا يصح الجمع بسبب الفصل، وليس بشيء.

ولو تيمم وصلى الظهر، ثم تيمم ليضم إليها العصر فدخل وقت العصر قبل أن يشرع فيها فقد حكى صاحب البحر عن والده أنه قال اجتهدا لنفسه: يبطل الجمع، ولا يصح هذا التيمم للعصر؛ لوقوعه قبل وقتها مع بطلان الجمع، وقطع الرافعي بهذا وفيه احتمال ظاهر، ويجوز أن يخرج جواز فعلها بهذا التيمم على الوجهين في التيمم لفائتة قبل وقت الحاضرة، هل تباح به الحاضرة؟ ويمكن الفرق بأنه في مسألة الفائتة صح تيممه لما نوى واستباحه فاستباح غيره بدلا، وهنا لم يستبح ما نوى على الصفة التي نوى فلم يستبح غيره، أما إذا أراد الجمع في وقت العصر، فتيمم للظهر في وقت الظهر، فإنه يصح؛ لأنه وقتها.

ولو تيمم فيه للعصر لم يصح؛ لأنه لم يدخل وقتها. ذكره الرويانى، وهو ظاهر. قال أصحابنا: والفائتة وقتها بتذكرها فلا يصح التيمم لها إلا إذا تذكرها، فلو شك هل عليه فائتة؟ فتيمم لها، ثم بان أن عليه فائتة فقد سبق في آخر فصل نية التيمم أن المشهور أنه لا يصح تيممه، والله أعلم.

أما إذا تيمم لمكتوبة في أول وقتها، وآخر الصلاة إلى أواخر الوقت فصلاها بذلك التيمم، فإنه يصح على المذهب الصحيح المشهور الذى نص عليه الشافعى، وقطع به جمهور الأصحاب فى الطرق كلها، قالوا: وكذا يجوز أن يصلّيها بذلك التيمم بعد خروج الوقت، وهذا بشرط ألا يفارق موضعه، ولا يتجدد ما يتوهم بسببه حصول ماء.

وحكى الماوردى والرويانى والشاشى فيه وجهين:

الأصح: المنصوص هذا.

والثانى: قول ابن سريج والإصطخرى أنه يلزمه تعجيل الصلاة عقب التيمم، ولا يؤخر إلا قدر الأذان والإقامة والتنفل بما هو من مسنونات فرضه. فإن آخر عن هذا بطل تيممه؛ لأنها طهارة ضرورة فلزم تعجيلها كطهارة المستحاضة. والمذهب الأول؛ لأن حدث المستحاضة يتجدد بعد الطهارة، بخلاف المتيمم.

أما إذا تيمم شاكا في دخول الوقت فبان أنه كان قد دخل فلا يصح تيممه لعدم شرطه، وهو العلم بالوقت حال التيمم، صرح به الماوردي وآخرون، وقد سبقت هذه القاعدة وأمثلتها في باب مسح الخف.

أما إذا تيمم لفاتئة فلم يصلها حتى دخل وقت فريضة حاضرة، فهل له أن يصلى بذلك التيمم تلك الحاضرة؟ فيه وجهان مشهوران في الطريقتين، وقد ذكر المصنف دليلهما:

قال ابن الحداد: يجوز، وهو الصحيح عند الأصحاب.

والثاني: لا يجوز، قاله الشيخ أبو زيد المروزي، وأبو عبد الله الخضرى، بكسر الخاء وإسكان الضاد المعجمتين.

ولو تيمم للظهر في وقتها، ثم تذكر فاتئة، فهل له أن يصلى به الفاتئة؟ فيه طريقان مشهوران:

أحدهما: أنه على الوجهين.

والثاني: القطع بالجواز، والفرق أن الفاتئة واجبة في نفس الأمر حال التيمم، بخلاف الحاضرة في المسألة الأولى. ووافق أبو زيد والخضرى على الجواز هنا، ونقل القاضى أبو الطيب في شرح الفروع اتفاق الأصحاب على الجواز هنا.

ولو تيمم لفاتئة، ثم تذكر قبل قضائها فاتئة أخرى، فقال القفال في شرح التلخيص: اتفق الأصحاب على أن له أن يصلى بهذا التيمم الفاتئة التى تذكرها، ونقل البغوى فيه الخلاف، فقال: يجوز على ظاهر المذهب، وعلى الوجه الآخر لا يجوز. وهذا الذى نقله البغوى متعين.

ولو تيمم لفريضة في وقتها، ثم نذر صلاة، فهل له أن يصلى بهذا التيمم المنذورة بدل المكتوبة؟ فيه الوجهان، حكاهما الرويانى وغيره.

هذا كله تفريع على المذهب، وهو أن تعيين الفريضة لا يشترط في صحة التيمم، فإن شرطناه لم يصح التيمم لغير ما عينه.

هذا كله في التيمم للمكتوبة، أما النافلة فضربان: مؤقتة وغيرها، فغيرها يتيمم لها متى شاء إلا في الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها؛ فإنه لا يتيمم فيها لنافلة لا سبب لها، فإن خالف وتيمم لها فقد نص الشافعى - رحمه الله - فى البويطى أنه لا يصح تيممه ولا يستبيح به النافلة بعد خروج وقت النهى. وبهذا قطع أكثر الأصحاب لأنه



تيمم قبل الوقت.

وقال القاضي حسين والمتولى: فى صحة تيممه وجهان بناء على انعقاد هذه الصلاة فى وقت النهى. وحكى هذا الخلاف الرويانى والشاشى وضعفاه.

ولو تيمم قبل وقت الكراهة ثم دخل لم يبطل تيممه بلا خلاف، فإذا زال وقت الكراهة صلى به.

وأما النافلة المؤقتة فعبارة المصنف هنا وفى التنبيه تشعر بأنه لا يشترط فى التيمم لها دخول الوقت، وصرح جمهور الخراسانيين بأنه لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها. قال الرافعى: وهذا هو المشهور فى المذهب.

وحكى إمام الحرمين والغزالى وجهين:

أحدهما: هذا.

والثانى: يجوز قبل وقتها؛ لأن أمرها أوسع من الفرائض؛ ولهذا أجزى نوافل بتيمم واحد.

فإذا قلنا بالمشهور احتجنا إلى بيان أوقات النوافل:

فوقت سنن المكتوبات والوتر والضحا والعيد معروف فى مواضعها، ووقت الكسوف بحصول الكسوف، والاستسقاء باجتماع الناس لها فى الصحراء، وتحية المسجد بدخوله، والخلاف جار فى جميع النوافل المؤقتة من الرواتب وغيرها، وفى عبارة الغزالى إيهام اختصاصه بالرواتب فلا يغتر به، والله أعلم.

وفى وقت التيمم لصلاة الجنائز وجهان مشهوران:

أصحهما: وأشهرهما أنه يدخل بغسل الميت؛ لأنها فى ذلك الوقت تباح وتجزئ، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالى فى كتبه، والبغوى وصاحب العدة.

والثانى: بالموت؛ لأنه السبب، وبهذا قطع الغزالى فى الفتاوى، وصححه الشاشى.

قال القاضي حسين: والمستحب أن يتيمم بعد التكفين؛ لأن الصلاة قبل التكفين تكره وإن كانت جائزة.

ولو لم يجد ماء يغسل به الميت، وقلنا بالأصح أنه لا يصح التيمم لها إلا بعد غسله وجب أن ييمم الميت أولاً ثم يتيمم هو للصلاة عليه، وهذا مما يسأل عنه فيقال شخص لا يصح تيممه حتى ييمم غيره، والله أعلم.

فرع: إذا تيمم لتافلة في وقتها استباحها وما شاء من النوافل، ولا يستباح به الفرض على المذهب والمنصوص في الأم، وفيه القول الضعيف الذي سبق أن الفرض يباح بنية النفل، فعلى هذا الضعيف يصلى به الفريضة إن تيمم في وقتها، وإن كان قبله، فعلى الوجهين فيم تيمم لفائته، ثم دخل وقت حاضرة فأرادها به. هكذا نقله إمام الحرمين عن حكاية الشيخ أبي على السنجي.

قال الإمام: وهذا بعيد جداً؛ فإن تيممه للفائته استعقب جواز فعل الفائته به، ثم دام إمكان أداء فرض به حتى دخل وقت الفريضة، وهنا لم يستعقب تيممه إمكان أداء فرض، أما إذا تيمم لنفل قبل الزوال، وهو ذاكر فائته فتيممه يصلح للفائته على القول الضعيف، فلو زالت الشمس فأراد الظهر به بدلا من الفائته ففيه الوجهان.

فرع: هذا الذي ذكرناه من أن التيمم لمكتوبة لا يصح إلا بعد دخول وقتها هو مذهبنا ومذهب مالك وأحمد<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup> وجمهور العلماء.

(١) قال في الإنصاف (٣٠٠/١): قوله: (ويستحب تأخير التيمم إلى آخر الوقت لمن يرجو وجود الماء) هذا المذهب. وعليه الجمهور بهذا الشرط. قال الزركشي: هي المختارة للجمهور، وجزم به في الهداية، والمحرم، والوجيز، والنظم، والمختب، وغيرهم. وقدمه في الكافي، والفروع، والرعايتين، وابن تميم، والحاويين، ومجمع البحرين، والفاقي، وغيرهم. ونصره المجد في شرحه وغيره، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وقيده بوقت الاختيار، وهو قيد حسن. وعنه التأخير مطلقاً أفضل، جزم به في المنور، واختاره الخرقى، وابن عبدوس المتقدم، والقاضى. وقيل: التأخير أفضل إن علم وجوده فقط، واختاره الشيخ تقى الدين. وعنه يجب التأخير حتى يضيق الوقت. ذكرها أبو الحسين. قال الزركشي: ولا عبرة بهذه الرواية. وهى من المفردات.

(٢) قال في المحلى (٢٢٨/١): فصَحَّ بنص الآية جواز التطهر بالغسل وبالوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة الفرض، وإنما وجب بنص الآية ألا يكون شيء من ذلك إلا بنية التطهر للصلاة فقط ولا مزيد.

ودليل آخر: وهو أن الصلاة جائزة بلا خلاف في أول وقتها، فإذا ذلك كذلك فلا يكون ذلك ألبتة إلا وقد صحت الطهارة لها قبل ذلك، وهذا ينتج ولا بد جواز التطهر بكل ذلك قبل أول الوقت.

برهان آخر: وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح فكأنما قدم بدنة. ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر». فهذا نص جلى على جواز الوضوء للصلاة والتيمم لها قبل =

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> : يجوز قبل الوقت . واحتجوا بالقياس على الوضوء ومسح الخف وإزالة النجاسة ، ولأنه وقت يصلح للمبدل فصلاح للبذل ، كما بعد دخول الوقت . واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [المائدة : ٦] فاقتضت الآية أنه يتوضأ ويتيمم عند القيام : خرج جواز تقديم الوضوء بفعل النبي ﷺ والإجماع ، [و] بقى التيمم على مقتضاه ؛ لأنه تيمم وهو مستغن عن التيمم ، فلم يصح ، كما لو تيمم ومعه ماء .  
فإن قالوا : ينتقض بالتيمم فى أول الوقت فإنه مستغن ، وإنما يحتاج فى أواخر الوقت .

قلنا : بل هو محتاج إلى براءة ذمته من الصلاة وإحراز فضيلة أول الوقت ، ولأنها طهارة ضرورة ؛ فلم تصح قبل الوقت كطهارة المستحاضة فقد وافقوا عليها .  
قال إمام الحرمين فى الأساليب : ثبت جواز التيمم بعد الوقت ، فمن جوزه قبله

= دخول وقتها ؛ لأن الإمام يوم الجمعة لابد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعد دخول الوقت ، وأى الأمرين كان فتطهر هذا الرائحة من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلا شك ، وقد علم رسول الله ﷺ أن فى الرائيحين إلى الجمعة المتيمم فى السفر والمتوضئ .  
وأما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم قبل الوقت فمنع منه ، فإنهم ادعوا أن حكم الآية يوجب أن يكون كل ذلك بعد الوقت ، وادعوا أن الوضوء خرج بصلاة رسول الله ﷺ يوم الفتح الصلوات كلها بوضوء واحد ، وهذا لا حجة لهم فيه ؛ لأنه ليس فى هذا الخبر أن رسول الله ﷺ توضأ قبل دخول وقت الصلاة ، ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقى يصلى بطهارته ما لم تنتقض ، فإذا هذا ممكن فلا دليل فى هذا الخبر على جواز الوضوء قبل دخول الوقت .

(١) قال فى بدائع الصنائع (١/٥٥) : بيان الوقت المستحب للتيمم ، فقد قال أصحابنا : إن المسافر إذا كان على طمع من وجود الماء فى آخر الوقت يؤخر التيمم إلى آخر الوقت ، وإن لم يكن على طمع من وجود الماء فى آخر الوقت لا يؤخر . وهكذا روى المعلى عن أبى حنيفة وأبى يوسف أنه إن كان على طمع من وجود الماء فى آخر الوقت ، أخر إلى آخر الوقت مقدار ما لو لم يجد الماء يمكنه أن يتيمم ويصلى فى الوقت ، وإن لم يكن على طمع لا يؤخر ويتيمم ويصلى فى الوقت المستحب .

وذكر فى الأصل أحب إلى أن يؤخر التيمم إلى آخر الوقت ولم يفصل بين ما إذا كان يرجو وجود الماء فى آخره أو لا يرجو .

وهذا لا يوجب اختلاف الرواية بل يجعل رواية المعلى تفسيراً لما أطلقه فى الأصل ، وهو قول جماعة من التابعين ، مثل الزهري والحسن وابن سيرين رضى الله عنهم فإنهم قالوا : يؤخر التيمم إلى آخر الوقت إذا كان يرجو وجود الماء .

فقد حاول إثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس، وليس ما قبل الوقت فى معنى ما بعده.

والجواب عن قياسهم على الوضوء أنه قرينة مقصودة فى نفسها ترفع الحدث بخلاف التيمم؛ فإنه ضرورة فاختص بحال الضرورة كأكل الميتة، ولأن التيمم لإباحة الصلاة ولا تباح الصلاة قبل الوقت.

والجواب عن مسح الخف أنه رخصة وتخفيف فلا يضيق باشتراط الوقت، يدل على أنه رخصة للتخفيف، جوازه مع القدرة على غسل الرجل، والتيمم ضرورة؛ ولهذا لا يجوز مع القدرة على استعمال الماء.

والجواب عن إزالة النجاسة أنها طهارة رفاهية؛ فالتحقت بالوضوء، بخلاف التيمم.

وقولهم: يصلح للمبدل فصلح للبدل، ينتقض بالليل فإنه يصلح لعق الكفارة دون بدلها وهو الصوم، وينتقض بيوم العيد؛ فإنه يصلح لنحر هدى التمتع دون بدله وهو الصوم، قال الدارمى: قال أبو سعيد الإصطخرى: لا نناظر الحنفية فى هذه المسألة؛ لأنهم خرقوا الإجماع فيها، والله أعلم.

فرع: ذكر المصنف أبا بكر بن الحداد، وهذا أول موضع ذكره، وهو محمد بن أحمد القاضى صاحب الفروع من نظار أصحابنا ومتقدميهم فى العصر والمرتبة والتدقيق، تفقه على أبى إسحاق المروزى وكان عارفا بالعربية والمذهب، وانتهت إليه إمامة أهل مصر فى زمنه، توفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة رحمه الله<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز التيمم بعد دخول الوقت إلا لعادم الماء أو الخائف من استعماله، فأما الواجد فلا يجوز له التيمم؛ لقوله ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ» فإن وجد الماء وهو محتاج إليه للمعش فهو كالعادم؛ لأنه ممنوع من استعماله، فأشبه إذا وجد ماء وحال بينهما سيع.

الشرح: هذا الحديث صحيح سبق بيانه فى أول الباب من رواية أبى ذر، رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: طبقات ابن قاضى شهبة (١/١٣٠) (٨٤)، ووفيات الأعيان (٣/٣٣٦)، وطبقات الفقهاء للشيرازى ص (٩٣)، والنجوم الزاهرة (٣/٣١٣).

(٢) تقدم تخريجه.

ومذهبنا ومذهب مالك والجمهور أنه لا يجوز التيمم مع وجود ماء يقدر على استعماله، ولا يحتاج إليه لعطش ونحوه، سواء خاف خروج الوقت لو توضأ أم لا؟ وسواء صلاة العيد والجنائز وغيرهما، وحكى البغوى وجها أنه إذا كان معه ماء وخاف فوات وقت الصلاة لو اشتغل بالوضوء صلى بالتيمم لحرمة الوقت ثم يتوضأ ويعيد الصلاة، وهذا الوجه شاذ ليس بشيء، وحكى العبدى مثله عن الأوزاعى والثورى ورواية عن مالك.

وقال أبو حنيفة: يجوز التيمم لصلاة العيد والجنائز مع وجود الماء إذا خاف فوتها.

وحكى هذا عن الزهرى والأوزاعى والثورى وإسحاق ورواية عن أحمد، واحتجوا بأن النبى ﷺ «أقبل من نحو بئر جمل، فسلم عليه رجل، فلم يرد عليه السلام حتى تيمم بالجدار ثم رد عليه»<sup>(١)</sup> وهو صحيح سبق بيانه.

وروى البيهقى وغيره عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه تيمم وصلى على جنازة وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - فى رجل تفجؤه جنازة<sup>(٢)</sup>، قال: يتيمم ويصلى عليها<sup>(٣)</sup>. قالوا: ولأنها يخاف فوتها فأشبهه العادم.

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ وبالحديث المذكور فى الكتاب، وبأحاديث كثيرة مصرحة بأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء، وبالقياص على غيرهما من الصلوات، وبالقياص على الجمعة إذا خاف فوتها، وهذا قياس الشافعى.

فإن قالوا: الجمعة تنتقل إلى بدل فلا تفوت من أصلها، قلنا: لا نسلم، بل تفوت الجمعة بخروج وقتها، وقد نقل الشيخ أبو حامد وغيره الإجماع على أنها تفوت بخروجه، والجنائز لا تفوت بل يصلحها على القبر إلى ثلاثة أيام بالإجماع، ويجوز

(١) تقدم تخريجه.

(٢) قال البيهقى فى السنن الكبرى (١/٢٣١): والذى روى عنه فى التيمم لصلاة الجنائز يحتمل أن يكون فى السفر، عند عدم الماء، وفى إسناد حديث ابن عمر فى التيمم ضعف.

(٣) قال البيهقى فى السنن الكبرى (١/٢٣١)، والذى روى المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن ابن عباس فى ذلك لا يصح عنه، إنما هو قول عطاء. كذلك رواه ابن جريج عن عطاء من قوله، وهذا أحد ما أنكر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين على المغيرة بن زياد، وقد رفع إلى النبى ﷺ وهو خطأ.

بعدها عندنا، وبالقياص على من هو عار وفي بيته ثوب لو ذهب إليه فاتته، وبالقياص على إزالة النجاسة.

والجواب عن الحديث من وجهين:

أحدهما: أنه يحتمل أنه تيمم لعدم الماء.

والثاني: جواب القاضى أبى الطيب، وصاحب الحاوى، والشيخ نصر، وغيرهم أن الطهارة للسلام ليست بشرط فخف أمرها بخلاف الصلاة.

وأما الأثران عن ابن عمر وابن عباس فضعيفان، وقولهم: «يخاف فوتها» ينتقض بالجمعة والله أعلم.

هذا حكم واجد الماء الذى لا يخاف من استعماله ولا يحتاج إليه لعطش، فأما الخائف فسيأتى حكمه - إن شاء الله تعالى - وأما من يحتاج إليه للعطش فهو كالعادم فيتيمم مع وجوده، وهذا لا خلاف فيه، نقل ابن المنذر وغيره الإجماع عليه، واتفق أصحابنا على أنه إذا احتاج إليه لعطش نفسه أو رفيقه أو حيوان محترم من مسلم أو ذمى أو مستأمن أو بهيمة جاز التيمم بلا إعادة.

قال أصحابنا: ويحرم عليه الوضوء فى هذه الحالة، وقد نبه المصنف على هذا بقوله: «لأنه ممنوع من استعماله» يعنى أنه ممنوع من استعماله شرعا منع تحريم، ولا فرق بين أن يدفعه إلى المحتاج هبة أو بعوض، صرح به الغزالى فى الخلاصة، وصاحبنا التتمة والتهديب، وآخرون. ولو كان محتاجا إليه لعطشه فآثر به محتاجا لعطشه، وتيمم جاز ولا إعادة، بخلاف ما لو آثره لوضوئه؛ فإنه يعصى ويعيد على تفصيل سنذكره إن شاء الله تعالى.

والفرق أن الحق فى الطهارة متمحض لله تعالى؛ فلا يجوز تفويته، وأما الشرب فمعظم المطلوب منه حق نفسه، والإيثار فى حظوظ النفوس من عادة الصالحين، وقد صرح الأصحاب بالمسألة فى كتاب الأطعمة، وسنزيدها إيضاحا هناك إن شاء الله تعالى. وممن ذكرها هنا الشيخ أبو محمد، والغزالى فى البسيط.

أما إذا كان الحيوان غير محترم كالحربى والمرتد والخنزير والكلب، وسائر الفواسق الخمس المذكورة فى الحديث، وما فى معناها، فلا يجوز صرف الماء إلى سقيها بالاتفاق، بل يجب الوضوء به، فإن سقاها وتيمم أثم، ولزمه الإعادة إن تيمم مع بقاء الماء، وإن كان بعد السقى فهو كإراقة الماء سفها، وسيأتى حكمها حيث

ذكره المصنف إن شاء الله تعالى .

وأما العطش المبيح للتيمم، فقال إمام الحرمين، والغزالي في البسيط: القول فيه كالقول في الخوف المعتبر في المرض، وسيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .  
ثم اتفق أصحابنا على أنه لا فرق بين عطشه في الحال وثاني الحال فله تزود الماء إذا احتاج إليه للعطش قدمه بلا خلاف .

قال الجمهور: وكذا لو خشى عطش رفيقه أو حيوان محترم فليتزود ويتيمم، ولا إعادة عليه، وحكى إمام الحرمين عن والده أنه كان يقول يتزود لعطش رفيقه كما ذكرنا .

قال الإمام: وفي هذا نظر .

قال الرافعي: الظاهر الذي اتفق عليه الجمهور أنه يتزود لرفيقه كنفسه؛ فلا فرق بين الروحين .

قال المتولي: لو كان يرجو وجود الماء في غده، ولا يتحققه فهل له التزود؟ فيه وجهان .

قلت: الأصح الجواز لحرمة الروح، قال المتولي: ولا نأمر العطشان أن يتوضأ بالماء ثم يجمعه ويشربه؛ لأن النفس تعافه .

قال الرافعي: كان والدي يقول: ينبغي أن يلزمه ذلك إذا أمكن، ولا يجوز التيمم، قال: ما ذكره والدي يجيء وجهها في المذهب؛ لأن أبا على الزجاجي والماوردي وآخرين ذكروا في كتبهم أن من معه ماء طاهر، وآخر نجس وهو عطشان يشرب النجس ويتوضأ بالطاهر، فإذا أمروا بشرب النجس ليتوضأ بالطاهر فأولى أن يؤمر بالوضوء ويشرب المستعمل .

قلت: هذا الذي حكاه الرافعي عن هؤلاء مشكل، وقد حكاه الشاشي في كتابيه عن الماوردي ثم ضعفه، واختار أنه يشرب الطاهر ويتيمم، وهذا هو الصواب، فيشرب الطاهر ويكون وجود النجس كالعدم فإنه لا يحل شربه إلا إذا عدم الطاهر، وقولهم: إنه بدخول الوقت صار مستحقاً للطهارة لا يسلم؛ فإنما يستحق للطهارة إذا لم يحتج إليه، وهذه المسألة مفروضة فيما إذا عطش بعد دخول الوقت، أما إذا عطش قبله فيشرب الطاهر، ويحرم شرب النجس بلا خلاف، صرح به الماوردي، وهو واضح .

فرع: قال أصحابنا لو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش، لكن يحتاج إلى ثمنه في نفقته ومؤنة سفره جاز التيمم، صرح به القاضي حسين، والمحاملي في الباب، والمتولى والرويانى.

فرع: إذا ازدحم جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها إلا بالمناوبة لضيق الموقف أو لاتحاد آلة الاستقاء، ونحو ذلك فإن كان يتوقع وصول النوبة إليه قبل خروج الوقت لم يجز التيمم، وإن علم أنها لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت، فقد حكى جمهور الخراسانيين عن الشافعى - رحمه الله - أنه نص على أنه يصبر ليتوضأ بعد الوقت، وأنه نص فيما لو حضر جمع من العراة، وليس معهم إلا ثوب يتناوبونه، وعلم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعد الوقت أنه يصبر، ولا يصلى عاريا. ولو اجتمعوا في سفينة أو بيت ضيق، وهناك موضع يسع قائما فقط، نص أنه يصلى فى الحال قاعدا، واختلفوا فى هذه النصوص على طريقين:

أظهرهما: وهى التى قال بها الشيخ أبو زيد المروزى، وقطع بها صاحب الإبانة، ونقلها عن الأصحاب مطلقا، أن المسائل كلها على قولين:

أظهرهما: يصلى فى الوقت بالتيمم، وعاريا وقاعدا، لأنه عاجز فى الحال، والقدرة بعد الوقت لا تؤثر كما لو كان مريضا عاجزا عن القيام واستعمال الماء فى الوقت، ويغلب على ظنه القدرة بعده، فإنه يصلى فى الوقت قاعدا وبالتيمم، فعلى هذا القول لا إعادة عليه فى المسائل كلها كالمريض.

وذكر إمام الحرمين احتمالا فى وجوب إعادة على المصلى قاعدا لندوره، وذكر البغوى فى وجوب إعادة عليهم كلهم قولين، وقال: أصحابهما تجب، كالعاجز الذى معه ماء لا يجد من يوضئه؛ فإنه يتيمم ويصلى ويعيد، والمذهب الصحيح المشهور ما قدمته أنه لا إعادة عليهم؛ لأنهم عاجزون فى الحال، وجنس عذرهم غير نادر، بخلاف ما قاس عليه البغوى.

والقول الثانى من أصل المسألة: يصبر إلى ما بعد الوقت؛ لأنه ليس عاجزا مطلقا.

والطريق الثانى: تقرير النصوص، والفرق بأن أمر القيام أسهل من الوضوء والستر؛ ولهذا جاز تركه فى النافلة مع القدرة، ولم يجز فيها العرى والتيمم مع القدرة على الستر والماء، وهذا الفرق مشهور قاله القفال والأصحاب، وضعفه إمام



الحرمين بأن القيام ركن في الفريضة فلا ينفع تخفيف أمره في النفل.  
قال الرافعي: وللفارق أن يقول: ما كان واجبا في الفرض والنفل أهم مما وجب في أحدهما، هذا هو المشهور في حكاية النصوص.  
وقال جماعة كثيرة من الأصحاب: لا نص للشافعي في مسألة البثر، ونص في الآخرين على ما سبق، فمنهم من نقل وخرج قولين في المسألتين، ومنهم من قرر النصين، وفرق بوجهين:  
أحدهما: ما سبق.

والثاني: أن للقيام بدلا، وهو القعود بخلاف الستر.  
وبهذا الطريق قطع المصنف في آخر باب ستر العورة، والشيخ أبو حامد، والشيخ أبو محمد في الفروق، والقاضي حسين والبغوي. قال الرافعي: وهؤلاء ألحقوا مسألة البثر بمسألة السفينة، وقالوا يتيمم في الحال.  
واعلم أن إمام الحرمين والغزالي - رحمهما الله - أجريا الخلاف الذي في هذه المسألة فيما إذا لاح للمسافر الماء ولا عائق عنه، لكن ضاق الوقت، وعلم أنه لو اشتغل به لخرج الوقت والله أعلم.  
ونقل القاضي أبو الطيب اتفاق الأصحاب على أنه لو كان معه ثوب نجس، ومعه ماء يغسله به، ولكن لو اشتغل بغسله لخرج الوقت لزمه غسله وإن خرج الوقت، ولا يصلى عاريا، كما لو كان معه ماء يتوضأ به أو يغترفه من بثر، ولا مزاحم له، لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج الوقت، وصارت صلاته قضاء فإنه لا يصلى بالتيمم، بل يشتغل بالوضوء.

فرع: قال الشافعي في الأم والأصحاب - رحمهم الله -: لو كان في سفينة في البحر، ولا يقدر على الماء ولا على الاستقاء تيمم وصلى، ولا إعادة عليه؛ لأنه عادم.

فرع: قال أصحابنا: لو عدم الماء ووجد بثرًا فيها ماء لا يمكنه النزول إليه إلا بمشقة شديدة، وليس معه ما يدلّيه إلا ثوبه أو عمامته لزمه إدلاؤه، ثم يعصره إن لم تنقص قيمة الثوب أكثر من ثمن الماء، فإن زاد النقص على ثمن الماء تيمم ولا إعادة، وإن قدر على استئجار من ينزل إليها بأجرة المثل لزمه، ولم يجز التيمم، وإلا جاز بلا إعادة.

ولو كان معه ثوب إن شقه نصفين وصل الماء وإلا لم يصل، فإن كان نقصه بالشق لا يزيد على الأكثر من ثمن الماء وثمان آلة الاستقاء، لزمه شقه، ولم يجز التيمم، وإلا جاز بلا إعادة.

فرع: قال الماوردي: لو عدم الماء وعلم أنه لو حفر موضعه وصل الماء، فإن كان يحصل بحفر قريب لا مشقة فيه وجب الحفر ولم يجز التيمم، وإلا جاز بلا إعادة.

فرع: لو وجد المسافر خاية ماء مسبل على الطريق لم يجز أن يتوضأ منه، بل يتيمم ويصلي ولا إعادة؛ لأن المالك وضعه للشرب لا للوضوء.

ذكره أبو عاصم العبادي ثم صاحب التتمة، ونقله صاحب البحر عن الأصحاب. قال أبو عاصم وغيره: ويجوز الشرب منه للغنى والفقير، والله أعلم.

فرع: في مسائل ذكرها القاضى حسين هنا في تعليقه، ولها تعلق بمسألة خوف العطش.

قال: إذا كان معه دابة من حمار وغيره، لزمه أن يحصل لها الماء لعطشها، وكذا إذا كان معه كلب محترم، ككلب صيد وغيره، فإن وجد من يبيعه الماء له بثمن مثله لزمه شراؤه وإن لم يبيعه إلا بأكثر من ثمن مثله لزمه أيضا شراؤه، وهل تلزمه الزيادة على ثمن المثل؟ فيه وجهان:

أحدهما: تلزمه؛ لأنه عقد صدر من أهله، فهو كما لو باعه غير الماء بأضعاف ثمنه.

والثاني: لا تلزمه؛ لأنه كالمكره على هذه الزيادة لوجوب الشراء عليه، فإن لم يبيعه صاحبه ولم يكن محتاجا إليه جاز لصاحب الكلب أن يكابره عليه، ويأخذه منه قهرا لكلبه ودابته كما يأخذه لنفسه، فإن كابره فأتى الدفع على نفس صاحب الماء كان دمه هدرا، وإن أتى على صاحب الكلب كان مضمونا.

قال: ولو احتاج كلبه إلى طعام، ومع غيره شاة فهل له أن يكابره عليها لكلبه، فيه وجهان:

أحدهما: نعم، كالماء.

والثاني: لا؛ لأن للشاة حرمة أيضا؛ لأنها ذات روح، ومتى كان صاحبه محتاجا إليه لا يجوز مكابرتة بحال.

فلو كان صاحبه يحتاج إليه في المنزل الثاني، وهناك من يحتاج إليه في المنزل الأول، فوجهان:

أحدهما: صاحبه أولى؛ لأنه مالكة.

والثاني: المحتاج أولى لتحقيق حاجته في الحال.

ولو كان معه ثوب لا يحتاج إليه، وغيره محتاج، فهو كالماء على ما سبق. فإن كان الأجنبي يحتاج إليه لستر العورة للصلاة، لزمه شراؤه بثمن المثل، ولا يلزمه بالزيادة، وإن كان يحتاج إليه للبرد فباعه بأكثر من ثمن المثل، ففي لزوم الزيادة الوجهان، وإن لم يبعه فحكم مكابرتة حكم الماء. هذا كلام القاضي.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز لعادم الماء أن يتيمم إلا بعد الطلب؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ولا يقال لم يجد إلا بعد الطلب، ولأنه بدل أجيز عند عدم المبدل؛ فلا يجوز فعله إلا بعد ثبوت العدم، كالصوم في الكفارة لا يفعله حتى يطلب الرقبة، ولا يصح الطلب إلا بعد دخول الوقت؛ لأنه إنما يطلب ليثبت شرط التيمم وهو عدم الماء، فلم يجز في وقت لا يجوز فيه فعل التيمم. والطلب أن ينظر عن يمينه وشماله، وأمامه ووراءه، فإن كان بين يديه حائل من جبل أو غيره صعدته ونظر حواليه، وإن كان معه رفيق سألته عن الماء.

الشرح: في الفصل مسائل:

إحداها: لا يجوز لعادم الماء التيمم إلا بعد طلبه، هذا مذهبننا، وبه قال مالك وداود، وهو رواية عن أحمد.

قال أبو حنيفة: إن ظن بقربه ماء لزمه طلبه وإلا فلا. واحتج له بأنه عادم للأصل فانتقل إلى بدله؛ كما لو عدم الرقبة في الكفارة ينتقل إلى الصوم.

واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا﴾ قال الشافعي والأصحاب: لا يقال لم يجد إلا لمن طلب فلم يصب. فأما من لم يطلب فلا يقال: لم يجد. ونقلوا هذا عن أهل اللغة قالوا: ولهذا لو قال لوكيله: اشتر لي رطباً فإن لم تجد فعنبا لا يجوز أن يشتري العنب قبل طلب الرطب.

وبالقياس على الرقبة في الكفارة والهدى في التمتع؛ فإنه لا ينتقل إلى بدلها إلا بعد طلبهما في مظانهما.

وبالقياس على الحاكم فإنه لا ينتقل إلى القياس إلا بعد طلب النص في مظانه.

ولأنه شرط من شروط الصلاة قد يصادف بالطلب؛ فوجب طلبه كالقبلة.  
وأما قياسهم على الرقبة فرده أصحابنا، وقالوا: لا ينتقل إلى الصوم إلا بعد طلب  
الرقبة في مظانها، والله أعلم.

**المسألة الثانية:** هذا الذى أطلقه المصنف من القطع بوجوب الطلب بكل حال هو  
الذى أطلقه العراقيون وبعض الخراسانيين، وقال جماعات من الخراسانيين: إن  
تحقق عدم الماء حواله لم يلزمه الطلب، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي  
وغيرهما، واختاره الرويانى.

ومنهم من ذكر فيه وجهين، قال الرافعى: أصح الوجهين فى هذه الصورة أنه  
لا يجب الطلب. قال إمام الحرمين: إنما يجب الطلب إذا توقع وجود الماء توقعا  
قريبا أو مستبعدا، فإن قطع بأن لا ماء هناك بأن يكون فى بعض رمال البوادي فيعلم  
بالضرورة استحالة وجود ماء لم تكلفه التردد لطلبه؛ لأن طلب ما يعلم استحالة  
وجوده محال، ثم هذا الذى ذكره هؤلاء هو فيما إذا تيقن أن لا ماء هناك، فأما إذا  
ظن العدم ولم يتيقنه فيجب الطلب بلا خلاف عند جميعهم، وصرحوا كلهم به إلا  
صاحب الإبانة؛ فإنه حكى فيه وجهين، وأنكرهما إمام الحرمين عليه، وقال: لست  
أثق بهذا النقل، وإنما الوجهان فى التيمم الثانى، كما سنذكره. إن شاء الله تعالى.  
**الثالثة:** قال أصحابنا: لا يصح الطلب إلا بعد دخول الوقت، ودليله ما ذكره  
المصنف، فإن طلب وهو شاك فى دخول الوقت ثم بان أنه وافق الوقت لم يصح  
طلبه.

صرح به الماوردى وآخرون كما قلنا فى التيمم نفسه، وكما لو صلى شاكاً فى  
الوقت أو إلى جهة بغير اجتهد فوافق؛ فإنه لا يصح. وقد سبقت هذه القاعدة فى  
فرع فى باب مسح الخف.

**فإن قيل:** إذا طلب قبل الوقت فدخل الوقت ولم يفارق موضعه، ولا تجدد  
ما يحتمل وجود ماء، كان طلبه ثانيا عبثا.

فالجواب ما أجاب به صاحب الشامل وغيره أنه إنما يتحقق عدم وجود ماء إذا  
كان ناظرا إلى مواضع الطلب ولم يتجدد فيها شيء، وهذا يكفيه فى الطلب بعد  
دخول الوقت والله أعلم.

**فرع:** لو طلب فى أول الوقت وآخر التيمم، فتيمم فى آخر الوقت جاز ما لم

يحدث ما يوجب تجديد الطلب، صرح به البغوى والرويانى والشاشى وصاحب البيان وآخرون.

الرابعة: فى صفة الطلب، قال أصحابنا أول الطلب أن يفتش رحله ثم ينظر حواليه يمينا وشمالا وقداما وخلفا، ولا يلزمه المشى أصلا، بل يكفيه نظره فى هذه الجهات وهو فى مكانه هذا إن كان الذى حواليه لا يستتر عنه، فإن كان بقربه جبل صغير ونحوه صعده ونظر حواليه، إن لم يخف ضررا على نفسه أو ماله الذى معه أو المخلف فى رحله، فإن خاف لم يلزمه المشى إليه. قال الشافعى فى البويطى: «وليس عليه أن يدور فى الطلب؛ لأن ذلك أكثر ضررا عليه من إتيان الماء فى الموضع البعيد وليس ذلك عليه عند أحد» هذا نصه بحروفه، وهكذا ذكر الطلب الأصحاب فى الطريقتين كما ذكرته.

وحكى إمام الحرمين هذا عن صاحب التقريب، ثم حكى عن شيخه أنه يتردد قليلا، قال الإمام: وليس بينهما اختلاف عندى، بل ذلك يختلف باختلاف الأرض، فنضبطه ونقول: لا يلزمه أن يبعد عن منزل الرفقة نصف فرسخ، ولا نقول: لا يفارق الخيام، بل يطلب من موضع لو انتهى إليه واستغاث بالرفقة لم يبعد عنه غوثهم مع ما هم عليه من تشاغلهم بأقوالهم وأفعالهم.

ويختلف باختلاف الأرض واستوائها فإن وصله نظره كفى وإلا تردد قليلا.

وتابع الغزالى وغيره الإمام فى هذا الضبط، قال الرافعى بعد حكايته كلام الإمام: هذا الضبط لا يوجد لغير الإمام، لكن الأئمة بعده تابعوه عليه، وليس فى الطريق ما يخالفه.

قلت بل قد خالفه الأصحاب فإن ضبطهم الذى حكيته أولا يخالف ضبطه والله أعلم.

هذا كله إذا لم يكن معه رفقة، فإن كان وجب سؤالهم إلى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع تلك الصلاة، هذا هو المذهب الصحيح المشهور، وبه قطع البغوى وغيره، وفى وجه إلى أن يبقى من الوقت ما يسع ركعة، حكاه صاحب التتمة والبحر، وفى وجه ثالث: يستوعبهم وإن خرج الوقت، حكاه الرافعى، وهو الذى قبله ضعيفان.

قال أصحابنا: وله أن يطلب بنفسه، وله أن يوكل ثقة عنده يطلب له، سواء فيه

الطلب بالنظر فى الأرض والطلب من الرفقة .

قال أصحابنا: ولا يجب أن يطلب من كل واحد بعينه، بل ينادى فيهم: من معه ماء؟ من يجود بالماء؟ أو نحو هذه العبارة .

قال البغوى وغيره: لو قلت الرفقة لم يلزم الطلب من كل واحد بعينه .

قال أصحابنا: ولو بعث النازلون واحدا يطلب لهم أجزأ عنهم كلهم، ولا فرق فى جواز التوكيل فى الطلب بين المعذور وغيره، هذا هو المذهب الصحيح المشهور . وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يجوز التوكيل فى الطلب إلا لمعذور، قال المتولى: هذا الوجه مبنى على الوجه السابق أنه إذا يممه غيره بلا عذر لم يصح، وهذا الوجه شاذ ضعيف، وكذا المبنى عليه .

ولو طلب له غيره بغير إذنه لم يجزه بلا خلاف .

قال صاحب الحاوى: والطلب من الرفقة معتبر بالمنزل الذى فيه رفقته، وليس عليه طلبه فى غير المنزل المنسوب إلى منزله، فيسأل من فيه من أهله وغير أهله بنفسه أو بمن يصدقه عن الماء معهم أو فى منزلهم، فمن أخبره عن الماء بالمنزل لم يعتمد إلا أن يكون ثقة، ومن أخبره أن لا ماء بيده عمل بقوله وإن كان فاسقا؛ لأنه إن لم يكن صادقا فهو مانع .

قال أصحابنا: فإذا علم أن مع أحد الرفقة ماء وجب استيهابه، فإن وهب له وجب قبوله، هذا هو الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور، ونقله المحاملى والبغوى وغيرهما عن نص الشافعى، وفيه وجه أنه لا يلزمه قبول الهبة، حكاه المتولى وآخرون من الخراسانيين، وصاحب البيان، وهو شاذ مردود؛ إذ لا منة فيه . ووجه ثالث: أنه يجب قبول الهبة، لكن لا يجب الاستيهاب .

حكاه الشيخ أبو حامد والمحاملى وإمام الحرمين والغزالى والمتولى والبغوى وغيرهم؛ لصعوبة السؤال على أهل المروءة، كما لا يجب استيهاب ثمن الرقبة فى الكفارة . والمذهب الأول؛ لأنه لا منة بالماء فى العادة بخلاف الرقبة، ولهذا لو وهبت الرقبة ابتداء لم يجب قبولها بخلاف الماء، هذا كله فيمن أراد التيمم ولم يسبق له طلب، فإن كان سبق له طلب وتيمم، وأراد تيمما آخر لبطلان الأول بحدث أو غيره أو لفريضة أخرى أو لغير ذلك، فهل يحتاج إلى إعادة الطلب؟ ينظر، فإن

احتمل ولو على ندور حصول الماء بأن انتقل من موضع التيمم أو طلع ركب أو سحابة أو نحو ذلك وجب الطلب بلا خلاف على حسب ما تقدم، فكل موضع تيقن بالطلب الأول أن لا ماء فيه، ولم يحتمل حدوث ماء فيه لهذا السبب لا يجب الطلب منه على أصح الوجهين عند الخراسانيين، والذي ظن أن لا ماء فيه يجب الطلب منه بلا خلاف، على الوجه الشاذ الذي قدمناه عن صاحب الإبانة.

وأما إذا لم يحتمل حدوث ماء ولم يفارق موضعه، فإن كان تيقن بالطلب الأول أن لا ماء فحكمه ما سبق أنه لا يلزمه الطلب على الأصح عند الخراسانيين، وإن لم يتيقنه، بل ظن العدم فإنه يكفي ذلك في الأول، فهل يحتاج في الثاني إلى إعادة الطلب؟ فيه وجهان مشهوران للخراسانيين، أصحهما عند إمام الحرمين وغيره: يحتاج، وبه قطع البغوى، وهو مقتضى إطلاق العراقيين، بل صرح به جماعة منهم كالشيخ أبى حامد والماوردى؛ لأنه قد يحصل ماء من بثر خفيت أو بدلالة شخص. فعلى هذا قال إمام الحرمين والبغوى وغيرهما: يكون الطلب الثاني أخف من الأول، ولا يجب أن يطلب ثانيا من رحله؛ لأنه علم أن لا ماء فيه علم إحاطة. قال الشيخ أبو حامد: وإذا طلب ثانيا وصلى ثم حضرت صلاة أخرى وجب الطلب لها ثالثا، وهكذا كلما حضرت صلاة، قال: ولو كان عليه فوائت تيمم للأولى، ولا يجوز التيمم للثانية إلا بعد طلب ثان، وكذا يجب أن يطلب للثالثة وما بعدها، قال: وكذا إذا أراد الجمع بين الصلاتين طلب للثانية. وهذا الذى قاله فيه نظر.

فرع: يجوز الجمع بين الصلاتين للمتيمم، وإذا أوجبا الطلب ثانيا لا يضر التفريق به بين الصلاتين؛ لأنه خفيف.

وفيه وجه مشهور عن أبى إسحاق المروزى: أنه لا يجوز الجمع للمتيمم لحصول الفصل بالطلب، وهو ضعيف فى المذهب والدليل.

قال القاضى أبو الطيب وغيره: لأنه إذا جاز الفصل بينهما بالإقامة - وليست بشرط - فالتيمم الذى هو شرط أولى، قالوا: ولأننا لا نكلفه فى الطلب إلا أن يقف موضعه ويلتفت عن جوانبه، وهذا لا يؤثر فى الجمع والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى طلب الماء:

قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الطلب إذا عدم الماء، سواء رجاه أو توهمه، وبه قال

مالك وداود، وهو رواية عن أحمد<sup>(١)</sup>. وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>: إن ظن وجوده بقربه لزمه وإلا فلا.

(١) قال في الإنصاف (١/٢٧٤): «ومن عدم الماء لزمه طلبه في رحله وما قرب منه». هذا المذهب بشروطه، وعليه جماهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم. وعنه لا يلزمه الطلب. اختاره أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التيمي. قاله ابن رجب في شرح البخاري.

(٢) قال في بدائع الصنائع (١/٤٦): شروط التيمم منها عدم الماء وهو نوعان: عدم من حيث الصورة، والمعنى، وعدم من حيث المعنى لا من حيث الصورة. أما العدم من حيث الصورة والمعنى فهو أن يكون الماء بعيدا، عنه ولم يذكر حد البعد في ظاهر الرواية. وروى عن محمد أنه قدره بالميل، وهو أن يكون ميلا فصاعدا، فإن كان أقل من ميل لم يجز التيمم، والميل ثلث فرسخ.

وقال الحسن بن زياد من تلقاء نفسه: إن كان الماء أمامه يعتبر ميلين، وإن كان يمتد أو يسرة يعتبر ميلا واحدا، وبعضهم فصل بين المقيم والمسافر، فقالوا: إن كان مقيما يعتبر قدر ميل كيفما كان، وإن كان مسافرا، والماء على يمينه أو يساره فكذا، وإن كان أمامه يعتبر ميلين. وروى عن أبي يوسف أنه إن كان الماء بحيث لو ذهب إليه لا تنقطع عنه جلبة العير، ويحسن أصواتهم، أو أصوات الدواب فهو قريب، وإن كان يغيب عنه ذلك فهو بعيد. وقال بعضهم: إن كان بحيث يسمع أصوات أهل الماء فهو قريب، وإن كان لا يسمع فهو بعيد، وكذا ذكر الكرخي.

وقال بعضهم: قدر فرسخ.

وقال بعضهم: مقدار ما لا يسمع الأذان.

وقال بعضهم: إذا خرج من المصر مقدار ما لا يسمع لو نودي من أقصى المصر فهو بعيد.

وأقرب الأقاويل اعتبار الميل؛ لأن الجواز لدفع الحرج. وإليه وقعت الإشارة في آية التيمم، وهو قوله تعالى على أثر الآية: ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم﴾، ولا حرج فيما دون الميل فأما الميل فصاعدا، فلا يخلو عن حرج، وسواء خرج من المصر للمسفر، أو لأمر آخر.

وقال بعض الناس: «لا يتيمم إلا أن يكون قصد سفرا» وأنه ليس بسديد؛ لأن ما له ثبت الجواز - وهو دفع الحرج - لا يفصل بين المسافر وغيره، هذا إذا كان علم ببعد الماء بيقين، أو بغلبة الرأي أو أكبر الظن، أو أخبره بذلك رجل عدل. وأما إذا علم أن الماء قريب منه إما قطعاً أو ظاهراً، أو أخبره عدل بذلك لا يجوز له التيمم؛ لأن شرط جواز التيمم لم يوجد، وهو عدم الماء، ولكن يجب عليه الطلب. هكذا روى عن محمد أنه قال: إذا كان الماء على ميل فصاعدا لم يلزمه طلبه، وإن كان أقل من ميل أتيت الماء، وإن طلعت الشمس. هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة ولا يبلغ بالطلب ميلا، وروى عن محمد أنه يبلغ به ميلا، فإن طلب أقل من ذلك لم يجز التيمم، وإن خاف فوت الوقت، وهو رواية عن أبي حنيفة، والأصح أنه يطلب قدر ما لا يضر بنفسه ورفقته =



قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن بذله له لزمه قبوله ؛ لأنه لا منة عليه في قبوله ، وإن باعه منه بثمن المثل وهو واجد للثمن غير محتاج إليه لزمه شراؤه ؛ كما يلزمه شراء الرقبة في الكفارة والطعام للمجاعة . فإن لم يبذله له وهو غير محتاج إليه لنفسه لم يجز أن يكابره على أخذه كما يكابره على طعام يحتاج إليه للمجاعة وصاحبه غير محتاج إليه ؛ لأن الطعام ليس له بدل وللماء بدل .

الشرح : قوله : «باعه منه» صحيح ، وقد عده بعض الناس في لحن الفقهاء ، وقال : لا يقال باع منه ، إنما يقال باعه . وليس كما قال بل هما جائزان ، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء بدلائله وشواهد .

والشرى والشراء : لغتان مقصور بالياء وممدود بالالف ، والمجاعة - بفتح الميم -

= بالانتظار ، وكذلك إذا كان بقرب من العمران يجب عليه الطلب ، حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز صلاته لأن العمران لا يخلو عن الماء ظاهراً وغالباً ، والظاهر ملحق بالمتيقن في الأحكام ، ولو كان بحضرته رجل يسأله عن قرب الماء فلم يسأله ، حتى تيمم وصلى ، ثم سأله فإن لم يخبره بقرب الماء فصلاته ماضية ، وإن أخبره بقرب الماء توضأ ، وأعاد الصلاة ؛ لأنه تبين أن الماء بقرب منه ولو سأله لأخبره فلم يوجد الشرط ، وهو عدم الماء ، وإن سأله في الابتداء فلم يخبره ، حتى تيمم ، وصلى ثم أخبره بقرب الماء لا يجب عليه إعادة الصلاة ؛ لأن المتعنت لا قول له ، فإن لم يكن بحضرته أحد يخبره بقرب الماء ولا غلب على ظنه أيضاً قرب الماء لا يجب عليه الطلب عندنا . ولنا أن الشرط عدم الماء وقد تحقق من حيث الظاهر ، إذ المفازة مكان عدم الماء غالباً بخلاف العمران .

وإن تيمم في أول الوقت وصلى ، فإن كان عالمًا أن الماء بقرب منه ، بأن كان أقل من ميل ، لا تجوز صلاته وإن كان ميلاً فصاعداً ، جازت صلاته ؛ لأن حد البعد هو الميل ، وإن كان يمكنه أن يذهب ويتوضأ ويصلى في الوقت ، وتعتبر الجملة . وإن لم يكن عالمًا بذلك : يجوز سواء كان يرجو وجود الماء في آخر الوقت أو لا ، بعد الطلب أو قبله عندنا ؛ لأن العدم ثابت من حيث الظاهر ، واحتمال الوجود لا يعارض الثابت ظاهراً .

فأما إذا كان على يقين من وجود الماء في آخر الوقت أو من حيث الغالب : فإن كان بينه وبين الماء مقدار ما يمكنه أن يذهب ويتوضأ ويصلى في الوقت ، فإنه ينظر : إن كان أقل من ميل : لا تجوز صلاته ، وإن كان ميلاً فصاعداً : جازت صلاته ؛ لأن حد البعد هو الميل . وإن أخبر في آخر الوقت أن الماء بقرب منه بأن كان أقل من ميل ولكن لو ذهب إليه وتوضأ تفوته الصلاة عن الوقت ، فإنه يجب عليه أن يذهب ، ويتوضأ ويصلى خارج الوقت ولا يجزئه التيمم ؛ لأن الصلاة تفوته إلى بدل ، وهو القضاء .

ينظر التحفة (١/ ٨٤ - ٨٦) .

هى المخصصة، وهى شدة الجوع.

وهذه القطعة تشتمل على ثلاث مسائل:

**إحداها:** إذا وهب له الماء لزمه قبوله، هذا هو الصحيح المنصوص، وبه قطع الأصحاب فى الطرق، وحكى صاحباً التمة والبيان وغيرهما وجهاً أنه لا يلزمه، كما لا يلزمه قبول الرقبة للكفارة، وهذا ليس بشئ؛ لأن الماء لا يمن به فى العادة بخلاف الرقبة. ولو وهب له ثمن الماء لم يلزمه قبوله بالاتفاق، ونقل إمام الحرمين الإجماع فيه، ثم الصحيح المشهور أنه لا فرق بين هبة الأجنبى والقريب، وذكر الدارمى وجماعة أن هبة الأب لابنه ثمن الماء وعكسه فى وجوب قبولها وجهان لقبول المال ليحج به.

وأما هبة آلة الاستقاء فكهبة ثمن الماء، ذكره القاضى حسين وإمام الحرمين والغزالي والمتولى والبعوى وآخرون.

وأما إعارتها فقطع الجمهور بوجوب قبولها مطلقاً وهو الصحيح، فعلى هذا هل يلزمه طلب العارية؟ فيه الوجهان السابقان فى استيهاب الماء، ذكرهما الإمام والغزالي وغيرهما، أصحهما: يجب، وانفرد الماوردى فقال: يلزمه الاستعارة إن كان ثمن الآلة قدر ثمن الماء، فإن كان أكثر فوجهان:

**أحدهما:** لا يلزم؛ لأنها قد تتلف فيضمونها.

**والثانى:** يلزم؛ لأن الظاهر سلامتها والله أعلم.

**المسألة الثانية:** إذا وجد الماء يباع بثمن مثله، وهو واجد للثمن غير محتاج إليه لزمه شراؤه بلا خلاف، ودليله ما ذكره المصنف.

وفى ثمن المثل ثلاثة أوجه مشهورة عند الخراسانيين:

**أحدها:** أنه أجرة نقله إلى الموضع الذى هذا المشتري فيه، ويختلف ذلك ببعد المسافة وقربها، وعلى هذا قال الرافعى: يجوز أن يعتبر الوسط المقتصد، ويجوز أن يعتبر الحد الذى يسعى إليه المسافر عند تيقن الماء، فإن ذلك الحد لو لم يقدر على السعى إليه بنفسه وقدر على بذل أجرة لمن ينقل له الماء منه لزمه.

**والوجه الثانى:** يعتبر ثمن مثله فى ذلك الموضع فى غالب الأوقات؛ فإن الشربة الواحدة فى وقت عزة الماء يرغب فيها بدنانيير، فلو كلفناه شراءه بقيمته فى الحال لحقه المشقة والحر، وبهذا الوجه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجى والماوردى

والقاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب الشامل، وحكوه عن أبي إسحاق المروزي، واختاره الروياني.

**والوجه الثالث:** يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة، فإن ثمن المثل يعتبر حالة التقويم، وهذا الثالث هو الصحيح عند جمهور الأصحاب، وبه قطع الدارمي وجماعة من العراقيين، ونقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد، ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين.

قال: والوجه الأول بناء قائلوه على أن الماء لا يملك، وهو وجه سخي، قال: والوجه الثاني أيضا ليس بشيء.

قال: وعلى طريقة الأكثرين الأقرب أن يقال لا يعتبر ثمن الماء عند الحاجة إلى سد الرمي؛ فإن ذلك لا ينضب، وربما رغب في الشربة حيثئذ بدنانير، ويبعد في الرخص والتخفيفات أن نوجب ذلك على المسافر، ولكن يعتبر الزمان والمكان من غير انتهاء الأمر إلى سد الرمي.

وأما الغزالي - رحمه الله - فانفرد عن الأصحاب، فاختار الوجه الأول.

قال الرافعي: ولم نر أحدا اختاره غيره وغير من تابعه والله أعلم.

أما إذا لم يبيع الماء إلا بأكثر من ثمن المثل فلا يلزمه شراؤه بلا خلاف، لكن الأفضل أن يشتريه، صرح به جماعة منهم أبو عبد الله الزبيري في كتابه الكافي. قال أصحابنا: وسواء كثرت الزيادة على ثمن المثل أو قلت لا يلزمه الشراء، هذا هو الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور في كل الطرق، ونص عليه الشافعي - رحمه الله - في الأم.

وفيه وجه أنه يجب شراؤه بزيادة يتغابن الناس بها، وبه قطع البغوي، وحكاه المتولي عن القاضي حسين بعد حكايته عن الأصحاب أنه لا فرق، والمذهب ما سبق عن الجمهور؛ لأن هذا القدر من المال محترم، ولهذا لو خاف تلف شيء يسير من ماله لو ذهب إلى الماء لم يلزمه الذهاب، وبهذا الذي ذكرناه عن جمهور أصحابنا، قال جماهير علماء السلف والخلف، وقال الثوري وأبو حنيفة: يلزمه شراؤه بالغبن اليسير، وقال الحسن البصري يلزمه شراؤه بكل ماله والله أعلم.

هذا كله إذا وجد ثمن الماء وهو غير محتاج إليه، فإن وجدته، ولكنه يحتاج إليه لدين مستغرق، أو نفقته أو نفقة من تلزمه نفقته من عياله أو مملوكه أو حيوانه

المحترم أو غير ذلك من مؤن السفر في ذهابه ورجوعه من مأكوله ومشروبه وملبوسه ومركوبه، لم يجب صرفه في الماء، فإن فضل عن هذه الحاجات لزمه صرفه في الماء من أى نوع كان ماله، ولو لم يكن معه ماء ولا ثمنه ووجد من يقرضه الماء وجب قبوله على المذهب، وفيه وجه أنه لا يجب. حكاه البغوي.

ولو أقرضه ثمن الماء فإن لم يكن له مال غائب لم يلزمه قبوله بلا خلاف. وإن كان فوجهان مشهوران، قطع إمام الحرمين والغزالي بالوجوب، والأصح أنه لا يجب، صححه الرافعي وغيره؛ لأنه لا يؤمن أن يطالبه قبل وصوله إلى ماله. ولو وجد من يبيعه الماء بثمن مؤجل فإن لم يكن له مال غائب لم يلزمه شراؤه بلا خلاف، وإن كان فوجهان، الصحيح يلزمه شراؤه، وهو المنصوص في البويطي وبه قطع الجمهور.

ممن قطع به القاضي أبو الطيب والبندنجي، والمحاملي في المجموع، والفوراني وابن الصباغ والمتولى والشيخ نصر والبغوي وآخرون؛ لأن الأجل لازم فلا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض.

وشذ الماوردي فقطع بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل وإن كان مالكا للثمن في بلده؛ لأنه يجوز أن يتلف ماله فيبقى الدين عليه، وفي ذلك ضرر، واختاره الشاشي. والمختار الأول.

وصورة المسألة أن يكون الأجل ممتدا إلى أن يصل بلد ماله، ولا فرق بين أن يزداد في الثمن بسبب الأجل ما يليق به أو لا يزداد، هذا هو الصحيح المشهور. وفيه وجه أنه لا يلزمه إذا زاد على ثمن النقد وبه قطع القاضي حسين، وهو شاذ ضعيف.

فإن قيل: لم قطعتم هنا بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل إذا لم يكن له مال غائب وقتلتم فيمن لا يجد طول حرة، ووجد حرة ترضى بمهر مؤجل لا يباح له نكاح الأمة في وجه؟

فالجواب ما أجاب به المتولى وغيره أنه في النكاح تعلق به حق ثالث وهو الولد؛ فإن ولد الأمة يكون رقيقا فراعينا حقه، وهنا الحق لله تعالى، وهو مبني على المسامحة مع أنه أتى بيدل.

ولو وجد آلة الاستقاء بالثمن أو الأجرة لزمه تحصيلها بثمن المثل أو أجرة المثل،

فإن زاد لم يجب، كذا قاله الأصحاب.

قال الرافعي: ولو قيل: يجب ما لم تجاوز الزيادة ثمن مثل الماء لكان حسنا. وكذا العريان إذا وجد ثوبا يباع أو يؤجر يلزمه تحصيله بثمن المثل أو أجرة المثل إذا وجد.

قال أصحابنا: وإذا لم يفعل ما أوجبه عليه في هذه الصور كلها وصلى بالتيمم أثم ولزمه الإعادة، إلا إذا وهب له الماء فلم يقبله فإنه يأثم، وفي الإعادة تفصيل، فإن كان الماء حال التيمم باقيا في يد الواهب، وهو باق على هبته لم يصح تيممه، وإن لم يكن الماء باقيا أو رجع عن هبته ففي الإعادة الوجهان فيمن أراق الماء سفها، وسيأتى إيضاحهما حيث ذكرهما المصنف إن شاء الله تعالى.

ولو وجد العريان ماء وثوبا يباعان، ومعه ثمن أحدهما فقط لزمه شراء الثوب؛ لأنه لا بدل له.

قال البغوى: ولهذا يلزمه أن يشتري لعبه ساتر عورته، ولا يلزمه شراء الماء لطهارته في السفر، والله أعلم.

المسألة الثالثة: إذا احتاج إلى ماء الطهارة دون العطش، ووجد الماء مع من لا يحتاج إليه، فطلبه منه بيعا أو هبة أو قرضا فامتنع من ذلك لم يجز أن يقهره على أخذه بلا خلاف، بخلاف ما لو احتاج إليه لشدة العطش وصاحبه غير محتاج إليه فإنه يقهره على أخذه؛ لأن لماء الطهارة بدلا فيتيمم ويصلى ولا إعادة.

قال أصحابنا: ولا يجب على صاحب الماء بذله لطهارة هذا المحتاج، هذا هو الصحيح المشهور.

وحكى صاحب البيان عن أبي عبيد بن حريويه من أصحابنا أنه قال: يلزمه. وحكى الدارمي عن أبي عبيد أنه حكاه عن بعض المتقدمين والمذهب الأول، ولا يجوز للعارى أن يقهر صاحب الثوب على أخذه لستر العورة للصلاة، فإن خاف من حر أو برد فله قهره إذا لم يضطر صاحبه إليه، هكذا ذكره البغوى وغيره، وهو كما ذكره.

قال أصحابنا: وحيث قلنا يجوز أن يقهره ويكابره، فإن قهره فأدى إلى هلاك المالك كان هدرا؛ لأنه ظالم بمنعه، وإن أدى إلى هلاك المضطر كان مضمونا؛ لأنه مظلوم.

قال أصحابنا: ولو كان مع المحتاج إلى ماء الطهارة ماء مغصوب أو مرهون أو ودیعة تيمم وصلى ولا إعادة عليه، ويحرم عليه أن يتوضأ به، وهذا وإن كان ظاهراً فذكرته لأن بعض الناس قد يتساهل فيه، فإن خالف وتوضأ به صح - وإن كان عاصياً - وأجزأته صلاته والله أعلم.

وأما قول المصنف رحمه الله: لا يجوز أن يكابره على الماء للطهارة كما يكابره على طعام يحتاج إليه للمجاعة؛ لأن الطعام لا بدل له وللماء بدل - فهذا التعليل ينتقض بالعاری؛ فإنه لا يجوز أن يكابر صاحب الثوب، وإن كان لا بدل للثوب، وإنما التعليل الصحيح أن المكابرة في الطعام جازت لحرمة الروح؛ ولهذا حلت الميتة للمضطر، وأما الطهارة بالماء فإنما تجب على من وجده، وهذا لم يجده والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن دل على ماء ولم يخف فوت الوقت ولا انقطاعاً عن رفقٍ ولا ضرراً في نفسه وماله لزمه طلبه.

الشرح: الرفقة<sup>(١)</sup> بضم الراء وكسرها لغتان مشهورتان، وقوله رفقٍ<sup>(٢)</sup> هو بالتنكير من غير تاء بعد القاف، وهو يتناول رفقة كان معهم ورفقة يصادفهم الآن<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي ذكره المصنف هو المذهب الصحيح المشهور، وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو أكثرهم، وعبروا بعبارة المصنف.

وسلك إمام الحرمين والغزالي ومن تابعهما طريقة أخرى اختصرها الرافعي وهذبها، فقال: إذا تيقن وجود الماء حوالیه فله ثلاث مراتب:

إحداها: أن يكون على مسافة ينتشر إليها النازلون في الاحتطاب والاحتشاش والبهائم في الرعى فيجب السعى إليه، وهذا فوق حد الغوث الذي يسعى إليه عند التوهم، قال الإمام محمد بن يحيى: ولعله يقرب من نصف فرسخ.

المرتبة الثانية: أن يكون بعيداً بحيث لو سعى إليه لفاته وقت الصلاة فيتيمم ولا يسعى إليه؛ لأنه فاقد في الحال، ولو وجب انتظار الماء بعد الوقت لما جاز

(١) في أ: رفقته.

(٢) في أ: رفقه.

(٣) ينظر اللسان (رفق).

التيمم أصلاً، بخلاف واجد الماء فإنه لا يتيمم وإن خرج الوقت. قال الرافعى: والأشبه بكلام الأئمة أن الاعتبار من أول وقت للصلاة لو كان نازلاً فى ذلك المنزل، ولا بأس باختلاف المواقيت والمسافات، وعلى هذا لو انتهى إلى المنزل فى آخر الوقت، والماء فى حد القرب وجب السعى إليه وإن فات الوقت كما لو كان الماء فى رحله، والأشبه أن يجعل وقت الحاضرة معياراً للفوائت والنوافل فإنها الأصل والمقصود بالتيمم غالباً.

قلت: هذا الذى نقله الرافعى عن الأشبه بكلام الأئمة ليس بمقبول؛ بل ظاهر عباراتهم أن الاعتبار بوقت طلب الماء.

هذا هو الموجود فى كتبهم، وهو ظاهر نص الشافعى فى الأم وغيره؛ فإن عبارة الشافعى وعبرة الأصحاب كلهم كعبارة المصنف، وهى صريحة فيما قلته، والله أعلم.

المرتبة الثالثة: أن يكون بين المرتبتين، فيزيد على ما يتردد إليه للحاجات، ولا ينتهى إلى حد خروج وقت الصلاة.

فنص الشافعى فيما إذا كان الماء عن يمين المنزل أو يساره أنه يلزمه تحصيله ولا يجوز التيمم، ونص فيما إذا كان فى صوب مقصده أنه لا يجب السعى إليه، واختلف الأصحاب فيه على طريقين:

أحدهما: تقرير النصين، والفرق بأن المسافر قد يتيامن ويتياسر فى حوائجه، ولا يضى فى صوب مقصده ثم يرجع قهقرى، وجوانب المنزل منسوبة إليه دون ما بين يديه.

والطريق الثانى: فيهما قولان بالنقل والتخريج، وهو أظهر؛ لأن المسافر ما دام سائراً لا يعتاد المضى يمينا وشمالاً كما لا يرجع قهقرى، وإذا كان نازلاً يتشرب من الجوانب كلها ويعود، ودليل الجواز أنه فاقد، والمنع أنه قادر على تحصيله.

قال الرافعى: وما ذكرناه من الطريقين هو نقل إمام الحرمين والغزالي فى آخرين، وقال صاحب التهذيب: إن كان الماء فى طريقه وتيقن وصوله إليه قبل خروج الوقت، وصلى فى الوقت بالتيمم جاز على المذهب.

وقال فى الإملاء: لا يجوز، بل يؤخر حتى يصل إلى الماء، وإن كان الماء على يمينه أو يساره أو وراءه لم يلزمه إتيانه وإن أمكن فى الوقت؛ لأن فى زيادة الطريق

مشقة عليه، كما لو وجد الماء يباع بأكثر من ثمن المثل.

وقيل: لا فرق، بل متى أمكنه أن يأتي الماء في الوقت من غير خوف فلا فرق بين أن يكون عن يمينه أو يساره أو أمامه ففي جواز التيمم قولان.

قال الرافعي: وبين هذا المذكور في التهذيب وبين الأول بعض المخالفة توجيها وحكما، أما التوجيه فظاهر، وأما الحكم فلأن هذا الكلام إنما يستمر في حق السائر، ومقتضاه نفى الفرق بين الجوانب في حق النازل في المنزل؛ لأنه يحتاج إلى الرجوع إلى المنزل من أى جانب مضى إليه، وفي زيادة الطريق مشقة. وأما الكلام الأول فمقتضاه الفرق بين الجوانب في حق النازل أيضا إلا أن ذلك الفرق ممنوع كما سبق. وأيضا فإن مقتضى الأول أن السعى إلى ما عن اليمين واليسار أولى بالإيجاب، ومقتضى كلام التهذيب أن الإيجاب فيما على صوب المقصد أولى. قال الرافعي: واعلم أن المذهب جواز التيمم، وإن علم وصوله إلى الماء في آخر الوقت.

وإذا جاز التيمم لمن يعلم الوصول إلى الماء في صوب مقصده فأولى أن يجوز للنازل في بعض المراحل إذا كان الماء عن يمينه أو يساره لزيادة مشقة السعى إليه، وإذا جاز للنازل فالسائر أولى بالجواز.

هذا كله في حق المسافرين، وأما المقيم فذمته مشغولة بالقضاء لو صلى بالتيمم، فليس له أن يصلى بالتيمم وإن خاف فوت الوقت لو سعى إلى الماء. هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم.

قال أصحابنا: والاعتبار في الدلالة على الماء بدلالة ثقة، وهو من يقبل خبره من رجل أو امرأة أو عبد أو أعمى، ولا أثر لقول فاسق ومغفل وغيرهما ممن لا يقبل خبره والله أعلم.

وأما قول المصنف: ولم يخف ضررا في نفسه وماله، فكذا قاله أصحابنا، قالوا: إذا كان بقربه ماء يخاف لو سعى إليه ضررا على نفسه من سبع أو عدو أو غيرهما، أو على ماله الذي معه، أو الذي في منزله من غاصب أو سارق أو غيرهما فله التيمم، وهذا الماء كالمعدوم.

قال أصحابنا: وهكذا لو كان في سفينة ولا ماء معه، وخاف الضرر لو استقى من البحر فله التيمم، ولا إعادة عليه.



قال أصحابنا: والخوف على بعض أعضائه كالخوف على نفسه .  
قالوا: ولا فرق في المال الذي يخاف عليه بين الكثير والقليل، إلا أن يكون قدرا  
يجب احتماله في تحصيل الماء ثمنا أو أجرة، وأما إذا خاف الانقطاع عن رقة، فقد  
أطلق المصنف أنه لا يلزمه الذهاب إلى الماء، وهكذا أطلقه الجمهور .

وقال جماعة: إن كان عليه ضرر في الانقطاع عن الرقة فله التيمم، وإلا  
فوجهان، أحدهما له التيمم أيضا، وهما قريبان من الوجهين في نفقة الرجوع في  
الحج لمن لا أهل له هل تشترط أم لا؟ مأخذهما في الموضعين أنه ضرر عليه،  
ولكنه تفوته الألفة والمؤانسة والله أعلم .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن طلب فلم يجد فتييم ثم طلع عليه ركب  
قبل أن يدخل في الصلاة لزمه أن يسألهم عن الماء، فإن لم يجد معهم الماء أعاد  
التيمم؛ لأنه لما توجه الطلب بطل التيمم .

الشرح: قال أهل اللغة: الركب هم ركبان الإبل العشرة ونحوهم، وهو مختص  
بركبان الإبل، هذا أصله .

ومراد أصحابنا بالركب جماعة يجوز أن يكون معهم ماء، سواء كانوا على دواب  
أو رجالة .

قال أصحابنا: فإذا تيمم بعد الطلب ثم حدث ما يحتمل القدرة على الماء بسببه  
بطل تيممه، وإن بان أنه لا قدرة له على الماء، وذلك بأن رأى جماعة أقبلت أو  
سحابة أظلت بقربه أو سرايا ظنه ماء أو ماء توهمه طاهرا فكان نجسا، أو بثرأ توهم  
أن فيها ماء فلم يكن، أو أنه يمكن نزولها فلم يمكن وما أشبه هذا؛ لأن التيمم يراد  
لإباحة الصلاة، فإذا رأى هذه الأشياء توجه الطلب، وإذا توجه بطل التيمم؛ لأنه  
خرج عن الإباحة .

هذا إذا لم يكن هناك مانع يمنع وجوب الوضوء على تقدير كونه ماء، فإن كان لم  
يبطل تيممه؛ لأن التيمم يجوز في هذه الحالة ابتداء .

قال إمام الحرمين وغيره: ضابط المذهب أن التمكن من استعمال الماء أو توهم  
التمكن يبطل تيممه، فلو رأى بثرأ فيها ماء ولا يمكنه النزول فيها ولا دلو أو لا حبل  
معه، فإن علم أول ما رآها أنه لا يقدر عليها لم يبطل تيممه، وإلا بطل .

ولو طلع عليه جماعة عراة لم يبطل تيممه، ولو رأى ماء وسبعا أو عدوا يمنعه منه فإن

رأى الماء أولاً ثم رأى المانع بطل تيممه، وإن رأى المانع أولاً أو رآهما معاً لم يبطل. قال أصحابنا: ولو سمع بعد التيمم رجلاً يقول: معى ماء، بطل تيممه وإن بان كاذباً، ولو سمعه يقول: أودعنى فلان ماء أو غصبت من فلان ماء لم يبطل تيممه إن كان فلان غائباً، فإن كان حاضراً بطل لإمكان طلبه منه، ولو قال: معى ماء أودعنيه فلان أو غصبت من فلان بطل تيممه على المذهب، وبه قطع الجمهور، ونقله المتولى عن الأصحاب؛ لأنه أطمعه فى الماء بتقديم ذكره، وفيه احتمال للقاضى حسين أنه لا يبطل على قولنا: لا يتبعض الإقرار، وضعفه البغوى والشاشى وغيرهما.

قال الشاشى فى المعتمد: لأنه لا فرق فى الإقرار بين قوله: له على ألف من ثمن خمر، وقوله: له على من ثمن خمر ألف - فى أن الجميع على قولين؛ لأنه وصل إقراره بما يبطله، سواء تقدم ذكر الخمر أو تأخر.

وهنا المؤثر فى التيمم توجه الطلب، ثم إن جاز أن يخرج قولاً إلى التيمم من الإقرار لم لا يجوز أن يخرج فى قوله: عندى ماء أودعنيه فلان، قولاً أنه لا يبطل؟ لأنه لما وصله بآخر كلامه بان أنه لا يقدر عليه، وقد وافق القاضى فى بطلان تيممه فى هذه الصورة والله أعلم.

وأما قول المصنف: «فإن لم يجد معهم الماء أعاد الطلب» فقد سبق بيان الخلاف فيه، وأنه إذا قلنا بوجوب الطلب كان أخف من الطلب الأول والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : «وإن طلب ولم يجد جاز له التيمم؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَحْيَىٰ اذْكُرْ مَا كَانَتْ آيَاتُكَ﴾».

وهل الأفضل أن يقدم التيمم والصلاة أم لا؟ ينظر فإن كان على ثقة من وجود الماء فى آخر الوقت، فالأفضل أن يؤخر التيمم فإن الصلاة فى أول الوقت فضيلة، والطهارة بالماء فريضة فكان انتظار الفريضة أولى، وإن كان على إياس من وجوده فالأفضل أن يتيمم ويصلى؛ لأن الظاهر أنه لا يجد الماء، فلا يضيع فضيلة أول الوقت لأمر لا يرجوه.

وإن كان يشك فى وجوده، ففيه قولان:

أحدهما: أن تأخيرها أفضل؛ لأن الطهارة بالماء فريضة، والصلاة فى أول الوقت فضيلة؛ فكان تقديم الفريضة أولى.

والثانى: أن تقديم الصلاة بالتيمم أفضل، وهو الأصح؛ لأن فعلها فى أول الوقت فضيلة متيقنة، والطهارة بالماء مشكوك فيها فكان تقديم الفضيلة المتيقنة أولى.

الشرح: إذا عدم الماء بعد طلبه المعتبر جاز له التيمم للآية والأحاديث الصحيحة والإجماع، ولا فرق فى الجواز بين أن يتيقن وجود الماء فى آخر الوقت أو لا يتيقنه. هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة.

ونقل المحاملى فى المجموع الإجماع عليه، وكذا نقل الشيخ أبو حامد وغيره: أنه لا خلاف فيه، وحكى صاحباً التتمة والتهذيب قولاً للشافعى نص عليه فى الإملاء: أنه لا يجوز التيمم إذا علم وصوله إلى الماء قبل خروج الوقت، وهو شاذ ضعيف لا تفريع عليه، وإنما التفريع على المذهب وهو الجواز، ثم إن الجمهور أطلقوا الجواز.

وقال الماوردى: هذا إذا تيقن وجود الماء فى غير منزله، أما إذا تيقن أنه يجده فى آخر الوقت فى منزله الذى هو فيه أول الوقت فيجب التأخير، قال: ولا وجه لقول من أطلق من أصحابنا استحباب التأخير، فإذا قلنا بالمذهب فللعدم ثلاثة أحوال: أحدها: أن يتيقن وجود الماء فى آخر الوقت، بحيث يمكنه الطهارة والصلاة فى الوقت، فالأفضل أن يؤخر الصلاة ليأتى بها بالوضوء؛ لأنه الأصل والأكمل، هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به فى جميع الطرق.

وانفرد صاحب التتمة بحكاية وجه أن تقديم الصلاة فى أول الوقت بالتيمم أفضل، وحكاة الشيخ أبو محمد، والصواب الأول.

واحتج له الشيخ أبو حامد الإسفرايينى والمحاملى وغيرهما بأن الوضوء أكمل من التيمم؛ فكان راجحاً على فضيلة أول الوقت، ويؤيد هذا أن التيمم لا يجوز مع القدرة على الماء، ويجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت مع القدرة على الصلاة فى أوله، ولأن الوضوء هو الأصل؛ ولهذا يصلى به صلوات.

وأما تعليل المصنف بأن الوضوء فريضة فمشكل؛ لأن التيمم إذا فعله وقع أيضاً فريضة، فالصحيح ما سبق من التعليل، ونضم إليه أن فيه خروجاً من الخلاف؛ فإن نصه فى الإملاء: أن هذا التيمم باطل. وهو أيضاً مذهب الزهرى؛ فإنه لا يجوز التيمم حتى يخاف فوت الوقت.

الحال الثانى: أن يكون على يأس من وجود الماء فى آخر الوقت، فالأفضل

تقديم التيمم والصلاة في أول الوقت بلا خلاف؛ لحيازة فضيلة أول الوقت، وليس هنا ما يعارضها.

الحال الثالث: ألا يتيقن وجود الماء، ولا عدمه وله صورتان:

إحداهما: أن يكون راجيا ظانا الوجود، ففيه قولان مشهوران في كتب الأصحاب، ونص عليهما في مختصر المزني:

أصحهما - باتفاق الأصحاب - أن تقديم الصلاة بالتيمم في أول الوقت أفضل، وهو نصه في الأم.

والثاني: التأخير أفضل، وهو نصه في الإملاء، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر العلماء. ودليلهما يعرف مما سبق.

الصورة الثانية: أن يشك، فلا يترجح الوجود على العدم ولا عكسه، فطريقان:

[الأول:] قطع جمهور العراقيين بأنه على القولين، كما في الرجاء والظن.

ممن صرح بذلك المصنف هنا، والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي وآخرون.

والطريق الثاني: الجزم بأن التقديم أفضل، صرح به القاضي حسين، وصاحب العدة، وغيرهما من الخراسانيين، وأشار إليه البغوي وغيره.

وعبارة إمام الحرمين والغزالي والمتولى وآخرين: إن كان يظن، وبعضهم يقول: يرجو، ففيه قولان، ولم يتعرضوا للشك، وأما الرافعي فجزم في صورة الشك بالتقديم قولا واحدا، قال: وإنما القولان إذا كان يظن، قال: وربما وقع في كلام بعضهم ذكر القولين فيما إذا لم يظن الوجود ولا العدم ولا وثوق به، ولعل ذاك القائل أراد بالظن اليقين.

وهذا الذي أنكره الرافعي من نقل القولين في حال الشك المستوى للطرفين مردود؛ فقد صرح بالقولين في حال الشك الشيخ أبو حامد والماوردي، والمحاملي في التجريد، فقالوا: لو كان لا يعلم وجود الماء في آخر الوقت ولا عدمه، ولم يكن أحد الاحتمالين - في وجوده وعدمه - أقوى من الآخر، ففيه القولان.

هذا لفظ هؤلاء الثلاثة، وهم شيوخ المذهب، وصرح به غيرهم، وهو مقتضى عبارة المصنف وآخرين في قولهم: وإن كان يشك ففيه قولان والله أعلم.

قال إمام الحرمين وغيره: هذا الخلاف فيمن أراد أن يقتصر على صلاة واحدة،

فأما من تيمم وصلى فى أول الوقت، ثم صلى بالوضوء عند وجود الماء فى آخره، فهو النهاية فى تحصيل الفضيلة والله أعلم.

فرع: اختلف كلام الأصحاب فى تأخير الصلاة عن أول الوقت إلى أثنائه لانتظار الجماعة، فقطع أبو القاسم الداركي، وأبو على الطبرى، وصاحب الحاوى وآخرون من كبار العراقيين باستحباب التأخير وتفضيله على فضيلة أول الوقت، وقطع أكثر الخراسانيين بأن تقديم الصلاة منفرداً أفضل، ونقل إمام الحرمين، والغزالي فى البسيط أنه لا خلاف فيه، ونقل جماعات من الأصحاب أنه إن رجا الجماعة فى آخر الوقت ولم يتحققها ففى استحباب التأخير وجهان بناء على القولين فى التيمم.

وحكى صاحباً الشامل والبيان هذا عن الأصحاب مطلقاً، ونقل الرويانى عن القاضى أبى على البندنجى أنه قال: قال الشافعى فى الأم: التقديم أول الوقت منفرداً أفضل، وقال فى الإملاء: التأخير للجماعة أفضل. وقال القاضى أبو الطيب: حكم الجماعة حكم التيمم، إن تيقن الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل، وإن تيقن عدمها فالتقديم أفضل، وإن رجا الأمرين فعلى القولين.

وهذا الذى حكاه عن القاضى أبى الطيب هو الذى ذكره أبو على البندنجى فى جامعہ، كذا رأيتہ فى نسخة معتمدة منه، فهذا كلام الأصحاب فى المسألة.

وقد ثبت فى صحيح مسلم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَيَجِئُ أَيْمَةٌ يُؤْخَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا، قَالَ: فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلُوهَا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً»<sup>(١)</sup> فالذى نختاره أنه يفعل ما أمره به النبى ﷺ فيصلى مرتين مرة فى أول الوقت منفرداً لتحصيل فضيلة أول الوقت، ومرة فى آخره مع الجماعة لتحصيل فضيلتها، وقد صرح أصحابنا باستحباب الصلاة مرتين على ما ذكرناه فى باب صلاة الجماعة، وسنبسطه هناك إن شاء الله تعالى.

فإن أراد الاختصار على صلاة واحدة فإن تيقن حصول الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل؛ لتحصيل شعارها الظاهر، ولأنها فرض كفاية على الصحيح فى

(١) أخرجه مسلم (٤٤٨/١) كتاب المساجد باب كراهية تأخير الصلاة (٢٣٨) و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤/٦٤٨) من حديث أبى ذر.

ويمثله فى باب التذب إلى وضع الأيدي على الركب فى الركوع (٥٣٤/٢٦) عن ابن مسعود موقوفاً عليه وله حكم الرفع.

مذهبنا، وفرض عين على وجه لنا، وهو قول ابن خزيمة من أصحابنا، وهو مذهب أحمد بن حنبل وطائفة، ففى تحصيلها خروج من الخلاف، ولم يقل أحد يأثم بتأخيرها، ويحتمل أن يقال: إن فحش التأخير فالتقديم أفضل، وإن خف فالانتظار أفضل والله أعلم.

فرع: قال صاحب البيان: هذان القولان فيمن ظن وجود الماء فى آخر الوقت يجريان فى المريض العاجز عن القيام، إذا رجا القدرة على القيام فى آخر الوقت، وفى العارى إذا رجا السترة فى آخر الوقت، والمنفرد إذا رجا الجماعة فى آخر الوقت، هل الأفضل لهم تقديم الصلاة فى أول الوقت على حالهم؟ أم تأخيرها لما يرجونه؟

قال: ولا يترك الترخص بالقصر فى السفر، وإن علم إقامته فى آخر الوقت بلا خلاف، وقال: قال صاحب الفروع: إن خاف فوت الجماعة لو أسبغ الوضوء وأكمله، فإدراك الجماعة أولى من الانحباس على إكمال الوضوء، وفى هذا نظر. فرع: لو دخل المسجد والإمام فى الصلاة، وعلم أنه إن مشى إلى الصف الأول فاتته ركعة، وإن صلى فى أواخر الصفوف لم تفته، فهذا لم أر فيه لأصحابنا ولا لغيرهم شيئاً، والظاهر أنه إن خاف فوت الركعة الأخيرة حافظ عليها، وإن خاف فوت غيرها مشى إلى الصف الأول، للأحاديث الصحيحة فى الأمر بإتمام الصف الأول وفى فضله والازدحام عليه والاستهتام، وخير صفوف الرجال أولها والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن تيمم وصلى ثم علم أنه كان فى رحله ماء نسيه لم تصح صلاته وعليه الإعادة على المنصوص؛ لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالنسيان، كما لو نسى عضواً من أعضائه فلم يغسله.

وروى أبو ثور عن الشافعى - رحمهما الله - : أنه قال: تصح صلاته ولا إعادة عليه؛ لأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء فسقط الفرض بالتيمم، كما لو حال بينهما سبع.

وإن كان فى رحله ماء وأخطأ رحله فطلبه فلم يجده فتيمم وصلى، ففيه وجهان: قال أبو على الطبرى: لا تلزمه الإعادة؛ لأنه غير مفطر فى الطلب. ومن أصحابنا من قال: تلزمه؛ لأنه فرط فى حفظ الرحل.

الشرح: الرحل: منزل الرجل من حجر أو مدر أو شعر أو وبر. كذا نقله الأزهري

وسائر أهل اللغة، قالوا: ويقع أيضا اسم الرحل على متاعه وأثاثه، ومنه البيت المشهور:

ألقي الصحيفة كي يخفف رحله ... ..  
وكلام المصنف والفقهاء في هذا الباب يتناول الرحل بالمعنيين، وقد غلط وجهل من أنكر على الفقهاء إطلاقه بمعنى المتاع، والله أعلم.

ثم في الفصل خمس مسائل ذكر المصنف منها مسألتين:

إحداها: إذا تيمم بعد الطلب الواجب من رحله وغيره، وصلى ثم علم أنه كان في رحله ماء يجب استعماله، وكان علمه قبل التيمم ثم نسيه، فالمنصوص في مختصر المزني وجامعه الكبير والأُم وجميع كتب الشافعي أنه يلزمه إعادة الصلاة. وقال أبو ثور: سألت أبا عبد الله فقال: لا إعادة عليه.

هكذا حكاه الجمهور عن أبي ثور، وقال ابن المنذر في الإشراف، والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمصنف وآخرون: قال أبو ثور قال الشافعي: لا إعادة. واختلف الأصحاب في المسألة على طرق:

أصحها وأشهرها: أن فيها قولين: أصحهما: وجوب الإعادة وهو الجديد، والثاني: لا إعادة وهو القديم، وقد ذكر المصنف دليلهما، وهذه طريقة أبي إسحاق المروزي. وقد قدمنا في فصل ترتيب الوضوء فرعا في مسائل من هذا القبيل في كل مسألة قولان.

والطريق الثاني: القطع بوجوب الإعادة كما نص عليه الشافعي في كتبه، وهؤلاء اختلفوا في الجواب عن رواية أبي ثور، فقال كثيرون: لعله أراد بأبي عبد الله مالكا أو أحمد، وضعف المحققون هذا بأن أبا ثور لم يلق مالكا، وليس معروفا بالرواية عن أحمد، وإنما هو صاحب الشافعي، وأحد رواة كتبه القديمة كما قدمناه في مقدمة الكتاب، ولأن مذهب أحمد وجوب الإعادة، وتأول هؤلاء روايته على أن غيره أدرج الماء في رحله وهو لا يعلم؛ فالصحيح في هذه الصورة أنه لا إعادة، كما

(١) صدر بيت، وعجزه:

... .. والزاد حتى نعله ألقاها  
وهو للمتلسم في: ملحق ديوانه ص (٣٢٧)، وشرح شواهد المغنى (١/٣٧٠)، ولأبي (أو لابن) مروان النحوى في خزانة الأدب (٣/٢١، ٢٤)، الدرر (٤/١١٣).

سنذكره إن شاء الله تعالى. وممن قال بهذا التأويل أبو الفياض البصرى، حكاه عنه الماوردى.

**الطريق الثالث:** أن المسألة على حالين، فنصه على وجوب الإعادة إذا كان الرجل صغيراً تمكن الإحاطة به، ورواية أبي ثور إذا كان كبيراً لا تمكن الإحاطة به. حكاه الماوردى عن أبي على بن أبي هريرة، وحكاه الشاشى عن أبي الفياض.

**المسألة الثانية:** : إذا علم فى موضع نزوله بثراً ثم نسيها وتيمم وصلى، ثم ذكرها فهو كنسيان الماء، ففيه الطريقان الأولان، فأما إذا لم يعلم البثر أصلاً، ثم علمها بعد صلاته بالتيمم، فقال صاحب الشامل والشيخ نصر وغيرهما: قال الشافعى فى الأم: لا إعادة، وقال فى البويطى: تجب الإعادة، قالوا: وأراد بالأول إذا كانت البثر خفية.

وبالثانى إذا كانت ظاهرة، وذكر صاحب الحاوى فيها ثلاثة أوجه:

**أحدها:** تجب الإعادة، وهو قول ابن خيران.

**والثانى:** لا تجب، وهو قول ابن سريج.

**والثالث:** إن كانت ظاهرة الأعلام بينة الآثار وجبت الإعادة لتقصيره، وإن كانت خفية لم تجب لعدم تقصيره، قال: وبهذا قال الشيخ أبو حامد وأبو الفياض، وجمهور أصحابنا البغداديين والبصريين، وهذا الثالث هو الصحيح.

ولو كان الماء يباع فنسى أن معه ثمنه فصلى بالتيمم ثم ذكر، فالمذهب الصحيح الذى قطع به الدارمى، والشيخ نصر فى كتابيه الانتخاب والكافى أنه كنسيان الماء فى رحله، وفيه احتمال لابن كج حكاه الرافعى.

**المسألة الثالثة:** إذا أدرج غيره الماء فى رحله، ولم يعلم صاحب الرحل إلا بعد صلاته بالتيمم، فطريقان مشهوران حكاهما الصيدلانى وإمام الحرمين والغزالى وصاحب العدة وآخرون:

**أحدهما:** أنه على القولين فى نسيان الماء فى رحله، لكن أصحابهما هنا أنه لا إعادة، وهناك وجوب الإعادة.

**والطريق الثانى:** القطع بعدم الإعادة؛ لعدم تقصيره، وهذا الطريق صححه إمام الحرمين، والغزالى فى البسيط، ثم الجمهور أطلقوا المسألة كما ذكرنا.

وقال البغوى: إن طلب فى رحله فلم يجد فذهب للطلب من موضع آخر فأدرج



فى غيبته فلا إعادة، وإن لم يطلب من رحله لعلمه أن لا ماء فيه، وكان قد أدرج ولم يعلم، فالأصح وجوب الإعادة لتقصيره.

الرابعة: لو كان فى رحله ماء فطلب الماء فى رحله، فلم يجده فتيمم وصلى ثم وجده، فإن لم يمعن فى الطلب وجبت الإعادة، وإن أمعن حتى ظن العدم فوجهان، وقيل قولان، وهما مخرجان من القولين فى الخطأ فى القبلة: أصحهما: وجوب الإعادة، وبه قطع الفورانى لندوره.

والثانى: لا؛ لعدم نقصيره.

الخامسة: إذا كان فى رحله ماء فأخطأ رحله بين الرحال لظلمة أو غيرها فطلبه فلم يجده فصلى بالتيمم ثم وجده، فإن لم يمعن فى الطلب وجبت الإعادة، وإن أمعن فثلاثة طرق:

أصحها وأشهرها: أن فيه وجهين أصحهما لا إعادة، والثانى: تجب، وبهذا الطريق قطع المصنف وكثيرون، ودليلهما فى الكتاب.

والطريق الثانى: القطع بعدم الإعادة، وبه قطع الماوردى والفورانى والبغوى.

والثالث: إن وجده قريبا وجبت الإعادة، وإن كان بعيدا فلا إعادة، حكاه الرافعى عن الحلیمى.

قال الرافعى: والمذهب أنه لا إعادة مطلقا، وقال الرويانى فى الحلية: إن أضل رحله فلا إعادة، وإن أضله بين الرحال لزمه الإعادة، والمشهور أنه لا فرق والله أعلم.

فرع: لو غصب رحله الذى فيه الماء وحيل بينه وبينه تيمم ولا إعادة بلا خلاف؛ كما لو حال دونه سبع، ولأنه غير مفرط بخلاف الناسى.

ولو ضل عن القافلة أو عن الماء صلى بالتيمم ولا إعادة بالاتفاق، وممن صرح به الرويانى، وصاحب العدة والشاشى وصاحب البيان وآخرون، وهو واضح والله أعلم.

فرع: قال أبو العباس الجرجانى فى كتابه المعاينة: لو نسى الماء فى رحله وصلى بالتيمم لزمه الإعادة على الأصح، ولو عجز عن استعمال الماء فتيمم وصلى لم تلزمه الإعادة، ولو صلى بنجاسة نسيها أو عجز عن إزالتها لزمه الإعادة، فسوينا بين

العجز والنسيان فى النجاسة، وفرقنا بينهما فى التيمم، والفرق: أنه أتى فى التيمم ببدل بخلاف النجاسة.

فرع: قد ذكر المصنف هنا أبا ثور وأبا على الطبرى، وتقدم ذكر أبى على فى باب الشك فى نجاسة الماء، وهناك بينا اسمه وحاله، وتقدم بيان حال أبى ثور فى آخر الفصول التى فى مقدمة الكتاب.

وأما قول الغزالى فى الوسيط فى نسيان الماء فى رحله: وفيه قول قديم؛ كما فى نسيان الفاتحة وترتيب الوضوء ناسيا، فكذا وقع فى النسخ وصوابه: حذف لفظة ناسيا.

فرع: فى مذاهب العلماء فىمن نسى الماء فى رحله وصلى بالتيمم، ثم علمه: فالصحيح فى مذهبننا: وجوب الإعادة، وبه قال أبو يوسف وأحمد<sup>(١)</sup> ورواية عن مالك.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وأبو ثور وداود<sup>(٣)</sup>: لا إعادة. وهى رواية عن مالك، وحكاها محمد بن جرير عن سفيان الثورى.

واحتجوا بحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: «إن الله

(١) قال فى الإنصاف (٢٧٨/١): قوله: وإن نسى الماء بموضع يمكنه استعماله وتيمم، لم يجزه) هذا المذهب. وعليه جمهور الأصحاب، وقطع به كثير منهم، ونص عليه فى رواية عبد الله، والأثرم، ومهنا، وصالح، وابن القاسم. كما لو نسى الرقبة فكفر بالصيام. وعنه يجزئ. ذكرها القاضى فى شرحه، والمجرد فى صلاة الخوف، والآمدى، والمجد، وغيرهم.

وعنه التوقف. حكاها ابن تميم.

(٢) قال فى العناية (١/١٤٠): (والمسافر إذا نسى الماء فى رحله فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعدها عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله. وقال أبو يوسف - رحمه الله -: يعيدها) والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره، وذكره فى الوقت ويعده سواء له أنه واجد للماء فصار كما إذا كان فى رحله ثوب فنسيه، ولأن رحل المسافر معد للماء عادة فيفترض الطلب عليه.

ولهما أنه لا قدرة بدون العلم وهو المراد بالوجود، وماء الرحل معد للشرب لا للاستعمال.

(٣) قال فى المحلى (١/٣٥٠): ومن كان الماء فى رحله فنسيه أو كان بقربه بثر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه؛ لأن هذين غير واجدين للماء، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى، وهذا قول أبى حنيفة وداود.

تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup> حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقى بإسناد حسن. ولأنه صلى على الوجه الذى يلزمه ذلك الوقت فلم

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٥٩/١) كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسى، حديث (٢٠٤٥)، والعقلى فى الضعفاء (١٤٥/٤)، والبيهقى (٣٥٦/٧ - ٣٥٧) كتاب: الطلاق، باب: ما جاء فى طلاق المكره، كلهم من طريق محمد بن المصطفى ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تعالى تجاوز لأمتى عما استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان».

ومن طريق محمد بن المصطفى:

أخرجه أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمى المعروف بأخى عاصم فى فوائده، والضياء المقدسى فى الأحاديث المختارة؛ كما فى المقاصد الحسنة (ص - ٢٢٩).

قال الحافظ البوصيرى فى الزوائد (١٣٠/٢): هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع، قال المزى فى الأطراف رواه بشر بن بكر التنيسى عن الأوزاعى عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس. انتهى. وليس ببعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم. ا هـ.

وهذا كلام جيد من الحافظ البوصيرى - رحمه الله - والطريق الذى أشار إليه الحافظ المزى.

أخرجه ابن حبان (١٤٩٨ - موارد)، والدارقطنى (١٧٠/٤ - ١٧١) كتاب: النذور رقم (٢٣)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٩٥/٣) كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره، والحاكم (١٩٨/٢) كتاب: الطلاق والبيهقى (٣٥٦/٧) كتاب: الخلع والطلاق، باب: طلاق المكره، والطبرانى فى الأوسط؛ كما فى «التلخيص» (٢٨٢/١) كلهم من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعى عن عطاء بن أبى رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس.

قال البيهقى: جوده بشر بن بكر.

وقال الطبرانى: لم يروه عن الأوزاعى مجوداً إلا بشر. ا هـ.

ومن هذا الطريق صححه ابن حبان.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى.

وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس.

الطريق الأول:

أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٣٣/١١ - ١٣٤) رقم (١١٢٧٤) من طريق مسلم بن خالد الزنجى حدثنى سعيد - هو العلاف - عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله - عز وجل - تجاوز لأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال الحافظ ابن رجب فى جامع العلوم والحكم (ص ٣٢٦): أخرجه الجوزجاني، وسعيد العلاف: هو سعيد بن أبى صالح، قال أحمد: وهو مكى، قيل له: كيف حاله؟ قال: لا أدري وما علمت أحداً روى عنه غير مسلم بن خالد، قال أحمد: وليس هذا مرفوعاً إنما هو عن ابن عباس قوله نقل ذلك عنه مهنا، ومسلم بن خالد ضعفه. ا هـ.

الطريق الثانى:

أخرجه ابن عدى فى الكامل (٢٨٢/٥) من طريق عبد الرحيم بن زيد العمى حدثنى =

تلتزمه إعادة، ولأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء فأشبهه السبع، ولأنه صلى

= أبى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «عفى لى عن أمتى الخطأ والنسيان والاستكراه».

وعبد الرحيم بن زيد، قال يحيى: ليس بشيء، وقال البخارى: تركوه، وقال السعدى: غير ثقة. أسند ذلك عنهم ابن عدى فى الكامل، وقال النسائى: متروك وضعفه أبو داود وأبو زرعة. التهذيب (٢٧٣/٦)، وزيد العمى، قال الحافظ فى التقريب (٢٧٤/١): ضعيف. وللحديث شواهد من حديث أبى بكرة وأبى الدرداء وأم الدرداء وثوبان وعقبة بن عامر وابن عمر وأبى ذر.

- حديث أبى بكرة:

أخرجه أبو نعيم فى أخبار أصبهان (٩٠/١ - ٩١)، وابن عدى فى الكامل (١٥٠/٢) من طريق جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبى بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه».

قال الحسن: قول باللسان فأما اليد فلا ومن هذا الوجه أخرجه الحافظ فى تخريج أحاديث المختصر (٥٠٩/١)، وقال: هذا حديث غريب، أخرجه ابن عدى فى الكامل عن حذيفة بن الحسن عن أبى أمية محمد بن إبراهيم عن جعفر، وعده فى منكرات جعفر وقال: لم أر للمتقدمين فيه كلاماً، ولعل ذلك من قبل أبيه، فإنى لم أر له رواية عن غيره.

قلت - أى: الحافظ - أبوه ضعفه يحيى بن معين والبخارى وغيرهما. اهـ.

- حديث أبى الدرداء:

أخرجه الطبرانى؛ كما فى نصب الراية (٦٥/٢) من طريق أبى بكر الهذلى عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبى الدرداء قال: قال رسول الله: «إن الله تجاوز لأمتى عن النسيان وما أكرهوا عليه».

قال الحافظ فى التلخيص (٢٨٢/١): وفى إسناده ضعف.

- حديث أم الدرداء:

أخرجه ابن أبى حاتم فى تفسيره؛ كما فى تخريج المختصر (٥٠٩/١) من طريق أبى بكر الهذلى عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن النبى ﷺ قال: «إن الله تجاوز لأمتى عن ثلاث: عن الخطأ والنسيان والاستكراه» قال أبو بكر الهذلى: فذكرت ذلك للحسن، فقال: أجل؛ أما تقرأ بذلك قرأنا «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا».

قال الحافظ: وأبو بكر الهذلى ضعيف، وفى الإسناد مع ذلك انقطاع أو إرسال بالنسبة لأم الدرداء؛ لأنها إن كانت الكبرى فمتقطع، وإن كانت الصغرى فمرسل، وفى شهر مقال أيضاً. اهـ.

والحديث ذكره السيوطى فى الدر المنثور (٦٦٥/١)، وعزاه لابن أبى حاتم.

- حديث ثوبان:

أخرجه الطبرانى فى الكبير (٩٧/٢) رقم (١٤٣٠) من طريق يزيد بن ربيعة الرحبى ثنا أبو الأشعث عن ثوبان عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز عن أمتى ثلاثة: الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه».

ولا يعلم معه ماء فلم تلزمه إعادة؛ كمن صلى ثم رأى بقره بثرا. واحتج أصحابنا بأن التيمم لا يكفي واجد الماء بالاتفاق إذا لم يكن مريضاً ونحوه، وهذا واجد، والنسيان لا ينافي الوجود؛ فهو واجد غير ذاك، ولأنه شرط للصلاة فلم يسقط بالنسيان كستر العورة، وغسل بعض الأعضاء، وكمرض صلى

= قال الهيثمي في المجمع (٢٥٣/٦): رواه الطبراني، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي وهو ضعيف.

والحديث ضعف سنده الحافظ في التلخيص (٢٨٢/١).

- حديث عقبة بن عامر:

ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٥٣/٦)، وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وفيه ضعف.

- حديث ابن عمر:

أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٤٥/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣٥٢/٦)، والطبراني في الأوسط؛ كما في مجمع الزوائد (٢٥٣/٦) كلهم من طريق محمد بن المصفي عن الوليد ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال أبو نعيم: غريب من حديث مالك تفرد به ابن مصفي عن الوليد وضعفه العقيلي وأعله بابن مصفي ونقل تضعيفه عن الوليد.

وقال الهيثمي في المجمع (٢٥٣/٦): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن مصفي، وثقه أبو حاتم، وفيه كلام لا يضر، وبقي رجاله رجال الصحيح.

- حديث أبي ذر:

أخرجه ابن ماجه (٦٥٩/١) كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، حديث (٢٠٤٣) من طريق أبي بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أبي ذر مرفوعاً.

قال البوصيري في الزوائد (١٣٠/٢) هذا إسناد ضعيف؛ لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي.

قلت: وللحديث علتان أخريان، ضعف شهر بن حوشب، والانقطاع بينه وبين أبي ذر.

قال العلائي في جامع التحصيل (ص - ١٩٧): شهر بن حوشب عن تميم الداري وأبي ذر وسلمان رضي الله عنهم، وذلك مرسل. اهـ.

وحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان».

صححه الحاكم وابن حبان والضياء والذهبي والنووي في الأربعين (ص - ٨٥) فقال: إنه حسن.

وحسنه الحافظ في تخريج المختصر (٥١٠/١)، وقال: وبمجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث أصلاً.

وتبعه تلميذه السخاوي في المقاصد (ص - ٢٣٠). ورمز له السيوطي بالصحة في الجامع الصغير (١٧٠٥).

قاعدا متوهما عجزه عن القيام، وكان قادرا، وكحاكم نسي النص فحكم بالقياس، وكمن نسي الرقبة في الكفارة فصام، وكمن كان الماء في إناء على كتفه فنسيه فتيمم وصلى؛ فإنه يعيد بالاتفاق، ذكره القاضي أبو الطيب.

والجواب عن الحديث الذي احتجوا به: أن أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول اختلفوا فيه، هل هو مجمل أم عام؟ فإن قلنا: مجمل توقف الاحتجاج به على بيان المراد؛ فلا حجة لهم فيه، وإن قلنا: عام وهو الأصح فقد خص منه غرامات المتلفات، ومن صلى محدثا ناسيا، ومن نسي بعض أعضاء طهارته، ومن نسي ساتر العورة، وغير ذلك مما ذكرناه في دليلنا، وغيره مما هو معروف؛ فكذا يخص منه نسيان الماء في رحله قياسا على نسيان بعض الأعضاء وغيره مما ذكرناه، فإن التخصيص بالقياس جائز، فهذا هو الجواب الذي نعتقه ونعتمده.

وأما أصحابنا في كتب المذهب فيقولون: المراد رفع الإثم؛ بدليل وجوب غرامة الإلتلاف ناسيا والقتل خطأ، وهذا ضعيف؛ لأنه إن كان الحديث عاما فليس تخصيصه منحصرا في رفع الإثم؛ فإن أكل الناسى في الصوم وكلام الناسى في الصلاة وغير ذلك لا يضر، وإن كان مجملا فيتوقف فيه إلى البيان.

والجواب عن قولهم: صلى على الوجه الذي يلزمه - أنه إن أرادوا يلزمه في نفس الأمر فلا نسلمه، وإن أرادوا في الظاهر وبالنسبة إلى اعتقاده فينتقض بمن نسي بعض الأعضاء.

وعن القياس على السبع أنه لا تقصير فيه بخلاف مسألتنا؛ ولهذا اتفقنا على أن السبع لو حال بينه وبين ساتر العورة صحت صلاته عاريا، ولو تركها ناسيا أعاد. وأما قياسهم على البئر، فإن كانت ظاهرة لزمه الإعادة كما سبق فلا نسلم حكمها، وإن كانت خفية فالفرق أنه لا ينسب فيها إلى تفريط بخلاف النسيان والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن وجد بعض ما يكفيه فقيه قولان، قال في الأم: يلزمه أن يستعمل ما معه ثم يتيمم لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ وهذا واجد للماء؛ فيجب ألا يتيمم وهو واجد له، ولأنه مسح أبيع للضرورة فلا ينوب إلا في موضع الضرورة كالمسح على الجبيرة، وقال في القديم والإملاء: يقتصر على التيمم؛ لأن عدم بعض الأصل بمنزلة عدم الجميع في جواز الاقتصار على البدل،

كما نقول فيمن وجد بعض الرقبة في الكفارة.

الشرح: قوله: مسح أبيح للضرورة، احتراز من مسح الخف. وإذا وجد المحدث حدثاً أصغر أو أكبر بعض ما يكفيه من الماء لطهارته، ففي وجوب استعماله القولان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما، واتفق الأصحاب على أن الأصح وجوب استعماله، وهو إحدى الروايتين عن أحمد<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٢)</sup>، وحكاها ابن الصباغ عن عطاء والحسن بن صالح ومعمّر بن راشد. والقول الآخر هو مذهب مالك وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> وسفيان الثوري والأوزاعي والمزني وابن المنذر، قال البغوي: وهو

(١) قال في الإنصاف (٣٧٣/١): قوله: (وإن وجد ماء يكفى بعض بدنه: لزمه استعماله. ويتيمم للباقي، إن كان جنباً)، وهو الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم. قال القاضي في روايته: لا خلاف فيه في المذهب. قال في التلخيص: يلزمه في الجنابة رواية واحدة. وعنه لا يلزمه استعماله. ويجزئه التيمم. حكاها ابن الزاغوني فمن بعده.

تبيينه في قوله: «لزمه استعماله للباقي» إشعار أن تيممه يكون بعد استعمال الماء، وهو صحيح، وهو المذهب. وعليه الأصحاب. وقال ابن الجوزي في المذهب: فإن تيمم قبل استعمال الماء في الجنابة جاز. وقال هو وغيره: يستعمله في أعضاء الوضوء، وينوي به رفع الحدثين.

قوله: (وإن كان محدثاً فهل يلزمه استعماله؟ على وجهين). وأطلقها في الهداية، والمذهب، والكافي، والتلخيص، والبلغة، والنظم، والحاوئين، والخلاصة، والقواعد الفقهية، وابن عبيدان، وابن منجا في شرحه وغيرهم. وحكى الجمهور الخلاف وجهين، كالمصنف. وفي النوادر، والرعاية روايتين:

إحدهما: يلزمه استعماله. وهو المذهب. وعليه الجمهور، وجزم به في الوجيز، والعمدة، والإفادات، والمنور، والمنتخب، وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصححه في التصحيح، والمغنى، والشرح، والفروع، وشرح المجتهد، والمستوعب، وابن تيميم، وابن رزين، ومجمع البحرين، والفائق، وتجريد العناية وغيرهم، وقدمه في المحرر، والرعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهم. قال الزركشي: هذا أشهر الوجهين، واختاره القاضي وغيره.

والوجه الثاني: لا يلزمه استعماله، اختاره أبو بكر، وابن أبي موسى، وقدمه في الرعاية الصغرى.

(٢) قال في المحلى (٣٦١/١): فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يعم به سائر أعضائه، ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم، وقال الشافعي يغسل به أى أعضائه شاء ويتيمم. قال أبو علي: قال أصحابنا: وهذا خطأ؛ لأنه غير عاجز عن سائر أعضائه بمنع منها فيجزيه تطهير بعضها: ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء، ومن هذه صفة الفرض عليه التيمم ولا بد، بتعويض الله تعالى الصعيد من الماء إذا لم يوجد.

(٣) قال في تبين الحقائق (٤٤/١): (ولا يجمع بينهما) أى بين التيمم والغسل لما فيه من الجمع =

قول أكثر العلماء .

والمختار الوجوب، ودليله مع ما ذكر المصنف حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَفْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم .

= بين البذل والمبدل ولا نظير له فى الشرع فيكون الحكم للأكثر بخلاف الجمع بين التيمم وسؤر الحمار؛ لأن الفرض يتأدى بأحدهما لا بهما فجمعنا بينهما لمكان الشك .

وإن كان النصف جريحا والنصف صحيحا لا رواية فيه، واختلف فيه المشايخ فمنهم من أوجب التيمم لأنه طهارة كاملة، ومنهم من أوجب غسل الصحيح ومسح الجريح لأنها طهارة حقيقية وحكمة فكان أولى، والأول أشبه .

ولو كان بأكثر مواضع الوضوء جراحة يخشى إمساس الماء وبأكثر مواضع التيمم جراحة يضره التيمم لا يصلى .

وقال أبو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلى ويعيد والله أعلم .

قال فى المبسوط (١١٣/١): قال: (وإن أجنب المسافر ومعه من الماء مقدار ما يتوضأ به يتيمم عندنا ولم يستعمل الماء)

وقال الشافعى رحمه الله تعالى يتوضأ بذلك الماء ثم يتيمم . وكذلك المحدث إذا كان معه من الماء ما يكفيه لغسل بعض الأعضاء عندنا يتيمم وعنده يستعمل الماء فيما يكفيه ثم يتيمم

واستدل بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ فذكره منكرا فى موضع النفى وذلك يتناول القليل والكثير فما بقى واجدا لشيء من الماء لا يجوز له أن يتيمم، ولأن الضرورة لا تتحقق إلا بعد استعمال الماء فيما يكفيه فهو كمن أصابته مخمصة ومعه لقمة من الحلال لا يكون له أن يتناول الميتة ما لم يتناول تلك اللقمة الحلال، ولا يبعد الجمع بين التيمم واستعمال الماء كما قلتم فى سؤر الحمار .

ولنا قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فإن المراد ماء يطهره . ألا ترى أن وجود الماء النجس لا يمنعه عن التيمم ولأنه معطوف على ما سبق وقد سبق بيان حكم الوضوء والاعتسال ثم عطف عليه قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ فيكون المفهوم منه ذلك الماء الذى يتوضئون به ويغتسلون به عند الجنابة وهو غير واجد لذلك الماء، ولأنه إذا لم يطهره استعمال هذا الماء لا يكون فى استعماله إلا مضیعة، ولأن الأصل لا يوفى بالأبدال؛ لأنهما لا يلتقيان كما لا يكمل التكفير بالمال بالصوم ولا العدة بالشهور بالحيض، ولو قلنا يتيمم بعد استعمال الماء كان فيه رفو الأصل بالبذل، ولا نقول فى مسألة المخمصة: إنه يلزمه مراعاة الترتيب فإن ما معه من الحلال إذا كان لا يكفيه لسد الرمق فله أن يتناول معه الميتة . وفى سؤر الحمار الجمع بينهما عندنا للاحتياط لا لرفو الأصل بالبذل ولذلك لو أنه وجد الماء بعد التيمم فإن كان يكفيه لما خوطب به ببطل تيممه، وإن كان لا يكفيه لا يبطل تيممه اعتبارا لالانتهاء بالابتداء .

(١) تقدم .



والفرق بينه وبين بعض الرقبة فى الكفارة بالنص والمعنى:  
أما النص فقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَآئَأَ... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤، ٣] معناه لم يجد رقبة، وهذا لم يجدها، وقال تعالى فى التيمم ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣] وهذا واجد ماء.

وأما المعنى؛ فلأن إيجاب بعض الرقبة مع الشهرين جمع بين البدل والمبدل، وذلك غير لازم. وفى مسألتنا التيمم يقع عن العضو الذى لم يغسله لا عن المغسول، ولأن عتق بعضها لا يفيد شيئاً لا يفيد الصوم، وغسل بعض الأعضاء يفيد ما لا يفيد، وهو رفع الحدث عن ذلك العضو.

قال الفورانى والمتولى والرويانى وصاحبها العدة والبيان: اختلف أصحابنا فى أصل هذين القولين، ف قيل: مأخوذان من تفريق الوضوء إن جوزناه وجب استعماله، وإلا فلا.

قالوا: والصحيح أنهما قولان مستقلان غير مأخوذين من شيء.  
قال أصحابنا: وإذا قلنا: لا يجب استعماله، فهو مستحب.  
قالوا: وإذا أوجبناه وجب تقديمه على التيمم؛ لأن التيمم لعدم الماء لا يصح مع وجوده بخلاف ما سنذكره فى تيمم الجريح إن شاء الله تعالى.  
قالوا: فيستعمله المحدث فى وجهه وما بعده على الترتيب، ثم يتيمم لما بقى، ويستعمله الجنب أولاً فى أى بدنه شاء.  
قال أصحابنا: ويستحب أن يبدأ بمواضع الوضوء ورأسه وأعلى بدنه، وأيهما أولى؟ فيه خلاف.

نقل صاحب البحر والبيان عن الأصحاب أنه يستحب أن يبدأ برأسه وأعلى.  
قال صاحب البيان: ولو قيل: يستحب أن يبدأ بأعضاء الوضوء كان محتملاً.  
وقطع البغوى وغيره باستحباب تقديم أعضاء الوضوء والرأس، والمختار تقديم أعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الشق الأيمن، كما يفعل من يغسل جميع البدن. هذا إذا كان جنباً غير محدث، فإن كان جنباً محدثاً، فإن قلنا بالمذهب: إن الحدث يندرج فى الجنابة - فالحكم كما لو كان جنباً فقط، وإن قلنا: لا يندرج، وكان الماء يكفى للوضوء وحده لزمه أن يتوضأ عن الحدث ويتيمم عن الجنابة، وهو مخير فى تقديم الوضوء على تيمم الجنابة وتأخيرها؛ إذ لا يجب الترتيب بين الطهارتين، لكن

يستحب تقديم الوضوء .

هذا كله إذا وجد ترابا تيمم به ، فإن لم يجده فطريقان فى التهذيب وغيره :

أحدهما : أن استعماله هذا الماء الناقص على القولين .

وأصحهما : القطع بوجوب استعماله ، وبه قطع المتولى ، ونقله الرويانى عن الأصحاب ؛ لأنه لا بدل هنا فوجب استعماله بلا خلاف كبعض ما يستر العورة ، بخلاف بعض الرقبة فى الكفارة ؛ فإنه لا يعتقه العاجز عن الصوم ؛ لأن الكفارة على التراخى . والله أعلم .

فرع : لو لم يجد ماء ووجد ثلجا أو بردا لا يقدر على إذابته ، فإن كان جنبا أو حائضا فوجوده كعدمه ، فيتيمم ويصلى ولا إعادة عليه - على المذهب - وبه قطع الجمهور . وحكى الدارمى وجها أن الإعادة تجب ، ذكره فى أول باب المياه ، وقد ذكرته أنا هناك .

وإن كان محدثا ففى وجوب استعماله فى الرأس طريقان فى التهذيب وغيره : قالوا : أصحهما لا يلزمه قول واحد ؛ لأن الترتيب واجب ، فلا يمكن استعماله فى الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين ، ولا يمكن التيمم مع وجود ما يحكم بوجوب استعماله .

والطريق الثانى : أنه على القولين ، وبه قطع الجرجانى فى المعاينة .

قال الجرجانى والرويانى والرافعى وآخرون : فإذا قلنا يجب استعماله تيمم عن الوجه واليدين تيمما واحدا ، ثم مسح به الرأس ثم تيمم عن الرجلين للترتيب ، ولا يؤثر هذا الماء فى صحة التيمم للوجه واليدين ؛ لأنه لا يجب استعماله فيها ، فوجوده بالنسبة إليهما كالعدم ، وهذا الطريق أقوى فى الدليل ؛ لأنه واحد ، والمحذور الذى قاله الأول يزول بما ذكرناه .

فرع : إذا لم يجد ماء ووجد ما يشتري به بعض ما يكفيه ، ففى وجوب شراء القولان فى وجوب استعماله إذا كان معه .

فرع : إذا لم يجد شيئا من الماء ووجد ترابا لا يكفيه للوجه واليدين ، بل لأحدهما ، فطريقان .

أحدهما : للبعوى والشاشى وغيرهما ، [وهو] أصحهما : القطع بوجوب استعماله ، وبه قطع القاضى حسين ، وكما لو وجد بعض ما يستر العورة أو أحسن

بعض الفاتحة.

والثاني: على القولين، واختاره الشاشي في المعتمد، وضعف الطريق الأول، وقال: لو قيل لا يجب استعماله قولا واحدا لكان أولى، ووجهه بما ليس بتوجيه، فالصواب القطع بوجوب استعماله.

فرع: لو كان عليه نجاسات، فوجد ما يغسل بعضها دون بعض، فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور: القطع بوجوب غسل ما أمكن كبعض الفاتحة والسترة، وحكى القاضي حسين في تعليقه وجهها: أنه لا يجب؛ لأنه لا يسقط فرض الصلاة بخلافهما.

فرع: قال أصحابنا: لو تيمم لعدم الماء ثم رأى ماء، فإن احتمل عنده أنه يكفيه لطهارته بطل تيممه، وإن علم بمجرد رؤيته أنه لا يكفيه فهو على القولين في وجوب استعماله ابتداء إن أوجبناه بطل تيممه، وإلا فلا.

فرع: لو منع المتطهر من الوضوء إلا منكوسا فهل له التيمم؟ أم يلزمه غسل الوجه لتمكينه منه؟ فيه القولان فيمن وجد بعض ما يكفيه، حكاه صاحب البحر عن والده قال: ولا تلزمه إعادة الصلاة إذا امثل المأمور به على القولين.

قلت: في وجوب الإعادة احتمال، إلا أن أظهر أنها لا تجب كما ذكره؛ لأنه في معنى من غصب ماؤه، ولا إعادة عليه قطعاً.

فرع: قال صاحباً الحاوي والبحر: لو مات رجل معه ماء لنفسه لا يكفيه لغسل جميع بدنه، فإن قلنا: يجب استعمال الناقص وجب على رفيقه غسله به وتيممه للباقي. وإن قلنا: لا يجب اقتصر به على التيمم. قالوا: فعلى هذا لو غسله به ضمن قيمته لورثته؛ لأنه أثلغه من غير حاجة. وفيما قالاه نظر؛ لأن أصحابنا اتفقوا على استحباب استعمال الناقص، فينبغي ألا يضمن، ويمكن أن يقال: استحبابه يتوقف على رضا المالك ولم يوجد.

فرع: لو كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً، وعلى بدنه نجاسة ومعه ماء لا يكفي إلا لأحدهما تعين عليه غسل النجاسة به؛ لأنه لا بدل لها بخلاف الحدث، وهذا متفق عليه عند أصحابنا، وحكاه العبدري عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود. ورواية عن أبي يوسف، وبه قال ابن المنذر.

وقال حماد بن أبي سليمان، وأبو يوسف في الرواية الأخرى عنه: يتوضأ ولا

يغسل النجاسة، وهو الظاهر من مذهب مالك.

ودليلنا ما سبق.

قال أصحابنا: وينبغي أن يستعمل هذا الماء أولاً في إزالة النجاسة، ثم يتيمم للحدث، فإن خالف فتيمم ثم غسلها، ففي صحة تيممه وجهان سبقا في باب الاستطابة.

وفي هذا الباب:

أحدهما: لا يصح؛ لأن التيمم يراد لإباحة الصلاة، وهذا لا يبيحها لبقاء النجاسة عليه.

وأصحهما: يصح؛ كما أن الجريح يجوز أن يتيمم ثم يغسل الصحيح، وإن كان تيممه لا تباح الصلاة عقبه، هكذا أطلق الأصحاب المسألة.

وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه: هذا الذي ذكرناه من وجوب استعمال الماء في إزالة النجاسة دون الحدث هو فيما إذا كان مسافراً، فإن كان حاضراً فغسل النجاسة به أولى - يعنى ولا يجب - لأنه لا بد من إعادة الصلاة، سواء غسل النجاسة أو توضأ.

فرع: قال أصحابنا: لو كان محرماً وعلى بدنه طيب، وهو محدث ومعه ما يكفى أحدهما فقط وجب غسل الطيب وتيمم للحدث إن لم يمكن الوضوء به وجمعه لغسل الطيب فإن أمكن وجب فعله، ولو كان عليه نجاسة وطيب غسل النجاسة، وقد ذكر المصنف هاتين المسألتين في الحج.

فرع: لو عدم ماء الطهارة وسائر العورة ووجدتهما يباعان ومعه ثمن أحدهما، وجب شرى السترة؛ لأنه لا بدل لها، ولأن النفع بها يدوم، ولأنها تجب للصلاة والصيانة عن العيون، والماء يخالفها في كل هذا.

فرع: قال أصحابنا العراقيون: إذا أجنب فلم يجد الماء فتيمم وصلى فريضة، ثم أحدث ووجد ما يكفيه لأعضاء وضوئه فقط فإن قلنا: يجب استعماله للجنابة بطل تيممه ولزمه استعماله، وإن قلنا: لا يجب، قال ابن سريج - رحمه الله - : إن توضأ به ارتفع حدثه وجاز أن يصلى به النفل دون الفرض؛ لأن التيمم الذي ناب عن غسل الجنابة أباح فريضة وما شاء من النوافل، فلما أحدث حرمت النوافل، فإذا توضأ ارتفع تحريم النوافل ولا يستبيح الفرض؛ لأن هذا الوضوء لم ينب عن الجنابة، فإن

لم يتوضأ به وتيمم للفريضة جاز، واستباح الفريضة والنافلة جميعا، فإن تيمم للنافلة وحدها فوجهان:

أحدهما: يستبيحها كما يستبيحها إذا نوى الفريضة تبعا.

وأصحهما: لا يستبيحها، وهو قول القاضي أبي الطيب؛ لأنه يقدر على الوضوء لها فلا يستبيحها بالتيمم، بخلاف التيمم للفريضة فإنه ينوب عن غسل الجنابة. قالوا: وهذه المسألة مما يمتحن به، فيقال: وضوء يستباح به النافلة دون الفريضة، ولا نظير لها. ويقال: وضوء يصح بنية استباحة النفل، ولا يصح بنية استباحة الفرض، ويقال: محدث ممنوع من الصلاة لحدثه، فإن تيمم للفرض استباحه واستباح النفل، وإن تيمم للنفل لم يصح له ولا لغيره.

وهذا السؤال الثالث يجيء على الوجه الثاني، وهذا كله تفريع على قولنا: لا يجب استعمال الناقص، هكذا ذكر هذه المسألة العراقيون والمتولى.

وحكى إمام الحرمين هذا عن العراقيين ثم قال: وهذا فيه نظر، قال: والوجه أن يقال: الوضوء مع الجنابة لا أثر له، ولا يتضمن رفع الحدث، ووجوده بمثابة ما إذا طرأ الحدث ثم وجد ماء قليلا فيخرج على وجوب استعماله، وسواء قلنا: يجب أو لا يجب، فلا بد من التيمم للنافلة، قال: وفي المسألة احتمال على الجملة. هذا كلام الإمام، والمشهور ما سبق.

أما إذا اغتسل الجنب وبقي عضو من بدنه لم يجد له ماء فتيمم له، ثم أحدث فتيمم ثانيا، ثم وجد ماء يكفي ذاك العضو دون وضوئه، فقد قال القاضي حسين والمتولى والبغوي والرويانى: إن قلنا فيمن وجد بعض ما يكفيه: لا يلزمه استعماله وجب استعمال هذا الماء فى ذلك العضو، ولا يبطل تيممه؛ لأن التيمم الثانى وقع عن الحدث ولم يقدر بعده على ما يزيل الحدث.

وإن قلنا: يجب استعماله فقد تعارض فرضان أحدهما: الباقي من الجنابة والثانى: المقدور عليه من أعضاء الوضوء، وليس أحدهما أولى من الآخر.

هذا كلام هؤلاء ونقله إمام الحرمين عن ابن سريج قال: ونقله الصيدلانى عنه، ولم يعترض عليه.

قال الإمام: وفرقه بين قولنا: يجب استعماله أو لا يجب، غير صحيح، وكذا أنكره الغزالى فى البسيط، والشاشى.

قال الشاشي: هذا بناء فاسد وتفرع باطل، بل يلزمه استعماله في العضو الباقي من الجنابة قولاً واحداً ولا ييطل تيممه على القولين؛ لأن الماء تعين استعماله عن الجنابة، والتيمم وقع عن الحدث؛ فلم يؤثر فيه ما لا يجب استعماله فيه. وهذا الذي قاله الشاشي هو الأظهر، وقد قطع صاحب الحاوي في باب صفة الغسل بأنه إذا أجنب فوجد ما يكفيه إلا موضعاً يسيراً فاغتسل وبقي ذلك الموضع فتيمم وصلى، ثم وجد ما يكفيه لبدنه للباقي من الجنابة لزمه استعماله في هذا الباقي من الجنابة، ولا يستعمله في أعضاء الوضوء، فإذا استعمله في الباقي تيمم وصلى فرضاً ونفلاً.

قال: وإن تيمم قبل استعماله جاز؛ لأن التيمم للحدث الطارئ، واستعمال الماء للجنابة؛ فجاز تقديم أحدهما على الآخر.

قال: فلو أراق هذا الماء بعد التيمم لم يكن له أن يصلى بهذا التيمم، بل يجدد تيمماً بعد الإراقة؛ لأن تيممه لم يقع عن العضو الباقي من الجنابة والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن اجتمع ميت وجنب أو ميت وحائض انقطع دمها، وهناك ماء يكفى أحدهما، فإن كان لأحدهما كان صاحبه أحق به؛ لأنه محتاج إليه لنفسه، فلا يجوز له بذله لغيره، فإن بذله للآخر وتيمم لم يصح تيممه، وإن كان الماء لهما كانا فيه سواء.

وإن كان الماء مباحاً أو لغيرهما، وأراد أن يجود به على أحدهما فالميت أولى؛ لأنه خاتمة طهارته، والجنب والحائض يرجعان إلى الماء فيغتسلان.

وإن اجتمع ميت وحى على بدنه نجاسة، والماء يكفى أحدهما، ففيه وجهان: أحدهما: صاحب النجاسة أولى؛ لأنه ليس لطهارته بدل ولطهارة الميت بدل، وهو التيمم فكان صاحب النجاسة أحق بالماء.

والثاني: الميت أولى وهو ظاهر المذهب؛ لأنه خاتمة طهارته.

وإن اجتمع حائض وجنب والماء يكفى أحدهما، ففيه وجهان:

قال أبو إسحاق - رحمه الله - : الجنب أولى؛ لأن غسله منصوص عليه في القرآن.

ومن أصحابنا من قال: الحائض أولى؛ لأنها تستبيح بالغسل ما يستبيح الجنب وزيادة وهو الوطء فكانت أولى.

وإن اجتمع جنب ومحدث، وهناك ماء يكفى المحدث ولا يكفى الجنب فالمحدث أولى؛ لأن حدثه يرتفع به ولا يرتفع به حدث الجنب، وإن كان الماء يكفى الجنب ولا يفضل عنه شيء، ويكفى المحدث ويفضل عنه ما يغسل به الجنب بعض بدنه ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجنب أولى؛ لأنه يستعمل جميع الماء بالإجماع، وإذا دفعناه إلى المحدث بقى ماء مختلف في وجوب استعماله في الجنابة.

والثاني: المحدث أولى؛ لأن فيه تشريكا بينهما في الماء.

والثالث: أنهما سواء، فيدفع الماء إلى من شاء منهما؛ لأنه يرفع حدث كل واحد منهما، ويستعمله كل واحد منهما بالإجماع.

الشرح: في الفصل مسائل:

إحداها: إذا اجتمع ميت، وجنب، وحائض، ومحدث، ومن على بدنه نجاسة، وهناك ماء يكفى أحدهم، فإن كان لأحدهم فهو أحق به، ولا يجوز له أن يبذله لطهارة غيره.

قال إمام الحرمين وغيره: لأن الإيثار إنما يشرع في حظوظ النفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات، قال أصحابنا: ويستوون كلهم في تحريم البذل؛ لما ذكرناه. هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور.

وحكى الدارمي وابن الصباغ وغيرهما عن أبي إسحاق المروزي أنه قال: من أصحابنا من قال: فيه قول آخر أنه إن كان الماء للجنب أو الحائض أو المحدث لزمه أن يقدم الميت به على نفسه ويأخذ ثمنه من مال الميت. قال ابن الصباغ: وهذا لا يعرف للشافعي.

والصواب الأول، وعليه التفريع، فلو خالف صاحب الماء وبذله لغيره، قال المحاملي في المجموع، والصيدلاني: لا تصح هبته، ولا يزول ملكه فيه؛ كأنه محجور عليه فيه، وذكر جماعات في صحة هبته وجهين، وسنشرحهما مع ما يتعلق بهما في مسألة من أراق الماء سفها، حيث ذكرها المصنف بعد هذا إن شاء الله تعالى.

قال أصحابنا: فإذا صلى بالتيمم، فإن كان الماء باقيا في يد الموهوب له لم يصح تيمم البازل، وعليه إعادة الصلاة.

وإن كان الماء قد تلف، ففي وجوب الإعادة الوجهان فيمن أراق الماء بعد دخول الوقت سفها، أصحابهما: لا تجب وسنشرحهما في موضعهما - إن شاء الله تعالى - مع فروعهما، فهذا الذي ذكرته من التفصيل هو الذي قاله الأصحاب في الطريقتين، ولم يوضح المصنف المسألة بتفصيلها، بل أطلق وجوب الإعادة.

وكلامه محمول على ما إذا تيمم والماء باق في يد الموهوب، وقد أنكر بعضهم عليه إطلاقه ولا يصح إنكاره؛ لأن مراده ما ذكرته، هذا كله فيمن وهب بعد دخول الوقت، أما من وهب قبل الوقت، فلا تحرم هبته وتصح صلاته بالتيمم، ولا إعادة كما لو أراقه قبل الوقت.

وإذا أوجبنا الإعادة مع بقاء الماء أو مع عدمه على أحد الوجهين ففي قدر ما تجب إعادته ثلاثة أوجه، ستأتى هناك إن شاء الله تعالى.

ومعنى قول الأصحاب في هذا: صاحب الماء أحق به أى لا حق لغيره فيه.

قال الأزهرى: «أحق» فى كلام العرب له معنيان:

أحدهما: استيعاب الحق كله، كقولك: فلان أحق بماله، أى لا حق لأحد فيه غيره.

والثانى: على ترجيح الحق وإن كان للآخر فيه نصيب، كقولك: فلان أحسن

وجها من فلان، لا تريد نفى الحسن عن الآخر، بل تريد الترجيح، قال: وهذا معنى

قول رسول الله ﷺ: «الأيّم أحق بنفسها من وليها»<sup>(١)</sup> أى: لا يفتات عليها فيزوجها

بغير إذنها، ولم ينف حق الولي؛ فإنه هو الذى يعقد عليها وينظر لها والله أعلم.

المسألة الثانية: : إذا كان الماء لهم فهم فيه سواء، ولا يجوز لأحدهم أن يبذل

نصيبه لطهارة غيره إن كان نصيب الباذل يكفيه، وإن كان لا يكفيه، وقلنا: يجب

استعماله لم يجز بذله، وإلا فيجوز.

الثالثة: إذا كان الماء لأجنبى، فأراد أن يجود به على أحوجهم أو أوصى بماء

لأحوج الناس فى الموضع فللانى أو وكل من يصرفه إلى أحوجهم فأيهم أحق؟ فيه

التفصيل الذى ذكره المصنف وسنشرحه، إن شاء الله تعالى. هكذا صورها إمام

الحرمين والغزالي ومن تابعهما، وصورها المصنف وجمهور الأصحاب فى

الطريقتين فيما إذا وصل هؤلاء المحتاجون إلى ماء مباح، وذكروا فيها التفاصيل

(١) سيأتى تخريجه إن شاء الله فى النكاح.



المذكورة، وأنكر إمام الحرمين هذا عليهم، وقال: هذا عندى غلط ظاهر؛ فإن الماء المباح إذا ازدحم عليه قوم وجب أن يستوا في تملكه، ولا يتوقف الملك على الحاجة، بل يجب القطع باستوائهم، ويقسم الماء بينهم بالسوية، ولا ينظر إلى أحداثهم وأحوالهم، قال: ولا خفاء بما نبهنا عليه من هذا الزلل.

قال الرافعى: لا منافاة بين كلام إمام الحرمين وكلام الأصحاب؛ لأنهم أرادوا التقديم على سبيل الاستحباب، وكأنهم يقولون: مجرد الوصول إلى الماء المباح لا يقتضى الملك، وإنما يثبت الملك بالاستيلاء والإحراز؛ فيستحب لغير الأحوج ترك الاستيلاء والإحراز إثارة للأحوج، والأصحاب يسلمون أنهم لو لم يفعلوا ذلك، واستولوا عليه وازدحموا كان الأمر كما ذكره إمام الحرمين، لكن يمكن أن ينازعهم فيما ذكروه من الاستحباب، ويقول: هو متمكن من الطهارة بالماء؛ فلا يجوز العدول إلى التيمم، كما لو ملك الماء.

هذا كلام الرافعى، فإذا ثبت دفعه إلى الأحوج ففيه صور:  
إحداها: إذا حضر ميت مع جنب أو حائض أو محدث، فهو أحق منهم لعلتين:  
إحداهما: التى ذكرها الشافعى والمصنف والأصحاب أنه خاتمة أمره؛ فخص بأكمل الطهارتين، والأحياء سيجدون الماء.

والثانية: أن القصد من غسل الميت تنظيفه، ولا يحصل بالتراب، والقصد من طهارة الأحياء استباحة الصلاة، وذلك يحصل بالتيمم.

وقال أبو يوسف: الحى أحق من الميت، وهو رواية عن مالك وأحمد.  
قال أصحابنا: ولا يفتقر استحقاق الميت وتخصيصه إلى قبول وارث ونحوه، كما لو تطوع إنسان بتكفين ميت؛ فإنه لا يفتقر إلى قبول، وحكى الدارمى والرافعى وجها فى اشتراط قبول هبة الماء للميت، وليس بشيء.

الثانية: إذا حضر ميت ومن عليه نجاسة، فإن كان على الميت نجاسة، فهو أحق بلا خلاف، وإلا فوجهان مشهوران، الصحيح منهما عند الأصحاب: أن الميت أحق.

قال أصحابنا: هما مبنيان على العلتين فى الميت، إن قلنا بالأولى فهو أحق، وإن قلنا بالثانية فالنجس أحق؛ لأنه لا يسقط فرضه بالتيمم وتحصل طهارة الميت بالتيمم.

ولو حضر ميتان، والماء يكفى أحدهما فإن كان الماء موجودا قبل موتهما فالأول أحق، وإن وجد بعد موتهما أو ماتا معا فأفضلهما أحق به، فإن استويا أقرع بينهما، نقله الرافعى.

الثالثة: لو حضر من عليه نحاسة مع جنب وحائض ومحدث، فهو أحق منهم بلا خلاف؛ لأنه لا بدل لطهارته.

الرابعة: حضر جنب وحائض، فثلاثة أوجه مشهورة:

أصحابها: عند الأصحاب: الحائض أحق لغلظ حدثها.

وقول القائل الآخر: إن غسل الجنب منصوح عليه فى القرآن لا حجة فيه؛ فإن غسلها ثابت بالأحاديث الصحيحة والإجماع.

والوجه الثانى: الجنب أحق؛ لأن الصحابة - رضى الله عنهم - اختلفوا فى صحة تيمم الجنب دون الحائض، فقدم لتصح طهارتهما بالإجماع، هكذا احتج له القاضى حسين والصيدلانى، قال إمام الحرمين: هذا ضعيف جدا، ولم يصح عن الصحابة فى تيمم الحائض شيء.

والثالث: يستويان حكاه الدارمى عن ابن القطان؛ فعلى هذا قال الأكثرون: يقرع بينهما، وممن صرح بهذا القفال والقاضى حسين والمتولى والبغوى والرويانى وآخرون.

وقال إمام الحرمين وغيره: فيه تفصيل، اختصره الرافعى فقال: إن طلب أحدهما القرعة، والآخر القسمه فالقرعة أولى فى أصح الوجهين والقسمه فى الثانى. هذا إن أوجبنا استعمال الماء الناقص عن الكفاية وإلا تعينت القرعة، وإن اتفقا على القسمه جاز إن أوجبنا استعمال الناقص وإلا فلا؛ لأنه تضييع.

الخامسة: حضر جنب ومحدث، فإن كان الماء يكفى الوضوء دون الغسل، فالمحدث أحق إن لم نوجب استعمال الناقص، وإن أوجبناه فثلاثة أوجه: أصحابها: المحدث أحق؛ لأنه يرتفع به حدثه بكماله.

والثانى: الجنب أحق لغلظ حدثه.

والثالث: يستويان، ويجىء فيه ما سبق من الإقراع والقسمه.

وقول المصنف: فيدفع إلى من شاء منهما، المراد به إذا كان صاحب الماء وجود به على المحتاج، وأما الوكيل والوصى والحاكم فى المباح فيقرعون بينهما على

الأصح، ويقسمون على الوجه الآخر ولا تخيير، وإن لم يكن الماء كافيا لواحد منهما فالجنب أولى إن أوجبنا استعمال الناقص، وإلا فكالمدوم، وإن كان كافيا لكل واحد منهما نظر إن فضل عن الوضوء منه شيء ولم يفضل عن الغسل، فالجنب أولى إن لم نوجب استعمال الناقص؛ لأنه إذا استعمله المحدث يضيع الباقي، وإن أوجبنا استعمال الناقص ففيه الأوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب:

أصحها: الجنب أحق.

والثاني: المحدث.

والثالث: هما سواء.

وإن لم يفضل من واحد منهما شيء، أو فضل عن كل واحد منهما شيء فالجنب أحق، وفي الحاوي - وجه - أنه إذا كان لا يفضل عن واحد منهما شيء فهما سواء، والصحيح الأول، وإن كان يكفي الغسل ولا يكفي الوضوء إن تصور ذلك فالجنب أحق.

قال الرافعي: ويتصور ذلك بأن يكون المغتسل نضو الخلق فاقد الأعضاء، والمتوضى ضخم الأعضاء.

وإذا استعمل الماء - في هذه المسائل - غير من قلنا: إنه أحق، فقد أساء، وطهارته صحيحة، والله أعلم.

فرع: قال الشافعي في مختصر المزني - رحمهما الله - : لو كان مع الميت ماء، فخافت رفقته العطش شربوه ويمموه وأدوا ثمنه في ميراثه، واتفق أصحابنا على أنه يحل لهم شربه، وعليهم ضمانه بقيمته يوم الشرب، كما قلنا في غيره من المتلفات.

قال القاضي أبو الطيب وغيره: وسمى الشافعي القيمة هنا ثمنا مجازا، وإلا فحقيقة الثمن ما كان في عقد، ولكن قد سمت العرب القيمة ثمنا.

قلت: قد قال أهل اللغة مثل هذا، فقال الأزهري في تهذيب اللغة: قال الليث: ثمن كل شيء قيمته، وقال الهروي في الغريين: الثمن قيمة الشيء.

قال أصحابنا: وإنما أوجبنا القيمة ولم نوجب المثل، وإن كان الماء مثليا؛ لأن المسألة مفروضة فيما إذا كانوا في برية للماء فيها قيمة، ثم رجعوا إلى بلدهم، ولا قيمة للماء فيه، وأراد الوارث تغريمهم في البلد، فلو ردوا الماء لكان إسقاطا للضمان.

هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به فى طرق الأصحاب، وحكى صاحب البحر والرافعى وجهها: أن مراد الشافعى بالثمن المثل، وأنه يرد مثل الماء لا قيمته، وهذا شاذ، والصواب الأول.

وأما إذا غرموا فى موضع الشرب، فإنهم يغرمون مثل الماء بلا خلاف، قال صاحباً العدة والبحر: وكذا لو غرموا فى موضع آخر للماء فيه قيمة فلهم أداء مثل الماء، وإن كان أقل من قيمته يوم الإلتلاف، كمن أتلف حنطة غرم مثلها، وإن كانت قيمتها يوم الغرم أقل.

ولو غرموا القيمة ثم اجتمعوا هم والوارث فى موضع للماء فيه قيمة، فهل له رد القيمة والمطالبة بمثل الماء؟ وجهان، كالوجهين فيمن أتلف مثلياً فتعذر المثل فغرم القيمة ثم وجد المثل، هل للمالك أن يرد القيمة ويطالب بالمثل؟ هكذا قاله القاضى حسين والفورانى وصاحب العدة وآخرون.

وسنوضح المسألة فى كتاب الغصب إن شاء الله تعالى.

هذا كله إذا احتاج الأحياء إلى ماء الميت للتعطش، فأما إذا لم يحتاجوا إليه للتعطش بل للطهارة، فإنهم يغسلونه منه بقدر حاجته، وما بقى حفظوه للورثة، ويحرم عليهم الوضوء به، بل يتيممون، فإن توضئوا به أثموا وضمنوه على ما سبق، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن لم يجد ماء ولا تراباً صلى على حسب حاله وأعاد الصلاة؛ لأن الطهارة شرط من شروط الصلاة فالعجز عنها لا يبيح ترك الصلاة كستر العورة وإزالة النجاسة واستقبال القبلة والقيام والقراءة.

فرع: قوله: (على حسب حاله) هو بفتح السين أى قدر حاله، ولو حذف لفظة حسب صح الكلام أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقوله: شرط من شروط الصلاة احتراز من العقل فإنه شرط، ولكن من شروط التكليف. وقوله والقيام والقراءة، مما ينكر عليه؛ لأنه جعلهما من الشروط، ومعلوم عنده وعند غيره أنهما ليسا من الشرط؛ بل من الفرائض والأركان، وكان ينبغى أن

(١) ينظر: النظم (١/٤٤)، المذهب (١/٣٥)، الصحاح (حسب)، والعين (٣/١٤٩)، إصلاح المنطق (٣٢٢)، تهذيب اللغة (٤/٣٣٠)، والمحكم (٣/١٥٠).

يحذفهما فقد حصل الغرض بما قبلهما، أو يقول: لأن الطهارة لازم من لوازم الصلاة؛ ليتناول كل المذكورات، وكأنه أراد بالشرط ما لا تصح الصلاة إلا بوجوده، لا حقيقته.

وأما حكم المسألة: فإذا لم يجد المكلف ماء ولا تراباً؛ بأن حبس في موضع نجس أو كان في أرض ذات وحل، ولم يجد ماء يجففه به أو ما أشبه ذلك، ففيه أربعة أقوال حكاه أصحابنا الخراسانيون:

أحدها: يجب عليه أن يصلى في الحال على حسب حاله، ويجب عليه الإعادة إذا وجد ماء أو تراباً في موضع يسقط الفرض فيه بالتيمم.

وهذا القول هو الصحيح الذى قطع به كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم، وصححه الباقر، وهو المنصوص فى الكتب الجديدة.

والثانى: لا تجب الصلاة، بل تستحب ويجب القضاء، سواء صلى أم لم يصل حكوه عن القديم، وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين.

والثالث: يحرم عليه الصلاة ويجب القضاء، حكاه إمام الحرمين وجماعة من الخراسانيين عن القديم.

والرابع: تجب الصلاة فى الحال على حسب حاله، ولا تجب الإعادة، حكوه عن القديم أيضاً.

وستأتى أدلة هذه الأقوال فى فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى.  
قال إمام الحرمين: وإذا قلنا تجب الصلاة فى الوقت ويجب القضاء، فالمذهب الظاهر: أن ما يأتى به فى الوقت صلاة، ولكن يجب تدارك النقص، ولا يمكن إلا بفعل صلاة كاملة.

قال: ومن أصحابنا من قال: الذى يأتى به تشبه كالإمساك فى رمضان لمن أفطر عمداً.

قال الإمام: وهذا بعيد جداً.

قال أصحابنا: فإذا قلنا بالمذهب، وهو وجوب الصلاة فى الحال ووجوب القضاء صلى الفرض وحده، ولا يجوز النفل ولا مس المصحف وحمله، فإن كان جنباً لم يجوز له المكث فى المسجد ولا قراءة القرآن فى غير الصلاة، وإن كانت امرأة انقطع حيضها لم يجوز وطؤها؛ لأن هذه الأشياء إنما تباح بالطهارة ولم تأت بها،

وإنما صلى الفريضة للضرورة محافظة على حرمتها. وحكى الجرجاني في المعاية وصاحب البيان وجهها: أنه يباح وطؤها، وليس بشيء.

وإذا صلى الفرض وكان جنباً، أو منقطعة الحيض، لم يقرأ في الصلاة ما زاد على الفاتحة بلا خلاف، وفي الفاتحة وجهان سبق بيانهما وشرحهما في آخر باب ما يوجب الغسل.

أصحهما: تجب.

والثاني: تحرم، بل يأتي بالأذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة، قال أصحابنا: وإذا شرع في الصلاة على حسب حاله فرأى الماء أو التراب في أثائها بطلت صلاته.

هذا هو الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور.

وحكى القاضي حسين وجهاً أنها لا تبطل كالوجه المحكى في طريقة خراسان: أن المتيمم في الحضر إذا رأى الماء في أثناء الصلاة لا تبطل، وهذا الوجه ليس بشيء.

قال أصحابنا: ولو أحدث في هذه الصلاة أو تكلم بطلت بلا خلاف.

فرع: قال أبو العباس الجرجاني في المعاية: ليس أحد يصح إحرامه بصلاة الفرض، ولا يصح بالنفل إلا من عدم الماء والتراب أو السترة الطاهرة، أو كان على بدنه نجاسة لا يقدر على إزالتها والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: إذا عدم الماء والتراب فصلى على حسب حاله، وأوجبنا الإعادة أعاد إذا وجد الماء أو وجد التراب في موضع يسقط الفرض فيه بالتيمم. أما إذا قدر على التيمم في حالة لا يسقط الفرض فيها بالتيمم كالحضر فإنه لا يعيدها بالتيمم؛ لأنه لا فائدة في الإعادة حيثئذ، وكيف يصلى محدثاً صلاة لا تنفعه من غير ضرورة ولا حرمة وقت؟! وإنما جازت صلاة الوقت في هذا الحال؛ لحرمة الوقت، وقد زال.

قال الروياني: قال والدي: إذا كان عليه صلاة فائتة بغير عذر، وقلنا: يجب قضاؤها على الفور، فعدم الماء والتراب، فعندى أنه لا يلزمه القضاء في هذه الحالة؛ لأننا لو ألزمناه ذلك احتاج إلى الإعادة ثانياً وثالثاً، وما لا يتناهى بخلاف المؤداة؛ فإنه يجب فعلها لحرمة الوقت، ولا يؤدي إلى التسلسل.

قال: وهل له أن يقضى فى هذه الحالة؟ فيه وجهان، يعنى يقضى فى الحال ثم يقضى إذا وجد الطهور.

قلت: والصواب منهما أنه لا يجوز لما ذكرناه، والله أعلم.

فرع: إذا ربط على خشبة أو شد وثاقه أو منع الأسير أو غيره من الصلاة، وجب عليهم أن يصلوا على حسب حالهم بالإيماء، ويكون إيماءه بالسجود أخفض من الركوع، ويجب الإعادة.

أما وجوب الصلاة فلحرمة الوقت، وأما الإعادة؛ فلأنه عذر نادر غير متصل. هذا هو المذهب الصحيح المشهور.

وحكى القاضى أبو الطيب، وصاحب الحاوى، وجماعة من العراقيين والخراسانيين فيهم قولاً قديماً: أنه لا إعادة عليهم كالمرضى، والفرق على المذهب أن المرض يعم.

وقال الصيدلانى فى هذا وفى الغريق يتعلق بعود ويصلى بالإيماء: إن استقبل القبلة فلا إعادة، كالمرضى يصلى بالإيماء، وإلا وجبت الإعادة. وقال البغوى فى الغريق يصلى بالإيماء: لا يعيد ما يصلى إلى القبلة ويعيد غيره فى أصح القولين.

وأما المريض إذا لم يجد من يحوله إلى القبلة فيجب أن يصلى على حسب حاله، وتجب الإعادة على الصحيح المشهور لندوره.

قال الرويانى: ومن أصحابنا من قال: فى الإعادة قولان. وهذا شاذ والله أعلم. فرع: إذا أوجبت الإعادة فى هذه المسائل السابقة، ومسألة من لم يجد ماء ولا تراباً، ومسألة من صلى بنجاسة لا يقدر على إزالتها فأعاد، ففى الفرض من صلاته أربعة أقوال، حكاه الشيخ أبو حامد والأصحاب فى الطريقتين.

وذكر صاحب الحاوى أن المزنى وأبا على بن أبى هريرة نقلها، وقد ذكرها المصنف فى مسألة النجاسة فى باب طهارة البدن.

قال إمام الحرمين وغيره: كل صلاة صلاها فى الوقت عالماً باختلالها مع بذل الإمكان، ثم أمرناه بالقضاء فقضاها، ففى الواجب من الصلاتين أربعة أقوال: أصحها عند الأصحاب: أنها الثانية، وهو نصه فى الأم.

والثانى: الأولى.

والثالث: إحداهما لا بعينها.

والرابع: كلاهما واجب، وهو نصه في الإملاء، واختاره القفال والفوراني وابن الصباغ، وهو قوى؛ لأنه مكلف بهما. ويظهر فائدة الخلاف في مسائل: منها إذا أراد أن يصلى الثانية بتيمم الأولى، وسيأتى تفصيله قريباً إن شاء الله تعالى.

وسيأتى في بيان هذه الأقوال وما يشبهها من الصلوات المفعولات على نوع خلل زيادات في آخر الباب في فرع مستقل بذلك إن شاء الله تعالى.

فرع: في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء ولا تراباً:

قد قدمنا أن في مذهبنا أربعة أقوال، وقال بكل واحد منها طائفة من العلماء، فحكى ابن المنذر عن الأوزاعي وسفيان الثوري وأصحاب الرأي أنه لا يصلى في الحال، بل يصبر حتى يجد الماء أو التراب، وهو قول أبي يوسف<sup>(١)</sup> ورواية عن أبي ثور، والرواية الأخرى عنه: أنه لا يصلى ولا يعيد، وحكاها أصحابنا عن داود<sup>(٢)</sup>،

(١) قال في المبسوط (١/١٢٣): وإن كان محبوساً في مكان قذر لا يجد صعيداً طيباً ولا ماء يتوضأ به فإنه لا يصلى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى - : يصلى بالإيماء تشبهاً بالمصلين.

واختلفت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى فذكر في الزيادات ونسخ أبي حفص رحمه الله تعالى من الأصل كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي نسخ أبي سليمان رحمه الله تعالى ذكر قوله كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ووجه أن العاقل المسلم لا يجوز أن يمضى عليه وقت الصلاة وهو لا يتشبه بالمصلين فيه بحسب الإمكان والتكليف إنما يثبت بحسب وسعه.

ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الصلاة بغير طهور معصية ولا يحصل التشبه بالمصلين فيما هو معصية وقد تقدم نظيره.

ومن نظائره الهارب من العدو ماشياً والمشتغل بالقتال في حال المسابقة والسباح في البحر بعد ما انكسرت السفينة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصلون بالإيماء تشبهاً ثم يعيدون.

وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يصلون؛ لأن مع العمل من القتال والسباحة والمشى لا تكون الصلاة قربة، وفي الحديث: أن النبي ﷺ شغل عن أربع صلوات يوم الخندق؛ لكونه كان مشغولاً بالقتال فدل أنه لا يصلى في هذه الحالة.

(٢) قال في المحلى (١/٣٦٢): من كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو وصلاته تامة ولا يعيدها، سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت.



وعن مالك<sup>(١)</sup> رواية أنه يصلى ويعيد، ورواية أنه يصلى ولا يعيد، ورواية لا يصلى، وفي الإعادة عندهم خلاف.

وقال أحمد<sup>(٢)</sup> : يصلى، وفي الإعادة روايتان.

وقال المزنى: يصلى ولا يعيد، وكذا عنده كل صلاة صلاحها على حسب حاله لا تجب إعادتها، صرح بذلك فى مختصره ونقله عنه الأصحاب، واحتج من منع الصلاة فى الحال بقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا

= برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وقوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾، فصح بهذه النصوص أنه لا يلزمننا من الشرائع إلا ما استطعنا، وأن ما لم نستطعه فساقط عنا، وصح أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن نضطر إليه، والممنوع من الماء والتراب مضطر إلى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب، فسقط عنا تحريم ذلك عليه، وهو قادر على الصلاة بتوفيتها أحكامها وبالإيمان، فبقى عليه ما قدر عليه، فإذا صلى كما ذكرنا فقد صلى كما أمره الله تعالى، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه، والمبادرة إلى الصلاة فى أول الوقت أفضل.

(١) قال فى شرح مختصر خليل (٢٠٠/١): من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصلوب لا يصل إلى الماء أو فوق شجرة تحتها مانع من الماء أو مريض لا يجد مناوالا - فإن الصلاة تسقط عنه فى الوقت ويسقط عنه أيضا قضاؤها بعده عند مالك، وكذا بعدم القدرة على استعمالهما، وظاهره أمكنه أن يرمى إلى الأرض أم لا لأن الطهارة شرط أداء وقد عدم، وشرط القضاء تعلق الأداء بالقاضى.

(٢) قال فى الإنصاف (٢٨٢/١): قوله: (ولو عدم الماء والتراب صلى على حسب حاله)، الصحيح من المذهب: وجوب الصلاة عليه والحالة هذه، فيفعلها وجوبا فى هذه الحالة. وعليه الأصحاب. وعنه يستحب. وعنه تحرم الصلاة حيثنذ فيقضئها. فعلى المذهب: لا يزيد على ما يجزئ فى الصلاة، وهو المذهب. وعليه الأصحاب. وقال الشيخ تقي الدين: يتوجه لو فعل ماشيا؛ لأنه لا تجزيه مع العجز، ولأن له أن يزيد على ما يجزئ فى ظاهر قولهم.

قال فى الفتاوى المصرية: له فعل ذلك على أصح القولين، قال فى الفروع: كذا قال. ثم قال: وقد جزم جده وجماعة بخلافه.

قلت: قال فى الرعايتين، والحاويين: يقرأ الجنب فيها ما يجزئ فقط. وقال فى الرعاية الكبرى أيضا: ولا يتنفل.

ثم قال: قلت: ولا يزيد على ما يجزئ فى طمأنينة ركوع وسجود، وقيام وقعود، وتسبيح وتشهد، ونحو ذلك. وقيل: ولا يقرأ جنب فى غير صلاة فرض شيئا مع عدمهما. انتهى. قال ابن تيمم: ولا يقرأ فى غير صلاة إن كان جنبا.

نَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا [النساء: ٤٣] ويحدث ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طَهُورٍ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

ويحدث على - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»<sup>(٢)</sup> رواه أبو داود والترمذى وقال: حديث حسن. وبالقياص على الحائض قبل انقطاع حيضها.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤/١) كتاب: الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة، حديث (١/٢٢٤)، والترمذى (٥/١) كتاب: الطهارة، باب: وجوب الطهارة للصلاة، حديث (١)، وابن ماجه (١٠٠/١) كتاب: الطهارة، باب: لا يقبل الله صلاة بغير طهور، حديث (٢٦٢)، وأحمد (٢٠/٢)، وأبو داود الطيالسى (٤٩/١ - منحة) رقم (١٥٥)، وابن أبى شيبة (٤/١ - ٥)، وأبو عبيد فى «كتاب الطهور» (٥٤)، وأبو عوانة (١/٢٣٤)، وأبو يعلى (٩/٤٦٧) رقم (٥٦١٤)، وفى المعجم رقم (٢٩٦)، وابن خزيمة (٨/١) رقم (٨)، وابن الجارود فى المتقى رقم (٦٥)، وابن المنذر فى الأوسط (١٠٨/١)، والسهمى فى تاريخ جرجان (ص - ٢٩٦)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٢٨٦/٤ - ٢٨٧)، والحاكم فى معرفة علوم الحديث (ص - ١٣٩)، وأبو نعيم فى حلية الأولياء (٧/١٧٦)، والبيهقى (٤٢/١) كتاب: الطهارة، باب: فرض الطهور للصلاة، كلهم من طريق سماك بن حرب عن مصعب بن سعد قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعوده وهو مريض فقال: ألا تدعولى يا ابن عمر؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَقْبَلُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طَهُورٍ وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ».

قال الترمذى: هذا الحديث أصح شئ فى هذا الباب وأحسن. ا. هـ.

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر:

قال ابن أبى حاتم فى العلل (٢٤/١ - ٢٥) رقم (٣٧): سألت أبى عن حديث رواه عيسى بن جعفر عن مندل عن إسماعيل بن أبى خالد عن أبى عمر الزهرى سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب يذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ بَغَيْرِ طَهُورٍ وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ» قال أبى: ليس ذا بشئ قلت: فتعرف أبا عمر الزهرى قال: لا. ا. هـ.

(٢) أخرجه الشافعى (٧٠/١) كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة، الحديث (٢٠٦)، وابن أبى شيبة (٢٢٩/١) كتاب: الصلوات، باب: فى مفتاح الصلاة ما هو؟ وأحمد (١/١٢٩)، والدارمى (١٧٥/١) كتاب: باب مفتاح الصلاة الطهور، وأبو داود (٤١١/١) كتاب: الصلاة، باب: الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه، الحديث (٦١٨)، والترمذى (٨/١ - ٩) كتاب: الطهارة، باب: أن مفتاح الصلاة الطهور، الحديث (٣)، وابن ماجه (١/١٠١) كتاب: الطهارة، باب: مفتاح الصلاة الطهور، الحديث (٢٧٥)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٧٣/١) كتاب: الصلاة، باب: السلام فى الصلاة، والدارقطنى (٣٧٩/١) كتاب: الصلاة، باب: تحليل الصلاة التسليم، الحديث (١)، وأبو نعيم فى الحلية (٨/٣٧٢)، والبيهقى (١٧٣/٢) كتاب: الصلاة، باب: تحليل الصلاة بالتسليم، وأبو يعلى (١/٤٥٦)، رقم (٦١٦)، والخطيب (١٠/١٩٧)، والعقلى فى الضعفاء (٢/١٣٧)، من =

واحتج من لم يوجبها في الحال، ولم يوجب القضاء بأنه عاجز عن الطهارة كالحائض. واحتج لمن قال: يصلى ولا يعيد بحديث عائشة - رضى الله عنها -: «أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ قِلَادَةً مِنْ أَسْمَاءَ فَهَلَكَتْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلِبِهَا، فَأَذْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضوءٍ، فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكُّوا ذَلِكَ إِلَيْهِ فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم.

وجه الدلالة: أنهم صلوا بغير طهارة، ولم يأمرهم النبي ﷺ بإعادة، قالوا: ولأن إيجاب الإعادة يؤدي إلى إيجاب ظهريين عن يوم، وقياسا على المستحاضة والعريان والمصلى بالإيماء لشدة الخوف أو للمرض.

واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة في الحال بحديث عائشة المذكور؛ فإن هؤلاء الصحابة - رضى الله عنهم - صلوا على حسب حالهم حين عدموا المطهر معتقدين وجوب ذلك، وأخبروا به النبي ﷺ ولم ينكر عليهم ولا قال: ليست الصلاة واجبة في هذا الحال، ولو كانت غير واجبة لبين ذلك لهم، كما قال لعمار - رضى الله عنه -: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ كَذَا وَكَذَا»<sup>(٢)</sup> وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٣)</sup> رواه البخارى ومسلم.

وهو مأمور بالصلاة بشروطها، فإذا عجز عن بعضها أتى بالباقي، كما لو عجز عن ستر العورة أو القبلة أو ركن كالقيام.

واحتجوا لوجوب الإعادة بقوله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بِغَيْرِ طُهُورٍ»<sup>(٤)</sup> ولأنه عذر نادر غير متصل؛ فلم تسقط الإعادة، كمن صلى محدثا ناسيا أو جاهلا حدثه،

= حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي، عن النبي ﷺ.

(١) أخرجه البخارى (٥١٤/١): كتاب التيمم: رقم (٣٣٦) وأطرافه: (٣٦٧٢، ٣٧٧٣، ٤٥٨٣، ٤٦٠٧، ٤٦٠٨، ٥١٦٤)، ومسلم (٢٧٩/١): كتاب الحيض: باب التيمم، رقم (١٠٨، ١٠٩، ٣٦٧)، وأخرجه أبو داود (٨٦/١): كتاب الطهارة: باب التيمم، رقم (٣١٧)، وابن ماجه (١٨٨/١): كتاب الطهارة وستنها: باب ما جاء في السبب، رقم (٥٦٨)، والبخارى في شرح السنة (٣٩٧/١)، رقم (٣٠٨)، وفيه قصة.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

وكمّن صلى إلى القبلة فحول إنسان وجهه عنها مكرها أو منعه من إتمام الركوع؛ فإنه يلزمه الإعادة بالاتفاق.

كذا نقل الاتفاق فيه الشيخ أبو محمد الجويني، قال: وهذا مما وافق عليه المزمى.

وأما الجواب عن احتجاج الأولين بالآية فمن وجهين:

أحدهما: أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة، وهو المسجد.

والثاني: أنها محمولة على واجد المطهر، وهذا الثاني هو الجواب عن الحديث أيضا؛ كما في قوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ بِأَمِّ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup> معناه إذا قدر عليها، وهذا هو الجواب أيضا عن الحديث الآخر.

والجواب: عن قياسهم على الحائض: أن الحائض مكلفة بترك الصلاة لا طريق لها إلى فعلها، ولو وجدت الطهور، وهذا بخلافها.

والجواب: عن حديث عائشة: أن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز، والقضاء على التراخي.

والجواب: عن قولهم يؤدي إلى إيجاب ظهري، أنه لا امتناع في ذلك إذا اقتضاه الدليل، كما إذا اشتبه عليه وقت الصلاة أو الصوم فصلى وصام بالاجتهاد، ثم تحقق أنه فعله قبل الوقت وأدرك الوقت؛ فإنه يلزمه الإعادة، فقد أوجبنا عليه ظهري.

(١) أخرجه الشافعي في الأم (١٢٩/١) كتاب: الصلاة، باب: القراءة بعد التعمد، وأحمد (٥/٣١٤)، والدارمي (٢٨٣/١) كتاب: الصلاة، باب: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، والبخاري (٢٣٦/٢ - ٢٣٧) كتاب: الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام (٧٥٦)، ومسلم (٢٩٥/١) كتاب: الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة، الحديث (٣٩٤/٣٤)، وأبو داود (٥١٤/١) كتاب: الصلاة، باب: من ترك قراءة الفاتحة، الحديث (٨٢٢)، والترمذي (٢٥/٢) كتاب: الصلاة، باب: لا صلاة إلا بالفاتحة، الحديث (٢٤٧)، والنسائي (١٧٣/٢) كتاب: الافتتاح، باب: وجوب قراءة فاتحة الكتاب، وابن ماجه (٢٧٣/١) كتاب: إقامة الصلاة، باب: القراءة خلف الإمام الحديث (٨٣٧)، والدارقطني (٣٢١/١) كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة أم الكتاب، الحديث (١٧)، والبيهقي (٣٨ / ٢) كتاب: الصلاة باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب، وأبو عوانة (١٢٤/٢)، وابن أبي شيبة (٣٦٠/١)، وعبد الرزاق (٢٦٢٣)، وابن خزيمة (٢٤٦/١) رقم (٤٨٨)، والبقوي في شرح السنة (٢٠١/٢) والحميدي (٣٨٦) والطبراني في الصغير (٧٨/١) كلهم من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

والجواب: عن المستحاضة: أن عذرها إذا وقع دام، وعمن بعدها أن أعذارهم عامة، فلو أوجبنا الإعادة شق وحصل الحرج، بخلاف مسألتنا والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الخائف من استعمال الماء، فهو أن يكون به مرض أو قروح يخاف معها من استعمال الماء، أو في برد شديد يخاف التلف من استعمال الماء، فينظر فيه، فإن خاف التلف من استعمال الماء جاز له التيمم؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تَمْسُوا الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : «إذا كانت بالرجل جراحة في سبيل - الله عز وجل - أو قروح أو جدري فيجنب فيخاف أن يغتسل فيموت فإنه يتيمم بالصعيد.

وروى عن عمرو بن العاص - رضى الله عنه - قال: «اِخْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فِي غَرَاةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَتَيَمَّمْتُ وَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَمْرُو، وَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ».

وإن خاف الزيادة في المرض وإبطاء البرء قال في الأم: لا يتيمم، وقال في القديم والبويطى والإملاء: يتيمم إذا خاف الزيادة، فمن أصحابنا من قال: هما قولان: أحدهما: يتيمم؛ لأنه يخاف الضرر من استعمال الماء، فأشبهه إذا خاف التلف. والثاني: لا يجوز؛ لأنه واجد للماء لا يخاف التلف من استعماله، فأشبهه إذا خاف أنه يجد البرد.

ومنهم من قال: لا يجوز قولاً واحداً، وما قاله في القديم والبويطى والإملاء محمول على ما إذا خاف زيادة مخوفة. وحكى أبو على في الإفصاح طريقاً آخر أنه يتيمم قولاً واحداً، وإن خاف من استعمال الماء شيئاً فاحشاً في جسمه، فهو كما لو خاف الزيادة في المرض؛ لأنه يتألم قلبه بالشين الفاحش كما يتألم بزيادة المرض.

الشرح: أما قول ابن عباس - رضى الله عنهما - فرواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس<sup>(١)</sup>، ورواه مرفوعاً أيضاً إلى النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي (٢٢٥/١)

(٢) أخرجه البيهقي (٢٢٥/١).

وأما حديث عمرو بن العاص، فرواه أبو داود، والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين، والبيهقي<sup>(١)</sup>، ولكن رواه من طريقين مختلفتي الإسناد والمتن، متن إحداهما كما ذكره في المذهب، ومتن الثانية «أن عمرا احتلم فغسل مغابنه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم...» وذكر الباقي بمعنى ما سبق، ولم يذكر التيمم، قال الحاكم في الرواية الثانية: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم، قال: والذي عندي أنهما عللاه بالرواية الأولى، يعني لاختلافهما، وهي قضية واحدة.

قال الحاكم: ولا تعلل رواية التيمم رواية الوضوء؛ فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة، يعني: أن رواية الوضوء يرونها مصري عن مصري، ورواية التيمم بصري عن مصري.

قال البيهقي: ويحتمل أن يكون فعل ما نقل في الروایتين جميعا، فغسل ما أمكنه وتيمم [عن] الباقي، وهذا الذي قاله البيهقي متعين؛ لأنه إذا أمكن الجمع بين الروایتين تعين.

وقوله: مغابنه بفتح الميم ويغين معجمة، وبعد الألف باء موحدة مكسورة، والمراد بها هنا الفرج وما قاربه<sup>(٢)</sup>. والقروح: الجروح ونحوها، واحدها قرح بفتح القاف وضمها. والجدري بضم الجيم وفتحها لغتان فصيحتان، والدال مفتوحة فيهما. وإبطاء البرء هو بضم الباء وإسكان الراء، وبعدها همزة، يقال: برئ من المرض برءا بضم الباء، وبرأ برءا بفتحها، وبرؤ برءا ثلاث لغات أفصحهن الثانية، وهو مهموز فيهن، ومنهم من ترك الهمز تخفيفا.

وقوله أشفقت: أى خفت. وقوله: أهلك هو بكسر اللام، هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن، وحكى أبو البقاء فتحها، وأنه قرئ بها في الشواذ، وهذا شاذ إن ثبت. وذات السلاسل بفتح السين الأولى وكسر الثانية، وهى من غزوات الشام، وكانت فى جمادى الآخرة سنة ثمان من الهجرة، وأميرها عمرو بن العاص، قيل: سميت بذلك باسم ماء بأرض جذام يقال له المسلسل، كذا ذكره ابن هشام فى كتابه

(١) تقدم.

(٢) ينظر اللسان (غب).

سيرة رسول الله ﷺ، وذكره غيره، وهذا يؤيد ما ذكرناه أنها بفتح السين الأولى، وهذا هو المشهور، وقد حكى فيها الضم، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات.

وعمر بن العاص يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبا محمد، وأسلم قبل الفتح بأشهر، وقيل: أسلم بين الحديبية وخيبر.

مات بمصر عاملا عليها سنة اثنتين - وقيل: ثلاث - وأربعين، وقيل: إحدى وخمسين يوم الفطر، وهو ابن سبعين سنة<sup>(١)</sup>، ويقال: ابن العاصي، والعاص بإثبات الياء وحذفها، وإثباتها هو الصحيح الفصيح.

وفي حديثه هذا فوائد:

إحداها: جواز التيمم لخوف التلف مع وجود الماء.

الثانية: جواز التيمم للجنب.

الثالثة: أن التيمم لشدة البرد في السفر يسقط الإعادة.

الرابعة: التيمم لا يرفع الحدث؛ لأن النبي ﷺ سماه جنبا.

الخامسة: جواز صلاة المتوضئ خلف المتيمم.

السادسة: استحباب الجماعة للمسافرين.

السابعة: أن صاحب الولاية أحق بالإمامة في الصلاة، وإن كان غيره أكمل طهارة أو حالا منه.

الثامنة: جواز قول الإنسان: سمعت الله يقول، أو: الله يقول كذا، وقد كره هذه الصيغة مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي، وقال: إنما يقال: قال الله بصيغة الماضي. وهذا الذي قاله شاذ باطل، ويرده الكتاب والسنة واستعمال الأمة، وقد ذكرت دليله مبسوطا في كتاب أدب القراء، وكتاب الأذكار قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

وفيه فضيلة لعمر بن الخطاب، وفيه غير ذلك من الفوائد والله أعلم.

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٥٦/٨) (٨٤)، تقريب التهذيب (٧٢/٢)، تاريخ البخاري الكبير (٣٠٣)، الجرح والتعديل (٢٤٢/٦)، أسد الغابة (٢٤٤/٤)، الإصابة (٦٥٠/٤).

أما أحكام المسألة فالمرض ثلاثة أضرب:

أحدها: مرض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلفاً ولا مرضاً مخوفاً ولا إبطاء براء ولا زيادة ألم ولا شيئاً فاحشاً، وذلك كصداع ووجع ضرس وحمى وشبهها، فهذا لا يجوز له التيمم بلا خلاف عندنا، وبه قال العلماء كافة، إلا ما حكاه أصحابنا عن أهل الظاهر، وبعض أصحاب مالك: أنهم جوزوه للآية. دليلنا: أن التيمم رخصة أبيحت للضرورة؛ فلا يباح بلا ضرورة ولا ضرورة هنا، ولأن واجد الماء لا يخاف ضرراً فلا يباح التيمم كما لو خاف ألم البرد دون تعقب ضرر.

قال أصحابنا: ولأن النبي ﷺ قال: «الحمى من فيح جهنم فابردوها بالماء»<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم، من رواية ابن عمر وغيره، فندب إلى الماء للحمى؛ فلا تكون سبباً لتركه والانتقال إلى التيمم، والجواب عن الآية من وجهين: أحدهما: أن ابن عباس - رضي الله عنهما - فسرها بالجراحة ونحوها كما سبق، وروى هذا التفسير مرفوعاً كما سبق، والجراحة ونحوها يخاف معها الضرر من الماء فلا يلحق بها غيرها.

والثاني: أنها لو كانت عامة لخصصناها بما سبق.

الضرب الثاني: مرض يخاف معه من استعمال الماء تلف النفس أو عضو أو حدوث مرض يخاف منه تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو، فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء بلا خلاف بين أصحابنا، إلا صاحب الحاوي فإنه حكى في خوف الشلل طريقتين:

أحدهما: فيه قولان كما في خوف زيادة المرض.

وأصحهما: القطع بالجواز، كما قاله الجمهور.

و[كذلك] إلا ما حكاه إمام الحرمين عن العراقيين أنهم نقلوا في جواز التيمم لمن

(١) أخرجه البخاري (٥٧٢٥)، ومسلم (٧٨ - ٢٢٠٩/٨٠)، وابن ماجه (٣٤٧٢) من حديث عائشة مرفوعاً.

وأخرجه البخاري (٥٧٢٥)، ومسلم (٨١ - ٢٢١٠) من حديث عائشة مرفوعاً. وأخرجه أيضاً البخاري (٥٧٢٦)، ومسلم (٨٣ - ٢٢١٢) من حديث رافع بن خديج مرفوعاً.



خاف مرضاً مخوفاً قولين، وهذا النقل عنهم مشكل؛ فإن الموجود في كتبهم كلهم القطع بجواز التيمم لخوف حدوث مرض مخوف، وقد أشار الرافعي أيضاً إلى الإنكار على إمام الحرمين في هذا النقل هذا بيان مذهبنا.

وحكى أصحابنا عن عطاء بن أبي رباح والحسن البصري أنهما قالاً: لا يجوز التيمم للمريض إلا عند عدم الماء لظاهر الآية.

دليلنا ما سبق من تفسير ابن عباس وحديث عمرو بن العاص، وحديث الرجل الذي أصابته الشجة وغيره من الأدلة الظاهرة، وأما الآية فحجة لنا، وتقديرها والله أعلم: وإن كنتم مرضى فعجزتم أو خفتم من استعمال الماء أو كنتم على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا.

الضرب الثالث: أن يخاف إبطاء البرء، أو زيادة المرض وهي كثرة الألم وإن لم تطل مدته أو شدة الضنى، وهو الداء الذي يخامر صاحبه، وكلما ظن أنه برأ نكس، وقيل: هو النحافة والضعف. أو خاف حصول شين فاحش على عضو ظاهر، وهو الذي يبدو في حال المهنة غالباً، ففي هذه الصور النصوص والخلاف الذي ذكره المصنف، وحاصله ثلاث طرق:

الصحيح منها: أن في المسألة قولين:

أصحهما: جواز التيمم ولا إعادة عليه، وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>

(١) قال في المبسوط (١/١١٢): قال: (ويجوز للمريض أن يتيمم إذا لم يستطع الوضوء أو الغسل) أما إذا كان يخاف الهلاك باستعمال الماء فالتيمم جائز له بالاتفاق؛ لقوله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه نزلت الآية في المجذور والمقروح. وروى أن رجلاً من الصحابة كان به جذري فاحتلم في سفر، فسأل أصحابه فأمروه بالاغتسال فاغتسل فمات فلما أخبر بذلك رسول الله ﷺ، فقال: «قتلوه قتلهم الله كان يكفيه التيمم». وإن كان يخاف زيادة المرض من استعمال الماء ولا يخاف الهلاك، جاز له التيمم عندنا.

وقال الشافعي - رحمه الله تعالى - : لا يجوز؛ لأن التيمم مشروع عند عدم الماء وهو واجد للماء والعجز إنما يتحقق عند خوف الهلاك ولا يجوز التيمم لمن لا يخاف الهلاك. ولنا أن زيادة المرض بمنزلة الهلاك في إباحة الفطر وجواز الصلاة قاعداً أو بالإيماء فكذلك في حكم التيمم وهذا لأن حرمة النفس لا تكون دون حرمة المال ولو كان يلحقه الخسران في المال باستعمال الماء بأن كان لا يباع إلا بثمن عظيم جاز له أن يتيمم، فعند خوف زيادة المرض أولى؛ هذا كله إذا كان يستضر بالماء، فإن كان لا يستضر بالماء ولكنه للمرض عاجز عن التحرك للوضوء - فظاهر المذهب أنه إن =

= وجد من يستعين به في الوضوء لا يجوز له التيمم، وإن لم يجد من يعينه في الوضوء فحيثما يتيمم؛ لتحقيق عجزه عن الوضوء.

وروى عن محمد رحمه الله تعالى قال: وإن لم يجد من يعينه في الوضوء من الخدم فليس له أن يتيمم في المصر إلا أن يكون مقطوع اليدين، ووجهه أن الظاهر أنه في المصر يجد من يستعين به من قريب أو بعيد والعجز بعارض على شرف الزوال، فإذا لم يجد من يوضئه جاز له التيمم لهذا ثم يصلى بتيممه ما شاء من الصلاة ما لم يحدث أو تزل العلة.

(٢) قال في شرح مختصر خليل (١/٣٣٣): لو وجد ماء للغير أو ماء مسبلا للشرب خاصة هل يعد فاقدًا للماء؛ لأن الفقد الشرعي كالفقد الحسي وقاله الشافعية أو لا؟ لم أر فيه نصًا والظاهر أنه فاقد للماء ويتيمم.

قال في التوضيح في قول ابن الحاجب: «وإذا مات صاحب الماء ومعه جنب فربه أولى به» قال: ربه أولى لا لكونه ميتا بل لملكه، انتهى.

والماء المسبل باق على ملك ربه إياه فلا يصرف في غير ما عينه له، والله تعالى أعلم. وسئل سحنون عن حمل ماء على دابة وديعة عنده تعديا هل يتوضأ به؟ قال: لا ويتيمم، وإن توضأ به لم يعد وبش ما صنع.

أو خافوا باستعماله مرضاً، أو زيادته أو تأخر برء. ش: الضمير راجع إلى الثلاثة المتقدمين ويعنى أن التيمم يباح لمن ذكر مع وجود الماء إذا خافوا المرض، أو زيادته، أو تأخر برء، وكل واحد من الثلاثة يتيمم لما أبيح له أن يتيمم له فالمسافر والمريض يتيممان للفرض والنفل والحاضر الصحيح للفرض فقط.

قال في التلقين: وأما جوازه لتعذر الاستعمال فيعتبر فيه أربعة أشياء: خوف تلف، أو زيادة مرض، أو تأخير برء، أو حدوث مرض يخاف معه ما ذكرناه، انتهى. واكتفى الشيخ بقوله: «أو خافوا باستعماله مرضاً» عن خوف التلف إذ هو أخرى بالنسبة إلى خوف المرض.

وفى الجواهر السبب الخامس المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوات الروح أو فوت منفعة، وكذلك لو خاف زيادة المرض، أو تأخر البرء، أو حدوث مرض يخاف معه ما ذكرناه - فإنه يتيمم على المعروف من المذهب.

قال القاضى أبو الحسن: وكذلك إن خاف الصحيح نزلة، أو حمى فإن كل ذلك ضرر ظاهر.

وروى بعض البغداديين رواية شاذة أنه لا ينتقل إلى التيمم بمجرد خوف حدوث المرض، أو زيادته إن كان مريضاً أو تأخر برء، فإن كان إنما يتألم في الحال، ولا يخاف عاقبته لزم الوضوء والغسل، انتهى. ونقله القرافى جميعه، ولفظه في الآخر: وأما مجرد الألم فلا يبيح التيمم، انتهى.

قال ابن ناجي: ولقد أحسن أشهب رضى الله عنه لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائماً لقدر لكن بمشقة وتعب قال: فليفطر وليصل جالساً، ودين الله يسر.

وفى المدونة: وإن خاف الجنب الصحيح على نفسه الموت من تلج، أو برد يتيمم، قال =

وداود<sup>(١)</sup> وأكثر العلماء؛ لظاهر الآية وعموم البلوى، ولأنه لا يجب شراء الماء بزيادة يسيرة لدفع الضرر، والضرر هنا أشد، ولأنه يجوز الفطر في ترك القيام في الصلاة بهذا النوع ودونه فهانئا أولى.

والقول الثاني: لا يجوز التيمم، وبه قال عطاء والحسن وأحمد.

والطريق الثاني: القطع بالجواز.

والثالث: القطع بالمنع.

وحكى أصحابنا عن أبي إسحاق المروزي أنه لا يجوز التيمم للشين الفاحش قطعاً، وإنما الخلاف في زيادة المرض وغيره مما سبق، وحكى الماوردي عنه أنه على الخلاف، وهذا هو الصحيح ودليله ما ذكره المصنف، ثم الخلاف في شين فاحش على عضو ظاهر كما ذكرنا، فأما شين يسير على عضو ظاهر كسواد قليل، وشين كثير على عضو غير ظاهر فلا يبيح التيمم؛ لأنه ليس فيه ضرر كثير فأشبهه الصداق ونحوه والله أعلم.

فرع: إذا كانت العلة المرخصة في التيمم مانعة من استعمال الماء في جميع أعضاء الطهارة تيمم عن الجميع، فإن منعت بعضاً دون بعض غسل الممكن وتيمم

= مالك: والمجدور والمحسوب إذا أصابتهما جنابة وخافا على أنفسهما تيمما لكل صلاة، أحدثا أو لم يحدثا. انتهى من اختصار ابن أبي زيد. وكلام سند في شرحه يدل على أن مراده الصحيح الحاضر.

(٣) قال في كشف القناع (١/١٦٣): ويصح التيمم لمرض يخشى زيادته أو تطاوله؛ فإن لم يخف ضرراً باستعمال الماء كمن به صداع أو حمى حارة أو أمكنه استعمال الماء الحار بلا ضرر - لزمه ذلك، ولا يتيمم لانتفاء الضرر.

(١) قال في المحلى (١/٣٤٦): لا يتيمم من المرضى إلا من لا يجد الماء، أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء أو في الغسل به أو المسافر الذي لا يجد الماء الذي يقدر على الوضوء به أو الغسل به.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون﴾ فهذا نص ما قلناه وإسقاط الحرج، وقال تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ فالحرج والعسر ساقطان - والله تعالى الحمد - سواء زادت علته أو لم تزد، وكذلك إن خشى زيادة علته فهو أيضاً عسر وحرج. وقال عطاء والحسن: المريض لا يتيمم أصلاً ما دام يجد الماء، ولا يجزيه إلا الغسل والوضوء، المجدور وغير المجدور سواء.

عن الباقي، كما سنوضحه - إن شاء الله تعالى - في فصل تيمم الجريح.

فرع: قال أصحابنا: يجوز أن يعتمد في كون المريض مرخصا في التيمم، وأنه على الصفة المعتبرة - على معرفة نفسه إن كان عارفا، وإلا فله الاعتماد على قول طبيب واحد حاذق مسلم بالغ عدل، فإن لم يكن بهذه الصفة لم يجز اعتماده، وفيه وجه ضعيف أنه يجوز اعتماد قول صبي مراهق وبالع فاسق؛ لعدم التهمة، حكاه صاحبا التتمة والتهذيب وغيرهما، واتفقوا على أنه لا يعتمد الكافر، ويقبل قول المرأة وحدها، والعبد وحده، هذا هو الصحيح المشهور. ورأيت في نسخة من تعليق القاضي حسين فيهما وجهين، ويقبل قول واحد على المذهب، وبه قطع القاضي حسين والمتولى والبغوي وغيرهم، وحكى الرافعي عن أبي عاصم أنه حكى في اشتراط العدد وجهها، والصحيح الأول؛ لأنه من باب الأخبار. وإذا لم يجد طبيبا بالصفة المشروطة، فقد قال صاحب البحر: قال أبو على السنجي: لا يتيمم. ولم يزد على هذا، ولم أر لغيره موافقة له ولا مخالفة.

فرع: قال أصحابنا: لا فرق في هذه المسائل في تيمم المريض بين المسافر والحاضر، ولا بين الحدث الأصغر والكبير، ولا إعادة في شيء من هذه الصورة الجائزة بلا خلاف، سواء فيه المسافر والحاضر لعمومه.

فرع: إذا تيمم للمريض ثم برأ في أثناء صلاته، فهو كالمسافر يجد الماء في صلاته، وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - قاله الدارمي والمحاملي في اللباب، وغيرهما، وهو ظاهر.

فرع: الأقطع والمريض الذي لا يخاف ضررا من استعمال الماء إذا وجد ماء ولم يقدر على استعماله، فقد قدمنا في باب صفة الوضوء أنه يلزمه تحصيل من يوضئه بأجرة أو غيرها.

فإن لم يجد وقدر على التيمم وجب عليه أن يتيمم ويصلي ثم يعيد، كذا نص عليه الشافعي، ونقله الشيخ عن نص الشافعي ولم يذكر غيره، وكذا حكاه آخرون عن النص، وصرح به أيضا جماعات من الأصحاب، وكذا قال صاحب التهذيب في الزمن عند ما لا يجد من يناوله: يتيمم ويصلي ويعيد الصلاة، وشذ صاحب البيان عن الأصحاب، فقال: يصلي على حسب حاله ويعيد، ولا يتيمم؛ لأنه واجد للماء.

وهذا الذى قاله غلط فاحش مخالف لنص الشافعى والأصحاب والدليل؛ لأنه عاجز عن استعماله، فهو كما لو حال بينهما سبع، وإنما وجبت الإعادة لندوره والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان فى بعض بدنه قرح يخاف استعمال الماء فيه التلف غسل الصحيح وتيمم عن الجريح، وقال أبو إسحاق: يحتمل قولاً آخر أن يقتصر على التيمم، كما لو عجز عن الماء فى بعض بدنه للإعواز. والأول أصح؛ لأن العجز هناك ببعض الأصل، وهاهنا العجز ببعض البدن، وحكم الأمرين مختلف؛ ألا ترى أن الحر إذا عجز عن بعض الأصل فى الكفارة جعل كالعاجز عن جميعه فى جواز الاقتصار على البدل، ولو كان نصفه حراً ونصفه عبداً لم يكن العجز بالرق فى البعض كالعجز بالجميع، بل إذا ملك بنصفه الحر مالا لزمه أن يكفر بالمال؟!

الشرح: قال أصحابنا: إذا كان فى بعض أعضاء طهارة المحدث أو الجنب والحائض والنفساء قرح ونحوه، وخاف من استعمال الماء الخوف المجوز للتيمم لزمه غسل الصحيح والتيمم عن الجريح، هذا هو الصحيح الذى نص عليه الشافعى، وقاله جمهور أصحابنا المتقدمين.

وقال أبو إسحاق المروزى وأبو على بن أبى هريرة والقاضى أبو حامد المروزى: فيه قولان - كمن وجد بعض ما يكفيه من الماء - : أحدهما: يجب غسل الصحيح والتيمم.

والثانى: يكفيه التيمم.

والمذهب الأول، وأبطل الأصحاب هذا التخريج بما ذكره المصنف.

قال أصحابنا: فإن كان الجريح جنباً أو حائضاً أو نفساء، فهو مخير إن شاء غسل الصحيح ثم تيمم عن الجريح، وإن شاء تيمم ثم غسل؛ إذ لا ترتيب فى طهارته. قال أصحابنا: وهذا بخلاف المسافر إذا وجد بعض ما يكفيه، وأوجبنا استعماله فإنه يجب استعماله أولاً ثم يتيمم؛ لأنه هناك أبيع له التيمم لعدم الماء، فلا يجوز مع وجوده، وهنا أبيع للجراحة وهى موجودة.

هذا هو الصحيح المشهور، وحكى القاضى حسين وإمام الحرمين والمتولى وغيرهم - وجهاً - أنه يجب تقديم الغسل هنا، وهو شاذ ضعيف.

قال أصحابنا: فإن كانت الجراحة على وجهه فخاف إن غسل رأسه نزول الماء إليها لم يسقط غسل الرأس، بل يلزمه أن يستلقى على قفاه أو يخفض رأسه، فإن خاف انتشار الماء وضع بقرب الجراحة خرقة مبلولة، وتحامل عليها، ليقطر منها ما يغسل الصحيح الملاصق للجريح. قال صاحب التهذيب والبحر: فإن لم يمكنه ذلك أمس ما حوالى الجريح الماء من غير إفاضة وأجزأه، وقد رأيت نص الشافعي - رحمه الله - في الأم نحو هذا، فإنه قال: إن خاف لو أفاض الماء إصابة الجريح أمس الماء الصحيح إمساكاً لا يفيض وأجزأه ذلك إذا أمس الشعر والبشرة. هذا نصه بحروفه.

قال أصحابنا: فإن كان الجرح في ظهره استعان بمن يغسله ويمنع وصول الماء إلى الجراحة، وكذا الأعمى يستعين، فإن لم يجد متبرعاً لزمه تحصيله بأجرة المثل، فإن لم يجد غسل ما يقدر عليه وتيمم للباقي وأعاد لندوره، نص عليه الشافعي، واتفق الأصحاب عليه.

قال أصحابنا: ولا يجب مسح موضع الجراحة بالماء، وإن كان لا يخاف منه ضرراً، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على هذا؛ لأن الواجب الغسل، فإذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف مسح الجبيرة؛ فإنه مسح على حائل كالخف.

قال أصحابنا: ولا يلزمه أن يضع عليها عصاة ليمسح عليها، هذا هو الصحيح المشهور، وحكى إمام الحرمين عن والده أنه أوجب وضع شيء عليها إذا أمكنه؛ ليمسح عليه.

قال الإمام: ولم أر هذا لأحد من الأصحاب وفيه بعد من حيث إنه لا يوجد له نظير في الرخص، وليس للقياس مجال في الرخص، ولو اتبع لكان أولى شيء وأقربه أن يمسح الجرح عند الإمكان، فإذا كان ذلك لا يجب بالاتفاق، فوضع العصاة أولى بالألأ يجب.

قال الإمام: ولو كان متطهراً فأرهمه حدث ووجد من الماء ما يكفيه لوجهه ويديه ورأسه دون رجله، ولو لبس الخف أمكنه المسح عليه، فهل يلزمه لبس الخف ليمسح عليه بعد الحدث؟ قياس ما ذكره شيخى إيجاب ذلك، وهو بعيد عندى، ولشيخى أن يفرق بأن مسح الخف رخصة محضة فلا يليق بها إيجابها، وما نحن فيه ضرورة فيجب فيه الممكن، هذا كلام الإمام.

وحكى الغزالي في هاتين الصورتين ترددا، ومراده به ما ذكره الإمام.  
قال أصحابنا: فإن احتاج إلى العصابة لإمساك الدواء أو لخوف انبعاث الدم  
عصبها على طهر على موضع الجراحة، وما لا يمكن عصبها إلا بعصبة من  
الصحيح، فإن خاف من نزعها لما يجب المسح عليها بدلا عما تحتها من الصحيح  
كالجيرة، لا عن موضع الجراحة.

قال أصحابنا: فإن كانت الجراحة على موضع التيمم، وجب إمرار التراب على  
موضعها؛ لأنه لا ضرر ولا خوف عليه في ذلك بخلاف غسله بالماء، قال الشافعي  
والأصحاب: حتى لو كان للجراحة أفواه مفتحة وأمكن إمرار التراب عليها لزمه  
ذلك؛ لأنها صارت ظاهرة.

قال أصحابنا: واستحب الشافعي - رحمه الله - هنا أن يقدم التيمم ثم يغسل  
صحيح الوجه واليدين؛ ليكون الغسل بعده مزيلا آثار الغبار عن الوجه واليدين.  
هذا حكم الجنب والحائض والنفساء، أما المحدث إذا كانت جراحته في أعضاء  
الوضوء، ففيه ثلاثة أوجه مشهورة عند الخراسانيين:

أحدها: أنه كالجنب فيتخير بين تقديم التيمم على غسل الصحيح وتأخيره  
وتوسطه، وهذا اختيار الشيخ أبي على السنجي - بكسر السين المهملة وبالجيم -  
وبه قطع صاحب الحاوي، قال: والأفضل تقديم الغسل.

والثاني: يجب تقديم غسل جميع الصحيح.

والثالث: يجب الترتيب؛ فلا ينتقل من عضو حتى يكمل طهارته محافظة على  
الترتيب فإنه واجب، وهذا هو الأصح عند الأصحاب، صححه المتولى والرويانى  
وصاحب العدة وآخرون من الخراسانيين، وقطع به جمهور العراقيين منهم القاضى  
أبو الطيب، والمحاملى فى المجموع، وابن الصباغ، والشيخ نصر فى كتابيه،  
والشاشى فى المعتمد، وآخرون، ونقله الرويانى عن جمهور الأصحاب.

فعلى هذا قال أصحابنا: إن كانت الجراحة فى وجهه وجب تكميل طهارة الوجه  
أولا، فإن شاء غسل صحيحه ثم تيمم عن جريحه، وإن شاء تيمم ثم غسل، والأولى  
تقديم التيمم، قاله الشيخ نصر.

وذكر المتولى وجها أنه يجب تقديم الغسل، وهو الشاذ الذى حكيناه فى الجنب،  
وليس بشيء. ولا يخفى تفريعه فيما بعد، ولكن لا يفرع عليه.

فإذا فرغ من طهارة الوجه على ما ذكرنا، غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين. وإن كانت الجراحة فى يديه أو إحداهما غسل وجهه ثم إن شاء غسل صحيح يديه ثم تيمم عن جريحيهما، وإن شاء تيمم ثم غسل، ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه. وإن كانت الجراحة فى جميع رأسه غسل الوجه واليدين ثم تيمم عن الرأس ثم غسل الرجلين. وإن كانت الجراحة فى الرجلين طهر الأعضاء قبلهما ثم تخير فيهما بين تقديم الغسل والتيمم.

قال صاحب البيان: إذا كانت الجراحة فى يديه استحَب أن يجعل كل يد كعضو مستقل، فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى، ثم يتيمم عن جريحها أو يقدم التيمم على غسل صحيحها ثم يغسل صحيح اليسرى ثم يتيمم عن جريحها أو يعكس. قال: وكذا الرجلان.

وهذا الذى قاله حسن؛ فإن الترتيب بين اليمين واليسار سنة، فإذا اقتصر على تيمم واحد فقد طهرهما فى حالة واحدة.

هذا كله إذا كانت الجراحة فى عضو، فإن كانت فى عضوين وجب تيممان، وإن كانت فى ثلاثة وجب ثلاثة، فإن كانت فى الوجه واليدين غسل صحيح الوجه ثم تيمم عن جريحه أو عكس ثم غسل صحيح اليدين ثم تيمم عن جريحيهما أو عكس ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين، وإن كانت فى اليدين والرجلين غسل الوجه، ثم طهر اليدين غسلًا وتيممًا ثم مسح الرأس ثم طهر الرجلين غسلًا وتيممًا.

فإن قيل: إذا كانت الجراحة فى وجهه ويده، فينبغى أن يجزئه تيمم واحد، فيغسل صحيح الوجه ثم يتيمم عن جريحه، وجريح اليد ثم يغسل صحيح اليد، فإنه يجوز أن يوالى بين تيممهما، فيغسل صحيح الوجه ثم يتيمم عن جريحه ثم يتيمم عن جريح اليد ثم يغسل صحيحها، وإذا جاز تيممهما فى وقت فينبغى أن يكفى تيمم واحد لهما، كما لو تيمم للمرض أو لعدم الماء؛ فإنه يكفيه تيمم واحد لكل الأعضاء.

فالجواب: أن التيمم هنا وقع عن بعض الأعضاء فى طهارة وجب فيها الترتيب، فلو جوزنا تيممًا واحدًا لحصل تطهير الوجه واليد فى وقت واحد، وهذا لا يجوز، بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها؛ فإنه لا ترتيب هناك.

وإن كانت الجراحة فى الوجه واليد والرجل غسل صحيح الوجه، وتيمم عن



جريحه، ثم اليدين كذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل صحيح الرجلين وتيمم لجريحهما.

أما إذا عمت الجراحات الأعضاء الأربعة، فقال القاضي أبو الطيب وغيره: يكفيه تيمم واحد؛ لأنه سقط الترتيب؛ لكونه لا يجب غسل شيء من الأعضاء. قالوا: ولو عمت الرأس، وكانت في بعض من كل واحد من الأعضاء الثلاثة وجب غسل صحيح الأعضاء الثلاثة وأربعة تيممات، على ما ذكرنا من الترتيب، والفرق بين الصورتين: أن في الأولى سقط حكم الوضوء وبقي الحكم للتيمم، وفي الثانية: ترتيب الوضوء باق.

قال صاحب البحر: فإذا تيمم في هذه الصورة أربعة تيممات وصلى، ثم حضرت فريضة أخرى أعاد التيممات الأربعة، ولا يلزمه غسل صحيح الوجه ويعيد ما بعده. وهذا الذي قاله في إعادة غسل ما بعد الوجه هو اختياره، وسيأتى فيه خلاف للأصحاب إن شاء الله تعالى والله أعلم.

فرع: المتيمم للجراحة لا يلزمه إعادة الصلاة بالاتفاق؛ لأنه مما تعم به البلوى ويكثر كالمرض والله أعلم.

فرع: إذا كان في بدنه حبات الجدرى، إن لم يلحقه ضرر من غسل ما بينها وجب غسله، وإن لحقه ضرر لم يجب، ذكره القاضي أبو الطيب وغيره، ويكون كالجريح والله أعلم.

فرع: إذا غسل الصحيح وتيمم عن العليل بسبب مرض أو جراحة أو كسر أو نحوها استباح بتيممه فريضة وما شاء من النوافل، فإذا أراد فريضة أخرى قبل أن يحدث، فإن كان جنباً أعاد التيمم دون الغسل بالاتفاق، كذا قاله الأصحاب في كل الطرق.

وقال الرافعي: في إعادة الغسل خلاف كما في المحدث. وهذا ضعيف متروك. وإن كان محدثاً أعاد التيمم، ولا يجب على المذهب الصحيح الذي قاله الأكثرون غسل صحيح الأعضاء، وممن صرح بهذا وقطع به ابن الحداد وصاحب الحاوى وإمام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون.

قال إمام الحرمين: أجمع الأصحاب أنه لا يجب إعادة غسل صحيح الأعضاء، قال: وهذا وإن كان يتطرق إليه احتمال فهو متفق عليه. وقال ابن الصباغ: قول ابن

الحداد يحتاج إلى تفصيل ، فإن كانت الجراحة فى الرجلين أجزاء التيمم ، وإن كانت فى الوجه أو اليد فينبغى أن يعيد التيمم وغسل ما بعد موضع الجراحة ؛ ليحصل الترتيب . قال الشاشى : قول ابن الحداد أصح . ويسط الاستدلال له فى المعتمد ، فقال : لأن ما غسله من صحيح أعضائه ارتفع حدثه ، وناب التيمم عما سواه وسقط فرضه ، فالأمر بإعادة غسله - من غير تجدد حدث - غلط ، وليس الأمر بالتيمم لكل فريضة لبطلان الأول ؛ بل لأنه طهارة ضرورة ، فأمر به لكل فرض لا لتغير صفة الطهارة ؛ ولهذا أمرنا المستحاضة بالطهارة لكل فرض ، وإن كان حالها بعد الفرض كحالها قبله ، وقد حصل الترتيب فى الغسل وسقط الفرض فى الأعضاء مرتباً . هذا كلام الشاشى ، وقال القاضى حسين وصاحب التتمة والتهذيب : إذا أوجبت الترتيب وجب إعادة غسل ما بعد العليل ، وفى غسل صحيح العليل وما قبله طريقان :

أصحهما : لا يجب .

والثانى : فيه قولان : قيل : بناء على تفريق الوضوء ، وقيل : على مسح الخف إذا خلعه .

وقال الرافعى : أصح الوجهين وجوب إعادة غسل ما بعد العليل .

والصحيح المختار : ما قدمته عن الجمهور والله أعلم .

فرع : قال البغوى وغيره : إذا كان جنباً ، والجراحة فى غير أعضاء الوضوء فغسل الصحيح وتيمم للجريح ، ثم أحدث قبل أن يصلّى فريضة لزمه الوضوء ولا يلزمه إعادة التيمم ؛ لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء ، فلا يؤثر فيه الحدث . ولو صلى فريضة ثم أحدث تَوْضُأً للنافلة ولا يتيمم ، وكذا حكم الفرائض والله أعلم .

فرع : إذا اندملت الجراحة ، وهو على طهارة فأراد الصلاة ، فإن كان محدثاً فعليه غسل محل الجراحة وما بعده بلا خلاف ، وفيما قبله طريقان :

أصحهما وأشهرهما : أنه على القولين فى نازع الخف ، أصحهما : لا يجب .

والطريق الثانى : القطع بأنه لا يجب .

وإن كان جنباً لزمه غسل محل الجراحة ، وفى الباقي الطريقان .

فرع : قال أصحابنا : إذا غسل الصحيح وتيمم عن الجريح ، ثم توهم اندمال

الجراحة، فرأها لم تندمل فوجهان:

أحدهما: يبطل تيممه كتوهم وجود الماء بعد التيمم.

وأصحبهما - باتفاقهم - لا يبطل لأن طلب الاندمال ليس بواجب، فلم يبطل بالتوهم بخلاف الماء.

هكذا علله الأصحاب.

قال إمام الحرمين: قولهم لا يجب البحث عن الاندمال عند إمكانه وتعلق الظن به ليس نفيا عن الاحتمال، أما إذا اندمل الجرح فصلى بعد اندماله صلوات، وهو لا يعلم اندماله، فإنه يلزمه إعادتهن بلا خلاف لتفريطه كذا صرح بأنه لا خلاف فيه صاحب التهمة وغيره.

فزع: قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الجريح يلزمه غسل الصحيح، والتيمم عن الجريح. وهو الصحيح في مذهب أحمد<sup>(١)</sup>.

وعن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ومالك أنه إن كان أكثر بدنه صحيحا، اقتصر على غسله

(١) قال في الإنصاف (١/ ٢٧١): قوله: (فإن كان بعض بدنه جريحا تيمم له. وغسل الباقي)، الصحيح من المذهب: أنه يكفي التيمم للجرح إن لم يمكن مسح الجرح بالماء. وعليه جمهور الأصحاب، وقدمه في الفروع، والمستوعب، وابن تيمم، والفاقق، وابن عبيدان. وقيل: يمسح الجرح بالتراب أيضا. قاله القاضي في مقنعه. قال ابن تيمم، وابن عبيدان، وقيل: يمسح الجرح. وفيه نظر. وقال ابن حامد: ولو سافر لمعصية، فأصابه جرح، وخاف التلف بغسله، لم يبح له التيمم.

وأما إذا أمكنه مسحه بالماء، فظاهر كلام المصنف: أنه يكفي التيمم وحده، وهو ظاهر كلام جماعة كثيرة. وهو إحدى الروايات. واختاره القاضي، وقدمه في المذهب، والمستوعب، والرعيتين، والشرح، وقال: هو اختيار الخرقي.

وعنه يجزئه المسح فقط، وهو الصحيح من المذهب، نص عليه، قال الشيخ تقي الدين: لو كان به جرح ويخاف من غسله، فمسحه بالماء أولى من مسح الجيرة، وهو خير من التيمم. ونقله الميموني. واختاره هو وابن عقيل، وقدمه في التلخيص، والفاقق. وقيل: يتيمم، قدمه ابن تيمم. وأطلقهما في الحاوي الكبير، وابن عبيدان، والزركشي.

وعنه يتيمم أيضا مع المسح. قدمه ابن تيمم. وأطلقه في الحاوي الكبير، وابن عبيدان، والزركشي، والفروع، وأطلق الأولى والأخيرة في التلخيص. ومحل الخلاف عنده: إذا كان الجرح طاهرا. أما إن كان نجسا: فلا يمسح عليه قولا واحدا. وقال في الفروع: وظاهر نقل ابن هانئ: مسح البشرة لعذر كجريح. واختاره شيخنا، وهو أولى.

(٢) قال في البحر الرائق (١/ ١٧١): إذا كان الصحيح أكثر من المجروح يغسل؛ لأن للأكثر حكم الكل ويمسح على الجراحة إن لم يضره، وإلا فعلى الخرقة.

ولا يلزمه تيمم، وإن كان أكثره جريحا كفاه التيمم ولم يلزمه غسل شيء والله أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز أن يصلى بتيمم واحد أكثر من  
فريضة، وقال المزني: يجوز. وهذا خطأ لما روى عن ابن عباس - رضى الله  
عنهما - قال: «مِنَ السُّنَّةِ أَلَّا يُصَلَّى بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ يَتَيَّمُ لِلصَّلَاةِ الْآخَرِ»  
وهذا مقتضى سنة رسول الله ﷺ ولأنها طهارة ضرورة؛ فلا يصلى بها فريضتين من  
فرائض الأعيان، كطهارة المستحاضة.

الشرح: مذهبا أنه لا يجوز الجمع بين فريضتين بتيمم، سواء كانتا فى وقت أو  
وقتین قضاء أو أداء، ولا بين طوافين مفروضين ولا طواف وصلاة مفروضين،  
ويتصور هذا فى الجريح والمريض، وسواء فى هذا الصحيح والمريض والصبي  
والبالغ، وهذا كله متفق عليه، إلا وجها حكاه الرافعى عن حكاية الحناطى: أنه  
يجوز الجمع بين فوائت بتيمم وبين فائتة ومؤداة، وإلا وجها حكاه الدارمى أن  
للمريض جمع فريضتين بتيمم، وإلا وجها حكاه صاحب البحر والرافعى أنه يصح  
جمع الصبي فريضتين بتيمم، وهذه الأوجه شاذة ضعيفة، والمشهور ما سبق.  
ولو جمع مندورتين، أو مندورات بتيمم أو مندورة ومكتوبة أو مندورات، قال  
القاضى أبو الطيب والمحاملى وابن الصباغ وآخرون من العراقيين: لا يجوز قطعاً؛  
لأن المندورة واجبة متعينة فأشبهت المكتوبة، وقال الخراسانيون والماوردي  
والدارمى من العراقيين: فى جوازه وجهان، أصحهما عند الجميع: لا يجوز.  
وبعضهم يقول: قولان.

قال الخراسانيون: هما مبنيان على أن النذر يسلك به مسلك أقل واجب الشرع،  
أم أقل ما يتقرب به؟ وفيه قولان: فإن قلنا بالثانى جاز كالنافلة، وإلا فلا كالمكتوبة.  
وأما ركعتا الطواف، فإن قلنا بالصحيح: إنهما سنة، فلهما حكم النوافل، فيجوز  
الجمع بينهما وبين مكتوبة بتيمم، وإن قلنا: إنهما واجبتان، لم يجز الجمع بينهما  
وبين فريضة أخرى، وهل يجوز بينهما وبين الطواف؟ فيه طريقتان:  
أحدهما: لا؛ لأنهما فرضان يفتقر كل واحد منهما إلى نية.  
والطريق الثانى: وبه قطع إمام الحرمين والبغوى والرافعى: أنهما على وجهين:

أصحهما: لا يجوز.

والثاني: يجوز، وهو قول ابن سريج، وبه قطع صاحب الحاوي والتممة؛ لأنها تابعة للطواف، فهي كجزء منه. وهذا ضعيف؛ لأنها لو كانت كالجزء لم يجز الفصل بينها وبين الطواف. وقد اتفقوا على أنه لو أخر ركعتي الطواف عنه سنين، ثم صلاهما جاز والله أعلم.

ولو صلى فريضة بتيمم ثم طاف به تطوعا جاز، فلو أراد أن يصلى به ركعتي هذا الطواف فهو على الطريقتين إن قلنا بالوجه الضعيف: إن ركعتي طواف التطوع واجبة لم يجز، وإن قلنا بالمذهب: إنها سنة، جاز قطعاً.

قال البغوى وغيره: وفي جواز الجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها وجهان كالطواف؛ لأنها تابعة للصلاة، هذا إذا شرطنا الطهارة في خطبة الجمعة، وهو الأصح والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء فيما يباح بالتيمم الواحد من فرائض الأعيان:

مذهبنا: أنه لا يباح إلا فريضة واحدة، وبه قال أكثر العلماء.

وحكاة ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن العباس وابن عمر والشعبي والنخعي وقتادة وربيعه ويحيى الأنصاري ومالك والليث وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق.

(١) قال في الإنصاف (١/٣٩١): قوله: (وإن نوى فرضاً فله فعله والجمع بين الصلاتين وقضاء الفوائت) به على الصحيح من المذهب. وعليه الجمهور.

وقيل: لا يجمع في وقت الأولى. قال ابن تيمم: له الجمع في وقت الثانية. وفي الجمع في وقت الأولى وجهان، أصحهما: الجواز.

وعنه لا يجمع به بين فرضين، ولا يصلى به فائتين، نص عليه في رواية ابن القاسم، وبكر بن محمد. ذكره ابن عبيدان، واختاره الآجری.

قال في الرعاية وغيرها: وعنه يجب التيمم لكل صلاة فرض. فعلية: له فعل غيره مما شاء حتى يخرج الوقت. وفي الفروع: لو خرج الوقت، وفيه نظر من النوافل، والطواف، ومس المصحف والقراءة، واللبث في المسجد، إن كان جنباً، والوطء إن كانت حائضاً على الصحيح، صححه المجد وغيره، وقدمه في الفروع، وابن عبيدان، ومجمع البحرين عليها. وذكر في الانتصار وجهاً: أن كل نافلة تفتقر إلى تيمم. وقال: هو ظاهر نقل ابن القاسم، وبكر بن محمد. ذكره في الفروع.

وقال ابن عقيل: لا يباح الوطء بتيمم الصلاة على هذه الرواية، إلا أن يطأ قبلها، ثم لا يصلى به، وتيمم لكل وطء. وتقدم بعض ذلك عنه قريباً. وقال ابن الجوزي في المذهب، فعلية: لو تيمم لصلاة الجنابة. فهل يصلى به أخرى؟ على وجهين. قال في =

وحكى عن ابن المسيب والحسن والزهرى وأبى حنيفة ويزيد بن هارون أنه يصلى به فرائض ما لم يحدث، قال: وروى هذا أيضا عن ابن عباس وأبى جعفر. وقال أبو ثور: يجوز أن يجمع فوائت بتيمم ولا يصلى به بعد خروج الوقت فريضة أخرى.

هذا ما حكاه ابن المنذر، وقال المزنى وداود<sup>(١)</sup>: يجوز فرائض بتيمم واحد كما قال أبو حنيفة وموافقه، قال الرويانى فى الحلية: وهو الاختيار وهو الأشهر من مذهب أحمد، خلاف ما نقله عنه ابن المنذر، واحتج لمن جوز فرائض بتيمم واحد، بقوله ﷺ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء»<sup>(٢)</sup> وهو حديث صحيح سبق بيانه، وبالقياص على الوضوء وعلى الجمع بين نوافل بتيمم وعلى مسح الخف، ولأن الحدث الواحد لا يجب له طهران. واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إلى قوله

= الفروع: وظاهر كلام غير واحد: إن تعينتا لم يصل، وإلا صلى. انتهى. وعليها أيضا: لو كان عليه صلاة من يوم لا يعلم عينها: لزمه خمس صلوات، يتيمم لكل صلاة، جزم به ابن تيمم، وابن عبيدان. وقيل: يجزئه تيمم واحد. وأطلقهما فى الفروع.

قال فى الرعاية بعد أن حكى الرواية: قلت: فعليها من نسي صلاة فرض من يوم، كفاه لصلاة الخمس تيمم واحد، وإن نسي صلاة من صلاتين، وجهل عينها أعادهما بتيمم واحد، وإن كانتا متفقتين من يومين، وجهل جنسهما: صلى الخمس مرتين بتيممين. وكذلك إن كانتا مختلفتين من يوم وجهلهما. وقيل: يكفى صلاة يوم بتيممين. وإن كانتا مختلفتين من يوم، فلكل صلاة تيمم. وقيل فى المختلفتين من يوم أو يومين: يصلى الفجر، والظهر، والعصر، والمغرب بتيمم. والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء بتيمم آخر. انتهى.

وعلى الوجه الذى ذكره فى الانتصار: لو نسي صلاة من يوم: صلى الخمس بتيمم لكل صلاة. قاله فى الرعاية. وأما جواز فعل التنفل، إذا نوى بتيممه الفرض: فهو المذهب مطلقا. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم. وقيل: لا يجوز له التنفل به إلا إذا عين الفرض الذى يتيمم له. وعنه: لا يتنفل قبل الفريضة بغير الرتبة. وتقدم الوجه الذى ذكره فى الانتصار: أن كل نافلة تحتاج إلى تيمم.

(١) قال فى المحلى (١/٣٥٥): والمتيمم يصلى بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم يتنقض تيممه بحدث أو بوجود الماء، وأما المريض فلا يتنقض طهارته بالتيمم إلا ما ينقض الطهارة من الأحداث فقط.

(٢) تقدم.

تعالى: ﴿قُلْ يَحْدُوا مَا﴾ [المائدة: ٦٠] فاقضى وجوب الطهارة عند كل صلاة، فدلّت السنة على جواز صلوات بوضوء؛ فبقى التيمم على مقتضاه، واحتجوا بحديث ابن عباس المذكور فى الكتاب، ولكنه ضعيف، رواه الدارقطنى والبيهقى<sup>(١)</sup> وضعفاه؛ فإنه من رواية الحسن بن عمارة، وهو ضعيف، واحتج البيهقى بما رواه عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث»<sup>(٢)</sup>. قال البيهقى: إسناده صحيح. قال: وروى عن على وابن عباس وعمرو بن العاص. ولأنهما مكتوبتان فلا تباحان بطهارة ضرورة كصلاتى وقتين فى حق المستحاضة، ولأنها طهارة ضرورة فلا يباح بها إلا قدر الضرورة.

والجواب عن احتجاجهم بالحديث: أن معناه يستييح بالتيمم صلاة بعد صلاة بتيممات، وإن استمر ذلك عشر سنين حتى يجد الماء. هذا معناه عند جميع العلماء.

وعن قياسهم على الوضوء: أنه طهارة رفاهية يرفع الحدث، والتيمم طهارة ضرورة فقصرت على الضرورة.

وعن النوافل أنها تكثر ويلحق المشقة الشديدة فى إعادة التيمم لها؛ فخفف أمرها لذلك، كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة، وبترك القبلة فى السفر، ولا مشقة فى الفرائض؛ ولهذا المعنى فرق الشرع بين قضاء الصوم والصلاة فى الحائض. وعن مسح الخف بأنه طهارة قوية، يرفع الحدث عن معظم الأعضاء بالاتفاق، وكذا عن الرجل على الأصح، والتيمم بخلافه، ولأن مسح الخف تخفيف؛ ولهذا يجوز مع إمكان غسل الرجل، والتيمم ضرورة لا يباح إلا عند العجز؛ فقصر على الضرورة.

وعن قولهم: الحدث الواحد لا يوجب طهارتين أن الطهارة هنا ليست للحدث، بل لإباحة الصلاة، فالتيمم الأول أباح الصلاة الأولى والثانى الثانية والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إن نسى صلاة من صلوات اليوم والليل، ولا يعرف عينها، قضى خمس صلوات، وفى التيمم وجهان:

(١) أخرجه الدارقطنى (١/١٨٤)، والبيهقى (١/٢٢٢).

(٢) أخرجه الدارقطنى (١/١٨٥)، والبيهقى (١/٢٢١).

أحدهما: يكفيه تيمم واحد؛ لأن المنسية واحدة وما سواها ليس بفرض.  
والثاني: يجب لكل واحدة تيمم؛ لأنه صار كل واحدة منها فرضاً.  
وإن نسي صلاتين من صلوات اليوم والليلة لزمه خمس صلوات.  
قال ابن القاص: يجب أن يتيمم لكل واحدة منها؛ لأنه أى صلاة بدأ بها يجوز أن تكون هى المنسية فزال بفعلها حكم التيمم، ويجوز أن تكون الفائتة هى التى تليها؛ فلا يجوز أداؤها بتيمم مشكوك فيه.

ومن أصحابنا من قال: يجوز أن يصلى ثمانى صلوات بتيممين، فيزيد ثلاث صلوات وينقص ثلاث تيممات فيتيمم ويصلى الصبح والظهر والعصر والمغرب، ثم يتيمم ويصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيكون قد صلى إحداهما بالتيمم الأول، والثانية بالثانى.

وإن نسي صلاتين من يومين، فإن كانتا مختلفتين فهما بمنزلة الصلاتين من يوم وليلة، وإن كانتا متفقتين لزمه أن يصلى عشر صلوات فيصلى خمس صلوات بتيمم، ثم يتيمم ويصلى خمس صلوات، وإن شك هل هما متفقتان؟ أو مختلفتان؟ لزمه أن يأخذ بالأشد، وهو أنهما متفقتان.

الشرح: إذا نسي صلاة من صلوات يوم وليلة لا يعرف عينها لزمه أن يصلى الخمس، فإن أراد أن يصليها بالتيمم فوجهان مشهوران، وقد ذكرهما المصنف بدليلهما:

أحدهما: يجب لكل واحدة تيمم، وهو قول ابن سريج والخضرى، واختاره القفال، فعلى هذا قال البندنجى: يجب لكل واحدة طلب الماء ثم التيمم.  
والثانى: يكفيه تيمم واحد لكلهن، وهو الصحيح، وبه قال ابن القاص وابن الحداد وجمهور أصحابنا المتقدمين، وصححه المصنفون، ونقله الغزالى فى البسيط عن عامة أصحابنا.

ثم قال أبو الحسن بن المرزبان والشيخ أبو على السنجى: هذا الخلاف مفرع على المذهب، وهو أنه لا يشترط تعيين الفريضة فى نية التيمم.

فإن قلنا بالوجه الضعيف: إنه يشترط تعيين الفريضة وجب لكل صلاة تيمم بلا خلاف، واختار الدارمى أن الخلاف جار هنا، سواء شرطنا التعيين أم لا، وأشار الرافعى إلى ترجيح هذا، وهو الأصح.



أما إذا نسى صلاتين من يوم وليلة، فإن قلنا في الواحدة: يلزمه خمس تيممات فهنا أولى، وإن قلنا بالمذهب: إنه يكفيه تيمم فهو هنا مخير إن شاء عمل بطريقة ابن القاص صاحب التلخيص وهي: أن يتيمم لكل صلاة من الخمس، وإن شاء عمل بطريقة ابن الحداد، وهي: أن يصلي ثمانى صلوات بتيممين، فيصلى بالأول الصبح والظهر والعصر والمغرب، وبالثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه بيقين؛ لأنه صلى الظهر والعصر والمغرب مرتين، فإن كانت الفائتان في هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم، وإن كانتا الصبح والعشاء حصلت الصبح بالأول والعشاء بالثاني، وإن كانت إحداهما في الثلاث والأخرى صباحا أو عشاء فكذلك.

هكذا صرح الأصحاب بأنه مخير بين طريقتي ابن القاص وابن الحداد، وحكى الرافعى وجها شاذاً: أنه يتيمم مرتين يصلى بكل تيمم الخمس، وهذا ليس بشيء، ثم المشهور والمستحسن عند الأصحاب طريقة ابن الحداد، وعليها يفرعون ولها ضابطان:

**أحدهما:** وهو الذى نقله صاحب البيان أن يضرب عدد المنسى فى عدد المنسى منه، ثم يزيد المنسى على ما حصل من الضرب، ويحفظ مبلغ المجتمع ثم يضرب المنسى فى نفسه، فما بلغ نزعه من الجملة المحفوظة؛ فما بقى فهو عدد ما يصلى.

وأما عدد التيمم فيقدر المنسى، مثاله فى مسألتنا: تضرب اثنتين فى خمس، ثم تزيد عدد المنسية؛ فيجتمع اثنتا عشرة، ثم تضرب اثنتين فى اثنتين؛ فذلك أربع، فتزعهما من الاثنتى عشرة تبقى ثمان، وهو عدد ما يصلى، ويكون بتيممين على عدد المنستين.

**الضابط الثانى:** وهو الذى نقله الرافعى تزيد عدد المنسى منه عددا لا ينقص عما بقى من المنسى منه بعد إسقاط المنسى، وتقسم المجموع صحيحا على المنسى، مثاله فى مسألتنا: المنسى صلاتان، والمنسى منه خمس تزيد عليه ثلاثا؛ لأنها لا تنقص عما بقى من الخمس بعد إسقاط الاثنتين، والمجموع وهو ثمان تنقسم على الاثنتين صحيحا.

وأما كيفية أداء الصلوات فيبتدئ من المنسى منه بأى صلاة شاء، ويصلى بكل تيمم مما تقتضيه القسمة، لكن شرط براءة ذمته بالعدد المذكور أن يترك فى المرة ما بدأ به فى المرة التى قبلها، ويأتى بالعدد الذى تقتضيه القسمة.

مثاله ما سبق، فإنه ترك في المرة الثانية الصبح التي بدأ بها في الأولى، ولو صلى بالتيمم الأول الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وبالثاني الصبح والظهر والعصر والمغرب لم يجزه؛ لاحتمال أن المنسيّتين العشاء مع الظهر أو مع العصر أو مع المغرب، فبالتيمم الأول حصلت تلك ولم تحصل العشاء، وبالتيمم الثاني لم يصل العشاء، فإن صلى العشاء بعد هذا بالتيمم الثاني أو غيره أجزأه.

ولو بدأ فصلى بالتيمم الأول العشاء والمغرب والعصر والظهر وبالثاني المغرب والعصر والظهر والصبح أجزأه؛ لأنه وقى بالشرط، ولو صلى بالأول المغرب والعصر والظهر والصبح، وبالثاني العشاء والمغرب والعصر والظهر، لم يجزه إلا أن يصلى الصبح أيضا بالتيمم الثاني أو بغيره، ولو خالف الترتيب، ووفى بالشرط فصلى بالأول الصبح ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر، وبالثاني العشاء ثم الظهر ثم المغرب ثم العصر أجزأه لحصول المقصود.

هذا كله إذا كان المنسى صلاتين، أما إذا نسي ثلاث صلوات من يوم وليلة ولا يعرف عينهن، فعلى طريقة ابن القاص يصلى خمس صلوات كل صلاة بتيمم، وعلى الوجه الشاذ الذي حكاها الرافعي: يتيمم ثلاث مرات يصلى بكل تيمم الخمس.

وعلى طريقة ابن الحداد يقتصر على ثلاث تيممات ويصلى تسع صلوات، فعلى عبارة البيان يضرب ثلاثاً في خمس فذلك خمس عشرة، ثم يزيد عليه ثلاثاً تكون ثمانى عشرة، ثم تضرب ثلاثاً في ثلاث تكون تسعاً، فتزعمها من ثمانى عشرة تبقى تسع، وهو عدد ما يصلى بثلاثة تيممات، فيصلى بالتيمم الأول الصبح والظهر والعصر، وبالثاني الظهر والعصر والمغرب، وبالثالث العصر والمغرب والعشاء.

وعلى عبارة الرافعي يضم إلى الخمس أربعاً؛ لأن الأربع لا تنقص عما بقى من الخمس بعد إسقاط الثلاث، بل يزيد عليه، وينقسم المجموع، وهو تسع صحيحاً على الثلاث، ولو ضمنا إلى الخمس اثنتين أو ثلاثاً لم ينقسم فيصلى بكل تيمم ثلاثاً على ما ذكرنا، وله أن يرتبها على غير الترتيب المذكور، إذا وفى بالشرط السابق، فإن أخل به بأن صلى بالتيمم الأول العصر ثم الظهر ثم الصبح، وبالثاني المغرب ثم العصر وبالثالث العشاء ثم المغرب ثم العصر، لم يجزه؛ لاحتمال أن التى عليه الصبح والعشاء، وثالثتهما الظهر أو العصر؛ فيحصل بالتيمم الأول الظهر أو العصر وبالثالث العشاء، ويبقى الصبح عليه؛ فيحتاج إلى تيمم رابع يصلّيها به.

وأما إذا نسي أربع صلوات فيضرب أربعاً في خمس، ثم يزيد عليه أربعاً تبلغ أربعاً وعشرين، ثم يضرب أربعاً في أربع تبلغ ست عشرة ينزعها من أربع وعشرين تبقى ثمان، وهو عدد ما يصلى بأربعة تيممات، فيصلى بالتيمم الأول الصبح والظهر، وبالثاني الظهر والعصر، وبالثالث العصر والمغرب، وبالرابع المغرب والعشاء، ولا يخفى بعد ما سبق حكم تقديم بعض الصلوات على بعض، وما يجوز منه وما لا يجوز.

وعلى هذه التنزيلات ينزل ما زاد من عدد المنسى والمنسى منه. هذا كله إذا كانت الصلاتان أو الصلوات مختلفات، سواء كانت من يوم أو يومين بأن قال: نسيت صلاتين مختلفتين من يومين لا أدرى صبح وظهر، أم ظهر وعصر، أم عصر وعشاء؟ وشبه ذلك.

أما إذا نسي صلاتين متفتتين بأن قال: هما صبحان أو ظهران أو عصران أو مغربان أو عشاءان فيلزمه عشر صلوات، وهن صلوات يومين، وفي التيمم الوجهان في أصل المسألة: قول ابن سريج والخضرى: يلزمه لكل صلاة تيمم، وقول الجمهور: يكفيه تيممان، يصلى بكل واحد الخمس، ولا يكفيه ثمانى صلوات بالاتفاق؛ لاحتمال أن الذى عليه صبحان أو عشاءان، وما أتى بهما إلا مرة، أما إذا شك هل فاتتاه متفتتان أم مختلفتان؟ فعليه الأغلظ الأحوط، وهو أنهما متفتتان. فرع: لو تيقن أنه ترك أحد أمرين: إما طواف فرض وإما صلاة فرض لزمه أن يأتى بالطواف وبالصلوات الخمس، فعلى قول الجمهور يكفيه تيمم واحد للجميع، وعلى قول ابن سريج والخضرى يجب ستة تيممات.

فرع: إذا صلى فريضة منفرداً بتيمم، ثم أدرك جماعة يصلونها فأراد إعادتها بذلك التيمم، فينبى على أن الفرض منهما ماذا؟ وفيه أربعة أوجه: الأصح: الفرض الأولى، والثانى: الثانية، والثالث: كلاهما فرض، والرابع: إحداهما لا بعينها. فإن قلنا بالأولين جاز، وإن قلنا بالثالث لم يجز. قاله القاضى حسين وغيره، وإن قلنا بالرابع فهو على الوجهين فى المنسية، هكذا قال الأصحاب.

قال إمام الحرمين: والاكتفاء هنا بتيمم واحد أولى؛ فإنه لا يجب الشروع فى الثانية بخلاف المنسية.

فرع: إذا صلى الفرض بالتيمم على وجه يجب قضاؤه، كالمربوط على خشبة والمحبوس في موضع نجس ونحوه، فأراد القضاء على وجه كامل بذلك التيمم، فيبني على أن الفرض ماذا؟ وفيه أربعة أقوال تقدمت قريباً، أصحابها: الفرض الثانية، والثاني: الأولى، والثالث: كلاهما، والرابع: إحداهما لا بعينها.

فإن قلنا: الفرض الأولى جاز، وإن قلنا: كلاهما فرض لم يجز، وإن قلنا: إحداهما لا بعينها فعلى الوجهين في المنسية، وإن قلنا: الثانية، فقال الرافعي وغيره: لا يجوز. وهذا ضعيف، والمختار: أنه يجوز كما سبق في مثله في الفرع قبله، ولا فرق بين تقدم نفل على فرض وعكسه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجوز أن يصلى بتيمم واحد ما شاء من النوافل؛ لأنها غير محصورة فخف أمرها؛ ولهذا أجزت ترك القيام فيها، فإن نوى بالتيمم الفريضة والنافلة جاز أن يصلى النافلة قبل الفريضة وبعدها؛ لأنه نواهما بالتيمم، وإن نوى بالتيمم الفريضة ولم ينو النافلة جاز أن يصلى النافلة بعدها. وهل يجوز أن يصليها قبلها؟ فيه قولان:

قال في الأم: له ذلك؛ لأن كل طهارة جاز أن يتنفل بها بعد الفريضة جاز قبلها كالوضوء.

وقال في البويطي: ليس له ذلك؛ لأنه يصليها على وجه التبع للفريضة، فلا يجوز أن يتقدم على متبوعها.

ويجوز أن يصلى على جنائز بتيمم واحد إذا لم تتعين؛ لأنه يجوز تركها فهي كالنوافل، وإن تعينت عليه ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز أن يصلى بتيمم أكثر من صلاة؛ لأنها فريضة تعينت عليه، فهي كالمكتوبة.

والثاني: يجوز وهو ظاهر المذهب؛ لأنها ليست من جنس فرائض الأعيان.

الشرح: هذا الفصل فيه ثلاث مسائل:

إحداها: يجوز أن يصلى بالتيمم الواحد ما شاء من النوافل، سواء تيمم للنفل فقط أم له وللفرض أم للفرض واستباح النفل تبعاً، وهذا متفق عليه إلا إذا قلنا - بوجه شاذ سبق في أوائل الباب - إن النفل لا يباح بالتيمم.

المسألة الثانية: إذا تيمم للفرض والنفل أو للفرض وحده استباح الفرض

واستباح النفل أيضا قبل الفريضة وبعدها فى الوقت وبعد خروج الوقت، وفى قول: لا يستباح النفل قبل الفريضة إذا اقتصر على نية الفرض، وفى وجه لا يستباح النفل بعد خروج الوقت، وقد سبق بيان هذا كله مشروحا مع ما يتعلق به فى فصل نية التيمم.

الثالثة: قال أصحابنا العراقيون: إذا لم يتعين عليه صلاة الجنازة فلها فى التيمم حكم النوافل فيجمع بالتيمم الواحد بين صلوات جنائز كثيرة صلاة بعد صلاة، وإن شاء صلى عليهن دفعة، وله أن يجمع بين فريضة وجنائز، وإن تعينت عليه فوجهان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليلهما:

أصحهما باتفاقهم: أنها كالنوافل، وهو المنصوص للشافعى فى كتبه المشهورة. والثانى: كالفريضة فلا يجمع بينها وبين مكتوبة، ولا بين صلاتى جنازة، وهو قول أبى على بن أبى هريرة وأبى سعيد الإصطخرى.

وذكر الدارمى أن الكرابيسى نقله عن الشافعى فيكون قولاً قديماً، ويصير فى المسألة قولان، قال العراقيون: ولا تصح صلاة الجنازة قاعداً مع القدرة على القيام، سواء تعينت أم لا.

وقال أصحابنا الخراسانيون: نص الشافعى - رحمه الله - أنه يجمع بين فريضة وجنائز بتيمم، ونص أنها لا تصح على الراحلة ولا قاعداً، واختلفوا على ثلاثة طرق:

أحدها: قولان:

أحدهما: يلحق بالفرائض فى التيمم والقيام.

والثانى: يلحق بالنوافل فيهما.

والطريق الثانى: : إن تعينت فكالفرائض فى التيمم والقيام، وإلا فكالنوافل فيهما.

والثالث: تقرير النصين، فلها حكم النفل فى التيمم وإن تعينت، ولا يجوز القعود فيها وإن لم تتعين؛ لأنه معظم أركانها، وهذا الثالث هو الصحيح عندهم، وهو نحو طريقة العراقيين. وجمع إمام الحرمين وغيره هذا بعبارة مختصرة، فقالوا: فيها أوجه:

أحدها: يجوز الجمع بتيمم، والقعود، والثانى: لا، والثالث: يجوز إن لم تتعين

وإن تعينت فلا. والرابع - وهو الأصح - : يجوز الجمع بتيمم مطلقاً، ولا يجوز القعود مطلقاً.

ولو أراد أن يصلى على جنازتين أو جناز صلاة واحدة بتيمم، وقلنا: لا يجوز صلاتان، فوجهان:

أشهرهما: لا يجوز، وبه قطع ابن الصباغ والمتولى والرويانى.  
والثانى: يجوز، واختاره الشاشى.

قال صاحب البحر وغيره: فعلى الأول لو تيمم بتيممين، وصلى على الجناز صلاتين أو صلاة واحدة لم يجز؛ لأن التيمم على التيمم لا تأثير له، بل هو فى حكم تيمم واحد، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا تيمم عن الحدث استباح ما يستباح بالوضوء، فإن أحدث بطل تيممه، كما يبطل وضوءه، ويمنع مما كان يمنع منه قبل التيمم، وإن تيمم عن الجنابة استباح ما يستباح بالغسل من الصلاة وقراءة القرآن، فإن أحدث منع من الصلاة ولم يمنع من قراءة القرآن؛ لأن تيممه قام مقام الغسل، ولو اغتسل ثم أحدث لم يمنع من القراءة، فكذا إذا تيمم ثم أحدث، وإن تيمم ثم ارتد بطل تيممه؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث، وإنما تستباح به الصلاة والمرتد ليس من أهل الاستباحة.

الشرح: فى الفصل ثلاث مسائل:

إحداها: إذا تيمم أو توضأ ثم ارتد - والعياذ بالله - فهل ييطان؟ فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها فى أول باب ما ينقض الوضوء:  
أصحها: يبطل التيمم دون الوضوء.

الثانى: ييطان.

والثالث: لا ييطان.

الثانية: إذا تيمم عن الحدث الأصغر استباح ما يستباح بالوضوء من الصلاة وغيرها إلا الجمع بين فرضين ونحوه مما سبق، فإذا أحدث بطل تيممه ومنع ما كان يمنعه قبل التيمم؛ كما لو توضأ ثم أحدث.

الثالثة: إذا تيمم عن الحدث الأكبر كجنابة وحيض استباح الصلاة والقراءة والمكث فى المسجد وغيرها مما يباح بالغسل، فإذا أحدث منع من الصلاة والطواف

ومس المصحف وحمله.

ولا يمنع من قراءة القرآن والمكث في المسجد، ويستمر جواز القراءة والمكث وإن أراد تيمما جديدا.

وهذا كله باتفاق الأصحاب في كل الطريق إلا ما انفرد به الدارمي، فقال: إذا تيمم الجنب فصلى ثم أراد التيمم لحدث أو غيره، هل يقرأ القرآن قبل تيممه؟ فيه وجهان، قال أبو حامد: لا يجوز، وقال ابن المرزبان: يجوز. وهذا النقل شاذ متروك، ثم إن الجمهور أطلقوا الجزم باستباحته، ولم يفرقوا بين الحاضر والمسافر، وقال البغوي: إذا تيمم الجنب في الحضر وصلى هل له قراءة القرآن؟ وهل له مس المصحف جنبا كان أو محدثا؟ فيه وجهان الأصح: الجواز، والمشهور: ما سبق، وهو أن الحاضر كالمسافر، فيباح له كل ذلك، أما إذا تيمم جنب، ثم رأى الماء فيحرم عليه جميع ما حرم عليه قبل التيمم حتى يغتسل.

ولو تيمم جنب ثم أحدث ثم وجد ماء لا يكفيه للوضوء قال البغوي وغيره: إن قلنا: يجب استعمال الناقص بطل تيممه في كل شيء فيستعمله ثم يتيمم، وإن قلنا: لا يجب استعمال الناقص، فتيممه باق على الصحة في جواز القراءة والاعتكاف، وبطل في حق الصلاة، فإذا تيمم استباحها والله أعلم.

فرع: لا يعرف جنب يباح له القراءة والمكث في المسجد دون الصلاة أو مس المصحف إلا من تيمم عن الجنابة ثم أحدث، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء، فإن كان قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه؛ لأنه لم يحصل في المقصود، فصار كما لو رأى الماء في أثناء التيمم.

الشرح: إذا تيمم لحدث أصغر أو أكبر، ثم رأى ماء يلزمه استعماله بطل تيممه بلا خلاف عندنا، سواء رآه في أثناء التيمم أو بعد الفراغ منه.

وقولنا: تيمم لعدم الماء احتراز ممن تيمم لمرض أو جراحة ونحوهما مما لا يشترط فيه عدم الماء؛ فإن هذا لا يؤثر فيه وجود الماء.

وقولنا: ماء يلزمه استعماله احتراز مما إذا رآه ولم يتمكن من استعماله بأن كان دونه حائل أو كان محتاجا إليه لعطش ونحوه، فإنه لا يبطل تيممه؛ لأن وجود هذا الماء كالعدم، ولا فرق عندنا بين أن يجد الماء وقد ضاق وقت الصلاة بحيث لو

اشتغل بالوضوء خرج وقت الصلاة ولو صلى بالتيمم أدرك، وبين ألا يضيق، هذا مذهبنا.

ونقل ابن المنذر في كتابه كتاب الإجماع وكتاب الإشراف إجماع العلماء عليه. ونقل أصحابنا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن التابعي والشعبي أنهما قالا: إن رأى الماء بعد الفراغ من التيمم لا يبطل، وإن رآه في أثناءه بطل، ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الإجماع على أن رؤيته في الثانية يبطل، واحتج لأبي سلمة بأن وجود المبدل بعد فراغه من البذل لا يبطل البذل، كما لو وجد المكفر الرقبة بعد فراغه من الصوم، وكما لو فرغت من العدة بالأشهر ثم حاضت.

واحتج أصحابنا بقوله ﷺ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمِسَّهُ بَشْرَتَهُ»<sup>(١)</sup> وهو صحيح سبق بيانه، وبالقياس على رؤيته في أثناء التيمم، وبأن التيمم لا يراد لنفسه بل للصلاة، فإذا وجد الأصل قبل الشروع في المقصود لزم الأخذ بالأصل، كالحاكم إذا سمع شهود الفرع، ثم حضر شهود الأصل قبل الحكم. والجواب عن الصوم والأشهر: أنهما مقصودان.

وذكر القاضي عبد الوهاب المالكي أن مذهبهم: أنه يتوضأ إلا أن يخشى فوت الوقت، ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا فرق؛ لأنه واجد للماء، والله أعلم. قال أصحابنا: ولو توهم القدرة على ما يجب استعماله، بطل تيممه كما لو تيقنه، وذلك بأن يرى سرايا ونحوه أو جماعة يجوز أن معهم ماء، وإنما يبطل في جميع هذه الصور، إذا لم يقارن ذلك ما يمنع وجوب استعماله، بأن يحول دونه سبع ونحوه، أو يحتاج إليه للعطش، وقد سبقت المسألة بنظائرها، والله أعلم.

فرع: إذا ظن المتيتم العارى القدرة على الثوب فلم يكن، لم يبطل تيممه بلا خلاف؛ وعلة الغزالي بأن طلبه ليس من شرط التيمم، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة نظر، فإن كان في الحضر أعاد الصلاة؛ لأن عدم الماء في الحضر عذر نادر غير متصل فلم يسقط معه الفرض، كما لو صلى بنجاسة نسيها. وإن كان في السفر نظرت، فإن كان في سفر طويل لم يلزمه الإعادة؛ لأن عدم الماء في السفر عذر عام فسقط معه فرض



الإعادة، كالصلاة مع سلس البول. وإن كان في سفر قصير، ففيه قولان: أشهرهما: أنه لا يلزمه الإعادة؛ لأنه موضع يعدم فيه الماء غالباً، فأشبه السفر الطويل. وقال في البويطى: لا يسقط الفرض عنه؛ لأنه لا يجوز له القصر، فلا يسقط الفرض عنه بالتيمم كما لو كان في الحضر. وإن كان في سفر معصية، ففيه وجهان: أحدهما: تجب عليه الإعادة؛ لأن سقوط الفرض بالتيمم رخصة تتعلق بالسفر، والسفر معصية؛ فلم تتعلق به رخصة.

والثاني: لا تجب؛ لأننا لما أوجبنا عليه ذلك، صار عزيمة فلم يلزمه الإعادة. الشرح: في هذه القطعة مسائل: إحداها: إذا عدم الحاضر الماء في الحضر، فحاصل المنقول فيه ثلاثة أقوال: الصحيح المشهور المقطوع به في أكثر كتب الشافعى وطرق الأصحاب: أنه يتيمم ويصلى الفريضة، وتجب إعادتها إذا وجد الماء. أما وجوب الصلاة بالتيمم فقياساً على المسافر والمريض لاشتراكهما في العجز، وأما الإعادة؛ فلأنه عذر نادر غير متصل. احتزنا بالنادر عن المسافر والمريض، وبغير المتصل عن الاستحاضة.

والقول الثاني: تجب الصلاة بالتيمم ولا إعادة، كالمسافر والمريض، حكاه الخراسانيون، وهو مشهور عندهم.

والثالث: لا تجب الصلاة في الحال بالتيمم، بل يصبر حتى يجد الماء. حكاه صاحب البيان وجماعة من الخراسانيين، وليس بشيء.

المسألة الثانية: إذا صلى بالتيمم في سفر طويل، ثم وجد الماء بعد الفراغ لا يلزمه الإعادة؛ لظواهر الأحاديث، ولأن عدم الماء في السفر عذر عام فسقط الفرض بالتيمم بسببه، كالصلاة قاعداً لعذر المرض، ولا فرق بين وجود الماء في الوقت وبعده.

قال صاحب البحر: قال أصحابنا: ولا تستحب الإعادة في هذه المسألة، ثم المذهب الصحيح المشهور أنه لا فرق بين أن يكون السفر مسافة القصر أو دونها وإن قل، وهذا هو المنصوص في كتب الشافعى.

وقال الشافعى في البويطى: وقد قيل: لا يتيمم إلا في سفر يقصر فيه الصلاة. فمن أصحابنا من جعل هذا قولاً للشافعى، فقال: في قصر السفر قولان، ومن

سلك هذه الطريقة المصنف، وقال الأكثر: القصير كالطويل بلا خلاف، وإنما حكى الشافعي مذهب غيره. وهذا هو المذهب، والدليل عليه إطلاق السفر في القرآن. قال الشافعي - رحمه الله - : ولم تحده الصحابة - رضى الله عنهم - بشيء، وحدوا سفر القصر، ولما روى الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع: أن ابن عمر - رضى الله عنهما - «أقبل من الجرف حتى [إذا] كان بالمريد تيمم وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة، فلم يعد الصلاة» هذا إسناد صحيح<sup>(١)</sup>، والجرف: بضم الجيم والراء وبعدهما فاء، موضع بينه وبين المدينة ثلاثة أميال، والمريد: بكسر الميم، موضع بقرب المدينة.

**المسألة الثالثة:** العاصي بسفره كالآبق وقاطع الطريق وشبههما إذا عدم الماء في سفره ثلاثة أوجه:

**الصحيح:** أنه يلزمه أن يصلى بالتيمم ويلزمه الإعادة.

**والثاني:** يلزمه التيمم ولا تجب الإعادة.

**والثالث:** لا يجوز التيمم، وهذا الثالث غريب حكاه الحناطي وصاحب البيان والرافعي، فعلى هذا يقال له: ما دمت على قصدك المعصية لا يحل لك التيمم، فإن ثبت استباحة التيمم وغيره؛ كما أنه لا يحل له الميتة عند الضرورة، بل يقال: تب وكل، والصواب الأول؛ لأنه يلزمه أمران: التوبة والصلاة، فإذا أخل بأحدهما لا يباح له الإخلال بالآخر، وليس التيمم في هذا الحال تخفيفاً، بل عزيمة؛ فلا تكون المعصية سبباً لإسقاطه، فعلى هذا لو رأى الماء في صلاته بطلت ويلزمه الخروج منها؛ كما إذا رأى الماء في أثناء صلاة الحضر بالتيمم، وقد تقدم ذكر هذه الأوجه في باب المسح على الخف، وذكرنا هناك ضابطاً فيما يستبيحه العاصي بسفره وما لا يستبيحه، وبالله التوفيق.

**فرع:** إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام فأكثر في بلد، وعدم الماء فيه وصلى بالتيمم، فعلمه حكم الحاضر بلا خلاف، فيلزمه إعادة ما صلى بالتيمم على المذهب.

(١) أخرجه الشافعي (١٣٥/١، ١٣٦) والبيهقي (٢٢٥/١).

وقال الحافظ في الفتح (٥٨٦/١): وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعاً، لكن إسناده ضعيف.

ولو نوى هذه الإقامة فى موضع من البادية يعم فيه عدم الماء فلا إعادة فيه بلا خلاف، هكذا صرح بالصورتين صاحب الحاوى وإمام الحرمين، ونقله الرويانى عن القفال، وقاله آخرون، ولا نعلم فيه خلافاً.

ولو دخل المسافر فى طريقه قرية فعدم الماء فيها وصلى بالتيمم فوجهان - أحدهما المتولى والرويانى وآخرون - :

أحدهما: لا إعادة؛ لأنه مسافر ولهذا يباح له القصر والفطر.

وأصحهما: وجوب الإعادة، صححه الرويانى والرافعى، وهو قول القفال، وقطع به البغوى وغيره؛ لأن عدم الماء فى القرية نادر، فالضابط الأصلى ما قاله الرافعى، وأشار إليه إمام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون: أن الإعادة تجب إذا تيمم فى موضع يتدر فيه عدم الماء، ولا يجب إذا كان العدم يغلب فيه، بدليل ما ذكرنا من هاتين الصورتين.

قال الرافعى: اعلم أن وجوب الإعادة على المقيم ليس لعللة الإقامة؛ بل لأن فقد الماء فى موضع الإقامة نادر.

وكذا عدم الإعادة فى السفر ليس لكونه مسافراً؛ بل لأن فقد الماء فى السفر مما يعم، حتى لو أقام فى مفازة أو موضع يعدم فيه الماء غالباً، وطالت إقامته وصلى بالتيمم فلا إعادة، وفى مثله قال رسول الله ﷺ لأبى ذر - رضى الله عنه - وكان يقيم بالربذة ويفقد الماء أياماً: «التَّرابُ كافيكَ وَلَوْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ حِجَجٍ»<sup>(١)</sup> قال: ولو دخل المسافر فى طريقه قرية وعدم الماء، تيمم وأعاد على الأصح، وإن كان حكم السفر باقياً عليه لندور العدم.

وإذا عرفت هذا علمت أن قول الأصحاب إن المقيم يقضى والمسافر لا يقضى جار على الغالب فى حال السفر والإقامة، وإلا فالحقيقة ما بيناه.

هذا كلام الرافعى، وذكر معناه إمام الحرمين، وصاحب الشامل وآخرون والله أعلم.

فرع: قال صاحب البيان: قال الشيخ أبو حامد: إذا خرج الرجل إلى ضيعته وبستانه فعدم الماء كان له أن يتيمم ويتنفل على الراحلة. قال: فمقتضى قوله أنه سفر

قصير، ففي إعادة ما صلى فيه بالتيمم القولان المشهوران، ونص البويطي والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء فيمن عدم الماء في الحضر:

قد ذكرنا: أن مذهبنا المشهور أنه يصلى بالتيمم وعليه الإعادة، وبه قال جمهور العلماء، وهو رواية عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> وعنه رواية أنه لا يصلى بالتيمم. وعن مالك<sup>(٢)</sup> والثوري والأوزاعي والمزني والطحاوي: يصلى بالتيمم ولا يعيد، وهو رواية عن أحمد<sup>(٣)</sup>، وقول لنا كما سبق.

واحتج لمن لم يوجب الصلاة بقوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦] فأباحه للمريض وللمسافر؛ فلم يجز لغيرهما. وبأن إيجابها مع إيجاب الإعادة يؤدي إلى إيجاب ظهرين عن يوم، ولأن الصلاة تفعل لتجزئ، وهذه غير مجزئة.

واحتج لمن أوجب الصلاة بلا إعادة بالقياس على المسافر. واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ وهذا عام. وفي الاستدلال بالآية نظر.

(١) وإن وجد بعد الفراغ من الصلاة: فإن كان بعد خروج الوقت لا يلزمه الإعادة، بالإجماع. وإن وجد في الوقت فكذاك عند عامة العلماء. وقال مالك: يعيد. والصحيح قولنا؛ لأنه قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل. ينظر التحفة (٨٨/١).

(٢) قال في حاشية الدسوقي (١٤٨/١): ولا يعيد الحاضر الصحيح ما صلاه بالتيمم، وأولى المريض والمسافر.

(٣) قال في الإنصاف (٢٨١/١): قوله: (وإن تيمم في الحضر خوفا من البرد وصلى ففي وجوب الإعادة روايتان). يعني إذا قلنا: بجواز التيمم على ما تقدم. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والكافي، والخلاصة، والشرح، وابن تيمم، وشرح ابن منجا، وابن عبيدان، وغيرهم:

إحدهما: لا إعادة عليه، وهو المذهب، صححه في التصحيح، والمغني، وابن رزين. قال في النظم: هذا أشهر القولين. قال في إدراك الغاية، وتجريد العناية: لم يعد على الأظهر. واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الفروع، والمحرم، والمستوعب، والرايعتين، والفائق، واختاره الشيخ تقي الدين. والثانية: عليه الإعادة، كالقدرة على تسخينه. قال في الحاويين: أعاد في أصح الروايتين.

ولأنه مكلف عدم الماء فلزمه التيمم للفريضة كالمسافر، ولأنه عاجز عن استعمال الماء فلزمه التيمم كالمريض وقياسا على صلاة الجنازة، وقد وافقوا عليها.

وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بالآية بجوابين:

أحدهما: أن السفر ذكر فيها لكونه الغالب لا للاشتراط؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَرْزَلْنَاكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١].

والثاني: أنها محمولة على تيمم لا إعادة معه.

وعن قولهم يؤدي إلى إيجاب ظهري أن المقصود الثانية، وإنما وجبت الأولى لحرمة الوقت؛ كإمساك يوم الشك إذا ثبت أنه من رمضان، وفي هذا جواب عن قولهم: الصلاة تفعل لتجزئ، فيقال: وقد تفعل حرمة للوقت كما ذكرنا.

واحتج أصحابنا للإعادة بأنه عذر نادر غير متصل، فأشبهه من نسي بعض أعضاء الطهارة، وفي هذا جواب عن احتجاجهم، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء فيمن صلى بالتيمم في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة:

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا إعادة، سواء وجد الماء في الوقت أو بعده، حتى لو وجده عقب السلام فلا إعادة، وبه قال الشعبي والنخعي وأبو سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق والمزني وابن المنذر وجمهور السلف والخلف.

وحكى ابن المنذر وغيره عن طاوس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهرى وربيعة أنهم قالوا: إذا وجد الماء في الوقت لزمه الإعادة، واستحبه الأوزاعي ولم يوجبه، قال ابن المنذر: وأجمعوا أنه إذا وجده بعد الوقت لا إعادة. واحتج لهؤلاء بأن الماء هو الأصل فوجوده بعد التيمم كوجود النص بعد الحكم بالاجتهاد.

واحتج أصحابنا بحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا

(١) قال في الإنصاف (٢٩٨/١): قوله: (وإن وجد الماء بعد الصلاة لم تجب إعادتها) بلا نزاع. ولم يستحب أيضا على الصحيح من المذهب. وعنه يستحب. وهما وجهان مطلقان في شرح الزركشى.

وَصَلِّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ،  
ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجَزَأْتُكَ  
صَلَاتُكَ، وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» رواه أبو داود والنسائي  
والبيهقي وغيرهم<sup>(١)</sup>. قال أبو داود: ذكر أبي سعيد في هذا الحديث وهم وليس  
بمحفوظ، بل هو مرسل.

قلت: ومثل هذا المرسل يحتج به الشافعي وغيره، كما قدمنا بيانه في مقدمة هذا  
الكتاب أن الشافعي يحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى أو يرسل من  
جهة أخرى، أو يقول به بعض الصحابة أو عوام العلماء، وقد وجد في هذا الحديث  
شيئان من ذلك:

أحدهما: ما قدمناه قريبا، عن ابن عمر رضى الله عنهما -: «أنه أقبل من الجرف  
حتى إذا كان بالمربد تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد  
الصلاة»، وهذا صحيح عن ابن عمر كما سبق.

الثاني: روى البيهقي بإسناده عن أبي الزناد قال: «كان من أدركت من فقهاءنا  
الذين ينتهى إلى قولهم منهم سعيد بن المسيب . . . وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة،  
يقولون: من تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا إعادة عليه.  
واحتج أصحابنا أيضا بالقياس على المريض يصلى بالتيمم أو قاعدا، والجواب

(١) أخرجه الدارمي (١/١٩٠)، وأبو داود (٣٣٨)، والنسائي (١/٢١٣)، والحاكم (١/١٧٨)،  
(١٧٩)، والبيهقي (١/٢٣١)، والدارقطني (١/١٨٧، ١٨٨) من حديث أبي سعيد  
موصولا.

ورواه النسائي وأبو داود (٣٣٩)، والدارقطني مرسلًا.

وقال أبو داود: وذكر أبي سعيد فيه ليس بمحفوظ.

قال الحافظ في التلخيص (١/٢٧٣) قلت: لكن هذه الرواية رواها ابن السكن في  
صحيحه من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن الليث، عن عمرو بن الحارث وعميرة بن  
أبي ناجية جميعًا، عن بكر موصولا.

قال أبو داود: ورواه ابن لهيعة عن بكر، فزاد بين عطاء وأبي سعيد: أبا عبد الله مولى  
إسماعيل بن عبيد الله. انتهى.

وابن لهيعة ضعيف، فلا يلتفت لزيادته، ولا يعمل بها رواية الثقة عمرو بن الحارث، ومعه  
عميرة بن أبي ناجية وقد وثقه النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان. وأثنى عليه أحمد بن صالح  
وابن يونس وأحمد، وابن سعد وابن أبي هريم. وله شاهد من حديث ابن عباس. اهـ.

عن احتجاجهم: أن ما ذكروه ليس نظير مسألتنا؛ بل نظيره من صلى بالتيمم ومعه ماء نسيه، ونظير مسألتنا ما عمله الصحابي باجتهاد ثم نزل النص بإثبات الحكم بخلاف اجتهاده، فإنه لا يبطل ما عمله والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان معه في السفر ماء فدخل عليه وقت الصلاة، فأراقه أو شربه من غير حاجة وتيمم وصلى، ففيه وجهان: أحدهما: يلزمه الإعادة؛ لأنه مفرط في إتلافه.

والثاني: لا يلزمه؛ لأنه تيمم وهو عادم للماء، فصار كما لو أتلفه قبل دخول الوقت.

الشرح: قال أصحابنا: إذا كان معه ماء صالح لطهارته فأخرجه عن كونه مطهرا بإراقته أو شربه أو سقى دابة أو غيرها أو تنجيسه أو صب الزعفران ونحوه فيه أو غير ذلك، ثم احتاج إلى التيمم تيمم بلا خلاف؛ لأنه فاقد للماء، ثم ينظر فإن كان تفويت الماء قبل دخول الوقت فلا إعادة عليه بلا خلاف وإن فوته سفها؛ لأنه لا فرض عليه قبل الوقت. وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله: كما لو أتلفه قبل دخول الوقت.

وإن فوته في الوقت، فإن كان لغرض كشربه لحاجة أو سقيه دابة محترمة لحاجتها أو غسل ثوبه لنجاسة أو تنظفا، فلا إعادة بلا خلاف؛ لأنه معذور، وكذا لو اشتبه إناءان فعجز عن معرفة الطاهر فأراقهما، فلا إعادة قطعاً؛ لأنه معذور. وإن كان التفويت في الوقت لغرض فهو حرام بلا خلاف، وفي وجوب الإعادة وجهان مشهوران، وقد ذكر المصنف دليلهما، أحدهما عند الأصحاب: لا إعادة.

قال صاحب الشامل: وهذا كمن قطع رجله فإنه عاص، وإذا صلى جالسا أجزأه. قال القاضي حسين والمتولي: الوجهان هنا كالقولين فيمن فرك، فطلق امرأته بائناً في مرض الموت، هل ينقطع إرثها؟ لأن بدخول الوقت تعلق حق الطهارة بالماء، كما أن بالمرض تعلق حقها بالإرث. أما إذا مر بماء في الوقت فلم يتوضأ، فلما بعد منه تيمم وصلى ففي الإعادة طريقتان:

أحدهما وأشهرهما، والذي قطع به الغزالي والبلغوي والأكثر: القطع بأن لا إعادة؛ لأنه تيمم وهو عادم للماء ولم يفرط في إتلافه.

**والثاني:** حكاه الرافعي عن الشيخ أبي محمد أنه على الوجهين؛ لأنه يعد مقصرا والله أعلم

**فرع:** لو وهب الماء الصالح لطهارته في الوقت لغير محتاج إليه لعطش ونحوه أو باعه لغير حاجته إلى ثمنه، ففي صحة البيع والهبة وجهان مشهوران في الطريقتين، حكاهما الدارمي وجماعات من العراقيين وإمام الحرمين وجماعة من الخراسانيين: قال البغوي والرافعي وغيرهما: أصحهما لا يصح البيع ولا الهبة؛ لأن التسليم حرام فهو عاجز عن تسليمه شرعا، فهو كالعاجز حسا، وبهذا قطع المحاملي والصيدلاني.

**والثاني:** يصحان، قال الإمام: وهو الأقيس؛ لأنه ملكه، والمنع لا يرجع إلى معنى في العقد. واختار الشاشي هذا، وقال: الأول ليس بشيء؛ لأن توجه الفرض لا يمنع صحة الهبة، كما لو وجب عليه عتق رقبة في كفارة فأعتقها لا عن الكفارة أو وهبها؛ فإنه يصح، وكما لو وجب عليه ديون فطولب بها فوهب ماله وسلمه؛ فإنه يصح.

والأظهر ما قدمنا تصحيحه.

قال إمام الحرمين، والغزالي في البسيط: هذان الوجهان يشبهان ما لو وهب رجل للوالى شيئا تطوعا على طريق الرشوة، هل يملكه؟ منهم من منع الملك للمعصية، ومنهم من لم يمنع، وقال: هو أهل للتصرف. فإن قلنا: يصح بيع الماء وهبته في مسألتنا، فحكم الإعادة ما سبق في الإراقة لغير غرض، كذا قاله الجمهور، وقطع البغوي بأنه لا إعادة، والمذهب الأول.

وإن قلنا: لا يصح البيع والهبة لم يصح تيممه ما دام الماء باقيا في يد الموهوب له أو المشتري، وعليه استرجاعه إن قدر، فإن لم يقدر تيمم وصلى، وعليه الإعادة على الصحيح، وبه قطع الأصحاب، ونقل إمام الحرمين فيه اتفاق الأصحاب.

وشذ الدارمي فحكى في الإعادة الوجهين في الإراقة سفها، وليس بشيء؛ لأن الماء باق على ملكه وليس كالمغصوب؛ لأن هذا مقصر بتسليمه، فإن تلف في يد المشتري أو الموهوب له قبل التيمم ففي الإعادة الوجهان في الإراقة، وإذا أوجبنا الإعادة في مسألة الإراقة وبيع الماء وهبته ففي قدر ما يعيده ثلاثة أوجه:

**الصحيح المشهور:** تجب إعادة الصلاة التي فوت الماء في وقتها، ولا يجب



غيرها؛ لأن ما سواها فوت الماء قبل دخول وقتها فلم تجب إعادتها.

والثاني: يجب إعادة ما يؤديه غالباً بوضوئه، قال إمام الحرمين: هذا الوجه عندي في حكم الغفلة والغلط.

والثالث: تجب إعادة كل ما صلاه بالتيمم إلى أن أحدث، حكاه البغوى وغيره. وهذا الوجه والذي قبله ليسا بشيء؛ فإنه يلزم قائلهما أن يقول: من توضأ ثم أحدث من غير ضرورة وتيمم أعاد.

قال المتولى وغيره: وإذا أراد الإعادة لم يصح في الوقت بالتيمم، بل يؤخر حتى يجد الماء أو يصبر إلى حالة يصح فيها التيمم بلا إعادة.

فرع: قال القاضى حسين: ولو كان له ثوب فحرقه وصلى عريانا فحكمه ما ذكرناه في إراقة الماء من أوله إلى آخره.

فرع: قال أصحابنا: إذا قلنا: لا يصح هبة هذا الماء استرده الواهب، فإن تلف في يد الموهوب له فلا ضمان عليه؛ لأن الهبة ليست من عقود الضمان، وما لا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده، كذا قطع به إمام الحرمين وأصحاب البحر والعدة والبيان وغيرهم.

وانفرد القاضى حسين، فقال: إن أتلفه الموهوب له ضمنه، وإن تلف عنده فوجهان، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأى الماء في أثناء الصلاة نظرت فإن كان ذلك في الحضر بطل تيممه وصلاته؛ لأنه يلزمه الإعادة بوجود الماء، وقد وجد الماء فوجب أن يشتغل بالإعادة، وإن كان في السفر لم يبطل تيممه، وقال المزنى: يبطل. والمذهب الأول؛ لأنه وجد الأصل بعد الشروع في المقصود فلا يلزمه الانتقال إليه، كما لو حكم بشهادة شهود الفرع، ثم وجد شهود الأصل، وهل يجوز الخروج منها؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز، وإليه أشار في البويطى؛ لأن ما لا يبطل الصلاة لا يبطل الخروج منها كسائر الأشياء.

[والثاني:] قال أكثر أصحابنا: يستحب الخروج منها، كما قال الشافعى - رحمه الله - فيمن دخل في صوم الكفارة ثم وجد الرقبة: إن الأفضل أن يعتق.

وإن رأى الماء في الصلاة في السفر ثم نوى الإقامة بطل تيممه وصلاته؛ لأنه

اجتمع حكم الحضر والسفر فى الصلاة فوجب أن يغلب حكم الحضر فيصير كأنه تيمم وصلى وهو حاضر ثم وجد الماء .

وإن رأى الماء فى أثناء الصلاة فى السفر، فأتمها وقد فنى الماء لم يجز أن يتنفل حتى يجدد التيمم؛ لأن برؤية الماء حرم عليه افتتاح الصلاة. وإن رأى الماء فى صلاة نافلة:

فإن كان قد نوى عددا أتمها كالفريضة، وإن لم ينو عددا سلم من ركعتين ولم يزد عليهما.

الشرح: إذا تيمم لعدم الماء ثم رأى فى أثناء صلاته ماء يلزم استعماله نظرت، فإن كان ممن يلزمه الإعادة بطل تيممه وصلاته على المذهب الصحيح، وفيه وجه ضعيف عند الخراسانيين أنها لا تبطل، بل يتمها محافظة على حرمتها ثم يعيدها، والمشهور الأول؛ لأنه لا بد من إعادتها فلا وجه للبقاء فيها.

ويدخل فى هذا القسم المصلى بالتيمم فى الحضر أو موضع يندر فيه عدم الماء، ومن صلى بنجاسة عجز عن غسلها إذا قلنا بالمذهب: إن عليهما الإعادة، ويدخل فيه المسافر سفرا قصيرا إذا قلنا بالقول الضعيف المنقول عن البويطى: إنه يعيد، ويدخل فيه العاصى بسفره على أصح الوجهين، أما إذا رأى الماء فى أثناء الصلاة بالتيمم من لا إعادة عليه، كالمسافر سفرا طويلا أو قصيرا على المذهب، أو المقيم فى موضع يعدم فيه الماء غالبا، فالصحيح المشهور الذى نص عليه الشافعى - رحمه الله - وقطع به العراقيون وبعض الخراسانيين: أنه لا تبطل صلاته.

وقال جمهور الخراسانيين: نص هنا أنه لا تبطل صلاته، ونص فى المستحاضة إذا انقطع دمها فى أثناء الصلاة أنها تبطل، فجعلهما ابن سريج على قولين أحدهما: ييطان لزوال الضرورة، والثانى: لا ييطان للتلبس بالمقصود.

قالوا: والمذهب تقرير النصين، والفرق: أن حدثها متجدد بعد الطهارة، ولأنها مستصحبة للنجاسة وهو بخلافها فيهما، والتفريع بعد هذا على المذهب، وهو أنه لا تبطل صلاة التيمم برؤية الماء فى أثناءها، ثم الأصحاب أطلقوا فى طريقتى العراق وخراسان أن رؤية الماء فى أثناءها لا تبطلها، وقال صاحب البحر: إن رآه بعد فراغه من تكبيرة الإحرام لم تبطل صلاته، وإن رآه بعد شروعه فى التكبيرة وقبل فراغ التكبيرة بطل تيممه وصلاته.

وهذا الذى قاله لم أجد لغيره تصريحاً بموافقته ولا مخالفته، وهو حسن؛ فإنه لا يصير فى الصلاة إلا بفراغه من التكبيرة، لكن بعض التكبيرة جزء من الصلاة؛ ففيه احتمال لهذا المعنى.

ثم ذكر صاحب البحر أن والده قال: إذا رأى الماء فى أثناء الصلاة فاستمر اقتصر على تسليمه واحدة؛ لأنه عاد إلى حكم الحدث بالتسليم الأولى. ولو أحدث بعد التسليم الأولى لم يأت بالثانية، فكذا هنا قال: وليس على أصلنا مسألة يقتصر فيها على تسليم واحدة إلا هذه.

قال: ولو كان عليه سجود سهو فنسيه وسلم لا يسجد، وإن قرب الفصل. قال صاحب البحر: وهذا الذى قاله والذى حسن عندي، قال: ولكن يمكن أن يقال: لا بأس بأن يسلم الثانية؛ لأنها من تنمة الصلاة، وقطع فى كتابه الحلية بما قاله والده، وفيه نظر ويتبغى أن يقطع بأنه يسلم الثانية، والله أعلم. إذا ثبت أنه لا تبطل صلاته برؤية الماء فى أثناءها فهل يباح الخروج منها؟ أم يستحب؟ أم يحرم؟ فيه أوجه:

**الصحيح الأشهر** وقول أكثر الأصحاب: أنه يستحب الخروج منها والوضوء للخروج من خلاف العلماء فى بطلانها، وكما نص الشافعى على استحباب الخروج من صلاة من أحرم بها منفرداً للدخول فى الجماعة، وكما نص على استحباب الخروج من صوم الكفارة لمن وجد الرقبة فى أثناءه.

**والوجه الثانى:** يجوز الخروج منها، لكن الأفضل الاستمرار فيها لقول الله تعالى ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

**والثالث:** يحرم الخروج منها للآية، وهذا ضعيف، قال إمام الحرمين: لست أراه من المذهب.

ثم إن الأصحاب أطلقوا الأوجه، وقال إمام الحرمين: الذى أراه أن التيمم إذا رأى الماء فى الصلاة فى آخر الوقت، وقد ضاق الوقت لا يجوز له الخروج أصلاً. وهذا الذى قاله الإمام متعين، ولا أعلم أحداً يخالفه، وقال القاضى حسين والشيخ أبو محمد الجوينى: الخلاف فى هذه المسألة إنما هو فى أن الأفضل أن يقلب فرضه نفلاً ويسلم من ركعتين، أم الأفضل أن يتمها فريضة؟ قالوا: فأما الخروج المطلق فليس بأفضل بلا شك.

وزاد القاضى حسين، فقال: الخروج عندى مكروه وجهها واحدا. وهذا الذى ذكره خلاف المذهب الصحيح المعروف فى جميع الطرق.  
قال الشاشى: ولا معنى لقولهما يجعلها نافلة؛ فإن تأثير رؤية الماء فى النفل كتأثيرها فى الفرض.

أما إذا رأى الماء فى أثناء الصلاة فى السفر، ثم نوى الإقامة وهو فى الصلاة، فإنه يبطل تيممه وصلاته على المذهب، وبه قطع المصنف والعراقيون، وفيه وجه للخراسانيين: أنها لا تبطل، وهو المذكور فى رؤية الحاضر الماء فى الصلاة، والصحيح: الأول، ووجهه ما ذكره المصنف.

ولو شرع فى صلاة مقصورة، فوجد الماء فيها ثم نوى إتمامها بطلت صلاته فى أصح الوجهين؛ لأن تيممه صح لركعتين فريضة، وقد التزم الآن ركعتين فريضة لم يتيمم لها.

هكذا ذكر جمهور الأصحاب هاتين المسألتين، وخالفهم الماوردى، فقال: إذا رأى الماء فى أثناءها، ثم نوى الإقامة أو الإتمام، قال ابن القاص: تبطل صلاته. وقال سائر أصحابنا: لا تبطل بل يتمها، واختار الدارمى أيضا: أنها لا تبطل، وأطلق إمام الحرمين والغزالى وجهين. ولو شرع فى صلاة مقصورة، ثم نوى الإقامة ولم ير ماء أتمها، وهل تجب الإعادة؟ وجهان:  
أحدهما: تجب، ونقله صاحب الشامل عن ابن القاص؛ لأنه صار مقيما، والمقيم تلزمه الإعادة.

والثانى: لا تجب، وبه قطع الرويانى، وادعى أنه لا خلاف فيه، واختاره صاحب الشامل بعد حكايته قول ابن القاص.

فإن قلنا بالأول فرأى الماء فيها بعد نية الإقامة بطلت كصلاة الحاضر، ولو نوى الإتمام فى أثناء المقصورة ثم وجد الماء نقل صاحب البحر الاتفاق على أنه يمضى فيها ولا تبطل، وهذا ظاهر.

قال البغوى: ولو اتصلت السفينة التى يصلى فيها بدار الإقامة فى أثناء صلاته بالتيمم لم تبطل، ولا تجب الإعادة فى أصح الوجهين، كما لو وجد الماء فى الصلاة، والله أعلم.

أما إذا رأى الماء فى أثناءها فى السفر ففرغ منها، ثم أراد إنشاء نافلة بذلك التيمم،

فإن كان الماء باقيا أو تلف ولم يعلم بتلفه قبل سلامه لم يجز بلا خلاف، وإن علم تلفه قبل سلامه ففيه وجهان، قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه لا يجوز، وقطع أكثر الخراسانيين بالجواز، حتى قال صاحب العدة: لو كانت الصلاة التي هو فيها نافلة جاز له بعد السلام منها أن يصلى به فريضة إن كان نواها؛ لأنه عند الفراغ من الصلاة ليس بواجب للماء ولا متوهم، واختار صاحب الشامل هذا الثاني، فقال: هذا الذي قاله الأصحاب من بطلان التيمم فيه نظر؛ لأن هذا الماء لا يجب استعماله لهذه الصلاة ولا قدر على استعماله لغيرها؛ فينبغي ألا يبطل تيممه.

قال: ويلزم من قال: لا يصلى النافلة أن يقول إذا مر به ركب وهو فى الصلاة، ففرغ منها وقد ذهب الركب: لا يجوز التنفل؛ لأن توجه الطلب يمنع ابتداء الصلاة بالتيمم، واختاره الرويانى أيضا وأورد إيراد صاحب الشامل هذا قال: فإن منعه الأولون فهو بعيد.

قلت: الأصح ما قاله العراقيون؛ لأن التيمم ضعف برؤية الماء وكان مقتضى الدليل بطلان الصلاة التي هو فيها فى الحال، [و]خالفناه لحرمتها، وهذا ليس بموجود فى غيرها والله أعلم.

أما إذا رأى الماء فى أثناء نافلة فستة أوجه مفرقة فى كتب الأصحاب، وحكاها مجموعة صاحب البيان وغيره:

أصحها وأشهرها: أنه إن كان نوى عددا أتمه، وإلا اقتصر على ركعتين ولم تجز الزيادة، وبهذا قطع المصنف والأكثر، ونص عليه الشافعى - رحمه الله - فى الأم، ونقله الشيخ أبو حامد عن أصحابنا مطلقا؛ لأنه إن نوى عددا فهو كالفريضة لدخوله فى صريح نيته، وإن لم ينو عددا فعرف الشرع فى النافلة ركعتان فصار كالمنوى.

والثانى: لا يزيد على ركعتين وإن كان نواه، وهو قول الشيخ أبى زيد وأبى على السنجى؛ لأن السنة فى النافلة ركعتان فالزائد كنافلة مستأنفة.

والثالث: يقتصر على ما صلى منها مطلقا، ولا تجوز الزيادة وإن كان نواها، حكوه عن ابن سريج؛ لأن مقتضى رؤية الماء بطلان الصلاة، [و]خالفنا هذا فى الفريضة؛ لأنه لو اقتصر على بعضها بطلت. والنافلة يجوز الاقتصار على بعضها.

**والرابع:** يجوز له أن يزيد بعد رؤية الماء ما شاء من الركعات، وإن زاد على ما نوى. قاله القفال؛ لأنه صح دخوله فيها وهي صلاة واحدة، فجاز الزيادة فيها كما لو طول الركعات.

**والخامس:** وبه قطع البندنجي إن نوى عددا أتمه، وإلا بنى على القولين فيمن نذر صلاة مطلقة إن قلنا: يلزمه ركعتان صلى ركعتين، وإن قلنا: ركعة لم يزد عليها. **والسادس:** يبطل مطلقا؛ لأن مقتضى الدليل بطلان الصلاة بالتيمم مع وجود الماء، [و] خالفناه في الفريضة للضرورة ولحرمتها؛ ولهذا يحرم قطعها كما سنوضحه قريبا - إن شاء الله تعالى - بخلاف النافلة.

ولو دخل في نافلة بنية مطلقة، فصلى ركعتين ثم قام إلى الثالثة ثم رأى الماء، قال صاحب البحر: قال القاضي أبو الطيب: يتم هذه الركعة ويسلم؛ لأنها لا تتبعض، قال: وهذا كما قال.

**قلت:** ولا يخفى أن هذا لا يجيء على كل الأوجه والله أعلم. **فرع:** إذا تيمم للمرض فبرأ في أثناء صلاته فهو كما لو تيمم لعدم الماء فوجده في أثناءها.

**فرع:** إذا دخل في صلاة مفروضة في أول وقتها حرم عليه قطعها من غير عذر، وإن كان الوقت واسعا. هذا هو المذهب والمنصوص، وبه قطع الأصحاب. وقال إمام الحرمين: الذي أراه أن هذا جائز، قال: وكذا المقضية التي على التراخي يجوز قطعها بغير عذر؛ لأن الوقت موسع قبل الشروع فيها، فكذا بعد الشروع، كما لو أصبح المسافر صائما ثم أراد الفطر فإنه يجوز، قال: والذي أراه أن من شرع في صلاة الجنازة فله قطعها إذا كانت لا تتعطل بقطعه، قال: ومصدق ما ذكرته نص الشافعي - رحمه الله - : أن من تحرم بالصلاة منفردا ثم وجد الجماعة فله الخروج منها ليدرك الجماعة. قال: وهذه فصول رأيها فأبديتها، وعندى أن الأصحاب لا يسمحون بها، ولا يجوزون للشارع في فائتة الخروج منها بغير عذر، وإن كان القضاء على التراخي، ولكن القياس ما ذكرته. هذا كلام إمام الحرمين، وجزم الغزالي في الوسيط بجواز قطع الفريضة في أول وقتها، ولم يذكر فيها خلافا، ولأن الأصحاب لا يسمحون به كما ذكره إمام الحرمين، فأوهم الغزالي بعبارة أن هذا مذهب الشافعي والأصحاب، وليس كذلك، وإنما هو احتمال لإمام الحرمين

كما ذكرته، ولم يتابع الغزالي في البسيط الإمام، بل حكى كلام الإمام، ثم قال: وليس في الأصحاب من يسمح بذلك في القضاء وصلاة الوقت وإن كان في أول الوقت. وهذا الذي ذكره في البسيط هو الصواب، وليته قال في الوسيط مثله.

واعلم أن الصواب أنه لا يجوز قطع المكتوبة من غير عذر، وإن كان الوقت واسعاً، ولا المقضية. هذا نص الشافعي - رحمه الله - وهو متفق عليه عند الأصحاب، قال الشافعي - رحمه الله - في الأم في أول باب تفريق الصوم والصلاة وهو آخر أبواب الصلاة: «من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء، أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاها أو صلاة نذر لم يكن له أن يخرج من صوم أو صلاة ما كان مطبقاً للصوم والصلاة على طهارة، فإن خرج من واحد منهما بلا عذر عامداً، كان مفسداً آثماً عندنا»، هذا نصه في الأم بحروفه، ومن الأم نقلته، وكذا نقله عن نصه في الأم جماعات.

وأما اتفاق الأصحاب على تحريم قطعها بلا عذر، فقد اعترف به إمام الحرمين كما سبق، ونقله الغزالي في البسيط كما قدمته، وقال صاحب التتمة في باب التيمم وباب صلاة الجماعة: من شرع في الصلاة منفرداً، ثم أراد قطعها لا يجوز له ذلك بلا خلاف. يعنى بلا عذر، وكذا قاله جماعات غيره، ومنهم المصنف هنا في المذهب، فقد صرح بذلك في قوله: لأن ما لا يبطل الصلاة لا يبيح الخروج منها. وكذا صرح به الباقر، وهو أشهر من أن أطب في نقل كلامهم فيه، وقد نقله من المتأخرين عن المذهب وعن الأصحاب الرافعي وأبو عمرو بن الصلاح، وأنكرا على إمام الحرمين والغزالي انفرادهما عن الأصحاب بتجوز قطعها. ودليل تحريم القطع قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] وهو على عمومته، إلا ما خرج بدليل. وأما مسألتنا الصوم والصلاة اللتان احتج بهما إمام الحرمين، فالجواب عنهما: أن العذر فيهما موجود والله أعلم.

وقال الرافعي في أول باب صوم التطوع: لو شرع في صوم قضاء رمضان، فإن كان القضاء على الفور لم يجز الخروج منه، وإن كان على التراخي فوجهان: أحدهما: يجوز، قاله القفال وقطع به الغزالي والبعثي وطائفة.

وأصحهما: لا يجوز، وهو المنصوص في الأم، وبه قطع الروياني في الحلية، وهو مقتضى كلام الأكثرين؛ لأنه تلبس بالفرض، ولا عذر في قطعه فلزمه إتمامه؛

كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت .

قال: وأما صوم الكفارة فما لزم بسبب محرم فهو كالقضاء الذى على الفور وما لزم بسبب غير محرم كقتل الخطأ فكالقضاء الذى على التراخى، وكذا النذر المطلق .  
قال: وهذا كله مبنى على المذهب، وهو انقسام القضاء إلى واجب على الفور: وهو ما عصى بتأخيرته، وإلى واجب على التراخى: وهو ما لم يعص بتأخيرته، ولنا وجه: أن القضاء على التراخى مطلقا. هذا آخر كلام الرافعى .

فرع: قال أصحابنا: قال الشافعى فى الأم: لو تيمم ودخل فى مكتوبة ثم رعف انصرف، فإن لم يجد من الماء إلا ما يغسل به الدم غسله واستأنف التيمم والصلاة؛ لأنه لما لزمه طلب الماء بطل تيممه، قالوا: وإن وجد الماء لزمه الوضوء واستئناف الصلاة بلا خلاف، ولا يجيء فيه القول القديم فيمن سبقه الحدث أو رعف أنه يبنى؛ لأنه لا تجوز صلاة واحدة بتيمم ووضوء كما لا تجوز عدة واحدة بأقراء وأشهر، ولا كفارة بعضها عتق وبعضها صوم، والله أعلم .

فرع: فى مذاهب العلماء فيمن وجد الماء أثناء صلاة السفر:

قد سبق أن مذهبنا المشهور أنه لا تبطل صلاته، بل يتمها ولا إعادة عليه، وبه قال مالك وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وداود<sup>(١)</sup>، وهو رواية عن أحمد<sup>(٢)</sup>.  
وقال سفيان الثورى وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup> والمزنى: تبطل، وهو أصح الروایتين عن

(١) قال فى المحلى (١/٣٥٣): إن رأى الماء وهو فى الصلاة فليتماد فى صلاته، ولا يعيدها ولا تتقض طهارته بذلك .

(٢) قال فى الإنصاف (١/٢٩٨): قوله: (وإن وجد الماء بعد الصلاة لم تجب إعادتها) بلا نزاع . ولم يستحب أيضا على الصحيح من المذهب .

وعنه يستحب . وهما وجهان مطلقان فى شرح الزركشى .  
قوله: (وإن وجده فيها بطلت)، هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وعنه لا تبطل، ويمضى فى صلاته . اختارها الأجرى . وأطلقهما فى مجمع البحرين .  
فعلى هذه الرواية: يجب المضى على الصحيح، قدمه فى الفروع، ومجمع البحرين، فعلى هذه الرواية: قال الشارح: وهو أولى، وهو ظاهر كلام أحمد . وقيل: لا يجب المضى، لكن هو أفضل . وقيل: الخروج منها أفضل؛ للخروج من الخلاف، واختاره الشريف أبو جعفر .

قال فى الفائق: وعنه يمضى . فقيل: وجوبا . وقيل: جوازا . وأطلقهما فى المعنى .  
وقال فى الرعاية: قلت الأولى قلبها نفلا .

(٣) قال فى التحفة (١/٨٧): وإن وجد بعد الشروع: إن كان قبل أن يقعد قدر التشهد من القعدة =



أحمد، ونقله البغوى عن أكثر العلماء.

قال أبو حنيفة: إلا أن يكون صلاة العيدين أو الجنازة أو كان الذى رآه سور حمار؛ فلا تبطل.

قال القاضى أبو الطيب والماوردى: قال ابن سريج: الذى أختره هنا قول المزنى.

واحتج من قال: تبطل بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [النساء: ٤٣] ويقول الله: «فَإِذَا رَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسُهُ جِلْدَكَ»<sup>(١)</sup>، ولأن ما أبطل الطهارة خارج الصلاة أبطلها فيها كالحديث، ولأنها طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة، ولأن ما منع ابتداء الصلاة منع استدامتها كالحديث، ولأنه مسح أقيم مقام غيره فبطل بظهور أصله فى الصلاة وغيرها؛ كما مسح الخف إذا ظهرت رجله، ولأنها صلاة جاز ترك الأصل فيها للعدر، فإذا زال العذر فيها بالقدرة على الأصل وجب الرجوع إلى الأصل؛ كالمريض إذا صلى قاعدا فبرأ فى الصلاة والأمى إذا تعلم الفاتحة فى أثناء الصلاة، والعريان إذا وجد السترة، ولأن الصبىة إذا شرعت فى العدة بالأشهر فحاضت فى أثنائها انتقلت إلى الأقراء؛ فكذا هنا.

واحتج أصحابنا بعموم قوله ﷺ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»<sup>(٢)</sup> وهو حديث صحيح كما سبق، وهذا الحديث وإن ورد على سبب، فالتمسك بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على المختار عند أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول، ولأن رؤية الماء ليس حدثا، لكن وجوده مانع من ابتداء التيمم، وذكر أصحابنا أدلة كثيرة لا يظهر الاستدلال بأكثرها فحذفها.

= الأخيرة، فإنه تفسد صلاته عندها.

وقال الشافعى: لا تفسد.

وحجتنا: ما روينا من الحديث المشهور، من غير فصل بين حالة الصلاة وغيرها.

وإن كان بعد ما قعد قدر التشهد الأخير، أو بعد ما سلم، وعليه سجدتا السهو، وعاد إلى الصلاة - تبطل صلاته عند أبى حنيفة ويلزمه الاستقبال.

وعند أبى يوسف ومحمد: يبطل تيممه، وصلاته تامة.

(١) تقدم، وهو حديث متفق عليه من حديث عبد الله بن زيد: أخرجه البخارى (١٣٧)، ومسلم (٩٨ - ٣٦١).

(٢) ينظر: اللسان (جبر)، الصحاح (جبر).

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية الكريمة والحديث فهو أنهما محمولان على واجد الماء قبل الدخول في الصلاة.

والجواب عن القياس على الحدث: أنه مناف للصلاة بكل حال، بخلاف التيمم. وعن المستحاضة: بأن حدثها متجدد، ولأنها مستصحبة للنجاسة، والمتيمم بخلافها. وعن القياس الآخر على الحدث: أنه مناف بكل حال، ولأنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء، كطرآن العدة بالشبهة والإحرام على النكاح، وعن الخف أنه ينسب إلى تفريط لعدم تعهده وإصلاحه أو لمضايقته المدة، فنظير الماسح من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم فيعيد على الصحيح لتقصيره. وعن القياس على المريض والأُمى والعريان أن هذه أحوال تغير صفة الصلاة ولا تبطلها. وعن المعتدة أنها رأت الأصل قبل الفراغ من البدل، والمتيمم رأى الماء بعد الفراغ من البدل وهو التيمم فليس نظيرها؛ وإنما نظير المتيمم من العدة أن تحيض بعد أن تنقضي الأشهر وتزوج، وحيث لا أثر للحيض، وعدتها صحيحة، ونظير العدة من التيمم أن يرى الماء في أثناء التيمم والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن تيمم للمرض وصلى ثم برأ لم يلزمه الإعادة؛ لأن المرض من الأعذار العامة فهو كعدم الماء في السفر.

الشرح: إذا تيمم للمرض حيث جوزناه وصلى ثم برأ، لا يلزمه الإعادة بلا خلاف، سواء كان في سفر أو حضر؛ لأنه عذر عام، فلو وجبت الإعادة حصل الحرج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] ويقال: برأ وبرئ وبرؤ، ثلاث لغات سبق بيانهن قريباً، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد، فإن كان في الحضر لزمه الإعادة؛ لأن ذلك من الأعذار النادرة، وإن كان في السفر ففيه قولان:

أحدهما: لا يجب؛ لأن عمرو بن العاص - رضى الله عنه - تيمم وصلى لشدة البرد، وذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يأمره بالإعادة.

والثاني: يجب؛ لأن البرد الذي يخاف منه الهلاك، ولا يجد ما يدفع ضرره عذر نادر غير متصل فهو كعدم الماء في الحضر.

الشرح: حديث عمرو وحاله تقدم بيانه في فصل تيمم المريض.

وقوله: عذر نادر، احتراز من المرض وعدم الماء في السفر، وقوله: غير متصل، احتراز من الاستحاضة.

**أما حكم المسألة:** فقال أصحابنا: إذا وجد المحدث أو الجنب الماء، وخاف من استعماله لشدة البرد، لا لمرض ونحوه كخوف، يجوز للمريض التيمم، فإن قدر على أن يغسل عضوا فعضوا ويدثره، أو قدر على تسخين الماء بأجرة مثله أو على ماء مسخن بثمن مثله لزمه ذلك، ولم يجز له التيمم لا في الحضر ولا في السفر؛ لأنه واجد للماء قادر على استعماله.

فإن خالف وتيمم لم يصح تيممه، ويلزمه إعادة ما صلى به، وإن لم يقدر على شيء من ذلك وقدر على غسل بعض الأعضاء الظاهرة من غير ضرر لزمه ذلك ثم يتيمم للباقي، وإن لم يقدر على شيء من ذلك تيمم وصلى لحديث عمرو بن العاص؛ فإنه تيمم للبرد، واستدل بالآية وأقره النبي ﷺ على ذلك كله، وهل تجب إعادة هذه الصلاة؟

قال أصحابنا: إن كان التيمم في السفر، ففيه قولان مشهوران، نص عليهما في البويطي، رجع الشافعي - رحمه الله - منهما وجوب الإعادة، وكذا رجع جمهور الأصحاب، وصحح المتولي والرويانى في الحلبة أنه لا إعادة لحديث عمرو. وأجاب الجمهور عن حديث عمرو: بأن الإعادة على التراخي، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح، ويحتمل أنه كان يعلم وجوب الإعادة أو أنه كان قد قضى.

وإن كان في الحضر فطريقان قطع الجمهور في كل الطرق بوجوب الإعادة لندوره. وحكى الدارمي في الاستذكار وغيره من الأصحاب عن أبي الحسين بن القطان من أصحابنا أنه قال: إن قلنا: يعيد المسافر فالحاضر أولى، وإلا فقولان، ونقل العبدري في الكفارة عن أبي حاتم القزويني أنه قال: فيهما ثلاثة أقوال، أحدها: يعيد الحاضر والمسافر، والثاني: لا يعيدان، والثالث: يعيد الحاضر دون المسافر.

والصحيح: وجوب الإعادة عليهما، هذا تفصيل مذهبنا. وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن الحسن البصري وعطاء أنه لا يجوز له التيمم،

بل يستعمل الماء وإن مات.

وحكوا عن مالك وأبى حنيفة والثوري أنه يتيمم ويصلى ولا يعيد، لا المسافر ولا الحاضر، واختاره ابن المنذر.

وقال أحمد: لا يعيد المسافر. وفي الحاضر روايتان.

ودليل الجميع يعرف مما سبق. ولو كان معه ثوب نجس فخاف الهلاك من شدة حر أو برد لو نزع صلي فيه وأعاد، وقد ذكر المصنف المسألة في باب طهارة البدن والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ومن صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب لزمه الإعادة؛ لأن ذلك عذر نادر غير متصل، فصار كما لو نسي الطهارة وصلى مع القدرة على الطهارة.

الشرح: قد سبق بيان حكم من لم يجد ماء ولا ترابا، وأن فيه أربعة أقوال أصحها: تجب الصلاة في الحال وتجب الإعادة، وبسطنا أدلته وفروعه.

وقوله: عذر نادر غير متصل، سبق الاحتراز منها قريبا، وقاسه على ما لو نسي الطهارة؛ لأنه مجمع عليه والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا كان على بعض أعضائه كسر يحتاج إلى وضع الجبائر وضع الجبائر على طهر، فإن وضعها على طهر ثم أحدث وخاف من نزعها، أو وضعها على غير طهر وخاف من نزعها مسح على الجبائر؛ لأن النبي ﷺ أمر عليا - رضي الله عنه - أن يمسح على الجبائر، ولأنه تلحقه المشقة في نزعها فجاز المسح عليها كالخف، وهل يلزمه مسح الجميع أم لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: يلزمه مسح الجميع؛ لأنه مسح أجيز للضرورة فوجب فيه الاستيعاب كالمسح في التيمم.

والثاني: يجزيه ما يقع عليه الاسم؛ لأنه مسح على حائل منفصل، فهو كمسح الخف.

وهل يجب التيمم مع المسح؟ فيه قولان:

قال في القديم: لا يتيمم؛ كما لا يتيمم مع المسح على الخف.

وقال في الأم: يتيمم؛ لحديث جابر - رضي الله عنه - : «أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ حَجَرٌ فَسَجَّهَ فِي رَأْسِهِ ثُمَّ اخْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمُمِ؟ قَالُوا:

مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَمَ وَيَعَصِبَ عَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةً يَمْسَحُ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»، ولأنه يشبه الجريح؛ لأنه يترك غسل العضو لخوف الضرر، ويشبه لابس الخف؛ لأنه لا يخاف الضرر من غسل العضو، وإنما يخاف المشقة من نزع الحائل كلابس الخف، فلما أشبههما وجب عليه الجمع بين المسح والتيمم.

فإن برأ وقدر على الغسل، فإن كان قد وضع الجبائر على غير طهر لزمه إعادة الصلاة، وإن كان وضعها على طهر، ففيه قولان:

أحدهما: لا يلزم الإعادة؛ كما لا يلزم ماسح الخف.

والثاني: يلزمه؛ لأنه ترك غسل العضو لعذر نادر غير متصل فصار كما لو ترك غسل العضو ناسيا.

الشرح: قال الأزهرى وأصحابنا: الجبائر: هي الخشب التي تسوى فتوضع على موضع الكسر وتشد عليه؛ حتى ينجبر على استوائها، واحداً جبارة بكسر الجيم، وجبيرة بفتحها<sup>(١)</sup>.

قال صاحب الحاوى: الجبيرة ما كان على كسر، والصلبوق بفتح اللام ما كان على قرح. وقد أنكر جماعة ممن صنف فى ألفاظ المذهب على المصنف قوله: وإن كان على عضوه كسر. وقالوا: هذا غلط، وإنما يقال: عضو مكسور ولا يقال: عليه كسر. وهذا الإنكار باطل، بل يقال: عضو مكسور، وفيه كسر، وعليه كسر، كله بمعنى واحد.

وأما حديث جابر فرواه أبو داود والبيهقى، وضعفه البيهقى<sup>(٢)</sup>، وأما حديث على

(١) ينظر اللسان (جبر)، والصحاح (جبر).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٣٩/١ - ٢٤٠) كتاب: الطهارة، باب: فى المجروح يتيمم، الحديث (٢٣٦)، والدارقطنى (١٨٩/١) كتاب: الطهارة، باب: جواز التيمم لصاحب الجراح، الحديث (٣)، والبيهقى (٢٢٧/١) كتاب: الطهارة، باب: الجرح إذا كان فى بعض جسده دون بعض، كلهم من طريق الزبير بن خريق عن عطاء، عن جابر قال: «خرجنا فى سفر، فأصاب رجلاً منا حجر فشجه فى رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لى رخصة فى التيمم، قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء؛ فأغسل، فمات. فلما قدمنا على النبى ﷺ أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله! ألا سألوا إذ لم يعلموا؛ وإنما شفاء العى السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر - أو يعصب، شك الراوى - على جرحه خرقه، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده».

- رضى الله عنه - فضعيف رواه ابن ماجه والبيهقى وغيرهما<sup>(١)</sup> ، واتفقوا على ضعفه؛ لأنه من رواية عمرو بن خالد الواسطى، واتفق الحفاظ على ضعفه، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون: هو كذاب. قال البيهقى: هو معروف بوضع الحديث، ونسبه إلى الوضع وكيع، قال البيهقى: ولا يثبت فى هذا الباب عن النبى ﷺ شىء، قال: وأقرب شىء فيه حديث جابر الذى سبق، وليس بالقوى. قال: وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما رويناه عن ابن عمر. فذكر بإسناده أن ابن عمر - رضى الله عنهما - توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصاة وغسل ما سوى ذلك<sup>(٢)</sup>

= وقال الدارقطنى: قال أبو بكر بن أبى داود: هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة، ولم يروه عن عطاء عن جابر، غير الزبير بن خريق، وليس بالقوى، وخالفه الأوزاعى فرواه عن عطاء، عن ابن عباس. والذى أشار إليه أبو بكر بن أبى داود:

أخرجه الدارمى (١٩٢/١)، والحاكم (١٧٨/١)، وأبو داود (٣٣٧)، وابن ماجه (٥٧٢)، وأحمد (٣٣/١) من طريق الأوزاعى عن عطاء عن ابن عباس، به. قال الحافظ فى التلخيص (١٤٧/١): وهو الصواب، رواه أبو داود أيضا من حديث الأوزاعى: حدثنى عطاء عن ابن عباس، به. وقال الدارقطنى: اختلف فيه الأوزاعى، والصواب أن الأوزاعى أرسل آخره عن عطاء، قلت - أى ابن حجر - وهى رواية ابن ماجه، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: لم يسمعه الأوزاعى من عطاء؛ إنما سمعه من إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، بين ذلك ابن أبى العشرين فى روايته عن الأوزاعى. اهـ. وللحديث طريق آخر:

أخرجه ابن خزيمة (١٣٨/١) كتاب: التيمم، باب: الرخصة فى التيمم للمجدور والمجروح، حديث (٢٧٣)، وابن حبان (٢٠١ - موارد)، وابن الجارود (١٢٨) من طريق الوليد بن عبيد الله بن أبى رباح عن عطاء عن ابن عباس: أن رجلاً أجنب فى شتاء، فسأل، فأمر بالغسل؛ فمات، فذكر للنبي ﷺ فقال: «ما لهم قتلوه قتلهم الله - ثلاثاً - جعل الله الصعيد - أو: التيمم - طهوراً» قال: شك ابن عباس ثم أثبتته. صححه ابن خزيمة وابن حبان.

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٥٧)، والدارقطنى (٢٢٦/١، ٢٢٧)، والبيهقى (٢٢٨/١) من طريق عمرو بن خالد الواسطى.

ورواه الدارقطنى والبيهقى من طريقين آخرين أو هى منه. قاله الحافظ فى التلخيص (١/٢٥٩)، وقال: قال الشافعى فى الأم والمختصر: لو عرفت إسناده بالصحة لقلت به، وهذا مما أستخير الله فيه.

(٢) أخرجه البيهقى (٢٢٨/١).

قال: وهذا عن ابن عمر صحيح. ثم روى البيهقي جواز المسح على الجبائر وعصائب الجراحات بأسانيده عن أئمة التابعين.

وينكر على المصنف قوله: «لأن النبي ﷺ أمر علياً» فأتى بصيغة الجزم في حديث متفق على ضعفه وتوهمته، وقد سبق التنبيه على هذه العبارة والقاعدة في الفصول المذكورة في مقدمة الكتاب.

وقوله: لأنه مسح أجزى للضرورة، احتراز من مسح الخف؛ فإنه تخفيف ورخصة.

وقوله: مسح على حائل منفصل، فيه احتراز من مسح اللحية في التيمم. أما حكم المسألة: فقال أصحابنا: إذا احتاج إلى وضع الجبيرة وضعها، فإن كان لا يخاف ضرراً من نزعها وجب نزعها وغسل ما تحتها إن لم يخف ضرراً من غسله، قال العبدري: وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود: لا يلزمه نزعها وإن لم يخف ضرراً.

قال أصحابنا: وإن خاف الضرر من نزعها لم يجب نزعها، والخوف المعتبر ما سبق في المرض المجوز للتيمم على التفصيل السابق اتفاقاً واختلافاً، هكذا قاله الأصحاب. قال أصحابنا: ولا يجوز أن يضع الجبيرة على شيء من الصحيح، إلا القدر الذي لا يتمكن من ستر الكسر إلا به، قالوا: ويجب أن يضعها على طهر.

وحكى إمام الحرمين وجهاً عن والده أنه لا يجب وضعها على طهر إذا لم نوجب الإعادة على من وضعها على غير طهر، وهذا شاذ، والصحيح المشهور: أنه يجب وضعها على طهر مطلقاً، وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب، والرويانى فى الحلية، وآخرون.

وهو مراد المصنف بقوله: وضع الجبائر على طهر. أى يجب عليه الطهارة لوضع الجبيرة على عضوه، وهو مراد الشافعى - رحمه الله - بقوله فى المختصر: «ولا يضعها إلا على وضوء» فإن خالف ووضعها على غير طهر، فإن لم يخف ضرراً من نزعها وجب نزعها، ثم يلبسها على طهارة، وإن خاف لم يلزمه نزعها، بل يصح مسحه ويكون آثماً، هكذا صرح به المحاملى والأصحاب. وإذا أراد لابس الجبيرة الطهارة فليفعل ثلاثة أمور: غسل الصحيح من باقى أعضائه، والمسح على الجبيرة، والتيمم:

أما غسل الصحيح فيجب غسل الأعضاء الصحيحة، وكل ما يقدر عليه من أطراف الجبيرة على التفصيل المتقدم في فصل الجريح، هذا هو الصواب المقطوع به في معظم طرق الأصحاب.

وحكى بعض الخراسانيين والرافعي طريقا آخر أن في غسل الصحيح القولين فيمن وجد بعض ما يكفيه من الماء، وقد سبق مثل هذا الطريق في الجريح، وعلى هذا الطريق يتعين التيمم، والمذهب: القطع بوجوب غسل الصحيح؛ لأن كسر العضو لا يزيد على فقده، ولو فقده وجب غسل الباقي قطعاً.

وأما مسح الجبيرة بالماء فواجب باتفاق الأصحاب في كل الطرق، وممن نقل اتفاقهم عليه إمام الحرمين إلا قولاً حكاه الرافعي عن حكاية الحنطى أنه يكفيه التيمم، ولا يمسح الجبيرة بالماء، ونقله صاحب العدة أيضاً، واختاره القاضي أبو الطيب، والمذهب الأول. وهل يجب استيعاب الجبيرة بالمسح كالوجه في التيمم؟ أم يكفي مسح ما ينطلق عليه الاسم كالرأس والخف؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما، أحدهما عند الأصحاب: يجب الاستيعاب، صححه الشيخ أبو محمد في الفروق، والبغوى، والرويانى فى الحلية، والرافعى وغيرهم، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد.

وأما التيمم مع غسل الصحيح ومسح الجبيرة بالماء، ففيه طريقان:

أحدهما وأشهرهما والذي قطع الجمهور به: أن فيه قولين:

أحدهما عند الجمهور: وجوبه، وهو نصه فى الأم والبويطى والكبير.

والثانى: لا يجب، وهو نصه فى القديم، وظاهر نصه فى المختصر، وصححه الشيخ أبو حامد والجرجاني، والرويانى فى الحلية، قال العبدى: وبهذا قال أحمد وسائر الفقهاء.

والطريق الثانى: حكاه الخراسانيون، وصححه المتولى منهم أنه إن كان ما تحت الجبيرة عتيلاً لا يمكن غسله لو كان ظاهراً وجب التيمم كالجريح، وإن أمكن غسله لو ظهر لم يجب التيمم كلبس الخف. وقد ذكر المصنف دليل القولين، والمذهب الوجوب.

فإذا أوجبت التيمم، فلو كانت الجبيرة على موضع التيمم ففيه وجهان، حكاها الشيخ أبو محمد وولده إمام الحرمين، والغزالي وآخرون:



أحدهما: يجب مسحها بالتراب؛ كما يجب مسحها بالماء.

وأصحبهما: عند الأصحاب، وبه قطع الماوردي والبقوي وآخرون: لا يجب مسحها بالتراب، بل يمسح ما سواها؛ لأن التراب ضعيف، فلا يؤثر فوق حائل بخلاف المسح بالماء؛ فإن تأثيره فوق الحائل معهود في الخف، فعلى هذا يستحب قاله الدارمي وغيره؛ لأن فيه خروجاً من الخلاف.

وأما وقت مسح الجبيرة بالماء فإن كان جنباً مسح متى شاء؛ إذ لا ترتيب عليه. وإن كان محدثاً مسح إذا وصل غسل عضوها، وأما وقت التيمم فعلى ما سبق في تيمم الجريح سواء اتفاقاً واختلافاً وتفرعاً، ومختصره: أنه إن كان جنباً فوجهان. أحدهما: يجب تقديم الغسل ثم يتيمم.

والصحيح المشهور: إن شاء قدم التيمم على الغسل، وإن شاء أخره، وإن شاء وسطه.

وإن كان محدثاً، فثلاثة أوجه مشهورة:

أحدها: يجب تقديم غسل جميع المقدور عليه.

والثاني: يتخير كالجنب.

والثالث: وهو الصحيح عند جمهور الأصحاب: لا ينتقل من عضو حتى يكمل

طهارته، هكذا صححه الأصحاب في طرقهم، ونقل الرافعي تصحيحه عنهم.

فعلى هذا يجيء التفصيل السابق في تيمم الجريح بين أن يكون عليه جبيرة في الوجه أو اليد أو الرجل أو جبيرتان أو جبائر، والحكم ما سبق هناك، فعلى الثالث يتعدد التيمم بحسب الجبائر، كما سبق هناك، وعلى الوجهين الأولين يكفي تيمم واحد عن الجبائر كلها، وهل يجب على صاحب الجبيرة إعادة الوضوء لكل فريضة وإن لم يحدث كما يجب إعادة التيمم؟ أم يكفي غسل ما بعد الجبيرة؟ أم لا يجب غسل شيء ما لم يحدث؟ فيه ثلاثة أوجه، كما سبق في الجريح، والصحيح أنه لا يجب غسل شيء، ونقل الاتفاق عليه هنا إمام الحرمين وآخرون، وصرح به الماوردي والغزالي وغيرهما.

وممن ذكر الخلاف فيه القاضي حسين والبقوي، وقطع الشيخ أبو حامد بوجوب إعادة الوضوء كالمستحاضة، والمذهب: أنه لا يجب، ويفارق المستحاضة؛ فإن حدثها متجدد، وحكم إعادة مسح الجبيرة حكم إعادة الغسل.

وقطع الغزالي بأنه لا يجب، وهو المذهب، وإذا شفى صاحب الجبيرة لزمه غسل موضعها، وحكم وجوب استئناف الوضوء أو الغسل إن كان جنباً وعدم وجوبه على ما سبق في الجريح والله أعلم.

هذا كله إذا كان الكسر محوجاً إلى الجبيرة فوضعها، أما إذا لم يحتاج إلى وضعها، لكن خاف من إيصال الماء إلى العضو، فحكمه حكم الجريح؛ فيجب غسل الصحيح بقدر الإمكان على التفصيل السابق هناك، ويجب التيمم مع غسل الصحيح، ولا يجب مسح موضع الكسر بالماء، وإن لم يخف منه ضرراً؛ لأن المسح بالماء لا تأثير له من غير حائل كما قدمناه في الجريح، بخلاف الجبيرة؛ فإنه مسح على حائل كالخف، كذا قطع به الأصحاب في الطرق، ونقله الرافعي عن الأئمة، ثم قال: وللشافعي سياق يقتضي وجوب المسح، ووجوب التيمم في هذه الصورة متفق عليه، بلا خلاف؛ لثلا يبقى موضع الكسر بلا طهارة، فإذا تيمم وكان الكسر في محل التيمم وجب مسحه بالتراب، كما سبق في الجريح؛ لأنه لا ضرر فيه ولا حائل دونه والله أعلم.

وأما إعادة الصلاة التي يفعلها الكسير، فإن لم يكن عليه ساتر من جبيرة أو لصوق فلا إعادة بالاتفاق؛ لأن التيمم إذا تجرد للمرض والجراحة ونحوهما لا يجب معه إعادة، فمع غسل بعض الأعضاء أولى ألا يجب. وإن كان عليه ساتر من جبيرة أو لصوق أو نحوهما، فإن كان وضعه على طهر ففى وجوب الإعادة قولان، ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح منهما عند جمهور الأصحاب: لا يجب الإعادة، وقطع به جماعات، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد، وانفرد البغوي بترجيح الوجوب.

وإن كان وضعه على غير طهر فطريقان:

أصحهما: القطع بوجوب الإعادة لندوره وتقصيره، وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور في الطرق كلها، وصححه الباقر.

والثاني: أن في الإعادة قولين حكاه القاضي أبو الطيب والبندنجي والدارمي وصاحب الشامل والمتولى والرويانى وآخرون من العراقيين والخراسانيين.

قال المتولى: في المسألة ثلاثة أقوال، أصحها: إن وضع على طهر لم تجب الإعادة، وإن وضع على غير طهر وجبت، والثاني: يجب مطلقاً، والثالث:

لا يجب مطلقا.

وقال القاضى حسين وإمام الحرمين: إن وضع على طهر لم يعد فى القديم، وفى الجديد قولان. وإن وضع على غير طهر أعاد فى الجديد، وفى القديم قولان، ثم المشهور: أنه لا فرق فى الإعادة بين أن نوجب التيمم ويفعله أو لا نوجبه.

وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا: الخلاف إذا لم نوجب التيمم أما إذا أوجبناه فتيمم فلا يعيد - قولاً واحداً - والمذهب الأول، وبه قطع الجمهور، ثم الجمهور أطلقوا الخلاف فى الإعادة.

قال القاضى أبو الطيب، وأصحاب الشامل والتمة والبحر، والرافعى: هذا الخلاف إذا كانت الجبيرة أو اللصوق على غير محل التيمم، فإن كان عليه - وقلنا: لا يجب التيمم - فكذلك، وإن قلنا: يجب وجبت الإعادة قولاً واحداً؛ لنقصان البذل والمبدل.

ولم أر للجمهور تصريحاً بمخالفة هذه الجماعة ولا بموافقتها، لكن إطلاقهم يقتضى أن لا فرق. هذا تفصيل مذهبنا، وحكى ابن المنذر عن جمهور العلماء أنه لا إعادة عليه، وحكى العبدى عن أحمد بن حنبل وسائر الفقهاء أنه لا يجب التيمم على صاحب الجبيرة، والله أعلم.

فرع: قطع الشيخ أبو حامد والماوردى والدارمى وابن الصباغ وسائر العراقيين وصاحب التمة وغيره من الخراسانيين بأن المسح على الجبيرة غير مؤقت، بل يمسح من غير نزع، وإن تطاولت الأزمان إلى أن يبرأ، وذكر الفورانى وإمام الحرمين والغزالى وآخرون من الخراسانيين وجهاً أنه مؤقت كالخف، كذا أطلقوه.

قال الرافعى: فعلى هذا الوجه يختلف بالحضر والسفر، فينزع المقيم الجبيرة بعد يوم وليلة، والمسافر بعد ثلاث، وأنكره عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وقال: الصواب أنه يختص بيوم وليلة حضراً وسفراً.

والأظهر ما ذكره الرافعى، وهو مقتضى إطلاق من حكى هذا الوجه، وهذا الوجه فى أصله ضعيف، والصواب: أنه غير مؤقت؛ لأن الرخصة وردت غير مقيدة بخلاف الخف، ولأن الحاجة تدعو إلى استدامة الجبيرة.

قال القاضى أبو الطيب: ولأن الخف ينزعه للجنابة بخلاف الجبيرة.

قال إمام الحرمين: هذا الخلاف إنما يثبت إذا أمكن نزع الجبيرة ووضعها بغير

ضرر العضو، فإن أضر به لم يجب بلا خلاف.

قال: وصورة الخلاف إذا لم يمكن النزع بغير خلل يعود إلى العضو إلا بعد كل يوم وليلة، فإن أمكن في كل وقت لم يجز المسح عليها. وهذا الذي قاله الإمام حاصله رفع الخلاف من أصله؛ فإننا قدمنا اتفاق الأصحاب على أنه إذا لم يكن في النزع ضرر لا يجوز المسح بلا خلاف، والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: حكم اللصوق وغيره من الجرح حكم الجبيرة في جميع ما سبق، فإن قدر على حل عصابته وغسله من غير ضرر لزمه، وإلا فهو كالجبيرة على ما سبق.

قال القاضي حسين وغيره: وكذا لو وضع قشر الباقلي ونحوه على خدشه فهو كالجبيرة.

قال صاحب التهذيب: وكذا لو طلى على خدشه شيئا، قال: وكذا الشقوق على الرجل إذا احتاج فيها إلى تقطير شيء يجمد فيها.

فرع: قال أصحابنا: إذا أجنب صاحب الجبيرة ونحوها لم يلزمه نزعها، بل يغسل الصحيح ويمسح عليها ويتيمم كالمحدث، بخلاف لابس الخف يلزمه النزع للجنابة؛ لعدم المشقة هناك.

فرع: لو كان على عضويه جبيرتان فرفع إحداهما لا يلزمه رفع الأخرى، بخلاف الخفين؛ لأن لبسهما جميعا شرط بخلاف الجبيرتين، ولو سقطت جبيرته عن عضوه في الصلاة بطلت صلاته، سواء كان برأ أم لا، كاختلاع الخف، هذا مذهبا.

وحكى صاحب العدة عن أبي حنيفة أنه إن سقطت قبل البرء لم تبطل. دليلنا القياس على الخف وعلى ما بعد البرء، ولو اندمل ما تحت الجبيرة وبرأ، وهو لا يعلم فصلى بعده صلوات وجب قضاؤها بلا خلاف، كذا نقل الاتفاق فيه صاحب التتمة وغيره. ولو توهم اندماله بعد التيمم فبان أنه لم يندمل، ففي بطلان تيممه الوجهان في تيمم الجريح، أصحابنا: لا يبطل، وقد سبقت المسألة هناك مستوفاة، وبالله التوفيق.

فصل في مسائل تتعلق بباب التيمم:

إحداها: إذا تيمم وعليه خفان أو عمامة لبسهما على طهر ثم خلع ذلك، لم يبطل تيممه عندنا، وبه قال مالك وأبو حنيفة والجمهور، وحكى العبدري عن أحمد أنه

يبتل .

الثانية : قال الرويانى : قال والدى : لو عدم الجنب الماء فتيمم لقراءة القرآن فشرع فيها ثم رأى الماء ، فإن لم ينو عند الشروع فى القراءة قراءة قدر معلوم لزمه قطع القراءة بمجرد رؤية الماء ، وإن نوى قدرا احتمل وجهين .

أحدهما : له الإتمام كما لو نوى نافلة محصورة له إتمامها على المذهب .

والثانى : يلزمه القطع ؛ لأن القراءة لا يرتبط بعضها ببعض . قال الرويانى : وهذا الثانى أصح ، ولا وجه للأول .

قال : ولو كان فى وسط الآية لزمه قطعها .

الثالثة : قال الرويانى : قال والدى : لو تيمم عادم الماء قبل الاجتهاد فى القبلة ، ففى صحة تيممه وجهان ؛ بناء على من تيمم وعليه نجاسة .

الرابعة : إذا تيمم وعليه عمامة أو خفان لبسهما على طهارة ثم نزعهما ، لم يبتل تيممه عندنا ، وعند مالك وأبى حنيفة وداود والعلماء كافة إلا رواية حكاهما العبدى عن أحمد : أنه يبتل .

فروع : قال المحاملى فى اللباب : التيمم يشتمل على فرض وسنة وأدب وكراهة وشرط :

فالفرض سبعة : طلب الماء ، والقصد إلى الصعيد ، والنية ، ومسح الوجه واليدين ، والترتيب ، والتتابع على قول .

والسنة خمسة : التسمية ، والاقتصار على ضربتين ، ونفض الغبار الكثير ، وتقديم اليمنى .

والأدب ثلاثة : استقبال القبلة ، والابتداء بأعلى الوجه ، وبالكفين فى اليدين .

والكراهة استعمال التراب الكثير ، والزيادة على الضربتين .

والشرط واحد ، وهو كون التراب مطلقا .

قال : وينقض التيمم ما ينقض الوضوء ، وخمسة أشياء أيضا : وجود الماء ، أو

ثمته ، وتوهمه ، وارتفاع المرض ، والإقامة ، قال : ويفارق التيمم الوضوء فى خمسة

أشياء : كون التيمم فى عضوين ، ولا يجب إيصال التراب إلى أصول الشعر مطلقا ،

ولا يصلى فرضين بتيمم ولا يتيمم إلا لعذر ، وبعد دخول الوقت .

وهذا آخر كلام المحاملى ، وقد ترك من الشروط العذر ودخول الوقت .

وقد شذ عن ضبطه مسائل وتفاصيل ووجوه سبقت في مواضعها، والله أعلم.

**فصل:** في حكم الصلوات المأمور بهن في الوقت مع خلل للضرورة.

قال أصحابنا: العذر ضربان: عام ونادر، فالعام لا قضاء معه للمشقة، ومن هذا الضرب المريض يصلي قاعدا أو موميا، أو بالتيمم خوفا من استعمال الماء، ومنه المصلي بالإيماء في شدة الخوف، والمسافر يصلي بالتيمم لعجزه عما يجب عليه أن يستعمله.

وأما النادر فقسمان، قسم يدوم غالبا وقسم لا يدوم: فالأول كالمستحاضة وسلس البول والمذى ومن به جرح سائل أو رعاف دائم أو استرخت مقعدته فدام خروج الحدث منه ومن أشبههم، فكلهم يصلون مع الحدث والنجس، ولا يعيدون للمشقة والضرورة.

وأما الذي لا يدوم غالبا فنوعان:

نوع يأتي معه ببدل للخلل، ونوع لا يأتي، فمن الثاني من لم يجد ماء ولا ترابا، والمريض والزمن ونحوهما ممن لا يخاف من استعمال الماء، لكن لا يجد من يوضئه، ومن لا يقدر على التحول إلى القبلة، والأعمى وغيره ممن لا يقدر على معرفة القبلة ولا يجد من يعرفه إياها، ومن على بدنه أو جرحه نجاسة لا يعفى عنها ولا يقدر على إزالتها، والمربوط على خشبة ومن شد وثاقه، والغريق ومن حول عن القبلة أو أكره على الصلاة إلى غيرها أو على ترك القيام، فكل هؤلاء يجب عليهم الصلاة على حسب الحال، وتجب الإعادة لندور هذه الأعذار، وفي بعض هؤلاء خلاف ضعيف تقدم في هذا الباب.

وأما المصلي عريانا لعدم السترة، ففي كيفية صلاته قولان:

**أصحهما وأشهرهما:** تجب الصلاة قائما بإتمام الركوع والسجود.

**والثاني:** يصلي قاعدا، فعلى هذا هل يتم الركوع والسجود؟ أم يقتصر على إدناء الجبهة من الأرض؟ فيه قولان.

وحكى إمام الحرمين والغزالي وجها أنه يتخير بين القيام والقعود، ويجرى هذا الخلاف في المحبوس في موضع نجس بحيث لو سجد لسجد على النجاسة، هل يتم السجود أم يقتصر على الإيماء أم يتخير؟ ويجرى فيمن وجد ثوبا طاهرا لو فرش به بقي عريانا، وإن لبسه صلى على النجاسة، ويجرى في العارى إذا لم يجد إلا ثوبا

نجسا، والأصح في هاتين الصورتين أنه يصلى عاريا.  
 فإذا قلنا في العريان: لا يتم الركوع والسجود لزمه الإعادة على المذهب، وفي قول ضعيف لا يعيد، وقد سبق نظيره فيمن صلى بغير ماء ولا تراب ونظائره.  
 وإن قلنا: يتم الأركان، فإن كان من قوم عادتهم العرى لم تجب الإعادة بلا خلاف، وإن كانوا لا يعتادونه فالمذهب الصحيح الذى قطع به العراقيون، وجماعة من الخراسانيين: أنه لا إعادة أيضا.

وفيه وجه حكاه الخراسانيون أنها تجب، وهو شاذ ضعيف.  
 وقد قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه فى باب ستر العورة: لا يجب عليه الإعادة، ولا أعلم فيه خلافا - يعنى بين المسلمين - فأشار إلى الإجماع عليه، ثم لا فرق فى سقوط الإعادة بين الحضر والسفر؛ لأن الثوب يعز فى الحضر، ولا يبذل، بخلاف الماء.

وأما الأول، وهو ما يأتى معه ببدل ففيه صور، منها من يتيمم فى الحضر لعدم الماء أو لشدة البرد فى الحضر أو السفر، أو لنسيان الماء فى رحله، ونحوه فى السفر، أو تيمم مع الجبيرة الموضوعة على غير طهر، والصحيح عند الأصحاب: أنه تجب الإعادة على جميعهم، وتقدمت تفاصيل الخلاف فيهم. ومنها المتيمم مع الجبيرة الموضوعة على طهر، فلا إعادة عليه فى أصح القولين، ومن الأصحاب من جعل مسألة الجبيرة من العذر العام، وهو حسن والله أعلم.

ونقل إمام الحرمين والغزالي أن أبا حنيفة - رحمه الله قال: كل صلاة تفتقر إلى القضاء لا يجب فعلها فى الوقت، وأن المزنى - رحمه الله - قال: كل صلاة وجبت فى الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاؤها، قالوا: وهما قولان منقولان عن الشافعى رحمه الله.

وهذا الذى قاله المزنى هو المختار؛ لأنه أدى وظيفة الوقت، وإنما يجب القضاء بأمر جديد، ولم يثبت فيه شيء، بل ثبت خلافه والله أعلم.

قال إمام الحرمين وغيره: ثم ما حكمنا من الأعذار بأنه دائم وأسقطنا الفرض به، فلو اتفق زواله بسرعة فهو كالدائم المتمادى نظرا إلى جنسه، وما حكمنا بأنه لا يدوم فاتفق دوامه لم يلحق بالدائم، بل حكمه حكم ما ينقطع على قرب إلحاقا لما يشذ من الجنس بالجنس. ثم كل صلاة أوجبناها فى الحال مع خلل، وأوجبنا قضاءها

فقضائها، ففي الفرض من صلاتيه أربعة أقوال مشهورة في الطريقتين، وقد سبق بيانها:

أصحها عند الجمهور: أن الفرض الثانية.

والثاني: الأولى.

والثالث: إحداهما لا بعينها.

والرابع: كلاهما فرض، واختاره القفال والفوراني وصاحب الشامل، وهو قوى؛

فإنه مكلف بهما.

قال إمام الحرمين: وإذا أوجبنا الصلاة في الوقت وأوجبنا القضاء، فالمذهب أن ما يأتي به في الوقت صلاة، ولكن يجب قضاؤها للنقص، قال: ومن أصحابنا من قال: ليست صلاة بل تشبه الصلاة كالإمساك في رمضان لمن أفطر عمدا، قال: وهذا بعيد.

قال فإن قيل: هلا قلتم: الصلاة المفعولة في الوقت مع الخلل فاسدة كالحجة الفاسدة التي يجب المضي فيها؟

قلنا: إيجاب الإقدام على الفاسد محال، وأما التشبيه فلا يبعد إيجابه، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة.

\* \* \*



## كِتَابُ الْحَيْضِ

قال الله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعَزِّلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ فَإِذَا تَظَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قال أهل اللغة: يقال: حاضت المرأة تحيض حيضا ومحیضا ومحاضا فهي حائض بحذف الهاء؛ لأنه صفة للمؤنث خاصة، فلا يحتاج إلى علامة تأنيث، بخلاف قائمة ومسلمة، هذه اللغة الفصيحة المشهورة. وحكى الجوهري عن الفراء: أنه يقال أيضا: حائضة، وأنشد:

... .. كحائضة يزنى بها غير طاهر<sup>(١)</sup>

قال الهروي: يقال: حاضت وتحيضت ودرست بفتح الدال والراء والسين المهملة، وعركت بفتح العين وكسر الراء، وطمئت بفتح الطاء وكسر الميم، وزاد غيره ونفست وأعصرت وأكبرت وضحكت، كله بمعنى حاضت. قال صاحب الحاوي: للحيض ستة أسماء وردت اللغة بها، أشهرها الحيض، والثاني: الطمث والمرأة، طامث.

قال الفراء: الطمث: الدم؛ ولذلك قيل: إذا افتض البكر طمثها، أي: أدامها، قال الله تعالى ﴿لَمْ يَطْمِئْنُوا إِذْ قَبِلْتَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦].

الثالث: العراك، والمرأة عارك والنساء عوارك.

الرابع: الضحك، والمرأة ضاحك.

قال الشاعر:

وضحك الأرانب فوق الصفا كمثل دم الجوف يوم اللقاء<sup>(٢)</sup>

والخامس: الإكبار، والمرأة مكبر، قال الشاعر:

يأتى النساء على أطهارهن ولا يأتى النساء إذا أكبرن إكبارا<sup>(٣)</sup>

(١) عجز بيت صدره:

رأيت ختون العام، والعام قبله ... ..

والبيت بلا نسبة في شرح المفصل (١٠٠/٥)، واللسان (حيض - ختن).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٤٦٠/١٠) (ضحك)، تاج العروس (ضحك).

(٣) البيت بلا نسبة في لسان العرب (١٢٦/٥) كبر، تاج العروس (١٠/١٤) كبر.

والسادس: الإعصار، والمرأة معصر، قال الشاعر:  
جارية قد أعصرت أو قد دنا إعصارها<sup>(١)</sup>  
قال أهل اللغة: وأصل الحيض: السيلان، يقال: حاض الوادى أى سال، فسمى  
حيضا لسيلانه فى أوقاته.

قال الأزهرى: والحيض دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى أوقات معتادة،  
والاستحاضة: سيلان الدم فى غير أوقاته المعتادة، ودم الحيض يخرج من قعر  
الرحم، ويكون أسود محتدما، أى حارا، كأنه محترق، قال: والاستحاضة دم يسيل  
من العاذل، وهو عرق فمه الذى يسيل فى أدنى الرحم، دون قعره، قال: وذكر ذلك  
عن ابن عباس، رضى الله عنهما. هذا كلام الأزهرى، والعاذل: بالعين المهملة،  
وكسر الذال المعجمة.

قال الهروى فى الغريين وغيره من أهل اللغة: الحيض دم يخرج فى أوقاته بعد  
بلوغها، والاستحاضة دم يخرج فى غير أوقاته.  
قال صاحب الحاوى: أما المحيض فى قول الله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾  
[البقرة: ٢٢٢] فهو دم الحيض بإجماع العلماء.

وأما المحيض فى قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فقيل: إنه دم  
الحيض، وقيل: زمانه، وقيل: مكانه وهو الفرج، قال: وهذا قول أزواج رسول الله  
ﷺ وجمهور المفسرين.

وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب المحاملى وآخرون: مذهبنا أن  
المحيض هو الدم وهو الحيض، وقال قوم: هو الفرج وهو اسم للموضع كالمبيت  
والمقيل موضع البيوتة والقيلولة، وقال قوم: زمان الحيض، قال: وهما قولان  
ضعيفان<sup>(٢)</sup>.

قال صاحب الحاوى: وسمى الحيض أذى لقبح لونه ورائحته ونجاسته وأضراره.  
قال الجاحظ فى كتاب الحيوان: والذى يحيض من الحيوان أربع: المرأة

(١) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى: لسان العرب (٥٧٦/٤) (عصر)، التنبيه والإيضاح  
(١٧١/٢)، ولمنظور بن حبة فى تاج العروس (٦٢/١٣) (عصر).

(٢) ينظر: النظم (٤٥/١)، تهذيب اللغة (١٩٥/٥)، العين (٢٧٧/٣)، المحكم (٣٢٠/٣)،  
الكتاب (٨٨/٤).

والأرنب والضبع والخفاش، وحيض الأرنب والضبع مشهور في أشعار العرب.  
 فرع: ثبت في الصحيح عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ  
 في الحيض: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»<sup>(١)</sup>.

قال البخارى في صحيحه<sup>(٢)</sup> قال بعضهم: أول ما أرسل الحيض على بنى  
 إسرائيل، قال البخارى: وحديث النبى ﷺ أكثر، يعنى أنه عام فى جميع بنات آدم.  
 فرع: يجوز أن يقال: حاضت المرأة وطمئت ونفست - بفتح النون وكسر الفاء -  
 وعركت، ولا كراهة فى شيء من ذلك، وروينا فى حلية الأولياء لأبى نعيم  
 الأصبهاني بإسناده عن محمد بن سيرين أنه كره أن يقال: طمئت<sup>(٣)</sup>، دليلنا أن هذا  
 شائع فى اللغة والاستعمال؛ فلا تثبت كراهته إلا بدليل صحيح. وأما ما روينا فى  
 سنن البيهقى عن يزيد بن بانبوس قال: قلت لعائشة - رضى الله عنها - : «ما تقولين  
 فى العراك؟ قالت: الحيض تعنون؟ قلنا: نعم. قالت: سموه كما سماه الله تعالى»<sup>(٤)</sup>  
 فمعناه - والله أعلم - أنهم قالوا: العراك، ولم يقولوا الحيض تأدبا واستحياء من  
 مخاطبتها باسمه الصريح الشائع، وهو مما يستحى النساء منه ومن ذكره، فقالت  
 لا تتكلفوا معى هذا وخاطبوني باسمه الذى سماه الله تعالى، والله أعلم.

فرع: اعلم أن باب الحيض من عويص الأبواب، ومما غلط فيه كثيرون من  
 الكبار؛ لدقة مسأله، واعتنى به المحققون وأفردوه بالتصنيف فى كتب مستقلة.  
 وأفرد أبو الفرج الدارمى من أئمة العراقيين مسألة المتحيرة فى مجلد ضخيم ليس  
 فيه إلا مسألة المتحيرة وما يتعلق بها، وأتى فيه بنفائس لم يسبق إليها، وحقق أشياء  
 مهمة من أحكامها، وقد اختصرت أنا مقاصده فى كرايس، وسأذكر فى هذا الشرح  
 ما يليق به منها - إن شاء الله تعالى - وجمع إمام الحرمين فى النهاية فى باب الحيض  
 نحو نصف مجلد، وقال بعد مسائل الصفرة والكدره: لا ينبغي للنظر فى أحكام  
 الاستحاضة أن يضجر من تكرير الصور وإعادتها فى الأبواب.

وبسط أصحابنا - رحمهم الله - مسائل الحيض أبلغ بسط، وأوضحوه أكمل

(١) أخرجه البخارى (٢٩٤، ٣٠٥)، ومسلم (١٢٠ - ١٢١١).

(٢) ينظر صحيح البخارى (٥٣١/١): كتاب الحيض: باب كيف كان بدء الحيض.

(٣) أخرجه أبو نعيم (٢٦٥/٢). وتامه «ولكن كما قال الله تعالى حاضت».

(٤) أخرجه البيهقى (٣٠٧/١).

إيضاح، واعتنوا بتفاريعه أشد اعتناء، وبالغوا فى تقريب مسائله بتكثير الأمثلة وتكرير الأحكام، وكنت جمعت فى الحيض فى شرح المذهب مجلدا كبيرا مشتملا على نفائس، ثم رأيت الآن اختصاره والإتيان بمقاصده، ومقصودى بما نهت عليه: ألا يضجر مطالعه بإطالته؛ فإنى أحرص - إن شاء الله تعالى - على ألا أطيله إلا بمهمات، وقواعد مطلوبات، وما ينشرح به قلب من له طلب ملبح، وقصد صحيح، ولا التفات إلى كراهة ذوى المهانة والبطالة؛ فإن مسائل الحيض يكثر الاحتياج إليها لعموم وقوعها.

وقد رأيت ما لا يحصى من المرات من يسأل من الرجال والنساء عن مسائل دقيقة وقعت فيه، لا يهتدى إلى الجواب الصحيح فيها إلا أفراد من الحذاق المعتنين بباب الحيض، ومعلوم أن الحيض من الأمور العامة المتكررة، ويترتب عليه ما لا يحصى من الأحكام كالطهارة والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والخلع والإيلاء وكفارة القتل وغيرها والعدة والاستبراء وغير ذلك من الأحكام؛ فيجب الاعتناء بما هذه حاله.

[و] قد قال الدارمى فى كتاب المتحيرة: «الحيض كتاب ضائع لم يصنف فيه تصنيف يقوم بحقه ويشفى القلب» وأنا أرجو من فضل الله تعالى أن ما أجمعه فى هذا الشرح يقوم بحقه أكمل قيام، وأنه لا تقع مسألة إلا وتوجد فيه نصا أو استنباطا، لكن قد يخفى موضعها على من لا تكمل مطالعته، وبالله التوفيق.

فرع: قال صاحب الحاوى: النساء أربعة أضرب: طاهر، وحائض، ومستحاضة، وذات دم فاسد.

فالطاهر: ذات النقاء، والحائض: من ترى دم الحيض فى زمنه بشرطه، والمستحاضة: من ترى الدم على أثر الحيض على صفة لا يكون حيضا، وذات الفساد: من يتدنثها دم لا يكون حيضا.

هذا كلام صاحب الحاوى، وقال أيضا قبله: قال الشافعى: لو رأت الدم قبل استكمال تسع سنين، فهو دم فاسد، ولا يقال له: استحاضة؛ لأن الاستحاضة لا تكون إلا على أثر حيض؛ ثم قال فى فصل المميّزة لو رأت خمسة عشر يوما دما أسود ثم رأت أحمر، فالأسود حيض وفى الأحمر وجهان قال أبو إسحاق: هو استحاضة، وقال ابن سريج: هو دم فساد لا استحاضة؛ لأن الاستحاضة ما دخل

على أثر الحيض فى زمانه ثم جاوز خمسة عشر.

فهذا كلام صاحب الحاوى، وحاصله: أن الاستحاضة لا تطلق إلا على دم متصل بالحيض، وليس بحيض، وأما ما لا يتصل بحيض فدم فساد، ولا يسمى استحاضة. وقد وافقه عليه جماعة، وقال الأكثرون: يسمى الجميع استحاضة، قالوا: والاستحاضة نوعان:

نوع يتصل بدم الحيض وقد سبق بيانه، ونوع لا يتصل به كصغيرة لم تبلغ تسع سنين رأت الدم وكبيرة رآته وانقطع لدون يوم وليلة، فحكمه حكم الحدث، هكذا صرح بهذين النوعين أبو عبد الله الزبيرى والقاضى حسين والمتولى والبغوى، والسرخسى فى الأمالى، وصاحب العدة، وآخرون، وهو الأصح الموافق لما سبق عن الأزهرى وغيره من أهل اللغة: أن الاستحاضة دم يجرى فى غير أوانه، وقد استعمل المصنف هذا فى المذهب، فقال فى فصل النفاس: وإن رأت قبل الولادة خمسة أيام - إلى قوله - من أصحابنا من قال: هو استحاضة، واستعمله فى التنبيه فى قوله: وفى الدم الذى تراه الحامل قولان، أصحابهما: أنه حيض، والثانى: استحاضة. واستعمله أيضا الجرجانى وآخرون والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة؛ لأن الحيض يوجب الطهارة، وما أوجب الطهارة منع صحتها كخروج البول.

الشرح: هذه المسألة عدها جماعات من مشكلات المذهب؛ لكونه صرح بتحريم الطهارة، والطهارة إفاضة الماء على الأعضاء، وليس إفاضة الماء محرمة عليها مع أنها يستحب لها أنواع كثيرة من الطهارة كغسل الإحرام وغيره، وقد وافق الشاشى المصنف فى العبارة فقال فى المعتمد: يحرم عليها الطهارة.

والذى قاله جمهور الأصحاب: لا تصح طهارتها، وذكر صاحب البيان فى كتابه مشكلات المذهب<sup>(١)</sup>: أن لكلام المصنف تأويلين.

أحدهما: قال وهو الأظهر: إن معنى حرم عليها الطهارة، أى: لم تصح طهارتها، وتعليه يقتضيه.

والثانى: مراده إذا قصدت الطهارة تعبدا مع علمها بأنها لا تصح فتأثم بهذا؛ لأنها

(١) قد ألحقنا هذا الكتاب بآخر تكملتنا على المجموع.

متلاعبة بالعبادة، فأما إمرار الماء عليها بغير قصد العبادة فلا تأثم به بلا خلاف . وهذا كما أن الحائض إذا أمسكت عن الطعام بقصد الصوم أثمت، وإن أمسكت بلا قصد لم تأثم وهذا التأويل الثانى هو الصحيح، كما يحرم على المحدث فعل الصلاة وإن كانت لا تصح منه .

قال إمام الحرمين وجماعة من الخراسانيين: لا يصح غسل الحائض إلا على قول بعيد: أن الحائض تقرأ القرآن . فعلى هذا لو أجنبت ثم حاضت لم يجز لها القراءة، فلو اغتسلت صح غسلها وقرأت، وقد سبق بيان هذا فى باب ما يوجب الغسل . فرع: هذا الذى ذكرناه من أنه لا تصح طهارة حائض، هو فى طهارة لرفع حدث، سواء كانت وضوءاً أو غسلاً، وأما الطهارة المسنونة للنظافة كالغسل للإحرام والوقوف ورمى الجمرة فمسنونة للحائض بلا خلاف .

صرح بذلك أصحابنا، وصرح به المصنف أيضاً فى أول باب الإحرام، ويدل عليه قول رسول الله ﷺ لعائشة - رضى الله عنها - حين حاضت: «اضْئِعى مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِى» رواه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup> .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم عليها الصلاة لقوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ فَدَعِ الصَّلَاةَ» ويسقط فرضها؛ لما روت عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَقْضَى الصَّلَاةُ وَلَا نُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ»، ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاء ما يفوتها لشق وضاق .

الشرح: الحديثان المذكوران رواهما البخارى ومسلم من رواية عائشة - رضى الله عنها - فالأول رواه بلفظه، وسبق بيانه وشرح الحيضة فى باب ما يوجب الغسل<sup>(٢)</sup>، وأما الثانى فروياه بمعناه، ورواه أبو داود وغيره بلفظه هنا<sup>(٣)</sup> .

وأما حكم المسألة: فأجمعت الأمة: على أنه يحرم عليها الصلاة فرضها ونفلها، وأجمعوا على أنه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضى إذا طهرت .

قال أبو جعفر بن جرير فى كتابه اختلاف الفقهاء: أجمعوا على أن عليها اجتناب

(١) أخرجه البخارى (٢٩٤) (٣٠٥)، ومسلم (١٢٠ - ١٢١١) من حديث عائشة بنحوه .

(٢) تقدم .

(٣) أحمد (٣٢/٦، ٩٤)، والبخارى (٣٢١) . ومسلم (٦٧ - ٣٣٥)، وأبو داود (٢٦٢)،

والترمذى (١٣٠)، والنسائى (١٩١/١)، وابن ماجه (٦٣١)، وابن خزيمة (١٠٠١) .

كل الصلوات فرضها ونفلها، واجتناب جميع الصيام فرضه ونفله، واجتناب الطواف فرضه ونفله، وأنها إن صلت أو صامت أو طافت لم يجزها ذلك عن فرض كان عليها، ونقل الترمذى وابن المنذر وابن جرير وآخرون الإجماع أنها لا تقضى الصلاة وتقضى الصوم.

وفرق أصحابنا وغيرهم بين قضاء الصوم والصلاة بما ذكره المصنف: أن الصلاة تكثر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم، وبهذا الفرق فرقوا فى حق المغمى عليه؛ فإنه يلزمه قضاء الصوم ولا يلزمه قضاء الصلاة.

وأطبق الأصحاب على هذا الفرق فى الحائض، وقال إمام الحرمين: المتبع فى الفرق الشرع، وهو حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كُنَّا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup> وأراد إمام الحرمين أنه لا يمكن فرق من جهة المعنى، وقد نقل البخارى فى صحيحه فى كتاب الصوم عن أبى الزناد نحو قول إمام الحرمين فقال: قال أبو الزناد: «إن السنن ووجوه الحق لتأتى كثيرا على خلاف الرأى؛ فما يجد المسلمون بدا من اتباعها، من ذلك الحائض تقضى الصوم دون الصلاة»<sup>(٢)</sup> وهذا الذى قاله اعتراف بالعجز عن الفرق، والذى ذكره أصحابنا فرق حسن، فليعتمد<sup>(٣)</sup>.

واستدل الشافعى - رضى الله عنه - على سقوط فرض الصلاة بدليل آخر، فقال: وجدت كل مكلف مأمورا بفعل الصلاة على حسب حاله فى المرض والمسايفة وغير ذلك، والحائض مكلفة وهى غير مأمورة بها على حسب حالها، فعلمت أنها غير واجبة عليها.

فرع: قال أصحابنا: وفى معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر فيحرمان على الحائض والنفساء كما تحرم صلاة الجنابة، ولأن الطهارة شرط.

فرع: قال أبو العباس بن القاص فى التلخيص والجرجانى فى المعاينة: كل صلاة

(١) هذا اللفظ عند مسلم أيضًا (٦٩ - ٣٣٥).

(٢) صحيح البخارى (٧٠٤/٤): كتاب الصوم: باب الحائض تترك الصوم والصلاة، قبل الحديث (١٩٥١). وفيه: تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة.

(٣) اختار إمام الحرمين أن المتبع فى ذلك هو النص، وأن كل شئ ذكره من الفرق ضعيف. يُنظر فتح البارى (٧٠٤/٤).

نفوت في زمن الحيض لا تقضى إلا صلاة واحدة، وهى ركعتا الطواف؛ فإنها لا تتكرر. وأنكر الشيخ أبو على السنجى هذا، وقال: هذا لا يسمى قضاء؛ لأن الوجوب لم يكن في زمن الحيض، ولو جاز أن يسمى هذا قضاء لجاز أن يسمى قضاء فائتة كانت قبل الحيض. وهذا الذى قاله أبو على هو الصواب؛ لأن ركعتى الطواف لا يدخل وقتها إلا بالفراغ من الطواف فإن قدر أنها طافت، ثم حاضت عقيب الفراغ من الطواف صح ما قاله أبو العباس إن سلم لهما ثبوت ركعتى الطواف فى هذه الصورة، والله أعلم.

فرع: مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف: أنه ليس على الحائض وضوء ولا تسبيح ولا ذكر فى أوقات الصلوات ولا فى غيرها، وممن قال بهذا الأوزاعى ومالك والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور، حكاه عنهم ابن جرير، وعن الحسن البصرى قال: تطهر وتسبح، وعن أبى جعفر قال لنا: «مر نساء الحيض أن يتوضأن فى وقت الصلاة، ويجلسن ويذكرن الله عز وجل ويسبحن» وهذا الذى قالاه محمول على الاستحباب عندهما، فأما استحباب التسبيح فلا بأس به، وإن كان لا أصل له على هذا الوجه المخصوص، وأما الوضوء فلا يصح عندنا وعند الجمهور، بل تأثم به إن قصدت العادة<sup>(١)</sup> كما سبق، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم الصوم؛ لما روى عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كُنَّا نُوْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُوْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ» فدل على أنهم كن يفطرن.

ولا يسقط فرضه لحديث عائشة، ولأن الصوم فى السنة مرة؛ فلا يشق قضاؤه. الشرح: حديث عائشة - رضى الله عنها - رواه مسلم وغيره، وفى رواية أبى داود والترمذى والنسائى: «كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup> فإن قيل: ليس فى الحديث دليل على تحريم الصوم، وإنما فيه جواز الفطر، وقد يكون الصوم جائزا لا واجبا كالمسافر، قلنا: قد ثبت شدة اجتهاد الصحابييات - رضى الله عنهن - فى العبادات، وحرصهن على الممكن منها،

(١) فى أ: العبادة.

(٢) تقدم قريبا.



فلو جاز الصوم لفعله بعضهم، كما فى القصر وغيره، ويدل أيضا على تحريم الصوم قوله ﷺ: «مَا رَأَيْتَ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُمْ». ثُمَّ قَالَ: وَتَمَكُّتُ اللَّيَالَى مَا تُصَلَّى، وَتَقْطِرُ فِي رَمَضَانَ فَهَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ» رواه البخارى ومسلم من رواية أبى سعيد الخدرى، وفى رواية للبخارى: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟»<sup>(١)</sup>.

أما حكم المسألة: فأجمعت الأمة على تحريم الصوم على الحائض والنفساء، وعلى أنه لا يصح صومها، كما قدمنا نقله عن ابن جرير، وكذا نقل الإجماع غيره، قال إمام الحرمين: وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه؛ فإن الطهارة ليست مشروطة فيها، وأجمعت الأمة أيضا على وجوب قضاء صوم رمضان عليها، نقل الإجماع فيه الترمذى وابن المنذر وابن جرير وأصحابنا وغيرهم.

والمذهب الصحيح الذى قطع به الجمهور أن القضاء يجب بأمر جديد، وليست مخاطبة بالصوم فى حال حيضها؛ لأنه يحرم عليها الصوم، فكيف تؤمر به وهى ممنوعة منه بسبب هى معذورة فيه، ولا قدرة لها على إزالته؟! وحكى القاضى حسين وإمام الحرمين، والغزالى فى البسيط، والمتولى والرويانى وغيرهم وجها: أنه يجب عليها الصوم فى حال الحيض وتعذر فى تأخيرها؛ لأنه لو لم يجب فى الحال لم يجب القضاء كالصلاة.

قال إمام الحرمين: المحققون يأبون هذا الوجه؛ لأن الوجوب شرطه اقتران الإمكان به، قال: ومن يطلب حقيقة الفقه لا يقيم لمثل هذا الخلاف وزنا. قلت: وهذا الوجه يتخرج على قاعدة مذهبتنا فى الأصول والكلام: أن تكليف ما لا يطاق جائز، قال الغزالى فى البسيط: ليس لهذا الخلاف فائدة فقهية. قلت: تظهر فائدة هذا وشبهه فى الأيمان وتعليق الطلاق والعنق ونحو ذلك بأن يقول: متى وجب عليك صوم فأنت طالق والله أعلم.

(١) أخرجه البخارى (٣٠٤، ١٩٥١)، ومسلم (١٣٢ - ٨٠) من حديث أبى سعيد الخدرى وفيه. «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ فَذَلِكَ نَقْصَانُ دِينِهَا».

ولم يسق مسلم لفظ الحديث، وإنما ساق إسناده بعد حديث ابن عمر.

وأخرجه مسلم من حديث ابن عمر (١٣٢ - ٧٩)، وفيه:

(أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالى

ما تصلى، وتقطر فى رمضان فهذا نقصان الدين».

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم عليها الطواف لقوله ﷺ لعائشة - رضى الله عنها - : «اضنعي ما يضمن الحاج غير أن لا تطوفي بالبیت»، ولأنه يفتقر إلى الطهارة ولا تصح منها الطهارة.

الشرح: حديث عائشة رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة<sup>(١)</sup> ، وقد أجمع العلماء على تحريم الطواف على الحائض والنفساء، وأجمعوا: أنه لا يصح منها طواف مفروض ولا تطوع، وأجمعوا أن الحائض والنفساء لا تمنع من شيء من مناسك الحج إلا الطواف وركعتيه.

نقل الإجماع فى هذا كله ابن جرير وغيره، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم عليها قراءة القرآن لقوله ﷺ : «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن».

الشرح: هذا الحديث رواه الترمذى والبيهقى من رواية ابن عمر - رضى الله عنهما - وضعفه الترمذى والبيهقى<sup>(٢)</sup> ، وروى: «لا يقرأ» بكسر الهمزة على النهى، وبضمها على الخبر الذى يراد به النهى، وقد سبق بيانه فى آخر باب ما يوجب الغسل، وهذا الذى ذكره من تحريم قراءة القرآن على الحائض هو الصحيح المشهور، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين، وحكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعى: أنه يجوز لها قراءة القرآن.

وأصل هذا القول: أن أبا ثور - رحمه الله - قال: قال أبو عبد الله: يجوز للحائض قراءة القرآن.

فاختلفوا فى أبى عبد الله، فقال بعض الأصحاب: أراد به مالكا، وليس للشافعى قول بالجواز، واختاره إمام الحرمين، والغزالي فى البسيط. وقال جمهور الخراسانيين: أراد به الشافعى وجعلوه قولاً قديماً.

(١) أخرجه البخارى (٢٩٤)، ومسلم (١٢٠ - ١٢١١).

(٢) أخرجه الترمذى (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥)، والدارقطنى (١١٧/١)، والبيهقى (٨٩/١)، والخطيب فى تاريخه (١٤٥/٢).

وفى إسناده إسماعيل بن عياش، وروايته عن الحجازيين ضعيفة، وهذا منها. قاله الحافظ فى التلخيص (٢٤٠/١).

قال الشيخ أبو محمد: وجدت أبا ثور جمعهما في موضع فقال: قال أبو عبد الله ومالك.

واحتج من أثبت قولاً بالجواز [و] اختلفوا في علته على وجهين: أحدهما: أنها تخاف النسيان لطول الزمان بخلاف الجنب. والثاني: أنها قد تكون معلمة فيؤدى إلى انقطاع حرفتها. فإن قلنا بالأول جاز لها قراءة ما شاءت؛ إذ ليس لما يخاف نسيانه ضابط، فعلى هذا هي كالظاهر في القراءة وإن قلنا بالثاني لم يحل إلا ما يتعلق بحاجة التعليم في زمان الحيض، هكذا ذكر الوجهين وتفريعهما إمام الحرمين وآخرون.

هذا حكم قراءتها باللسان، فأما إجراء القراءة على القلب من غير تحريك اللسان، والنظر في المصحف وإمرار ما فيه في القلب فجائز بلا خلاف، وأجمع العلماء على جواز التسييح والتهليل وسائر الأذكار غير القرآن للحائض والنفساء، وقد تقدم إيضاح هذا مع جمل من الفروع المتعلقة به في باب ما يوجب الغسل، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في قراءة الحائض القرآن:

قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور: تحريمها، وهو مروى عن عمر وعلى وجابر رضى الله عنهم، وبه قال الحسن البصرى وقتادة وعطاء وأبو العالية والنخعى وسعيد بن جبير والزهرى وإسحاق وأبو ثور.

وعن مالك وأبى حنيفة وأحمد روايتان: إحداهما: التحريم، والثانية: الجواز، وبه قال داود.

واحتج لمن جوز بما روى عن عائشة أنها كانت تقرأ القرآن وهي حائض، ولأن زمنه يطول فيخاف نسيانها.

واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر المذكور، ولكنه ضعيف، وبالقياص على الجنب؛ فإن من خالف فيها وافق على الجنب إلا داود.

والمختار عند الأصوليين أن داود لا يعتد به في الإجماع والخلاف، وفعل عائشة رضى الله عنها لا حجة فيه على تقدير صحته؛ لأن غيرها من الصحابة خالفها، وإذا اختلفت الصحابة رضى الله عنهم رجعنا إلى القياس.

وأما خوف النسيان فتادر، فإن مدة الحيض غالباً ستة أيام أو سبعة، ولا ينسى غالباً في هذا القدر، ولأن خوف النسيان يتنفى بإمرار القرآن على القلب، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم حمل المصحف ومسه لقوله تعالى : ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة : ٧٩] ويحرم اللبث في المسجد لقوله : ﷺ : «لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِجُنُبٍ وَلَا لِحَائِضٍ» ، فأما العبور فيه فإنها إذا استوثقت من نفسها بالشدة واللجم جاز ؛ لأنه حدث يمنع اللبث فلا يمنع كالجنبابة .

الشرح : يحرم على الحائض والنفساء مس المصحف وحمله واللبث في المسجد ، وكل هذا متفق عليه عندنا ، وتقدمت أدلته وفروعه الكثيرة مبسطة في باب ما يوجب الغسل . والحديث المذكور رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة - رضى الله عنها - وإسناده غير قوى ، وسبق بيانه هناك <sup>(١)</sup> ، وأما عبورها في المسجد بغير لبث فقال الشافعي - رضى الله عنه - في المختصر : أكره ممر الحائض في المسجد . قال أصحابنا : إن خافت تلويثه ؛ لعدم الاستيثاق بالشدة أو لغلبة الدم حرم العبور بلا خلاف .

وإن أمنت ذلك فوجهان الصحيح منهما : جوازه ، وهو قول ابن سريج وأبى إسحاق المروزي ، وبه قطع المصنف والبندنيجي وكثيرون . وصححه جمهور الباقيين كالجنب وكمن على بدنه نجاسة لا يخاف تلويثه ، وانفرد إمام الحرمين فصيح بتحريم العبور وإن أمنت لغلظ حدثها ، بخلاف الجنب ، والمذهب الأول .

هذا حكم عبورها قبل انقطاع الحيض ، فإذا انقطع ولم تغتسل ، فالمذهب القطع بجواز عبورها في المسجد ، وطرد صاحب الحاوي وإمام الحرمين فيه الوجهين . والحائض الذمية كالمسلمة فتمنع من المكث في المسجد بلا خلاف ، بخلاف الكافر الجنب ؛ فإن في تمكيته من المكث فيه وجهين مشهورين . قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق ، في مسائل شروط الصلاة : والفرق أن المنع لخوف التلويث ، والكافرة كالمسلمة في هذا .

قال أصحابنا : والمستحاضة وسلس البول ومن به جرح سائل ونحوهم إن خافوا التلويث حرم العبور ، وقد سبق هذا في آخر باب ما يوجب الغسل والله أعلم .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم الوطء في الفرج لقوله تعالى : ﴿فَاعْزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فإن وطئها مع العلم بالتحريم ففيه قولان :

قال في القديم : إن كان في أول الدم لزمه أن يتصدق بدينار ، وإن كان في آخره لزمه أن يتصدق بنصف دينار ؛ لما روى ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض : «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفِ دِينَارٍ» . وقال في الجديد : لا يجب [عليه الكفارة] ؛ لأنه وطء محرم للأذى ، فلم تتعلق به الكفارة كالوطء في الدبر .

الشرح : أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض ؛ للآية الكريمة والأحاديث الصحيحة .

قال المحاملي في المجموع : قال الشافعي - رحمه الله - : من فعل ذلك فقد أتى كبيرة .

قال أصحابنا وغيرهم : من استحل وطء الحائض حكم بكفره . قالوا : ومن فعله جاهلا وجود الحيض أو تحريمه ، أو ناسيا أو مكرها ، فلا إثم عليه ولا كفارة ؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ» حديث حسن ، رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما<sup>(١)</sup> .

وحكى الرافعي عن بعض الأصحاب أنه يجيء على القديم قول : أنه يجب على الناس كفارة كالعامد . وهذا ليس بشيء .

وأما إذا وطئها عالما بالحيض وتحريمه مختارا ففيه قولان :

الصحيح الجديد : لا يلزمه كفارة ، بل يعزر ويستغفر الله تعالى ويتوب ، ويستحب أن يكفر الكفارة التي يوجبها القديم . والثاني : وهو القديم يلزمه الكفارة .

وذكر المصنف دليلهما ، والكفارة الواجبة في القديم دينار إن كان الجماع في إقبال الدم ، ونصف دينار إن كان في إدباره ، والمراد بإقبال الدم زمن قوته واشتداده ،

ويُدبّاره ضعفه وقربه من الانقطاع، هذا هو المشهور الذي قطع به الجمهور. وحكى الفوراني وإمام الحرمين وجها عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني: أن إقباله ما لم ينقطع وإدباره ما بعد انقطاعه وقبل اغتسالها، وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في تعليقه، فعلى قول الجمهور: لو وطئ بعد الانقطاع وقبل الاغتسال لزمه نصف دينار، قاله البغوي وغيره، واستدلوا لهذا القول القديم بحديث ابن عباس المذكور، وحملوا قوله: بدينار أو بنصف دينار على التقسيم، وأن الدينار في الإقبال والنصف في الإدبار.

وحكى المتولى والرافعي قولاً قديماً شاذاً: أن الكفارة الواجبة عتق رقبة بكل حال؛ لأنه روى ذلك عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه <sup>(١)</sup> - وهذا شاذ مردود.

وقال صاحب الحاوي: قال الشافعي في القديم: إن صح حديث ابن عباس قلت به.

قال: فكان أبو حامد الإسفراييني وجمهور البغداديين يجعلونه قولاً قديماً، وكان أبو حامد المروزي وجمهور البصريين لا يجعلونه قولاً قديماً، ولا يحكونه مذهبا للشافعي؛ لأنه علق الحكم على صحة الحديث ولم يصح.

وكان ابن سريج يقول: لو صح الحديث لكان محمولاً في القديم على الاستحباب لا على الإيجاب. هذا كلام صاحب الحاوي.

وقال إمام الحرمين: من أصحابنا من أوجب الكفارة، وهو بعيد غير معدود من المذهب، بل هي مستحبة.

قلت: واتفق المحدثون على ضعف حديث ابن عباس هذا واضطرابه، وروى موقوفاً، وروى مرسلًا وألواناً كثيرة.

وقد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، ولا يجعله ذلك صحيحاً <sup>(٢)</sup>،

(١) وهذا قول سعيد بن جبير كما في الأوسط (٢/٢١٠) لابن المنذر.

(٢) هذا الحديث له ألفاظ وطرق متعددة:

فأخرجه أحمد (١/٢٢٩ - ٢٣٠)، والدارمي (١/٢٥٤)، وأبو داود (١/١٨١) كتاب:

الطهارة، باب: في إتيان الحائض (٢٦٤)، والنسائي (١/١٥٣) كتاب: الطهارة، باب:

ما يجب على من أتى حليته في حال حيضها.

وذكره الحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين، وقال: هو حديث

= وابن ماجه (٢١٠/١) كتاب: الطهارة، باب: في كفارة من أتى حائضًا (٦٤٠)، وابن الجارود (١٠٨)، والحاكم (١٧١/١)، والدارقطني (٢٨٧/٣)، والبيهقي (٣١٤/١) من طريق شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: «يتصدق بدينار، أو بنصف دينار».

وقال البيهقي: وكذلك رواه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن شعبة، ورواه عفان بن مسلم، وسليمان بن حرب، ومسلم بن إبراهيم، وحفص بن عمر الحوضي، وحجاج بن منهال، وجماعة، عن شعبة موقوفًا على ابن عباس، وقد بين عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة أنه رجع عن رفعه بعد ما كان يرفعه.

قال البيهقي: فقد رجع شعبة عن رفع الحديث، وجعله من قول ابن عباس. قال ابن حجر في التلخيص (١٦٦/١): وقد أنعم ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإلمام؟ وهو الصواب. فكم حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا: كحديث بشر بضاعة، وحديث القلتين ونحوهما! وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتنقيح والخلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم، وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح.

وأخرجه أحمد (١٦٦/١) من طريق حماد بن سلمة، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «يتصدق بدينار»، يعني الذي يغشى امرأته حائضًا. وأخرجه أحمد (٣٦٣/١) من طريق أبي كامل عن حماد به بلفظ: «يتصدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار».

ورواه البيهقي (٣١٨/١) من طريق يزيد بن زريع، عن عطاء العطار به، وقال: وعطاء هو ابن عجلان ضعيف متروك، وقد قيل: عنه، عن عطاء، وعكرمة، عن ابن عباس، وليس بشيء.

ووردت رواية أخرى وهي «نصف دينار»

أخرجها أحمد (٢٧٢/١)، والدارمي (٢٥٤/١)، وأبو داود (١٨٣/١) كتاب: الطهارة، باب: في إتيان الحائض (٢٦٦)، والترمذي (٢٤٤/١ - ٢٤٥) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الكفارة في ذلك (١٣٦)، والبيهقي (٣١٦/١) من طريق شريك، عن خصيف، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «إذا وقع الرجل بأهله وهي حائض فليتصدق بنصف دينار».

قال البيهقي: رواه شريك مرة فشك في رفعه، ورواه الثوري، عن علي بن بذيمة فأرسله.

ثم أخرجه من طريق بذيمة وخصيف عن مقسم مرسلًا، وقال: خصيف الجزري غير محتج به. وكذلك أحمد (٣٢٥/١).

وللحديث رواية أخرى مفصلة:

= فأخرجها عبد الرزاق (٣٢٨/١ - ٣٢٩)، وأحمد (٣٦٧/١)، والدارقطني (٣٨٧/٣) -

صحيح. وهذا الذى قاله الحاكم خلاف قول أئمة الحديث، والحاكم معروف عندهم بالتساهل فى التصحيح<sup>(١)</sup>.

وقد قال الشافعى فى أحكام القرآن: هذا حديث لا يثبت مثله، وقد جمع البيهقى طرقه وبين ضعفها بيانا شافيا، وهو إمام حافظ متفق على إتقانه وتحقيقه؛ فالصواب: أنه لا يلزمه شيء، والله أعلم.

ومن أوجب دينارا أو نصفه فهو على الزوج خاصة، وهو مثقال الإسلام المعروف من الذهب الخالص ويصرف إلى الفقراء والمساكين. قال الرافعى: ويجوز صرفه

= (٣٨٨)، والبيهقى (٣١٦/١ - ٣١٧)، من طريق ابن جريج، عن عبد الكريم بن مالك الجزرى، عن مقسم، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم امرأته فى الدم فليصدق بدينار، وإذا وطئها وقد رأته الطهر ولم تغتسل فليصدق بنصف دينار». وأخرجها الدارمى (٢٥٥/١)، والدارقطنى (٢٨٨/٣)، والبيهقى (٣١٧/١) من طريق أبى جعفر الرازى، عن عبد الكريم به بلفظ: «إذا كان الدم عبيطا فليصدق بدينار، وإن كان صفرة فنصف دينار».

وأخرجها الدارقطنى (٢٨٧/٣) من طريق سفيان الثورى، عن عبد الكريم به بلفظ: «من أتى امرأته فى الدم فعليه دينار، وفى الصفرة نصف دينار». وأخرجها الترمذى (٢٤٥/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الكفارة فى ذلك (١٣٧) من طريق أبى حمزة السكرى، عن عبد الكريم به ولفظه: «إذا كان دما أحمر فدينار، وإن كان دما أصفر فنصف دينار».

أما رواية الخمسى دينار:

فأخرجها الدارمى (٢٥٥/١) من طريق بقية بن الوليد عن الأزاعى عن يزيد بن أبى مالك عن عبد الحميد بن زيد بن الخطاب قال: كان لعمر بن الخطاب امرأة تكره الجماع، فكان إذا أراد أن يأتيها اعتلت عليه بالحيض، فوقع عليها فإذا هى صادقة، فأتى النبى ﷺ؛ فأمره أن يتصدق بخمسى دينار.

وذكره أبو داود تعليقا (١١٩/١) رقم (٢٦٦) عن الأزاعى وقال: هذا معضل.

وهذا سند منقطع: عبد الحميد لم يدرك عمر.

(١) قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٢٩٣/١):

وقد أنعم ابن القطان القول فى تصحيح هذا الحديث، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه. وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه فى «الإمام»، وهو الصواب، فكم من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما فى هذا كحديث بثر بضاعة، وحديث القلتين، وفى ذلك ما يرد على النووى فى دعواه فى «شرح المذهب» و«التنقيح» والخلاصة: أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم فى تصحيحه، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم.

وتبع النووى فى بعض ذلك ابن الصلاح - والله أعلم.



إلى فقير واحد والله أعلم. وأما قول المصنف: فإن وطئها مع العلم بالتحريم، فكان ينبغي أن يضم إليه: والعلم بالحيض والاختيار.

وقوله: لأنه وطئ محرم للأذى، احتراز من الوطئ في الإحرام ونهار رمضان.

فرع: في مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عامدا عالما:

قد ذكرنا أن الصحيح المشهور في مذهبنا أنه لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك<sup>(١)</sup> وأبى حنيفة<sup>(٢)</sup> وأصحابهما، وأحمد<sup>(٣)</sup> في رواية، وحكاه أبو سليمان الخطابي عن

(١) قال في مواهب الجليل (١/٣٧٣): فلا يجوز وطئ الحائض حتى تطهر وتغتسل كما سيأتى وسواء كانت مسلمة أو كاتبة قال في المدونة في باب غسل الجنابة: ويجبر الرجل المسلم امرأته النصرانية على الطهر من الحيضة إذ ليس له وطؤها كذلك حتى تطهر ولا يجبرها في الجنابة لجواز وطئها كذلك، انتهى.

وحكم النفاس حكم الحيض كما صرح به الشيخ زروق في شرح الإرشاد وهو ظاهر، وقد حكى ابن عرفة والمصنف في التوضيح وغيرهما في جبرها على الغسل من الحيض والجنابة ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين الحيض فتجبر والجنابة فلا تجبر ذكر ذلك في الكلام على النية في الوضوء، وهذا خلاف طريقة القاضي عبد الوهاب فإنه قال لا خلاف بين أصحابنا أنه ليس له جبرها على الغسل من الجنابة، وفي كلام ابن رشد في رسم الوضوء والجهد من سماع أشهب من كتاب الطهارة إشارة إلى ذلك فإنه لما حكى الخلاف في جبرها على الغسل من الجنابة قال: وليس هذا الاختلاف على ظاهره، بل المعنى أنه لا يجبرها إذا لم يكن في جسدها نجاسة، ويجبرها على الغسل إذا كان في جسدها نجاسة.

(٢) قال في المبسوط (١٠/١٥٨): فأما جماع الحائض في الفرج فحرام بالنص يكفر مستحله ويفسق مباشرة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ دليل على أن الحرمة تمتد إلى الطهر، وقال ﷺ: «من أتى امرأة في غير مأثاتها أو أتاها في حالة الحيض أو أتى كاهنا فصدقه بما يقول - فقد كفر بما أنزل الله على محمد ﷺ» ولكن لا يلزمه بالوطء سوى التوبة والاستغفار، ومن العلماء من يقول: إن وطئها في أول الحيض فعليه أن يتصدق بدينار، وإن وطئها في آخر الحيض فعليه أن يتصدق بنصف دينار وروى فيه حديثا شاذًا ولكن الكفارة لا تثبت بمثله.

وحجتنا في ذلك ما روى أن رجلا جاء إلى الصديق رضى الله عنه وقال: إنى رأيت في المنام كأنى أبول دما، فقال: أتصدقني؟ قال: نعم، قال: إنك تأتى امرأتك في حالة الحيض، فاعترف بذلك، فقال أبو بكر رضى الله عنه: استغفر الله ولا تعد، ولم يلزمه الكفارة.

واختلفوا فيما سوى الجماع فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: له أن يستمتع بما فوق المئزر وليس له ما تحته.

وقال محمد رحمه الله تعالى: يجتنب شعار الدم وله ما سوى ذلك وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

أكثر العلماء، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي

= وذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع أبي حنيفة رحمهم الله تعالى، وذكره الكرخي مع محمد رحمهما الله تعالى وجه الاستدلال بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾ ففيه بيان أن الحرمة لمعنى استعمال الأذى، وذلك في محل مخصوص، وروى في الكتاب عن الصلت بن دينار عن معاوية بن قرة رضى الله عنهم قال سألت عائشة رضى الله عنها ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ قالت: يتجنب شعار الدم وله ما سوى ذلك، وفي حديث آخر عن عائشة رضى الله عنها قالت: يحل للرجل من امرأته الحائض كل شيء إلا النكاح يعنى الجماع، والمعنى فيه أن ملك الحل باق في زمان الحيض وحرمة الفعل لمعنى استعمال الأذى، فكل فعل لا يكون فيه استعمال الأذى فهو حلال مطلق كما كان قبل الحيض، وقاسه بالاستمتاع فوق المتزور.

وحجة أبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فظاهره يقتضى تحريم الاستمتاع بكل عضو منها فما اتفق عليه الآثار صار مخصوصا من هذا الظاهر وبقي ما سواه على الظاهر.

وروى أن وفدا سألوا عمر رضى الله عنه عما يحل للرجل من امرأته الحائض وعن قراءة القرآن في البيوت وعن الاغتسال من الجنابة، فقال: أسحرة أنتم لقد سألتمنى عما سألت عنه رسول الله ﷺ، فقال: للرجل من امرأته ما فوق المتزور وليس له ما تحته، وقراءة القرآن نور فتور بيتك ما استطعت، وذكر الاغتسال من الجنابة. وفي حديث أم سلمة رضى الله عنها قالت: كنت في فراش رسول الله ﷺ فحضت فانسللت من الفراش، فقال: «ما لك أنفست؟» قلت: نعم، قال: «اتزري وعودي إلى مضجعك» ففعلت فعانقني طول الليل. والمعنى فيه أن الاستمتاع في موضع الفرج محرم عليه وإذا قرب من ذلك الموضع فلا يأمن على نفسه أن يواقع الحرام فليجتنب من ذلك بالاكتفاء بما فوق المتزور، وكان هذا نوع احتياط ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى، لقوله ﷺ: «ألا إن لكل ملك حمى وحمى الله محارمه فمن رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه»، ومحمد أخذ بالقياس وقال: ليس المراد بالاتزار حقيقة الاتزار بل المراد موضع الكرسف في ذلك الموضع.

وبين التابعين اختلاف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ما فوق المتزور» فكان إبراهيم رحمه الله تعالى يقول: المراد به الاستمتاع بالسرة وما فوقها، وكان الحسن رحمه الله تعالى يقول المراد: أن يتدفأ بالإزار ويقضى حاجته منها فيما دون الفرج فوق الإزار، ولا ينبغي له أن يعتزل فراشها لأن ذلك تشبه باليهود وقد نهينا عن التشبه بهم، وروى أن ابن عباس رضى الله عنهما فعل ذلك فبلغ ميمونة رضى الله عنها فأنكرت عليه، وقالت: أترغب عن سنة رسول الله ﷺ كان يضاجعنا في فراش واحد في حالة الحيض.

(٣) قال الحنابلة: إن وطئ الحائض في الفرج أثم، ويستغفر الله - تعالى - وفي الكفارة روايتان، إحداهما: يجب عليه كفارة، والدليل عليه حديث ابن عباس المذكور. والثانية: لا كفارة عليه؛ لما روى أبو هريرة قال: «من أتى حائضا أو امرأة في دبرها، أو كاهنا فصدقه بما يقول - فقد كفر بما أنزل الله على محمد ﷺ».

ومكحول والزهرى وأيوب السختياني وأبى الزناد وربيعه وحماة بن أبى سليمان وسفيان الثوري والليث بن سعد<sup>(١)</sup>.

وقالت طائفة من العلماء: يجب الدينار ونصفه على التفصيل المتقدم، واختلاف منهم فى اعتبار الحال حكاه ابن المنذر عن ابن عباس وقتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق.

= ولم يذكر كفارة، ولأنه وطء نهى عنه لأجل الأذى، فأشبهه الوطء فى الدبر. وفى قدر الكفارة روايتان، إحداهما: أنها دينار، أو نصف دينار، على سبيل التخيير، أيهما أخرج أجزأه روى ذلك عن ابن عباس، والثانية: أن الدم إن كان أحمر فهى دينار، وإن كان أصفر فنصف دينار؛ لحديث ابن عباس: «إذا كان دمًا أحمر فدينار، وإذا كان دمًا أصفر فنصف دينار». والأول أصح، قال أبو داود: الرواية الصحيحة: «يتصدق بدينار، أو بنصف دينار»، ولأنه حكم تعلق بالحيض؛ فلم يفرق بين أوله وآخره، كسائر أحكامه، فإن قيل: فكيف تخير بين شيء ونصفه؟ قلنا: كما تخير المسافر بين قصر الصلاة وإتمامها، فأيهما فعل كان واجبًا، كذا ههنا.

وهل تجب الكفارة على الجاهل والناسي؟ على وجهين، أحدهما: تجب؛ لعموم الخبر، ولأنها كفارة تجب بالوطء، أشبهت كفارة الوطء فى الصوم والإحرام. والثانى: لا تجب؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «عفى لأمتى عن الخطأ والنسيان»، ولأنها تجب لمحو المأثم؛ فلا تجب مع النسيان، ككفارة اليمين.

وتسقط كفارة الوطء فى الحيض بعجز، وإن طأعته فتجب عليها الكفارة، فإن كانت مكروهة فلا شيء عليها؛ لعدم تكليفها. ينظر: كشاف القناع (١/ ٢٠٠ - ٢٠١)، شرح منتهى الإرادات (١/ ١٠٦ - ١٠٧).

(١) أما ابن حزم فقال فى المحلى (١/ ٤٠٣): من وطئ حائضا فقد عصى الله تعالى، وفرض عليه التوبة والاستغفار، ولا كفارة عليه فى ذلك.

وقال ابن عباس: إن أصابها فى الدم فيتصدق بدينار، وإن كان فى انقطاع الدم فنصف دينار. وروينا عنه أيضا قال: من وطئ حائضا فعليه عتق رقبة، وروينا عن عطاء بن أبى رباح أنه قال فى الذى يطأ امرأته وهى حائض: يتصدق بدينار. وروينا عن قتادة: إن كان واجدا فدينار وإن لم يجد فنصف دينار. وقال الأوزاعي ومحمد بن الحسن: يتصدق بدينار، وقال أحمد بن حنبل: يتصدق بدينار وإن شاء بنصف دينار، وقال الحسن البصرى: يعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا.

فأما من قال: يتصدق بدينار أو نصف دينار فاحتجوا بحديث رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «يتصدق بدينار أو بنصف دينار» وفى بعض ألفاظ هذا الخبر إن كان الدم عبيطا فدينار، وإن كان فيه صفرة فنصف دينار، وبحديث رويناه من طريق شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ فى الذى يأتى أهله حائضا يتصدق بنصف دينار، وبحديث روى من طريق الأوزاعي عن يزيد بن أبى مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أن رسول الله ﷺ أمره - يعنى الذى تعمده وطء حائض - أن يتصدق بخمسة دنانير، وبحديث رويناه من طريق عبد =

وعن سعيد بن جبير أن عليه عتق رقبة، وعن الحسن البصري عليه ما على المجامع في نهار رمضان، هذا هو المشهور عن الحسن، وحكى ابن جرير عنه قال: يعتق رقبة أو يهدي بدنة أو يطعم عشرين صاعاً، ومعتمداهم حديث ابن عباس، وهو ضعيف باتفاق المحدثين فالصواب: أن لا كفارة عليه والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويحرم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة، وقال أبو بكر بن إسحاق: لا يحرم غير الوطء في الفرج لقوله ﷺ: «اضنعوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرَ النِّكَاحِ»؛ ولأنه وطء حرم للأذى؛ فاختص به الفرج كالوطء في الدبر. والمذهب الأول؛ لما روى عمر - رضى الله عنه - قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ: مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

الشرح: أما الحديث الأول فبعض حديث، روى أنس - رضى الله عنه - : «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتْ مِنْهُنَّ الْمَرْأَةُ أَخْرَجُوها مِنَ الْبَيْتِ، وَلَمْ يُؤَاكِلُوها وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبَيْتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ...﴾ الْآيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اضْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

وأما حديث عمر - رضى الله عنه - فرواه ابن ماجه والبيهقى بمعناه<sup>(٢)</sup>، وفى الصحيحين عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «كَانَتْ إِخْدَانًا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْأَشِرَهَا أَمْرَهَا أَنْ تَتَزَرَ ثُمَّ يَبْأَشِرَهَا، قَالَتْ: وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِزْبَهُ

= الملك بن حبيب ثنا أصبغ بن الفرج عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد عن أبيه أن عمر بن الخطاب وطئ جاريته فإذا بها حائض، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال له رسول الله ﷺ: «تصدق بنصف دينار».

(١) أخرجه أحمد (١٣٢/٣، ٢٤٦)، ومسلم (١٦ - ٣٠٢)، وأبو داود (٢٥٨، ٢١٦٥)، والترمذى (٢٩٧٧)، والنسائى (١٥٢/١، ١٨٧)، وابن ماجه (٦٤٤)، وأبو يعلى (٣٥٣٣)، وابن حبان (١٣٦٢)، والبيهقى (٣١٣/١).

(٢) أخرجه أحمد (١٤/١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣٧/٣)، وعبد الرزاق (٩٨٨)، عن عاصم بن عمرو البجلي عن رجل من القوم الذين سألو عمر بن الخطاب فقالوا له: إنما أتيناك نسألك عن ثلاث، عن صلاة الرجل فى بيته تطوعاً، وعن الغسل من الجنابة، وعن الرجل ما يصلح له من امرأته إذا كانت حائضاً؟ فقال: أسحار أنتم (!) لقد سألتمنى عن شىء ما سألتنى عنه أحد منذ سألت عنه رسول الله ﷺ فقال: صلاة الرجل فى بيته تطوعاً نور فمن شاء نور بيته، وقال فى الغسل من الجنابة: يغسل فرجه ثم يتوضأ ثم يفيض على رأسه ثلاثاً. وقال فى الحائض: له ما فوق الإزار.

كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِزْبَهُ؟<sup>(١)</sup> وعن ميمونة - رضى الله عنها - نحوه، رواه البخارى ومسلم، وفى رواية: «كَانَ يَبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ»<sup>(٢)</sup> يعنى فى الحيض، والمراد بالمباشرة: هنا التقاء البشريتين على أى وجه كان.

أما حكم المسألة: ففى مباشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة أوجه: أصحابها عند جمهور الأصحاب: أنها حرام، وهو المنصوص للشافعى - رحمه الله - فى الأم والبويطى وأحكام القرآن، قال صاحب الحاوى: وهو قول أبى العباس وأبى على بن أبى هريرة، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات. واحتجوا له بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وبالحديث المذكور، ولأن ذلك تحريم للفرج، ومن يرى حول الحمى يوشك أن يخالط الحمى، وأجاب القائلون بهذا عن حديث أنس المذكور: بأنه محمول على القبلة ولمس الوجه واليد ونحو ذلك مما هو معتاد فى غالب الناس؛ فإن غالبهم إذا لم يستمتعوا بالجماع استمتعوا بما ذكرناه لا بما تحت الإزار.

والوجه الثانى: أنه ليس بحرام، وهو قول أبى إسحاق المروزى، وحكاه صاحب الحاوى عن أبى على بن خيران، ورأيت أنه مقطوعاً به فى كتاب اللطيف لأبى الحسن ابن خيران من أصحابنا، وهو غير أبى على بن خيران، واختاره صاحب الحاوى فى كتابه الإقناع، والرويانى فى الحلية، وهو الأقوى من حيث الدليل؛ لحديث أنس - رضى الله عنه - فإنه صريح فى الإباحة.

= وأخرجه ابن ماجه (١٣٧٥) مختصراً على الصلاة.

وأخرجه الطحاوى (٣٧/٣)، والبيهقى (٣١٢/١) من طريق عمير مولى عمر عن عمر به.

وأخرجه ابن ماجه من هذا الطريق مختصراً على الصلاة أيضاً. وعمير هذا مقبول قاله الحافظ فى التقريب.

وفى الباب عن حرام بن حكيم، عن عمه أخرجه أبو داود (٢١٢)، وفى الباب أيضاً عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود (٢١٣)، وينظر تلخيص الحبير (١/٢٩٤).

(١) أخرجه أحمد (٣٣/٦)، والبخارى (٣٠٢)، ومسلم (٢ - ٢٩٣)، وأبو داود (٢٧٣)، وابن ماجه (٦٣٥).

(٢) أخرجه البخارى (٣٠٣)، ومسلم (٣ - ٢٩٤) وهذا لفظه، وتامه «وهن خِيْض».

أما لفظ البخارى فهو «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبشر امرأة من نساؤه أمرها فاتزرت وهى حائض».

وأما مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار فمحمولة على الاستحباب جمعا بين قوله ﷺ وفعله، وتأول هؤلاء الإزار في حديث عمر على أن المراد به الفرج بعينه ونقلوه عن اللغة، وأنشدوا فيه شعرا، وليست مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار تفسيرا للإزار في حديث عمر - رضى الله عنه - بل هي محمولة على الاستحباب كما سبق.

والوجه الثالث: إن وثق المباشرة تحت الإزار بضبط نفسه عن الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع جاز، وإلا فلا، حكاه صاحب الحاوى ومتابعوه عن أبى الفياض البصرى، وهو حسن.

ونقل أبو على السنجى والقاضى حسين والمتولى فى المسألة قولين بدل الوجهين الأولين، قال القاضى: الجديد التحريم، والقديم الجواز، ثم على قول من لا يحرمه هو مكروه، وصرح به المتولى وغيره.

هذا حكم الاستمتاع بما بين السرة والركبة، أما ما سواه فمباشرتها فيه حلال بإجماع المسلمين، نقل الإجماع فيه الشيخ أبو حامد، والمحاملى فى المجموع، وابن الصباغ والعبدري وآخرون، وأما ما حكاه صاحب الحاوى عن عبيدة السلماني الإمام التابعى - وهو بفتح العين وكسر الباء - من أنه لا يباشر شىء من بدنه شيئا من بدنها فلا أظنه يصح عنه، ولو صح فهو شاذ مردود بالأحاديث الصحيحة المشهورة فى مباشرته ﷺ فوق الإزار، وإذنه فى ذلك فى قوله ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» وإجماع من قبله ومن بعده والله أعلم.

ثم لا فرق بين أن يكون على الموضع الذى يستمتع به فوق الإزار شىء من دم الحيض أو لا، وحكى المحاملى فى التجريد، وجماعة من المتأخرين وجها: أنه إن كان عليه شىء من دم الحيض حرم؛ لأنه أذى، وهذا الوجه شاذ وغلط، والصواب الأول، وبه قطع الأصحاب فى جميع الطرق لعموم الأحاديث، ولأن الأصل الإباحة حتى يثبت دليل ظاهر فى التحريم، وقياسا على ما لو كان عليها نجاسة أخرى.

وأما الاستمتاع بنفس السرة والركبة وما حاذاهما فلم أر فيه نصا لأصحابنا، والمختار الجزم بجوازه لعموم قوله ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» ويحتمل أن يخرج على الخلاف فى كونهما عورة، إن قلنا: عورة كانتا كما بينهما، وإن قلنا بالمذهب: إنهما ليستا عورة أبيحا قطعا كما وراءهما والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى المباشرة فيما بين السرة والركبة بغير وطء:

قد ذكرنا الخلاف في مذهبننا ودلائله، وممن قال بتحريمها أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup>، وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب وطاوس وشريح وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة، وحكاه البغوي عن أكثر أهل العلم. وممن قال بالجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي ومحمد بن الحسن وأحمد<sup>(٣)</sup> وأصبع المالكي وأبو ثور وإسحاق بن

(١) قال في تبين الحقائق (٥٧/١): يمنع الحيض قربان زوجها ما تحت إزارها لقوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾، وتحرم المباشرة ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد يجوز له الاستمتاع منها بما دون الفرج؛ لقوله تعالى: ﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ والمحيض هو موضع الحيض وهو الفرج، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «اصنعوا ما شئتم إلا الجماع».

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام للذي سأله عما يحل له من امرأته وهي حائض: «لك ما فوق الإزار»، وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «شدى عليك إزارك»؛ إذ لو كان الممنوع موضع الدم لا غير لم يكن لشد الإزار معنى، فإن وطئها في الحيض يستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار ولا يجب ذلك، وقيل: إن كان في أول الحيض يستحب له أن يتصدق بدينار وإن كان في آخره، فينصف دينار ويستغفر الله تعالى ولا يعود، وقيل: إن كان الدم أسود يتصدق بدينار وإن كان أصفر فبنصف دينار، وكل ذلك ورد في الحديث.

(٢) قال في المنتقى (١١٦/١): وقوله ﷺ: «لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها» جواب للسائل ونص منه له على المباح بأنه ما فوق المثزر وليس بمباح فلا يجوز أن يطأ امرأته تحت الإزار في فرج ولا غيره، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وذهب أصبع من أصحابنا ومحمد ابن الحسن من أصحاب أبي حنيفة إلى أنه يجوز وطؤها تحت الإزار فيما عدا الفرج، والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى: ﴿قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ وعلم أنه أراد اعتزالهن بالوطء؛ فيجب حمل ذلك على عمومه إلا ما خصه الدليل، واستدلالي في المسألة وهو أن الوطء في الحيض إنما منع لموضع أذى الدم أن ينال الرجل أو يصيبه ولا يؤمن ذلك فيما دون الإزار، وإنما جاز ذلك فيما فوق الإزار؛ لأن ذلك يؤمن به وهذا القول أحوط والقول الثاني محتمل إذا أمن الدم.

(٣) قال في الإنصاف (٣٥٠/١): قوله: (ويجوز أن يستمتع من الحائض بما دون الفرج)، هذا المذهب مطلقا. وعليه جمهور الأصحاب، وقطع به كثير منهم وهو من المفردات. وعنه لا يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة، وجزم به في النهاية. فائدتان:

إحدهما: قال في التكت: وظاهر كلام إمامنا وأصحابنا: لا فرق بين أن يأمن على نفسه مواجهة المحظور أو يخاف. وقطع الأزجي في نهايته: بأنه إذا لم يأمن على نفسه من ذلك حرم عليه؛ لثلا يكون طريقا إلى مواجهة المحظور. وقد يقال: يحمل كلام غيره على هذا. انتهى. قلت: وهو الصواب.

الثانية: يستحب ستر الفرج عند المباشرة. ولا يجب على الصحيح من المذهب. وقيل: يجب، وهو قول ابن حامد.

راهويه وابن المنذر وداود<sup>(١)</sup>، نقله عنهم العبدري وغيره، وتقدم دليل الجميع والله أعلم.

فرع: إذا قلنا: تحرم المباشرة بين السرة والركبة ففعله متعمدا مختارا عالما بالتحريم أثم ولا كفارة عليه بلا خلاف، صرح به الماوردي وغيره وهو ظاهر؛ فإن إيجاب الكفارة على القديم إنما كان لذلك الحديث الضعيف<sup>(٢)</sup>، وليس هنا حديث ولا هو في معناه؛ فإن الوطء حرام بالإجماع ويكفر مستحله، وهذا بخلافه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإذا طهرت من الحيض حل لها الصوم؛ لأن تحريمه بالحيض، وقد زال. ولا تحل الصلاة والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف؛ لأن المنع منها للحدث والحدث باق، ولا يحل الاستمتاع بها حتى تغتسل؛ لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ قال مجاهد: حتى يغتسلن، فإن لم تجد الماء فتيمنت حل لها ما يحل بالغسل؛ لأن التيمم قائم مقام الغسل فاستباح به ما يستباح بالغسل، فإن تيممت وصلت فريضة لم يحرم وطؤها. ومن أصحابنا من قال: يحرم وطؤها بفعل الفريضة، كما يحرم فعل الفريضة بعدها. والأول أصح؛ لأن الوطء ليس بفرض فلم يحرم بفعل الفريضة كصلاة النفل.

(١) قال في المحلى (١/٣٩٥): وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء، حاشا الإيلاج في الفرج، وله أن يشفر ولا يولج، وأما الدبر فحرام في كل وقت. وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراش امرأته إذا حاضت، وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء - إلا أنه لا يصح عن عمر - وأبو حنيفة ومالك والشافعي: له ما فوق الإزار من السرة فصاعدا إلى أعلاها، وليس له ما دون ذلك.

فأما من ذهب مذهب ابن عباس فإنه احتج بقول الله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، ويحدث رويناه من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار عن عبد العزيز الدراوردي عن أبي اليمان عن أم ذرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كنت إذا حضت نزلت عن المثل على الحصر فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم نذن منه حتى نطهر.

قال أبو محمد: وأما هذا الخبر فإنه من طريق أبي اليمان كثير بن اليمان الرحال وليس بالمشهور، عن أم ذرة وهي مجهولة فسقط، وأما الآية فهي موجبة لفعل ابن عباس إلا أن يأتي بيان صحيح عن رسول الله ﷺ، فيوقف عنده، فأرجأنا أمر الآية. ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب إلى ما قال به أبو حنيفة ومالك، فوجدناهم يحتجون بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض وبينى وبينه ثوب».

(٢) يقصد حديث ابن عباس في الذي يأتي امرأته وهي حائض، وقد تقدم تخريجه قريبا.



الشرح: قال أصحابنا: يتعلق بالحيض أحكام:  
أحدها: يمنع صحة الطهارة إلا أغسال الحج ونحوها مما لا يفتقر إلى الطهارة.  
الثاني: تحرم الطهارة بنية العبادة إلا ما استثنينا من أغسال الحج ونحوها.  
الثالث: يمنع وجوب الصلاة.  
الرابع: يحرّمها.  
الخامس: يمنع صحتها.  
السادس: يمنع وجوب الصوم.  
السابع: يحرّمه.  
الثامن: يمنع صحته.  
التاسع: يحرم مس المصحف وحمله وقراءة القرآن والمكث في المسجد، وكذا العبور على أحد الوجهين.  
العاشر: يحرم سجود التلاوة والشكر ويمنع صحته.  
الحادى عشر: يحرم الاعتكاف ويمنع صحته.  
الثانى عشر: يمنع وجوب طواف الوداع.  
الثالث عشر: يحرم الوطء، وكذا المباشرة بين السرة والركبة على أحد الأوجه.  
الرابع عشر: يحرم الطلاق.  
الخامس عشر: تبلغ به الصبية.  
السادس عشر: تتعلق به العدة والاستبراء.  
السابع عشر: يوجب الغسل، وهل يجب بخروجه أم بانقطاعه أم بهما؟ فيه أوجه سبقت فى باب ما يوجب الغسل.  
ومعظم هذه الأحكام مجمع عليه.  
قال أصحابنا: فإذا طهرت من الحيض ارتفع من هذه الأمور المحرمة تحريم الصوم والطلاق والظهار<sup>(١)</sup>، وارتفع أيضا تحريم العبور فى المسجد على الأصح، إذا قلنا بتحريمه فى زمن الحيض، وقد سبق حكاية وجه عن حكاية صاحب الحاوى وإمام الحرمين أن العبور يبقى تحريمه حتى تغتسل وليس بشيء، ولا يرتفع ما حرم

(١) فى أ: والطهارة.

للحدث كالصلاة والطواف، والسجود والقراءة، والاعتكاف ومس المصحف والمكث في المسجد، ولا يرتفع أيضا تحريم الجماع والمباشرة بين السرة والركبة، فإن لم تجد الماء فتيممت استباحة جميع ذلك؛ لأن التيمم كالغسل.

قال أصحابنا: إذا تيممت ثم أحدثت لم يحرم طؤها بلا خلاف، ومن نقل اتفاق الأصحاب على هذا القاضي أبو الطيب؛ لأنها استباحة الوطء بالتيمم، والحدث لا يحرم الوطء كما لو اغتسلت ثم أحدثت.

قال القاضي: ولأننا لو قلنا: يحرم الوطء بعد الحدث لأدى إلى تحريمه ابتداء بعد التيمم؛ لأنه ينتقض الوضوء بالتقاء البشريتين قبل الوطء.

وأما إذا تيممت ثم رأت الماء فيحرم الوطء على المذهب، وبه قطع الأصحاب في الطريقتين؛ لأن طهارتها بطلت برؤية الماء وعادت إلى حدث الحيض.

وحكى الدارمي وجها شاذا أنه يحل الوطء بعد رؤية الماء، والصواب الأول. قال القاضي أبو الطيب: فلو رأت الماء في خلال الجماع نزع في الحال واغتسلت، وأما إذا تيممت وصلت فريضة، فهل يصح الوطء بعد الفريضة بذلك التيمم؟ أم لا يحل إلا بتيمم جديد؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف، وقد ذكر دليلهما، الصحيح: جوازه.

ولو تيممت فوطئها ثم أراد الوطء ثانيا بذلك التيمم ففي جوازه وجهان، حكاها صاحب الحاوي وغيره، الصحيح: جوازه لارتفاع حدث الحيض بالتيمم، وبهذا قطع الجمهور، والثاني: لا يجوز إلا بتيمم جديد كما لا يجمع بين فريضتين بتيمم. وهذا ليس بشيء.

ولو تيممت وصلت فريضة وقلنا: يجوز الوطء بعدها فلم يطأ حتى خرج وقت تلك الفريضة فهل يحل الوطء بذلك التيمم؟ فيه وجهان حكاها الشيخ أبو حامد والمحاملي في كتابيه، والفوراني وغيرهم في آخر باب التيمم، وحكاها أيضا صاحب الحاوي وآخرون.

الصحيح جوازه؛ لأن خروج الوقت لا يزيد على الحدث.

والثاني: لا يجوز الوطء إلا بتيمم جديد.

قال صاحب الحاوي: وبه قال ابن سريج، واختاره الشيخ أبو حامد؛ لأن دخول الوقت رفع حكم التيمم، ولهذا تجب إعادته للصلاة الأخرى. وهذا الاستدلال

ضعيف أو باطل؛ لأن التيمم لا يبطل بخروج الوقت، ولهذا له أن يصلى به ما شاء من النوافل على المذهب كما سبق.

ولو عدت الماء والتراب صلت الفريضة لحرمة الوقت كما سبق، ولا يجوز الوطء حتى تجد أحد الطهورين. هذا هو الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور، وحكى الجرجاني في المعاينة، وصاحب البيان، والرافعي وجها شاذاً أنه يجوز الوطء كالصلاة، وهذا ليس بشيء.

قال أصحابنا: والمقيمة في هذا كالمسافرة، فإذا عدت المقيمة الماء أو كانت مريضة أو جريحة فتيمنت حلّ الوطء، وإن كان صلاتها يجب قضاؤها؛ لأن طهارتها صحيحة، والله أعلم.

فرع: في مذاهب العلماء في وطء الحائض إذا طهرت قبل الغسل:

قد ذكرنا أن مذهبنا تحريمه حتى تغتسل، أو تتيمم حيث يصح التيمم، وبه قال جمهور العلماء. كذا حكاه الماوردي عن الجمهور، وحكاه ابن المنذر عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة ومالك والثوري والليث وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق وأبى ثور، ثم قال ابن المنذر: وروينا بإسناد فيه مقال عن طاوس وعطاء ومجاهد أنهم قالوا: إن أدرك الزوج الشبق أمرها أن تتوضأ ثم أصابها إن شاء. قال ابن المنذر: وأصح من هذا عن عطاء ومجاهد موافقة القول الأول، قال: ولا يثبت عن طاوس خلاف قول سالم، قال: فإذا بطل أن يصح عن هؤلاء قول ثان كان القول الأول كالإجماع. هذا كلام ابن المنذر.

وقال أبو حنيفة: إن انقطع دمها لأكثر الحيض - وهو عشرة أيام عنده - حل

(١) قال في الإنصاف (١/٣٤٩): قوله: (وإذا انقطع الدم أبيح فعل الصيام والطلاق). وهذا المذهب. وعليه الجمهور. وقيل: لا يباحن حتى تغتسل. وأطلقهما في الطلاق في الرايتين، والحاويين، وابن تيمم. وقال في الهداية، والمستوعب، والخلاصة: أبيح الصوم، ولم تبح سائر المحرمات.

قوله: (ولم يبح غيرهما حتى تغتسل)، هذا المذهب مطلقاً. وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم. وعنه تباح القراءة قبل الاغتسال، اختارها القاضى. وقال: هو ظاهر كلامه. وهى من المفردات. ومن يقول: تقرأ الحائض والنفساء حال جريان الدم، فهنا أولى. وقيل: يباح للنفساء دون الحائض، اختارها الخلال. وتقدم رواية ابن ثواب فأطلقهن ابن تيمم.

الوطء في الحال - وإن انقطع لأقله لم يحل حتى تغتسل أو تيمم وتصلى، فإن تيممت ولم تصل لم يحل الوطء حتى يمضي وقت صلاة.

وقال داود الظاهري: إذا غسلت فرجها حل الوطء.

وحكى عن مالك تحريم الوطء إذا تيممت عند فقد الماء.

هكذا نقل أصحابنا وغيرهم هذا الخلاف مطلقا كما ذكرته، وقال ابن جرير:

أجمعوا على تحريم الوطء حتى تغسل فرجها، وإنما الخلاف بعد غسله.

واحتج لأبي حنيفة بأنه يجوز الصوم والطلاق وكذا الوطء، ولأن تحريم الوطء

هو للحيض وقد زال وصارت كالجنب. واحتج أصحابنا بقول الله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا

النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ وقد روى حتى

يطهرن بالتخفيف والتشديد، والقراءتان في السبع، فقراءة التشديد صريحة في

اشتراط الغسل، وقراءة التخفيف يستدل بها من وجهين:

أحدهما: معناها أيضا يغتسلن، وهذا شائع في اللغة فيصار إليه جمعا بين

القراءتين.

والثاني: أن الإباحة معلقة بشرطين:

أحدهما: انقطاع دمهن.

والثاني: تطهرهن وهو اغتسالهن.

وما علق بشرطين لا يباح بأحدهما، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَتَلَوُا إِلَيْنَا حَتَّى إِذَا بَلَغُوا

النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦] فإن قيل: ليستا شرطين بل

شرط واحد، ومعناه حتى ينقطع دمهن، فإذا انقطع فأتوهن؛ كما يقال: لا تكلم زيدا

حتى يدخل الدار، فإذا دخل فكلمه، فالجواب من أوجه:

أحدها: أن ابن عباس والمفسرين وأهل اللسان فسروه فقالوا: معناه فإذا اغتسلن.

فوجب المصير إليه.

والثاني: أن ما قاله المعترض فاسد من جهة اللسان؛ فإنه لو كان كما قال لقليل:

فإذا طهرن، فأعيد الكلام، كما يقال: لا تكلم زيدا حتى يدخل، فإذا دخل فكلمه،

فلما أعيد بلفظ آخر دل على أنهما شرطان؛ كما يقال: لا تكلم زيدا حتى يأكل، فإذا

أكل فكلمه.

الثالث: أن فيما قلنا جمعا بين القراءتين فتعين.

واحج أصحابنا بأقيسة كثيرة ومناسبات، أحسنها ما ذكره إمام الحرمين فى الأساليب، فقال: أولى متمسك من طريق المعنى اعتبار صورة الاتفاق، فنقول: اتفقنا على التحريم إذا ظهرت لدون العشرة، فاستمرار التحريم بعد انقطاع الدم إن علل بوجوب غسل الحيض لزم التحريم إذا ظهرت لأكثر الحيض، وإن علل بإمكان عود الدم فهو منتقض بما إذا اغتسلت أو تيممت أو خرج وقت الصلاة. ثم ذكر معانى آخر، ثم قال: فالوجه: اعتماد ما ناقضوا فيه، وكل ما ذكره منتقض بما سلموه، فإن قيل: تحريم الوطء بالحيض غير معلل، قلنا: وجوب الغسل بالانقطاع غير معلل، ولا يمكن أن يقال: عادت إلى ما كانت فإن الغسل واجب، فوجب الرجوع إلى ظاهر القرآن؛ لانسداد طريق النظر، فظاهر القرآن تحريم الوطء حتى تغتسل، وأما الجواب عن جواز الصوم: أن الشرع ورد بتحريم الصوم على الحائض، وهذه ليست بحائض، وهنا حرم الوطء حتى تغتسل. وعن الطلاق: أن تحريمه لتطويل العدة، وذلك يزول بمجرد الانقطاع. وعن قولهم: التحريم للحيض من أوجه:

أحدها: لا نسلم، بل هو لحدث الحيض، وهو باق.

الثانى: أنه ينتقض بالانقطاع لدى أكثر الحيض.

الثالث: أن الجنابة لا تمنع الوطء، وكذا غسلها، بخلاف الحيض، والله أعلم. فرع: قال أبو العباس الجرجاني فى المعاينة: ليست امرأة تمنع من الصلاة بحكم الحيض إلا ويحرم وطؤها إلا واحدة، وهى من انقطع دمها وعدمت الماء فتيمنت ثم أحدثت، فإنها تمنع من الصلاة دون الوطء. هذا كلامه، وقد ينازع فيه، ويقال: المنع من الصلاة هنا للحدث، قال: وانقطاع الدم إذا أباح الصلاة أباح الوطء إلا فى حق من عدمت الماء والتراب فتصلى، ولا يحل وطؤها على الصحيح.

فرع: لو أراد الزوج أو السيد الوطء، فقالت: أنا حائض، فإن لم يمكن صدقها لم يلتفت إليها وجاز الوطء.

وإن أمكن صدقها، ولم يتهمها بالكذب حرم الوطء. وإن أمكن الصدق، ولكن كذبها، فقال القاضى حسين فى تعليقه وفتاويه وصاحب التتمة: يحل الوطء؛ لأنها ربما عانده ومنعت حقه، ولأن الأصل عدم التحريم ولم يثبت سببه.

وقال الشاشى: ينبغى أن يحرم وإن كانت فاسقة؛ كما لو علق طلاقها على

حيضها فيقبل قولها. والمذهب الأول، وفرق القاضى بينه وبين تعليق الطلاق بأن الزوج مقصر فى تعليقه بما لا يعرف إلا من جهتها.

قال القاضى وغيره: ولو اتفقا على الحيض وادعى انقطاعه وادعت بقاءه فى مدة الإمكان فالقول قولها بلا خلاف؛ للأصل.

فرع: لو طهرت زوجته أو أمته المجنونة من الحيض حرمت عليه حتى يغسلها، فإذا صب الماء عليها ونوى غسلها عن الحيض حلت، وإن لم ينو فوجهان سبقا فى باب نية الوضوء.

ولو شك هل حاضت المجنونة أو العاقلة أم لا؟ لم يحرم؛ لأن الأصل عدم التحريم وعدم الحيض.

فرع: إذا ارتكبت المرأة [شيئاً] من المحرمات المذكورة أثمت وتعزز وعليها التوبة، ولا كفارة عليها بالاتفاق.

صرح به الماوردى وغيره؛ لأن الأصل البراءة.

فرع: يجوز عندنا وطء المستحاضة فى الزمن المحكوم بأنه طهر، وإن كان الدم جارياً، وهذا لا خلاف فيه عندنا، قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والعبدري: وهو قول أكثر العلماء. ونقله ابن المنذر فى الإشراف عن ابن عباس وابن المسيب والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن أبى سليمان وبكر بن عبد الله المزنى والأوزاعى ومالك والثورى وإسحاق وأبى ثور. قال ابن المنذر: وبه أقول. وحكى عن عائشة والنخعى والحكم وابن سيرين منع ذلك، وذكر البيهقى وغيره: أن نقل المنع عن عائشة ليس بصحيح عنها، بل هو قول الشعبى أدرجه بعض الرواة فى حديثها.

وقال أحمد<sup>(١)</sup>: لا يجوز الوطء إلا أن يخاف زوجها العنت.

(١) قال فى الإنصاف (٣٨٢/١): قوله: (وهل يباح وطء المستحاضة فى الفرج من غير خوف العنت؟ على روايتين). وأطلقهما فى الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والشرح، وابن منجا فى شرحه:

إحداهما: لا يباح، وهو المذهب. وعليه الأصحاب، مع عدم العنت. قال فى الكافى، والفروع: اختاره أصحابنا، وجزم به ناظم المفردات وغيره، وهو منها.

الثانية: يباح. قال فى الحاويين: ويباح وطء المستحاضة من غير خوف العنت على أصح الروايتين. وعنه يكره. فعلى المذهب: لو فعل فلا كفارة عليه على الصحيح من =

واحتج للمانعين بأن دمها يجرى فأشبهت الحائض، واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي في الأم، وهو قول الله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وهذه قد تطهرت من الحيض.

واحتجوا أيضا: بما رواه عكرمة عن حمنة بنت جحش - رضى الله عنها - أنها كانت مستحاضة، وكان زوجها يجامعها. رواه أبو داود وغيره بهذا اللفظ بإسناد حسن<sup>(١)</sup>.

وفى صحيح البخارى قال: قال ابن عباس: «المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم»<sup>(٢)</sup> ولأن المستحاضة كالطاهر في الصلاة والصوم والاعتكاف والقراءة وغيرها؛ فكذا في الوطء، ولأنه دم عرق، فلم يمنع الوطء كالناسور، ولأن التحريم بالشرع ولم يرد بتحريم، بل ورد بإباحة الصلاة التي هي أعظم، كما قال ابن عباس.

والجواب عن قياسهم على الحائض: أنه قياس يخالف ما سبق من دلالة الكتاب والسنة فلم يقبل، ولأن المستحاضة لها حكم الطاهرات في غير محل النزاع؛ فوجب إلحاقه بنظائره لا بالحيض الذي لا يشاركه في شيء.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين، قال الشافعي - رحمه الله - : أعجل من سمعت من النساء تحيض، نساء تهامة يحضن لتسع سنين، فإذا رأت الدم لدون ذلك فهو دم فساد، ولا تتعلق به أحكام الحيض.

= المذهب. وقيل: هو كالوطء في الحيض. وعلى الثانية والثالثة: لا كفارة عليه قولاً واحداً. وفى الرعاية: احتمال بوجوب الكفارة، وإن قلنا: إنه غير حرام.

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٩، ٣١٠)، ومن طريقه البيهقي (٣٢٩/١).

وقال الحافظ في الفتح (٥٧٠/١): هو حديث صحيح إن كان عكرمة سمعه منها.

(٢) صحيح البخارى (٥٦٩/١): كتاب الحيض: باب إذا رأت المستحاضة الطهر. قال ابن عباس: تغتسل وتصلى ولو ساعة. ويأتيها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم.

قال الحافظ في الفتح: وقوله «الصلاة أعظم» أى من الجماع. والظاهر أن هذا بحث من البخارى أراد به بيان الملازمة، أى جازت الصلاة فجواز الوطء أولى؛ لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع... وذكر بعض الشراح أن قوله: «الصلاة أعظم» من بقية كلام ابن عباس، وعزاه إلى تخريج ابن أبى شيبة، وليس هو فيه، نعم روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الألفطس أنه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة أتجامع؟ قال: «الصلاة أعظم من الجماع».

**الشرح:** تهامة - بكسر التاء - وهو: اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز، ومكة من تهامة، قال ابن فارس: سميت تهامة من التهم - يعنى بفتح التاء والهاء - وهو شدة الحر وركود الريح، وقال صاحب المطالع: سميت بذلك لتغير هوائها، يقال: تهم الدهن إذا تغير.

**أما حكم المسألة:** ففي أقل سن يمكن فيه الحيض ثلاثة أوجه:

**الصحيح:** استكمال تسع سنين، وبه قطع العراقيون وغيرهم.

**والثاني:** بالشروع فى التاسعة.

**والثالث:** بمضى نصف التاسعة.

والمراد بالسنين القمرية، والمذهب الذى عليه التفريع استكمال تسع، وهل هى تحديد أم تقريب؟ وجهان حكاهما صاحب الحاوى والدارمى فى كتاب المتحيرة والمتولى والشاشى وغيرهم:

**أحدهما:** تحديد، فلو نقص عن التسع ما نقص فليس بحيض، وهذا مقتضى إطلاق كثيرين.

**وأصحهما:** تقريب صححه الرويانى والرافعى وغيرهما، فعلى هذا قال صاحب الحاوى: لا يؤثر نقص اليوم واليومين، قال الدارمى: لا يؤثر الشهر والشهران. قال المتولى والرافعى: إن كان بين رؤية الدم واستكمال التسع ما لا يسع حيضا وطهرا كان ذلك الدم حيضا، وإلا فلا.

قال المتولى: وإذا قلنا: تحديد فرأته قبل التسع متصلا باستكمالها نظر إن رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة، وبعد التسع يوما وليلة جعل الجميع حيضا، وإذا رأت قبل التسع يوما وليلة وبعدها دون يوم وليلة فليس لها حيض، وإن كان الجميع يوما وليلة بعضه قبل التسع وبعضه بعدها، فهل يجعل حيضا؟ فيه وجهان، قال الدارمى بعد أن ذكر الاختلافات: كل هذا عندى خطأ؛ لأن المرجع فى جميع ذلك إلى الوجود، فأى قدر وجد فى أى حال وسن كان، وجب جعله حيضا والله أعلم.

ثم إن الجمهور لم يفرقوا فى هذا بين البلاد الحارة والباردة، وفيه وجه حكاه إمام الحرمين عن حكاية والده أنه إذا وجد الدم لتسع سنين فى البلاد الباردة التى لا يعهد فى أمثالها مثل ذلك فليس بحيض. والمذهب الأول.

قال أصحابنا: قال الشافعى رحمه الله: رأيت جدة بنت إحدى وعشرين سنة.



وقيل: إنه رآها بصنعاء اليمن قالوا: هذا رآه واقعا ويتصور جدة بنت تسع عشرة سنة ولحظة، فتحمل لتسع وتضع لسته أشهر بتا، وتحمل تلك البنت لتسع سنين، وتضع لسته أشهر.

هذا ما يتعلق بأقل سن الحيض، وأما آخره فليس له حد، بل هو ممكن حتى تموت كذا قاله صاحب الحاوي وغيره، وهو ظاهر.

قال أصحابنا: فالمعتمد في هذا الوجود، وقد وجد من تحيض لتسع سنين؛ فوجب المصير إليه كما يرجع إلى العادة في أقل مدة الحمل وأكثرها، وفي القبض في المبيع وإحياء الموات والحرز في السرقة وغيرها.

أما إذا رأت الدم لدون أقل سن الحيض المذكور فليس بحيض، بل هو حدث ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل ولا يمنع الصوم ولا يتعلق به شيء من أحكام الحيض، ويسمى دم فساد.

وهل يسمى استحاضة؟ فيه خلاف قدمناه في أول الباب.

وإذا ادعت المرأة الحيض في سن الإمكان قبل قولها بغير يمين، كما يقبل قول الغلام في إنزال المنى لسن الإمكان والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: أقل سن يجوز أن تنزل المرأة فيه المنى هو سن الحيض، وفيه الأوجه الثلاثة السابقة، الصحيح استكمال تسع سنين، قال إمام الحرمين: وعلى الجملة هي أسرع بلوغا من الغلام، وأما الغلام فاختلفوا فيه، وحاصل المنقول فيه ثلاثة أوجه:

أصحابها عند العراقيين: استكمال تسع سنين، وبهذا قطع جماعة منهم هنا في باب الحيض كالشيخ أبي حامد والبندنجي والقاضي أبي الطيب وابن الصباغ.

والثاني: مضى تسع سنين ونصف، وهو ظاهر نص الشافعي - رحمه الله - في كتاب اللعان.

والثالث: استكمال عشر سنين، وسيأتى إيضاحه - إن شاء الله تعالى - في باب الحجر وباب ما يلحق من النسب والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأقل الحيض يوم وليلة، وقال في موضع [آخر]: يوم. فمن أصحابنا من قال: هما قولان، ومنهم من قال: [هو] يوم وليلة قولا واحدا.

وقوله: يوم أراد بليته، ومنهم من قال: يوم قولاً واحداً، وإنما قال: يوم وليلة قبل أن يثبت عنده اليوم فلما ثبت عنده [اليوم] رجع إليه، والدليل على ذلك أن المرجع في ذلك إلى الوجود، وقد ثبت الوجود في هذا القدر.

قال الشافعي - رحمه الله -: رأيت امرأة أثبت لى عنها أنها لم تزل تحيض يوماً لا تزيد عليه. وقال الأوزاعي - رحمه الله -: عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية.

وقال عطاء - رحمه الله -: رأيت من النساء من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر يوماً.

وقال أبو عبد الله الزبيري - رحمه الله -: كان في نساءنا من تحيض يوماً، وتحيض خمسة عشر يوماً.

وأكثره خمسة عشر يوماً؛ لما روينا عن عطاء وأبي عبد الله الزبيري، وغالبه ست أو سبع لقوله ﷺ لحمئة بنت جحش: «وَتَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهُرْنَ مِيقَاتَ حَيْضِهِنَّ وَطُهْرِهِنَّ».

وأقل طهر فاصل بين الدمين خمسة عشر يوماً لا أعرف فيه خلافاً، فإن صح ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال في النساء: «تُقْصَانُ دِيْنَهُنَّ أَنْ إِحْدَاهُنَّ تَمَكُّ شَطْرَ دَفْرِهَا لَا تُصَلِّيَ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَقْلَ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً، لَكِنِّي لَمْ أَجِدْ بِهِذَا اللَّفْظَ إِلَّا فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ».

الشرح: في الفصل مسائل:

إحداها: في أقل الحيض، نص الشافعي - رحمه الله - في العدد أن أقله يوم، ونص في باب الحيض من مختصر المزني وفي عامة كتبه أقله يوم وليلة، واختلف الأصحاب فيه على ثلاث طرق ذكرها المصنف بدليلها:

أحداها: يوم بلا ليلة.

والثاني: قولان: أحدهما: يوم بلا ليلة والثاني: يوم وليلة.

والطريق الثالث: وهو أصحها باتفاق الأصحاب أن أقله يوم وليلة قولاً واحداً، وهذا الطريق قول المزني وأبي العباس بن سريج وجماهير أصحابنا المتقدمين، وقطع به كثيرون من المتأخرين، ونقله المحاملي وابن الصباغ عن الأكثرين.

قال الشيخ أبو حامد وآخرون: ولا يصح قول من قال: فيه قولان؛ لأن الاعتبار

بالوجود، فإن صح الوجود في يوم تعين، قالوا: ولأنه إذا أمكن حمل كلامه على حالين كان أولى من الحمل على قولين، كذا كل مجتهد، كما إذا أمكن حمل حديثي النبي ﷺ على حالين والجمع بينهما، كان مقدما على النسخ والتعارض.

وضعف الشيخ أبو حامد وإمام الحرمين وغيرهما طريقة القطع بيوم؛ لأن الشافعي - رحمه الله - إنما قال: «يوم» في مسائل العدد اختصارا أو حين أراد تحديد أقل الحيض في بابه، والرد على من قال أقله ثلاثة أيام، قال الشافعي: أقله يوم وليلة، فوجب اعتماد ما حققه في موضع التحديد، هذا هو المشهور في مذهبنا، والموجود في كتب أصحابنا.

وقال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء: حدثني الربيع عن الشافعي أن الحيض يكون يوما وأقل وأكثر، قال: وحدثني الربيع أن آخر قول الشافعي أن أقل الحيض يوم وليلة.

وهذا النص الذي نقله ابن جرير عن الشافعي غريب جدا، ولكن تأويله على ما سأذكره في الفرع بعد هذا إن شاء الله تعالى.

والصواب عند الأصحاب أن أقل الحيض يوم وليلة، وعليه التفريع والعمل، وما سواه متأول عليه، ودليله من نص الشافعي - رحمه الله - شيان: أحدهما: أنه ذكره في معظم كتبه وفي مظنته.

والثاني: أنه آخر قوله كما نقله الثقة ابن جرير.

المسألة الثانية: أكثر الحيض خمسة عشر يوما باتفاق أصحابنا، وذكر المصنف دليله.

المسألة الثالثة: غالب الحيض ست أو سبع بالاتفاق.

المسألة الرابعة: أقل طهر فاصل بين حيضتين خمسة عشر يوما باتفاق أصحابنا؛

لأنه أقل ما ثبت وجوده، ولا حد لأكثره بالإجماع.

قال أصحابنا: وقد تبقى المرأة جميع عمرها لا تحيض، وحكى القاضي أبو الطيب أن امرأة كانت في زمنه تحيض في كل سنة يوما وليلة وهي صحيحة تحبل وتلد وكان نفاسها أربعين يوما.

وأما غالب الطهر، فقال أصحابنا: هو ثلاثة وعشرون يوما أو أربعة وعشرون؛ بناء على أن غالب الحيض ماذا؟ فالغالب أن في كل شهر حيضا وطهرا فغالب

الحيض ستة أو سبعة وباقيه طهر.

هذا ما يتعلق بإيضاح أصل المذهب، وأما قوله طهر فاصل بين الدمين خمسة عشر يوما، فاحترز به عن شيئين:

أحدهما: الطهر الذى بين الحيض والنفاس إذا قلنا بالأصح: إن الحامل تحيض فإنه يجوز أن يكون دون خمسة عشر ولو يوما على المذهب الصحيح، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

الثانى: أيام النقاء المتخللة بين أيام الحيض فى حق ذات التلفيق إذا قلنا بالتلفيق، وأراد المصنف بقوله: بين الدمين، بين الحيضتين، ولو قال: بين الحيضتين كما قال فى التنبيه لكان أحسن ليحترز عن الشيئين المذكورين والله أعلم.

وأما قوله: لا أعرف فيه خلافا، فمحمول على نفى الخلاف فى مذهبنا، وإلا فالخلاف فيه للعلماء مشهور، سنذكره فى فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى. وأما قول المحاملى فى كتابه: أقل الطهر خمسة عشر يوما بالإجماع، ونحوه فى التهذيب، وقول القاضى أبى الطيب فى مسألة التلفيق: أجمع الناس أن أقل الطهر خمسة عشر يوما فمردود غير مقبول؛ فلا يحمل كلام المصنف عليه، وإن كان لو حمل عليه لم يكن غلطا فى اللفظ فإنه قد قال: لا أعرف فيه خلافا، ولا يلزم من عدم معرفته عدم الخلاف والله أعلم.

وأما حديث: «تَمَكُّتْ شَطْرَ ذَهْرَهَا» فحديث باطل لا يعرف<sup>(١)</sup>، وإنما ثبت فى الصحيحين: «تَمَكُّتِ اللَّيَالِيَ مَا تُصَلِّى»<sup>(٢)</sup> كما سبق بيانه فى مسألة تحريم الصوم، وأما حديث حمنة فصحيح، رواه أبو داود والترمذى وغيرهما من رواية حمنة<sup>(٣)</sup>، قال الترمذى: هو حديث حسن.

(١) قال الحافظ فى التلخيص (١/٢٨٧): لا أصل له بهذا اللفظ. قال (الحافظ أبو عبد الله بن منده، فيما حكاه ابن دقيق العيد فى الإمام عنه: ذكر بعضهم هذا الحديث، ولا يثبت بوجه من الوجوه، وقال البيهقى فى المعرفة: هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا، وقد طلبته كثيرا فلم أجده فى شيء من كتب الحديث، ولم أجده له إسنادا، وقال ابن الجوزى فى «التحقيق»: هذا لفظ يذكره أصحابنا، ولا أعرفه... وقال النووى فى «الخلاصة»: باطل لا أصل له. وقال المنذرى: لم يوجد له إسناد بحال.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه أحمد (٦/٣٨١، ٤٣٩)، والبخارى فى الأدب المفرد (٧٩٧)، وأبو داود (٢٨٧)، =

قال: وسألت البخاري عنه فقال: هو حديث حسن، قال: وكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح. قال الخطابي: وقد ترك بعض العلماء الاحتجاج بهذا الحديث؛ لأن راويه عبد الله بن محمد بن عقيل ليس بذلك.

قلت: هذا الذي قاله هذا القائل لا يقبل فإن أئمة الحديث صححوه كما سبق، وهذا الراوي وإن كان مختلفا في توثيقه وجرحه فقد صحح الحفاظ حديثه هذا، وهم أهل هذا الفن، وقد علم من قاعدتهم في حد الحديث الصحيح والحسن، أنه إذا كان في الراوي بعض الضعف أجز حديثه بشواهد له أو متابعة، وهذا من ذلك. وقوله ﷺ: «تَحِيضُ فِي عِلْمِ اللَّهِ» أي: التزمت الحيض وأحكامه فيما أعلمك الله من عادة النساء، هكذا قاله أصحابنا في كتب الفقه، والعلم هنا بمعنى المعلوم<sup>(١)</sup>. وقال الخطابي: معناه فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة.

وقوله ﷺ: «كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ» المراد غالب النساء لاستحالة إرادة كلهن لاختلافهن. وقوله ﷺ: «مِيقَاتُ حَيْضِهِنَّ» وهو بنصب التاء على الظرف أي: في وقت حيضهن، واختلفوا في حال حمئة، فقليل: كانت مبتدأة فردها رسول الله ﷺ إلى غالب عادة النساء، وقيل: كانت معتادة ستة أو سبعة فردها إليها، ذكر هذا الخلاف فيها الخطابي وجمهور أصحابنا في كتب المذهب، وذكرهما الشافعي - رحمه الله - في الأم احتمالين. واختار المصنف بعد هذا أنها كانت مبتدأة، وكذا اختار إمام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون، ورجحه الخطابي قال: ويدل عليه قوله ﷺ: «كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهُرْنَ».

واختار الشافعي - رحمه الله - في الأم أنها كانت معتادة، وأوضح دليله وقال:

= والترمذي (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٢، ٦٢٧)، والطحاوي (٢٩٩/٣، ٣٠٠)، والدارقطني (٢١٤/١)، والحاكم (١٧٢/١)، والبيهقي (٣٣٨/١).

من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمئة بنت جحش. وقال الحافظ في التلخيص (٢٨٨/١) وقال البيهقي تفرد به ابن عقيل، وهو مختلف في الاحتجاج به.

وقال ابن مندة: لا يصح بوجه من الوجوه؛ لأنهم أجمعوا على ترك حديث ابن عقيل. كذا قال: وتعقبه ابن دقيق العيد، واستنكر منه هذا الإطلاق، لكن ظهر لي أن مراد ابن مندة بذلك من خرج الصحيح، وهو كذلك. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فوهنه، ولم يقر إسناده.

(١) ينظر: النظم (٤٦/١)، المذهب (٣٩/١).

هذا أشبه معانيه.

قال صاحب التتمة: من قال كانت معتادة ذكروا فى ردها إلى الستة أو السبعة ثلاثة تأويلات:

أحدها: معناه ستة إن كانت عادتكَ ستة أو سبعة إن كانت عادتكَ سبعة.  
الثانى: لعلها شكت هل عادتها ستة أو سبعة؟ فقال: تحيضى ستة إن لم تذكرى عادتكَ، أو سبعة إن ذكرت أنها عادتكَ.

الثالث: لعل عادتها كانت تختلف، ففى بعض الشهور ستة، وفى بعضها سبعة، فقال النبى ﷺ سِتَّةٌ فِى شَهْرِ السَّنَةِ وَسَبْعَةٌ فِى شَهْرِ السَّبْعَةِ؛ فتكون لفظة (أو) للتقسيم، وبسطت الكلام فى هذا الحديث؛ لأنه من الأحاديث التى عليها مدار كتاب الحيض، وتدخل فى كل مصنفات الحيض، والله أعلم.  
فرع: ذكر المصنف فى هذا الفصل حمنة بنت جحش وعطاء والأوزاعى، والزبيرى.

فأما حمنة فبحاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم نون ثم هاء، وأبوها جحش بجيم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم شين معجمة وهى أخت زينب بنت جحش زوج النبى ﷺ (١).

وأما عطاء فهو أبو محمد عطاء بن أبى رباح، واسم أبى رباح أسلم، وعطاء من كبار أئمة التابعين فى الفقه والزهد والورع وغير ذلك، وهو أحد شيوخنا فى سلسلة التفقه، فهو شيخ ابن جريج الذى هو شيخ مسلم بن خالد الزنجى شيخ الشافعى، كما سبق بيانه فى مقدمة الكتاب. توفى عطاء - رحمه الله - سنة أربع عشرة ومائة، وقيل: خمس عشرة وقيل: سبع عشرة (٢).

وأما الأوزاعى فهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو من كبار تابعى التابعين وأئمتهم البارعين، كان إمام أهل الشام فى زمنه، أفتى فى سبعين ألف مسألة، وقيل:

(١) ينظر: التهذيب (٤١١/١٢)، التقريب (٥٩٥/٢)، الثقات (٩٩/٣)، أسد الغابة (٦٩/٧)، أعلام النساء (٢٥١/١)، الاستيعاب (١٩١٣/٤)، الإصابة (٥٨٦/٧)، تجريد أسماء الصحابة (٢٥٧/٢).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٩٣٣/٢)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٣٠/٢)، تاريخ البخارى الكبير (٤٦٣/٦)، البداية والنهاية (٣٠٦/٩)، طبقات ابن سعد (٣٨٦/٢).

ثمانين ألفاً، توفي في خلوته في حمام بيروت مستقبل القبلة متوسداً بيمينه سنة سبع وخمسين ومائة.

قيل: هو منسوب إلى الأوزاع قرية كانت بخارج باب الفراديس من دمشق، وقيل: قبيلة من اليمن وقيل: غير ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما الزبيرى، فهو من أصحابنا أصحاب الوجوه، منسوب إلى الزبير بن العوام أحد العشرة المشهود لهم بالجنة - رضى الله عنه - وهو أبو عبد الله الزبيرى بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام وللزبيرى كتب نفيسة وأحوال شريفة<sup>(٢)</sup>.

فهذه أحرف في تعريف هذه الأسماء، وقد بسطت أحوال أصحابها ومناقبهم في تهذيب الأسماء وبالله التوفيق.

فرع: قد ذكرنا أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً، وكذا أقل الطهر، والمراد خمسة عشر بلياليها، وهذا القيد لا بد منه لتدخل الليلة الأولى.

فرع: لو وجدنا امرأة تحيض أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر أو تطهر أقل من خمسة عشر، واشتهرت عاداتها كذلك متكررة، ففيها ثلاثة أوجه حكاه إمام الحرمين والغزالي وغيرهما:

أحدها: لا يعتبر حال هذه، بل الحكم على ما عهد؛ لأن بحث الأولين أوفى. والثانى: يعتبر ليكون هذا حيضها وطهرها؛ لأن الاعتماد على الوجود، وقد حصل. قال إمام الحرمين: هذا قول طوائف من المحققين منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى والقاضى حسين. قلت: واختاره الدارمى فى الاستذكار وصاحب التمه.

والثالث: إن كان قدراً يوافق مذهب السلف الذين يقولون باعتماد الوجود اعتمدها وعملنا به، وإن لم يوافق مذهب أحد لم يعتمد.

(١) ينظر: تهذيب التهذيب (٢٣٨/٦)، التقريب (٤٩٣/١)، تاريخ البخارى الكبير (٣٢٦/٥)، الجرح والتعديل (١٢٥٧/٥).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٤٧١/٨)، طبقات الفقهاء للشيرازى (٨٨)، وفيات الأعيان (٦٩/٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٢٤/٢)، طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة (٩٣/١)، نكت الهميان (١٥٣).

قال إمام الحرمين: والذي أختره ولا أرى العدول عنه الاكتفاء بما استقرت عليه مذاهب الماضين من أئمتنا فى الأقل والأكثر؛ فإننا لو فتحنا باب اتباع الوجود فى كل ما يحدث وأخذنا فى تغيير ما يمهّد تقليلا وتكثيرا لاختلطت الأبواب وظهر الاضطراب، والوجه اتباع ما تقرر للعلماء الباحثين قبلنا.

وذكر الرافعى نحو ما ذكره إمام الحرمين ثم قال: فالأظهر أنه لا اعتبار بحال هذه المرأة، بل الاعتبار بما تقرر؛ لأن احتمال عروض دم الفساد لهذه المرأة أقرب من انخرام العادة المستمرة.

قال: ويدل عليه الإجماع على أنها لو كانت تحيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل نقاء طهرا مستقلا كاملا.

قال: فهذا الوجه هو المذهب المعتمد وعليه تفريع الباب، واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول الأستاذ أبى إسحاق فقال: الصحيح اتباع ذلك فإنه نص الشافعى، نقله عنه صاحب التقریب فيه، وناهيك إتقاننا وتحقيقنا وإطلاعا، وكأن الأصحاب لم يطلعوا على النص.

قال: وفى المحيط للشيخ أبى محمد الجوينى عن الأستاذ أبى إسحاق قال: كانت امرأة تستفتينى بإسفرايين. وتقول: إن عادتها فى الطهر مستمرة على أربعة عشر يوما على الدوام فجعلت ذلك طهرها على الدوام.

قلت: وهذا النص الذى نقله أبو عمرو واختاره موافق لما قدمته عن ابن جرير عن الربيع عن الشافعى؛ فإن ذلك النص وإن كان مطلقا فهو محمول على هذه الصورة والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى أقل الحيض والطهر وأكثرهما:

أجمع العلماء على أن أكثر الطهر لا حد له، قال ابن جرير: وأجمعوا على أنها لو رأت الدم ساعة وانقطع لا يكون حيضا.

وهذا الإجماع الذى ادعاه غير صحيح؛ فإن مذهب مالك أن أقل الحيض يكون دفعة فقط، واختلفوا فيما سوى ذلك، فمذهبنا المشهور أن أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر.

قال ابن المنذر: وبه قال عطاء وأحمد<sup>(١)</sup> وأبو ثور.

(١) قال فى الإنصاف (١/٣٥٨): قوله: (وأقل الحيض: يوم وليلة) هذا المذهب. وعليه أكثر =



وقال الثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد<sup>(١)</sup>: أكثر الحيض عشرة أيام، وأقله ثلاثة أيام. قال: وبلغنى عن نساء الماجشون أنهن كن يحضن سبعة عشر. قال أحمد: أكثر ما سمعناه سبعة عشر.

قال ابن المنذر: وقال طائفة: ليس لأقل الحيض ولا لأكثره حد بالأيام، بل الحيض إقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة، والطهر إدباره. وقال الثورى: أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما. قال أبو ثور: وذلك مما لا يختلفون فيه فيما نعلم. وأنكر أحمد وإسحاق التحديد فى الطهر، قال أحمد: الطهر ما بين الحيضتين

= الأصحاب. منهم: أبو بكر فى التنبيه. وعنه يوم، اختاره أبو بكر. قاله فى مجمع البحرين وغيره. قال الخلال: مذهب أبى عبد الله الذى لا اختلاف فيه: أن أقل الحيض: يوم. قال فى الفصول: وقد قال جماعة من أصحابنا: إن إطلاقه اليوم يكون مع ليلته. فلا يختلف المذهب على هذا القول فى أنه يوم وليلة. انتهى.

قلت: منهم القاضى فى كتاب الروايتين، واختيار الشيخ تقي الدين: أنه لا يتقدر أقل الحيض ولا أكثره، بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض، وإن نقص عن يوم، أو زاد على الخمسة عشر، أو السبعة عشر، ما لم تصر مستحاضة.

وأكثره خمسة عشر يوما. هذا المذهب. وعليه جمهور الأصحاب. قال الخلال: مذهب أبى عبد الله: أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما، لا اختلاف فيه عنده. وقيل: خمسة عشر وليلة، وعنه سبعة عشر يوما. وقيل: وليلة. وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين. (١) قال فى بدائع الصنائع (١/٤٢): فى ظاهر الرواية أن أقل الحيض ثلاثة أيام، ولياليتها، وحكى عن أبى يوسف فى النوادر يومان، وأكثر اليوم الثالث. وروى الحسن عن أبى حنيفة ثلاثة أيام بليتيها المتخللتين، وقال الشافعى: يوم وليلة فى قول، وفى قول يوم بلا ليلة، واحتج بما احتج به مالك إلا أنه قال: لا يمكن اعتبار القليل حيضا؛ لأن أقبال النساء لا تخلو عن قليل لوث عادة فيقدر باليوم، أو باليوم والليلة؛ لأنه أقل مقدار يمكن اعتباره. وحجتنا ما ذكرنا مع مالك.

وحجة ما روى عن أبى يوسف أن أكثر الشئ يقام مقام كله، وهذا على الإطلاق غير سديد فإنه لو جاز إقامة يومين وأكثر اليوم الثالث مقام الثلاثة لجاز إقامة يومين مقام الثلاثة لوجود الأكثر.

وجه رواية الحسن أن دخول الليالى ضرورة دخول الأيام المذكورة فى الحديث لا مقصودا، والضرورة ترتفع بالليلتين المتخللتين.

والجواب أن دخول الليالى تحت اسم الأيام ليس من طريق الضرورة بل يدخل مقصودا لأن الأيام إذا ذكرت بلفظ الجمع تتناول ما بإزائها من الليالى لغة فكان دخولا مقصودا لا ضرورة.

على ما يكون. وقال إسحاق: توقيتهم الطهر بخمسة عشر باطل.  
 هذا نقل ابن المنذر، وحكى أصحابنا عن أبى يوسف: أقل الحيض يومان وأكثره  
 الثالث، وعن مالك: لا حد لأقله وقد يكون دفعة واحدة.  
 وحكى الماوردى عن مالك ثلاث روايات فى أكثر الحيض:  
 إحداهما: خمسة عشر، والثانية سبعة عشر، والثالثة غير محدود، وعن مكحول  
 أكثره سبعة أيام، قال العبدري: واختلف أصحاب مالك فى أقل الطهر، فروى ابن  
 القاسم أنه غير محدود وأنه ما يكون مثله طهرا فى العادة، وروى عبد الملك بن  
 الماجشون أنه خمسة أيام، وقال سحنون: ثمانية أيام، وقال غيره: عشرة أيام، وقال  
 محمد بن سلمة: خمسة عشر، وهو الذى يعتمد عليه أصحابه البغداديون.  
 وقال أحمد فى رواية الأثرم وأبى طالب: أقل الطهر ثلاثة عشر يوما. وقال  
 الماوردى: قال أكثر العلماء: أقل الطهر خمسة عشر. وقال مالك: أقله عشرة.  
 وحكى ابن الصباغ عن يحيى بن أكثم - بالثناء المثلثة - أن أقل الطهر تسعة عشر  
 يوما.

فأما أدلة هذه المذاهب، فمنها مسألة الإجماع أن أكثر الطهر لا حد له، ودليلها  
 فى الإجماع، ومن الاستقراء أن ذلك موجود مشاهد، ومن أظرفه ما نقله القاضى أبو  
 الطيب فى تعليقه، قال: أخبرتنى امرأة عن أختها أنها تحيض فى كل سنة يوما وليلة،  
 وهى صحيحة تحبل وتلد ونفاسها أربعون يوما.

وأما أقل الحيض فاحتج لمن قال: أقله ثلاثة أيام بحديث أم سلمة - رضى الله  
 عنها - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ - رضى الله عنه - فَقَالَتْ: إِنِّي  
 أُسْتَحَاضُ. فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ الْحَيْضَ؛ إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، لَتَقْعُدُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا ثُمَّ لَتَغْتَسِلَ  
 وَلَتُصَلَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(١)</sup>. قَالُوا: وَأَقْلُ الْأَيَّامِ ثَلَاثَةٌ. وَبِحَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ  
 الْأَسْقَعِ - رضى الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ  
 أَيَّامٍ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ - رضى الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَا

(١) أخرجه أحمد (٣٠٤/٦).

(٢) أخرجه الدارقطنى (٢١٩/١) ومن طريقه ابن الجوزى فى العلل (٦٤٣/١) من طريق محمد  
 ابن أحمد بن أنس الشامى ثنا حماد بن المنهال البصرى عن محمد بن راشد عن مكحول عن  
 وائلة بن الأسقع به.

يَكُونُ الْحَيْضُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَلَا أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»<sup>(١)</sup>.

وعن أنس - رضى الله عنه - قال: «الحيض ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمان، تسع، عشر»<sup>(٢)</sup> قالوا: وأنس لا يقول هذا إلا توقيفاً.

قالوا: ولأن هذا تقدير، والتقدير لا يصح إلا بتوقيف أو اتفاق، وإنما حصل الاتفاق على ثلاث.

واحتج أصحابنا بقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: «دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ» رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة<sup>(٣)</sup>. قال أصحابنا: وهذه الصفة موجودة في اليوم والليلة.

ولأن أقل الحيض غير محدود شرعاً فوجب الرجوع فيه إلى الوجود، وقد ثبت الوجود في يوم وليلة كما ذكره المصنف عن عطاء والأوزاعي والشافعي والزيبري. وروينا بالإسناد الصحيح في سنن البيهقي<sup>(٤)</sup> عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله قال: كانت امرأة يقال لها أم العلاء، قالت: حيضتى منذ أيام الدهر يومان. قال إسحاق بن راهويه: وصح لنا عن غير امرأة في زماننا أنها قالت: حيضتى يومان.

= وقال الدارقطني: حماد بن منهل مجهول، ومحمد بن أحمد بن أنس ضعيف. اهـ.  
وقال ابن حبان: محمد بن راشد كثرت المناكير من روايته فاستحق الترك. اهـ.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٧٥٨٦/٨)، والدارقطني (٢١٨/١)، وابن الجوزي في العلل (٦٤٢/١) من طريق حسان بن إبراهيم عن عبد الملك عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة بنحوه.

وقال الدارقطني: وعبد الملك هذا رجل مجهول، والعلاء هو ابن كثير وهو ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئاً.

(٢) أخرجه ابن عدى في الكامل ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٨٣/٢) رقم (٦٤١) من طريق الحسن بن شبيب قال حدثنا أبو يوسف عن الحسن بن دينار عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «أقل الحيض ثلاثة...» الحديث مرفوعاً. قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والحسن بن دينار قد كذبه العلماء منهم شعبة. قال ابن عدى: والحسن بن شبيب حدث عن الثقات ببواطيل. قال ابن عدى: وهذا الحديث معروف بالجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس موقوفاً.

قال ابن الجوزي: كان إسماعيل بن علي يرمى جلداً بالكذب وقال أحمد: ليس يساوى حديثه شيئاً، وقال الدارقطني: متروك الحديث. اهـ.

وقد أخرج الموقوف البيهقي في سننه (٣٢٢/١)

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٦، ٣٠٤)، والنسائي (١٢٣/١، ١٨٥)، والبيهقي (٣٢٥/١).

(٤) ينظر سنن البيهقي (٣٢٠/١).

وعن يزيد بن هارون قال: عندى امرأة تحيض يومين، وروى فى هذا المعنى غير ما ذكرنا.

قال أصحابنا: ولا مجال للقياس فى هذه.

وأما الجواب عن حديث أيام أقرائها لو ثبت، فمن وجهين:

أحدهما: ليس المراد بالأيام هنا الجمع بل الوقت.

الثانى: أنها مستحاضة معتادة ردها إلى الأيام التى اعتادتها، ولا يلزم من هذا أن

كل حيض لا يتقص عن ثلاثة أيام.

وأما حديث وائلة و[حديث] أبى أمامة و[حديث] أنس فكلها ضعيفة، متفق على

ضعفها عند المحدثين، وقد أوضح ضعفها الدارقطنى ثم البيهقى فى كتاب

الخلافيات ثم السنن الكبيرة.

وقولهم: التقدير لا يصح إلا بتوقيف، جوابه أن التوقيف ثبت فيما ذكرناه؛ لأن

مداره على الوجود، وقد ثبت ذلك على ما قدمناه.

وأما من قال: أقل الحيض ساعة، فاعتمدوا ظواهر النصوص المطلقة، والقياس

على النفاس، واحتج أصحابنا بأن الاعتماد على الوجود، ولم يثبت دون ما قلناه.

والجواب عن النصوص أنها مطلقة فتحمل على الوجود، وعن النفاس أنه وجد

لحظة؛ فعملنا بالوجود فيهما.

وأما من قال: أكثر الحيض عشرة، فاحتجوا بحديث وائلة وأبى أمامة وأنس

وكلها ضعيفة واهية كما سبق، وليس لهم حديث ولا أثر يجوز الاحتجاج به.

واحتج أصحابنا بما ثبت مستفيضا عن السلف من التابعين فمن بعدهم أن أكثر

الحيض خمسة عشر يوما، وأنهم وجدوه كذلك عيانا، وقد جمع البيهقى أكثر ذلك

فى كتابه فى الخلافيات وفى السنن الكبير<sup>(١)</sup>، فمن رواه عنه عطاء والحسن

وعبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد وربيعة وشريك والحسن بن صالح وعبد الرحمن

ابن مهدى رحمهم الله.

وأما قول يحيى بن أكثم: أقل الطهر تسعة عشر، فاستدل له ابن الصباغ، قال:

أكثر الحيض عنده عشرة، والشهر يشتمل على حيض وطهر، وقد يكون الشهر تسعة

(١) ينظر سنن البيهقى (١/٣٢١، ٣٢٢).

وعشرين منها عشرة للحيض والباقي طهر. ودليلنا بثبوت الوجود في خمسة عشر. وأما قوله: فبناء على أن أكثر الحيض عشرة، وقد بينا بطلانه. فإن قيل: روى إسحاق بن راهويه عن بعضهم أن امرأة من نساء الماجشون حاضت عشرين يوما، وعن ميمون بن مهران أن بنت سعيد بن جبير كانت تحته وكانت تحيض من السنة شهرين، فجوابه بما أجاب به المصنف في كتابه النكت أن هذين الثقلين ضعيفان: فالأول عن بعضهم، وهو مجهول، وقد أنكره بعضهم، وقد أنكره الإمام مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة.

والثاني: رواه الوليد بن مسلم عن رجل عن ميمون، والرجل مجهول والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وفي الدم الذي تراه الحامل قولان، أحدهما: أنه حيض لأنه دم لا يمنعه الرضاع فلا يمنعه الحمل كالنفاس، والثاني: أنه دم فساد؛ لأنه لو كان ذلك حيضا لحرم الطلاق وتعلق به انقضاء العدة.

الشرح: يقال: الرضاع والرضاع، بفتح الراء وكسرها فيهما، وامرأة حامل وحاملة، والأول أشهر وأفصح، فإن حملت على رأسها أو ظهرها فحاملة لا غير. والدم مخفف الميم على اللغة المشهورة، وفيه لغة شاذة بتشديد هاء.

أما حكم المسألة: فإذا رأت الحامل دما يصلح أن يكون حيضا فقولان مشهوران، قال صاحب الحاوي والمتولى والبعثي وغيرهم: الجديد أنه حيض، والقديم: ليس بحيض. واتفق الأصحاب على أن الصحيح أنه حيض، فإن قلنا: ليس بحيض، فهو دم فساد كما ذكر المصنف، وهل يسمى استحاضة؟ فيه خلاف سبق، وسواء قلنا استحاضة أو دم فساد هو حدث ينقض الوضوء، فإن لم يستمر فهو كالبول؛ فلها أن تصلى بالوضوء الواحد صلوات، وإن استمر فلها حكم الاستحاضة المستمرة، وسيأتى بيانها في آخر الباب، إن شاء الله تعالى.

قال الدارمي في الاستذكار: اختلف أصحابنا في محل القولين فمنهم من قال: هما إذا رأت الدم في أيام عاداتها وعلى صفة دم الحيض، فإن رآته في غير أيام الحيض أو رأت صفرة أو كدرة فليس بحيض قولاً واحداً، ومنهم من قال: لا فرق؛ بل الخلاف جار في كل ما يجوز أن يكون حيضا لغير الحامل، وقال أبو علي بن أبي هريرة: القولان إذا قلنا للحمل حكم، فإن قلنا: لا حكم له، فهو حيض قولاً واحداً، وقال أبو إسحاق: القولان جاريان سواء قلنا له حكم أم لا، قال: واختلفوا

أيضا فمنهم من قال: القولان إذا مضى للحمل أربعون يوما وما رآته قبل ذلك حيض قولا واحدا، ومنهم من قال: القولان في الجميع. هذا آخر كلام الدارمي.

وقال الشاشي: إذا قلنا: الحامل لا تحيض فمن متى ينقطع حيضها؟ وجهان، الصحيح: بنفس العلوق، والثاني: من وقت حركة الحمل.

قلت: الصحيح المشهور جريان القولين بنفس العلوق، وفي جميع الأحوال التي ذكرها الدارمي.

وأما قول المصنف: أحدهما أنه حيض؛ لأنه دم لا يمنعه الرضاع ولا يمنعه الحمل كالنفاس، فمعناه أن المرضع لا تحيض غالبا وكذا الحامل، فلو اتفق رؤية الدم في حال الرضاع كان حيضا بالاتفاق؛ فكذا في حال الحمل فهما سواء في الندور؛ فينبغي أن يكونا سواء في الحكم بأنهما حيض. وأما قوله: كالنفاس، فمراده إذا ولدت ولدين بينهما دون ستة أشهر ورأت الدم بينهما وقلنا: إنه نفاس فهذه حامل ومرضع ودمها نفاس، ومعناه أن النفاس لا يمنعه الرضاع والحمل، والحيض لا يمنعه الرضاع؛ فينبغي ألا يمنعه الحمل كما قلنا في النفاس، قال صاحب البيان في مشكلات المذهب: مراده الاستدلال على أبي حنيفة - رحمه الله - لأنه يقول: دم الحامل ليس بحيض والدم بين الولدين نفاس، فقاس على ما وافق عليه، قال القلمي: وقوله: لا يمنعه الرضاع، ليس باحتراز؛ بل للدلالة على الحكم والتقريب من الأصل، والله أعلم.

فزع: إذا قلنا: دم الحامل حيض، فقد ذكر المصنف أنه لا تنقضي به العدة وكذا قاله أصحابنا في هذا الباب، ونقل الغزالي والمتولى وغيرهما الاتفاق على هذا، ومرادهم أن الحامل إذا كان عليها عدة واحدة وحملها لصاحب العدة وحاضت أدوارا، فلا تنقضي بها العدة ولا يحسب شيء من الأطهار المعجلة قراءا، أما إذا كان الحمل بحيث لا تنقضي به العدة بألا يكون لصاحب العدة، مثل: أن مات صبي عن زوجته أو فسخ نكاحه بعينه أو غيره بعد دخوله وامرأته حامل من الزنى، أو تزوج الرجل حاملا من الزنى وطلقها بعد الدخول وهي ترى الدم على الأدوار - فإن قلنا: الحامل تحيض، ففي انقضاء عدتها بهذه الأطهار المتخللة في مدة الحمل وجهان مشهوران سيأتي إيضاحهما في كتاب العدد، إن شاء الله تعالى.

ولو كان عليها عدتان، بأن طلقها وهى حامل، ثم وطئها بشبهة فوجبت العدة الثانية - فهل تتداخل العدتان؟ فيه خلاف معروف. فإن قلنا: لا تتداخل، كانت معتدة عن الطلاق فلو حاضت على الحمل فهل يحسب أطهارها فى الحمل عن عدة الشبهة؟ فيه وجهان، أصحهما: يحسب، فعلى هذا يكون حيض الحامل مؤثرا فى انقضاء العدة، ولا يحسن إطلاق القول بأنه لا تنقضى به العدة إلا أن يقيد بما قيدناه به أولا، والله أعلم.

فرع: إذا قلنا: دم الحامل حيض، فانقطع، ثم ولدت بعد انقطاعه بخمسة عشر يوما فصاعدا - فلا شك فى كونه حيضا، وإن ولدت قبل مضى خمسة عشر ففى كونه حيضا وجهان مشهوران، وقد ذكرهما المصنف فى فصل النفاس. أصحهما: باتفاق أنه حيض؛ لأنه دم بصفة الحيض، وإنما يشترط أن يكون بين الدمين خمسة عشر إذا كانا دمي حيض؛ ولهذا قال المصنف والأصحاب: أقل طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر. قال المتولى: وعلى هذا لو رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع ثم عاد الدم، فإن عاد بعد خمسة عشر فهو حيض، وإن عاد قبلها فهل يجعل الثانى حيضا؟ فيه هذان الوجهان، أحدهما: لا؛ لنقصان ما بينهما عن طهر كامل، وأصحهما: نعم؛ لاختلافهما.

فرع: إذا قيل: إذا جعلتم دم الحامل حيضا لم يبق وثوق بانقضاء العدة والاستبراء بالحيض؛ لاحتمال الحيض على الحمل.

فالجواب: أن الغالب أنها لا تحيض، فإذا حاضت حصل ظن براءة الرحم، وذلك كاف فى العدة والاستبراء، فإن بان خلافه على الدور عملنا بما بان، والله أعلم.

فرع: فى مذاهب السلف فى حيض الحامل: قد ذكرنا أن الأصح عندنا أن الدم الذى تراه حيض. وبه قال قتادة ومالك والليث.

وقال ابن المسيب والحسن وعطاء ومحمد بن المنكدر وعكرمة وجابر بن زيد والشعبي ومكحول والزهرى والحكم وحماة والثورى والأوزاعى وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر: ليس بحيض. ودليل المذهبين فى الكتاب، ومما يستدل به للصحيح فى كونه حيضا: أنه دم

بصفات دم الحيض وفي زمن إمكانه، ولأنه متردد بين كونه فسادا لعلقة أو حيضا، والأصل السلامة من العلة. وأما قول القائل الآخر: لو كان حيضا لانقضت العدة به، ففاسد؛ لأن العدة لطلب براءة الرحم، ولا تحصل البراءة بالأقراء مع وجود الحمل؛ ولأن العدة تنقضى به في بعض الصور كما سبق بيانه. وأما قوله: لو كان حيضا لحرم الطلاق، فجوابه: أن تحريم طلاق الحائض إنما كان لتطويل العدة ولا تطويل هنا؛ لأن عدتها بالحمل، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأت يوما دما ويوما نقاء ولم يعبر الخمسة عشر يوما، ففيه قولان:

أحدهما: لا يلق بل يجعل الجميع حيضا؛ لأنه لو كان ما رآته من النقاء طهرا لانقضت العدة بثلاثة منها.

والثاني: يلق الطهر إلى الطهر، والدم إلى الدم فيكون أيام النقاء طهرا وأيام الدم حيضا؛ لأنه لو جاز أن يجعل أيام النقاء حيضا لجاز أن يجعل أيام الدم طهرا، ولما لم يجز أن تجعل أيام الدم طهرا لم يجز أن تجعل أيام النقاء حيضا؛ فوجب أن يجري كل واحد منهما على حكمه.

الشرح: النقاء بالمد، وقوله: يوما دما ويوما نقاء أحسن من قوله في التنبيه: يوما طهرا ويوما دما، فكيف يسمى طهرا مع أنه حيض في أحد القولين، بل هو الأصح؟! وقوله يوما، أراد بليته؛ ليكون أقل الحيض تفريعا على المذهب، كذا صرح به أصحابنا، ولو رأت يوما بلا ليلة أو نصف يوم ففيه خلاف مرتب يأتي بيانه في آخر الباب في فصل التلفيق إن شاء الله تعالى. والأصح من هذين القولين عند جمهور الأصحاب أن الجميع حيض، وهو نص الشافعي - رحمه الله - في عامة كتبه، وقد فرق المصنف مسألة التلفيق هذه فذكرها هنا مختصرة وذكر فروعا في آخر الباب.

وكان ينبغي أن يؤخرها كلها أو يجمع كل ما يتعلق بالتلفيق في موضع واحد كما فعله الأصحاب، وقد رأيت أن أؤخر شرح هذه المسألة إلى هناك، وبالله التوفيق.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا رأت المرأة الدم لسن يجوز أن تحيض فيه أمسكت عما تمسك عنه الحائض، فإن انقطع لدون اليوم واللييلة كان ذلك دم فساد فتوضأ وتصلى، وإن انقطع ليوم وليلة أو لخمسة عشر يوما أو لما بينهما فهو حيض، فتغتسل عند انقطاعه، سواء كان الدم على صفة دم الحيض أو على غير صفته،



وسواء كان لها عادة، فخالف عاداتها أو لم تكن.

وقال أبو سعيد الإصطخري: إن رأت الصفرة أو الكدرة في غير وقت العادة لم يكن حيضا؛ لما روى عن أم عطية - رضى الله عنها - قالت: «كنا لا نعتد بالصفرة والكدرة بعد الغسل شيئا» ولأنه ليس فيه أماره الحيض فلم يكن حيضا. والمذهب أنه حيض؛ لأنه دم صادف زمان الإمكان ولم يجاوزه، فأشبه إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام عاداتها.

وحديث أم عطية يعارضه ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت: «كنا نعد الصفرة والكدرة حيضا».

وقوله: إنه ليس فيه أماره، غير مسلم، بل وجوده في أيام الحيض أماره؛ لأن الظاهر من حالها الصحة والسلامة، وأن ذلك دم الجيلة دون العلة.

الشرح: حديث أم عطية صحيح، رواه البخارى والدارمى وأبو داود والنسائى وغيرهم<sup>(١)</sup>، وهذا المذكور فى المذهب هو لفظ رواية الدارمى، وفى رواية البخارى «كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئا» وفى رواية أبى داود «كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئا» وإسنادها إسناد صحيح على شرط البخارى. ومما ينكر على المصنف قوله: روى عن أم عطية بصيغة التمريض مع أنه حديث صحيح، وقد سبق

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣١٧/١) كتاب: الحيض، باب: الحامل ترى الدم، الحديث (١٢١٦)، والدارمى (٢١٥/١) كتاب: الطهارة، باب: الكدرة إذا كانت بعد الحيض، والبخارى (٤٢٦/١) كتاب: الحيض، باب: الصفرة والكدرة فى غير أيام الحيض، الحديث (٣٢٦)، وأبو داود (٢١٥/١) كتاب: الطهارة، باب: فى المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر، الحديث (٣٠٧)، والنسائى (١٨٦/١ - ١٨٧) كتاب: الحيض، باب: الصفرة والكدرة (٢٢٥)، وابن ماجه (٢١٢/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة، الحديث (٦٤٧)، والبيهقى (٣٣٧/١) كتاب: الحيض، باب: الصفرة والكدرة تراهما بعد الطهر، والحاكم (١٧٤/١) كتاب: الطهارة.

قال البيهقى (٣٣٧/١): (روى عن عائشة بإسناد ضعيف)، ثم أخرجه من طريق بحر بن كثير السقاء، وهو ضعيف، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة قالت: «ما كنا نعد الكدرة والصفرة شيئا ونحن مع رسول الله ﷺ». قال البيهقى: (وروى معناه عن عائشة بإسناد أمثل من ذلك) ثم أخرجه من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عطاء، عن عائشة قالت: «إذا رأت المرأة الدم فلتمسك عن الصلاة حتى تراه أبيض كالقصة، فإذا رأت ذلك فلتغتسل ولتصل، فإذا رأت بعد ذلك صفرة أو كدرة فلتوضأ ولتصل، فإذا رأت دما أحمر فلتغتسل ولتصل».

التنبيه على أمثال هذا. وروى البيهقي بإسناد ضعفه عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: «ما كنا نعد الصفرة والكدره شيئاً ونحن مع رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وأما حديث عائشة - رضى الله عنها - المذكور فى الكتاب فلا أعلم من رواه بهذا اللفظ<sup>(٢)</sup> لكن صح عن عائشة - رضى الله عنها - قريب من معناه، فروى مالك فى الموطأ عن علقمة بن أبى علقمة عن أمه مولاة عائشة قالت: «كانت النساء يبعثن إلى عائشة - رضى الله - عنها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء. تريد بذلك الطهر من الحيضة» هذا لفظه فى الموطأ، وذكره البخارى فى صحيحه تعليقا بصيغة جزم، فصح هذا اللفظ عن عائشة، رضى الله - عنها<sup>(٣)</sup>.

والدرجة بضم الدال وإسكان الراء وبالجيم، وروى بكسر الدال وفتح الراء وهى خرقة أو قطنة أو نحو ذلك تدخله المرأة فرجها ثم تخرجه لتتظر هل بقى شئ من أثر الحيض أم لا؟<sup>(٤)</sup> وقولها: القصة هى بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة، وهى الجص، شبهت الرطوبة النقية الصافية بالجص فهذا موقف على عائشة.

وأما حديث أم عطية، فهل هو موقف أم مرفوع؟ فيه خلاف قدمناه فى الفصول السابقة فى مقدمة الكتاب فيما إذا قال الصحابى: كنا نفعل كذا، وأوضحنا المذاهب فيه.

واسم أم عطية: نسيبة بضم النون وفتح السين وإسكان الياء، وقيل: بفتح النون وكسر السين وهى نسيبة بنت كعب وقيل: بنت الحارث أنصارية بصرية، كانت تغزو مع رسول الله ﷺ وكانت غاسلة للميتات، وذكرت جملة من أحوالها فى تهذيب الأسماء<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي (٣٣٧/١). وفى إسناده بحر السقاء وهو ضعيف قاله الحافظ فى التلخيص (٣٠١/١).

(٢) وافقه الحافظ فى التلخيص (٣٠١/١) وقال: وفى البيهقي (٣٣٦/١) عن عمرة عن عائشة: «أنها كانت تنهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن ليلاً فى الحيض، وتقول: إنها قد تكون الصفرة والكدره».

(٣) علقه البخارى (٥٥٧/١) كتاب الحيض: باب إقبال المحيض وإدباره قبل الحديث (٣٢٠) ورواه مالك فى الموطأ (٥٩/١) رقم (٩٧).

(٤) ينظر اللسان (درج).

(٥) ينظر تقريب التهذيب (٦١٦/٢).

وأما أبو سعيد الإصطخرى فبكسر الهمزة، وقيل: يجوز بفتحها وهى همزة قطع، ويجوز تخفيفها كهمزة الأرض ونحوها، منسوب إلى إصطخر المدينة المعروفة، واسمه الحسن بن أحمد، ولد سنة أربع وأربعين ومائتين، وتوفى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وكان من كبار أصحابنا وأئمتهم وعبادهم وأخيارهم وله أحوال جميلة وكتب نفيسة، وذكرت جملة من أحواله فى التهذيب والطبقات<sup>(١)</sup>.

وقوله: دم الجبله بكسر الجيم وتشديد اللام أى: الخلقة، ومعناه دم الحيض المعتاد الذى يكون فى حال السلامة، وليس هو دم العلة الذى هو دم الاستحاضة<sup>(٢)</sup>.  
وأما الصفرة والكدره، فقال الشيخ أبو حامد فى تعليقه: هما ماء أصفر وماء كدر وليس بدم.

وقال إمام الحرمين: هما شيء كالصديد يعلوه صفرة وكدره ليسا على لون شيء من الدماء القوية ولا الضعيفة<sup>(٣)</sup>.

أما الأحكام فقال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا رأت المرأة الدم لزمان يصح أن يكون حيضا بأن يكون لها تسع سنين فأكثر، ولم يكن عليها بقية طهر ولا هى حامل أو حائل وقلنا بالصحيح: إنها تحيض أمسكت عن الصوم والصلاة والقرآن والمسجد والوطء وغير ذلك مما تمسك عنه الحائض؛ لأن الظاهر أنه حيض، وهذا الإمساك واجب على الصحيح المشهور، وبه قطع الأصحاب فى كل الطرق إلا صاحبى الحاوى والتهذيب فحكيا وجها شاذا.

قال صاحب الحاوى: هو قول ابن سريج أنه لا يجوز للمبتدأة أن تمسك، بل يجب عليها أن تصلى مع رؤية الدم، فإن انقطع لدون يوم وليلة، كانت الصلاة واجبة عليها وأجزأها ما صلت وإن استدام يوما وليلة تركت الصلاة حيثئذ؛ لأن الدم الذى رآته يجوز أن يكون حيضا، ويجوز أن يكون دم فساد؛ فلا يجوز ترك الصلاة بالشك.

(١) ينظر: طبقات الفقهاء للعبادى (٦٦)، تاريخ بغداد (٧/٢٦٨)، طبقات الفقهاء للشيرازى (٩١)، طبقات الشافعية لابن قاضى شهاب (١/١٠٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٢/١٩٣)، وفيات الأعيان (١/٣٧٥)، البداية والنهاية (١١/١٩٣).

(٢) ينظر: النظم (١/٤٦)، المذهب (١/٣٩)، المصباح (جبل).

(٣) ينظر: النظم (١/٤٦)، المذهب (١/٣٩)، العين (٥/٣٢٥)، تهذيب اللغة (١٠/١٠٧).

قال صاحب الحاوى : وهذا الوجه فاسد من وجهين :

أحدهما : أن المعتادة إذا فاتحها الدم تمسك .

والثانى : المعتادة إذا جاوز الدم عادتھا تمسك وإن كان هذا الاحتمال موجودا ، وإنما أمرناھا بالإمساک ؛ لأن الظاهر أنه حيض وهذا المعنى موجود فى المبتدأة ، قال : فبطل قول ابن سريج ، والتفريع بعد هذا على المذهب ، وهو وجوب الإمساك .

قال أصحابنا : فإذا أمسكت فانقطع الدم لدون يوم وليلة تبينا أنه دم فساد ؛ فتقضى الصلاة بالوضوء ولا غسل .

فإن كانت صامت فى ذلك اليوم فصومها صحيح .

وإن انقطع ليوم وليلة أو خمسة عشر أو لما بينهما فهو حيض ، سواء كان أسود أو أحمر ، وسواء كانت مبتدأة أو معتادة وافق عادتھا أو خالفها بزيادة أو نقص أو تقدم أو تأخر ، وسواء كان الدم كله بلون واحد أو بعضه أسود وبعضه أحمر ، وسواء تقدم الأسود أو الأحمر ، ولا خلاف فى شئ من هذا ، إلا وجهين شاذين ضعيفين : أحدهما : حكاه صاحب الحاوى أنها إن كانت مبتدأة ، ورأت دما أحمر لا يكون حيضا لضعفه ، بل هو دم فساد ، ووافق هذا القائل على أنها لو رأت الأحمر وهى معتادة كان حيضا .

والوجه الآخر : حكاه البغوى وغيره : أنها إذا رأت أحمر وأسود ، وتقدم الأحمر كان الحيض هو الأسود وحده إن أمكن جعله حيضا ، قال هذا القائل : ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة كان الأحمر الأول دم فساد ، والأحمر والأسود بعده حيضا .

وسنوضح هذه المسألة فى فصل المميّزة إن شاء الله تعالى :

أما إذا كان الذى رآته صفرة أو كدرة فقد قال الشافعى فى مختصر المزنى - رحمه الله - : الصفرة والكدرة فى أيام الحيض حيض .

واختلف الأصحاب فى ذلك على ستة أوجه :

الصحيح المشهور الذى قاله أبو العباس بن سريج وأبو إسحاق المروزى وجماهير أصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن الصفرة والكدرة فى زمن الإمكان وهو خمسة عشر يكونان حيضا ، سواء كانت مبتدأة أو معتادة خالف عادتھا أو وافقها ،

كما لو كان أسود أو أحمر وانقطع لخمس عشرة.

والوجه الثاني: قول أبي سعيد الإصطخرى وأبي العباس بن القاص أن الصفرة والكدرية في أيام العادة حيض وليست في غير أيام العادة حيضا، فإن رأت الصفرة والكدرية مبتدأة أو معتادة في غير أيام العادة فليست بحيض، وإن رأتها معتادة فهي في أيام العادة حيض.

والوجه الثالث: قول أبي علي الطبري وغيره من أصحابنا أنه إن تقدم الصفرة والكدرية دم قوى أسود أو أحمر ولو بعض يوم، كانت حيضا في الخمسة عشر، وإن لم يتقدمها شيء لم تكن حيضا على انفرادها. وحكى صاحب الشامل وغيره هذا عن حكاية أبي علي بن أبي هريرة عن بعض أصحابنا.

والرابع: حكاية السرخسي في الأمالي، والمتولى والبغوي وآخرون من الخراسانيين أنه إن تقدم على الصفرة دم قوى يوما وليلة كان حيضا تبعا للقوى، وإن تقدمها دون يوم وليلة فليست حيضا.

والخامس: حكاية ابن كج والسرخسي إن تقدمها دم قوى ولحقها دم قوى كانت حيضا، وإلا كانت كالنقاء.

والسادس: حكاية السرخسي إن تقدمها دم قوى يوما وليلة ولحقها دم قوى يوما وليلة كانت حيضا وإلا فلا.

وقد نقل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي وإمام الحرمين والبغوي والرافعي وآخرون اتفاق الأصحاب على أن الصفرة والكدرية في أيام العادة تكون حيضا، وهذا الذي نقلوه مخالف لما قدمناه من الخلاف في اشتراط تقدم الأسود فإنه جار في أيام العادة، وقد صرح به صاحب التتمة وغيره.

قال أصحابنا المصنفون: ومأخذ الخلاف بين الإصطخرى والجمهور اختلافهم في مراد الشافعي بقوله: الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض.

فالإصطخرى يقول: معناه في أيام العادة، والجمهور يقولون: في أيام الإمكان. قال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وآخرون: قال أبو إسحاق المروزي: كنت أقول: مراد الشافعي في أيام العادة حتى رأيته قال في كتاب العدة: «والصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض، والمبتدأة والمعتادة في ذلك سواء» فلما قال: هما سواء، علمت أنه لم يعتبر أيام العادة. ثم قال الجمهور من أصحابنا في الطرق كلها

لا فرق في جريان الخلاف المذكور بين المبتدأة والمعتادة، وذكر إمام الحرمين والغزالي وجهين أصحهما هذا، والعبارة عنه أن حكم مرد المبتدأة وهو يوم وليلة أو ستة أو سبعة حكم ما وراء العادة، والوجه الثاني حكم مردها حكم أيام العادة. قال إمام الحرمين: هذا الوجه غير مرضى والله أعلم.

فرع: اعلم أن مسائل الصفرة مما يعم وقوعه وتكثر الحاجة إليه، ويعظم الانتفاع به فنوضح أصلها مختصرة.

قال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا رأت المبتدأة خمسة عشر يوماً أو يوماً وليلة، أو ما بينهما صفرة أو كدرة، فعلى المذهب وقول الجمهور الجميع حيض، وعلى الأوجه الخمسة الباقية ليس بحيض؛ فتوضاً وتصلى ولها حكم الطاهرات. ولو رأت أياماً سواداً ثم صفرة، ولم يجاوز الخمسة عشر، فعلى المذهب الجميع حيض، وعند الإصطخري الأسود حيض، والباقي طهر، ولا يخفى قياس الباقي. ولو رأت نصف يوم سواداً ثم أياماً صفرة فعلى المذهب الجميع حيض وعند الإصطخري كله دم فساد. ولو رأت خمسة صفرة ثم خمسة سواداً ثم انقطع، فعند الإصطخري حيضها السواد، وعلى المذهب حكمها حكم من رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواداً، وفيها ثلاثة أوجه يأتي بيانها إن شاء الله تعالى، أصحها: الجميع حيض، والثاني: الأسود حيض والصفرة دم فساد.

ولو رأت خمسة صفرة ثم خمسة عشر سواداً، فعند الإصطخري: حيضها السواد، وعلى المذهب فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: حيضها حيض المبتدأة من أول الأصفر يوم وليلة أو ستة أو سبعة.  
والثاني: حيضها السواد.

والثالث: حيضها الصفرة لسبقها وتعذر الجمع وهذا ضعيف، وسيأتى إيضاح هذه الأوجه في فصل المميّزة إن شاء الله تعالى.

ولو رأت خمسة صفرة ثم ستة عشر سواداً فعند الإصطخري حيضها حيض المبتدأة من أول الأسود، وعلى المذهب: حيضها حيض المبتدأة من أول الصفرة إلا على الوجه الثالث في المسألة قبلها؛ فإن حيضها الصفرة.

ولو رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم خمسة صفرة، فعند الإصطخري حيضها عشرة السواد والحمرة، وعلى المذهب: حيضها الخمسة عشر، ولو رأت

خمسة حمرة ثم خمسة صفرة ثم خمسة سوادا، فعلى المذهب لها حكم من رأت عشرة حمرة ثم خمسة سوادا، وفيها الأوجه الثلاثة: الأصح: الجميع حيض، والثاني: الحيض الأسود، والثالث: فاقدة التمييز.

وعند الإصطخري الحمرة والسواد حيض، وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء المتخلل بين الدمين، هكذا ذكره بغوى وغيره.

هذا كله في المبتدأة، أما المعتادة فإذا كانت عاداتها خمسة أيام من كل شهر فرأت خمسة سوادا ثم خمسة صفرة، فعلى المذهب الجميع حيض، وعند الإصطخري حيضها الأسود، ولو رأت خمسة سوادا ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت خمسة صفرة، فعلى المذهب الصفرة حيض ثان، وبينه وبين السواد طهر كامل، وعند الإصطخري الصفرة دم فساد؛ لأنها ليست في أيام العادة. ولو كان عاداتها عشرة من أول الشهر، فرأت خمسة سوادا ثم عشرة صفرة وانقطع، فعلى المذهب الجميع حيض؛ لأنه في مدة الإمكان، وعند الإصطخري قال صاحب الحاوي: حيضها عشرة، خمسة السواد مع خمسة من أول الصفرة، وهذا ظاهر. ولو كان عاداتها خمسة فرأت خمسة سوادا ثم خمسة صفرة، ثم خمسة حمرة أو سوادا وانقطع، فعند الإصطخري السواد والحمرة حيض، وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء بين الدمين.

وأما على المذهب فاختلفوا فيه، فقال الشيخ أبو حامد، والمحاملى في المجموع والتجريد: قال ابن سريج: السواد والحمرة حيض، وفي الصفرة القولان في النقاء، كما قال الإصطخري. قالوا: قال أبو العباس: والفرق بين هذه المسألة وباقي المسائل حيث حكمنا بأن الصفرة في مدة الإمكان حيض إذا تأخرت عن السواد: أن العادة في الحيض أن يكون في أوله قويا أسود ثخيناً ثم يرق فيحمر ثم يصفر ثم ينقطع فتكون الصفرة من بقايا الحيض؛ فحكم بأنها حيض.

وأما هنا فهذه الصفرة يعقبها حمرة، فعلمنا أنها ليست بقية حيض؛ لأنه لا يضعف ثم يقوى، وإنما اصفر؛ لأنه انقطع فكان نقاء بين حيزتين.

هكذا نقل أبو حامد والمحاملى عن ابن سريج، ولم يخالفاه بل قرراه.

وحكى صاحب الشامل هذا عن أبي حامد، وأنكره، وقال: هذا لا يجيء على مذهب الشافعى ولا مذهب ابن سريج؛ لأن عندهما الصفرة في زمن الإمكان

حيض، وإنما يجيء على قول الإصطخرى، وذكر صاحب البحر نحو قول صاحب الشامل، وقال صاحب الحاوى والقاضى أبو الطيب وصاحب التتمة: المذهب أن الجميع حيض. وهذا هو الصواب والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى الصفرة والكدره: قد ذكرنا أن الصحيح فى مذهبنا أنهما فى زمن الإمكان حيض، ولا تنقيد بالعادة، ونقله صاحب الشامل عن ربيعة ومالك وسفيان والأوزاعى وأبى حنيفة ومحمد وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق.

وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup>: الصفرة حيض والكدره ليست بحيض، إلا أن يتقدمها دم.

(١) قال فى الإنصاف (١/٣٧٦): قوله: (والصفرة والكدره فى أيام الحيض: من الحيض). يعنى فى أيام العاده. وهذا المذهب. وعليه الأصحاب. وحكى الشيخ تقي الدين وجهها: أن الصفرة والكدره ليستا بحيض مطلقا.

فائدة: لو وجدت الصفرة والكدره بعد زمن الحيض، وتكررتا. فليستا بحيض على الصحيح من المذهب، صححه الناظم، وابن تميم، وابن حمدان وغيرهم وهو ظاهر كلام المصنف هنا، وصاحب الوجيز، وتذكرة ابن عبدوس. واختاره الشيخ تقي الدين وغيره، وجزم به ابن رزين، وناظم المفردات، وقدمه فى الفروع والفائق، وشرح المجد، ومجمع البحرين، وابن عبيدان، ونصره. وقال الزركشى: وهو المنصوص، وهو من المفردات. وزاد صاحب المفردات: أنها لا تغتسل بعده. فقال:

ليس بحيض ذا ولو تكررا      وغسلها ليس بهذا تقررا.  
وعنه إن تكرر فهو حيض. اختاره جماعة منهم القاضى، وابن عقيل، وصاحب التلخيص.

قلت: وهو الصواب. وأطلقهما ابن تميم، والرايعتين، والحاويين. وشرط جماعة من الأصحاب اتصالها بالعادة. وقطع فى المغنى، والشرح: أن حكمها مع اتصال العاده حكم الدم الأسود. قال ابن تميم: فعلى رواية أنه حيض، إذا تكرر: لو رآته بعد الطهر، وتكرر لم تلتفت إليه فى أصح الوجهين، وصححه فى الرعاية. وذكر الشيخ تقي الدين فى الصفرة والكدره وجهين: هل هما حيض مطلقا، أو لا يكونان حيضا مطلقا؟

تنبيه: محل الخلاف فى ذلك كله: إذا لم يجاوز أحدهما أكثر الحيض. قاله ابن تميم، وابن حمدان، وصاحب الحاوى، وغيرهم.

(٢) قال فى المبسوط (٢/١٨): قال: والحمره والصفرة والكدره فى أيام الحيض حيض حتى ترى البياض الخالص، وقال أبو يوسف رضى الله تعالى عنه: لا تكون الكدره حيضا إلا بعد الحيض؛ لأن الحيض الدم الخارج من الرحم دون الخارج من العرق، ودم الحيض يجتمع فى الطهر فى الرحم، ثم يخرج الصافى منه ثم الكدره، فأما دم العرق فيخرج منه الكدره أولا ثم الصافى، ومن أشكل عليه هذا فلينظر فى حال المفتصد فإذا خرجت الكدره أولا كان ذلك دليلا لنا على أنه دم عرق، وأما إذا خرج الصافى منه أولا ثم الكدره عرفنا أنه من الرحم =



وقال أبو ثور: إن تقدمها دم فهما حيض، وإلا فلا. قال: واختاره ابن المنذر، وحكى العبدري عن أكثر الفقهاء أنهما حيض في مدة الإمكان، وخالفه البغوى فقال: قال ابن المسيب وعطاء والثوري والأوزاعي وأحمد وأكثر الفقهاء: لا تكون الصفرة والكدرية في غير أيام الحيض حيضا.

ومدار أدلة الجميع على الحديثين المذكورين في الكتاب، والله أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن عبر الدم الخمسة عشر فقد اختلط حيضها بالاستحاضة، فلا يخلو إما أن تكون مبتدأة غير مميزة، أو مبتدأة مميزة، أو معتادة غير مميزة، أو معتادة مميزة، أو ناسية غير مميزة، أو ناسية مميزة، فإن كانت مبتدأة غير مميزة، وهى التى بدأ بها الدم، وعبر الخمسة عشر والدم على صفة واحدة ففيها قولان:

أحدهما: تحيض أقل الحيض؛ لأنه يقين وما زاد مشكوك فيه فلا يحكم بكونه حيضا.

والثانى: ترد إلى غالب عادة النساء، وهو ستة أو سبعة، وهو الأصح لقوله ﷺ لحمئة بنت جحش: «تَحِيضُ فِى عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ مِيقَاتَ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرَهُنَّ»؛ ولأنه لو كان لها عادة ردت إليها؛ لأن [الظاهر أن] حيضها فى هذا الشهر كحيضها فيما تقدم، فإذا لم يكن لها عادة، فالظاهر أن حيضها كحيض نساها ولداتها فردت إليها، وإلى أى عادة ترد؟ فيه وجهان:  
أحدهما: إلى غالب عادة النساء؛ لحديث حمّة.

والثانى: إلى عادة نساء بلدها وقومها؛ لأنها أقرب إليهن.  
فإن استمر بها الدم فى الشهر الثانى اغتسلت عند انقضاء اليوم واللييلة فى أحد القولين، وعند انقضاء الست أو السبع فى الآخر؛ لأننا قد علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة، وأن حكمها ما ذكرناه فتصلى وتصوم ولا تقضى الصلاة، وأما الصوم فلا تقضى ما تأتى به بعد الخمسة عشر، وفيما تأتى به قبل الخمسة عشر وجهان:  
أحدهما: تقضيه لجواز أن يكون صادف زمان الحيض فلزمها قضاؤه كالناسية.

= فكان الكل حيضا، ولكننا نقول ما يكون حيضا إذا رآته المرأة فى آخر أيامها يكون حيضا إذا رآته فى أول أيامها كالحمرة والصفرة وهذا؛ لأن الحيض بالنص هو الأذى المرئى من موضع مخصوص والكل فى صفة الأذى سواء.

والثاني: لا تقضى، وهو الأصح؛ لأنها صامت في زمان حكمنا بالطهر فيه بخلاف الناسية فإنه لم يحكم لها بحيض ولا طهر.

الشرح: حديث حمزة صحيح سبق بيانه مع بيان اسمها<sup>(١)</sup>، وبيان الاختلاف في أنها كانت مبتدأة أو معتادة، والمبتدأة بهمزة مفتوحة بعد الدال، وهى التى ابتدأها الدم ولم تكن رأته، والمميزة بكسر الياء فاعلة من التمييز<sup>(٢)</sup>.

وقوله: كحيض نسائها ولداتها، هو بكسر اللام وتخفيف الدال المهملة وبالتاء المثناة فوق، ومعناه أقرانها.

وأما أحكام المسألة: فلما فرغ المصنف من حكم الحائض إذا لم يجاوز دمها أكثر الحيض انتقل إلى بيان حكم المستحاضات، وهن من جاوز دمهن أكثر الحيض، واختلط الحيض والطهر، وهن منقسمات إلى هذه الأقسام التى ذكرها:

إحداهن: المبتدأة، وهى التى ابتدأها الدم لزمان الإمكان وجاوز خمسة عشر، وهو على لون أو على لونين، ولكن فقد شرط من شروط التمييز التى يأتى ذكرها - إن شاء الله تعالى - ففيها قولان مشهوران نص عليهما الشافعى - رحمه الله - فى الأم فى باب المستحاضة.

أحدهما: حيضها يوم وليلة من أول الدم.

والثاني: ست أو سبع.

ودليلهما فى الكتاب، واختلفوا فى أصحهما، فصحح المصنف والشيخ أبو حامد، والقاضى أبو الطيب فى كتابه المستخلص، وسليم الرازى فى رءوس المسائل، والرويانى فى الحلية، والشاشى، وصاحب البيان قول الست أو السبع، وصحح الجمهور فى الطريقتين قول اليوم والليلة، وممن صححه القاضى أبو حامد فى جامع، والشيخ أبو محمد الجوينى، والغزالى فى الخلاصة، والشيخ نصر المقدسى والبغوى والرافعى وآخرون.

وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات، منهم ابن القاص فى المفتاح والتلخيص، وأبو عبد الله الزبيرى فى الكافى، وباب الحيض فى آخر كتابه، وله

(١) تقدم.

(٢) ينظر: النظم (٤٦/١)، المذهب (٤٠١١)، الصحاح (ميز).

اصطلاح غريب فى ترتيب كتابه، وأبو الحسن بن خيران فى كتابه اللطيف، وسليم الرازى فى الكفاية، والمحاملى فى المقنع، والشيخ نصر فى الكافى، وآخرون، وهو نص الشافعى فى البويطى ومختصر المزنى، واختاره ابن سريج، وعلى القولين ابتداء حيضها من أول رؤية الدم.

قال أصحابنا: فإذا قلنا: حيضها ستة أو سبعة فباقي الشهر طهر وهو تمام الدور وهو ثلاثون يوما، وهكذا يكون دورها أبدا ثلاثين، منها ستة أو سبعة حيض والباقي طهر. وإن قلنا: حيضها يوم وليلة، ففي طهرها ثلاثة أوجه، هكذا حكاه إمام الحرمين والغزالي وجماعات من الخراسانيين أوجها، وحكاها الشيخ أبو محمد فى الفروق أقوالا:

**أصحها وأشهرها** أنه تسعة وعشرون يوما تمام الشهر، وبه قطع الشيخ أبو حامد والعراقيون وجماعات من الخراسانيين، وصححه شيخهم القفال؛ لأن الغالب أن الدور ثلاثون؛ فإذا ثبت للحيض يوم وليلة تعين الباقي للطهر، ولأن الرد إلى يوم وليلة فى الحيض إنما كان للاحتياط؛ فالاحتياط فى الطهر أن يكون باقى الشهر. **والوجه الثانى:** أن الطهر خمسة عشر يوما فيكون دورها ستة عشر يوما أبدا، منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر؛ لأنها ردت إلى أقل الحيض فتزد إلى أقل الطهر، وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين، ونقله القاضى حسين والمتولى والبغوى وآخرون عن نصه فى البويطى، وكذا رأيت أنه فى البويطى نصا صريحا لا يحتمل التأويل، وهذا فى غاية الضعف.

قال إمام الحرمين: هذا الوجه اتباع لفظ، وإعراض عن المعنى؛ لأن الرد إلى أقل الحيض إنما كان لتكثر صلاتها، فإذا ردت إلى أقل الطهر عاجلها الحيض فقلت صلاتها.

**والوجه الثالث:** ترد إلى غالب الطهر، واختاره الشيخ أبو محمد الجوينى، وقال: إنه المشهور من نص الشافعى، ودليله أن مقتضى الدليل الرد إلى الغالب، خالفناه فى الحيض للاحتياط، وليس فى أقل الطهر احتياط فبقيناه على مقتضى الدليل، فعلى هذا ترد إلى الغالب من غالب الطهر، وهو ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون ولا يتعين أحدهما.

هكذا صرح به الشيخ أبو محمد فى كتابه الفروق، وإمام الحرمين، والغزالي فى

البسيط، والرافعى وآخرون، وقال الغزالى فى الوسيط: على هذا ترد إلى أربعة وعشرين؛ لأنه أحوط. ونقله إمام الحرمين عن والده أبى محمد، والأول أصح والله أعلم.

قال أصحابنا العراقيون والمتولى: وإذا قلنا: ترد إلى ستة أو سبعة، فهل ذلك على سبيل التخيير؟ فيه وجهان مشهوران عندهم، وحكاهما القاضى أبو الطيب والمحاملى، والشيخ نصر فى الانتخاب وغيرهم عن ابن سريج:

أحدهما: أنه للتخيير بين الست والسبع، فإن شاءت جعلت حيضها ستة، وإن شاءت سبعة؛ لأن كل واحد منهما عادة، وبهذا قطع الجرجانى فى البلغة، واختاره ابن الصباغ: ونقله القاضى أبو الطيب وغيره عن أبى إسحاق المروزى.

قال الرافعى: وزعم الحناطى أنه الأصح لظاهر الحديث.

والوجه الثانى: أنه ليس للتخيير بل للتقسيم، فإن كانت عادة النساء ستة فحيضها ستة، وإن كانت سبعة فسبعة، وهذا هو الصحيح، وبه قطع جمهور الخراسانيين، وصححه العراقيون والمتولى.

قال إمام الحرمين: تخيل التخيير محال، فعلى هذا فى النساء المعتبرات أربعة أوجه:

أحدها: نساء زمانها فى الدنيا كلها؛ لظاهر حديث حمئة، حكاه المصنف وآخرون.

والثانى: نساء بلدها وناحتها.

والثالث: نساء عصبتها خاصة، حكاه الرويانى والرافعى كالمهر.

والرابع: وهو الأصح باتفاق الأصحاب: نساء قراباتها من جهة الأب والأم جميعا، هكذا صرح به الصيدلانى وإمام الحرمين والبعغوى، وبهذا الوجه قطع البغوى وجماعات. ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين.

فعلى هذا إن لم يكن لها نساء عشيرة اعتبر نساء بلدها؛ لأنها أقرب إليهن، كذا صرح به البغوى والمتولى، ثم إن كان عادة النساء المعتبرات ستة فحيض هذه ستة، وإن كانت سبعة فسبعة، وإن كانت دون ستة أو فوق سبعة فوجهان حكاهما البغوى وغيره:

أصحهما: ترد إلى الست إن كانت عادتتهن دونها، وإلى السبع إن كانت فوقها؛

لأنه أقرب إلى الحديث، وبهذا قطع الفوراني وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم.

وادعى الغزالي في البسيط اتفاق الأصحاب عليه.

والثاني: ترد إلى عاداتهن زادت أو نقصت.

قال بغوى: وهذا أقيس؛ لأن الاعتبار بالنساء.

ولو كان بعضهم يحضن ستة وبعضهن يحضن سبعة، فقال إمام الحرمين وآخرون: ترد إلى الست، وقال بغوى والرافعي: إن استوى البعضان فإلى الست، وإلا فالاعتبار بغالب النسوة، ولو حاض بعضهن فوق سبعة وبعضهن دون ستة فحيضها الست، هذا بيان مرد المبتدأة.

ثم ما حكم بأنه حيض من يوم وليلة أو ستة أو سبعة فلها فيه حكم الحائض في كل شيء. وما فوق الخمسة عشر لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء.

وأما ما بين المرد والخمسة عشر ففيه قولان مشهوران في جميع كتب الأصحاب من العراقيين والخراسانيين، وحكاهما صاحب الحاوي عن الإمام<sup>(١)</sup>، ونقله المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وجهين وأنكر ذلك عليهما:

أصحهما باتفاق الأصحاب أن لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء؛ فيصح صومها وصلاتها وطوافها، وتحل لها القراءة ومس المصحف والجماع، ولا يلزمها قضاء الصوم والصلاة وغيرهما مما تفعله فيه، ويصح قضاء ما تقضيه فيه من صلاة وصوم وطواف وغيرها؛ لأن هذه فائدة الحكم بأن اليوم والليلة أو الست أو السبع حيض ليكون الباقي طهرا، وقياسا على المميّزة والمعتادة، فإن ما سوى أيام تمييزها وعادتها يكون طهرا بلا خلاف؛ فكذا المبتدأة.

والثاني: أنها تؤمر في هذه المدة بالاحتياط الذي تؤمر به المتحيرة كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - فتغتسل لكل صلاة وتصلّي وتصوم، ولا تقرأ القرآن ولا توطأ، ويلزمها قضاء الصوم الذي أدته في هذه الأيام، ولا تقضى الصلوات المؤديات فيها بلا خلاف، كذا صرح به الأصحاب، ونقل الاتفاق عليه الرافعي وغيره، قالوا: ولا يجيء فيه الخلاف في قضاء صلاة المتحيرة، ودليل هذا القول أن هذا الزمان يحتمل أنه طهر وأنه حيض؛ فأشبهت المتحيرة.

(١) في ط: الأم.

والمذهب الأول. ثم ظاهر كلام الجمهور أنها إذا ردت إلى ستة أو سبعة كان ذلك حيضا بيقين، وفيما وراء القولان.

وقال المتولى: يوم وليلة من أول الست والسبع حيض بيقين، وفيما بعده إلى تمام ستة أو سبعة القولان:  
أحدهما: أنه حيض بيقين.

والثاني: أنه حيض مشكوك فيه؛ فيحتاج فيه فتغسل وتقضى صلواته.  
والصواب الأول. قال أصحابنا: فإذا رددنا المبتدأة إلى يوم وليلة فلها ثلاثة أحوال:

حال طهر بيقين، وهو ما بعد الخمسة عشر إلى آخر الشهر.

وحال حيض بيقين، وهو اليوم والليلة.

وحال طهر مشكوك فيه، وهو ما بعد يوم وليلة إلى آخر خمسة عشر.

وإن رددناها إلى ستة أو سبعة فلها أربعة أحوال:

حال طهر بيقين، وهو ما بعد الخمسة عشر إلى آخر الشهر.

وحال حيض بيقين، وهو اليوم والليلة.

وحال حيض مشكوك فيه، وهو ما بعد يوم وليلة إلى آخر ستة أو سبعة.

وحال طهر مشكوك فيه، وهو ما بعد ستة أو سبعة إلى آخر الخمسة عشر والله

أعلم.

فروع: قال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا رأت المبتدأة الدم في أول أمرها أمسكت عن الصوم والصلاة وغيرهما مما تمسك عنه الحائض رجاء أن ينقطع على خمسة عشر يوما فما دونها فيكون كله حيضا.

فإذا استمر وجاوز الخمسة عشر علمنا أنها مستحاضة وفي مردها القولان، فإذا استمر بها الدم في الشهر الثاني وجب عليها الغسل عند انقضاء المرد، وهو يوم وليلة أو ستة أو سبعة، ولا تمسك إلى آخر الخمسة عشر؛ لأننا علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة، فالظاهر أن حالها في هذا الشهر كحالها في الأول، وهكذا حكم الشهر الثالث وما بعده.

ومتى انقطع الدم في بعض الشهور لخمسة عشر فما دونها تبين أن جميع الدم في ذلك الشهر حيض؛ فيتدارك ما ينبغي تداركه من صوم وغيره مما فعلته بعد المرد،

وتبين أن غسلها بعد المرد لم يصح لوقوعه في الحيض ولا إثم عليها فيما فعلته بعد المرد من صوم وصلاة وغيرهما؛ لأنها معذورة.

قال أصحابنا: وثبت الاستحاضة بمرة واحدة بلا خلاف، ولا يجيء فيها الخلاف المعروف في ثبوت العادة في قدر الحيض بمرة واحدة، [وقد نقل إمام الحرمين وغيره إجماع الأصحاب على ثبوت الاستحاضة بمر واحدة كما ذكرناه. قال<sup>(١)</sup> إمام الحرمين والغزالي وغيرهما العادة في باب الحيض أربعة أقسام: أحدها: ما يثبت فيه بمرة واحدة بلا خلاف وهو الاستحاضة؛ لأنها علة مزمنة فإذا وقعت فالظاهر دوامها ويبعد زوالها، وسواء في هذا المبتدأة والمعتادة والمميزة. الثاني: ما ثبتت فيه العادة بمرتين، وفي ثبوته بمرة واحدة وجهان: الأصح الثبوت، وهو قدر الحيض.

الثالث: لا تثبت بمرة ولا مرات على الأصح، وهو التوقف بسبب تقطع الدم إذا كانت ترى يوما دما ويوما نقاء، كما سيأتى إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى. الرابع: لا تثبت العادة فيه بمرة ولا مرات متكررات بلا خلاف، وهي المستحاضة إذا انقطع دمها فرأت يوما دما ويوما نقاء، واستمرت لها أدوار هكذا ثم أطبق الدم على لون واحد، فإنه لا يلتقط لها قدر أيام الدم بلا خلاف، وإن قلنا باللقط لو لم يطبق الدم، قالوا: وكذا لو ولدت مرات ولم تر نفاسا أصلا، ثم ولدت وأطبق الدم وجاوز ستين يوما لم يصبر عدم النفاس عادة بلا خلاف، بل هذه مبتدأة في النفاس والله أعلم.

فرع: إذا لم تعرف المبتدأة وقت ابتداء دمها، فحكمها حكم المتحيرة، ذكره الرافعي، وهو ظاهر.

فرع: في مذاهب العلماء في المبتدأة: حكى العبدري عن زفر: ترد إلى يوم وليلة، وهي رواية عن أحمد. وقال عطاء والأوزاعي والثوري وإسحاق: إلى ستة أو سبعة، وهي رواية عن أحمد<sup>(٢)</sup>. وعن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>: إلى أكثر الحيض عنده وهو

(١) بدل ما بين المعقوفين في ط: ونقل.

(٢) قال في كشف القناع (١/٢٠٣): (المبتدأ بها الدم) أي: التي رأت دما ولم تكن حاضت (في سن تحيض لمثله) كبنت تسع سنين فأكثر (ولو) كان ما رآته (صفرة أو كدرة تجلس بمجرد ما تراه)؛ لأن دم الحيض جبلة وعادة، ودم الاستحاضة لعارض من مرض ونحوه، =

عشرة أيام، وعن أبي يوسف: ترد في إعادة الصلاة إلى ثلاثة أيام، وهو أقل الحيض عنده، وفي الوطاء إلى أكثره احتياطا للأميرين. وعن مالك رواية خمسة عشر يوما، ورواية كأقرانها، وعن داود<sup>(١)</sup> إلى خمسة عشر، ودلائلها تعرف مما سبق والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت مبتدأة مميزة وهي التي بدأ بها الدم وعبر الخمسة عشر ودمها في بعض الأيام بصفة دم الحيض، وهو المحتدم القانئ الذي يضرب إلى السواد، وفي بعضها أحمر مشرق أو أصفر، فإن حيضها أيام السواد بشرطين:

أحدهما: ألا ينقص الأسود عن يوم وليلة.

والثاني: ألا يزيد على أكثره، والدليل عليه ما روى أن فاطمة بنت أبي حبيش - رضى الله عنها - قالت لرسول الله ﷺ: «إِنِّي أَسْتَحَاضُ، أَفَادْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: ﷺ إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ»، ولأنه خارج يوجب الغسل فجاز أن يرجع إلى صفته عند الإشكال كالمنى.

= والأصل عدمه، (فتترك الصوم والصلاة) ونحوهما كالطواف والاعتكاف والقراءة، وهذا تفسير لجلوسها.

(٣) قال في بدائع الصنائع (٤١/١): وأما الاستحاضة فهي ما انتقص عن أقل الحيض، وما زاد على أكثر الحيض والنفاس، ثم المستحاضة نوعان: مبتدأة، وصاحبة عادة، والمبتدأة نوعان: مبتدأة بالحيض، ومبتدأة بالحبل، وصاحبة العادة نوعان: صاحبة العادة في الحيض، وصاحبة العادة في النفاس.

أما المبتدأة بالحيض، وهي التي ابتدئت بالدم، واستمر بها فالعشرة من أول الشهر حيض؛ لأن هذا دم في أيام الحيض، وأمكن جعله حيضا فيجعل حيضا، وما زاد على العشرة يكون استحاضة؛ لأنه لا مزيد للحيض على العشرة، وهكذا في كل شهر.

(١) قال في المحلى (٤١٧/١): وأما المبتدأة التي لا يتلون دمها عن السواد ولا مقدار عندها لحيض متقدم، فنحن على يقين من وجوب الصلاة والصيام عليها، ونحن على يقين من أن الدم الأسود منه حيض ومنه ما ليس بحيض، فإن ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن يجعل برأيه بعض ذلك الدم حيضا وبعضه غير حيض؛ لأنه يكون شارعا في الدين ما لم يأذن به الله، أو قائلًا على الله تعالى ما لا علم لديه، فإذا ذلك كذلك فلا يحل لها ترك يقين ما افترض الله عليها من الصوم والصلاة؛ لظن في بعض دمها أنه حيض، ولعله ليس حيضا، والظن أكذب الحديث. وهذا الذي قلناه هو قول مالك وداود.



وإن رأت في الشهر الأول يوما وليلة دما أسود ثم أحمر أو أصفر أمسكت عن الصوم والصلاة؛ لجواز ألا تجاوز الخمسة عشر فيكون الجميع حيضا، وفي الشهر الثاني يلزمها أن تغتسل عند تغير الدم وتصلى وتصوم؛ لأننا علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة، فإن رأت في الشهر الثالث السواد في ثلاثة أيام ثم أحمر أو أصفر، وفي الشهر الرابع رأت السواد في أربعة أيام ثم أحمر أو أصفر كان حيضها في كل شهر الأسود.

الشرح: حديث فاطمة - رضى الله عنها - صحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم بلفظه هنا بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة<sup>(١)</sup>، وأصله في البخارى ومسلم بغير هذا اللفظ من رواية عائشة رضى الله عنها<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ «إنما هو عرق» هو بكسر العين وإسكان الراء أى: دم عرق، وهذا العرق يسمى العاذل كما سبق في أول الباب. وقول إمام الحرمين والغزالي: عرق انقطع، منكر فلا يعرف لفظة انقطع في الحديث<sup>(٣)</sup>. وقوله: المحتدم هو بالحاء والdal المهملتين، وهو اللذاع للبشرة بحدته، مأخوذ من احتدام النهار وهو اشتداد حره، وهكذا فسره أصحابنا في كتب الفقه، والمشهور في كتب اللغة أن المحتدم الذى اشتدت حمرة حتى اسودَّ والفعل منه احتدم<sup>(٤)</sup>، وأما القائي فبالقاف وآخره همزة على وزن القارئ، قال أصحابنا: وهو الذى اشتدت حمرة فصار يضرب إلى السواد، وقال أهل اللغة: هو الذى اشتدت حمرة، والفعل منه قنأ يقنأ كقرأ يقرأ، والمصدر القنوء

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخارى (٣٠٦)، ومسلم (٦٢/٣٣٣) من حديث عائشة قالت: قالت فاطمة بنت أبى حبيش لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر، أفادع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلى عنك الدم وصلى».

(٣) قال الحافظ فى التلخيص (٢٩٨/١): وقع فى الوسيط تبعا للنهاية زيادة بعد قوله: «فإنما هو عرق انقطع» وأنكر قوله «انقطع». ابن الصلاح والنووى وابن الرفعة، وهى موجودة فى سنن الدارقطنى (٢١٦/١)، والحاكم (١٧٥/١)، والبيهقى (٣٥٤/١) من طريق ابن أبى مليكة: جاءت خالتي فاطمة بنت أبى حبيش إلى عائشة فذكر الحديث، وفيه «فإنما هو داء عرض، أو ركضة من الشيطان، أو عرق انقطع».

(٤) ينظر: النظم (٤٦/١، ٤٧)، الصحاح (حدم)، والمحكم (١٩٨/٣)، المصباح (حدم)، العين (١٨٧/٣، ١٨٨)، تهذيب اللغة (٤٣٣/٤)، اللسان (حدم).

كالرجوع، ولا خلاف بين أهل اللغة فى أن آخره مهموز<sup>(١)</sup>، ونبهت على هذا؛ لأنى رأيت من يغلط فيه. قال إمام الحرمين وغيره: وليس المراد بالأسود فى الحديث وفى كلام أصحابنا الأسود الحالك، بل المراد ما تعلوه حمرة مجسدة كأنها سواد بسبب تراكم الحمرة، وقد أشار المصنف فى وصفه إلى هذا.

**أما حكم المسألة:** فمذهبنا أن المبتدأة المميزة ترد إلى التمييز بلا خلاف عندنا، ودليله ما ذكره المصنف، قال أصحابنا: والمميزة هى التى ترى الدم على نوعين أو أنواع بعضها قوى، وبعضها ضعيف، أو بعضها أقوى من بعض، فالقوى أو الأقوى حيض والباقى طهر، وبماذا يعرف تغير القوة والضعف؟ فيه وجهان:

**أحدهما:** أن الاعتبار باللون وحده، فالأسود قوى بالنسبة إلى الأحمر، والأحمر قوى بالنسبة إلى الأشقر، والأشقر أقوى من الأصفر والأكدر إذا جعلناهما حيضا. وبهذا الوجه قطع إمام الحرمين والغزالي، وادعى الإمام أنه متفق عليه، وقال: لو رأيت خمسة سوادا مع الرائحة، وخمسة سوادا بلا رائحة، فهما دم واحد بالاتفاق. **والوجه الثانى:** أن القوة تحصل بثلاث خصال: وهى اللون والرائحة الكريهة والشخانة، فاللون معتبر كما سبق وما له رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له، والشخين أقوى من الرقيق. قال الرافعى: هذا الوجه هو الذى قطع به العراقيون وغيرهم، قال: وهو الأصح؛ ألا ترى أن الشافعى - رحمه الله - قال فى صفة دم الحيض: إنه محتدم ثخين له رائحة؟! وورد فى الحديث التعرض لغير اللون<sup>(٢)</sup> كما ورد التعرض للون، فعلى هذا إن كان بعض دمها بإحدى الصفات الثلاث والبعض خاليا من جميعها، فالقوى هو الموصوف بها، وإن كان للبعض صفة وللبعض صفتان، فالقوى ما له صفتان، وإن كان للبعض صفتان وللبعض ثلاث، فالقوى ما له ثلاث، وإن كان للبعض صفة وللبعض صفة أخرى، فالقوى السابق.

هكذا ذكر هذا التفصيل صاحب التتمة، قال الرافعى: وهو موضع تأمل وهذه صفة التمييز.

قال أصحابنا: وإنما يحكم بالتمييز بثلاثة شروط: ألا ينقص القوى عن يوم

(١) ينظر: النظم (٤٧/١)، الصحاح (قنا)، جمهرة اللغة (٣/٢٨٧).

(٢) ينظر تلخيص الحبير (١/٢٩٨، ٢٩٩).

وليلة، ولا يزيد على خمسة عشر، ولا ينقص الضعيف عن خمسة عشر؛ ليتمكن جعل القوى حيضا والضعيف طهرا.

وأخل المصنف وأكثر العراقيين بهذا الشرط الثالث ولا بد منه، فلو رأت نصف يوم أسود ثم أطبقت الحمرة فات الشرط الأول، ولو رأت ستة عشر أسود ثم أحمر فات الشرط الثانى، ولو رأت يوما وليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم عاد الأسود فات الشرط الثالث، وتكون فى هذه الصور الثلاث غير مميزة.

قال الرافعى: وقول الأصحاب يشترط<sup>(١)</sup> ألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر [أرادوا خمسة عشر]<sup>(٢)</sup> متصلة وإلا فلو رأت يوما أسود ويومين أحمر، وهكذا أبدا فجملة الضعيف فى الشهر لم ينقص عن خمسة عشر، لكن لما لم تكن متصلة لم يكن ذلك تمييزا.

وهذا الذى ذكرناه من أن شروط التمييز ثلاثة فقط هو الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور. وذكر المتولى شرطا رابعا، وهو ألا يزيد مجموع الدمين القوى والضعيف على ثلاثين يوما، فإن زاد سقط حكم التمييز؛ لأن الثلاثين لا تخلو غالبا من حيض وطهر، وذكر إمام الحرمين وغيره وجها أن الضعيف إن كان مع القوى الذى قبله تسعين يوما فما دونها عملنا بالتمييز [وجعلنا الضعيف طهرا، وإن جاوز التسعين ابتدأت بعد التسعين حيضة أخرى]<sup>(٣)</sup>، وجعلنا دورها أبدا تسعين يوما. وهذا الذى ذكره الإمام والمتولى شاذان ضعيفان.

والمذهب أنه لا فرق بين قصر الزمان وطوله، قال الرافعى: المذهب أنه لا فرق، والله أعلم.

قال أصحابنا: فإذا رأت الأسود يوما وليلة أو أكثر ثم اتصل به أحمر قبل الخمسة عشر وجب عليها أن تمسك فى مدة الأحمر عما تمسك عنه الحائض؛ لاحتمال أن ينقطع الأحمر قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر، فيكون الجميع حيضا. فإن جاوز خمسة عشر عرفنا حيثئذ أنها مستحاضة مميزة فيكون حيضها الأسود،

(١) فى ط: بشرط.

(٢) سقط فى ط.

(٣) سقط فى ط.

ويكون الأحمر طهرا بالشروط السابقة، فعليها الغسل عقب الخمسة عشر وتصلى، وتصوم وتقضى صلوات أيام الأحمر، وقولهم: الأسود والأحمر، تمثيل وإلا فلا اعتبار بالقوى والضعيف كيف كان على ما سبق من صفاتهما.

هذا حكم الشهر الأول فأما الشهر الثانى وما بعده، فإذا انقلب الدم القوى إلى الضعيف لزمها أن تغتسل عند انقلابه، وتصلى وتصوم ويأتيها زوجها ولا ينتظر الخمسة عشر.

قال أصحابنا: وهذا لا خلاف فيه، قالوا: ولا يخرج على الخلاف فى ثبوت العادة فى قدر الحيض بمرة؛ لأن الاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها، وقد سبق بيان هذا فى الفرع السابق، فإن انقطع الضعيف فى بعض الأدوار قبل مجاوزة الخمسة عشر يوما تبين أن الضعيف مع القوى فى هذا الدور كان حيضا فيلزمها قضاء الصوم والطواف والاعتكاف فى الواجبات المفعولات فى أيام الضعيف، وهذا لا خلاف فيه.

ولو رأت فى الشهر الثالث الدم القوى ثلاثة أيام ثم ضعف، وفى الشهر الرابع خمسة ثم ضعف، وفى الخامس ستة ثم ضعف، وكذا ما بعده فحيضها فى كل شهر القوى، ويكون الضعيف طهرا بشروطها وتغتسل وتصلى وتصوم أبدا عند انقلاب الدم إلى الضعيف ويأتيها زوجها، ومتى انقطع الضعيف فى شهر قبل مجاوزة خمسة عشر فالجميع حيض.

قال صاحب التتمة والأصحاب: وسواء فى هذا كله كان القوى فى الشهر الثانى وما بعده بقدر القوى فى الشهر الأول أو دونه أو أكثر منه فى ذلك الزمان أو قبله أو بعده؛ لأن الحكم بكونه حيضا ليس بسبب العادة، بل المعتمد صفة الدم، فمتى وجدت تعلق الحكم بها، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأت خمسة أيام دما أحمر أو أصفر، ثم رأت خمسة أيام دما أسود ثم أحمر إلى آخر الشهر، فالحيض هو الأسود، وما قبل الأسود وما بعده استحاضة، وخرج أبو العباس وجهين ضعيفين:

أحدهما: أنه لا تمييز لها؛ لأن الخمسة الأولى دم بدأ فى وقت يصلح أن يكون حيضا، والخمسة الثانية أولى أن تكون حيضا؛ لأنها فى وقت يصلح للحيض، وقد انضم إليه علامة الحيض وما بعدهما بمنزلةتهما؛ فيصير كأن الدم كله مبهم فيكون على القولين فى المبتدأة غير المميزة.

والوجه الثانى: أن حيضها العشر الأول؛ لأن الخمسة الأولى حيض بحكم البداية فى وقت يصلح أن يكون حيضا والخمسة الثانية حيض باللون.  
وإن رأت خمسة أيام دما أحمر، ثم رأت دما أسود إلى آخر الشهر فهى غير مميزة؛ لأن السواد زاد على الخمسة عشر فبطل دلالته، فيكون على القولين فى المبتدأة غير المميزة.

وخرج أبو العباس وجها أن ابتداء حيضها من أول الأسود إما يوم وليلة، وإما ستة أو سبعة؛ لأنه بصفة دم الحيض، وهذا لا يصح؛ لأن هذا اللون لا حكم له إذا عبر الخمسة عشر. وإن رأت خمسة عشر يوما دما أحمر وخمسة عشر يوما أسود وانقطع فحيضها الأسود، وإن استمر الأسود ولم ينقطع لم تكن مميزة فيكون حيضا من ابتداء الدم يوما وليلة فى أحد القولين أو ستة أو سبعة فى القول الآخر، وعلى الوجه الذى خرج به أبو العباس يكون حيضا من أول الدم الأسود يوما وليلة أو ستة أو سبعة.  
الشرح: قوله: الأولى هذه لغة قليلة، واللغة الفصيحة المشهورة: الأولى، وقوله: كأن الدم كله مبهم: أى على لون واحد.

وقوله: بحكم البداية هكذا يوجد فى المذهب وغيره من كتب الفقه، وهو لحن عند أهل العربية وصوابه البدأة والبدأة أو البداءة ثلاث لغات مشهورات، حكاها الجوهري وغيره، الأولى: بفتح الباء وإسكان الدال وبعدها همزة مفتوحة، والثانية كذلك إلا أن الباء مضمومة، والثالثة بضم الباء وفتح الدال وزيادة الألف ممدودة، ومعناها الابتداء قبل غيره.

وقوله: دلالته هى بكسر الدال وفتحها والفتح أجود، وفيها لغة ثالثة حكاها الجوهري دلولة بضم الدال<sup>(١)</sup>.

أما أحكام الفصل: فإذا رأت المميزة دما قويا وضعيفا، فلها ثلاثة أحوال: حال يتقدم القوى، وحال يتقدم الضعيف، وحال يتوسط الضعيف بين قوين:  
الحال الأول: أن يتقدم قوى ويستمر بعده ضعيف واحد بأن رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة؛ فالحيض هو السواد، سواء انقطعت الحمرة بعد مجاوزة الخمسة عشر بيوم أو شهر أو أكثر، وإن طال زمانها طولا كثيرا. هذا هو المذهب، وفيه

(١) ينظر اللسان (دلل).

الوجهان السابقان عن المتولى وإمام الحرمين فى اشتراط انقطاع الأحمر قبل مجاوزة ثلاثين أو تسعين، وهما شاذان ضعيفان، وظاهر نص الشافعى - رحمه الله - يطلهما لإطلاقه أن الضعيف طهر.

ولو تعقب القوى ضعيف ثم أضعف، فإن أمكن الجمع بين القوى والضعيف المتوسط بأن رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة ففيه طريقان، حكاها إمام الحرمين وجماعة:

أصحهما: إلحاق الحمرة بالسواد فيكونان حيضا، والصفرة طهرا؛ لأنهما قويان بالنسبة إلى الصفرة وهما فى زمن الإمكان، وبهذا قطع أبو على السنجى فى شرح التلخيص والبغوى.

والثانى: على وجهين: أحدهما: هذا، والثانى: إلحاق الحمرة بالصفرة للاحتياط فيكون حيضها الأسود فقط، وأما إذا لم يمكن الجمع بينهما بأن رأت خمسة سوادا ثم أحد عشر حمرة ثم أطبقت الصفرة، فطريقان حكاها إمام الحرمين وغيره:

أصحهما وأشهرهما: القطع بأن السواد حيض وما بعده من الحمرة والصفرة كلاهما طهر؛ لقوة السواد باللون والأولية.

والثانى: على وجهين: أحدهما هذا، والثانى: أنها فاقدة للتمييز؛ لأن الحمرة كالسواد لقوتها بالنسبة إلى ما بعدها فيصير كأن السواد استمر ستة عشر، أما إذا تعقب القوى ضعيفان توسط أضعفهما بأن رأت سوادا ثم صفرة ثم حمرة، فهذه الصورة تبنى على التى قبلها وهى توسط الحمرة، فإن ألحقنا هناك الحمرة المتوسطة بالصفرة بعدها، فهنا أولى بأن نلحق الصفرة بالحمرة بعدها؛ فيكون حيضها الأسود والباقي طهرا، وإن ألحقناها بالسواد قبلها فالحكم هنا كما إذا رأت سوادا ثم حمرة ثم عاد السواد، وسنذكره إن شاء الله تعالى.

الحال الثانى: أن يتقدم الضعيف، وهى مسائل الكتاب، ولها صور:

إحداها: أن يتوسط قوى بين ضعيفين بأن ترى خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم تطبق الحمرة أو ترى خمسة حمرة ثم عشرة سوادا ثم تطبق الحمرة، ففيها الأوجه الثلاثة التى حكاها المصنف، وهى مشهورة حكوها عن ابن سريج، أصحها باتفاقهم أن حيضها السواد المتوسط، ويكون ما قبله وبعده طهرا للحديث: «دم الحيض

أسود» وهو حديث صحيح كما بيناه؛ ولأن اللون علامة بنفسه، فقدم ولهذا قدمنا التمييز على العادة على المذهب.

والثاني: أنها فاقدة للتمييز لما ذكره المصنف من التعليل، ولأن الجمع بين الدمين خلاف مقتضى العمل بالتمييز، والعدول عن الأولية مع إمكان العمل بها بعيد؛ فيكون على القولين في المبتدأة فتحيض من أول الحمرة يوما وليلة في قول، وستة وسبعة في قول.

والثالث: يجمع بين الأولية واللون فيكون حيضها الحمرة الأولى مع السواد. هذا إذا أمكن الجمع بينهما، فإن لم يمكن بأن رأت خمسة حمرة ثم أحد عشر سوادا فإن قلنا في المسألة الأولى يقدم اللون أو قلنا فاقدة للتمييز، فكذا هنا، وإن قلنا بالجمع فهو متعذر هنا؛ فتكون فاقدة للتمييز، وفيه وجه مشهور أن حيضها الحمرة الأولى تغليا للأولى؛ لتعذر الجمع.

قال إمام الحرمين: هذا الوجه هفوة لا أعده من المذهب. هذا الذي ذكرناه من التفصيل والخلاف هو المشهور، وبه قطع الجمهور. وقال صاحب الحاوي: إن كانت مبتدأة فحيضها السواد بلا خلاف، وإن كانت معتادة فوجهان:

قال أبو العباس وأبو على: حيضها الحمرة. وقال أبو إسحاق وجمهور المتأخرين: حيضها السواد وحده. الصورة الثانية: رأت خمسة حمرة ثم أطبق السواد فجاوز الخمسة عشر فثلاثة أوجه:

الصحيح المشهور: أنها فاقدة للتمييز فتحيض من أول الحمرة يوما وليلة في قول، وستا أو سبعا في قول، وبهذا الوجه قطع البغوي، وادعى الاتفاق عليه. والثاني: الحيض من أول السواد يوما وليلة في قول، وستا أو سبعا في قول. وهذان الوجهان ذكرهما المصنف بدليلهما.

والثالث حكاه الخراسانيون: حيضها الحمرة لقوة الأولى، وهو ضعيف جدا كما قدمناه.

الثالثة: رأت خمسة عشر حمرة ثم خمسة عشر سوادا، وانقطع فالمذهب أن حيضها السواد. وعلى تخريج ابن سريج هي فاقدة للتمييز.

ولم يذكر المصنف تخريج ابن سريج هنا، كما لم يذكره شيخه القاضى أبو الطيب، ولا بد من ذكره هنا كما سبق فيما إذا رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا، وقد ذكره هنا الشيخ أبو محمد والمحاملى والبغوى وآخرون.

الرابعة: رأت خمسة عشر حمرة ثم خمسة عشر سوادا ثم استمر فهى فاقدة للتمييز، فحيضها يوم وليلة فى قول، وستة أو سبعة فى قول، ويكون ذلك من أول الأحمر على المذهب، وعلى تخريج ابن سريج من أول الأسود، وعلى الوجه الشاذ الناظر إلى الأول يكون حيضها الحمرة فى الخمسة عشر، فعلى المذهب - وهو أنها فاقدة للتمييز - تؤمر بترك الصوم والصلاة وغيرها مما تمسك عنه الحائض أحدا وثلاثين يوما فى قول، وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين يوما فى قول؛ فإنها إذا رأت الحمرة تؤمر بالإمساك عن الصلاة وغيرها لاحتمال الانقطاع قبل تجاوز خمسة عشر فيكون هو الحيض، فإذا جاوز الأسود الخمسة عشر علمنا أنها فاقدة للتمييز فيكون حيضها يوما وليلة فى قول، وستة أو سبعة فى قول، وقد انقضى الآن دورها فتبتدىء الآن حيضا ثانيا يوما وليلة، أو ستة أو سبعة فتمسك أيضا ذلك القدر؛ فصار إمساكها أحدا وثلاثين يوما فى قول، وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين فى قول.

قال أصحابنا: ولا يعرف امرأة تؤمر بترك الصلاة أحدا وثلاثين يوما إلا هذه، وأما قول الغزالى وجماعة: لا يعرف من تترك الصلاة شهرا إلا هذه، ففيه نقص، وتامامه ما ذكرناه.

الحال الثالث: أن يتوسط دم ضعيف بين قوين بأن رأت سوادين بينهما حمرة أو صفرة ففيه أقسام كثيرة، رتبها صاحب الحاوى ترتيبا حسنا فجعله ثمانية أقسام، وبعضها ليس من صور التمييز لكن اقتضاه التقسيم:

أحدها: أن يبلغ كل واحد من الدماء الثلاثة يوما وليلة ولا يجاوز الجميع خمسة عشر، بأن ترى خمسة سوادا ثم خمسة حمرة أو صفرة، ثم خمسة سوادا - فالمذهب أن الجميع حيض، وبه قطع الجمهور. وقال أبو إسحاق: الضعيف المتوسط؛ كالنقاء المتخلل بين دمي الحيض، ففيه القولان، أحدهما: أنه حيض مع السوادين، والثانى: طهر. وقطع السرخسى فى الأمالى بقول أبى إسحاق.

القسم الثانى: أن يجاوز المجموع خمسة عشر بأن رأت سبعة سوادا ثم سبعة حمرة ثم سبعة سوادا، قال ابن سريج: حيضها السواد الأول مع الحمرة، وأما



السواد الثانى فطهر. وقال أبو إسحاق: حيضها السوادان، وتكون الحمرة بينهما طهرا، ولا يجيء قول التلفيق لمجاوزة خمسة عشر. وهذا الذى حكاه عن أبى إسحاق ضعيف جدا، بل غلط؛ لأن الدم جاوز خمسة عشر، ولو رأت ثمانية سوادا ثم ثمانية حمرة ثم ثمانية سوادا فحيضها السواد الأول بالاتفاق.

الثالث: أن ينقص الجميع عن يوم وليلة بأن ترى ساعة أسود ثم ساعة أحمر ثم ساعة أسود وينقطع، فالجميع دم فساد.

الرابع: أن ينقص كل دم عن أقل الحيض ويبلغه المجموع بأن ترى ثلث يوم وليلة سوادا، ثم ثلثهما حمرة ثم ثلثهما سوادا، فعلى قول ابن سريج - وهو المذهب - : الجميع حيض، وعلى قول أبى إسحاق: لا حيض والجميع دم فساد؛ لأنه يخرج الحمرة فلا يبقى يوم وليلة، فلو رأت نصف يوم وليلة من كل واحد من الثلاثة كان الجميع حيضا عند ابن سريج، وعلى قول أبى إسحاق: الأسودان حيض، وفى الحمرة قولا التلفيق.

الخامس: أن يبلغ كل واحد من السوادين يوما وليلة وتنقص الحمرة، فعند ابن سريج الجميع حيض، وعند أبى إسحاق حيضها السوادان، وفى الحمرة قولا التلفيق. ولو رأت ثمانية أيام سوادا ثم نصف يوم حمرة ثم سبعة سوادا، فعلى قول ابن سريج حيضها السواد الأول مع الحمرة، وعلى قول أبى إسحاق حيضها الخمسة عشر: السواد، دون الحمرة بينهما.

قلت: هذا الذى نقله عن أبى إسحاق ضعيف أو غلط.

السادس: أن ينقص كل سواد عن يوم وليلة وتبلغ الحمرة يوما وليلة بأن ترى نصف يوم وليلة سوادا، ثم خمسة حمرة ثم نصف يوم وليلة سوادا، فعند ابن سريج الجميع حيض، وعند أبى إسحاق حيضها الأسودان وفيما بينهما قولا التلفيق.

السابع: أن يبلغ السواد الأول أقل الحيض وكذا الأحمر، وينقص السواد الأخير عن ذلك بأن رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا، فالجميع حيض بالاتفاق.

الثامن: أن ينقص الأولان دون الأخير بأن ترى نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ثم خمسة سوادا، فعلى قول ابن سريج الجميع حيض، وعلى قول أبى إسحاق حيضها السواد الثانى.

ولو رأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة، ثم خمسة عشر سوادا فالسواد الثانى هو الحيض بالاتفاق. هذا آخر كلام صاحب الحاوى والله أعلم.

فرع: الصفرة والكدرة مع السواد كالحمرة مع السواد إذا قلنا بالمذهب: إنهما فى أيام الحيض حيض، ولا يخفى تفريع أبى سعيد الإصطخرى فيهما، وسبق فى مسائل الصفرة تفريعات لها تعلق بهذا الفصل.

فرع: رأت خمسة عشر حمرة ثم نصف يوم سوادا: فحيضها الحمرة، وأما الأسود فطهر، ولو رأت يوما حمرة ثم ليلة سوادا فالجميع حيض على المذهب، وفيه الوجه الذى سبق عن صاحب الحاوى فى المبتدأة والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأت ستة عشر يوما دما أحمر ثم رأت دما أسود وانفصل لم يكن لها تمييز؛ فيكون حيضها يوما وليلة فى أول الدم الأحمر فى أحد القولين، وستة أو سبعة فى الآخر.

وقال أبو العباس: يكون حيضها يوما وليلة من أول الأحمر وخمسة عشر طهرا، وتبتدئ من أول الدم الأسود حيضا آخر فى أحد القولين يوما وليلة، وفى القول الثانى يجعل حيضها ستة أو سبعة والباقى استحاضة، إلا أن يكون الأسود فى الثالث والعشرين.

الشرح: هكذا توجد هذه المسألة فى نسخ المذهب، وحكى بعض المتأخرين أنه رأى أصل المصنف، وقد ضرب المصنف بخطه على قوله: إلا أن يكون الأسود فى الثالث والعشرين، فهذه المسألة معدودة من مشكلات المذهب ولا أراها من المشكلات، فأما على المذهب، وهو أنه لا تمييز لها وأن حيضها من أول الأحمر يوم وليلة، أو ستة أو سبعة وباقى الشهر طهر فظاهر لا إشكال فيه، وأما على قول أبى العباس فيحتمل أمرين:

أظهرهما: أن معناه أنا إن قلنا: المبتدأة ترد إلى يوم وليلة فحيض هذه يوم وليلة من أول الأحمر، وباقى الأحمر وهو خمسة عشر طهر، ثم تبتدئ حيضا آخر من أول الأسود يوما وليلة، هذا كله إذا قلنا: المبتدأة ترد إلى يوم وليلة، فإن قلنا: ترد إلى ستة أو سبعة فحيضها من أول الأحمر ستة أو سبعة وباقى الشهر طهر؛ لأن الباقى من الأحمر تسعة أيام أو عشرة فلا يمكن أن يجعل طهرا فاصلا بين الحيضتين؛ فتعين أن يكون ما بعد الست أو السبع إلى آخر الشهر طهرا، إلا أن تكون رأت اثنين وعشرين

يوما دما أحمر واتصل الأسود من الثالث والعشرين فيكون حيضها من أول الأحمر ستة أو سبعة، الباقي من الأحمر وهو خمسة عشر أو ستة عشر طهرا وتبتدئ حيضا آخر من أول الثالث والعشرين ستة أو سبعة، وتقدير كلام المصنف: وقال أبو العباس: يكون حيضها يوما وليلة من أول الأحمر وخمسة عشر طهر. هذا أحد القولين.

**والقول الثاني:** حيضها ستة أو سبعة وباقي الشهر طهر إلا أن يكون الأحمر قد امتد وبدأ السواد في الثالث والعشرين فيكون باقي الأحمر طهرا وتبتدئ من الأسود حيضا آخر ستة أو سبعة.

هذا هو الاحتمال الظاهر المختار لكلام أبي العباس، والاحتمال الثاني وهو الذي ذكره صاحب البيان في مشكلات المذهب، ونقله صاحب البحر عن أبي العباس أنه أراد أنا نحيطها من أول الأحمر يوما وليلة قولاً واحداً، ولا يجيء قول الست أو السبع ويكون باقي الأحمر طهرا ثم تبتدئ حيضا آخر من أول السواد، وفي قدره القولان في المبتدأة: أحدهما: يوم وليلة، والثاني: ستة أو سبعة إلا أن يكون الأحمر اثنين وعشرين، والأسود في الثالث والعشرين؛ فإن في القدر الذي ترد إليه من أول الأحمر القولين: أحدهما: يوم وليلة، والثاني: ست أو سبع، وباقي الأحمر طهر، ثم تبتدئ من أول الأسود حيضا آخر. وهذان الاحتمالان ذكرهما صاحب البيان وجهين عن أبي العباس، والأول منهما هو الصحيح، والثاني ضعيف؛ لأنه مخالف للقواعد من وجهين:

**أحدهما:** الجزم برد المبتدأة إلى يوم وليلة، والقاعدة أنها على قولين.

**والثاني:** أنه جعل لها حيض من أول الأحمر وطهر بعده، ثم جعلت في السواد مبتدأة، وينبغي أن تجعل معتادة إذا قلنا بالمذهب: إن العادة تثبت بمرة؛ فإنه سبق لها دور وهو ستة عشر يوما منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر.

وذكر القاضي أبو الطيب هذه المسألة في تعليقه فقال: قال أبو العباس: إن قلنا: ترد المبتدأة إلى يوم وليلة رددنا هذه إلى يوم وليلة من أول الأحمر، ويكون بعده خمسة عشر طهرا، ثم تبتدئ حيضا آخر من أول الأسود.

وإن قلنا: ترد إلى ستة أو سبعة ردت هنا إلى ذلك من أول الأسود؛ لأننا لو جعلنا ذلك من أول الأحمر لم يبق بينه وبين الأسود طهر صحيح، إلا أن يكون استمر

الأسود إلى آخر الثاني والعشرين فإنها ترد إلى أول الأحمر؛ لأنه يجعل بعده طهر صحيح. هذا كلام القاضي، ويمكن حمل حكاية المصنف عليه والله أعلم.

فرع: رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة وانقطع فالجميع حيض وليست مستحاضة، هذا هو المذهب، وبه قطع الأصحاب.

وفيه وجه حكاة البغوى أن الحمرة السابقة طهر والباقي حيض، وقد سبقت المسألة، ولو رأت خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا ثم أطبقت الحمرة فلا تميز لها.

ولو رأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة، ثم اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس كذلك ثم رأت السادس سوادا كله ثم أطبقت حمرة جاوزت خمسة عشر، فما بعد السادس طهر والسادس حيض، وما قبله من السواد حيض أيضا، وفي الحمرة المتخللة طريقان، حكاها المحاملى فى المجموع، وصاحب البيان: أحدهما: حيض، وهو قول ابن سريج.

والثاني: أنها على القولين فى النقاء المتخلل بين الدماء.

ولو رأت يوما وليلة سوادا ثم خمسة أو عشرة أو ثلاثة عشر حمرة ثم يوما سوادا ثم أطبقت الحمرة، فحكمه ما ذكرناه، وهو أن السوادين حيض، وفى الحمرة المتخللة الطريقان، وما بعد السواد الثانى طهر.

فرع: قال إمام الحرمين فى آخر باب الحيض: لو رأت دما قويا يوما وليلة فصاعدا، ولم يتجاوز خمسة عشر ثم اتصل به الضعيف وتمادى ستة مثلا، ولم يعد الدم القوى أصلا، فالذى يقتضيه قياس التمييز أنها طاهر، وإن استمر الضعيف سنين. قال: وقد يختلج فى النفس استبعاد الحكم بطهارتها وهى ترى الدم دائما، ولكن ليس لأكثر الطهر مرد يتعلق به؛ فلم يبق ضبط إلا بالتمييز، فظاهر القياس أنها طاهر وإن بلغ الدم الضعيف ما بلغ.

وهذا الذى قاله الإمام متعين، وهو مقتضى كلام الأصحاب.

فرع: قال الرافعى: المفهوم من كلام الأصحاب فى انقلاب الدم القوى إلى الضعيف أن يتمحض ضعيفا، حتى لو بقيت خطوط من السواد، وظهرت خطوط من الحمرة لا ينقطع حكم الحيض، وإنما ينقطع إذا لم يبق شىء من السواد أصلا، وقد صرح بهذا المفهوم إمام الحرمين رحمه الله.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت معتادة غير مميزة، وهى التى كانت تحيض من كل شهر أياما ثم عبر الدم عادتھا وعبر الخمسة عشر ولا تميز لها، فإنها لا تغتسل بمجاوزة الدم عادتھا؛ لجواز أن ينقطع الدم الخمسة عشر، فإذا عبر الخمسة عشر ردت إلى عادتھا فتغتسل بعد الخمسة عشر وتقضى صلاة ما زاد على عادتھا؛ لما روى أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة - رضى الله عنها - فقال النبى ﷺ: «لَتَنْظُرَ عَدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهَا مِّنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلْتَدْعَ لِلصَّلَاةِ قَدْرَ ذَلِكَ».

الشرح: حديث أم سلمة صحيح، رواه مالك فى الموطأ والشافعى وأحمد فى مسنديهما، وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى سننهم بأسانيد صحيحة على شرط البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>.

وقولها: «تهراق الدم» بضم التاء وفتح الهاء أى: تصب الدم، والدم منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز على مذهب الكوفيين.

وقوله ﷺ: «فلتدع» يجوز فى هذه اللام وشبهها من لامات الأمر التى يتقدمها فاء أو واو ثلاثة أوجه كسرهما وإسكانها وفتحها، والفتح غريب.

أما أحكام المسألة: فإذا كان لها عادة دون خمسة عشر، فرأت الدم وجاوز عادتھا وجب عليها الإمساك، كما تمسك عنه الحائض لاحتمال الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر فيكون الجميع حيضا، ولا خلاف فى وجوب هذا الإمساك، وقد سبق فى المبتدأة وجه شاذ أنه لا يجب الإمساك، واتفقوا أنه لا يجىء هنا؛ لأن الأصل استمرار الحيض هنا، ثم انقطع على خمسة عشر يوما فما دونها فالجميع حيض.

(١) أخرجه مالك فى الموطأ (٦٢/١) كتاب: الطهارة، باب: المستحاضة الحديث (١٠٥)، والشافعى (٤٦/١)، الحديث (١٣٩)، وفى الأم (٦٠/١)، وأحمد (٢٩٣/٦)، وأبو داود (١٨٧/١) كتاب: الطهارة، باب: فى المرأة تستحاض، الحديث (٢٧٤)، والنسائى (١/١٨٢) كتاب: الحيض، باب: المرأة يكون لها أيام معلومة تحصيها كل شهر، وابن ماجه (٢٠٤/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى الحديث (٦٢٣)، والدارقطنى (٢١٧/١) كتاب: الحيض، الحديث (٥٧)، والبيهقى (٣٣٣/١) كتاب: الحيض، باب: المعتادة لا تميز بين الدمين، والدارمى (١٩٩/١ - ٢٠٠) من طريق سليمان أن رجلا أخبره...، والبخارى فى «شرح السنة» (٤١٨/١)، وأبو نعيم فى الحلية (١٥٧/٩)، كلهم من رواية سليمان بن يسار عنها، وفيه انقطاع بين سليمان وأم سلمة وقد صرح بذلك فقال: حدثنى رجل عن أم سلمة؛ كما عند الدارمى وأبى داود.

وإن جاوز خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة فيجب عليها أن تغتسل.  
ثم إن كانت غير مميزة ردت إلى عاداتها فيكون حيضها أيام العادة في القدر  
والوقت، وما عدا ذلك فهو طهر تقضى صلاته.

قال أصحابنا: وسواء كانت العادة أقل الحيض والطهر، أو غالبهما أو بأقل الطهر  
وأكثر الحيض أو غير ذلك، وسواء قصرت مدة الطهر، أو طالت طولاً متباعداً، فترد  
في ذلك إلى ما اعتادته من الحيض والطهر ويكون ذلك دورها أى قدر كان:

فإن كان عاداتها أن تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر، ثم يعود الحيض في  
السابع عشر والطهر في الثامن عشر، وهكذا فدورها ستة عشر يوماً.

وإن كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة عشر فدورها عشرون.

وإن كانت تحيض خمسة عشر وتطهر خمسة عشر فدورها ثلاثون.

وإن كانت تحيض يوماً وتطهر تسعة وثمانين فدورها تسعون يوماً.

وإن كانت تحيض يوماً أو خمسة أو خمسة عشر وتطهر تمام سنة فدورها سنة.

وكذا إن كانت تطهر تمام سنتين فدورها سنتان، وكذا إن كانت تطهر تمام خمس

سنين فدورها خمس سنين، وكذا إن زاد.

وهذا الذى ذكرناه من أن الدور قد يكون سنة أو سنتين أو خمس سنين أو أكثر  
وترد إليه هو الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور، وممن صرح به الشيخ أبو حامد  
في تعليقه، والمحاملى فى المجموع، وصاحب التتمة وآخرون.

وقال القفال: لا يجوز عندى أن يجعل الدور سنة ونحوها؛ إذ يبعد الحكم بالطهر  
سنة أو نحوها مع جريان الدم. قال: فالوجه أن يجعل غاية الدور تسعين يوماً  
الحيض منها ما يتفق والباقي طهر؛ لأن الشرع جعل عدة الآيسة ثلاثة أشهر.

هذا قول القفال، وتابعه عليه إمام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون من  
متأخرى الخراسانيين، والمذهب ما قدمته عن الجمهور.

وقال الرافعى: ظاهر المذهب أنه لا فرق بين أن تكون عاداتها أن تحيض أياماً من  
كل شهر أو من كل سنة أو أكثر.

قال: وهو الموافق لإطلاق الأكثرين.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن استمر بها الدم فى الشهر الثانى وجاوز  
العادة اغتسلت عند مجاوزة العادة؛ لأننا علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة، فتغتسل

فى كل شهر عند مجاوزة العادة بمرة وتصلى وتصوم.

الشرح: هذا الذى ذكره متفق عليه، ولم يذكروا فيه الخلاف فى ثبوت العادة بمرة، وقد سبق فى الفصل الماضى دليله، وهو أن الاستحاضة علة مزمنة؛ فالظاهر دوامها.

وقوله: علمنا بالشهر الأول أنها مستحاضة، يعنى: والظاهر بقاء الاستحاضة، وقوله: وتصلى وتصوم، يعنى: تصير طاهرا فى كل شىء من الصوم والصلاة والوطء والقراءة وغيرها.

ولإنما اقتصر المصنف على ذكر الصوم والصلاة تنبيها بهما على ما سواهما. وقوله: تغتسل وتصلى وتصوم، يعنى: يجب عليها ذلك، وهكذا تفعل فى كل شهر، فإن انقطع دمها فى بعض الشهور على خمسة عشر فما دونها علمنا أنها ليست مستحاضة فى هذا الشهر، وأن جميع ما رأته فيه حيض فتتدارك ما يجب تداركه من الصوم وغيره وكذا إن كانت قضت فى هذه الأيام صلوات أو طافت أو اعتكفت تبينا بطلان جميع ذلك؛ لمصادفته الحيض.

قال أصحابنا: وإذا صامت بعد أيام العادة فى الشهر الثانى وما بعده، وطافت وفعلت غير ذلك مما تفعله الطاهر المستحاضة صح ذلك، ولا قضاء عليها بلا خلاف.

قالوا: ولا يجىء فيه القول الضعيف الذى سبق فى المبتدأة فإنها تؤمر بالاحتياط إلى خمسة عشر وفرقوا بأن العادة قوية والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وثبت العادة بمرة واحدة، فإذا حاضت فى شهر خمسة أيام ثم استحيضت فى شهر بعده ردت إلى الخمسة.

ومن أصحابنا من قال: لا تثبت إلا بمرتين، فإن لم تحض الخمس مرتين لم تكن معتادة بل هى مبتدأة؛ لأن العادة لا تستعمل فى مرة. والمذهب الأول؛ لحديث المرأة التى استفتت لها أم سلمة - رضى الله عنها - فإن النبى ﷺ ردها إلى الشهر الذى يلى شهر الاستحاضة، ولأن ذلك أقرب إليها فوجب ردها إليه.

الشرح: قد سبق فى آخر فصل المبتدأة أن ما يثبت بالعادة وما لا يثبت وما ثبت وما يثبت بالتكرار أربعة أقسام، وأوضحناها هناك.

والمراد هنا بيان ما تثبت به العادة فى قدر المحيض والطهر وفيه أربعة أوجه:

أصحابها باتفاق الأصحاب أنها تثبت بمرة واحدة مطلقاً، قال صاحب الحاوي: هذا ظاهر مذهب الشافعي، ونص عليه في الأم، وقال صاحباً الشامل والعدة: هو نص الشافعي في البويطي، وكذا رأيته أنا في البويطي، قال القاضي أبو الطيب والمحاملي: هو قول ابن سريج وأبي إسحاق المروزي وعامة أصحابنا، وبه قطع البغوي وغيره.

والثاني: لا تثبت إلا بمرتين، وهو مشهور في الطرق كلها حكاه المتولى وغيره عن أبي علي بن خيران، وانفقوا على تضعيفه.

والثالث: لا تثبت إلا بثلاث مرات، حكاهما الرافعي عن حكاية أبي الحسن العبادي، وهو شاذ متروك، وقد نقل القاضي أبو الطيب والمحاملي والماوردي وإمام الحرمين وابن الصباغ والمتولى والرويانى وآخرون اتفاق الأصحاب على ثبوتها بمرتين، وأنهم إنما اختلفوا في المرة وأن اعتبار المراتين ضعيف.

والرابع: تثبت في حق المبتدأة بمرة ولا تثبت في حق المعتادة إلا بمرتين، حكاه السرخسي في الأمالي عن ابن سريج، ونقله المتولى وغيره، وقال الماوردي والدارمي في آخر كتاب المتحيرة: اتفقوا على ثبوتها بمرة للمبتدأة واختلفوا في المعتادة؛ لأنه ليس للمبتدأة أصل ترد إليه، فكان ما رأيته أولى بالاعتبار من جعلها مبتدأة، وأن الظاهر أنها في الشهر الثاني كالأول، وأما الانتقال من عادة تقرر وتكررت مرات فلا تجعل بمرة. وهذا الوجه وإن فخمه الماوردي والدارمي فهو غريب، وقد صرح الجمهور بأن الخلاف جار في المبتدأة.

فأما دليل الأوجه فقد ذكرنا دليل الرابع، واحتجوا للثاني والثالث بأن العادة مشتقة من العود، وذلك لا يستعمل إلا في متكرر، وحجة الأول وهو المذهب ما احتج به المصنف والأصحاب من الحديث، ولأن الظاهر أنها في هذا الشهر كالذي يليه؛ فإنه أقرب إليها فهو أولى مما انقضى وأولى من رد المبتدأة إلى أقل الحيض أو غالبه، فإنها لم تعهده بل عهدهت خلافه.

وأما احتجاج الآخرين بأن العادة من العود فحجة باطلة؛ لأن لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به، بل ورد النص بخلافه في حديث أم سلمة، هذا تفصيل مذهبتنا. وقال أبو حنيفة: لا تثبت العادة إلا بمرتين. وعن أحمد رواية كذلك، ورواية لا تثبت إلا بثلاث مرات، وقال مالك في أشهر الروايتين عنه: لا اعتبار بالعادة والله أعلم.



فرع: رأت مبتدأة فى أول الشهر عشرة أيام دما وباقيه طهرا، وفى الشهر الثانى خمسة، وفى الثالث أربعة ثم استحيضت فى الرابع، قال أصحابنا: ترد إلى الأربعة بلا خلاف؛ لتكررها فى العشرة والخمسة. ولو انعكس فرأت فى الأول أربعة، وفى الثانى خمسة واستحيضت فى الثالث فإن أثبتنا العادة بمرة ردت إلى الخامسة، وإن لم نثبتها إلا بمرتين ردت إلى الأربعة؛ لتكررها هذا هو الأصح، وفيه وجه أنها ليست معتادة وصححه إمام الحرمين.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وثبت العادة بالتمييز كما ثبت بانقطاع الدم، فإذا رأت المبتدأة خمسة أيام دما أسود ثم أصفر واتصل، ثم رأت فى الشهر الثانى دما مبهما، كان عاداتها أيام السواد.

الشرح: هذا الذى ذكره من ثبوت العادة بالتمييز هو الصحيح المشهور، وبه قطع الأصحاب فى الطريقتين، وحكى إمام الحرمين وجها أنه لا تثبت العادة بالتمييز بل متى انخرم التمييز وأطبق الدم على لون واحد كانت كمبتدأة لم تميز قط، وفيها القولان، والصواب الأول.

ثم الجمهور فى الطرق كلها أطلقوا القول بالرجوع إلى العادة التمييزية. وقال المتولى والسرخسى: لا ترجع إليها إلا إذا كان الحيض والطهر فيها ثلاثين يوما فما دونها، فإن زاد لم يكن للتمييز حكم بناء على الوجه الضعيف فى اشتراط ذلك فى العمل بالتمييز. وهذا شاذ متروك، والصواب: أنه لا فرق.

قال القاضى أبو الطيب والأصحاب: وإذا رأت بعد شهر التمييز دما مبهما، اغتسلت بعد مضى قدر أيام التمييز وصلت وصامت، وفعلت ما تفعله الطاهرة المستحاضة، ولا تمسك إلى الخامسة عشر بخلاف الشهر الأول؛ لأننا قد علمنا استحاضتها، وهكذا فى كل شهر تغتسل بعد مضى قدر التمييز، فإن انقطع الدم فى بعض الشهور قبل مجاوزة خمسة عشر فجميع ما رآته فى هذا الشهر حيض.

فرع: لو كان عاداتها خمسة سوادا وباقي الشهر حمرة وتكرر هذا مرات، ثم رأت فى بعض الأدوار عشرة سوادا، ثم باقيه حمرة، ثم أطبق السواد فى الدور الذى يليه - قال إمام الحرمين والغزالي والرافعى: اتفق الأصحاب على أنا نحيضها من كل شهر عشرة أيام، ولو رأت خمسة سوادا ثم باقى الشهر حمرة وتكرر هذا ثم رأت فى شهر عشرة سوادا ثم باقيه حمرة ثم أطبق دم مبهم فى الذى يليه، قالوا: فحيضها أيضا فى

هذا الدور وما بعده العشرة. قال الرافعى: فى الصورتين إشكالان: أحدهما: أنهم حكموا فى الصورة الأولى بالرد إلى العشرة، وهذا ظاهر إن أثبتنا العادة بمرة، وإلا فينبغى ألا يكتفى بسبق العشرة مرة. قال الغزالى: هذه عادة تمييزية فتسحبها مرة وجها واحدا، كغير المستحاضة إذا تغيرت عاداتها القديمة مرة واحدة فإننا نحكم بالحالة الناجزة. قال الرافعى: هذا الجواب لا يشفى القلب.

**الإشكال الثانى:** إذا أفاد التمييز عادة المستحاضة، ثم تغير قدر القوى بعد انخرام التمييز أو قبله وجب ألا يخرم بالرد إليه، بل يخرج على الخلاف فى اجتماع العادة والتمييز، ولم يزد إمام الحرمين فى هذا على دعوى اختصاص الخلاف بالعادة الجارية من غير استحاضة.

وهذا الذى نقله الإمام والغزالى والرافعى من الاتفاق على ثبوت العادة التمييزية بمرة غير مقبول؛ بل الخلاف فيها مشهور، ومن صرح بأنه على الخلاف القاضى أبو الطيب والمحاملى، والسرخسى فى الأمالى، والشيخ نصر المقدسى، وصاحب البيان، وآخرون قال هؤلاء: إذا رأت المبتدأة دما أحمر واستمر شهرا ثم رأت فى الشهر الثانى خمسة سوادا ثم باقية حمرة ثم رأت فى الثالث دما مبهما وأطبق ففى الشهر الأول هى مبتدأة؛ إذ لا تمييز لها وفى مردها القولان، وفى الشهر الثانى مميزة ترد إلى التمييز، وفى الثالث إن قلنا: تثبت العادة بمرة فحيضها خمسة أيام، وإن قلنا: لا تثبت بمرة كانت كمبتدأة لا تمييز لها، هكذا قطع به هؤلاء إلا القاضى أبا الطيب، فقال: إن قلنا: لا تثبت العادة بمرة، فإن قلنا: ترد فى الشهر الأول إلى يوم وليلة ردت إليها فى الثالث لتكررها فى الشهرين، وإن قلنا: ترد إلى ست أو سبع ردت فى الثالث إلى الخمسة لتكررها فى الشهرين قال: ولو رأت المبتدأة خمسة سوادا، ثم باقى الشهر حمرة ثم أطبق الدم المبهم فى الشهر الثانى فهل ترد إلى الخمسة وتحصل العادة بمرة أم لا؟ فيه الخلاف، والأصح ردها إلى الخمسة والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويثبت الطهر بالعادة كما يثبت الحيض، فإذا حاضت خمسة أيام وطهرت خمسين يوما، ثم رأت الدم وعبر الخمسة عشر جعل حيضها فى كل شهرين خمسة أيام والباقى طهر.

الشرح: اتفق أصحابنا على ثبوت الطهر بالعادة،، وسواء طال مدة الطهر سنة أو سنتين أو أكثر، هذا هو الصحيح المشهور، وقد تقدم قول القفال ومن تابعه أنه لا تثبت فيما إذا زاد الحيض والطهر على تسعين يوما، والأول هو المذهب، وعليه التفريع، فإذا رأت المبتدأة يوما وليلة حيضا، ثم طهرت خمسة عشر، ثم حاضت يوما وليلة وطهرت خمسة عشر، ثم أطبق دم مبهم كان دورها ستة عشر يوما، منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر، وإن رأت ذلك مرة واحدة ثم أطبق الدم، فإن أثبتنا عادة التمييز بمرة فكذلك وإلا فليست معتادة.

ولو رأت يوما وليلة دما وستة طهرا مرة أو مرتين ثم أطبق الدم كان دورها ستة ويوما، منها يوم وليلة حيض وستة طهر، وكذلك حكم ما زاد ونقص، وظاهر عبارة المصنف أنه أثبت عادة التمييز بمرة، فإما أن يكون فرعه على المذهب وهو ثبوتها بمرة، وإما أن يكون اختياره القطع بثبوتها بمرة، كما قال إمام الحرمين ومن تابعه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجوز أن تنتقل العادة فتتقدم وتتأخر، وتزيد وتنقص، وترد إلى آخر ما رأت من ذلك؛ لأن ذلك أقرب إلى شهر الاستحاضة، فإن كان عاداتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت الدم من أول الشهر واتصل فالحيض هو الخمسة المعتادة.

وقال أبو العباس: فيه وجه آخر أن حيضها الخمسة الأولى؛ لأنه بدأ بها في وقت يصلح أن يكون حيضا، والأول أصح؛ لأن العادة قد ثبتت في الخمسة الثانية فوجب الرد إليها كما لو لم يتقدم دم.

وإن كان عاداتها خمسة أيام من أول كل شهر ثم رأت في بعض الشهور الخمسة المعتادة ثم طهرت خمسة عشر يوما، ثم رأت الدم وعبر الخمسة عشر فإنها ترد إلى عاداتها وهي الخمسة الأولى.

وخرج أبو العباس وجها آخر أن الخمسة الأولى من الدم الثاني حيض؛ لأنها رآته في وقت يصلح أن يكون حيضا. والأول هو المذهب؛ لأن العادة قد ثبتت في الحيض من أول كل شهر فلا تتغير إلا بحيض صحيح.

الشرح: هذا الفصل كثير المسائل ويقتضى أمثلة كثيرة، وقد اختصره المصنف وأشار إلى مقصوده، ولا بد في الشرح من بسطه وإيضاح أقسامه وأمثله، فالعمل بالعادة المتنقلة متفق عليه في الجملة، ولكن في بعض صورته تفصيل وخلاف، فإذا

كان عاداتها الخمسة الثانية من الشهر فرأت في بعض الشهور الخمسة الأولى دما وانقطع فقد تقدمت عاداتها ولم يزد حيضها ولم ينقص، ولكن نقص طهرها فصار عشرين بعد أن كان خمسة وعشرين، وإن رأت في الخمسة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة فقد تأخرت عاداتها ولم يزد حيضها ولم ينقص، ولكن زاد طهرها، وإن رأت في الخمسة الثانية مع الثالثة فقد زاد حيضها وتأخرت عاداتها، وإن رأت في الخمسة الأولى والثانية فقد زاد حيضها وتقدمت عاداتها، وإن رأت في الخمسة الأولى والثانية والثالثة فقد زاد حيضها فصار خمسة عشر وتقدمت عاداتها وتأخرت، وإن رأت في أربعة أيام أو ثلاثة أو يومين أو يوم من الخمسة المعتادة فقد نقص حيضها ولم تنتقل عاداتها، وإن رأت في يوم أو يومين أو ثلاثة أو أربعة من الخمسة الأولى فقد نقص حيضها وتقدمت عاداتها، وإن رأت ذلك في الخمسة الثالثة أو الرابعة أو ما بعد ذلك فقد نقص حيضها وتأخرت عاداتها.

قال القاضي أبو الطيب وغيره: لا خلاف في كل هذه الصور بين أصحابنا. وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن رأت قبل العادة فليس بحيض، وإن رأت بعدها فحيض؛ لأن المتأخر تابع.

دليلنا أنه دم صادف الإمكان فكان حيضا.

قال أصحابنا: ثم في كل هذه الصور إذا استحيضت فأطبق دمها بعد عادة من هذه العادات ردت إليها إن كانت تكررت، فإن لم تتكرر ردت إليها أيضا على المذهب، وفيها الخلاف السابق في ثبوت العادة بمرة أو مرتين، فإن لم نثبتها بمرة ردت إلى العادة القديمة.

أما إذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت في شهر ستة وطهرت باقية، ثم رأت في الشهر الذي يليه سبعة وطهرت ثم استحيضت في الثالث واستمر الدم المبهم، فإن أثبتنا العادة بمرة ردت إلى السبعة، فإن قلنا: لا تثبت إلا بمرتين فوجهان:

أصحهما عند إمام الحرمين: ترد إلى الخمسة؛ فإنها المتكررة حقيقة على خيالها.

والثاني: وهو الأشهر وصححه الرافعي وغيره: ترد إلى الستة؛ لأنها تكررت فوجدت مرة منفردة ومرة مندرجة في جملة السبعة.

وإن قلنا بالوجه الشاذ: إنها لا تثبت إلا بثلاث مرات، ردت إلى الخمسة قطعاً. أما بيان قدر الطهر إذا تغيرت العادة، ففيه صور: فإذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت في شهر الخمسة الثانية فقد صار دورها المتقدم على هذه الخمسة خمسة وثلاثين، منها خمسة حيض وثلاثون طهر، فإن تكرر هذا بأن رأت بعد هذه الخمسة ثلاثين طهراً ثم عاد الدم في الخمسة الثالثة من الشهر الآخر، وهكذا مرارا أو مرتين ثم استحيضت فأطبق الدم المبهم فإنها ترد إلى هذا أبداً فيكون لها خمسة حيضاً وثلاثون طهراً، وهذا متفق عليه.

وإن لم يتكرر بأن استمر الدم من أول الخمسة الثانية، فهل نحيضها في هذا الشهر؟ فيه وجهان:

أحدهما: وهو قول أبي إسحاق المروزي: لا حيض لها في هذا الشهر، فإذا جاء الشهر الثاني ابتدأت من أوله حيضاً خمسة أيام وباقيه طهر، وهكذا جميع الشهور كما كانت عاداتها.

والوجه الثاني - وهو قول جمهور الأصحاب - : نحيضها في هذا الشهر خمسة من أول الدم المبتدأ وهي الخمسة الثانية. ثم إن أثبتنا العادة بمرة جعلنا دورها خمسة وثلاثين، منها خمسة حيض والباقي طهر، وهكذا أبداً. وإن لم نثبتها بمرة، فوجهان:

الصحيح منهما، وهو الذي نقله إمام الحرمين وغيره من المحققين أن طهرها خمسة وعشرون بعد الخمسة؛ لأن ذلك هو المتكرر من طهرها.

والثاني: أن طهرها في هذا الدور عشرون وهو الباقي في هذا الشهر، ثم تحيض من أول الشهر الثاني خمسة وتطهر باقيه، وهكذا أبداً مراعاة لعاداتها القديمة قدرا ووقتا.

فهذا الذي حكيناه عن جمهور الأصحاب هو الصواب المعتمد، وأما قول أبي إسحاق فضعيف جداً، قال إمام الحرمين: إنما قال أبو إسحاق هذا؛ لاعتقاده لزوم أول الأدوار ما أمكن، قال الإمام: وهذا الوجه وإن صح عن أبي إسحاق فهو متروك عليه معدود من هفواته، قال: وهو كثير الغلط في الحيض، ومعظم غلظه من إفراطه في اعتبار أول الدور.

ووجه غلظه أنها إذا رأت الخمسة الثانية ثم استمر، فأول دمها في زمن إمكان

الحيض، وقد تقدم عليه طهر كامل، فالمصير إلى تخلية هذا الشهر عن الحيض باطل لا أصل له.

قال الإمام: ثم نقل النقلة عن أبي إسحاق غلطا فاحشا، فقالوا: عنده لو رأت في الخمسة الثانية دما ثم استمر إلى آخر الشهر، ثم رأت خمسة أيام نقاء من أول الشهر الثاني ثم استمر الدم إلى آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة ثم استمر الدم إلى آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة، وهكذا على هذا الترتيب سنين كثيرة، فهذه امرأة لا حيض لها. وهذا في نهاية من السقوط والركاكة. هذا آخر كلام الإمام.

ثم إن إمام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرين نقلوا مذهب أبي إسحاق كما قدمته، وهو أنه لا حيض لها في الشهر الأول، فإذا جاء الثاني فلها من أوله خمسة حيض وباقيه طهر، وكذا ما بعده من الشهور فيستمر دورها ثلاثين يوما أبدا.

وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق: على مذهب أبي إسحاق زاد طهرها وصار خمسة وخمسين يوما وصار دورها ستين يوما أبدا، خمسة حيض وخمسة وخمسون طهر تفريعا على المذهب أن العادة تثبت بمرة. وهذا الذي نقله الشيخ أبو محمد ظاهر، لكن المشهور عنه ما قدمناه والله أعلم.

أما إذا كان عادتها خمسة من أول الشهر فرأت الدم في الخمسة الثانية وانقطع ثم عاد في أول الشهر الثاني فقد صار دورها خمسة وعشرين، فإن تكرر بأن رأت الدم في أول الشهر الثاني خمسة، ثم طهرت خمسة وعشرين، ثم عاد الدم، وهكذا مرارا أو مرتين ثم استحيضت ردت إلى ذلك، وجعل دورها خمسة وعشرين أبدا، وإن لم يتكرر بأن عاد في الخمسة الأولى واستمر، فالخمس الأولى حيض بلا خلاف، وأما الطهر فإن أثبتنا العادة بمرة فهو عشرون، وإلا فخمس وعشرون.

وأما إذا حاضت خمستها المعهودة أول الشهر ثم طهرت عشرين، ثم عاد الدم في الخمسة الأخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها وصار دورها خمسة وعشرين، فإن تكرر<sup>(١)</sup> ذلك بأن رأت الخمسة الأخيرة دما وانقطع ثم طهرت عشرين ثم رأت الدم خمسة ثم طهرت عشرين وهكذا مرات أو مرتين، ثم استحيضت ردت إلى ذلك وجعل دورها أبدا خمسة وعشرين، وإن لم يتكرر بأن استمر الدم الخمسة الأخيرة،

(١) في أ: تكررنا.

قال الرافعى: فحاصل ما يخرج من طرق الأصحاب فى هذه المسألة ونظائرها أربعة أوجه:

أصحها: تحيض خمسة من أول الدم وتطهر عشرين وهكذا أبدا.

والثانى: تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين.

والثالث: تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ على دورها القديم.

والرابع: أن الخمسة الأخيرة استحاضة، وتحيض من أول الشهر خمسة وتطهر خمسة وعشرين على عادتها القديمة.

وقد تقدم عن أبى إسحاق المحافظة على أول الدور، والحكم بالاستحاضة فيما قبله. واختلفوا فى قياسه، فقيل: قياسه الوجه الثالث، وقيل: بل الرابع.

أما لو كانت المسألة بحالها فحاضت خمستها وطهرت أربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر، فالمتخلل بين حيضتها والدم ناقص عن أقل الطهر، وفيها أربعة أوجه: أصحها: أن يوما من أول الدم العائد استحاضة تكميلا للطهر، وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وصار دورها عشرين.

والثانى: أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة، ثم العشرة الباقية من هذا الشهر مع خمسة من أول الذى يليه حيض ومجموعه خمسة عشر ثم تطهر خمسة وعشرين تمام الشهر، وتحافظ على دورها القديم.

والثالث: أن اليوم الأول من الدم العائد استحاضة وبعده خمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وهكذا أبدا.

والرابع: أن جميع الدم العائد إلى آخر الشهر استحاضة وتفتح دورها القديم من أول الشهر الثانى والله أعلم.

أما إذا كانت عادتها الخمسة الثانية فرأت الدم من أول الشهر واتصل، ففيه الوجهان المشهوران فى الكتاب:

الصحيح: منهما عند المصنف وشيخه أبى الطيب وصاحب البيان وغيرهم أن حيضها الخمسة المعتادة؛ لأن العادة تثبت فيها فلا تغير إلا بحيض صحيح. فعلى هذا يبقى دورها كما كان.

والثانى: وهو قول أبى العباس: حيضها الخمسة الأولى من الشهر. فعلى هذا

يكون قد نقص طهرها خمسة أيام وصار دورها خمسة وعشرين .

ولو كانت المسألة بحالها فرأت الخمسة المعتادة وطهرت دون الخمسة عشر، ثم رأت الدم واتصل فإنها تبقى على عاداتها بلا خلاف، ووافق عليه أبو العباس .  
وإن رأت الدم واستمر فوجهان :

المذهب عند المصنف وشيخه وغيرهما : أنها على عاداتها، أما إذا كان عاداتها الخمسة الأولى فرأتها ثم طهرت خمسة عشر ثم أطبق ويكون حيضها خمسة من أول كل شهر وباقيه طهر، فعلى هذا يكون باقى هذا الشهر طهرا ولا أثر للدم الموجود فيه .

والثانى : أن الخمسة الأولى من الدم الثانى حيض، فعلى هذا يصير دورها عشرين : خمسة حيض، وخمسة عشر طهر، ولو رأت الخمسة المعتادة وطهرت عشرة، ثم رأت دما متصلا ردت إلى الخمسة المعتادة من أول كل شهر بلا خلاف .  
أما إذا كان عاداتها خمسة أول الشهر، فرأت فى أول الشهر خمسة حمرة ثم أطبق السواد إلى آخر الشهر فهو مبنى على ما سبق فى فصل الممیزة، فإن قلنا : إن الأسود لا يرفع حكم الأحمر كان حيضها الخمسة الأولى وهى أيام الأحمر، وإن قلنا بالمذهب : إنه يرفعه، فحيضها خمسة من أول الأسود، وقد انتقلت عاداتها .

ولو كانت المسألة بحالها فرأت فى أول الشهر خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة، ففيها الأوجه الثلاثة السابقة فى مثلها فى المبتدأة، فإن قلنا هناك : حيضها السواد فحيضها هنا الخمسة الثانية، وقد انتقلت عاداتها، وإن قلنا هناك : إنها غير ممیزة، فحيضها هنا الخمسة الأولى وهى أيام عاداتها، وإن قلنا هناك : حيضها العشرة الأولى، فحيضها هنا العشرة أيضا وهى الحمرة والسواد، وقد زادت عاداتها .  
هذا كله فى العادة الواحدة، أما إذا كان لها عادات فقد تكون منتظمات وقد لا تكون، فالأول مثل أن كانت تحيض من شهر ثلاثة أيام ثم من الذى بعده خمسة ثم من الذى بعده سبعة، ثم تعود فى الشهر الرابع إلى الثلاثة وفى الخامس إلى الخمسة، وفى السادس إلى السبعة ثم تعود فى السابع إلى الثلاثة، وفى الثامن إلى الخمسة، وهكذا فتكررت لها هذه العادة، ثم استحيضت وأطبق الدم ففى ردها إلى هذه العادة وجهان مشهوران للخراسانيين :

أصحهما : ترد إليها، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين، منهم أبو



محمد الجويني والمتولى؛ لأنها عادة فردت إليها كالوقت والقدر.

**والثاني:** لا ترد صححه بغوى؛ لأن كل واحد من هذه المقادير ينسخ ما قبله، ولا فرق على الوجهين بين انقطاع عاداتها على الوجه المذكور أو غيره بأن كانت ترى خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة، أو سبعة ثم خمسة ثم ثلاثة ويتنظم كذلك، ولا فرق أيضا بين أن ترى كل واحد من هذه المقادير مرة أو مرات، بأن كانت ترى في شهر ثلاثة، وفي الثاني ثلاثة، وفي الثالث ثلاثة، وفي الرابع خمسة، وكذا في الخامس والسادس وفي السابع سبعة وفي الثامن والتاسع كذلك، ثم تعود إلى الثلاثة متكررة ثم الخمسة كذلك ثم السبعة كذلك.

قال أصحابنا: ولو رأت الأعداد الثلاثة في ثلاثة أشهر فقط فرأت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة واستحيضت في الرابع، فلا خلاف أنها لا ترد إلى هذه العادات، كذا قاله إمام الحرمين وغيره، قالوا: لأننا إن أثبتنا العادة بمرة فالقدر الأخير نسخ ما قبله، وإن لم نثبتها بمرة فظاهر.

قال الرافعي: ولهذا قال الأئمة: أقل ما تستقيم فيه العادة في المثال المذكور أولا ستة أشهر، فإن كانت ترى هذه المقادير مرتين مرتين فأقله سنة؛ فحصل أن محل الوجهين إذا تكررت العادة الدائرة.

ثم إن قلنا بالصحيح: إنها ترد إلى هذه العادة فاستحيضت بعد شهر الثلاثة ردت في أول شهر الاستحاضة إلى الخمسة، وفي الثاني إلى السبعة، وفي الثالث إلى الثلاثة، وفي الرابع إلى الخمسة، وفي الخامس إلى السبعة، وفي السادس إلى الثلاثة، وفي السابع إلى الخمسة، وهكذا أبدا. وإن استحيضت بعد شهر الخمسة ردت إلى السبعة ثم إلى الثلاثة ثم إلى الخمسة ثم إلى السبعة وهكذا. وإن استحيضت بعد شهر السبعة، ردت إلى الثلاثة ثم إلى الخمسة ثم إلى السبعة ثم إلى الثلاثة، وهكذا أبدا، ولا يخفى بعد هذا ما إذا كانت ترى الثلاثة في شهرين، ثم الخمسة كذلك، ثم السبعة كذلك.

وإن قلنا: لا ترد إلى هذه العادة فقد نقل الغزالي - رحمه الله - فيه ثلاثة أوجه: أحدها: ترد إلى القدر الأخير قبل الاستحاضة أبدا؛ بناء على ثبوت العادة وانتقالها بمرة واحدة.

**والثاني:** ترد إلى القدر المشترك بين الحيضتين السابقتين للاستحاضة أبدا، فعلى

هذا إن استحيضت بعد شهر الخمسة أو الثلاثة ردت إلى الثلاثة؛ لأنها المشتركة بين الشهرين السابقين، وإن استحيضت بعد السبعة ردت إلى الخمسة؛ لأنها المشتركة. والوجه الثالث: أنها كالمبتدأة؛ لأن شيئا من هذه الأقدار لم يصر عادة؛ لعدم تكرره على حاله ولا أثر لتكرره في ضمن غيره فإنه حينئذ ليس بحيضة بل بعضها. قال الرافعي: وهذان الوجهان مفرعان على أن العادة لا تثبت بمرة، قال: ولم أر بعد البحث نقل هذه الأوجه تفريعا على قولنا: لا ترد إلى هذه العادة، لغير الغزالي، ولم يذكرها شيخه إمام الحرمين، وإنما ذكرها شيخه فيما إذا لم تتكرر العادة الدائرة، وقد سبق أن محل الوجهين ما إذا تكررت؛ فثبت انفراد الغزالي بنقل هذه الأوجه على هذا الوجه، والذي ذكره غيره تفريعا عليه: الرد إلى القدر المستقدم على الاستحاضة لا غير، ثم إذا رددناها إلى القدر المتقدم على الاستحاضة، هل يلزمها الاحتياط فيما بين أقل العادات وأكثرها؟ فيه وجهان:

أصحهما: لا؛ كذات العادة الواحدة لا تحتاط بعد الرد.

والثاني: يلزمها لاحتمال امتداد الحيض إليه، فعلى هذا يجتنبها الزوج إلى آخر السبعة في المثال المذكور.

ثم إن استحيضت بعد شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتصلى وتصوم عقب الثلاثة، ثم تغتسل مرة أخرى عقب الخمسة، ثم تغتسل عقب السبعة، وتقضى صوم السبعة، أما الثلاثة فإنها لم تصمها، وأما الباقي فلاحتمال الحيض، ولا تقضى الصلاة أصلا؛ لأن الثلاثة حيض، وما بعدها صلت فيه.

وإن استحيضت بعد شهر الخمسة تحيضت من كل شهر خمسة، ثم تغتسل وتصوم وتصلى عقب الخمسة ثم تغتسل عقب السبعة، وتقضى صوم الجميع، وتقضى صلوات اليوم الرابع والخامس؛ لاحتمال طهرها فيهما، ولم تصل فيهما، وإن استحيضت بعد شهر السبعة تحيضت من كل شهر سبعة، واغتسلت عقب السابع وقضت صوم السبعة وصلوات ما بعد الثلاثة المتيقنة والله أعلم.

هذا كله إذا ذكرت العادة المتقدمة على الاستحاضة، فإن نسيها فطريقان:

أحدهما: حكاه الجرجاني في التحرير، فيها قولان:

أحدهما: أنها كالمبتدأة.

والثاني: ترد إلى الثلاث.

**والطريق الثانى :** وهو المذهب وبه قطع الأصحاب فى جميع الطرق أنها تحتاط فتحيض من كل شهر ثلاثة أيام؛ لأنها أقل الأقدار التى عهدها وهى حيض بيقين، ثم تغتسل فى آخر الثلاث وتصوم وتصلى، ولا تمس مصحفها، وتجنب المسجد والقراءة والوطء ثم تغتسل فى آخر الخامس، وفى آخر السابع، وتتوضأ فيما بين ذلك لكل فريضة كسائر المستحاضات، وهى طاهر إلى آخر الشهر. قال أصحابنا: وهكذا حكمها فى كل شهر أبداً.

قال الرافعى: وهل يختص ما ذكرناه بقولنا ترد إلى العادة الدائرة أم هو مستمر؟ على الوجهين: مقتضى كلام الأكثرين أنه مستمر على الوجهين، وقال إمام الحرمين: يختص بقولنا: ترد إلى العادة الدائرة، فأما إن قلنا ترد إلى القدر المقدم على الاستحاضة فوجهان: أحدهما: ترد إلى أقل العادات.

**والثانى:** أنها كالمبتدأة،، وقد سبق فيها قولان فى أنها هل تحتاط إلى آخر الخمسة عشر، ويجريان هنا.

**الحال الثانى:** إذا لم تكن العادات منتظمت، بل كانت هذه العادات مختلفات تارة تتقدم الثلاثة على الخمسة وتارة عكسه، وتارة يتقدمان على السبعة وتارة عكسه وتارة تتوسط السبعة وغير ذلك من الاختلاف - قال الرافعى: ذكر إمام الحرمين والغزالي أن هذه الحالة تبنى على حالة الانتظام إن قلنا هناك: لا ترد إلى العادة الدائرة فهنا أولى؛ فترد إلى القدر المتقدم على الاستحاضة، وإن قلنا هناك: ترد إلى العادة الدائرة، فعدم الانتظام كالنسيان فتحتاط كما سبق.

قال: وذكر غيرهما طرقاً حاصلها ثلاثة أوجه:

**أصحابها:** الرد إلى القدر المتقدم على الاستحاضة بناء على ثبوت العادة بمرة.

**والثانى:** إن تكرر المتقدم عليها ردت إليه، وإلا فإلى أقل عاداتها؛ لأنه متكرر.

**والثالث:** أنها كالمبتدأة.

فإن قلنا بالوجهين الأولين احتاطت إلى آخر أكثر العادات، وإن قلنا: كالمبتدأة ففى الاحتياط إلى آخر الخمسة عشر القولان، هكذا نقله الرافعى عن الأصحاب.

وقال المتولى: هل يلزمها الاحتياط على هذه الأوجه الثلاثة؟ فيه وجهان.

هذا كله إذا عرفت القدر المتقدم على الاستحاضة، فإن نسيته والعادات غير

منتظمة فوجهان:

أصحهما، وبه قال الأكثرون ترد إلى أقل العادات.  
والثاني: أنها كالمبتدأة، فعلى هذا في الاحتياط الخلاف الذي في المبتدأة،  
وعلى هذا يجب الاحتياط إلى آخر أكثر العادات على أصح الوجهين، وقيل:  
يستحب.

قال الرافعي: الصحيح من الخلاف في الاحتياط عند العلم في حال الانتظام أنها  
لا تحتاط، والصحيح في النسيان وفي حال عدم الانتظام أيضا تحتاط، لكن في آخر  
أكثر الأقدار لا إلى تمام الخمسة عشر.

قال بغوى: ولو لم ينتظم أوائل العادات بأن كانت تحيض في بعض الأشهر في  
أوله، وفي بعضها في آخره وفي بعضها في وسطه، ردت إلى ما قبل الاستحاضة.  
فإن جهلته فهي كالناسية؛ فمن أول الشهر إلى انقضاء أقل عاداتها تتوضأ لكل  
فريضة ثم تغتسل بعد ذلك لكل فريضة إلى آخر الشهر والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت معتادة مميزة، وهي أن يكون  
عاداتها أن تحيض في كل شهر خمسة أيام، ثم رأت في شهر عشرة أيام دما أسود، ثم  
دما أحمر أو أصفر واتصل، ردت إلى التمييز وجعل حيضها أيام السواد وهي  
العشرة، وقال أبو علي بن خيران: ترد إلى العادة وهي الخمسة، والأول أصح؛ لأن  
التمييز علامة قائمة في شهر الاستحاضة، فكان اعتباره أولى من اعتبار عادة انقضت.  
الشرح: إذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر ثم استحيضت وهي مميزة، فإن  
وافق التمييز العادة بأن رأت الخمسة الأولى سوادا وباقى الشهر حمرة فحيضها  
الخمس بلا خلاف، وإن لم يوافقها فثلاثة أوجه:

الصحيح باتفاق المصنفين أنها ترد إلى التمييز، وهو قول ابن سريج  
وأبي إسحاق، قال البندنجي: هو المنصوص. وقال الماوردي: هو مذهب  
الشافعي - رحمه الله - لقوله ﷺ: «دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ»<sup>(١)</sup>، ولأن التمييز علامة  
ظاهرة، ولأنه علامة في موضع النزاع، والعادة علامة في نظيره، وسواء على هذا  
زاد التمييز على العادة أو نقص.

والثاني: ترد إلى العادة، وهو قول ابن خيران والإصطخري، ومذهب أبي حنيفة وأحمد؛ لقوله: وَاللَّيَالَى وَالْأَيَّامُ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ<sup>(١)</sup> ولم يفصل، ولأن العادة قد ثبتت واستقرت والتمييز معرض للزوال، ولهذا لو زاد الدم القوى على خمسة عشر بطلت دلالاته، فعلى هذا لو نسيت عاداتها فحكمها حكم ناسية لا تميز لها، وسيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

وهذا الوجه، وإن كان قد وجهناه توجيهًا حسنًا فهو ضعيف عند الأصحاب. قال الشيخ أبو حامد: قال أبو إسحاق المروزي إنكارا على أبي على بن خيران وأبي سعيد: لم يأخذوا بمذهب صاحبهما - يعني الشافعي - ولا صارا إلى دليل. وقال القاضي أبو الطيب: قال أبو إسحاق: هذا الذي قاله غلط لا يعذر قائله. قلت: وهذا إفراط.

والوجه الثالث: إن أمكن الجمع بين العادة والتمييز حيضتاها الجميع عملا بالداليتين، وإن لم يمكن سقطا وكانت كمبتدأة لا تميز لها، وفيها القولان. وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين، ولكنه أضعف من الذي قبله.

مثال ما ذكرناه: كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت خمسة سوادا، ثم أطبقت الحمرة فحيضها خمسة السواد باتفاق الأوجه الثلاثة، ولو رأت عشرة سوادا ثم أطبقت الحمرة فعلى الوجه الأول والثالث حيضها العشرة، وعلى الثاني حيضها خمسة من أول السواد.

ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا، ثم أطبقت الحمرة فعلى الأول حيضها السواد، وعلى الثاني خمسة الحمرة وعلى الثالث العشرة.

ولو رأت عشرة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة، فعلى الأول حيضها السواد، وعلى الثاني خمسة من أول عشرة الحمرة، وعلى الثالث عشرة الحمرة مع خمسة السواد.

ولو رأت السواد يوما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو ما زاد إلى خمسة عشر، ثم أطبقت الحمرة - فعلى الأول حيضها السواد مطلقا، وعلى الثاني خمسة من أول الشهر مطلقا، وعلى الثالث الأكثر من التمييز والعادة.

ولو رأت خمسة حمرة ثم أحد عشر سوادا فعلى الأول حيضها السواد، وعلى الثاني الحمرة، وعلى الثالث لا يمكن الجمع.

ويجىء على الأول وجه أن حيضها الحمرة؛ بناء على تقديم الأولية على اللون فى حق المميّزة. وقد سبق بيانه، وقد صرح به هنا صاحب الحاوى.

فعلى هذا يتفق القول بالتمييز والقول بالعادة أن حيضها خمسة الحمرة، وإنما يختلفان فى مأخذه، هل هو التمييز أو العادة؟ كما قالوا فيما لو رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة أو خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة؛ فإن حيضها الخمسة الأولى على الأوجه كلها، وإنما يختلفون فى مأخذه.

ولو رأت عشرين حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة، فقال الفورانى والبغوى وصاحب العدة: الخمسة الأولى من أول الأحمر على عادتها وأيام السواد حيض آخر وما بينهما طهر. قالوا: وهذا متفق عليه، وحكى الرافعى هذا، ثم قال: ومنهم من قال هذا صحيح على الوجه الثالث، وأما على الأول فحيضها السواد وطهرها المتقدم عليه خمسة وأربعون، وصار دورها خمسين يوما.

وإن قلنا بالثانى فحيضها خمسة من أول الشهر وخمسة وعشرون بعدها طهر على عادتها والله أعلم.

فرع: قد ذكرنا أن مذهبنا أن العادة إذا انفردت عمل بها وإذا انفرد التمييز عمل به، وإذا اجتمعا قدم التمييز على الصحيح، وقال أحمد: يعمل بكل منهما على انفراده وتقدم العادة إذا اجتمعا. وقال أبو حنيفة والثورى: لا يعتبر التمييز مطلقا، وتعتبر العادة إن وجدت، وإلا فمبتدأة، وقال مالك: لا يعمل بالعادة، وإنما يعمل بالتمييز إن وجد.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إن كانت ناسية مميزة وهى التى كان لها عادة فنسيت عادتها، ولكنها تميز الحيض من الاستحاضة باللون فإنها ترد إلى التمييز، فإنها لو ذكرت عادتها لردت إلى التمييز، فإذا نسيت أولى، وعلى قول من قال: تقدم العادة على التمييز حكمها حكم من لا تمييز لها.

الشرح: هذا الفصل وحكمه كما ذكره المصنف كذا ذكره الجمهور. وقال إمام الحرمين: اتفق الأصحاب على أنها ترد هنا إلى التمييز للضرورة والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت ناسية للعادة غير مميزة لم يخل إما أن تكون ناسية للوقت والعدد، أو ناسية للوقت ذاكرة للعدد، أو ناسية للعدد ذاكرة للوقت . فإن كانت ناسية للوقت والعدد وهى المتحيرة ففيها قولان : أحدهما : أنها كالمبتدأة التى لا تميز لها، نص عليه فى العدد؛ فيكون حيضها من أول كل هلال يوما وليلة فى أحد القولين، أو ستة أو سبعة فى الآخر، فإن عرفت متى رأت الدم جعلنا ابتداء شهرها من ذلك الوقت وعدنا لها ثلاثين يوما وحيضناها؛ لأنه ليس بعض الأيام بأن يجعل حيضًا بأولى من بعض، فسقط حكم الجميع وصارت كمن لا عادة لها [ولا تميز]<sup>(١)</sup> .

والثانى : وهو المشهور والمنصوص فى الحيض أنه لا حيض لها ولا طهر بيقين؛ فتصلى وتغتسل لكل صلاة لجواز أن يكون ذلك وقت انقطاع الحيض ولا يطؤها الزوج وتصوم مع الناس شهر رمضان؛ فيصح لها أربعة عشر يوما لجواز أن يكون اليوم الخامس عشر [من حيضها] بعضه من أول يوم من الشهر وبعضه من السادس عشر فيفسد عليها بذلك يومان، ثم تصوم شهرا آخر فيصح لها منه أربعة عشر يوما . فإن كان الشهر الذى صامه الناس ناقصا صح لها منه ثلاثة عشر يوما من الصوم لجواز أن يكون ابتداء الحيض من بعض اليوم الأول وانتهاءه فى بعض السادس عشر؛ فيبطل عليها صوم ستة عشر يوما ويصح لها صوم ثلاثة عشر يوما، فإن كان شهر قضاها كاملا بقى عليها قضاء يومين، وإن كان ناقصا بقى قضاء ثلاثة أيام، وإن كانا كاملين بقى قضاء يومين وإن كان شهر الأداء كاملا وشهر القضاء ناقصا بقى قضاء ثلاثة أيام، وإن قضت فى شوال صح لها صوم ثلاثة عشر يوما إن كمل واثنان عشر إن نقص، وإن قضت فى ذى الحجة فعشرة إن كمل وتسعة إن نقص [فإن كان الشهر الذى صامه الناس ناقصا وجب]<sup>(٢)</sup> عليها قضاء يوم فتصوم أربعة أيام من سبعة عشرة يوما، يومين فى أولها ويومين فى آخرها، وإن كان الشهر تاما وجب عليها قضاء يومين؛ فتصوم ستة أيام من ثمانية عشر يوما، ثلاثة فى أولها وثلاثة فى آخرها؛ فيصح لها صوم الشهر، وإن لزمها صوم ثلاثة أيام قضتها من تسعة عشر يوما، أربعة

(١) سقط فى أ.

(٢) سقط فى أ.

من أولها وأربعة من آخرها، وإن لزمها صوم أربعة أيام قضتها من عشرين يوما خمسة من أولها وخمسة من آخرها، وكلما زاد في هذه المدة يوم زاد في الصوم يومان: يوم في أوله، ويوم في آخره، وعلى هذا القياس يعمل في طوافها.

الشرح: هذه المسألة وما بعدها من مسائل الناسية، وهو من عويص باب الحيض، بل هي معظمه، وهي كثيرة الصور والفروع والقواعد والتمهيدات والمسائل المشكلات، وقد غلط الأصحاب بعضهم بعضا في كثير منها واهتموا بها حتى صنف الدارمي فيها مجلدة ضخمة ليس فيها غير مسألة المتحيرة وتقريرها وتحقيق أصولها، واستدراكات كثيرة استدركها هو على كثير من الأصحاب، وسترى ما أنقل منها هنا من نفائس التحقيق - إن شاء الله تعالى - وقد كنت اختصرت مقاصد تلك المجلدة في نحو خمس كراريس، وقد رأيت الآن الاختصار على نبذ يسيرة من ذلك.

وينبغي للنظر فيها أن يعتنى بحفظ ضوابطها وأصولها فيسهل عليه بعده جميع ما يراه من صورها، واتفق أصحابنا المتقدمون والمتأخرون على أن ناسية الوقت والعدد تسمى متحيرة. قال الدارمي والقاضى حسين وغيرهما: وتسمى أيضا محيرة بكسر الياء؛ لأنها تحير الفقيه في أمرها، ولا يطلق اسم المتحيرة إلا على من نسيت عاداتها قدرا ووقتا ولا تميز لها، وأما من نسيت عددا لا وقتا وعكسها فلا يسميها الأصحاب متحيرة، وسموها الغزالي متحيرة، والأول هو المعروف.

ثم إن النسيان قد يحصل بغفلة أو إهمال أو علة متطاولة لمرض ونحوه أو لجنون وغير ذلك، وإنما تكون الناسية متحيرة إذا لم تكن مميزة، فإن كانت مميزة فقد سبق قريبا أن المذهب أنها ترد إلى التمييز.

واعلم أن حكم المتحيرة لا يختص بالناسية؛ بل المبتدأة إذا لم تعرف وقت ابتداء دمها كانت متحيرة، وجرى عليها أحكامها، وقد ذكرنا هذا في فصل المبتدأة والله أعلم.

أما حكم المتحيرة ففيها ثلاثة طرق:

أصحها وأشهرها، والذي قطع الجمهور به أن فيها قولين: أصحهما عند الأصحاب: أنها تؤمر بالاحتياط كما سنبينه، إن شاء الله تعالى. والثاني: أنها كالمبتدأة، وهو نصه في باب العدد.



**والطريق الثانى:** القطع بأنها كالمبتدأة، وبه قطع القاضى أبو حامد فى جامعه .  
**والثالث:** تؤمر بالاحتياط قطعاً، وهو اختيار الدارمى، وصاحب الحاوى وغيرهما، وتأول هؤلاء نصه فى باب العدد على أنه أراد الناسية لقدر حيضها إذا ذكرت وقته، وقيل: أراد أنها كالمبتدأة فى حكم العدة، أى: يحصل لها من كل شهر قرء، فإن قلنا: إنها كالمبتدأة فطريقان:

أشهرهما: أنه على قولين:

أحدهما: ترد إلى يوم وليلة.

**والثانى:** ستة أو سبعة كما فى المبتدأة، وبهذا الطريق قطع المصنف والقفال والقاضيان أبو الطيب وحسين، والفورانى، وأبو على السنجى فى شرح التلخيص، وإمام الحرمين، وصاحب الأمالى والغزالى والمتولى والبغوى وصاحب العدة والشاشى وخلاتق.

**والطريق الثانى:** : ترد إلى يوم وليلة قولاً واحداً، وبه قطع الشيخ أبو حامد والمحاملى وسليم الرازى وابن الصباغ، والجرجانى فى التحرير، والشيخ نصر .  
 والصحيح طريقة المصنف وموافقيه فى طرد القولين، وبها قال الجمهور .  
 وأما قول صاحب البيان فى مشكلات المذهب: إن أكثر الأصحاب قالوا: ترد إلى يوم وليلة قولاً واحداً، فغير مقبول والمشاهد خلافه، كما ذكرناه ورأيناه .  
 قال أصحابنا: وإذا رددناها إلى مرد المبتدأة، إما يوم وليلة، وإما ستة أو سبعة، فابتداء دورها من أول كل هلال حتى لو أفاقت مجنونة متحيرة فى أثناء الشهر الهلالى حكم بطهرها باقى الشهر وابتداء حيضها من أول الشهر المستقبل .

هكذا قاله الجمهور، وهو ظاهر نص الشافعى فى كتاب العدد فى مختصر المزنى؛ فإنه قال: ولو ابتدأت مستحاضة أو نسيت أيام حيضها تركت الصلاة يوماً وليلة استقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتى عليها، فإذا هل هلال الرابع انقضت عدتها .

واختلف أصحابنا فى علة تخصيصه بأول الهلال مع أنه تحكم لا يقتضيه طبع ولا عادة، فقال جماعة منهم: الغالب أن أول الحيض يبتدئ مع أول الهلال .

قال المتولى: لأن أول الهلال تهيج الدماء، وأنكر المحققون هذا، وقالوا هذه مكابرة للحس . واحتج له إمام الحرمين بأن المواقيت الشرعية هى بالأهلة . وهذا قريب .

وقال الغزالي: لأن الهلال مبادئ أحكام الشرع. وهذا غير مقبول، وهو شبه الأول في أنه إنكار للحس فإن الزكاة والعدد والديات والجزى والكفارات وغيرها إنما تبتدى من حين الشروع، سواء وافق الهلال أو خالفه، قال إمام الحرمين: وهذا القول وهو رد المتحيرة إلى مرد المبتدأة من أول الهلال قول ضعيف مزيف لا أصل له.

هذا قول الجمهور تفريعا على هذا القول الضعيف، وحكى المحاملى وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج وجها أنه يقال لها: متى كان يتبدى دمك؟ فإن ذكرت وقتا فهو أوله، وإلا قيل: متى تذكرين أنك كنت طاهرا؟ فإن قالت: يوم العيد أو عرفات أو نحوها فحيضها عقبه.

وقال القفال إذا أفادت مجنونة متحيرة فابتداء دورها من الإفافة؛ لأنه وقت التكليف.

وأنكر عليه الأصحاب وغلطوه بأنها قد تفيق في أثناء الحيض. ثم على قول القفال: دورها ثلاثون يوما كسائر المستحاضات، فلها في أول كل ثلاثين حيض، وهو يوم وليلة أو ستة أو سبعة ولا يعتبر الهلال، كذا حكاه عنه المتولى وآخرون. وقال جمهور أصحابنا في الطريقتين: شهرها بالهلال فلها في كل هلال حيض، قال الرافعي: متى أطلقنا الشهر في المستحاضات أردنا به ثلاثين يوما، سواء كان من أول الهلال أم لا، ولا نعى به الشهر الهلالى إلا في هذا الموضع على هذا القول، قال أصحابنا: فإذا رددناها إلى يوم وليلة أو ستة أو سبعة فذلك القدر حيض، فإذا مضى اغتسلت وصامت وصلت إلى آخر الشهر وما تأتى به من الصلاة لا قضاء فيه، وما تأتى به من الصوم لا تقضى ما زاد منه على خمسة عشر، وفيما بين المرد إلى الخمسة عشر القولان السابقان في المبتدأة وبياح الوطء للزوج بعد المرد.

هذا آخر تفريع قول الرد إلى مرد المبتدأة، وهو ضعيف باتفاق الأصحاب كما سبق، ولا تفريع عليه ولا عمل، وإنما التفريع والعمل على المذهب وهو الأمر بالاحتياط.

قال أصحابنا: وإنما أمرت بالاحتياط؛ لأنه اختلط حيضها بغيره، وتعذر التمييز بصفة أو عادة أو مرد كمرد المبتدأة، ولا يمكن جعلها طاهرا أبدا في كل شيء، ولا حائضا أبدا في كل شيء؛ فتعين الاحتياط، ومن الاحتياط تحريم وطئها أبدا،

ووجوب العبادات كالصوم والصلاة والطواف والغسل لكل فريضة وغير ذلك مما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

قال إمام الحرمين: وهذا الذى نأمرها به من الاحتياط ليس هو للتشديد والتغليظ؛ فإنها غير منسوبة إلى ما يقتضى التغليظ، وإنما نأمرها به للضرورة؛ فإننا لو جعلناها حائضا أبدا أسقطنا الصوم والصلاة وبقيت دهرها لا تصلى ولا تصوم، وهذا لا قائل به من الأمة.

وإن بعضنا الأيام - ونحن لا نعرف أول الحيض وآخره - لم يكن إليه سبيل، قال: وينضم إلى هذا أن الاستحاضة نادرة، والمتحيرة أشد ندورا، وقد ينقرض دهور ولا توجد متحيرة. هذا كلام الإمام، وقد أطلق الأصحاب أنها مأمورة بالاحتياط وهو كلام صحيح، سواء كان حقيقة كما هو ظاهر كلامهم أم مجازا كما أشار إليه إمام الحرمين.

قال أصحابنا: هى مأمورة بالاحتياط فى معظم الأحكام، ونحن نفصلها - إن شاء الله تعالى - فى فصول متنوعة؛ ليسهل الوقوف على المقصود من أحكامها لكثرة انتشارها.

### فصل فى وطء المتحيرة:

قال أصحابنا: يحرم على زوجها وسيدها وطؤها فى كل حال وكل وقت؛ لاحتمال الحيض فى كل وقت، والتفريع على قول الاحتياط. وحكى صاحب الحاوى وغيره وجها أنه يحل له؛ لأنه يستحق الاستمتاع ولا نحرمة بالشك، ولأن فى منعها دائما مشقة عظيمة. والمذهب التحريم، وبه قطع الأصحاب فى الطرق كلها، ونقل المتولى وغيره اتفاقهم عليه، فعلى هذا لو وطئ عصى ولزمها غسل الجنابة ولا يلزمه التصديق بدينار على القول القديم؛ لأننا لم نتيقن الوطء فى الحيض، وفى حل الاستمتاع بما بين السرة والركبة الخلاف السابق فى الحيض، ذكره جماعات، منهم الدارمى والرافعى.

فصل: فى قراءتها القرآن ودخولها المسجد ومس المصحف وحمله وتطوعها بصوم وصلاة وطواف:

أما مس المصحف وحمله فحرام عليها وأما دخول المسجد فحكمها فيه حكم الحائض فيحرم عليها المكث فيه، ويحرم العبور إن خافت تلويثه.

وإن أمنت فوجهان، أصحهما الجواز.

هذا في غير المسجد الحرام، وكذا دخولها المسجد الحرام لغير الطواف، وأما دخولها للطواف فيجوز للطواف المفروض، وفي المسنون وجهان سنوضحهما قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما قراءة القرآن فحرام في غير الصلاة إلا على القول الضعيف الذي حكاه الخراسانيون عن القديم أنها حلال للحائض، هكذا قاله الأصحاب، واختار الدارمي في كتاب المتحيرة والشاشي جواز القراءة لها. والمشهور التحريم. وأما في الصلاة فتقرأ الفاتحة وفيما زاد عليها وجهان، قال الرافعي: أصحهما الجواز.

وأما تطوعها بالصوم والصلاة والطواف، ففيه أوجه: أحدها: أنه يحرم جميع ذلك فإن فعلته لم يصح؛ لأن حكمها حكم الحائض، وإنما جوز لها الفرض للضرورة، ولا ضرورة هنا.

والثاني: وهو الأصح عند الدارمي والشاشي والرافعي وغيرهم من المحققين: يجوز ذلك، كما يجوز ذلك للمتيمة مع أنه محدث، ولأن النوافل من مهمات الدين وفي منعها تضيق عليها، ولأن النوافل مبنية على التخفيف، وبهذا قطع إمام الحرمين، ونقله عن الأصحاب.

والوجه الثالث: تجويز السنن الراتبة وطواف القدوم دون النفل المطلق.

حكاه صاحب الحاوي؛ لأنها تابعة للفرض، فهي كجزء منه والله أعلم.

فصل في عدتها:

قال أصحابنا: لا تؤمر في العدة بالأحوط والقعود إلى تبين اليأس، بل إذا طلقت أو فسخ نكاحها اعتدت بثلاثة أشهر، أولها من حين الفرقة، فإذا مضت ثلاثة أشهر ولم يكن حمل انقضت عدتها وحلت للأزواج؛ لأن الغالب أن المرأة تحيض وتطهر في كل شهر فحمل أمرها على ذلك.

قال أصحابنا: ولأننا لو أمرناها بالقعود إلى اليأس عظمت المشقة وطال الضرر لاحتمال نادر مخالف للظن وغالب عادة النساء، بخلاف إلزامها وظائف العبادات فإن الأمر فيه سهل بالنسبة إلى هذا، ولأن غيرها يشاركها فيه.

وحكى إمام الحرمين هنا، والغزالي في العدد وغيرهما عن صاحب التقريب، أنه

حكى وجها أنه يلزمها القعود إلى اليأس ثم تعدت بثلاثة أشهر؛ لأنه الأحوط، قال الإمام: وهذا الوجه بعيد في المذهب، والذي عليه جماهير الأصحاب الاكتفاء بثلاثة أشهر، وهذا هو الصحيح، وبه قطع الأصحاب في معظم الطرق.

وحكى الدارمي عن كثير من الأصحاب أنها تعدت بثلاثة أشهر، كما حكيناه عن الجمهور، قال: حتى رأيت للمحمودي من أصحابنا في كتاب الحيض أنها إذا طلقها زوجها لم يراجعها بعد مضي اثنين وثلاثين يوما وساعتين ولا تتزوج إلا بعد ثلاثة أشهر احتياطا للأمرين، ثم أنكر الدارمي على الأصحاب قولهم تعدت بثلاثة أشهر، وغلطهم في ذلك وبالع في إبطال قولهم وإيضاح الصواب عنده، وذكر فيه نحو كراسة مشتملة على نفائس، وأنا أشير إلى مقصوده مختصرا.

قال الدارمي: ينبغى أن نبين عدة غيرها؛ لبنى عليها عدتها، فعدة المطلقة الحائل ثلاثة أقراء، كل قرء طهر إلا الأول فقد يكون بعد طهر، وطلاقها في الحيض بدعة وفي الطهر سنة، إلا أن يكون جامعها فيه فبدعة أخف من الحيض، وهل يحسب قرء؟ فيه وجهان: فإن طلقها في طهر لم يجمعها فيه حسبت بقيته قرءا، وأنت بطهرين بعده، فإذا رأت الدم بعد ذلك خرجت من العدة، وقيل: يشترط مضي يوم وليلة، وقيل: إن لم يكن لها عادة مستقيمة اشترط، وإلا فلا.

وإن طلقها في طهر جامعها فيه فإن حسبناه قرءا فكما لو لم يجمع فيه وإلا وجب ثلاثة أطهار بعده، وإن طلقها في حيض وجب ثلاثة أطهار، وهل يقع الطلاق مع آخر اللفظ أم عقبه<sup>(١)</sup>؟ فيه وجهان. وهل تشرع في العدة مع وقت الحكم بالطلاق أم عقبه؟ فيه وجهان، وللناس خلاف في تجزئ القرء<sup>(٢)</sup>، هل هو إلى غاية أم إلى غير غاية؟ وقد قال كثير من أصحابنا: أقل زمان يمكن انقضاء العدة فيه اثنان وثلاثون يوما ولحظتان بأن يطلقها، وقد بقى شيء من الطهر، فتعدت به قرءا ثم تحيض يوما وليلة، ثم تطهر خمسة عشر، ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر، وهو القرء الثالث ثم ترى الدم لحظة؟ وينبغي أن تبني العدة على ما سبق، فإذا طلقها وكان جزء من آخر لفظه أو شيء منه على قول من لا يقول بالجزء في أول الحيض وقع الطلاق

(١) في أ: عقبه.

(٢) في أ: الجسم.

فى الحيض بلا خلاف، وتعتد بالأطهار بعده، وإن طابق الطلاق آخر الطهر، اعتدت به قرأ على قول من أوقع الطلاق على آخر لفظه وحسب من العدة ولا يحسب على المذهب الآخر.

ولو بقى بعد طلاقه شيء من آخر الطهر فعلى مذهب من لا يقول بالجزء تعتد به قرأ؛ لأنه ينقسم قسمين فيقع الطلاق فى الأول منهما وتعتد بالثانى وهو أغلظ إذا قلنا بالطلاق عقيب لفظه.

وبالعدة عقيب الطلاق، وإن قلنا غير ذلك فأولى، وعلى مذهب من يقول بالجزء إن كان الثانى<sup>(١)</sup> جزءا واحدا، فإن قلنا: الطلاق عقيب لفظه والعدة مطابقة للطلاق، أو قلنا: الطلاق بآخر لفظه والعدة بعده، حسب قرأ؛ لأن ذلك الجزء وقع فيه الطلاق وطابقته العدة، أو صادفته العدة وتقدمه الطلاق فى آخر لفظه. وإن قلنا: الطلاق بآخر لفظه، والعدة تطابقه فأولى بذلك، وإن قلنا: الطلاق عقب لفظه والعدة عقبه لم يحسب قرأ؛ لأن الطلاق يقع فى هذا الجزء ولا يبقى بعده شيء من الطهر للعدة.

وإن كان بقى جزء<sup>(٢)</sup> اعتدت به قرأ على جميع هذه المذاهب، فقد تكون العدة على بعض هذه المذاهب اثنتين وثلاثين يوما وجزءا، وهو أقل ما يمكن، وذلك أن يطلقها فيطابق آخر طلاقه آخر الطهر، وقلنا: وقع الطلاق بآخر اللفظ وطابقه أول العدة فأقل العدة إذن نوبتان وزيادة، وأكثرها ثلاث نوب ويوم وليلة وجزء وذلك أن يطلقها وقد بقى جزء من الطهر على قول من قال به، ولا يحسب قرأ عند من أوقع الطلاق عقيب لفظه وجعل أول العدة عقيب الطلاق، ثم تمضى نوبة حيض وطهر فيكون قرأ ثم ثانى يكون ثانيا ثم ثالث قرأ ثالثا، ثم يمضى يوم وليلة على قول من شرط ذلك.

وإن طلقها فى طهر جامعها فيه فأطول العدة على أغلظ المذاهب ثلاث نوب ويوم وليلة وطهر إلا جزءا، وذلك بأن يكون جامعها عاصيا فى آخر الحيض، وطلقها فاتفق آخر لفظه فى أول جزء من الطهر وطابقه فنقول: الطلاق بآخر لفظه وهو أول

(١) فى أ: الباقي.

(٢) فى أ: جزءان.

جزء من الطهر وفيه جماع، وقلنا: لا تعتد به وذلك طهر إلا جزءاً، ثم تمضى نوبة فتعتد بالطهر قرءاً ثم نوبة ثانية، ثم ثالثة ثم يوم وليلة فهذا أكثر ما يمكن أن يكون عدة على أشد مذاهبنا، ولا يخفى بما ذكرناه تفريع ما فى المذاهب، وإنما قصدنا بيان أقصى الغايتين فى الأقل والأكثر على أقصى المذاهب.

فإذا تقرر هذا رجعنا إلى المتحيرة، فنقول: حكم علتها متعلق بالنوبة، وهذه المتحيرة لا تعلم شيئاً من أمرها إلا أنه مضى لها حيض وطهر، ويدخل فى شكها أنها هل هى مبتدأة أم ذات عادة؟ وأنها إن كانت معتادة فلا تعرف عاداتها وحكم هذه حكم الأولى للاحتياط؛ لأنها أشد تحيراً.

ثم النوبة مأخوذة من الزمان الذى مضى بين ابتداء الدم إلى رؤية الدم المتصل، وقد تعلم قدر نوبتها، وإن جهلت قدر الحيض والطهر منها بأن شكت فى قدرها عملنا على أكثر ما يبلغ شكها إليه، فإن ذكرت حداً فقالت: أشك فى نوبتى إلا أنى أقطع بأنها لا تجاوز شهرين أو سنة جعلنا ذلك نوبتها، فإن أطلقت الشك من غير حد فأضعف<sup>(١)</sup> أحوالها أن تكون نوبتها من بلوغها تسع سنين إلى رؤية الدم المتصل فيكون جميع ذلك نوبة.

فإن شكت فى قدر ذلك جعلته أكثر ما يبلغ شكها وتحتاج أيضاً إلى معرفة الزمن الذى بين أول الدم المتصل والطلاق، وهذان الوقتان قد تعلمهما، وقد تجهلهما، وقد تعلم أحدهما وتجهل الآخر، فإن شكت هل هى مبتدأة أم معتادة؟ قابلت بين الزمان الذى اعتبرنا به نوبتها وبين ثلاثين يوماً التى هى نوبة المبتدأة، فإن كان ذلك الزمان أكثر جعلته نوبتها على أنها معتادة، وإن كانت الثلاثون أكثر جعلتها نوبتها على أنها مبتدأة، وإن كان الزمان ثلاثين يوماً استوى الأمران.

ومن هذا يظهر إغفال من قال: عدتها ثلاثة أشهر؛ لأنه يجوز أن يعلم أن عدتها أقل من ذلك أو لا يعلم قدر النوبة، إلا أن الزمان الذى من رؤيتها دم الابتداء إلى دم الاتصال دون ثلاثين، وعلمت أنها معتادة، فإذا علم أثر النوبة عملنا على أنه مضى من الزمان بين رؤية الدم المتصل والطلاق ما هو أغلظ فى تطويل العدة على أغلظ المذاهب، وذلك أن يكون آخر طلاقه قبل آخر الطهر بجزء على قول من قال به؛

(١) فى أ: فأصعب.

فيقع الطلاق في ذلك الجزء على مذهب من قال: يقع عقيب لفظه، ولا وقت للقرء من الطهر بعده على مذهب من قال: أول العدة عقب وقوع الطلاق، فيحتاج إلى ثلاثة أقراء، يخرج من ثلاث نوب، وهى ثلاثة أمثال الزمان الأول الذى اعتبرناه فى استخراج النوبة، ثم يوم وليلة بعد النوب على مذهب من قال: يحتاج إلى اليوم والليلة فحصل ثلاث نوب ويوم وليلة وجزء. ولو أنه عصى بجماعها وطلقها ولم يعلم متى جامعها جعل جماعه كأنه وقع آخره فى أول جزء من الطهر؛ فلم يعتد بذلك الطهر على مذهب من قال ذلك، فتعتد بعده بثلاث نوب ويوم وليلة، ومعرفة الطهر أن تنظر الزمان الذى حكمت بأنه نوبتها فتسقط منه يوما وليلة للحيض، ثم تعتد بالباقي منه إلا جزءا ولا تعتد بذلك قرءا ثم بثلاث نوب، ثم يوم وليلة.

وإنما بينا الحكم على أصعب المذاهب ليخرج عدتها أطول ما يمكن. ومن أحب أن يبنى على قياس باقى وجوه أصحابنا فليفعل فقد تكون عدتها دون ثلاثة أشهر بأن يعلم بأنها معتادة والزمان المعتبر به نوبتها دون ثلاثين يوما، وقد يزيد على ذلك إلى أن يبلغ إلى حد يعلم أن سنّها لا تبلغه فى العادة، وأن سن الحيض لا يبلغه، فإن بلغ الجزء الأول فهمي وإن لم تعش إليه فستبلغ سن اليأس؛ فيكون لها حكم اليائسة، وإن انقطع دمها قبل سن اليأس فلها حكم غيرها من المعتدات الثلاثي انقطع دمهن فى العدة، فهذا حكمها إذا جهلت نوبتها فعلمت أقصى ما يمكن أن يكون نوبة وجهلت الزمان من الدم والطلاق فعلمت على أغلظه، فإن علمت النوبة عملت على قدرها، وكذا إن علمت الزمان بين الدم والطلاق، وإن لم تعلم لكن علمت أنه مماثل لنوبتها، فالحكم على ما مضى، وإن علمت أنه ينقص عن نوبتها اعتدت بقدر نقصانه قرءا، ثم بيومين ثم بيوم وليلة؛ لأن آخره طهر على هذا التنزيل، وإن شكت فى قدر النقصان جعلته أكثر الاحتمال؛ لأنه يطول بها العدة.

هذا آخر كلام الدارمى مختصرا. وفيه جمل من النفائس، ومع هذا فالعمل على ما قاله الجمهور من الاعتداد بثلاثة أشهر، إلا أن يعلم من عاداتها ما يقتضى زيادة أو نقصانا والله أعلم.

### فصل: فى طهارة المتحيرة

قال أصحابنا: إن علمت وقت انقطاع الحيض بأن قالت: أعلم أن حيضتى كانت تنقطع مع غروب الشمس لزمها الغسل كل يوم عقب غروب الشمس، وليس عليها



فى اليوم واللىلة غسل سواه، وتصلى بذلك الغسل المغرب وتتوضأ لما سواها من الصلوات؛ لأن الانقطاع عند كل مغرب محتمل ولا يحتمل فيما سواها، وإن لم يعلم وقت انقطاعه لزمها أن تغتسل لكل فريضة لاحتمال الانقطاع قبلها.

واعلم أن إطلاق كثيرين من الأصحاب بأن يلزمها الغسل لكل فريضة محمول على ما إذا لم يعلم وقت انقطاعه كما صرح به الأصحاب، وقد صرح به المصنف فى مواضع من الفصل بعد هذا.

قال أصحابنا: ويشترط أن تغتسل فى وقت الصلاة؛ لأنها طهارة ضرورة كالتيمم.

هذا هو الصحيح المشهور، وحكى إمام الحرمين وغيره وجها أنها إذا ابتدأت غسلها قبل الوقت وفرغت منه مع أول الوقت جاز؛ لأن الغرض ألا تفصل بين الغسل والصلاة.

قال إمام الحرمين: وهذا الوجه غلط.

ثم إذا اغتسلت هل تلزمها المبادرة بالصلاة عقب الغسل أم لها تأخيرها عن الغسل؟ فيه طريقتان حكاهما إمام الحرمين وغيره:

أحدهما: أنه على الوجهين فى المستحاضة إذا توضأت، هل عليها المبادرة أم لها التأخير؟ فإن قلنا: يلزمها المبادرة فأخرت بطل غسلها ووجب استئنافه.

والطريق الثانى: : القطع بأنه لا تجب المبادرة.

وقال الإمام والغزالي: وهو الأصح.

قال الإمام: وقول الأول أنها كالمستحاضة، غلط؛ لأن إيجاب المبادرة على المستحاضة على الأصح ليقول حدثها وهذا لا يتفق<sup>(١)</sup> فى الغسل؛ لأن عين الدم ليست موجبة للغسل، وإنما الموجب الانقطاع، ولا يتكرر الانقطاع بين الغسل والصلاة.

فإن قيل: إذا أخرت الصلاة احتتمل انقطاع حيضها بين الغسل والصلاة. قلنا: هذا المعنى لا يختلف تقديره بقصر الزمان وطوله؛ لأنه ممكن مع قصر الزمان وطوله، وما لا حيلة فى دفعه يقر على ما هو، لكن إن أخرت الصلاة عن

(١) فى أ: لا يتحقق.

الغسل لزومها الوضوء قبل الصلاة إن قلنا: إنه يلزم المستحاضة.  
هذا كلام الأصحاب، وهو صريح في صحة الغسل في أول الوقت وأثنائه، وقطع صاحب الحاوي بأنه يجب الغسل لكل فريضة في وقتها بحيث لا يمكنها بعد الغسل إلا فعل الصلاة لجواز انقطاعه في آخر وقتها، ولا يكفيها الغسل والصلاة السابقان، وهو غريب جدا؛ فحصل أربعة أوجه في غسلها: الصحيح المشهور أنه يشترط وقوعه في وقت الصلاة متى كان، والثاني: يشترط ذلك مع المبادرة إلى الصلاة، والثالث: يكفي وقوع آخره مع أول الوقت، والرابع: يشترط وقوعه قبل آخر الوقت بقدر الصلاة والله أعلم.

### فصل: في صلاتها المكتوبة

قال الشافعي والأصحاب - رحمهم الله - : يلزمها أن تصلي الصلوات الخمس أبدا، وهذا لا خلاف فيه؛ لأن كل وقت يحتمل طهرها، فمقتضى الاحتياط وجوب الصلاة، ثم إن الشافعي والأصحاب في الطريقتين لم يشترطوا صلاتها في آخر الوقت، بل أوجبوا الصلاة في الوقت متى شاءت كغيرها، وصرح أكثرهم بهذا، وهو مقتضى إطلاق الباقيين.

وقطع صاحب الحاوي بأن عليها الصلاة في آخر الوقت، ونقله بعد هذا بأسطر عن الأصحاب، وهو موافق لما سبق من قوله في الغسل، وهو وإن كان له وجه فهو شاذ متروك لما فيه من الحرج. ثم إذا صلت الخمس في أوقاتها، هل يجب قضاؤها؟ ظاهر نص الشافعي أنه لا يجب؛ لأنه نص على وجوب قضاء الصوم ولم يذكر قضاء الصلاة، وهو ظاهر كلام المصنف، وقد صرح بأن لا قضاء: الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين، والغزالي في الوجيز، ونقله الدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر وآخرون عن جمهور أصحابنا؛ لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها، وإن كانت طاهرا فقد صلت. وقال الشيخ أبو زيد المروزي - رحمه الله - : يجب قضاء الصلوات لجواز انقطاع الحيض في أثناء الصلاة أو بعدها في الوقت، ويحتمل انقطاعه قبل غروب الشمس فيلزمها الظهر والعصر، وقبل طلوع الفجر فيلزمها المغرب والعشاء، وإذا كنا نفرع على قول الاحتياط وجب مراعاته في كل شيء. هذا قول أبي زيد.

قال الرافعي: ويحكى أيضا عن ابن سريج قال: وهو ظاهر المذهب عند

الجمهور، وبه قطع المتولى والبغوى وغيرهما.

قلت: وقطع به القاضى حسين أيضاً، ورجحه إمام الحرمين وجمهور الخراسانيين والدارمى وصاحب الحاوى، والشيخ نصر المقدسى من العراقيين، قالوا: لأنه مقتضى الاحتياط، والشافعى كما لم يذكر القضاء لم ينفه، ومقتضى مذهبه الوجوب، وحجة الأولين ما ذكره إمام الحرمين أنا لا نلزم المتحيرة كل ممكن؛ لأنه يؤدى إلى حرج شديد، والشرعية تحط عن المكلف أموراً دون هذا الضرر، والدليل على أنه لا يلزمها كل ممكن أن عدتها تنقضى بثلاثة أشهر ولا تقعد إلى اليأس.

واختار صاحب الحاوى طريقة أخرى فقال: الصحيح عندي أنها تنزل تنزليين هما أغلظ أحوالها:

أحدهما: تقرير دوام الظهر إلى وقت الصلاة وإمكان أدائها ووجوب الحيض بعده؛ فيلزمها الصلاة فى أول الوقت بالوضوء دون الغسل.

والتنزيل الثانى: دوام الحيض إلى دخول وقت الصلاة ثم وجود الظهر بعده فيجب الغسل فى آخر الوقت دون الوضوء.

فحصل من التنزليين أنه يلزمها أن تصلى الظهر فى أول وقتها بالوضوء؛ لاحتمال أن يكون آخر طهرها ثم تصلّيها فى آخر وقتها بالغسل؛ لاحتمال أن يكون أول طهرها، فإذا دخل وقت العصر صلت العصر فى أول وقتها بالوضوء، ثم صلتها بالغسل فى آخر الوقت إذا بقى منه ما يسع ما يلزمها به لصلاة العصر، ثم أعادت الظهر مرة ثالثة فى آخر وقت العصر بالغسل لاحتمال ابتداء الظهر فى آخر وقت العصر فيلزمها الظهر والعصر:

فإن قدمت العصر الثانية على الظهر الثالثة كان الغسل لها وتوضأت للظهر.

وإن قدمت الظهر على العصر كان الغسل لها وتوضأت للعصر.

فإذا غربت الشمس صلت المغرب بغسل صلاة واحدة؛ لأنه ليس لها إلا وقت واحد، فإذا دخل وقت العشاء صلتها فى أول الوقت بالوضوء ثم أعادتها فى آخره وتعيد معها المغرب وتغتسل للأولى منهما وتوضأ للأخرى فإذا طلع الفجر صلت الصبح فى أول الوقت بوضوء ثم أعادتها فى آخره بغسل فتصير مصلية للظهر ثلاث مرات: مرة فى أول الوقت بالوضوء، ومرة ثانية فى آخره بالغسل، وثالثة فى آخر

وقت العصر بغسل لها وللعصر، وتصير مصلية للعصر مرتين، مرة في أول وقتها بوضوء وثانية في آخره بغسل، وتصير مصلية للمغرب مرتين، مرة في وقتها بالغسل، ومرة في آخر وقت العشاء بالغسل لها، وتصير مصلية للعشاء مرتين، مرة بالوضوء في أول وقتها ومرة في آخره بالغسل، وكذا الصبح فتبرأ بيقين.

هذا كلام صاحب الحاوي، وأما طريقة جمهور العراقيين فظاهرة لا تحتاج إلى تفريع، بل تصلى أبدا ولا قضاء.

وأما طريقة أبي زيد المروزي ومتابعيه، فقال القاضي حسين والمتولى والبغوي وآخرون: تصلى على هذه الطريقة الصلوات الخمس مرتين بستة أغسال وأربعة وضوءات، فتصلى الظهر في وقتها بغسل، ثم العصر كذلك، ثم المغرب كذلك ثم تتوضأ بعد المغرب وتقضى الظهر، ثم تتوضأ وتقضى العصر، ثم تصلى العشاء في وقتها بغسل ثم الصبح في وقتها بغسل، ثم تتوضأ وتقضى المغرب، ثم تتوضأ وتقضى العشاء ثم تقضى الصبح بعد طلوع الشمس بغسل.

هذا كلامهم، وبسطه إمام الحرمين، وأوضحه بأدلة وزاد فيه وأتقنه، ثم لخص طريقته واختصرها الرافعي فقال: إذا قلنا بهذه الطريقة تغتسل في أول وقت الصبح وتصليها، ثم إذا طلعت الشمس اغتسلت مرة أخرى وصلتها لاحتمال أن الحيض صادف المرة الأولى وانقطع بعدها فلزمتها، وبالميتين تبرأ من الصبح قطعاً، ولا يشترط المبادرة بالمرة الثانية بعد طلوع الشمس، بل متى صلتها قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من أول وقت الصبح أجزأها؛ لأن الحيض إن انقطع في وقت الصبح لم يعد إلى الخمسة عشر.

قال إمام الحرمين: ولا يشترط تأخير جميع الصلاة الثانية عن الوقت، بل لو وقع بعضها في آخر الوقت جاز بشرط أن يكون دون تكبيرة إذا قلنا: تجب الصلاة بإدراك تكبيرة أو دون ركعة؛ لأنه إن انقطع قبل المرة الثانية أجزأها الثانية، وإن انقطع في أثناءها فلا شيء عليها. قال الرافعي إنكاراً على إمام الحرمين: ينبغي أن ينظر إلى أول زمن الغسل مع الجزء الواقع من الصلاة في الوقت لاحتمال الانقطاع في أثناء الغسل، ومعلوم أنه لا يمكن أن يكون ذلك دون تكبيرة، ويبعد أن يكون دون ركعة. هذا حكم الصبح، وأما العصر والعشاء فتصليهما مرتين كذلك، وأما الظهر فلا يكفي وقوعها في المرة الثانية في أول وقت العصر، ولا يكفي أيضاً وقوع المغرب

فى أول وقت العشاء ؛ لاحتمال الانقطاع فى أواخر وقتها، فيجب أن تعيد الظهر فى الوقت الذى تعيد العصر وهو بعد خروج وقت العصر، وتعيد المغرب مع العشاء بعد خروج وقت العشاء.

ثم إذا أعادت الظهر والعصر بعد المغرب نظر إن قدمتهما على أداء المغرب وجب غسل للظهر ووضوء للعصر وغسل للمغرب، وإنما كفاها غسل للظهر والعصر؛ لأنه إن انقطع حيضها قبل المغرب فقد اغتسلت له، وإن انقطع بعد المغرب فليس عليها ظهر ولا عصر، وإنما وجب غسل المغرب؛ لاحتمال الانقطاع فى خلال الظهر والعصر وعقبها، وكذا الحكم إذا قضت المغرب والعشاء بعد طلوع الفجر قبل أداء الصبح، وحيثئذ تكون مصلية الصلوات الخمس مرتين بوضوءين وثمانية أغسال.

وإن أخرت الظهر والعصر عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب وكفاها ذلك للظهر والعصر؛ لأنه إن انقطع قبل الغروب فهى طاهر، وإلا فلا ظهر ولا عصر عليها ويجب وضوء للظهر ووضوء للعصر كسائر المستحاضات، وكذا القول فى المغرب والعشاء إذا أخرتهما عن أداء الصبح، وحيثئذ تكون مصلية الصلوات الخمس بأربعة وضوءات وستة أغسال، وعلى الطريق الأول تكون قد أخرت المغرب والصبح عن أول وقتها لتقديمها القضاء عليهما فتبرأ عما سواهما، وأما هما فقال إمام الحرمين: إذا أخرت الصلاة الأولى عن أول الوقت حتى مضى ما يسع الغسل وتلك الصلاة لم يكف فعلها مرة أخرى فى آخر الوقت أو بعده على التصوير السابق؛ لاحتمال أنها طاهر فى أول الوقت، ثم يطرأ الحيض فيلزمها الصلاة وتكون الصلاتان واقعتين فى الحيض، بل يحتاج إلى فعلهما مرتين أخريين بغسلين، ويشترط كون إحداهما بعد انقضاء وقت الرفاهية والضرورة وقبل تمام خمسة عشر يوماً من افتتاح الصلاة فى المرة الأولى، وأن تكون الثانية فى أول السادس عشر من آخر الصلاة فى المرة الأولى، وحيثئذ تبرأ بيقين. ومع هذا كله لو اقتصر على أداء الصلوات فى أوائل أوقاتها، ولم تقض شيئاً حتى مضت خمسة عشر يوماً أو مضى شهر لم يجب عليها لكل خمسة عشر يوماً إلا قضاء صلوات يوم وليلة فقط؛ لأن القضاء لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع فى خمسة عشر إلا مرة واحدة، ويجوز أن يجزئه قضاء صلاتى جمع، وهما ظهر وعصر، أو مغرب وعشاء، فإذا شككنا وجب قضاء

صلوات يوم وليلة كمن نسي صلاتين من خمس.

ولو كانت تصلى فى أوساط الأوقات لزمها أن تقضى للخمسة عشر صلوات يومين وليلتين؛ لاحتمال أن يطرأ الحيض فى وسط صلاة فتبطل وينقطع فى وسط أخرى فتجب، ويحتمل أن يكونا مثلين.

ومن فاته صلاتان متماثلتان لا يعرفهما لزمه صلوات يومين وليلتين، بخلاف ما لو صلت فى أول الأوقات فإنه لو فرض ابتداء الحيض فى أثناء الصلاة لم يجب؛ لأنها لم تدرك من الوقت ما يسعها. هذا آخر كلام الراعى المختصر من كلام إمام الحرمين.

قال إمام الحرمين: فإن قيل: هذا الذى ذكرتموه الآن مخالف ما سبق من قولكم يجب قضاء كل صلاة، فإنكم الآن صرتم إلى أنه لا يجب فى الخمسة عشر إلا قضاء خمس صلوات.

فالجواب أن هذا الذى ذكرناه من الاكتفاء بقضاء خمس صلوات فى الخمسة عشر أمر أغفله الأصحاب، وهو مقطوع به.

والذى ذكرناه أولاً هو فيما إذا أرادت أن تبرأ فى كل يوم مما عليها، وكانت تؤثر المبادرة وتخاف الموت فى آخر كل ليلة، فأما إذا أخرت القضاء فلا شك أنه لا يجب فى الخمسة عشر إلا قضاء صلوات يوم وليلة، فإن نسبنا ناسب إلى مخالفة الأصحاب سفهنا عقله؛ فإن القول فى هذه المقاضاة يتعلق بمسالك الاحتمالات، وقد مهد الأئمة القواعد كالتراجع، ووكلوا استقصاءها إلى أصحاب الفطن والقرائح، ونحن نسلم لمن يبغى مزيداً أن يبدى شيئاً وراء ما ذكرنا مفيداً على شرط أن يكون مفيداً، وبالجمله النظر الذى يخفف فى أمر المتحيرة بالغ الموقع مستفاد. هذا آخر كلام إمام الحرمين، وقد صرح البغوى وآخرون بما ذكره إمام الحرمين، من أنها إذا لم تزد على الصلوات فى أول أوقاتها لا يجب فى الشهر إلا قضاء صلوات يومين، هذا بيان صلوات الوقت فأما إذا أرادت صلاة مقضية أو مندورة ففيها كلام نذكره بعد صيامها إن شاء الله.

### فصل: فى صيام المتحيرة

اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أنه يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان؛ لاحتمال الطهر فى كل يوم، فإذا صامته وكان تاماً اختلفوا فيما يحسب لها

منه: فنقل إمام الحرمين وجماعات أن الشافعى - رحمه الله - نص أنه يحسب لها منه خمسة عشر يوما، وبهذا قطع جمهور أصحابنا المتقدمين، ممن قطع به أبو على الطبرى فى الإفصاح، والشيخ أبو حامد والمحاملى، وأبو على السنجى فى شرح التلخيص، وآخرون من المصنفين، ونقله صاحب الحاوى عن أصحابنا كلهم، ونقله الدارمى عن جمهور أصحابنا، قال: ولم أر فيه خلافا إلا ما سذكروه عن أبى زيد، ونقله الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه المحيط عن عامة مشايخهم ثم قال: وأجمع الأصحاب عليه، وقطع به من المتأخرين الغزالى فى كتابه الخلاصة، والجرجانى فى كتابيه التحرير والبلغة.

وقال الشيخ أبو زيد المروزى إمام أصحابنا الخراسانيين: لا يحسب لها منه إلا أربعة عشر يوما؛ لاحتمال ابتداء الدم فى بعض اليوم الأول، وانقطاعه فى بعض السادس عشر فيفسد الستة عشر ويبقى أربعة عشر. وأطبق المتأخرون من الخراسانيين على متابعة أبى زيد، ووافقه من العراقيين الدارمى، وصاحب الحاوى والقاضى أبو الطيب والمصنف وصاحب الشامل وآخرون من المتأخرين.

وأشار إمام الحرمين وغيره إلى أن فى المسألة طريقتين: أحدهما: إثبات خلاف فى أنه يحصل أربعة عشر أو خمسة عشر. والثانى: القطع بأربعة عشر، وتأولوا النص على أنها حفظت أن دمها كان ينقطع فى الليل.

واحتمل القائلون بخمسة عشر بأن أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما فيبقى خمسة عشر، هكذا أطلقوه.

قال الشيخ أبو محمد: هذا الذى قاله أبو زيد يحتمل، لكن الذى أجمع عليه أصحابنا خمسة عشر، وسلوك سبيل التخفيف عنها فى بعض الأحوال.

هذا الذى ذكرته من الاختلاف هو المشهور فى طريق المذهب، واختار إمام الحرمين طريقة أخرى، فحكى نص الشافعى وقول أبى زيد واختلاف الأصحاب، ثم قال: والذى يجب استدراكه فى هذا أنا إذا قلنا: ترد المبتدأة إلى سبعة أيام ويحكم لها بالطهر ثلاثة وعشرين يوما فيتجه أن يقال: حيض المتحيرة سبعة أيام فى كل ثلاثين يوما فإنه لا فرق بينها وبين المبتدأة إلا شىء واحد وهو أننا نعلم ابتداء دور

المبتدأة دون المتحيرة، فأما تنزيلها على غالب الحيض قياسا على المبتدأة فمتجه لا ينقدح غيره فليقدر لها سبعة أيام فى شهر رمضان، ثم قد تفسد بالسبعة ثمانية؛ فيحصل لها اثنان وعشرون يوما قال: فإن قيل: هذا عود إلى القول الضعيف أن المتحيرة ترد إلى مرد المبتدأة قلنا: هى مقطوعة عنها فى ابتداء الدور، فأما ردها إلى الغالب فيما يتعلق بالعدد الذى انتهى التفرع إليه فلا يتجه غيره، وأقصى ما يتخيله الفارق أن المتحيرة كان لها عادات فلا نأمن إذا ردت إلى الغالب أن تخالف تلك العادات، والمبتدأة لم يسبق لها عادة، فهذا الفرق ضعيف؛ لأن المبتدأة ربما كانت تحيض عشرة لو لم تستحض، هذا آخر كلام إمام الحرمين فحصل فى المسألة ثلاثة أوجه، أو ثلاثة مذاهب لأصحابنا.

وحكى القاضى أبو الطيب عن محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة - رحمهم الله -: أنه يبطل عليها من رمضان صوم عشرة أيام، وهى أكثر الحيض عنده، وهذا موافق لنص الشافعى ومتقدمى أصحابنا - رحمهم الله - أنه يبطل خمسة عشر وتحصل خمسة عشر والله أعلم.

هذا كله إذا كان شهر رمضان تاما، أما إذا صامته وكان ناقصا، وقلنا بطريقة المصنف والمتأخرين: إن الكل يحصل منه أربعة عشر، فقد قطع الأصحاب فى الطريقتين بأنه لا يحسب لها منه إلا ثلاثة عشر يوما؛ لأنه يفسد ستة عشر، لما ذكرناه من احتمال الطرو من نصف النهار، وانقطاعه فى نصف السادس عشر فيبقى ثلاثة عشر، هكذا صرح به الدارمى وصاحب الحاوى، والشيخ نصر والمتولى والبغوى والرافعى وآخرون من الطريقتين، ولم أر فيه خلافا لأحد من أصحابنا.

وأما قول المصنف: فتصوم رمضان وشهرا آخر، فإن كان الشهر الذى صامه الناس ناقصا وجب عليها قضاء يوم - فقد حمله صاحب البيان على أن معناه أنها صامت مع الناس رمضان الناقص فحصل لها منه أربعة عشر وصامت شهرا كاملا فحصل منه أربعة عشر أيضابقى يوم، قال: لأن الشهر الهلالى لا يخلو من طهر صحيح متفرقا أو متابعا، فإذا كان الشهر ناقصا فلا بد فيه من طهر كامل ويدخل النقص على أكثر الحيض، قال: ومن اعترض على صاحب المذهب فى هذا فليس قوله بصحيح؛ لأن الله - تعالى - أجرى العادة أن الشهر لا يخلو من طهر صحيح. هذا كلام صاحب البيان فيه وفى مشكلات المذهب وليس هو بصحيح؛ بل مجرد



دعوى لا يوافقها عليها أحد، بل صرح الأصحاب بمخالفتها كما سبق، بل الصواب حمل كلام المصنف على ما إذا لم تصم مع الناس رمضان، بل صامت شهرين كاملين غير رمضان الذى صامه الناس ناقصا فبقى عليها يوم، وهذا الذى حملناه عليه يتعين المصير إليه؛ لأنه موافق للأصحاب وللقاعدة مع سلامته من دعوى لا تقبل، وكلام المصنف يدل عليه؛ فإنه قال «فإن كان الشهر الذى صامه الناس» ولم يقل الذى صامته.

وقد أنكر الرافعى وغيره على المصنف وغلطوه وأبطلوا تأويل صاحب البيان، ولا يصح الإنكار على المصنف، بل كلامه محمول على هذا الذى قلنا من أنها إذا لم تصم رمضان الناقص وصامت شهرين كاملين غيره، يبقى عليها يوم، هذا تفريع على المذهب وهو أن من أفطر رمضان الناقص كفاه تسعة وعشرون يوما، ولنا وجه أنه يلزمه ثلاثون يوما، حكاه الدارمى هنا وحكاه غيره، وسيأتى إيضاحه فى كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

فرع: فى صيام المتحيرة يوما عن قضاء أو نذر أو كفارة أو فدية فى الحج أو تطوع أو غيره:

فإذا أرادت تحصيل صوم يوم، فهى مخيرة إن شاءت صامت أربعة أيام من سبعة عشر: يومين من أولها ويومين من آخرها، وهذا الطريق هو الذى ذكره المصنف وصاحب الحاوى وآخرون، وقد يكون لها فى هذا غرض بأن تريد ألا يتخلل فطر بين الصوم فى واحد من الطرفين؛ لأنه إن بدأ الحيض فى اليوم الأول سلم السابع عشر، وإن بدأ فى الثانى سلم الأول، وإن كان الثانى آخر حيضة سلم السادس عشر. وإن شاءت صامت ثلاثة أيام من سبعة عشر فتصوم الأول والثالث والسابع عشر فيحصل يوم على كل تقدير؛ لأنه إن بدأ الحيض فى أثناء الأول حصل السابع عشر، وإن بدأ فى الثانى حصل الأول، وإن كان الأول آخر حيضة حصل الثالث، وإن كان الثالث آخر حيضة حصل السابع عشر، وهذا الذى ذكرناه من صوم الأول والثالث والسابع عشر، تمثيل وليس بشرط.

وإنما ضابط براءتها بثلاثة أن تصوم يوما متى شاءت وتفطر الذى يليه، ثم تصوم يوما آخر، إما الثالث وإما الخامس عشر وإما ما بينهما وتفطر السادس عشر وتصوم السابع عشر، فهذا أقصر مدة يمكن فيها قضاء اليوم، ولها أن تؤخر الصوم الثالث

عن السابع عشر إلى آخر التاسع والعشرين، لكن شرطه أنه يكون المتروك بعد الخمسة عشر مثل ما بين صومها الأول والثاني وأقل، فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر لم يجزئها؛ لأن المتروك بعد الخمسة عشر يومان، وليس بين الصومين الأولين إلا يوم؛ وإنما امتنع ذلك لاحتمال انقطاع الحيض في الثالث وابتداء حيض آخر في الثامن عشر<sup>(١)</sup>.

ولو صامت الأول والرابع والثامن عشر جاز لحصول الشرط، ولو صامت في هذه الصورة السابع عشر بدل الثامن عشر جاز؛ لأن المتروك أقل.

ولو صامت الأول والخامس عشر فقد خللت بين الصومين ثلاثة عشر فلها أن تصوم الثالث في التاسع والعشرين أو السابع عشر أو ما بينهما، ولا يجوز أن تصوم السادس عشر؛ لأن الشرط أن تترك شيئاً بعد الخمسة عشر، فإنها لو صامته احتمل انقطاع الحيض في نصف اليوم الأول وابتدائه في نصف السادس عشر، فينقطع في التاسع والعشرين فتفسد الثلاثة، أما إذا صامت الثلاثة من ثلاثين يوماً فصامت الأول والأخير مع يوم بينهما فلا يجزيها؛ لأنها إن صامت مع الطرفين الخامس عشر احتمل انقطاع الحيض في نصف الخامس عشر فيفسد هو والأول، ويفسد الأخير لطرآن الحيض في نصفه.

وإن صامت مع الطرفين السادس عشر احتمل انقطاع الحيض في النصف الأول وينقطع في نصف السادس عشر وتبتدئ في النصف الأخير فيفسد الجميع. وإن صامت مع الطرفين السابع عشر احتمل الانقطاع في نصف الثاني والابتداء في نصف السابع عشر فيفسد الجميع، وهكذا القول في تنزيل باقي الصور، أما إذا صامت الثلاثة من أحد وثلاثين يوماً أو اثنين وثلاثين أو أكثر فصامت الطرفين ويوما بينهما فلا يجزيها أيضاً، وتنزله ظاهر.

قال الدارمي بعد أن ذكر نحو ما ذكرته: فبان أن أقل ما يصح منه صوم يوم: ثلاثة أيام، وأن أقل ما يصح منه صوم الثلاثة سبعة عشر وأكثره تسعة وعشرون. هذا الذي ذكرناه في طريق صوم اليوم هو الصحيح المشهور في كتب متأخرة الأصحاب من الطريقتين، ونقل جماعة أن الشافعي نص أنه يكفيها صوم يومين

(١) في ط: الثامن.

بينهما أربعة عشر، وقال إمام الحرمين: نص الشافعي أنها تصوم يومين بينهما خمسة عشر، قال الإمام: وأجمع أئمتنا على أنه حسب صوم الأول من الخمسة عشر؛ فإنها لو صامت يوما وأفطرت خمسة عشر ثم صامت يوما احتمل كون اليومين طرأ في حيضتين، وإذا أفطرت بينهما أربعة عشر فيحصل أحدهما. قال الإمام: وهذا المنقول عن الشافعي لا يتجه إلا مع انطباق الحيض على أول اليوم وآخره ابتداء وانقطاعا وحاصل ما ذكره الإمام موافقة غيره في نقل النص أنها تصوم يومين بينهما أربعة عشر، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي وجماعات من كبار المتقدمين، ونقله صاحب الحاوي عن أصحابنا ثم أفسده، وكذا نقله الدارمي وأفسده، وكذا أفسده من حكاه من المتأخرين، وهذا الإفساد بنوه على طريقتهم أن صوم رمضان خمسة عشر فليس هو بفاسد، بل يكفيها يومان بينهما أربعة عشر ولا تبالى باحتمال الطرآن نصف النهار.

هذا كله تفريع على المذهب المنصوص الذي قطع به الأصحاب أنها على قول الاحتياط تبنى أمرها على تقدير أكثر الحيض، أما على اختيار إمام الحرمين الذي قدمناه عنه أنها ترد إلى سبعة فقال الإمام: يكفيها صوم يومين بينهما سبعة أيام قال: ولكن وإن كان هذا ظاهرا متقاسا فنحن نتبع الأئمة، ونفرعه على تقدير أكثر الحيض، فهذا الذي ذكرته في هذا الفرع وما قبله مختصر واضح جامع يسهل به معرفة ما سأذكره - إن شاء الله تعالى - ويتضح به جمل من قواعد صومها، وبالله التوفيق.

فرع: في صيامها يومين: واتفق جماهير من المتقدمين والمتأخرين في الطريقتين على أنها إذا أرادت صوم يومين فأكثر ضعفت الذي عليها وضمت إليه يومين، وقسمت الجميع نصفين فصامت نصفه في أول الشهر ونصفه في أول النصف الآخر، ونعني بالشهر ثلاثين يوما متى شاءت ابتدأت، ولم أر لأحد من الأصحاب خلاف هذا إلا لصاحب الحاوي والدارمي فأنا أذكر - إن شاء الله تعالى - طريقة الجمهور لوضوحها وشهرتها وخفة الكلام فيها ثم طريقة صاحب الحاوي ثم الدارمي، وأختصر كل ذلك مع الإيضاح الذي يفهمه كل أحد إن شاء الله تعالى.

قال الجمهور: إذا أرادت صوم يومين ضعفتها وضمت إليهما يومين فتكون ستة أيام تصوم منها ثلاثة متى شاءت، ثم تفطر تمام خمسة عشر، ثم تصوم السادس عشر

والسابع عشر والثامن عشر فيحصل يومان قطعاً؛ لأنه إن بدأ الحيض فى نصف اليوم الأول حصل السابع عشر والثامن عشر، وإن بدأ فى نصف الثانى حصل الأول والثامن عشر، وإن بدأ فى نصف الثالث حصل الأولان، وإن كان الأول آخر حيضة حصل الثانى والثالث، وإن كان الثانى آخر حيضة حصل الثالث والسادس عشر، وإن أرادت صوم ثلاثة أيام ضعفتها وضمت إليها يومين فتكون ثمانية فتصوم أربعة وتفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم أربعة، وإذا أرادت صوم أربعة صامت الخمسة الأولى والخمسة الرابعة، وإن أرادت صوم خمسة صامت ستة أولاً ثم ستة أولها السادس عشر.

وإن أرادت صوم ستة صامت سبعة ثم سبعة أولها السادس عشر، وإن أرادت سبعة صامت ثمانية ثم ثمانية أولها السادس عشر، وهكذا تفعل فيما بعد ذلك إلى ثلاثة عشر فتصوم أربعة عشر ثم أربعة عشر أولها السادس عشر، وإن أرادت أربعة عشر صامت ثلاثين متوالية، وإن أرادت خمسة عشر صامت ثلاثين متوالية يحصل منها أربعة عشر ثم يبقى يوم، وقد سبق بيان طريق اليوم.

وإن أرادت ستة عشر أو سبعة عشر فأكثر صامت ثلاثين متوالية يحصل منها أربعة عشر ثم يحصل الباقي بطريقه السابق، وهذا كله واضح.

قال المتولى والبغوى والرافعى وآخرون: ولو صامت فى جميع هذه الصور قبل خمسة عشر ما عليها متواليات من غير زيادة وصامت مثله من أول السابع عشر، وصامت بينهما يومين مجتمعين أو متفرقين متصلين بالصوم الأول أو الثانى أو غير متصلين أجزأها وبرئت ذمتها بيقين.

هذه طريقة الجمهور، أما صاحب الحاوى فحكى عن الأصحاب حكاية غريبة قال: قال أصحابنا: إذا أرادت صوم يومين صامت يومين فى أول الشهر ويومين فى أول النصف الثانى، وإن أرادت ثلاثة صامت ثلاثة فى الأول وثلاثة فى أول النصف الثانى، وإن أرادت أربعة أو أكثر فكذلك تصوم القدر الذى عليها ثم تفطر تمام خمسة عشر ثم تصوم مثل الذى عليها.

قال: وهذا الذى أطلقه الأصحاب ليس بصحيح، وإنما يصح فى حق من علمت أن حيضها يتبدئ فى الليل، وأما من لم تعلم فلا يجزيها فى اليومين إلا ستة من ثمانية عشر. ثم ذكر طريقة الجمهور التى ذكرناها، وهذا الذى حكاه عن الأصحاب

غريب جدا، ومع غرابته هو جار على قول المتقدمين أنها إذا صامت رمضان حصل لها خمسة عشر.

وأما طريقة الدارمي فإنها طريقة حسنة بديعة نفيسة بلغت في التحقيق والتنقيح والتدقيق، مشتملة على جمل من النفائس الغريبات والتنبيهات المهمات، استدرك فيها على الأصحاب أمورا ضرورية لا بد من بيانها وبسطها أبلغ بسط فذكر في صيامها يومين وثلاثة وما بعدها إلى أربعة عشر قريبا من ثلاثة أرباع مجلد ضخمة، وفيها من المستفادات ما ينبغي ألا يخلو هذا الكتاب من ذكر مقاصده، ولا يليق بطالب تحقيق باب الحيض بل الفقه مطلقا جهالته والإعراض عنه، وقد أفردت مختصر ذلك في كراريس، وأذكر هنا مقاصده مختصرة إن شاء الله تعالى.

قال - رحمه الله - : إذا أرادت صوم يومين فإن أرادتاهما متتابعين فأقل ما يمكن ذلك أن تصوم ثمانية عشر متوالية، فإن أرادتاهما متفرقين صامت ذلك بثلاثة من سبعة عشر إلى تسعة وعشرين على التفصيل السابق، وإن أرادتاهما مجتمعين فأقل ما يمكن تحصيلهما به خمسة أيام؛ كما أن أقل ما يحصل به اليوم ثلاثة أيام، وهي ضعفه وواحد؛ فكذا اليومان ضعفهما وواحد، وأقل ما يصح منه هذه الخمسة تسعة عشر، فتصوم الأول والثالث والسابع عشر والتاسع عشر، ويخلو الرابع والسادس عشر يبقى بينهما أحد عشر يوما تصوم منها يوما، أيها شاءت؛ فيحصل من ذلك أحد عشر قسما بعدد أيام التخيير، فهذا أقل ما يمكن أن تصوم منه الخمسة.

ونحن نزيد في ذلك يوما إلى الحد الذي هو أكثر الممكن، ومتى قلنا بعد هذا: تصوم من الطرفين أو من أحد الطرفين كذا فمرادنا به في الطرف الأول الأول فما بعده مما يليه متواليا، ومرادنا به في الطرف الآخر الآخر وما قبله مما يليه، فإن أرادت تحصيل صوم يومين بخمسة من عشرين صامت من أحد الطرفين الأول والثالث، ومن الطرف الآخر الأول والرابع وأخلت يومين يليان الثلاثة ويوما يلي الأربعة يبقى بين ذلك عشرة أيام تصوم منها يوما أيها شاءت؛ فيحصل في ذلك عشرة أقسام بعد أيام التخيير.

وإن شاءت عكست فنقلت الصوم والإخلاء من طرف إلى طرف فيحصل عشرون قسما، عشرة في الأول وعشرة في عكسه، وإن شاءت صامت من كل طرف اليوم الأول والرابع وأخلت يوما من كل طرف بعد الرابع يبقى عشرة أيام، تصوم منها يوما

أيها شاءت، وهذا القسم لا ينعكس، فاضبط هذا الموضع.  
واعلم أن كل قسم يكون الصوم والإخلاء في طرف كما في الطرف الآخر  
لا ينعكس، ومتى خالف طرف طرفا في شيء من الصوم والإخلاء أو الصوم خاصة  
انعكس بالبدل، وهو أن تجعل ما في كل طرف في الآخر فحصل في طريق صوم  
يومين بخمسة من عشرين ثلاثون قسما، عشرة انعكست وعشرة لم تنعكس أما إذا  
أرادت تحصيل يومين بخمسة من أحد وعشرين فتصوم من طرف الأول والثالث،  
ومن طرف الأول والخامس، وتخلي ثلاثة تلي الثلاثة، ويوما يلي الخمسة يبقى بين  
ذلك تسعة أيام تصوم أيها شاءت، ولها أن تبدل ما في أحد الطرفين بالآخر فيكون  
ثمانية عشر قسما.

وإن شاءت صامت الأول والرابع من كل طرف وأخلت من كل طرف يومين يليان  
الصوم، تبقى تسعة تصوم منها يوما، وهذه تسعة أقسام ولا تنعكس لتساوى الصوم  
والإخلاء في كل طرف، وإن شاءت صامت من طرف الأول والرابع، ومن طرف  
الأول والخامس وأخلت يومين يليان الأربعة، ويوما يلي الخمسة تبقى تسعة تصوم  
أيها شاءت، وهذا القسم ينعكس لاختلاف الصوم<sup>(١)</sup> والإخلاء.

وإن شاءت صامت من طرف الأول والخامس وأخلت يوما من كل طرف وصامت  
من التسعة الباقية يوما، وهذا القسم لا ينعكس، فجملة أقسام الأحد والعشرين أربعة  
وخمسون قسما.

أما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من اثنين وعشرين فتصوم من طرف الأول  
والسادس، وتخلي أربعة تلي الثلاثة، ويوما يلي الستة تبقى ثمانية، تصوم يوما منها  
ولها العكس، وإن شاءت صامت من طرف الأول والرابع، ومن طرف الأول  
والخامس وأخلت ثلاثة تلي الأربعة ويومين يليان الخمسة يبقى ثمانية، تصوم منها  
يوما ولها العكس، وإن شاءت صامت من طرف الأول والرابع، ومن طرف الأول  
والسادس وأخلت ثلاثة تلي الأربعة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية الباقية،  
ولها العكس للاختلاف، وإن شاءت صامت الأول والخامس من كل طرف وأخلت  
يومين من كل طرف، ثم صامت يوما من الثمانية الباقية، وهذا لا ينعكس لعدم

(١) في ط: اليوم.

الاختلاف، وإن شاءت صامت الأول والخامس من طرف، والأول والسادس من طرف وأخلت يومين يليان الخمسة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية، وهذا ينعكس للاختلاف.

وإن شاءت صامت الأول والسادس من كل طرف وأخلت يوما من كل طرف وصامت يوما من الثمانية وهذا لا ينعكس؛ فجملة الأقسام ثمانون.

أما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من ثلاثة وعشرين فتصوم من طرف الأول والثالث، ومن طرف الأول والسابع، وتخلي خمسة تلي الثلاثة ويوما يلي السبعة يبقى بينهما سبعة تصوم منها يوما، وينقسم هذا اليوم بحسب ما سبق، وجملة أقسامه مائة وخمسة أقسام أوضحتها في المختصر من كتاب الدارمي مفصلة.

أما إذا أرادت يومين بخمسة من أربعة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف، والأول والثامن من طرف، وتخلي ستة تلي الثلاثة، ويوما يلي الثمانية، ثم تصوم يوما من الستة الباقية، وينقسم بحسب ما مضى؛ فجملة أقسامه مائة وستة وعشرون قسما.

أما إذا أرادت يومين بخمسة من خمسة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف، والأول والتاسع من طرف، وتخلي سبعة أيام تلي الثلاثة ويوما يلي التسعة<sup>(١)</sup> وتصوم يوما من الخمسة الباقية وينقسم كما سبق؛ فجملة أقسامه مائة وأربعون. أما إذا أرادت يومين بخمسة من ستة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف، والأول والعاشر من طرف وتخلي ثمانية تلي الثلاثة ويوما يلي العشرة، وتصوم يوما من الأربعة الباقية، وجملة أقسامه مائة وأربعة وأربعون قسما. أما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من سبعة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف، والأول والحادي عشر من طرف، وتخلي تسعة تلي الثلاثة ويوما يلي الأحد عشر، وتصوم يوما من الثلاثة الباقية، وجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون.

أما إذا أرادت يومين بخمسة من ثمانية وعشرين، فتصوم الأول والثالث من طرف، والأول والثاني عشر من طرف، وتخلي عشرة تلي الثلاثة ويومين تلي الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين؛ فجملة أقسامه مائة وعشرة أقسام.

(١) في ط: السبعة.

أما إذا أرادت يومين بخمسة من تسعة وعشرين فتصوم الأول والثالث من طرف، والأول والثالث عشر من طرف، وتخلي أحد عشر تلى الثلاثة ويوما يلى الثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي بينهما، وهو متعين فى جميع أقسامه التسعة والعشرين فلا يتصور فيه تخيير، بخلاف ما قبل التسعة والعشرين؛ فجملة أقسامه ستة وستون قسما، فجميع الأقسام فى صوم يومين بخمسة من جملة تسعة عشر إلى تسعة وعشرين ألف قسم وقسم.

أما إذا أرادت يومين بخمسة من أكثر من تسعة وعشرين فلا يصح. هذا ما يتعلق بصوم اليومين وبالله التوفيق.

فرع: فى صيامها ثلاثة أيام

قد سبق أن طريقة الجمهور فى صوم الثلاثة أن تضعفها وتزيد يومين فتصير ثمانية، تصوم أربعة وتفطر تمام خمسة عشر، ثم تصوم أربعة أولها السادس عشر، وسبق أن صاحب الحاوى نقل عن الأصحاب أنها تصوم ثلاثة فى أول الشهر وثلاثة فى أول النصف الآخر.

وأما طريقة الدارمى فبسطها بسطا لم يبلغ أحد قريبا منه فى مسألة، فبلغ بها نحو ثمانى كراريس، وليس فيها إلا بيان صومها ثلاثة أيام، وأتى فيها من العجائب والتدقيقات بما لا مزيد عليه، وقد أوضححتها فى المختصر، وأشير هنا إلى بعض من كل نوع،، وقد سبق طريق بسطه.

قال الدارمى - رحمه الله - : إذا أرادت صوم ثلاثة أيام متوالية صامت تسعة عشر متوالية فيحصل منها ثلاثة، وإن أرادت أن تفرد كل يوم صامت تسعة أيام كل ثلاثة من سبعة عشر، كما سبق فى صوم اليوم.

وإن أرادت أن تصوم يومين على ما ذكرنا فى اليوم، ويوما على ما ذكرنا فى اليوم جاز، وحصل الثلاثة بثمانية: اليومان بخمسة، واليوم بثلاثة. وإن أرادت الثلاثة بحكم مفرد كما صامت اليومين بحكم مفرد، فأقل ما تحصل به الثلاثة سبعة أيام وهو ضعفها وواحد، كما قلنا فى اليوم واليومين، وأقل ما يحصل منه هذه السبعة أحد وعشرون يوما فتصوم فى كل طرف الأول والثالث والخامس، وتخلي مما يلى كل خمسة يوما وتصوم يوما من السبعة الباقية؛ فالأقسام تسعة بعدد أيام التخيير، ولها أن تزيد فى عدد الأيام التى تصوم السبعة منها كما كان لها ذلك فى اليوم



واليومين .

فإن أرادت ذلك من اثنين وعشرين يوما صامت الأول والثالث والخامس من طرف، والأول والرابع والسادس من طرف، وأخلت يومين يليان الخمسة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية الباقية، وإن شاءت صامت الأول والثالث والسادس من الطرفين، أو الأول والثالث والسادس من طرف؛ والأول والرابع والسادس من طرف؛ فجملة الأقسام فى الاثنين والعشرين أربعون .

أما إذا أرادت تحصيل سبعة من ثلاثة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف، والأول والخامس والسابع من طرف، وتخلى ثلاثة تلى الخمسة ويوما يلي السبعة وتصوم يوما من السبعة الباقية .

وإن شاءت صامت الأول والثالث والسادس من طرف، والأول والرابع والسابع من طرف، وله أقسام كثيرة تبلغ مائة وخمسة أقسام أوضحتها فى المختصر .

أما إذا أرادت تحصيل ثلاثة بسبعة من أربعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف، والأول والسادس والثامن من طرف، وتخلى أربعة تلى الخمسة ويوما يلي الثمانية، وتصوم يوما من الستة الباقية .

وإن شاءت صامت الأول والثالث والسادس من طرف، والأول والخامس والثامن من طرف، وتبلغ أقسامه مائتين وعشرة أقسام .

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من خمسة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف، والأول والسابع والتاسع من طرف، وتخلى خمسة تلى الخمسة ويوما يلي التسعة، وتصوم يوما من الخمسة الباقية، وإن شاءت صامت الأول والثالث والسادس من طرف، والأول والسادس والتاسع من طرف، وله أقسام كثيرة تبلغ ثلاثمائة وخمسين قسما أوضحتها فى المختصر .

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ستة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من طرف، والأول والثامن والعاشر من طرف، وتخلى ستة تلى الخمسة ويوما يلي العشرة، وتصوم يوما من الأربعة الباقية، وإن شاءت صامت الأول والثالث والسادس من طرف والأول والسابع والعاشر من طرف، وله أقسام كثيرة تبلغ خمسمائة قسم وأربعة أقسام، أوضحتها فى المختصر .

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من سبعة وعشرين، فتصوم الأول والثالث والخامس من

طرف، والأول والتاسع والحادى عشر من طرف، وتخلى سبعة تلى الخمسة ويوما  
يلى الأحد عشر وتصوم يوما من الثلاثة الباقية، وإن شاءت صامت الأول والثالث  
والسادس من طرف، والأول والثامن والحادى عشر من طرف، وله أقسام تبلغ  
ستمائة قسم وثلاثين قسما.

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثمانية وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من  
طرف، والأول والعاشر والثانى عشر من طرف، وتخلى ثمانية تلى الخمسة، ويوما  
يلى الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين، وجملة أقسامه ستمائة وستون  
قسما.

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من تسعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس من  
طرف، والأول والحادى عشر والثالث عشر من طرف، وتخلى تسعة تلى الخمسة  
ويوما يلى الثلاثة عشر، وتصوم اليوم الباقي بينهما، وهو متعين، وإن شاءت أبدلت  
الأقسام، وجملة أقسامه أربعمائة وخمسة وتسعون قسما فنصير جميع الأقسام فى  
تحصيل ثلاثة أيام بسبعة من أحد وعشرين إلى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وثلاثة  
أقسام.

أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثلاثين فأكثر فلا يصح.

فرع: فى صيامها أربعة أيام:

فإن أرادتها متوالية صامت عشرين يوما متوالية، وإن أرادتها متفرقة يوما يوما،  
فعلت ما ذكرناه فى صوم اليوم، فإن أرادت صيامها يومين يومين فعلت ما قدمناه فى  
اليومين. وإن أرادت ثلاثة متوالية ويوما فردا، فعلت فى الثلاثة ما سبق فيها، وفى  
اليوم ما بيناه فيه، وكذلك كلما أرادت صيام أيام فلها تفريقها وصومها على ما ذكرناه  
فى أقل منها، ولها صومها على ما نذكره فيها. فإن أرادت تحصيل الأربعة على  
قياس ما سبق فيما قبلها، والتفريع على طريقة الدارمى، فأقل ما تحصل به صوم  
تسعة أيام، وهو ضعفها وواحد كما سبق فى اليوم واليومين والثلاثة، وأقل ما تحصل  
منه هذه التسعة ثلاثة وعشرون، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من  
الطرفين، وتخلى يوما يلى السبعة فيهما وتصوم يوما من السبعة الباقية فأقسامه سبعة.  
أما إذا أرادت تحصيل الأربعة بتسعة من أربعة وعشرين، فتصوم الأول والثالث  
والخامس والسابع من طرف والأول والرابع والسادس والثامن من طرف وتخلى

يومين يليان السبعة ويوما إلى الثمانية، وتصوم يوما من الستة الباقية، ولها الإبدال، وأقسامه اثنان وأربعون قسما. أما إذا أرادت تحصيل الأربعة بتسعة من خمسة وعشرين، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف، والأول والخامس والسابع والتاسع من طرف، وتخلي ثلاثة تلى السبعة ويوما إلى التسعة، وتصوم يوما من الخمسة الباقية، ولها الإبدال، وأقسامه مائة وأربعون.

أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من ستة وعشرين، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف، والأول والسادس والثامن والعاشر من طرف، وتخلي أربعة تلى السبعة ويوما إلى العشرة، وتصوم يوما من الأربعة الباقية، ولها الإبدال، وأقسامه ثلاثمائة وستة وثلاثون قسما.

أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من سبعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف، والأول والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف وتخلي خمسة تلى السبعة ويوما إلى الأحد عشر، وتصوم من الثلاثة الباقية، ولها الإبدال، وأقسامه ستمائة وثلاثون قسما.

أما إذا أرادت أربعة بتسعة من ثمانية وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف، والأول والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف، وتخلي ستة تلى السبعة ويوما إلى الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين، ولها الإبدال، وأقسامه سبعمائة وثمانية وعشرون قسما.

أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من تسعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف، والأول والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف، وتخلي سبعة تلى السبعة ويوما إلى الثلاثة عشر، وتصوم اليوم الباقي، ولها الإبدال، وأقسامه تسعمائة وأربعة وعشرون قسما؛ فجملة الأقسام في تحصيل أربعة بتسعة من ثلاثة وعشرين إلى تسعة وعشرين: ثلاثة آلاف وسبعة أقسام.

فرع: في صيامها خمسة أيام:

إن أرادت خمسة متوالية صامت أحدا وعشرين يوما متوالية، وإن أرادتها متفرقة صامتة على ما سبق فيما قبلها، وإن أرادت صومها على قياس ما مضى صامت ضعفها وواحدًا، وذلك أحد عشر يوما وأقل ما تصح منه خمسة وعشرون يوما. فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من الطرفين، وتخلي يوما

ويوما، وتصوم يوما من الخمسة الباقية.

وإن أرادت الخمسة بأحد عشر من ستة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف، والأول والرابع والسادس والثامن والعاشر من طرف وأخلت يومين ويوما وصامت يوما من الأربعة الباقية ولها الإبدال، وأقسامه ستة وثلاثون.

وإن أرادت الخمسة بأحد عشر من سبعة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف، والأول والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف، وأخلت ثلاثة ويوما وصامت يوما من الثلاثة الباقية، ولها الإبدال؛ وجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون. وإن أرادت الخمسة بأحد عشر من ثمانية وعشرين، صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف، والأول والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر، وأخلت أربعة ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين، وجملة أقسامه ثلاثمائة وأربعة وثلاثون قسما.

وإن أرادت الخمسة بأحد عشر من تسعة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف، والأول والسابع والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف، وأخلت خمسة ويوما وصامت اليوم الباقي، وأقسامه أربعمائة وسبعة وسبعون؛ فجملة الأقسام في تحصيل خمسة بأحد عشر من خمسة وعشرين إلى تسعة وعشرين تسعمائة وخمسة وثمانون قسما.

فرع: في صيامها ستة أيام:

إن أرادتها متوالية صامت اثنين وعشرين يوما متوالية، وإن أرادتها متفرقة فقد سبق بيانها، وإن أرادتها على قياس ما سبق صامت ضعفها وواحدا، وذلك ثلاثة عشر يوما، وأقل ما تحصل منه الثلاثة عشر: سبعة وعشرون فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من الطرفين، وتخلي يوما ويوما وتصوم يوما من الثلاثة الباقية. وإن أرادت الستة بثلاثة عشر من ثمانية وعشرين صامت الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف، والأول والرابع والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف، وأخلت يومين ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين، ولها الإبدال، وأقسامه اثنان وعشرون.

وإن أرادت الستة بثلاثة عشر من تسعة وعشرين صامت الأول والثالث والخامس

والسابع والتاسع والحادى عشر من طرف، والأول والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر والثالث عشر من طرف، وأخلت ثلاثة ويوما وصامت اليوم الباقي ولها الإبدال وأقسامه ستة وستون؛ فجملة الأقسام فى تحصيل ستة بثلاثة عشر من سبعة وعشرين إلى تسعة وعشرين: أحد وتسعون قسما.

فرع: فى صيامها سبعة أيام:

إن أرادتها متوالية صامت ثلاثة وعشرين متوالية، وإن أرادتها متفرقة فقد سبق بيانها، وإن أرادتها على قياس ما مضى صامت ضعفها وواحدا وذلك خمسة عشر وتحصل من تسعة وعشرين، فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر والثالث عشر من الطرفين، وأخلت يوما ويوما وصامت اليوم الباقي، وهذا النوع قسم واحد؛ فلا تصح سبعة من خمسة عشر من أقل من تسعة وعشرين ولا أكثر منها.

فرع: فى صيامها ثمانية أيام:

أقل ما يكفيها للثمانية ثمانية عشر وأقل ما يصح منه ذلك أربعة وعشرون، فتصوم ثمانية من كل طرف ويومين من الثمانية الباقية أيها شاءت وأقسامه ثمانية وعشرون، وإن أرادتها بثمانية عشر من خمسة وعشرين صامت ثمانية من كل طرف، ويومين من التسعة الباقية، وكذا إن أرادتها من ستة وعشرين إلى ثلاثين، ولها الإبدال.

فرع: فى صيامها تسعة:

أقل ما تصح منه عشرون من خمسة وعشرين فتصوم تسعة من كل طرف، ويومين من السبعة الباقية، وأقسامه أحد وعشرون، وإن أرادت ذلك من ستة وعشرين إلى ثلاثين فعلت ما سبق.

فرع: فى صيامها عشرة:

أقل ما تصح منه اثنان وعشرون من ستة وعشرين فتصوم عشرة من كل طرف، ويومين فى الستة الباقية وأقسامه خمسة عشر، وإن أرادت ذلك من سبعة وعشرين إلى ثلاثين فعلت ما سبق.

فرع: فى صومها أحد عشر:

أقل ما تصح منه أربعة وعشرون من سبعة وعشرين، فتصوم أحد عشر من كل طرف ويومين من الخمسة الباقية، وأقسامه عشرة، وإن أرادته من ثمانية وعشرين إلى

ثلاثين فعلت .

فرع : فى صومها اثنى عشر :

أقل ما تصح منه ستة وعشرون من ثمانية وعشرين فتصوم من كل طرف اثنى عشر ، ويومين من الأربعة الباقية وأقسامه ستة ، وإن أرادته من تسعة وعشرين أو ثلاثين فعلت .

فرع : فى صومها ثلاثة عشر :

تصومها بثمانية وعشرين من تسعة وعشرين فتصوم ثلاثة عشر من كل طرف ويومين من الثلاثة الباقية ، وأقسامه ثلاثة ، وإن أرادته من ثلاثين فعلت .

فرع : فى صومها أربعة عشر :

لا يحصل إلا بثلاثين متوالية فإن زاد صومها على أربعة عشر فعلت فى أربعة عشر ما ذكرنا ، وفيما دونها ما سبق والله أعلم .

فرع<sup>(١)</sup> فى صوم المتحيرة صوما متابعا لنذر أو كفارة قتل أو جماع فى نهار رمضان أو غير ذلك والتفريع على طريقة المتأخرين أنه لا يحصل لها من الشهر إلا أربعة عشر .

قال أصحابنا : إذا أرادت صوم شهرين متتابعين صامت مائة وأربعين يوما متوالية ؛ لأنه يحصل لها من مائة وعشرين ستة وخمسون ، ومن عشرين الأربعة الباقية ولا ينقطع التابع بالحيض المتخلل ، وإن أرادت أربعة عشر صامت ثلاثين متوالية ، وإن أرادت يومين صامت ثمانية عشر ، وإن أرادت ثلاثة صامت تسعة عشر ، وإن أرادت أربعة فعشرين أو خمسة فأحدًا وعشرين ، وعلى هذا . وإن أرادت صوما متابعا وأرادت تخليل فطر بينه صامت ذلك القدر متواليا ، ثم صامته مرة أخرى قبل السابع عشر ، ثم مرة أخرى من السابع عشر ، فإذا أرادت يومين متتابعين صامت يومين متتابعين ، ثم تصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم بينهما يومين متتابعين ، هذه طريقة الأصحاب ، وخالفهم الدارمى وبسط طريقته بسطا متشرا ، فأنا ألخص مقاصده إن شاء الله تعالى .

قال : إذا أرادت صوم يومين متتابعين بستة من ثمانية عشر صامت يومين فى أول

(١) فى أ : فصل .

الثمانية عشر ويومين في آخرها وأخلت من كل طرف يوما وصامت يومين متتابعين من الاثني عشر الباقية، وفي ذلك أحد عشر قسما أقل من عدد الأيام المخير فيها بيوم، وهذا أصل لكل يومين متتابعين تصومهما من جملة أيام التخيير؛ لأنها تصوم من أيام التخيير الأول والثاني والثالث أو الثالث والرابع، وهكذا إلى آخرها فينقص من عدد الأيام واحد.

وإن أرادت صيامهما بستة من تسعة عشر صامت يومين من كل طرف وأخلت لكل طرف يومين يليانه وتصوم يومين متتابعين من الأحد عشر الباقية فتكون أقسامه عشرة، وإن أرادت هما بستة من عشرين صامت يومين من كل طرف، وأخلت لكل طرف ثلاثة أيام وصامت يومين متتابعين من العشرة الباقية، وأقسامه تسعة. وإن أرادت هما من أحد وعشرين أخلت أربعة وأربعة وصامت يومين أيضا من التسعة الباقية وأقسامه ثمانية، وإن أرادت هما من اثنين وعشرين أخلت خمسة وخمسة وصامت يومين من ثمانية، وأقسامه سبعة.

وإن أرادت هما من ثلاثة وعشرين أخلت ستة وستة وصامت يومين من السبعة، وأقسامه ستة، وإن أرادت هما من أربعة وعشرين أخلت سبعة وسبعة وصامت يومين من الستة، وأقسامه خمسة، وإن أرادت هما من خمسة وعشرين أخلت ثمانية وثمانية وصامت يومين من الخمسة وأقسامه أربعة.

وإن أرادت هما من ستة وعشرين أخلت تسعة وتسعة وصامت يومين من الأربعة وأقسامه ثلاثة، وإن أرادت هما من سبعة وعشرين أخلت عشرة وعشرة وصامت يومين من الثلاثة وله قسمان، وإن أرادت هما من ثمانية وعشرين أخلت أحد عشر وأحد عشر وصامت اليومين الباقيين وله قسم واحد، وإن أرادت هما من تسعة وعشرين لم يكن إلا بزيادة في الصوم؛ لأنها تحتاج أن تخلى اثني عشر واثني عشر، فلم يبق بينهما يومان؛ فأقل ما يمكن تصحيحه منه من تسعة وعشرين أن تصوم من كل طرف يومين وتخلى في كل طرف أحد عشر، وتصوم الثلاثة الباقية، وإن أرادت هما من ثلاثين فعلت ما ذكرناه في تسعة وعشرين، إلا أنها تصوم الأربعة الباقية.

أما إذا أرادت صوم ثلاثة أيام متتابعة فأقل ما تصح منه تسعة عشر تصوم ثلاثة من كل طرف وتخلى يوما ويوما وتصوم الثلاثة متتابعة من الأحد عشر الباقية، وأقسامه تسعة أقل من أيام التخيير بيومين. وإن أرادت ثلاثة من عشرين صامت ثلاثة من كل

طرف، وأخلت يومين ويومين وصامت ثلاثة من العشرة الباقية، وأقسامه ثمانية. والذي أراه اختصار العبارة فقد وضع الطريق وعلم أنها تصوم من كل طرف الأيام التي تريدها وتصومها مرة ثلاثة من الأيام الباقية بعد الإخلاء، وعلم أيضا أن الإخلاء يكون من كل طرف بقدر ما أخلى من الطرف الآخر، وعلم أيضا أن الأقسام أقل من الأيام بالقدر الذي نذكره في أول كل فصل، فالأقسام في هذا الفصل أقل من الأيام الباقية بيومين، فنقتصر بعد هذا على ذكر الإخلاء من أحد الطرفين، فإذا أرادت ثلاثة من أحد وعشرين أخلت ثلاثة، وأقسامه سبعة، وإذا أرادت من اثنين وعشرين أخلت ستة، ومن ثلاثة وعشرين تخلى خمسة، وأقسامه خمسة، ومن أربعة وعشرين تخلى ستة، وأقسامه أربعة، ومن خمسة وعشرين تخلى سبعة، وأقسامه ثلاثة، ومن ستة وعشرين تخلى ثمانية وله قسمان، ومن سبعة وعشرين تخلى تسعة وله قسم واحد، ومن ثمانية وعشرين لا يمكن إلا بزيادة صوم فتصوم ثلاثة من كل طرف، وتخلي تسعة وتسعة وتصوم الأربعة الباقية، ومن تسعة وعشرين تصوم الخمسة الباقية، ومن ثلاثين الستة الباقية.

أما إذا أرادت صوم أربعة متتابعة فتصح بصوم اثني عشر، وأقل ما تصح منه عشرون، فتصوم من كل طرف أربعة وتخلي يوما ويوما وتصوم أربعة من العشرة الباقية، وأقسامه سبعة أقل من الأيام بثلاثة.

وإن أرادت من أحد وعشرين أخلت يومين، وأقسامه ستة، ومن اثنين وعشرين تخلى ثلاثة، ومن ثلاثة وعشرين أربعة، ومن أربعة وعشرين خمسة، ومن خمسة وعشرين ستة، ومن ستة وعشرين سبعة، ومن سبعة وعشرين لا يمكن إلا بزيادة صوم، فتخلي سبعة وتصوم الخمسة الباقية، ومن ثمانية وعشرين تصوم الستة الباقية، ومن تسعة وعشرين السبعة الباقية، ومن ثلاثين الثمانية الباقية.

أما إذا أرادت خمسة متتابعة فتصح بصوم خمسة عشر، وأقل ما تصح منه أحد وعشرون فتصوم خمسة من كل طرف، وتخلي يوما ويوما وتصوم خمسة من التسعة الباقية، وأقسامه خمسة.

ومن اثنين وعشرين تخلى يومين، وأقسامه أربعة، ومن ثلاثة وعشرين تخلى ثلاثة، ومن أربعة وعشرين أربعة، ومن خمسة وعشرين خمسة وتصوم الخمسة الباقية، ومن ستة وعشرين لا يمكن إلا بزيادة صوم، فتصوم خمسة في كل طرف،



وتخلى خمسة من طرف وتصوم الستة الباقية، ومن سبعة وعشرين تصوم السبعة الباقية، ومن ثمانية وعشرين الثمانية الباقية، ومن تسعة وعشرين التسعة ومن الثلاثين العشرة الباقية.

أما إذا أرادت ستة متتابعة فتصح بصوم ثمانية عشر، وأقل ما تصح منه اثنان وعشرون فتصوم ستة من كل طرف، وتخلى يوما من كل طرف وتصوم ستة من الثمانية الباقية، وأقسامه ثلاثة، ومن ثلاثة وعشرين تخلى يومين، ومن أربعة وعشرين ثلاثة، ومن خمسة وعشرين لا يمكن إلا بزيادة، فتصوم ستة من كل طرف وتخلى ثلاثة وتصوم السبعة الباقية، ومن ستة وعشرين تصوم الثمانية الباقية ومن سبعة وعشرين التسعة الباقية، ومن ثمانية وعشرين العشرة الباقية، ومن تسعة وعشرين الأحد عشر الباقية، ومن ثلاثين الاثنى عشر الباقية.

أما إذا أرادت سبعة متتابعة، فتصح بأحد وعشرين من ثلاثة وعشرين، ولا يحصل بأقل من هذا، فتصوم من كل طرف سبعة، وتخلى يوما ويوما وتصوم السبعة الباقية، فإن أرادتهما من أربعة وعشرين صامت الثمانية الباقية، ومن خمسة وعشرين التسعة الباقية، ومن ستة وعشرين العشرة [الباقية]<sup>(١)</sup>، ومن سبعة وعشرين الأحد<sup>(٢)</sup> عشر، ومن ثمانية وعشرين الاثنى عشر، ومن تسعة وعشرين الثلاثة عشر، ومن ثلاثين الأربعة عشر الباقية.

أما إذا أرادت ثمانية متتابعة فلا تصح إلا من متتابع، وكذا ما زاد، فأقل ما تصح منه ثمانية أربعة وعشرون، وأقل ما تصح منه تسعة خمسة وعشرون، والله أعلم. فصل في تحصيل المتحيرة صلاة أو صلوات مقضييات أو مندورات، وهذا الذى نذكره فيه تفريع على طريقة المصنف والشيخ أبى زيد والمتأخرين فى أنها إذا صامت رمضان حصل منه أربعة عشر وفسد ستة عشر.

قال أصحابنا: قضاء الصلاة يجرى على قياس قضاء الصوم، فإذا أرادت صلاة واحدة مقضية أو مندورة أو نحوها صلتها متى شاءت بغسل، ثم أمهلت زمانا يسع الغسل وتلك الصلاة ثم تعيدها بغسل آخر، ولها تأخير الصلاة الثانية وغسلها إلى

(١) سقط فى أ.

(٢) فى أ: أحد.

آخر الخامس عشر من حين بدأت بالأولى، ثم تمهل من أول السادس عشر قدر الإمهال الأول، ثم تعيدها بغسل آخر مرة ثالثة قبل تمام شهر من المرة الأولى. ويشترط ألا تؤخر الثالثة عن أول ليلة السادس عشر أكثر من قدر الإمهال بين آخر الأولى وأول الثالثة، ولها أن تنقصه عن قدر الإمهال إن كان إمهالا طويلا بشرط ألا ينقص عن قدر أقل الإمهال، وهو ما يسع تلك الصلاة وغسلها، فلو اغتسلت وصلت ثم أمهلت إلى أول اليوم الثانى فاعتسلت وصلتها فلها أن تفعل الثالثة بغسلها بعد أن يمضى من أول السادس عشر قدر الصلاة الأولى وغسلها، ولها ذلك فى أول السابع عشر وما بينهما، ولا يجوز تأخيره عن أول السابع عشر وإن صلت الثانية فى أول العاشر فلها فعل الثانية بعد مضى قدرها وغسلها من أول السادس عشر إلى أول السادس والعشرين، ولا يجوز بعده.

قال إمام الحرمين وغيره: ولا فرق بين الصلاة وصوم يوم فى هذا، إلا أن الصوم يستوعب يوما؛ فيكون الإمهال الأول يوما فأكثر، والصلاة تحصل فى لحظة فكفى الإمهال بقدرها. وهذا الإمهال شرط لا بد منه، فلو أخلت به فى أحد الطرفين لم يجزها الصلاة؛ لأنها إن تركت الإمهال الأول وصلت الصلاة الثانية متصلة بالأولى احتمل انقطاع الحيض فى أثناء الثانية وابتدأه فى الثالثة، وإن تركت الإمهال الثانى فصلت الثالثة متصلة بالخمسة عشر احتمل انقطاع الحيض فى الأولى وابتدأه فى الثالثة.

هذا حكم الصلاة الواحدة، فإن أرادت صلوات فهى مخيرة بين طريقتين: أحدهما - وهى التى ذكرها المتولى والبغوى وآخرون، ونقلها إمام الحرمين عن الأئمة - : أنها كالصلاة الواحدة، فتصلّى تلك الصلوات ثلاث مرات كما ذكرنا فى الصلاة الواحدة، وتفعلن فى كل مرة متواليات، وتغتسل فى كل مرة للصلاة الأولى وتتوضأ لكل واحدة من الباقيات، وسواء اتفقت الصلوات أم اختلفت، ويشترط من الإمهال ما سبق فى الصلاة الواحدة، ويكون مجموع الصلوات كالواحدة فتمهل بعد فعلهن زمانا يسعهن كلهن مع الغسل والوضوءات.

والطريقة الثانية: ذكرها إمام الحرمين وغيره أخف من هذا، وهى أنه إن كانت الصلوات متفقات كمائة صبح ضعفتهن وزادت صلاتين، ثم قسمت الجملة نصفين فصلت فى أول شهر مائة صبح وصبحا متواليات، ثم صلت فى أول السادس عشر

مائة وصباحا، ويجب لكل صلاة من الجميع غسل جديد بخلاف الطريق الأول، فإذا فعلت هذا حصل لها مائة صبح ييقين؛ لأنه إن قدر ابتداء الحيض في نصف الصبح الأولى فسد ما أتت به في النصف الأول من الشهر، وانقطع في نصف الصبح الأولى من أول السادس عشر فيبقى بعدها مائة، وإن بدأ في الصلاة الموفية مائة من الأولى وانقطع في الموفية مائة من السادس عشر حصل تسع وتسعون في الأول مع الزائدة على المائة في السادس عشر، وإن بدأ في الموفية عشرين أو أربعين أو غيرها انقطع في مثلها في السادس عشر، ويحصل تمام المائة مما قبل ابتدائه وبعد انقطاعه. قال إمام الحرمين وغيره: ويشترط أن يكون زمن جملة الأغسال والصلوات في الأول مثل زمنها في السادس عشر، ولا يشترط ضبط أزمنة أفراد الأغسال والصلوات، هذا إذا كانت الصلوات متفقات، فإن كانت أجناسا بأن أرادت عشرين صباحا وعشرين ظهرا وعشرين عصرا وعشرين مغربا وعشرين عشاء، فهذه الصور تخالف صورة المتفقات من حيث إنه إذا قدر فساد صلاة بانقطاع الحيض احتمل ذلك كل صلاة من الأجناس الخمسة، فكل جنس يحتمل بطلان صلاتين منه؛ فيجب لهذا الاحتمال أن تزيد على الضعف عشر صلوات من كل جنس صلاتين، فتصلي مائة صلاة من كل جنس عشرين، وترتب الأجناس فتبدأ بالصبح مثلا، ثم تصلي بعد المائة وقبل انقضاء الخمسة عشر صلوات من كل جنس صلاتين، ثم تمهل من أول السادس عشر زمانا يسع صلاة، ثم تعيد المائة من الأجناس على الترتيب السابق فتبأ مما عليها ييقين؛ لأنه إن بدأ الحيض في الصلاة الأولى انقطع في ساعة الإمهال في أول السادس عشر فتحصل المائة بعدها.

وإن انقطع الحيض في الصلاة الأولى حصل بعدها تسع وتسعون، وحصلت الموفية مائة من العشرة المتوسطة، وإن انقطع في الصبح الثالثة في الأول عاد في الصبح الثانية من السادس عشر؛ فحصل لها من الأول مائة إلا ثلاثة أصباح، وحصل صبحان من العشرة المتوسطة وصبح من المفعولات [في] السادس عشر، وإنما قلنا: يعود في الصبح الثانية، ولم نقل: في الثالثة؛ بسبب ساعة الإمهال، وعلى هذا التنزيل تخرج باقى التقديرات.

وهذا الذى قلناه من ساعة الإمهال في أول السادس عشر لا بد منه؛ لأنها لو لم تمهل بل صلت في أول السادس عشر، بقى عليها صلاة لاحتمال ابتداء الحيض في

الصلاة الأولى وانقطاعه فى الأول وفى السادس عشر، ويبقى ذلك مائة إلا صلاة، فلو فعلت هذا لزمها إعادة صبح والله أعلم.

فصل: فى طواف المتحيرة:

قال أصحابنا: فعل الصلاة الواحدة وصوم اليوم الواحد وفعل الطواف سواء، فى الأنواع الثلاثة إذا أرادت واحدا منها فطريقها أن تفعله ثلاث مرات بشرط الإمهال الذى ذكرناه فى الصوم والصلاة، وجميع ما سبق فى الصلاة من التقديرات يجىء مثله فى الطواف حرفا حرفا اتفق عليه أصحابنا، فإذا أرادت طوافا واحدا أو عددا اغتسلت وطافت ثلاث مرات، وتصلى مع كل طواف ركعتيه، فكل طواف مع ركعتيه وغسله كصلاة مع غسلها فتغتسل وتطوف وتصلى الركعتين، ثم تمهل قدرا يسع مثل طوافها وغسله وركعتيه، ثم تفعل ذلك ثانية ثم تمهل حتى يمضى تمام خمسة عشر يوما من أول اشتغالها بغسل الطواف الأول، وتمهل بعد الخمسة عشر لحظة تسع الغسل والطواف وركعتيه، ويكون قدر الإمهال الأول ثم تغتسل وتطوف وتصلى ركعتيه مرة ثالثة، والغسل واجب فى كل مرة للطواف، وأما الركعتان، فإن قلنا: هما سنة كفى لهما غسل الطواف. وإن قلنا: واجبتان، فثلاثة أوجه:

الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور يجب للصلاة وضوء لا تجديد غسل.

والثانى: لا يجب تجديد غسل ولا وضوء؛ لأنها تابعة للطواف كجزء منه، وبهذا قطع المتولى.

والثالث: يجب تجديد الغسل، حكاه أبو على السنجى فى شرح التلخيص، والرافعى وهو شاذ ضعيف؛ فإن الغسل للركعتين لا فائدة فيه؛ لأنها إن كانت طاهرا حال الطواف ثم حاضت بعده فغسل الحائض باطل، وإن كانت حائضا حال الطواف ثم طهرت فالطواف باطل فلا تصح ركعته، وقد صرح الجمهور بأن الغسل لا يجب تجديده للركعتين، وإنما اشتهر الخلاف فى الوضوء، فهذا مختصر ما ذكره المحققون المتأخرون فى الطواف.

وقال ابن الحداد وأبو على الطبرى والمحاملى وآخرون من كبار المتقدمين: إذا أرادت طوافا أتت به مرتين بينهما خمسة عشر يوما. ونقل الشيخ أبو حامد هذا عن أصحابنا، ثم قال: وهذا غلط؛ لاحتمال وقوعهما فى حيضتين وبينهما طهر، قال: ولكن تطوف ثم تمهل تمام خمسة عشر يوما من حين شرعت فى الطواف ثم تطوف

ثانياً. وهذا الذى اختاره الشيخ أبو حامد هو الذى قطع به صاحب الحاوى، والشيخ أبو على السنجى، وكل هذا ضعيف أو باطل، والصواب ما قدمناه عن حذاق المتأخرين أنها تطوف ثلاث مرات، وقد أطبق عليه متأخرو الخراسانيين، ووافقهم من كبار العراقيين: الدارمى، والقاضى أبو الطيب بعد تخطئتهما لأصحاب فى اقتصارهم على طوافين.

وأما قول المصنف: وعلى هذا القياس تعمل فى طوافها، فظاهره أنها إذا أرادت طوافاً واحداً طافته أربع مرات؛ فتطوف مرتين ثم تمهل تمام خمسة عشر، ثم تطوف مرتين كما ذكر هو فى صوم اليوم الواحد أنها تصومه من أربعة أيام.

وقد صرح بهذا فى الطواف شيخه القاضى أبو الطيب فى كتابه شرح فروع ابن الحداد، وهذا صحيح لكن ليس متعيناً؛ بل الاختصار على ثلاث جائز على ما بيناه والله أعلم.

**فصل فى مسائل ذكرها صاحب البحر تتعلق بالمتحيرة:**

إحداها: لو صلت امرأة خلف المتحيرة لم يصح اقتداؤها؛ لاحتمال مصادفة الحيض فأشبهه صلاة الرجل خلف ختى، وليس كمن صلى خلف من يشك فى حدثه؛ لأن الظاهر هناك الطهارة.

الثانية: صلت متحيرة خلف متحيرة، فيه وجهان: الصحيح: لا يصح اقتداؤها.

الثالثة: وطئ المتحيرة زوجها فى نهار رمضان، وهما صائمان، وقلنا: يلزم المرأة الكفارة للجماع لا يلزمها هنا على الصحيح من الوجهين؛ لاحتمال الحيض، والأصل براءتها.

الرابعة: أفطرت متحيرة؛ لإرضاع ولدها، وقلنا: يلزم المفطرة للإرضاع فدية فلا يلزم المتحيرة على الصحيح؛ لما ذكرناه فى الجماع فى الصوم.

الخامسة: إذا كان عليها قضاء صوم يوم فقد سبق أنها تقضيه بثلاثة أيام، فلو صامت يوماً من الثلاثة ثم شكت هل كانت نوت صومه أم لا؟ فوجهان:

أحدهما: يحسب لها اليوم ولا أثر للشك؛ لأنه بعد فراغ اليوم.

والثانى: لا يحسب؛ لأن صيام الأيام الثلاثة كيوم واحد، فأشبهه الشك قبل فراغ اليوم.

قال: وأصل هذا أن من عليه صوم شهرين متتابعين فصام يوماً ثم شك هل نوى أم

لا؟ هل غير النية أم لا؟ هل يلزمه الاستئناف؟ فيه وجهان: قلت: الأظهر أنه لا يؤثر هذا الشك في الصورتين؛ لأنه بعد الفراغ حقيقة، ولأنه يشق الاحتراز منه.

السادسة: لو أرادت المتحيرة الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت الأولى لم يصح؛ لأن شرطه أن تتقدم الأولى، وهي صحيحة يقينا، أو بناء على أصل ولم يوجد هنا، وليس كمن شك هل أحدث أم لا فصلى الظهر؛ فإن له أن يصلى بعدها العصر جمعا؛ لأنه يبنى على أصل الطهارة السابقة.

السابعة إذا قلنا: تصح صلاة الطاهر خلف مستحاضة في زمن محكوم بأنه طهر فصلت خلف مستحاضة لها حيض وطهر في الزمن المشكوك فيه - فوجهان: أحدهما لا يصح مطلقا؛ كما يحرم الوطء مطلقا، وأصحهما إن كان المشكوك عقيب الطهر جاز، وإن كان عقيب الحيض لم يجز بناء على الأصل والله أعلم.

فرع: يجب على الزوج نفقة زوجته المتحيرة، ممن نص عليه الغزالي في الخلاصة، ولا خيار له في فسخ نكاحها؛ لأن جماعها ليس مأبوسا منه، بخلاف الرقاء، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة العدد، فكل زمن تيقنا فيه الحيض ألزمناها اجتناب ما تجتنبه الحائض، وكل زمان تيقنا فيه طهرها أبحنا فيه ما يباح للطاهر، وأوجبنا ما يجب على الطاهر، وكل زمان شككنا في طهرها حرمتنا وطأها، وأوجبنا ما يجب على الطاهر احتياطا، وكل زمان جوزنا فيه انقطاع الحيض أوجبنا عليها أن تغتسل فيه للصلاة، ويعرف ذلك بتنزيل أحوالها، ونذكر من ذلك مسائل تدل على جميع أحكامها - إن شاء الله تعالى - وبه الثقة.

فإذا قالت: كان حيضي عشرة أيام من الشهر لا أعرف وقتها لم يكن لها حيض ولا طهر بيقين؛ لأنه يمكن في كل وقت أن تكون حائضا، ويمكن أن تكون طاهرا؛ فيجعل زمانها في الصلاة والصوم زمان الطهر، وتتوضأ في العشر الأول لكل فريضة، ولا تغتسل؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم فيه، فإذا مضى العشر أمرناها بالغسل؛ لإمكان انقطاع الدم، ثم نلزمها بعد ذلك أن تغتسل لكل صلاة إلى آخر الشهر؛ لأن كل وقت من ذلك يمكن انقطاع الدم فيه، فإن عرفت وقتا من اليوم كان ينقطع دمها فيه ألزمناها أن تغتسل كل يوم في ذلك الوقت، ولا يلزمها أن تغتسل في غيره؛ لأننا قد علمنا وقت انقطاع دمها من اليوم.

وإن قالت: كنت أحيض إحدى العشرات الثلاث من الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين؛ فنجعل زمانها زمان الطهر فتصلى من أول الشهر وتتوضأ لكل فريضة، وتغتسل في آخر كل عشر؛ لإمكان انقطاع الدم فيه.

وإن قالت: حيضى ثلاثة أيام في العشر الأول من الشهر، فليس لها حيض ولا طهر بيقين في هذه العشرة؛ فتصلى من أول العشر ثلاثة أيام بالوضوء، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر العشر إلا أن تعرف انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل ذلك الوقت في كل يوم وتتوضأ في غيره. وإن قالت: كان حيضى أربعة أيام من العشر الأول صلت بالوضوء أربعة أيام، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر العشر، وعلى هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمانى والتسع، فإن علمت يقين طهرها في وقت بأن قالت: كان حيضى عشرة أيام في كل شهر، وأعلم أنى كنت في العشر الأخيرة طاهراً - فإنها في العشر الأول تتوضأ لكل صلاة؛ لأنه لا يحتمل انقطاع الدم فيه، فإذا مضت العشر اغتسلت لكل صلاة، إلا أن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل فيه دون غيره، وفي العشر الثالثة طاهر بيقين فتتوضأ لكل فريضة.

وإن قالت: كان حيضى خمسة أيام في العشر الأول وكنت في اليوم الأول من العشر الأول طاهراً، ففي اليوم الأول طهر بيقين فتتوضأ فيه لكل صلاة فريضة، وفي اليوم الثانى والثالث والرابع والخامس طهر مشكوك فيه؛ فتتوضأ فيه لكل فريضة، والسادس حيض بيقين؛ فإنه على أى تنزيل نزلنا لم يخرج اليوم السادس منه، فترك فيه ما ترك الحائض ثم تغتسل في آخره؛ لإمكان انقطاع الدم فيه، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى آخر العاشر، ثم تدخل في طهر بيقين فتتوضأ لكل فريضة.

وإن قالت: كان حيضى ستة أيام في العشر الأول، كان لها يوماً حيض بيقين، وهما الخامس والسادس؛ لأنه إن ابتدأ الحيض من أول العشر فآخره السادس، وإن ابتدأ من الخامس فآخره العاشر، والخامس والسادس داخلان فيه بكل حال.

وإن قالت: كان حيضى سبعة أيام من العشر الأول حصل لها أربعة أيام حيض بيقين، وهى من الرابع إلى السابع.

وإن قالت: ثمانية كان حيضها بيقين ستة من الثالث إلى آخر الثامن.

فإن قالت: تسعة كان ثمانية من الثانى إلى آخر التاسع لما بينا.

وإن قالت: كان حيضى في كل شهر عشرة أيام لا أعرفها، وكنت في اليوم

السادس طاهراً فإنها من أول الشهر إلى آخر السادس في طهر بيقين، ومن السابع إلى آخر الشهر في طهر مشكوك فيه؛ فتوضاً لكل فريضة إلى أن يمضى عشرة أيام بعد السادس، ثم تغتسل؛ لإمكان انقطاع الدم فيه، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة، إلا أن تعرف الوقت الذي كان ينقطع فيه الدم فتغتسل كل يوم فيه دون غيره.

وإن قالت: كان حيضى في كل شهر خمسة أيام لا أعرف موضعها، وأعلم أنى كنت في الخمسة الأخيرة طاهراً، وأعلم أن لى طهراً صحيحاً غيرها في كل شهر، فإنه يحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الأولى والباقي طهراً، ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الثانية والباقي طهراً، ولا يجوز أن يكون في الخمسة الثالثة؛ لأن ما قبلها وما بعدها دون أقل الطهر، ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الرابعة، ويكون ما قبلها طهراً، ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الخامسة، ويكون ما قبلها طهراً فيلزمها أن تتوضاً لكل صلاة في الخمسة الأولى وتصلى؛ لأنه طهر مشكوك فيه، ثم تغتسل لكل فريضة من أول السادس إلى آخر العاشر؛ لأنه طهر مشكوك فيه. ويحتمل انقطاع الدم في كل وقت منه ومن أول الحادى عشر إلى آخر الخامس عشر تتوضاً لكل فريضة؛ لأنه طهر بيقين، ومن أول السادس عشر تتوضاً لكل صلاة إلى آخر العشرين؛ لأنه طهر مشكوك فيه لا يحتمل انقطاع الحيض فيه، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر الخامس والعشرين؛ لأنه طهر مشكوك فيه، وتغتسل لكل صلاة؛ لأنه يحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها، ومن أول السادس والعشرين إلى آخر الشهر تتوضاً لكل فريضة؛ لأنه طهر بيقين.

وإن علمت يقين الحيض في بعض الأيام بأن قالت: كان حيضى في كل شهر عشرة أيام وكنت أكون في اليوم العاشر حائضاً، فإنه يحتمل أن يكون العاشر آخر حيضها، ويكون ابتداءها من أول الشهر، ويحتمل أن يكون العاشر أول حيضها فيكون آخره التاسع عشر، ويحتمل أن يكون ابتداءها ما بين اليوم الأول من الشهر واليوم العاشر؛ فهى من أول الشهر إلى اليوم التاسع في طهر مشكوك فيه، ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فتوضاً لكل صلاة وتصلى، واليوم العاشر يكون حيضاً بيقين، تترك فيه ما يجب على الحائض تركه وتغتسل في آخره، ثم تغتسل لكل صلاة إلى تمام التاسع عشر، إلا أن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه، فتغتسل فيه من الوقت إلى الوقت، ثم بعد ذلك في طهر بيقين إلى آخر الشهر، فتوضاً لكل صلاة فريضة.



فإن قالت: كان حيضى فى كل شهر عشرة أيام، ولى فى كل شهر طهر صحيح، وكنت فى اليوم الثانى عشر حائضاً، فإنها فى خمسة عشر يوماً من آخر الشهر فى طهر بيقين، وفى اليوم الأول والثانى من أول الشهر فى طهر بيقين، وفى الثالث والرابع والخامس فى طهر مشكوك فيه، تتوضأ فيه لكل فريضة، وفى السادس إلى تمام الثانى عشر فى حيض بيقين، ومن الثالث عشر إلى تمام الخامس عشر فى طهر مشكوك فيه، ويحتمل انقطاع الحيض فى كل وقت منها فتغتسل لكل صلاة.

وإن قالت: كان حيضى خمسة أيام من العشر الأول، وكنت فى اليوم الثانى من الشهر طاهراً، وفى اليوم الخامس حائضاً، فإنه يحتمل أن يكون ابتداء حيضها من الثالث وآخره إلى تمام السابع، ويحتمل أن يكون من الرابع وآخره إلى تمام الثامن، ويحتمل أن يكون ابتداءه من الخامس وآخره تمام التاسع، فالיום الأول والثانى طهر بيقين، والثالث والرابع طهر مشكوك فيه، والخامس والسادس والسابع حيض بيقين، ثم تغتسل فى آخر السابع؛ فيكون ما بعده إلى تمام التاسع طهراً مشكوكاً فيه تغتسل فيه لكل صلاة.

وإن قالت: كان لى فى كل شهر حيضتان، ولا أعلم موضعهما ولا عددهما، فإن الشيخ أبا حامد الإسفرايينى - رحمه الله - ذكر أن أقل ما يحتمل أن يكون حيضها يوماً من أول الشهر ويوماً من آخره، ويكون ما بينهما طهراً.

وأكثر ما يحتمل أن يكون حيضها أربعة عشر يوماً من أول الشهر أو من آخره ويوماً وليلةً من أول الشهر أو من آخره، ويكون بينهما خمسة عشر يوماً طهراً، ويحتمل ما بين الأقل والأكثر فيلزمها أن تتوضأ وتصلى فى اليوم الأول من الشهر؛ لأنه طهر مشكوك فيه، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر الرابع عشر؛ لاحتمال انقطاع الدم فيه، ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهراً بيقين؛ لأنه إن كان ابتداء الطهر فى اليوم الثانى فالיום السادس عشر آخره، وإن كان من الخامس عشر فالخامس عشر والسادس عشر داخل فى الطهر، ومن السابع عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه. وقال شيخنا القاضى أبو الطيب الطبرى - رحمه الله - : هذا خطأ؛ لأننا إذا نزلناها هذا التنزيل لم يجز أن يكون هذا حالها فى الشهر الذى بعده، بل يجب أن تكون فى سائر الشهور كالمتحيرة الناسية لأيام حيضها ووقته؛ فتغتسل لكل صلاة، ولا يطؤها الزوج، وتصوم رمضان وتقضيه على ما بيناه.

الشرح: إذا كانت ناسية لوقت الحيض ذاكرة لعدده، فالقاعدة فيه أن كل زمان تيقنا فيه حيضها ثبت فيه جميع أحكام الحيض، وكل زمان تيقنا فيه طهرها ثبت فيه جميع أحكام الطاهر المستحاضة، وكل زمان احتمل الحيض والطهر أوجبنا فيه الاحتياط، فيجب عليها ما يجب على الطاهر من العبادات، وحكمها في الاستمتاع حكم الحائض.

ثم إن كان هذا الزمان المحتمل للطهر وللحيض لا يحتمل انقطاع الحيض لزمها الوضوء لكل فريضة، ولا يجب الغسل.

وإن كان يحتمل انقطاع الحيض وجب الغسل لكل فريضة؛ لاحتمال انقطاع الدم قبلها، فإن علمت أنه كان ينقطع في وقت بعينه من ليل أو نهار اغتسلت كل يوم في ذلك الوقت، ولا غسل عليها إلى مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني.

هذا أصل الفصل وتمهيد قاعدته، وعليه يخرج كل ما سنذكره إن شاء الله - تعالى - وهذا القدر كاف لمن يؤثر الاختصار، ولكن عادة الأصحاب إيضاحه وبسطه بالأمثلة، وأنا أتابعهم وأذكر - إن شاء الله تعالى - مسائل مستقصاة ملخصة واضحة في فروع متراسلة؛ ليكون أنشط لمطالعيه، وأبعد من ملالة ناظريه، وأيسر في تحصيل المرغوب منه فيه، وأسهل في إدراك الطالب ما يبغيه، والله الكريم أستعينه وأستهديه.

فرع: قال أصحابنا - رحمهم الله - : الحافظة لقدر حيضها إنما ينفعها حفظها، وتخرج عن التحير المطلق إذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتدائه، فإن فقدت ذلك بأن قالت: كان حيضي خمسة عشر أضللتها في دوري، ولا أعرف سوى ذلك فلا فائدة فيما ذكرت؛ لاحتمال الحيض والطهر والانقطاع في كل وقت، وكذا لو قالت: حيضي خمسة عشر وابتداء دوري يوم كذا، ولا أعرف قدره فلا فائدة فيما حفظت للاحتمال المذكور، ولها في هذين المثالين حكم المتحيرة في كل شيء.

وهكذا لو قالت: كان حيضي خمسة من كل ثلاثين، ولا أعرف ابتداءها أو لا أدري أهى في كل شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين، ولا أدري في أى وقت من شهر هي؟ فهذه لها حكم المتحيرة التي لا تذكر شيئاً أصلاً، وحكمها ما سبق إلا في الصيام فإنها إذا قالت: كان حيضي خمسة أيام من ثلاثين، وصامت رمضان حصل لها خمسة وعشرون يوماً إن كان تاماً، وعلمت أن حيضها كان يبتدئها في الليل، فإن

علمت أنه كان يبتدئها في النهار أو شكت حصل لها أربعة وعشرون يوماً، ثم إذا أرادت قضاء صوم هذه الخمسة صامت أحد عشر يوماً؛ فيحصل لها منها خمسة على كل تقدير، ولا يكفيها صوم عشرة؛ لاحتمال الابتداء في أثناء يوم؛ فيفسد ستة إلا أن تعلم أنه كان يبتدئها في الليل فيكفيها العشرة، ولو كان على هذه التي قالت كان حيض خمسة من ثلاثين صوم يوم واحد، صامت يومين بينهما أربعة أيام إن علمت أن حيضها كان يبتدئ في الليل؛ فيحصل لها يوم، فإن لم تعلم وقت ابتدائه صامت يومين بينهما خمسة أيام؛ فيحصل أحدهما، ولو كان عليها يومان صامتهما مرتين بينهما ثلاثة أيام إن علمت الابتداء ليلاً، وإلا فأربعة وضابطه إذا لم تعلم وقت الابتداء أنها تضيف إلى أيام الحيض يوماً؛ لاحتمال الطرآن في أثناء النهار وتصوم ما عليها ثم تفطر بقدر الباقي من أيام الحيض مع اليوم المضاف، ثم تصوم اليوم الذي عليها مرة أخرى.

فإن كان عليها يومان وحيضها خمسة من ثلاثين كما ذكرنا أضافت يوماً فتصير ستة فتصوم يومين وتفطر أربعة ثم تصوم يومين، ولو كان عليها ثلاثة صامتها ثم أفطرت ثلاثة ثم صامت ثلاثة، وهكذا ما أشبه ذلك والله أعلم.

فرع: إذا قالت: حيض خمسة أيام في كل ثلاثين يوماً أو عشرة من عشرين من الشهر، أو من خمسة عشر، وشبه ذلك، فهذه قد يكون لها حيض بيقين وطهر بيقين، ومشكوك فيه يحتمل انقطاع الحيض فيه ومشكوك فيه لا يحتمله، وقد لا يكون حيض ولا طهر بيقين، وقد يكون طهر بيقين دون حيض بيقين ولا يتصور عكسه، وطريقة معرفة هذه الأقسام أن تنظر إلى المنسى، فإن كان نصف المنسى فيه أو أقل لم يكن لها حيض بيقين، وإن كان أكثر من نصفه كان لها حيض بيقين، وهو يقدر على ما زاد على النصف مرتين، ويكون من وسط المنسى فيه ويكون ما قبله مشكوكاً فيه لا يحتمل الانقطاع؛ فتتوضاً لكل فريضة كسائر المستحاضات وما بعده تغتسل لكل فريضة، وإن شئت أسقطت المنسى من المنسى فيه، ثم أسقطت بقية المنسى فيه من المنسى؛ فما بقي فهو حيض بيقين، وتلك البقية هي القدر المشكوك فيه من الطرفين.

مثال ذلك - وهو مثال يجمع الأقسام الأربعة - قالت: كان حيض ستة أيام من العشرة الأولى من الشهر فيجعل شهرها أربعة أقسام، الأربعة الأولى زمن مشكوك

فيه يحتمل الانقطاع فتتوضأ فيها لكل فريضة وتصلى، [و] الخامس والسادس حيض بيقين؛ لأنه إن بدأ الحيض فى أول العشرة انتهى إلى آخر السادس، وإن انقطع على العاشر بدأ من الخامس، فالخامس والسادس حيض؛ لدخولهما فى التقديرين، والسابع والثامن والتاسع والعاشر مشكوك فيه يحتمل الانقطاع؛ فتغتسل فيها لكل فريضة إلا أن تعلم أن الدم كان يتأطع فى وقت من اليوم فيكفيها كل يوم غسل واحد فى ذلك، وتتوضأ لباقي فرائض ذلك اليوم، وما بعد العشرة إلى آخر الشهر طهر بيقين.

ولو قالت: حيضى سبعة أيام من العشرة الأولى، فلها أربعة أيام حيض بيقين، وهى الرابع والخامس والسادس والسابع وتتوضأ للثلاثة الأولى وتغتسل للثلاثة الأخيرة لكل فريضة إلا أن تعلم الانقطاع فى وقت بعينه، ولو قالت: ثمانية من العشرة فحيضها ستة، أولها الثالث، ولو قالت: تسعة من العشرة فحيضها ثمانية، أولها الثانى وتتوضأ فى اليوم الأول وتغتسل لكل فريضة فى العاشر.

ولو قالت: ستة من أحد عشر، فالسادس حيض بيقين وتتوضأ لكل فريضة فى الخمسة الأولى وتغتسل فى الخمسة الأخيرة، ولو قالت: خمسة من التسعة الأولى فالخامس حيض بيقين وتتوضأ لما قبله وتغتسل لما بعده إلى آخر التاسع، وما بعده إلى آخر الشهر طهر بيقين.

ولو قالت: حيضى عشرة من الشهر، فليس لها حيض ولا طهر بيقين؛ فتتوضأ لكل فريضة إلى قبيل آخر العاشر ثم تغتسل من آخر العاشر إلى آخر الشهر لكل فريضة، إلا أن تعلم الانقطاع فى وقت بعينه؛ فيكفيها الغسل فيه كل يوم مرة. ولو قالت: عشرة من العشرين الأول توضأت إلى قبيل آخر العاشر، ثم اغتسلت إلى آخر العشرين، ثم هى طاهرة بيقين فى العشر الأخيرة.

ولو قالت: عشرة من الخمسة عشر الأولى، فالخمسة الأولى تتوضأ والخمسة الثانية حيض بيقين، والثالثة تغتسل، وباقي الشهر طهر بيقين.

ولو قالت: خمسة عشر فى العشرين الأولى، فالخمسة الأولى تتوضأ، والثانية والثالثة حيض بيقين، والرابعة تغتسل، والعشرة الأخيرة طهر بيقين.

ولو قالت عشرة فى العشرين الأخيرة، فالعشرة الأولى طهر بيقين، والثانية تتوضأ، والثالثة تغتسل.

ولو قالت خمسة عشر من العشرين الأخيرة، فالعشرة الأولى طهر بيقين والخمسة الثالثة تتوضأ، والرابعة والخامسة حيض بيقين، والسادسة تغتسل.

ولو قالت: حيضى إحدى العشرات فلا حيض ولا طهر بيقين؛ فتوضأ فى جميع الشهر إلى آخر العشرات، فتغتسل فى آخر كل عشرة.

ولو قالت: حيضى يومان من العشرة الأولى، أو قالت ثلاثة، أو قالت أربعة، أو قالت خمسة - فلا حيض ولا طهر فتوضأ مدة أيامها، ثم تغتسل لكل فريضة إلى آخر العشرة، ثم هى طاهر بيقين.

وأما قول المصنف - رحمه الله - : وعلى هذا التنزيل فى الخمس والست والسبع والثمانى والتسع، فهو مما عدوه من مشكلات المذهب، حتى إن بعضهم قال: مراد المصنف أنها إذا قالت: لى تسعة أيام فى العشرة الأولى فلا حيض لها بيقين. ثم اعترض هذا الحامل وغلط المصنف، ولقد أخطأ هذا الحامل، وظلم بوضعه الكلام فى غير موضعه؛ فإن المصنف - رحمه الله - أجل قدرا وأعلى محلا من أن يخفى عليه هذا الذى لا يشك فيه أقل مبتدئ شرح باب الحيض، فكيف يظن بهذا الإمام أنه يقول إذا قالت: حيضى تسعة أيام من العشرة الأولى فلا حيض لها، وأى خفاء فى هذا ليغلط فيه؟!

وإنما مراد المصنف عطف هذا الكلام على ما تقدم فى أول الفصل وهو قوله: فكل زمان تيقنا فيه الحيض ألزمناها اجتناب ما تجتنبه الحائض، إلى قوله: ويعرف ذلك بتنزيل أحوالها، ثم قال: ونذكر من ذلك مسائل تدل على أحكامها فذكر ما ذكره، ثم قال: وعلى هذا التنزيل فى الخمس والست، يعنى يعمل ما ذكرناه وبه يعرف يقين الحيض والطهر والمشكوك فيه، فيعمل فى الست والسبع والثمانى والتسع على ما ذكرنا من التنزيل، وهو أن ما احتمل الحيض والطهر فهو مشكوك فيه، وما يتعين لأحدهما فهو له، وحيث إذا قالت: خمسة من العشرة، فلا حيض بيقين، وتوضأ فى خمسة. ولو قالت: ستة من العشرة، فالخامس والسادس حيض، وإن قالت: سبعة، فأربعة حيض أولها الرابع كما سبق إيضاحه، فهذا تأويل صحيح لكلام المصنف، وذكر صاحب البيان فى كتابه مشكلات المذهب لكلامه تأويلين:

أحدهما: وهو الذى اقتصر عليه فى البيان: أن معناه إذا قالت: كان حيضى فى الخمس أو الست أو السبع أو الثمانى أو التسع أياما لا يزيد على نصف المنسى فيه

بأن قالت: كان حيضى فى الخمس يومين أو فى الست والسبع والثمانى والتسع ثلاثة، فاقصر المصنف على ذكر الأيام المنسى فيها، ولم يذكر قدر المنسى وعطف ذلك على ما ذكره فى قوله: فإن قالت: كان حيضى فى العشرة ثلاثة أو أربعة؛ لأن الثلاثة والأربعة أقل من نصف العشرة. قلت: فعلى هذا تكون الخمس والست والسبع والثمانى والتسع معطوفات على العشرة.

**والتأويل الثانى** أنه أراد إذا قالت: حيضى خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو تسعة من أيام لا تزيد هذه المذكورة على نصفها، فذكر المنسى دون المنسى فيه اكتفاء بما ذكره، واعتماداً على فهم السامع بعد تقرير القاعدة.

فهذه ثلاثة أجوبة عن عبارة المصنف على تقدير ثبوتها عنه، وقد قال بعض كبار متأخرى أصحابنا المذكورين - طبقة أصحاب المصنف - أنه رأى جزءاً فيه وصية الشيخ أبى إسحاق المصنف - رحمه الله - إلى الفقهاء، وفيه أنه أمرهم بالضرب على قوله، وعلى هذا التنزيل فى الخمس والست والسبع والثمانى والتسع، والله أعلم.

**فرع:** فيما إذا عرفت يقين طهرها فى وقت من الشهر، بأن قالت: كان حيضى عشرة من الشهر لا أعلم عينيها، وأعلم أنى كنت فى العشرة الأخيرة طاهراً، فالعشرة الأولى تتوضأ، والثانية تغتسل لكل فريضة، إلا أن تعلم الانقطاع فى وقت؛ فتقتصر على الغسل فيه كل يوم والعشرة الأخيرة طهر بيقين، وتوجيه هذا ظاهر، وكذا ما أشبهه مما أحذف دليله، فإن ذكرت ما قد يخفى دليله بينته - إن شاء الله تعالى - فإن قالت: حيضى عشرة من الشهر وكنت فى العشرة الأولى طاهراً، فالعشرة الأولى طهر بيقين، والثانية تتوضأ، والثالثة تغتسل لكل فريضة. وإن قالت: حيضى خمسة من العشرة الأولى، وكنت أكون فى اليوم الأول طاهراً، فالأول طهر بيقين، والثانى والثالث والرابع والخامس تتوضأ لكل فريضة والسادس حيض بيقين، والسابع إلى آخر العاشر تغتسل لكل فريضة، وما بعد العاشر إلى آخر الشهر طهر بيقين. وإن قالت: حيضى خمسة من العشرة الأولى؛ وكنت طاهراً فى الثانى فاليومان الأولان طهر بيقين، والثالث والرابع والخامس تتوضأ، والسادس والسابع حيض بيقين، والثامن والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة، وإن قالت حيضى خمسة من العشرة الأولى وكنت طاهراً فى الثالث فالثلاثة الأولى طهر، والرابع والخامس تتوضأ،

والسادس والسابع والثامن حيض بيقين، والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة.  
وإن قالت: حيضى عشرة من الشهر وكنت طاهرا فى السادس، فالسنة الأولى  
طهر بيقين، ومن السابع إلى آخر السادس عشر تتوضأ ثم بعده تغتسل إلى آخر الشهر  
لكل فريضة.

وكذا لو قالت: حيضى عشرة من الشهر، وكنت طاهرا فى السابع أو التاسع أو  
العاشر، فالיום الذى كانت فيه طاهرا وما قبله طهر، ثم بعده تتوضأ عشرة أيام ثم  
تغتسل إلى آخر الشهر.

وإن قالت حيضى عشرة من الشهر وكنت فى الحادى عشر طاهرا فالعشرة الأولى  
تتوضأ وتغتسل فى آخرها؛ لاحتمال الانقطاع والحادى عشر طهر بيقين، وبعده  
تتوضأ إلى آخر الحادى والعشرين، ثم تغتسل بعده إلى آخر الشهر لكل فريضة.  
وإن قالت: حيضى خمسة من الشهر وكنت فى الخمسة الأخيرة طاهرا، أو لى  
طهر صحيح غيرها، فيحتمل أن حيضها الخمسة الأولى والباقى طهر، ويحتمل أن  
تكون الخمسة الثانية، والباقى طهر، ويحتمل أن تكون الرابعة، ويحتمل أن تكون  
الخامسة، ولا يجوز أن تكون الثالثة؛ لأنه لا يبقى قبلها ولا بعدها أقل الطهر سوى  
الخمسـة الأخيرة؛ فالخمسـة الأولى تتوضأ، والثانية تغتسل؛ لاحتمال الانقطاع،  
والثالثة طهر بيقين، والرابعة تتوضأ، والخامسة تغتسل؛ لاحتمال الانقطاع،  
والسادسة طهر بيقين.

وإن قالت: حيضى خمسة عشر من الشهر، وكنت فى الثانى عشر طاهرا، فالثانى  
عشر وما قبله طهر بيقين، والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تتوضأ،  
والسادس عشر فما بعده إلى آخر السابع والعشرين حيض بيقين، والثلاثة الأخيرة  
تغتسل لكل فريضة.

ولو قالت: حيضى خمسة من العشرة الأولى، وكنت فى السادس طاهرا،  
فحيضها الخمسة الأولى.

وإن قالت: كنت فى الخامس طاهرا فحيضها الخمسة الثانية، وليست فى هاتين  
ناسية وإن كان سؤالها كسؤال ناسية.

وإن قالت: وكنت فى السادس حائضا فالسادس حيض بيقين فتغتسل بعده إلى  
آخر العشرة، وتتوضأ فى الأربعة قبله، واليوم الأول طهر بيقين.

ولو قالت: وكنت فى الخامس حائضا فالخامس حيض، وتتوضأ فى الأربعة قبله وتغتسل بعده إلى آخر التاسع، ثم ما بعده طهر بيقين.

وإن قالت: حيضى خمسة من العشرة الأولى وكنت فى الثانى طاهرا، وفى الخامس حائضا فالأول والثانى طهر بيقين وكذا العاشر وما بعده، والخامس والسادس والسابع حيض بيقين، وتتوضأ فى الثالث والرابع وتغتسل فى الثامن والتاسع.

ولو قالت: لا أعلم قدر حيضى، وأعلم أنى كنت طاهرا فى طرفى الشهر فلحظة من أول الشهر ولحظة من آخره طهر بيقين، ثم بعد اللحظة الأولى تتوضأ يوما وليلة ثم تغتسل لكل فريضة إلى أن يبقى لحظة من آخر الشهر ثم اللحظة مع اللحظة الأولى من الشهر الآتى طهر.

فرع: فيما إذا عرفت يقين حيضها فى وقت من الشهر، فإن قالت: كان حيضى عشرة أيام فى كل شهر لا أعلمها وأعلم أنى كنت أكون حائضا فى العاشر فتتوضأ إلى آخر التاسع، ويكون العاشر حيضا، وتغتسل بعده إلى آخر التاسع عشر ثم باقى الشهر طهر بيقين.

فإن قالت: حيضى عشرة لا أعلمها وكنت حائضا فى السادس، فالخمس الأولى تتوضأ والثانية حيض بيقين لدخولها فى التقديرين، والثالثة تغتسل لكل فريضة وباقى الشهر طهر بيقين.

وإن قالت: حيضى عشرة من الشهر وكنت حائضا فى الثانى عشر، فاليومان الأولان طهر بيقين وما بعدهما إلى آخر الحادى عشر تتوضأ، والثانى عشر حيض بيقين، وتغتسل بعده إلى آخر الحادى والعشرين وما بعده طهر بيقين.

ولو قالت: حيضى خمسة عشر وكنت حائضا فى الثانى عشر فالثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حيض بيقين، والأحد عشر قبلها تتوضأ، ومن السادس عشر إلى آخر السادس والعشرين تغتسل لكل فريضة، والأربعة الباقية من الشهر طهر بيقين.

ولو قالت: حيضى فى كل شهر عشرة ولى فى كل شهر طهر صحيح، وكنت فى الثانى عشر حائضا، فاليومان الأولان طهر بيقين، والثالث والرابع والخامس تتوضأ ومن أول السادس إلى آخر الثانى عشر حيض بيقين والثالث عشر والرابع عشر



والخامس عشر تغتسل لكل فريضة، والخمسة عشر الباقية طهر بيقين.  
ولو قالت: حيضى خمسة من العشرة الأولى، وكنت فى اليوم الأول حائضا،  
فحيضها الخمسة الأولى، وإن قالت: كنت فى العاشر حائضا، فحيضها الخمسة  
الثانية، وليست فى الصورتين ناسية، وإن كان سؤالها كسؤال الناسية.

فرفع: إذا قالت: كان لى فى كل شهر حيضتان لا أعلم موضعهما ولا قدرهما:-  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ذكر الشيخ أبو حامد أن أقل ما يحتمل أن  
يكون حيضا يوم من أول الشهر أو آخره ويوم وليلة من أول الشهر أو آخره، ويكون  
بينهما خمسة عشر يوما طهرا، ويحتمل ما بين الأقل والأكثر، فيلزمها أن تنوضا  
وتصلى فى اليوم الأول من الشهر؛ لأنه طهر مشكوك فيه، ثم تغتسل لكل صلاة إلى  
آخر الرابع عشر؛ لاحتمال انقطاع الدم فيه، ويكون الخامس عشر والسادس عشر  
طهرا بيقين؛ لأنه إن كان ابتداء الطهر فى اليوم الثانى، فالسادس عشر إلى آخر الشهر  
طهر مشكوك فيه.

وقال شيخنا القاضى أبو الطيب: هذا خطأ؛ لأننا إذا نزلنا هذا التنزيل لم يجز أن  
يكون ذلك حالها فى الشهر الذى بعده، بل يجب أن تكون فى سائر الشهور  
كالمتحيرة الناسية لأيام حيضها ووقته؛ فتغتسل لكل صلاة، ولا يطؤها الزوج،  
وتصوم رمضان وتقضيه على ما بيناه.

هذا كلام المصنف، وكذا نقله المتأخرون عن الشيخ أبى حامد، وكذا قطع بما  
قاله أبو حامد [و] المحاملى، وابن الصباغ، وآخرون، ونقله صاحب البيان عن أكثر  
أصحابنا، وحكاها القاضى أبو الطيب فى تعليقه عن أبى حامد ثم قال: وهذا خطأ  
بيقين؛ لأنه يحتمل أن يكون اليوم الأخير حيضا، فيعقبه خمسة عشر طهر من الشهر  
الثانى فلا يبقى بعد ذلك من الشهر الثانى ما يسع حيضتين.

قال: وكذا قوله: إن الخامس عشر والسادس عشر طهر بيقين. وليس بصحيح  
فيما سوى الشهر الأول. قال: فالصواب فى هذا أن يقال: هذا الذى قالته  
لا يتصور؛ فكأنها لم تقل شيئا فهى متحيرة لا تحفظ شيئا قال: وإنما يصح ما ذكره  
أبو حامد فيما إذا قالت: لى حيضتان فى شهر بعينه، فيكون حكمها فى ذلك الشهر  
بعينه ما ذكره، وتكون فيما سواه متحيرة.

هذا كلام أبى الطيب، وهذا الإنكار الذى أنكروه على أبى حامد متوجه على

ما نقلوه من عبارة أبي حامد أنها قالت: لى فى كل شهر حيضتان، والذي رأيته أنا فى تعليق أبى حامد إذا قالت: لى حيضتان من الشهر والباقى طهر، وهذه العبارة لا تقتضى تكرّر ذلك فى كل شهر.

واعلم أن الشيخ أبى حامد أرفع محلاً وأعظم مرتبة من أن يخفى عليه هذا الذى نقلوه عنه، وهو خطأ ظاهر لا يخفى على أقل متفقه شرح باب الحيض؛ فيتعين حمل كلام الشيخ أبى حامد على ما نقلته عن تعليقه أنها قالت: لى فى الشهر الفلانى حيضتان فيكون حكمها ما ذكره، وقد وافق عليه القاضى أبو الطيب كما سبق، ولا شك فى صحة هذا، وعبارته تقتضيه.

وأما عبارة من يقول ذلك فيما إذا قالت: لى فى كل شهر حيضتان، فمحمولة على هذا، ومعناها لى فى كل شهر أحضه حيضتان، وكنت أحض فى صفر وجمادى وشوال مثلاً، فحصل أن كلام أبى حامد صحيح، وأنه ينبغى ألا يجعل بينه وبين أبى الطيب خلاف، والله أعلم.

وأما قول المصنف: يحتمل ما بين الأقل والأكثر، فمعناه أنه يحتمل أن حيضها ثلاثة أيام، يومان فى آخر الشهر ويوم فى أوله، ويحتمل عكسه، ويحتمل أنه أربعة بعضها فى أوله وبعضها فى آخره، وكذا خمسة وستة وسبعة وما بعدها إلى خمسة عشر، بعضها فى أوله وبعضها فى آخره، ويحتمل أن الحيض الأول فى اليوم الأول، ويحتمل فى الثانى أو الثالث أو الثالث عشر وما بينهما، والمقصود حيضتان بينهما خمسة عشر للطهر.

وأما قوله: فيلزمها أن تتوضأ وتصلّى فى اليوم الأول؛ لأنه طهر مشكوك فيه، فسيبه أنه يحتمل أن الحيض الأول بعد اليوم الأول لقوله يحتمل ما بين الأقل والأكثر كما بيناه.

وأما قوله: ومن السابغ عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه، فقد يتوهم من لا يفكر أن الطهر فى هذه المدة على صفة واحدة، وليس كذلك، بل تتوضأ فى السابغ عشر؛ لأنه لا يحتمل الانقطاع. بل تغتسل لكل فريضة؛ لاحتمال الانقطاع فى كل وقت، وهذا متفق عليه، أطبق أصحابنا الذين ذكروا المسألة على التصريح به.

وذكر الشيخ أبو حامد فى تعليقه فرعاً حسناً لهذه المسألة، فقال: لو قالت: لى فى الشهر - يعنى شهراً معيناً - حيضتان ولى فيه طهر واحد متصل، فالיום الأول

حيض يبقين؛ لأننا لو جعلناه مشكوكا فيه لصار لها طهران، وقد قالت طهر واحد، ثم يحتمل ما احتملت المسألة الأولى أن تكون أربعة عشر من الأول حيضا، وخمسة عشر بعدها طهر، واليوم الأخير الحيضة الأخرى، وأن يكون الأول حيضا، وبعده خمسة عشر طهر، والأربعة الباقية الحيضة الأخرى، ويحتمل ما بين ذلك كما سبق. فالיום الأول مع ليلته حيض يبقين، وبعده تغتسل لكل فريضة إلى آخر الأربعة عشر، والخامس عشر والسادس عشر طهر يبقين، ثم تتوضأ لكل فريضة من أول السابع إلى آخر التاسع والعشرين، واليوم الأخير حيض يبقين، ولا يلزمها الاغتسال لكل فريضة بعد السابع عشر بخلاف المسألة قبلها؛ لأنه لا يتصور الانقطاع هنا قبل آخر الشهر؛ لأنه لو انقطع لم يبق بعده طهر كامل، ولصار لها في الشهر أكثر من طهر واحد متصل، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد نظرت، فإن كانت ذاكرة لوقت ابتدائه بأن قالت: كان ابتداء حيضى من أول يوم من الشهر حيضناها يوما وليلة من أول الشهر؛ لأنه يبقين، ثم تغتسل بعده وتحصل في طهر مشكوك فيه إلى آخر الخامس عشر فتصلى وتغتسل لكل صلاة؛ لجواز انقطاع الدم، وما بعده طهر يبقين إلى آخر الشهر فتتوضأ لكل فريضة. وإن كانت ذاكرة لوقت انقطاعه بأن قالت: كان حيضى ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس حيضناها قبل ذلك يوما وليلة، وكانت طاهرا من أول الشهر إلى آخر الخامس عشر، تتوضأ لكل [صلاة]<sup>(١)</sup> ثم تحصل في طهر مشكوك فيه إلى آخر التاسع والعشرين تتوضأ لكل صلاة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لا يحتمل انقطاع الحيض، ولا يجب الغسل إلا في آخر الشهر في الوقت الذى تيقنا انقطاع الحيض فيه.

وإن قالت: كان حيضى في كل شهر خمسة عشر يوما، وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر أربعة عشر في أحد النصفين ويوما في الآخر، ولا أدري أن اليوم في النصف الأول أو الأربعة عشر، فهذه يحتمل أن يكون اليوم في النصف الثانى والأربعة عشر في النصف الأول فيكون ابتداء الحيض من اليوم الثانى من الشهر وآخره تمام

(١) في ط: فريضة.

(٢) سقط في ط.

السادس عشر، ويحتمل أن يكون اليوم في النصف الأول والأربعة عشر في النصف الثاني؛ فيكون ابتداء الحيض من أول الخامس عشر وآخره التاسع والعشرون، فالיום الأول والآخر من الشهر يبقين والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين، ومن الثاني إلى الخامس عشر طهر مشكوك فيه، ومن أول السابع عشر إلى آخر التاسع والعشرين طهر مشكوك فيه؛ فتغتسل في آخر السادس عشر وفي آخر التاسع والعشرين؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم فيهما، وعلى هذا التنزيل والقياس.

فإن قالت: كان حيضى خمسة عشر يوما وكنت أخلط اليوم وأشك هل كنت أخلط بأكثر من يوم؟ فالحكم فيه فى المسألة قبلها إلا فى شيء واحد، وهو أن هاهنا يلزمها أن تغتسل لكل صلاة بعد السادس عشر؛ لجواز أن يكون الخلط بأكثر من يوم، فيكون ذلك الوقت وقت انقطاع الحيض، إلا أن تعلم انقطاع الحيض فى وقت بعينه من اليوم فتغتسل فيه فى مثله.

الشرح: أما المسألتان الأوليان فيما إذا ذكرت الابتداء والانقطاع فظاهرتان حكمهما ما ذكره.

إلا أن قوله فى الثانية قالت: كان حيضى ينقطع فى آخر الشهر قبل غروب الشمس ينكر عليه، وصوابه حذف قوله: قبل غروب الشمس؛ ليصح ما ذكره بعده من الحكم، فإنه لو انقطع قبل آخر الشهر بلحظة لم ينته الطهر إلى آخر الخامس عشر، بل يجب ترك لحظة من آخره ويجب الحكم بالحيض فى لحظة من آخر التاسع والعشرين.

أما إذا قالت: كان حيضى من كل شهر خمسة عشر يوما، وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر، أربعة عشر فى أحد النصفين ويوما فى النصف الآخر، ولا أدري هل اليوم فى النصف الأول والأربعة عشر فى النصف الآخر؟ أو الأربعة عشر فى الأول واليوم فى الآخر؟ فالיום الأول والآخر طهر بيقين، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين، ومن أول الثانى إلى آخر الرابع عشر مشكوك فيه لا يحتمل الانقطاع؛ فتتوضأ فيه لكل فريضة، وتغتسل فى أول ليلة السابع عشر؛ لاحتمال الانقطاع فى آخر السادس عشر ثم تتوضأ بعد ذلك ولا تغتسل إلا فى آخر التاسع والعشرين، فالحاصل أن لها يومين طهرا بيقين الأول والآخر، ويومين حيضا وهما الخامس عشر والسادس عشر، وعليها غسلان، ولها زمان مشكوك فيهما وتوضأ

فيهما، وهما ما بين الثاني والخامس عشر، وما بين السادس عشر والأخير، فإن طافت أو قضت فائتة في أحد الشكين لم يجزها، فإن طافت أو قضت في الشكين جميعاً أجزأها قطعاً؛ لأن أحدهما طهر بيقين.

قال الدارمي في الاستذكار: فإن طلقها زوجها في أول يوم من شهر انقضت عدتها في الخامس عشر من الشهر الثالث، وإن أرادت قضاء ما فاتها من رمضان وهو خمسة عشر صامت شهراً غير يومي الحيض، وأجزأها قطعاً؛ لأنه يحصل لها يوماً الطهر مع أحد الشكين.

أما إذا قالت: حيضي خمسة عشر أخلط أحد النصفين بالآخر بيومين لا أعرف أيهما اليومان؟ فاليومان الأولان واليومان الآخران طهر بيقين، والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حيض بيقين وتغتسل عقيب التاسع عشر والثامن والعشرين، وتتوضأ لسوى ما ذكرنا.

ولو قالت: حيضي خمسة عشر أخلط بثلاثة فلها ثلاثة في أوله وثلاثة من آخره طهر بيقين وستة حيض، أولها الثالث عشر وتغتسل عقيب الثامن عشر والسابع والعشرين، وهكذا كلما زاد الخلط يوماً زاد يقين الحيض يومين في الوسط، وزاد يقين الطهر يوماً في كل طرف.

ولو قالت: حيضي أربعة عشر أخلط منها بيوم فالأولان والآخران طهر بيقين، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين فتغتسل عقيب السادس عشر والثامن والعشرين، وتتوضأ لما سواه.

ولو قالت: حيضي ثلاثة أيام من الشهر وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم فالثلاثة عشر الأولى والثلاثة عشر الأخيرة طهر بيقين، والخامس عشر والسادس عشر حيض، والرابع عشر والسابع عشر مشكوك فيهما، فتتوضأ فيهما وتغتسل عقيب السادس عشر والسابع عشر؛ لأن الانقطاع في آخر أحدهما.

ولو قالت: كنت أحيض خمسة عشر أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم، ولا أدري هل كنت أخلط بأكثر من يوم أم لا، فحكمها حكم من قالت أخلط بيوم فقط، ولا يخالفها إلا في شيء واحد، وهو أن هذه يلزمها أن تغتسل بعد السادس عشر لكل فريضة إلى آخر التاسع والعشرين؛ لجواز أن يكون الخلط بأكثر من يوم، إلا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه؛ فتغتسل كل يوم في ذلك الوقت فقط.

ولو قالت: كنت أحيض خمسة عشر يوماً أخلط أحد النصفين بالآخر بجزء فقط فلها جزء من أول الليلة الأولى، وجزء من آخر اليوم الأخير طهر بيقين، ولا ترك بسبب هذين الجزأين صلاة، ويبطل صوم الخامس عشر لحصول الحيض في آخره، ولا يجب الغسل إلا في موضعين:

أحدهما: بعد جزء من أول ليلة السادس عشر.

والثاني: إذا بقى جزء من اليوم الأخير من الشهر وتوضأ فيما سواهما، ولو كانت المسألة بحالها، وقالت لا أدري هل كنت أخلط بجزء أم بأكثر؟ فحكمها حكم التي قبلها إلا في الغسل؛ فإنه يلزمها هنا أن تغتسل لكل فريضة بعد مضي جزء من السادس عشر إلى أن يبقى جزء من آخر الشهر؛ لاحتمال الخلط بأكثر من جزء. ولو قالت: حيضى أربعة عشر يوماً ونصف يوم، والكسر في أول حيض، وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم، فالأول ونصف الثاني طهر، ومن نصف الثاني إلى آخر السادس عشر حيض وما بعده طهر.

ولا تغتسل إلا في آخر السادس عشر، وحكم الصوم والعدة في هذه المسائل على ما سبق في أول هذا الفصل.

فرع: قالت: حيضى ثلاثة أيام من إحدى عشرات الشهر، فليس لها حيض ولا طهر بيقين فتصلى بالوضوء ثلاثة من أول كل عشرة وتغتسل بعد ذلك إلى آخر كل عشرة، ويحرم وطؤها ما دام هذا حالها، فإن أرادت طوافاً طافت مرتين بينهما يومان فصاعداً، أو طافت في يومين متلاصقين من طرفى عشرين. وإن طلقت في أول شهر انقضت عدتها يوم الثامن والعشرين من الشهر الثالث، ولو كان حيضها أربعاً أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو تسعة من إحدى عشرات الشهر فليس لها حيض ولا طهر بيقين، وتصلى بالوضوء من أول كل عشرة قدر أيام حيضها وتغتسل بعده لكل فريضة إلى آخر كل عشرة.

فرع: قالت كنت أحيض خمسة من الشهر: ثلاثة منها من إحدى خمسات الشهر، ويومين من الخمسة التى تليها، ولا أعلم هل اليومان من الخمسة المتقدمة أم من المتأخرة؟ فليس لها في الشهر حيض متيقن زمانه، واليومان الأولان والآخران من الشهر بيقين، وباقي الشهر مشكوك فيه، وتغتسل عشرة أغسال عقب السابع والثامن والثاني عشر والثالث عشر والسابع عشر والثامن عشر والثاني والعشرين

والثالث والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين، وتتوضأ فيما سوى هذه الأوقات؛ لأن الانقطاع لا يتصور في غيرها، وهو محتمل فيها؛ لأنه يحتمل أن الثلاثة من الخمسة الأولى، واليومين من الثانية فينقطع في آخر السابع، ويحتمل عكسه فينقطع في آخر الثامن، ويحتمل أن الثلاثة من الثانية واليومين من الثالثة فينقطع في آخر الثاني عشر، ويحتمل عكسه فينقطع في آخر الثالث عشر وباقي التقديرات ظاهر، وإن شئت قلت: لا غسل عليها في الخمسة الأولى، وتغتسل عقب الثاني والثالث من كل خمسة.

فرع: قالت: كان حيضى يومين من العشرة الأولى من الشهر، وكنت أخلط نهار إحدى الخمستين بالأخرى بلحظة فمن أول الشهر إلى مضي لحظة من أول النهار الرابع طهر بيقين، وتتوضأ بعده حتى يبقى لحظة من آخر الخامس، وتلك اللحظة من ليلة السادس ولحظة من أول نهار السادس حيض بيقين، وتغتسل بعد هذه اللحظة لكل فريضة حتى يبقى لحظة من آخر السابع، وتلك اللحظة وما بعدها إلى آخر الشهر طهر بيقين وتغتسل في هذه اللحظة.

فرع: قالت: لا أعرف قدر حيضى، ولكن أعلم أنى كنت أخلط شهرا بشهر فلحظة من أول الشهر ولحظة من آخره حيض بيقين، وتغتسل بعد اللحظة الأولى حتى تبقى لحظة من آخر الخامس عشر، وتلك اللحظة مع لحظة من أول ليلة السادس عشر طهر بيقين، ثم تتوضأ حتى تبقى لحظة من آخر الشهر.

فرع: قالت: حيضى عشرة وأخلط أحد نصفى الشهر بالآخر بيوم فسته أيام من أول الشهر وستة من آخره طهر بيقين، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين، وتغتسل عقب السادس عشر والرابع والعشرين، وتتوضأ لما سوى المذكور.

فرع: قالت: حيضى عشرة من الشهر، وطهرى عشرون متصلة، فالعشرة المتوسطة طهر بيقين، والأولى والثالثة مشكوك فيهما، وتغتسل في آخرهما.

فرع: قالت: حيضى خمسة من الشهر منها السادس أو السادس والعشرون فالأول طهر بيقين، ومن الحادى عشر إلى آخر الحادى والعشرين طهر أيضا، وتغتسل عقب السادس لكل فريضة إلى آخر العاشر، وعقب السادس والعشرين إلى آخر الشهر، وتتوضأ فيما سوى ذلك.

فرع: قالت: كنت أخلط العشرة الأولى بالوسطى بيوم، والوسطى بالآخيرة

يوم، ولا أعلم قدر حيضى، فلها اثنا عشر يوما حيض، وهى العاشر والحادى والعشرون وما بينهما ولها ستة من أول الشهر وستة من آخره طهر بيقين، وتغتسل عقب الحادى والعشرين لكل فريضة إلى آخر الرابع والعشرين.

ولو قالت: حيضى عشرة أخلط الخمسة الثانية من الشهر بالثالثة، والثالثة بالرابعة فلها سبعة حيض بيقين، وهى العاشر إلى آخر السادس عشر، ولها من الأول إلى آخر السادس ومن أول العشرين إلى آخر الشهر طهر بيقين؛ فتغتسل عقب السادس عشر لكل فريضة إلى آخر التاسع عشر.

فرع: قالت: حيضى ثلاثة أيام لا أعلمها، وكان حيضى من أول النهار، وصامت رمضان كله فعليها قضاء ثلاثة أيام، فإن شاءت صامت ستة متوالية وأجزأها، وإن أرادت تقليل الصوم فأقل ما يجزيها صيام أربعة أيام متفرقة بين كل يومين يومان فتصوم الأول والرابع والسابع والعاشر فيحصل ثلاثة قطعاً؛ لأنه على كل تقدير لا يبطل إلا يوم.

ولو قالت: حيضى خمسة أيام من الشهر، ولا أعلم متى كان يتبدئ الدم، وصامت رمضان فسد ستة أيام؛ لاحتمال الطرآن نصف النهار، فتصوم له بعده اثنى عشر متتابعة يحصل لها منها ستة على كل تقدير، فإن أرادت تفريق القضاء وتقليل الصوم صامت يوماً، وأفطرت خمسة ثم صامت يوماً وأفطرت خمسة.

وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة فتكون قد صامت من الشهر خمسة أيام يحصل لها منها أربعة على كل تقدير، يبقى يومان فتصومهما من ثلاثة عشر، تصوم الأول والسابع والثالث عشر. وأما قول الغزالى فى البسيط والوسيط فى هذه المسألة: تقضى خمسة أيام، فمنكر ظاهر، وكأنه تابع الفورانى فيه فغلطاً.

فرع: قال القاضى أبو الطيب: كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فريضة فلها صلاة النافلة. وكل موضع قلنا: الغسل لكل فريضة لم يجز النافلة إلا بالغسل أيضاً. هذا كلامه، وفيه نظر، ويحتمل أن تستباح النافلة بغسل الفريضة والله أعلم.

فرع: هذا الذى ذكرناه فى هذا الفصل من تنزيل المسائل وأحكامها هو المذهب المشهور المعروف الذى تطابقت عليه فرق الأصحاب، واتفقت عليه طرقهم، وشذ عنهم صاحب الحاوى فذكر طريقة عجيبة مخالفة للأصحاب والدليل، فقال: إذا قالت: لى فى كل شهر حيضة لا أعلم قدرها، فلها حكم المبتدآت فى أن تحيض فى



أول كل شهر، وفي قدره قولان .:

أحدهما: يوم وليلة.

والثاني: ستة أو سبعة.

ثم الزمن المردود إليه من يوم وليلة أو ستة أو سبعة حيض ييقين، وما بعد الخمسة عشر طهر ييقين وما بينهما مشكوك فيه، ثم فرع على هذه الطريقة مسائل كثيرة، وهذه طريقة شاذة مردودة، وإنما ذكرتها؛ لأنبه على فسادها؛ لئلا يغتر بها والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : هذا الذي ذكرناه في المستحاضة إذا عبر دماها الخمسة عشر ولم يتخللها طهر، فأما إذا تخللها طهر بأن رأت يوما وليلة دما ويوما وليلة نقاء، وعبر الخمسة عشر فهي مستحاضة.

وقال ابن بنت الشافعي - رحمهما الله - : [الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وبين ما بعده فيكون الدم في الخمسة عشر حيضا، وفي النقاء الذي بينهما قولان في التلقيح؛ لأننا حكمنا في اليوم السادس عشر لما رأت النقاء بطهارتها وأمرناها بالصوم والصلاة وما بعده ليس بحيض؛ بل هو طهر فكان بمنزلة ما لو انقطع الدم بعد الخمسة عشر ولم يعد. والمنصوص أنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة؛ لأنه لو كان النقاء في اليوم السادس عشر يميز لوجب أن يميز في الخمسة عشر كالتمييز باللون، فعلى هذا ينظر فيها، فإن كانت مميزة بأن ترى يوما وليلة دما أسود، ثم ترى النقاء عشرة أيام، ثم ترى يوما وليلة دما أسود، ثم أحمر فترد إلى التمييز فيكون الحيض أيام الأسود وما بينهما على القولين، وإن كان لها عادة في كل شهر خمسة أيام ردت إلى عاداتها.

فإن قلنا: لا يلفق كانت الخمسة كلها حيضا، وإن قلنا: يلفق كانت أيام الدم حيضا، وذلك ثلاثة أيام ونقص يومان من العادة، ومن أصحابنا من قال: يلفق لها قدر العادة من الخمسة عشر يوما؛ فيحصل لها خمسة أيام من تسعة أيام، وإن كانت عاداتها ستة أيام فإن قلنا: لا يلفق كان حيضها خمسة أيام لأن اليوم السادس من أيام العادة لا دم فيه؛ لأن الدم في الأفراد فلم يجز أن يجعل حيضا؛ لأن النقاء إنما يجعل حيضا على هذا القول إذا كان واقعا بين الدمين، فعلى هذا يتقص من عاداتها يوم. وإذا قلنا: يلفق من أيام العادة كان حيضها ثلاثة أيام وينقص يومان، وإذا قلنا:

يلفق من خمسة عشر حصل لها ستة أيام من أحد عشر يوما، وإن كانت عاداتها سبعة أيام، فإن قلنا: إن الجميع حيض كان حيضها سبعة أيام لا ينقص منها شيء؛ لأن اليوم السابع دم، فيمكن استيفاء جميع أيام عاداتها، وإن قلنا: يلفق لها من أيام العادة كان حيضها أربعة أيام، وإن قلنا: يلفق من خمسة عشر كان لها سبعة أيام من ثلاثة عشر يوما، وعلى هذا القياس، وإن كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة ففيها قولان: أحدهما: ترد إلى يوم وليلة؛ فيكون حيضها من أول ما رأت يوما وليلة، والباقي طهر، وإن قلنا: ترد إلى ستة أو سبعة فهي كمن عاداتها ستة أيام أو سبعة أيام وقد بيناه، فأما إذا رأت نصف يوم دما ونصف يوم نقاء، ولم تجاوز الخمسة عشر فهي على القولين في التلفيق.

وقال بعض أصحابنا: هذه مستحاضة هذه لا يثبت لها حكم الحيض حتى يتقدم لها أقل الحيض، ومنهم من قال: لا يثبت لها حكم الحيض إلا أن يتقدمه أقل الحيض متصلا، ويتعقبه أقل الحيض متصلا، والصحيح هو الأول، وأنها على القولين في التلفيق، فإذا قلنا: لا يلفق، حصل لها أربعة عشر يوما ونصف يوم حيضا، وإذا قلنا: يلفق حصل لها سبعة أيام ونصف حيضا وما بينهما من النقاء طهر. وإن جاوز الخمسة عشر كانت مستحاضة فترد إلى التمييز إن كانت مميزة أو إلى العادة إن كانت معتادة، وإن كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة، فإن قلنا: إنها ترد إلى ستة أو سبعة كان ذلك كالعادة، وإن قلنا: ترد إلى يوم وليلة، فإن قلنا: لا يلفق فلا حيض لها؛ لأنه لا يحصل لها يوم وليلة من غير تلفيق، وإن قلنا: يلفق من أيام العادة لم يكن لها حيض؛ لأن اليوم واللييلة كأيام العادة، ولا يحصل لها من اليوم واللييلة أقل الحيض، وإن قلنا: يلفق من الخمسة عشر لفق لها مقدار يوم وليلة من يومين وليلتين.

وإن رأت ساعة دما وساعة نقاء، ولم يجاوز الخمسة عشر فإن كان الدم بمجموعه يبلغ أقل الحيض فقد قال أبو العباس وأبو إسحاق: فيه قولان في التلفيق، وإن كان لا يبلغ بمجموعه أقل الحيض مثل أن ترى ساعة دما ثم ينقطع ثم ترى في آخر الخامس عشر ساعة دما، قال أبو العباس: إذا قلنا: يلفق فهو دم فساد لأنه لا يتلفق منه ما يكون حيضا، وإذا قلنا: لا يلفق احتمل وجهين:

أحدهما: يكون حيضا؛ لأن زمان النقاء على هذا القول حيض فلا ينقص الحيض

عن أقله، بل الخمسة عشر حيض.

والثاني: لا يكون حيضا؛ لأن النقاء إنما يكون حيضا على سبيل التبع للدم، والدم لم يبلغ بمجموعه أقل الحيض فلم يجعل النقاء تابعا له.

وإن رأت ثلاثة أيام دما وانقطع اثني عشر يوما ثم رأت ثلاثة أيام دما وانقطع، فالأول حيض؛ لأنها رآته في زمان إمكانه والثاني دم فساد، ولا يجوز أن يجعل ابتداء الحيض؛ لأنه لم يتقدمه أقل الطهر، ولا يمكن ضمه إلى ما رآته قبل الخمسة عشر؛ لأنه خارج عن الخمسة عشر.

وإن رأت دون اليوم دما ثم انقطع إلى تمام الخمسة عشر يوما، ثم رأت ثلاثة أيام دما فإن الحيض هو الثاني، والأول ليس بحيض؛ لأنه لا يمكن إضافته إلى ما بعد الخمسة عشر، ولا يمكن أن يجعل بانفراده حيضا؛ لأنه دون أقل الحيض<sup>(١)</sup>.

الشرح: ابن بنت الشافعي هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان بن شافع بن السائب، كنيته أبو محمد وقيل: أبو عبد الرحمن.

وأمه زينب بنت الإمام الشافعي، ويقع في اسمه وكنيته تخطيط في كتب المذهب، فاعتمد ما ذكرته لك محققا، روى عن أبيه عن الشافعي، وكان إماما مبرزا لم يكن في آل شافع بعد الشافعي مثله، وسرت إليه بركة جده وعلمه.

وقد بسطت حاله في تهذيب الأسماء وفي الطبقات رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن هذا الفصل يقال له: فصل التلفيق، ويقال: فصل التقطع، وقد قدم المصنف بعضه في أول الباب وأخرت أنا شرح تلك القطعة إلى هنا.

قال أصحابنا: إذا انقطع دمها فرأت يوما وليلة دما، ويوما وليلة نقاء أو يومين ويومين فأكثر، فلها حالان:

أحدهما: ينقطع دمها ولا يتجاوز خمسة عشر.

والثاني: يجاوزها.

الحال الأول: إذا لم يجاوز ففيه قولان مشهوران:

(١) بدل ما بين المعقوفين في أ: إلى آخر الفصل.

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء للعبادي (٣٠)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية للسبكي (٢٨٧/١)، العقد المذهب لابن الملحق (١٤٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢٨٥/١).

أحدهما: أن أيام الدم حيض وأيام النقاء طهر، ويسمى قول التلفيق وقول اللقط.  
والثاني: أن أيام الدم وأيام النقاء كلاهما حيض، ويسمى قول السحب وقول ترك التلفيق.

واختلفوا في الأصح منهما: فصحح قول التلفيق الشيخ أبو حامد، والبندنجي، والمحاملي، وسليم الرازي، والجرجاني والشيخ نصر والرويانى فى الحلية، وصاحب البيان، وهو اختيار أبى إسحاق المروزى. وصحح الأكثرون قول السحب، فمن صححه: القضاة الثلاثة أبو حامد فى جامعہ، وأبو الطيب وحسين فى تعليقهما، وأبو على السنجى فى شرح التلخيص، والسرخسى فى الأمالى، والغزالى فى الخلاصة، والمتولى، والبغوى، والرويانى فى البحر، والرافعى وآخرون، وهو اختيار ابن سريج.

قال الرافعى: هو الأصح عند معظم الأصحاب.

وقال صاحب الحاوى: الذى صرح به الشافعى فى كل كتبه أن الجميع حيض، وقال فى مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن ما يقتضى أن النقاء طهر، فخرجها جمهور أصحابنا على قولين.

وذكر إمام الحرمين وابن الصباغ نحو كلام صاحب الحاوى.

قال ابن الصباغ: ومن أصحابنا من قال: الجميع حيض قولاً واحداً، وأما ذكره مع محمد بن الحسن كان مناظرة، وقد ينصر الإنسان فى المناظرة غير مذهبه.  
وقال الدارمى فى مواضع من كتاب المتحيرة: من قال: فيه قولان، فقد غلط؛ بل الصواب القطع بالتلفيق. ولم يذكر لطريقته هذه الشاذة مستنداً؛ فحصل فى المسألة ثلاثة طرق:

أحدها: القطع بالتلفيق.

والثانى: القطع بالسحب، وهو المشهور من نصوصه.

والثالث: فى المسألة قولان، وهو المشهور فى المذهب.

وبالتلفيق قال مالك وأحمد، وبالسحب أبو حنيفة، وقد سبق دليل القولين؛

فالحاصل أن الراجح عندنا قول السحب.

قال أصحابنا: وسواء كان التقطع يوماً وليلة دماً، ويوماً وليلة نقاء، أو يومين أو خمسة أو ستة أو ستة أو سبعة وسبعة ويوماً، أو يوماً وعشرة أو

خمس، أو يوما وليلة دما وثلاثة عشر نقاء ويوما وليلة دما، أو غير ذلك فالحكم فى الكل سواء، وهو أنه إذا لم يجاوز خمسة عشر فأيام الدم حيض بلا خلاف، وفى أيام النقاء المتخلل بين الدم القولان.

ولو تخلل بين الدم الأسود صفرة أو كدرة، وقلنا: إنها ليست بحيض فهى كتخلل النقاء، وإلا فالجميع حيض، ولو تخللت حمرة فالجميع حيض قطعاً.

واعلم أن القولين إنما هما فى الصلاة والصوم والطواف والقراءة والغسل والاعتكاف والوطء ونحوها، ولا خلاف أن النقاء ليس بطهر فى انقضاء العدة وكون الطلاق سنيا قال الغزالي فى البسيط: أجمعت الأمة على أنه لا يجعل كل يوم طهراً كاملاً، قال المتولى وغيره: إذا قلنا بالتلفيق فلا خلاف أنه لا يجعل كل دم حيضاً مستقلاً، ولا كل نقاء طهراً مستقلاً؛ بل الدماء كلها حيض واحد يعرف والنقاء مع ما بعده من الشهر طهر واحد.

قال أصحابنا: وعلى القولين إذا رأت النقاء فى اليوم الثانى عملت عمل الطاهرات بلا خلاف؛ لأننا لا نعلم أنها ذات تلفيق؛ لاحتمال دوام الانقطاع، قالوا: فيجب عليها أن تغتسل وتصوم وتصلى، ولها قراءة القرآن ومس المصحف والطواف والاعتكاف، وللزوج وطؤها، ولا خلاف فى شئ من هذا إلا وجها حكاه الرافعى أنه يحرم وطؤها على قول السحب، وهو غلط، ولا تفريع عليه، فإذا عاودها الدم فى اليوم الثالث تبين أنها ملفقة.

إن قلنا بالتلفيق تبين صحة الصوم والصلاة والاعتكاف وإباحة الوطء وغيرها، وإن قلنا بالسحب تبين بطلان العبادات التى فعلتها فى اليوم الثانى؛ فيجب عليها قضاء الصوم والاعتكاف والطواف المفعولات عن واجب، وكذا لو كانت صلت عن قضاء أو نذر ولا يجب قضاء الصلاة المؤداة؛ لأنه زمن الحيض، ولا صلاة فيه. وإن كانت صامت نفلاً، قال صاحب البيان: تبين أنه لا ثواب فيه. وفيما قاله نظر، وينبغى أن يقال: لها ثواب على قصد الطاعة، ولا ثواب على نفس الصوم إذا لم يصح ولعل هذا مراده، قال أصحابنا: وتبين أن وطء الزوج لم يكن مباحاً، لكن لا إثم للجهل.

قال أصحابنا: وكلما عاد النقاء فى هذه الأيام إلى الرابع عشر وجب الاغتسال والصلاة والصوم، وحل الوطء وغيره كما ذكرنا فى اليوم الثانى، فإذا لم يعد الدم

فكله ماض على الصحة، وإن عاد فحكمه ما ذكرناه فى الثانى، هكذا قطع به الأصحاب فى كل الطرق إلا وجها شاذاً، حكاه إمام الحرمين، ومن تابعه أن النقاء الثانى، وهو الحاصل فى اليوم الرابع، يبنى على أن العادة هل تثبت بمرة أم لا؟ فإن أثبتناها بمرة وقلنا: أيام النقاء حيض أمسكت عما تمسك عنه الحائض؛ لانتظار عود الدم، وإن قلنا: لا تثبت بمرة اغتسلت وفعلت العبادات، وعلى هذا الوجه تمسك فى النقاء الثالث. وهذا الوجه ليس بشيء، وقد حكاه إمام الحرمين عن والده ثم ضعفه. وقال: هذا بعيد، لم أره لغيره.

هذا حكم الشهر الأول، فإذا جاء الشهر الثانى فرأت اليوم الأول وليته دماً، والثانى وليته نقاء، ففيه طريقتان، حكاها إمام الحرمين وغيره:

أحدهما: وبه قطع الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وغيرهما من العراقيين، والشيخ أبو زيد وغيره من الخراسانيين أن حكم الشهر الثانى والثالث والرابع وما بعدها أبداً كالشهر الأول فتغتسل عند كل نقاء وتفعل العبادات ويطؤها الزوج.

والطريق الثانى: البناء على ثبوت العادة بمرة أو بمرتين، فإن أثبتناها بمرة فقد علمنا التقطع بالشهر الأول فلا تغتسل ولا تصلى ولا تصوم إذا قلنا بالسحب، وإن لم نثبتها بمرة اغتسلت وفعلت العبادات كالشهر الأول، فعلى هذا الطريق تثبت عادة التقطع فى الشهر الثالث بالعادة المتكررة فى الشهرين السابقين، وكذا حكم الرابع فما بعده فلا تغتسل فى النقاء ولا تفعل العبادات ولا توطأ إذا قلنا بالسحب. وهذا الطريق هو الأصح عند الرافعى، وبه قطع صاحب الحاوى، وأشار إمام الحرمين إلى ترجيح الطريق الأول، ويؤيده أن الشافعى نص فى الأم على وجوب الغسل والصلاة كلما عاد النقاء.

قال إمام الحرمين: ولا خلاف بين فرق الأصحاب أنها لو تقطع دمها مراراً فى شهور، ثم استحيضت وأطبق الدم بلا تقطع فلا يحكم على قول التلفيق بتقطع الحيض، حتى يلتقط لها حيض من الخمسة عشر، ويحكم بتخلل دم الاستحاضة فى أثناء الحيض، قال: فإذا كل دور فى التقطع يقدر كأنه ابتداء التقطع؛ لأنه إذا انقطع الدم حيناً فبناء الأمر على عوده بعيد، هذا كله إذا كان المتقطع فى كل مرة يبلغ أقل الحيض وهو يوم وليلة أو يزيد، ولم يجاوز الخمسة عشر، كما بيناه فى أول المسألة.

ولو رأت المبتدأة نصف يوم دما وانقطع وقلنا بالمذهب الصحيح - الذى سياتى إن شاء الله تعالى - أن من انقطع دمها نصف يوم ونصف يوم نقاء تكون ذات تليف - فإنه على قول السحب لا غسل عليها عند الانقطاع الأول؛ لأنه إن عاد الدم فى الخمسة عشر فالنقاء كله حيض، وإن لم يعد فالدم الذى رآته دم فساد، وعليها أن تتوضأ وتصلى، وباقى الانقطاعات إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض صار حكمه ما تقدم فى الصورة الأولى، وهى إذا رأت دما يوما وليلة ثم نقاء كذلك. هذا تفريع قول السحب، وأما على قول التليف فلا يلزمها الغسل فى الانقطاع الأول أيضا على المذهب الصحيح؛ لأننا لا ندرى هل هو حيض أم لا؟ وفيه وجه أنه يجب الغسل، وبه قطع صاحبنا التتمة والعدة؛ كما يجب الغسل على الناسية احتياطاً، وهذا الوجه ليس بشيء، وأما سائر الانقطاعات فإذا بلغ مجموع ما سبق من الدم أقل الحيض وجب الغسل وقضاء الصوم والصلاة، وحكم الدور الثانى والثالث على القولين حكم الحالة الأولى.

أما إذا لم يبلغ واحد من الطرفين يوما وليلة بأن رأت نصف يوم دما ونصفه نقاء، وهكذا إلى آخر الخامس عشر ففيه ثلاثة طرق:

**الصحيح** الأشهر منها طرد القولين فى التليف، كما إذا بلغ كل دم يوما وليلة، فعلى قول التليف حيضها أنصاف الدم وهو سبعة أيام ونصف، وعلى قول السحب حيضها أربعة عشر يوما ونصف يوم؛ لأن النصف الأخير لم يتخلل بين دمي حيض، ولا يحكم بأن النقاء حيض على قول السحب، إلا إذا تخلل بين دمي حيض.

**والطريق الثانى:** لا حيض لها، وكل ذلك دم فساد.

**والطريق الثالث:** إن توسط قدر أقل الحيض متصلاً جرى القولان فى التليف، وإلا فالجميع دم فساد. أما إذا بلغ أحد الطرفين أقل الحيض دون الآخر فثلاثة طرق أيضا:

**أصحها:** طرد القولين.

**والثانى:** أن الذى بلغه حيض، وباقيه دم فساد.

**والثالث:** إن بلغ الأول أقل الحيض فهو وما سواه حيض، وإن بلغ الآخر الأقل فهو حيض دون ما سواه، هذا كله إذا بلغ مجموع الدماء أقل، فإن لم يبلغه بأن رأت ساعة دما وساعة نقاء، ثم ساعة وساعة ولم يبلغ المجموع يوما وليلة - فطريقان:

**أصحهما:** أنه على القولين أيضا إن قلنا بالتلفيق فلا حيض لها، بل هو دم فساد، وإن قلنا بالسحب فوجهان:

**أصحهما:** لا حيض لها أيضا؛ لأن الدم لم يبلغ ما يمكن أن يكون حيضا. والثاني: أن الدماء وما بينها حيض.

**والطريق الثاني:** القطع بأنه لا حيض؛ فحصل في القدر المعتبر من الدمين ليحصل ما بينها حيضا، وعلى قول السحب - أوجه: الصحيح المشهور أنه يشترط أن يبلغ مجموع الدماء قدر أقل الحيض، ولا يضر نقص كل دم عن أقل الحيض.

وهذا الوجه هو قول أبي العباس بن سريج، وأبي إسحاق المروزي، وأبي بكر المحمودي، وجماهير أصحابنا المتقدمين، وصححه أصحابنا المتأخرون المصنفون ونقله القاضي أبو الطيب والماوردي عن عامة الأصحاب.

**والثاني:** يشترط أن يكون كل واحد من الدمين بالغاً أقل الحيض، حتى لو رأت دما ناقصا عن أقل الحيض ودمين آخرين غير ناقصين، فالأول دم فساد والآخران وما بينهما من النقاء حيض.

**والثالث:** وهو قول أبي القاسم الأنماطي: لا يشترط شيء من ذلك، بل لو كان مجموع الدماء نصف يوم أو أقل فهي وما بينها من النقاء حيض على هذا القول الذي يفرع عليه، وهو قول السحب.

**والرابع:** لا يشترط بلوغ كل واحد من الدمين أقل الحيض، لكن يشترط بلوغ أولهما الأقل.

**والخامس:** يشترط بلوغ أحدهما الأقل أيهما كان.

**والسادس:** يشترط الأقل في الأول أو الآخر أو الوسط.

**فرع:** قال أصحابنا: القولان في التلفيق، هما فيما إذا كان النقاء زائدا على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض، فأما الفترات فحيض بلا خلاف، ثم الجمهور لم يضبطوا الفرق بين حقيقتي الفترات والنقاء، وهو من المهمات التي يتأكد الاعتناء بها، ويكثر الاحتياج إليها وتقع في الفتاوى كثيرا، وقد رأيت ذلك، وقد وجدت ضبطه في أتقن مظانه وأحسنها وأكملها وأصونها، فنص الشافعي - رحمه الله - في الأم في باب الرد على من قال: لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام، والشيخ أبو



حامد الإسفرايينى، وصاحبه القاضى أبو الطيب الطبرى، وصاحبه الشيخ أبو إسحاق مصنف الكتاب فى تعاليقهم على أن الفترة هى الحالة التى ينقطع فيها جريان الدم ويبقى لوث وأثر؛ بحيث لو أدخلت فى فرجها قطنة يخرج عليها أثر الدم من حمرة أو صفرة أو كدرة، فهى فى هذه الحالة حائض قولاً واحداً طال ذلك أم قصر. والنقاء هو أن يصير فرجها بحيث لو جعلت القطنة فيه لخرجت بيضاء، فهذا ما ضبطه الإمام الشافعى والشيخ الثلاثة، ولا مزيد عليه فى وضوحه وصحة معناه والوثوق بقائله.

وقد قال إمام الحرمين: إن الأصحاب لم يضبطوا ذلك، وإن انتهى المذكور فيه أن ما يعتاد تخلله بين دفعات الدم فهو من الفترات وما زاد فهو على القولين فى النقاء جميعه من غير استثناء لقدر الفترة منه. هذا كلام إمام الحرمين والاعتماد على ما قدمناه، والله أعلم.

#### الحال الثانى: إذا انقطع الدم وجاوز خمسة عشر:

فإذا رأت يوماً وليلة دماً ومثله نقاء، وهكذا حتى جاوز خمسة عشر متقطعاً، فلا خلاف أنه لا يلتقط لها أيام الحيض من جميع الشهر، وإن كان مجموع الملتقط دون خمسة عشر ولكنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة، وهى ذات تقطع. هذا هو الصحيح المشهور الذى نص عليه الشافعى فى كتاب الحيض، وقطع به جماهير الأصحاب المتقدمين والمتأخرين.

وقال أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعى، وأبو بكر المحمودى وغيرهما: ليست مستحاضة بل السادس عشر فما بعده طهر لها فيه حكم الطاهرات المستحاضات. وأما الخمسة عشر فهى على القولين فى التلفيق:

أحدهما: السحب فتكون كل الخمسة عشر حيضاً.

والثانى: التلفيق فتكون أيام الدم حيضاً والنقاء طهراً.

وهذا الذى ذكرناه من قول ابن بنت الشافعى ومتابعيه هو فيما إذا انفصل دم الخمسة عشر عما بعدها، فكانت ترى يوماً وليلة دماً ومثله نقاء، فالسادس عشر يكون نقاء، فلو اتصل الدم بالدم بأن رأت ستة أيام دماً، ثم ستة نقاء ثم ستة دماً فالسادس عشر فيه دم متصل بدم الخامس عشر، فقد وافق ابن بنت الشافعى وغيره الأصحاب وقال: هى فى الجميع مستحاضة. واتفق الأصحاب على تغليب ابن بنت

الشافعي ومتابعيه في هذا التفصيل، وغلط فيه ابن سريج فمن بعده.  
قال إمام الحرمين: رأيت الحذاق لا يعدون قوله هذا من جملة المذهب،  
فالصواب ما قدمناه من نص الشافعي والأصحاب - رحمهم الله - أنها مستحاضة.  
قال أصحابنا: لهذه المستحاضة أربعة أحوال:

أحدها: أن تكون مميزة بأن ترى يوما وليلة دما أسود، ثم يوما وليلة نقاء ثم يوما  
وليلة أسود، ثم يوما وليلة نقاء، وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة، ثم ترى بعد هذه  
العشرة يوما وليلة دما أحمر ويوما وليلة نقاء، ثم مرة ثانية وثالثة وتجاوز خمسة عشر  
منقطعاً كذلك أو متصلاً دما أحمر، فهذه المميزة ترد إلى التمييز، فيكون العاشر فما  
بعده طهراً، وفي التسعة القولان: إن قلنا بالتلفيق؛ فحيضها خمسة السواد، وإن قلنا  
بالسحب فالتسعة كلها حيض، وإنما لم يدخل معها العاشر؛ لما قدمنا بيانه أن النقاء  
إنما يكون حيضاً على قول السحب إذا كان بين دمي حيض.

ولو رأت يوماً وليلة دما أسود، ويوماً وليلة دما أحمر، وهكذا إلى أن رأت  
الخامس عشر أسود والسادس عشر أحمر ثم اتصلت الحمرة وحدها أو مع تخلل  
النقاء بينها فهي أيضاً مميزة، وإن قلنا بالتلفيق فحيضها أيام السواد، وهي ثمانية، وإن  
قلنا بالسحب فالخمس عشرة كلها حيض، والمقصود أن الدم الضعيف المتخلل بين  
الدماء القوية كالنقاء، بشرط أن يستمر الضعيف بعد الخمسة عشر وحده.

وضابطه أن على قول السحب حيضها الدماء القوية في الخمسة عشر مع  
ما يتخللها من النقاء أو الدم الضعيف.

وعلى قول التلفيق حيضها القوى دون المتخلل.

ثم هذا الذي ذكرناه من التمييز هو على إطلاقه إذا كانت مبتدأة، وكذا لو كانت  
معتادة، وقلنا بالمذهب: إن من اجتمع لها عادة وتميز ترد إلى التمييز.

فأما إذا قلنا بالوجه الضعيف إنها ترد إلى العادة فإنها تكون معتادة ويأتي حكمها  
في الحال الثاني إن شاء الله تعالى.

هذا كله إذا كان التمييز تمييزاً معتبراً كما مثلناه، فأما إن فقد شرط من شروط  
التمييز فرأت يوماً وليلة دما أسود ويوماً وليلة أحمر، واستمر هكذا يوماً ويوماً إلى  
آخر الشهر، فهذه، وإن كانت صورة مميزة فليست مميزة في الحكم لفقد أحد  
شروط التمييز، وهو ألا يجاوز الدم القوى خمسة عشر.

وقد نقل إمام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب على أنها غير مميزة، قال إمام الحرمين والأصحاب: فإذا علم أنها غير مميزة نظر إن كانت معتادة ردت إلى العادة، وصار كأن الدماء على لون واحد، وإن لم تكن معتادة فهي مبتدأة؛ فترد إلى مرد المبتدأة من يوم وليلة أو ستة أو سبعة، ولا التفات إلى اختلاف ألوان الدماء.

**الحال الثاني:** أن تكون ذات التقطع معتادة غير مميزة، وهي حافظة لعادتها وكانت عادتها أيامها متصلة لا تقطع فيها فترد إلى عادتها، فعلى قول السحب كل دم يقع في أيام العادة مع النقاء المتخلل بين الدمين يكون جميعه حيضا، فإن كان آخر أيام العادة نقاء لم يكن حيضا؛ لكونه لم يقع بين دمي حيض.

وأما على قول التلفيق فأيام النقاء طهر ويلتقط لها قدر عادتها، وفيما يلتقط منه خلاف مشهور، حكاه المصنف والجمهور وجهين وحكاه الشيخ أبو حامد والماوردي والجرجاني قولين:

**أصحهما:** يلتقط ذلك من مدة الإمكان، وهي خمسة عشر، ولا يبالي بمجاوزة الملقوط منه قدر العادة.

**والثاني:** يلتقط ما أمكن من زمان عادتها، ولا يتجاوز ذلك ولا يبالي بنقص قدر الحيض عن العادة.

وهذه أمثلة لما ذكرناه:

كان عادتها من أول كل شهر خمسة أيام فتقطع دمها يوما ويوما وجاوز خمسة عشر، فإن قلنا بالسحب فحيضها الخمسة الأولى دما ونقاء، وإن قلنا بالتلفيق فإن قلنا: يلتقط من أيام العادة فحيضها اليوم الأول والثالث والخامس ونقص من عادتها يومان، وما سوى ذلك طهر، وإن قلنا: يلتقط من مدة الإمكان فحيضها الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع وما سواها طهر. ولو كانت عادتها ستة، فإن قلنا بالسحب فحيضها الخمسة الأولى، ويكون السادس وما بعده طهرا؛ لأنه ليس بين دمي حيض، ويكون قد نقص من عادتها يوم. وإن قلنا: تلفق من عادتها فحيضها الأول والثالث والخامس، وإن قلنا: من مدة الإمكان فحيضها هذه الثلاثة والسابع والتاسع والحادي عشر. وإن كانت عادتها سبعة، فإن سحبنا فحيضها السبعة الأولى، وإن لقطنا من العادة فحيضها الأول والثالث والخامس والسابع، وإن لقطنا من الإمكان فحيضها هذه الأربعة والتاسع والحادي عشر والثالث عشر.

وإن كانت عادتها ثمانية فإن سحبنا فحيضها السبعة الأولى، وإن لقطنا من العادة فحيضها أفراد السبعة، وإن لقطنا من الإمكان فحيضها الأفراد الثمانية من الخمسة عشر.

وإن كانت عادتها تسعة فإن سحبنا فحيضها التسعة الأولى، وإن لقطنا من العادة فحيضها أفراد التسعة، وهي خمسة.

وإن لقطنا من الإمكان فحيضها أفراد الخمسة عشر وهي ثمانية، ونقص من العادة يوم؛ لأنه لا يمكن التقاط السابع عشر لمجاوزته الخمسة عشر.

ولو كانت عادتها عشرة، فإن سحبنا فحيضها التسعة الأولى، وإن لقطنا من العادة فحيضها أفراد التسعة وهي خمسة، وإلا فالأفراد الثمانية.

وإن كانت عادتها أحد عشر فإن سحبنا فهي حيضها، وإن لقطنا من العادة فأفرادها وإلا فأفراد الخمسة عشر، وإن كانت عادتها اثني عشر، فإن سحبنا فأحد عشر، وإن لقطنا من العادة فأفرادها، وإلا فأفراد الخمسة عشر.

وإن كانت عادتها ثلاثة عشر فإن سحبنا فهي حيضها، وإن لقطنا من العادة فأفرادها، وإلا فأفراد الخمسة عشر. وإن كانت عادتها أربعة عشر، فإن سحبنا فحيضها الثلاثة عشر وإن لقطنا من العادة فأفرادها، وإلا فأفراد الخمسة عشر.

وإن كانت عادتها خمسة عشر، فإن سحبنا فهي حيضها، وإن لقطنا من العادة أو الإمكان فأفرادها الثمانية.

وقال الغزالي والأصحاب: وعلى الوجهين جميعا نأمرها في الدور الأول أن تحيض أيام الدماء؛ لاحتمال الانقطاع على خمسة عشر فلا تكون مستحاضة والله أعلم.

**الحال الثالث:** أن تكون مبتدأة لا تميز لها، وفيها القولان المعروفان: أحدهما: ترد إلى يوم وليلة.

**والثاني:** إلى ستة أو سبعة، فإن رددناها إلى ستة أو سبعة فحكمها حكم من عادتها ستة أو سبعة، وقد بينها.

وإن رددناها إلى يوم وليلة فحيضها يوم وليلة، سواء سحبنا أو لقطنا من العادة أو من الإمكان. ثم إن هذه المبتدأة إذا صلت وصامت في أيام النقاء حتى جاوز خمسة عشر، وتركت الصوم والصلاة في أيام الدم كما أمرناها - فيجب عليها قضاء صيام

أيام الدم وصلواتها بعد المرد بلا خلاف؛ لأننا تبينا أنهما واجبان، وأما صلوات أيام النقاء وصيامها فلا تقضيها على قول التلفيق، وأما على قول السحب فلا تقضى الصلاة؛ لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها، وإن كانت طاهرا فقد صلت. وفي وجوب قضاء الصوم قولان: أحدهما: لا يجب كالصلاة، والثاني: يجب؛ لأنها صامت مترددة في صحته؛ فلا يجزئها بخلاف الصلاة فإنها إن لم تصح لم يجب قضاؤها.

واعلم أن هذا الحكم مطرد في جميع شهورها. قال الرافعي بعد أن ذكر هذه الجملة: فخرج مما ذكرناه أنا إن حكمنا باللقط لم تقض من الخمسة عشر إلا صلوات سبعة أيام وصيامها إن رددنا المبتدأة إلى يوم وليلة، وهي أيام الدم سوى اليوم الأول، وإن رددناها إلى ستة أو سبعة فإن لم تجاوز باللقط أيام العادة، وكان الرد إلى ستة قضتها من خمسة أيام، وهي أيام الدم بعد المرد، وإن ردت إلى سبعة فمن أربعة، وهي أيام الدم بعد المرد، وإن جاوزناها ورددت إلى ستة قضتها من يومين.

#### الحال الرابع: الناسية، وهي ضربان:

أحدهما: من نسيت قدر عادتها ووقتها وهي المتحيرة، وفيها القولان: أحدهما: أنها كالمبتدأة، وقد سبق حكمها، والصحيح أنه يلزمها الاحتياط؛ فعلى هذا، إن قلنا بالسحب احتاطت في أزمنة الدم بالأمور السابقة في حال إطباق الدم بلا فرق؛ لاحتمال الطهر والحيض والانقطاع، وتحتاط في أزمنة النقاء أيضا؛ إذ ما زمان إلا ويحتمل أن يكون حيضا، لكن لا يلزمها الغسل في وقت؛ لأن الغسل إنما تؤمر به المتحيرة المطبقة؛ لاحتمال انقطاع الدم، وهذا غير محتمل هنا، ولا يلزمها تجديد الوضوء أيضا لكل فريضة؛ لأن ذلك إنما يجب لتجدد خروج الحدث، ولا تجدد في النقاء فيكفيها لزمان النقاء الغسل عند انقضاء كل نوبة من نوب الدماء.

وأما إذا قلنا باللقط فعليها الاحتياط في جميع أزمنة الدم وعند كل انقطاع، وأما أزمنة النقاء فهي فيها طاهرة في الوطء وجميع الأحكام.

الضرب الثاني: من نسيت قدر عادتها وذكرت وقتها أو نسيت الوقت وذكرت القدر فتحتاط أيضا على قول التلفيق والسحب مع رعاية ما ذكره.

مثاله: قالت: أضللت خمسة في العشرة الأولى، وتقطع دمها يوما يوما وجاوز

الخمسـة عشر - فإن قلنا: بالسحب فاليوم العاشر طهر؛ لأنه نقاء ليس بين دمى حيض ولا غسل عليها فى الخمسة الأولى؛ لتعذر الانقطاع وتغتسل عقب الخامس والسابع والتاسع؛ لجواز الانقطاع فى هذه الأزمان.

وهل يلزمها الغسل فى أثناء السابع والتاسع؟ وجهان:  
أحدهما: نعم؛ لاحتمال الانقطاع فى الوسط.

والثانى: وهو الصحيح، بل الصواب، وقول جماهير الأصحاب: لا يلزمها؛ لأن الانقطاع لو فرض فى الوسط هنا للزم منه الابتداء فى أثناء الثانى أو الرابع وهى نقية. وأما إذا قلنا باللقط فإن لم يجاوز أيام العادة، فالحكم كما ذكرنا على قول السحب، إلا أنها طاهر فى أيام النقاء فى كل حكم وأنها تغتسل عقب كل نوبة من نوب الدم فى جميع المدة؛ لأن المتقطع حيض وإن جاوزنا أيام العادة فحيضها خمسة أيام، وهى: الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع على تقدير انطباق الحيض على الخمسة الأولى.

وعلى تقدير تأخره إلى الخمسة الثانية ليس لها إلا يومان دما، وهما السابع والتاسع فتضم إليها الحادى عشر والخامس عشر فهى إذن حائض فى السابع والتاسع يقيـن لدخولهما فى كل تقدير والله أعلم.

فرع: هذا الذى قدمناه هو فيما إذا انقطع الدم يوما وليلة دما ومثله نقاء، أما إذا انقطع نصف يوم دما ونصفه نقاء وجاوز خمسة عشر، فإن كانت مميزة ردت إلى التمييز، فإن كانت ترى نصف يوم دما أسود ونصفه نقاء ثم الثانى والثالث والرابع والخامس كذلك، ثم ترى نصف السادس دما أحمر ونصفه نقاء ثم كذلك السابع وما بعده وجاوز الخمسة عشر كانت أنصاف السواد حيضا وفيما بينهما من النقاء القولان، وما بعد ذلك من الحمرة والنقاء طهر، وهذا تفريع على المذهب، أنه لا يشترط فى الأول ولا فى غيره أن يتصل الدم يوما وليلة، وإن كانت معتادة غير مميزة ردت إلى العادة، فإن كانت عاداتها خمسة أيام فرأت نصف يوم دما، ونصفه نقاء ثم هكذا حتى جاوز خمسة عشر، فإن سحبتا فحيضها أربعة أيام ونصف من الأول، وإن لقطنا من العادة فحيضها يومان ونصف، وهى أنصاف الدم فى الخمسة، وإن لقطنا من الإمكان فحيضها خمسة أيام من العشرة الأولى، وهى أنصاف الدم. وإن كانت مبتدأة غير مميزة، قال أصحابنا: إن قلنا: ترد إلى ستة أو سبعة فهى

كمن عادته ستة أو سبعة، وإن قلنا: ترد إلى يوم وليلة فإن سحبنا أو لقطنا من العادة فلا حيض لها؛ لأنه لا يحصل لها أقل الحيض، فإن لقطنا من الإمكان لقطنا لها يوما وليلة، فإن كانت ترى نصف يوم وما ونصفه الآخر مع الليلة نقاء لفقنا اليوم واللييلة من أربعة أيام، وإن كانت ترى نصف يوم وليلة وما ونصفهما نقاء لفقنا من يومين. هكذا قطع به جماهير الأصحاب، وحكى صاحب الحاوي على قول السحب وجهين:

أحدهما: لا حيض لها، كما قاله الجمهور.

والثاني: وهو قول أبي العباس بن سريج نحيضها يوما وليلة، وإن لم تر الدم في جميعه. وهذا غريب ضعيف، والله أعلم.

فرع: إذا رأت ثلاثة أيام وما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة وما ثم انقطع فالثلاثة الأولى حيض؛ لأنه في زمان الإمكان، والثلاثة الأخيرة دم فساد، ولا يجوز أن تجعل حيضا مع الثلاثة الأولى وما بينهما؛ لمجاوزته خمسة عشر يوما، ولا يجوز أن تجعل حيضا ثانيا؛ لأنه لم يتقدمه أقل طهر، وهكذا لو رأت يوما وليلة وما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو غير ذلك، ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر، ثم رأت يوما وليلة فأكثر وما فالأول حيض والآخر دم فساد، ولا خلاف في شيء من هذا، ولو رأت وما دون يوم وليلة ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت الدم يوما وليلة أو ثلاثة أيام أو خمسة أو نحو ذلك: فالأول دم فساد، والثاني: حيض لوقوعه في زمن الإمكان، ولا يضم الأول إليه لمجاوزه الخمسة عشر ولا يستقل بنفسه، ولو رأت نصف يوم وما ثم تمام خمسة عشر نقاء ثم نصف يوم وما، فالدمان جميعا دم فساد ولا حيض لها بلا خلاف؛ لأن كل دم لا يستقل، ولا يمكن ضمه إلى الآخر لمجاوزه خمسة عشر.

ولو رأت المبتدأة يوما بلا ليلة وما، ثم ثلاثة عشر نقاء ثم ثلاثة أيام وما، فقد رأت في الخمسة عشر يومين وما، في أولها يوما، وفي آخرها يوما، فإن قلنا: لا تلفق فحيضها الدم الثاني، وأما الأول فدم فساد، وإن لفقنا من العادة فحيضها أيضا الثاني، وأما الأول فدم فساد؛ لأن المبتدأة ترد إلى يوم وليلة أو ستة أو سبعة، وليس في هذا الزمان ما يمكن جعله حيضا، وإن لفقنا في مدة الإمكان وهي الخمسة عشر فإن قلنا: المبتدأة ترد إلى يوم وليلة حيضها اليوم الأول ومن الخامس عشر مقدار

ليلة فيتم لها يوم وليلة، وإن قلنا: ترد إلى ستة أو سبعة فحيضها الأول من الخامس عشر بليته؛ لأنه الممكن ويكون الدم بعد الخمسة عشر دم فساد.

فرع: إذا كانت عاداتها أن تحيض في الشهر عشرة أيام من أوله، فرأت في شهر يومين دما ثم ستة نقاء ثم يومين دما وانقطع واستمر الطهر، فإن سحبتا فالعشرة حيض، وإن لفقتا فحيضها أربعة أيام وهى أيام الدم.

ولو كان عاداتها خمسة فرأت ثلاثة دما ثم أربعة نقاء ثم ثلاثة دما، فإن سحبتا فالعشرة حيض، وإن لفقتا فحيضها ستة الدم. ولو كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت في أوله أربعة دما ثم خمسة نقاء ثم العاشر دما فإن سحبتا فالعشرة حيض، وإن لفقتا فحيضها خمسة الدم.

ولو رأت يوما وليلة دما وسبعة نقاء ويومين دما، فإن سحبتا فالعشرة حيض، وإلا فثلاثة الدم، وسواء في هذا كله لفقتا من العادة أو من الإمكان، وإنما الخلاف فيما إذا جاوز التقطع الخمسة عشر، وهذا وإن كان ظاهرا فلا يضر التنبيه عليه لبعض المبتدئين، والله أعلم.

فرع: ذكر المحاملى، وصاحب الشامل وآخرون ونقلوه عن ابن سريج قالوا: لو كان عاداتها خمسة أيام من الشهر وباقيه طهر، فرأت في شهر اليوم الأول نقاء والثاني دما والثالث نقاء والرابع دما، ثم لم تزل هكذا حتى رأت السادس عشر دما وانقطع، فإن قلنا: لا تلفق فحيضها خمسة عشر أولها الثاني وآخرها السادس عشر، وإن لفقتا، فحيضها ثمانية الدم.

هذا إذا وقف على السادس عشر؛ فإن جاوزه فقد صارت مستحاضة على المذهب خلافا لابن بنت الشافعى.

فإن لفقتا من العادة فحيضها يومان الثاني والرابع؛ إذ ليس في أيام العادة دم سواهما، وإن لفقتا من مدة الإمكان فحيضها الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر، وإن سحبتا فهل الاعتبار بعدد العادة أم بزمانها؟ فيه وجهان، ذكرهما ابن سريج والأصحاب:

أحدهما: الاعتبار بزمانها؛ فيكون حيضها الثاني والثالث والرابع، ولا يمكن ضم الأول والخامس إليها؛ لأنهما نقاء ليس بين دمي حيض.

والثاني: الاعتبار بعددها، ولا تبالى بمجاوزة الزمان؛ فيكون حيضها خمسة،



وهى الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس؛ فحصل فى حيضها ثلاثة أوجه:  
أحدها: يومان.

والثانى: ثلاثة.

والثالث خمسة: وفى زمنه أربعة أوجه:

أحدها: أنه الثانى والرابع.

والوجه الثانى: أنه الثانى والثالث والرابع.

والوجه الثالث: أنه الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر.

والوجه الرابع: أنه الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس.

قال ابن سريج: فلو كانت المسألة بحالها فحاضت قبل عادتها بيوم ورأت النقاء فى اليوم الأول من الشهر والدم فى اليوم الثانى والنقاء فى الثالث والدم فى الرابع، وهكذا حتى جاوز خمسة عشر، فإن لفقنا من العادة فحيضها يوم الثانى والرابع فقط؛ إذ ليس فى زمن العادة دم سواهما، وإن لفقنا من الإمكان قال ابن سريج: احتمال وجهين:

أحدهما: أن يكون أول الحيض اليوم الذى سبق العادة.

والوجه الثانى: أن يكون أوله اليوم الثانى من الشهر.

قال: والأول أظهر؛ لأنه دم فى زمن الإمكان، فعلى هذا يلفق لها خمسة، وهى أيام الدماء آخرها الثامن، وإن قلنا: بالوجه الثانى لفقنا لها خمسة آخرها العاشر، وإن سحبنا بنى على الوجهين، فإن قلنا: الاعتبار بزمن العادة حيضناها ثلاثة أيام، وهى الثانى والثالث والرابع، وإن قلنا: الاعتبار بعدد أيام العادة حيضناها خمسة، أولها الذى بدأ فيه الدم وآخرها الرابع فحصل فى قدر حيضها ثلاثة أوجه:

أحدها: يومان.

والثانى: ثلاثة.

والثالث: خمسة.

وفى زمنه خمسة أوجه:

أحدها: يومان الثانى والرابع.

والوجه الثانى: ثلاثة أيام الثانى والثالث والرابع.

والوجه الثالث: خمسة أيام الدماء، أولها الذى سبق عادتها وآخرها الثامن.

والوجه الرابع: خمسة أيام أولها الثاني وآخرها العاشر.

والوجه الخامس: خمسة أيام متوالية أولها الدم الذي تقدم له وآخرها الرابع، وهذه المسألة فى نهاية من الحسن، والله أعلم.

فرع: إذا انتقلت عاداتها بتقدم أو تأخر ثم استحيضت وتقطع دمها، ففيها الخلاف السابق بين أبى إسحاق والأصحاب فى مراعاة الأولية كما ذكرناه فى حال إطباق الدم، ويعود الخلاف فى ثبوت العادة بمرة.

مثال التقدم: كان عاداتها خمسة من ثلاثين، فرأت فى بعض الأدوار يوم الثلاثين دما واليوم الذى بعده نقاء وتقطع دمها هكذا وجاوز خمسة عشر.

قال أبو إسحاق: حيضها أيامها القديمة وما قبلها استحاضة، فإن سحبتا فحيضها اليوم الثانى والثالث والرابع، وإن لفقنا فالثانى والرابع.

وقال الجمهور - وهو المذهب - : تنتقل العادة بمرة، فإن سحبتا فحيضها خمسة متوالية أولها يوم الثلاثين، وإن لفقنا من العادة فحيضها يوم الثلاثين والثانى والرابع، وإن لفقنا من الخمسة عشر ضممتا إليها السادس والثامن.

مثال التأخر: أن ترى فى بعض الأدوار اليوم الأول نقاء والثانى دما والثالث نقاء والرابع دما، واستمر هكذا متقطعا، فعند أبى إسحاق الحكم كما سبق فى صورة التقدم، وعلى المذهب إن سحبتا فحيضها خمسة متوالية أولها الثانى، وإن لفقنا من العادة فالثانى والرابع والسادس؛ لأن السادس وإن خرج عن العادة القديمة فبالتأخر انتقلت عاداتها، وصار الثانى أولها والسادس، وإن لفقنا من الخمسة عشر ضممتا إليها الثامن والعاشر.

وقد صار طهرها السابق على الاستحاضة فى هذه الصورة ستة وعشرين، وفى صورة التقدم أربعة وعشرين.

ولو لم يتقدم الدم فى المثال المذكور ولا تأخر، لكن تقطع هو والنقاء يومين يومين لم يعد خلاف أبى إسحاق، بل يبنى على القولين، فإن سحبتا فحيضها خمسة متوالية والسادس كالدماء بعده، وإن لفقنا من العادة فحيضها الأول والثانى والخامس، وإن لفقنا من الخمسة عشر ضممتا إليها السادس والتاسع.

وحكى الرافعى وجها شاذا أن الخامس لا يجعل حيضا إذا لفقنا من العادة، ولا التاسع إذا لفقنا من الخمسة عشر؛ لأنهما ضعفا باتصالهما بدم الاستحاضة،

وطردوا الوجه فى كل نوبة دم يخرج بعضها عن العادة إن اقتصرنا عليها أو عن الخمسة عشر إن اعتبرناها.

هذا بيان حيضها، أما قدر طهرها إلى استئناف حيضة أخرى فينظر إن كان التقطع بحيث ينطبق الدم على أول الدور فهو ابتداء الحيضة الأخرى، وإن لم ينطبق فابتدؤها أقرب نوب الدماء إلى الدور، تقدمت أو تأخرت، فإن استويا فى التقدم والتأخر فابتداء حيضها النوبة المتأخرة، ثم قد يتفق التقدم والتأخر فى بعض أدوار الاستحاضة دون بعض.

وطريق معرفة ذلك أن تأخذ نوبة دم ونوبة نقاء وتطلب عددا صحيحا يحصل من مضروب مجموع النوبتين فيه مقدار دورها، فإن وجدته فاعلم انطباق الدم على أول الدور، وإلا فاضربه فى عدد يكون الحاصل منه أقرب إلى دورها زائدا كان أو ناقصا، واجعل حيضها الثانى أقرب الدماء إلى الدور، فإن استوى طرفا الزيادة والنقص، فالاعتبار بالزائد.

مثاله: عاداتها خمسة من ثلاثين وتقطع يوما ويوما، وجاوز خمسة عشر فنوبة الدم يوم، ونوبة النقاء مثله، وتجد عددا إذا ضربت الاثنين فيه يبلغ ثلاثين، وهو خمسة عشر، فتعلم انطباق الدم على أول دورها أبدا ما دام التقطع بهذه الصفة. ولو كانت المسألة بحالها وتقطع يومين يومين فلا تجد عددا يحصل من ضرب أربعة فيه من ثلاثين، فاطلب ما يقرب الحاصل من الضرب فيه من ثلاثين وهنا عددان سبعة وثمانية، أحدهما يحصل منه ثمانية وعشرون، والآخر اثنان وثلاثون؛ فاستوى طرفا الزيادة والنقص، فخذ بالزيادة واجعل أول الحيضة الثانية الثالث والثلاثين، وحيث يعود خلاف أبى إسحاق لتأخر الحيض عن أول الدور فحيضها عنده فى الدور الثانى هو اليوم الثالث والرابع فقط على قول السحب والتلفيق جميعا.

وأما على المذهب فإن سحبنا فحيضها خمسة متوالية أولها الثالث، وإن لفقنا من العادة فحيضها الثالث والرابع والسابع، وإن لفقنا من الخمسة عشر فحيضها هذه الثلاثة مع الثامن والحادى عشر، ثم فى الدور الثالث ينطبق الدم على أول الدور فلا يبقى خلاف أبى إسحاق، ويكون الحكم كما ذكرناه فى الدور الأول، ثم فى الدور الرابع يتأخر الدم ويعود الخلاف، وعلى هذا أبدا.

قال الرافعى: ولم نر أحدا يقول: إذا تأخر الدم فى الدور الثانى يومين فقد صار

أول الأدوار المجاوزة اثنين وثلاثين، فيجعل هذا القدر دورا لهما تفريعا على ثبوت العادة بمرة، وحيثئذ ينطبق الدم على أول الدور أبدا؛ لأننا نجد عددا يحصل من ضرب الأربعة فيه هذا القدر وهو ثمانية. قال: ولو قال قائل بهذا لم يكن به بأس. فإن قيل: هذا الدور حدث في زمن الاستحاضة فلا عبرة به، قلنا: لا نسلم فقد أثبتنا عادة المستحاضة مع دوام الاستحاضة؛ ألا ترى أن المستحاضة المميزة يثبت لها بالتمييز عادة معمول بها؟!

ولو كانت المسألة بحالها ورأت ثلاثة دما وأربعة نقاء، فمجموع النوبتين سبعة، ولا نجد عددا إذا ضربت السبعة فيه بلغ ثلاثين، فاضربها في أربعة لتبلغ ثمانية وعشرين، واجعل أول الحيضة الثالثة التاسع والعشرين، ولا تضربها في خمسة فإنه يبلغ خمسة وثلاثين وهي أبعد من الدور، ثم إذا صار أول الحيضة التاسع والعشرين فقد تقدم الحيض على أول الدور، فعلى قياس أبي إسحاق ما قبل الدور استحاضة، وحيضها اليوم الأول على قول التلفيق والسحب، وقياس المذهب لا يخفى.

ولو كانت عاداتها ستة من ثلاثين وتقطع دمها ستة ستة وجاوز، ففي الدور الأول حيضها الستة الأولى بلا خلاف، وأما الدور الثاني فإنها ترى ستة من أوله نقاء وهي أيام عاداتها، فعند أبي إسحاق لا حيض لها في هذا الدور أصلا، وعلى المذهب وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره:

**أصحهما:** حيضها الستة الثانية على قولي السحب والتلفيق جميعا.

**والثاني:** حيضها الستة الأخيرة من الدور الأول؛ لأن الحيضة إذا فارقت محلها فقد يتقدم وقد يتأخر، والستة الأخيرة صادفت زمن الإمكان؛ لأنه مضى قبلها طهر كامل، فوجب جعلها حيضا، ويجيء هذا الوجه حيث خلت جميع أيام العادة عن الدم. هذا كله إذا لم ينقص الدم الموجود في زمن العادة عن أقل الحيض، فلو نقص بأن كانت عاداتها يوما وليلة فرأت في بعض الأدوار يوما دما وليلة نقاء، واستحيضت فثلاثة أوجه على قول السحب:

**أصحها -** وبه قال أبو إسحاق المروزي - : لا حيض لها في هذه الصورة.

**والثاني:** تعود إلى قول التلفيق، وبه قال أبو بكر المحمودي.

**والثالث:** حيضها الأول والثاني واللييلة بينهما، وبه قال الشيخ أبو محمد.

وأما على قول التلفيق، فإن لفقنا من الخمسة عشر حيضناها الأول والثاني وجعلنا

الليلة بينهما طهرا، وإن لفقنا من العادة فوجهان حكاهما الإمام الغزالي في البسيط: الأصح قول أبي إسحاق: لا حيض لها، وبه قطع الرافعي. والثاني: ترجع إلى الوجه الآخر، وهو التلفيق من الخمسة عشر، وادعى الغزالي في الوسيط أنه لا طريق غيره وليس كما قال.

هذا كله فيمن كان لها قبل الاستحاضة عادة غير متقطعة، أما من كانت لها عادة متقطعة ثم استحيضت مع التقطع فينظر إن كان التقطع بعد الاستحاضة كالتقطع قبلها فمردها قدر حيضها على اختلاف القولين.

مثاله: كانت ترى ثلاثة دما وأربعة نقاء، ثم ثلاثة دما وتطهر عشرين، ثم استحيضت والتقطع على هذه الصفة فإن سحبتا كان حيضها قبل الاستحاضة عشرة وكذا بعدها، وإن لفقنا كان حيضها ستة يتوسط بين نصفيهما أربعة وكذا الآن، وإن اختلف التقطع بأن تقطع في المثال المذكور يوما يوما، ثم استحيضت فإن سحبتا فحيضها الآن تسعة أيام لأنها جملة الدماء الموجودة في زمن العادة مع النقاء المتخلل، وإن لفقنا من العادة فحيضها الأول والثالث والتاسع؛ إذ ليس لها في أيام حيضها القديم على هذا القول دم ولها في هذه الثلاثة، وإن لفقنا من الخمسة عشر ضمنا إلى هذه الثلاثة الخامس والسابع والحادي عشر تكميلا لقدر حيضها والله أعلم. فرع: قوله في التنبيه: «وإن رأت يوما طهرا ويوما دما ففيه قولان» ينكر عليه فيه ثلاثة أشياء:

أحدها: تسميته طهرا مع أنه حيض في الأصح.

والثاني: تقديم الطهر في اللفظ؛ فإن الابتداء إنما هو من الدم بلا خلاف.

والثالث: إهماله بيان صورة المسألة، وهي مصورة فيمن تقطع دمها، ولم يجاوز خمسة عشر، فإن جاوز فهي مستحاضة كما سبق.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : دم النفاس يحرم ما يحرمه الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض؛ لأنه حيض مجتمع احتبس لأجل الحمل، فكان حكمه حكم الحيض.

فإن خرج قبل الولادة شيء لم يكن نفاسا، وإن خرج بعد الولادة كان نفاسا، وإن خرج مع الولد ففيه وجهان:

أحدهما: أنه ليس بنفاس؛ لأنه ما لم ينفصل جميع الولد فهي في حكم الحامل،

ولهذا يجوز للزوج رجعتها، فصار كالدّم الذي تراه في حال الحمل.  
 و[الثاني]: قال أبو إسحاق وأبو العباس بن أبي أحمد ابن القاص: هو نفاس؛ لأنه  
 دم انفصل بخروج الولد، فصار كالدّم الخارج بعد الولادة.  
 وإن رأت الدّم قبل الولادة خمسة أيام ثم ولدت ورأت الدّم، فإن الخارج بعد  
 الولادة نفاس، وأما الخارج قبله فقيه وجهان:  
 من أصحابنا من قال: هو استحاضة؛ لأنه لا يجوز أن يتوالى حيض ونفاس من  
 غير طهر كما لا يجوز أن يتوالى حيضتان من غير طهر.  
 ومنهم من قال: إذا قلنا: إن الحامل تحيض فهو حيض؛ لأن الولد يقوم مقام  
 الطهر في الفصل.

الشرح: في هذه القطعة مسائل:

إحداها في ألفاظها: النفاس بكسر النون، وهو عند الفقهاء الدّم الخارج بعد  
 الولد، وعلى قول من يجعل الخارج معه نفاسا يقول هو الخارج مع الولد أو بعده،  
 وأما أهل اللغة فقالوا: النفاس الولادة ويقال في فعله: نفست المرأة بضم النون  
 وفتحها والفاء مكسورة فيهما، وهاتان اللغتان مشهورتان، حكاهما ابن الأنباري،  
 والجهوري، والهروي في الغربيين، وآخرون، أفصحهما: الضم، ولم يذكر صاحبنا  
 العين والمجمل غيره.

وأما إذا حاضت فيقال: نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير، كذا قال ابن  
 الأنباري والهروي وآخرون. ويقال في الولادة: امرأة نفساء بضم النون وفتح الفاء  
 وبالمدة، ونسوة نفاس بكسر النون.

قالوا: وليس في كلام العرب فعلاء يجمع على فعال إلا نفساء وعشراء للحامل  
 جمعها عشائر، ويجمع النفساء أيضا على نفساوات بضم النون، قال صاحب  
 المطالع: وبالفتح أيضا قال: ويجمع على نفس أيضا بضم النون والفاء قال: ويقال  
 في الواحدة: نفسى مثل كبرى ونفسى بفتح النون، ويقال: امرأتان نفساوان، والولد  
 منفوس<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: النظم (٤٧/١)، أفعال السرقسطي (١٦٤/٣)، أفعال ابن القطاع (٢٢٠/٣)،  
 المصباح (نفس).

وقوله: لأجل الحيض، هو بفتح الهمزة، وحكى الجوهري وغيره كسرهما أيضاً، والمشهور في اللغة تعديته بمن، فيقال: من أجل الحيض ومن أجل كذا، قال تعالى ﴿وَمِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا﴾<sup>(١)</sup> [المائدة: ٣٢].

وقوله: للزوج رجعتها، هي بفتح الراء وكسرهما لغتان مشهورتان وسبق في أول الباب بيان اللغتين في الحامل والحاملة.

وسبق بيان حال أبي إسحاق وأبي العباس في أبواب المياه. وقوله: أبو العباس ابن أبي أحمد ابن القاص كذا وقع هنا، وهو صحيح. وقوله ابن القاص يكتب بالألف، وهو مرفوع هنا صفة لأبي العباس، ولا يجوز جره على أنه صفة لأبي أحمد؛ لأنه يفسد المعنى فإن القاص هو أبو أحمد، وعادتهم أن يصفوا أبا العباس بأحد أوصاف ثلاثة فتارة يقال: أبو العباس بن أبي أحمد، وتارة أبو العباس صاحب التلخيص، أو صاحب التلخيص بلا كنية كما يفعله الغزالي وغيره، وتارة يجمعون بين الوصفين الأولين كما فعله المصنف هنا والله أعلم.

**المسألة الثانية:** إذا نفست المرأة فلها حكم الحائض في الأحكام كلها إلا أربعة أشياء مختلفا في بعضها:

أحدها: أن النفاس لا يكون بلوغاً؛ فإن البلوغ يحصل بالحمل قبله، والحيض قد يكون بلوغاً.

**والثاني:** لا يكون النفاس استبراء.

**الثالث:** لا يحسب النفاس من عدة الإيلاء على أحد الوجهين، وإذا طرأ عليها قطبها بخلاف الحيض فإنه يحسب ولا يقطع.

**الرابع:** لا ينقطع تنابع صوم الكفارة بالحيض، وفي انقطاعه بالنفاس وجهان. وما سوى هذه الأربعة يستوى فيه الحائض والنفساء، فيحرم عليها ما حرم على الحائض كالصلاة والصوم والوطء وغيرها مما سبق، ويسقط عنها ما يسقط عن الحائض من الصلاة وتمكين الزوج وطواف الوداع وغيرها مما سبق، ويحرم على الزوج وطؤها وطلاقها، ويكره عبورها في المسجد والاستمتاع بما بين سرتها وركبتها إذا لم نحرهما، ويلزمها الغسل وقضاء الصوم وتمنع صحة الصلاة والصوم

(١) ينظر: اللسان (أجل)، الصحاح (أجل)

والطواف والاعتكاف والغسل.

وأما قول المصنف: النفاس يحرم ما يحرم الحيض، ويسقط ما يسقطه الحيض، فكلام صحيح، ولكنه ناقص؛ لأن باقى الأحكام التى ذكرتها لم يتعرض لها، وكان ينبغى أن يعبر بالعبرة التى ذكرتها أولا لسهولة فهمها، وكأنه اقتصر على ما ذكره تنبيهها به على الباقي؛ ولهذا قال: فكان حكمه حكم الحيض. وهذا الذى ذكرناه من أن النفاس لها حكم الحائض لا خلاف فيه، ونقل ابن جرير إجماع المسلمين عليه، ونقل المحاملى اتفاق أصحابنا على أن حكمها حكم الحائض فى كل شىء، ولا بد من استثناء ما ذكرته أولا، والله أعلم.

فرع: ذكرنا أن النفاس يسقط عنها فرض الصلاة، وهذا جار فى كل نفاس، وحكى البغوى والمتولى وغيرهما وجها أنها لو شربت دواء ليسقط الجنين ميتا فأسقطته ميتا وجب عليها قضاء صلوات أيام النفاس؛ لأنها عاصية، والأصح الأشهر أنه لا يجب.

وسنوضح المسألة فى أول كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

المسألة الثالثة: فى حقيقة النفاس وحكم الدم قبل الولادة وبعدها:

فأما الدم الخارج بعد الولادة فنفس بلا خلاف، وفى الخارج مع الولد ثلاثة أوجه:

الصحيح عند جمهور المصنفين، وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين أنه ليس بنفاس، بل له حكم الدم الخارج قبل الولادة، وسنذكر حكمه إن شاء الله تعالى. واحتج له الأصحاب بما ذكره المصنف، قال الرويانى: ولأنه لا خلاف أن ابتداء الستين يكون عقب انفصال الولد، فلو جعلناه نفاسا لزادت مدة النفاس على ستين يوما.

والوجه الثانى: أنه نفاس، وصححه ابن الصباغ.

والثالث: له حكم الدم الخارج بين التوءمين. حكاه البغوى، وهو شاذ ضعيف. وإذا قلنا: هو نفاس فله فوائد: منها وجوب الغسل إذا لم تر دما بعده وقلنا: لا يجب الغسل بخروج الولد.

ومنها بطلان الصوم إذا لم تر دما بعده أصلا أو ولدت مع آخر جزء من النهار وكان الدم المستعقب للولد بعد غروب الشمس، ومنها منع وجوب الصلاة إذا كانت



الولادة مستوعبة لجميع الوقت أو كانت الحامل مجنونة وأفادت في آخر الوقت واتصلت الولادة بالجنون؛ بحيث لو لم توجد الولادة لوجبت الصلاة والله أعلم. وأما الدم الخارج قبل الولادة فقد أطلق المصنف وجمهور الأصحاب في الطرق كلها أنه ليس بنفاس، بل له حكم دم الحامل. وقال صاحب الحاوي: إن انفصل عما بعد الولادة فليس بنفاس بلا خلاف، وإن اتصل به فوجهان:

أحدهما: أنه نفاس، وهو قول أبي الطيب بن سلمة، وقال: وأول نفاسها من حين بدأ بها الدم المتصل بالولادة.

والثاني: ليس بنفاس، ومراده بما قبل الولادة ما قاربها.

وقد أوضح الرافعي المسألة، فقال: لو رأت الحامل الدم على عاداتها واتصلت الولادة بآخره ولم يتخلل طهر أصلا فوجهان: أحدهما: أنه حيض، والثاني: أنه دم فساد.

قال: ولا خلاف أنه ليس بنفاس؛ لأن النفاس لا يسبق الولادة، ولهذا قطع الجمهور بأن ما يبدو عند الطلق ليس بنفاس، وقالوا: ابتداء النفاس من انفصال الولد.

وحكى صاحب الإفصاح وجها أن ما يبدو عند الطلق نفاس؛ لأنه من آثار الولادة ثم عند الجمهور كما لا يجعل نفاسا لا يجعل حيضا، كذا حكاه القاضي أبو المكارم في العدة، وكذا حكاه الحناطي، وحكى معه وجها أنه حيض على قولنا: الحامل تحيض.

وإذا كان الأصح في هذه الصورة أنه ليس بحيض وجب أن تستثنى هذه الصورة من قولنا: الحامل تحيض على أصح القولين؛ لأنها حامل بعد في هذه الصورة. قال الرافعي: فحصل في وقت ابتداء النفاس أوجه:

أحدها: يحسب من الدم البادئ عند الطلق.

والثاني: من الدم الخارج مع ظهور الولد.

والثالث - وهو الأصح - من وقت انفصال الولد.

وحكى إمام الحرمين وجها أنها لو ولدت ولم تر دما أياما، ثم رأت الدم فابتداء النفاس يحسب من خروج الولد، لا من رؤية الدم وهذا وجه رابع، وموضعه إذا

كانت الأيام المتخللة دون أقل الطهر، والله أعلم.

**المسألة الرابعة:** إذا رأت الحامل دما يمكن أن يكون حيضا وانقطع، ثم ولدت قبل مضي خمسة عشر يوما من انقطاعه، فوجهان:

أصحهما عند الأصحاب: أنه حيض إن قلنا: الحامل تحيض وإلا فهو دم فساد. **والثاني:** أنه دم فساد سواء قلنا: الحامل تحيض أم لا.

ودليلهما مذكور في الكتاب، هكذا حكى الأصحاب هذا الخلاف وجهين، وهو في المعنى طريقان:

أحدهما: أنه دم فساد.

**والثاني:** على القولين في دم الحامل.

ثم لا فرق في جريان هذا الخلاف بين أن ترى الدم في زمن عادتها أو غيره، ولا فرق بين أن تتصل بالولادة أم لا على الصحيح، كما سبق في المسألة الثالثة، وقد تقدم في هذه المسألة زيادة في أول الباب.

وأما قول المصنف: من أصحابنا من قال: هو استحاضة، فهو تصريح بأن دم الاستحاضة يطلق على الجارى في غير أوانه وإن لم يتصل بحيض، وقد أوضحت الخلاف فيه في أول الباب والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأكثر النفاس ستون يوما، وقال المزني: أربعون يوما. والدليل على ما قلناه ما روى عن الأوزاعي قال: عندنا امرأة ترى النفاس شهرين، وعن عطاء والشعبي وعبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن أرطاة: أن النفاس ستون يوما. وليس لأقله حد، وقد تلد المرأة ولا ترى الدم، وروى أن امرأة ولدت على عهد رسول الله ﷺ فلم تر نفاسا فسميت ذات الجفوف.

الشرح: هذا الحديث غريب، والجفوف بضم الجيم معناه الجفاف، وهما مصدران لـ «جف الشيء يجف» بكسر الجيم وبفتحها أيضا في لغة<sup>(١)</sup>.

أما حكمه فمذهبن المشهور الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعى - رحمه الله - وقطع به الأصحاب أن أكثر النفاس ستون، ولا حد لأقله، ومعناه لا يتقيد بساعة

(١) ينظر: النظم (٤٧/١)، ديوان الأدب للفارابى (١٤٧/٣)، الصحاح (جفف)، المصباح (جفف).

ولا بنصف ساعة مثلاً ولا نحو ذلك، بل قد يكون مجرد مجة أى دفعة كما قاله المصنف فى التنبيه، والأصحاب، وحكى أبو عيسى الترمذى فى جامعه عن الشافعى أنه قال: أكثره أربعون يوماً.

وهذا عجيب والمعروف فى المذهب ما سبق، وأما إطلاق جماعة من أصحابنا أقل النفاس ساعة، فليس معناه الساعة التى هى جزء من اثنى عشر جزءاً من النهار؛ بل المراد مجة كما ذكره الجمهور.

وانفرد صاحب الحاوى فقال: ليس للشافعى - رحمه الله - فى كتبه نص فى أقل النفاس، وروى أبو ثور عنه أن أقله ساعة.

قال: واختلف أصحابنا هل الساعة حد لأقله أم لا؟ على وجهين: أحدهما: وهو قول أبى العباس، وجميع البغداديين أنه محدود الأقل، وبه قال محمد بن الحسن وأبو ثور.

والثانى: وهو قول البصريين أنه لا حد لأقله، وإنما ذكر الساعة تقليلاً لا تحديداً، وأقله مجة دم، وبه قال مالك والأوزاعى وأحمد وإسحاق.

هذا كلام صاحب الحاوى، وقال صاحب الشامل: وقع فى بعض نسخ المزنى أقله ساعة، وأشار ابن المنذر إلى أن للشافعى فى ذلك قولين فإنه قال: كان الشافعى يقول: إذا ولدت فهى نفساء فإذا رأت الطهر وجب الغسل والصلاة.

قال: وحكى أبو ثور عن الشافعى أن أقل النفاس ساعة، والصحيح المشهور ما قدمناه أن أقله مجة.

وبنى صاحب الحاوى على ما ذكره من الخلاف فى تحديده بساعة أنها لو ولدت ولم تر دماً أصلاً، وقلنا: إن الولادة بلا دم توجب الغسل فهل يصح غسلها عقب الولادة؟ أم لا بد من تأخيرها ساعة؟ فيه وجهان إن قلنا: محدود لم يصح، وإلا فيصح، وهذا البناء ضعيف انبنى على ضعيف، بل الصواب القطع بصحة غسلها وكيف تمنع صحته بسبب النفاس ولا دم هنا والله أعلم.

قال الرويانى فى البحر: ولا خلاف أن ابتداء الستين يكون عقيب انفصال الولد، سواء قلنا: الدم الخارج مع الولد نفاس أم لا، ولم يذكر المصنف غالب النفاس وتركه عجب فقد ذكره هو فى التنبيه، والأصحاب، ثم إنه قال بعد هذا: ترد المبتدأة إلى غالبه فى أحد القولين، وهذا يزيد التعجب من تركه، وأنه استغنى بشهرته، وقد

اتفق أصحابنا على أن غالبه أربعون يوما، ومأخذه العادة والوجود والله أعلم.  
 فرع: ذكر المصنف في هذا الفصل أسماء جماعة منهم عطاء والأوزاعي، وقد  
 بينا حالهما في أول الباب.

وأما الشعبي فبفتح الشين وهو أبو عمرو عامر بن شراحيل بفتح الشين، وقيل:  
 عامر بن عبد الله بن شراحيل الكوفي التابعي الكبير المتفق على جلالته وإمامته  
 وبراعته وشدة حفظه، روي عنه قال: أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله ﷺ،  
 وروينا عنه قال: ما كتبت سوداء في بيضاء قط، ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن  
 يعيده علي ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته. وأحواله كثيرة ذكرت جملة منها في  
 تهذيب الأسماء.

ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وتوفي سنة  
 أربع مائة. وقيل: سنة ثلاث، وقيل خمس، وقيل: ست<sup>(١)</sup>.

وأما العنبري فهو عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن مالك العنبري القاضي  
 البصري، ولى قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله نسب إلى العنبر بن عمرو بن تميم  
 جد من أجداده، قال محمد بن سعد: كان محمودا ثقة عاقلا، وهو من تابعي  
 التابعين<sup>(٢)</sup>.

وأما الحجاج بن أرطاة فبفتح الهمزة وإسكان الراء وبالطاء المهملة، وهو  
 أبو أرطاة النخعي الكوفي من تابعي التابعين، وهو أحد المفتين بالكوفة استفتى وهو  
 ابن ست عشرة سنة وولى قضاء البصرة رحمهم الله أجمعين<sup>(٣)</sup>.

فرع: في مذاهب العلماء في أكثر النفاس وأقله:  
 قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن أكثره ستون يوما، وبه قال عطاء والشعبي  
 والعنبري والحجاج بن أرطاة ومالك وأبو ثور وداود.

- 
- (١) ينظر: تهذيب الكمال (٢/٦٤٣)، تهذيب التهذيب (٥/٦٥)، تقريب التهذيب (١/٣٨٧)،  
 الكاشف (٢/٥٤)، تاريخ البخاري الكبير (٦/٤٥٠)، الجرح والتعديل (٦/١٨٠٢).  
 (٢) ينظر: تهذيب الكمال (٢/٨٧٥)، تهذيب التهذيب (٧/٧)، تقريب التهذيب (١/٥٣١)،  
 الكاشف (٢/٢٢٤)، الجرح والتعديل (٥/١٤٨٣) ميزان الاعتدال (٣/٥)، لسان الميزان  
 (٧/٢٩٦)، البداية والنهاية (١٠/١٣١)، الثقات (٧/١٥٢).  
 (٣) ينظر: تهذيب الكمال (١/٢٣٢)، تهذيب التهذيب (٢/١٩٦)، تاريخ البخاري الكبير  
 (٢/٣٧٨)، الجرح والتعديل (٣/٦٧٣)، البداية والنهاية (١٠/٤٥).

وقال ابن المنذر: وزعم ابن القاسم أن مالكا رجع عن التحديد بستين يوما، وقال: يسأل النساء عن ذلك.

وذهب أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن أكثره أربعون، كذا حكاه عن الأكثرين الترمذى والخطابى وغيرهما. قال الخطابى: قال أبو عبيد: على هذا جماعة الناس، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وأنس وعثمان بن أبى العاص وعائذ بن عمرو بالذال المعجمة وأم سلمة والثورى وأبى حنيفة وأصحابه وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبى عبيد رضى الله عنهم. وحكى الترمذى وابن المنذر وابن جرير وغيرهم عن الحسن البصرى أنه خمسون، وقال القاضى أبو الطيب: قال الطحاوى: قال الليث: قال بعض الناس: إنه سبعون يوما.

قال ابن المنذر: وذكر الأوزاعى عن أهل دمشق أن أكثر النفاس من الغلام ثلاثون يوما ومن الجارية أربعون. وعن الضحاك أكثره أربعة عشر يوما. واحتج للقائلين بأربعين بحديث أم سلمة - رضى الله عنها - قالت: «كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوما» حديث حسن، رواه أبو داود والترمذى وغيرهما<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٣٠٠/٦، ٣٠٤)، وأبو داود (٢١٧/١ - ٢١٨) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى وقت النفساء، الحديث (٣١١)، والترمذى (٢٥٦/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى كم تمكث النفساء (١٠٥) الحديث (١٣٩)، وابن ماجه (٢١٣/١) كتاب: الطهارة، باب: النفساء كم تجلس، الحديث (٦٤٨)، والدارقطنى (٢٢١/١ - ٢٢٢) كتاب: الحيض، الحديث (٧٦)، والحاكم (١٧٥/١) كتاب: الطهارة، والبيهقى (٣٤١/١) كتاب: الحيض، باب: النفاس، كلهم من حديث على بن عبد الأعلى، عن أبى سهل كثير ابن زياد، عن مسة الأزديّة، عن أم سلمة قالت: «كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوما».

قال الترمذى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبى سهل عن مسة الأزديّة عن أم سلمة.

واسم أبى سهل كثير بن زياد.

قال محمد بن إسماعيل: على بن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة، ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبى سهل.

وأخرجه أبو داود (٢١٨/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى وقت النفساء، حديث (٣١٢)، والحاكم (١٧٥/١)، والبيهقى (٣٤١/١) أيضًا من طريق عبد الله بن المبارك عن =

قال الخطابي: أثنى البخارى على هذا الحديث.  
واحتجوا بأحاديث بمعنى هذا من رواية أبى الدرداء<sup>(١)</sup> وأنس<sup>(٢)</sup>

= يونس بن نافع، عن أبى سهل به بلفظ: «كانت المرأة من نساء النبى ﷺ تقعد فى النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبى ﷺ بقضاء صلاة النفاس». ثم قال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وأقره الذهبى.

قال الزيلعى فى نصب الراية (٢٠٥/١): قال عبد الحق فى أحكامه: أحاديث هذا الباب معلولة وأحسنها حديث مسة الأزدية. ١ هـ.  
وله طريق آخر عن مسة عن أم سلمة:

أخرجه الدارقطنى (٢٢٣/١) كتاب: الحيض رقم (٨٠) من طريق عبد الرحمن بن محمد العزمى عن أبيه عن الحكم بن عتبة به.

قال الشيخ أحمد شاكر فى شرحه على الترمذى (٢٥٧/١): وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عبيد الله العزمى، أما الإسنادان الأولان فصحيحان: أحدهما أثنى عليه البخارى، وهو طريق على بن عبد الأعلى، والآخر صححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى، ونقل ابن حجر فى «بلوغ المرام» تصحيح الحاكم وأقره فلم يعترض عليه. ١ هـ.

وقال ابن الملقن فى خلاصة البدر المنير (٨٣/١): وكذا صححه ابن السكن أيضا، وخالف ابن حزم وابن القطان فضعفاه، والحق صحته، قال الخطابي: أثنى البخارى على هذا الحديث. ١ هـ.

(١) حديث أبى الدرداء وأبى هريرة:

أخرجه ابن عدى فى الكامل (٢١٩/٥) عنهما معًا مرفوعًا من قول النبى ﷺ بنحو حديث عبد الله بن عمرو، وفيه العلاء بن كثير.

قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال البخارى: منكر الحديث. وقال ابن المدينى: ضعيف الحديث جدًا، وقال النسائى: ضعيف. وقال ابن حجر: متروك رماه ابن حبان بالوضع.

ينظر: الكامل (٢١٩/٥)، والتقريب (٩٣/٢).

(٢) حديث أنس:

أخرجه عبد الرزاق (٣١٢/١) كتاب: الحيض، باب: البكر والنفساء، الحديث (١١٩٨)، وابن ماجه (٢١٣/١) كتاب: الطهارة، باب: النفساء كم تجلس، الحديث (٦٤٩)، والدارقطنى (٢٢٠/١) كتاب: الحيض، الحديث (٦٦)، والبيهقى (٣٤٣/١) كتاب: الحيض، باب: النفاس، من طريق سلام بن سليم، عن حميد، عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك.

وقال الدارقطنى: لم يروه عن حميد إلا سلام هذا، وهو سلام الطويل، وهو ضعيف الحديث.

أما البوصيرى فقال فى الزوائد (٢٣٢/١): هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، ظنا منه أن سلام هو أبو الأحوص، وليس كما ظن، كما بين ذلك الدارقطنى، والحديث أخرجه أيضًا =

ومعاذ<sup>(١)</sup> وعثمان ابن أبي العاص<sup>(٢)</sup> ، وأبى هريرة<sup>(٣)</sup> رضى الله عنهم، قالوا: ولأن هذا تقدير فلا يقبل إلا بتوقيف أو اتفاق، وقد حصل الاتفاق على أربعين.

واحتج أصحابنا بأن الاعتماد فى هذا الباب على الوجود، وقد ثبت الوجود فى الستين بما ذكره المصنف فى الكتاب عن هؤلاء الأئمة؛ فتعين المصير إليه كما قلنا فى أقل الحيض والحمل وأكثرهما.

قال أصحابنا: ولأن غالبه أربعون فينبغى أن يكون أكثره زائدا كما فى الحيض والحمل. ونقل أصحابنا عن ربيعة شيخ مالك، وهو تابعى، قال: أدركت الناس يقولون أكثر النفاس ستون.

وأما الجواب عن حديث أم سلمة فمن أوجه:

أحدها: أنه محمول على الغالب.

والثانى: حمله على نسوة مخصوصات، وفى رواية لأبى داود: «كانت المرأة من نساء النبى ﷺ تقعد فى النفاس أربعين ليلة».

الثالث: أنه لا دلالة فيه لنفى الزيادة، وإنما فيه إثبات الأربعين.

واعتمد أكثر أصحابنا جوابا آخر وهو تضعيف الحديث، وهذا الجواب مردود؛ بل الحديث جيد كما سبق، وإنما ذكرت هذا لثلا يغتر به.

وأما الأحاديث الأخر فكلها ضعيفة ضعفها الحفاظ منهم البيهقى وبين أسباب

= أبو يعلى (٤٢٢/٦) رقم (٣٧٩١) من طريق سلام بن سليم.

وللحديث طريق آخر عن أنس، أخرجه البيهقى (٣٤٣/١) كتاب: الحيض، باب: النفاس، بسند فيه زيد العمى، وزيد العمى ذكره الذهبى فى المغنى فى الضعفاء (٢٤٦/١)، وقال الحفاظ فى التقریب (٢٧٤/١): ضعيف.

(١) أخرجه الدارقطنى (٢٢١/١)، والحاكم فى المستدرک (١٧٦/١).

(٢) حديث عثمان بن أبى العاص:

أخرجه الحاكم (١٧٦/١) كتاب: الطهارة: والدارقطنى (٢٢٠/١) كتاب: الحيض، الحديث (٧٠) من طريق أبى بلال الأشعرى: ثنا أبو شهاب عن هشام بن حسان عن الحسن عن عثمان بن أبى العاص قال: وقت رسول الله ﷺ للنساء فى نفاسهن أربعين يوما. قال الدارقطنى: أبو بلال الأشعرى ضعيف. وقال الحاكم: إن سلم هذا الإسناد من أبى بلال فإنه مرسل صحيح؛ لأن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبى العاص. اهـ.

وأبو بلال الأشعرى، قال الذهبى فى المغنى (٧٧٥/٢): ضعفه الدارقطنى، اسمه

كنيته.

(٣) ينظر: تخريج حديث أبى الدرداء.

ضعفها والله أعلم.

وأما أقل النفاس فقد ذكرنا أن أقله عندنا مجة، قال القاضي أبو الطيب: وبه قال جمهور العلماء، وقد سبق أنه مذهب مالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات أصحابها مجة كمذهبنا، والثانية: أحد عشر، والثالثة: خمسة وعشرون، ولم يذكر ابن المنذر وابن جرير والخطابي عنه غيرها.

وحكى الماوردي عن الثوري أقله ثلاثة أيام، وقال المزني: أقله أربعة أيام. واحتج أصحابنا بأن الاعتماد على الوجود، وقد حصل الوجود في القليل والكثير، حتى وجد من لم تر نفاساً أصلاً.

قال صاحب الحاوي: وسبب اختلاف العلماء أن كلا منهم ذكر أقل ما بلغه فوجب الرجوع إلى أقل ما وجد.

وأما قول المصنف: قال المزني: أكثر النفاس أربعون، فغريب عن المزني، والمشهور عنه أنه قال: أكثره ستون، كما قاله الشافعي، وإنما خالفه في أقله، كذا نقله الفوراني والغزالي وصاحب العدة وآخرون، فإن صح ما ذكره المصنف وذكره كان عن المزني روايتان، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن ولدت توءمين بينهما زمان ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: يعتبر النفاس من الولد الأول؛ لأنه دم يعقب الولادة فاعتبرت المدة منه كما لو كان وحده.

والثاني: يعتبر من الثاني؛ لأنه ما دام معها حمل فالدم ليس بنفاس، كالدم الذي تراه قبل الولادة.

والثالث: يعتبر ابتداء المدة من الأول ثم تستأنف المدة من الثاني؛ لأن كل واحد منهما سبب للمدة، فإذا وجدا اعتبر الابتداء من كل واحد منهما؛ كما لو وطئ امرأة بشبهة فدخلت في العدة ثم وطئها فإنها تستأنف العدة.

الشرح: يقال: زمان وزمن لغتان، وقوله: ولدت توءمين، وهو بفتح التاء وإسكان الواو وبعدها همزة مفتوحة، ومعناه ولدان هما حمل واحد، وشرط كونهما توءمين أن يكون بينهما دون ستة أشهر، فإن كانت ستة أشهر فهما حملان ونفاسان بلا خلاف، وسواء كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر ما لم يبلغ ستة أشهر فهما



توءمان، وهذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف مشهورة لمقدمي أصحابنا، وحكى ابن القاص في التلخيص أن بعض أصحابنا حكاهما أقوالا، والمشهور أنها أوجه أصحابها عند الشيخ أبي حامد وأصحابنا العراقيين والبغوى والرويانى وصاحب العدة وغيرهم من الخراسانيين أن النفاس معتبر من الولد. الثانى: وهو مذهب محمد وزفر، ورواية عن أحمد وداود. وصحح ابن القاص وإمام الحرمين والغزالى كونه من الأول، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأبى يوسف، وأصح الروایتين عن أحمد ورواية عن داود، وتوجيه الجميع مذكور فى الكتاب.

فإن قلنا: يعتبر من الثانى ففى حكم الدم الذى بينهما ثلاثة طرق: أصحابها: وبه قطع القاضى حسين - فيه القولان فى دم الحامل، أصحابها أنه حيض، والثانى: دم فساد.

والطريق الثانى: القطع بأنه دم فساد كالذى تراه فى مبادئ خروج الولد. وبهذا قطع الشيخ أبو حامد.

والثالث: القطع بأنه حيض؛ لأنه بخروج الأول انفتح باب الرحم، فخرج الحيض بخلاف ما قبله فإنه منسد.

وقال الرافعى: قال الأكثرون إن قلنا: دم الحامل حيض، فهذا أولى، وإلا فقولان وأما إذا قلنا: بالوجه الثالث: إن المدة تعتبر من الولد الأول ثم تستأنف فمعناه أنهما نفاسان يعتبر كل واحد منهما على حدته، ولا يبالى بزيادة مجموعهما على ستين، حتى لو رأت بعد الأول ستين يوما دما وبعد الثانى ستين كانا نفاسين كاملين.

قال إمام الحرمين: حتى لو ولدت أولادا فى بطن ورأت على أثر كل واحد ستين فالجميع نفاس ولكل واحد حكم نفاس مستقل لا يتعلق حكم بعضها ببعض.

وأما إذا قلنا: إن الاعتبار بالأول فمعناه أنهما نفاس واحد ابتداءه من خروج الولد الأول، فإن زاد مجموعهما على ستين يوما فهى مستحاضة، وسيأتى حكمها - إن شاء الله تعالى - وإن وضعت الثانى بعد مضى ستين يوما من حين وضعت الأول قال جماعة: كان ما رآته بعد الثانى دم فساد، وليس بنفاس.

وقال إمام الحرمين: قال الصيدلانى: اتفق أئمتنا فى هذه الصورة أن الولد الثانى ينقطع عن الأول وتستأنف نفاسا؛ فإن الذى تقدمه نفاس كامل ويستحيل أن تلد

الثانى وترى الدم عقيبه ولا يكون نفاسا .

قال الإمام : سمعت شيخى يقول : الدم بعد الثانى دم فساد فى هذه الصورة ؛ وهذا ولد تقدمه النفاس .

قال الإمام : ويلزم على قياس هذا أن يقال إذا ولدت ورأت ستين يوما دما ثم تمادى اجتنان الولد الثانى أشهراً ثم ولدته ورأت دما : إنه دم فساد ، وهذا بعيد جدا ، وبهذا يتبين أن كل ولد يستعقب نفاسا .  
هذا آخر كلام الإمام .

فرع : إذا أسقطت عضوا من الجنين وبقي الباقي مجتئا ورأت بعد العضو دما قال المتولى : هل يكون نفاسا؟ فيه الوجهان فى الدم بين التوءمين ، والله أعلم .  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن رأت دم النفاس ساعة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليلة ، ففيه وجهان :  
أحدهما : أن الأول نفاس والثانى حيض وما بينهما طهر .

والوجه الثانى : أن الجميع نفاس ؛ لأن الجميع وجد فى مدة النفاس وفيما بينهما القولان فى التلفيق .

الشرح : قال أصحابنا : إذا تقطع دم النفاس فتارة يتجاوز التقطع ستين يوما ، وتارة لا يتجاوزها فإن لم يتجاوزها نظر فإن لم يبلغ مدة النقاء بين الدمين أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوما ، فأوقات الدم نفاس ، وفى النقاء المتخلل قولا التلفيق أصحابهما : أنه نفاس ، والثانى : أنه دم فساد .

مثال هذا : أن ترى ساعة دما وساعة نقاء ، أو يوما أو يومين ، أو خمسة أو عشرة أو أربعة عشر وأربعة ونحوهما من التقديرات ، أما إذا بلغت مدة النقاء أقل الطهر بأن رأت الدم ساعة أو يوما أو أياما عقب الولادة ، ثم رأت النقاء خمسة عشر يوما فصاعدا ، ثم رأت الدم يوما وليلة فصاعدا ففى الدم العائد الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران .

قال الشيخ أبو حامد والأصحاب :

أصحابهما : أن الأول نفاس والعائد حيض وما بينهما طهر ؛ لأنهما دمان تخللهما طهر كامل فلا يضم أحدهما إلى الآخر كدمى الحيض ، وهذا الوجه قول أبى إسحاق المروزى ، وهو مذهب أبى يوسف ومحمد وأبى ثور .

والثاني: وهو قول أبي العباس بن سريج أن الدمين نفاس؛ لوقوعه في زمن الإمكان، كما لو تخلل بينهما دون خمسة عشر، وفي النقاء المتخلل القولان أحدهما: أنه طهر، والثاني: أنه نفاس، هذا هو المشهور، وبه قطع الجمهور. وحكى إمام الحرمين والغزالي وجها أن النقاء المتخلل طهر على القولين، وأن هذه الصورة تستثنى على قول السحب؛ إذ يبعد أن تجعل المدة الكاملة في الطهر نفاسا، بخلاف ما إذا كانت المدة ناقصة فإنها لا تصلح طهرا وحدها؛ فتبعت الدم. أما إذا كان الدم العائد بعد خمسة عشر النقاء دون يوم وليلة، فإن قلنا في الصورة الأولى: إنه نفاس فهنا أولى، وإن قلنا هناك: إنه حيض، فهنا وجهان أحدهما أنه دم فساد لأن الطهر الكامل قطع حكم النفاس، وبهذا قطع الجرجاني، وهو مذهب زفر ومحمد.

الثاني: أنه نفاس؛ لأنه تعذر جعله حيضا وأمكن جعله نفاسا. وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف.

أما إذا كان الدم العائد أكثر من خمسة عشر فإن قلنا في الصورة الأولى: إن العائد نفاس فكذا هنا، وإن قلنا إنه حيض فهي مستحاضة في الحيض قد اختلط حيضها بالاستحاضة، فينظر أمتدأه هي أم معتادة أم مميزة؟ وقد سبق بيانها.

أما إذا ولدت ولم تر دما أصلا حتى مضى خمسة عشر يوما فصاعدا، ثم رأت الدم فهل هو حيض أم نفاس؟ فيه الوجهان، أحدهما: أنه حيض. ذكره إمام الحرمين والغزالي وغيرهما، فإن قلنا: إنه حيض فلا نفاس لهذه المدة أصلا.

أما إذا ولدت ولم تر دما أصلا ثم رآته قبل خمسة عشر يوما من الولادة، فهل يكون ابتداء النفاس من رؤية الدم أم من وقت الولادة؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين أحدهما من رؤية الدم. وقد سبق بيان هذا في أول فصل النفاس والله أعلم.

هذا كله إذا تقطع دمها ولم يجاوز ستين يوما، فإن جاوزها نظر إن بلغ زمن النقاء في الستين خمسة عشر يوما، ثم جاوز العائد فالعائد حيض بلا خلاف والنقاء قبله طهر، وإن لم يبلغ النقاء خمسة عشر فهي مستحاضة، فإن كانت مميزة ردت إلى التمييز، وإن كانت مبتدأة فهل ترد إلى أقل النفاس أم غالبه؟ فيه خلاف، وإن كانت معتادة ردت إلى العادة، وفي الأحوال كلها يراعى التلقيق، فإن سحبنا فالدماء في

أيام المرد مع النقاء المتخلل نفاس، وإن لفقنا فلا يخفى حكمه، وهل يلفق من العادة؟ أم من مدة الإمكان وهي الستون؟ فيه الوجهان السابقان في فصل التليفق. فرع: قال المحاملى وغيره: إن أبا العباس بن سريج فرع على هذه المسألة فقال: إذا قال لامرأته الحامل: إذا وضعت فأنت طالق، طلقت بالوضع، وكم القدر الذى يقبل قولها فيه إذا ادعت انقضاء العدة؟ يبنى على الوجهين السابقين فى الدم العائد بعد الطهر الكامل فى الستين، فإن جعلناه حيضاً فأقل ما يمكن انقضاء العدة فيه سبعة وأربعون يوماً ولحظتان؛ لأنه يمكن أن تضع قبل المغرب بلحظة وترى الدم فى اللحظة ثم تطهر خمسة عشر، ثم تحيض يوماً وليلة، ثم تطهر خمسة عشر، ثم تحيض يوماً وليلة، ثم تطهر خمسة عشر، ثم ترى الدم لحظة وقد انقضت عدتها، قال المحاملى وغيره: وبنى ابن سريج هذا على ما إذا رأت النفاس، قال إذا لم تره أصلاً انقضت عدتها بسبعة وأربعين يوماً ولحظة واحدة؛ هذا إذا قلنا: الدم العائد حيض، فإن قلنا: هو نفاس فأقل مدة تنقضى فيها عدتها اثنان وتسعون يوماً ولحظة؛ لأن الستين لا يحصل فيها دم يحسب حيضاً، فلا يتصور فيها إلا طهر واحد، ثم تحيض بعد الستين يوماً وليلة؛ ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوماً وليلة، ثم تطهر خمسة عشر، ثم ترى الدم لحظة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : - وإن نفست المرأة وعبر الدم الستين فحكمها حكم الحيض إذا عبر الخمسة عشر فى الرد إلى التمييز والعادة والأقل والغالب؛ لأنه بمنزلة الحيض فى أحكامه، فكذلك فى الرد عند الإشكال.

الشرح: إذا عبر دم النفاس الستين ففيه طريقتان:

أصحهما: أنه كالحيض إذا عبر الخمسة عشر فى الرد إلى التمييز إن كانت مميزة، أو العادة إن كانت معتادة غير مميزة، أو الأقل أو الغالب إن كانت مبتدأة غير مميزة، ووجهه ما ذكره المصنف، وبهذا الطريق قطع المصنف، وشيخه القاضى أبو الطيب، وإمام الحرمين، والغزالي، والأكثر.

والطريق الثانى: حكاه المحاملى وابن الصباغ والمتولى والبغوى والشيخ نصر وآخرون من العراقيين والخراسانيين: أن فى المسألة ثلاثة أوجه: أصحها باتفاقهم أنه كالطريق الأول.

والثانى: أن الستين كلها نفاس، وما زاد عليه استحاضة، وبه قطع ابن القاص فى

المفتاح، واختاره المزني، حكاه أصحابنا عنه.

قال الماوردي: قاله المزني في جامعه الكبير: وفرقوا بينه وبين الحيض بأن الحيض محكوم به من حيث الظاهر وليس مقطوعا به؛ فجاز أن ينتقل عنه إلى ظاهر آخر، والنفاس مقطوع به فلا ينتقل عنه إلى غيره إلا بيقين وهو مجاوزة الأكثر. قال الرافعي: وهذا القائل يجعل الزائد استحاضة إلى تمام طهرها المعتاد إن كانت معتادة أو المردودة إليه إن كانت مبتدأة ثم ما بعده.

والوجه الثالث: أن الستين نفاس، والذي بعده حيض على الاتصال به؛ لأنهما دمان مختلفان، فجاز أن يتصل أحدهما بالآخر، وبهذا الوجه قال أبو الحسن بن المرزبانى.

قال صاحب التمه والعدة وغيرهما: فعلى هذا إن زاد الدم بعد الستين حكمنا بأنها مستحاضة فى الحيض.

قال أصحابنا: وهذا الوجه ضعيف جدا، وهو أضعف من الذى قبله، قال أصحابنا: وأصل هذين الوجهين أنه هل يصح أن يتصل دم الحيض بدم النفاس؟ أم لا بد من طهر فاصل بينهما؟ وفيه وجهان مشهوران.

قال صاحب الحاوى وغيره: حكاهما أبو إسحاق المروزي فى كتابه المصنف فى الحيض، قال صاحب الشامل وغيره: وهما مبنيان على الوجهين فيما لو رأت الحامل خمسة أيام دما، ثم ولدت قبل مجاوزة خمسة عشر، وقلنا: الحامل تحيض، فهل تكون الخمسة عشر حيضا أم لا؟ وقد سبق بيانه، فأحد الوجهين فى المسألتين من يقول: لا يتصل الحيض بالنفاس؛ كما لا يتصل حيض بحيض، والثانى: يتصل لاختلافهما.

ثم إن هؤلاء الجماعة الذين حكوا الأوجه الثلاثة أطلقوها، وخصص الشيخ أبو حامد وآخرون الأوجه بغير المميّزة، وقطعوا بأن المميّزة ترد إلى التمييز.

أما إذا قلنا بالمذهب، وهو أنها كالحائض إذا عبر دما خمسة عشر، فقال أصحابنا: إن كانت معتادة غير مميّزة وذكرت عاداتها فقالت: كنت أنفس أربعين يوما مثلا ردت إلى عاداتها وكان نفاسها أربعين، وهل يشترط تكرر العادة؟ فيه الخلاف السابق فى الحيض، والأصح أنه لا يشترط، بل تصير معتادة بمرة واحدة، فإذا ردت إلى العادة فى النفاس فلها فى الحيض حالتان:

إحدهما: أن تكون معتادة في الحيض أيضا؛ فيحكم لها بالطهر بعد الأربعين على قدر عاداتها في الطهر، ثم تحيض على قدر عاداتها في الحيض، ثم تستمر كذلك.

**الحالة الثانية:** أن تكون مبتدأة في الحيض فيجعل لها بعد الأربعين دور المبتدأة في الطهر والحيض، وقد سبق بيان الخلاف في قدر دور المبتدأة ويكون الطهر متصلا بالأربعين والحيض بعده، فلو كانت قد ولدت مرارا وهى ذات جفاف، ثم ولدت مرة ونفست وجاوز دمها الستين، قال أصحابنا: لا نقول عدم النفاس عادة لها بل هى مبتدأة في النفاس كالتى لم تلد قط، أما المبتدأة في النفاس غير المميزة إذا جاوز دمها الستين وهى غير مميزة ففيها القولان السابقان في الحيض:

**أصحهما:** الرد إلى أقل النفاس، وهو لحظة لطيفة نحو مجة.

**والثانى:** الرد إلى غالبه وهو أربعون يوما، هكذا قاله الجمهور، وزاد صاحب العدة قولاً ثالثاً وهو أنها ترد إلى أكثر النفاس وهو ستون يوما، وهذا غريب عن الشافعى، وإنما نقله الأصحاب عن المزنى مذهباً للمزنى، وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره وجهاً لبعض أصحابنا، وحكى المحاملى فى المجموع وغيره من أصحابنا طريقاً آخر عن ابن سريج وأبى إسحاق وهى الرد إلى الأقل قولاً واحداً فحصل ثلاثة طرق، والصحيح المشهور ما سبق من القولين، فإذا علم حالها فى مردها فى النفاس فلها فى الحيض حالتان:

إحدهما: أن تكون معتادة فيجعل لها بعد مرد النفاس قدر عاداتها فى الطهر طهراً، ثم بعده قدر عاداتها فى الحيض حيضاً ثم تستمر كذلك.

**الحالة الثانية:** أن تكون مبتدأة فى الحيض أيضاً فقدر مردها فى الطهر والحيض كالمعتادة، أما المبتدأة المميزة فتد إلى التمييز بشرط ألا يزيد القوى على أكثر النفاس، وأما المعتادة المميزة فهل يقدم تمييزها؟ أم العادة؟ فيه الخلاف السابق فى مثله فى الحيض، والأصح تقديم التمييز. وأما المعتادة الناسبة لعاداتها فى النفاس ففيها الخلاف فى المتحيرة فى الحيض؛ ففى قول هى كالمبتدأة فتد إلى اللحظة فى قول، وإلى أربعين يوماً فى قول، وعلى المذهب تؤمر بالاحتياط، رجح إمام الحرمين هنا الرد إلى مرد المبتدأة؛ لأن أول النفاس معلوم، وتعين أول الهلال للحيض تحكم لا أصل له.

قال الرافعي: إذا قلنا بالاحتياط فإن كانت مبتدأة في الحيض وجب الاحتياط أبدا؛ لأن أول حيضها مجهول، وقد سبق أن المبتدأة إذا جهلت ابتداء دمها كانت كالمتحيرة، وإن كانت معتادة في الحيض ناسية لعادتها استمرت أيضا على الاحتياط أبدا.

وإن كانت ذاكرة لعادة الحيض فقد التبس عليها الدور لالتباس آخر النفاس؛ فهي كمن نسيت وقت الحيض دون قدره، وقد سبق بيانها والله أعلم.

فرع: قال الفوراني والبعثي وصاحب العدة وغيرهم: الصفرة والكدرية في زمن النفاس حكمهما حكمهما في زمن الحيض، فإذا اتصلت صفرة أو كدرية بالولادة ولم تجاوز الستين، فإن وافق عادتها فنفا، وإلا ففيه الخلاف كما في الحيض. والأصح أنه نفاس، وقال صاحب الحاوي: هو نفاس بلا خلاف؛ لأن الولادة شاهدة للنفاس فلم يشترط شاهد في الدم بخلاف الحيض قال: وسواء المبتدأة وغيرها والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت عادتها أن تحيض خمسة أيام وتطهر خمسة عشر، فإن شهرها عشرون يوما، فإن ولدت في وقت حيضها، ورأت عشرين يوما الدم ثم طهرت خمسة عشر يوما، ثم رأت الدم بعد ذلك واتصل وعبر الخمسة عشر كان حيضها وطهرها على عادتها فتكون نفساء في مدة العشرين وطاهرا في مدة الخمسة عشر وحائضا في خمسة أيام بعدها. وإن كان عادتها أن تحيض عشرة أيام، وتطهر عشرين فإن شهرها ثلاثون يوما، فإن ولدت في وقت حيضها ورأت عشرين يوما دما وانقطع وطهرت شهرين، ثم رأت الدم بعد ذلك وعبر الخمسة عشر فإن حيضها لم يتغير، بل هي في الحيض على عادتها، ولكن زاد طهرها فصار شهرين بعد ما كان عشرين يوما فتكون نفساء في العشرين الأولى وطاهرا في الشهرين بعدها وحائضا في العشرة التي بعدها.

الشرح: هاتان المسألتان مشهورتان في كتب العراقيين، ونقلوهما عن أبي إسحاق، كما ذكرهما المصنف بحروفهما، قال: وهما مفرعتان على ثبوت العادة بمرة وهو المذهب.

فرع: قال أصحابنا: لا يشترط في ثبوت حكم النفاس أن يكون الولد كامل الخلقة ولا حيا، بل لو وضعت ميتا أو لحما تصور فيه صورة آدمي أو لم يتصور،

وقال القوابل: إنه لحم آدمى ثبت حكم النفاس، هكذا صرح به المتولى وآخرون، وقال الماوردى: ضابطه أن تضع ما تنقضى به العدة وتصير به أم ولد.

فرع: إذا انقطع دم النفساء واغتسلت جاز وطؤها؛ كما تجوز الصلاة وغيرها ولا كراهة في وطئها، هذا مذهبنا، وبه قال الجمهور، قال العبدري: هو قول أكثر الفقهاء قال: وقال أحمد: يكره وطؤها في ذلك الطهر ولا يحرم. وحكى صاحب البيان عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأحمد - رضى الله عنهم - أنه يكره وطؤها إذا انقطع دمها لدون أربعين.

دليلنا أن لها حكم الطاهرات في كل شيء؛ فكذا في الوطء، وليس لهم دليل يعتمد، وإنما احتج لهم بحديث ضعيف غريب وليس فيه دلالة لو صح ثم لا فرق عندنا بين أن ينقطع الدم عقب الولادة أو بعد أيام فللزواج الوطء.

قال صاحبها الشامل والبحر: إذا انقطع عقيب الولادة فعليها أن تغتسل، ويباح الوطء عقيب الغسل.

قال: فإن خافت عود الدم استحب التوقف عن الوطء احتياطاً والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : يجب على المستحاضة أن تغسل الدم وتعصب الفرج وتستوثق بالشد والتلجم؛ لما روى أن النبي ﷺ قال لحمنة بنت جحش - رضى الله عنها - : «أَنْعَتْ لِكَ الْكُرْسُفَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: تَلْجِمِي» فَإِنْ اسْتَوْثِقْتَ ثُمَّ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ فِي الشَّدِّ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ - رضى الله عنها - أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ - رضى الله عنها - اسْتَحِضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَائِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ».

الشرح: حديث حمنة صحيح، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بهذا اللفظ إلا قوله: «تلجمي» فإنه في الترمذي خاصة.

وفى رواية أبي داود بدله «فاتخذى ثوبا» وهو بمعنى تلجمي.

ثم هذا بعض حديث طويل مشهور<sup>(١)</sup>.

قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، قال: وسألت محمداً، يعنى البخارى



عنه فقال: حديث حسن.

قال: وكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح.  
والكرسف بضم الكاف والسين القطن، وأنعت أصف<sup>(١)</sup>.

وأما حديث بنت أبي حبيش فرواه أبو داود والدارقطني والبيهقي، وليس في روايتهم: «حتى يجيء ذلك الوقت» ولا في رواية أبي داود: «وإن قطر الدم على الحصير» وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ، ضعفه أبو داود في سننه، وبين ضعفه وبين البيهقي ضعفه، ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان وعلى ابن المديني ويحيى بن معين، وهؤلاء حفاظ المسلمين، ورواه أبو داود والبيهقي من طرق أخرى كلها ضعيفة<sup>(٢)</sup>.

وإذا ثبت ضعف الحديث تعين الاحتجاج بما سأذكره إن شاء الله تعالى، وقد سبق في أول الباب بيان حديث حمنة بنت جحش.

أما حكم المسألة: فقال أصحابنا: إذا أرادت المستحاضة الصلاة ونعني بالمستحاضة التي يجري دمها مستمرا في غير أوانه لزمها الاحتياط في طهارتي الحدث والنجس، فتغسل فرجها قبل الوضوء أو التيمم إن كانت تيمم، وتحشوه بقطنة وخرقة دفعا للنجاسة وتقليلها لها، فإن كان دمها قليلا يندفع بذلك وحده فلا شيء عليها غيره. وإن لم يندفع بذلك وحده شددت مع ذلك على فرجها وتلجمت، وهو أن تشد على وسطها خرقة أو خيطا أو نحو ذلك على صورة التكة، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وأليتها، وتشد الطرفين في الخرقة التي في وسطها أحدهما قدامها عند سرتها والآخر خلفها، وتحكم ذلك الشد وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي على الفرج إلصاقا جيدا، وهذا الفعل يسمى تلجما واستفارا لمشابهته لجام الدابة وثرها بفتح الثاء المثناة والفاء<sup>(٣)</sup>، وسماء الشافعي - رحمه الله - التعصيب.

قال أصحابنا: وهذا الذي ذكرناه من الحشو والشد والتلجم واجب.

(١) ينظر: النظم (٤٧/١)، غريب أبي عبيد (٢٧٨/١).

(٢) أخرجه أحمد (٤٢/٦، ٢٦٢)، وأبو داود (٢٩٨)، وابن ماجه (٦٢٤)، والدارقطني (٢١٢/١)، والبيهقي (٣٤٤/١، ٣٤٥).

(٣) ينظر: النظم (٤٧/١)، المعرب (٣٠٠)، جمهرة اللغة (١١١/٢)، شفاء الغليل (٢٣٢).

قال الرافعي إلا في موضعين:

أحدهما: أن تتأذى بالشد ويحرقها اجتماع الدم فلا يلزمها لما فيه من الضرر.

الثاني: أن تكون صائمة فترك الحشو نهاراً وتقتصر على الشد والتلجم.

قالوا: ويجب تقديم الشد والتلجم على الوضوء وتتوضأ عقب الشد من غير إمهال، فإن شدت وتلجمت وأخرت الوضوء وطال الزمان ثم توضأت ففي صحة وضوئها وجهان، حكاهما صاحب الحاوي قال: وهما الوجهان فيمن تيمم وعلى بدنه نجاسة.

قال أصحابنا: فإذا استوثقت بالشد على الصفة المذكورة ثم خرج دمها بلا تفريط لم تبطل طهارتها ولا صلاتها، ولها أن تصلى بعد فرضها ما شاءت من التوافل لعدم تفريطها ولتعذر الاحتراز عن ذلك.

وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة أن رسول الله ﷺ قال للمستحاضة: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» فهذا مع حديث حمنة دليل لجميع ما ذكرناه، وينضم إليه المعنى الذي قدمناه.

وأما إذا خرج الدم بتقصيرها في الشد أو زالت العصابة عن موضعها لضعف الشد فزاد خروج الدم بسببه فإنه يبطل طهرها، وإن كان ذلك في أثناء الصلاة بطلت، وإن كان بعد فريضة لم تستبح نافلة لتقصيرها والله أعلم.

وأما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة فينظر إن زالت العصابة عن موضعها زوالاً له تأثير، أو ظهر الدم على جوانب العصابة، وجب التجديد بلا خلاف. نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين وغيره؛ لأن النجاسة كثرت وأمكن تقليلها والاحتراز عنها فوجب التجديد كنجاسة النجو إذا خرجت عن الأليين فإنه يتعين الماء، وإن لم تزل العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم فوجهان، حكاهما الخراسانيون:

أصحهما: عندهم وجوب التجديد، كما يجب تجديد الوضوء.

والثاني: لا يجب؛ إذ لا معنى للأمر بإزالة النجاسة مع استمرارها، بخلاف الأمر بتجديد طهارة الحدث مع استمراره فإنه معهود في التيمم.

قال إمام الحرمين: وهذا الوجه غير سديد؛ لأنه لا خلاف في الأمر به.

وإذا زالت العصابة فلا أثر للزوال، وإنما الأثر لتجدد النجاسة.

قال الرافعي: ونقل المسعودي هذا الخلاف قولين، قال البغوي والرافعي: وهذا الخلاف جار فيما إذا انتقض وضوءها قبل الصلاة، واحتاجت إلى وضوء آخر بأن خرج منها ريح فيلزمها تجديد الوضوء، وفي تجديد الاحتياط بالشد الخلاف، ولو انتقض وضوءها بالبول وجب تجديد العصابة بلا خلاف لظهور النجاسة والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا تصلى بطهارة أكثر من فريضة؛ لحديث فاطمة بنت أبي حبيش، ويجوز أن تصلى ما شاءت من النوافل؛ لأن النوافل تكثر فلو ألزمتها أن تتوضأ لكل نافلة شق عليها.

الشرح: مذهبنا أنها لا تصلى بطهارة واحدة أكثر من فريضة مؤداة كانت أو مقضية، وأما المنذورة ففيها الخلاف السابق في باب التيمم.

واحتج المصنف والأصحاب بحديث فاطمة المذكور، وهو ضعيف باتفاق الحفاظ كما ذكرناه، قالوا: ولا يصح ذكر الوضوء فيه عن النبي ﷺ وإنما هو من كلام عروة بن الزبير، وإذا بطل الاحتجاج به تعين الاحتجاج بغيره فيقال: مقتضى الدليل وجوب الطهارة من كل خارج من الفرج خالفنا ذلك في الفريضة الواحدة للضرورة وبقي ما عداها على مقتضاه، وتستريح ما شاءت من النوافل بطهارة مفردة، وتستريح ما شاءت منها بطهارة الفريضة قبل الفريضة وبعدها؛ لما ذكره المصنف.

وقد حكى القاضي حسين وغيره في استباحتها النافلة وجهين بناء على القولين في صحة استباحة المعضوب والميت في حج التطوع، وحكوا مثلهما وجهين في استباحة النافلة بالتيمم، والمذهب الجواز في كل ذلك. وقد سبق بيان ذلك كله في باب التيمم هذا بيان مذهبنا، وممن قال: إنه لا يصح بوضوئها أكثر من فريضة عروة ابن الزبير وسفيان الثوري وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة: طهارتها مقدرة بالوقت فتصلى ما شاءت من الفرائض الفائتة في الوقت، فإذا خرج بطلت طهارتها.

وقال ربيعة ومالك وداود: دم الاستحاضة ليس بحدث، فإذا تطهرت صلت ما شاءت من الفرائض والنوافل إلى أن تحدث بغير الاستحاضة.

واحتج من جوز فرائض بحديث رواه: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَوَضُّأُ لَوْ قَتِلَ كُلُّ صَلَاةٍ»<sup>(١)</sup>

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٧)، والترمذي (١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجه (٦٢٥) من طريق شريك عن =

وهذا حديث باطل لا يعرف، والله أعلم.

فرع: مذهبنا أن طهارة المستحاضة الوضوء ولا يجب عليها الغسل لشيء من الصلوات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وبهذا قال جمهور السلف والخلف وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة - رضى الله عنهم - وبه قال عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حنيفة<sup>(١)</sup>

= أبى اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصوم وتصلى»  
قال أبو داود: هو حديث ضعيف. تحفة الأشراف (٣/٣٥٤٢) وينظر نصب الراية (٢٠٣/١) وله شاهد من حديث عائشة ينظر الحديث السابق.

(١) قال فى بدائع الصنائع (٤١/١): وصاحبة العادة فى الحيض إذا كانت عادتھا عشرة فزاد الدم عليها فالزيادة استحاضة، وإن كانت عادتھا خمسة فالزيادة عليها حيض معها إلى تمام العشرة؛ لما ذكرنا فى المبتدأ بالحيض، وإن جاوز العشرة فعادتھا حيض، وما زاد عليها استحاضة؛ لقول النبى ﷺ: «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها» أى: أيام حيضها، ولأن ما رأت فى أيامها حيض ييقن، وما زاد على العشرة استحاضة ييقن، وما بين ذلك متردد بين أن يلحق بما قبله فيكون حيضا، فلا تصلى، وبين أن يلحق بما بعده فيكون استحاضة فتصلى، فلا تترك الصلاة بالشك.

وإن لم يكن لها عادة معروفة بأن كانت ترى شهرا ستا، وشهرا سبعا فاستمر بها الدم فإنها تأخذ فى حق الصلاة، والصوم، والرجعة بالأقل، وفى حق انقضاء العدة، والغشيان بالأكثر، فعليها إذا رأت ستة أيام فى الاستمرار أن تغتسل فى اليوم السابع لتمام السادس، وتصلى فيه، وتصوم إن كان دخل عليها شهر رمضان؛ لأنه يحتمل أن يكون السابع حيضا ويحتمل ألا يكون. فدار الصلاة، والصوم بين الجواز منها، والوجوب عليها فى الوقت فيجب، وتصوم رمضان احتياطا؛ لأنها إن فعلت وليس عليها أولى أن تترك وعليها ذلك، وكذلك تنقطع الرجعة؛ لأن ترك الرجعة مع ثبوت حق الرجعة أولى من إثباتها من غير حق الرجعة. وأما فى انقضاء العدة، والغشيان فتأخذ بالأكثر؛ لأنها إن تركت التزوج مع جواز التزوج أولى من أن تتزوج بدون حق التزوج، وكذا ترك الغشيان مع الحل أولى من الغشيان مع الحرمة، فإذا جاء اليوم الثامن فعليها أن تغتسل ثانيا، وتقضى اليوم الذى صامت فى اليوم السابع؛ لأن الأداء كان واجبا، ووقع الشك فى السقوط إن لم تكن حائضا فيه صومها، ولا قضاء عليها، وإن كانت حائضا فعليها القضاء، فلا يسقط القضاء بالشك، وليس عليها قضاء الصلوات؛ لأنها إن كانت طاهرة فى هذا اليوم فقد صلت، وإن كانت حائضا فيه فلا صلاة عليها للحال، ولا القضاء فى الثانى. ولو كانت عادتھا خمسة فحاضت ستة، ثم حاضت حيضة أخرى سبعة، ثم حاضت حيضة أخرى ستة فعادتھا ستة بالإجماع حتى يبنى الاستمرار عليها.

أما عند أبى يوسف فلأن العادة تنتقل بالمرة الواحدة، وإنما يبنى الاستمرار على المرة =

ومالك وأحمد<sup>(١)</sup>.

وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح - رضى الله عنهم - أنهم قالوا: يجب عليها الغسل لكل صلاة، وروى هذا أيضاً عن على وابن عباس، وروى عن عائشة أنها قالت: تغتسل كل يوم غسلًا واحدًا.

وعن ابن المسيب والحسن أنهما قالا: تغتسل من صلاة الظهر إلى الظهر دائماً. ودليلنا أن الأصل عدم الوجوب فلا يجب إلا ما ورد الشرع به، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع الحيض، وهو قوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي»<sup>(٢)</sup> وليس في هذا ما يقتضى تكرار

= الأخيرة؛ لأن العادة انتقلت إليها.

وأما عند أبي حنيفة، ومحمد أيضاً فلأن العادة، وإن كانت لا تتقل إلا بالمرتين فقد رأت الستة مرتين فانتقلت عاداتها إليها؛ هذا معنى قول محمد: «كلما عاودها الدم في يوم مرتين فحيضها ذلك».

وذكر في الأصل إذا حاضت المرأة في شهر مرتين فهي مستحاضة، والمراد بذلك أنه لا يجتمع في شهر واحد حيضتان وطهران؛ لأن أقل الحيض ثلاثة، وأقل الطهر خمسة عشر يوماً، وقد ذكر في الأصل سؤالا، وقال: أرأيت لو رأت في أول الشهر خمسة ثم طهرت خمسة عشر، ثم رأت الدم خمسة أليس قد حاضت في شهر مرتين؟ ثم أجاب فقال: إذا ضمنت إليه طهرا آخر كان أربعين يوماً، والشهر لا يشتمل على ذلك، وحكى أن امرأة جاءت إلى على رضى الله عنه وقالت: إنى حضت في شهر ثلاث مرات، فقال على رضى الله عنه لشريح ماذا تقول في ذلك؟ فقال: إن أقامت على ذلك بينة من بطانتها ممن يرضى يدينه، وأمانته قبل منها، فقال على رضى الله عنه: «قالون»، وهى بالرومية حسن، وإنما أراد شريح بذلك تحقيق النفي أنها لا تجد ذلك، وإن هذا لا يكون كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ أى: لا يدخلونها رأساً.

(١) قال فى الإنصاف (٣٧٧/١): (والمستحاضة تغسل فرجها وتعصبه، وتتوضأ لوقت كل صلاة) ظاهر هذا أنه لا يلزمها إعادة شدة وغسل الدم لكل صلاة إذا لم تفرط، وهو صحيح وهو المذهب. وعليه جمهور الأصحاب، وقدمه فى الفروع وغيره، وجزم به المصنف، والشارح، وغيرهما، وصححه المجد فى شرحه، وابن عيدين، وصاحب مجمع البحرين، والفاقق. وغيرهم. وقيل: يلزمها ذلك. وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان. وقيل: يلزمها، إن خرج شيء وإلا فلا.

الثانى: مراده بقوله: (وتتوضأ لوقت كل صلاة) إذا خرج شيء بعد الوضوء، فأما إذا لم يخرج شيء: فلا تتوضأ على الصحيح من المذهب، جزم به فى المغنى، والشرح، وغيرهما، وقدمه فى الفروع وغيره، ونص عليه فيمن به سلس البول. وقيل: يجب.

(٢) أخرجه البخارى (٣٠٦، ٣٢٠)، ومسلم (٦٢ - ٣٣٣) من حديث عائشة قالت فاطمة بنت =

الغسل، وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما<sup>(١)</sup>، أن النبي ﷺ أمرها بالغسل لكل صلاة فليس فيها شيء ثابت، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها، وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما أن أم حبيبة بنت جحش - رضى الله عنها - استحاضت فقال لها النبي ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي»<sup>(٢)</sup> فكانت تغتسل عند كل صلاة.

قال الشافعي - رضى الله عنه - : إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلى، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة قال: ولا أشك أن غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به، وذلك واسع لها. هذا لفظ الشافعي - رحمه الله - وكذا قاله شيخه سفيان بن عيينة، والليث بن سعد وغيرهما، والله أعلم.

فرع: قال صاحب الحاوي والبندينجي وغيرهما: إذا توضأت المستحاضة ارتفع حدثها السابق ولم يرتفع المستقبل ولا المقارن، ولكن تصح صلاتها وطوافها ونحوهما مع قيام الحدث للضرورة كالمتيمم، ونقل المحاملي هذا عن ابن سريج، ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين.

وقد سبق في باب مسح الخف أن القفال وغيره من الخراسانيين قالوا: في ارتفاع حدثها بالوضوء قولان، وأن إمام الحرمين والشاشي قالوا: هذا غلط بل الصواب أنه لا يرتفع، قالوا: ويستحيل ارتفاع حدثها مع مقارنته للطهارة، وقال إمام الحرمين هنا قال الأصحاب: لا يرتفع حدثها المستقبل وفي ارتفاع الماضي وجهان والمقارن ليس بحدث؛ فحصل في المسألة ثلاثة طرق:

= أبي حبيش لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر، فأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلّي». وفي رواية للبخاري (٣٢٠): «فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلّي».

(١) أخرجه أحمد (١١٩/٦، ١٣٩، ١٧٢)، وأبو داود (٢٩٤، ٢٩٥)، والنسائي (١/ ١٢٢، ١٨٤)، والبيهقي (٣٤٩/١، ٢٤٨) من حديث عائشة وله ألفاظ منها لفظ عند أبي داود (٢٩٥) «أن سهلة بنت سهيل استحيضت فأنت النبي ﷺ فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، وتغتسل للصبح».

(٢) ينظر الحديث قبل السابق.

أشهرها: يرتفع حدثها الماضى دون المقارن والمستقبل.

والثانى: فى الجميع قولان.

والثالث: وهو الصحيح دليلا: لا يرتفع شئ من حدثها، لكن تستبيح الصلاة وغيرها مع الحدث للضرورة، وفى كيفية نيتها فى الوضوء أوجه سبقت فى باب نية الوضوء:

أصحها: تجب نية استباحة الصلاة، ولا تجب نية رفع الحدث ولا تجزئ.

والثانى: يكفيها نية رفع الحدث أو الاستباحة.

والثالث: يجب الجمع بينهما، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يجوز أن تتوضأ لفرض الوقت قبل دخول الوقت؛ لأنها طهارة ضرورة فلا تجوز قبل وقت الضرورة، فإن توضأت فى أول الوقت وأخرت الصلاة فإن كان بسبب يعود إلى مصلحة الصلاة كانتظار الجماعة وستر العورة والإقامة صحت صلاتها، وإن كان لغير ذلك ففيه وجهان:

أحدهما: أن صلاتها باطلة؛ لأنها تصلى مع نجاسة يمكن حفظ الصلاة منها.

والثانى: يصح؛ لأنه وسع فى الوقت فلا يضيق عليها.

وإن أخرتها حتى خرج الوقت لم يجز لها أن تصلى به؛ لأنه لا عذر لها فى ذلك، ومن أصحابنا من قال: يجوز أن تصلى بعد خروج الوقت؛ لأننا لو منعناها من ذلك صارت طهارتها مقدرة بالوقت، وذلك لا يجوز عندنا.

الشرح: مذهبنا أنه لا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل وقتها، ووقت المؤداة معروف، ووقت المقضية بتذكرها، وقد سبقت المسألة بفروعها فى باب التيمم فتجىء تلك الفروع كلها هنا، وقد سبق فى النافلة المؤقتة وجهان:

أصحهما: : لا يصح التيمم لها، إلا بعد دخول وقتها.

والثانى: يجوز. وهما جاريان فى وضوء المستحاضة.

وحكى إمام الحرمين وجها أنها لو شرعت فى الوضوء قبل الوقت بحيث أطبق آخره على أول الوقت صح وضوءها وصلت به فريضة الوقت، وهذا ليس بشئ، ودليل المذهب أنها طهارة ضرورة؛ فلا يجوز شئ منها قبل الوقت لعدم الضرورة.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز وضوءها قبل الوقت.

ودليلنا ما ذكرناه والله أعلم.

قال أصحابنا: وينبغي أن تبادر بالصلاة عقيب طهارتها، فإن أخرت ففيها أربعة أوجه:

**الصحيح منها:** أنها إن أخرت لاشتغالها بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والأذان والإقامة والاجتهاد في القبلة والذهاب إلى المسجد الأعظم والسعى في تحصيل سترة تصلى إليها وانتظار الجماعة ونحو ذلك جاز، وإن أخرت بلا عذر بطلت طهارتها؛ لتفريطها.

**والثاني:** تبطل طهارتها سواء أخرت بسبب الصلاة أو لغيره، حكاه صاحب الحاوي، وهو غريب ضعيف.

**والثالث:** يجوز التأخير، وإن خرج الوقت ولا تبطل طهارتها، قال صاحب الإبانة: ما لم تصل الفريضة، يعني بعد الوقت، قال: وهذا قول القفال وشيخه الخضرى قياساً على التيمم، ولأن الوقت موسع فلا نضيقه عليها، وخروج الوقت لا يوجب نقض الطهارة، ولأن المبادرة لو وجبت خوفاً من كثرة الحدث والنجس لوجب الاقتصاد على أركان الصلاة.

**والرابع:** لها التأخير ما لم يخرج وقت الصلاة، وليس لها الصلاة بعد الوقت بتلك الطهارة؛ لأن جميع الوقت في حق الصلاة كالشيء الواحد فضبطت الطهارة به.

قال إمام الحرمين: وهذا الوجه بعيد عن قياس الشافعى مشابه لمذهب أبى حنيفة - رحمه الله - قال الإمام: فإن قلنا: تجب المبادرة فقد ذهب ذاهبون من أئمتنا إلى المبالغة في الأمر بالبدار. وقال آخرون: ولو تخلل فصل يسير لم يضر. قال: وضبطه على التقريب عندي أن يكون على قدر الزمن المتخلل بين صلاتي الجمع في السفر، وقد سبق في باب التيمم أن المذهب المشهور أنه لا يلزم التيمم المبادرة، وأنها تلزم المستحاضة، وأن بعض الأصحاب خرج من كل واحدة إلى الأخرى وجعل فيهما خلافاً، وأن المذهب الفرق، وسبق بيان الفرق والله أعلم. وإذا توضأت المستحاضة للفريضة فقد سبق أنها تستبيح ما شاءت من النوافل، وتبقى هذه الاستباحة ما دام وقت الفريضة باقياً، فإذا خرج الوقت فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي وآخرون.

قال أبو حامد: الصحيح أنها لا تستبيح النفل بعد الوقت بذلك الوضوء، وقطع



البعوى بالاستباحة، وقد سبق فى باب التيمم أن من تيمم لفريضة فله التفل بعد الوقت على أصح الوجهين، والأصح هنا أنه لا يجوز لها، والفرق أن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة بخلاف المتيمة، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن دخلت فى الصلاة ثم انقطع دمها ففيه وجهان:

أحدهما: لا تبطل صلاتها كالمتيمم إذا رأى الماء فى الصلاة.

والثانى: تبطل؛ لأن عليها طهارة حدث وطهارة نجس، ولم تأت من طهارة النجس بشيء وقد قدرت عليها فلزمها الإتيان بها.

وإن انقطع دمها قبل الدخول فى الصلاة لزمها غسل الدم وإعادة الوضوء، فإن لم تفعل حتى عاد الدم فإن كان عود الدم بعد الفراغ من الصلاة لم تصح صلاتها؛ لأنه اتسع الوقت للوضوء والصلاة من غير حدث ولا نجس، وإن كان عوده قبل الفراغ من الصلاة، ففيه وجهان:

أحدهما: تصح؛ لأننا تيقنا بعود الدم أن الانقطاع لم يكن له حكم؛ لأنه لا يصلح للطهارة والصلاة.

والثانى وهو الأصح: أن صلاتها باطلة؛ لأنها استفتحت الصلاة وهى ممنوعة منها فلم تصح بالتبيين، كما لو استفتح لابس الخف الصلاة وهو شاك فى انقضاء مدة المسح ثم تبين أن المدة لم تنقض.

الشرح: قال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا توضأت المستحاضة فانقطع دمها انقطاعا محققا حصل معه برؤها وشفائها من علتها، وزالت استحاضتها نظر إن حصل هذا خارج الصلاة، فإن كان بعد صلاتها فقد مضت صلاتها صحيحة وبطلت طهارتها فلا تستبجح بها بعد ذلك نافلة، وإن كان قبل الصلاة بطلت طهارتها، ولم تستبجح تلك الصلاة ولا غيرها، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور.

وحكى إمام الحرمين وجها أنه إذا اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل، قال الإمام: وهذا لا يعد من المذهب.

وحكى صاحب الحاوى وجها أنها إذا شفيت، وقد ضاق وقت الصلاة عن الطهارة ولم يبق إلا ما يسع الصلاة وحدها ولم تكن صلتها فلها أن تصلبها بهذه الطهارة. قال: وهذا ضعيف؛ لأن التيمم يبطل برؤية الماء قبل الصلاة وإن ضاق وقتها.

وهذان الوجهان شاذان مردودان.

واعلم أن قول الأصحاب: إذا شفيت يلزمها استئناف الوضوء، المراد به إذا خرج منها دم في أثناء الوضوء أو بعده، وإلا فلا يلزمها الوضوء بل تصلى بوضوئها الأول بلا خلاف، وصرح به الغزالي في البسيط وغيره.

أما إذا حصل الانقطاع في نفس الصلاة ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب: الصحيح منهما باتفاق الأصحاب: بطلان صلاتها وطهارتها.

والثاني: لا تبطل كالمتيمم.

والصواب الأول، وقد سبق في باب التيمم أن الشافعي - رحمه الله - نص على بطلان صلاة المستحاضة دون المتيمم، وأن من الأصحاب من نقل وخرج فجعل في كل مسألة قولين، وقرر الجمهور النصين وفرقوا بوجهين: أحدهما أن حدثها ازداد بعد الطهارة، والثاني أنها مستصحبة للنجاسة وهو يخالفها فيها، وحكى الشيخ أبو محمد عن أبي بكر الفارسي أنه حكى قولاً عن الربيع عن الشافعي أنها تخرج من الصلاة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبنى على صلاتها، وهذا يكون بناء على القول القديم في سبق الحدث، والله أعلم.

هذا حكم انقطاع الشفاء، أما إذا توضأت ثم انقطع دمها وهي تعتاد الانقطاع والعود أو لا تعتاد، لكن أخبرها بذلك من يعتمد من أهل المعرفة فينظر، إن كانت مدة الانقطاع يسيرة لا تسع الطهارة والصلاة التي تطهرت لها، فلها الشروع في الصلاة في حال الانقطاع ولا تأثير لهذا الانقطاع؛ لأن الظاهر عود الدم على قرب فلا يمكنها إكمال الطهارة والصلاة بلا حدث، فلو امتد الانقطاع على خلاف عادتها أو خلاف ما أخبرت به تبيناً بطلان طهارتها، ووجب قضاء الصلاة.

أما إذا كانت مدة الانقطاع تسع الطهارة والصلاة فيلزمها إعادة الوضوء بعد الانقطاع لتمكنها منه في حال الكمال، فلو عاد الدم على خلاف العادة قبل التمكن ففي وجوب إعادة الوضوء وجهان: أحدهما: لا يجب. فلو شرعت في الصلاة بعد هذا الانقطاع من غير إعادة الوضوء، ثم عاد الدم قبل الفراغ وجب قضاء الصلاة في أصح الوجهين؛ لأنها حال الشروع كانت شاكّة في بقاء الطهارة وصحة الصلاة.

هذا كله إذا عرفت عود الدم، أما إذا انقطع وهي لا تدري أيعود أم لا وأخبرها به من تثق بمعرفته فتؤمر بإعادة الوضوء في الحال، ولا يجوز أن تصلى بالوضوء

السابق؛ لأنه يحتمل أن هذا الانقطاع شفاء، والأصل دوام هذا الانقطاع، فإن عاد الدم قبل إمكان فعل الطهارة والصلاة فوجهان:  
أصحهما: أن الوضوء صحيح بحاله؛ لأنه لم يوجد انقطاع عن الصلاة مع الحدث.

**والثاني:** يجب الوضوء نظرا إلى أول الانقطاع، ولو خالفت أمرنا أولا وشرعت في الصلاة من غير إعادة الوضوء، فإن لم يعد الدم لم تصح صلاتها لظهور الشفاء، وكذا إن عاد بعد إمكان الوضوء والصلاة لتفريطها، فإن عاد قبل الإمكان ففي وجوب إعادة الصلاة الوجهان كما في الوضوء، لكن الأصح هنا وجوب الإعادة؛ لأنها شرعت مترددة، وعلى هذا لو توضأت بعد الانقطاع وشرعت في الصلاة، ثم عاد الدم فهو حدث جديد؛ فيلزمها أن تتوضأ وتستأنف الصلاة والله أعلم.

فهذا المجموع الذي ذكرناه هو المعروف في طرق الأصحاب، وذكره الرافعي، ثم قال: هذا هو الذي ذكره معظم أصحابنا العراقيين وغيرهم.

قال: وبينه وبين كلام الغزالي بعض الاختلاف فإنه جعل الانقطاع قسمين: أحدهما: ألا يبعد من عاداتها عود الدم.

**والثاني:** أن يبعد وذكر التفصيل والخلاف.

وهذان القسمان يفرضان في التي لها عادة بالعود، قال: وما حكيناه عن الأصحاب يقتضى جواز الشروع في الصلاة متى كان العود معتادا بعد أو قرب، وإنما يمتنع الشروع من غير استئناف الوضوء إذا لم يكن العود معتادا أصلا.

قال: فيجوز أن يؤول كلامه على ما ذكره المعظم، ولا يبعد أن يلحق ندرة العود وبعده في عاداتها بعدم اعتياد العود والله أعلم.

**فرع:** قال المتولى: لو كان دمها ينقطع في حال ويسيل في حال، لزمها الوضوء والصلاة في وقت انقطاعه، إلا أن تخاف فوت الوقت فتوضأ وتصلي في حال سيلانه، فإن كانت ترجو الانقطاع في آخر الوقت ولا تتحققه، فهل الأفضل تعجيل الصلاة في أول الوقت أم تأخيرها إلى آخره؟ فيه وجهان بناء على القولين في مثله في التيمم.

**فرع:** توضأت ثم انقطع دمها انقطاعا يوجب بطلان الطهارة، فتوضأت بعد ذلك، ودخلت في الصلاة فعاد الدم بطل وضوءها ولزمها استئنافه وهل يجب استئناف،

الصلاة أم يجوز البناء؟ فيه القولان فيمن سبقه الحدث، الصحيح: وجوب الاستئذان، قال البغوي: ولو كان به جرح غير سائل فانفجر في خلال الصلاة أو ابتدأت الاستحاضة في خلال الصلاة، وجب الانصراف من الصلاة لغسل النجاسة وتتوضأ المستحاضة وتستأنف الصلاة، ويجيء قول في البناء كما سبق في الحدث والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : سلس البول وسلس المذى حكمهما حكم المستحاضة فيما ذكرناه، ومن به ناصور أو جرح يجرى منه الدم حكمه حكم المستحاضة في غسل النجاسة عند كل فريضة؛ لأنها نجاسة متصلة لعلة فهي كالاستحاضة.

الشرح: سلس البول هنا بكسر اللام، وهي صفة للرجل الذي به هذا المرض، وأما سلس يفتح اللام فاسم لنفس الخارج فالسلس بالكسر كالاستحاضة وبالفتح كالاستحاضة<sup>(١)</sup>، وأما الناصور كذا وقع هنا بالنون والصاد وهو صحيح، وفيه ثلاث لغات إحداها: هذه، والثانية ناسور بالسین، والثالثة: باسور بالباء والسين<sup>(٢)</sup>، وقد سبق إيضاحه في باب الاستطابة.

قال أصحابنا: حكم سلس البول، وسلس المذى حكم المستحاضة في وجوب غسل النجاسة، وحشو رأس الذكر، والشد بخرقه، والوضوء لكل فريضة، والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء، وحكم الانقطاع وغير ذلك مما سبق.

وأما صاحب الناصور والجرح السائل فهما كالاستحاضة في وجوب غسل الدم لكل فريضة، والشد على محله، ولا يجب الوضوء في مسألة الجرح، ولا في مسألة الناسور إلا أن يكون في داخل مقعده بحيث ينقض الوضوء.

ثم هذا الذي ذكرناه إنما هو في السلس الذي هو عادة ومرض، أما من خرج منه مذى بسبب حادث كنظر إلى امرأة وقبلتها فله حكم سائر الأحداث فيجب غسله، والوضوء منه عند خروجه للفرض والنفل؛ لأنه لا حرج فيه، أم من استطلق سبيله فدام خروج البول والغائط والريح منه، فحكمه حكم المستحاضة في كل ما ذكرناه،

(١) ينظر: النظم (٤٨/١)، اللسان (سلس)، المصباح (سلس).

(٢) ينظر النظم (٤٨/١).

اتفق عليه أصحابنا .

أما من دام خروج المنى منه ، فقال صاحبنا الحاوى والبحر : عليه الاغتسال لكل فريضة ، قالوا : قال الشافعى : وقل من يدوم به خروج المنى ؛ لأن معه تلف النفس أما ذات دم الفساد وهى التى استمر بها دم غير متصل بالحيض فى وقت لا يصلح للحيض ، كدم تراه من لها دون تسع سنين أو رأته حامل ، وقلنا : ليس هو بحيض ، أو رأته غيرهما فى وقت لا يصلح للحيض بأن رأته قبل مضى خمسة عشر للطهر ، ففيها وجهان حكاهما صاحبنا الحاوى والبحر :

أحدهما : أنها كالمستحاضة فى جميع الأحكام السابقة .

قال : وهذا قول أبى إسحاق المروزى ؛ لأن دم الفساد ليس بأندر من المذى ، وقد جعلناه كالاستحاضة .

والثانى : وهو قول ابن سريج : أنه حدث كسائر الأحداث ، فإذا خرج هذا الدم بعد صلاتها فريضة لم تصح النافلة بعدها ؛ لأن دم الفساد لا يدوم بخلاف الاستحاضة ، وإذا دام خرج عن كونه فاسدا وصار حيضا واستحاضة .

هذا كلام صاحبى الحاوى والبحر ، والمشهور أنها كالمستحاضة والله أعلم .

فرع : قال أصحابنا : إذا تطهرت المستحاضة طهارتى الحدث والنجس على الوجه المشروط وصلت فلا إعادة عليها ، وكذا كل من ألحقناه بها من سلس البول والمذى ، ومن به حدث دائم وجرح سائل ونحوهم لا إعادة عليهم ، وقد سبقت هذه المسألة فى آخر باب التيمم مع نظائرها .

فرع : قال البغوى : لو كان سلس البول بحيث لو صلى قائما سال بوله ، ولو صلى قاعدا استمسك فكيف يصلى ؟ فيه وجهان ، أصحابنا : قاعدا حفظا للطهارة ولا إعادة عليه على الوجهين ، وهذان الوجهان فى فتاوى القاضى حسين ، قال القفال : يصلى قائما ، وقال القاضى حسين : يصلى قاعدا .

فرع : يجوز وطء المستحاضة فى الزمن المحكوم بأنه طهر ، ولا كراهة فى ذلك ، وإن كان الدم جاريا ، هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء ، وقد سبقت المسألة بدلائلها فى أول الباب ولها قراءة القرآن ، وإذا توضأت استباح مس المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر ، وعليها الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات التى على الطاهر ، ولا خلاف فى شىء من هذا عندنا . قال أصحابنا : وجامع القول فى المستحاضة : أنه

لا يثبت لها شيء من أحكام الحيض بلا خلاف، ونقل ابن جرير الإجماع على أنها تقرأ القرآن وأن عليها جميع الفرائض التي على الطاهر، وروى عن إبراهيم النخعي أنها لا تمس مصحفا، ودليلنا القياس على الصلاة والقراءة والله أعلم.

فرع: في مسائل تتعلق بباب الحيض:

إحداها: لا تكره مؤاكلة الحائض ومعاشرتها وقبلتها، والاستمتاع بها فوق السرة وتحت الركبة، ولا تمتنع من فعل شيء من الصنائع، ولا من الطبخ والعجن والخبز وإدخال يدها في المائعات، ولا يجتنب الزوج مضاجعتها إذا سترت ما بين السرة والركبة، وسورها وعرقها طاهران، وهذا كله متفق عليه، وقد نقل ابن جرير إجماع المسلمين على هذا، ودلائله في الأحاديث الصحيحة ظاهرة مشهورة، وقد سبقت هذه المسألة في آخر باب ما يوجب الغسل.

وأما قول الله عز وجل: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْفَسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فالمراد به اعتزال وطئهن ومنع قربان وطئهن؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «اضْئَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»<sup>(١)</sup> وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بمعناه مع الإجماع، والله أعلم.

الثانية: قال ابن جرير: أجمع العلماء على أن للحائض أن تخضب يدها بخضاب يبقى أثره في يدها بعد غسله، وقد سبق إيضاح هذه المسألة مع أشياء كثيرة لها في آخر صفة الوضوء.

الثالثة: الحرة والأمة في الحيض والنفاس سواء، بخلاف العدة.

الرابعة: علامة انقطاع الحيض ووجود الطهر أن ينقطع خروج الدم وخروج الصفرة والكدر، فإذا انقطع طهرت، سواء خرجت بعده رطوبة بيضاء أم لا، قال صاحب الشامل: الترية رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدر، تكون في القطننة أثرا لا لونا، قال: وهذا يكون بعد انقطاع الحيض، وكذا قال البيهقي في السنن: الترية هي الشيء الخفي اليسير.

قلت هي الترية بفتح التاء المثناة فوق، وكسر الراء ثم ياء مثناة من تحت مشددة، وقد سبق في أوائل الباب قول عائشة - رضى الله عنها - للنساء: «ولا تعجلن حتى

ترين القصة البيضاء»<sup>(١)</sup> تريد بذلك الطهر وقدمنا معناه.

وقال أصحابنا: وإذا مضى زمن حيضها لزمها أن تغتسل في الحال لأول صلاة تدركها، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تترك صوما ولا صلاة، ولا تمنع من الوطء، ولا غير ذلك مما يثبت في حق الطاهر ولا تستطهر بشيء أصلا.

وقال مالك - رحمه الله - : تستطهر بثلاثة أيام، دليلنا قوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي»<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

فصل في أشياء أنكرت على الغزالي - رحمه الله - في باب الحيض من الوسيط منها قوله: أما حكم الحيض فهو المنع من أربعة أمور:  
الأول: كل ما يفتقر إلى الطهارة.

الثاني: الاعتكاف.

الثالث: الصوم.

الرابع: الجماع.

وهذه العبارة يطلقها للحصر، وليس حكم الحيض منحصرًا في هذه الأربعة، بل له أحكام آخر، منها بطلان الطهارة وامتناع صحتها، وجوب الغسل عند انقطاعه، إما بالانقطاع وإما بخروجه على الخلاف السابق في باب ما يوجب الغسل، ومنها حصول الاستبراء والبلوغ به وتحريم الطلاق، وسقوط فرض الصلاة، وعدم انقطاع التابع في صوم الكفارة والنذر، ومنع وجوب طواف الوداع، ومنها تحريم قراءة القرآن ومن ذلك قوله في حديث عائشة - رضي الله عنها - في أول الكتاب: «ونال مني ما ينال الرجل من امرأته إلا ما تحت الإزار» هذه الزيادة غير معروفة في كتب الحديث المعتمدة، وهي موضع الاستدلال<sup>(٣)</sup>، وفي الصحيحين أحاديث تغني عنه. ومن ذلك قوله في آخر الباب الثاني فرعان:

الأول المبتدأة إذا رأت خمسة سوادا، ثم أطبق الدم على لون واحد، ففي الشهر

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) قال الحافظ في التلخيص (١/٢٩٥): وقد أنكر ذلك النووي في شرح المذهب على الغزالي حيث أوردها في وسيطه، وفي الصحيحين البخاري (٣٠٢)، ومسلم (١/٢٩٣) من حديث عائشة: «كانت لمحمدنا إذا كانت حائضا، أمرها رسول الله ﷺ فتأترز بإزارها ثم يباشرها» لفظ مسلم.

الثاني نحيضها خمسة؛ لأن التمييز أثبت لها عادة.

هذه العبارة توهم خلاف الصواب، فمراده أنها رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة إلى آخر الشهر ثم رأت الشهر الثاني سوادا مستمرا فترد في الشهر الثاني إلى الخمسة وثبتت العادة في التمييز بمرة على اختياره، وقد سبقت المسألة موضحة في فصل المميّزة.

أما إذا رأت خمسة سوادا ثم أطبقت الحمرة، فإن حيضها خمسة السواد ويكون ما بعده من الحمرة طهرا، وإن استمرت سنة وأكثر كما سبق.

ومن ذلك قوله: لقول حمّة بنت جحش «كنا لا نعتد بالصفرة». والمعروف في صحيح البخاري وغيره أن هذا من كلام أم عطية<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله في المتحيرة: ترد إلى أول الأهلة فإنها مبادئ أحكام الشرع. هذا مما أنكروه عليه؛ فإن أحكام الشرع ليست مختصة بأوائل الأهلة.

ومن ذلك قوله: إنها مأمورة بالاحتياط، والأخذ بأسوأ الاحتمالات في أمور، الثالث: الاعتداد بثلاثة أشهر. هذا ما أنكروه عليه؛ فإن الاعتداد بثلاثة أشهر ليس من أسوأ الاحتمالات، بل الأسوأ صبرها إلى سن اليأس، وهو وجه حكاة هو في كتاب العدة كما بيناه.

ومن ذلك قوله: لأن الانقطاع في صلاة لا تفسد ما مضى. كان ينبغي أن يقول: لأن الطرآن، ويمكن تكلف وجه لما ذكره.

ومن ذلك قوله في أول الباب الرابع في الصورة الثالثة: ثم بعده إلى آخر التاسع والعشرين يحتمل الحيض. هكذا وقع في البسيط والوسيط، وهو غلط، وصوابه إلى قبيل آخر جزء من الثلاثين.

ومن ذلك قوله: إذا قالت: أضللت خمسة في شهر فإذا جاء شهر رمضان تصومه كله، ثم تقضى خمسة. هكذا قال، وكذا قاله الفوراني، وكأن الغزالي أخذه من كتاب الفوراني على عادته وهو غلط، وصوابه تقضى ستة؛ لاحتمال الطرآن في وسط النهار بناء على طريقتة وطريقة جمهور المتأخرين أنه يفسد على المتحيرة من رمضان ستة عشر يوما.



ومن ذلك قوله فى باب التليفق: لو حاضت عشرة وطهرت خمس سنين فدورها تسعون يوما؛ لأنه اكتفى به فى عدة الآيسة، فلو تصور أن يزيد الدور عليه لما اكتفى به. هذا مما أنكروه عليه، وكيف يقال: لا تتصور الزيادة عليه، وهو متصور يدرك بالعقل والنقل؟! وإنما اكتفى به؛ لأنه الغالب، ونحن لا نكتفى فى المتحيرة بالغالب.

ومن ذلك قوله فى المستحاضة الثانية المبتدأة: إذا رأت يوما دما ويوما نقاء وصامت إلى خمسة عشر، وجاوز دمه، ففى مردها قولان، فإن ردت إلى يوم وليلة فحيضها يوم وليلة، ثم لا يلزمها إلا قضاء تسعة أيام؛ لأنها صامت سبعة فى أيام النقاء، ولولا ذلك النقاء لما لزمها إلا ستة عشر، فإذا احتسبنا سبعة منها بقى تسعة. هذا مما أنكروا عليه فيه أشياء:

قوله: تسعة فى الموضعين، وصوابه ثمانية.

وقوله: ستة عشر، وصوابه خمسة عشر، فإنها صامت سبعة فالذى بقى ثمانية؛ فإن الطرآن وسط النهار لا يتصور هنا، وقد ذكر المسألة على الصواب صاحب التهذيب وغيره.

ومن ذلك قوله فى المستحاضة الرابعة الناسية، فى المتحيرة التى تقطع دمه يوما ويوما: إنها على قول السحب إذا أمرناها بالاحتياط حكمها حكم من أطبق الدم عليها، وإنما تفارقها فى أنا لا نأمرها بتجديد الوضوء فى وقت النقاء، ولا بتجديد الغسل.

هذا مما أنكروه عليه؛ فإنه يوهم أن المتحيرة عند إطباق الدم مأمورة بتجديد الوضوء، فإن هذه تفارقها فى ذلك، وليست المتحيرة مأمورة بتجديد الوضوء، وإنما تؤمر بتجديد الغسل؛ فكان ينبغى أن يقول: تفارقها فى الأمر بتجديد الغسل، وكذلك لا تؤمر بتجديد الوضوء.

ومن ذلك قوله فى آخر باب النفاس: إذا انقطع دم النفاس فرأت دما، ثم انقطع خمسة عشر ثم عاد، فالعائد حيض أو نفاس؟ فيه وجهان، فإذا قلنا: نفاس ورأينا ترك التليفق، فالأشهر أن مدة النقاء حيض. وصوابه نفاس كذا قال هنا، وفى البسيط، وكذا قال شيخه فى النهاية: الأشهر أن مدة النقاء حيض. وصوابه نفاس. وقد سبق إيضاح هذه المسألة وغيرها مما ذكرناه فى مواضعها، والله أعلم

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب إزالة النجاسة

والنجاسة هي البول والقيء والمذى والودي ومنى غير الأدمى والدم والقيح وماء القروح والعلقمة والميتة والخمر والنبذ والكلب والخنزير، وما ولد منهما، وما تولد من أحدهما، ولبن ما لا يؤكل غير الأدمى ورطوبة فرج المرأة، وما تنجس بذلك. الشرح: في هذه القطعة مسألتان:

إحداهما: في لغات النجاسة وحدها.

قال أهل اللغة: النجس هو القذر، قالوا: ويقال شيء نجس، ونجس بكسر الجيم وفتحها، والنجاسة الشيء المستقذر، ونجس الشيء ينجس، كعلم يعلم. قال صاحب المحكم: النجس، والنجس، والنجس: القذر من كل شيء، يعني بكسر النون وفتحها مع إسكان الجيم فيهما، ويفتحهما جميعا، قالوا: ورجل نجس ونجس، يعني بفتح الجيم وكسرها مع فتح النون فيهما، الجمع أنجاس. قال: وقيل: النجس يكون للواحد والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد، فإذا كسروا النون ثنوا وجمعوا، وهي النجاسة، وقد أنجسه ونجسه<sup>(١)</sup>.

وأما حد النجاسة في اصطلاح الفقهاء، فقال المتولى: حدها كل عين حرم تناولها على الإطلاق، مع إمكان التناول لا لحرمتها.

قال: وقولنا: على الإطلاق احتراز من السموم التي هي نبات؛ فإنها لا يحرم تناولها على الإطلاق، بل يباح القليل منها، وإنما يحرم الكثير الذي فيه ضرر. قال: وقولنا: مع إمكان التناول احتراز من الأشياء الصلبة؛ لأنه لا يمكن تناولها. وقولنا: لا لحرمته احتراز من الأدمى، وهذا الذي حدد به المتولى ليس محققا؛ فإنه يدخل فيه التراب والحشيش المسكر والمخاط والمنى، وكلها طاهرة مع أنها محرمة. وفي المنى وجه أنه يحل أكله؛ فينبغي أن يضم إليها لا لحرمتها أو استقذارها أو ضررها في بدن أو عقل والله أعلم.

الثانية: هذه العبارة التي ذكرها إنما يطلقها الفقهاء للحصر، وهي موضوعة

(١). ينظر اللسان (نجس).

للحصر عند الجمهور من أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول والكلام، وإذا علم أنها للحصر فكأنه قال: لا نجاسة إلا هذه المذكورات، وهذا الحصر صحيح، فإن قيل: يرد عليه أشياء من النجاسة مختلف فيها، منها شعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته؛ فإنه نجس على المذهب، كما سبق في باب الآنية. ومنها الجدى إذا ارتضع كلبة أو خنزيرة فنبت لحمه على لبنها ففي نجاسته وجهان، حكاها صاحب المستظهرى وغيره، أظهرهما أنه طاهر. ومنها الماء الذى ينزل من فم الإنسان في حال النوم، فيه خلاف وتفصيل، سندكره في مسائل الفرع إن شاء الله تعالى.

فالجواب عن الأول أن شعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته يكون ميتة، فهو داخل في قوله: والميتة. فقد علم أن ما انفصل من حى فهو ميت، ولا يحتاج أن يتكلف فيقول: إنما لم يذكر الشعر هنا؛ لأنه ذكره في باب الآنية، بل الاعتماد على ما ذكرته.

والجواب عن الجدى والماء أنه اختار طهارتهما.

وأما المنى والمذى والودى فسبق بيان صفاتها ولغاتنا في باب ما يوجب الغسل، وسبق الغائط في الاستطابة. والخمر مؤنثة، ويقال فيها: خمرة بالهاء في لغة قليلة، وقد غلط من أنكرها على الغزالي - رحمه الله - وقد بينت ذلك في تهذيب الأسماء واللغات. واختلف أهل العربية في نون خنزير هل هى أصل أم زائدة؟ والأظهر: أنها أصلية كعرنيب.

وأما قوله: ورطوبة فرج المرأة كان الأولى أن يحذف المرأة ويقول ورطوبة الفرج؛ فإن الحكم في رطوبة فرج المرأة وسائر الحيوانات الطاهرة سواء، كما سنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فأما البول فهو نجس؛ لقوله ﷺ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ».

الشرح: هذا الحديث رواه عبد بن حميد - شيخ البخارى ومسلم - فى مسنده من رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - بإسناد كلهم عدول ضابطون بشرط الصحيحين إلا رجلا واحدا، وهو أبو يحيى القتات، فاختلفوا فيه فجرحه الأكثرون، ووثقه يحيى بن معين فى رواية عنه.

وقد روى له مسلم فى صحيحه، وله متابع على حديثه وشواهد يقتضى مجموعها

حسنه وجواز الاحتجاج به<sup>(١)</sup> ، ورواه الدارقطني من رواية أنس وقال فيها: المحفوظ أنه مرسل، وفي المسألة أحاديث صحيحة منها حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ<sup>(٢)</sup>»، وَرَوَى «يَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ» وَرَوَى «يَسْتَبْرِئُ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِهِذِهِ الْأَفْظَانِ.

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقَ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ، رَوَاهُ

(١) صحيح: أخرجه عبد بن حميد في «المتخب من المسند» (ص - ٢١٥) رقم (٦٤٢) من طريق أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن عامة عذاب القبر في البول فتنزهوا من البول».

قال النووي في «المجموع» (٢/٥٦٧): هذا الحديث رواه عبد بن حميد - شيخ البخاري ومسلم - في مسنده من رواية ابن عباس رضى الله عنهما بإسناد كلهم عدول ضابطون بشرط الصحيحين إلا رجلاً واحداً وهو أبو يحيى القتات فاختلفوا فيه فجرحه الأكثرون ووثقه يحيى بن معين في رواية عنه وقد روى له مسلم في صحيحه وله متابع على حديثه وشواهد يقتضى مجموعها حسنه وجواز الاحتجاج به. اهـ

وللحديث شاهد قوى من حديث أبي هريرة بلفظ: أكثر عذاب القبر من البول. أخرجه ابن ماجه (١/١٢٥) كتاب الطهارة: باب التشديد في البول حديث (٣٤٨) وأحمد (٢/٣٢٦، ٣٨٨، ٣٨٩).

وابن أبي شيبة (١/١٢١) والحاكم (١/١٨٣) والآجری في «الشریعة» رقم (٣٦٢)، والدارقطني (١/١٢٨) والبيهقي (٢/٤١٢) من طريق الإعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وقال الدارقطني: صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة. ووافقه الذهبي.

وقال البوصیری في «الزوائد» (١/١٤٦): هذا إسناد صحيح رجاله عن آخرهم محتج بهم في الصحيحين.

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه أحمد (٣/١١٠ - ١١١)، والدارمی (١/١٨٩) كتاب: الطهارة، باب: البول في المسجد، والبخاری (١/٣٢٤): كتاب الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد، الحديث (٢٢١)، ومسلم (١/٢٣٦): كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل البول وغيره، الحديث (٩٩/٢٨٤)، والترمذی (١/٢٧٦): كتاب الطهارة، باب: ما جاء في البول يصيب الأرض، الحديث (١٤٨)، والنسائي (١/١٧٥): كتاب المياه، باب: التوقيت في الماء، وابن ماجه (١/١٧٦) كتاب: الطهارة، باب: الأرض يصيبها البول كيف تغسل؟ الحديث =

البخارى<sup>(١)</sup>.

وقوله: «تنزهوا» معناه تباعدوا وتحفظوا.

أما حكم المسألة في الأبوال فهي أربعة أنواع: بول الآدمي الكبير، وبول الصبي الذي لم يطعم، وبول الحيوانات المأكولة، وبول غير المأكول، وكلها نجسة عندنا وعند جمهور العلماء، ولكن نذكرها مفصلة لبيان مذاهب العلماء ودلائلها:

فأما بول الآدمي الكبير فنجس بإجماع المسلمين، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وأصحابنا وغيرهم، ودليله الأحاديث السابقة مع الإجماع.

وأما بول الصبي الذي لم يطعم فنجس عندنا وعند العلماء كافة.

وحكى العبدري وصاحب البيان عن داود أنه قال: هو طاهر.

دليلنا عموم الأحاديث، والقياس على الكبير، وثبت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَضَحَ ثَوْبَهُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَأَمَرَ بِالنَّضْحِ مِنْهُ»، فلو لم يكن نجسا لم ينضح.

وأما بول باقى الحيوانات التى لا يؤكل لحمها فنجس عندنا وعند مالك وأبى حنيفة وأحمد والعلماء كافة، وحكى الشاشى وغيره عن النخعى طهارته، وما أظنه يصح عنه، وإن صح فمردود بما ذكرناه.

وحكى ابن حزم فى كتابه المحلى عن داود أنه قال: الأبوال والأرواث طاهرة من كل حيوان إلا الآدمى. وهذا فى نهاية من الفساد.

= (٥٢٨)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٣/١): كتاب الطهارة، وأبو عوانة (١/٢١٣ - ٢١٤)، وعبد الرزاق (١٦٦٠)، والحميدى (٥٠٤/٢) رقم (١١٩٦)، وأبو يعلى (٦/٣٢٨) رقم (٣٦٥٢)، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» رقم (٧٣)، والبيهقى (٢/٤٢٧) من طرق عن أنس.

(١) أخرجه البخارى (٣٢٣/١): كتاب الوضوء، باب: صب الماء على البول فى المسجد، الحديث، وأبو داود (٢٦٣/١ - ٢٦٤): كتاب الطهارة، باب: الأرض يصيبها البول، الحديث (٣٨٠)، والترمذى (٢٧٥/١ - ٢٧٦): كتاب الطهارة، باب: ما جاء فى البول يصيب الأرض، الحديث (١٤٧)، والنسائى (١/١٧٥): كتاب المياه، باب: التوقيت فى الماء، وابن ماجه (١/١٧٦): كتاب الطهارة، باب: الأرض يصيبها البول كيف تغسل؟ الحديث (٥٢٩)، وأحمد (٢/٢٨٢)، والشافعى فى مسنده ص (٢٧، ٢٨)، وفى الأم (١/٥٢)، والحميدى (٢/٤١٩) رقم (٩٣٨)، وأبو يعلى (١٠/٢٧٨) رقم (٥٨٧٦)، وابن خزيمة (٢٩٨)، وابن حبان (١٣٩٦ - ١٣٩٧)، وابن الجارود (١٤١)، والبيهقى (٢/٤٢٨)، والبقوى فى شرح السنة (١/٣٨١) من طرق عنه به.

وأما بول الحيوانات المأكولة وروثها فنجنسان عندنا وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما، وقال عطاء والنخعي والزهرى ومالك وسفيان الثورى وزفر وأحمد: بوله وروثه طاهران، وحكاه صاحب البيان وجها لأصحابنا، وحكاه الرافعى عن أبى سعيد الإصطخرى، واختاره الرويانى، وسبقهم باختياره إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة من أصحابنا، واختاره فى صحيحه واستدل له، والمشهور من مذهبنا: الجزم بنجاستهما.

وعن الليث بن سعد ومحمد بن الحسن أن بول المأكول طاهر دون روثه. وقال أبو حنيفة: ذرق الحمام طاهر، واحتج لمن قال بالطهارة بحديث أنس - رضى الله عنه - قال: «قَدِيمَ نَاسٍ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةٍ فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالٍ إِبِلٍ الصَّدَقَةِ وَالْبَانِيَا»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم. وعكل وعرينة بضم العين فيهما، وهما قبيلتان.

وقوله: «اجتوا» بالجيم أى استوخموا، واحتج لهم بحديث يروى عن البراء مرفوعا: «مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ»<sup>(٢)</sup> وعن جابر مرفوعا مثله.

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] والعرب تستخبث هذا، وبإطلاق الأحاديث السابقة، وبالقياص على ما يؤكل، وعلى دم المأكول. والجواب عن حديث أنس أنه كان للتداوى، وهو جائز بجميع النجاسات سوى الخمر كما سنقرره بدلائله فى كتاب الأظعمة إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه البخارى (٣٣٥/١) كتاب: الوضوء، باب: أبوال الإبل والدواب، الحديث (٢٣٣)، ومسلم (١٢٩٦/٣) كتاب: القسامة، باب: حكم المحاربين والمرتدين، الحديث (١٦٧١/٩)، وأبو داود (٥٣٤/٢) كتاب: الحدود، باب: ما جاء فى المحاربة، حديث (٤٣٦٤) والنسائى (١٥٨/١) كتاب: الطهارة، باب: ما يؤكل لحمة (٣٠٥) والترمذى (١٠٦/١ - ١٠٧) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى بول ما يؤكل لحمة (٧٢) وابن ماجه (٨٦١/٢) كتاب: الحدود، باب: من حارب وسعى فى الأرض فسادا (٢٥٧٨) وأحمد (١٠٧/٣، ١٦٣، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٥) من طرق.

من حديث أنس: «أن رهطا من عكل أو عرينة قدموا فاجتوا المدينة، فأمر لهم رسول الله ﷺ بلقاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها والبانها...»، الحديث. وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجهما الدارقطنى (١٢٨/١) وضعفهما، وقال الحافظ فى التلخيص (٧١/١٠): وإسناد كل منهما ضعيف جدًا.

وعن حديثي البراء وجابر أنهما ضعيفان واهيان، ذكرهما الدارقطني وضعفهما وبين ضعفهما وروى: «ولا بأس بسؤره» وكلاهما ضعيف والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الغائط فهو نجس لقوله ﷺ لعمار - رضي الله عنه - : «إنما تغسل ثوبك من الغائط والبول والمني والمذي والدم والقيء».

الشرح: حديث عمار هذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، والدارقطني والبيهقي<sup>(١)</sup>، قال البيهقي: هو حديث باطل لا أصل له. وبين ضعفه الدارقطني، والبيهقي ويغني عنه الإجماع على نجاسة الغائط، ولا فرق بين غائط الصغير والكبير بالإجماع.

وينكر على المصنف قوله: لقوله ﷺ، فأتى بصيغة الجزم في حديث باطل، وقد سبق نظائر هذا الإنكار.

وسبق في باب الآنية خلاف لأصحابنا في أن هذه الفضلات من رسول الله ﷺ هل كانت نجسة؟ وسبق بيان حال عمار في باب السواك والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما سرجين البهائم وذرق الطيور فهو كالغائط في النجاسة؛ لما روى ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِحَجْرَيْنِ وَرَوْثَةٍ فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ: إِنَّهَا رِكَسٌ» فعمل نجاسته بأنه ركس، والركس الرجيع وهذا رجيع فكان نجسا، ولأنها خارج من الدبر أحالته الطبيعة فكان نجسا كالغائط.

الشرح: حديث ابن مسعود رواه البخاري بلفظه<sup>(٢)</sup>، وقد سبق أن مذهبنا أن جميع الأرواث والذرق والبول نجسة من كل الحيوان، سواء المأكول وغيره والطيور، وكذا روث السمك والجراد وما ليس له نفس سائلة كالذباب فروثها وبولها نجسان على المذهب، وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين.

(١) أخرجه البزار (٢٤٨ - كشف الأستار)، وأبو يعلى (١٦١١) وابن عدى في (الكامل) (٩٨/٢)، والدارقطني (١٢٧/١) والعقيلي في (الضعفاء) (١٧٦/١)، والبيهقي (١٤/١)، والطبراني في (الأوسط) (٥١٣ - مجمع البحرين) وفي الكبير كما في مجمع الزوائد (٢٨٣/١).

(٢) أخرجه أحمد (٤١٨/١، ٤٢٧)، والبخاري (١٥٦) والنسائي (٣٩/١)، وابن ماجه (٣١٤).

وحكى الخراسانيون وجها ضعيفا فى طهارة روث السمك والجراد وما لا نفس له سائلة، وقد قدمنا وجها عن حكاية صاحب البيان والرافعى أن بول ما يؤكل وروثه طاهران، وهو غريب، وهذا المذكور من نجاسة ذرق الطيور كلها هو مذهبنا، وقال أبو حنيفة: كلها طاهرة إلا ذرق الدجاج؛ لأنه لا تنن إلا فى ذرق الدجاج، ولأنه عام فى المساجد، ولم يغسله المسلمون كما غسلوا بول آدمى.

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وأجابوا عن عدم التنن بأنه منتقض ببعير الغزلان، وعن المساجد بأنه ترك للمشقة فى إزالته مع تجددته فى كل وقت، وعندى أنه إذا عمت به البلوى وتعذر الاحتراز عنه يعفى عنه، وتصح الصلاة كما يعفى عن طين الشوارع وغبار السرجين. وأما قول المصنف: الركس الرجيع فكذا قاله، ومن أهل اللغة من يقول: الركس القذر<sup>(١)</sup>. وأما قوله: فعلل نجاسته بأنه ركس، فكلام عجيب، وصوابه فعلل تركه.

فإن قيل: ليس فى الحديث دليل للنجاسة، وإنما فيه ترك الاستنجاء بالروث، ولا يلزم من ذلك النجاسة، كما لم يلزم من تركه بالعظم والمحترقات. فالجواب: أن الاعتماد فى الاستدلال على قوله ﷺ «إنها ركس» ولا يجوز أن يحمل على أنه مجرد إخبار بأنهما ركس ورجيع؛ فإن ذلك إخبار بالمعلوم فيؤدى الحمل عليه إلى خلو الكلام عن الفائدة فوجب حمله على ما ذكرناه، ثم التعليل بأنها ركس يشمل روث المأكول وغيره.

وقوله: لأنه خارج من الدبر احتراز من المنى.

وقوله: أحالته الطبيعية، احتراز من الدود والحصا.

وقاسه على الغائط؛ لأنه مجمع عليه، وقد سبق فى أول الكتاب أن السرجين لفظة عجمية، ويقال بفتح السين وكسرها، ويقال: سرقين بالقاف والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما القىء فهو نجس؛ لحديث عمار، ولأنه طعام استحال فى الجوف إلى التنن والفساد؛ فكان نجسا كالغائط.

(١) قال الحافظ فى الفتح (٣٤٦/١): وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث: الركس: طعام الجن. وهذا إن ثبت فى اللغة فهو مريح من الإشكال. وينظر: النظم (٤٨/١)، واللسان (ركس، رجع).



الشرح: قد سبق قريبا أن حديث عمار باطل لا يحتج به، وقوله: استحال في الجوف، احتراز من البيضة إذا صارت دما؛ فإنها لا تنجس على أحد الوجهين. وقوله: استحال إلى التثنية والفساد، احتراز من المنى.

وهذا الذى ذكره من نجاسة القيء متفق عليه، سواء فيه قيء الآدمى وغيره من الحيوانات، صرح به البغوى وغيره، وسواء خرج القيء متغيرا أو غير متغير فهو نجس.

وقال صاحب التتمة: إن خرج غير متغير فهو طاهر. وهذا الذى جزم به المتولى، هو مذهب مالك نقله البراذعى منهم فى التهذيب، والصحيح الأول، وبه قطع الجماهير، والله أعلم.

فخرج: قال أصحابنا الرطوبة التى تخرج من المعدة نجسة. وحكى الشاشى عن أبى حنيفة ومحمد طهارتها.

دللنا أنها خارجة من محل النجاسة، وسمى جماعة من أصحابنا هذه الرطوبة بالبلغم، وليس بصحيح، فليس البلغم من المعدة والمذهب طهارته، وإنما قال بنجاسته المزنى، وأما النخاعة الخارجة من الصدر فطاهرة كالمخاط.

فخرج: الماء الذى يسيل من فم الإنسان حال النوم، قال المتولى: إن انفصل متغيرا فنجس، وإلا فطاهر.

وقال الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتاب التبصرة فى الوسوسة منه ما يسيل من اللهوات فهو طاهر، ومنه ما يسيل من المعدة فهو نجس بالإجماع، وطريق التمييز فيها أن يراعى عادته، فإن كان يسيل من فمه فى أوائل نومه بلبل وينقطع حتى إذا طال زمان النوم انقطع ذلك البلبل وجفت شفته ونشفت الوسادة، فالظاهر أنه من الفم لا من المعدة، وإن طال زمان النوم وأحس مع ذلك بالبلبل، فالظاهر أنه من المعدة، وإذا أشكل فلم يعرفه فاحتياط غسله.

هذا كلام الشيخ أبى محمد، وسألت أنا عدولا من الأطباء فأنكروا كونه من المعدة، وأنكروا على من أوجب غسله.

والمختار: لا يجب غسله إلا إذا عرف أنه من المعدة، ومتى شك فلا يجب غسله، لكن يستحب احتياطا وحيث حكمنا بنجاسته وعمت بلوى إنسان به وكثر فى حقه فالظاهر أنه يعفى عنه فى حقه، ويلتحق بدم البراغيث وسلس البول

والاستحاضة ونحوها مما عفى عنه للمشقة والله أعلم.

فرع: قال أصحابنا: المرة نجسة، قال الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق في مسائل المياه: المرة بما فيها من المرة نجسة.

فرع: الحجر بكسر الجيم وتشديد الراء، وهي ما يخرج البعير من جوفه إلى فمه للاجترار. قال أصحابنا: هي نجسة صرح بها بغوى وآخرون، ونقل القاضي أبو الطيب اتفاق الأصحاب على نجاستها.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما المذى فهو نجس؛ لما روى عن علي - رضي الله عنه قال - : «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ الْمَذْيَ فَاغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ» ولأنه خارج من سبيل الحدث لا يخلق منه طاهر فهو كالبول، وأما الودي فنجس؛ لما ذكرناه من العلة، ولأنه يخرج مع البول فكان حكمه حكمه.

الشرح: أجمعت الأمة على نجاسة المذى والودي، ثم مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يجب غسل المذى ولا يكفي نضجه بغير غسل.

وقال أحمد بن حنبل - رحمه الله - أرجو أن يجزيه النضح، واحتج له برواية في صحيح مسلم في حديث علي: «تَوَضَّأُ وَأَنْضَحُ فَرْجَكَ» ودليلنا رواية: «اغسل» وهي أكثر، والقياس على سائر النجاسات.

وأما رواية النضح فمحمولة على الغسل، وحديث علي - رضي الله عنه - صحيح<sup>(١)</sup>، رواه هكذا أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة، ورواه البخاري ومسلم عن علي أنه أمر المقداد أن يسأل النبي ﷺ وقد سبق إيضاحه والجمع بين الروايات وبين فوائد هذا الحديث في باب ما يوجب الغسل.

وقول المصنف: «روى عن علي» مما ينكر؛ لأنه صيغة تمريض، والحديث صحيح متفق على صحته، وقوله: خارج من سبيل الحدث، احتراز من المخاط والعرق ونحوهما من الطاهرات، وقوله: لا يخلق منه طاهر، احتراز من المني، وقوله في الودي: يخرج مع البول، الأجود أن يقال عقبه والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما منى الأدمى فطاهر؛ لما روى عن عائشة - رضى الله عنها - : «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ الْمَنَى مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي» ولو كان نجسا لما انعقدت معه الصلاة، ولأنه مبتدأ خلق بشر فكان طاهرا كالطين. الشرح: حديث عائشة صحيح، رواه مسلم، لكن لفظه: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُكًا فَيُصَلِّي فِيهِ» هذا لفظه فى صحيح مسلم وسنن أبى داود وغيره من كتب السنن<sup>(١)</sup>، وأما اللفظ الذى ذكره المصنف فغريب. وقوله تحت المنى، أى تفركه وتحتة. وقوله: لأنه مبتدأ خلق بشر، احتراز من منى الكلب.

وأما حكم المسألة فمنى الأدمى طاهر عندنا، هذا هو الصواب المنصوص للشافعى - رحمه الله - فى كتبه، وبه قطع جماهير الأصحاب، وحكى صاحب البيان وبعض الخراسانيين فى نجاسته قولين، ومنهم من قال: القولان فى منى المرأة فقط، والصواب الجزم بطهارة منيه ومنيها، وسواء المسلم والكافر، لكن إن قلنا: رطوبة فرج المرأة نجسة تنجس منيها بملاقاتها كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره بالماء، ثم أمنى فإن منيه ينجس بملاقاة المحل النجس، وإذا حكمنا بطهارة المنى استحجب غسله من البدن والثوب للأحاديث الصحيحة فى البخارى ومسلم عن عائشة - رضى الله عنها - : «أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنَى مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء فى نجاسته.

فرع: قد ذكرنا أن المنى طاهر عندنا، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد. وحكاها العبدري وغيره عن سعد بن أبى وقاص وابن عمر وعائشة، رضى الله عنهم.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨/١) كتاب: الطهارة، باب: حكم المنى، الحديث (١٠٥ / ٢٨٨)، وأحمد (١٣٢/٦)، وأبو داود (٢٥٩/١) كتاب: الطهارة، باب: المنى يصيب الثوب، الحديث (٣٧١)، والنسائى (١٥٦/١) كتاب: الطهارة، باب: فرك المنى من الثوب، والترمذى (٢٠٠/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى المنى يصيب الثوب، وابن ماجه (١٧٩/١) كتاب: الطهارة، باب: فى فرك المنى من الثوب (٥٣٧)، والطحاوى (٢٩/١)، وابن الجارود، رقم (١٣٧)، وأبو عوانة (٢٠٤ / ٢٠٥) كلهم من رواية الأسود عنها. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة فى صحيحه (١٤٦/١) والبقوى فى شرح السنة (٣٨٧/١).

وقال الثوري والأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه: نجس، لكن عند أبي حنيفة يجزى فركه يابسا، وأوجب الأوزاعي ومالك غسله يابسا ورطبا، واحتج لمن قال بنجاسته بحديث عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله ﷺ: «كَانَ يَغْسِلُ الْمَنَى رَوَاهُ مُسْلِمٌ»<sup>(١)</sup>.

وفى رواية: «كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وفى رواية لمسلم أنها قالت لرجل أصاب ثوبه منى فغسله كله: «إِنَّمَا كَانَ يُجْزِيكَ إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَهُ نَضَحْتَ حَوْلَهُ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُكًا فَيُصَلِّي فِيهِ»<sup>(٣)</sup>، وذكروا أحاديث كثيرة ضعيفة، منها حديث عن عائشة أن النبی ﷺ: «كَانَ يَأْمُرُ بِحَتِّ الْمَنَى»<sup>(٤)</sup>، قالوا: وقياسا على البول والحيض؛ لأنه يخرج من مخرج البول، ولأن المذى جزء من المنى؛ لأن الشهوة تحلل كل واحد منهما فاشتركا فى النجاسة.

واحتج أصحابنا بحديث فركه، ولو كان نجسا لم يكف فركه كالدّم والمذى وغيرهما. وهذا القدر كاف، وهو الذى اعتمدته أنا فى طهارته، وقد أكثر أصحابنا من الاستدلال بأحاديث ضعيفة، ولا حاجة إليها.

وعلى هذا إنما فركه تنزهها واستحبابا، وكذا غسله كان للتنزه والاستحباب، وهذا الذى ذكرناه متعين أو كالمتمعين للجمع بين الأحاديث.

وأما قول عائشة: «إِنَّمَا كَانَ يُجْزِيكَ» فهو وإن كان ظاهره الوجوب فجوابه من وجهين، أحدهما: حملة على الاستحباب؛ لأنها احتجت بالفرك، فلو وجب الغسل لكان كلامها حجة عليها لا لها، وإنما أرادت الإنكار عليه فى غسل كل الثوب، فقالت: غسل كل الثوب بدعة منكرة، وإنما يجزىك فى تحصيل الأفضل والأكمل كذا وكذا. وذكر أصحابنا أقيسة ومناسبات كثيرة غير طائفة، ولا نرتضيها ولا نستحل

(١) أخرجه مسلم (١٠٨ - ٢٨٩).

(٢) أخرجه البخارى (٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢)، ومسلم (١٠٨ - ٢٨٩).

(٣) صحيح مسلم (١٠٥ - ٢٨٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر (٥٠/١): وقد ورد الأمر بفركه من طريق صحيحة. رواه ابن الجارود فى (المتقى) عن محمد بن يحيى عن أبى حذيفة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: كان عند عائشة ضيف فأجنب فجعل يغسل ما أصابه.

فقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بحته

الاستدلال بها، ولا نسمح بتضييع الوقت في كتابتها، وفيما ذكرناه كفاية.  
وأجاب أصحابنا عن القياس على البول والدم بأن المنى أصل الآدمي المكرم؛  
فهو بالطين أشبه بخلافهما.

وعن قولهم: يخرج من مخرج البول، بالمنع، قالوا: بل ممرهما مختلف.  
قال القاضي أبو الطيب: وقد شق ذكر الرجل بالروم فوجد كذلك، فلا ننجسه  
بالشك.

قال الشيخ أبو حامد: ولو ثبت أنه يخرج من مخرج البول لم يلزم منه النجاسة؛  
لأن ملاقة النجاسة في الباطن لا تؤثر، وإنما تؤثر ملاقاتها في الظاهر.

وعن قولهم المذى، جزء من المنى، بالمنع أيضا، قالوا: بل هو مخالف له في  
الاسم والخلقة وكيفية الخروج؛ لأن النفس والذكر يفران بخروج المنى، وأما  
المذى فعكسه، ولهذا من به سلس المذى لا يخرج معه شيء من المنى، والله أعلم.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما منى غير الآدمي ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجميع طاهر إلا منى الكلب والخنزير؛ لأنه خارج من حيوان طاهر  
يخلق منه مثل أصله فكان طاهرا كالبيض ومنى الآدمي.

والثاني: الجميع نجس؛ لأنه من فضول الطعام المستحيل، وإنما حكم بطهارته  
من الآدمي لحرمة وكرامته، [كما أحل لبنه مع كونه لا يؤكل لحرمة وكرامته]<sup>(١)</sup>  
وهذا لا يوجد في غيره.

والثالث: ما أكل لحمه فمnie طاهر كلبه، وما لا يؤكل لحمه فمnie نجس كلبه.  
الشرح: هذه الأوجه مشهورة ودلائلها ظاهرة، والأصح طهارة الجميع غير  
الكلب والخنزير وفرع أحدهما، ومن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والبندنجي  
وابن الصباغ والشاشي وغيرهم.

وأشار المصنف في التنبيه إلى ترجيحه، وصحح الرافعي النجاسة مطلقا،  
والمذهب الأول.

أما منى الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما، فإنه نجس بلا خلاف، كما صرح  
به المصنف.

(١) سقط في ط.

فرع: البيض من مأكول اللحم طاهر بالإجماع، ومن غيره فيه وجهان كمنه الأصح الطهارة.

وقد أشار المصنف في تعليقه الوجه الأول إلى القطع بهذا.

قال أصحابنا: ويجرى الوجهان في بزر القز؛ لأنه أصل الدود كالبيض.

وأما دود القز فطاهر بلا خلاف، وثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «الْمَسْكُ أَطْيَبُ الطَّيْبِ»<sup>(١)</sup> وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ وَبَيْضَ الطَّيْبِ كَانَ يُرَى مِنْ مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٢)</sup> وفي فارة المسك المنفصلة في حال حياة الطيبة وجهان:

أصحهما: : الطهارة كالجنين.

والثاني: النجاسة كسائر الفضلات والأجزاء المنفصلة في الحياة.

فإن انفصلت بعد موتها فنجسة على المذهب كاللبن، وقيل طاهرة كالبيض المتصلب، حكاه الرافعي.

فرع: البيضة الطاهرة إذا استحالت دما ففى نجاستها وجهان:

الأصح: النجاسة كسائر الدماء.

والثاني: الطهارة كاللحم وغيره من الأطعمة إذا تغيرت.

ولو صارت مذرة، وهي التي اختلط بياضها بصفرتها فطاهرة بلا خلاف، صرح به صاحب التتمة وغيره، وكذا اللحم إذا خنز وأنتن فطاهر على المذهب، وفيه وجه أنه نجس، حكاه الشاشي وصاحب البيان في باب الأطعمة، وهو شاذ ضعيف جدا.

فرع: هل يحل أكل المنى الطاهر؟ فيه وجهان:

الصحيح المشهور أنه لا يحل؛ لأنه مستخبث قال تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(١) أخرجه أحمد (٣١/٣، ٣٦، ٤٧)، ومسلم (١٨، ١٩ - ٢٢٥٢)، وأبو داود (٣١٥٨)، والنسائي (٣٩/٤) والترمذي (٩٩١، ٩٩٢)، وأبو يعلى (١٢٣٢)، وابن حبان (١٣٧٨)، والحاكم (٣٦١/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٣٨)، ومسلم (٣٩ - ١١٩٠) من حديث عائشة قالت: «كأنى أنظر إلى ويبس الطيب في مفرق رسول الله ﷺ»  
والويبس: هو البريق قاله الحافظ في الفتح (١٧٨/٤) وسيأتى تخريج هذا الحديث بتوسع في كتاب الحج.

والثاني: يجوز، وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي؛ لأنه طاهر لا ضرر فيه. وسنيسط الكلام فيه وفي المخاط وأشباهه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى. وإذا قلنا بطهارة بيض ما لا يؤكل لحمه جاز أكله بلا خلاف؛ لأنه غير مستقذر، وهل يجب غسل ظاهر البيض إذا وقع على موضع طاهر؟ فيه وجهان حكاهما البغوي وصاحب البيان وغيرهما بناء على أن رطوبة الفرج طاهرة أم نجسة، وقطع ابن الصباغ في فتاويه بأنه لا يجب غسله، وقال: الولد إذا خرج طاهر لا يجب غسله بإجماع المسلمين وكذا البيض، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الدم فنجس؛ لحديث عمار، رضى الله عنه. وفي دم السمك وجهان: أحدهما: نجس كغيره.

والثاني: طاهر؛ لأنه ليس بأكثر من الميتة، وميتة السمك طاهرة؛ فكذا دمه. الشرح: أما حديث عمار فضيف، سبق بيان ضعفه، ويغنى عنه حديث عائشة - رضى الله عنها - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُسْتَحَاضَةِ: إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي» <sup>(١)</sup> رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَعَنْ أَسْمَاءَ - رضى الله عنه - قَالَتْ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِخْدَانًا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضِ كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ تَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْصَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup>.

والدلائل على نجاسة الدم متظاهرة، ولا أعلم فيه خلافاً عن أحد من المسلمين إلا ما حكاه صاحب الحاوي عن بعض المتكلمين أنه قال: هو طاهر، ولكن

(١) تقدم.

(٢) أخرجه البخاري (٤١٠/١) كتاب: الحيض، باب: غسل دم المحيض (٣٠٧)، ومسلم (١/٢٤٠)، كتاب: الطهارة، باب: نجاسة الدم وكيفية غسله (٢٩١/١١٠)، وأبو داود (١/٩٩)، كتاب: الطهارة، باب: المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها (٣٦١، ٣٦٠)، والترمذي (١/٢٥٤-٢٥٥)، أبواب الطهارة، باب: ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب (١٣٨)، والنسائي (١/١٩٥)، كتاب المياه، باب: دم الحيض يصيب الثوب، وابن ماجه (١/٢٠٦)، كتاب الطهارة وسننها، باب: ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب (٦٢٩)، ومالك في الموطأ (١/٦٠-٦١) (١٠٣)، والشافعي في المسند (١/٢٤)، باب في الأنجاس وتطهيرها (٤٨).

المتكلمين لا يعتد بهم في الإجماع والخلاف، على المذهب الصحيح الذي عليه جمهور أهل الأصول من أصحابنا وغيرهم، لا سيما في المسائل الفقهيات. وأما الوجهان في دم السمك فمشهوران، ونقلهما الأصحاب أيضا في دم الجراد ونقلهما الرافعي أيضا في الدم المتحلب من الكبد والطحال، والأصح في الجميع النجاسة.

وممن قال بنجاسة دم السمك مالك وأحمد وداود.

وقال أبو حنيفة: طاهر.

وأما دم القمل والبراغيث والقراد والبق ونحوهما مما ليس له نفس سائلة فنجسة عندنا كغيرها من الدماء، لكن يعفى عنها في الثوب والبدن للحاجة، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى.

وممن قال بنجاسة هذه الدماء مالك، وقال أبو حنيفة: هي طاهرة، وهي أصح الروايتين عن أحمد. وأما قول المصنف: لأنه ليس بأكثر من الميتة، فكلام ناقص؛ لأنه ينتقض بدم الآدمي، فإنه نجس مع أن ميتته طاهرة على المذهب، فينبغي أن يزداد فيقال: ميتته طاهرة مأكولة.

فرع: مما تعم به البلوى الدم الباقي على اللحم وعظامه، وقل من تعرض له من أصحابنا، فقد ذكره أبو إسحاق الثعلبي المفسر من أصحابنا، ونقل عن جماعة كثيرة من التابعين أنه لا بأس به، ودليله المشقة في الاحتراز منه، وصرح أحمد وأصحابه بأن ما يبقى من الدم في اللحم معفو عنه، ولو غلبت حمرة الدم في القدر لعسر الاحتراز منه، وحكوه عن عائشة وعكرمة والثوري وابن عيينة وأبي يوسف وأحمد وإسحاق وغيرهم، واحتجت عائشة والمذكورون بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] قالوا: فلم ينع عنه كل دم بل، عن المسفوح خاصة وهو السائل.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما القيح فهو نجس؛ لأنه دم استحال إلى نتن، فإذا كان الدم نجسا فالقيح أولى.

وأما ماء القروح فإن كان له رائحة فهو نجس كالقيح، وإن لم يكن له رائحة فهو طاهر كرطوبة البدن، ومن أصحابنا من قال: فيه قولان: أحدهما: طاهر كالعرق.



والثاني: نجس؛ لأنه تحلل بعله فهو كالقيح.

الشرح: القيح نجس بلا خلاف، وكذا ماء القروح المتغير نجس بالاتفاق. وأما غير المتغير فظاهر على المذهب، وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو حامد وآخرون، ونقله أبو حامد عن نصه في الإملاء، وقيل: في نجاسته قولان، وقد ذكر المصنف دليل الجميع، وقوله: تحلل بعله، احتراز من الدمع والعرق. وأما قوله: كرطوبات البدن، فمعناه أنها طاهرة بالاتفاق، وهو كما قال. وقد ضبط الغزالي - وتابعه الرافعي وغيره - هذا بعبارة وجيزة، فقال: ما ينفصل من باطن الحيوان قسمان:

أحدهما: ما ليس له اجتماع واستحالة في الباطن، وإنما يرشح رشحا.

والثاني: ما يستحيل ويجتمع في الباطن ثم يخرج.

فالأول كالدمع واللعب والعرق والمخاط، وحكمه حكم الحيوان المنفصل منه إن كان نجسا، وهو الكلب والخنزير وفرع أحدهما، فهو نجس أيضا، وإن كان طاهرا وهو سائر الحيوانات فهو طاهر بلا خلاف.

وأما الثاني فكالدم والبول والعذرة والروث والقيء والقيح، وكله نجس، ويستثنى اللبن والمنى والعلقة على تفصيل في ذلك.

واعلم أنه لا فرق في العرق واللعب والمخاط والدمع بين الجنب والحائض والطاهر، والمسلم والكافر، والبغل والحصان والفرس، والفأرة وجميع السباع والحشرات، بل هي طاهرة من جميعها ومن كل حيوان طاهر، وهو ما سوى الكلب والخنزير وفرع أحدهما، ولا كراهة في شيء من ذلك عندنا، وكذا لا كراهة في سؤر شيء منها، وهو بقية ما شربت منه، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما العلة ففيها وجهان:

قال أبو إسحاق: هي نجسة؛ لأنه دم خارج من الرحم فهو كالحيض.

وقال أبو بكر الصيرفي: هي طاهرة؛ لأنه دم غير مسفوح، فهو كالكدب والطحال.

الشرح: العلة هي المنى إذا استحال في الرحم فصار دما عبيطا، فإذا استحال بعده فصار قطعة لحم فهو مضغة، وهذان الوجهان في العلة مشهوران، ودليلهما ما ذكره المصنف، أصحابهما الطهارة، ونقله الشيخ أبو حامد عن الصيرفي، وعامة الأصحاب، وصرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد، والمحاملي، والرافعي في المحرر،

وآخرون، وأما المضغة فالمذهب القطع بطهارتها كالولد، وبهذا قطع الأكثرون ونقل القاضي حسين، وصاحبها العدة والبيان فيها وجهين، وكذا وقع في كثير من نسخ الوسيط، وأنكروه عليه، ولا يصح إنكار من أنكر ذلك ونسبته إلى الانفراد بنقل وجه في نجاسة المضغة؛ فإن الوجه نقله غيره ممن ذكرناه.

وقوله: مسفوح أى سائل.

وقوله: كالكبدة هى بفتح الكاف وكسر الباء، ويجوز إسكان الباء مع فتح الكاف وكسرها كما سبق فى نظائرها، والطحال بكسر الطاء، وإنما قاس على الكبدة والطحال؛ لأنهما طاهران بالإجماع، والأحاديث الصحيحة مشهورة فى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ الْكَبِدَ»، وللحديث الصحيح عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ فَالْمَيْتَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَالدَّمَانِ الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» قال البيهقى: روى هكذا عن ابن عمر، وروى عنه عن النبي ﷺ قال [«...»]. فأما الميتان فالجراد والحوث...»] ولكن الرواية الأولى هى الصحيحة، وهى فى معنى المرفوع<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الشافعى فى مسنده (١٧٣/٢) كتاب: الصيد والذبائح، الحديث (٦٠٧)، وأحمد (٩٧/٢)، وابن ماجه (١١٠٢/٢) كتاب: الأطعمة، باب: الكبدة والطحال، الحديث (٣٣١٤)، والدارقطنى (٢٧٢/٤)، باب: الصيد والذبائح والأطعمة، الحديث (٢٥) والبيهقى (٢٥٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الحوت يموت فى الماء والجراد، وعبد بن حميد فى المنتخب (ص - ٢٦٠) رقم (٨٢٠) والبعوى فى شرح السنة (٣٩/٦) كلهم من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ: فَأَمَّا الْمَيْتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». قال البوصيرى فى الزوائد: هذا إسناد فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف.

أهـ.

وأخرجه ابن حبان فى المجروحين (٥٨/٢) وأعله بعبد الرحمن، وقال: كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك فى روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف؛ فاستحق الترك.

وقال: حدثنا أحمد بن المثنى - أبو يعلى - قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الرحمن، وأسامة، وعبد الله بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء.

وهذا فيه نظر؛ فإن عبد الله وثقه أحمد بن حنبل.

وقد أسند ابن حبان فى المجروحين (٥٨/٢)، عن أحمد بن حنبل قال: عبد الله لا بأس

به.

وأسند ابن عدى فى الكامل (١٨٥/٤) عن أحمد أنه قال: ثقة، وقد أخرجه الدارقطنى (٢٧٢/٤) من طريق مطرف عن عبد الله بن زيد، به. وأخرجه البيهقى (٢٥٤/١) من طريق =

قلت: ويحصل الاستدلال بها؛ لأنها مرفوعة أيضا، فإنها كقول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا، وهذا عند أصحابنا وعند المحدثين وجمهور الأصوليين والفقهاء في حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ صريحا كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب.

= ابن أبي أويس قال: ثنا عبد الرحمن، وأسامة، وعبد الله بنو زيد بن أسلم، عن أبيهم، به. وقال: أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعفاء جرحهم يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل وعلى بن المديني يوثقان عبد الله بن زيد، إلا أن الصحيح من هذا الحديث الأول - يعني الموقوف - الذي خرج من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن ابن عمر موقوفا. وقال: هو في معنى المسند.

قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي (١/٢٥٤): بل رواه يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال مرفوعا كذا قال ابن عدي في الكامل. اهـ.

قلت: وهو ثقة وثقه أحمد، والنسائي، والعجلي، وابن حبان، والبزار، وابن يونس. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. ينظر التهذيب (١١/١٩٧).

إلا أن أبا زرعة رجع الموقوف قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/١٧) رقم (١٥٢٤): سئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان». ورواه عبد الله بن نافع، عن أسامة ابن زيد عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ورواه القعنبي عن أسامة وعبد الله بن زيد، عن أبيهما، عن ابن عمر موقوفا. قال أبو زرعة: الموقوف أصح.

وكذا صحح الموقوف أبو حاتم كما في تلخيص الحبير (١/٢٦) وقد توبع بنو زيد بن أسلم على رفع الحديث.

تابعهم أبو هشام الأيلي عند ابن مردويه في تفسيره: كما في نصب الراية (٤/٢٠٢) فقال: وله طريق آخر قال ابن مردويه في تفسيره، ثنا عبد الباقي بن قانع، ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا داود بن راشد، ثنا سويد بن عبد العزيز، ثنا أبو هشام الأيلي، عن زيد ابن أسلم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يحل من الميتة اثنان، ومن الدم اثنان: فأما الميتة فالسمك والجراد، وأما الدم فالكبد والطحال». وسكت عنه الزيلعي فلم يبين علته.

قال الحافظ في التلخيص (١/٢٦): تابعهم شخص أضعف منهم، وهو أبو هشام كثير ابن عبد الله الأيلي، أخرجه ابن مردويه في تفسيره، وكثير قال البخاري ومسلم [عنه]: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

ينظر: التاريخ الكبير (٧/٩٥٠)، والضعفاء الصغير (٣٠٦) للبخاري، والكنى للإمام مسلم (٢/٨٧٥) والضعفاء والمتروكين للنسائي (٥٣١) والدارقطني (٤٤٥).

وقال الحافظ: الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم وغيره، هي في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا وحرم علينا كذا مثل قوله «أمرنا بكذا ونهينا عن كذا» فيحصل الاستدلال بهذه الرواية؛ لأنها في معنى المرفوع.

وأما أبو بكر الصيرفي فهذا أول موضع جرى فيه ذكره في الكتاب وهو أبو بكر محمد بن عبد الله كان إماما بارعا متقنا صاحب مصنفات كثيرة في الأصول وغيره. قال الخطيب البغدادي: توفي لثمان بقين من شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمائة رحمه الله.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الميتة من غير السمك والجراد وال آدمى فهي نجسة؛ لأنه محرم الأكل من غير ضرر، فكان نجسا كالدم، وأما السمك والجراد فهما طاهران؛ لأنه يحل أكلهما، ولو كانا نجسين لم يحل [أكلهما]. وأما الآدمي، ففيه قولان:

أحدهما: أنه نجس؛ لأنه ميت لا يحل أكله، فكان نجسا كسائر الميتات. والثاني: أنه طاهر لقوله ﷺ: «لَا تَنْجَسُوا مَوْتَاكُمْ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» ولأنه لو كان نجسا لما غسل كسائر الميتات.

الشرح: أما الحديث فرواه الحاكم أبو عبد الله، وصاحبه البيهقي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال الحاكم في آخر كتاب المستدرک على الصحيحين: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم.

قال البيهقي: وروى موقوفا على ابن عباس من قوله، وكذا ذكره البخاري في صحيحه في كتاب الجنائز تعليقا عن ابن عباس: «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا»<sup>(١)</sup> ورواية المرفوع مقدمة؛ لأن فيها زيادة علم كما سبق تقريره في مقدمة الكتاب. وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ»<sup>(٢)</sup> وهذا عام يتناول الحياة والموت.

أما حكم المسألة: فالسمك والجراد إذا ماتا طاهران بالنصوص والإجماع قال الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤] وثبت عن النبي ﷺ أنه قال في البحر: «هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» وقد سبق بيانه وفوائده في أول الكتاب وعن

(١) ينظر صحيح البخاري (٤٦٣/٣) كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه... قبل حديث (١٢٥٣)، وأخرجه الحاكم (٣٨٥/١)، والبيهقي (٣٠٦/١) عن ابن عباس مرفوعا. وقال البيهقي: والمعروف موقوف.

(٢) تقدم.

عبد الله بن أبي أوفى - رضى الله عنه - قال: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ»<sup>(١)</sup> رواه البخارى ومسلم.

وسواء عندنا الذى مات بالاصطياد أو حُتِفَ نفسه والطاقى من السمك وغير الطاقى، وسواء قطع رأس الجرادة أم لا، وكذا باقى ميتات البحر إذا قلنا بالأصح: إن الجميع حلال فميتتها طاهرة وسيأتى تفصيلها فى بابها إن شاء الله تعالى.

وأما الآدمى هل ينجس بالموت أم لا؟ فيه هذان القولان الصحيح منهما: أنه لا ينجس اتفق الأصحاب على تصحيحه ودليله الأحاديث السابقة، والمعنى الذى ذكره، وعجب إرسال المصنف القولين من غير بيان الراجح منهما فى مثل هذه المسألة التى تدعو الحاجة إليها، وقد ذكر البندنجى فى كتاب الجنائز وصاحب الشامل فى باب الآنية أن القول بالطهارة هو نصه فى الأم، وبالنجاسة هو نصه فى البويطى، وسواء فى جريان القولين المسلم والكافر.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] فليس المراد نجاسة الأعيان والأبدان، بل نجاسة المعنى والاعتقاد؛ ولهذا: «رَبَطَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَسِيرَ الْكَافِرَ فِي الْمَسْجِدِ»<sup>(٢)</sup> وقد أباح الله تعالى طعام أهل الكتاب والله أعلم.

وأما باقى الميتات فنجسة ودليلها الإجماع، واستثنى صاحب الحاوى وغيره فقالوا: الميتات نجسة إلا خمسة أنواع: السمك والجراد والآدمى والصيد إذا قتله سهم أو كلب معلم أرسله أهل للذكاة، والجنين إذا خرج ميتا بعد ذكاة أمه. وزاد القفال فحكم بطهارة ما ليس له نفس سائلة فى قول، كما حكيناه عنه فى باب المياه. وحكى صاحب الحاوى والشاشى عنه وجهين فى نجاسة الضفدع بالموت، ولا يرد شىء من هذا على المصنف.

أما الصيد والجنين فليسا منه بل جعل الشرع هذا ذكاتهما؛ ولهذا قال النبى ﷺ

(١) أخرجه الطيالسى (٨١٨)، وأحمد (٣٥٧/٤)، والبخارى (٥٤٩٥)، ومسلم (٥٢) - (١٩٥٢)، وأبو داود (٣٨١٢)، والترمذى (١٨٢٢)، والنسائى (٢١٠/٧)، وابن الجارود (٨٨٠)، وابن حبان (٥٢٥٧)، والبيهقى (٢٥٧/٩).

(٢) أخرجه البخارى (٤٦٢، ٤٦٩، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣)، ومسلم (٥٩ - ١٧٦٤)، وأبو داود (٢٦٧٩)، والنسائى (١٠٩/١ - ١١٠)، وابن حبان (١٢٣٩)، وابن خزيمة (٢٥٢)، والبيهقى (١٧١/١) من حديث أبى هريرة، وفيه قصة.

فى الحديث الصحيح: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ»<sup>(١)</sup> فصرح بأنه مذكى شرعا، وإن لم

(١) ورد هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم:

أبو سعيد الخدرى، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وكعب بن مالك، وأبو لیلی، وأبو أيوب الأنصارى، وعبد الله بن مسعود، وعلى بن أبى طالب، وعبد الله بن عباس، وأبو الدرداء، وأبو أمامة.

حديث أبى سعيد:

أخرجه أحمد (٣/٣١)، وأبو داود (٣/٢٥٢) كتاب: الأضاحى، باب: ما جاء فى ذكاة الجنين، حديث (٢٧٢٧)، والترمذى (٤/٧٢) كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء فى ذكاة الجنين، حديث (١٤٧٦)، وابن ماجه (٢/١٠٦٧) كتاب: الذبائح، باب: ذكاة الجنين ذكاة أمه، حديث (٣١٩٩)، وعبد الرزاق (٤/٥٠٢) رقم (٨٦٥٠)، وابن الجارود (٩٠٠)، وأبو يعلى (٢/٢٧٨) رقم (٩٩٢)، والدارقطنى (٤/٢٧٢) كتاب: الصيد والذبائح والأطعمة رقم (٢٦، ٢٨)، والبيهقى (٩/٣٣٥) كتاب: الضحايا، باب: ذكاة ما فى بطن الذبيحة، والبغوى فى شرح السنة (٦/٢٨) من طريق مجالد بن سعيد عن أبى الوداك عن أبى سعيد به.

وقال الترمذى: حديث حسن.

وقال ابن حزم فى المحلى (٧/٤١٩): مجالد وأبو الوداك ضعيفان.

قلت: وفى كلامهما نظر.

فأما قول الترمذى: حديث حسن، فليس بحسن، أو لعله أراد لغيره لمتابعة يونس بن أبى إسحاق لمجالد بن سعيد.

فإن مجالد بن سعيد معروف بالضعف.

أما قول ابن حزم: فمردود أيضا فتضعيفه لمجالد مقبول أما تضعيفه لأبى الوداك: ففيه نظر.

قال الحافظ فى التلخيص (٤/١٥٦): وأما أبو الوداك، فلم أر من ضعفه، وقد احتج به مسلم وقال يحيى بن معين: ثقة. اهـ.

فهذا السند ضعيف لضعف مجالد، لكنه توبع تابعه يونس بن أبى إسحاق عن أبى الوداك به.

أخرجه أحمد (٣/٣٩)، وابن حبان (١٠٧٧ - موارد)، والدارقطنى (٤/٢٧٤) كتاب: الصيد والذبائح والأطعمة حديث (٣٠)، والبيهقى (٩/٣٣٥) كتاب: الضحايا، باب: ذكاة ما فى بطن الذبيحة كلهم من طريق يونس بن أبى إسحاق عن أبى الوداك عن أبى سعيد به. وصححه ابن حبان.

وقال الزيلعى فى نصب الراية (٤/١٨٩): قال المنذرى: إسناده حسن، ويونس وإن تكلم فيه فقد احتج به مسلم فى صحيحه.

وصححه أيضا ابن دقيق العيد كما فى تلخيص الحبير (٤/١٥٧).

وللحديث طريق آخر عن أبى سعيد:

أخرجه أحمد (٣/٤٥)، وأبو يعلى (٢/٤١٥) رقم (١٢٠٦)، والطبرانى فى المعجم الصغير (٨٨١، ١٦٨)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٨/٤١٢) من طريق عطية العوفى =

تنله السكين مباشرة، وأما ما زاده القفال وصاحب الحاوى فضعيف، انفردا به عن

= عن أبى سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». وعطية العوفى فيه ضعف.

حديث جابر:

يرويه أبو الزبير عنه ومن طرق عن أبى الزبير.

فأخرجه أبو داود (٢٥٣/٣) كتاب: الأضاحى، باب: ما جاء فى ذكاة الجنين حديث (٢٨٢٨)، والدارمى (٨٤/٢) كتاب: الأضاحى، باب: فى ذكاة الجنين ذكاة أمه، والحاكم (١١٤/٤)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٣٦/٩) من طريق عتاب بن بشير عن عبيد الله بن أبى زياد القداح عن أبى الزبير به.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبى.

وأخرجه الحاكم (١١٤/٤) وابن عدى فى الكامل (٣٢٠/٢) والبيهقى (٣٣٤/٩) - (٣٣٥) من طريق الحسن بن بشر عن زهير بن معاوية عن أبى الزبير به. قال ابن عدى: وحديث زهير عن أبى الزبير لم يرويه غير الحسن. وأسند عن النسائى قال: ليس بالقوى.

وقال الحاكم: تابعه من الثقات عبيد الله بن أبى زياد القداح، وهو الطريق الأول. وأخرجه أبو يعلى (٣٤٣/٣) رقم (١٨٠٨) من طريق حماد بن شعيب عن أبى الزبير به بلفظ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر».

وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣٨/٤) وقال: رواه أبو يعلى وفيه حماد بن شعيب وهو ضعيف - رواه أبو داود خلا قوله: إذا أشعر. وأخرجه أبو نعيم فى الحلية (٩٢/٧) من طريق إسحاق بن عمرو ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان - الثورى - عن أبى الزبير به.

وقال أبو نعيم: تفرد به معاوية عن الثورى وعنه إسحاق. وأخرجه الدارقطنى (٢٧٣/٤) كتاب: الصيد والذبائح والأطعمة، حديث (٢٧) من طريق ابن أبى ليلى عن أبى الزبير به.

حديث أبى هريرة:

أخرجه الحاكم (١١٤/٤)، والسهمى فى تاريخ جرجان (ص - ٣٧٧) رقم (٦٢٩) من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن جده عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

وقال الحاكم: وقد روى بإسناد صحيح عن أبى هريرة ثم أخرجه.

وتعقبه الذهبى فقال: عبد الله هالك.

وللحديث طريق آخر عن أبى هريرة:

أخرجه الدارقطنى (٢٧٤/٤) من طريق عمر بن قيس عن عمرو بن دينار عن طاووس عن أبى هريرة به.

وذكره الزيلعى فى نصب الراية (١٩٠/٤) وقال: قال عبد الحق: لا يحتج بإسناده، وقال ابن القطان: وعلمته عمرو بن قيس وهو المعروف بسندل، فإنه متروك. اهـ.

حديث ابن عمر:

## الجمهور والصحيح النجاسة، كما أوضحناه هناك، وبالله التوفيق.

= أخرج الحاكم (١١٤/٤) من طريق محمد بن الحسن الواسطي عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «ذكاة الجنين إذا أشعر ذكاة أمه ولكنه يذبح حتى ينصب ما فيه من الدم».

ومن هذا الطريق أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢٧٥/٢) وقال: محمد بن الحسن: من أهل واسط يروى عن محمد بن إسحاق روى عنه أهل بلده يرفع الموقوف ويسند المراسيل روى عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ... وذكر الحديث.

وقال: إنما هو موقوف من قول ابن عمر.

وقال الزيلعي في نصب الراية (١٩٠/٤): ورجاله رجال الصحيح وليس فيه عمران بن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح بالسماع فلا يحتج به، ومحمد بن الحسن ذكره ابن حبان في الضعفاء وروى له هذا الحديث. اهـ.

ومحمد بن الحسن هذا ثقة احتج به البخاري ووثقه.

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر:

أخرج في المعجم الصغير (١٠٧/٢) من طريق أحمد بن الفرات الرازي ثنا هشام بن بلال ثنا محمد بن مسلم الطائفي عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

قال الطبراني: لم يروه عن أيوب بن موسى إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد إلا هشام تفرد به أبو مسعود.

وذكره ابن أبي حاتم في العلل (٤٤/٢) رقم (٦١٤) فقال: سألت أبي عن حديث رواه هشام الرازي عن محمد بن مسلم الطائفي عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، قال أبي: هكذا رواه هشام في كتابي عنه ورواه أبو مسعود بن فرات عنه والناس يوقفونه على عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة وغيرهم يروونه عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وهو أصح.

وللحديث طريق ثالث عن ابن عمر:

أخرج الطبراني في الصغير (١٦/١) من طريق عبد الله بن نصر الأنطاكي ثنا أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر... به مرفوعاً. وقال الطبراني: لم يروه مرفوعاً عن عبيد الله إلا أبو أسامة. تفرد به عبد الله بن نصر.

وهذا الطريق لم يذكره الزيلعي في نصب الراية.

وقد توبع عبد الله تابعه مبارك بن مجاهد.

أخرجه الدارقطني (٢٧١/٤) كتاب: الصيد، والذبائح، والأطعمة (٢٤)، والبيهقي (٣٣٥/٩) كتاب: الضحايا، باب: ذكاة ما في بطن الذبيحة من طريق عصام بن مدرك عن مبارك بن مجاهد عن عبيد الله بن عمر به.

قال الزيلعي في نصب الراية (١٩٠/٤): قال ابن القطان: وعصام رجل لا يعرف له حال وقال في التقيح: مبارك بن مجاهد ضعفه غير واحد. اهـ.



وأما قول المصنف: محرم الأكل من غير ضرر؛ فكان نجسا - فيتقضى بالمخاط

= وقال البيهقي: روى من أوجه عن ابن عمر مرفوعًا ورفع عنه ضعيف، والصحيح موقوف.

وذكره الهيثمي في المجمع (٣٨/٤) من طريق محمد بن الحسن الواسطي عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، والصغير وفيه ابن إسحاق وهو ثقة لكنه مدلس وبقيّة رجال الأوسط ثقات. حديث كعب بن مالك:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير كما في نصب الراية (٩١/٤) والمجمع (٣٨/٤) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعًا.

وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف، قال ابن حبان في المجروحين (١٢٠/١ - ١٢١): إسماعيل بن مسلم المكي أبو ربيعة ضعيف، ضعفه ابن المبارك، وتركه يحيى، وعبد الرحمن بن مهدي روى عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه... فذكر الحديث.

قال: وإنما هو عن الزهري قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه هكذا قال ابن عيينة وغيره من الثقات. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٨/٤)، وقال: رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، وفيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف.

حديث أبي ليلى: أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (٣٨/٤) أن رسول الله ﷺ سئل عن ذكاة الجنين فقال: ذكاته ذكاة أمه.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه حليس بن محمد وهو متروك.

حديث أبي أيوب:

أخرجه الحاكم (١١٤/٤) من طريق ابن أبي ليلى عن أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ: ذكاة الجنين ذكاة أمه.

وذكره الهيثمي في المجمع (٣٨/٤) وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن أبي ليلى وهو سقيم الحفظ، ولكنه ثقة.

حديث ابن مسعود:

أخرجه الدارقطني (٢٧٤/٤) كتاب: الصيد، والذباح، والأطعمة (٣١) من طريق أحمد بن الحجاج بن الصلت ثنا الحسن بن بشر بن مسلم ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: أراه رفعه قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». قال الحافظ في التلخيص (١٥٧/٤): حديث ابن مسعود رجاله ثقات إلا أحمد بن الحجاج بن الصلت، فإنه ضعيف جدًا. اهـ.

حديث علي بن أبي طالب:

أخرجه الدارقطني (٢٧٤ - ٢٧٥) كتاب: الصيد، والذباح، والأطعمة (٣٣) من طريق موسى بن عثمان الكندي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول

والمنى وجلد الميتة إذا دبغ فإنها محرمة الأكل على الأصح من غير ضرر، وليست نجسة؛ فكان ينبغي أن يقول: من غير ضرر ولا استقذار. وقوله في السمك والجراد: يحل أكلهما، يعني من غير ضرورة ولا حاجة، وإلا فالميتة يحل أكلها في المخصصة، ويحل أكل الدواء النجس للحاجة وإن لم يكن ضرورة، والله أعلم.

فرع: العضو المنفصل من حيوان حي كآلية الشاة وسنام البعير وذنب البقرة والأذن واليد وغير ذلك نجس بالإجماع.

ومما يستدل به من السنة حديث أبي واقد الليثي - رضى الله عنه - قال: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجْبُونَ أَسْنِمَةَ الْإِبِلِ وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْغَنَمِ فَقَالَ: مَا تَقْطَعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ» رواه أبو داود والترمذي وغيرهم<sup>(١)</sup>، وهذا لفظ الترمذي، قال الترمذي: حديث حسن. قال: والعمل على هذا عند أهل العلم.

= الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

وموسى بن عثمان، قال ابن القطان: مجهول كما في نصب الراية (١٩١/٤). وفيه نظر وهو معروف لكن بالضعف الشديد.

حديث ابن عباس:

أخرجه الدارقطني (٢٧٥/٤) من طريق موسى بن عثمان الكندي عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس بمثل حديث علي، وموسى بن عثمان متروك. وانظر حديث علي.

حديث أبي أمامة وأبي الدرداء:

أخرجه البزار (٧٠/٢ - كشف) رقم (١٢٢٦) من طريق بشر بن عمار عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء وأبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».

قال البزار: وهذا روى من وجوه رواه أبو سعيد الخدري وأبو أيوب، وأعلى من رواه أبو الدرداء. اهـ.

وأخرجه الطبراني في الكبير كما في نصب الراية (١٩١/٤) من طريق بشر بن عمار عن الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد عن أبي أمامة، وأبي الدرداء به.

وذكره الهيثمي في المجمع (٣٨/٤) وقال: رواه البزار، والطبراني في الكبير، وفيه بشر ابن عمار وقد وثق، وفيه ضعف.

(١) أخرجه أحمد (٢١٨/٥)، والدارمي (٩٣/٢) كتاب: الصيد، باب: في الصيد يبين منه

العضو، وأبو داود (٢٧٧/٣) باب: صيد قطع منه قطعة، الحديث (٢٨٥٨)، والترمذي (٤/

٧٤) كتاب: الأطعمة، باب: ما قطع من الحي فهو ميت، الحديث (١٤٨٠)، وابن الجارود

(ص - ٢٩٥) كتاب: الأطعمة، الحديث (٨٧٦)، والدارقطني (٢٩٢/٤) كتاب: الأطعمة،

الحديث (٨٣)، الحاكم (٢٣٩/٤) كتاب: الذبائح، والبيهقي (٢٤٥/٩) كتاب: الصيد

والذبائح، باب: ما قطع من الحي فهو ميتة، كلهم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن =

وأما العضو المبان من السمك والجراد والآدمى كيده ورجله وظفره ومشيمة الآدمى ففيها كلها وجهان:

أصحهما طهارتها، وهو الذى صححه الخراسانيون كميتاتها.

والثانى: نجاستها، وإنما يحكم بطهارة الجملة لحرمتها. وبهذا قطع العراقيون أو جمهورهم فى يد الآدمى وسائر أعضائه، وتكرر نقل القاضى أبى الطيب الاتفاق على نجاسة يد السارق وغيره إذا قطعت أو سقطت، ونقل القاضى أيضا الاتفاق على نجاسة مشيمة الآدمى.

والصحيح الطهارة كما ذكرناه، وأما مشيمة الآدمى فنجسة بلا خلاف كما فى سائر أجزائه المنفصلة فى حياته والله أعلم.

فرع: عصب الميتة غير الآدمى نجس بلا خلاف، ولا يخرج على الخلاف فى الشعر والعظم؛ لأنه يحس ويألم بخلافهما ذكره المتولى وغيره والله أعلم.

فرع: فى مذاهب العلماء فى نجاسة الآدمى بالموت:

قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا ينجس، وبه قال مالك وأحمد وداود وغيرهم،

= دينار، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبى واقد الليثى قال: «قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها ناس يعمدون إلى الغنم وأسنة الإبل فيجبونها؛ فقال رسول الله ﷺ: ما قطع من البهيمة وهى حية فهى ميتة»، وقال الترمذى: وهذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم، والعمل على هذا عند أهل العلم.

وقال الحاكم: صحيح على شرط البخارى. ووافقه الذهبى.

وقد اختلف فيه على زيد بن أسلم:

فرواه سليمان بن لال عن زيد عن عطاء عن أبى سعيد الخدرى: أخرجه الحاكم (٢٣٩/٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبى.

ورواه هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر: أخرجه ابن ماجه (١٠٧٢/٢) رقم (٣٢١٦) والدارقطنى (٢٩٢/٤).

وفى الباب: عن تميم الدارى، أخرجه ابن ماجه (١٠٧٣/٢) كتاب: الصيد، باب: ما قطع من البهيمة وهى حية، الحديث (٣٢١٧): ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا أبو بكر الهذلى، عن شهر بن حوشب، عن تميم الدارى قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون فى آخر الزمان قوم يجيئون أسنة الإبل ويقطعون أذنان الغنم، ألا فما قطع من حى فهو ميت».

قال البوصيرى فى الزوائد (٦٣/٣): هذا إسناد ضعيف؛ لضعف أبى بكر الهذلى السلمى.

قلت: وشهر بن حوشب فيه ضعف.

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> : ينجس، وروى عنه أنه يطهر بالغسل، وعن مالك وأحمد رواية بنجاسته.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الخمر فهي نجسة لقوله عز وجل ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] ولأنه يحرم تناوله من غير ضرورة فكان نجسا كالدم، وأما النبيذ فهو نجس؛ لأنه شراب فيه شدة مطربة فكان نجسا كالخمر.

الشرح: الخمر نجسة عندنا، وعند مالك<sup>(٢)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> وسائر العلماء، إلا ما حكاه القاضى أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود أنهما قالا: هي طاهرة، وإن كانت محرمة كالسم الذى هو نبات وكالحشيش المسكر، ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها، واحتج أصحابنا بالآية الكريمة، قالوا: ولا يضر قرن الميسر والأنصاب والأزلام بها مع أن هذه الأشياء طاهرة؛ لأن هذه الثلاثة خرجت بالإجماع فبقيت الخمر على مقتضى الكلام، ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة؛ لأن الرجس عند أهل اللغة القذر، ولا يلزم من ذلك النجاسة، وكذا الأمر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة. وقول المصنف: ولأنه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجسا كالدم، لا دلالة فيه؛ لوجهين:

أحدهما: أنه منتقض بالمنى والمخاط وغيرهما كما ذكرنا قريبا.

(١) قال فى الكافى: لأبى حنيفة: أن المسلم طاهر، وإنما ينجس بالموت. ينظر تبين الحقائق (٢٤٨/١).

(٢) قال فى ابن رشد: لا خلاف أن الخمر نجسة، وإذا تخللت من ذاتها طهرت. ينظر التاج والإكليل (١٣٨/١).

(٣) ومن الأنجاس: الخمر والسكر. هكذا حكاه فى الطهارة وقال فى الأشربة: هي نجسة نجاسة غليظة، حتى إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم، يمنع جواز الصلاة لقوله تعالى ﴿رجس من عمل الشيطان﴾.

(٤) والخمر تخمر العقل، أى: تغطيه وتستتره، وهي نجسة إجماعاً، لكن خالف فيه الليث وربيعة وداود، وحكاه القرطبى عن المزنى، فقالوا بطهارتها، واحتج بعضهم للنجاسة بأنه لو كانت طاهرة، لفات الامتنان بكون شراب الجنة طهوراً، لقوله - تعالى - : ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهوراً﴾ [الذهر: ٢١] أى: طاهراً. وعلمه فى الشرح بأنه يحرم تناولها من غير ضرر؛ فأشبهه الدم.

ينظر: المبدع (٢٤١/١ - ٢٤٢).

**والثاني:** أن العلة في منع تناولهما مختلفة فلا يصح القياس؛ لأن المنع من الدم لكونه مستحبًا، والمنع من الخمر؛ لكونها سببًا للعداوة والبغضاء وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة، كما صرحت به الآية الكريمة، وأقرب ما يقال ما ذكره الغزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظًا وزجرًا عنها قياسًا على الكلب وما ولغ فيه والله أعلم.

واعلم أنه لا فرق في نجاسة الخمر بين الخمر المحترمة وغيرها، وكذا لو استحال باطن حبات العنب خمرًا فإنه نجس، وحكى إمام الحرمين والغزالي وغيرهما وجهاً ضعيفاً أن الخمر المحترمة طاهرة، ووجهاً أن باطن حبات العنب المستحيل طاهرة، وهما شاذان، والصواب النجاسة.

وأما النبيذ فقسمان: مسكر وغيره، فالمسكر نجس عندنا وعند جمهور العلماء، وشربه حرام وله حكم الخمر في التنجيس والتحريم ووجوب الحد.

وقال أبو حنيفة وطائفة قليلة: هو طاهر ويحل شربه، وفي رواية عنه يجوز الوضوء به في السفر.

وقد سبق في باب المياه بيان مذهبننا ومذهبه، والدلائل من الطرفين مستقصاة، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة التي يقتضى مجموعها الاستفاضة أو التواتر أن رسول الله ﷺ قال: «كُلْ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلْ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وهذه الألفاظ مروية في الصحيحين من طرق كثيرة<sup>(١)</sup>، وحكى صاحب البيان وجهاً أن النبيذ المسكر طاهر؛ لاختلاف

(١) أخرجه مسلم (١٥٨٨/٣) كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، حديث (٧٥/٢٠٠٣)، وأبو داود (٨٥/٤) كتاب: الأشربة، باب: النهي عن المسكر، حديث (٣٦٧٩)، والنسائي (٢٩٦/٨) - (٢٩٧) كتاب: الأشربة، باب: تحريم كل شراب أسكر، والترمذي (٢٩٠/٤) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء في شارب الخمر، حديث (١٨٦١)، وأبو عوانة (٢٧٠/٥ - ٢٧١)، وأحمد (٢٩/٢، ١٣٤، ١٣٧)، وعبد الرزاق (٢٢١/٩) رقم (١٧٠٠٤)، وابن الجارود (٨٥٧) وابن حبان (٥٣٤٢ - الإحسان)، وأبو يعلى (١٨٩/١٠) رقم (٥٨١٦)، والطبراني في الصغير (٥٤/١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢١٦)، والدارقطني (٢٤٨/٤) كتاب: الأشربة، والبيهقي (٨/٢٩٣، ٢٩٦)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٥٢، ٣٥٣)، وفي «تاريخ أصفهان» (١٧٢/١) والخطيب في تاريخ بغداد (٦/٢٩٤)، والبغوي في شرح السنة (٦/١١٧) من طرق عن نافع عن ابن عمر به.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح

وللحديث طرق أخرى عن ابن عمر:

أخرجه النسائي (٢٩٧/٨)، والترمذي (٢٥٧/٤) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء كل مسكر خمر، حديث (١٨٦٤)، وابن ماجه (٢/١١٢٤) كتاب: الأشربة، باب: كل =

العلماء في إباحته، وهذا الوجه شاذ في المذهب، وليس هو بشيء.

= مسكر حرام، حديث (٣٣٩٠) وابن الجارود (٨٥٩)، وأبو يعلى (٤٧٠/٩) رقم (٥٦٢١)، (٥٦٢٢)، وابن حبان رقم (٥٣٤٥ - الإحسان)، وأحمد (١٦/٢، ٢١)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢١٥/٤)، ووكيع فى «أخبار القضاة» (٤٣/٣)، والدارقطنى (٢٤٩/٤) كتاب: الأشربة، وأبو نعيم فى الحلية (٢٣٢/٩)، وفى «تاريخ أصبهان» (٣٥٥/١) من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن ابن عمر به. وقال الترمذى: حديث حسن. وصححه ابن حبان.

وأخرجه ابن ماجه (١١٢٤/٢) كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث (٣٣٩٢) وابن عدى فى الكامل (١٠٦٨/٣) من طريق زكريا بن منظور عن أبى حازم عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام».

وهذا إسناد ضعيف، زكريا بن منظور ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائى. وقال الحافظ البوصيرى فى الزوائد (١٠٦/٣): هذا إسناد فيه زكريا بن منظور، وهو ضعيف. اهـ.

وقد ورد هذا الحديث من طريق أبى حازم عن نافع عن ابن عمر، فقال ابن أبى حاتم فى العلل (٣٠ - ٣١) رقم (١٥٦٧): سألت أبى عن حديث رواه يعقوب بن كعب الحلبي عن زكريا بن منظور عن أبى حازم عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام». قال أبى: ثنا إبراهيم بن المنذر عن زكريا بن منظور عن أبى حازم عن ابن عمر عن النبى ﷺ، لم يقل نافع. قال أبى: وهذا عندى أصح بلا نافع.

وأخرجه ابن ماجه (١٠٢٣/٢) كتاب: الأشربة، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث (٣٣٨٧)، وأحمد (٩١/٢)، وأبو يعلى (٣٥٦/٩) رقم (٥٤٦٦)، والبيهقى (٨/٢٩٦) من طرق عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام».

وأخرجه ابن عدى (١٢١٦/٣) من طريق سعيد بن مسلمة الأمدى سمعت أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «كل مسكر حرام وكل مسكر خمر». وقال ابن عدى: وإنما رواه الثقات عن أيوب عن نافع عن ابن عمر. اهـ. وسعيد بن مسلمة ضعيف.

قال الحافظ فى التقریب (٣٠٥/١): ضعيف. وأخرجه ابن عدى (٢٢٥٤/٦) من طريق محمد بن القاسم الأسدى ثنا مطيع الأنصارى المدينى عن زيد بن أسلم ونافع وأبى الزناد عن ابن عمر به مرفوعاً. وهذا إسناد ضعيف جداً، محمد بن القاسم الأسدى قال الحافظ فى التقریب (٢/٢٠١): كذبوه.

وقال ابن أبى حاتم فى العلل (٢٧/٢) رقم (١٥٥٦): وسألت عن حديث رواه محمد بن القاسم الأسدى ثنا أبو يحيى الأنصارى المدينى الأعور عن نافع وزيد بن أسلم وأبى الزناد كلهم عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «كل مسكر حرام»، قلت لأبى: من أبو يحيى هذا؟ =

وأما القسم الثاني من النبيذ فهو ما لم يشدد ولم يصبر مسكرا، وذلك كالماء الذي وضع فيه حبات تمر أو زبيب أو مشمش أو عسل أو نحوها فصار حلوا، وهذا القسم طاهر بالإجماع يجوز شربه وبيعه، وسائر التصرفات فيه، وقد تظاهرت الأحاديث في الصحيحين من طرق متكاثرة على طهارته وجواز شربه.

ثم إن مذهبنا ومذهب الجمهور جواز شربه ما لم يصبر مسكرا، وإن جاوز ثلاثة أيام، وقال أحمد - رحمه الله - : لا يجوز بعد ثلاثة أيام.

واحتج له بحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْنِدُ لَهُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ فَيَشْرِبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَجِيءُ وَالْغَدَ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَى الْخَادِمَ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>، وَفِي

= قال: هو مجهول وأبو الزناد لم يدرك ابن عمر.

وله طريق آخر يرويه طاووس عن ابن عمر:

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢٩/٢) رقم (١٥٦٤): وسألته عن حديث رواه نصر بن على عن أبيه عن إبراهيم بن نافع عن أبيه عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عمر قال: خطب رسول الله ﷺ فذكر الخمر فقال رجل: يا رسول الله أرايت المذر قال: «ما المذر؟» قال: حبة باليمن قال: «هل يسكر؟» قالوا: نعم، قال: «كل مسكر حرام».

قال أبي: هذا حديث منكر لا يحتمل عندى أن يكون من حديث ابن عمر ويعبد الله بن عمر وأشبهه.

وفى الباب عن عائشة: أخرجه مالك (٨٤٥/٢)، كتاب الأشربة، باب: تحريم الخمر، حديث (٩)، والبخارى (٤١/١٠) كتاب: الأشربة، باب: الخمر من العسل، حديث (٥٥٨٥)، ومسلم (١٥٨٥/٣) كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، حديث (٢٠٠١/٦٧)، وأبو عوانة (٢٦١/٥)، وأبو داود (٨٨/٤) كتاب: الأشربة، باب: النهى عن المسكر، حديث (٣٦٨٢)، والنسائي (٢٩٨-٢٩٧/٨) كتاب: الأشربة، باب: تحريم كل شراب أسكر، والترمذي (٢٩١/٤) كتاب: الأشربة، باب: ما جاء فى كل مسكر حرام، حديث (١٨٦٣)، وابن ماجه (١١٢٣/٢) كتاب: الأشربة، باب: كل مسكر حرام، حديث (٣٣٨٦)، والدارمي (١١٣/٢) كتاب: الأشربة، باب: ما قيل فى المسكر، وأحمد (٣٦/٦، ٩٦، ٩٧، ١٩٠، ٢٢٥)، والطيالسى (١٤٧٨)، وعبد الرزاق (٢٢٠/٩) رقم (٢٢١)، والحميدى (١٨٥/١) رقم (٢٨١)، وابن الجارود (٨٥٥)، وابن طهمان فى مشيخته ص (١٣٣) رقم (٧٦)، وأبو يعلى فى مسنده (٢٠/٨) رقم (٤٥٢٣)، وابن حبان (٥٣٢١-الإحسان)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢١٦/٤)، والدارقطنى (٢٥١/٤)، وابن عبد البر فى التمهيد (١٢٤/٧)- (١٢٥)، والبيهقى (٢٩١/٨)، والبعوى فى شرح السنة (١١٣/٦) من طرق عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به.

(١) أخرجه مسلم (٧٩ - ٢٠٠٤).

رَوَايَةٌ لِمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْقَعُ لَهُ الزَّبِيبُ فَيَشْرِبُهُ الْيَوْمَ وَالْعَدَّ وَيَعْدُ الْعَدَّ إِلَى مَسَاءِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيُسْقَى أَوْ يُهْرَقُ»<sup>(١)</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «يُنْبَذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّقَاءِ فَيَشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْعَدَّ وَيَعْدُ الْعَدَّ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءَ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَقَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وَدَلِيلُنَا حَدِيثُ بَرِيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِزَاجِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَانْتَبِذُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»<sup>(٣)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَهَذَا عَامٌ يَتَنَاوَلُ مَا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَثْبِتْ نَهْيٌ فِي الزِّيَادَةِ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِإِبَاحَةِ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ. وَالْجَوَابُ عَنِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا لِأَحْمَدَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ بَعْدِ الثَّلَاثَةِ، بَلْ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْقِيهِ الْخَادِمَ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يَسْقِهِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَشْرِبُهُ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ نَحْوَهَا امْتَنَعَ مِنْ شَرْبِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ صَارَ مُسْكِرًا أَمَرَ بِإِرَاقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ نَجَسًا مُحَرَّمًا وَلَا يَسْقِيهِ الْخَادِمَ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ عَلَى الْخَادِمِ كَمَا هُوَ حَرَامٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا سَقَاهُ الْخَادِمُ وَلَا يَرِيقُهُ؛ لِأَنَّهُ حَلَالٌ وَمَالٌ مِنَ الْأَمْوَالِ الْمُحْتَرَمَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِضَاعَتُهَا، وَإِنَّمَا تَرَكَ ﷺ شَرْبَهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ تَنْزَعُهَا وَاحْتِيَاطًا كَمَا: «تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الضَّبِّ وَأَكْلُوهُ بِخَضِرَتِهِ، وَقِيلَ لَهُ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ حَصَلَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ لَفْظَةَ: أَوْ، فِي قَوْلِهِ: سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ، لَيْسَتْ لِلشَّكِّ وَلَا لِلتَّخْيِيرِ، بَلْ لِلتَّقْسِيمِ وَاخْتِلَافِ الْحَالِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ هَذَا الْحَدِيثَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالمَسْأَلَةِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

فَرَعٌ: مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْتِزَاجُ فِي جَمِيعِ الْأَوْعِيَةِ مِنَ الْخَرْفِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٩ - ٢٠٠٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧١٣) وَالنَّسَائِيُّ (٨/٣٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨١ - ٢٠٠٤).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥/٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ (١٠٦ - ٩٧٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٨/٣١١)، وَابْنُ حِبَانَ (٥٣٩٠)، وَالطَّحَاوِيُّ (٤/٢٢٨).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٩١). وَمُسْلِمٌ (٤٣ - ١٩٤٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالنَّسَائِيُّ (٧/١٩٧ - ١٩٨)، وَالدَّارِمِيُّ (٢/٩٣)، وَابْنُ حِبَانَ (٥٢٦٣).



والخشب والجلود والدباء وهى القرع، والمزفت والنحاس وغيرها، ويجوز شربه منها ما لم يصير مسكرا، كما سبق.

وأما الأحاديث المشهورة فى الصحيحين عن ابن عباس وغيره - رضى الله عنهم - أن النبى ﷺ: «نَهَى عَنِ الْإِتِّبَازِ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَثْمِ» وهى جرار خضر، وقيل: كل الجرار، و«النقىر» وهى الخشبة المنقورة من النخل، و«المزفت» و«المقىر»<sup>(١)</sup> وهى المطلى بالزفت والقار فهى المنسوخة بحديث بريدة الذى قدمناه قريبا، وقد بسطت ذلك بدلائله فى أول شرح صحيح البخارى، ثم فى شرح مسلم، وبالله التوفيق.

فرع: شرب الخليطين والمنصف إذا لم يصير مسكرا ليس بحرام، لكن يكره، فالخليطان ما نفع من بسر أو رطب أو تمر أو زبيب، والمنصف ما نفع من تمر ورطب، وسبب الكراهة أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه؛ فيظن الشارب أنه ليس مسكرا وهو مسكر، ودليل الكراهة حديث جابر - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ: «نَهَى أَنْ يُخْلَطَ الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ، وَالبُسْرُ وَالتَّمْرُ»<sup>(٢)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى أَنْ يُتْبَذَ التَّمْرُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُتْبَذَ الرُّطْبُ وَالبُسْرُ جَمِيعًا»<sup>(٣)</sup> وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطْبِ وَالبُسْرِ، وَبَيْنَ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ نَبِيذًا»<sup>(٤)</sup>.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضى الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ مِنْكُمْ فَلْيَشْرِبْهُ زَبِييًا فَرْدًا أَوْ تَمْرًا فَرْدًا أَوْ بُسْرًا فَرْدًا»<sup>(٥)</sup>.

وَعَنْ قَتَادَةَ - رضى الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَّبَذُوا الزَّهْوَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَّبَذُوا الزَّبِيبَ وَالتَّمْرَ جَمِيعًا، وَاتَّبَذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّهِ»<sup>(٦)</sup>.

وعن ابن عمر<sup>(٧)</sup> وابن عباس<sup>(٨)</sup> وأبى هريرة<sup>(٩)</sup> - رضى الله عنهم - عن النبى ﷺ

(١) ستاتى الأحاديث فى كتاب الأشربة.

(٢) أخرجه البخارى (٥٦٠١)، ومسلم (١٦ - ١٩٨٦) وهذا لفظه.

(٣) أخرجه مسلم (١٧ - ١٩٨٦).

(٤) أخرجه مسلم (١٨ - ١٩٨٦).

(٥) أخرجه مسلم (٢٢ - ١٩٨٦).

(٦) أخرجه البخارى (٥٦٠٢)، ومسلم (٢٦ - ١٩٨٨).

(٧) أخرجه مسلم (٢٨، ٢٩ - ١٩٩١).

(٨) أخرجه مسلم (٢٧ - ١٩٩٠).

(٩) أخرجه مسلم (٢٦ - ١٩٨٩).

نحوه، وروى هذه الروايات كلها مسلم، وروى البخارى وغيره بعضها أيضا والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الكلب فهو نجس؛ لما روى أن النبى ﷺ : «دُعِيَ إِلَى دَارٍ فَأَجَابَ وَدُعِيَ إِلَى دَارٍ فَلَمْ يُجِبْ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ فِي دَارِ فَلَانٍ كَلْبًا، فَقِيلَ لَهُ: وَفِي دَارِ فَلَانٍ هِرَّةٌ، فَقَالَ: الْهِرَّةُ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ» فدل على أن الكلب نجس.

الشرح: <sup>(١)</sup> مذهبتنا أن الكلاب كلها نجسة المعلم وغيره الصغير والكبير، وبه قال الأوزاعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، وقال الزهرى ومالك وداود: هو طاهر، وإنما يجب غسل الإناء من ولو غه تعبدا، وحكى هذا عن الحسن البصرى وعروة بن الزبير، واحتج لهم بقول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] ولم يذكر غسل موضع إمساكها، وبحديث ابن عمر - رضى الله عنهما - قال: «كَانَتِ الْكِلَابُ تُقْبَلُ وَتُذْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُونُوا

(١) الحديث بيض له النووى فى شرحه، ولهذا قال الحافظ فى تلخيص الحبير (٣٣/١): لم أجده بهذا السياق، ولهذا بيض له النووى فى شرحه، ولكن رواه أحمد (٣٢٧/٢)، والدارقطنى (٦٣/١)، والحاكم (١٨٣/١)، والبيهقى (٢٤٩/١)، من حديث عيسى بن المسيب عن أبى زرعة عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ كان يأتى دار قوم من الأنصار ودونهم دار لا يأتونها، فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله تاتى دار فلان ولا تاتى دارنا. فقال النبى ﷺ «إن فى داركم كلبا» فقالوا: فإن فى دارهم سنورا، فقال النبى ﷺ: «السنور سبع».

وقال ابن أبى حاتم فى العلل: سألت أبا زرعة عنه؟ فقال: لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح، وعيسى ليس بالقوى، قال العقيلي: لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه. وقال ابن حبان: خرج عن حد الاحتجاج به. وقال ابن عدى: هذا لا يرويه غير عيسى، وهو صالح فيما يرويه، ولما ذكره الحاكم قال: هذا الحديث صحيح تفرد به عيسى عن أبى زرعة، وهو صدوق لم يجرح قط. كذا قال، وقد ضعفه أبو حاتم الرازى وأبو داود وغيرهما.

وقال ابن الجوزى: لا يصح.

وقال ابن العربى: ليس معناه أن الكلب نجس بل معناه أن الهر سبع، فيستفع به بخلاف الكلب بلا منفعة فيه. كذا قال، وفيه نظر لا يخفى على المتأمل.

قلت (القائل ابن حجر): وروى ابن خزيمة فى صحيحه (١٠٢) والحاكم (١٦٠/١) من طريق منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: أنها ليست بنجس هي كبعض أهل البيت «يعنى الهرة» لفظ ابن خزيمة والدارقطنى (٦٩/١).

يَرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ» ذكره البخارى فى صحيحه فقال: وقال أحمد بن شبيب حدثنا أبى... إلى آخر الإسناد والمتن، وأحمد هذا شيخه، ومثل هذه العبارة محمول على الاتصال، وأن البخارى رواه عنه كما هو معروف عند أهل هذا الفن، وذلك واضح فى علوم الحديث.

وروى البيهقى وغيره هذا الحديث متصلا، وقال فيه: «وَكَاَنَتْ الْكِلَابُ [تَبُولُ وَ] تَقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.  
وَاحتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقِهْ ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

(١) علقه البخارى (٣٧٣/١): كتاب الوضوء: (باب إذا شرب الكلب فى الإناء) (١٧٤).  
ووصله البيهقى (٢٤٣/١).

وأبو داود (٣٨٢)، وابن خزيمة (٣٠٠) من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى عن حمزة ابن عبد الله بن عمر قال: قال ابن عمر،... فذكره، وفيه «تبول وتقبل وتدبر».  
(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤/١): كتاب الطهارة: باب حكم ولوغ الكلب، الحديث (٢٧٩/٨٩)، والنسائى (١٧٦/١ - ١٧٧): كتاب المياه: باب سؤر الكلب، وابن الجارود ص (٢٨)، باب: فى طهارة الماء، الحديث (٥١)، والدارقطنى (٦٤/١) كتاب: الطهارة، باب: ولوغ الكلب فى الإناء، الحديث (٢)، واللفظ عنده «فليهرقه»، والبيهقى (١٨/١) كتاب: الطهارة، باب: المنع من الانتفاع بجلد الكلب، وأحمد (٢٥٣/٢)، وابن خزيمة (٩٨/١)، وابن حبان (١٢٩٦)، والطبرانى فى الأوسط (٩٣/١)، كلهم من رواية على بن مسهر، عن الأعمش، عن أبى رزين، وأبى صالح، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ به، وقال النسائى: لا أعلم أحدا تابع على بن مسهر على قوله: «فليهرقه»، وقال الحافظ فى التلخيص (٢٣/١): وقال ابن منده: (لا تعرف عن النبى ﷺ بوجه من الوجوه، إلا عن على بن مسهر).  
وقال الحافظ فى الفتح (٢٧٥/١)، وقد ورد الأمر بالإراقة أيضا من طريق عطاء عن أبى هريرة مرفوعا. أخرجه ابن عدى لكن فى رفعه نظر. والصحيح أنه موقوف، وأخرجه الدارقطنى (٦٤/١)، من رواية حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبى هريرة، فى الكلب يلع فى الإناء قال: «يهراق ويغسل سبع مرات». ثم قال: صحيح موقوف.

والحديث بدون ذكر الإراقة من طريق مالك عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة مرفوعا، «إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات».

أخرجه مالك (٣٤/١): كتاب: الطهارة، باب: ولوغ الكلب فى الإناء (٣٥).

ومن طريق مالك رواه الشافعى فى المسند بترتيب السندى (٢٣/١): كتاب الطهارة: الباب الثانى فى الأنجاس وتطهيرها، الحديث (٤٣)، وفى الأم (٦/١)، وأحمد (٢/٤٦٠)، والبخارى (٢٧٤/١): كتاب الوضوء، باب: الماء الذى يغسل به شعر الإنسان، الحديث (١٧٢)، ومسلم (٢٣٤/١): كتاب الطهارة، باب: حكم ولوغ =

وعن أبي هريرة أيضًا قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ»<sup>(١)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ»<sup>(٢)</sup> والدلالة من الحديث الأول

= الكلب، الحديث (٢٧٩/٩٠)، والنسائي (٦٣)، وأبو عوانة (٢٠٧/١)، وابن الجارود (٥٠)، والبغوي في شرح السنة (٣٧٨/١).

(١) أخرجه أحمد (٤٢٧/٢)، ومسلم (٢٣٤/١): كتاب الطهارة: باب حكم ولوغ الكلب، الحديث (٢٧٩/٩١)، وأبو داود (٥٧/١): كتاب الطهارة، باب: الوضوء بسور الكلب، الحديث (٧١)، والترمذي (١٥١/١): كتاب الطهارة: باب ما جاء في سور الكلب، الحديث (٩١)، والنسائي (١٧٧/١ - ١٧٨): كتاب المياه: باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١/١): كتاب الطهارة: باب سور الكلب، والدارقطني (٦٤/١): كتاب الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء، الحديث (٥)، والبيهقي (٢٤٠/١): كتاب الطهارة: باب إدخال التراب في إحدى غسلاته، وأبو عوانة (٢٠٧/١ - ٢٠٨)، وعبد الرزاق (٣٣٠)، وابن أبي شيبة (١٧٣/١)، وابن خزيمة (٥٠/١) رقم (٩٥)، وابن حبان رقم (١٢٩٧)، وابن حزم في المحلى (١١٠/١)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٣٥٦)، من طرق، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب».

وأخرجه النسائي (١٧٧/١): كتاب المياه: باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه، والدارقطني (٦٥/١): كتاب الطهارة: باب ولوغ الكلب في الإناء، الحديث (١٠)، والبيهقي (٢٤١/١): كتاب الطهارة: باب إدخال التراب في إحدى غسلاته، والدارقطني (٦٤/١): كتاب الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء، الحديث (٤)، كلهم من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة مثله، وقال الدارقطني: هذا صحيح، وقال البيهقي: (هذا حديث غريب إن كان حفظه معاذ فهو حسن؛ لأن التراب في هذا الحديث لم يروه ثقة، غير ابن سيرين، عن أبي هريرة، وإنما رواه غير هشام، عن قتادة، عن ابن سيرين كما سبق).

وأخرجه الدارقطني من رواية خالد بن يحيى الهلالي: ثنا سعيد، عن قتادة ويونس، عن الحسن، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله.

(٢) أخرجه أحمد (٨٦/٤)، والدارمي (١٨٨/١): كتاب الطهارة: باب في ولوغ الكلب، ومسلم (٢٣٥/١): كتاب الطهارة: باب حكم ولوغ الكلب، الحديث (٢٨٠/٩٣)، وأبو داود (٥٩/١): كتاب الطهارة: باب الوضوء بسور الكلب، الحديث (٧٤)، والنسائي (١٧٧/١): كتاب الطهارة: باب تعفير الإناء بالتراب مع ولوغ الكلب فيه، وابن ماجه (١/١٣٠): كتاب الطهارة: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، الحديث (٣٦٥)، وابن أبي شيبة (١٧٤/١)، وأبو عوانة (٢٠٨/١)، وابن حبان (١٢٩٨/٤)، وابن الجارود (٥٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣/١)، والدارقطني، والبيهقي، وابن حزم في المحلى (١١٠/١)، وابن عبد البر في التمهيد (٤٠٤/٨)، وابن عدي في الكامل (١٢٦١/٣)، =

ظاهرة؛ لأنه لو لم يكن نجسا لما أمر بإراقة؛ لأنه يكون حيثئذ إتلاف مال، وقد نهينا عن إضاعة المال، والدلالة من الحديث الثاني ظاهرة أيضا؛ فإن الطهارة تكون من حدث أو نجس، وقد تعذر الحمل هنا على طهارة الحدث؛ فتعينت طهارة النجس.

وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بالآية بأن لنا خلافا معروفا في أنه يجب غسل ما أصابه الكلب أم لا؟ فإن لم نوجبه فهو معفو للحاجة والمشقة في غسله بخلاف الإناء.

وأما الجواب عن حديث ابن عمر فقال البيهقي مجيبا عنه أجمع المسلمون على نجاسة بول الكلب ووجوب الرش على بول الصبي فالكلب أولى.

قال: فكان حديث ابن عمر قبل الأمر بالغسل من ولوغ الكلب، أو أن بولها خفي مكانه فمن يتيقنه لزمه غسله والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما الخنزير فنجس؛ لأنه أسوأ حالا من الكلب؛ لأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه، ومنصوص على تحريمه، فإذا كان الكلب نجسا فالخنزير أولى، وأما ما تولد منهما أو من أحدهما فنجس؛ لأنه مخلوق من نجس فكان مثله.

الشرح: نقل ابن المنذر في كتاب الإجماع إجماع العلماء على نجاسة الخنزير، وهو أولى ما يحتج به لو ثبت الإجماع، ولكن مذهب مالك طهارة الخنزير ما دام حيا، وأما ما احتج به المصنف فكذا احتج به غيره، ولا دلالة فيه، وليس لنا دليل واضح على نجاسة الخنزير في حياته.

وقوله: مندوب إلى قتله من غير ضرر فيه، احتراز من الحية والعقرب والحدأة وسائر الفواسق الخمس وما في معناها فإنها طاهرة، وإن كان مندوبا إلى قتلها لكن لضررها. وأما قوله: إن المتولد منهما أو من أحدهما حيوان طاهر من نجس، فهو

= والبغوى في شرح السنة (٣٧٨/١)، من طرق عن شعبة، عن أبي التياح، عن مطرف، عن عبد الله بن مُعْقِل قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال ما بالهم وبالكلاب؟ ثم رخص في كلب الصيد، وكتب الغنم، وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروا الثامنة بالتراب».

وقال الحافظ في التلخيص (٢٤/١) قال ابن منده: إسناد مجمع على صحته.

متفق عليه عندنا.

ولو ارتضع جدى من كلبة ونبت لحمه على لبنها ففي نجاسته وجهان: أصحهما: ليس بنجس، وقد سبقا فى أول الباب.

وقوله: لأنه مخلوق من نجس فكان مثله، ينقض بالدود المتولد من الميتة ومن السرجين فإنه طاهر على المذهب، وبه قطع الجمهور كما سنوضحه قريبا، إن شاء الله تعالى.

وكان ينبغى أن يقول: لأنه مخلوق من حيوان نجس ليحترز عما ذكرناه؛ فإن الميتة لا تسمى حيوانا، وقد يمنع هذا الاعتراض، ويقال: الدود لا يخلق من نفس الميتة ونفس السرجين، وإنما يتولد فيها كدود الخل، لا يخلق من نفس الخل بل يتولد فيه، وقد أجاب القاضى أبو الطيب بهذا الجواب عن نحو هذا الاعتراض فى مسألة طهارة المنى والله أعلم.

وأما باقى الحيوانات غير الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما فهى طاهرة كلها، وسيأتى بيانه قريبا إن شاء الله تعالى فى مسائل الفرع.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما لبن ما لا يؤكل لحمه غير آدمى ففيه وجهان:

قال أبو سعيد الإصطخرى: هو طاهر؛ لأنه حيوان طاهر فكان لبنه طاهرا كالشاة والبقرة.

والمنصوص أنه نجس؛ لأن اللبن كلحم المذكى بدليل أنه يتناول من الحيوان ويؤكل كما يتناول اللحم المذكى، ولحم ما لا يؤكل نجس فكذا لبنه.

الشرح: الألبان أربعة أقسام:

أحدها: لبن مأكول اللحم، كالإبل والبقر والغنم والخيل والظباء وغيرها من الصيود وغيرها، وهذا طاهر بنص القرآن والأحاديث الصحيحة والإجماع.

والثانى: لبن الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما، وهو نجس بالاتفاق.

الثالث: لبن آدمى وهو طاهر على المذهب، وهو المنصوص، وبه قطع الأصحاب إلا صاحب الحاوى؛ فإنه حكى عن الأنماطى من أصحابنا أنه نجس، وإنما يحل شربه للطفل للضرورة ذكره فى كتاب البيوع، وحكاه الدارمى فى أواخر كتاب السلم، وحكاه هناك الشاشى والرويانى، وهذا ليس بشيء؛ بل هو خطأ

ظاهر، وإنما حكى مثله للتحذير من الاغترار به.

وقد نقل الشيخ أبو حامد فى تعليقه عقب كتاب السلم إجماع المسلمين على طهارته، قال الرويانى فى آخر باب بيع الغرر: إذا قلنا بالمذهب إن الآدمية لا تنجس بالموت فماتت، وفى ثديها لبن فهو طاهر يجوز شربه ويبيعه.

الرابع: لبن سائر الحيوانات الطاهرة غير ما ذكرنا، والصحيح المنصوص: نجاستها، وقال الإصطخرى: طاهرة وقد ذكر المصنف دليل الوجهين، وممن قال بطهارته أبو حنيفة، وبنجاسته مالك وأحمد وداود، فإن قلنا بالطهارة فهل يحل شربه؟ فيه وجهان حكاهما المتولى وغيره.

أصحهما: : جواز شربه؛ لأنه طاهر.

والثانى: تحريمه، وبه قطع الغزالى فى البسيط؛ لأنه يقال إنه يؤذى، ولأنه مستقذر فأشبهه المخاط.

وجمع جماعة هذا الخلاف، وحكى الدارمى فى آخر كتاب السلم فى لبن الأتان ونحوها، ثلاثة أوجه:

الصحيح: أنه نجس، لا يجوز بيعه.

والثانى: أنه طاهر، ويجوز بيعه وشربه.

والثالث: طاهر، لا يجوز بيعه ولا شربه.

وقول المصنف: لبن ما لا يؤكل غير الآدمى، فيه وجهان - إطلاقه يقتضى دخول الكلب والخنزير، وكان ينبغى أن يقول: من الحيوان الطاهر، وكأنه ترك بيانه لظهوره والله أعلم.

فرع: الإنفحة إن أخذت من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها، وقد أكلت غير اللبن فهى نجسة بلا خلاف، وإن أخذت من سخلة ذبحت قبل أن تأكل غير اللبن فوجهان، الصحيح الذى قطع به كثيرون طهارتها؛ لأن السلف لم يزالوا يجنبون بها ولا يمتنعون من أكل الجبن المعمول بها.

وحكى العبدري عن مالك، وأحمد فى أصح الروايتين عنه نجاسة إنفحة الميتة كمذهبنا، وعن أبى حنيفة، وأحمد فى الرواية الأخرى أنها طاهرة كالبيض.

دليلنا أنها جزء من السخلة فأشبهت اليد بخلاف البيضة فإنها ليست جزءا.

ولنا فى البيضة فى جوف الدجاجة الميتة ثلاثة أوجه سبقت فى باب الآنية:

أحدهما: أنها طاهرة.

والثاني: نجسة.

وأصحها: إن كانت تصلبت فطاهرة، وإلا فنجسة.

وأما اللبن في ضرع شاة ميتة فنجس عندنا بلا خلاف، وسبق بيانه في باب الآنية والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : أما رطوبة فرج المرأة فالمنصوص أنها نجسة؛ لأنها رطوبة متولدة في محل النجاسة فكانت نجسة، ومن أصحابنا من قال: هي طاهرة كسائر رطوبات البدن.

الشرح: رطوبة الفرج ماء أبيض متردد بين المذى والعرق؛ فلهذا اختلف فيها، ثم إن المصنف رحمه الله رجح هنا وفي التنبيه النجاسة، ورجحه أيضا البندنجي، وقال البغوي والرافعي وغيرهما: الأصح: الطهارة، وقال صاحب الحاوي في باب ما يوجب الغسل: نص الشافعي - رحمه الله - في بعض كتبه على طهارة رطوبة الفرج، وحكى التنجيس عن ابن سريج؛ فحصل في المسألة قولان منصوصان للشافعي، أحدهما ما نقله المصنف، والآخر نقله صاحب الحاوي، والأصح طهارتها.

ويستدل للنجاسة أيضا بحديث زيد بن خالد - رضى الله عنه - أنه سأل عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال: «أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عُثْمَانُ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ، قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رواه البخاري ومسلم، زاد البخاري فسأل علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبى بن كعب فأمروه بذلك<sup>(١)</sup>.

وعن أبى بن كعب - رضى الله عنه - أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يَنْزِلْ؟ قَالَ: يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي»<sup>(٢)</sup> رواه البخاري ومسلم، وهذان الحديثان في جواز الصلاة بالوضوء بلا غسل منسوخان كما سبق في باب ما يوجب الغسل. وأما الأمر بغسل الذكر وما أصابه منها فثابت غير منسوخ،

(١) أخرجه البخاري (١٧٩، ٢٩٢)، ومسلم (٨٦ - ٣٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٣)، ومسلم (٨٥ - ٣٤٦).



وهو ظاهر فى الحكم بنجاسة رطوبة الفرج، والقائل الآخر يحمله على الاستحباب، لكن مطلق الأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء والله أعلم.

وقول المصنف: رطوبة فرج المرأة فيه نقص، والأحسن رطوبة الفرج؛ فإنه لا فرق بين رطوبة فرج المرأة وغيرها من الحيوان الطاهر كما سبق، والله أعلم. قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما ما تنجس بذلك فهو الأعيان الطاهرة إذا لاقاها شيء من هذه النجاسات، وأحدهما رطب [والآخر يابس]؛ فينجس بملاقاتها. الشرح: هذا الذى قاله واضح لا خفاء به، لكن يستثنى من هذا الإطلاق أشياء. أحدها: الميتة التى لا نفس لها سائلة؛ فإنها نجسة على المذهب، ولا تنجس ما ماتت فيه على الصحيح.

الثانى: النجاسة التى لا يدركها الطرف لا تنجس الماء والثوب على الأصح، كما سبق.

الثالث: الهرة إذا كانت أكلت نجاسة، ثم ولغت فى ماء قليل أو مائع قبل أن تغيب لا تنجسه على أحد الأوجه.

الرابع: إذا لاقى النجاسة قلتين فصاعدا من الماء فلم يغيره لا تنجسه. فرع: فى مسائل تتعلق بالنجاسات.

أحدهما: شعر الميتة نجس على المذهب إلا من الآدمى فطاهر على المذهب، سواء انفصل فى حياته أو بعد موته، وقد سبق تفصيل الشعور فى باب الآنية، وسبق فيه أن المذهب نجاسة عظم الميتة، وسبق فيه أن ما لا يؤكل لحمه إذا ذبح كان نجسا.

الثانية: قال أصحابنا: الأعيان جماد وحيوان، وما له تعلق بالحيوان: فالجماد كله طاهر إلا الخمر وكل نبيذ مسكر، وحكى وجه أن النبيذ طاهر، ووجه أن الخمرة المحترمة طاهرة وأن باطن العنقود إذا استحال خمرا طاهر. وهذه الأوجه سبق بيانها، وهى شاذة ضعيفة، والمراد بالجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا ولا جزءا من حيوان ولا خرج من حيوان.

وقولنا: ولا كان حيوانا احتراز من الميتة، وقولنا: ولا جزءا من حيوان احتراز من العضو المبان من الشاة ونحوها فى الحياة، وقولنا: ولا خرج من حيوان، احتراز من البول والروث وغيرها من النجاسات المنفصلة عن باطن الحيوان.

وأما الحيوان فكله طاهر إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما، وحكى صاحب البيان وجها عن الصيدلاني أن الدود المتولد من الميتة نجس، وهذا شاذ مردود، والصواب الجزم بطهارته كسائر الحيوان.

وأما ما له تعلق بالحيوان كالميتة والفضلات فقد سبق تفصيله وبيان الطاهر منه من النجس والله أعلم.

**الثالثة:** النجاسة المستقرة في الباطن لا حكم لها ما لم يتصل بها شيء من الظاهر مع بقاء حكم الظاهر عليه، كما إذا ابتلع بعض خيط فحصل بعضه في المعدة وبعضه خارج في الفم أو أدخل في دبره إصبعه أو عودا وبقي بعضه خارجا فوجهان سبقا في أول باب ما ينقض الوضوء:

**أصحهما** وبه قطع الأكثرون: يثبت لها حكم النجاسة فلا تصح صلاته ولا طوافه في هذه الحال؛ لأنه مستصحب بمتصل بالنجاسة.

**والثاني:** لا يثبت حكم النجاسة.

وقد سبق هناك توجيههما وبيان قائلهما وما يتفرع عليهما من المسائل والله أعلم.

**الرابعة:** في الفتاوى المنقولة عن صاحب الشامل أن الولد إذا خرج من الجوف طاهر لا يحتاج إلى غسله بإجماع المسلمين، قال: ويجب أن يكون البيض كذلك فلا يجب غسل ظاهره، والنجاسة الباطنة لا حكم لها؛ ولهذا اللبن يخرج من بين فرث ودم، وهو طاهر حلال. وهذا الذي قاله إن النجاسة الباطنة لا حكم لها وفي البيض، هو اختياره، وقد قدمنا الخلاف فيهما.

**الخامسة:** قال صاحب التتمة: الوسخ المنفصل من بدن الآدمي في الحمام وغيره حكمه حكم ميتة الآدمي؛ لأنه متولد من البشرة قال: وكذا الوسخ المنفصل عن سائر الحيوان حكمه حكم ميتته. وهذا الذي قاله في وسخ الآدمي ضعيف لم أره لغيره، والمختار القطع بطهارته؛ لأنه عرق جامد.

**السادسة:** قال أصحابنا - رحمهم الله - : إذا أكلت البهيمة حبا، وخرج من بطنها صحيحا فإن كانت صلابته باقية بحيث لو زرع نبت فعينه طاهر، لكن يجب غسل ظاهره لملاقاة النجاسة؛ لأنه وإن صار غذاء لها فمما تغير إلى الفساد فصار كما لو ابتلع نواة وخرجت؛ فإن باطنها طاهر ويطهر قشرها بالغسل. وإن كانت صلابته قد زالت بحيث لو زرع لم ينبت فهو نجس.

ذكر هذا التفصيل هكذا القاضى حسين والمتولى والبغوى وغيرهم.

**السابعة:** الزرع النابت على السرجين، قال الأصحاب: ليس هو نجس العين، لكن ينجس بملاقاة النجاسة نجاسة مجاورة وإذا غسل طهر، وإذا سنبل فحباته الخارجة طاهرة قطعاً ولا حاجة إلى غسلها، وهكذا القثاء والخيار وشبههما يكون طاهراً ولا حاجة إلى غسله.

قال المتولى: وكذا الشجرة إذا سقيت ماء نجسا فأغصانها وأوراقها وثمارها طاهرة كلها؛ لأن الجميع فرع الشجرة ونماؤها.

قال البغوى: وإذا خرج من فرجه دود فهو طاهر العين، ولكن ظاهره نجس، فإذا غسل طهر.

**فرع:** المسك طاهر بالإجماع، ويجوز بيعه بالإجماع، وقد حكى الماوردى فى كتاب البيوع عن الشيعة أنهم قالوا: هو نجس لا يجوز بيعه، وهو غلط فاحش مخالف للأحاديث الصحيحة وللإجماع، وسنوضح المسألة بأدلتها - إن شاء الله تعالى - فى باب ما نهى عنه من بيع الغرر، حيث ذكره المصنف والأصحاب.

**فرع:** قال الماوردى والرويانى فى آخر باب بيع الغرر: أما الزباد فهو لبن سنور فى البحر رائحته كرائحة المسك، قالوا: فإذا قلنا بنجاسة لبن ما لا يؤكل لحمه، ففى هذا وجهان:

أحدهما: أنه نجس لا يجوز بيعه اعتباراً بجنسه.

والثانى: طاهر، كالمسك.

هذا كلام الماوردى والرويانى.

**والصواب:** طهارته وصحة بيعه؛ لأن الصحيح أن جميع حيوان البحر طاهر يحل لحمه ولبنة، كما سنوضحه فى باب - إن شاء الله تعالى - هذا على تقدير تسليم ما ذكره الماوردى أنه لبن هذا السنور البحرى.

وقد سمعت جماعة من أهل الخبرة بهذا من الثقات يقولون: بأن الزباد إنما هو عرق سنور برى، فعلى هذا هو طاهر بلا خلاف، لكن قالوا: إنه يغلب فيه اختلاطه بما يتساقط من شعره، فينبغى أن يحترس عما فيه شئ من شعره؛ لأن الأصح عندنا نجاسة شعر ما يؤكل لحمه إذا انفصل فى حياته غير الآدمى، والأصح أن سنور البر لا يؤكل والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ولا يطهر من النجاسات بالاستحالة إلا شيطان :

أحدهما : جلد الميتة [إذا دبغ]، وقد دللنا عليه في موضعه .

والثاني : الخمر إذا استحالت بنفسها خلا فتطهر بذلك ؛ لما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه خطب فقال : « لا يحل خل من خمر قد أفسدت حتى يبدأ الله إفسادها ، فعند ذلك يطيب الخل ، ولا بأس أن يشتروا من أهل الذمة خلا ما لم يتعمدوا إلى إفساده » ولأنه إنما حكم بنجاستها للشدة المطربة الداعية إلى الفساد ، وقد زال ذلك من غير نجاسة خلفتها ؛ فوجب أن يحكم بطهارتها .

الشرح : أما قوله لا يطهر بالاستحالة إلا شيطان ، فقد يورد عليه ثلاثة أشياء وهى العلقه والمضغة إذا نجسناهما ، فإنهما يطهران بمصيرهما حيوانا ، والثالث : البيضة فى جوف الدجاجة الميتة إذا حكمنا بنجاستها ، فإنها تطهر بمصيرها فرخا بلا خلاف ، كما سبق فى باب الآتية ، ويجاب عن البيضة بأنها نجسة العين ، وإنما تنجست بالمجاورة .

وأما العلقه والمضغة ففرعهما على الأصح ، وهو طهارتهما . وقد سبق بيانهما قريبا فاكتفى به .

وأما قول عمر - رضى الله عنه - فأخره قوله : « يتعمدوا إلى إفساده » وقد رواه البيهقى دون قوله : ولا بأس أن يشتروا . . . إلى آخره .

قوله : أفسدت هو بضم الهمزة ومعناه خللت ، وقوله : حتى يبدأ الله إفسادها هو بفتح الياء من يبدأ وبهمز آخره ، ومعنى هذا الكلام أن الخمر إذا خللت فصارت خلا لم يحل ذلك الخل ، ولكن لو قلب الله الخمر خلا بغير علاج آدمى حل ذلك الخل ، وهذا معنى قوله : يبدأ الله إفسادها يعنى بإفسادها جعلها خلا ، وهو إفساد للخمر ، وإن كان صلاحا لهذا المانع من حيث إنه صار حلالا ومالا .

وأما قوله : ولا بأس أن يشتروا من أهل الذمة خلا ، فمعناه أنه يباح ذلك ، ولا يمتنع لكونهم كفارا لا يوثق بأقوالهم ، بل يباح كما تباح ذبائحهم وغيرها من أطعمتهم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ [المائدة : ٥] وهذا يتناول الخل وغيره ولا يقبل دعوى أكثر المفسرين ومن تابعهم فى تخصيصهم ذلك بالذبائح ، وممن تابعهم المصنف فى أول باب الربا ، والصواب ما ذكرناه .

وقوله: من غير نجاسة خلفتها، هو بتخفيف اللام أى جاءت بعدها.  
أما حكم المسألة: فإذا استحالت الخمر خلا بنفسها طهرت وسأذكر فرعا مشتملا على نفائس من أحكام التخليل والتخليل إن شاء الله تعالى.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن خللت بخل أو ملح لم تطهر؛ لما روى: «أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَيْتَامٍ وَرَثُوا خَمْرًا فَقَالَ: أَهْرِفْهَا، فَقَالَ: أَفَلَا أَخْلَلُهَا؟ قَالَ: لَا، فَنهاه عن التخليل فدل على أنه لا يجوز، ولأنه لو جاز لندبه إليه؛ لما فيه من إصلاح مال اليتيم، ولأنه إذا طرح فيها الخل نجس الخل فإذا زالت الشدة المطربة بقيت نجاسة الخل النجس فلم يطهر، وإن نقلها من شمس إلى ظل، أو من ظل إلى شمس حتى تخللت ففيه وجهان:

أحدهما: تطهر؛ لأن الشدة قد زالت من غير نجاسة خلفتها.

والثاني: لا تطهر؛ لأنه فعل محظور توصل به إلى استعجال ما يحل فى الثانى فلم يحل به كما لو قتل مورثه أو نفر صيدا حتى خرج من الحرم إلى الحل.

الشرح: أما حديث أبى طلحة فصحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة عن أنس - رضى الله عنه - أن أبا طلحة سأل رسول الله ﷺ . . . فذكره بلفظه فى المذهب، وروى مسلم فى صحيحه، والترمذى عن أنس قال: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَخِذُ الْخَمْرَ خَلَا؟ قَالَ: لَا»<sup>(١)</sup> قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

وقول المصنف: روى أن أبا طلحة، مما ينكر عليه حيث ذكره بصيغة تمييز، وهو حديث صحيح، وأبو طلحة اسمه زيد بن سهل، سبق بيانه فى باب ما يوجب الغسل.

أما حكم المسألة: فالتخليل عندنا وعند الأكثرين حرام، فلو فعله فصار خلا لم يطهر، قال البغوى: ولا يمكن تطهيره بعد هذا بطريق كالخل إذا وقعت فيه نجاسة.

(١) أخرجه الترمذى (١٢٩٣) من طريق المعتمر بن سليمان قال سمعت ليثا يحدث عن يحيى بن عباد عن أنس عن أبى طلحة أنه قال: يا نبى الله إني اشتريت خمرًا لأيتام فى حجرى. قال: أهرق الخمر (اكسر الدنان).

قال الترمذى: روى الثورى هذا الحديث عن السدى عن يحيى بن عباد عن أنس أن أبا طلحة كان عنده. وهذا أصح من حديث الليث.

قلت: أخرجه من طريق الثورى أحمد (١١٩/٣، ١٨٠)، ومسلم (١١ - ١٩٨٣)، وأبو داود (٣٦٧٥)، والترمذى (١٢٩٤).

وقال أبو حنيفة: تطهر بالتخليل.

دلينا هذان الحديثان الصحيحان، وأما مسألة النقل من ظل إلى شمس وعكسه فالأصح فيها الطهارة، والوجهان جاريان فيما لو فتح رأسها ليصيبها الهواء استعجالاً للحموضة. نقله الرافعي.

فرع: الخمر نوعان محترمة وغيرها فالمحترمة هي التي اتخذ عصيرها ليصير خلا وغيرها ما اتخذ عصيرها للخمرية، وفي النوعين مسائل:

إحداها: تخليلها بطرح عصير أو خل أو خبز حار أو ملح أو غيرها فيها حرام بلا خلاف عند أصحابنا، فإذا خللت فهذا الخل نجس لعلتين ذكرهما المصنف والأصحاب، إحداهما: تحريم التخليل، والثانية: نجاسة المطروح بالملاقاة، فتستمر نجاستها؛ إذ لا مزيل لها ولا ضرورة إلى الحكم بانقلابها به طاهراً بخلاف أجزاء الدن.

قال أصحابنا: وسواء في هذا المحترمة وغيرها والمطروح قصداً، والواقع فيها اتفاقاً بإلقاء الريح وغيرها، وفي وجه ضعيف يجوز تخليل المحترمة وتطهر به، وفي وجه تطهر المحترمة وغيرها إذا طرح بلا قصد حكاها الرافعي، والصحيح المشهور أنه لا فرق كما سبق.

الثانية: لو طرح في العصير بصلاً أو ملحاً، واستعجل به الحموضة قبل الاشتداد فصار خمراً، ثم انقلبت بنفسها خلا والبصل فيها فوجهان حكاها الرافعي: أحدهما: يطهر؛ لأنه لا قاه في حال طهارته كأجزاء الدن.

وأصحهما: لا يطهر؛ لأن المطروح ينجس بالتخمر، فتستمر نجاسته بخلاف أجزاء الدن للضرورة.

ولو طرح العصير على خل، وكان العصير غالباً بحيث يغمر الخل عند الاشتداد ففي طهارته إذا انقلبت خلا هذان الوجهان، ولو كان الخل غالباً يمنع العصير من الاشتداد فلا بأس بل يطهر قطعاً.

الثالثة: إمساك الخمر المحترمة لتصير خلا جائز، هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب، وحكى إمام الحرمين عن بعض الخلافين وجهاً أنه لا يجوز وهذا غلط مردود، وأما غير المحترمة فيجب إراقتها فلو لم يرقها فتخللت طهرت؛ لأن النجاسة للشدة، وقد زالت، وحكى الرافعي وجهاً أنها لا تطهر؛ لأنه عاص بإمساكها فصار

كالتخليل، والمذهب الأول.

الرابعة: متى عادت الطهارة بالتخلل طهرت أجزاء الظرف للضرورة، وفيه وجه، قال الدارمي: إن لم تشرب شيئا من الخمر كالقوارير طهرت، وإن تشربت لم تطهر، والصواب الذي قطع به الجماهير الطهارة مطلقا للضرورة، ثم كما يطهر ما يلاقى الخل بعد التخلل يطهر ما فوقه مما أصابه الخمر في حال الغليان، قاله القاضي حسين، وأبو الربيع الإيلاقي، وحكاها الرافعي عنهما، ولم يذكر خلافه.

وهذا الإيلاقي بكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة من تحت وآخره قاف، واسمه طاهر ابن عبد الله منسوب إلى إيلاق، وهي بلاد الشاش المتصلة بالترك، قاله السمعاني وهي أحسن بلاد الإسلام وأنزهها قال: وكان أبو الربيع هذا بارعا في الفقه تفقه بمرور على القفال المروزي، وبنيسابور على أبي طاهر الزيادي، وبيخارى على أبي عبد الله الحلیمی، وأخذ الأصول عن أبي إسحاق الإسفراييني، وعليه تفقه أهل الشاش، وقد بسطت أحواله في تهذيب الأسماء.

فرع: لا يصح بيع الخمر المحترمة على المذهب، وحكى الشيخ أبو على السنجى بكسر السين المهملة وبالجيم - وجها ضعيفا: أنه يصح بناء على الوجه الشاذ في طهارتها. ولو استحالت أجواف حبات العناقيد خمرًا، ففي صحة بيعها اعتمادا على طهارة ظاهرها وتوقع طهارة باطنها وجهان وطردهما في البيضة المستحيل باطنها دما، والصحيح البطلان في الجميع.

فرع: مذهبنا أنه يجوز إمساك ظروف الخمر والانتفاع بها واستعمالها في كل شيء إذا غسلت وغسلها ممكن، وبه قال جمهور العلماء، وعن أحمد - رحمه الله - أنه يجب كسر دنانها وشق زقوقها. دليلنا أنها مال وقد نهينا عن إضاعته، ولأن الأصل أن لا وجوب ولا يثبت شيء يدل على الوجوب.

وأما حديث أنس - رضي الله عنه - قال: «كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وخمر فأتاهم آت، فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس قم إلى هذه الجرة فاكسرها فقمتم وكسرتها»<sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم، فليس فيه دليل على وجوب الكسر؛ فإن النبي ﷺ لم يأمر بذلك،

(١) أخرجه البخاري (١٣٦/٧)، ومسلم (٩ - ١٩٨٠).

بل في حديث أبي طلحة الذي ذكره المصنف دليل على عدم الوجوب؛ فإن النبي ﷺ قال: «أهرقها» ولم يذكر إتلاف ظرفها، وممن ذكر هذه المسألة من أصحابنا صاحب المستظهرى.

فرع: قال المتولى في كتاب البيع: التصرف في الخمر حرام على أهل الذمة عندنا، وقال أبو حنيفة: لا يحرم.

قال: والمسألة مبنية على خطاب الكفار بالفروع، ومذهبنا أنهم مخاطبون، وسأوضح المسألة في أول كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى، وبه التوفيق.

فرع: في مذاهب العلماء في تخلل الخمر وتخليها:

أما إذا انقلبت بنفسها خلا فتطهر عند جمهور العلماء، ونقل القاضى عبد الوهاب المالكي فيه الإجماع، وحكى غيره عن سحنون المالكي أنها لا تطهر. وأما إذا خللت بوضع شيء فيها فمذهبنا أنها لا تطهر، وبه قال أحمد<sup>(١)</sup> والأكثر.

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> والأوزاعي والليث: تطهر. وعن مالك ثلاث روايات: أصحها

(١) قال في الإنصاف (٣١٩/١): (وإن خللت لم تطهر) اعلم أن الخمرة يحرم تخليلها على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب. وعنه يكره، جزم به في المستوعب. وعنه يجوز. وأطلقه ابن تميم فيما يلقي فيها.

فعلى المذهب: لو خالف وفعل: لم تطهر على الصحيح من المذهب. وعليه جماهير الأصحاب، ونص عليه. وقيل: تطهر. وفي الوسيلة في آخر الرهن رواية: أنها تحل. وعلى الرواية الثانية والثالثة: لو خللت طهرت. قاله في الفروع، وابن تميم، والفائق. وقال في المستوعب: فإن خللت كره، ولم تطهر في أصح الروايتين.

وعلى المذهب أيضا: لو خللت بنقلها من الشمس إلى الظل، أو بالعكس، أو فرغت من محل إلى محل آخر، أو ألقى جامدا فيها: ففيه وجهان. وأطلقهما في الفروع، وابن تميم، والرعاية الصغرى. وأطلقهما في النقل والتفريغ في الفائق، وهما روايتان في الرعاية الكبرى، وهى طريقة موجزة في الرعاية الصغرى:

إحدهما: لا تطهر، وهو المذهب، وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته. والمصنف هنا، وصاحب الوجيز وغيرهم، وقدمه في المحرر، ومجمع البحرين، وابن عبيدان، والزرکشى.

وقيل: تطهر، كما لو نقلها بغير قصد التخليل وتخللت. وقال في الرعاية، وقيل: تطهر بالنقل فقط، وهو أصح. ثم قال قلت: وكذا إن كشف الزق فتخلل بشمس أو ظل.

(٢) قال في المبسوط (٢٤/٢٢): الخمر يطرح فيها السمك، والملح، فيصنع مربى قال: لا بأس بذلك إذا تحولت عن حال الخمر، وأصل المسألة أن تخليل الخمر بالعلاج جائز عندنا، ويحل تناول الخل بعد التخليل، وعند الشافعى التخليل حرام بإلقاء شيء في الخمر من ملح، أو خل، ولا يحل ذلك الخل قولاً واحداً، والتخليل من غير إلقاء شيء فيه بالنقل =



عنه أن التخليل حرام وتطهر، فلو خللها طهرت، والثانية: حرام ولا تطهر، والثالثة: حلال وتطهر. دليلنا ما سبق.

= من الظل إلى الشمس، أو إيقاد النار بالقرب منه لا يحل عنده أيضا، ولكن إذا تخلل، فله قولان في إباحة تناول ذلك الخل، واحتج في ذلك بما روى: «أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن تخليل الخمر»، وفي رواية: «نهى أن تتخذ الخمر خلا»، وفي حديث أبي طلحة رضي الله عنه أنه كان في حجره خمور ليتامى، فلما نزل تحريم الخمر قال: ماذا أصنع بها يا رسول الله؟ قال عليه الصلاة والسلام: «أهرقها» قال: أفلا أخللها قال: عليه الصلاة والسلام: لا، فقد أمره بالإراقة. ولو كان التخليل جائزا لأرشد به إلى ذلك لما فيه من الإصلاح في حق اليتامى، فلما سأل عن التخليل نهاه عن ذلك، فلو كان جائزا لكان الأولى أن يرخص فيه في خمور اليتامى، وإذا ثبت بهذه الأخبار أن التخليل حرام، فالفعل المحرم شرعا لا يكون مؤثرا في الحل كذبح الشاة في غير مذبحة؛ ولأن الخمر عين محرم الانتفاع بها من كل وجه، والتخليل تصرف فيها على قصد التمول، فيكون حراما كالبيع وال شراء، وكما لو ألقى في الخمر شيئا حلوا كالسكر، والفانيذ حتى صار حلوا؛ وهذا لأن نجاسة العين توجب الاجتناب، وفي التخليل اقتراب منه، وذلك ضد المأمور به نصا في قوله عز وجل: ﴿فاجتنبوه﴾ بخلاف القرب للإراقة، فإنه مبالغ في الاجتناب عنه.

ثم ما يلقي في الخمر نجس بملاقاة الخمر إياه، وما يكون نجسا في نفسه لا يفيد الطهارة في غيره، وعلى هذا الحرف تفصيل بين ما إذا ألقى فيه شيء، وبين ما إذا لم يجعل فيه شيء، وهذا بخلاف ما إذا تخلل بنفسه؛ لأنه لم يوجد هناك تنجيس شيء بإلقائه فيه، ولا مباشرة فعل حرام في الخمر، فهو نظير الصيد إذا خرج من الحرم بنفسه حل اصطياده. ولو أخرجه إنسان لم يحل، ووجب رده إلى الحرم، ومن قتل مورثه يحرم من الميراث بمباشرة فعلا حراما بخلاف ما إذا مات بنفسه.

وحقيقة المعنى فيه أن من طبع الخمر أن يتخلل بمضى الزمان، فإذا تخللت، فقد تحولت بطبعها، وصارت في حكم شيء آخر، فأما التخليل، فليس بتقليب للعين؛ لأنه ليس للعباد تقليب الطباع، وإنما الذي إليهم إحداث المجاورة بين الأشياء، فيكون هذا تنجيسا لما يلقي في الخمر لا تقليبا لطبع الخمر، وهو نظير الشاب يصير شيخا بمضى الزمان، وبتكليفه لا يصير شيخا، فإذا لم يتبدل طبعه بهذا التخليل بقي صفة الخمرية فيه، وإن كان لم يطهر كما إذا ألقى فيه شيئا من الحلوة، وهذا بخلاف جلد الميتة إذا دبغ، فإن نجاسة الجلد بما اتصل به من الدسومات النجسة، والدبغ إزالة لتلك الدسومة، وإلى العباد الفصل والتمييز بين الأشياء، فكان فعله إصلاحا من حيث إنه يميز به الطاهر من النجس. فأما نجاسة الخمر، فلعينها لا لغير اتصل بها، وإنما تنعدم هذه الصفة بتحولها بطبعها، ولا أثر للتخليل في ذلك.

وحجتنا في ذلك ما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «أيا إهاب دبغ، فقد طهر كالخمر يخلل، فيحل»، ولا يقال: قد روى: «كالخمر تخلل، فتحل»؛ لأن الروایتين كالخبرين، فيعمل بهما، ثم ما رويناه أقرب إلى الصحة؛ لأنه شبه دبغ الجلد به، والدبغ يكون بصنع العباد لا بطبعه، فعرفنا أن المراد التخليل الذي يكون بصنع العباد، والمعنى =

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أحرق السرجين أو العذرة فصارا رمادا لم يظهر؛ لأن نجاستهما لعينهما، ويخالف الخمر فإن نجاستها لمعنى معقول وقد زال.

الشرح: مذهبنا أنه لا يظهر السرجين والعذرة وعظام الميتة وسائر الأعيان النجسة بالإحراق بالنار، وكذا لو وقعت هذه الأشياء في مملحة أو وقع كلب ونحوه وانقلبت ملحا، ولا يظهر شيء من ذلك عندنا، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود، وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة طهارة هذا كله، وحكاها صاحبنا العدة والبيان وجها لأصحابنا، وقال إمام الحرمين: قال أبو زيد والخضرى من أصحابنا: كل عين نجسة رمادها طاهر تفريعا على القديم؛ إذ الشمس والريح والنار تطهر الأرض النجسة، وهذا ليس بشيء. وقد فرق المصنف بينها وبين الخمر إذا تخللت والله أعلم.

= فيه: أن هذا صلاح لجوهر فاسد، فيكون من الحكمة، والشرع ألا ينهى عما هو حكمة، وبيان الوصف أن الخمر جوهر فاسد، فأصلاحه بإزالة صفة الخمرية عنه، والتخليل إزالة لصفة الخمرية، فعرفنا أنه إصلاح له، وهو كدبغ الجلد، فإن عين الجلد نجس؛ ولهذا لا يجوز بيعه. ولو كانت النجاسة بما اتصل به من الدسومات لجوز بيعه كالدسومات النجسة، ولكن الدبغ إصلاح له من حيث إنه يعصمه عن التتن، والفساد؛ فكان جائزا شرعا، ولا معنى لما قال: «إن هذا إفساد في الحال لما يلقي فيه»؛ لأن هذا موجود في دبغ الجلد، فإنه إفساد لما يجعل فيه من الشب، والقرظ، وهذا إصلاح باعتبار مأكله، والعبرة للمالك لا للحال، فإن إلقاء البذر في الأرض يكون إتلافا للبذر في الحال، ولكنه إصلاح باعتبار مأكله، وبهذا يتبين أن التخليل ليس بتصرف في الخمر على قصد تمول الخمر بل هو إتلاف لصفة الخمرية، وبين تمول الخمر وإتلاف صفة الخمرية منافاة، فما كان الاقتراب من العين لإتلاف صفة الخمرية إلا نظير الاقتراب منها لإراقة العين، وذلك جائز شرعا، ونحن نسلم أن تقليب الطبايع ليس إلى العباد، وإنما إليهم إحداث المجاورة، ولكن إحداث المجاورة بين الخل والخمر بهذه الصفة يقوى على إتلاف صفة الخمرية بتحويلها إلى طبع الخل في أسرع الأوقات؛ فكان هذا أقرب إلى الجواز من الإمساك، وإذا جاز الإمساك إلى أن يتخلل، فالتخليل أولى بالجواز. وأما إذا ألقى فيه شيئا من الحلاوة، فذلك ليس بإتلاف لصفة الخمرية؛ لأنه ليس من طبع الخمر أن يصير حلوا، فعرفنا أن معنى الشدة، والمرارة قائم فيه، وإن كان لا يظهر لغلبة الحلاوة عليه، فأما من طبع الخمر أن يصير خلا؛ فيكون التخليل إتلافا لصفة الخمرية كما بينا، يوضحه أن من وجه، فعليه إحداث المجاورة، ومن وجه إتلاف لصفة الخمرية كما قلنا؛ فيوفر حفظه عليهما؛ فيقول لاعتبار جانب إحداث المجاورة: لا يحل بإلقاء شيء من الحلاوات فيه، ولا اعتبار جانب إتلاف صفة الخمرية: يحل التخليل.

فأما ما روى من النهي عن التخليل، فالمراد أن يستعمل الخمر استعمال الخل بأن يؤتمد به، ويصطنع به.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وأما دخان النجاسة إذا أحرقت ففيه وجهان : أحدهما : أنه نجس ؛ لأنها أجزاء متحللة من النجاسة فهو كالرماد .  
والثاني : ليس بنجس ؛ لأنه بخار نجاسة فهو كالبخار الذي يخرج من الجوف .  
الشرح : الوجهان في نجاسة دخان النجاسة مشهوران ، ودليلهما مذكور في الكتاب : أحدهما عند الأصحاب النجاسة وجمع الدخان دواخن ، ويقال في الدخان : دخن أيضا بالفتح وبضم الدال وتشديد الخاء حكاهما الجوهري<sup>(١)</sup> .  
والبخار بضم الباء ، وهو هذا المرتفع كالدخان ، وسواء دخان الأعيان النجسة كالسرجين ودخان الزيت المتنجس ففي الجميع الوجهان ذكره بغوى .  
فروع : قال صاحب الحاوي : إذا قلنا دخان النجاسة نجس ، فهل يعفى عنه ؟ فيه وجهان فإن قلنا : لا يعفى فحصل في التنور فإن مسحه بخرقه يابسة طهر ، وإن مسحه برطبة لم يطهر إلا بالغسل بالماء ، وقال صاحب البيان : قال أصحابنا : إذا قلنا بالنجاسة فعلق بالثوب فإن كان قليلا عفى عنه ، وإن كان كثيرا لم يطهر إلا بالغسل ، وإن سود التنور فألصق عليه الخبز قبل مسحه فظاهر أسفل الرغبة نجس ، هكذا ذكره الشيخ أبو حامد .

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإذا ولغ الكلب في إناء أو أدخل عضوا منه فيه وهو رطب لم يطهر الإناء حتى يغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ؛ لما روى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » فعلق طهارته بسبع مرات فدل أنه لا يحصل بما دونه .

الشرح : حديث أبي هريرة هذا صحيح ، رواه مسلم ، وقد ذكرناه قبل هذا ، لكن في رواية مسلم « أولاهن بالتراب » وأما رواية المصنف « إحداهن » فغريبة لم يذكرها البخاري ومسلم وأصحاب الكتب المعتمدة إلا الدارقطني فذكرها من رواية على رضي الله عنه .

وقد اختلف العلماء في ولوغ الكلب ، فمذهبنا أنه ينجس ما ولغ فيه ويجب غسل إنائه سبع مرات إحداهن بالتراب ، وبهذا قال أكثر العلماء .

حكى ابن المنذر وجوب الغسل سبعا عن أبي هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير

(١) ينظر الصحاح (دخن).

وطاوس وعمرو بن دينار ومالك والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى ثور.  
قال ابن المنذر: وبه أقول.

وقال الزهري: يكفيه غسله ثلاث مرات.

وقال أبو حنيفة: يجب غسله حتى يغلب على الظن طهارته، فلو حصل ذلك بمرة  
أجزأه. وكذا عنده سائر النجاسات العينية، قال: ويجب غسل النجاسة الحكمية ثلاثاً.  
وعن أحمد رواية أنه يجب غسله ثمانى مرات إحداهن بالتراب، وهى رواية عن  
داود أيضاً.

وقال مالك، والأوزاعي: لا ينجس الطعام الذى ولغ فيه، بل يحل أكله وشربه  
والوضوء به. قالوا: ويجب غسل الإناء تعبدًا.

قال مالك: وإن ولغ فى ماء جاز أن يتوضأ به؛ لأنه طاهر. وفى جواز غسل هذا  
الإناء بهذا الماء روايتان عنه.

واحتج لأبى حنيفة بحديث يرويه عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش  
عن هشام بن عروة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فى الكلب  
يلغ فى الإناء قال: «يَغْسِلُهُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا»<sup>(١)</sup> وبالقياص على سائر  
النجاسات.

واحتج لأحمد - رحمه الله - بحديث عبد الله بن مغفل المزنى - رضى الله عنه -  
قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَعَقْرُوهُ  
الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ»<sup>(٢)</sup> رواه مسلم.

واحتج لمالك والأوزاعي فى عدم نجاسته وجواز الانتفاع بالطعام، بأن الأمر

(١) أخرجه الدارقطنى كما فى نصب الراية، (١/ ١٣٠ - ١٣١). وقال الدارقطنى: تفرد به عبد  
الوهاب بن الضحاك عن ابن عباس وهو متروك. وغيره يرويه عن ابن عياش بهذا الإسناد  
«فاغسلوه سبعا» وهو الصحيح. اهـ.

وأخرجه الدارقطنى أيضاً عن عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن أبى هريرة قال:  
إذا ولغ الكلب فى الإناء فأهرقه ثم اغسله ثلاث مرات. وأخرجه بهذا الإسناد عن أبى  
هريرة: أنه كان إذا ولغ الكلب فى الإناء أهرقه وغسله ثلاث مرات. قال الشيخ تقي  
الدين فى «الإمام»: وهذا سند صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٨٦)، ومسلم (٩٣ - ٢٨٠)، وأبو داود (٧٤)، والنسائى (١/ ٥٤)،  
(١٧٧)، وابن ماجه (٣٦٥، ٣٢٠٠).

بغسل الإناء كان تعبداً، ولا يلزم منه نجاسة الطعام وإتلافه.

واحتج أصحابنا والجمهور على وجوب الغسل سبعا بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعًا أَوْ لَاهُنَ بِالتُّرَابِ»<sup>(١)</sup> رواه مسلم.

وفى رواية عنه عن النبي ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» رواه البخارى ومسلم<sup>(٢)</sup>، وروى هذا المتن فى الصحيح جماعة من الصحابة رضى الله عنهم.

وذكر أصحابنا أقيسة كثيرة ومناسبات لا قوة فيها، ولا حاجة إليها مع ما ذكرناه من السنن الصحيحة المتظاهرة.

وأما الدليل على الأوزاعى ومالك فحديث أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْفُهُ، ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم، وهذا نص فى وجوب إراقتة وإتلافه، وذلك ظاهر فى نجاسته؛ فلو لا النجاسة لم تجز إراقتة، وكذلك قوله ﷺ: «طهور إناء أحدكم» ظاهر فى نجاسته كما أوضحناه فى مسألة نجاسة الكلب.

وأما الجواب عما احتج به لأبى حنيفة فهو أنه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ؛ لأن راويه عبد الوهاب مجمع على ضعفه وتركه، قال الإمام العقبلى والدارقطنى: هو متروك الحديث. وهذه العبارة هى أشد العبارات توهينا وجرحا بإجماع أهل الجرح والتعديل وقال البخارى فى تاريخه: عنده عجائب. وهذه أيضا من أوهن العبارات، وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم إمام هذا الفن: قال أبى: كان عبد الوهاب يكذب. قال: وحدث بأحاديث كثيرة موضوعة فخرجت إليه فقلت له: ألا تخاف الله، عز وجل؟! فضمن لى ألا يحدث فحدث بها بعد ذلك.

وأقوال أئمة هذا الفن فيه بنحو ما ذكرته مشهورة، وإنما بسطت الكلام فى هذا الرجل؛ لأن مدار الحديث عليه ومدار مذهبهم عليه؛ فأردت إيضاح الحديث وراويه فقد يقال: لا يقبل الجرح إلا مفسرا ففسرته. وأما إسماعيل بن عياش فمتفق على

(١) أخرجه مسلم (٩١ - ٢٧٩).

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه مسلم (٨٩ - ٢٧٩).

ضعفه في روايته عن الحجازيين واختلف في قبول روايته عن الشاميين، وقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة، ومعلوم أنه حجازي فلا يحتاج به ولو لم يكن في الحديث سبب آخر يضعفه، وكيف وفيه عبد الوهاب الذي حاله ما وصفناه؟! وأما قياسهم على سائر النجاسات فلا يلتفت إليه مع هذه السنن الصحيحة المتظاهرة على مخالفته.

فإن قال قائل منهم: حديثكم رواه أبو هريرة، وقد أفتى بغسله ثلاثا.

فالجواب من وجهين:

أحسنتهما: أن هذا ليس بثابت عنه فلا يقبل دعوى من نسبه إليه، بل قد نقل ابن المنذر عنه وجوب الغسل سبعا كما قدمناه.

وقد علم كل منصف ممن له أدنى عناية أن ابن المنذر - إمام هذا الفن أعنى - نقل مذاهب العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأن معول الطوائف في نقل المذاهب عليه.

الجواب الثاني: أن عمل الراوى وفتواه بخلاف حديث رواه ليس بقادح في صحته، ولا مانع من الاحتجاج به عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأصوليين، وإنما يرجع إلى قول الراوى عند الشافعى وغيره من المحققين إذا كان قوله تفسيرا للحديث ليس مخالفا لظاهره، ومعلوم أن هذا لا يجىء فى مسألتنا، فكيف نجعل السبع ثلاثا؟! وأما الجواب عما احتج به أحمد، فهو أن المراد اغسلوه سبع مرار إحداهن بماء وتراب فيكون التراب مع الماء بمنزلة الغسلتين، وهذا التأويل محتمل فيقال به للجمع بين الروايات؛ فإن الروايات المشهورة سبع مرات فإذا أمكن حمل هذه الرواية على موافقتها صرنا إليه.

وأما الجواب عما احتج به الأوزاعى ومالك فهو أن النبى ﷺ نص على الأمر بإراقتة وإتلافه فوجب العمل به والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : والأفضل أن يجعل التراب فى غير السابعة ليرد عليه ما ينظفه، وفى أيها جعل جاز لعموم الخبر.

الشرح: هذا الذى قاله متفق عليه عندنا، ونقل القاضى أبو الطيب أن الشافعى نص فى حرمة أنه يستحب جعل التراب فى الأولى، وكذا قاله أصحابنا وهو موافق

لرواية مسلم التي قدمناها؛ فالحاصل أنه يستحب جعل التراب فى الأولى، فإن لم يفعل ففى غير السابعة أولى، فإن جعله فى السابعة جاز، وقد جاء فى روايات فى الصحيح: «سبع مرات»، وفى رواية «سبع مرات أولاهن بالتراب»، وفى رواية: «أخراهن» بدل «أولاهن»، وفى رواية: «سبع مرات السابعة بتراب»، وفى رواية: «سبع مرات وعفروه الثامنة فى التراب»، وقد روى البيهقى<sup>(١)</sup> وغيره هذه الروايات<sup>(٢)</sup> كلها، وفيه دليل على أن التقييد بالأولى وغيرها ليس للاشتراط، بل المراد إحداهن، وهو القدر المتيقن من كل الروايات والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن جعل بدل التراب الجص أو الأشنان وما أشبههما، ففيه قولان:

أحدهما: لا يجزئه؛ لأنه تطهير، نص فيه على التراب فاخص به كالتييم.  
والثانى: يجزئه؛ لأنه تطهير نجاسة نص فيه على جامد، فلم يختص به كالاستنجاء والدباغ. وفى موضع القولين وجهان:  
أحدهما: [أن القولين] فى حال عدم التراب، فأما مع وجود التراب فلا يجوز بغيره قولاً واحداً.

والثانى: [أن القولين] فى الأحوال كلها؛ لأنه جعله فى أحد القولين كالتييم، وفى الآخر جعله كالاستنجاء والدباغ وفى الأصلين جميعاً لا فرق بين وجود المنصوص عليه وبين عدمه.

(١) ينظر سنن البيهقى (١/٢٤٠ - ٢٤٢).

(٢) قال الحافظ فى التلخيص (١/٣١): وذلك أن الرواية المطلقة إحداهن، والمقيدة فى بعضها أولاهن، وفى بعضها أخراهن، وفى بعض الروايات أولاهن أو أخراهن، فإن حملناه «أو» هنا على التخيير استقام أن يحمل المطلق على المقيد، ويتعين التراب فى أولاهن أو أخراهن لا ما فيما بين ذلك، وإن حملنا «أو» هنا على الشك امتنع ذلك، لكن الأصل عدم الشك، وقد وقع فى «الأم» للشافعى وفى «البويطى» ما يعطى أنها على التعيين فيهما، ولفظه فى «البويطى»: «وإذا ولغ الكلب فى الإناء، غسل سبعاً أولاهن أو أخراهن بالتراب، لا يطهره غير ذلك».

وبهذا جزم المرعى فى ترتيب الأقسام.

قلت (القائل ابن حجر): وهذا لفظ الشافعى فى الأم وذكره السبكي فى «شرح المنهاج» بحثاً. لكن أفاد شيخنا شيخ الإسلام: أن فى «عيون المسائل» عن الشافعى أنه قال: إحداهن والله أعلم. ا. هـ.

الشرح: قوله: «بدل التراب» منصوب على الظرف.

والجص بكسر الجيم وفتحها، وهو معروف وقد سبق بيانه في باب المياه. والأشنان بضم الهمزة وكسرهما لغتان، حكاهما أبو عبيدة والجواليقي وغيرهما وهو معرب، وهو بالعربية حرض، وقد أوضحته في تهذيب الأسماء واللغات.

أما حكم المسألة: فحاصل المنقول فيها أربعة أقوال، رابعها مخرج:

أظهرها: عند الرافعي وغيره من المحققين لا يقوم غير التراب مقامه.

والثاني: يقوم، وصححه المصنف في التنبيه والشاشي.

والثالث: يقوم عند عدم التراب دون وجوده.

والرابع: يقوم فيما يفسده التراب كالثياب دون الأواني ونحوها. ودلائل الأقوال

ظاهرة مما ذكره المصنف والاحترازا أيضا ظاهرة والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن غسل بالماء وحده ففيه وجهان:

أحدهما: يجزئه؛ لأن الماء أبلغ من التراب فهو بالجواز أولى.

والثاني: لا يجزئه؛ لأنه أمر بالتراب ليكون معونة للماء لتغليظ النجاسة، وهذا

لا يحصل بالماء وحده.

الشرح: صورة المسألة: أن يغسل بالماء وحده ثمانى مرات، فهل يجزئه وتقوم

الثامنة مقام التراب؟ فيه هذان الوجهان، وهما مشهوران، الصحيح لا يقوم وقد ذكر

دليلهما، ولكن دليل الأول فاسد جدا.

وفيه وجه ثالث: أنه يقوم عند عدم التراب دون وجوده، وطردهوا الخلاف فيما لو

غمس الإناء أو الثوب في ماء كثير، والأصح: أنه لا يكفي؛ بل لا بد من التراب والله

أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن ولغ كلبان فوجهان:

أحدهما: يجب لكل كلب سبع مرات، كما أمر في بول رجل بذنوب، ثم يجب

في بول رجلين ذنوبان.

والثاني: يجزئه في الجميع سبع مرات، وهو المنصوص في حرملة؛ لأن النجاسة

لا تتضاعف بعدد الكلاب بخلاف البول.

الشرح: إذا تكرر البول من كلب أو كلاب فثلاثة أوجه:

الصحيح المنصوص: أنه يكفي للجميع سبع؛ لأن النجاسة على النجاسة من



جنسها لا أثر لها، كما سنذكره - إن شاء الله تعالى - فيما إذا ولغ كلب في إناء ثم وقع فيه نجاسة.

وقولنا: من جنسها، احتراز مما إذا وقع فيه نجاسة ثم ولغ فيه كلب فإنها تؤثر فيجب غسله سبعا بعد أن كان مرة.

والثاني: يجب لكل ولغة سبع إحداهن بالتراب؛ لأنه يصدق عليه أنه ولغ فيه كلب فصار كما لو غسله ثم ولغ فيه.

والثالث: أنه إن كان تعدد الولوج من كلب كفى سبع لجميع ولغاته، وإن تعددت الكلاب وجب لكل كلب سبع حكاه صاحب الحاوى وغيره.

وقوله: كما أمر في بول رجل بذنوب، ثم يجب في بول رجلين ذنوبان، كلام عجيب؛ لأنه جعله عمدة الدليل، ولم ينكر عليه المصنف عند احتجاجة للوجه الثاني، بل سلمه وقرره، وذكر الفرق مع أنه ذكر بعد أسطر أن التقدير في بول الرجلين بذنوبين ضعيف، وسنوضح المسألة هناك إن شاء الله تعالى.

والذنوب بفتح الذال المعجمة هي الدلو الممتلئة ماء، هذا قول الأكثرين. وقال ابن السكيت: هي التي فيها قريب من المد وفيها لغتان التأنيث والتذكير، والتأنيث أفصح وجمعها في القلة أذنية وفي الكثرة ذنائب كقلوص وقلائص والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن ولغ [الكلب] في إناء ووقعت فيه نجاسة أخرى أجزأه سبع مرات للجميع؛ لأن النجاسات تتداخل؛ ولهذا لو وقع فيه بول ودم أجزأه لهما غسل مرة واحدة.

الشرح: هذا الذي قاله متفق عليه، ونص عليه في حرمة.

قال: ولو غسله مرة ثم وقعت فيه نجاسة غسله ستا، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن أصاب الثوب من ماء الغسلات ففيه وجهان:

أحدهما: يغسل من كل غسلة مرة؛ لأن كل غسل يزيل سبع النجاسة.

والثاني: حكمه حكم الإناء الذي انفصل عنه؛ لأن المتفصل كالبلل الباقي في الإناء، وذلك لا يطهر إلا بما بقى من العدد؛ فكذاك المتفصل.

وإن جمع ماء الغسلات ففيه وجهان:

أحدهما: الجميع طاهر؛ لأنه ماء انفصل من الإناء، وهو طاهر.  
والثاني: أنه نجس، وهو الصحيح؛ لأن السابعة طاهرة والباقي نجس، فإذا اختلط ولم يبلغ قلتين وجب أن يكون نجسا.

الشرح: قد سبق بيان حكم غسالة نجاسة الكلب وغيره في باب ما يفسد الماء من الاستعمال. ونعيد منه هنا ما يتعلق بما ذكره المصنف مختصرا، فإذا انفصلت غسالة ولوغ الكلب متغيرة بالنجاسة فهي نجسة قطعاً، وإن انفصلت غير متغيرة فثلاثة أوجه أو أقوال كما سبق:

أحدها: أنها طاهرة، والثاني: نجسة، والثالث - وهو الأصح - : إن كانت غير الأخيرة فنجسة، وإن كانت الأخيرة فطاهرة تبعاً للمحل المنفصل عنه، فإن قلنا بهذا فجمعت السابعة إلى الست، ولم تبلغ قلتين فوجهان:

أحدهما: الجميع طاهر؛ لأن الإناء محكوم بطهارته الآن.  
والثاني: وهو الصحيح: أن الجميع نجس؛ لما ذكره المصنف.  
ولو أصاب شيء من ماء غسله ثوباً فإن قلنا: إنها طاهرة، فالثوب طاهر ولا أثر لها، أما إن قلنا: نجسة تنجس الثوب، وفيما يكفي في غسل ذلك الثوب أوجه:  
أصحها: له حكم ذلك المحل بعد هذه الغسلة فيجب له حكمه قبل هذه الغسلة؛ فيجب بعدد غسله، فيجب غسله بعدد ما بقي، ويجب الترتيب إن كان لم يترب.  
والثاني: له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعدد ما كان قبلها، والترتيب إن كان لم يتقدمها.

والثالث: يكفي غسلة واحدة، وقد ذكر المصنف دليله.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن ولغ الخنزير، فقد قال ابن القاص: قال في القديم: يغسل مرة.

وقال سائر أصحابنا: يحتاج إلى سبع مرات.  
وقوله في القديم مطلق؛ لأنه قال: يغسل، وأراد به سبع مرات، والدليل عليه أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب [على ما بيناه]؛ فهو باعتبار العدد أولى.

الشرح: حاصل ما ذكره أن في ولوغ الخنزير طريقتين:

أحدهما: فيه قولان، وهى طريقة ابن القاص:

أحدهما: يكفي مرة بلا تراب كسائر النجاسات.

**والثاني:** يجب سبع مع التراب.

**والطريق الثاني:** : يجب سبع قطعاً، وبه قال الجمهور، وتأولوا نصه في القديم كما أشار إليه المصنف.

واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب، وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير.

وهذا هو المختار؛ لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع، لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد، وممن قال: يجب غسله سبعا، أحمد ومالك في رواية عنه.

قال صاحب العدة: ويجرى هذا الخلاف الذي في الخنزير فيما أحد أبويه كلب أو خنزير.

وذكر صاحب التلخيص في المتولد بين الكلب والخنزير قولين، وهذا صحيح؛ لأن الشرع إنما ورد في الكلب، وهذا المتولد لا يسمى كلباً.

**فرع:** في مسائل مهمة تتعلق بالولوغ مختصرة جداً:

**إحداها:** قال أصحابنا: لا فرق بين ولوغ الكلب وغيره من أجزائه، فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو منه شيئاً طاهراً مع رطوبة أحدهما وجب غسله سبعا إحداهن بالتراب، وقد ذكر المصنف هذا في أوائل مسائل الولوغ.

**وقيل:** يكفي غسله في غير الولوغ مرة كسائر النجاسات، حكاه المتولى والرافعي وغيرهما، وهذا الوجه متجه وقوى من حيث الدليل؛ لأن الأمر بالغسل سبعا من الولوغ إنما كان لينفهم عن مؤاكلة الكلب، وهذا مفقود في غير الولوغ، والمشهور في المذهب أنه يجب سبعاً مع التراب، وبه قطع الجمهور؛ لأنه أبلغ في التنفير من مقاربتها واقتنائها والله أعلم.

**الثانية:** لا يكفي التراب النجس على أصح الوجهين؛ لأنه ليس بطهور والثاني: يكفي؛ لأن الغرض الاستظهار به.

**الثالثة:** لو تنجست أرض ترابية بنجاسة الكلب كفى الماء وحده سبع مرات من غير تراب أجنبي على أصح الوجهين؛ إذ لا معنى لتريب التراب.

**الرابعة:** قال أصحابنا: لا يكفي في استعمال التراب ذره على المحل، بل لا بد

من ماء يمزجه به ليصل التراب بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ويتكدر به، وسواء طرح الماء على التراب أو التراب على الماء أو أخذ الماء الكدر من موضع وغسل به، ولا يجب إدخال اليد في الإناء، بل يكفي أن يلقيه في الإناء ويحركه.

وحكى صاحب الحاوى فى قدر التراب الواجب وجهين:

أحدهما: ما يقع عليه الاسم.

والثانى: ما يستوجب محل الولوغ.

قال صاحب البحر: هذا هو المشهور.

الخامسة: لو غسله ستا بالماء ثم مزج التراب بماء ورد أو خل ونحوه من المائعات وغسله بها السابعة لم يكفه على الصحيح، وفيه وجه مشهور عند الخراسانيين أنه يكفي، وهو خطأ ظاهر، كما لو غسل السبع بخل وتراب؛ فإنه لا يجزئ بالاتفاق.

السادسة: لو ولغ الكلب فى إناء فيه طعام جامد ألقى ما أصابه وما حوله، وبقي الباقي على طهارته السابقة، ويتنفع به كما فى الفأرة تموت فى السمن ونحوه.

قال أصحابنا: وممن صرح به صاحبنا الشامل والبيان، وآخرون.

قال أصحابنا: ضابط الجامد: أنه إذا أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع القطعة على القرب، فإن تراد فهو مائع.

السابعة: لو ولغ فى ماء قليل أو مائع فأصاب ذلك الماء أو المائع ثوبا أو بدنا أو إناء آخر وجب غسله سبع مرات، إحداهن بتراب.

الثامنة: قال أصحابنا: لو ولغ فى ماء كثير بحيث لم ينقص بولوغه عن قلتين لم ينجسه، ولا ينجس الإناء إن لم يكن أصاب جرمه الذى لم يصله الماء مع رطوبة أحدهما.

التاسعة: قال أصحابنا: لو وقع الإناء الذى ولغ فيه فى ماء قليل نجسه ولم يظهر الإناء، وإن وقع فى ماء كثير لم ينجس الماء، وهل يظهر الإناء؟ فيه خمسة أوجه حكاهما الأصحاب مفرقة، وجمعها صاحب البيان وغيره:

أحدها: يطهر؛ لأنه لو كان كذلك ابتداء لم ينجس.

والثانى: يحسب ذلك غسلة فيجب بعده ست مرات مع التراب؛ لأن الإناء ما لم

ينفصل عن الماء فهو فى حكم غسلة واحدة.

والثالث: يحسب ستا، ويجب سابعة بتراب.

والرابع: إن كان الكلب أصاب نفس الإناء حسب ذلك غسلة، وإن كان أصاب الماء الذى فى الإناء وتنجس الإناء تبعا حسب سبعا؛ لأنه تنجس تبعا للماء الذى وقع الآن فيه.

والخامس: إن كان الإناء ضيق الرأس حسب مرة، وإن كان واسعا طهر ولا حاجة إلى ماء آخر ولا تراب؛ لأن الماء يجول فيه مرارا.

ولم يصح شىء من الأوجه والأظهر أنه يحسب مرة.

العاشرة: لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم تزل إلا بست غسلات مثلا، فهل يحسب ذلك ستا؟ أم واحدة؟ أم لا يحسب شيئا؟ فيه ثلاثة أوجه، ولم أر من صرح بأصحها، ولعل أصحها أنه يحسب مرة كما قال الأصحاب: يستحب غسل النجاسة فى غير الكلب ثلاث مرات، فإن لم تزل عينها إلا بغسلات استحب بعد زوال العين غسلة ثانية وثالثة فجعل ما زالت به العين غسلة واحدة.

الحادية عشرة: إذا لم يرد استعمال الإناء الذى ولغ فيه الكلب، فهل يجب عليه إراقتها؟ أم يستحب ولا يجب؟ فيه وجهان حكاهما صاحبا الحاوى والبحر وغيرهما: قال صاحبا الحاوى والبحر: الأصح الذى قاله الجمهور مستحب، ولا يجب قياسا على باقى المياه النجسة بخلاف الخمر فإنه يجب إراقتها؛ لأن النفوس تطلبها فيخاف الوقوع فى شربها.

والثانى: يجب ويحرم الانتفاع به؛ لقوله ﷺ «وليرقه» حديث صحيح، رواه مسلم<sup>(١)</sup> كما سبق بيانه، والأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء، ويفرق بينه وبين سائر النجاسات بأن المراد هنا الزجر والتنفير من الكلاب، والمبالغة فى التغليظ فى ذلك؛ ولهذا غلظ بالعدد والتراب.

الثانية عشرة: لو كان الماء أكثر من قلتين وتغير بالنجاسة، ثم ولغ فيه كلب، ثم أصاب ذلك الماء ثوبا، قال صاحب البحر: قال القاضى حسين: يجب غسل الثوب سبعا إحداهن بالتراب؛ لأن الماء المتغير بالنجاسة كالخل الذى وقعت فيه نجاسة، وكذا رأيت فى فتاوى القاضى حسين.

الثالثة عشرة: لو أدخل الكلب رأسه في إناء فيه ماء أو مائع وأخرجه، ولا يعلم هل ولغ فيه أم لا؟ فإن لم يكن على فمه رطوبة فالمائع طاهر، وإن كانت عليه رطوبة فظاهر أيضا على أصح الوجهين، وقد سبقت المسألة في باب المياه.

الرابعة عشرة: قال أهل اللغة: يقال ولغ الكلب يلغ بفتح اللام فيهما، وحكى أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن ابن الأعرابي أن من العرب من يقول: ولغ بكسرها والمصدر منهما ولغا وولوغا، ويقال: أولغه صاحبه قال: الولوغ في الكلب والسباع كلها أن يدخل لسانه في المائع فيحركه، ولا يقال: ولغ بشيء من جوارحه غير اللسان، ولا يكون الولوغ لشيء من الطير إلا الذباب، قال: ويقال: لحس الكلب الإناء وقفته ولجنه ولجده - بالجيم فيهما - كله بمعنى إذا كان فارغا، فإن كان فيه شيء قيل: ولغ. وقال صاحب المطالع: الشرب أعم من الولوغ فكل ولوغ شرب، ولا عكس.

قال الجوهري: قال أبو زيد: يقال: ولغ الكلب بشربنا، وفي شربنا ومن شربنا والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فروع: سؤر الهرة والبغل والحمار والسباع والفأرة وسائر الحيوانات، غير الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما، طاهر لا كراهة فيه عندنا، فإذا ولغ في طعام جاز أكله بلا كراهة، وإذا شرب من ماء جاز الوضوء به.

وقد سبقت المسألة في باب الشك في نجاسة الماء، وسبق هناك الأوجه في الهرة إذا أكلت نجاسة، ثم ولغت في ماء أو مائع والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : ويجزئ في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام النضج، وهو أن يبله بالماء، وإن لم ينزل عنه، ولا يجزئ في بول الصبية إلا الغسل؛ لما روى علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال في بول الرضيع: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيَنْضَجُ مِنَ الْغَلَامِ».

الشرح: في بول الصبي والصبية اللذين لم يأكلا غير اللبن من الطعام للتغذي ثلاثة أوجه:

الصحيح: أنه يجب غسل بول الجارية، ويجزئ النضج في بول الصبي.

(١) ينظر اللسان (ولغ).

والثاني: يكفي النضح فيهما، حكاه الخراسانيون.

والثالث: يجب الغسل فيهما، حكاه المتولي.

وهذان الوجهان ضعيفان، والمذهب الأول، وبه قطع المصنف والجمهور.

قال البغوي: وبول الخنثى كبول الأنثى من أى فرجيه خرج، ويشترط فى النضح

إصابة الماء جميع موضع البول، وأن يغمره، ولا يشترط أن ينزل عنه، والغسل أن يغمره وينزل عنه.

هذه عبارة الشيخ أبى حامد والجمهور، وشرحها إمام الحرمين فقال: النضح أن

يغمره ويكأثره بالماء مكاثرة لا يبلغ جريانه وتردده وتقطره، بخلاف الغسل؛ فإنه

يشترط فيه جريان بعض الماء وتقاطره، وإن لم يشترط عصره، قال الرافعى وغيره:

لإيراد الماء ثلاث درجات:

الأولى: النضح المجرد.

الثانية: مع الغلبة والمكاثرة.

والثالثة: أن يضم إلى ذلك السيالان؛ فلا تجب الثالثة قطعاً، وتجب الثانية على

أصح الوجهين. والثاني يكفي الأول.

وأما حديث على - رضى الله عنه - فحديث حسن، رواه أبو داود والترمذى وابن

ماجه، والحاكم أبو عبد الله فى المستدرک<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٧٦/١)، وأبو داود (٢٦٣/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبى يصيب

الثوب، الحديث (٣٧٧)، والترمذى (٥٩٩/١) أبواب الصلاة، باب: ما ذكر فى نضح بول

الغلام الرضيع (٦١٠)، وابن ماجه (١٧٤/١ - ١٧٥) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى

بول الصبى الذى لم يطعم، الحديث (٥٢٥)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٩٢/١)

كتاب: الطهارة، باب: حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام، والدارقطنى (١/

١٢٩)، كتاب: الطهارة، باب: الحكم فى بول الصبى والصبية، الحديث (٢)، (٣)،

والحاكم (١٦٥ - ١٦٦)، والبيهقى (٤١٥/٢) كتاب: الصلاة، باب: ما روى فى الفرق

بين بول الصبى والصبية، وابن خزيمة (١٤٣/١ - ١٤٤) رقم (٢٨٤) وابن حبان (٢٤٧)

موارد، والبغوى فى شرح السنة (٣٨٦/١) من حديث على أن رسول الله ﷺ قال فى بول

الرضيع: «ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية» قال قتادة: هذا ما لم يطعما فإذا طعما

غسلا، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما. ووافقه الذهبى، وصححه ابن خزيمة، وابن

حبان.

وقال الترمذى: حديث حسن.

قال الترمذى: حديث حسن. ذكره فى كتاب الصلاة.

قال الحافظ فى التلخيص (٣٨/١): إسناده صحيح وقد اختلف فى رفعه ووقفه، وفى وصله وإرساله، وقد رجح البخارى صحته وكذا الدارقطنى. اهـ.  
وقد أخرجه أبو داود (٣٧٧)، والبيهقى (٤١٥/٢)، وابن أبى شيبه (١٢١/١) وعبد الرزاق (٣٨١/١) رقم (١٤٨٨) عن على موقوفاً.

فائدة: قال الحسن بن القطان (١٧٥/١ - ابن ماجه) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى بول الصبى الذى لم يطعم (٧٧)، الحديث (٥٢٥)، (ثنا أحمد بن موسى بن معقل، ثنا أبو اليمان المصرى، قال: سألت الشافعى رضى الله عنه، عن حديث النبى ﷺ: «يرش من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية والماءان جميعاً واحداً؟ قال: لأن بول الغلام من الماء والطين، ويول الجارية من اللحم والدم، ثم قال لى: فهمت؟ أو قال: لقلت؟ قلت: لا، قال: إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير، فصار بول الغلام من الماء والطين وصار بول الجارية من اللحم والدم، قال لى: فهمت؟ قلت: نعم، قال لى: تفعلك الله به). اهـ.

وهذا معنى جليل والظاهر أن الله تعالى فتح بابَه على الإمام الشافعى رضى الله عنه بعد قوله: إنه لم يبين له فرق بين بول الصبى والجارية.  
وقد أسنده البيهقى (٤١٦/٢) عن الإمام رضى الله عنه.

وللحديث شاهد موقوف من حديث أم سلمة من فعلها أخرجه أبو داود (١٥٦/١) - (١٥٧) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبى يصيب الثوب، حديث (٣٧٩) من طريق الحسن عن أمه أنها أبصرت أم سلمة تصب الماء على بول الغلام ما لم يطعم فإذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية. وفى الباب عن أبى السمع وأم الفضل:

حديث أبى السمع:

أخرجه أبو داود (١٦٢/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبى يصيب الثوب، الحديث (٣٧٦)، والنسائى (١٥٨/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الجارية (١٨٩)، وابن ماجه (١/١) (١٧٥) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى بول الصبى الذى لم يطعم، الحديث (٥٢٦)، والدولابى فى الكنى (٣٧/١)، والدارقطنى (١٣٠/١) كتاب: الطهارة، باب: الحكم فى بول الصبى والصبية، الحديث (٤)، والحاكم (١٦٦/١) كتاب: الطهارة، وأبو نعيم (٦٢/٩)، والبيهقى (٤١٥/٢) كتاب: الصلاة، باب: ما روى فى الفرق بين بول الصبى والصبية، وابن خزيمة، (١٤٣/١) رقم (٢٨٣) عن أبى السمع قال: «كنت خادم النبى ﷺ فجاء بالحسن والحسين فبال على صدره فأرادوا أن يغسلوه فقال: «رشوه رشا فإنه يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام» لفظ الحاكم وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبى وصححه ابن خزيمة.

حديث أم الفضل:

أخرجه أحمد (٣٣٩/٦)، وأبو داود (٢٦١/١) كتاب: الطهارة، باب: بول الصبى يصيب الثوب، الحديث (٣٧٥)، وابن ماجه (١٧٤/١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء فى بول الصبى الذى لم يطعم، الحديث (٥٢٢)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار



وقال الحاكم حديث صحيح.

قال: وله شاهدان صحيحان، فرواه بلفظه أو بمعناه من رواية لبابة بنت الحارث زوجة العباس.

ومن رواية أبي السمح مولى رسول الله ﷺ وخادمه عن النبي ﷺ وقد رواهما أيضا أبو داود وغيره.

قال البخارى: حديث أبي السمح هذا حديث حسن.

وثبت فى صحيحى البخارى ومسلم عن أم قيس بنت محصن - رضى الله عنها - :  
«أَنهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرِهِ فَقَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَتَضَحَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ»<sup>(١)</sup> وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ - رضى الله عنها - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يُؤْتَى بِالصَّبْيَانِ فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ، فَأَتَى بِصَبِيٍّ فَقَالَ عَلَيْهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَاتَّبَعَهُ بَوْلُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ»<sup>(٢)</sup> وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِي الْفَرْقِ بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَرَقَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّ بَوْلَهَا أَتَخَنَ وَأَلْصَقَ بِالْمَحَلِّ.

والثانى: أَنَّ الْاِعْتِنَاءَ بِالصَّبِيِّ أَكْثَرُ؛ فَإِنَّهُ يَحْمِلُهُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي الْعَادَةِ، وَالصَّبِيَّةُ لَا يَحْمِلُهَا إِلَّا النِّسَاءُ غَالِبًا؛ فَالِابْتِلَاءُ بِالصَّبِيِّ أَكْثَرُ وَأَعَمُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
هَذَا كَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ فِي مَخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ: يَجْزَى فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الرَّشَّ، وَاسْتَدِلَّ بِالسَّنَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يَبِينُ لِي فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّبِيَّةِ.  
وَنَقَلَ صَاحِبُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ فِي نَصُوصِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى جَوَازِ

= (٩٢/١) كتاب: الطهارة، باب: حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام، والحاكم (١٦٦/١) كتاب: الطهارة، والبيهقى (٤١٤/٢) كتاب: الصلاة، باب: ما روى فى الفرق بين بول الصبى والصبيّة، وابن خزيمة (١٤٣/١) رقم (٢٨٢) والبغوى فى شرح السنة (١/٣٨٥)، والطبرانى فى الكبير (٥/٣) [عن] أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت: «كان الحسن بن على فى حجر النبي ﷺ فبال عليه فقلت: البس ثوبا جديدا، وأعطنى إزارك حتى أغسله فقال: «إنما يغسل من بول الأثني وينضح من بول الذكر» وصححه الحاكم، ووافقه الذهبى، وصححه أيضا ابن خزيمة.

(١) أخرجه الحميدى (٣٤٣)، وأحمد (٣٥٥/٦)، والبخارى (٢٢٣)، ومسلم (١٠٣ - ٢٨٧) وأبو داود (٣٧٤)، والنسائى (١٥٧/١)، والترمذى (٧١)، وابن ماجه (٥٢٤)، وابن خزيمة (٢٨٥، ٢٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١ - ٢٨٦) وهو عند البخارى (٢٢٢) دون قوله «ولم يغسله»

الرش على بول الصبي ما لم يأكل، واحتج بالحديث، ثم قال: ولا يبين لى فى بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة، ولو غسل بول الجارية كان أحب إلى احتياطاً، وإن رش عليه ما لم تأكل الطعام أجزأ إن شاء الله تعالى.

ولم يذكر عن الشافعى غير هذا، وقال البيهقى: كأن أحاديث الفرق بين بول الصبي والصبية لم تثبت عند الشافعى، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح إنكاراً على الغزالي - رحمهما الله - فى قوله: «ومنهم من قاس الصبية على الصبي، وهو غلط لمخالفته النص» قال: قوله هذا غير مرضى من وجهين:

أحدهما: كونه جعله وجها لبعض الأصحاب، مع أنه القول المنصوص للشافعى كما ذكرناه.

والثانى: جعله إياه غلطاً، وهو يرتفع عن ذلك ارتفاعاً ظاهراً فإنه المنصوص، ثم ذكر النص الذى قدمناه، ثم قال: الفرق بينهما حينئذ كأنه قول مخرج لا منصوص، ومع هذا لا يذكر كثير من المصنفين غيره.

قال: ولا يقوى ما يذكر من الفرق من جهة المعنى.

قال: وذكر القاضى حسين نص الشافعى أنه لا يبين لى فرق بينهما، ثم قال: وأصحابنا يجعلون فى بول الصبية قولين: أقيسهما: أنه كبول الصبي، والثانى: يجب غسله.

قال أبو عمرو: ومع ما ذكرناه من رجحان التسوية من حيث نص الشافعى، فالصحيح الفرق لورود الحديث من وجوه تعاضدت بحيث قامت الحجة به.

فرع: فى مذاهب العلماء فى ذلك:

مذهبن المشهور أنه يجب غسل بول الجارية.

ويكفى نضح بول الغلام، وبه قال على بن أبى طالب وأم سلمة والأوزاعى وأحمد<sup>(١)</sup>

(١) قال فى الإنصاف (١/٣٢٢): قوله: (ويجزئ فى بول الغلام الذى لم يأكل الطعام النضح) وهذا بلا نزاع. وظاهر كلامه: أنه نجس، وهو صحيح، وهو المذهب. وعليه الأصحاب، وقطع ابن رزين فى شرحه: أن بوله طاهر. ويحتمله كلام الخرقي، بل هو ظاهره؛ فإنه قال: وما خرج من الإنسان من بول وغيره، فإنه نجس إلا بول الغلام الذى لم يأكل الطعام؛ فإنه يرش عليه الماء، واختاره أبو إسحاق بن شاقلا، لكن قال: يعيد الصلاة، كما روى عن أبى عبد الله: إذا صلى فى ثوب فيه منى، ولم يغسله ولم يفركه، يعيد، وإن كان طاهراً. قال =

وإسحاق وأبو عبيد وداود<sup>(١)</sup>.

وقال مالك، وأبو حنيفة والثوري: يشترط غسل بول الغلام والجارية.

وقال النخعي: يكفي نضحهما جميعا، وهو رواية عن الأوزاعي.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - وما سوى ذلك من النجاسات ينظر فيه؛ فإن كانت جامدة كالمذرة أزيلت، ثم غسل موضعها على ما نبينه - إن شاء الله تعالى - وإن كانت ذائبة كالبول والدم والخمر فإنه يستحب [أن يغسل] منه ثلاثا؛ لما روى أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» فندب ﷺ إلى الثلاث للشك في النجاسة، فدل على أن ذلك يستحب إذا تيقن، ويجوز الاقتصار على [غسل] مرة؛ لما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «كَانَتْ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ سِتْعَ مَرَّاتٍ، وَغُسْلُ الثُّوبِ مِنَ الْبَوْلِ سِتْعَ مَرَّاتٍ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ حَتَّى جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا، وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً، وَغُسْلُ الثُّوبِ مِنَ الْبَوْلِ مَرَّةً» والغسل الواجب من ذلك أن تكاثر النجاسة بالماء حتى تستهلك فيه، فإن كانت النجاسة على الأرض أجزائه المكاثرة؛ لما روى أن النبي ﷺ: «أَمَرَ فِي بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ» وإنما أمر بالذنوب؛ لأن ذلك يغمر النجاسة وتستهلك فيه.

وقال أبو سعيد الإصطخري، وأبو القاسم الأنماطي: الذنوب تقدير فيجب في بول واحد ذنوب، وفي بول اثنين ذنوبان. والمذهب: أن ذلك ليس بتقدير؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يطهر البول الكثير من رجل بذنوب، وما دون ذلك من رجلين لا يطهر إلا بذنوبيين. وإن كانت النجاسة على الثوب ففيه وجهان: أحدهما: يجرئه المكاثرة، كالأرض.

= الأزجي في النهاية: وهذا بعيد. قال في الرعاية: وهو غريب بعيد. قال في الفروع: كذا قال. قال القاضى عن هذا القول: وليس بشيء. قلت: فيعابى بها على قول أبي إسحاق.

(١) قال في المحلى (١/١١٣): وتطهير بول الذكر - أى ذكر كان فى أى شيء كان - فبأن يرش الماء عليه رشا يزيل أثره، وبول الأنثى يغسل، فإن كان البول فى الأرض - أى بول كان - فبأن يصب الماء عليه صبا يزيل أثره فقط.

والثاني: لا يجزئته حتى يعصر؛ لأنه يمكن عصره بخلاف الأرض. والأول أصح. وإن كانت النجاسة في إناء فيه شيء، فوجهان: أحدهما: يجزئ فيه المكاثرة، كالأرض.

والثاني: لا يجزئ حتى يراق ما فيه، ثم يغسل؛ لقوله ﷺ في الكلب يلغ في الإناء: «فَلْيَهْرِقْهُ، ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». الشرح: هذه القطعة فيها أحاديث ومسائل.

أما الأحاديث فالأول حديث: «إذا استيقظ أحدكم...» رواه مسلم بلفظه من رواية أبي هريرة - رضى الله عنه - وأصله في الصحيحين، وقد سبق بيانه وما يتعلق به من الفوائد في أول صفة الوضوء، وينكر على المصنف قوله فيه: روى بصيغة تمريض. وأما حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - فرواه أبو داود، ولم يضعفه، لكن في إسناده أيوب بن جابر، وقد اختلفوا في تضعيفه<sup>(١)</sup>.

وأما حديث: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَصُبُّوا عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ ذَنْبًا» فرواه البخاري ومسلم من طرق من رواية أنس - رضى الله عنه - ورواه البخاري أيضا بمعناه من رواية أبي هريرة<sup>(٢)</sup>، وأما حديث: «فَلْيَهْرِقْهُ ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ» فصحيح رواه مسلم، وقد قدمناه في مواضع من هذا الباب. وقوله: «يلغ» هو بفتح اللام كما سبق بيانه.

### أما المسائل:

فأحداها: الأعيان النجسة كالهيئة والروث وغيرها لا يطهر بالغسل، بل إذا وقعت على طاهر ونجسته لا يمكن تطهيره حتى تزول عين النجاسة، وهكذا إذا اختلطت هذه النجاسات بتراب وغيره فصب عليه الماء لم يطهر.

قال أصحابنا: ولا طريق إلى طهارة هذه الأرض إلا بأن يحفر ترابها ويرمى، فلو ألقى عليها ترابا طاهرا أو طينها صحت الصلاة عليها.

الثانية: إذا كانت النجاسة ذائبة كآثر البول والدم والخمر وغيرها استحباب غسلها

(١) أخرجه أحمد (١٠٩/٢)، وأبو داود (٢٤٧) وفيه أيوب بن أيوب بن جابر بن سيار السحيمي ضعيف كما في التقريب.

(٢) تقدم.

ثلاث مرات، والواجب مرة واحدة، ودليلهما ما ذكره المصنف، وعن أحمد بن حنبل رواية أنه يجب غسل النجاسة كلها سبع مرات كالكلب، ودليلنا حديث ابن عمر، وهو صريح في المرة، وإطلاق الأحاديث الصحيحة المشهورة كحديث غسل دم الحيض: «وصبوا عليه ذنوبا من ماء»<sup>(١)</sup> وغير ذلك، وبمذهبنا قال الجمهور، قال أصحابنا: فإن لم يزل عين الدم أو طعمه أو طعم سائر النجاسات إلا بغسلات كفاه زوال العين، ويستحب بعد ذلك غسله ثانية وثالثة لحديث: «إذا استيقظ أحدكم». **الثالثة:** الواجب في إزالة النجاسة الذائبة من الأرض المكاثرة بالماء، بحيث تستهلك فيه وتطهر الأرض بمجرد ذلك وإن لم ينصب الماء، سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة، هذا هو الصحيح، وفيه وجه أنها لا تطهر حتى ينصب، حكاه الخراسانيون بناء على اشتراط العصر في الثوب، ووجه حكاه الخراسانيون وجماعة من العراقيين أنه يشترط كون الماء المصبوب سبعة أمثال البول، ووجه أنه يشترط في بول كل رجل ذنوب من ماء، فلو كان مائة، وجب مائة ذنوب وهذا الوجه هو الذي حكاه المصنف عن الأنماطى والإصطخرى. وهذه الأوجه كلها ضعيفة والمذهب الأول.

وأما نص الشافعى - رحمه الله - أنه يصب على البول سبعة أضعافه، وقوله: وإن بال اثنان لم يطهر إلا بذنوبين - محمول على ما إذا لم تحصل المكاثرة إلا بذلك أو على الاستحباب والاحتياط.

ولا يشترط جفاف الأرض بلا خلاف كما لا يشترط جفاف الثوب بلا خلاف وإن شرطنا العصر، قال أصحابنا: ولو وقع على الأرض والثوب وغيرهما ماء المطر حصلت الطهارة بلا خلاف.

قال أصحابنا: ثم الخمر والبول والدم وسائر النجاسات الذائبة حكمها ما ذكرنا،

(١) لعل في العبارة سقطاً، فهذا اللفظ إنما جاء في حديث الأعرابى المتقدم قريباً. وأما دم الحيض فقد جاء فيه الأمر بغسله لكن بغير هذا اللفظ، فعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها قالت: سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، أ رأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدَّم من الحيضة كيف تصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: «إذا أصابت ثوب إحدكن الدم من الحيضة فلتنقرصه ثم لتنضحه ثم لتصلى فيه» أخرجه البخارى (٣٠٧) ومسلم (١١٠ - ٢٩١) ولعل العبارة كحديث غسل دم الحيض وحديث أنس فى بول الأعرابى: (وصبوا عليه ذنوباً من ماء». والله أعلم.

هذا مذهبننا، وبه قال مالك وأحمد وداود والجمهور.  
وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن كانت الأرض رخوة ينزل الماء فيها أجزأه صبه عليها، وإن كانت صلبة لم يجزئه إلا حفرها ونقل ترابها.  
دليلنا حديث بول الأعرابي في المسجد وصب الذنوب عليه، وأما الحديث الوارد في الأمر بحفره فضعيف<sup>(١)</sup>.

الرابعة: إذا كانت النجاسة على ثوب ونحوه، فالواجب المكاثرة بالماء، وفيه وجه سبعة الأمثال الذي سبق، وليس بشيء، وفي اشتراط العصر وجهان، أصحابهما: لا يشترط، بل يطهر في الحال، وهما مبنيان على الخلاف في طهارة غسالة النجاسة.

والأصح طهارتها إذا انفصلت غير متغيرة وقد طهر المحل؛ ولهذا كان الأصح أنه لا يشترط العصر.

(١) قال الحافظ في التلخيص (٥٩/١): قد ورد أنه أمر بنقله من حديث أنس بإسناد رجاله ثقات. قال الدارقطني: ثنا ابن صاعد، ثنا عبد الجبار، ثنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس أن أعرابياً بال في المسجد، فقال النبي ﷺ «احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء» وأعله الدارقطني بأن عبد الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ وأنه دخل عليه حديث في حديث، وأنه عند ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلاً، وفيه: «احفروا مكانه».

وعن يحيى بن سعيد عن أنس موصولاً، وليست فيه الزيادة، وهذا تحقيق بالغ، إلا أن هذه الطريق المرسلة مع صحة إسنادها إذا ضمت إلى أحاديث الباب أخذت قوة. وقد أخرجها الطحاوي مفردة مع طريق ابن عيينة عن عمرو بن طاوس، وكذا رواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة، فمن شواهد هذا المرسل مرسل آخر رواه أبو داود (٣٨١)، والدارقطني (١٣٢/١) من حديث عبد الله بن مغفل بن مقرن وهو تابعي، قال: قام أعرابي إلى زاوية من زوايا المسجد، فبال فيها، فقال النبي ﷺ: «خذوا ما بال عليه من التراب فآلقوه، وأهريقوا على مكانه ماء».

قال أبو داود: روى مرفوعاً يعني موصولاً ولا يصح.

قلت (القاتل ابن حجر): وله إسنادان موصولان:

أحدهما: عن ابن مسعود، رواه الدارمي والدارقطني (١٣١/١) ولفظه «فأمر بمكانه فاحفر وصب عليه دلو من ماء» وفيه سمعان بن مالك، وليس بالقوى

قال أبو زرعة وقال ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبي زرعة: هو حديث منكر، وكذا قال أحمد، وقال أبو حاتم: لا أصل له.

ثانيهما - عن واثلة بن الأسقع رواه أحمد والطبراني، وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو منكر الحديث - قاله البخاري وأبو حاتم.

فإن شرطناه لم يحكم بطهارة الثوب ما دام الماء فيه، فإن عصره طهر حيثئذ، وإن لم يعصره حتى جف فهل يطهر؟ وجهان حكاهما الخراسانيون:  
الصحيح يطهر؛ لأنه أبلغ في زوال الماء.

والثاني: لا يطهر؛ لأن الماء الذي وجبت إزالته باق، ولأن وجوب العصر مفرع على نجاسة الغسالة، وهي باقية في الثوب حكما. وهذا ضعيف، والمعتمد الجزم بالطهارة ولو عصره، وبقيت رطوبة فهو طاهر بلا خلاف.

الخامسة: إذا كانت النجاسة مائعا في إناء فصب عليه ماء غمره، ولم يرقه فهل يطهر الإناء وما فيه؟ فيه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما، وهما مشهوران، الصحيح منهما: لا يطهر.

ولو غمس الثوب النجس في إناء دون قلتي من الماء فوجهان: الصحيح، وبه قطع الجمهور: ينجس الماء ولا يطهر الثوب، وقال ابن سريج: يطهر الثوب ولا ينجس الماء. ولو ألفت الريح الثوب في الماء، وهو دون القلتي نجس الماء، ولم يطهر الثوب بلا خلاف، ووافق ابن سريج على النجاسة هنا، واستدلوا بهذا على اشتراطه النية في إزالة النجاسة، وأنكر إمام الحرمين والغزالي وغيرهما هذا الاستدلال.

السادسة: إذا كان داخل الإناء متنجسا فصب فيه ماء غمر النجاسة، فهل يطهر في الحال قبل إراقة الغسالة؟ وجهان، بناء على اشتراط العصر، أصحهما: الطهارة كالأرض، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كانت النجاسة خمرا فغسلها وبقيت الرائحة، ففيه قولان:

أحدهما: لا يطهر كما لو بقي اللون.

والثاني: يطهر؛ لأن الخمر لها رائحة شديدة فيجوز أن تكون لقوة رائحتها تبقى الرائحة من غير جزء من النجاسة.

وإن كانت النجاسة دما فغسله ولم يذهب الأثر أجزأه؛ لما روى أن خولة بنت يسار قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ بَقِيَ أَثَرُ؟ فَقَالَ ﷺ: الْمَاءُ يَكْفِيكَ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ».

الشرح: حديث خولة هذا رواه البيهقي في السنن الكبير من رواية أبي هريرة

بإسناد ضعيف، وضعفه<sup>(١)</sup>، ثم روى عن إبراهيم المزني الإمام قال: لم نسقم بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث.

قال أصحابنا: يجب محاولة إزالة طعم النجاسة ولونها وريحها، فإن حاوله فبقى طعم النجاسة لم يظهر بلا خلاف؛ لأنه يدل على بقاء جزء منها. وإن بقي اللون وحده وهو سهل الإزالة لم يظهر، وإن كان غيرها كدم الحيض يصيب ثوبا، ولا يزول بالمبالغة في الحت والقرص طهر على المذهب.

وحكى الرافعي - وجها - أنه لا يظهر وهو شاذ، قال الرافعي: والصحيح الذي قطع به الجمهور أن الحت والقرص مستحبان وليسا بشرط، وفي وجه شاذهما شرط.

وإن بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة كرائحة الخمر، وبول المبرسم، وبعض أنواع العذرة فقولان، وقيل: وجهان: أحدهما: يظهر، وممن حكاه وجهين القاضي أبو الطيب، قال الشيخ أبو حامد: هما قولان منصوصان، وقد ذكر المصنف دليلهما.

وإن بقي اللون والرائحة لم يظهر على الصحيح، وحكى الرافعي فيه وجها. قال صاحب التتمة: وإذا لم تزل النجاسة بالماء وحده، وأمكن إزالتها بأشنان ونحوه وجب.

ثم ما حكمنا بطهارته في هذه الصور مع بقاء لون أو رائحة فهو طاهر حقيقة. وهذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور، وفي التتمة وجه أنه يكون نجسا معفوا عنه، وليس بشيء. هذا تلخيص حكم المسألة وما ذكره الأصحاب.

وأما قول المصنف: أحدهما: لا يظهر كما لو بقي اللون - فمراده: لون يسهل إزالته كما ذكرناه، وهكذا من أطلق من العراقيين أنه لا يظهر مع بقاء اللون مرادهم ما ذكرنا، وقد نقل الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب الاتفاق على أنه إذا بقي اللون لا يظهر، ومرادهما ما ذكرنا، وقد أنكر بعض الناس على المصنف قوله:

(١) قال الحافظ في التلخيص (٥٧/١): أخرجه أبو داود في رواية ابن الأعرابي (٣٦٥) والبيهقي (٤٠٨/٢) من طريقين عن خولة. وفيه ابن لهيعة ورواه الطبراني في الكبير (٦١٥/٢٤) من حديث خولة بنت حكيم، وإسناده أضعف من الأول.



كاللون، وزعم أن صوابه كالطعم قال: لأن اللون لا يضر بقاؤه قطعاً، وهذا الإنكار خطأ من قائله فإنه بجهالته فهم خلاف الصواب ثم اعترض، والصواب صحة ما قاله المصنف وحمله على ما ذكرناه فقد صرح غيره بما تأولناه.

وأما قول صاحب البيان: القولان في بقاء رائحة الخمر، فإن بقي رائحة غيرها فقال عامة أصحابنا: لا يطهر، وقال صاحب التلخيص والفروع: فيه القولان كالخمر - فليس كما قال؛ بل الصواب الذي عليه الأكثرون طرد القولين في الجميع على ما سبق. وكان صاحب البيان قلد في هذه الدعوى صاحب العدة على عادته في النقل عنه، وممن صرح بطردهما في غير الخمر الشيخ أبو حامد والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن كان الثوب نجساً فغمسه في إناء فيه دون القلتين من الماء نجس الماء، ولم يطهر الثوب، ومن أصحابنا من قال: إن قصد إزالة النجاسة لم ينجسه. وليس بشيء؛ لأن القصد لا يعتبر في إزالة النجاسة؛ ولهذا يطهر بماء المطر وبغسل المجنون.

قال أبو العباس بن القاص: إذا كان ثوب كله نجس فغسل بعضه في جفنة، ثم عاد فغسل ما بقي لم يطهر حتى يغسل الثوب كله دفعة واحدة؛ لأنه إذا صب على بعضه ماء ورد جزء من البعض الآخر على الماء فنجسه، وإذا نجس الماء نجس الثوب. الشرح: أما المسألة الأولى فسبق بيانها قريباً في المسألة الخامسة من المسائل السابقة.

وقوله: «ومن أصحابنا من قال» هو ابن سريج.

وقوله: «ولهذا يطهر بماء المطر وبغسل المجنون» ظاهره أن ابن سريج يوافق على هذا، ولا يبعد أنه يخالف فيه فقد نقل عنه اشتراط النية في إزالة النجاسة، كما سبق في باب نية الوضوء.

وأما المسألة الثانية، وهي مسألة ابن القاص فهي مشهورة عنه، لكن قال المحاملي في التجريد في باب المياه: هذا غلط من ابن القاص، قال: وقال عامة أصحابنا: يطهر الثوب.

وقال صاحب البيان: حكى صاحب الإفصاح، والشيخ أبو حامد والمحاملي أن ابن القاص قال: إذا كان الثوب كله نجساً فغسل نصفه، ثم عاد إلى ما بقي فغسله لم يطهر حتى يغسله كله قال: لأنه إذا غسل نصفه فالجزء الرطب الذي يلاصق الجزء

اليابس النجس ينجس به؛ لأنه ملاصق؛ لما هو نجس، ثم الجزء الذى بعده ينجس بملاصقته الجزء الأول، ثم الذى بعده ينجس بملاصقته حتى ينجس جميع الأجزاء إلى آخر الثوب.

قال الشيخ أبو حامد: غلط ابن القاص بل يطهر الثوب؛ لأن الجزء الذى يلاصق الجزء النجس ينجس به؛ لأنه لاقى عين النجاسة، فأما الجزء الذى يلاصق ذلك الجزء فلا ينجس به؛ لأنه لاقى ما هو نجس حكما لا عينا؛ ولهذا قال النبي ﷺ فى الحديث الصحيح فى الفأرة تموت فى السمن الجامد: «ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم»<sup>(١)</sup> فحكم ﷺ بنجاسة ما لاقى عين النجاسة دون الجزء المتصل بذلك المتنجس، ولو كان كما قال ابن القاص لنجس السمن كله.

#### (١) حديث ميمونة:

أخرجه البخارى (٦٦٧/٩) كتاب: الذبائح والصيد، باب: إذا وقعت الفأرة فى السمن الجامد، أو الذائب، حديث (٥٥٣٨)، ومالك (٩٧١/٢ - ٩٧٢) كتاب: الاستئذان، باب: ما جاء فى الفأرة تقع فى السمن، حديث (٢٠)، والطيالسى (٤٣/١ - ٤٤) كتاب: الطهارة، باب: تطهير إهاب الميتة وآنية الكفار وما يؤكل إذا وقعت فيه نجاسة، حديث (١٢٦)، وأحمد (٣٢٩/٦)، وأبو داود (١٨٠/٤) كتاب: الأطعمة، باب: فى الفأرة تقع فى السمن، حديث (٣٨٤١)، والترمذى (٢٥٦/٤) كتاب: الأطعمة، باب: ما جاء فى الفأرة تموت فى السمن، حديث (١٧٩٨)، والنسائى (١٧٨/٧) كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الفأرة تقع فى السمن، وابن الجارود (٨٧٢) وابن طهمان فى «مشيخته» (ص - ١٢٩) رقم (٧١)، والحميدى (١٤٩/١) رقم (٣١٢)، والدارمى (١٨٨/١) كتاب: الوضوء، باب: الفأرة تقع فى السمن، وعبد الرزاق (٨٤/١) رقم (٢٧٦)، وأبو يعلى (٥٠٦/١٢) رقم (٧٠٧٨)، وابن حبان (١٣٨٩ - الإحسان)، والطبرانى (١٥/٢٤) رقم (٢٥)، والبيهقى (٣٥٣/٩) كتاب: الضحايا، باب: السمن أو الزيت تموت فيه الفأرة، من حديث الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة: «أن فأرة وقعت فى سمن فماتت فستل النبي ﷺ عنها فقال: ألقوها وما حولها وكلوه».

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل ولم يذكروا فيه عن ميمونة وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح وروى معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي ﷺ نحوه وهو حديث غير محفوظ وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: وحديث معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي ﷺ وذكر فيه أنه سئل عنه فقال: «إذا كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائئاً فلا تقربوه»، هذا خطأ أخطأ فيه معمر والصحيح حديث الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة. اهـ.

وأليك شرح وتفسير كلام الترمذى.

وأما ابن الصباغ فحكى أن ابن القاص قال: إذا غسل نصفه في جفنة، ثم عاد

= أما حديث ابن عباس بدون ذكر ميمونة:

أخرجه أبو داود الطيالسي (٤٣/١ - ٤٤ - منحة) كتاب: الطهارة، باب: تطهير إهاب الميتة وآنية الكفار، وما يؤكل إذا وقعت فيه النجاسة، حديث (١٢٦) ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس به.

أما طريق معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه سئل عن الفأرة تموت في السمن قال: إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائعا، فلا تقربوه. أخرجه أبو داود (١٨١/٤ - ١٨٢) كتاب: الأطعمة، باب: الفأرة تقع في السمن، حديث (٣٨٤٢) وأحمد (٢/ ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٦٥)، وأبو يعلى (١٠ / ٢١٦) رقم (٥٨٤١)، وابن حبان (١٣٩٠ - الإحسان) والبيهقي (٣٥٣/٩)، والبخاري في شرح السنة (٤٩/٦) من طريق عبد الرزاق وهو في «مصنفه» (٢٧٨) عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس به.

وقد تقدم عن الترمذي، والبخاري: أن هذا غير محفوظ.

وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المختصر (١٥٣/١): هذا حديث غريب تفرد به معمر عن الزهري وخالفه أصحاب الزهري في إسناده... اهـ.

وهو الحديث السابق فقد خالفه سفيان ومالك والأوزاعي ويونس.

وقال أيضا في تخريج المختصر (١٥٤/١) عن حديث ميمونة: هذا حديث صحيح أخرجه البخاري عن الحميدي، وأبو داود عن مسدد، والترمذي عن أبي عمار، والنسائي عن قتيبة كلهم عن سفيان بن عيينة، فوجه لنا بدلا عاليا، ولا سيما من الطريق الثاني، زاد الحميدي في روايته، قيل لسفيان: أن معمرا حدث به عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، فقال: لم أسمع من الزهري إلا عن عبيد الله، ولقد سمعته منه مرارا، وهكذا حكم بخطأ معمر فيه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني وغير واحد، ومال الذهلي إلى تصحيح الطريقين، وأيد ذلك بأن معمرا كان يحدث به على الوجهين. وقد مال الحافظ في الفتح (٥٨٦/٩) إلى تقوية الطريقين.

وللهزري فيه إسناده آخر:

أخرجه الدارقطني (٢٩٢/٤) من طريق يحيى بن أيوب بن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن والودك قال: اطرحوا ما حولها إن كان جامدا وإن كان مائعا فانتفعوا به ولا تأكلوه».

وقد وهم أبو حاتم هذا الطريق في العلل (١٢/٢).

وقال الحافظ في «الفتح» (٥٨٦/٩): لكن السند إلى ابن جريج ضعيف، والمحمول من

قول ابن عمر.

وقال في تخريج المختصر (١٥٥/١): هذا الحديث غريب.

ويحيى بن أيوب صدوق له أوهام. اهـ.

وللهديث طريق آخر عن ابن عمر:

ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٩٢/١) عنه قال سئل رسول الله ﷺ عن فأرة وقعت =

فغسل النصف الآخر لم يطهر حتى يغسله كله، وحكى عنه العلة التي ذكرها عنه الشيخ أبو حامد قال ابن الصباغ: والحكم كما قاله ابن القاص، لكن أخطأ في الدليل، بل الدليل لما قاله: أن الثوب إذا وضع نصفه في الجفنة وصب عليه ماء يغمره لاقى هذا الماء جزءا مما لم يغسله وذلك الجزء نجس، وهو وارد على دون القلتين فنجسه، وإذا نجس الماء نجس الثوب.

قال صاحب البيان: وعندى أنهما مسألتان، فإن غسل نصفه في جفنة فالحكم ما قاله ابن القاص، وإن غسل نصفه بصب الماء عليه بغير جفنة فالحكم ما قاله الشيخ أبو حامد. هذا آخر كلام صاحب البيان، وقد رأيت أنا المسألة في التلخيص لابن القاص كما نقلها المصنف وابن الصباغ فإنه قال: لو أن ثوبا نجسا كله غسل بعضه في جفنة ثم عاد إلى ما بقى فغسله لم يجز حتى يغسل الثوب دفعة واحدة. هذا كلامه بحروفه قال القفال في شرحه: في هذه المسألة وجهان الصحيح ما قال ابن القاص، وهو أن جميع الثوب نجس قال: وقال صاحب الإفصاح: يطهر واستدل بحديث فأرة السمن.

قال القفال: والصواب قول ابن القاص.

واستدل له بنحو ما ذكره ابن الصباغ، وفرق بينه وبين السمن بأنه جامد لا يتراد. قال: ونظير مسألتنا السمن الذائب فحصل أن الصحيح ما قاله ابن القاص، ووافقه عليه القفال والمصنف وابن الصباغ وصاحب البيان.

ويحمل كلام الآخرين على ما حملة صاحب البيان، وعليه يحمل ما نقله الرافعي عن الأصحاب أنهم قالوا: لو غسل أحد نصفى ثوب ثم نصفه الآخر، فوجهان: أحدهما: لا يطهر حتى يغسل كله دفعة واحدة. وأصحهما: أنه إن غسل مع النصف الثانى ما يجاوره من النصف الأول طهر الثوب كله، وإن اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان، وبقي المنتصف نجسا فيغسله وحده والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : إذا أصاب الأرض نجاسة ذائبة في موضع

= في سمن فقال: «اطرحوها وما حولها وكلوه إن كان جامدا، قالوا: يا رسول الله فإن كان مائعا قال: انتفعوا به».

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الجبار بن عمر قال محمد بن سعد: كان بإفريقية وكان ثقة، وضعفه جماعة.

ضاح فطلعت عليه الشمس وهبت عليه الريح فذهب أثرها ففيه قولان:  
قال في القديم والإملاء: يطهر؛ لأنه لم يبق شيء من النجاسة فهو كما لو غسل بالماء.

وقال في الأم: لا يطهر. وهو الأصح؛ لأنه محل نجس فلا يطهر بالشمس كالثوب النجس.

الشرح: هذان القولان مشهوران، وأصحهما عند الأصحاب: لا يطهر، كما صححه المصنف، ونقله البندنجي عن نص الشافعي في عامة كتبه، وحكى في المسألة طريقين:  
أحدهما: فيه القولان.

والثاني: القطع بأنها لا تطهر.

وتأويل نصه على أرض مضت عليها سنون، وأصابها المطر، ثم القولان فيما إذا لم يبق من النجاسة طعم ولا لون ولا رائحة، وممن قال بأنها لا تطهر مالك وأحمد وزفر وداود، وممن قال بالطهارة أبو حنيفة وصاحبه، ثم قال العراقيون: هما إذا زالت النجاسة بالشمس أو الريح، فلو ذهب أثرها بالظل لم تطهر عندهم قطعاً، وقال الخراسانيون: فيه خلاف مرتب. وأما الثوب النجس يبول ونحوه إذا زال أثر النجاسة منه بالشمس فالمذهب: القطع بأنه لا يطهر، وبه قطع العراقيون.

ونقل إمام الحرمين عن الأصحاب أنهم طردوا فيه القولين كالأرض قال: وذكر بعض المصنفين - يعنى الفوراني - أنا إذا قلنا: يطهر الثوب بالشمس، فهل يطهر بالجفاف في الظل؟ فيه وجهان، وهذا ضعيف.

قال الإمام: ولا شك أن الجفاف لا يكفى في هذه الصورة؛ فإن الأرض تجف بالشمس على قرب ولم ينقلع بعد آثار النجاسة، فالمعتبر انقلاع الآثار على طول الزمان بلا خلاف، وكذا القول في الثياب.

وقول المصنف: «موضع ضاح» هو بالضاد المعجمة قال أهل اللغة: هو البارز والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : وإن طبخ اللبن الذى خلط بطينة السرجين لا يطهر؛ لأن النار لا تطهر النجاسة، وقال أبو الحسن بن المرزبان: إذا غسل طهر ظاهره، فتجوز الصلاة عليه ولا تجوز الصلاة فيه؛ لأن ما فيه من السرجين كالزئبر

[فى الثوب] فيحترق بالنار؛ ولهذا يتشعب موضعه فإذا غسل طهر فجازت الصلاة عليه. والمذهب الأول.

الشرح: قال أصحابنا: اللبن النجس ضربان مختلط بنجاسة جامدة، كالروث والعذرة وعظام الميتة، وغير مختلط بها:

فالمختلط نجس لا طريق إلى تطهيره؛ لأن الأعيان النجسة لا تطهر بالغسل، وهذا فيه عين نجسة، فإن طبخ أى أحرق فالمذهب أنه لا يطهر، وبه قطع الجمهور، وخرج أبو زيد والخضرى وآخرون قولاً: أن النار تؤثر فيطهر خرجوه من القول القديم أن الأرض تطهر بالشمس، قالوا: فالتار أبلغ.

فعلى قول الجمهور لو غسل لم يطهر على الصحيح المنصوص، وقال ابن المرزبان والقفال: يطهر ظاهره، واختاره ابن الصباغ.

قال صاحب البيان: فإذا قلنا: إنه لا يطهر بالإحراق فكسر منه موضع فما ظهر بالكسر نجس لا يطهر بالغسل، وتصح الصلاة على ما لم يكسر منه، ولكنها مكروهة كما لو صلى فى مقبرة غير منبوشة؛ لكونها مدفن النجاسة قال الشافعى والأصحاب: ويكره أن يبنى به مسجداً.

قال القاضى أبو الطيب: لا يجوز أن يبنى به مسجداً، ولا يفرش به، فإن فرش به وصلى عليه لم تصح صلاته، فإن بسط عليه شيئاً صحت مع الكراهة. ولو حملة مصل ففي صحة صلاته الوجهان فيمن حمل قارورة فيها نجاسة، وسد رأسها بنحاس الصحيح أنه لا تصح صلاته.

والضرب الثانى: غير المختلط بنجاسة جامدة، كالمعجون ببول أو بماء نجس أو خمر فيطهر ظاهره بإفاضة الماء عليه، ويطهر باطنه بأن ينقع فى الماء حتى يصل إلى جميع أجزائه، كما لو عجن عجين بماء نجس، فلو طبخ هذا اللبن طهر - على تخريج أبى زيد - ظاهره، وكذا باطنه على الأصح، وأما على المذهب، وقول الجمهور فهو باق على نجاسته ويطهر بالغسل ظاهره دون باطنه، وإنما يطهر باطنه بأن يدق حتى يصير تراباً، ثم يفاض الماء عليه، فلو كان بعد الطبخ رخوا لا يمنع نفوذ الماء فهو كما قبل الطبخ.

وقول المصنف: كالزئبر هو بزاي مكسورة ثم همزة ثم باء موحدة مكسورة على المشهور عند أهل اللغة.

قال الجوهري: ويقال بضم الباء وهو ما يعلو الثوب الجديد كالزغب.  
وقوله: قال ابن المزيان: هو بميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مضمومة ثم باء  
موحدة، والمزيان بالفارسية وهو معرب، وهو زعيم فلاحى العجم، وجمعه  
مرازية<sup>(١)</sup>، ذكر هذا كله الجوهري فى صحاحه.

وابن المزيان هذا هو أبو الحسن على بن أحمد المزيان البغدادى صاحب ابن  
القطان، تفقه عليه الشيخ أبو حامد، كان إماما فى المذهب ورعا، قال: ما أعلم أن  
لأحد على مظلمة.

وهو يعلم أن الغيبة مظلمة، توفى فى رجب سنة ست وستين وثلاثمائة، ذكرت  
أحواله فى الطبقات والتهذيب.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - : فإن أصاب أسفل الخف نجاسة فدلكه على  
الأرض نظرت فإن كانت نجاسة رطبة لم يجزه، وإن كانت يابسة فقولان:  
قال فى الجديد: لا يجوز حتى يغسله؛ لأنه ملبوس نجس فلا يجزئ فيه المسح  
كالثوب.

وقال فى الإملاء والقديم: يجوز؛ لما روى أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه -  
أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر نعليه، فإن كان بهما خبث  
فليمسحه على الأرض ثم ليصل فيهما» ولأنه تتكرر فيه النجاسة فأجزأ فيه المسح  
كموضع الاستنجاء.

الشرح: إذا أصابت أسفل الخف أو النعل نجاسة رطبة فدلكه بالأرض، فأزال  
عينها وبقي أثرها نظر إن دلکها وهى رطبة لم يجزئه ذلك، ولا يجوز الصلاة فيه بلا  
خلاف؛ لأنها تنتشر من محلها إلى غيره من أجزاء الخف الظاهرة، وإن جفت على  
الخف فدلکها، وهى جافة بحيث لم تنتشر إلى غير موضعها منه فالخف نجس بلا  
خلاف.

ولكن هل يعفى عن هذه النجاسة فتصح الصلاة؟ فيه قولان، ودليلهما ما ذكره  
المصنف:

أصحهما عند الأصحاب الجديد: وهو أنه لا تصح الصلاة، وبه قال أحمد فى

(١) ينظر: النظم (١/٥٠)، المعرب (٣١٧)، شفاء العليل (٢٤٠).

أصح الروايات عنه.

والقديم: الصحة، وبه قال أبو حنيفة.

واتفقوا على أنه لو وقع هذا الخف في مائع أو فيما دون قلتين من الماء نجسه، كما لو وقع فيه مستنج بالأحجار. قال الرافعي: إذا قلنا بالقديم، وهو العفو فله شروط:

أحدها: أن يكون للنجاسة جرم يلتصق بالخف، أما البول ونحوه فلا يكفي ذلك به حال.

الثاني: أن يدلّكه في حال الجفاف، وأما ما دام رطبا فلا يكفي ذلك قطعاً.

الثالث: أن يكون حصول النجاسة بالمشى من غير تعمد، فلو تعمد تلطيخ الخف بها وجب الغسل قطعاً، والقولان جاريان فيما لو أصاب أسفل الخف وأطرافه من طين الشوارع المتيقن نجاسته الكثير الذي لا يعفى عنه، وسائر النجاسات الغالبة في الطرق كالروث وغيره.

واعلم أن الغزالي وصاحبه محمد بن يحيى جزما بالعفو عن النجاسة الباقية على أسفل الخف، وهذا شاذ مردود والله أعلم.

وأما حديث أبي سعيد المذكور في الكتاب فحديث حسن، رواه أبو داود بإسناد صحيح ولفظه: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا»<sup>(١)</sup> وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلَيْهِ الْأَدَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ»<sup>(٢)</sup> رواه من طرق كلها ضعيفة، والاعتماد على حديث أبي سعيد.

(١) أخرجه أحمد (٢٠/٣)، وعبد بن حميد (٨٨٠)، وأبو داود (٦٥٠)، وابن خزيمة (١٠١٧)، وفيه قصة.

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٧/١) كتاب: الطهارة، باب: في الأذى يصيب النعل، الحديث (٣٨٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١١/١) كتاب: الصلاة، باب: المشى بين القبور بالنعال، والحاكم (١٦٦/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي (٤٠٦/٢) كتاب: الصلاة، باب: ما وطئ من الأنجاس بإبسا، وابن خزيمة (١٤٨/١) رقم (٢٩٢)، وابن حبان (٢٤٩ - موارد)، والعقيلي في الضعفاء (٢٥٧/٢) من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، فإن محمد بن كثير الصنعاني هذا صدوق، وقد



وأجاب في الجديد عن الحديث بأن المراد بالقدر والأذى ما يستقدر، ولا يلزم منه النجاسة، وذلك كمخاط ونخامة، وشبههما مما هو طاهر أو مشكوك فيه. وهذا الحديث وجوابه تقدما في أول الكتاب في مسألة اشتراط الماء لإزالة النجاسة.

= حفظ في إسناده ذكر ابن عجلان.

وصححه ابن خزيمة وتلميذه ابن حبان في صحيحيهما.  
قال الزيلعي في نصب الراية (٢٠٨/١): ومحمد بن كثير - أبو يوسف - ضعيف، وأضعف ما هو عن الأوزاعي، قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: هو عندي ليس بثقة. اهـ.  
وقال البخاري: لين الحديث، وقال أبو داود: ولم يكن يفهم الحديث، وقال أبو حاتم: كان رجلا صالحا، وفي حديثه بعض الإنكار، وقال صالح بن محمد والساجي: صدوق، كثير الخطأ، وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، ويغرب، وقال علي بن المديني: كنت أشتبه أن أرى هذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه، وقال أبو حاتم: دفعت إليه كتابا من حديثه عن الأوزاعي فكان يقول في كل حديث منها: ثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، وهو محمد بن كثير.  
قال الذهبي في «الميزان» (١٩/٤): هذا تغفيل يسقط الراوي به، وذكره في المغنى (٥٦٢٩).

وقال في تلخيص المستدرک (٢٥٧/٢): صويلح.  
ينظر: التهذيب (٤١٦/٩) والمغنى (٥٦٢٩).  
قال الزيلعي في نصب الراية (٢٠٨/١): قال ابن القطان في كتابه: هذا حديث رواه أبو داود من طريق لا يظن بها الصحة. اهـ.  
وقد خالفه الوليد بن مزيد البيروتي، فرواه عن الأوزاعي، قال: أنبئت عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة به.  
أخرجه الحاكم (١٦٦/١)، وابن حبان (٢٤٨ - موارد).  
وخالفه أيضًا: عمر بن عبد الواحد، فرواه عن الأوزاعي قال: أنبئت عن سعيد به.  
أخرجه أبو داود رقم (٣٨٥).  
وهما ثقتان - أي الوليد بن مزيد وعمر بن عبد الواحد - فالوليد بن مزيد روى له أبو داود والنسائي.  
وقال الذهبي في الكاشف (٢٤٢/٣): ثقة، وقال الحافظ في التقريب (٣٣٥/٢): ثقة ثبت.  
وعمر بن عبد الواحد: روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. وقال الحافظ في التقريب (٦٠/٢): ثقة.

إلا أن الإسناد فيه جهالة من حديث الأوزاعي عن سعيد، وقد أعل المنذرى الحديث الأول فقال في «مختصره» كما في نصب الراية (١٠٨/١): فيه محمد بن عجلان، وفيه مقال، لم يحتج به، والثاني - أي الحديث الثاني - فيه مجهول.

وأما قول المصنف: لأنه ملبوس نجس، فلا يجوز فيه المسح - فاحترز بملبوس عن محل الاستنجاء، ويقول: نجس عن خف المحرم إذا علق به طيب فإنه يجزيه إزالته بالمسح، والله أعلم.

فرع: فى مسائل تتعلق بالباب مختصرة جدا خشية الإطالة، وفرارا من السأمة والملالة: <sup>١</sup>

إحداها: أن إزالة النجاسة التى لم يعص بالتلطخ بها فى بدنه ليست على الفور، وإنما تجب عند إرادة الصلاة ونحوها، لكن يستحب تعجيل إزالتها.

الثانية: إذا نجس الزيت والسمن والشيرج وسائر الأدهان، فهل يمكن تطهيره؟ فيه وجهان مشهوران، وقد ذكرهما المصنف فى باب ما يجوز بيعه:

أصحهما: - عند الأكثرين - : لا يطهر بالغسل ولا بغيره؛ لقوله ﷺ فى الفأرة تقع فى السمن: «إن كان مائعا فلا تقربوه» <sup>(١)</sup> ولم يقل اغسلوه، ولو جاز الغسل لبيته لهم، وقياسا على الدبس والخل وغيرهما من المائعات إذا تنجست فإنه لا طريق إلى تطهيرها بلا خلاف.

والثانى: يطهر بالغسل بأن يجعل فى إناء ويصب عليه الماء، ويكأثر به ويحرك بخشبة ونحوها تحريكا يغلب على الظن أنه وصل إلى أجزائه، ثم يترك حتى يعلو الدهن ثم يفتح أسفل الإناء فيخرج الماء ويطهر الدهن، وهذا الوجه قول ابن سريج، ورجحه صاحب العدة، وقال البغوى وغيره: ليس هو بصحيح.

وقال صاحب العدة: لا يطهر السمن بالغسل قطعا، وفى غيره الوجهان، والمشهور أنه لا فرق.

أما الزئبق فقال المحاملى فى اللباب وصاحب التهذيب وغيرهما: إن أصابته نجاسة، ولم يتقطع بعد إصابتها طهر بصب الماء عليه، وإن تقطع فهو كالدهن، ولا يمكن تطهيره على الأصح.

الثالثة: إذا أصابت النجاسة شيئا صقيلا كالسيف والسكين والمرأة ونحوها لم

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٣٢، ٢٣٣، ٢٦٥، ٤٩٠)، وأبو داود (٣٨٤٢)، وعبد الرزاق (٢٧٨)، وابن حبان (١٣٩٣، ١٣٩٤) وابن الجارود (٨٧١)، والبيهقى (٣٥٣/٩) من طريق معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه: سئل النبی ﷺ عن الفأرة تموت فى السمن قال: «إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه».

تطهر بالمسح، ولا تطهر إلا بالغسل كغيرها، وبه قال أحمد وداود، وقال مالك وأبو حنيفة: تطهر بالمسح.

الرابعة: إذا سقيت السكين ماء نجسا، ثم غسلها طهر ظاهرها، وهل يطهر باطنها بمجرد الغسل؟ أم لا يطهر حتى يسقيه مرة ثانية بماء طهور يورده عليها؟ فيه وجهان، حكاهما صاحب البيان وآخرون. ولو طبخ لحم بماء نجس صار باطنه وظاهره نجسا، وفي كيفية طهارته وجهان:

أحدهما: يغسل ثم يعصر كالسباط.

والثاني: يشترط أن يغلى مرة أخرى بماء طهور.

وقطع القاضي حسين في مسألتى السكين واللحم بأنه يجب سقيها وإغلاؤه، واختار الشاشي أن الغسل كاف فيهما، وهو المنصوص قال الشافعي - رحمه الله - في الأم في كتاب صلاة الخوف: لو أحمى حديدة، ثم صب عليها سما أو غسلها فيه فشرته، ثم غسلت بالماء طهرت؛ لأن الطهارات كلها إنما جعلت على ما يظهر فيه ليس على الأجواف.

هذا نصه بحروفه.

قال المتولى: وإذا غسل السكين طهر ظاهره دون باطنه، ويجوز استعماله في الأشياء الرطبة كما يجوز في اليابسة، لكن لا تصح الصلاة وهو حامله، وإنما جاز استعماله في الرطب مع قولنا بنجاسة باطنه؛ لأن الرطوبة لا تصل باطنه؛ إذ لو وصلت لظهرت بالماء.

الخامسة: قال صاحب التتمة وغيره: للماء قوة عند الورود على النجاسة، فلا ينجس بملاقاتها بل يبقى مطهرا، فلو صبه على موضع النجاسة من الثوب، فانتشرت الرطوبة في الثوب لا يحكم بنجاسة موضع الرطوبة، ولو صب في إناء نجس ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور، فإذا أداره على جوانبه طهرت الجوانب كلها، هذا كله قبل الانفصال.

قال: فلو انفصل الماء متغيرا، وقد زالت النجاسة عن المحل فالماء نجس، وفي المحل وجهان:

أحدهما: أنه طاهر؛ لانتقال النجاسة إلى الماء.

والثاني: وهو الصحيح: أن المحل نجس أيضا؛ لأن الماء المنفصل نجس، وقد

بقيت منه أجزاء فى المحل .

قال : ولو وقع بول على ثوب فغسل بماء موزون فانفصل زائد الوزن فالزيادة بول ، والماء نجس كما لو تغير ، وفى طهارة المحل الوجهان الصحيح لا يطهر .  
قلت : وقد سبق فى المياه وجه شاذ أن هذا الماء طاهر مع زيادة الوزن ، وليس بشيء فالمذهب نجاسته .

السادسة : قال أصحابنا : إذا اختلطت العذرة أو الروث وغيرهما من الأعيان النجسة بتراب نجس ، ولم يتميز لم يطهر بصب الماء عليها ؛ لأن العين النجسة لا تطهر بالغسل ، وطريقه أن يزال التراب الذى وصلته أو يطرح عليه تراب طاهر يغطيه ، والأول أولى .

قال صاحب الشامل وغيره : لو طين على النجاسة أو طرح عليها ترابا طاهرا وصلى عليه جاز ، لكن تكره الصلاة ؛ لأنه مدفن النجاسة ، وكذا لو دفن ميتة ، وسوى [فوقها] التراب الطاهر تصح الصلاة عليه ، وتكره .

السابعة : ما ذكر صاحب التتمة بعد أن ذكر الوجهين فى مسألة ابن القاص السابقة ، وهى : إذا غسل نصف الثوب ثم عاد فغسل نصفه ، قال : لو غسل الثوب عن النجاسة ثم وقعت عليه نجاسة عقب فراغه من غسله ، هل يجب عليه غسل جميع الثوب ؟ أم يكفى غسل موضع النجاسة ؟ فيه هذان الوجهان .  
قلت : والصحيح أنه يكفى غسل موضعها ، وهو الموافق للدليل ، ولما ذكره الأصحاب هناك .

قال : ولو خرز الخف بشعر خنزير رطب صار نجسا ، فإذا غسله هل يطهر ظاهره ؟ فيه هذان الوجهان :

أحدهما : لا يطهر ؛ لأن الذى يتخلل ثقب الخف من الخيط نجس لملاصقته الشعر مع الرطوبة فإذا غسل ظاهره اتصلت الرطوبة بالموضع النجس ، ولا ينفذ الماء فيه ليطهر الجميع فيعود المغسول نجسا .

والثانى : يطهر فيجوز أن يصلى عليه لا فيه .

ولو عرقت رجله فيه أو أدخلها فيه رطبة لم ينجس ، ولا تتعدى النجاسة من الخرز الذى فى ثقب الخف إلى المغسول ، وكان القاضى حسين يختار هذا الوجه .

الثامنة : صب الماء على ثوب نجس وعصره فى إناء وهو متغير ، ثم صب عليه

ماء آخر وعصره فخرج متغيراً، ثم جمع المائين فزال التغير، ولم يبلغ قلتين فهو نجس، هذا هو الصواب وبه قطع الجمهور، وحكى صاحب المستظهرى وجهاً أنه طاهر، وليس بشيء.

التاسعة: قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتاب التبصرة، فى الوسوسة: إذا غسل فمه النجس فليبالغ فى الغرغرة؛ ليغسل كل ما هو فى حد الظاهر، ولا يتلع طعاماً ولا شرباً قبل غسله؛ لئلا يكون أكل نجاسة.

العاشرة: إذا كانت أعضاؤه رطبة فهبت الريح فأصابه غبار الطريق أو غبار السرجين لم يضره، وقد ذكر المصنف المسألة فى باب المياه.

الحادية عشرة: لو صبغ يده بصبغ نجس أو خضب يده أو شعره بحناء نجس بأن خلط ببول أو خمر أو دم وغسله فزال العين وبقي اللون فهو طاهر، هذا هو الصحيح، وبه قطع الأكثرون، منهم البغوى، ونقله المتولى عن عامة الأصحاب. قال: وقال الأستاذ أبو إسحاق: لا يطهر مع بقاء اللون. وقال صاحب الحاوى: إن بقى لون النجاسة فنجس، وإن بقى لون الخضاب فوجهان، ونقل صاحب المستظهرى هذا عن الحاوى، ثم ضعفه، وقال هذا عجيب، واعتبار زوال اللون لا معنى له قال: وقد نص الشافعى - رحمه الله - فى موضع آخر أنه يطهر بالغسل مع بقاء اللون، والمذهب ما سبق، وهو الجزم بالطهارة.

قال صاحب الحاوى: فإن قلنا: لا يطهر، فإن كان الخضاب على شعر كاللحية لم يلزمه حلقه، بل يصلى فيه ويتركه حتى ينصل؛ لأنه ينصل عن قرب، فإذا نصل أعاد الصلوات، وإن كان على بدن، وهو مما ينصل كالحناء انتظر نصله ثم يعيد ما صلى معه، فإن كان مما لا ينصل كالوشم، فإن أمن التلف فى إزالته لزمه كشطه؛ لأنه ليس له أمد ينتظر بخلاف الحناء، وإن خاف التلف فإن كان غيره أكرهه تركه بحاله، وإن كان هو الذى فعله فوجهان كما لو صلى بعظم نجس والله أعلم.

فرع: فى استعمال النجاسات فى البدن وغيره خلاف وتفصيل نوضحه - إن شاء الله تعالى - فى باب ما يكره لبسه.

الثانية عشرة: إذا توضأ إنسان فى طست، ثم صب ذلك الماء فى بئر فيها ماء كثير لم يفسد الماء، ولم يجب نزع شئ منه عندنا وعند جماهير العلماء. وقال أبو يوسف: يجب نزع جميعها، وقال محمد: ينزع منه عشرون دلواً.

**الثالثة عشرة:** لا يشترط في غسل النجاسة فعل مكلف ولا غيره، بل يكفي ورود الماء عليها وإزالة العين، سواء حصل ذلك بغسل مكلف أو مجنون أو صبي أو إلقاء الريح أو نحوها، أو بنزول المطر عليه، أو مرور السيل أو غيره، نص عليه الشافعي في الأم، واتفق عليه، لكن يجيء فيه الوجه السابق في اشتراط النية في إزالة النجاسة، لكنه باطل مخالف للإجماع كما سبق قال الشافعي والأصحاب: فلو وقع البول ونحوه على أرض فقلع التراب الذي أصابه، فإن استظهر حتى علم أنه لم ينزل البول عن ذلك كان الموضع طاهرا، وإلا فلا والله أعلم.

\* \* \*

## فهرس المحتويات

٣	.....	بَابُ الإِسْتِطَابَةِ
٨٦	.....	بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ
١٦٤	.....	بَابُ فِي صِفَةِ الْغُسْلِ
٢٠١	.....	بَابُ التَّيْمُمِ
٣٦٥	.....	كِتَابُ الْحَيْضِ
٥٧٤	.....	بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ

\* \* \*